سلسلة شروحات الشيخ

شرح العقيدة الطحاوية

للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي

المتوفى سنة (٣٢١) رحمه الله تعالى

شرح فضيلة الشيخ

أ.د. صالح بن عبد العزيز بن عثمان سندي

أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية

الشيخ لم يراجع التفريغ

النسخة الأولى

شرح

العقيدة الطحاوية

سلسلة شروحات الشيخ

شرح
العقيدة الطحاوية

للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي

المتوفى سنة (٣٢١) رحمه الله تعالى

شرح فضيلة الشيخ

أ.د. صالح بن عبد العزيز بن عثمان سندي

أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية

الشيخ لم يراجع التفريغ

النسخة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان، أمَّا بعد:

فأسأل الله العظيم بأسمائه وصفاته أن يرزقنا العلمَ النافعَ والعملَ الصالحَ والإخلاص في القولِ والعملِ، كما أسأله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أن يجعلَ أعمالَنا كلها صالحةً ولوجهِهِ خالصةً، وأن لا يجعلَ لِأحدٍ فيها شيئًا.

نجتمع -بعون الله وتوفيقه- في هذا المسجد المبارك في هذه الليلة؛ ليلة الخميس السادس من شهر جمادى الآخرة من سنة أربعٍ وأربعين بعد الأربعمائة والألف؛ لِنَتدارسَ بِعَونِ الله في متْنٍ من مُتون الاعتقاد؛ أَلَا وهو (**العقيدة الطَّحَّاوية**).

وكالعَادة أُقدِّم بمُقدِّمَتَين تتعلقان بـ: (المؤلِّف)، وبـ: (المتن).

❁ **المقدمة الأُولى المتعلقة بالمؤلِّف** صاحب المتن، وهو الذي تُنسب إليه هذه الرسالة، فيُقال: (**العقيدة الطحاوية**) نِسْبةً إليه؛ فهو: أبو جعفر؛ أحمد بن محمد بن سَلَامَة الأزْدِي الطَّحاوي الشافعي ثم الحنفي، مشهورٌ بـ «الطَحَّاوي» نسْبةً إلى «طَحَا»، وهي بلدة في الصعيد.

ونَشَأ رَحِمَهُ ٱللَّهُ شافعيًا، ثم تحوَّل بعد ذلك إلى مذهب الحنفية، حتى صار من كبار فقهاء المذهب الحنفي، بلْ إنَّه قد انتهَت إليه رئاسة الحنفية في مصرَ.

وُلِد رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة تسعٍ وعشرين ومائتين، وقيل: في تسعٍ وثلاثين ومائتين، وقيل غير ذلك.

وتوفي عليه رحمة الله في سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة.

وأبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أوْعية العِلم، متَّفَقٌ على جَلالته وفضله، وهو العالِم المُتمكِّن، والفقيه الثقةُ الثبْت، وهو محلُ اتفاقٍ في فضله ومكانته وجَلالته رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمة واسعة، والثناءُ العاطِر عليه عند أهل العلم كثيرٌ جدًّا.

❁ **أمَّا هذه الرسالة**، وهي (**العقيدة الطحاوية**) فما يتعلَّق بها يندرج في ستِّ مسائل:

❁ **المسألة الأولى**: هذه **الرسالة نُبذةٌ** -كما عَلمتَ- **في عقيدة أهل السنة والجماعة**، ولم يُسمِّها مؤلِّفُها، واشتهَرَت بالنسبة إليه، فقيل: (**العقيدة الطحاوية**).

❁ **المسألة الثانية**: هذه **الرسالة رسالةٌ مشهورةٌ متداوَلَةٌ بين أهل العلم**، لم يزالوا يعْتَنُون بها، **وسببُ ذلك**:

◉ أنَّها رسالةٌ قد ألَّفها هذا الإمام الجليل مع كَونه متقدِّمًا زَمَنًا.

◉ وإضافةً إلى أنَّها وافِرةٌ من حيثُ معلوماتُها ومسائلُها، بخلاف كثيرٍ من المتون التي أُلِّفَت في تلك المدة الزمنية؛ فإنَّها في الغالب أخصرُ من هذه.

◉ وعلماء أهل السنة اعتَنَوا بها ونقلوا عنها، ولم يَزلِ النقل عنها مشتهرًا عند أهل العلم، وشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ نقَلَ عنها قطعة في «بيان التلْبيس»، وتلميذه ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ نقل أيضًا عنها في «اجتماع الجيوش الإسلامية»، وغيرهم كثير من أهل العلم، وإلى زمننا هذا لم يزل مشايخُنا وعلماؤُنا يشرحونها ويقرِّرونها في المدارس والجامعات، وهذا دليلٌ على أهمّيتها.

❁ **المسألة الثالثة: منهج الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الرسالة.**

الطَّحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الرسالة سَرَدَ المسائل سرْدًا، دون تفصيل أو استدلال أو تعريجٍ على مناقشات للمخالِفين، وكأني به أرادها عقيدةً مختصرةً تصلح للحفظ والتدارُس بين طلاب العلم، ولِذا ما اعتنى بهذه الأمور؛ ولذلك لا تجد كبير عِنايةٍ بقضية الاستدلال مثلًا؛ فإنَّه ما أورد من آيات القرآن في هذه الرسالة إلا في حدود عشرة مواضع، أمَّا الأحاديث فإنه ما أورد منها شيئًا، نَاهِيكَ عن آثار الصحابة والتابعين، والسبب -ما عَلمتَ -أنه أرادها نُبذةً مختصرة.

❁ **المسألة الرابعة: المَآخِذ على هذه الرسالة.**

المَآخِذ على هذه الرسالة تنقسم إلى قسمين:

◉ مآخِذ شَكليَّة.

◉ مآخِذ عِلمية.

❁ **أمَّا الشَّكلية؛** فقد وُجِّهَ النَّقد إلى هذه الرسالة من ثلاثة أوجه:

❁ **أولًا:** عدم الترتيب؛ فهذه الرسالة يُلْحَظ فيها أنَّ مؤلّفها ما اعتمد ترتيبًا معينًا، **وأحسن ما تُرتَّب عليه مسائل العقيدة هو: أن تُرتَّب على حسَب ما جاء في حديث جبريل** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ **المشهور، ثم بعد ذلك تَتِمَّة وتكملة مسائل الاعتقاد.**

❁ **ثانيًا:** التَّكرار؛ وذلك أنَّه يذكر المسألة الواحدة رُبَّما أكثر من مرة.

❁ **ثالثًا:** أنَّه وقع في كلامه شيءٌ من السَّجع؛ فانتقده بعض أهل العلم على هذا، ومنهم شارح الطحاوية ابن أبي العِزّ الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإنَّه ذكَر أنَّ هذا السَّجع بالُخطب أَلْيَقُ.

وعلى كل حال، تبقى وجهاتُ نظر، وليس بالضرورة أن يكون هذا مأْخَذًا على أبي جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

- **فأما الترتيب**؛ فإنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد كتَب فيما يبدو بحسب ما سَنَح له، وما أراد أن يراعي شيئًا، والتأليف تأليفه.

- **وأمَّا التكرار**؛ فلعلَّه كرَّر لأجل أهمية المسائل التي أعادَ ذكْرها.

- **وأمَّا السَّجع**؛ فهذا أسلوبه، ولعلَّه رأى أنَّ هذا أنسبُ للحفظ.

والأمر على كل حال سهْل.

❁ نأتي الآن إلى الأهمّ؛ وهو ما يتعلق **بالمآخِذ العملية على هذه الرسالة**.

هذه الرسالة وقعت فيها مواضع فيها:

- خطأٌ مُحقَّق يخالف ما عليه عقيدة أهل السنة والجماعة.

- وفيها أيضًا مواضعُ فيها إجمال؛ استعمل فيها المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عباراتٍ مُجمَلَة مُحتَمِلَة، يمكن أن تُفهم في ضوء ما عليه أهل السنة والجماعة، ويمكن أن تُحمَل على ما عليه المُتكَلِّمون، وهذه المواضع المُجملَة منها ما يقرُب إلى مذهب أهل السنة، ومنها ما يقرُب إلى مذهب المتكلِّمين.

والمواضع المُنتقَدَة هي نحو من عشرة مواضع، سيأتي لها بإذن الله عَزَّوَجَلَّ بحْثٌ ومناقشة بعون الله جَلَّوَعَلَا.

وعلى كل حال؛ **ألْفاظ هذه العقيدة ثلاثةُ أضْرُب:**

❁ **الضربُ الأول**: حقٌّ لا مِرية فيه، موافقٌ لِما عليه أهل السنة والجماعة، وهو الغالب بحمد الله على هذه الرسالة، غالب ما فيها موافقٌ لِعقيدة أهل السنة والجماعة.

❁ **الضربُ الثاني**: ألفاظٌ مخالفةٌ لِما عليه أهل السنة.

❁ **الضربُ الثالث**: ألفاظٌ مُجملةٌ محتمِلَة.

والضرب الثاني والثالث هو الأقلّ، بل هو النَّادر في هذه الرسالة، وقد نَبَّه أهل العلم على هذه المواضع قديمًا كما عند ابن أبي العِزّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وحديثًا كما في الشروح الكثيرة لعُلماء أهل السنة لهذه الرسالة.

❁ **المسألة الخامسة**: شروح العقيدة الطحاوية.

هذه الرسالة -كما أسلفْتُ- قد اهتمَّ بها أهل العلم واحتَفَوا من قديم، لكنَّ العجيب في أمر هذه الرسالة؛ أنَّه قد تداوَلَها أهل السنة ومُخالِفُوهم، وهذا شيء نادر أنَّ متْنًا في العقيدة يعتنِي به أهل السنة ويعتني به مُخالفو أهل السنة والجماعة! **والسبب في هذا**: ما عَلمتَ من وجود تلك المواضع المُنتقَدة التي أراد مُخالفو أهل السنة أن يجعلوها وسيلةً لهم إلى نُصرةِ عقيدتهم ونِسْبة هذه العقيدة إلى إمامٍ جَليل القدْر كأبي جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وهذا بكلِّ حالٍ لا يُسلَّم لهم، فهذه العقيدة ليست على منهجهم وليست على طريقتهم، ولم يكُن هو رَحِمَهُ ٱللَّهُ على عقيدتهم، ووقوع هذه المواضع المنتقَدَة أخطاء تُردّ ولا تُقبل، ويُفصَّل فيها، ولكن هذا لا يعني أنَّ هذه العقيدة مناسبة وموافقة لِما عليه المتكلمون، كما سيأتي بعون الله عَزَّوَجَلَّ تفصيل ذلك.

ولعلَّ أقدَم شرحٍ لهذه الرسالة كان من أبي حفص عمرَ بن أبي بكر الغَزنَوِي، وقد توفي في حدود الخمسمائة أو قبل ذلك؛ له شرحٌ مشهورٌ ينقلون عنه، ولكنه -فيما أعلم- مفقود، والنُّقول عنه موجودة في بعض الشروح.

وهذا وغيره من الشروح التي للمتكلِّمين ممَّن هم على طريقة الماتُريدِي، أو على طريقة الأشعرية متقدمة وسابقة فيما أعلم لشروح أهل السنة والجماعة، بل لا أعلمُ شرحًا من الشروح المتقدمة على طريقة أهل السنة والجماعة إلا شرحًا واحدًا ؛ هو شرح صدر الدِّين ابن أبي العِزّ الحنفي المتوفى سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإنه أَلَّف ذاك الشرح الحافل الماتع النافع الذي هو كتابٌ عظيم من كُتُب اعتقاد أهل السنة والجماعة، وشُهرته تُغني عن الإطناب في ذِكْره.

وغالبُ ما في كتابه مُستمَدٌّ ومستفاد من كُتُب شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، وإن كان لم يتعرض لذكْر هذَين الإمامَين البَتَّة في رسالته، اللهمَّ إلا أنه ذكر ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضعَين، كما أنه ذكر شيخه ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ثلاثة مواضع، وأغفل ذكر ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ تمامًا.

والسبب فيما أظن معلومٌ لكم وهو: أن الوقت الذي كان فيه ابن أبي العِزّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد وَفَاة شيخ الإسلام وَوَفَاة ابن القيم رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ وقتٌ قد تقوَّى فيه أهل البدع، وكانت الحرب على دعوة أهل السنة عمومًا، ودعوة شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وعلومه خصوصًا على أشدّها، فطلبًا للسلامة من أعداء السنة، وحرصًا على نشر الخير والعلم والفائدة أغفل ابن أبي العزّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإشارةَ إلى المواضع التي استمدَّها، أو العلماء الذين أخَذ منهم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والسبب الذي دَعاه إلى أن يؤلف هذا الشرح قد ذكره في مقدمة شرحه، وهو أنه قد رأى أن عقيدة أبي جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد شرحها المتكلمون واعتنَوا بها، فأحبَّ أن يؤلف شرحًا لها على طريقة السلف، ففعل رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجزاه عنَّا خيرًا.

ثَمَّة شروح كثيرة بحمد الله على هذه الرسالة من العلماء المعاصرين، وهي مشهورة ومُتداوَلَة بين مسموع ومكتوب، وفيها الخير والبركة إن شاء الله.

❁ **نأتي الآن إلى المسألة السادسة والأخير في هذه المقدمة وهي**: القيمة العلمية لهذه العقيدة.

خلاصة القول فيما يبدُو لي والله أعلم: أن هذه العقيدة حسَنةٌ وإن لم تكُن الأحسن، يعني: هذه الرسالة حسَنة وإن لم تكُن الحُسْنى، يعني: وإن لم تكن أحسَن متون الاعتقاد، ولا شك أن ثَمَّة رسائل أحسنُ منها، كانت خالصة من هذا الشَّوب الذي اعترى هذه الرسالة.

ولكن تبقى دراسة هذه العقيدة شيئًا مهمًا لكم معشر طلاب العلم:

❁ من جهة أنَّ فيها تنبيهًا على بعض المسائل الدقيقة في العقيدة، والتي تحتاج منك بعد أن قطعتَ شوطًا في دراسة عقيدة أهل السنة والجماعة، – والأحسن أن تكون هذه الرسالة في مرحلة متأخرة بعض الشيء–، أقول: فيها تنبيه لك على بعض المواضع الدقيقة التي تحتاج منك إلى أن تكون محل عنايتك.

❁ والأمر الثاني: أنها تُعطيك –أعني هذه الدروس في شرح هذه العقيدة– مَلَكَةً للتعامل مع المواضع المُبهمة أو المُجملة أو المُشكِلَة في مسائل الاعتقاد.

وتبقى هذه الرسالة ذات أهمّية من جهة أخرى؛ وهي أنَّ هذه الرسالة أصحُّ ما يبين لنا عقيدة الأئمة الثلاثة الذين هُم: أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ؛ أوثق ما يبين عقيدة هؤلاء الأئمة الثلاثة هو هذا الكتاب الذي بين أيدينا، فلا شك أن هذه الرسالة رسالةٌ قد كتبَها إمامٌ ثقة، ونسَبَ ما فيها إلى

عقيدة هؤلاء الأئمة الثلاثة الذين كان من أخبرِ الناس بكلامهم وسِيرهم، كما نصَّ على هذا ابن عبد البَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره من أهل العلم؛ فإنه صاحِب عناية فائقة بكلام هؤلاء العلماء.

ثم إنَّ تلقيَه عِلمهم كان عن طريق الإسناد الصحيح المُتلقَّى -أعني هذا العلم- عن الثقات، فإنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن انتقل إلى مذهب الحنفية طلب العلم على يد إمامٍ من أئمة الحنفية في مصر؛ وهو أبو جعفر ابن أبي عِمران، وأبو جعفر هذا أَخَذ عِلم أئمة الحنفية الثلاثة عن شيخه محمد بن سَمَّاعة؛ الإمام الثقة المتمكِّن في العلم، وهو قد أَخَذ عن أبي يوسف ومحمد بن الحسن، اللذين هما تلميذا أبي حنيفة، فلاحِظ أنَّ الإسناد إلى الأئمة الثلاثة إسنادٌ صحيحٌ متصل.

كذلك لمَّا رحل أبو جعفر إلى الشام -وله رحلة واحدة فقط إلى الشام- أَخَذ عن القاضي أبي خازِمٍ الحنفي وتلقى عنه العلم، وأبو خازم أَخَذ العلم عن عيسى بن أبان، وعيسى بن أَبَان أخذ العلم عن محمد بن الحسن.

وكذلك أخذ أبو جعفر عن غير هؤلاء، كما أنَّه تحصل وتوفر على جملة من كتب كبار الحنفية؛ فصار صاحب خبرة بكلام هؤلاء الأئمة، واستخلص ممَّا عَلِم هذه العقيدة التي بين أيدينا.

فهذه وثيقة مهمة يُحاجَج بها مَن ينسِب إلى أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وصاحِبَيه ما هو مخالفٌ للمعروف عنهم من لزوم جادة أهل السنة والجماعة، إلا في مواضع دقيقة يأتي التنبيه عليها.

والكلام فيما ذُكِر عن أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ لعلَّه يأتي له موضع مناسبٌ إن شاء الله في أثناء هذه الرسالة.

والله عَزَّوَجَلَّ أعلَم.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

هَذَا ذِكْرُ بَيَانِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى مَذْهَبِ فُقَهَاءِ الْمِلَّةِ؛ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ الْكُوفِيِّ، وَأَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ -رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ- .

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

بدأ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بذكر موضوع هذه الأوراق، فقال: (هَذَا ذِكْرُ بَيَانِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ) إلى آخر ما في هذه الأسطر، **وهذا عندنا فيه أربعة أمور:**

❁ **الأمر الأول**: أنَّ السبب الذي لأجله كتب رَحِمَهُ اللَّهُ هذه الرسالة هو بيانُ عقيدة أهل السنة والجماعة، والبيان -يا رعاكُم الله- تشتدّ الحاجة إليه عند وجود المعارضين والمُلَبِّسِين، وهكذا كان الحال وقت أبي جعفر رَحِمَهُ اللَّهُ .

فإنَّ من نظَر في التاريخ في تلك الحِقْبة في النصف الثاني من القرن الثالث وما بعده -وهي الفترة التي عاش فيها رَحِمَهُ اللَّهُ- يجد أنَّ شوكة أهل البدع قد قَوِيَت، وتغوَّلُوا كثيرًا بجميع أصنافهم؛ فالفلاسفة والفلسفة صار لهم حضور، والمعتزلة صار لهم وجود ولهم شَوكة ولهم كتب ومدارس وأتباع، وهَلُمَّ جَرًّا في أهل البدع الآخرين الذين هم مقاربون لهؤلاء أو دونهم؛ فاشتدَّت الحاجة إلى بيان الحق وما عليه السلف الصالح رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فانتدَب أبو جعفرٍ لِبيان الحق، حتى يبقى بذكْره وتذاكُره.

وهذا مما ينبغي أن يعتني به كل مُنتسِب إلى العلم من أتباع نهج السلف؛ أنه إذا وُجدت الحاجة إلى بيان الحق نظرًا إلى تكالُب أعداء السنة؛ فإنَّه ينبغي أن تشتدّ العناية ببيان هذه العقيدة، ينبغي أن تشتد العناية بنشرها بكل الوسائل المتاحة؛ بالتعليم، بالتأليف، بالنشر، بأي وسيلة، المهم أنَّ الحق لابد أن يفشو، ولابد أن تقوم الحجة على الناس، لابد من البلاغ، ﴿لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام:١٩] ، هذا بعض الحق الواجب علينا تجاه ديننا وعقيدتنا.

وهذا الزمان الذي نعيش فيه قد تكالَب أعداء الحق والإسلام عليه، وصوَّبُوا سهامهم وريَّشُوها تجاههم من كل صَوب، فلا ينبغي أن يُقابِل هذا أتباع السلف الصالح وطلاب العلم بِبُرُود وتكاسل، إنما عليهم أن يجدّوا وأن يجتهدوا في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة بكل وسيلة متاحة، وكلٌّ مُيسَّر لِمَا خُلِقَ له.

المقصود أنَّ هذه لفتة من المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يحسُن أن نقف عندها، لابد أن نبين عقيدة أهل السنة والجماعة؛ لأن الحاجة تشتدّ لذلك.

❁ **الأمر الثاني** قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ : (**هَذَا ذِكْرُ بَيَانِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، عَلَى مَذْهَبِ فُقَهَاءِ الْمِلَّةِ ...**) وذكر الأئمة الثلاثة الذين هم: أبو حنيفة المُتوفَّى سنة خمسين ومائة، وأبو يوسف المتوفَّى سنة اثنتين وثمانين ومائة، ومحمد بن الحسن توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة تسعٍ وثمانين ومائة.

والمؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: (**فُقَهَاءِ الْمِلَّةِ**) ؛ وهذا لابد أن يُقدَّر فيه تقدير وهو (مِن)؛ فإنهم مِن فُقُهاء المِلَّة، وإلا ففُقهاء الملة الإسلامية ليسوا محصورين

بهؤلاء الأئمة الثلاثة -كما تعملون-، أو ليتَه قال: (فقهاء المِلَّة فلان وفلان وغيرهم) حتى يشمل ذلك غيرهم من أهل العلم.

❁ **الأمر الثالث: سبب ذكْر هؤلاء الأئمة** فيما يبدو -والله تعالى أعلم- : إلْزام المتَّبِعِين، وتَبْرئة المذهب من المبتدعِين.

◉ إلْزام المتَّبِعِين الذين يتبعون مذهب الحنفية؛ إن كنت صادقين في اتباعكم لأبي حنيفة وما عليه أئمة الأحناف فدُونكم هذه الرسالة، هذا هو اعتقادهم، وموافقتهم فيما كانوا عليه من الاعتقاد أوْلَى من موافقتهم في مسائل الفقه العملية، فهذه دعوةٌ منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ -فيما يبدو والعلم عند الله- لأتباع المذهب الحنفي إلى أن يلزموا غرْز الأئمة الذين مضوا على طريقة أهل السنة والجماعة.

◉ كذلك لعلَّه أراد تبْرئة المذهب من المبتدعين؛ فإنه ليس يَخفاكُم أن المذهب الحنفي في تلك الفترة قد انتسَب إليه كثير من أهل البدع، ولا سيما من بعض رؤوس المعتزلة، وكذلك غيرهم من أهل البدع، فالماتُريدية كثيرٌ منهم إن لم يكونوا جميعًا مُنتسبُون إلى مذهب أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الفروع؛ فهذا ممَّا رُبَّما أشكل أو شوَّش على بعض الناس وأنَّ هذا المذهب إنما ينتسب إليه أهل البدع والضلال، فأراد أن يبين رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ مذهب الأئمة المرجوع إليهم في هذا المذهب بريءٌ مما عليه كثير من هؤلاء المبتدعة، والعلم عند الله عَزَّوَجَلَّ.

ومهْما يكُن من شيء؛ **فالعقائد لا اختصاص للعلماء بها، ولذا لا تخصيص لها بهم، العقائد إنما تُتَلَقَّى عن كتاب الله** عَزَّوَجَلَّ، **وعن سُنة رسوله** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **وعمَّا أجمع عليه سلف الأمة**؛ وبناء على هذا فإنه لا اختصاص

لعقيدة أبي حنيفة عن عقيدة الشافعي، عن عقيدة أحمد، عن عقيدة الثوري، كل أولئك على عقيدة واحدة.

ليس الأمر في باب الاعتقاد كالأمر في باب الفقه؛ في الفقه ثَمَّة مذاهب؛ لأن هناك مسائل اجتهادية اجتهد فيها العالِم فنُسِب المذهب إليه، فقيل: هذا مذهب أبي حنيفة، وهذا مذهب الشافعي، وهذا مذهب مالك، إلى آخره.

الأمر في العقيدة ليس كذلك؛ ما عندنا في الجملة إلا عقيدتان: عقيدة سلفية، وعقيدة خَلَفيَّة؛ وتحت العقيدة الخَلَفيَّة فروعٌ كثيرة، لكن ليس تحت العقيدة السلفية شيء، إنما هي عقيدة واحدة توارد عليها الأوَّلون والآخِرون بحمد الله عَزَّوَجَلَّ، أمَّا غير أهل السنة والجماعة فحدِّثْ ولا حرج عن اختلافٍ كبير أخبَر عنه النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنه سيقع في هذه الأئمة.

إذن العقائد لا اختصاص لأهل العلم بها، ولذلك لا ينبغي أن يُظنّ أنَّ هذه العقيدة هي عقيدة أبي حنيفة وعقيدة أبي يوسف وعقيدة محمد بن الحسن فحَسْب؛ لا، بل هي أيضًا عقيدة مالك، وهذه أيضًا عقيدة الشافعي، وهذه أيضًا عقيدة أحمد، وهذه عقيدة غيرهم من أهل العلم إذا استثنينا بعض المسائل التي فيها نظر مما سيأتي الكلام فيه، لكنَّني أتحدَّث في الجملة، سواء في هذه الرسالة أو في غيرها العقيدة إنما تُنسَب إلى أهل السنة والجماعة، وما هي إلا مُستمدَّة من كتاب الله وسُنة رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

وما أحسَن ما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُٱللَّهُ في المجلس الذي عُقِد لمناظرته، كما هو مُدوَّن في المجلد الثالث من «مجموع الفتاوى»، قال رَحِمَهُٱللَّهُ: (أَمَّا

الِاعْتِقَادُ: فَلَا يُؤْخَذُ عَنِّي وَلَا عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنِّي؛ بَلْ يُؤْخَذُ عَنْ اللهِ وَرَسُولِهِ وَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ)[1].

ولكنْ الأمر كما بيَّنتُ لك من السبب الذي لعلَّه كان المقتضي له إلى نسبة هذه العقيدة إلى هؤلاء الأئمة الثلاثة.

❁ **الأمر الرابع**: هؤلاء الأئمة الثلاثة هُم أئمة المذهب الحنفي؛ ولذا إذا وُجد في كتب الحنفية (قال أئمّتنا) فالمراد: هؤلاء الثلاثة، إذا قالوا: (قال الثلاثة) فالمراد هؤلاء الثلاثة، إذا قالوا: (قال الشيخان) المراد: أبو حنيفة، وأبو يوسف؛ لأنهما شيخان لمحمد بن الحسن، وإذا قالوا: (قال الصاحبان) فـ: أبو يوسف، ومحمد بن الحسن.

وهؤلاء الأئمة الثلاثة من الأئمة الكبار المعدودِين في الأئمة الذين لهم لسان صِدْق في هذه الأمة، ولذلك وقع في عدة مواضع لشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كُتُبه إذا عَدَّد علماء هذه الأئمة وأئمتها الذين لهم لسان صِدْق فيها فإنه يُدرِج في هؤلاء؛ هؤلاء الأئمة الثلاثة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ رحمة واسعة.

ويبقى أن هناك شيئًا من التمايُز بينهم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ على جلالة قدْر كلٍ؛ فأبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أفقهُهم، وأبو يوسف أبصرهم بالحديث، ومحمدٌ أعلَمهم باللغة العربية، وكلهم على عِلمٍ وفضلٍ وجلالة قدْر.

ومما يُذكر في هذا السياق: أنَّ انتساب الصاحِبَين لأبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ انتسابٌ لم يكُن مع عصبية وتقليدٍ أعمى، إنما كان تَتَلْمُذًا مع احتفاء وتعظيم

---

(١) (٣/ ١٦١).

واختصاص بهذا الإمام أبي حنيفة وبعِلمه، لكنَّه مجردٌ عن التعصب وعن معارضة أو مُعانَدة الدليل واتّباع الهوى.

فالصاحبان لهما اجتهادات كثيرة تخالف ما ذهب إليه أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع ما كانا عليه من عظيم المحبة والتقدير لهذا الإمام، ومع ذلك قد خالفاه مخالفات كثيرة، حتى قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المجلد الثاني والعشرين من «الفتاوى»: (وَهُمَا قَدْ خَالَفَاهُ فِي مَسَائِلَ لَا تَكَادُ تُحْصَى)[٢]، وقال في المجلد العشرين من «مجموع الفتاوى»: (وَلَعَلَّ خِلَافَهُمَا لَهُ يُقَارِبُ خِلَافَ الشَّافِعِيِّ لِمَالِكٍ)[٣].

يعني انظر إلى الفرق والبَون بين ما يختاره الشافعي وما يختاره مالك، يُقارِب هذا ما اختاره أبو يوسف ومحمد بالنسبة لِما اختاره أبو حنيفة، ولذلك ابن عَابْدِين في حاشيته في المجلد الأول في أوائل الكتاب ذكَر أن الصاحِبَين قد خالفا مذهب أبي حنيفة في ثلث المذهب[٤]، وهذا قدْرٌ -كما لا يخفاك- ليس بالقليل.

إذن هذا فيه فائدة لطلاب العلم ولمن يدرُس كُتبَ المذاهب الفقهية؛ فإنَّ عليه أن يجعل دراسته في كتب المذاهب سُلَّمًا للتفقّه في الدين، أما التعبُّد لله

---

(٢) (٢٢/ ٢٥٣).

(٣) (٢٠/ ٣٣٢).

(٤) (طبقة المجتهدين في المذهب كأبي يوسف ومحمد وسائر أصحاب أبي حنيفة، القادرين على استخراج الأحكام من الأدلة على مقتضى القواعد التي قررها أستاذهم أبو حنيفة في الأحكام وإن خالفوه في بعض أحكام الفروع، لكن يقلدونه في قواعد الأصول، وبه يمتازون عن المعارضين في المذهب كالشافعي وغيره المخالفين له في الأحكام غير مقلدين له في الأصول) (١/ ٧٧).

سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، أمَّا اعتقاد الشيء فإنه ينبغي أن يرتبط بالحق الذي يَبِين للإنسان، وليس لأحدٍ أن يخالف ما عليه كتاب الله وسنة رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأبو جعفرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يكُن بعيدًا عن هذه الجادة؛ فإنه قد تَتلْمَذ على علم هؤلاء الأئمة، وتأثر بذلك، ولذلك هو أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ له اجتهاده وله مخالفاته لِما عليه هؤلاء الأئمة، فإنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان مُتحررا. وله قصة مشهورة جرَتْ مع أبي عُبيد بن حَرْبوَيه، وهو الفقيه المصري الشافعي المشهور؛ فإنه تناقش معه ذات مرة في مسألة، فرجَّح أبو جعفر فيها قولًا، فقال أبو عُبيد: ليس هذا مذهب أبي حنيفة، فقال: أَوَ تُريدني أن أُقلِّد أبا حنيفة في كل مسألة؟ فقال أبو عُبيد: ما ظننتك إلا مُقلِّدًا للمذهب، فقال أبو جعفر: وهل يُقلِّد إلا عصبيٌّ؟! فقال أبو عُبيد: أو غبي! فطارت هذه القصة وصارت مثلًا يتداولُه أهل مصر(٥).

الشاهد: أن الأئمة الكبار المُتبحِّرين أهل اتباع، ولا يقدِّمون شيئًا على ما يظهر لهم من معاني كتاب الله وسنة رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولَيتَ أنَّ أتباع هذه المذاهب يسيرون على ما سار عليه الأئمة الذين كانوا قبلهم.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**هَذَا ذِكْرُ بَيَانِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ**).

العقيدة: ما يُعقَد عليه القلب من مسائل الإيمان بالله وما يتفرع عن هذا الإيمان.

---

(٥) قال ابن زولاق: (وسمعت أبا الحسن علي بن أبي جعفر الطحاوي يقول: سمعت أبي يقول: وذكر فضل أبي عُبَيد بن حربويه وفقهه فقال: كان يذاكرني بالمسائل فأجبته يوما في مسألة فقال لي: ما هذا قول أبي حنيفة فقلت له: أيها القاضي أوَ كُلُّ ما قاله أبو حنيفة أقولُ به؟ فقال: ما ظننتك إلا مقلدا، فقلت له: وهل يقلد إلا عصبي؟ فقال لي: أو غبي؟ قال: فطارت هذه الكلمة بمصر حتى صارت مثلا وحفظها الناس). لسان الميزان لابن حجر ت أبي غدة (١/ ٦٢٦).

وكل مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة متفرعة عن الإيمان بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ فالإيمان بالله الأصل الأصيل والرُّكن الرَّكين في عقيدة أهل السنة والجماعة، وكل المسائل التي تندرج في هذه العقيدة فإنَّ مرجعها إلى الإيمان بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

أما **أهل السنة والجماعة** : فإنَّهم أهل الإسلام الخالص عن الشَّوب، هؤلاء هم أهل السنة والجماعة؛ أهل الإسلام الخالص عن الشَّوب الذين جعلوا عُمدتهم فيما يَدِينُون ويعتقدون: كتاب الله، وسُنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فما حادُوا ولا بدَّلُوا، هؤلاء هم أهل السنة والجماعة حقًا وصدْقًا، دَعْك ممَّن ينتسب إلى أهل السنة والجماعة زُورًا وبُهتانًا.

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (**عَلَى مَذْهَبِ فُقَهَاءِ الْمِلَّةِ**) يعني دين الإسلام (**أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ الْكُوفِيِّ، وَأَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ -رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ-**).

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَمَا يَعْتَقِدُونَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ، وَيَدِينُونَ بِهِ رَبَّ الْعَالَمِينَ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

كلمة (أُصُولِ الدِّينِ) تُطلق على اصْطلاحَين:

❁ **الأول**: أن تكون لَقَبًا أو عَلَمًا على عِلم الاعتقاد؛ وهذا أمْرٌ لا بأس به ولا مُشاحة في الاصطلاح، يُقال: (عِلم العقيدة)، يُقال: (عِلم أصول الدين)، يُقال: (متْن في العقيدة)، يُقال: (متْن في أصول الدين) فهذا لا بأس به، ويبدو أنَّ مراد أبي جعفر رَحِمَهُ اللَّهُ هو هذا؛ أن مصطلح (أصول الدين) إنما يراد به العقيدة، فتكون كلمة (أُصُولِ الدِّينِ) مرادفة لعقيدة أهل السنة، وكذلك كما سيأتي قريبًا إن شاء الله في كلمة التوحيد.

❁ **الاصطلاح الثاني**: أن تُذكر أصول الدين على أنها حُكْمٌ فيه بيان مكانة المسائل، فيُقال: "هذه المسائل من أصول الدين"؛ يعني: من مسائله الكبرى ومن مسائله العظمى، ثمَّ يترتبُ على ذلك ما يترتب من مسائل وأحكام؛ كالتكفير أو التفسيق أو غير ذلك لمن يخالف هذه المسائل الموصوفة بأنَّها أصول الدين.

وهذا المصطلح قد استعمله المخالفون لأهل السنة والجماعة على نهْج، واستعمله أهل السنة على نهْج.

فأهل البدع حينما استعملوا هذا المصطلح وقعوا في ثلاثة أشياء:

❁ **أوّلها**: أنَّهم أدخلوا في أصول الدين ما ليس من أصول الدين أصلًا، ثم بَنَوا على ذلك ما بَنَوا من تفسيق أو ربما تكفير، والأمر كله وبِرُمَّته ليس من أصول الدين، كما يدل على هذا البرهان الصحيح.

❁ **ثانيها**: أنَّهم بالغوا في بعض المسائل التي وصفوها بأنَّها من أصول الدين، ورتَّبوا عليها ما لا تستحق أن يُرتَّب عليه.

❁ **ثالثها**: أنَّ تخصيصهم لهذه المسائل المتعلقة بالعِلميات قد جعلهم يُغفِلُون أو يتغافلون عن بعض المسائل العظمى التي هي من أصول الدين ولكنها من العمليات وليست من العِلميات، فحصْر أصول الدين في العلميات - يعني في العقائد- هذا ليس بصحيح، من جهة أنه ليس كل العقائد من أصول الدين، ثم إنَّ من العمليات ما هو من أصول الدين، فصار في هذا الاستعمال ما فيه من شيء من عدم إنزال الأمور منزلتها وعدم الاهتمام بقضايا كُبرى في الشريعة، فأركان الإسلام من أصول الدين؛ كالصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، وهذه ليسَت من العِلميات، إنما هي من العمليات، ومع ذلك هي من أصول الدين.

ولِذا المُتحقِّق عند أهل السنة والجماعة في هذا المصطلح:

- أن (أصول الدين): الجليل من مسائل الدين العلمية أو العملية.

- و(الفروع) هي: الدقيق من المسائل الدينية العلمية أو العملية.

كما حقَّق هذا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٦].

---

(٦) (٦/٥٦).

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَيَدِينُونَ بِهِ رَبَّ الْعَالَمِينَ)؛ يَدِينون: يعني يعتبرونه دِينًا ويتقربون به إلى ربِّ العالمين سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهل الاعتقاد الذي يعقِد الإنسان قلبَه عليه، ويجزم به دِينٌ يتقرب به إلى الله عَزَّوَجَلَّ ويتعبَّد به له؟

الجواب: لا شك في ذلك ولا ريب، بل هذا من أجلِّ من يتقرب به الإنسان إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فإنَّ الدين منه ما هو ظاهر، ومنه ما هو باطن، والدين الباطن في الجملة أجلّ من الدين الظاهر، فمن أعظم وأحسن وأجلّ ما يتقرب به الإنسان إلى الله عَزَّوَجَلَّ الاعتقاد الصحيح.

الاعتقاد الصحيح هو الإيمان بالله عَزَّوَجَلَّ، الإيمان بملائكته، الإيمان بكُتبه، وبرُسُله، وباليوم الآخر، وبالقدر، وأيُّ شيءٍ أعظم من هذا الأمر الذي هو أركان الإيمان في هذا الدين!!.

لذلك ينبغي أن يُستحضر أن هذا الاعتقاد دينٌ تتقرب به إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، إذن عليك في تعلُّمه أن تُحضِر نيتك، أنت في مقام طلب عِلم نافع يتعلق بأعظم ما تَدِين الله عَزَّوَجَلَّ به، لا يَفُتْك احتساب الأجر في هذا الدين الذي تَدِين الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ به، نَاهِيك عن كونه شيئًا عظيم الأهمية، فأنزِله منزلته، واقدُرْه قدْره.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللهِ مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللهِ تَعَالى: إِنَّ اللهَ تَعَالَى وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

بدأ رَحِمَهُ اللَّهُ بسَرْد مفصَّل لعقيدة أهل السنة والجماعة، وابتدأ رَحِمَهُ اللَّهُ بذكْر نُبذة من المنفيات عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ذكر نحوًا من عشرين مما يُنفى عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وجُلّ ما ذكر موافقٌ لطريقة السلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وأُحِبُّ في الابتداء أن أُقدِّم **بمقدمة تتعلق بالصفات المنفية** عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ما يجب أن يُنفى عن الله عَزَّوَجَلَّ ما هو منهج أهل السنة والجماعة فيه؟ وهذا الموضوع سبق الكلام فيه في دروس ماضية، وأرى أكثر أو كثيرًا من الحاضرين قد حضروا الدروس الماضية لكن لا بأس من التذكير بمُلخَّص يتعلق بباب النفي في صفات الله عَزَّوَجَلَّ.

فأقول: اعلَم -يا رعاك الله- أنَّ **عقيدة أهل السنة والجماعة في هذا الباب يمكن أن تُلخَّص في تسع قواعد:**

❁ **القاعدة الأُولى**: أنَّ صفات الله سبحانه ثُبُوتيةٌ ومنفية؛ -صفات الله عَزَّوَجَلَّ تُقسَّم في اعتبار من الاعتبارات إلى ثبوتية ومنفية-، بمعنى: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُوصَف بصفاتٍ يُعتقَد أنَّها قائمة به تَبَارَكَ وَتَعَالَى، كما أنه يُوصَف بنفي

صفاتٍ عنه، فيُعتقد أن الله عَزَّوَجَلَّ مُنزَّه عن هذه الصفات، كما سيأتي الكلام عنها إن شاء الله.

❁ **القاعدة الثانية**: لا إثبات إلا مع النفي، ولا نفي إلا مع الإثبات، ولا توحيد إلا باجتماعهما؛ لا إثبات صحيحًا إلا إذا ضُمَّ إليه النفي الواجب، كما أنه لا نفي صحيحًا في باب الصفات إذا كان مجردًا، بل لابد أن يُضاف إليه الاعتقاد بثبوت الصفات الجليلة والنعوت الكاملة لربنا سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، ولا يتحقق توحيدٌ للإنسان إلا إذا جمَع بين الأمرين؛ وذلكُم أنَّ الإثبات المجرد عن النفي والتنزيه لا يُمنع المشاركة في الكمال، والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ مُتفرِّدٌ في كماله، كما أنَّ النفي المحض المجرد عن الإثبات عدمٌ محض، وهذا لا كمال فيه، والله عَزَّوَجَلَّ إنَّما يُوصف بالكمال.

والطريقة المُثلى في هذا: الجمع بين النفي والإثبات على حَدّ قوله جل وعلا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، ولذا كان أحسن الكلام: «سبحان الله»، و«الحمد لله»، «سبحان الله وبحمده»، فالإثبات في (الحمد)، والنفي في (التسبيح).

والمصطلحات المستعملة في مقام النفي هي: (النفي)، و(السَّلْب)، و(التسبيح)، و(التنزيه)؛ فكلُّها عند أهل السنة والجماعة إذا استعملوها فإنما يريدون معنىً واحدًا وهو: نفي ما يجب نفْيه عن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

❁ **القاعدة الثالثة**: الأصل في معرفة الله عَزَّوَجَلَّ الإثبات لا النفي؛ وذلك لأن الصفات الثبوتية صفات مدحٍ وكمال، والله عَزَّوَجَلَّ له الكمال المطلق، بل له من

كمالٍ أكْملُه، كما أن له المدح والثناء، بل لا أحد أحبّ إليه المدح منه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وهذا إنما يكون بإثبات صفات الجلال والكمال له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

نَاهِيك عن أنَّ صفات النفي مرجعها إلى الإثبات، فعادَ الأمر إلى أنَّ الأصل في معرفة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إنما هو الإثبات.

نَاهِيك عن أنَّ الصفات الثبوتية بها يحصُل ما هو أهمّ الأشياء على الإطلاق، وهو معرفة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الذي معرفته أشدّ شيء حاجةً بالنسبة إلى الإنسان، فلا شيء تشتدّ حاجة ابن آدم إليه كمَعرفة ربه ومعبوده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ ولذا قال العلماء: (الأصل في معرفة الله عَزَّوَجَلَّ: الإثبات، لا النفي).

❁ **القاعدة الرابعة**: أنَّ الإثبات مراد لذاته، وأن النفي مراد لغَيره.

الإثبات: هو الذي يحصل به ثبوت الكمال لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وحصول المدح والثناء.

إِنَّ الْكَمَال بِكَثْرَة الْأَوْصَاف لَا ... فِي سلبها ذَا وَاضح التِّبْيَانِ

كما قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٧].

وأما النفي فإنما يُراد به: الإثبات، فكان مرادًا لغيره لا لذاته.

❁ **القاعدة الخامسة**: الأكثر في طريقة الرسل عليهم الصلاة والسلام في إخبارهم عن الله عَزَّوَجَلَّ: التفصيل لا النفي؛ الأكثر هو التفصيل في المدح، وليس التفصيل في النفي، وإنما الإجمال في النفي، الأكثر في طريقة الرسل عليهم الصلاة والسلام التفصيل في الإثبات، والإجمال في النفي.

---

(٧) «نونية ابن القيم الكافية الشافية – ط عطاءات العلم» (المتن/ ١٦٧):

«إِنَّ الكَمَالَ بِكَثْرَةِ الأَوْصَافِ لَا ... فِي سَلْبِهَا ذَا واضَحُ البُرْهَانِ».

مَن نظَر في كتاب الله وسُنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفيما جاء فيهما من دَعَوات الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام وما يُخبرون به عن ربهم تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ يجد أن هذا هو الغالب، الإخبار عن الله عَزَّوَجَلَّ بصفاتٍ ثُبُوتية تفصيلية، مع إجمالهم في مقام النفي، والسبب في ذلك -ما تعلمون-؛ أن التفصيل في الإثبات أبلغ في المدح، وأن الإجمال في النفي أبلغ في دفْع النقص، ولذا كان هذا هو المنهج المُتَّبَع.

وأُضيفُ إلى ذلك أن الإجمال في النفي أبلغ في دفْع النقص: كذلك أن جمال الأدب مع الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في إجمال النفي؛ ولذا الذين يعرفون الله عَزَّوَجَلَّ حق معرفته من أنبياء الله ورسله ومن التابعين والسائرين على منهاجهم يسلكون هذا المسلك في إخبارهم عن ربهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولذلك نجد أنَّ ما يُثبَت لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من الصفات الثبوتية شيءٌ كثير في كتاب الله وسنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بينما تجد الإجمال في النفي؛ تجد أدلة التسبيح في كتاب الله وسنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فكل دليل جاء فيه تسبيح الله هو في الحقيقة نفْيٌ مُجمل، فـ(سبحان الله): تنزيهٌ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يقتضي أنه يتنزَّه عن كل ما لا يَلِيق به تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وعن أن يشاركه أحدٌ في كماله، فأدلة التسبيح كثيرة، نَاهِيك عن أدلةٍ أخرى جاءت في كتاب الله وسنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد مضى التفصيل في ذلك.

❁ **القاعدة السادسة**: قد يأتي التفصيل في النفي لاقتضاء الحكمة ذلك، وهذه القاعدة كالقيد للإطلاق الذي كان في القاعدة التي قبلها؛ قد يأتي التفصيل في النفي لاقتضاء الحكمة ذلك، مع أنَّ الغالب النفيُ المُجمَل فإن النفي

التفصيلي قد وقع في جملة من أدلة الكتاب والسنة، فالله جَلَّوَعَلَا نُفِي عنه الظلم، والله عَزَّوَجَلَّ نُفي عنه البُخل، والله عَزَّوَجَلَّ نُفي عنه السِّنَة ونُفي عنه النوم، والله جَلَّوَعَلَا نُفي عنه العبَث، واللَّعب، واللغوب، والتعب، إلى آخره، فهذه كلها ممَّا نُفي عن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ تفصيلًا؛ وذلك لاقتضاء الحكمة ذلك.

إذن: الأصل هو الإجمال في النفي إلا لاقتضاء الحكمة ذلك، ولذا لو تتبَّعت في كل موضعٍ جاء فيه نفي مُفصَّل في صفات الله، فإنك إذا تأمَّلت وأحسنت النظر فإنك ستجد أن ثَمَّة حكمة لوجود هذا النفي المفصَّل.

❁ **القاعدة السابعة**: النفي في الصفات راجع إلى أمرين:

◉ نفي النقائص والعيوب.

◉ نفي المشاركة في الكمال.

كل ما جاء في أدلة نفي الصفات عن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ مَرجعه إلى هذين الأمرين: نفي النقائص والعيوب عن الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ، وكذلك نفي المشاركة فيما يختص به سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ من الكمال.

❁ **القاعدة الثامنة**: كلُّ نفْي جاء في الصفات فإنما يُراد به إثبات كمال الضدّ؛ فإذا جاء النفي مُجمَلًا فإن المراد من هذا النفي إثبات الكمال المطلق.

إذا جاء النفي مُجملًا كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:٤]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، ﴿فَلا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الأَمْثَالَ﴾ [النحل:٧٤]، ﴿فَلا تَجْعَلُوا لِله أَندَادًا﴾ [البقرة:٢٢] ، وهَلُمَّ جَرًّا، فالمراد من هذا النفي المُجمل: إثبات الكمال المطلق، فالله جَلَّوَعَلَا ليس كَمِثْلِه أحد لأنه لا يُدانيه ولا يقاربه ولا يشاركه أحدٌ في كماله، إِذْ له الكمال المطلق،

فلأنه متصفٌ بالكمال المطلق كان غير مماثلٍ لأحد من خلقه، ولا كُفْو له تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

والنفي المفصل كذلك؛ كل نفي جاء مفصَّلًا في النصوص فإنما يُراد به إثبات كمال ضدّ هذه الصفة المنفية.

فالله جَلَّ وَعَلَا يقول: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق:٣٨] لماذا نُفي اللُّغوب -وهو التعب- عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؟

الجواب: كلُّ مَن قدَر الله عَزَّوَجَلَّ حقّ قدْره يعلم أن المراد من هذا النفي إثبات كمال قدرة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

﴿لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥] لِمَ؟

الجواب: لأنه متصف بالحياة الكاملة.

وهَلُمَّ جَرًّا في بقية النصوص كما سيأتي ذكْر شيء من هذا بعون الله سبحانه جل في عُلاه.

❁ **القاعدة التاسعة**: النفي توقيفي كالإثبات؛ ليس المرجع في نفينا للصفات ما تُمليه علينا عقولنا واجتهاداتنا وأقْيستنا وأهواؤنا، الأمر مرجعه إلى النصّ، إلى الدليل، والقاعدة عند أهل السنة والجماعة ما أحسَن شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ضبْطه في كتابه «التدمرية»: (فَنُثْبِتُ مَا عَلِمْنَا ثُبُوتَهُ، وَنَنْفِي مَا عَلِمْنَا نَفْيَهُ، وَنَسْكُتُ عَمَّا لَا نَعْلَمُ نَفْيَهُ وَلَا إثْبَاتَهُ)[٨]. لا نقول على الله عَزَّوَجَلَّ بغير عِلم، لسْنا مُثبِتين لله جل وعلا شيئًا من عند أنفسنا، إنما نثبت لله ما أثبتَه لنفسه.

---

(٨) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٨٨).

كذلك الأمر في باب النفي، لا ننفي عن الله عَزَّوَجَلَّ إلا ما نفاه عن نفسه.

فإذا قيل: هل يُوصَف الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بـ(الكرَم)؟

الجواب: نعم.

هل يُنفى عن الله عَزَّوَجَلَّ (البُخل)؟

الجواب: نعم.

هل يُوصف الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بـ(العين)؟

الجواب: نعم، لِمَ؟ لأنه جاء الدليل.

هل نثبت لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ (الأُذُن)؟

الجواب: لا.

هل ننفي عن الله عَزَّوَجَلَّ (الأُذُن)؟

الجواب: لا؛ لا إثبات ولا نفي، وإنما سكوت وتوقف، ونقول: الله أعلم، ليس لنا أن نثبت إلا بدليل، يعني ليس لأنك ما أثبت تَمِيل إلى النفي، لا؛ كما أنك لا تثبت إلا بدليل، فكذلك عليك أن لا تنفي إلا بدليل، فنقول: الله أعلم.

هذا باختصار ما يتعلق بالقواعد المتقررة عند أهل السنة والجماعة في باب النفي في الصفات، وأنت إذا فَهمتَها ثم اطَّلعت على ما عليه المتكلمون وجدت البَون الشَّاسِع؛ فإن الأصل عندهم في معرفة الله عَزَّوَجَلَّ هو النفي لا الإثبات، وكم أدخلوا في هذا النفي من أمور لا يجوز نفيها عن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، أو أمور مُجملة محتملة، تحتمل حقًا، وتحتمل باطلًا، يعني الحق في نفيها أو في إثباتها لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ .

فالأمر عندهم مُلْتَبِس مخالف لهذه الطريقة، وكثير ممَّا يذكرون ليس عليه أَثارةٌ من عِلم، وليس عندهم دليل على أن يُنفى عن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، نَاهِيك عمَّا في كلامهم في هذا الباب من سوء الأدب مع الله جَلَّ وَعَلَا وعدم إقداره حقّ قدْره؛ فإن القوم مُغرِقُون في النفي المفصَّل الذي لا دليل عليه، والذي لو لَم يكُن فيه إلا عدم مراعاة مقام الأدب مع الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وإجلاله وتعظيمه لكَفَى بهذا أن يكون مسلكًا مُبتدَعًا.

ولعلَّه يأتي الكلام في شيء من هذا في بعض ما يذكره المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللهِ)؛ **توحيد الله يُطلق أيضًا باعتبارَين:**

◉ التوحيد يُطلق باعتباره لقبًا على عِلم العقيدة؛ وعليه فيكون مرادفًا للعقيدة ولأصول الدين، فيُقال: (عِلم التوحيد) ويندرج في هذا كل ما يدخل في عقيدة أهل السنة والجماعة.

◉ كما أنَّه يُطلق باعتبار آخر؛ وهو شيء مخصوص من علم العقيدة، وهو توحيد الله عَزَّوَجَلَّ أو ما يتعلق برُكن الإيمان بالله عَزَّوَجَلَّ، والذي يندرج تحته - أعني تحت هذه المصطلح- ثلاثة أمور: توحيد الله سبحانه في رُبوبيَّته، وتوحيد الله في أُلوهيَّته، وتوحيده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في أسمائه وصفاته.

قال: (نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللهِ مُعْتَقِدِينَ)؛ فجَمَع بين القول والبيان مع حال كونه معتقدًا لهذا الشيء الذي يذكر، فهو يذكر شيئًا يَدِين الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى به ويعقِد قلبه عليه، وكل ذلك إنما هو بتوفيق الله عَزَّوَجَلَّ، ما كان من هذا القول والبيان، وكذلك ما كان من هذا الاعتقاد، فالأمر كله مرجعه إلى توفيق الله عَزَّوَجَلَّ.

إيَّاك أن تظنّ أن اعتقادك طريقة السلف وسلوكَك منهجهم أن هذا راجعٌ إلى حولك وقوّتك وذكائك، لا والله؛ الأمر كله توفيق من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ﴿وَلَكِنَّ اللهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُوْلَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ * فَضْلًا مِنَ اللهِ وَنِعْمَةً وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الحجرات:٧-٨]، فضْلًا من الله ونعمة، ليس الأمر إليك، الأمر إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ . ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللهُ﴾ [الأعراف:٤٣]، فالأمر كله منه وإليه، والفضل كله له جل رَبُّنا وعَزَّ. هذا مما ينبغي استحضاره وعقْد القلب عليه.

وَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا(٩)

الفضل من الله عَزَّوَجَلَّ، والتوفيق به؛ لِذا ينبغي أن تكون الضراعة في التوفيق إلى الاعتقاد الصحيح إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ. لا تركَن إلى منشأك، لا تركَن إلى دراستك، لا تركَن إلى حالك، لا تركَن إلى سَعة عِلمك، لا تركَن إلى شهاداتك، لا تركَن إلى ذكائك، لا تركَن إلى شيءٍ من هذا، لرُبَّما يُبتلَى الإنسان إذا وقع في قلبه شيء من الكِبْر والغرور وشيء من الشعور بالاستغناء عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ رُبَّما يُبتلى بفتنة في آخر لحظات حياته، وقد شابَت لحيته، وقد أشرف على الموت. إيَّاك أن تغتر! إنما كُن دائمًا طالبًا للثبات والتوفيق من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، اضْرَعْ إلى الله عَزَّوَجَلَّ بصدق أن يُبصِّرك، وأن ينوِّر قلبك، وأن يجعلك على بيّنة من الأمر، وأن يثبتك على هذا الدين والاعتقاد إلى اللحظة الأخيرة في حياتك،

(٩) البخاري رقم: ٤١٠٤.

إلى أن يخرج آخر نفَسٍ من جوفك؛ هنا اطمئن، أنت فُزْت بتوفيق الله عَزَّوَجَلَّ ورحمته فوزًا عظيمًا، وأما قبل ذلك فلا والله؛ ثَمَّة خطر، ثَمَّة ما ينبغي أن يُخاف منه؛ أن تُسلَب هذه النعمة، لا لأن الله عَزَّوَجَلَّ ظالمٌ لك، حاشا وكلا! بل الله عَزَّوَجَلَّ أكرم الأكرمين، وأرحم الراحمين، وهو الشَّكُور سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، إنما قد تُبتلى بما جَنْتَه يداك، قد تعاقَب على شيء وقع في قلبك أو اجترحَتْه يداك.

فحذارِ من الاغترار يا إخوتاه! إنَّما عليك دائمًا أن تكون متعلقًا بربِّك جَلَّوَعَلَا ، سائلًا الثبات، وضارعًا له في أن يثبتك على هذا الدين، وأن تكون بين الخوف والرجاء؛ ترجُو الثبات، وترجو فضل الله ورحمته، وتستبشر بنعمته، ومع ذلك تخاف، تخاف ذنوبَك، وتخاف عقوبة الله عَزَّوَجَلَّعليها، والله المستعان[١٠].

(١٠) إلى هنا تمام (**المجلس الأول**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الخميس الخامس من جمادى الآخرة، سنة أربع وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعةٌ وثلاثة عشر دقيقة.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللهِ مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللهِ تَعَالَى:

إِنَّ اللهَ تَعَالَى وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

يقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: (**إِنَّ اللهَ تَعَالَى وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ**)؛ هذا النفي بعد إثبات التوحيد وأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ واحد، تأكيدٌ لِوَحْدَانيَّة الله عَزَّوَجَلَّ، فجُملة (**لَا شَرِيكَ لَهُ**) تأكيدٌ للوَحدانية، وإلا فـ(الوَاحد) في هذا السياق هو الذي لا شريك له.

والنفي ههنا يُراد به إثبات الكمال المطلق لله جَلَّوَعَلَا وانفراده في هذا الكمال، الله جَلَّوَعَلَا لا شريك له؛ لأنَّ له الكمال المطلق، ولا أحدَ يشارك الله سبحانه في كماله المطلق.

وعندنا في هذه الجُملة عدَّة مسائل:

❁ **المسألة الأُولى**: أنَّه يجب اعتقاد وحدانية الله جَلَّوَعَلَا وأَحَدِيَّتَه، ومن أسمائه جَلَّوَعَلَا: (الواحد)، و(الأحَد)، و(الوِتْر)؛ وعليه فلا يجوز أن يشارك الله تَبَارَكَوَتَعَالَى فيما يختصُّ به غيرُه، فالوَحْدَانِيَّة صفته، والتوحيد حقُّه، فوَجَب أن يُعتقَدَ توحيدُ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى؛ يُوحَّد اللهُ جَلَّوَعَلَا في ربوبيته، ويُوحَّد في أُلُوهيَّته، ويُوحَّد في أسمائه وصفاته، يُعتقد أنَّ الله جَلَّوَعَلَا متفردٌ بالربوبية، كما يُعتَقد أنَّه متفردٌ في أسمائه وصفاته، كما يُعتقد أنَّه المتفرد في استحقاق العبادة، وفي العبادة نفسها، **في توحيد العبادة لابدَّ أن يجتمع الأمران: الأمر العَقَدِي، والأمر العملي،**

فيُعتقد استحقاقُ الله جَلَّوَعَلَا وحدَه بالعبادة، ثم أن يُعبد بالفعل سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ ولا يُشرَك به في هذه العبادة، وتوحيد العبادة لابد أن يُلْحَظَ فيه هذان الأمران.

❁ **المسألة الثانية**: أنَّ النُّصوص قد جاء فيها كثيرًا نفي الشريك عن الله جَلَّوَعَلَا ، ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لا شَرِيكَ لَهُ﴾ [الأنعام:١٦٢-١٦٣] فاعتقاد الشريك مع الله جَلَّوَعَلَا قد تكاثر في النُّصوص نفيُه عنه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

ومادة (شَرَكَ) تدلُّ على خلاف الانفراد، فـ (شَرَكَ) تَعني: أن يكون الشيء بين اثنين ولا ينفرد به أحدهما، ومنه أُخِذ في الفقْه (الشَّرِكَة)؛ فإنَّه لا انفراد لأحد من الشريكين فيها.

والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ هو المتفرد في كل ما يختص به جَلَّوَعَلَا، فاتِّخاذ شريكٍ معه واعتقاد أنَّ أحدًا يشارك الله سبحانه فيما يختصّ به هو الشرك الذي لا يغفره الله؛ ﴿إِنَّ اللهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء:٤٨] أي: أن يُجعل معه مَن يشاركه في شيءٍ مما يختص به سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

❁ **المسألة الثالثة**: أنَّ النَّاس قد كَثُر فيهم اتخاذ شُركاء مع الله جَلَّوَعَلَا، ولكن لا حَظَّ لهؤلاء الشركاء في الشَّرِكة، اللهمَّ إلا التسمية فحسْب، أمَّا من حيث الحقيقة فلا يشارك الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ شيءٌ، قال سبحانه: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ قُلْ سَمُّوهُمْ﴾ [الرعد:٣٣] سَمُّوهُم بما شِئْتُم؛ فإنَّه لا حظَّ لهم إلا هذه التسمية، ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنزَلَ اللهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [النجم:٢٣].

الحَقُّ أنَّ القوم في اتخاذ الشركاء ما هُم إلا مَتَّبِعُون للظنون، ليسوا متَّبِعين لعِلم ولا ليقين؛ ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ

الْهُدَى﴾ [النجم:٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [يونس:٦٦].

❁ **المسألة الرابعة**: عَلِمْنا بما تقدَّم أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مُنزَّه عن الشريك، وأنَّ الشرك: إثبات شَريكٍ مع الله عَزَّوَجَلَّ فيما يختص به، **وهذا الشرك من حيث حقيقته وموضوعه ينقسم إلى ثلاثة أقسام**:

❁ **القسم الأول: الشرك في الربوبية**، ويتفرَّع هذا إلى ما يأتي:

◉ **أولًا**: الشرك في الذات، كما وقَع في هذا النَّصارى المُثلِّثَة.

◉ **ثانيًا**: الشرك في الخلْق والتدبير، كما وقع في فِئام من النَّاس؛ كالفلاسفة، وكالنَّصارى أيضًا، وكالقدرية، والقُبُوريَّة، وغير هؤلاء ممَّن وقعوا في هذا الشرك.

◉ **ثالثًا**: الشرك في الأمر، فالله جَلَّوَعَلَا كما أنَّ له الخلْق فإنَّ له الأمر، ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤]؛ وذلك كَشِرْك مَن جعل لغير الله عَزَّوَجَلَّ التحليل والتحريم، فهذا شركٌ في ربوبية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

❁ **القسم الثاني: الشرك في أسماء الله سبحانه وصفاته**، وينفصل إلى:

◉ **أولاً**: شرك في الأسماء؛ وذلك: كإطلاق الأسماء التي اختصَّ بها سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على غيره، أو أن يُشتقَّ من أسمائه أسماء للأوثان، أو أن يُجعل غير الله سبحانه شريكًا له في معاني أسمائه.

◉ **ثانيًا**: الشرك في الصفات، وهو أن يُعتقد أنَّ غير الله جَلَّوَعَلَا يتصف بما يتصف به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهذا قد وقَع فيه كثيرٌ من الغُلاة؛ من أولئك: القُبُوريُّون، فإنَّهم زعموا أنَّ الغَوث الفَرْد يشارك الله جَلَّوَعَلَا فيما يختص به من الصفات،

حتى إنَّه يعلم كل ما يعلمه الله، ويقدر على كل ما يقدر عليه الله، تعالى الله عن ذلك عُلُوًّ كبيرًا.

❁ **القسم الثالث: الشرك في العبادة**؛ إذا كان الله سبحانه هو المُتَوَحِّد في كماله، هو المُتَوَحِّد في ربوبيته، فوجب أن يُتوجَّه إليه بالعبادة وحده لا شريك له.

الله خلَقَك وحده، ويرزقك وحده؛ إذن وجب عليك أن تعبده وحده؛ وعليه؛ فمَن توجَّه بشيءٍ من العبادة لغير الله سبحانه فإنَّه يكون قد وقَع في الشرك الأكبر.

وهذا الشرك هو الغالب على المشركين قديمًا وحديثًا، وهذا هو موضع النزاع الأكبر بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وأُمَمهم.

والله جَلَّ وَعَلَا أعلم.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَلَا شَيْءَ مِثْلُهُ، وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجُمل الثلاث تفسيرٌ لِلْجملة الماضية، فالله سبحانه واحدٌ لا شريك له، ومن تفسير هذا: أنَّه (**لَا شَيْءَ مِثْلُهُ، وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ**).

أمَّا قوله: (**وَلَا شَيْءَ مِثْلُهُ**)؛ هذا النفي أن يماثل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ شيءٌ يُراد به: إثبات الكمال المطلق له تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، نفْيُ المَثِيل يفيد إثبات الكمال المطلق لله جَلَّ وَعَلَا، فالله سبحانه لا مَثِيل له؛ لأنَّ له الكمال المطلق، هذا هو الحق الذي لا شك فيه.

وفي هذه الجملة عندنا عدَّة مسائل:

❁ **المسألة الأُولى**: أنَّ الأدلة الشرعية قد دلَّت على أنَّ الله سبحانه لا يماثله شيءٌ من الأشياء البتَّة فيما يختص به، كما قال سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:٤]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥].

❁ **المسألة الثانية**: أنَّه كما دلَّ الشرع على انتفاء مثيلٍ لله جَلَّ وَعَلَا، فإنَّ العقل والفطرة والحسّ قد دلَّت أيضًا على انتفاء هذا المثيل، التمثيلُ مُمتَنِعٌ بدلالة الشرع كما أنه مُمتَنِعٌ بدلالة العقل والفطرة والحسّ.

فأنَّى يماثِلُ الفقيرُ من كل وجهٍ الغنيَّ من كل وجه! أنَّى يماثِل الممكنُ الواجب! أنَّى يماثِل الناقصُ الكامل! هذا شيء في غاية البُعد، بلْ هذا أمحل

المُحالات، أن يكون ثَمَّة شيء يماثلُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، إذْ لو كان هناك شيءٌ يماثِل اللهَ لجَازَ على هذا ما يجوز على هذا، إذا كان ثَمَّة ذاتان متماثلتَين فإنَّ ما جاز على الذات الأُولى جاز على الذات الأخرى.

وعليه؛ فإذا كان الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ واجب الوجود -بمعنى: أن وجودَه ذاتيٌّ، وأنَّه يمتنع عليه عدم الوجود- فإنَّه يجب أن يكون مثيلُه واجب الوجود، وهذا بالتأكيد غير واقع، فالحسّ شاهدٌ أن هذا غير صحيح، فكلُّ ما سوى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فإنه ممكن، فهو في الأصل ممَّا يجوز ويُمكن وجوده وعدمه، فكيف يكون هذا مماثِلًا لمن وجوده ذاتي تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ؟

إذن ثبَت بدلالة الشرع كما ثبت بدلالة العقل والفطرة والحسّ، أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يماثله شيءٌ فيما يختصّ به تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

❁ **المسألة الثالثة**: ينبغي أن يُعلم أن التمثيل المنفي في النصوص، وهو الذي دَرَجَ عليه السلف الصالح رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ؛ إنَّما هو الاشتراك في الخصائص، بمعنى: حينما ننفي التمثيل فإنَّنا ننفي أن يشارك الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في شيءٍ مما يختص به أحدٌ غيره، فالاشتراك في الخصائص هو حقيقة التمثيل، وليس الاشتراك في أصل المعنى الذي يتصف به الخالق ويتصف به المخلوق، وهذا فُرقان مُهِمٌ ينبغي أن تَعِيَه بين أهل السنة ومُخالِفِيهم من الممثِّلة ومن المعطِّلة أيضًا، كما سيأتي التنبيه على هذا لاحقًا إن شاء الله.

فحُصُول الاشتراك في أصل المعنى ليس هو التمثيل الممنوع، إنما التمثيل الممنوع هو الاشتراك في الخصائص، فما يختص الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ به من الحقيقة

وكُنْه الصفة وكيفيتها وكمال المعنى، فهذا مما لا يمكن البتَّة حصول التماثل فيه بين الله جَلَّوَعَلَا وبين خلْقه.

أمَّا أن يتصف الله جَلَّوَعَلَا بالمَجيء، ويتصف المخلوق بالمَجيء، أو يتصف الله جَلَّوَعَلَا بالبصر، ويتصف المخلوق بالبصر، أو يتصف الله بالسمع، ويتصف المخلوق بالسمع، فإن هذا ليس من التمثيل الممنوع، والقاعدة هي ما تعلَّمناه ودرسناه -إن كُنتُم تذكرون في دروس التدمرية والحموية- أنَّ صفات كل موصوف تُناسِب ذاته، وتُلائِم حقيقته.

أمَّا الاشتراك في القدْر المشترك الذي هو أصل المعنى فإن هذا ليس من التمثيل في شيء.

❁ **المسألة الرابعة**: ضَلَّ في هذا الباب طائفتان:

◉ المُمثِّلة.

◉ والمُعطِّلة.

وهما طرفان متقابلان، والعجيب أنَّ أصل ضلالهم واحد، الفريقان اعتقدا أن ظواهر نصوص الصفات تفيد التمثيل، فطَرَدَ الممثِّلة ذلك، واعتقدوا أنَّ ما يتصف الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ به هو من جنس ما يُعقَل في المخلوقين، وزعموا أنَّ الله جَلَّوَعَلَا إنما خاطَبَنَا بما نعقل، ولا نعقل في الشاهد من هذه الصفات إلا القدْر الذي يتصف به المخلوقون، فاعتقدوا أنَّ صفات الله جَلَّوَعَلَا كصفات المخلوقين، فلله سمعٌ كسمع المخلوق، ولله يَدٌ كَيَد المخلوق، ووجه كوَجْه المخلوق، إلى آخره، تعالى الله عن ذلك عُلوًا كبيرًا.

أمَّا المعطلة -الفريق المقابل لأولئك- فإنَّهم توهَّموا أنَّ هذا هو الحال؛ أن ظواهر النصوص تفيد التشبيه، فَفَرُّوا من ذلك إلى التعطيل، وسلكوا في التعطيل مسلك:

- التأويل.

- أو مسلك التفويض.

فأساس البلاء هو اعتقاد الفريقين أنَّ ظواهر نصوص الصفات تفيد التشبيه، وأنَّ الله جَلَّوَعَلَا إذا وصف نفسه بأن له وجهًا فإن المفهوم من هذا النص والمتبادر منه إلى القارئ إنَّما هو أن لله عَزَّوَجَلَّ وجهًا كوَجه المخلوق، فيقول المُعَطِّل: أنا مضطرٌ إذن أن أُنزِّه الله جَلَّوَعَلَا عن هذا المعنى المتبادر، فظواهر النصوص في زعمهم تفيد التشبيه.

ولا شك أنَّ مسلك الفريقين باطل، وإن كان البلاء بالتمثيل أقلّ في الأمة من البلاء بالتعطيل، فدَاءُ التعطيل أعظم؛ لأنَّ شُبهتهم أقوى، والتأثر بالتمثيل في الأمة قليل؛ لأن شُبهتهم داحضة والنفوس تنفُر منها، فهي أظهر بطلانًا من شُبهة المعطلة، مع أنَّ الكل يعتمدُ على شُبَهٍ باطلة.

وأمَّا زعم الممثلة أنَّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ خاطَبَنا بما نَعقِل، فوجب علينا أن نؤمن بما أُخبرنا به.

والجواب أن يُقال: إن الذي قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢]، والذي قال: ﴿يُحِبُّهُمْ﴾، والذي قال: ﴿يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح:١٠] هو الذي قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وهو الذي قال: ﴿فَلا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الأَمْثَالَ﴾ [النحل:٧٤]، وهو الذي قال: ﴿فَلا تَجْعَلُوا لِلهِ أَندَادًا﴾ [البقرة:٢٢]، وهو الذي قال: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ

كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:٤]، والواجب الجمع بين النصوص والتأليف بينها، لا أن يُضرب بعضها ببعض.

وبناء على هذا يتبيَّن لنا أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إنما خاطَبَنا بهذه النصوص، وبَيَّنَ لنا ما بيَّن من اتصافه بتلكُم الصفات الجليلة من حيث أصل المعنى اللغوي، لا من حيث الكُنْه والكيفية والحقيقة، فنَعَم لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ سمعٌ ولكنه سمْعٌ لائق به، وللمخلوق سمعٌ يَلِيق به، فصِفات كل موصوف تناسب ذاته وتلائم حقيقته.

❁ **المسألة الخامسة والأخيرة**: أجمع العلماء على كُفْر الممثلة، وأنَّ من اعتقد مماثلة صفات الله جَلَّ وَعَلَا بصفات المخلوقين، أو أن أحدًا من المخلوقين يماثل صفات الله جَلَّ وَعَلَا -والأمران متلازمان- فلا شك في كُفْره، فقد أطبَق العلماء على صحة ما قال نُعيم بن حَمَّاد الخُزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (مَنْ شَبَّهَ اللهَ بِخَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ جَحَدَ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ فَقَدْ كَفَرَ، وَلَيْسَ فيمَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا مَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ تَشْبِيهًا)[11].

والله جَلَّ وَعَلَا أعلم.

(١١) الاقتصاد في الاعتقاد للمقدسي: (ص٢١٧).

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

قوله: (وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ)؛ الله جَلَّوَعَلَا لا شيء يُعجزه لِكَمَالِ قُدرته وقوته، فهو القوي، القدير، المَتِين سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، **المتين**: هو الذي له كمالُ القدرة.

وهذا النفي -كما عَلِمْنا- يفيد إثبات كمال الضد، (وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ) لِكَمَالِ قُدرته، وكذلك لكمال عِلْمه؛ وذلكُم أنَّ العجز إنَّما ينشأ عن نقص في العلم أو نقص في القدرة، والله جَلَّوَعَلَا بكلِّ شيءٍ عليم، كما أنَّه على كل شيءٍ قدير، قال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر:٤٤]، فلِكمالِ عِلمه، ولِكمال قُدْرته فإنَّه سُبْحَانَهُوَتَعَالَى لا يُعجزه شيء.

الله جَلَّوَعَلَا قد أخبرَنا عن قول مؤمني الجنّ: ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ نُعجِزَ اللهَ فِي الأَرْضِ وَلَنْ نُعْجِزَهُ هَرَبًا﴾ [الجن:١٢]، وقال سبحانه: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللهِ﴾ [التوبة:٢]، الله تَبَارَكَوَتَعَالَى لا يُعجزه شيءٌ البتَّة، هذا عمومٌ محفوظٌ لا يُستثنى منه شيء؛ لأنَّ الله على كل شيءٍ قدير.

وعندنا في هذه الجملة عدَّة مسائل:

❁ **المسألة الأُولى**: ثبَتَ في الشرع والعقل والفطرة أنَّ الله على كل شيء قدير، فهذا عمومٌ محفوظ لا يُستثنى منه شيءٌ البتَّة، ومتعلَّق القدْرة كل شيء،

فكلُّ شيءٍ فإنَّ القدرة يجوز أن تتعلق به، لكنَّ الوقوع متعلِّق بالمشيئة المقترنة بالحكمة، كون الله عَزَّوَجَلَّ قادرًا على كل شيء لا يلزم منه حصول كل شيء، إنَّما حصول الأشياء ووقوعها راجع إلى مشيئة الله سبحانه، فما شاء الله كان، حصل ووقَع، وما لم يشأْ لم يكن.

❁ **المسألة الثانية**: جماهير الناس على إثبات قدرة الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، ومن حيث أصلُ اتصاف الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالقدرة هذا شيءٌ توارَد عليه أكثر الناس، حتى الجهم بن صفوان الذي هو من أعظم النَّاس تعطيلًا لصفات الله جَلَّوَعَلَا، فإنه قد جاء عنه أنه سمَّى الله عَزَّوَجَلَّ بـ(القادر)؛ وذلك أنَّ الرجل كان جَبريًا، وعنده أنَّ المخلوقين لا قدرة لهم، فسمَّى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالقادر.

لكن تميُّز أهل السنة والجماعة على المخالفين في باب القدرة كان من ثلاث جهات:

◉ **الأُولى**: من جهة اعتقاد ثبوت كمال القدرة لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، فقُدْرة الله قدْرةٌ كاملة، لا نقص فيها بوجهٍ من الوجوه.

◉ **الثانية**: اعتقاد ثبوت قدرة الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أَزَلًا وأبدًا، فالله جَلَّوَعَلَا لم يَزلْ قديرًا، ولا يزال قديرًا، لم يكن في الماضي عادِمًا لهذا الكمال، ولا يكون في المستقبل عادمًا لهذا الكمال، تعالى الله عن ذلك عُلوًا كبيرًا.

◉ **الثالثة**: أنَّ هذه القدرة عامة شاملة لكل شيء، فما من شيء من الأشياء إلا والله جَلَّوَعَلَا قادرٌ عليه.

فهذه الجهات الثلاث تميَّز لأجلها أهل السنة عن غيرهم في باب (القُدْرة).

❁ **المسألة الثالثة**: المخالفون في هذا المقام، المخالفون طوائف متعددة:

❖ **مِن أُولئك**: الفلاسفة الذين شَذُّوا، فاعتقدوا عدم قدرة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على شيء، فالله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عندهم لا يقدر على شيء.

❖ **ومن أولئك**: اليهود الذين اعتقدوا نقْص قدرة الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، فوصفوه بالعجز والتعَب.

❖ **ومن أولئك**: القدريَّة الذين جعلوا الله جَلَّ وَعَلَا قادرًا على بعض الأشياء دون بعض، يقدر على أشياء ولا يقدر على أشياء؛ من ذلك: أفعال العباد الاختيارية، فالله جَلَّ وَعَلَا ليس عليها بقادر، وإن كان قادرًا على مثلها، لكن هي لا يقدر عليها.

كذلك اعتقدوا أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يقدر على الهداية، ولا على الإضلال، تعالى الله عن ذلك عُلوًا كبيرًا، وإنما الهداية والإضلال مرجعها إلى العباد أنفسهم.

❖ **أيضًا من المخالفين في هذا المقام**: أبو الهُذَيل العَلَّاف الضال المعتزليّ المبتدع، فإنَّه زعَم انتهاء مقدورات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وعليه فيكون الله سبحانه حينها غير قادر على شيء، تعالى الله عن ذلك عُلوًا كبيرًا، ولأجل هذا زعَم فناء حركات أهل الجنة والنار، وإن كان قد نقَلَت عنه بعض كُتُب تراجم المعتزلة أنه قد رجع عن هذا القول، فالله أعلم بحاله، لكن هذا القول مشهور عنه في كُتُب أهل السنة والجماعة.

إذن هؤلاء طوائف ممَّن خالفوا الحقَّ المُبين في هذا الباب العظيم، وسيأتي كلام في القدرة لاحقًا في كلام المؤلف إن شاء الله.

❁ **المسألة الرابعة**: الإيمان بقدرة الله سبحانه وأنَّه لا يُعجِزه شيء جلَّ في عُلاه له أثرٌ عظيم في إيمان العبد وفي عِلمه.

أما أثر ذلك في الإيمان؛ فحَدِّثْ ولا حرج عمَّا يُكسبه هذا الإيمان بفضل الله من حصول الرجاء في الله جَلَّوَعَلَا، ومن حصول الخوف منه سبحانه، ومن حصول التوكل عليه، ومن تعظيمه وإجلاله تَبَارَكَوَتَعَالَى.

فهذا بابٌ عظيمٌ من أبواب الخير، ينبغي على الإنسان أن يعتني به.

وهذا عامٌ في كل ما يتعلق بصفات الله جَلَّوَعَلَا، فما كان جَليلًا خُذْه بقدْرٍ من الإجلال، وما كان عظيمًا خُذْه بقدْرٍ من التعظيم، فلا شيء أعظم من السبب الذي يجعلُك تُحقِّق معرفة الله ومحبَّته وتعظيمه والإيمانَ بصفاته ونُعُوت جلاله، تحقق التصديق بما جاء في الكتاب والسنة معَ تحقيق أعمال القلوب التي لا حصر لها.

هذا شيءٌ عظيمٌ! فهُما أمران مقصودان لِنفسَيهما: أن يُعرف الله، وأن يُعبد الله؛ وهذا مما يُحبّه الله، أن يُعرف، وأن يُعبد؛ أن تعرف الله بأسمائه وصفاته، ثم أن تقوم بمقتضى ذلك من التعبُّد له جَلَّوَعَلَا، هذا أمرٌ عظيم يستحق أن تبذل فيه جُهدك ووقتك، ووالله لو أنك مكثْت أيامًا وليالي بلْ أسابيع بلْ شهورًا وأنت تتأمل في صفة القدرة لله جَلَّوَعَلَا وانتفاء العجْز عنه، أو تتأمل في حياة الله، أو تتأمل في قَيُّومية الله عَزَّوَجَلَّ؛ لَمَا كان هذا والله كثيرًا، وسوف تجد أنه ينفتح لك من أبواب العلم والإيمان شيءٌ لا تُحيط به العبارة، وجرِّب تَرَى!

ومن لَم يُجرِّب لَيسَ يَعرفُ قَدْرَهُ فَجَرِّبْ تَجِدْ تَصْدِيقَ مَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ

وسيأتي معنا ما يتعلق باسم الله (الحَيّ)، واسمه (القَيُّوم)، وما يتعلق بصِفتَي: (الحياة) و(القيُّوميَّة) لله جَلَّوَعَلَا.

وشيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ خصَّ «الحيَّ القيوم» برسالة، وخصَّ «القيُّوم» برسالة، له رسالتان في هذا، ولو قرأت فيهما لوجدت أن باب الأسماء والصفات باب عظيم، يكسبك إيمانًا، ويكسبك عِلمًا.

ومن ذلك: أن شيخ الإسلام من اسم الله (القَيُّوم) ردَّ على المتكلمين أصولًا قامت عليها عقائدهم، هذا يدلك على أن التأمل والتدبر في هذا الباب العظيم يفيد كثيرًا حتى في العلم، لكنَّ المُصيب لهذا الفضل والنائل له إنَّما يدركه بعد توفيق الله عَزَّوَجَلَّ بِحُسْن التأمل والتدبر وإدمان النظر، لا أن يمُرّ على هذا الباب مُرور الكرام كما يقولون، إنما يقِف ولا يَعجَل، يُحسِن التأمل والتدبر، وينظر في نفسه وينظر في هذا المَلَكُوت، فسيجد شيئًا عظيمًا لا تُحيط به العبارة -كما قدَّمْتُ-.

والله جَلَّوَعَلَا أعلم.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

نفى أن يكون مع الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إلهٌ غيره، وهذه الجملة هي في معنى كلمة التوحيد، الكلمة الطيبة: (لا إله إلا الله)، فـ (غَيْرُهُ) تُقابِل من كلمة التوحيد (إِلَّا اللهُ)، (لا إله) موجودة في الجملتَين، لكن (غَيْرُهُ) تُقابِل (إِلَّا اللهُ)، (غَيرُهُ) الضمير يعود إلى الله عَزَّوَجَلَّ، غير الله، فهذه تُقابِل في كلمة التوحيد: (إِلَّا اللهُ).

والإِلَه: هو المعبود، وأصل هذه الكلمة من: أَلَهَ يَأْلَهُ بمعنى: عَبَدَ يَعبُد، فـ(إِله) فِعَالٌ بمعنى مفعول، إله بمعنى معبود، فالمنفي هاهنا كلُّ ما يُعبد سِوى الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

وهذه الكلمة في أصل الوضع من أسماء الأجناس، تُطلق على الإله بحق والإله ببَاطل، فكل ما يُعبد فإنَّه إلهٌ بالنسبة إلى عَابِدِه.

وذهبت طائفة كالزجَّاجي والعسكري وغيرهما إلى أنَّ الإله لُغة هو: المستحق للعبادة، فلا يُطلق هذا اللفظ على أيّ معبود، إنَّما يطلق على المستحق للعبادة، ويقول أصحاب هذا القول: إنَّ هذا مستقيمٌ في حال العُبَّاد لغير الله جَلَّوَعَلَا؛ فإنهم يعتقدون أن معبوداتهم مستحقة للعبادة.

وهذا الذي ذُكر غير صحيح؛ إنما في اللغة: (الإله) هو: المعبود.

وأما تخصيص هذا اللفظ بمن يستحق العبادة فإن المفهوم من هذا: أن المستحق للعبادة إنما كان كذلك لِكماله، إذن لا يكون الإله إلهًا بالنسبة للعابد إلا إذا كان يعتقد فيه الكمال، وهذا غير صحيح!

ودليل هذا: أنه ليس كل من أشرك مع الله جَلَّوَعَلَا في العبادة اعتقد في المعبود الكمال، ولذا قد تجدهم يصرحون بالنقص، ومع ذلك يعبدونه! أَمَا قال المشركون: (لَبَّيك لَا شريك لَك، إِلَّا شريكًا هُوَ لَكَ، تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ)، إذن ما اعتقدوا الكمال، إنما يُعبد المعبود عند هؤلاء لأجل حصول الشفاعة، فهو يشفع عند الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، ولا يلزم من هذا أن يكون كاملًا.

ويكفي في ردّ هذا القول: التأمُّلُ في قول الله سبحانه: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية:٢٣]، ولا أظن أحدًا يقول: إنَّ مَن اتخذ إلهَه هواه اعتقد أن هواه مستحقٌ للعبادة.

إذن: كلُّ ما عُبِدَ فإنه يُسمى إلهًا بالنسبة إلى عَابِدِه.

وتنبَّهْ ههنا إلى مغالطة يُروِّج لها القبوريّون؛ فإنهم يزعمون أن تنزيل آيات الشرك؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللهِ إِلَهًا آخَرَ لا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون:١١٧] ؛ يقولون: "تنزيلُ هذا على مَن يدعو النبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أو يدعو الأولياء الأموات، تنزيلُ هذه الآية وأمثالها على هؤلاء غير صحيح؛ لأن هؤلاء ليسوا آلِهة، لماذا ليسوا آلِهة؟ لأنهم ما اعتقدوا فيهم الكمال المطلق، ولذلك لا يصح أصلًا أن تُنزَّل مثل هذه الآيات عليهم".

وهذا تلبيس مردود، الحقُّ الذي لا شك فيه: أن كل ما عُبِد وأنَّ كل ما دُعِي من دون الله جَلَّوَعَلَا فإنه يكون إلهًا بالنسبة إلى عابده، فتتنزَّل عليه هذه

النصوص، وللبحث في هذا مقام آخر، وأظنّ إن لم أكُن نسيتُ قد تكلمنا عن هذا في «كشف الشُّبهات».

ينبغي عليك -يا طالب العلم- أن تلاحِظ في كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) سبعة أشياء، لابد أن تكون منك على ذُكْر.

❁ **المسألة الأُولى**: أن كلمة التوحيد لم تأتِ لإثبات الإلهيَّة لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فحسْب، الأمر ليس كذلك، لو كان الأمر كذلك لعُبِّر بـ (الله إلهٌ)، لكن كلمة التوحيد التي هي مفتاح الإسلام ومفتاح دار السلام لم تكن كذلك، إنما كلمة التوحيد يُراد بها إفراد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالعبادة، كلمة التوحيد يُراد بها حصْر العبادة فيه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وليس مجرد إثبات العبادة له جَلَّ وَعَلَا، لأنه لو قِيل: (الله إله) فالمقصود يحصل بأن تُثبت الإلهيَّة لله جَلَّ وَعَلَا، فهذا القدر لا يمنع المشاركة، فالله إله، ولا مانع أن يكون غيره إلهًا، وهذا من أبطل الباطل. **إذن** لا توحيدَ إلا باجتماع النفي والإثبات.

فهذه القاعدة من أهم القواعد ومن أوضحها في كتاب الله جَلَّ وَعَلَا، لا توحيدَ إلا باجتماع الإثبات والنفي، وهذا ما جاءت به كلمة التوحيد (لا إله إلا الله)، ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة:٢٥٦].

إيمان بالله جَلَّ وَعَلَا لا يُقارِنه كُفرٌ بالطاغوت ليس توحيدًا؛ شخص يعبد الله، ويعبده وحده، ويتنزَّه عن أدْنى شرك بغيره، لكنه لا يعتقد بطلان عبادة غير الله، ولا يعتقد أنَّ من عبَد غير الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ فقد كفَر وخسر خسرانًا مبينًا، فإنه ما جاء بالتوحيد. لابد من الجمع بين الأمرين، أن تعبد الله تعتقده مستحقًا للعبادة وأن

تكفر بما سواه، وأن تعتقد بطلان عبادة ما سواه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، بهذا يكون التوحيد، وما أكثر الغلط في هذا المقام!

❁ **المسألة الثانية**: أنَّ رُكنًا رَكينًا وشيئًا مهمًا في فهْم كلمة التوحيد أن تعرف ما تقدَّم من معنى كلمة (الإله)، فالإله هو: المعبود، وليس الإله الرَّب، وليس الإله الخالق، وليس الإله القادر على الاختراع، وليس الإله المستغني عمَّا سواه المفتقر إليه كل ما عداه، كل هذه التفسيرات التي قِيلت لكلمة (إله) في كلمة التوحيد غير صحيحة، هذا أصل مهمٌ إن أردت أن تهتدي إلى الصراط المستقيم في فهْم كلمة التوحيد؛ فقَدْ قِيلت أقوال باطلة جرَّت إلى اعتقادات فاسدة، والسبب هو الخلل في فهْم كلمة (إله).

❁ **المسألة الثالثة**: لابد أن تتنبَّه إلى الحق في تقدير الخبر خبر «لا»، فـ«لا» هي النافية للجنس العاملة عمل «إنَّ»، فخبرُها مقدَّر، وقد حصل خلْط كثير في تقدير هذا الخبر، فليس الخبر «موجود»، وليس الخبر «لَنَا»، وليس الخبر «ممكِن»، كل ذلك غير صحيح، إنما الحق الذي دلَّت عليه الأدلة: أن الخبر المقدر هو «حَقٌّ»، أو «بِحقٍّ»، إن شئت قدِّرْه مفردًا، وإن شئْت قدرْه شِبْه جملة، هذا هو الحق، ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ﴾ [لقمان:٣٠]، ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الحج:٦٢]، والقول بما سِوى هذا تلزمه لوازم غير صحيحة، ولتوضيح هذا موضع آخر.

❁ **المسألة الرابعة**: القرآن الكريم وسُنة نبينا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعظمُ الكتب التي فُسِّرت فيها كلمة التوحيد. بمعنى: معنى (لا إله إلا الله) واضح جَلِيٌّ لا خفاء فيه لكل من تأمل كتاب الله وسُنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

بلْ إنَّني أقول: إنَّ مَن أحسَن النظرَ والتأملَ في الكتاب والسنة فإنه لا يحتاج إلى شيءٍ أكثر من هذا الوحي المبين في معرفة أصل الدّين، فهذا المعنى قد جاء كثيرًا، بل أقول: إنه قد جاء في عشرات الأدلة التي دلت على هذه الحقيقة العظيمة المشتملة على النفي والإثبات، المشتملة على رُكنَي التوحيد، على نفي عبادة ما سوى الله جَلَّوَعَلَا، وعلى إثباتها له وحده تَبَارَكَوَتَعَالَى.

ويا لله العجب مِن أُناس يحفظون القرآن، بل رُبما حفظوه بقراءاته المتواترة وربما بشيءٍ من الشاذة أيضًا، ولكنهم من أجهل الناس بمعنى لا إله إلا الله، يقرأ القرآن ويتغنَّى به ويُحبِّرُه تحبيرًا ولكنه يأتي بما يناقضه، حتى لربما رأيت من أحوال بعض الناس أنهم يتلون آيات القرآن ولربما كان فيها شيءٌ ممَّا يُبيِّن معناها، وذلك في مواضع يُشرك فيها بالله جَلَّوَعَلَا! يُقرأُ هذا القرآن فيما يُسمى بالمقابر والمشاهد وما شاكل ذلك، والقارئ هو نفسه يعتقد ما يُفعل أمامه ويراه، ناس تستغيث بصاحب القبر أو تطوف به أو تتمسح بجُدرانه وهو يتلو هذه الآيات ولكنه لم يتفطَّنْ إلى معناها! ولا عُذر والله له في ذلك، ما الذي منَعَه أن يتدبر وقد أُمِر بذلك، فهذه هي الغاية من إنزال الكتاب، ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص:٢٩] وليس لِأَنْ يتغنَّى به الإنسان، وليس لِأَنْ يتكسَّب من ورائه، ولكن لأجل أن يتدبره.

❁ **المسألة الخامسة**: ينبغي أن تعلَم أن الخلاف مع المشركين الأولين لم يكُن في تفسير هذه الكلمة، إنَّما تفسيرها إنما معناها كان محلّ اتفاقٍ بيننا معاشر المسلمين وبين أولئك المشركين؛ معناها، تفسيرها، ما دلَّت عليه، ما دَعَت إليه هذا كان محلّ اتفاق بين النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وأصحابه والمشركين، هذا لم يكن

محل خلاف، اتفاق على المعنى، إنما الخلاف في العمل بمقتضاها، إنما الخلاف في الْتزامها والْتزام ما دلَّت عليه، هذا هو موضع الخلاف.

ولفطْنتهم إلى المعنى قالوا مباشرة لمَّا قيل لهم: لا إله إلا الله، قالوا: ﴿أَجَعَلَ الآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص:٥]، وهذا الذي فهمه المشركون -مع الأسف الشديد- كثيرٌ من المنتسبين إلى الإسلام ما فهموه، تَعْسًا لِمَن أبو جهل أعرف منه بأصل الدين، إي والله؛ تَعْسًا له!

وبه تَعلم أن معرفة معنى هذه الكملة فرضُ عينٍ على كل مسلم، ولا عُذر لأحد في أن يتشاغل عن هذا الواجب، أو أن يتقاعس في أدائه، واجب وجوبًا عَينيًا أن تعرف معنى هذه الكلمة، ومن ثَمَّ أن تعمل بمقتضاها.

❁ وهذا يجُرُّنا إلى **المسألةُ السادسة** وهي: أن تعلم أن من أعظم الدَّوَاهِي التي أُصيبت بها هذه الأُمة كونُ معنى كلمة التوحيد شيئًا غريبًا، إلا عند مَن شاء الله جَلَّوَعَلَا، ولو فتَّشْت وحرَّكت لرأَيت.

وهذا يجعلنا نتنبَّه إلى واجب مُلقًى على عاتقنا معشر الدعاة إلى الله عَزَّوَجَلَّ، فيا مَن بصَّره الله بالحق اعلم أن عليك واجبًا هو: البيان، والبلاغ، والدعوة؛ بيان معنى كلمة التوحيد بتوضيح رُكْنَيها وشروطها ونواقضها، هذا واللهِ أهمّ من أشياء كثيرة، أنتَ إن كنتَ داعيا إلى الله عَزَّوَجَلَّ تدعو إليها، لكن هذا واللهِ أهمّ، وهذا واللهِ أَوْلى، وهذا واللهِ أوجَب، فالله الله في الجدّ والتشمير في توضيح معنى هذه الكلمة، فما أكثر الجهل! والله المستعان.

❁ **المسألة السابعة**: أنَّ وظيفة العبد المسلم والأَمَةِ المسلمة في هذه الحياة تدور على هذه الكلمة؛ وذلك من خلال أربعة أمور:

◉ **الأمر الأول**: أن يفهم معناها -كما تقدَّم-.

◉ **الأمر الثاني**: أن يعمل بمقتضاها.

◉ **الأمر الثالث**: أن يحذر وأن يجتنب ما يناقضها.

◉ **الأمر الرابع**: أن يجاهد طِيلَة حياته شياطين الإنس والجن في الثبات عليها، بلْ أن يجاهد نفسه في أن ينطق بها في آخر لحظة من حياته؛ فإن مَن ثبت هذا الثبات ووُفِّق هذا التوفيق فاز بالجائزة الكبرى: «**مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) دَخَلَ الْجَنَّةَ**». أسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يرزقنا هذه النعمة العظيمة.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

قَدِيمٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة (**قَدِيمٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ**) يُراد بها: إثبات كمال حياته وقَيُّوميَّته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وعندنا في هذه الجملة مسائل:

❁ **المسألة الأُولى**: المراد بـ«القديم»: الذي ليس لوجوده ابتداء، بلْ هو سابق الموجودات؛ سبحانه جلَّ في عُلاه. وأما «الدَّائِمُ» فإنَّه الباقي؛ أي: الموجود الذي لا يزال موصوفًا بالبقاء، مُنزَّهًا عن الفَنَاء.

(**قَدِيمٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ**)؛ فصار معنى هاتَين الكلمتَين (قَديمٌ، ودائمٌ) هو معنى (الأول والآخر)، قال سبحانه: ﴿هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ﴾ [الحديد:٣]، وفسَّر هذا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما جاء عنه في «صحيح مسلم»، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اللهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ**».

❁ **المسألة الثانية**: ثَمَّة تلازمٌ بين قِدَم الله جَلَّ وَعَلَا، ودَوامه وبقائه؛ فما كان قديمًا فلابد أن يكون باقيًا؛ لأنه إذا كان موجودًا لا عَن أوّل لم يَجْرِ عليه العدم؛ لأنَّ المنقضي بعد وجوده إنما يكون انقضاؤه لزوال سبب وجوده، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ليس لوجوده سبب، بلْ هو تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ موجودٌ وجودًا ذاتيًا، هو

واجب الوجود سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فيَستحيل إلا أن يكون موجودًا؛ إذا كان الأمرُ كذلك وَجَبَ بقاؤُه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

إذن ثَمَّة تلازم بين كونه قديمًا وكونه دائمًا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، بين كونه أوّلا وكونه آخرًا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

❁ **المسألة الثالثة**: انْتُقِد المؤلف من بعض الفُضلاء من أهل العلم لإيراده هذه الجملة في هذه العقيدة، **والنَّقْد كان لثلاثة أسباب**:

◉ **أمَّا أولًا**: فلِأنَّ (القديم) لَم يَرِدِ اسمًا لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وإذا كان كذلك فليس من المناسب أن يُورَد في هذه العقيدة.

والتحقيق: أنَّ اسم (القديم) قد ورَد لكنه ما ثبت، وذلك أن حديث «**إِنَّ لِلهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا**» وهو في «الصحيحين»، جاء في خارج الصحيحين في بعض الروايات سَرْد لأسماء تسعة وتسعين، في بعض روايات هذا الحديث وهو ما جاء عند ابن ماجه وغيره، وعند الحاكم أيضًا، جاء اسم (القديم)، ولكن الحديث غير صحيح، بلْ قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إنَّ سَرْد الأسماء غير صحيح باتفاق أهل المعرفة بالحديث)، فغَير صحيحٍ تسْمية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بـ(القديم).

وإن كان طائفة من أهل العلم قد أثبتوه، وأوْرَدُوه على أنه اسم لله جل وعلا؛ كالبَيهقي، وابن منده، والحلِيمِي الشافعي، وغير هؤلاء، لكنَّ الحق: أنه لا دليل صحيح على ثبوت هذا الاسم لله جَلَّ وَعَلَا.

كذلك الشأن في (الدَّائم)، مع أن أكثر النقد الذي وُجِّه لهذه الرسالة توجَّه إلى (القديم)، مع أنه ينبغي أن يتوجَّه أيضًا إلى (الدائم). وعلى كل حال

(الدائم) أيضًا ممَّا قد ورَد ولم يثبت، جاء في رواية سَرْد الأسماء عند ابن منده وغيره، ولكنه أيضًا غير صحيح، وإن كان عَدَّه ابن منده وابن العربي وغيرهما من الأسماء، لكنَّ الصحيح أن هذا ليس عليه دليلٌ صحيح.

نأتي الآن إلى فعْل الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ حينما أوْرَد هذه الجملة؛ هل نقول: إنه ظنَّ ثبوت الحديث فأورَد هذين الاسمين بناء على ذلك؟

قد يُقال، لكن الأقرب -والله أعلم- أن إيراده لـ(القديم) و(الدائم) لم يكن على سبيل التسمية، إنما كان على سبيل الإخبار، والشأن في الإخبار أوسَع من الشأن في التسمية، ليس لك أن تقول: (سبحان القديم)، وليس لك أن تُسمي (عبد القديم)، كذلك يُلاحَظ؛ فإن بعض الناس يُسمي (عبد الدائم)، هذا يفتقر إلى دليل، وإذا لم يكن ثَمَّة دليل ليس لك أن تُعَبِّد إلا والاسم ثابت.

أمَّا على سبيل الإخبار فلا بأس بذلك، وهذا الظاهر من صُنْع الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ، ولم يَزَلْ أهل العلم والمحققون من أهل السنة يستعملون كلمة (القديم) في الإخبار عن الله عَزَّوَجَلَّ، كما يستعملون أيضًا كلمة أخرى وهي (الأَزَلِي)، كلمة منحوتة من (لَم يَزَلْ)، والعهد ليس ببعيد عن دروس التدمرية وفيها كان يستعمل شيخ الإسلام، وفي غير هذا الموضع مواضع كثيرة.

وابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد نبَّه في «بدائع الفوائد» إلى أن استعمال (القديم) إنما هو على سبيل الإخبار، ومع ذلك فهو يقول في النونية:

وَهْوَ الْقَدِيمُ فَلَم يَزَلْ بِصِفَاتِهِ مُتَفَرِّدًا بَلْ دَائِمَ الإِحْسَانِ

ماذا قال؟ «وَهْوَ الْقَدِيمُ»، فكل ذلك على سبيل الإخبار.

فيبدو -والله أعلم- أنَّ فعْله لا يمكن تخطئته، نَعَم ليتَه قال: (أوَّلٌ بِلا ابتداء، وآخرٌ بِلَا انتهاء)، نَعَم لا شك أن الأحسن والأَولى موافقة الأدلة ما أمْكن، ولذلك تعبير عَصريّه الذي هو ابن أبي زيد في مقدمة «الرسالة» أجود من تعريف الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فإنه قال: «لَيسَ لِأَوَّلِيَّتِهِ ابْتِدَاءٌ، وَلَا لِآخِرِيَّتِهِ انْتِهَاءٌ»، تلاحظ أنه حرص على موافقة الدليل، ولا شك أن هذا أفضل.

وهناك مواضع متشابهة بين الرسالتين، وجانب ابن أبي زيد فيها فيما يبدو لي -والعلم عند الله عَزَّوَجَلَّ- أرجح.

على كل حال؛ استعمال كلمة (القديم) و(الدائم) ههنا إنما كانت على سبيل الإخبار، وهذا مما لا يُخطَّأ فيه المؤلف.

◉ **النقْد الثاني**: قالوا إن كلمة «القديم» لا تفيد ما تفيده كلمة «الأول» من حيث انتفاء العدم عنه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ؛ فإن القديم في اللغة: هو ما تقدَّم غيره زمنًا، ولا يلزم أن يكون له التقدُّم مطلقًا، وهذا له شواهد: ﴿حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس:٣٩]، ﴿أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الأَقْدَمُونَ﴾ [الشعراء:٧٦] فلا يلزم من كون الشيء قديمًا أن يكون له التقدُّم المطلق.

وهذا فيما يبدو -والله أعلم- لا يَرِد على المؤلف، **والسبب في ذلك**: أنه قد قيَّد قيدًا زال به اللَّبْس وانتهى به الإشكال، فإنه قال: (**قَدِيمٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ**)، ما قال قديم وسكت، قال: (**قَدِيمٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ**)، فلا مأْخَذ عليه بناء على هذا، والله جَلَّوَعَلَا أعلم. ولا سيّما وأنه قد جاء عند أبي داوُد بإسناد حسن في دعاء دخول المسجد: «**أَعُوذُ بِاللهِ الْعَظِيمِ، وَبِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَبِسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ، مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**»، ولم يَلزم ما أُورِد على المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أنَّ القِدَم لا

يستلزم نفي العدم؛ فإنَّ سُلْطان الله جَلَّوَعَلَا لم يكن معدومًا، بل له التقدُّم المطلق سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

◉ **النقْد الثالث الذي وُجِّه إلى هذه الجملة**: أنَّ «القديم» قد استعمله المتكلمون، فلا ينبغي موافقتهم على ذلك.

والذي يبدو -والله أعلم- أن هذا المأْخَذ أيضًا ليس بقوي؛ وذلك:

- أن المتكلمين نَعَم استعملوه، لكن أهل السنة أيضًا استعملوه، واستعملوه على سبيل الإخبار عن الله عَزَّوَجَلَّ، **هذا شيء**.

- **الشيء الآخر**: أنِّي لا أعلم في مَن استعمل هذا من المتكلمين مَن جعل المعنى -معنى «القديم»- معنًى بخلاف ما عليه أهل السنة، هذا قَدْرٌ لا يخالفنا فيه المتكلمون، مِن أن كون الله عَزَّوَجَلَّ قديمًا؛ يعني: أن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لا ابتداء لوجوده، هذا قدْر ينصُّون عليه في كُتُبهم دون شك.

إذن ما الخلل؟ الخَلل ما كان في هذه الكلمة من حيث معناها، الخلل فيما أضافوا إلى هذه الكلمة، الخلل فيما فرَّعوا عن هذه الكلمة؛ ولِذا تجد أن المعتزلة مثلًا يجعلون (القديم) اسمًا لله، و(القِدَم) وصفًا لله، بلْ إنهم يقولون: "إنَّ القِدَم أخصّ وصفٍ لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، أخصّ أوصاف الله عَزَّوَجَلَّ القِدَم".

والحقُّ أن كل الصفات هي أخصّ وصف لله عَزَّوَجَلَّ، لا يوجد عندنا -معشر أهل السنة- صفة واحدة يُقال: هي أخصّ وصف، بل كل الصفات هي أخصّ وصف لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

على كل حال؛ ما الذي بنَى المعتزلةُ على هذا التقرير؟ بَنَوا على هذا نفْيَ صفات الله عَزَّوَجَلَّ، لماذا؟ لأنهم زعموا أنَّ ثبوت الصفات يقتضي تعدُّد القُدماء،

فلا يكون الله عَزَّوَجَلَّ وحده قديمًا، بل يكون اللهُ قديمًا، وتكون محبته قديمة، ويكون كلامه قديمًا، وهَلُمَّ جَرّا، فيُصبح القديم كثيرًا، لا يصبح قديمًا واحدًا، بلْ هناك قُدماء.

وهذا تعليل لا أقول إنَّه عَليل، بلْ إنه في غاية البطلان، **وسببه**: أنَّهم جرَّدوا ذات الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عن الصفات. **والحق الذي لا شكَّ فيه** وهو ثابت في الشرع والعقل والفطرة: أن الذات بصفاتها، وأنَّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ له القِدَم أو الأَوَّلِيَّة بصفاته، فليس ثَمَّة ذاتٌ ثم رُكِّبت فيها الصفات كما يتوهَّمون، إنما الله عَزَّوَجَلَّ لم يَزَلْ بصفاته، فالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ له القِدَم بصفاته، وهو واحدٌ لا شريك له سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

فعلى كل حال؛ هذا ما انتُقِدَتْ به هذه الرسالة في هذا الموضع، وما انتُقِدَت به مما هو جديرٌ بالنَّقْد موجود، لكن في هذا الموضع لا يبدو أن الأمر يستحق أن تُنقَد به، والعلم عند الله عَزَّوَجَلَّ.

❁ **المسألة الرابعة**: أنَّ العلم بثبوت هاتين الصفتين «الأَوَّلِيَّة، والآخِرِيَّة»، أو «القِدَم، والبقاء»، أو كون الله عَزَّوَجَلَّ قديمًا دائمًا؛ هذا شيءٌ مركوزٌ في الفطرة، فالرَّب الخالق سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لابد أن يكون متصفًا بهاتين الصفتين، هذا شيءٌ مركوزٌ ثابت في الفطرة لا شكَّ فيه ولا يدخله رَيب.

وذلك أنَّ الموجودات مُمكِنة، حادثة بعد أن لم تكن موجودة، فلابد أن تنتهيَ إلى قديمٍ وجودُه ذاتيٌّ، وإلا فلو كان الخالق حادثًا لاحتاج إلى خالقٍ غيره، والثاني يلزمه إذا كان حادثًا كاللَّازم الأول، وهَلُمَّ جَرّا، فيتسلسل الأمرُ، والتسلسل في المؤثِّرين مُمتَنِع عند جميع العقلاء، إذن لابدَّ أن يكون الله

سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ متصفًا بالقِدَم، وإذا كان متصفًا بالقِدَم فإنَّه سيكون باقيًا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٦-٢٧]، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨].

❁ **المسألة الخامسة**: بقاءُ ما شاء الله بقاءَه؛ كالجنة ومَن فيها -نسأل الله أن يجعلنا من أهلها-، والنار ومن فيها -ونعوذ بالله منها-، بقاء هذه المخلوقات ليس فيه مشاركةٌ لِمَا اختصَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ به؛ لأنَّ الذي اختصَّ الله عَزَّوَجَلَّ به هو الآخِرِيَّة الذاتية، فالله عَزَّوَجَلَّ بذاته آخرٌ دائمٌ باقٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، يَستحِيل عليه العدم ويمتنع غاية الامتناع.

أمَّا ما شاء الله عَزَّوَجَلَّ بقاءه فإنه باقٍ بغيره وليس باقيًا بذاته، ما شاء الله بقاءه فإنه باقٍ بإبقاء الله عَزَّوَجَلَّ له، ولو شاء الله أن يُفنيه لأَفناه، إذن كان الله سبحانه مُتوحِّدًا بصفته ولم يشاركه فيها أحد سواه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

وهذا يَجُرُّنا إلى: (الهلاك أو الفناء)، ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن:٢٦]، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ﴾ [القصص:٨٨]؛ بعض الناس يظنّ أن الفناء والهلاك هو العدَم والتلاشي، كُلُّ شيءٍ يُعدَم ويتلاشى إلا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ!

لكن هذا الفهم غير صحيح، فالفَناء والهلاك هو الموت، ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن:٢٦]، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ﴾ [القصص:٨٨] يعني: ميّت.

ومعلوم أن الأحياء إذا ماتوا فإن أرواحهم باقية فيما شاء الله، إن كانت من أهل النعيم فهي مُنَعَّمة، وإن كانت من أهل العذاب -نعوذ بالله- فهي مُعذَّبة، والأجساد تأكلها الأرض إلا من شاء الله، فالأنبياء لا تأكل الأرضُ أجسادَهم،

لكن يبقى عجَم الذَّنَب، أو عجَبُ الذَّنَب، فهذا يبقى ولا تأكله الأرض، ومنْه يُركَّب الخلْق بعد ذلك.

إذن ينبغي أن نفهم هاتين الآيتَين على وجْهِهِمَا، وبالتالي يزول الاشتباه الذي يحصل لمن لَم يفهم هذا على الوجه الصحيح.

والله عَزَّوَجَلَّ أعلم.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

لَا يَفْنَى وَلَا يَبِيدُ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

قوله: (**لَا يَفْنَى وَلَا يَبِيدُ**) لكمال حياته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وهذه الجملة تأكيدٌ لِلجملة التي سبقتْها، وهي: (**دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ**)، معنى كونه دائمًا بلا انتهاء: أنه لا يفنى ولا يَبيد.

وهاتان الكلمتان متقاربتان في المعنى، بينهما شِبْه ترادُف، فإن الفناء هو الهلاك ضدّ البقاء، وكذلك البَيْد، (نَحْنُ الْخَالِدَاتُ فَلَا نَبِيْدُ)، **البَيْد**: هو الهلاك، وما يقابل البقاء أو هو الانقراض الذي ينافي الخلود.

ولسْنا بحاجة إلى أن نتكلف فَرْقًا بينهما، فالذي يبدو -والله أعلم- أن إيراد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ لهاتين الكلمتَين هو على سبيل ذكْر المرادفات؛ وذلك أنه مَيَّالٌ في هذه الرسالة إلى السَّجْع، ولذلك يقول: (**لَا يَفْنَى وَلَا يَبِيدُ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ، لَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ، وَلَا يُشْبِهُ الْأَنَامَ**) فهو مَيَّالٌ إلى السَّجْع، وهذا من المواضع التي ابنُ ابي العِزّ يعني كأنه آخَذه عليها.

فعلى كل حال، الكلام في هذه الجملة ملتَحِق بالكلام في الجملة التي سبقتْها، فهي في معنى آخِريَّة الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

(لا يكون إلا ما يُريد)؛ لِكَمال قُدْرته وسُلطانه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، والإرادة ههنا هي الإرادة الكونية التي بمعنى: المشيئة، وهي التي ورَدَت في نحو قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنْ كَانَ اللهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود:٣٤]، ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً﴾ [الإسراء:١٦]، فهذه الإرادة بمعنى المشيئة، والمشيئة سيأتي كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى فيها قريبًا.

فينبغي أن يُعلم أن (الإرادة) في الكتاب والسنة جاءت على ضربَين:

◉ **إرادة كونية**، هي المشيئة؛ وهي ما أراده المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ههنا.

◉ **وثَمَّة إرادة شرعية** تتضمن معنى المحبة، فأراد الله شرعًا يعني أحَبّ، وهذا قد جاء في نحو قول الله جَلَّوَعَلَا: ﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥].

فمَن كان ذا عِلْم أدرَك الفرق بين هذه الآية والآيَتين اللَّتَين ذكرْتُهما قبل هذا، فالإرادة الكونية هي بمعنى المشيئة، ولابد من حصول مُتعلَّقها، المراد كونًا لابد أن يقع، ما أراد لابد أن يكون، ولا يكون إلا ما أراد. وأمَّا المراد شرعًا فلا يلزم وقوعه، قد يريد الله عَزَّوَجَلَّ شرعًا ما لا يشاء وقوعه، والكلُّ راجعٌ إلى حكمة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

المقصود: أنَّ هاتَين الإرادتَين قد تجتمعان، وقد تَنفرد إحداهما عن الأخرى. وهذا الموضوع قد فصَّلْناه في عددٍ من الكتب السابقة.

والذي يُهمُّني ههنا: هو أن تعلم أن التفريق بين نوعَي الإرادة من الأهمية بمكان، وقد ضَلَّ أُناسٌ ما اهتدوا إلى الفرْق، فظنوا أن الإرادة شيء واحد فوقعوا في ضلال:

-أُناسٌ ظنوا أن الإرادة كلها كونية؛ فضلوا وانحرفوا.

- وأُناسٌ ظنوا أن الإرادة كلها شرعية؛ فضلوا وانحرفوا.

وفاز أهلُ السنة بالحق المحْض؛ حيث حَمَلُوا النصوص على مَحملها، وفهِموا كل موضعٍ على ما يقتضيه السياق، فتَنَبَّهوا إلى الفَرق بين الإرادتَين.

والله جَلَّ وَعَلَا أعلم.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

لَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

قوله: (**لَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ**) الأَوهام: يعني الظُّنون، (**وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ**) أي: العقول.

وهذه الجملة عندنا فيها ثلاث مسائل:

❁ **المسألة الأُولى**: مراد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: أن الله جَلَّوَعَلَا لا تَتَخَيَّلُه فِكْرةٌ، ولا يُكيّفه عقلٌ، ولا يُحيط به عِلْمٌ، إنما الله جَلَّوَعَلَا يُعرَف وتُعلم صفاته، لكن لا يُحاط به عِلمًا، قال سبحانه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠]، كما أنه جَلَّوَعَلَا يُرَى ولا يُدرَك، الله جَلَّوَعَلَا يُرَى في الآخرة، لكن مع رُؤيته فإنه لِعَظمته لا يُدرك.

كذلك ههنا، الله جَلَّوَعَلَا لِعَظمته ولأنه العظيم الكبير الواسع سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فإنه لا يُحاط به عِلمًا، فقال المؤلف: (**لَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ**)

وذلك لأمرين:

◉ **أولًا**: أنَّ الله جَلَّوَعَلَا غَيبٌ بالنسبة لنا، فنحنُ ما رأينا الله، في هذه الدنيا لا نرى الله، والعقول مُكَبَّلَة بالمحسوسات فلا تُدرك إلا ما أحسَّت به، والله جَلَّوَعَلَا لم تَرَه ولم تَرَ مَثيلًا له، إذن إدراك كُنْه ذاته وحقيقة صفاته شيءٌ بعيد المنال بالنسبة للعقول، شيءٌ فوق طاقة هذه العقول، فلا تقدر عليه ولا تستطيعه.

◉ **ثانيًا**: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو الكبير العظيم الواسع سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فأنَّى للظُّنون والأَوْهام وللعقول القاصرة أن تُحيط عِلْمًا به وتُدرك كيفيته تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ!

إنَّما حسْبنا أن نعلم ثلاثة أشياء:

❖ أن نَعلم شيئًا من صفات الله عَزَّوَجَلَّ، نحن نعلم بعض صفات الله ولا نعلم كُلَّ صفات الله عَزَّوَجَلَّ، حتى إن ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: (إنَّ نِسْبة ما يعلمه العباد ممَّا لا يعلمونه من صفات الجلال ونُعوت الكمال له تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ كَنَقْرَة عصفورٍ من بحر).

ولذا نبيّنا محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي هو أعلَم الناس بالله، وأعظمهم إجلالًا وتعظيمًا له، ومع ذلك فإنه يُفتح عليه إذا سجَد عند الشفاعة، الله عَزَّوَجَلَّ يفتح عليه بمَحامِد لم يُكن يُحسنها قبل ذلك، والله سبحانه إنَّما يُحمَد بصفاته ونُعوت جلاله وكماله.

إذن نحنُ أولًا: لا نعلم إلا شيئًا من الصفات، ولا نعلم كل الصفات.

❖ **وثانيًا**: ما نَعلمُه من الصفات إنما هو من حيث أصل المعنى اللُّغوي فحَسْب، حتى كمال المعنى فإنه لا سبيل لنا إلى معرفته.

❖ **والأمر الثالث**: أنَّ ما عَلِمْناه إنما نعلم معناه ولا نُدرك كيفيته، لا سبيل لنا إلى إدراك كيفية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في ذاته أو في صفاته جل في عُلاه.

إذن: لابدَّ من التنبُّه إلى هذه الأمور الثلاثة عند النظر في هذا المقام.

❁ **المسألة الثانية**: نبَّه شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «بيان التلبيس» -وأظن هذا في الجزء السابع- أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إنما عرَّف عباده من صفاته ما تقدر

عقولُهم عليه، القدْر الذي تقدر عقولهم عليه هو الذي علَّمنا الله سبحانه إيَّاه عن صفاته، ووراء ذلك شيء عظيم لا تستطيع عقولنا أن تُدركه، بلْ أن تعلمه.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإذا كانت العقول لا تستطيع احتمال ولا قدرة لها على احتمال معرفة ما يكون في الجنة من أنواع النعيم الذي هو فوق طاقة تصوّر العقول، ولذلك قال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فِيهَا مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ**» فكيف بالله العظيم؟!) سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

إذن: لا ينبغي أن يكون للإنسان أدنى طمع في أن يُحيط عِلمًا بالله العظيم تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

❁ **المسألة الثالثة**: إذا أدركت ما سبَق استفدت فائدة مُهِمَّة، وهي أن هذا الباب بابٌ توقيفي، تقِف فيه عند حَدِّ ما ورَد في النصوص.

❁ **وثَمَّة مسألة رابعة وهي**: أن بعض أهل العلم إذا جاء إلى مثل هذا الموضع فإنه يذكر جملةً، وهي: (كلُّ ما خَطَرَ بالبال فالله عَلَى خِلَافِه)، أو (كُلُّ مَا خَطَرَ بِبَالِكَ فالله عَلَى خِلَافِه)؛ فهل من السائغ إطلاق مثل هذه الجملة؟

بعض أهل العلم حَمَل هذه الجملة على مَحمَلٍ حسَن، وشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «بيان التلبيس» حمَلَها على قريبٍ ممَّا ذكرتُه لك قبل قليل؛ مِن أنَّ العباد لا يُدركون كيفية صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، كما قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَالْكَيْفُ غَيرُ مَعْقُولٍ»، أو «مجهول» بالنسبة للرواية الأخرى.

والتحقيق في هذا المقام أن يُقال: ما خَطَر بالبال؛ إن كان كمالًا فاعلَم أن الله أكْمَل منه، وإن كان نقصًا فالله مُنزَّه عنه، هذه الجملة تُبين الحق دون وقوع لَبْسٍ فيه، والله جَلَّ وَعَلَا أعلم.

❁ **وثَمَّة مسألة خامسة، وهي**: أنه قد جاءت الآثار بالحث على أن يتجنب الإنسان التفكر في ذات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لِمَا يَجُرُّه هذا من أمور لا تُحمد عُقباها، ولذا جاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كما عند «البيهقي» وغيره: «تَفَكَّرُوا فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَلا تَفَكَّرُوا فِي الله تَعالَى»، وفي رواية: «وَلا تَفَكَّرُوا فِي ذَاتِ الله»، وجاء عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ورُوي مرفوعًا، وحسَّنه الشيخ ناصر رَحِمَهُ اللَّهُ في «السلسلة» مرفوعًا، أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**تَفَكَّرُوا فِي آلاء الله، وَلا تَفَكَّرُوا فِي ذَات الله تَعَالَى**».

فحَسْبُك أن تتأمل وتتدبر في آلاء الله عَزَّوَجَلَّ، وأن تعرف معاني صفات الله عَزَّوَجَلَّ التي أُخبرنا بها، وأن تتعبَّد لله جَلَّوَعَلَا بمُقتضاها.

هذا القدْر يكفيك دون أن تخوض فيما هو أعظم من ذلك، فالله جَلَّوَعَلَا (لَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ).

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَلَا يُشْبِهُ الْأَنَامَ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

قال: (وَلَا يُشْبِهُ الْأَنَامَ)، ومَرَّ بك قريبًا قوله: (وَلَا شَيْءَ مِثْلُهُ)؛ فلا شيء مثْل الله، كما أن الله عَزَّوَجَلَّ ليس مثْل شيءٍ من خلْقه، فالأمران كما ذكرتُ لك متلازمان.

وهذه الجملة أيضًا ممَّا انتُقِد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ عليها:

۞ **فأولًا**: أنه استعمل كلمة «يُشْبِه»، وما قال: (يماثِل)، قالوا: لأن الذي جاء نفْيه في النصوص إنما هو التمثيل لا التشبيه، فيُنفى عن الله عَزَّوَجَلَّ المَثيل، ولم يأتِ الشَّبيه.

والحقُّ: أن هذه كَتِلْك، فالشَّبيه قد ورَد نفْيه لكنه ما ثبت، وذلك فيما أخرج الآجرّي في «الشريعة»، واللالكائي، ومحمد بن نصر في «تعظيم قدْر الصلاة»، وابن أبي عاصم في «السنة»، حديث طويل في ذكْر ما يكون يوم القيامة، وأنَّ أهل الإيمان يَقون في عرصات القيامة ينتظرون ربَّهم، فيُقال لهم: (وهل تعرفونه؟ فيقولون: «إنه لا شِبْه له»)، فهذا الحديث فيه نفْي الشِّبه أو الشَّبيه عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لكن الحديث لا يصح؛ فيه أكثر من راوٍ ضعيف، فيه عليّ ابن زَيد بن جُدْعان وغيره، فالحديث لا يصح عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

لكن مع هذا نفْيُ الشَّبيه عن الله جَلَّ وَعَلَا استعمالٌ أثري، استعمله السلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ مِن عهد الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فقد جاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قوله

تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥] قال: «مَثِيلًا وشَبِيهًا»، كذلك قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قول الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾[البقرة:٢٢] قال: «أشْباهًا».

ولَم يَزلْ أهلُ العلم ينفُون الشَّبيه والتشبيه عن الله جَلَّ وَعَلَا، ومرَّت بك كلمة نُعيم بن حَمَّاد التي تلقَّاها أهل السنة عنه بالقبول، (مَنْ شَبَّهَ اللهَ بِخَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ)، كذلك جاء نفْي التشبيه على لسان الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وابن خُزيمة، وكثير من أهل السنة والعلم.

إذن نفي التشبيه لا بأس به، وهو مستعملٌ عند أهل العلم.

قد يقول قائل: ولكن أهل الكلام قد أدخلوا في نفي التشبيه ما أدخلوا من المعاني الباطلة، أي أنَّهم تذرَّعوا لنفي التشبيه عن الله عَزَّوَجَلَّ إلى نفي القدْر المشترَك الذي دلَّت عليه الأدلة، يقولون: "لأن الله عَزَّوَجَلَّ لا شَبيه له؟".

والجواب عن هذا أن يُقال: إنَّ استعمال أهل البدع لكلمةٍ مأثورة على معنى باطل لا يجعلنا نتحرَّز عن استعمالها.

إذن **القاعدة هاهنا هي**: أنَّ **استعمال المُبتدِعَة في باطلهم لفظًا مأثورًا لا يجعله مهجورًا**، وإلا فهذه جادَّة مستعملة ومسلوكة عند أهل البدع، فكم أدخلوا في معنى (التوحيد) الذي هو من أعظم الألفاظ الشرعية وتحته أعظم المعاني الشرعية، ومع ذلك أدخلوا في التوحيد ما أدخلوا من الباطل، وقُلْ مثل هذا في (تسبيح الله وتَنزيهه)، وفي (إثبات القدَر)، وفي أشياء كثيرة.

فبِناء على هذا: إذا استعمل السُّنيُّ نفي التشبيه ونفي الشَّبيه عن الله عَزَّوَجَلَّ، نحن نفهم مراده ونعلم مراده، وإذا استعمل هذه الكلمة أحدٌ من أهل البدع والكلام فإنَّنا نتحرَّز ونحتاط، ونأخذ كلامه على قدْر من الحِيطة؛ لنَعلم ماذا

يُريد به، كالشأن في بقية الألفاظ التي أصلها شرعي وهم يستعملونها استعمالًا غير صحيح.

◉ **النَّقْد الثاني**: أنَّه قال (**الْأَنَامَ**)، قالوا: إن الأنام يعني الناس، وهذا فيه تقصير، فالله عَزَّوَجَلَّ لا يُشْبِه شيئًا من الأشياء؛ الأَنَام وغيرهم.

والذي يبدو -والله أعلم- أنَّ المأْخَذ على المؤلف ههنا أيضًا ليس متوجهًا؛ وذلك أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يقول: ﴿وَالأَرْضَ وَضَعَهَا لِلأَنَامِ﴾ [الرحمن:١٠] **فلِلسلف في معنى الأنام ثلاثة أقوال**:

-**القول الأول**: أن الأنام هم الناس، البشر.

-**القول الثاني**: أن الأنام هم الثقلان؛ الجن والإنس.

-**والقول الثالث**: أن الأنام هم جميع المخلوقات على وجه الأرض؛ فيَندرج كلُّ المخلوقات تحت كلمة ﴿لِلأَنَامِ﴾.

وهكذا إذا رجعت إلى معاجم اللغة وجدت أنَّ هذه الأقوال موجودة في معاجم اللغة أيضًا، فلعلَّ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إنما أراد المعنى الثالث، وبالتالي يعني لم يقع في شيء تستطيع أن تقول إنه خطأ، وإن كان التعميم الذي جاء في النصوص أَوْلى، وهو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١] فمِثْل هذا المقام لو استعمل فيه الإنسان هذا التعميم الوارد لا شك أن هذا أحسن وأفضل.

بقيَت عندنا مسألة، وهي: الفرْق بين (التمثيل) و(التشبيه).

أمَّا في اصطلاح أهل العلم، أمَّا في استعمال أهل السنة والجماعة: فإنه يريدون بنفي التشبيه ما يريدون بنفي التمثيل، وإذا قالوا: الله جَلَّوَعَلَا لا مِثْل ولا

مَثِيل له، فإن هذا في معنى قولهم: إن الله لا شِبْه ولا شَبيه له؛ فهما كلمتان مترادفتان اصْطلاحًا.

أمَّا من جهة اللغة: فثَمَّة فارق دقيق، **وهو أنَّ التمثيل**: المساواة في جميع الخصائص. **والتشْبيه**: المساواة في بعض الخصائص.

هذا هو الفرق بين هاتين الكلمتَين من جهة اللغة، ويشهد لهذا الفرْق قولُه تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ لَوْلا يُكَلِّمُنَا اللهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ ثمَّ قال: ﴿تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة:١١٨]؛ فلما كانت المقالتان مُتساوِيتَين قال: ﴿مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾، ولمَّا كانت القلوب لا تتساوى من كل وجه قال: ﴿تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾.

والله جَلَّ وَعَلَا أعلم[١٢].

(١٢) إلى هنا تمام (**المجلس الثاني**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الخميس التاسع عشر من جمادى الآخرة، سنة أربع وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعةٌ وثلاث وأربعين دقيقة.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَيُّومٌ لَا يَنَامُ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة من كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ فيها إثبات اسمين وصفتين لربنا العظيم جل في علاه، فدلت هذه الجملة على: ثبوت اسم (الحي) وصفة (الحياة)، واسم (القيوم) وصفة (القيومية) لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

أَمَّا اسم (الحي) فقد دل عليه جملةٌ من أدلة الكتاب والسنة:

قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿**اللهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ**﴾ [البقرة:٢٥٥].

وقال: ﴿**وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لا يَمُوتُ**﴾ [الفرقان:٥٨].

ويقول جَلَّ وَعَلَا أيضًا: ﴿**هُوَ الْحَيُّ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ**﴾ [غافر:٦٥].

وفي «صحيح مسلم» من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ضمن دعاءٍ ذكر أنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يدعو له، وفيه: «**أَنْتَ الحَيُّ الذي لا يَمُوتُ وَالْجِنُّ وَالإِنْسُ يَمُوتُونَ**»(١٣).

أمَّا حياته تَبَارَكَ وَتَعَالَى فإنَّها صفةٌ ذاتيةٌ لازمةٌ لذاته المقدسة تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وهذه الحياة حياةٌ كاملةٌ لم تُسبق بعدم، ولا يلحقها فناء، ولا يطرأ عليها نقص، بل فَرْضُ هذا هو فرضٌ لما هو أعظم المحالات.

---

(١٣) م: ٢٧١٧.

وحياته جل في علاه لمَّا كانت حياةً كاملة كانت مستلزمةً لجميع صفات الكمال، فما من صفة نقص إلا ومرجعها إلى نقصٍ في صفة الحياة، فلمَّا كانت حياته سبحانه حياةً كاملة استلزم هذا ثبوت كل صفات الكمال لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

إذن الله سبحانه حيٌ الحياة التامة؛ فلا تفوته صفة كمالٍ البتة.

ولكمال حياته تنزه سبحانه عن: الموت، والنوم، والسنة، قال تعالى: ﴿**اللهُ لا إِلَـهَ إِلَّا هُـوَ الْحَـيُّ الْقَيُّـومُ لا تَأْخُـذُهُ سِـنَةٌ وَلا نَـوْمٌ**﴾ [البقرة:٢٥٥]، وقال تعالى: ﴿**وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لا يَمُوتُ**﴾ [الفرقان:٥٨].

وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَنْتَ الحَيُّ الذي لا يَمُوتُ**»(١٤).

فلما كانت حياته كاملة تنزه سبحانه عن هذه النقائص التي لا تليق بكماله جل في علاه.

وجملة المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله: (**حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَيُّومٌ لَا يَنَامُ**)؛ لا يراد بها أنَّ تعلق نفي الموت إنما كان بصفة الحياة فحسب، كما أن نفي النوم إنما تعلق بثبوت صفة القيومية له جَلَّ وَعَلَا، هذا ليس مرادًا؛ وإنما أراد أن ينوع الكلام رَحِمَهُ اللَّهُ، وإلا فثبوت (الحياة) ينفي الموت والنَّوم، وثبوت (القيومية) أيضًا ينفي الموت والنوم، قال تعالى: ﴿**اللهُ لا إِلَـهَ إِلَّا هُـوَ الْحَـيُّ الْقَيُّـومُ لا تَأْخُـذُهُ سِـنَةٌ وَلا نَوْمٌ**﴾ [البقرة:٢٥٥]. وإذا تنزه عن السنة (النوم الخفيف) وما هو أكبر منه وهو النوم؛ فإنه قد تنزه عن الموت من باب أولى.

---

(١٤) م: ٢٧١٧.

وفي «صحيح مسلم» قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لا يَنَامُ، وَلا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ**»(١٥). يعني أنَّ هذا الأمر لا يليق به، بل يستحيل في حقه، وأنَّى يكون ذلك وله سبحانه الحياة الكاملة والقيومية التامة له تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

أمَّا اسمه تعالى (القيوم) فإنه جاء في القرآن في ثلاثة مواضع:

- في سورة البقرة في آية الكرسي.

- وفي مفتتح سورة آل عمران: ﴿**الم* اللهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ**﴾ [آل عمران:١-٢].

- وكذلك في سورة طه: ﴿**وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ**﴾ [طه:١١١].

وأنت تلحظ أن مجيء اسم (القيوم) جاء مقارنًا لاسم (الحي) في كتاب الله جَلَّ وَعَلَا.

و(القيوم) هكذا جاءت الرواية المتواترة، ففي مصاحف الأمصار وما تواتر من كتاب الله جَلَّ وَعَلَا إنما جاءت القراءة: (القيوم).

وقرأ بعض السلف: (القَيَّام) كما ثبت هذا عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قرأ: ﴿**الْحَيُّ الْقَيَّامُ**﴾، وعلق هذا البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في «صحيحه»(١٦)، ووصله غيره كابن أبي داود(١٧) وسعيد بن منصور(١٨) وغيرهما، كذلك رويت هذه القراءة عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(١٩)، كما رويت أيضًا عن إبراهيم النخعي رَحِمَهُ اللَّهُ(٢٠).

---

(١٥) م: ١٧٩.

(١٦) خ: (٦/ ١٥٩).

(١٧) «المصاحف لابن أبي داود» (ص١٦٢).

(١٨) (٣/ ١٠٢٩) برقم: ٤٨٦.

(١٩) أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٩/ ١٤٠) برقم: ٨٦٩٠.

(٢٠) سنن سعيد بن منصور: (٣/ ١٠١٣) برقم: ٤٨٨.

كذلك جاء عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ روايةٌ ثانية وهي أنه قرأ: (القَيِّم)، ﴿**الْحَيُّ الْقَيِّم**﴾.

لكنَّ المتواتر إنما هو: ﴿**الْقَيُّومِ**﴾، ولا شك أن (القيوم) أبلغ في المعنى من (القَيَّام) و(القَيِّم).

وجاء في السنة أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ:

-(**قَيِّمُ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ ومَن فِيهِنَّ**)، كما ثبت هذا في «صحيح مسلم» من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يقول إذا قام يتهجد: «**اللَّهُمَّ لكَ الحَمْدُ أنْتَ قَيِّمُ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ ومَن فِيهِنَّ**»[٢١].

-وجاء أيضًا في هذا الحديث أنه: «**قَيّامُ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ ومَن فِيهِنَّ**»، كما جاءت الرواية في هذا الحديث عند مسلم في «صحيحه»[٢٢].

- وجاء عند النسائي في «الكبرى»[٢٣]، وعبد الرزاق[٢٤] وغيرهما: (القيوم)، «**قَيُّومُ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ**».

إذن هذا الحديث جاء بثلاثة أنواع من القراءة:

- (القَيِّم).
- و(القَيَّام).
- و(القيوم).

---

(٢١) رقم: ٧٦٩.

(٢٢) رقم: ٧٦٩.

(٢٣) رقم: ٧٦٥٦.

(٢٤) رقم: ٢٥٦٤.

فهو (**قَيُّومُ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ**)، وهو (**قَيِّمُ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ**)، وهو (**قَيّامُ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ**).

والقيومية معناها معنىً شامل بمعنى أنَّه يشمل عدة معانٍ، ويدل على أكثر من صفة بدلالة التضمن والالتزام كما سيأتي.

❁ **أول ما تدل عليه صفة (القيومية) لله** تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: أنَّه القائم بنفسه سبحانه المستغني عن غيره.

وهذا المعنى متفقٌ عليه بين أهل العلم: أن القيوم يدل على هذا المعنى، أنه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ القائم بنفسه المستغني عن غيره ولا يحتاج إلى من سواه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

❁ **والمعنى الثاني**: أنه القيم أو القيوم على خلقه، بمعنى: أنه المقيم لغيره، المعطي لغيره قِوامة، الذي ليس لغيره قوامٌ إلا به، فهو القائم بكل ما يحتاجه غيره من مخلوقاته من رعايةٍ وتدبير.

وهذا المعنى عليه جمهور أهل العلم حينما أتوا إلى تفسير اسم الله عَزَّوَجَلَّ: (القيوم).

وقد دلت عليه أدلةٌ عدة في الكتاب والسنة، من ذلك:

قوله تعالى: ﴿**أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ**﴾ [الرعد:٣٣].

وقال سبحانه: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالأَرْضُ بِأَمْرِهِ**﴾ [الروم:٢٥].

وقال سبحانه: ﴿**إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ أَنْ تَزُولا**﴾ [فاطر:٤١].

فالله جَلَّوَعَلَا له القيومية على خلقه، فلا تتحرك ذرةٌ إلا بإذنه، ولا يحدث حادثٌ إلا بمشيئته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وهذا المعنى يتضمن:

◉ **صفة الصمدية** له تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، فلأنه القيوم صمدت إليه الخلائق في حاجاتها.

◉ وهذا أيضًا يتضمن **كمال قدرته** سبحانه، فلأنَّه القيوم كانت له القدرة التامة سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

◉ كما يتضمن هذا **كمال علمه** جل في علاه، فلن يكون قيومًا إلا إذا كان عليمًا بكل أحوال خلقه الذين هو قيمٌ عليهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

◉ وهذا أيضًا يدل على **ثبوت العدل** له تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، قال تعالى: ﴿**شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُوْلُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ**﴾ [آل عمران:١٨]؛ يعني بالعدل، فلن تكون القيومية قيوميةً إلا بالعدل، فتضمن هذا ثبوت صفة العدل لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

❁ **والمعنى الثالث**: أنَّه المتصف بالأولية، يعني بالقِدَم، أو كما عبر بعض السلف ومنهم الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أنَّه الذي لا يحول ولا يزول)، يعني الذي لا يفنى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فلم يزل ولا يزال ربنا جل في علاه موجودًا متصفًا بالكمال، سالمًا من النقائص والآفات، ولأجل هذا كان منزهًا عن السنة والنوم.

كما أنَّه لكونه القائم على شؤون خلقه كذلك لا بد أن يكون منزهًا عن السنة والنوم، وإلا لاضطرب حال هذا الكون، الله جَلَّ وَعَلَا من رحمته فإنه يمسك السماوات والأرض أن تزولا.

فتلخص من هذا أنَّ هذا الاسم العظيم يدل بدلالة المطابقة، أو بدلالة التضمن، أو بدلالة اللزوم على صفات كثيرة من صفات الكمال له تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ،

فكونه قيومًا تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ يدل على غناه، يدل على أنَّه المدبر، ويدل على اتصافه بالعدل، ويدل على أنَّه الأول والآخر، ويدل على علمه وسمعه وبصره وقدرته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، إضافةً إلى أنه الصمد، إضافةً إلى أنه السلام، بكل اعتبار سلم من كل آفةٍ ونقصٍ ينافي كماله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

ولأجل هذا كان هذان الاسمان: (الحي) و(القيوم) جامعان لكل صفات الكمال كما قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «النونية»[٢٥]:

فَـالحَيُّ وَالقَيُّومُ لَنْ تَتَخَلَّفَ الْـــ أَوْصَافُ أَصْلًا عَنهُمَا بِبَيَانِ

وإن كان اسمه (الحي) ألصق بالدلالة على الصفات الذاتية، واسمه (القيوم) ألصق بالدلالة على الصفات الفعلية.

ولأجل هذا كان لهذين الاسمين شأنٌ عظيم، ولأجل هذا قيل: أنهما الاسم الأعظم لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، فذكر أهل العلم أن دعاء الله عَزَّوَجَلَّ بهذين الاسمين والتوسل له تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بهاتين الصفتين له شأنٌ عظيم في الدعاء وذلك من مظنة الإجابة، فمما ينبغي أن يحرص الإنسان على أن يكثر من الدعاء لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بهذين الاسمين.

(٢٥) «نونية ابن القيم الكافية الشافية – ط عطاءات العلم» (المتن/ ١٨٢).

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

خَالِقٌ بِلَا حَاجَةٍ، رَازِقٌ بِلَا مؤنَةٍ

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

الله جَلَّ وَعَلَا هو المتصف بالخلق دون شك، وهذا الأمر أوضح من أن يستدل عليه.

لكن قوله: (بِلَا حَاجَةٍ)؛ هذه الجملة محتمِلة، فإن أُريد:

- أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى منزهٌ عن الاحتياج والافتقار، وأنَّه لم يخلق عن حاجة وافتقارٍ إلى خلقه، فهذا معنى صحيح والله جَلَّ وَعَلَا منزهٌ عن ذلك دون شك، قال تعالى: ﴿**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ * مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعِمُونِ * إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ**﴾ [الذاريات:٥٦-٥٨].

فالله جَلَّ وَعَلَا متصفٌ بكمال الغنى، ولأجل هذا فإنَّه ما خلق الخلق عن حاجة، بخلاف المخلوقات، فإنَّ المخلوق يتخذ ما يتخذ من الرقيق أو الخدم، أو يسعى لطلب الولد، كل ذلك لحاجته إليه، أمَّا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فهو الغني الذي تنزه عن أدنى احتياج، بل الله سبحانه خلق الخلق لينتفعوا لا لينتفع هو بهم.

وصدق من قال: (كلٌ يريدك له إلا الله فإنما يريدك لك).

فالمنفعة عائدةٌ للعبد، وأمَّا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ فإنه منزهٌ عن أن يناله احتياج، أو افتقار إلى خلقه، أنَّى يكون ذلك كذلك وله الصفات الكاملة التي مرجعها إلى ذاته لا إلى غيره، فهو الكامل من كل وجهٍ ذاتيًا، ويستحيل أن يكون إلا كذلك سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ولذا فإنَّه لا ينتفع ولا يتضرر من خلقه ﴿**إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللهَ**

﴿غَنِيٌّ عَنْكُمْ﴾ [الزمر:٧]. ضرر هذا الكفر عائدٌ إليكم، أما هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فإنه غنيٌ الغنى التام.

ولذا ثبت في «صحيح مسلم»[٢٦] من حديث أبي ذرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو الحديث المشهور الجليل وفيه يقول جَلَّ وَعَلَا في الحديث القدسي: «**يا عِبَادِي، إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضَرِّي فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي، يا عِبَادِي، لو أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ، كَانُوا علَى أَتْقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنكُمْ؛ ما زَادَ ذلكَ في مُلْكِي شيئًا، يا عِبَادِي، لوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ، كَانُوا علَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ؛ ما نَقَصَ ذلكَ مِن مُلْكِي شيئًا**».

فثبت بهذا تنزه الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عن الاحتياج والافتقار إلى خلقه، هذا المعنى كما ذكرت لك معنى صحيح.

- **أما المعنى الآخر** وهذا محتمل، الجملة تحتمله لاسيما وقد وقعت بعض الإشكالات الكلامية في هذه الرسالة، فيبقى أنَّ هذا الاحتمال واردٌ، وإن كان إحسان الظن بأبي جعفر الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ يجعلنا نرجح كفة إرادة المعنى الأول، لكن هذا لا يمنع أن نقول إن الجملة فيها شيء من الاحتمال.

الاحتمال الثاني: أن تكون هذه الجملة على طريقة المتكلمين النافين لحكمة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فإنَّهم يزعمون أن كون الله عَزَّوَجَلَّ يفعل ويخلق لحكمة هذا يقتضي احتياجه، والله منزهٌ عن الاحتياج، ومنزهٌ عن الافتقار، وقد يسمون كونه يفعل لحكمة غرضًا، يقولون: "إن الله منزهٌ عن الغرض"، يعني عن الحكمة، فمرجع أفعاله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عندهم إلى المشيئة المحضة، فهم نفاةٌ

---

(٢٦) رقم: ٢٥٧٧.

لحكمة الله جَلَّوَعَلَا، وإن كانوا متناقضين، نظروا في تصرفاتهم وفي تقريراتهم لشتى المسائل سواء في باب العقيدة، أو في باب أصول الفقه فإنهم يجدهم متناقضين في ذلك.

المقصود أنَّ الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ متصفٌ بالحكمة، وأدلة إثبات الحكمة لله جَلَّوَعَلَا تبلغ المئات بل الألوف، فجمعها وحصرها مما يصعب إلا بكلفة، فالله جَلَّوَعَلَا خالقٌ وخلق لحكمة يحبها، فإذا كان هذا هو المراد؛ فلا شك أنَّ هذا باطلٌ غير صحيح.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**رَازِقٌ بِلَا مؤنَةٍ**)(٢٧).

المؤنة: يعني الثقل والكُلفة.

الله جَلَّوَعَلَا لا يثقله أن يرزق عباده فهو المتصف بالرَزق، والمفعول المخلوق يسمى رِزقًا، وأما الصفة القائمة بذات الله جَلَّوَعَلَا فإنَّها الرَزق، الله جَلَّوَعَلَا هو الرزاق ولا يثقله أو يتعبه أن يكون رَازقًا عباده، الله جَلَّوَعَلَا هو الذي يُطعِم ولا يطعَم.﴿**وَهُوَ يُطْعِمُ وَلا يُطْعَمُ**﴾ [الأنعام:١٤]،﴿**مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعِمُونِ * إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ**﴾ [الذاريات:٥٧-٥٨].

وفي الحديث السابق حديث أبي ذر يقول جَلَّوَعَلَا في الحديث القدسي: «**يا عِبَادِي، لو أنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وإنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ، قَامُوا في صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي، فأعْطَيْتُ كُلَّ إنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ؛ ما نَقَصَ ذلكَ ممَّا عِندِي إلَّا كما يَنْقُصُ المِخْيَطُ إذَا**

(٢٧) يعني جاءت هنا كلمتان: (مؤنة) أو (مؤونة) والمعنى على كل حال قريب.

أُدْخِلَ البَحْرَ»[٢٨]. فشأن الله عَزَّوَجَلَّ في رزقه، وفي خزائنه إن ذلك شيء عظيم جدًا، فلو رزق عباده ما رزق فإن هذا ليس فيه أدنى كُلفةٍ عليه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

(٢٨) م: ٢٥٧٧.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

مُمِيتٌ بِلَا مَخَافَةٍ، بَاعِثٌ بِلَا مَشَقَّةٍ

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

الله جَلَّوَعَلَا هو الذي يتصف بالإحياء والإماتة، فهو الذي يحيي وهو الذي يميت ﴿**كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ**﴾ [البقرة:٢٨].

وقوله هنا: (**بِلَا مَخَافَةٍ**) أي أن الله جَلَّوَعَلَا منزهٌ عن الخوف، فهو إذا فعل ما فعل من إماتةٍ لمن شاء إماتته أو لتعذيبٍ أو انتقامٍ لمن يريد الانتقام منه أو ما شاكل ذلك؛ فإنه سبحانه لا يخاف تَبِعَةً، ولا يخاف انتقامًا من خلقه، وذلك لكمال قوته وكمال قدرته، وهو المتين سبحانه.

وَهُوَ العَزِيزُ فَلَنْ يُرام جَنَابُهُ أَنَّى يُرامُ جَنابُ ذِي السُّلْطَانِ[٢٩]

فالله جَلَّوَعَلَا منزهٌ عن صفة الخوف، ودل على هذا قوله تعالى: ﴿**فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذَنْبِهِمْ فَسَوَّاهَا * وَلا يَخَافُ عُقْبَاهَا**﴾ [الشمس:١٤-١٥].

ولأهل التفسير أقوال في الضمير في قوله: ﴿وَلا يَخَافُ﴾ يعود إلى من؟

والذي جاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ومجاهد، والحسن، وبكر بن عبد الله المزني، وغيرهم من السلف أن الضمير عائدٌ إلى الله جَلَّوَعَلَا، ولذا قالوا: (لَا

(٢٩) «نونية ابن القيم الكافية الشافية - ط عطاءات العلم» (المتن/ ١٧٧).

يَخَافُ اللهُ مِنْ أَحَدٍ تَبِعَةً)، وهذا اختيار ابن القيم[٣٠]، وكذلك اختيار ابن كثير[٣١]، رحمة الله تعالى على الجميع.

وعلى كل حال ثبوت صفة القدرة والعزة لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ ينفي أن يكون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ متصفًا بصفة الخوف، كذلك اتصافه بكمال العلم ينفي صفة الخوف، وكذلك اتصافه بكمال الإرادة ينفي صفة الخوف، فإنَّ الخوف إنَّما ينشأ عن نقصٍ في العلم أو نقصٍ في القدرة، أو نقصٍ في الإرادة، والله جَلَّ وَعَلَا له في ذلك كله الكمال المطلق جل في علاه.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**بَاعِثٌ بِلَا مَشَقَّةٍ**): أي أن الله جَلَّ وَعَلَا يبعث من يموت، وأن الله يبعث من في القبور، وكل ذلك يكون بلا مشقة عليه، بعثه للأموات سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا مشقة عليه فيه، بل هو عليه يسير.

قال تعالى: ﴿**أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرٌ**﴾ [العنكبوت:١٩].

وقال تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ**﴾ [الروم:٢٧].

وقال تعالى: ﴿**مَا خَلْقُكُمْ وَلا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ**﴾ [لقمان:٢٨].

إلى آخر ما هنالك من الأدلة والتي تدل على أن الله عَزَّوَجَلَّ يبعث من يموت، وأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا مشقة تلحقه بذلك، بل ذلك عليه يسير.

---

(٣٠) «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة - ط عطاءات العلم» (٢/ ١٠٢٠):

«فنفى عن نفسه خوف عاقبة ما فعله من إهلاك أعدائه، بخلاف المخلوق؛ فإنه إذا انتقم من عدوه يخاف عاقبة ذلك، إمَّا من الله وإمَّا من المنتصرين لعدوه، وذلك على الله محال».

(٣١) «تفسير ابن كثير - ط العلمية» (٨/ ٤٠٢): قال ابن كثير: (والقول الأول أولى لدلالة لسياق عليه والله أعلم).

ولذا كان من نقص عقول المشركين إنكارهم، واستبعادهم تمام الاستبعاد أن يبعث الله من يموت، وقد جاء في كتاب الله جَلَّوَعَلَا أدلةٌ في مواضع عديدة ترد عليهم ذلك وأن ذلك على الله يسير.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلِقِهِ، لَمْ يَزْدَدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَتِهِ، كَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيًّا، كَذَلِكَ لَا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: (**مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلِقِهِ**)؛ كلمة: (**قَبْلَ خَلِقِهِ**): سيأتي الكلام فيها قريبًا إن شاء الله.

لكن كون الله جَلَّوَعَلَا مازال بصفاته قديمًا؛ هذا حقٌّ لا شك فيه، الله جَلَّوَعَلَا لم يزل متصفًا بالكمال المطلق، وكماله لاتصافه بهذه الصفات الجليلة والنعوت الكاملة، ولم يكن عادمًا سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ هذا الكمال أو شيئًا منه ثم كَمُلَ بعد ذلك باتصافه بصفةٍ لم تكن له، بل لم يزل الله جَلَّوَعَلَا متصفًا بصفات الكمال، وفي هذا ردٌّ على من نفى ثبوت الصفات لله جَلَّوَعَلَا من الجهمية والمعتزلة، الله جَلَّوَعَلَا قد ثبتت له الصفات التي دلَّ عليها وحي الله جَلَّوَعَلَا سواء كانت صفاتٍ ذاتية، أو كانت صفاتٍ فعلية.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (**مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلِقِهِ، لَمْ يَزْدَدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَتِهِ**)؛ (**بِكَوْنِهِمْ**): كان هنا هي التامة، يعني بحصولهم، بوجودهم، لم يزدد سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بهذا شيئًا لم يكن قبلهم من صفته.

هذه الجملة أيضًا فيها احتمال: فقد يراد بها:

- أن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لم يستفد من مخلوقاته كمالاً، بل كماله ذاتيٌّ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وهذا حقٌّ لا شك فيه.

- وقد يراد أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لم يتجدد في ذاته شيءٌ بخلقه وفعله، وهذا لا شك أنه باطل وهو على طريقة المتكلمين الذين ينفون قيام الصفات الاختيارية بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

فقد يطلقون مثل هذه العبارة ومرادهم أنَّه لم تقم بذات الله جَلَّ وَعَلَا آحاد الصفة من الصفات الفعلية، يعني لا فرق بين كونه خلق هذا المخلوق المعين أو لم يخلقه، لا فرق بين كونه رضي عن المؤمنين إذ يبايعون النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تحت الشجرة أو ما قبل ذلك، لا فرق بين كونه سمع الله جَلَّ وَعَلَا قول التي تجادل النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في زوجها أو ما قبل ذلك، فلا شك أن هذا غير صحيح، والحق الذي تقتضيه الأدلة وهو صريحٌ في العقل أنَّ الصفات الاختيارية تقتضي أنه يقوم بذات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ شيءٌ لم يكن قبل حصول هذا الفعل المعين، وإن كان الله جَلَّ وَعَلَا متصفًا بأصل الصفة، لكن تجدد هذه الصفة من جهة آحادها فلا شك أنه يقتضي قيامًا وتجددًا في ذات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

ففهم هذه القضية من الأهمية بمكان وسيأتي له بحثٌ لاحق إن شاء الله جَلَّ وَعَلَا.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (**كَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيًّا، كَذَلِكَ لَا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا**)؛ وهذا حق إن الله جَلَّ وَعَلَا لم يَعْدِم الكمال في الماضي وهو سبحانه لا يعدم الكمال في المستقبل.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

لَيْسَ مُنْذُ[٣٢] خَلْقِ الْخَلْقِ اسْتَفَادَ اسْمَ الْخَالِقِ، وَلَا بِإِحْدَاثِ الْبَرِيَّةِ اسْتَفَادَ اسْمَ الْبَارِي.

لَهُ مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ وَلَا مَرْبُوبَ، وَمَعْنَى الْخَالِقِ وَلَا مَخْلُوقَ.

وَكَمَا أَنَّهُ مُحْيِي الْمَوْتَى بَعْدَمَا أَحْيَا، اسْتَحَقَّ هَذَا الِاسْمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ؛ كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمَ الْخَالِقِ قَبْلَ إِنْشَائِهِمْ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة من هذه الرسالة من المواضع المشكلة في هذه العقيدة، فإن ظاهرها يدل على أن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ كان ينفي تسلسل الحوادث، وهذا ما نصَّ عليه الشارح ابن أبي العز رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرحه على الطحاوية»، وهذه المسألة أصعب مسألة في هذه العقيدة، وما بعدها فإنه سهلٌ لا إشكال فيه، فأرجو أن تتحلوا بالصبر وأن تتحلوا أيضًا بالانتباه لما سأقول، فإن هذه المسألة فيها دقة، لكن بتركيز قليل تتضح لكم إن شاء الله، وأنا سأحرص بأمر الله عَزَّوَجَلَّ على أن أجمع لكم أطرافها.

وكان من الممكن أن أذكر خلاصةً تتعلق بهذا الموضوع وأمضي، ولكن تكرر السؤال عن هذه المسألة وأرى بين يدي إخوة سبق لهم الحضور في دروسٍ سابقة، وبعضهم من طلاب الدراسات، وبعضهم متخصص في دراسة مثل هذه المسائل الدقيقة، فيحسن أن يُفصل فيها بعض التفصيل.

---

(٣٢) وفي نسخة: (ليس بعد).

وأما الذي تستغلق عليه بعض المواضع في هذه الرسالة فأنا أوصيه أن يصبر، ويهمني أن تفهم الخلاصة التي سأذكرها إن شاء الله عَزَّوَجَلَّ في نهاية البحث في هذه المسألة.

هذا القدر كافٍ واطمئن فإن ما بعد هذا الموضع أمره سهل، وسيكون يسيرًا عليك إن شاء الله جَلَّوَعَلَا.

هذه المسألة تسمى:

- **(مسألة تسلسل الحوادث)**.
- وتسمى أيضًا: **(دوام فاعلية الله** عَزَّوَجَلَّ**)**، أو **(دوام خالقية الله** عَزَّوَجَلَّ**)**.
- كذلك تسمى مسألة: **(لا أول للحوادث)**.

أو ما شاكل هذه العبارات، وكلها تدور على شيءٍ واحد.

وقبل أن استطرد في بيانها أقدم بـ:

❁ **مقدماتٍ ممهداتٍ لفهم هذا الموضوع**، وهي تسع مقدمات، فهمها سيعينك إن شاء الله على معرفة الحق في هذه المسألة.

❁ **أولاً: الله** جَلَّوَعَلَا **لا أول له، الله** جَلَّوَعَلَا **هو المتصف بالأولية**، فلم يزل الله جَلَّوَعَلَا موجودًا متصفًا بصفات الكمال، أي زمنٌ تقدره في ذهنك فالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ كان فيه موجودًا وما قبل إلى ما لا بداية.

هذه قضيةٌ استحضارها من الأهمية بمكان لتفهم هذا الموضوع، فكثيرٌ ممن أخطأ فيها غفل عن مقتَضيات أولية الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ كما سيأتي.

❁ **ثانيًا: الله** جَلَّوَعَلَا **له الكمال المطلق، بل له أقصى غايات الكمال.**

هذا الموضوع مُؤسَسٌ على ثبوت الكمال المطلق لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، فيجب أن تستقر هذه العقيدة في سويداء قلبك، الله جَلَّ وَعَلَا متصفٌ بأقصى غايات الكمال.

❁ **ثالثًا: أنَّ كمال الله جَلَّ وَعَلَا أزليٌ**، فهو لم يزل ولا يزال متصفًا بالكمال المطلق، ولا يجوز بحال أن يُعتقد أنَّه كان عادمًا لهذا الكمال في وقتٍ من الأوقات، بل لم يزل ولا يزال متصفًا بالكمال المطلق.

❁ **رابعًا: الله جَلَّ وَعَلَا لم يزل بأسمائه وصفاته؛ لأنَّ كماله بثبوت الأسماء والصفات**، ولم يكن ناقصًا ثم كمُل بصفةٍ اتصف بها لم يكن موصوفًا بها قبل ذلك.

❁ **خامسًا: ظهورُ آثار صفاته تعالى المتعدية في خلقه من لوازم كماله**، وعليه فاسمٌ أو صفةٌ لا أثر لها في الخلق لا معنى لها.

إذن اسم الخالق أو صفة الخلق تقتضي مُتَعَلَقًا وهو وجود مخلوق، إذا كان الله خالقًا فلا بد من أثرٍ لهذه الصفة وهو وجود المخلوق، إذا كان الله رَازِقًا فلا بد أن يكون لهذه الصفة أثرٌ وهو وجود مَرزُوق، وهلم جرا.

❁ **سادسًا: فعلُ الله كمالٌ، ومن يفعلُ أكملُ ممن لا يفعل**، وهذا مستقرٌ في الفِطَر، الله جَلَّ وَعَلَا له الكمال المنزه عن النَّقص، فأفعاله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ متصفةٌ بالكمال، وعليه فكونه يفعل أكمل من كونه لا يفعل.

وإذا ثبت هذا كان دوام فعله كمالاً، والله جَلَّ وَعَلَا قد علمنا أنه متصف بالكمال.

❁ **سابعًا: ينبغي التفريق بين (النَّوع) و(العين)**، وكثيرٌ ممن يخطئ في فهم هذه المسألة اختلط عليه هذا بهذا، والتفريق بين هذين به فصل الخطاب إن شاء الله في هذه المسألة.

ماذا نريد بقولنا (العين)؟ **العين** مثل أن تقول: خلق الله عَزَّوَجَلَّ هذا الشيء بعد أن لم يكن خالقًا له، هذا بحثٌ في (العين): عين المخلوق.

أما البحث في النوع فهو مثل أن تقول: الله جَلَّوَعَلَا لم يزل يفعل شيئًا بعد شيء، لم يزل الله عَزَّوَجَلَّ يفعل شيئًا بعد شيء، يعني تعاقبُ فعله، وحصولُ آثار فعله شيئًا بعد شيء هذا الذي نريد به (النَّوع).

وهذا (النَّوع) شيءٌ يتصوره الذهن، أما في الواقع في الحقيقة وفي الوجود؛ فإنه لا توجد إلا الأعيان، يوجد هذا وذاك والذي هناك، أمَّا حينما نقول: (جنس المخلوقات)، أو (نوع المخلوقات) هذه قضيةٌ ذهنية، هذا التعاقب وهو كون الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يخلق شيئًا بعد شيء، وأنَّ كل مخلوقٍ فقبله مخلوق، وقبل الثاني ثالثٌ وهلم جرَا.

❁ **ثامنًا: كل ما سوى الله فهو محدثٌ، مخلوقٌ، مسبوقٌ بالعدم.**

القِدَم، الأولية، الأزلية ليست إلا لله العظيم القهار سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، إذن كل ما سواه فإنه محدث موجودٌ بعد العدم، سبقه العدم.

❁ **تاسعًا: أننا لم نعلم ولا نعلم من مخلوقات الله جَلَّوَعَلَا إلا القليل**، ينبغي أن يتصف الباحث في هذا الموضوع بالتواضع، أن يستيقن بقول الله جَلَّوَعَلَا: ﴿**وَيَخْلُقُ مَا لا تَعْلَمُونَ**﴾ [النحل:٨].

إذن مهما ورد على ذهنك في البحث في هذا الموضوع فتذكر قوله تعالى: ﴿وَيَخْلُقُ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٨].

❁ المسألة الثانية: معتقد أهل السنة والجماعة في هذا الموضوع.

يتلخص معتقد أهل السنة والجماعة في هذا الموضوع في أمرين:

❁ **الأول**: أن الله تعالى لم يزل، ولا يزال متكلمًا فاعلاً خالقًا؛ لأنَّه لا يزال متصفًا بالكمال بصفاته، ولم يكن معطلاً عن الكمال في وقتٍ من الأوقات، وعليه فلم يزل الله عَزَّوَجَلَّ خالقًا في الماضي، كما أنَّه لا يزال في المستقبل خالقًا.

وهذا يقتضي دوام فاعلية الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وخالقية الله جَلَّوَعَلَا، ودوام خالقيته من لوازم وجوده وكماله.

❁ **الأمر الثاني**: أنَّه سبحانه هو وحده الأول المتصف بالقِدَم والأزلية، على ما مضى بيانه في استعمال كلمة القدم أو الأزلية في حق الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وأنَّها من باب الإخبار.

إذن كل ما سوى الله جَلَّوَعَلَا؛ فإنَّه مخلوقٌ محدثٌ مسبوقٌ بالعدم، وعليه فكونه لم يزل سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يخلق شيئًا بعد شيء، ومخلوقًا بعده مخلوق، فإنَّ هذا ليس فيه إلا اتصافه بدوام الفعل لا أنَّ معه في الأزل مخلوقٌ معين.

أهل السنة يقولون: إنَّ دوام فاعلية الله عَزَّوَجَلَّ ودوام خالقية الله جَلَّوَعَلَا لا تستلزم أكثر من هذا التتابع في الخلق في الماضي وكذلك في المستقبل، ولا يلزم هذا بل هذا من أمحل المحالات أن يكون ثمة مخلوقٌ معينٌ قديمٌ مع الله عَزَّوَجَلَّ يشاركه في صفة الأولية؛ فهذا من أعظم الكفر والشرك، وهذا الذي ذهب إليه من ذهب من الفلاسفة الذين قالوا بـ(قدم العالم) أو شيءٍ منه كـ(الأفلاك)، أو

(العقول)، أو (النفوس) إلى آخر تلك الهرطقات التي تفوهوا بها، وأول من ادّعاها أرسطو وتابعه على هذا كثيرٌ من الفلاسفة، وليس هذا بحال مذهب أهل السنة والجماعة، والفرق بين مذهب الفلاسفة ومذهب أهل السنة كالفرق بين الليل والنهار، كالفرق بين الحق والباطل.

❁ **المسألة الثالثة: معنى التسلسل، وأقوالُ الناس فيه.**

أمَّا التسلسل فإنه: اتصال بعض الأشياء ببعض إلى غير غاية أو نهاية.

وهذا التسلسل قد يطلق ويراد به:

❁ **التسلسل في الفاعلين أو المؤثرين**، سواءً كان هذا باعتبار أصل التأثير، أو باعتبار كماله، وهذا التسلسل باطلٌ باتفاق العقلاء.

بمعنى أن يقال إنَّ هذا المخلوق، أو إن هذا المفعول له فاعل، وللفاعل فاعلٌ ثانٍ، وللثاني فاعلٌ ثالث وهلم جرَ إلى ما لا نهاية، هذا أمرٌ ممتنعٌ عقلاً. لماذا؟ لأنَّ هذا يقتضي أن هذا المفعول لم يوجد، والفرض أنَّه موجود، إذن لا بد أن تنتهي هذه الفاعلية إلى فاعلٍ غير منفعل، إلى مؤثرٍ غير متأثر.

أما أن يتسلسل الفاعلون، فإن هذا يقتضي ألا يحصل فعل؛ لأن هذا الفعل لا بد له من فاعل، طيب الفاعل هل له أن يفعل؟ لا، نقول له فاعل، طيب الثاني يفعل الأول، وبالتالي يتم المفعول، نقول: لا، الثاني له فاعلٌ ثالث، ونتسلسل في هذا إلى غير غاية، وهذا بالتالي يقتضي أنه لا يحصل الفعل وهذا باطل.

إذن في الموجودات لا يجوز في حكم العقل أن يقال إنَّ التسلسل واقعٌ في الفاعلين أو المؤثرين.

❁ **أما النوع الثاني**: فهو التسلسل في الآثار، أو التسلسل في المفعولات.

وهذا له طرفان:

◉ طرفٌ متعلقٌ بالمستقبل.

◉ وطرفٌ متعلقٌ بالماضي.

بمعنى أن يقال: إنَّ المخلوقات، والمفعولات، والآثار تتسلسل؛ فكلُ مخلوق بعدَه مخلوق، والذي بعده هناك مخلوقٌ بعده وهلم جرا إلى ما لا نهاية، **هذا بالنسبة للمستقبل.**

وفي الماضي أن يقال: إن كل مخلوق سبقه مخلوق، والذي قبله سبقه ثالث، والذي قبله سبقه رابع وهلم جرا، إلى متى؟ إلى ما لا بداية.

هذا مرادنا بالتسلسل في المستقبل والماضي.

وللنَّاس في هذا التسلسل ثلاثة أقوال:

❁ **القول الأول**: المنع من التسلسل في الماضي وفي المستقبل.

وهذا الذي ذهب إليه جهمٌ وأبو الهذيل العلَّاف ومن تبعهما، ولأجله تفوه جهمٌ بتلك المقالة الباطلة وهي: فناء الجنة والنار، فهو منع التسلسل في الماضي وقال: "يستحيل أن يكون ثمة تسلسلٌ في المفعولات في الماضي"، وبناءً عليه فما له بداية فيستحيل بقاؤه، وبناءً عليه فإنَّه يرى أنه ستفنى الجنة والنار ومن فيهما وما فيهما وتفنى كل الأشياء، ويكون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بعد ذلك غيرَ قادرٍ على شيء، وغير فاعلٍ لشيء، وغير خالقٍ لشيء.

وهذا المذهب واضح الضلالة، بل هو يتضمن أنواعًا من الكفر بنسبة نقائص لله جل في علاه، ولأجل هذا المذهب ذهب أبو الهذيل العلاف إلى قولٍ هو أخف شرًا من قول جهم وهو: أنه تفنى حركات أهل الجنة والنار.

❁ **أما القول الثاني**: التسلسل في الماضي ممتنع، والتسلسل في المستقبل جائز.

التسلسل في الماضي ممتنع يمتنع أن يكون هناك تسلسلٌ في المفعولات، أن كل مفعول قبله مفعول، والذي قبله قبله مفعول وهلم جرا إلى ما لا بداية، يقولون هذا ممتنع.

أما في المستقبل فكون الله عَزَّوَجَلَّ يخلق مخلوقًا، وبعده مخلوق، وبعده مخلوق وهلم جرا إلى ما لا نهاية؛ فإن هذا جائزٌ ممكن.

وهذا الذي ذهب إليه جمهور المتكلمين من المعتزلة والأشاعرة والماتريدية وغيرهم.

وأود أن أقف هنا عند السبب الذي دعاهم إلى القول بامتناع التسلسل في الماضي:

أساس الإشكال عندهم أنه تبنوا الاستدلال بـ(دليل حلول الأعراض)، أو (حدوث الأعراض) إلى غير ذلك مما يسميه العلماء.

تقريرهم وتبنيهم بل وتعظيمهم لهذا الدليل حتى جعلوه أصل الأصول، وهو الذي لا يقوم الدين والاعتقاد الصحيح إلا به ومن خلاله، هو الذي أدَّى بهم إلى أن يلتزموا بامتناع حوادث لا أول لها.

اختصارًا أنا أسهل عليك الموضوع، وإلا فالموضوع أعني في (دليل حدوث العالم) أو (دليل حلول الأعراض) يعني هذا الموضوع عميق، ولكني سأسهله لك بأقصى ما يمكن.

القوم يريدون أن يردوا على الملاحدة وعلى الفلاسفة الذين يقولون بـ(قِدم العالم).

فقالوا: نثبت أولاً حدوث الأعراض.

والأعراض اختلف المتكلمون فيها وكلٌ له طريقة في تفسير هذه الأعراض، هل هي؟

- الصفات جميعًا كما عليه الجهمية والمعتزلة.

- أو هي بعض الصفات؛ فتشمل الصفات الاختيارية كما ذهب إليه الأشاعرة وغيرهم.

المقصود أننا نثبت حدوث الأعراض، وأنها وجدت بعد العدم.

ثم نثبت حلول الأعراض في الأجسام.

هذه الأعراض، الحركة مثلاً أين تحل؟ هل الأعراض تقوم بنفسها؟ هل الحركة تكون بنفسها؟

لا تكون بنفسها وإنما تحل وتكون في الأجسام.

إذن نثبت حدوث الأعراض، ثم حلولها في الأجسام.

إذا أثبتنا حلولها في الأجسام فإننا نثبت حدوث الأجسام، لماذا؟ لأنَّ ما تقوم به الحوادث لا يكون إلا حادثًا، والحادث يقولون لا يقوم بقديم.

وهذا من أسس البلاء عندهم، تعلق هذا بإشكالٍ كبير في باب الصفات.

ثم بنوا على هذا حدوث العالم؛ لأنَّ العالم مكونٌ من هذه الأجسام، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث؛ فثبت الآن أنَّ العالم حادث.

ثم بنوا على هذا وجود المُحْدِث، أو كما يقولون الصانع، لأنَّ المحدَث لا بد له من مُحدِث، وهذه قضيةٌ بدهية.

ثم هذا الصانع لا بد أن يكون قديمًا دفعًا لتسلسل الفاعلين، وهذا ما سبقت الإشارة إليه؛ فثبت الآن وجود الصانع وقِدَمُه.

هذه القضية أو هذا الدليل هو أهم القضايا، فخموه وعظموه، حتى قال بعضهم:

-"إن إيمان من لم يبنى إيمانه على هذا الدليل غير صحيح"، كل من كان إيمانه من غير طريق هذا الدليل؛ فإنه لا إيمان له؛ فهو كافرٌ.

-وبعضهم كان أكثر ترفقًا، فقال: "إنه فاسقٌ لا كافر".

- واشتط بعضهم حتى اشترط، أو أوجب أن يتذكر الإنسان هذا الدليل قبل أن يكبر لصلاة الفريضة، لا بد أن تستحضر هذا الكلام كله قبل أن تقول: (الله أكبر).

على كل حال ليس هذا موضوعنا.

لأي شيءٍ أنا أتيت بهذا الدليل؟ أتيت به لأنَّ القوم أوردوا إيرادًا، وهو لا بد أن نضيف إلى كلمة: (ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث) لا بد أن نضيف: (مع امتناع حوادث لا أول لها)، لماذا؟

لأنهم قد يقول قائل أو يورد عليهم مورد: أنَّ العالم نعم لم يخلُ من الحوادث، وهو مكونٌ من الحوادث، لكن يمكن أن تكون الحوادث متسلسلة، فيكون العالم قديمًا غير مُحدَثٍ، فلا يحتاج إلى مُحدِث.

قالوا: إذن هنا لا بد أن نقول: (ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث مع امتناع حوادث لا أول لها)، لا بد أن يكون للحوادث أولٌ.

الآن التزموا بهذا لأجل أن يثبُت بناء هذا الدليل الذي رأوا أنَّه أحسن ما يكون من الاستدلال على وجود الله جَلَّوَعَلَا وعلى قدمِه، فالتزموا لأجل هذا أنَّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ كان لخلقه أول، ويمتنعُ أن يكون سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لم يزل خالقًا؛ لئلا ينتقض عليهم دليل حدوث العالم، أو دليل حلول الأعراض.

هذا أردت فقط أن أكشف لك السبب الذي لأجله تبنى المتكلمون القول بامتناع تسلسل الحوادث في الماضي، أمَّا في المستقبل فلا إشكال، أمَّا في المستقبل فلا يترتب على هذا شيء.

❁ **أمَّا القول الثالث**، وهو الذي عليه أهل السُّنَّة والجماعة: فهو جواز التسلسل في الماضي والمستقبل.

فالله جَلَّوَعَلَا لم يزل خالقًا فاعلًا في الماضي، ولا يزال خالقًا فاعلًا في المستقبل، **وهذا القول له أصولٌ تدل عليه**:

❁ **أولًا**: أنَّ الله جَلَّوَعَلَا قد مدح نفسه بالخلق والفعل، فقال جَلَّوَعَلَا: ﴿**فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ**﴾ [البروج:١٦]، وقال جَلَّوَعَلَا: ﴿**أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ**﴾ [النحل:١٧]، هذا استفهامٌ إنكاري، كيف يتساوى هذا وهذا عند أهل العقول؟!

الله جَلَّوَعَلَا يَخْلُق، وتلك الأصنام التي تعلق بها المشركون لا تَخْلُق.

إذن كيف تُسوون بين الذي يَخْلُق والذي لا يَخْلُق ؟!

ولذا سيقولون يوم القيامة هؤلاء المشركون: ﴿**تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ * إِذْ نُسَوِّيكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ [الشعراء:٩٧ - ٩٨]، فهم عبدوا الذي لا يخلق، وعبدوا كذلك الذي يخلق، فسوَّوا بين الذي يخلق والذي لا يخلق في العبادة.

إذن الله جَلَّوَعَلَا مدح نفسه بهذا، ومعلومٌ ببدائه العقول أنَّ من يخلقُ أكمل ممن لا يخلق، والله جَلَّوَعَلَا له الكمال المطلق.

❁ **ثانيًا**: أنَّ الله جَلَّوَعَلَا قد أخبر بقدمِ أسمائه وصفاته، كما دلَّ على هذا أدلة من نحو قول الله جَلَّوَعَلَا: ﴿**إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا**﴾ [الأحزاب:٢٤]، ﴿**إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا**﴾ [النساء:١٦]، وقد علمنا آنفًا أنَّ هذه الأسماءَ والصفات لا بد أن يكون لها مُتعلَقاتٌ، ولا بد أن يكون لها آثارٌ، فكيف يكون غفورًا إذا لم يكن ثَمة من يُغفر له؟ وكيف يكون سُبْحَانَهُ توَّابًا إذا لم يكن ثَمة من يتوب؟

إذن الله جَلَّوَعَلَا قال: ﴿**وَكَانَ اللَّهُ**﴾ [النساء:٩٦]. إذن (كان) في الماضي، وهذا الماضي لا حدَّ له، فأيُّ زمنٍ يُقدَّر فيه الله جَلَّوَعَلَا (غفورًا)، (توابًا)، (رحيمًا) فإنَّه لا حدَّ يحدُّ ذلك، لماذا لا يكون فيما قبله أيضًا؟ ولماذا لا يكون فيما قبله أيضًا؟ أليس هذا كمالًا؟

إذن الله جَلَّوَعَلَا ما كان عادمًا للكمال، الله لم يكن عادمًا للكمال.

❁ **ثالثًا**: اتفق أهل السُّنَّة على أنَّ الله جَلَّوَعَلَا لم يزل بأسمائه وصفاته، وأنَّ أسماءه سُبْحَانَهُ وصفاته المتعدية لا بد أن يكون لها أثرٌ في المخلوقات.

فخالقٌ يقتضي أن يكون ثمة مخلوق، ورازقٌ يقتضي أن يكون ثمة مرزوق، وغفورٌ يقتضي أن يكون هناك من يُغفر له.

إذن هذه المُتعلَقَاتُ والآثارُ هي التي تتحقق بها هذه الصفات، فلم يكن بُدٌّ من وجودها، وإلا تعطلت تلك الصفات وبطلت تلك الأسماء.

❁ **رابعًا**: أنَّ الله جَلَّوَعَلَا متصفٌ بالأولية والكمال.

والجمع بينهما يقتضي أن يكون سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ متصفًا أزلًا بالكمال، وكماله بصفاته، ومن صفاته: الربوبيةُ، والخلقُ، والرَزقُ، والتدبيرُ، وما إلى هذه الصفات.

إذن هذا الموضوع مبنيٌ على اعتقاد الأولية والكمال المطلق لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ؛ لأنَّه لو لم يكن متصفًا بهذه الصفات لكان عادمًا للكمال، وهذا لا يجوز القول به ولا اعتقاده.

❁ **خامسًا**: لو لم يكن الله جَلَّوَعَلَا فاعلًا خالقًا في الأزل، لاستلزم هذا لوازم باطلة، واللازم الباطل يدل دلالةً واضحة على بطلان القول.

بمعنى: لو لم يكن الله عَزَّوَجَلَّ متصفًا أزلًا بالخلق والرَزق والتدبير، بمعنى أن يكون خالقًا، فيخلق مخلوقاته ويُدبرهم ويرزقهم وما إلى ذلك، لو لم يكن الأمر كذلك لترتب على هذا نفي صفة الربوبية عن الله عَزَّوَجَلَّ، لم يكن الله ربًّا، ولم يكن رازقًا، ولم يكن مدبرًا، ولم يكن غفورًا، ولم يكن رحيمًا، ولم يكن توَّابًا، بل لم يكن إلهًا.

ولذلك من فطنة الرازي للازم الذي يلزم قول المتكلمين، نصَّ في «تفسيره» في ثلاثة مواضع أو أكثر على أنَّه لا يصح أن يُقال: (إنَّ الإله هو المعبود)، مرَّ بنا أنَّ معنى الإله المعبود، قال: (لا يصح تفسير الإله بالمعبود)،

لماذا؟ قال: (لأنَّ هذا يستلزم ألا يكون الله إلهًا في الأزل)، لماذا؟ لأنَّ هناك وقتٌ لم يكن فيه من يَعْبد، لم يكن هناك عابدٌ.

يعني الله عَزَّوَجَلَّ -بناءً على قول المتكلمين- ابتدأ الخلق بعد أن لم يكن خالقًا، هناك مخلوق بدأ الله عَزَّوَجَلَّ به ثم تسلسل الأمر في الخلق، طيب قبل هذا؟ ما خلق الله عَزَّوَجَلَّ.

إذن قبل هذا المخلوق الأول لم يكن الله إلهًا، وعلمنا أنَّ إله بمعنى مألوه، يعني معبود.

إذن لم يكن الله إلهًا، ولم يكن الله ربًّا، ولم يكن الله رب يعني هناك مربوب، وأول ما يُلحظ في معنى الربوبية الخلق، كذلك الرَزق، كذلك التدبير.

إذن لا بد من وجود مخلوقات، والقول بامتناع تسلسل الحوادث أو دوام خالقية الله جَلَّوَعَلَا، يقتضي ألا يكون الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى ربًّا في الأزل.

ولاحظ معي: نحن نتكلم عمن لا أول له سُبْحَانَهُوَتَعَالَى؛ ولذا دعني أُقرِّبُ لك فَهْمَ هذا الموضوع:

إذا قلنا: الله عَزَّوَجَلَّ ابتدأ الخلق بعد أن لم يكن خالقًا، يعني هناك مخلوق هو رقم واحد، قبله ما كان خالقًا.

قدِّروا زمنًا ابتدأ الله عَزَّوَجَلَّ الخلق عنده! قبل كم يعني بدأ الخلق؟

(والشأن لا يُعترض المثال) أعطوني أي عدد؟ مليون سنة.

يعني أول مخلوقٍ خلقه الله عَزَّوَجَلَّ كان قبل مليون، لك أن تقول: مليار، لك أن تقول: تريليون سنة.

طبعًا لا يأتيك متكلمٌ فيُشغِّب عليك ويقول: الزمان يعني لا زمان قبل خلق السماوات والأرض، هذا كلام فارغ.

الزمان هو ظرف الفعل، الوعاء الذي يكون فيه الفعل، هذا هو الذي نسميه زمانًا، وهذا أمرٌ ضروريٌ للفعل؛ ولأجل هذا تأمل في قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنَّ اللهَ كتب مقاديرَ الخلائقِ قبلَ خلقِ السَّمواتِ والأرضَ بخمسينَ ألفَ سنةٍ**»، لاحظ أنَّه السماوات والأرض يعني الشمس والقمر، وبهما تقدير هذه السنوات.

إذن كان هناك ماذا؟ زمنٌ في الماضي، وهذا أمرٌ ضروري.

إذن دعك من تشغيبات المتكلمين في هذا المقام.

قدَّرنا زمنًا بدأ الله عَزَّوَجَلَّ الخلق به، يعني من الآن من هذه اللحظة التي نحن فيها إلى مليون سنة في الماضي، ها هنا ثَمة مخلوقات.

إذن كان الله عَزَّوَجَلَّ خالقًا، رازقًا، مدبرًا، غفورًا، رحيمًا، إلى آخره.

دعونا نمشي قليلًا إلى الماضي، المليون سنة التي قبلها كان الله موجودًا؟

الآن عندنا مليون سنة كان الله فيها خالقًا، وترتبت على هذا الآثار، طيب المليون سنة التي قبلها؟ كان موجودًا لكنَّه ما كان ربًّا، ولا كان إلهًا.

إذن نصف المدة كان فيها ربًّا إلهًا، لأنَّ عندنا مليونين الآن صح أم لا؟ النصف فقط كان الله ربًّا إلهًا متصفًا بالكمال، والنصف الآخر ما كان كذلك.

دعنا نمشي قليلًا ونذهب إلى المليون سنة التي قبل ذلك، كان الله موجودًا لكنَّه ما كان خالقًا ولا رازقًا إذن لم يكن ربًّا.

إذن ثُلثا المدة كان الله غير متصفًا بالكمال، والثُلث فقط هو الذي اتصف الله عَزَّ وَجَلَّ فيه بالكمال، هل يمكن القول بهذا؟!

طيب دعنا نمشي إلى مليون سنة كمان قبلها، وسنقول فيها ما سبق.

إذن ثلاثة أرباع المدة لم يكن الله عَزَّوَجَلَّ متصفًا بالكمال، والربع فقط كان متصفًا بالكمال، طيب والمليون الذي قبله كان موجودًا؟ والذي قبله؟ والذي قبله؟

لو مكثت أردد: مليون مليون مليون، لمدة مليون سنة وأنا فقط أردد مليون مليون مليون، فإنَّ الله عَزَّوَجَلَّ لم يزل موجودًا، وسأفنى ولن تفنى حياة الله جَلَّوَعَلَا.

إذن كم نسبة المليون الأولى هذه التي نتحدث عنها؟ كلا شيء.

سبحان الله! الله عَزَّوَجَلَّ يمدح نفسه: ﴿**أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ**﴾ [النحل:١٧]، وإذا بالله عَزَّوَجَلَّ-تعالى الله علوًا كبيرًا- ما كان خالقًا إلا في مدة تعتبر لا شيء، لا شيء بمعنى لا شيء.

إذن هل هذا ظننا برب العالمين أنَّه كان عادمًا للكمال؟ لا رب، ولا إله، ولا يتصف بصفات الكمال سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ؟ أهذا الظن بالله عَزَّوَجَلَّ؟! كيف يكون حيًّا قيومًا متصفًا بالجلال والإكرام وقد نُسِب إليه هذا النقص؟! هذا لا يمكن القول به، ولا أظن قائلًا يقول بهذه المقالة ممن يقول بابتداء الخالقية لله جَلَّوَعَلَا ممن ينتسب إلى هذا الإسلام حقًّا إلا وهو غافل عن هذا اللازم الذي ذكرته لك.

ولذا قال العلماء: "إنَّ القول بابتداء فاعلية وخالقية الله جَلَّوَعَلَا يستلزم تعطيلَ اللهِ عن كماله، يستلزم نسبة النقص العظيم في حق الله جَلَّ وَعَلَا"، وهذا لا يجوز لمسلمٍ أن يقوله أو يعتقد به.

إذن تذكر، وأعيد وأكرر، **تذكر أنَّنا نتحدث عمَّن لا أول له، الله** عَزَّوَجَلَّ **هو الأول.**

إذن متى ما قلت: مهما قدَّرت من زمنٍ ماضٍ سحيق نقطة بدايةٍ للخلق، فإنَّ هذه المدة مهما كبُرت في عينك فإنَّها كلا شيء بالنسبة لحياة الله عَزَّوَجَلَّ وبقائه ودوامه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

إذن الحق لا شك فيه: أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ **لم يزل خالقًا فاعلًا، وهذا يقتضي أنَّه لم يزل هناك نوعُ المخلوقات، فنوع المخلوقات قديمٌ، ولكن كل مخلوقٍ خلقه فإنَّه مسبوقٌ بالعدم، لكنَّ قولنا: إنَّما هو أنَّ هذا المخلوق قبله مخلوق، والذي قبله خلق الله** عَزَّوَجَلَّ **مخلوقًا، وهلمَّ جرا إلى ما لا بداية.**

❁ **المسألة الرابعة: إشكالاتٌ والجواب عنها.**

❁ **الإشكال الأول:** قد يقول قائل: وماذا أنت قائلٌ في حديث النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حديث عبادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، المُخرَّج عند أبي داود والترمذي وأحمد وغيرهم: أنَّ النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**أولَ ما خلق اللهُ القلمُ، قال: اكتبْ، قال: وما أكتبُ؟ قال: اكتُبْ ما هو كائنٌ إلى قيام الساعة**»، قالوا هاهنا: النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أثبت أولًا للخالقية، يعني الله عَزَّوَجَلَّ أولُ شيءٍ خلقه إنَّما هو القلم.

والجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:

◉ **الوجه الأول:** أنَّ هذا الحديث قُرِأ: «**أولَ ما خلق اللهُ القلمُ**»، فكلمة "أول" هاهنا ظرف زمان.

إذن هذا الحديث بناءً على هذا التوجيه يدل على بيان ما أمر الله عَزَّوَجَلَّ به القلم عند ابتداء خلقه.

يعني كما أقول لك: أولَ ما تدخل المسجد صلِّ ركعتين، مرادي أولُ شيءٍ تفعله إذا دخلت المسجد أن تصلي ركعتين.

إذن عند ابتداء خلق القلم مباشرة أمره الله عَزَّوَجَلَّ بالكتابة، ولم يكن هذا الأمر متراخيًا عن ابتداء خلقه.

وبناءً عليه: هذا ليس علاقة بـ(مسألة أولية الخلق).

◉ **الوجه الثاني**: قُرأ الحديث: بأنَّه «**أولُ ما خلق اللهُ القلمُ**»، فهو مبتدأ وخبر.

فهذا الحديث لا مناص من توجيهه بأنَّ المراد: أولُ ما خلق الله القلمُ من هذا العالم المعروف المُشاهد الذي خلقه الله في ستة أيام، وليس في الحديث تعرضٌ لأول المخلوقات مطلقًا، فالنُّصوص ينبغي أن يُجمع بينها وأن يُؤلَّف بينها، فأولُ شيءٍ خلقه الله من هذا العالم الذي خلقه في ستة أيام هو القلم.

◉ ويدل على هذا **الوجه الثالث**، نحن نقطع أنَّ القلم لم يكن أول المخلوقات بإطلاق، والأحاديث لا تتناقض.

عندنا هذا الحديث، ضُمَّه إلى حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا في «صحيح مسلم»، وهو قوله عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ: «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ**»- وجاءت رواية أخرى: «**قَدَّرَ اللهُ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ**»- «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ**، قالَ: **وَعَرْشُهُ علَى المَاءِ**».

إذا جمعت بين الحديثين: «**أولُ ما خلق اللهُ القلمُ فقال له: اكتبْ**».

إذن التقدير لهذه المخلوقات إلى قيام الساعة كان متى؟ عقيب خلق القلم.

هناك ماذا قال؟ «**قَدَّر اللهُ**»، أو «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ**»، يعني لو جمعت بين الحديثين: كتب الله مقادير الخلائق بعد خلق القلم، لكنَّه قال في الحديث: «**وَعَرْشُهُ علَى المَاءِ**»، هذا بيانٌ للحال، هذه الجملة حالية.

وبناءً عليه: فالماء والعرشُ كانا موجودين قبل خلق القلم، والماء والعرش أليس هذان من المخلوقات؟

إذن القلم ليس أول المخلوقات بإطلاق، وهذا المطلوب إثباته.

❖ **الإشكال الثاني**: قد يقول قائل: وماذا ستقول في حديث عمران رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي أخرجه الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في «صحيحه»: أنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**كانَ اللهُ ولَمْ يَكُنْ شَيءٌ قَبْلَه**»، وفي رواية عند البخاري: «**كانَ اللهُ ولَمْ يَكُنْ شَيءٌ غَيْرُهُ**»، وينقُل أهل العلم؛ كشيخ الإسلام وغيره: «**كانَ اللهُ ولَمْ يَكُنْ شَيءٌ مَعَه**»، وإن كانت هذه اللفظة فيما أعلم غير موجودة فيما بين أيدينا من كتب السُّنَّة، لكن أهل العلم يذكرونها:

- إمَّا في بعض الكتب التي لم تصلنا.
- أو أنَّ النسخ فيها شيءٌ من الاختلاف.

المقصود: أنَّ هذا الحديث يدل فيما يزعمون على أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لم يكن هناك شيءٌ مخلوق، في وقتٍ من الأوقات كان الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وحده ولم يكن ثَمة مخلوقٌ البتة.

الجواب عن هذا من وجهين:

۞ **الوجه الأول**: أن نقول: دعونا ننظر في سبب ورود الحديث، النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قدِم عليه بنو تميم، فقال لهم: «**اقْبَلُوا البُشْرَى يا بَنِي تَمِيمٍ**»، فقالوا: قدْ بَشَّرْتَنَا فأعْطِنَا، فدَخَلَ بعض أَهْلِ اليَمَنِ، فَقالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اقْبَلُوا البُشْرَى إِذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيمٍ**»، قالوا: قَبِلْنَا، ثم قالوا: جئنا نتفقه في الدين ونَسْأَلُكَ عن أول هذا الأمْرِ؟ فقالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كانَ اللهُ ولَمْ يَكُنْ شَيءٌ قبله**»، أو «**كانَ اللهُ ولَمْ يَكُنْ شَيءٌ غَيْرُهُ**»، بحسب ما جاء في الروايات.

إذن هؤلاء الصحابة ما سألوا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن أولية الخلق مطلقًا؛ لأنَّهم ذكروا اسم الإشارة (هذا)، فهم يسألون عن هذا العالم المخلوق الذي يعرفونه، (جئنا نتفقه في الدين ونَسْأَلُكَ عن أول هذا الأمْرِ) ، فهم يسألون عن هذا العالم المشهود المعروف لهم، ولم يكن سؤالًا عن مطلق الخلق، ويشهد لهذا: أنَّ النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أجابهم قائلًا: «**كانَ اللهُ ولَمْ يَكُنْ شَيءٌ قبله، وكانَ عَرْشُهُ علَى المَاءِ، ثم خَلَقَ السَّمَوَاتِ والأرْضَ، وكَتَبَ في الذِّكْرِ كُلَّ شيءٍ**».

إذن تلاحظ معي أنَّ النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ذكر الخلق فيما يتعلق في السماوات والأرض وعَقِبَ ذلك، قال: «**وكَتَبَ**»، والعطف بالواو لا يقتضي الترتيب، ونحن بدلالة الأحاديث الأخرى نعرف أنَّ التقدير سابقٌ على خلق السماوات والأرض.

الشاهد: أنَّه لمَّا تكلم عن الخلق ذكر السماوات والأرض وفي أثناء الحديث ذكر جملةً حالية، وهي «**وكانَ عَرْشُهُ علَى المَاءِ**».

إذن ثَمة مخلوقٌ قبل ذلك، ما تعرض النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لبيان خلقه ومتى خُلق؛ لأنَّ السؤال ما تعلق به، السؤال تعلق عن هذا العالم الذي نعلمه وخلقه الله في ستة أيام.

إذن ما كان البحث في الأولية المطلقة في شأن مخلوقات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

۞ **الوجه الثاني**: أن نقول: الرواية جاءت بـ:

- «قبله».

- وجاءت بـ«غيره».

- وإن صحَّت الثالثة فهي «معه».

المجلس مجلسٌ واحد، فالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تكلم بكلمةٍ واحدة من هذه الكلمات.

وإذا أردنا ترجيح كلمة من هذه الكلمات على الأخريين، فإنَّ «قبله» أرجح، لماذا؟

لأنَّ «قبله» توافق حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الآخر الذي فيه الكلام عن أوليته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهو: «**اللَّهمَّ أنتَ الأوَّلُ فليسَ قبلَكَ شيءٌ**».

إذن «**ولَمْ يَكُنْ شَيءٌ قَبْلَه**»، هذا اللفظ له شاهدٌ من السُّنَّة، فكان أرجح من غيره، وبناءً على هذا: لا إشكال، فليس شيءٌ قبل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ البتة، بل هو الأول، **فالبحث في تسلسل المخلوقات لا علاقة له بهذا الحديث؛ فالله** عَزَّوَجَلَّ **هو الأول، وكل مخلوقٍ خلقه** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ **فإنَّه جَلَّ وَعَلَا متقدمٌ عليه زمنًا.**

سلَّمنا أنَّ الحديث لم يكن بلفظ «قبله»، وإنَّما بـ«غيره»، أو «معه»، فنقول: ولا إشكال أيضًا، لماذا؟

لأنَّه ليس ثمة شيءٌ غير الله عَزَّوَجَلَّ معه يتصف بالأزلية والأولية، بل كل مخلوقٍ مسبوقٌ بالعدم، خلقه الله عَزَّوَجَلَّ بعد أن لم يكن موجودًا، فأنَّى يكون شيءٌ يشارك الله عَزَّوَجَلَّ في وجوده؟!

الله عَزَّوَجَلَّ من صفاته الذاتية: الأولية، لمَّا تكلمنا عن القِدم والأزلية، عرفنا حقيقة ذلك، وأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ لم يزل موجودًا، هل ثمة مخلوقٌ يتصف بهذه الصفة؟ ليس كذلك، إنَّما كل مخلوق فالله عَزَّوَجَلَّ أوجده بعد أن كان عدمًا.

إذن لم يكن ثمة شيءٌ قديم إلا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، كان الله ولم يكن شيءٌ غيره متصفًا بصفة الأولية.

❖ **الإشكال الثالث**: وهذا أورده المتكلمون على أهل السُّنَّة، وهو: أنَّ القول بتسلسل الحوادث، أو دوام فاعلية الله عَزَّوَجَلَّ، ودوام آثار خلق الله جَلَّوَعَلَا يستلزم قِدم العالم، وأنَّ ثمة شيئًا سوى الله عَزَّوَجَلَّ متصفٌ بالقِدم.

والجواب: أن يُقال: أنَّى يُفهم ذلك! وأهل السُّنَّة لم يزالوا يُبدون ويُعيدون القول بأنَّ كل مخلوقٍ مسبوقٌ بالعدم، الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خلق هذا المخلوق بعد عدمه، والذي قبله خلقه بعد عدمه، والذي قبله خلقه بعد عدمه، وهلم جرا.

إذن كيف يكون هناك شيءٌ قديمٌ مع الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؟ أو أنَّ هذا العالم قديم؟!

بثلاثةٍ كفَرَ الفلاسفةُ العِدا ... إذ أنكروها وهي حقًّا مُثبتَة

عِلمٌ بجُزئيٍّ حُدوثُ عَوالم ... حَشرٌ لأجسادٍ وكانت مَيتة

هذا يُورد على الفلاسفة الذين قالوا بقِدم العالم، أمَّا أهل السُّنَّة فإنَّهم يُكفِّرون الفلاسفة على هذا القول:

فالفرق -كما ذكرت آنفًا- بين قول أهل السُّنَّة وقول الفلاسفة بقِدم العالم كالفرق بين الشمس والقمر، نحن نتكلم عن (قِدم النوع)، ولا نتكلم عن (قِدم العين)، وقلت لكم سابقًا: إنَّ التفريق بينهما ضروريٌّ لفهم هذه المسألة.

وهذا الموضوع لأجله ظُلِم شيخ الإسلام ظلمًا عظيمًا، بل كُفِّر بناءً في زعم أولئك المبتدعة الظالمين له؛ يقولون: إنَّه كان يقول بقِدم العالم، وعند الله تجتمع الخصوم.

شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ دون شك أكثر عالمٍ بحث هذا الموضوع، جزاه الله عنَّا خيرا، وشيخ الإسلام هذه المسألة من أكثر ما كتب فيها من المسائل، يعني لو نظرنا إلى هذه المسألة بالنسبة لبقية المسائل التي كتب فيها، من أكثر الأشياء التي كتب فيها: هذه المسألة؛ فقد سوَّد فيها مئات الصفحات، وأكثرُ ما كتب - انتبه لهذا، وهذا أُنبِّهك إليه يا طالب العلم، بعض الناس يأخذ مقتطفًا من كلام شيخ الإسلام ويقرأ، فيختلط عليه الأمر -في هذا الموضوع: كان الرد على الفلاسفة وليس على المتكلمين، يعني لو وازنت بين ردوده على الفلاسفة القائلين بقِدم العالم مع ردوده على المتكلمين القائلين بتعطيل الله عَزَّوَجَلَّ عن كماله في الأزل، لوجدت أنَّ رده على الفلاسفة أكثر، وكان مُصرِّحًا في مواضع كثيرةٍ جدًّا بتكفيرهم وتضليلهم، وأنَّ قولهم ينافي قول أهل الإسلام، وأنَّ قول المتكلمين على خطئه وضلاله خيرٌ من قول الفلاسفة، ثم بعد ذلك يُتهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنَّه وافق الفلاسفة!

يا قوم! أعظم من ردَّ على الفلاسفة في هذه المسألة شيخ الإسلام، وردود المتكلمين على الفلاسفة إذا ما قرنتها بردود شيخ الإسلام على الفلاسفة:

ستُدرك الفرق أنَّ تلك ردودٌ هشة مقابل هذه الردود المتينة المُحكمة المبنية على دلائل الوحي وصرائح العقل، ثم يُقال: شيخ الإسلام قد وافق الفلاسفة على القول بقِدم العالم! أي ظلمٍ هذا؟! فالله المستعان.

❖ **أنتقل إلى شيءٍ يتعلق بهذا الإشكال أنَّ هذا يستلزم القول بقِدم العالم:**

أورد بعض الناس إيرادًا، وهم المتكلمون، قالوا: لو قلنا بقِدم النوع، للزم منه قِدم الأفراد.

انتبه لهذا الإشكال فهو من أهم الإشكالات التي ينبغي أن تفهمها: لو قلنا بقِدم النوع للزم من هذا قِدم الأفراد، لماذا؟ قالوا: لأنَّ حكم الفرد هو حكم المجموع؛ لأنَّ المجموع أو النوع ما هو إلا أفرادٌ مجتمعة، فإذا ثبت القِدم للنوع، ثبت هذا لكل فردٍ من الأفراد، فبناءً على هذا: سيكون الأفراد قدماء مع الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

والجواب: أن يُقال: إنَّ هذا الكلام عليلٌ، وما ذُكر غير صحيحٍ، والقياس، قياس النوع على الأفراد أو الأفراد على النوع، قياس هذا على هذا، قياسٌ غير صحيح، ونُجيب عن هذا باختصار، المسألة الكلام فيها طويل، **لكنَّني أذكر شيئًا مختصرًا في الرد على هذه الشبهة:**

◉ **أولًا:** لا يلزم في كل مجموعٍ أن يُحكم على أفراده بما حُكم به على المجموع.

وهذا الأمر أمرٌ واضحٌ عند ذوي العقول، أرأيت بناءً مبنيًا من طين! المجموع الآن هذا الطين، ما أفراده؟ ماءٌ وتراب. هل يصح أن نقول: بما أنَّنا حكمنا على هذا بحكم، ينبغي أن نحكم على هذا بحكم؟ يعني إذا حكمنا مثلًا

على الطين بأنَّه قويٌ متماسك، أن نحكم على الماء بأنَّه قويٌ متماسك؟ لا، فالمجموع صار له حالٌ بحيث لا يمكن أن نحكم على الفرد بما حكمنا به على المجموع، وهذا واضحٌ صريح.

◉ **الأمر الثاني**: تصورهم لمسألة النوع تصور غير صحيح، نحن لا نعني بالنوع هاهنا إلا تعاقب الأفراد، أنَّ هذا مخلوقٌ، وقبله مخلوق، وقبله مخلوق، وهلمَّ جرا، وهذا المعنى لا يمكن أن يُتصور إلا في المجموع، ولا يمكن أن يُتصور في فرد، أليس كذلك؟ لأنَّ الفرد كل ما يتعلق به هو أنَّه كان معدومًا ثم وُجد، فليس فيه قضية في التعاقب.

إذن القياس غير صحيح.

وبناءً على هذا: نقول: القاعدة عند العقلاء: إذا حصل للمجموع بسبب الاجتماع حكمٌ، لم يلزم أن يكون هذا حكم كل فردٍ من الأفراد.

◉ **الأمر الثالث**، جواب سهل ومختصر، أن نقول: أنتم يا أيها المتكلمون، هل تقولون بتسلسل الأفعال في المستقبل؟ فسيقولون: نعم، ولذلك فإنَّ الجنة باقية ونعيمها باقٍ، وكذلك النار، عافاني الله وإيَّاكم من النار.

طيب القِدم بالنسبة لنعيم الجنة، قِدمٌ للنوع أو قِدم للأفراد؟

قِدمٌ للنوع، قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿**أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا**﴾ [الرعد:٣٥]، ولا يلزم أن يكون هذا متعلقًا بالأفراد، بمعنى: لو أنَّ أحد أهل الجنَّة -أسأل الله أن يجعلني وإيَّاكم من أهلها- أكل ثمرةً، الثمرة هاهنا انتهت، لكن لا يلزم من هذا انتهاء نوع الثمر، فالله عَزَّ وَجَلَّ لم يزل يخلق ويُحدث في نعيم الجنة ما يُحدِث سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

إذن لم يلزم من حكمنا على النوع أن نحكم بهذا الحكم على كل فردٍ من أفراده.

❁ **الإشكال الرابع**، وأظنه قد تبين بما سبق: أنَّ بعض الناس يقول: إنَّ هذا هو قول الفلاسفة، ومع الأسف بعض الفضلاء من أهل السُّنَّة والجماعة قد قالوا شيئًا من هذا، وانتقدوا شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذا، وأنَّه تأثر بالفلسفة أو بالفلاسفة في هذا القول، وهذا مرجعه في الحقيقة فيما يبدو لي والله أعلم: إلى عدم تمعن هذه المسألة وعدم إدراكها وحسن تأملها في كتبه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وإلا فوالله إنَّ الفرق بين قول أهل السُّنَّة الذي بيَّنه شيخ الإسلام، هو ليس قول شيخ الإسلام، هو قول أهل السُّنَّة، الفرق بين هذا القول وقول الفلاسفة كما بين السماء والأرض، أو كما بين الحق والباطل.

كيف يُقارن قولٌ فيه من الضلال والكفر والإشراك بالقول الذي فيه تعظيم الله عَزَّوَجَلَّ وتحقيق كماله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؟! سبحان الله العظيم!

❁ **الإشكال الخامس**: قال بعض الناس -وهذا قال به حتى بعض الفضلاء من أهل السُّنَّة من المعاصرين-: إنَّنا نخرج من هذا الإشكال كله بأن نقول: إنَّ القديم قدرة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على الخلق.

بمعنى: قولنا: إنَّ الله عَزَّوَجَلَّ لم يزل خالقًا، يمكن أن نزيل الإشكالات كلها بأن نقول: المراد: لم يزل خالقًا: يعني لم يزل قادرًا على الخلق، أو كما يُعبِّرون-وهذا التعبير لا ينبغي أن يُقال في صفات الله عَزَّوَجَلَّ-: إنَّه خالقٌ بالقوة، ثم صار خالقًا بالفعل.

هذا التعبير تعبير من تعبيرات المناطقة، كون الشيء حاصلًا بالقوة هو بمعنى القدرة على الشيء والتمكن منه، فيقولون: فلانٌ كاتبٌ بالقوة، إذا كان جالس الآن لا يكتب شيء، فإذا بدأ بالكتابة يقولون: كاتبٌ بالفعل، يقولون: إذن ما عندنا مشكلة، نحمل كل ما دلَّ على قِدم النوع على هذا المحمل؛ وهو أن نقول: إنَّ الله عَزَّوَجَلَّ لم يزل خالقًا بالقوة، يعني أنَّه قادرٌ على الخلق، ثم ابتدأ الخلق في وقتٍ من الأوقات.

الجواب عن هذا: أن يُقال:

◉ **أولًا**: ما الداعي لهذا؟ فلا إشكال أصلًا بحمد الله، يعني هذا الذي قال بهذا من أهل السُّنَّة، يقول: أنا أريد فقط أن أُزيل الإشكالات عن هذا الموضوع، نقول: إنَّه لا إشكال أصلًا.

أمَّا إن قال بهذا القول متكلمٌ من المتكلمين، فنقول: إنَّك قد تناقضت، لماذا؟ لأنَّ تقريرهم السابق هو امتناع حوادث لا أول لها، القضية عندهم قضية امتناع، والآن يقولون: الله قادرٌ على الخلق، هذا تناقض، لماذا؟ لأنَّ القدرة لا تتعلق بممتنع.

قدرة الله عَزَّوَجَلَّ لا تتعلق بممتنع، القدرة تتعلق بالممكن، الذي هو غير ممتنع، وأنتم قلتم: ممتنع، ثم تقولون: إنَّه قادرٌ على ذلك، وهذا تناقضٌ!

◉ **الجواب الثاني**: أن يُقال: ثمة فارقٌ واضح عند كل عاقل بين الفعل وبين القدرة على الفعل، ولا يُقال لكل من كان قادرًا على الفعل إنَّه فاعل.

متى يُقال للفاعل فاعلٌ؟ إذا فعل، إذا باشر الشيء، هنا أصبح فاعلًا، وإلا فكل من كان قادرًا على الشيء قلنا إنَّه فاعل، هذا خُلفٌ، بدليل: أليس الله عَزَّوَجَلَّ

قادرٌ على الظلم؟ هو مُنزَّهٌ عنه، لكنَّه قادرٌ عليه، وهذا الكمال؛ أن يتنزه مما يقدر عليه، فهل ستقولون: بما أنَّه قادرٌ عليه، يجوز أن يُوصف به؟ لا يجوز بحال؛ فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مُنزَّهٌ عن ذلك.

◉ **الجواب الثالث**: أن نقول إنَّ الأدلة قد دلَّت على الفعل، هذا ظاهرها، وليس لنا أن نخرج عن ذلك، قال سُبْحَانَهُ: ﴿**أَفَمَنْ يَخْلُقُ**﴾ [النحل:١٧]، فتأويلكم ﴿**يَخْلُقُ**﴾ [النحل:١٧] بـ"يقدر على الخلق"، هذا تأويلٌ باطلٌ غير صحيح.

◉ **الجواب الرابع** أن نقول لهم: أيُّ كمالٍ وأيُّ مدحٍ في وصف الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالقدرة على الخلق دون الخلق مُددًا متطاولة لا يمكن الإحاطة بها، وقد عرفت المثال الذي ذكرته لك قبل قليل، سبحان الله العظيم! هل في هذا مدح؟!

نحن علمنا بالمثال السابق المدة التي قدَّرنا كمثال أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ خلق فيها بالفعل، وعلمنا المدد التي لا حصر لها هي التي يزعمون أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ فيها كان قادرًا على الفعل ولم يفعل.

إذن يمدح الله عَزَّوَجَلَّ نفسه بأنَّه خالق؛ لأنَّه قادرٌ على الخلق في هذه المدد المتطاولة التي لا يمنعه فيها مانعٌ من الخلق، هل في هذا مدحٌ وكمال؟! أو أنَّ المدح والكمال هو في كونه خالقًا بالفعل.

أنا أُقرِّب لك فقط ما أريد، أرأيت شخصًا دُبِّج المدح والثناء عليه تدبيجًا؛ بأنَّه الشاعر الذي لا يُجارى، لكن مكث سبعين سنة من حياته ما نظم بيتًا واحدًا، نقول: كيف شاعر؟! يقول: هو شاعر قادر، هو شاعر بالقوة، هل في هذا كمال؟!

ليس في هذا كمال، وليس من فعل العقلاء أن يصفوا هذا بأنَّه شاعر لمجرد قدرته على الشِعر.

أو أنَّ شخصًا يُمدح بأنَّه مقاتلٌ شجاع، وما دخل في حياته معركة، فإذا قيل: كيف ذلك؟ يقولون: بالقوة فقط، نحن نمدحه للقوة، يعني هذا لا يمكن أن يكون، ولا يُوصف.

يعني هل سأُوصف أنا أو تُوصف أنت بأنَّك حاكمٌ وسلطان لأنَّ لك قدرةً على أن تكون حاكمًا أو سلطانًا؟ لا، ليس الأمر كذلك.

إذن القول بمسألة بما أنَّه قادرٌ على فإنَّه موصوفٌ به، هذا غير صحيحٍ قطعًا.

◉ **الجواب الخامس**: أنَّه -انتبه لهذه النقطة- إذا كانت القدرة على الخلق كمالًا، فالخلق بالفعل أكمل.

القائلون بهذا القول يُسلِّمون بأنَّ القدرة على الخلق كمال، وكل العقلاء يقولون: إنَّ فعل الكمال أو فعل الحسن أكمل.

إذا كان هناك فعلٌ هو كمال، وفعلٌ هو أكمل منه، فأيُّهما يُوصف الله عَزَّوَجَلَّ به؟

يُوصف الله عَزَّوَجَلَّ بالأكمل.

فالله جَلَّوَعَلَا نقلًا وعقلًا وفطرةً له أقصى غايات الكمال، فثبت أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ إذا كانت القدرة على الخلق كمالًا، فالله عَزَّوَجَلَّ موصوفٌ بالخلق، لماذا؟ لأنَّ الخلق بالفعل أكمل منه.

◉ **الجواب السادس**: مرَّت بنا قاعدة في التدمرية، وذكرها شيخ الإسلام في مواضع في درء التعارض وفي غيره، هي متممة لهذا الأمر الخامس، والقاعدة هي: **كل ما جاز (أمكن) من الصفات لله عَزَّوَجَلَّ بلا نقصٍ فقد وجب له.**

الصفات في حق الله عَزَّوَجَلَّ:

- إمَّا أن تكون واجبة.
- وإمَّا أن تكون ممتنعة.

قسم (الممكن) هذا غير وارد، لماذا؟ لأنَّ هذه الصفة إمَّا أن تكون كمالًا، وإمَّا أن تكون غير كمال.

فإذا كانت كمالًا، فقد وجبت لله عَزَّوَجَلَّ قطعًا، وإن كانت غير كمال، نقول: (ممتنعة).

فكل عاقلٍ يُدرك أنَّ كون الله عَزَّوَجَلَّ يتصف بالفعل فعلًا، فإنَّ هذا هو الكمال.

إذن ثبت له هذا وجوبًا.

❖ **قد يقول قائل: ينتقض ما تكلمت به في حق الفعل المعين**، فإنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قادرٌ عليه، ولم يفعله إلا حينما شاء.

يعني هذا المخلوق المعين، متى خلقه الله عَزَّوَجَلَّ في الأزل، أو لمَّا شاء؟

لمَّا شاء.

إذن كان موصوفًا بالقدرة على خلق هذا المخلوق المعين.

نقول الجواب: هناك فرقٌ بين الأمرين، نحن نتحدث عن نوع الخلق ولا نتحدث عن أعيان المخلوقات أو أعيان الأفعال.

الفعل المعين لا يكون أزليًا، هذه قاعدة يدركها كل عاقلٍ، وخالفها المتكلمون؛ فجعلوا الصفات الفعلية ذاتية، وجعلوا كل كلام الله عَزَّوَجَلَّ صفةً ذاتيةً قديمة.

والحق: أنَّ الفعل المعين لا يكون أزليًا، إنَّما يفعله الله عَزَّوَجَلَّ بعد أن لم يكن فاعلًا له، وهذا ما يُدرك بصريح العقل، لماذا؟ لأنَّ الفعل المعين لا بد أن يُسبق بالإرادة.

إذن ما كان أزليًا؛ لذلك الله جَلَّوَعَلَا يقول: ﴿**فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ**﴾ [البروج:١٦]، فما أراده سُبْحَانَهُ: فعله.

ولأنَّه إذا كان الفعل المعين أزليًا، فإنَّ هذا يقتضي أن توجد كل الأشياء دفعةً واحدة في الأزل، وهذا خُلف!

إذن الحق: أنَّ البحث في نوع الفعل ونوع الخلق شيء، والبحث في الفعل المعين والمخلوق المعين شيءٌ آخر.

يعني هذا يجعل الفعل من جنس صفة الحياة، وهذا غير صحيحٍ عند العقلاء جميعًا.

◉ **الجواب السابع**: أنَّ قول المتكلمين بأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ خلق بالفعل بعد أن كان خالقًا بالقوة، أو كان الخلق له ممكنًا، أن نقول: إنَّ هذا يلزم منه الترجيح بلا مُرجِّح، وهو ممتنعٌ عند العقلاء. وفي هذه المسألة بالذات بحثٌ عقليٌ طويلٌ لا أريد أن أُشغلكم به، فأتجاوزه.

❖ **الإشكال السادس**: يصعب تصور ألا يوجد مخلوقٌ أول، هذا أمرٌ يصعب على نفوس بعض الناس، كيف نقول: إنَّه لا يوجد مخلوق أول؟

نقول: إنَّ هذا في الحقيقة نقصٌ في التصور، مرجعه إلى نقص الإنسان وعقله، نحن محدودون، ونبحث في لا محدود، فبالتأكيد سيكون هناك صعوبة في تصور الأمر، نحن أناسٌ محدودون في تصوراتنا، وفي أفهامنا، وفي عقولنا، وفي كل شيءٍ نعرفه، كلها أشياء محدودة، ثم نتحدث عن شيءٍ لا بداية له، هذا بالتأكيد سيكون فيه صعوبة، لكن يكفي أن تعتقد هذا القدر، وأظنه سهلٌ على نفسك؛ **أن تعتقد أنَّ كل مخلوقٍ خلقه الله فقد خلق قبله مخلوقًا، وهلمَّ جرا.**

❁ **الإشكال السابع**: أن يقول قائلٌ: إنَّه قد جاء عن بعض العلماء أو بعض الأئمة أنَّ هذا الشيء أول المخلوقات، أو يقولون: (إنَّ الله خالقٌ قبل خلقه)، أو (إنَّ الله موجودٌ قبل خلقه)، أو ما شاكل ذلك.

والجواب عنه بأمور:

◉ **الأمر الأول**: نحن لا ندَّعي العصمة لأحد، العبرة بما تدل عليه الأدلة، والأدلة والأصول الشرعية دلَّت على ما تقدم.

◉ **والأمر الثاني**: إنَّ كلام هؤلاء الأئمة يُحمل -إن أمكن- على مخلوقاتٍ معينة؛ كهذا العالم المشهود، فلا شك أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خلقه بعد أن لم يكن موجودًا، فكان الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ولا شيء من المخلوقات البتة، أو أنَّه ليس هناك مخلوقٌ معينٌ مع الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهذا لا شك أنَّه -كما علمنا- هو الحق؛ أنَّه لا يوجد مخلوقٌ معينٌ مع الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قديمٌ بِقِدَمِه.

❁ **الإشكال الثامن والأخير**- وبه أختم كلامي-: **أن يقول قائل**: غاية الأمر -كما قرَّر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ- أنَّ هذا من قبيل (الجائز) أو (الممكن)، يعني المسألة كلها يقول: إنَّ التسلسل جائز، أو إنَّ التسلسل ممكنٌ، وما قال: واجب.

إذن الموضوع سهل، إن اعتقدت أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ خالق أزلًا فلا بأس، وإن اعتقدت أنَّه قادر على الخلق فلا بأس؛ لأنَّ المسألة مُحتَمِلة، هو يقول: إنَّ هذا ممكن أو جائز، فَهِمَ من كلمة (ممكن) أو (جائز) أنَّ القضية احتمالية؛ يُحتمل تسلسل الآثار، ويُحتمل ألا تتسلسل الآثار.

والجواب عنه: هذا الذي قيل غير صحيح، ومنشأ الإشكال هو من عدم فهم مصطلحات أهل العلم، شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ يتكلم هاهنا بمصطلحاتٍ معروفةٍ عند أهل الكلام، ويتداولها العلماء، فكلمة: (الممكن) و(الجائز) لها معنى وينبغي حمل الكلام عليه، وليس كما يروم الإنسان أو يُحب.

أود أن تنتبه إلى ستة أشياء في هذا الموضوع:

❁ **أولًا**: الممكن والجائز في كلام المتكلمين مترادفان، أحيانًا يُعبِّرون بالممكن وأحيانًا يُعبِّرون بالجائز، وهكذا فعل شيخ الإسلام؛ تارة يقول: التسلسل جائز، وتارةً يقول: التسلسل ممكن، وهذان بمعنًى واحد.

❁ **ثانيًا**: الأشياءُ إمَّا:

- واجبة.
- أو ممكنة.
- أو ممتنعة.

• **أمَّا الواجب**: فما وجوده ضروريٌّ، وما عدمه ممتنع، وهو الله وحده لا شريك له، هذا هو الواجب الذي وجوده ضروريٌّ وعدمه ممتنع، بل ممتنعٌ غاية الامتناع.

• **أمَّا الممتنع**: فهو ما كان عدمه ضروريًّا، ووجوده ممتنعًا؛ كاجتماع الضدين، أو اجتماع وارتفاع النقيضين، فهذا شيءٌ ممتنع.

• **الممكن**: هو ما جاز وجوده وعدمه على ما سيأتي الكلام عنه بعد قليل.

❁ **ثالثًا**: الممكن ذهنيٌ وخارجي:

- يعني هناك ممكنٌ، وهو: ممكنٌ ذهني.

- وهناك ممكنٌ، وهو: ممكنٌ خارجي.

الممكن الذهني: هو كل معدومٍ يجوز في حكم العقل استمرار عدمه ويجوز وجوده.

يمكن عقلًا أن يوجد، ويمكن أن يستمر معدومًا، هذا نسميه ممكن ذهني، يعني هو ممكنٌ في داخل الذهن وليس في الواقع، ليس شيئًا موجودًا.

يعني العقل يُقدِّر مثلًا أنَّ نزول المطر في هذه الليلة هنا في هذه المدينة أمرٌ ممكن، يعني العقل يحكم بإمكان النزول، ويحكم بإمكان عدم النزول.

إذن لا يمكن أن يحصُل واحدٌ من الطرفين إلا بسببٍ خارجي، وهو مشيئة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

وهناك ممكنٌ أو جائزٌ خارجي، **الممكن الخارجي**: هو كل مخلوقٍ سوى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وما معنى: (الممكن في الخارج)؟ هو الموجود الذي وجوده ليس إليه، إنَّما هو موجودٌ بغيره، وكل الموجودات إنَّما وُجدت بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

ولذلك يُعبِّرون فيقولون: الممكن هو الذي وجوده بالواجب لا بذاته- الواجب الذي وجوده بذاته-، إنَّما ما وجوده بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، هو الذي شاء أن يوجد، وهو الذي يشاء ثباته وعدم عدمه وفنائه.

إذن هذا هو الممكن الخارجي، وهو كل موجودٍ سوى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ لأنَّ وجوده لا إلى ذاته، وإنَّما إلى فاعله، إلى خالقه، إلى من شاءه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

❁ **رابعًا**: -الآن انتقلنا إلى البحث في الموجودات- كل ما سوى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من الموجودات فإنه مُحدَث، مخلوق.

❁ **خامسًا**: الحدوث والإمكان متلازمان، وإن شئت عبِر بالتعبير الآخر: (الجواز)، بمعنى: كل مُحدَثٍ فهو ممكن، وكل ممكنٍ فهو مُحدَث.

لا بد أن نفهم أنَّ هناك تلازمًا بين الحدوث والإمكان.

إذن إذا كان كل ما سوى الله عَزَّوَجَلَّ مُحدَث: إذن كل ما سوى الله ممكن.

❁ **سادسًا**: الممكنات من الموجودات هي ممكنةٌ باعتبار نفسها واجبةٌ بغيرها، واجبةٌ بفاعلها، واجبةٌ بخالقها.

إذا أُطلق: (الواجب)، فإنَّما يُراد به: الواجب بذاته، وقلنا: إنَّه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو الذي وجوده ذاتيٌ، ولا يفتقر في وجوده إلى غيره، الممكن هو الذي يفتقر في وجوده إلى غيره.

الآن نتكلم عن ممكنٍ موجود، العلماء يقولون، وهذا سطَّره شيخ الإسلام في مواضع من كتبه في «درء التعارض» وفي غير هذا الكتاب: أنَّ الممكن الموجود هو بالنظر إلى ذاته ممكن، لكن بالنظر إلى فاعله نقول: (واجب)، لكنَّه ليس واجبًا لذاته، واجبٌ لغيره.

بمعنى: أنَّ ما شاء الله كان، وُجد، يعني: وجب وجوده، وجب وجوده لمشيئة الله عَزَّوَجَلَّ، ولا يجوز أن يُعتقد أن يشاء الله عَزَّوَجَلَّ وجود شيء ثم هناك من يُغالب الله عَزَّوَجَلَّ فلا يوجد، لا والله!

كلُ ما شاء اللهُ وجودَه وجب وجودُه، فصار وجودُه واجبًا لغيره لا لذاته.

بناءً على كل ما سبق: نفهم الآن أنَّ شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذا تكلم عن التسلسل وأنَّه جائزٌ أو ممكن، فإنَّ مراده أنَّه مخلوق، مُحدَث؛ لأنَّ الحدوث والإمكان هما أمران متلازمان، وكل ما سوى الله عَزَّوَجَلَّ مُحدَث.

إذن ماذا تريد أن يقول؟ تريد أن يقول: إنَّ هذه الآثار واجبة؟ إذن سيكون وجوبها ذاتيٌ، وتكون واجبة الوجود، وتكون شريكةً لله عَزَّوَجَلَّ فيما يختص به، وهذا لا يجوز.

على أنَّ شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد يُعبِّر بتعبيرٍ يُوضِّح لمن استشكل كلامه؛ لأنَّه قد يقول: هذا التسلسل واجب، بمعنى أنَّه متحقق، واقع، لا بد منه.

واسمع في هذا كلام شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» في المجلد الثاني عشر في صحيفة سبعٍ وخمسين ومائة، يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأمَّا الرب تعالى إذا قيل: لم يزل متكلمًا إذا شاء، أو لم يزل فاعلًا لما يشاء، لم يكن دوام كونه متكلِّما بمشيئته وقدرته، ودوام كونه فاعلًا بمشيئته وقدرته ممتنعًا، بل هذا هو الواجب)، هذا هو المتعين، وهذا هو الواقع الذي لا شك فيه ولا ريب.

وإذا كان النظر إلى أفعال الله عَزَّوَجَلَّ من حيث كونها قائمةً به، فهذا من الواجب بذاته، وإذا نُظر إلى الآثار والمخلوقات، فإنَّنا نقول: واجبةٌ بغيرها، إذا كانت من الموجودات.

كذلك يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهذه كلمة مهمة في «الرد على المنطقيين»، في صحيفة ثنتين وثلاثين ومائتين، يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإن لزم فإنَّما هو تسلسلٌ في الآثار، وهو وجود كلامٍ بعد كلام، أو فعلٍ بعد فعل)، طبعًا فعل بعد فعل، ويلزم على هذا الفعل: أثر ؛ لأنَّه يتكلم عن التسلسل في الآثار، قال: (والنزاع في هذا مشهورٌ)، يعني بين أهل السُّنَّة والمتكلمين، (وإنَّما يُعرف نفيه عن الجهمية والقدرية ومن وافقهم من كُلَّابيٍّ وكرَّاميٍّ، ومن وافقهم من المتفقهة، وأمَّا أئمة السلف وأئمة السُّنَّة فلا يمنعون هذا، -وليس من قبيل الممنوع- بل يُجوِّزونه...)، فهذا بالنظر إلى ذات هذه الآثار، هي من حيث ذاتها جائزة، ممكنة، ثم قال: (بل يُوجبونه) من حيث كونها واقعة متحققة وما شاء الله كان.

إذن كل ما هو موجودٌ فإنَّه واجبٌ بغيره -كما قد علمنا-.

على كل حال: إذا فهمت هذه التفصيلات فالحمد لله، إن لم تفهم، يكفي أن تفهم الخلاصة.

الخلاصة التي ينبغي عليك أن تعتقدها، وهي التي تقتضي تعظيم الله عَزَّوَجَلَّ وإثبات الكمال المطلق له، أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ لم يزل متكلمًا، ولم يزل فاعلًا، ولم يزل خالقًا، ولم يزل متصفًا بصفات الكمال، ومن مقتضى هذا: أنَّ كل مخلوقٍ خلقه فقد خلق قبله مخلوقًا، والذي قبله خلق قبله مخلوقًا، إلى ما لا بداية، وهذا ما يكون أيضًا في المستقبل، وأي شيءٍ يُستشكل عليك في مسألة الماضي، قارنه بالمستقبل فإنَّه يزول.

يعني الآن الذين يقولون: إنَّ العلماء يقولون: هذا من قبيل الجائز، إذن هي قضية مُحتَملة، نقول: العلماء يقولون هذه الجملة أيضًا في شأن المستقبل، صح

أم لا؟ يقولون: التسلسل في الماضي والمستقبل ممكن أو جائز، صح أم لا؟ هل هذا يُفهم منه أنَّه يمكن ألا تستمر الجنة ونعيمها، ولا تستمر النار وجحيمها؟ هل يُفهم هذا؟ مع إنَّهم استعملوا نفس الجملة.

إذن كما فهمت ما هو في المستقبل، افهم ما هو في الماضي.

والله عَزَّوَجَلَّ أعلم [٣٣].

(٣٣) إلى هنا تمام (**المجلس الثالث**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الخميس السادس والعشرين من جمادى الآخرة، سنة أربع وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعتان وإحدى عشر دقيقة.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

سبق الكلامُ عن القُدرة -قدرة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- عند الكلام عن الجملة التي ذكرها المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَلَا شَيءَ يُعْجِزُهُ)، وعَلِمْنا حينها أنَّ **تميّز أهل السنة والجماعة كان في أنهم جمعوا في موضوع القُدرة بين اعتقاد ثلاثة أمور:**

- **أولًا**: كَمالُها وتنزّهها عن النقص.
- **ثانيًا**: شُمولها.
- **ثالثًا**: أنها ثابتةٌ له تعالى أَزَلاً وأَبَدًا.

وعَلِمنا أيضًا شيئًا عن الطوائف التي خالفت الحقّ في هذا الباب.

ويُزاد على ما سبق بعضُ التفصيلِ فيُقال: القُدرة صفة تتعلق بالممكنات إيجادًا وإعدامًا؛ هذه هي القدرة، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قد بيَّن لنا في كتابه وكذا نبيّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أدلةٍ كثيرةٍ أنَّه متصفٌ بالقدرة، بلْ أنه على كل شيءٍ قدير، وأنه القدير والقادر والمقتدِر، كما جاءت صفاتٌ وأسماء أخرى تدل على هذا المعنى أيضًا، من ذلك الأدلة التي دلت على أنَّ الله عزيزٌ، وأنَّه جل في عُلاه متينٌ، وأنَّه سبحانه قاهرٌ، وأنَّه جَلَّ وَعَلَا غالبٌ على أمْره، إلى غير ذلك مما يدل على اتصاف الله سبحانه بالقدرة، وأنَّه القوي له القوة جميعًا، جل في علاه.

وعندنا ههنا مسألتان تُضافان إلى ما سبق:

❁ **المسألةُ الأولى**: ما يبحثه بعض الناس مِن الممتنعات المستحيلات؛ هل تتعلق بها قدرة الله جَلَّوَعَلَا؟ مَرَّ بِنَا أنَّ المستحيل أو الممتنع: هو الذي يمتنع وجوده عقلاً، وأنَّ عدمه شيءٌ ضروريٌ لِذَاته.

فبَحَث بعض الناس في هذه المسألة فأخطؤوا، وأُنَبِّه على خطأ اثنين :

◉ **الأول**: مَن يقول إنَّ ثبوت القدرة لله جَلَّوَعَلَا من العام المخصوص؛ حيث إنَّ الممتنعات مخصوصةٌ من عموم قُدرة الله جَلَّوَعَلَا، فقوله تعالى: ﴿وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة:٢٨٤] يقولون: هذا عامٌ مخصوص، دخله التخصيص، فما الذي خُصَّ من قدرة الله جَلَّوَعَلَا؟ يقولون: الممتنعات، الممتنع أو المستحيل يقولون هذا مخصوصٌ من عموم قدرة الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ. وهذا قد تَجدُه في بعض كتب التفسير؛ تجد بعضهم يقول عند آيةٍ من الآيات التي فيها (أنَّ الله على كل شيء قدير): (وخَصَّ العقلُ منها ذاته، فليس عليها بقادر).

هذا كلام غير صحيح؛ بلْ عموم قدرة الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وما جاء في بيان هذا العموم هو من العام المحفوظ، وليس من العام المخصوص، أو العام الذي أُريد به الخصوص؛ هذا وهذا غلط، الصواب: أنَّ هذا عامٌ محفوظٌ ما دخله تخصيصٌ قطّ؛ وذلكم أنَّ صفة القدرة مُتعلَّقها الممكنات، والممكن عقلًا : هو ما يمكن وجوده أو استمرار عدمه، وهذا هو الذي تتعلق به صفة القدرة؛ ولذلك نجد أنَّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ قد بيَّن لنا أنه على كل شيءٍ قدير، والشيء: هو ما يُتصور وجوده، والممتنع ليس بشيء؛ لأنَّه لا يُتصور وجوده.

إذن حينما نقول إنَّ الممتنعات لا تتعلق بها قُدرة الله عَزَّوَجَلَّ، فليس هذا لنقْص القدرة أو عجزٍ فيها؛ حاشا وكلا، إنَّما لأن الممتنعات ليست من متعلقات

قدرة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، متعلقات قدرة الله إنما هي الممكنات. والصفات لها متعلقاتٌ.

فمثلاً: السمع، ما متعلق صفة السمع؟ الأصوات، فلا يُقبل من أحدٍ أن يقول مثلاً: "إن كمال سمع الله عَزَّوَجَلَّ هو في كونه يسمع المبصَرات"، نقول: هذا الكلام غلط، ليس بصحيح؛ لأنَّ المبصرات من متعلقات صفة البصر، وليس من متعلقات صفة السمع، وهلم جرا، في السمع، في البصر، في العلم، كل صفةٍ لها متعلق، فالقدرة متعلقها إنَّما هو الممكنات، والمستحيلات ليست من متعلق صفة القدرة، وبالتالي فإنَّ الممتنع لا يدخل في ذلك.

وكيف يتصور وكيف يقول إنسانٌ مثل هذا الكلام! الممتنع العدم من مَاهِيّته، امتناعه امتناعٌ ذاتي -طبعًا نحن نتكلم إذا أطلق وأظن أنني نبهت إلى هذا سابقًا- إذا أطلق الممتنع فإننا نريد الممتنع لذاته، لا الممتنع لغيره، فالممتنع لغيره لا شك أنه هو في نفسه ممكنٌ، فما يمتنع لغيره كالعادة يقال هو ممتنعٌ عادةً مثلاً، هذا هو في نفسه ممكنٌ.

ولذلك لو قيل: هل الله عَزَّوَجَلَّ قادرٌ على أن يجعل المحيط الهادي عسلاً؟ نعم.

والمحيط الهندي الذي يلتقي هو وإياه خلاً، ولا يبغي بعضهم على بعض؟ قلنا هذا في ذاته ممكن.

هل في قدرة الله عَزَّوَجَلَّ أن يجعل جميع الطيور والحيوانات تتكلم كَكَلام الإنسان؟ نعم؛ ذلك على الله يسير، والله على كل شيءٍ قدير.

هذه الأشياء هي في نفسها ممكِنة، وامتناعها إنما نقول هذا مستحيل عادة.

إذن بحثُنا إنما يتعلق بالممتنع أو المستحيل لذاته، الممتنع والمستحيل كلمتان مترادفتان، فمهْما عبَّرتَ فلا بأس.

الممتنع لذاته قلنا إنَّ العدم من مَاهِيَّته، ولذا لا يُتصور وجوده، يستحيل وجوده، فليس بحالٍ مخصوصًا مِن قدرة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

◉ **والفريق الثاني**: عابثٌ أو مُلحِدٌ أو مصابٌ في عقله أو إنسانٌ لا يتصوّر ما يقول، فيقول: إنَّ المستحيلات لابدَّ أن تدخل في قدرة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وإلا كان الله عَزَّوَجَلَّ عاجزًا، تعالى الله عن ذلك عُلوًا كبيرًا.

ونقول: إنَّ طلَب وجود الممتنعات عَبَثٌ، والعبث لا يُنسَب إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

هناك أسئلة هي في نفسها خاطئة، والسؤال الخاطئ في نفسه لا يستحق جوابًا، إنما يستحق صاحبه إرشادًا؛ يُبيَّن له أنك تسأل شيئًا غير قابلٍ للجواب.

أرأَيتُم لو قال لك قائلٌ: حَدِّد لي الضلع الرابع في المثلث، ماذا تجيب؟

بيِّن لي أين هو الرقم الخامس في حاصل جمع اثنين زائد اثنين، ماذا نقول؟ هذا سؤال خاطئ، لا جواب له.

لو قال لنا قائل: كم درجة نظر فلانٍ الأعمى؟ ماذا نقول؟ سؤالٌ فاسد، لا جواب له.

فلانٌ الأعزب، مَن هي زوجته؟ سؤالٌ عابِث، لا يستحق جوابًا، إنما يستحق صاحبه إرشادًا.

كذلك هذا الذي يُريد أن المستحيل الذي العدم من لَوازم وجوده يقول: إن لم يَكُنِ الله عَزَّوَجَلَّ قادرًا على إيجاده، وإلا فإنَّ هذه القدرة ناقصة.

نقول: أنت تطلب وجود ما لا يوجد، ما لا يمكن، ما يستحيل وجوده؛ أنت تقول: أَوجِدْ لي الشيء المعدوم، فماذا يُقال لك؟ هو معدوم، فكيف تريده موجودًا؟ حينما يقول: هل يَقدر الله عَزَّوَجَلَّ على أن يجعل الشيء موجودًا معدومًا في نفس الوقت؟ أن يجعل المصباح مضيئًا مطفَئًا في الوقت نفسه؟ أن يجعل الإناء ممتلئًا فارغًا في الوقت نفسه؟ هذا عَبَث!

وإذا ابتُليت بمثل هذا، وأردت أن تعيده إلى عقله فقل له: نَعَم الله يقدر، إن كان عنده عقل ماذا سيقول؟

كيف ذلك؟ هذا مستحيل!

إذن هو أَقَرَّ بأنَّ المستحيل لا يمكن وجوده.

إذن: ينبغي أن يُتنبَّه إلى مثل هذه الأسئلة العابثة التي يطرحها أعداء الله عَزَّوَجَلَّ من المُلْحدين واللَّادِينيِّين وأضرابهم؛ لِيعبثُوا بعقولِ الجهال ويشككوهم في دينهم.

❁ **المسألة الثانية** المتعلقة بالقُدرة -وهي ما يُسأل عنه أيضًا كثيرًا- وهو تعليق قدرة الله عَزَّوَجَلَّ بالمشيئة؛ كأن يُقال: إنَّ الله على ما يشاء قدير.

وهذا لَعلَّك تكون قد صادفْتَه في بعض الكتب أو في ختام بعض الكتب، تجد أن بعض المؤلفين يختم كتابه أو دعاءه يقول: (والله على ما يشاء قدير)؛ هذا في الحقيقة لابد فيه من التفصيل:

تعليق القدرة بالمشيئة إنْ كان على سبيل أن يكون قاعدة عامة يُقرَّر أن الله على ما يشاء قدير؛ فهذا غلطٌ لا يصح؛ وذلك لأنَّ فيه تخصيصًا لعموم قدرة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، أو هو يُوهِم ذلك.

بمعنى: مما لا شك فيه ولا ريب أن الله جلَّ في عُلاه قادرٌ على ما يشاء وعلى ما لَم يشأ، فكلُّ شيءٍ الله عليه قدير، لكن ليس كل شيءٍ يشاؤه الله، إنما يشاء الله بعض الأشياء وِفْق ما تقتضي حكمته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ. أمَّا قدرة الله عَزَّوَجَلَّ فإنها أَعَمُّ من ذلك، **ما يشاؤُه الله أخصّ مما يقدر عليه**؛ الله يقدر على ما يشاء ويقدر على ما لا يشاءه وما لَن يشاءه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ﴿ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللهُ لانتَصَرَ مِنْهُمْ﴾ [محمد:٤]، ﴿فَإِنْ يَشَإِ اللهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشورى:٢٤] الله على هذا وذاك قدير، لكنه لم يشَأْهُ.

إذن حينما نجعلها قاعدةً عامة، حينما تكون شعارًا؛ نقول هذا غلط، لأن فيه تخصيصًا أو إيهام التخصيص لعموم قدرة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهذا شيءٌ لا يصح.

أمَّا تخصيص القدرة بشيءٍ لدلالة السياق عليه، ولأن في هذا التخصيص فائدة أو تحقيق مصلحة أو نحو ذلك؛ فهذا لا بأس به، أَلَم تَرَ إلى أنَّ الله سبحانه يقول: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام:٦٥]، الله على هذا الشيء قادرٌ، وثَمَّة فائدة من ذكْر تعلّق قدرة الله عَزَّوَجَلَّ بهذا الأمر، وهذا السياق لا يُوهِم المفسدة السابقة، إذن مثل هذا لا بأس به، وعليه يُحمل ما جاء من ذكْر أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ قادرٌ على ما يشاء، هو من هذا الباب.

من ذلك ما جاء في «صحيح مسلم»، وهو حديثٌ طويل فيه ذكْرُ حال آخر رجلٍ يدخل الجنة -نسأل الله أن يجعلنا من أهل الجنة- الحديث طويل وفي آخره يقول الله عَزَّوَجَلَّ له: «أَيُرْضِيكَ أَنْ أُعْطِيَكَ الدُّنْيَا وَمِثْلَهَا مَعَهَا؟ قَالَ: يَا رَبِّ أَتَسْتَهْزِئُ مِنِّي وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ فَضَحِكَ ابْنُ مَسْعُودٍ، فَقَالَ: أَلَا تَسْأَلُونِي مِمَّ أَضْحَكُ فَقَالُوا: مِمَّ تَضْحَكُ، قَالَ: هَكَذَا ضَحِكَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالُوا: مِمَّ تَضْحَكُ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «**مِنْ ضَحِكِ رَبِّ الْعَالَمِينَ حِينَ قَالَ: أَتَسْتَهْزِئُ مِنِّي وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ فَيَقُولُ: إِنِّي لَا أَسْتَهْزِئُ مِنْكَ، وَلَكِنِّي عَلَى مَا أَشَاءُ قَادِرٌ**».

إذن؛ ما الذي دَلَّ عليه السياق في هذا الحديث مما شاءه الله عَزَّوَجَلَّ؟ إعطاء هذا الرجل الدنيا ومثلها معها، إذن هذا الحديث تعلَّقت فيه القدرة بشيءٍ مخصوص، وبه تتحقق فائدة أو مصلحة، إذن مثل هذا لا بأس به، أمَّا أن تُجعل قاعدةً عامة أو شعارًا لأهل الإسلام يقولونه فهذا ليس بصحيح؛ للمفسدة التي ذكرتها لك.

ولذلك إذا وجدت في عامة الأدلة تجد ذكْر عموم قدرة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على كل شيء، ﴿وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، ويدخل في هذا ما شاءه وما لم يشأْه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ، وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيءٍ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

(**وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ**)؛ الفَقْر: هو الحاجة؛ كل شيءٍ فإنه محتاجٌ إلى الله عَزَّوَجَلَّ، فلَهُ إليه الحاجة بل الضرورة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم، كل شيءٍ إلى الله عَزَّوَجَلَّ فقير؛ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللهِ وَاللهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر:١٥]؛ وذلك لِغِناه، ففَقْر المخلوقات فقرٌ ذاتيٌ، كما أنَّ غِنى الله وحمده ذاتيٌ؛ فيَستحيل إلا أن يكون المخلوق فقيرًا، ويستحيل إلا أن يكون الخالق جل في عُلاه غنيًا حميدًا.

وعندنا في هذه الجملة خمس مسائل:

❁**المسألة الأولى**: قول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ**)؛ هذا عامٌ عمومًا محفوظًا لا تخصيصَ فيه، كلُّ شيءٍ على الإطلاق مهْما بلغ قوةً أو صلاحًا أو تقوى أو صار وليًا من الأولياء أو كان ما كان فإنَّه فقيرٌ إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فقرًا ذاتيًا.

❁ **المسألة الثانية**: أن فقر المخلوقات إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فقرٌ ذاتيٌ لا تنفك عنه بحال، وليس له علةٌ أو سببٌ خارجي؛ ليس لفقْر المخلوقات علةٌ ولا سببٌ خارجي إنما هو فقرٌ بالذات لا بالعلة، كما أن غِناه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بالذات لا بالعلة، كما قال أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ:

والْفَقْـرُ لِـي وَصْـفُ ذَاتٍ لَازِمٌ أَبَـدًا كَمَا الْغِنَى أَبَـدًا وَصْـفٌ لَهُ ذَاتِي

❁ **المسألة الثالثة**: فقر المخلوقات لربها فقْرٌ عام من كل وجه؛ فهي فقيرةٌ إلى الله جَلَّوَعَلَا في وجودها، وهي فقيرةٌ إلى الله عَزَّوَجَلَّ في بقائها، هي فقيرةٌ إلى الله عَزَّوَجَلَّ في رِزْقها، هي فقيرةٌ إلى الله في طعامها، هي فقيرةٌ إلى الله في شَرابها، هي فقيرةٌ إلى الله في هدايتها، هي فقيرةٌ إلى الله عَزَّوَجَلَّ في كل شيء، حتى النَّفَس، كل نفَسٍ مِن هذه الأنفاس التي تتردد في الصدر، فالعبد فقيرٌ إلى الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ في كل واحدٍ منها. إذن؛ هذا فقرٌ عامٌ شاملٌ لكل شيء، فما من شيءٍ يتعلق بالمخلوق إلا وهو فيه فقيرٌ إلى الله عَزَّوَجَلَّ، إذْ ليس منه شيءٌ ولا إليه شيء.

❁ **المسألة الرابعة**: فقر المخلوقات فقران؛ هو نوعان:

◉ **الأول**: فقْرٌ يتعلق بجانب الربوبية.

◉ **والثاني**: فقْرٌ يتعلق بجانب الألوهية.

أمَّا المتعلق بجانب الربوبية: فمثل ما سبق، المخلوق فقيرٌ إلى الله عَزَّوَجَلَّ محتاج في كل صغيرٍ وكبيرٍ يتعلق به.

وأمَّا الفقر المتعلق بجانب الألوهية: فإنه فقر العبد إلى إلهه ومعبوده في هدايته، وصلاحه، واستقامته، وثباته على الطريق المستقيم، وفي تحبيب الإيمان، وفي تبغيض الكفر إلى آخر هذه المعاني: ﴿وَلَوْلا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ﴾ [النور:٢١].

واللهِ لَـوْلَا اللهُ مَـا اهْتَـدَيْنَا وَلاَ تَصَـدَّقْنَا وَلاَ صَـلَّيْنَا

ذكاء الإنسان أو عِلمه لا يقتضي هدايته البَتَّة، وليست هدايته نابعةً من ذلك، إنما هو محض فضل رب العالمين سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

❁**المسألة الخامسة**: أقرب الأبواب الموصِلة إلى الله جَلَّ وَعَلَا؛ إظهار الافتقار إليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، أن تُظهر فقرك وحاجتك إليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهذا والله عَيْن سعادة العبد، وهذا شأن الخُلَّص مِن عباد الله جَلَّ وَعَلَا، أن تظهر افتقارَك إلى الله جَلَّ وَعَلَا بقلبك ولسانك وجوارحك، هذا الإظهار من أعظم ما يحبه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولذا كان قول العبد: (لا حول ولا قوة إلا بالله) كنزًا من كنوز الجنة، كما أخبر بهذا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هذه كلمةٌ عظيمة فيها تصريح العبد بافتقاره إلى الله جَلَّ وَعَلَا، وأنَّ ربه هو الغني الحميد.

فمهْما كُنت مُفتقرًا إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فاعلَمْ أنك على خيرٍ عظيمٍ، تفتقر إلى الله جَلَّ وَعَلَا بل تُظهر هذا الافتقار بكُلّ حَناياك وجوارحك؛ فقلْبُك ينطق بالافتقار إلى الله جَلَّ وَعَلَا، هو منعقدٌ على أنَّ الإنسان ليس منه شيءٌ ولا إليه شيءٌ، وأنَّ الأمر كله بالله، ويجب أن يكون لله؛ هذا ما يجب أن ينعقد عليه قلبك في كل لحظةٍ من لحظات حياتك.

وكذلك أن تظهر هذا الافتقار بلسانك، ولذا كان من دعاء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما عند أبي داوُد وغيره، وهو من دعاء المكروب أن يقول العبد: «**اللَّهُمَّ رَحْمَتَكَ أَرْجُو، فَلَا تَكِلْنِي إِلَى نَفْسِي طَرْفَةَ عَيْنٍ، وَأَصْلح لي شأني كُله، لَا إِلَه إِلَّا أَنْت**»؛ «**فَلَا تَكِلْنِي إِلَى نَفْسِي طَرْفَةَ عَيْنٍ**» لماذا؟ لأن الإنسان لو وُكِل إلى نفسه فإنه سيَضيع، سَيَتِيهُ في ظلامٍ دَامِسٍ، فليس له أملٌ في النجاة قطّ إلا بأن يتولاه الله، وأن يكون في حفظه وكَلاءته ورعايته وهدايته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ فيَلْهَج

لسانك بالحوقلة، تقول: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، تبرأ إلى الله من حولك وقوتك إلى حوله وقوته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، تُعلِن أنك لا تملك شيئًا لنفسك وأن الأمر كله لله.

وأيضًا أن تظهر الافتقار إلى الله جَلَّ وَعَلَا بجوارحك، وذلك بأن تجتهد في عبادة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ومن أعظم ما يُظهر الافتقار: عبادة الصلاة، ولاسيما الركوع، وأعظم منه السجود؛ فالركوع تعظيم لله، والسجود ذُلّ بين يديه، وكلاهما افتقار إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فأكثِرْ من الصلاة، وأكثِر من الركوع، وأكثِر من السجود؛ فإنَّ هذا وسيلةٌ مُرضِيةٌ لربك سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عنك، والله المستعان.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ)؛ كما مَرَّ معنا ذلك بأن الله على كل شيء قدير، وأنه لا يعجزه شيء، ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ﴾ [فاطر:٤٤]، ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرٌ﴾ [العنكبوت:١٩].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ)؛ وذلك لكمال غِناه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فهو الذي يُحتاج إليه، ولا يَحتاج إلى أحد سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [الشورى:١١])؛ هذه الآية فيها بيان أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ليس كخَلْقه، والخلْق هم الذين تتعسّر عليهم الأمور، ولا قدرة لهم على شيء إلَّا ما أقدرهم الله عَزَّوَجَلَّ عليه، وهم المحتاجون وليسوا بأغنياء في ذَواتهم.

فنَبَّه على هذا المعنى وعلى هذا الفارق العظيم بين الخالق والمخلوق؛ فما اتصف الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ به من كمال الصفات التي سمعْتَ إنما هو لانفراده جَلَّ وَعَلَا بصفات الكمال ونُعوت الجلال والجمال.

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]؛ هذه الآية آيةٌ عظيمة والكلام فيها كثيرٌ جدًا، ولأهل العلم فيها بحثٌ طويل، ومرَّ بنا شيء كثير يتعلق بها في الكتب السابقة التي دَرَسْناها لمن كان حاضرًا.

مما يُبحَث في هذه الآية: توجيه (الكاف) في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، **وأقوى ما يُقال في هذا المقام: أن هاهنا ثلاثة توجيهات:**

◉ **الأول**: أنَّ الكاف حرفٌ مُؤكِّد، أو صلةٌ للتأكيد، وهي التي يسميها اللُّغويون (حرفًا زائدًا)، يعني هو زائدٌ من جهة الإعراب لكنه مُفيدٌ جدًا من جهة المعنى؛ وذلك أنه يدل على تأكيد القول من جهة أنه يقوم مقام تكرار الكلام مرتين، فكأنه في غير القرآن قال: (ليس مثله شيء، ليس مثله شيء)، فهذا لا شك فيه تفخيم وتعظيم لهذا الكلام، التكرار في مثل هذا السياق يُفيد تعظيم الكلام وتفْخيمه وتنبيه السامع إلى أهمّيته.

◉ **التوجيه الثاني**: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ﴾ أن تكون «مِثْل» هاهنا بمعنى: النفس، والعرب تُقيم المثْل مقام النفس، كما قال ابن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ، فكأنَّه قال: (ليس كَهُوَ شيء)، وهذا تستعمله العرب في كلامها ولها فيه نُكْتةٌ بلاغية، فتجد أن قائلهم يقول: (مثلي لا يقال له هذا القول)، وماذا يريد؟ أنا لا يقال لي هذا الكلام، لكنَّه يستعمل هذا لإفادة أنه شيءٌ بعيد لا يُتصوَّر، لا يُتصور أن هذا الكلام يتوجه إليه،

فكان أبلغ مما لو قال: أنا لا يقال لي هذا الكلام، فيكون معنى الآية: (ليس كَهُوَ شيء) ؛ نفيٌ للمثيل عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

◉ **التوجيه الثالث**: هو أنَّ المثل هو الوصف أو الصفة، المِثْل والمَثَل بمعنىً واحد، فيطلق ذلك على الصفة؛ كما قال جل وعلا: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ ..﴾ [محمد:١٥] الآية، يعني: وصْفها، فليس كصفة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى شيءٌ، الله جَلَّ وَعَلَا لا يماثله أحدٌ في صفاته.

فهذه توجيهات وُجِّهَ بها هذا الحرف ألا وهو (كمثله)؛ يعني إما التوجيه يتعلق بالحرف أو يتعلق بـ «مثل».

أمَّا بالنسبة لما يُستفاد من هذه الآية: فهذه الآية آية عظيمة، بل هي أعظم دليلٍ في باب الأسماء والصفات، وَجُلُّ كلام أهل السنة في باب الأسماء والصفات يَدُور عليها، والفوائد والقواعد والأصول المستفادة منها شيءٌ كثير، لكني أُنَبِّهُك على عشرة أصولٍ أو فوائد- أو ما هو أكثر قليلاً من ذلك- أَسُوقُها لك على سبيل الإيجاز، وإلا فإنَّ الكلام في الصفات سيأتي في ما يُستقبل من هذه العقيدة، إن شاء الله.

❁ **أولًا من فوائد هذه الآية**: أنها تدل على وسطية أهل السنة والجماعة بين الممثلة والمعطلة؛ فإن فيها الرَّد على الطائفتين، وأهل السنة والجماعة وحدهم هم الذين قاموا بحق هذه الآية فتوسَّطوا بين الطائفتين؛ فقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ردٌ على: الممثلة، وقوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ ردٌ على: المعطلة.

❁ **الفائدة الثانية**: أنَّ هذه الآية دلت على وجوب الجمع بين الإثبات والتَّنزيه، فالواجب على المسلم أن يجمع بينهما، وأنه لا غِنى لأحد هذين

الأمرين عن الآخر، كما مرَّ معنا؛ (لا إثبات إلا بتَنزيه، ولا تَنزيه إلا بإثبات، ولا توحيد إلا باجتماعهما)، وقد دَلَّ قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ على: التَّنزيه، ودلَّ قوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ على: الإثبات.

❁ **الفائدة الثالثة**: دلَّت هذه الآية على القاعدة الأصيلة عند أهل السنة، وهي: (الإجمال في النفي، والتفصيل في الإثبات)؛ هكذا ينبغي أن تكون القاعدة وأن يكون الأصل العام، أن يكون النفي نفيًا مُجملاً؛ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وأمَّا الإثبات فإنه مقام تفصيل، فقال جَلَّوَعَلَا: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾.

❁ **الفائدة الرابعة**: دلَّت هذه الآية على القاعدة الأصيلة أيضًا عند أهل السنة، أَلَا وهي: (الجمع بين القَدْر المشتَرَك، والقَدْر المميِّز الفارق)؛ فهذه القاعدة وهي الجمع بين هذين الأمرين بها تَنحَلّ إشكالاتٌ كثيرة، وتُعطى النصوص حقها من الإيمان والتسليم.

فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ يدلّ على: ثبوتِ القدْر المميِّز الفارِق، وقوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ يدل على: ثبوت القدر المشترك.

وهذه قاعدة قد سبق الكلام الطويل فيها في دُرُوسٍ سابقة في غير هذا الكتاب.

❁ **الفائدة الخامسة**: دلَّت هذه الآية على ثبوت الكمال المطلق لله جَلَّوَعَلَا وذلك أنَّ كونه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ ليس كمثله شيء إنما كان لثبوت الكمال المطلق له جل وعلا، وقد عَلمنا أنَّ النفي يُراد منه إثبات كمال الضدّ، فالنفي المجمل أفادنا الكمال المطلق.

❁ **الفائدة السادسة**: دلَّت هذه الآية على القاعدة المعروفة عند أهل السنة، وهي: (صفات كل موصوف تُناسب ذاته وتُلائِم حقيقته)؛ فإنك إن جمعت بين قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ثُمّ ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾؛ أيقنت بهذا تمامًا، وزَالَت عنك كل معارضات المعطلة؛ فإنك إن استيقنت بأنه السميع البصير؛ علِمْتَ أن سمعه يليق به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا كَسَمْع المخلوقين، وأنَّ بصره يليق به لا كَبَصَر المخلوقين، وبناءً عليه لم تُستشكَل عندك صفة.

إذا ثَبَت عندك أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يضحك، أو أن الله ينزل، أو أن له يدًا، أو أن له وجهًا، أو أنه يحِب ويبغِض، لم يَعُدْ هناك أيّ إشكال، لماذا؟ لأنك ستجعل هذه الآية نصْب عينيك، فتعتقد أن صفات كل موصوف تناسب ذاته، وتلائم حقيقته، فلله عَزَّوَجَلَّ وجه ولكن الله ليس كمثله شيءٌ، إذن وجهه يَلِيق به ولا يماثل ولا يشابه أوجه المخلوقين، وهَلُمَّ جَرًّا في بقية الصفات.

❁ **الفائدة السابعة**: أنَّ هذه الآية تقطع جذور التشبيه من القلب؛ التشبيه التمثيل مُنكرٌ عظيمٌ، ومرَضٌ يقع في القلب، وَوَسَخٌ يصاب به الفؤاد، وهذه الآية تُزيل ذلك من القلب الموقِن بها، فمهْما سَوَّل أو وسوس لك الشيطان شيئًا يتعلق بهذا المقام فتذكَّر هذه الآية تسكُن نفسك وتستريح، تطمئن إلى أن الله عَزَّوَجَلَّ ليس كمثله شيء، ما أعظم وقْعها على النفوس، وما أشدّ أثرها في إزالة أيّ وسوسة مِن الشيطان تتعلق بتَشبيه الله عَزَّوَجَلَّ بخلقه.

❁ **الفائدة الثامنة**: أنَّ الكلام في الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يُتجاوَز فيه أدلَّة الوحي؛ ليس المقام مقام قياس عقلي مثلاً؛ وذلك لأنَّ الله ليس كمثله شيء، فإذا كان الله ليس كمثله شيء فمِنَ السَّفَه في العقول أن تدخل بعقلك الذي هو محاطٌ ومُكبَّلٌ

بالمحسوسات لتتكلم في الله جَلَّوَعَلَا الذي ليس كمثله شيء، فإذن ليس لك أن تتجاوز في وصف الله عَزَّوَجَلَّ القرآن والحديث.

❁ **الفائدة التاسعة**: أنَّ هذه الآية تدل على القاعدة المشهورة عند أهل السنة، وهي: (إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات تكييف)؛ وعليه فيجب قطْع الطَّمع عن إدراك كيفية صفات الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ؛ لأن الله ليس كمثله شيء.

❁ **الفائدة العاشرة**: هذه الآية فيها رَدٌّ على مَن ادَّعى أن ظواهر نصوص الصفات تفيد التَّشبيه، تلك الدعوى الكبيرة التي يدَّعيها فِئامٌ كثيرون يدَّعون البحث والتحقيق -وهُم واللهِ ما عرفوا البحث ولا التحقيق!- هذه شُبهةٌ رائجة لا تكاد تُخطئك قراءتها في كُتب المتكلمين جميعًا، وهي أن ظواهر نصوص الصفات تُفيد التشبيه.

ياالله العجب! كيف يكون ذلك كذلك، والله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾؟ هذه الآية ضعْها بجوار كل دليل يدل على صفة لله عَزَّوَجَلَّ، فإنه يَنجَلي لك الحق في هذا الباب، وأن ظواهر نصوص الصفات لا تدل بحالٍ أو لا تُوهِم بحالٍ التشبيه، اللهم إلا القلوب المريضة هي التي تَتَوَهَّم التشبيه من نصوص الصفات، أمَّا القلوب المؤمنة المعظمة لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ فإنه لن يَرِدَ عليها شيءٌ من ذلك؛ لاستيقانها بأن الله ليس كمثله شيء، فالذي أخبَر بهذه الصفة وهذه الصفة وهذه الصفة مما تزعم يا أيها الزَّاعم أنها تُوهِم التشبيه هو الذي قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، إذن زال الإشكال بحمد لله، وتبيَّن أن هذه دعوى باطلة.

❁ **وأخيرًا فائدة هي الحادية عشرة**: أنَّ الهداية إنما تكون في الجمع بين النصوص، والضلالة في التفريق بين النصوص؛ وهذا الذي فاز -أعني الجمع

بين النصوص- هو الذي فاز به أهل السنة والجماعة بحمد الله وتوفيقه، أهل السنة فحسْب هم الذين جمعوا بين أطراف النصوص وأَلَّفُوا بينها، وما ضربوا بعضها ببعض، ولا آمنوا ببعض الكتاب وكفروا ببعض، تجد أنهم كما آمنوا بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ آمنوا بقوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾.

وهذه المسألة -أعني عدم الجمع بين النصوص والتفريق بينها- هي الحفرة التي سقط فيها أهل البدع جميعًا؛ فتَجد طائفةً آمنوا بطرف النصوص وغَفَلُوا أو تغافلوا عن طائفة أخرى، وفي هذا المقام تجد أنهم آمنوا بـ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، أو فريقٌ آخر آمن بـ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾.

وكيف فاتَهم هذا الخير العظيم والهدى الواضح الذي هو كالشمس، والذي يَستَبِين لمن جمع بين النصوص وضَمَّ بعضها إلى بعض وعاملها معاملة الدليل الواحد، وبالتالي يزُول كل إشكال، ويَهتدي المؤمن إلى ما يحبه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ويرضاه. فنَحمد الله على ما وَفَّق إليه أهل السنة من الجمع بين النصوص والتأليف بينها، وهذه الآية مثال على ذلك، الذين جمعوا بين الأمرين:

-﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ

- وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾

هم أهل السنة فحسب.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ، وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا، وَضَرَبَ لَهُم آجَالًا.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

قوله: (خَلَقَ الْخَلْقَ) يعني: المخلوقين (بِعِلْمِهِ)؛ كلمة: (بِعِلْمِهِ) هنا الجار والمجرور في محل نصب على الحال، أي: خلقهم عالمًا بهم، ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك:١٤]؛ وذلكم أنَّ الخلق يستلزم الإرادة، فلا خلْق إلا وقد تقدَّمتْه إرادة، والإرادة تستلزم العلم بالمراد، لا يريد مُريدٌ إلا وهو عالمٌ بما يُريد؛ يتحصَّل من هذا: أنَّ الخلق يستلزم العلم، إذن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خلَق الخلْق وهو عالمٌ بهم.

وقوله: (وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا)؛ الله جَلَّ وَعَلَا كما أخبر عن نفسه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان:٢]، ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ [الرعد:٨]، ويقول جَلَّ وَعَلَا: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩].

وهذه الجملة قليلة الكلمات، ولكن تحتها من التفاصيل ما يعجز الإنسان عن الإحاطة به؛ الله جَلَّ وَعَلَا خلق الخلق جميعًا وقدَّر لهم أقدارًا، وهذا يشمل أشياء كثيرة؛ قدَّر لهم أقدارًا في أعمارهم، وفي آجالهم، وفي رِزقهم، وفي عملهم، وفي هدايتهم أو ضلالهم، وفي كل شيء يتعلق بهم، ليس ثَمَّة شيء نَتَجَ عن عَبَث أو أنَّه أُنُف يستأنف، بل كل شيء مقدَّر، كل شيء بقَدَر، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما في «صحيح مسلم»: «**كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ**»، حتى ذكاء الذكي وعجْز العاجز كل ذلك مقدرٌ من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، كل شيءٌ بقدَر، لا يتحرك

متحركٌ إلا بقدَر، ولا يسكن ساكن إلا بقدَر، وما من ذَرَّة في السماوات ولا في الأرض إلا والله جل وعلا قد قدَّرها تقديرًا؛ إذن كل شيء بقدَر.

وقوله: (وَضَرَبَ لَهُم آجَالًا)؛ هذه الجملة الثانية هي من عطْف الخاص على العام؛ لأن قوله: (وَضَرَبَ لَهُم آجَالًا) من جملة ما قدَّر سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لهم.

قوله (وَضَرَبَ) يعني: عيَّن وحدَّد لهم آجالاً، والآجال جمْع: أَجَلٍ، والأجل يُطلق إمَّا على: المدة، وإمَّا على: آخرها، ﴿أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص:٢٨] يعني: المدَّتَين، وقد تطلق على آخر المدة المحددة والمعينة والمضروبة؛ كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ [البقرة:٢٣١].

وأَجَلُ الإنسان نهاية عُمره، وعُمره مدة بقائه. وبحَث أبو هلالٍ العسكري مسألة تتعلق بالتفريق بين العمر والأجل مِن جهة: أنَّ العمر يدخله التبديل والتغيير والزيادة والنقصان، وأمَّا الأجل فإنه لا يدخله ذلك، والعلم عند الله عَزَّوَجَلَّ.

المقصود: أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ قدَّر للعباد أعمارًا وحدَّد لهم وقت الوفاة؛ ﴿إِنَّ أَجَلَ اللهِ إِذَا جَاءَ لا يُؤَخَّرُ﴾ [نوح:٤]، ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف:٣٤]، وفي حديث الصادق المصدوق صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في «الصحيحين» حينما يرسل الله عَزَّوَجَلَّ المَلَك، قال: فيأمرُه: «**بِكَتْبِ رِزْقِهِ، وَعَمَلِهِ، وَأَجَلِهِ، وَشقيٌّ أَوْ سَعِيدٌ**»؛ فكلُّ إنسانٍ أجله مَضروبٌ محدد، لا يتقدم هذا ولا يستأخره.

ويبحث العلماءُ ههنا مسألةً وهي: هل المقتول قد اسْتَوفى أجله، أو قُطِع عن أجله؟

والحقُّ الذي عليه المسلمون عامة سِوى من شَذَّ: أنَّ المقتول ميتٌ بأجله الذي قدَّره الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، كل إنسان فإنه إذا مات فقد مات في الأجل المضروب المحدد له، سواءً مات حتْف نفسه أو مات مقتولاً، لا فرْق بين هذا وهذا.

وشَذَّت طائفة من أهل البدع فقالت: إنَّ المقتول مقطوعٌ عن أجله، فقد قَطَع القاتلُ الأجلَ الذي قدَّره الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وهذا القول قد اشتَهر في كتب أهل العلم، اشتهرت نسْبته إلى المعتزلة، ولا يكاد أحد يبحث هذه المسألة إلا وهو يشير إلى أن المعتزلة تقول به مع أنَّ الذي موجود بين أيدينا من الكتب المشهورة عن المعتزلة أنهم لا يقولون بهذا، ففي «شرح الأصول الخمسة» نُصَّ على أن المقتول مقتولٌ بأجله، قال: (ولا خلاف في هذا)، كأنه يحكي أنه لا خلاف بين المعتزلة في هذا.

وأبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «المقالات» -وهو الخبير بمذهب المعتزلة- ذكَر أنَّ المعتزلة مع المسلمين في هذه المسألة، سِوى قلة شذَّت من جُهالهم، وأظن أن هؤلاء هم الذين تُنسب إليهم هذه المقالة، يقول: شذَّت قلة من جُهالهم فقالت بأن الميت مقطوعٌ عن أجَله.

لكن ثَمَّة مسألة أخرى أحيانًا تختلط بها وهما في الحقيقة مسألتان، المسألة الأخرى هي: لو فُرض أن المقتول لم يُقتل؛ فهل كان سيموت أو كان سيعيش؟

مقتولٌ لو فُرض فرضًا أنه ما قُتل، هل نقول: إنه كان سيموت ولو لم يُقتل؟ في نفس اللحظة سيموت بغير القتل، أو نقول: إنه كان سيعيش؟

بِكُلٍّ قالت طائفة من المنتسبين إلى السنة ومن فرق المتكلمين، بل حتى المعتزلة مختلفون في هذا؛ أبو الهذيل العَلَّاف يقول: إنه سيموت قطعًا، والبغداديون من المعتزلة كما في «شرح الأصول الخمسة»، يقولون: إنه كان سيحيا إلى أجل ثم يموت.

والتحقيق في هذا كما بين شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه لا يصح الجزم بواحد من الأمرين، لماذا؟ لأنَّ المقدَّر لهذا الإنسان هو أن يموت بهذا السبب، فإذا فُرض عدم وجود السبب فالله أعلم ماذا سيكون، لِمَ؟ لأن هذه الحال هي فرضٌ لما لم يكن لو كان كيف يكون، وهذا مما اختص الله عَزَّوَجَلَّ بعِلمه، أَمَا مَرَّ بكم أن من سعة علم الله رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي وسع علمه كل شيء أنه يعلم ما كان، وما هو كائن، وما سيكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون؛ هذه المسألة من هذا الباب، هي من باب ما لم يكن لو كان كيف يكون، وهذا عِلمه إلى الله جَلَّوَعَلَا؛ فليس لأحدٍ أن يجزم ههنا بشيء، والله عَزَّوَجَلَّ أعلم [٣٤].

(٣٤) إلى هنا تمام (**المجلس الرابع**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الخميس الرابع من شهر رجب، سنة أربع وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعة ودقيقتان.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَلَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَن يَخْلُقَهُم، وَعَلِمَ مَا هُم عَامِلُونَ قَبْلَ أَن يَخْلُقَهُم.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

لا يزال كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ متصلًا بـ(موضوع القدَر).

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَلَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ**) أي: على ربنا جل في عُلاه (**شَيْءٌ قَبْلَ أَن يَخْلُقَهُم**) يعني: قبل أن يخلق الخلق.

(**وَعَلِمَ مَا هُم عَامِلُونَ قَبْلَ أَن يَخْلُقَهُم**)؛ وذلك لأنه سبحانه العَليم، ولأنه عالِم الغيب والشهادة، فهو المتصف بصفة العِلم الأَزَلِيّ، فالعِلم صفة ذاتية، لا تنفكّ عن ذات الله جَلَّوَعَلَا، وعِلم الله جَلَّوَعَلَا عِلم واسع لكل شيء، ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر:٧]، فعَلِم ما كان، وما هو كائن، وما سيكون، وما لم يكُن أن لو كان كيف يكون من الممكنات والممتنعات.

ومن هذا: كونه جَلَّوَعَلَا عَلِم ما العباد عامِلُون قبل أن يخلقهم.

والعِلم هو: الكاشف المُبيِّن لحقائق الأمور، وبه يكون وضْع الشيء في موضعه، وإعطاء النعمة مَن يستحقّها، وإقامة العدل فيمَن يستحقه، والله جَلَّوَعَلَا عَلِم ما العباد عاملون، وشاء ما عَلِم من ذلك سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولم يكن شيءٌ خارجًا عن مشيئته تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، فالعِلم سابقٌ لمشيئته، وسابقٌ لكتابته، وسابقٌ لخلقه، قال التابعي أبو حازم -سلمة بن دينار رَحِمَهُ اللَّهُ-: (إنَّ الله عَلِمَ قبلَ أن يكْتُب...)، وبالتالي فعِلمه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ سابقٌ لكتابته، (وكتَب قبل أن يخلق،

فمضى الخلقُ على عِلمه وكتابِه). فما خرج شيء عن معلوم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وما وقع شيء بخلاف ما عَلم جل في عُلاه، وما شاء خلاف ما عَلم، ولا كان خلاف ما شاء سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

ومن جُملة هذا: أنه سبحانه عَلم مَن هو أهلٌ للهداية، فوفقه إليها، قال سبحانه: ﴿وَلَقَدِ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الدخان:٣٢]، وقال سبحانه: ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ [الأنعام:٥٣]، وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ﴾ [الأنبياء:٥١].

كما أنه سبحانه أضلَّ مَن عَلم أنه أهلٌ للضلالة، وأنه لا يصلح لها، ولا تصلح له، قال سبحانه: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللهُ عَلَى عِلْمٍ﴾ [الجاثية:٢٣] والتحقيق في هذه الآية: أن قوله: ﴿عَلَى عِلْمٍ﴾ أي: على علم بأنه أهل للضلالة، كما رجَّح هذا ابنُ القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

إذن: كلُّ شيءٍ قد مضى وسبق في علم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فكان كما عَلِم، وما خَفِي على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ شيء.

وسيأتي في قادِم هذه العقيدة زيادةُ كلامٍ عن صفة العلم؛ لأنَّ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد تكلم وفرَّق الكلام عن موضوع القدَر، وبالذات موضوع العلم في عدَّة مواضع.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَأَمَرَهُم بِطَاعَتِهِ، وَنَهَاهُمْ عَن مَعْصِيَتِهِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

قوله: (**وَأَمَرَهُم بِطَاعَتِهِ**) أمَر الله جَلَّوَعَلَا خلْقه بطاعته، كما أنه سبحانه (**نَهَاهُمْ عَن مَعْصِيَتِهِ**).

وفي تعقيب هذه الجملة بعد ذكر ما تقدم من أنه خلَق الخلق بعلمه، وأنه قدَّر لهم أقدارًا، وضرب لهم آجالًا، نبَّه إلى أنه سبحانه أمَرهم بطاعته، ونهاهم عن معصيته، **وفي هذا فائدتان:**

❁ **الفائدة الأُولى**: أنه سبحانه ما قدَّر ولا خلَق عبثًا، إنَّما كان منه سبحانه ذلك لحكمة بالغة، ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦]، فهذه الحكمة هي التي لأجلها خلَق الخلْق، ولم يكُن خلْقه عبثًا، ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون:١١٥]، هذا ممَّا يُجَلُّ ويُنَزَّهُ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى عنه.

❁ **الفائدة الثانية**: وجوب الجمع بين الإيمان بالشرع، والإيمان بالقدر، وأنه لا يجوز أن تُلقى العداوة بين الشرع والقدر، بلْ كما آمنتَ بأن الله قدَّر كل شيء، وخلَق كل شيء، وعَلِم كل شيء، فعليك أن تستجيب لأمْره سبحانه، وتُطيعه فيما أمر، وتنتهي عمَّا نهى عنه وزَجَر، لا أن تجعل القدَر حُجَّة لك في ترْك ما أمَر، أو في فعْل ما حرَّم، وهذا هو الحق المُبين الذي فاز به أهلُ السعادة والتوفيق الذين هم أهل السنة والجماعة، **وإلا فالمنحرفون عن هذا الصراط المستقيم طوائف، أهمُّهم ثلاث طوائف:**

◉ القدريَّة الإبليسية.

◉ والقدرية المجوسية.

◉ والقدرية المُشركية.

وجمَعَهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تائيِّته»، في قوله:

وَيُدْعَى خُصُومُ الله يَوْمَ مَعَادِهِم إِلى النَّـارِ طُـرّاً فِرْقَـةَ الْقَدَرِيَـةِ

سَوَاءٌ نَفَوهُ أَوْ سَـعَوا لِيُخَاصِـمُوا بِـهِ اللهَ أَوْ مَـارَوا بِـهِ لِلشَّـرِيعَةِ

الفرقة الأُولى: النُّفاة، (سَوَاءٌ نَفَوهُ)، وهؤلاء هم القدرية المجوسية، نُفاة القدَر.

والمراد بكونهم نُفاة القدَر: أنهم نفَوا عموم قُدرة الله، وعموم مشيئته، وعموم خلْقه، فهذه الجملة لابد لها من هذا التفصيل، نُفاة للقدَر، وأعني بهم: القدرية الذين شاع أمرهم وذاع، وتبَنَّت آراءَهم فرقةُ المعتزلة.

وأما القدرية الأُولى فأولئك شرّ وأضل سبيلًا، فهؤلاء نفَوا حتى عموم علم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وكتابته، فضلًا عن مشيئته وخلْقه.

أما هؤلاء المعتزلة فالبَلِيَّة بهم بَلِيَّة عظيمة، والذين نسجُوا على مِنوالهم من الفرق المنتسبة لهذه الأُمة عدَّة طوائف، ولا يزال لهم وجود إلى هذا اليوم.

هؤلاء يرون: أن مشيئة الله وقدرته وخلْقه لا تتعلق بأفعال العباد، إنما أفعال العباد مَرجعها إلى مشيئتهم هم، وإلى قُدرتهم هم، وإلى كونهم خلقوا أفعالهم من أنفسهم، هم الذين أحدثوها، وأمَّا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فإنَّه في زَعمهم -وتعالى عنه عُلوًّا كبيرًا- لا يقدرُ على هذه الأعمال، ولا على خَلْقِهَا، ولا على مشيئتها، فهؤلاء هم القدرية المجوسية حيث إنَّهم شابهوا المجوس في جَعْلهم خَالِقِين مع

الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، كما اعتقدت المجوس أنَّ هناك خَالقَين، فهؤلاء اعتقدوا خالِقِين، فكل إنسان خالقُ فعْل نفسه.

(سَوَاءٌ نَفَوهُ أَوْ سَعَوا لِيُخَاصِمُوا بِهِ اللهَ) هؤلاء هُم **القدرية الإبليسية** الذين كان إماهم إبليس الذي قال: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر:٣٩]، فهؤلاء صدَّقوا بالشرع بأمر الله عَزَّوَجَلَّ، وصدَّقوا بالقدر، لكنهم رأَوا أن بين الأمرين تناقضًا، فهؤلاء خاصموا اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في شرعه، وخاصموا الله في قدَره، فاعتقدوا أنَّ ثَمَّة تناقضًا بين الأمرين. وهذا كثير في المنسَلِخِين من هذه الشريعة، كما يُذكر عن أبي العلاء المَعَرِّي أنَّه قال مخاطِبًا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، يالَجُرأته! قال:

أَنَهَيتَ عن قتل النفوسِ تَعمُّدًا وبَعَثْتَ أنتَ لِقَتلها مَلَكَينِ

قَبَّحَه الله!!

انظر كيف أَلْقَى العداوة بين شرع الله عَزَّوَجَلَّ وقدره، والله سبحانه نهى – وهذا شرعه– نهى عن قتْل النفوس، وقدَّر سبحانه أن تموت هذه النفوس، وهو الذي أماتها سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ﴿اللهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر:٤٢]، فانظر إلى هذه الجُرأة، وإلى هذا السَّفَه، وإلى سُوء الأدَب مع الله جَلَّوَعَلَا، وهذا زَندقة صريحة، وكلامٌ مخالفٌ للعقل، إن كان قائله يعقل.

وقِسْ على هذا كثيرًا من المتمرِّدِين من المنتسِبين إلى هذه الأمة أو من غيرها، فإنهم كثيرًا ما يزعمون التناقض بين الشرع والقدر.

والفرقة الثالثة: هم القدرية المشركيَّة، (أَوْ مَارَوا بِهِ لِلشَّرِيعَةِ)، هؤلاء زعموا أن القدر حُجَّة في ترك الشرع، وترْك الائْتمار بالأمر، والانتهاء عن النهي، والقدر

ليس حُجَّةً على المعصية، بلْ هذا مخالفٌ للشرع، ومخالف للعقل أيضًا، وسيأتي مَزيد كلام على هذا إن شاء الله جَلَّوَعَلَا في لاحِق هذه الرسالة -إن مَدَّ الله في العمر- للكلام عن مسألة الاحتجاج بالقدر.

أصحاب هذا التوجُّه نسَجُوا على مِنوال المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام:١٤٨] فجعلوا قدَر الله حُجَّة لهم فيما وقعوا فيه من الشرك، والمعصية، وتنكُّب الصراط المستقيم، فكلُّ هؤلاء على ضلال عظيم.

أمَّا الفرقة الرابعة: فهم أهل التوفيق، وهم أهل السعادة، وهم أهل السنة والجماعة الذين جمعوا بين الإيمان بالقدر والإيمان بالشرع الذين اجتهدوا في طاعة الله عَزَّوَجَلَّ مع اعتقادهم أنَّ كل شيء بقدر، وأنَّ الهداية والإضلال بمشيئة الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، ففازُوا بالحق المحض، والتوفيق والسعادة، بخلاف أولئك، وهم درجات، فشَرُّهم وأسوأهم لا شكّ أنَّهم القدرية الإبليسية، والقدرية المشركية.

وأمَّا المجوسية فإنهم أخفّ شرًا؛ فإن عندهم تعظيمًا للأمر وللنهي، ولكن لم يُوفقوا إلى الجمع بين الشرع والقدر، فالتبس عليهم الأمر، وظنوا أنَّ ثبوت عدل الله عَزَّوَجَلَّ لا يكون إلا بما ذهبوا إليه، وهو في حقيقة الأمر مخالِف للعدل.

على كل حال هذا باقتضاب ما يتعلق بمسألة الجمع بين الشرع والقدر، وهذا الواجب على كل مسلم.

والنبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قد جمع بين الأمرين في أحاديث كثيرة، ومن ذلك ما ثبت في «الصحيحين» من حديث علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ أنهم كانوا جلوسًا عند النبي

عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فقال: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ، وَمَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ**»، **فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ أَفَلاَ نَتَّكِلُ؟ فَقَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ» ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالحُسْنَى﴾** [الليل: ٦] **إِلَى قَوْلِهِ ﴿لِلْعُسْرَى﴾** [الليل: ١٠]».

هذه الجملة المختصرة فيها الجمع بين الشرع والقدر، «**اعْمَلُوا**» هذا هو الإيمان بالشرع، «**فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ**» هذا هو الإيمان بالقدر، وهذا ما أمر به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِتَقْدِيرِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَمَشِيئَتُهُ تَنْفُذُ، لَا مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ إِلَّا مَا شَاءَ لَهُمْ، فَما شَاءَ لَهُم كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَم يَكُنْ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

قوله: (**وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِتَقْدِيرِهِ وَمَشِيئَتِهِ**)، عطْفُ المشيئة على التقدير من عطْف الخاص على العام، فإنَّ المشيئة مرتبة من مراتب التقدير.

وهذه المشيئة هي التي تنفُذ يعني: تمضي، فلا رادّ لِما شاءه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وليس مشيئة أحد هي الماضية، لا مشيئة العباد، ولا مشيئة غيرهم، (**لَا مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ إِلَّا مَا شَاءَ لَهُمْ، فَما شَاءَ لَهُم كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَم يَكُنْ**).

هذه جملة عظيمة: (ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن).

وابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الفوائد» ذكر: أنَّ أساس كل خير: أن تعلم أن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكُن. هذه جملة عظيمة، وجملة فيها تحقيق الإيمان بربوبية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فإن من الإيمان بربوبية الله أن يعتقد المؤمن أن الله سبحانه هو المالِك، والمدبر، والمتصرف في خلْقه بما يشاء سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولذا فمَشيئته لا رادّ لها، ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

(**كان**) هنا هي كان التامة، كان بمعنى: حصل ووقع.

وهذه الكلمة -كما أسلفتُ- أطبق عليها المسلمون قاطبة، هذه كلمة إجماعية، تلقَّاها الخَلَف عن السلف، رُوِيت في بعض الأحاديث عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفيها كلام، وتكلم بها الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وأخذها عنهم التابعون، وأخذها عنهم أتباعهم، وهكذا إلى يوم الناس هذا، كل المسلمين

يقولون: (ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن)، وما شَذَّ عن هذا إلا القدرية المجوسية الذين قالوا: إن الله يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء، شاء الله الهداية لعباده، والعباد يشاءون الضلالة لأنفسهم، فتمضي مشيئة العباد دون مشيئة الله، ويقع ما يقع ممَّا لا يشاؤه الله قهرًا، هذا لازم قولهم، بل هذا حقيقة قولهم.

أمَّا أهل السنة والجماعة بل المسلمون عامة فعلى هذا الحق المُبين، (ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكُن).

معنى (ما شاء الله كان) يعني: ما شاء الله وجَب كونه، (وما لم يشأ) امتَنَع كونه، **بمعنى**: مشيئة الله هي الموجبة للأشياء على الحقيقة، ومعنى كونها مَوجِبة يعني: هي المستوجِبة لحصول كل شيء.

وبناء على هذا فالمشيئة هي السبب الكامل لكُلِّ موجود، فما شاء الله فإنه واقع لا محالة، مع المشيئة لا مانع، ومع عدمها لا مقتضي -انتبه لهذه القاعدة- **مع المشيئة لا مانع، ومع عدمها لا مقتضي**.

مهما كان ما كان من العباد بلْ من جميع أهل السماء والأرض، إذا اجتهدوا في كون شيء وحصوله فإنه لا يمكن أن يكون هذا مقتضيًا لهذا، لا يمكن أن يكون مقتضيًا لهذا الحصول مع عدم مشيئة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

إذن: الأمور الموجودة وجودها بمشيئة الله، والمعدوم معدومٌ بعدم هذه المشيئة، والماضي مضى بمشيئة الله، والمستقبل لا يكون إلا أن يشاء الله.

وأُنبِّه ههنا إلى ثلاثة تنبيهات:

❁ **الأول**: ما تعلق بقول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**لَا مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ إِلَّا مَا شَاءَ لَهُمْ، فَما شَاءَ لَهُم كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَم يَكُنْ**) هذا هو الحق المبين.

العبدُ لا يشاء إلا أن يشاء الله مشيئته، فإذا شاء الله جعله شَائِيًا، ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير:٢٨]، ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير:٢٩]، ويقول سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان:٣٠].

إذن: ليس للعباد مشيئة إلا بمشيئة الله، وفي هذا الجمع بين الحقيقتَين الثابتَتين في الشرع والحسّ، أَلَا وهما: ثبوت مشيئة العباد، فلهم مشيئة، وهم يفعلون أفعالهم الاختيارية بمشيئتهم، ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير:٢٨]، ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة:٢٢٣].

وكذلك يجمع أهل السنة مع هذا: ثبوت مشيئة الله سبحانه، وأن مشيئة العباد لا تكون إلا أن يشاء لهم أن يشاءوا، ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير:٢٩].

❁ **التنبيه الثاني**: أنَّ تميُّز أهل السنة والجماعة في إثبات المشيئة إنما هو مع اعتقادهم شُمول مشيئة الله عَزَّوَجَلَّ وعمومها لجميع الأعيان والأفعال، فإنهم أيضًا اعتقدوا أنَّ المشيئة -مشيئة الله عَزَّوَجَلَّ- مقترنة بحكمته.

انتبهْ! الله لا يشاء إلا أن تقتضي حكمته أن يشاء، وهذا ما دلَّ عليه الشرع بأدلة كثيرة جدًا، وتميَّز أهل السنة والجماعة بإثبات هذا واعتقاده، ونفوسهم مطمئنة به، فاللهُ لا يشاء مشيئة مجردة عن الحكمة، بلْ مشيئته سبحانه مشيئة

مقترنة بالحكمة، والحكمة: وضْع الأشياء في موضعها اللائق بالغايات المحمودة منها.

فكلُّ ما شاءه الله جَلَّوَعَلَا لم يكن الأمر فيه عبثيًا، أو كيفما اتفق، تعالى الله عُلُوًّا كبيرًا، إنما يشاء الله مشيئة مقترنة بحكمته، وهذا ما تميز به أهل السنة عن المتكلمين الذين أثبتوا المشيئة من الأشاعرة وغيرهم أثبتوا المشيئة، وأثبتوا عموم المشيئة، ولكنهم خالفوا الحق في نفي حكمة الله جَلَّوَعَلَا، فاللهُ عندهم يشاء أو يفعل بمشيئة عبثية محضة، وهذا باطل من القول.

ولعلَّه يأتي تفصيل الكلام عن حكمة الله عَزَّوَجَلَّ لا حقًا.

❁ **التَّنبيه الثالث**: مشاهدة المؤمن للمشيئة نافعٌ له جدًا، ولا سيما في زمن الفتن والغُربة مع الضعف والعجز؛ فإنه إذا ادْلهمَّت الفتن؛ فتن الشبهات والشهوات، وتكاثر أعداء الله جَلَّوَعَلَا، وعظُمت الغُربة على أهل الإيمان، فإن من أنفع الأشياء لهم وهم عاجزون عن تغيير هذا الواقع أن يلحظوا أو يشاهدوا مشيئة الله جَلَّوَعَلَا، وحكمته البالغة، وأن ما شاء كان، وأنه لا قُدرة لأحد على أن يغير ما شاء الله، وأن له حكمة فيما شاء، الإيمان بهذا، وتذكير النفس به، ومطالعته ممَّا تسكُن به النفس المؤمنة، وتطمئن، وتخفّ وطْأَة الحزن لِمَا يرى المؤمن في تلكم الأوضاع، فهذا مما ينبغي التواصي به، أن يلحظ الإنسان مشيئة الله جَلَّوَعَلَا، وأن له حكمة بالغة فيما يقدر سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، والله جَلَّوَعَلَاأعلم.

وحضَرَني في هذا قولُ موسى عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ، -وهذا مما ينبغي أن يكون من المؤمن على ذُكْر-، ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ وَإِيَّايَ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ

السُّفَهَاءُ مِنَّا إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ أَنْتَ وَلِيُّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ﴾ [الأعراف:١٥٥].

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

يَهْدِي مَن يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي فَضْلاً، وَيُضِلُّ مَن يَشَاءُ، وَيَخْذُلُ وَيَبْتَلِي عَدْلاً.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

انتقل رَحِمَهُ اللَّهُ إلى مسألة متفرعة عن ثبوت مشيئة الله عَزَّوَجَلَّ، **أَلَا وهي مسألة**: الهداية والإضلال؛ فإن الهداية والإضلال مما يرجع إلى ثبوت مشيئة الله عَزَّوَجَلَّ، فمَن شاء اللهُ هداه، ومن شاء اللهُ أضلَّه.

المناسبة واضحة بين الكلام عن المشيئة، والكلام عن الهداية والإضلال.

الهداية ههنا هي هداية التوفيق، **بمعنى**: أن يخلق الله سبحانه في قلب عبده محبة الخير، ويُعينه عليه، ويسهّله له، ويُزيل عنه عوائقه، وهذا شيءٌ مما يختص الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ به، فلا شريك له في هذا.

أمَّا هداية الإرشاد فإنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يهدي، وله أعظم ما يكون من هذه الهداية، ولكن العباد أيضًا يهدون هداية لائقة بهم، الله عَزَّوَجَلَّ يهدي: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس:٢٥]، وكذلك عباده: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى:٥٢].

إنما مقصودنا إذا وصلنا إلى هذا الموضوع، وإذا وصلنا إلى باب المشيئة ثم عرَّجنا على موضوع الهداية والإضلال، فنحنُ ههنا نتحدث عن هداية التوفيق والإلْهام.

قوله: (**يَهْدِي مَن يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ**) يعني: عن الضلال، (**وَيُعَافِي**) أي: مِنْه، (**فَضْلاً**) من الله جَلَّوَعَلَا، (**وَيُضِلُّ**) سبحانه، وإضلاله على الضدّ من هدايته، (**وَيَخْذُلُ وَيَبْتَلِي عَدْلاً**).

هذه **مسألة الهداية والإضلال**، وهي من أعظم مسائل القدَر، وهي التي وقع مَن وقع في الخطأ في باب القدر بسببها غالبًا، وإلا فبقية المسائل يسهُل فهمها، واعتقادها على كثير من النفوس، لكن مسألة الهداية والإضلال لا يستقيم اعتقاد أحدٍ فيها إلا من كان مُسلِّمًا لشرع الله عَزَّوَجَلَّ، ومتبعًا أدلَّة الوحي، ووَقَّافًا عند حدود الله جَلَّوَعَلَا، غير متجاوِز لها، وهؤلاء هم الخُلَّص من أهل الإسلام، فأعطَوا النصوص حظَّها من الإيمان، وجمعوا بين الأدلة، وما ضربوا بعضًا ببعض.

وقبل الخوض في هذا الموضوع، لابد من مقدِّمات ممهِّدات كَعَادتنا في المسائل التي يجدُر أخْذها بقدر كبير من الاهتمام.

بين أيدينا **عشر مقدمات ممهِّدات، تُسهِّل عليك فهم موضوع الهداية والإضلال**، بتوفيق الله.

❁ **المقدمة الأُولى**: القدَر منه معلوم، ومنه مستور.

وسيأتي معنا إن شاء الله في كلام المؤلف أن العلم عِلْمان: عِلم في الخلق موجود، وعِلم في الخلق مفقود، فمَن ادَّعى العلم المفقود كَفَر، ومن أنكر العلم الموجود كَفَر، فباب القدر -وأخُصُّ (باب الهداية والإضلال) بالذات- منه شيء معلوم، والأدلة فيه واضحة، وهذا الذي ينبغي أن يعتني المسلمُ بإدراكِه، ثم يقف فيما بعد؛ لأنَّ هناك قدْرًا ليس لنا أن نخوض فيه، القدَر فيه جانبٌ غَيبي.

أَرَأَيتُم باب الصفات كيف أن فيه جانبًا معلومًا، وجانبًا غَيبيًا، كذلك يُقال في باب القدَر، هناك جانبٌ معلوم، وهنا جانبٌ غيبي، لا سبيل للعباد للعِلم به.

وهذا القدْر المستور الذي سُتِر عَنَّا عِلمه واجبٌ الإمساك عنه، وعليه يتنزل قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما عند «الطبراني» وغيره بإسنادٍ حسَن: «**وَإِذَا ذُكِرَ الْقَدَرُ فَأَمْسِكُوا**»، إذا ذُكِر القدر بأكثر ممَّا دلَّت عليه الأدلة، وأبانَتْه النصوص فواجب الإمساك؛ فإنك إن لم تفعل أوقعك ذلك في العَطَب، لِذَا قال السلف، ورُوي هذا عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (الْقَدَرُ سِرُّ اللهِ، فَلَا نَكْشِفُهُ)، لا سبيل لنا إلى كشْف ما خُزِن عنَّا علمه من باب القدر.

وما أحسن ما جاء عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أنه قال في شأن القدَر: (شَيْءٌ أَرَادَ اللهُ أَنْ لَا يُطْلِعَكُمْ عَلَيْهِ، فَلَا تُرِيدُوا مِنَ اللهِ مَا أَبَى عَلَيْكُمْ).

❁ **المقدمة الثانية**: الله عدْلٌ لا يَظلِم.

هذه مقدمة مهمة، يجب عليك استحضارها من ابتداء البحث في باب الهداية والإضلال إلى انتهائه، ينبغي أن تستصحب دائمًا أن الله عدل لا يَظلِم، فهمت هذا الموضوع على وجهه أو لم تفهمْه، أيقِن إيقانًا لا يَتزحْزَح، راسخًا كالجبال أنَّ الله عَدْل لا يَظلِم، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما في «الصحيحين»: «**فَمَنْ يَعْدِلُ إِنْ لَمْ يَعْدِلِ اللهُ وَرَسُولُهُ**» صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ﴿إِنَّ اللهَ لا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس:٤٤]، ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ ..﴾ [هود:١٠١]، «**يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي**».

إذن هذا من الأصول المهمة التي ينبغي عليك استحضارها، فمَهما وسوس إليك الشيطان فتذكر أن الله جَلَّ وَعَلَا قد نزَّه نفسه عن الظلم.

وهذا أمْرٌ يُدركه كلُّ عاقل بقليل من التأمُّل.

أَلَا تَرَى إلى أن الله جَلَّوَعَلَا مالِك كل شيء، فهو يملكنا سبحانه، هو خالقنا، وهو مُحيينا، وهو مُميتنا، فلو شاء الله جَلَّوَعَلَا أن يخلقنا من الابتداء في النَّار، مُنذُ أن يخلقنا يجعلنا في النار، هل لله مُدافعٌ في هذا؟ لا والله، لو شاء الله جَلَّوَعَلَا أن يخلقنا إلى النار مباشرة لفعل، ولا رادّ لِما قضى، لكن لما عَدَل سُبْحَانَهُوَتَعَالَى عن ذلك، وأوجدنا في دار الاختبار، وأرسل رسله، وأنزل كُتبه، وأقام حُجَّته، دلَّنا هذا على أنَّه سبحانه عَدْل لا يَظلِم.

إذن هذا مما ينبغي عليك استحضاره يا رعاك الله.

❁ **المقدمة الثالثة**: لله الحِكمة البالغة.

الله جَلَّوَعَلَا له حكمةٌ بالغة في كل ما يخلق، ويُقدِّر، ويشاء، ويشرع، كما تقدَّم قبل قليل، وثبوتُ الحكمة فيما يفعله ويشاؤه سبحانه قضيةٌ قطعية، دلَّت عليها آلاف الأدلة، وشهد لها العقل، والحِسّ، ولله حكمةٌ بالغة، فإذا هَدَى فإن هدايه لحكمته، وإذا أضَلَّ فإنَّ إضلاله لحكمته، وهو المحمود على هذا وهذا.

واستحْضِرْ مع هذا أيضًا: أنَّ حكمة الله جَلَّوَعَلَا أوسعُ من أن يُحاط بها، فعَلمْنا شيئًا من حكمة الله، وغابَت عنَّا أشياء، ولا يمكن لعقولنا القاصرة أن تُحيط علمًا بحكمة الله جَلَّوَعَلَا في كل ما يقدر، وأنتَ أضعف من أن تُحيط علمًا بحكمةِ مخلوقٍ مثلك في كل ما يفعل، فكيف تطلب أن تطَّلِع على حكمة الله في كل شيء يقدّره، هذا ليس بالإمكان، ونحنُ نستدل بما عَلِمْنا على ما جَهلْنا.

❁ **المقدمة الرابعة**: عقولنا قاصرةٌ لا مُحيطة -هذا الأمر مؤكِّد لِسابقه-، عقلُك -يا أيها الإنسان- عقْل قاصر، وليس عقلًا محيطًا، وبناء عليه فإنه أضعف من أن يُدرك تفاصيل مسألة الهداية والإضلال في الخلق، أيقِن بهذا

وسلِّم، مهما كنت ذَا ذكاء وفطنة وعلم فإنك من المتعذر عليك أن تُحيط علمًا بحكمة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فيما قدره من باب الهداية والإضلال، فاعرِف قدْرَك، ولا تتجاوزه.

وما أحسن ما قال بعض السلف: (مَثَلُ الناظر في القدر كالناظر في الشمس، كلما نظَر إليها ازداد تحيّرًا)، أنت تنظر في شيء عظيم جدًا، ومهما أمعنت النظر فإنك لن تخرج بطائل، كالذي ينظر إلى الشمس، لن يستفيد شيئًا بلْ سيعود عليه ذلك بالضرر على بصره.

إذن: سلِّم بهذا، وتواضع، ولا تتكبَّر.

❁ **المقدمة الخامسة**: لله الحجة على العباد، وليس للعباد حُجة على الله.

اللهُ جَلَّ وَعَلَا يقول: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام:١٤٨] ثم قال: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام:١٤٩]، ما أعظم هذا الآية! لله الحُجّة البالغة التي بَلَغَت القلوبَ والعقول، ولَم يبقَ بعدها عُذرٌ لمُعتذر.

وحُجّة الله جَلَّ وَعَلَا كانت على العباد بمجموع أمرَين:

۞ **أولًا**: أنَّ الله سبحانه أعطى أسباب التكليف من العقول والأسماع، فمكَّن من الوصول إلى الحق، فأعطى عقولًا يمكن بها الإدراك، وأسماعًا تسمع الحق، وأبصارًا تُبصرُه، ولم يَحُلْ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بين العباد وبين الوصول إلى الحق.

۞ **ثانيًا**: أنه سبحانه أقام على العباد حجَّته الرسالية، فأرسل الرسل، وأنزل الكتب، ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥].

قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا أَحَدَ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنَ اللهِ، وَلِأَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ الرُّسُلَ مُبَشِّرِينَ وَمنذِرِينَ**».

إذن: لله حُجَّةٌ بالغة، ولا مؤاخذة على العباد إلا باجتماع هذين الأمرين، فإذا كان ثَمَّة خللٌ في سبب التكليف فإنَّ للعباد عُذر، والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبر أنَّ المجنون قد رُفع عنه القلَم، وإذا لم تبلغ الرسالة فللعباد عُذر، ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥].

إذن الله جَلَّ وَعَلَا له الحجة على عباده، وليس للعباد حجة على الله.

❁ **المقدمة السادسة**: تذكَّ أن من منَع فضله لم يكن ظالمًا.

الله جَلَّ وَعَلَا لا يَجِب عليه شيءٌ من عباده، اللهُ سبحانه أعَزُّ مِن أن يُوجِب عليه أحدٌ شيئًا، فإذا هدى فإنَّ هذا فضل منه سبحانه، يختص به من يشاء، وإذا منَع فضله ما عُدَّ هذا ظُلْمًا، الظُّلْم هو: أن يمنع أحدٌ واجبًا عليه، أما أن يمنع فضلًا فإنه لا يُعد ظالمًا، استحضار هذا من الأهمية بمَكان إذا خُضْت في باب الهداية والإضلال.

❁ **المقدمة السابعة**: الله جَلَّ وَعَلَا لا يُسأل عمَّا يفعل لِكَمالِه، أيقِن بهذا واطمئِن، الله جَلَّ وَعَلَا له الكمال المطلق، والله جَلَّ وَعَلَا له العلم الواسع، وله العزَّة الكاملة، وله الحكمة البالغة، ولهذا لا يُسأل سبحانه عمَّا يفعل، ولا يَتعقَّب أحدٌ فيما يقدر، فينظر فيه، هل هو موافق للصواب، أو مخالف للصواب؟ ليس

المقام كذلك أبدًا، هذا يكون فيمَن يمكن أن يفعل الصواب ويفعل الخطأ، أو يُتعقَّب حُكمه، ويُنظر فيه، ويمكن أن يُقدح فيه، والله جَلَّوَعَلَا فشأْنه أعظم من ذلك، ﴿لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣]، لا يُسأل عمَّا يفعل لِكَمالِه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، فإذا كان الأمر بهذا المثابة، وأنَّ له الكمال المطلق إذن على الإنسان أن يُسلِّم فيما يقدره سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، ومن ذلك مسألة الهداية والإضلال، ولا يتعقب حكْم الله جل وعلا، ولا يسأل سؤال معترض عمَّا يأتي سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ من ذلك، أو يترك.

❁ **المقدمة الثامنة**: استحضِرْ مقام الأدَب، ولا تتعدَّ عَتبَةَ العبودية، إذا وَلَجْت إلى هذا الموضوع إيَّاك أن تتعدَّى قدْرك، المقام ههنا مقام رَبّ وعبْد، مقام سيّد وعبد فقير، لا يملك لنفسه شيئًا، والله عَزَّوَجَلَّ مالِكه، والغني عنه.

إذن حَذارِ أن يخرج منك قولٌ، أو تعقِد قلبك على عقيدة تُورِدُك المَوارِد، بعض الناس إذا وصل إلى هذا الموضوع تكلَّم فيه كأنما يتكلم عن قَرينَين، أو كأنما يتكلم عن نِدَّين، وكل واحد منهما له حقٌّ مساوٍ للآخر، فهو يحكم بين هذا وهذا، اتَّقِ الله يا عبد الله، الله عَزَّوَجَلَّ هو المالك، المتصرف، المدبر، الذي له الغِنى التام، وأنت عبد مملوك، ليس منك شيء، ولا إليك شيء، تَنَبَّهْ، ولا تَتَعَدَّ حدَّك وطَورَك.

❁ **المقدمة التاسعة**: احرِصْ على ما ينفعك، لا تخض خوضًا لا فائدة فيه، بل ربما يعود عليك بالضلال، وما أكثر ما يخوض أُناسٌ في هذا الموضوع هذا الخوض الذي لا ينفع، اكتَفِ بالقدر الذي أبانَتْه الأدلة، وانصرف بعد ذلك إلى ما ينفعك.

❁ **المقدمة العاشرة والأخيرة**: إيمان أهل الإيمان والتسليم بالقدَر دافع لهم إلى العمل لا إلى الكسل.

إن كُنتَ على الجادَّة، إن كُنتَ على الطريق القَويم، والصراط المستقيم، إن كُنتَ على نهج السلف الصالح رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ فاعلَمْ أن إيمانهم بالقدر، ومنه مسألة الهداية والإضلال كان دافعًا لهم إلى الاجتهاد في العمل والطاعة، لا إلى الرُّكون إلى الكسل، أو الاحتجاج على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بما قدَّر.

ويدل على هذا: ما جاء في رواية، والحديث أصله بِرِوايات متعددة في الصحيحين، لكن هذه رواية عند ابن حبان بإسناد صحيح من حديث سُراقة بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ أن النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أخبَر أصحابه بثبوت القدر، وأن كلما يكون فقد مضَت به المقادير، وليس بما يُستأنف، فههنا سأل سُراقة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ رسولَ الله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ : (فَفِيمَ العملُ؟) إذا كان كلّ شيء مكتوبًا، ولا خروج عمَّا يشاء الله عَزَّوَجَلَّ في ابن آدم، فَفِيمَ العملُ؟! فقال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ**». يقول سُراقة رضي الله عنه: (فمَا كُنت أشدّ اجتهادًا مِنِّي الآن).

لما سمع هذا الكلمة، وعَلِم أن العبد ينال ما قُدِّر له بالسبب الذي أُقْدِر عليه اجتهد في العمل، حتى يكون قريبًا من النجاة؛ لأنه أخذ بسببها.

فهكذا ينبغي أن تكون يا أيُّها المسلم، على نهج السلف، وعلى طريقة الصحابة رضي الله عنهم، إيمانهم بالقدر دفَعَهم إلى الاجتهاد في طاعة الله سبحانه، والاجتهاد في اجتناب مَحارمه، لا أنه أورثهم ضدّ ذلك، كما يكون من بعض الناس، والله المستعان.

هذه مقدِّمات تستحضرها -يا رعاك الله-، ولا تغفل عنها.

ننتقل بعد ذلك إلى الكلام عن معتقد أهل السنة والجماعة في مسألة الهداية والإضلال، وعندنا هَهُنا كما تَرَى شِقَّان، شِقّ يتعلق بالهداية، وآخر يتعلق بالإضلال، ونبدأ بالأول منهما.

فيُقال: إنَّ معتقد أهل السنة والجماعة في باب الهداية يتلخَّص في أربعة ضوابط:

❁ **الضابط الأول**: أنَّ الهداية من الله، فهو الذي يشاء هداية المهتدي، ولو لَم يشأ الله هداية المهتدي لَم يَهتدِ ورَبِّ السماء، مهما اجتهد، ومهما فعل، ومهما بذل من أسباب إذا لم يشأ الله الهداية له فإنه لن يهتدي.

وهذا مما قامت عليه دلائل كثيرة في الكتاب والسنة، ﴿وَمَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر:٢٣]، ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ﴾ [الزمر:٣٧]، مَن يُضلل الله فما له من هادٍ، لو اجتمع أهل الأرض كلهم على أن يجعلوه مهتديًا فإنه والله لن يكون، وها هُوَ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي هو أعظم العباد قيامًا بهداية الإرشاد، وقد بَذَل ما يستطيع في هداية عمّه أبي طالب، فماذا كانت النتيجة؟ لَم يَهتدِ، ولماذا لَم يَهتدِ؟ لأن الله لم يشأ هدايته، قال سبحانه: ﴿إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص:٥٦].

إذن الهداية إلى الله عَزَّوَجَلَّ، فهي بيدِه، يَمُنُّ بها على من يشاء، ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلامَكُمْ بَلِ اللهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات:١٧].

إذن الهداية من الله جَلَّوَعَلَا وحده، فلا أحد يشاركه في ذلك.

واللهِ لــوْلَا اللهُ مَــا اهْتَــدَيْنَا وَلاَ تَصَــــدَّقْنَا وَلاَ صَــــلَّيْنَا

هكذا قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهكذا قال أصحابُه معه.

وإذا فهمت هذا فهمتَ أن هَهُنا أمرين:

الأول: فعْلُ الله.

والثاني: فعْلُ العبد.

فِعْـل الله هـو: الهدايـة، وفِعْـل العبـد هـو: الاهتـداء، ﴿مَـنْ يَهْـدِ اللهُ فَهُـوَ الْمُهْتَدِي﴾ [الأعراف:١٧٨].

وفعل العبد أثر لفعل الله، وعليه فإذا لم يفعل الله عَزَّوَجَلَّ لم يكن فعل للعبد.

إذن هذا مما ينبغي أن يضعه الإنسان نصْب عينيه.

❁ **الضابط الثاني**: الهداية محْض فضل من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، والعباد ليس منهم شيء، ولا إليهم شيء، باب الهداية باب تفضُّل محض، وليس باب معاوضة؛ لأن العبد فعَل، استحق على ربه أن يهديه، كلَّا! بل الله عَزَّوَجَلَّ يمُنُّ مَنًّا، ويتفضَّل فضلًا على من يشاء بالهداية، ولذا يستحق أعظم الحمد على ذلك، ولذا يقول أهل الجنة: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللهُ﴾ [الأعراف:٤٣]، ﴿ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللهِ وَكَفَى بِاللهِ عَلِيمًا﴾ [النساء:٧٠]، فضل من الله محْض يمُنُّ به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على من يشاء.

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في الحديث القدسي: «**يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ**».

لو تُرِك العبادُ وما تقتضيه نفوسهم الجاهلة الظالمة فإنهم في ضلالة لا مَحالة، إلا أن يتفضل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالهداية على مَن يشاء.

فإذن: الهداية تفضُّل محض من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهذا مقام يُورث العبد كثيرًا من تعظيم الله، والخوف، والرجاء، فإنه يعلم أنه ضال، إلا أن يهديه الله، تائِه إلا أن يدُلّه ربُّه على الحق، ويوجه قلبه إليه، وإلا فإنه سيبقى في التِّيه، وسيغرق في الظلام والضلال.

❁ **الضابط الثالث**: تفضل الله عَزَّوَجَلَّ بالهداية راجع إلى عِلمه وحكمته، الله جل وعلا لا يُضِل ظلمًا، ولا يَهدي عبثًا، فإذا هدى مَن هدى كان منه ذلك لعِلْم وحكمة، أمَّا العلم فقد مضى الكلام فيه، وعَلِمْنا أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يهدي عن عِلم، ويُضِل عن عِلم، وهذا العلم عِلم سابق قديم، قبل وجود هذه المخلوقات، وقبل أن يشاء الله عَزَّوَجَلَّ فيهم ما يشاء، الله جَلَّوَعَلَا يهدي مَن عَلِم أنه أهل للهداية، ﴿وَلَقَدِ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الدخان:٣٢]، ﴿اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام:١٢٤]، الله أعلم حيث يجعل رسالته أصلًا وميراثًا، ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ [الأنعام:٥٣].

المشركون سألوا سؤال تَعَجْرُف واستكبار، قال سبحانه: ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلاءِ مَنَّ اللهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا﴾ ماذا قال الله؟ ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ [الأنعام:٥٣].

وبناء على هذا فإنَّ الله جَلَّوَعَلَا إذا هدَى فإنَّه يعلم أن هؤلاء الذين هداهم أهل للهداية، فتقتضي حكمته أن يضع هدايته في المحل اللائق بها.

الله جَلَّوَعَلَا رَحيم، لكنه مع ذلك حكيم، إذن يضع رحمته حيث تقتضي حكمته، الهداية رحمة، إذن الله عَزَّوَجَلَّ يضع رحمته حيث تقتضي حكمته، فمَن ليس أهلًا للهداية، ولا يَلِيق بها، ولا تَلِيق به، ولا تزكو نفسه بهذه الرحمة وهذا

الفضل فإن حكمة الله جَلَّوَعَلَا تأبى أن يكون مهتديًا، كما سيأتي الكلام على ذلك إن شاء الله.

وجمَعَ هذه الضوابط الثلاثة الماضية قولُه تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ﴾ [الحجرات:٧]، هذا هو هداية التوفيق، وكان إلى الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وبمشيئته، ﴿وَلَكِنَّ اللهَ﴾ هو وحده الذي فعَل هذا، هو الذي هدى، ﴿وَلَكِنَّ اللهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُوْلَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [الحجرات:٧] ثم قال: ﴿فَضْلًا مِنَ اللهِ وَنِعْمَةً﴾ [الحجرات:٨] هذا هو الضابط الثاني، القضية تفضُّلٌ محض، ونعمة خالصة من المُنعِم سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، ثم قال: ﴿وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾. إذن كانت هدايته عن عِلم وحكمة، عَلِم مَن هو أهل للهداية، فاقتَضَتْ حكمته أن يضعها فيه، ﴿وَلَقَدِ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الدخان:٣٢]، ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ﴾ [الأنبياء:٥١].

❁ **رابعًا**: تفضُّل الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بالهداية له وجهان:

◉ **الأول**: الهداية الأُولى، الله جَلَّوَعَلَا-كما عَلِمنا- يمُنُّ بالهداية على من يشاء، يكون العبد ضالًا فيَهتدي، غافلًا عن الحق فيتبصّر، هذا فضل محض من الله جَلَّوَعَلَا، ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾ [الأنعام:١٢٢]، والله جَلَّوَعَلَا يقول: «**يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ**»، الهداية ههنا هي الهداية الأَوَّليَّة.

◉ **الثاني**: الهداية اللاحقة، وذلك أن العبد إذا اهتدى بهداية الله السابقة؛ فآمَن، وسلَّم، وانقاد، وأطاع، فإن الله عَزَّوَجَلَّ يَزيده هدًى، ويمُنُّ عليه بهداية بعد

هداية، ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى﴾ [الليل:٥-٧]، ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ [محمد:١٧]، ﴿وَيَزِيدُ اللهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ [مريم:٧٦]، ﴿سَيَذَّكَّرُ مَنْ يَخْشَى﴾ [الأعلى:١٠]، ﴿اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الأحزاب:٧٠-٧١]، ﴿إِنْ تَتَّقُوا اللهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال:٢٩]. وهكذا في أدلة كثيرة تدل على أن الله عَزَّوَجَلَّ يتفضل على الهداية بهداية لاحقة، فإذا عمل الإنسان زاده هدًى، ووفقه إلى هداية لاحقة ثالثة ورابعة وهكذا، كما يشاء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وأختِم الكلام عن الهداية بذكْر ستّ فوائد:

❁ **الفائدة الأُولى**: أنَّ الهداية هدايتان:

- هداية إلى الصراط المستقيم.
- وهداية في الصراط المستقيم.

وقد جمَعَهما قولُه تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة:٦].

هذه الآية العظيمة التي يُكرِّرها المؤمن في يومه وليلته مَرَّات وكرَّات، ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ فتذكَّر هاتين الهدايتين: الهداية إلى الصراط، والهداية في الصراط؛ وذلكُم أن الهداية إلى الصراط هي الهداية للإسلام الحق، هي الهداية إلى الدين الصواب، هي الهداية إلى الملَّة الصحيحة، هي الهداية إلى نهْج السنة، ولكن بعد ذلك في هذا الطريق المستقيم تفاصيل كثيرة، وأعمال شتَّى، فأنت مفتقِر إلى هداية من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في كل تفصيل وكل عمل، فمَهْما عَلمتَ من تفاصيل الشرع، ومهما بلغَك من طاعات وخيرات فحتى تقوم بشيءٍ منها أنت بحاجة إلى هداية خاصة، وهذا مقام عظيم للتوفيق والخذلان.

مِن الناس مَن يُهدى إلى الصراط المستقيم، لكنه لا يُهدى إلى كثير من تفاصيل هذا الصراط، فاستحضْر جيدًا هذا المعنى وأنت تسأل ربك الهداية، ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ اهْدِنِي إلى هذا الصراط، وثبِّتْنِي عليه، وأيضًا اهدِني إلى تفاصيله، وبلِّغنِي منه ما يُرضيك، فإنك لن تَصِل إلا بهدايته، كُلُّ عملٍ صالحٍ أنت مفتقر فيه إلى هداية، لو كان تسبيحة، ولو كان تلاوة آية، ولو كان صلاة ركعتين، أنت بحاجة إلى هداية خاصة إلى هذا العمل.

❁ **الفائدة الثانية**: الأعمال الصالحة، سواء كانت أعمال قلوب، أو أعمال جوارح، فإنها تقتضي الهدايات اللاحقة اقتضاء السبب لمسبَّبه.

بمعنى: أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ هدى عبدَه إلى الإسلام بمحض فضله جَلَّوَعَلَا، ثم بعد ذلك يفعل عملًا صالحًا، فيُثيبه الله على ذلك بماذا؟ بهداية أخرى، هذا العمل اقتضى تلك الهداية الثانية اقتضاء السبب لمسبَّبه، إذن الأعمالُ الصالحةُ أسباب للهدايات التي بعدها، وأنت خبير بأنَّ السبب لا يقتضي وحده حصول المسبَّب، بل لابدَّ من إزالة الموانع، ولابد من مشيئة الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، ولكن فهْمُك لهذا يُعينك على أن تكثر من أسباب الهداية.

❁ **الفائدة الثالثة**: الهداية لا نهاية لها، الهدايات في هذا الصراط المستقيم ليس لها غاية تنتهي عندها، فما مِن هداية إلا وفوقها هداية، ولذا أنت مُطالَب بأن تجتهد في العمل الصالح حتى يأتيك اليقين: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر:٩٩]، إيَّاك أن تظن أنك وصلت إلى الحد الأعلى من الهداية، فلسْتَ مطالبًا بعده بشيء، هذا لا يعتقده ولا يقوله إلا مغرور، الهداية لا حدّ لها، وثَمَّة هدايات كثيرة، فعليك أن تجتهد وتجاهد حتى تخرج روحك من جسدك.

❁ **الفائدة الرابعة**: إذا عَلمت كُلَّ ما سبَق عَلِمْتَ أن كل نعمة فهي دون نعمة الهداية، وعَلِمت أن كل مصيبة هي دون مصيبة الضلال، وهذا ما يجعلك تلْجأ إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بصدق أن يُبلِّغك هدايته، وأن يتفضل عليك بها، فأعظم النِّعم على الإطلاق: أن يَمُنَّ الله جَلَّ وَعَلَا عليك بالهداية، فهذا شيءٌ لا تُحيط به العبارة، استحضِرْ هذه النعمة، واشكُرِ الله عَزَّوَجَلَّ عليها.

❁ **الفائدة الخامسة**: إذا نظرْت إلى باب الهداية فاستحضر ضَعفَك وعَجْزَك.

اعلَمْ أن حالك كحَالِ غريق في بحر هائج متلاطم الأمواج، وأنت لا تملك سببًا للنجاة، فتنٌ متلاطمةٌ من فتن الشهوات والشبهات لا حد لها، وأنت في وسطها ضعيف عاجز، لا يمكنك أن تفعل شيئًا، إنما قلبُك ولسانُك متوجه إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ لأن حَبْل النجاة بيده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فإن أَمَدَّك به نَجوت، وإلا فواللهِ الخسارة والهلاك، هكذا ينبغي أن تُوطِّن نفسك، هذا ينبغي أن تُرَبِّي نفسك، أنك تائه ضائع ضال، ليس لعقلك طريق إلى الهداية، وليس لبصرك سبيل إلى التوفيق، إنما أنت عبْد محض لسيّده الذي بيده كل أمْره وشأنه، إذًا عليك أن تكون صادقًا في اللُّجوء إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في طلب الهداية، فالأمر واللهِ -يا إخوتاه- عظيم! والنجاة شأنها شأْن، والخسارة والله شأْنها شأْن، فعَليك أن تستحضر هذه القضية المهمة، وأن تُعطيها قدْرها في باطنك وظاهرك، بلسانك وجوارحك، أظهِرِ الافتقار إلى الله عَزَّوَجَلَّ، حقِق عُبودية الافتقار إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بحصول الهداية، إيَّاك أن تغتر بنفسك، بعِلمك، بعقلك، بذكائك،

بشهادتك، بأيّ شيء عندك، فوالله كلُّ ذلك لا يقدّم ولا يؤخر إن لم يشأ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لك الهداية، ولم يتفضل عليك بها.

❁ **الفائدة السادسة والأخيرة**: غاية الهداية، غاية السلوك على الصراط المستقيم أن تصِل إلى الله، وإلى ثوابه وجنّته، استحضِرْ هذا إذا نظرت في موضوع الهداية، وقد دلَّ على هذا ثلاث آيات في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، قال سبحانه: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى﴾ [الليل:١٢]، وقال سبحانه: ﴿وَعَلَى اللهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ [النحل:٩]، ﴿قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ [الحجر:٤١].

هذه الآيات عَلى التحقيق تدلُّ على أن هذا الصراط المستقيم إنما يُوصل صاحبه إلى الله سبحانه، وإلى رحمته، وإلى لقائه، وإلى جنته.

إذن: وأنت تنظر وتبحث وتطالع موضوع الهداية استحضِر هذا الأمر، وأن الهداية والتوفيق إلى الصراط المستقيم مآلُه أن تصِل إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وأيّ غاية أعظم من هذه الغاية؟

هذه بعض الفوائد المتعلقة بموضوع الهداية.

وأنتقل بعد ذلك إلى الشق الثاني، أَلَا وهو: موضوع الإضلال.

الكلام في الإضلال على وِزان الكلام في الهداية، فهو في أربعة ضوابط:

❁ **الضابط الأول**: أن الإضلال من الله عَزَّوَجَلَّ، فهو الذي يشاء للضال أن يَضِل، ولو أنَّ أهل الأرض اجتمعوا على مُهتَدٍ ليُضلُّوه فإنهم لن يَضلُّوه، لِمَ؟ لأن الأمر إنما هو إلى الله وحده لا شريك له، ﴿مَنْ يَشَإِ اللهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام:٣٩]، «**مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ**»، ﴿وَمَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد:٣٣].

إذن: كل ما يقع في هذا الكون مَرجعه إلى مشيئة الله عَزَّوَجَلَّ، حتى الضلال، حتى معصية الله فإنها لعِزَّته لا تقع إلا بمشيئته، وأنتم تذكرون تلك الكلمات الحسنة التي قالها أبو إسحاق الإسفراييني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قصته مع عبد الجبار الهَمَذَاني، وهي مناظرة مشهورة، ساقها ابن السُّبْكي في «طبقات الشافعية»، وأيضًا أورَدَها السَّفَّاريني في «اللَّوامع»، وغيرهم من أهل العلم.

فيُحكَى: أن مجلسًا جمَع أبا إسحاق وعبد الجبار - وهكذا نقل السَّفَّاريني: أنها كانت في مجلس الصاحب بن عبَّاد، والصاحب على اعتقاد يعني كان معتزلًا، على عقيدة عبد الجبار، وأيضًا كان متشيعًا-، **فالشاهد**: أن عبد الجبار لما رأى أبا إسحاق قال: (سبحان مَن تنزَّه عن الفحشاء)، يُعرِّض بما يعتقده أبو إسحاق بل والمسلمون أن كل ما يقع فهو بمشيئة الله، حتى المعاصي، وحتى الذنوب، وحتى الكفر، كل شيء بمشيئة الله، وهذا المعتزلي يعتقد أن ذلك ليس بمشيئة الله.

قال: «سبحان مَن تنزَّه عن الفحشاء»، فرَدَّ عليه أبو إسحاق مباشرة: «سبحان مَن لا يكون في مُلْكِه إلا ما يشاء»، فقال عبد الجبار: «أَفَيَشاء ربُّنا أن يُعصَى؟»، فقال أبو إسحاق: «أَفَيُعصَى ربنا قهرًا!» وفي رواية ثانية: «قَسْرًا»، **وهذا هو موضع الشاهد**: هل الله عَزَّوَجَلَّ يُعصَى قهرًا وقسْرًا؟ لا والله، شأْن الله أعظم، والعباد أحقر من ذلك، فهو لم يعصوا الله عَزَّوَجَلَّ إلا لأن الله شاء ذلك.

ثم قال عبد الجبار: «أَرَأَيت إن منعَني الهدى، وأَوْرَدَني الرَّدى، أحسَن إليَّ أم أساء؟»، قال: «إن منَعك ما هو لك فقد أساء، وإن منَعك ما هو له فذلك فضْله

يُؤْتيه من يشاء»، فخرج الناس وهم يقولون: (ما لِكلام أبي إسحاق جواب! أُلْجِم الذي ابتدَع.

وطبعًا هذا الكلام الذي ذكره ليس بصحيح قطعًا، الله عَزَّوَجَلَّ ما منَع أحدًا الوصولَ إلى الحق، ولذلك -كما سيأتي معنا- الله جَلَّوَعَلَا قال لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف:١٢]، ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]، فهل كان لإبليس عُذر؟ إذا ما كان هناك مانع يمنعه مِن أن يُطيع الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، فاللهُ جَلَّوَعَلَا قد أزاح العِلل، ولم يَحُلْ بين العباد وبين مَراشدهم.

إذن: عَودًا على بَدْء أقول: الإضلال إلى الله عَزَّوَجَلَّ مشيئة، فهو الذي يشاء للضال أن يَضِل.

❁ **الضابط الثاني**: الإضلال محض عدْل الله عَزَّوَجَلَّ، إذا أضلَّ الله مَن أضل كان ذلك منه عدلًا، لا ظلمًا.

ووجْه ذلك: أنَّ الإضلال عقوبة، وإيقاع العقوبة في محلها المستحق عدل أو ظُلْم؟ عدْل، والعدل محمود أو مذموم؟ العدل محمود، وصاحبه ممدوح.

إذن: الله عَزَّوَجَلَّ إذا أضلَّ فإنَّه لم يَظلِم مَن أضلَّه، بل كان عدْلًا معه سُبْحَانَهُوَتَعَالَى؛ وذلك أنَّ حُجَّته سبحانه حُجَّة قائمة، ومشيئته نافذة، فمكَّن من الهداية، أعطى العقول والأسماع والأبصار، وأرسل الرسل، وأنزل الكتب، ومكَّن من الهداية، فإذا انصرف الإنسانُ عن الحقِّ استحقَّ أن يضله الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى عنه.

وتأمَّلْ في هذا المقام قوله جَلَّوَعَلَا: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت:١٧]، الله عَزَّوَجَلَّ هداهم هداية الدلالة والإرشاد، فماذا كان

منهم؟ ما أقبلوا، وكان واجبًا عليهم أن يُقبلوا، استحبُّوا العَمَى على الهدى، فاستحقوا أن يُضلّهم الله عَزَّوَجَلَّ، وكان هذا منه سبحانه عدلًا، ولذا يقول سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة:١١٥] إذن الحجة قائمة، فإذا لم يُقبِل العبدُ إلى الحق استحقَّ أن يُضِله الله عَزَّوَجَلَّ، فيصرف قلبه عنه، وهذا محض عدل الله عَزَّوَجَلَّ.

حقيقة الحال في هذا المقام: هو الجمع بين الأمرين، بين مشيئة الله النافذة، وحُجَّته البالغة، واللهُ جَلَّوَعَلَا ماضٍ حكمه، عدلٌ قضاؤه.

الله سبحانه منَع عن هؤلاء فضله، لكنه ما منعهم عدله، فأزاحَ العِلل بينهم وبين الوصول إلى الحق، ولكنهم ما استجابوا، وما أقبلوا على الحق، قامت عليهم الحجة، فكان واجبًا عليهم أن يُقبلوا إلى الحق، فأَبَوا، وانصرفوا، فخَلَّاهم الله جَلَّوَعَلَا وبين ما اقتضَتْه نفوسهم الظالمة الجاهلة، قال الله جَلَّوَعَلَا: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام:١٤٩]، الحجة قائمة كما قلنا بسبب التكليف، وبالحجة الرِّسالية، ﴿كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ﴾ [الملك:٨-٩] هذا الأمر الأول من مجموع ما به الحجة، ﴿قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللهُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ * وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك:٩-١٠] إذن ما كان عندهم السمع الذي هو سمع القلب، أمَّا سمع الأُذن فإنه حاصل لهم لا محالة، لذلك الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يقول: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ﴾ [الأنبياء:٢] هم يستمعون سماع الأذن، لكنهم ما سمعوا سماع القلوب المقتضي لسماع الإجابة، المقام ههنا أن ههنا ثلاث

سَماعات: سماع أُذُن، وسماع قلب، وسماع استجابة، كما سيأتي بعد قليل بيانه إن شاء الله.

إذن: حُجة الله قائمة، مع كون مشيئته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ نافذة، لم يَسلبْهُم قُدرتهم، ولم يمنعهم مراشدهم، بل مكَّن من الوصول إلى الحق، لكنهم أَبَوا وأعرضوا، فأضلَّهم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

هذا مما ينبغي أن تستحضره جيدًا في هذا المقام، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم:٤] الحجة قائمة، والبيان حاصل، الرسول بُعِث، والبيان الذي عُرف من خلال سبب التكليف حاصل، لكن بعد ذلك ﴿فَيُضِلُّ اللهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾.

إذن: لابد من ملاحظة الأمرين في هذا المقام، هذا الضابط لن تفهمه حتى تجمع بين الأمرين:

-بين أن مشيئة الله فيهم نافذة.

- مع كَون حُجته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قائمة.

إذن: اللهُ جَلَّ وَعَلَا-وهذه هي الخلاصة-: عدْل في إضلاله، ولذلك قال: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ ثم قال: ﴿وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل:٩٣] إذن لمَّا تُسألون هذا دليل على أن المقام مقام عدل؛ لأنكم ستُسألون، ولا يُسأل أحدٌ إلا على ما عنده قدرة على أن يأتي به، سيسألهم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن ذلك، مع كونه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُضِل مَن يشاء، ويهدي مَن يشاء.

❁ **الضابط الثالث -وبه يسهُل عليك فهْم الضابط الثاني**: أن إضلال الله عَزَّوَجَلَّ راجع إلى علمه وحكمته، كما تقدَّم هذا قبل قليل، ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللهُ عَلَى عِلْمٍ﴾ [الجاثية:٢٣] على عِلم بأنه لا يستحق الهداية، وقلنا سابقًا: الله عَزَّوَجَلَّ لا يُضِل ظلمًا، كما أنه لا يهدي عبثًا، فيضع فضله حيث تقتضي حكمته، محلٌّ لا يَلِيق بالهداية ليس من الحكمة أن يُهدَى، إنما يُهدَى مَن يستحق الهداية، وهؤلاء الضُّلَّال لم يكونوا أهلًا للهداية، عَلِم الله سبحانه حالهم قبل أن يخلقهم، فما تفضل عليهم بالهداية، فكان ذلك منه حكمةً بالغة، فإن الطِّيب الثَّمين لا يليق وضْعه في الحشوش، أغلى ما يكون من الطِّيب الذي يُشْترَى بالمبالغ الطائلة من الذهب والفضة، ليس محلّه دورات المياه.

والجواهر الثَّمينة لا تُلقى في الأماكن القذرة، إنما توضع في محل مناسب.

والهداية أغلى من هذه الجواهر، ومن هذه الأطياب، وهؤلاء الكفار الضَّلَّال أخبث وأنجس من هذه المواقع والمواضع القذرة.

ومما يُسهِّل عليك فهْم هذا: تأمُّل آيتين في كتاب الله:

-**الأُولى**: فيما أخبر الله جَلَّوَعَلَا عن حال الكفار في غير ما آية، أنهم إذا عايَنوا العذاب في الآخرة سألوا الرجوع إلى الدنيا، وماذا قال الذي يعلم ما لم يكن لو كان كيف يكون سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، ؟ قال: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام:٢٨] وهذا حقّ، ولا يخالِف الحق، واللهِ إنَّ هؤلاء لو رجعوا لعادُوا إلى الكفر.

لو فُرض أن أبا جهل، وأبا لهَب، وأُميَّة بن خَلَف، وفرعون، والنمرود، وغيرهم من صناديد الكفر، بعد أن عاينوا العذاب، ومسَّهم العذاب في البرزخ،

وفي القيامة واللهِ إنه لو قُدِّر لهم الرجوع سيعودون إلى ما كانوا عليه من الكفر والضلال والصدّ عن سبيل الله، أَفَهَذه نفوس تَلِيق بها نعمة الهداية وهي بهذا القدر من النجاسة والقذارة؟ لا والله، إذًا كان إضلال هؤلاء، ومنْعُهم من فضل الله عَزَّوَجَلَّ هو الحكمة، فوقَع الشيء في موضعه المناسب له.

وتأمَّل ثانيًا في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال:٢٣]، لو عَلِم الله في هؤلاء الكفار خيرًا لأسمعهم سماع قلب، وإلا فعرفنا أن سماع الأذن حاصل، لكنه سماع قلب يحصل به الفهم، والتدبُّر، وحُسْن الإدراك، ثم يترتب على هذا سماع الاستجابة، اللهُ لو عَلِم الله عَزَّوَجَلَّ من هؤلاء خيرًا لأسمعَهم سَماع قلب بعد أن أسمعهم سماع أُذُن، لكن ما فيهم خير، ولو فُرض أنه أسمعهم سماع قلب فإنه كما عَلِمْنا مقتضٍ للاستجابة؛ لأنه حق باهِر، لكن ما الذي سيكون منهم؟ سَيَتولَّون ويُعرضون لِمَا في نفوسهم من الكِبْر عن الحق، انكشف الحق أمامهم تمامًا، وصل الأمرُ إلى سُويداء قلوبهم، فما بقي إلا أن يستجيبوا، ﴿لَتَوَلَّوا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾، مُعرضون، مستكبرون عن الحق، إذن هذه نفوس لا تستحق الهداية، وليس من الحكمة أن تُهدى وقد بلَغُوا هذا القدْر من الخُبْث، ليس فيهم أيّ شيء من الخير، واللهِ لو كان فيهم شيء من الخير ما أصبحوا في النار خالدِين.

أليس اللهُ جَلَّوَعَلَا يُخرج من النار من كان في قلبه أدنى أدنى أدنى مثقال ذرَّة من خير؟ طيب هل خرج هؤلاء؟ أم هم خالدون فيها أبدًا؟ إذن ليس فيهم أدنى مثقال ذرَّة من خير، إذن هؤلاء ليس من الحكمة أن يُهدَوا.

قد ذكرتُ في بعض المجالس في كُتب ماضية مثالًا على هذا يقرِّب لك ما أعني، أَرَأَيت شخصًا عُرف بقرائن حاله أنه في غاية الإجرام، والحكم عليه عند الحاكم، إن شاء أن يعاقبه عاقَبَه، وإن شاء عفا عنه، أصدر عفوه عنه، لكن كل قرائن الأحوال تشير إلى أن هذا الرجل غاية في الخبْث والإجرام والضلال، بل ربما أوَّل ما يخرج من المحكمة يقتل أول رجل أو يَسلبُه، فهل الحكمة ههنا تقتضي أن يُمَنَّ على هذا بالعفو، أو أن يُعاقَب؟ يُعاقَب، هذا بمجرد قرائن الحال، كيف لو كان عندنا خبر بوَحي من الله عَزَّوَجَلَّ، أو بإخبار نبيّ مثلًا بأن هذا بهذا القدر، وأنه فعلًا لا خير فيه، هل من الحكمة أن يُمَنَّ عليه بالعفو؟ لا. فما بالُكم بعِلم الله عَزَّوَجَلَّ الذي عَلِم حال هؤلاء قبل أن يخلقهم بعِلمه القديم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، أنهم ليسوا من أهل الخير في شيء البَتَّة، إذن هؤلاء ليسوا أهلًا للهداية، وههنا انتهى عِلم العباد بالقدر، إيَّاك أن تسترسل في التفكير بعد ذلك، ما سِوى هذا القدْر مخزون عنَّا عِلمه، وليس للإنسان أن يتابع البحث وراء هذا، هذا هو القدْر الذي دلَّتنا عليه النصوص، فواجب علينا أن نقف فيما وراء ذلك، وأن نستحضر تلك المقدمات السابقة:

- لله حكمة بالغة.

- والله عدْل لا يَظلِم.

❁ **الضابط الرابع**: أنَّ عقوبته جَلَّوَعَلَا بالإضلال لها وجهان، -كما قلنا في الهداية-:

◉ **أولًا**: عقوبة على ترْك.

◉ **ثانيًا**: عقوبة على فعْل.

أمَّا العقوبة على الترك: فهو ترْك ما أمر الله جَلَّوَعَلَا به من الاستجابة إلى الحق، لمَّا قامت الحُجة، وأُنذِرُوا، وبُلِّغُوا، وجاءهم النذير، ما الذي كان يجب عليهم؟ أن يستجيبوا، وأن يُسلِموا، وأن ينقادوا إلى الحق، لكنهم ما فعلوا، فأضلهم الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، قال جَلَّوَعَلَا: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت:١٧]، وقال سبحانه: ﴿ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [التوبة:١٢٧]، ما كان الواجب أن ينصرفوا، كان الواجب أن يُقبلوا.

إذن: هذه عقوبةٌ أُولى على ترْك ما أمر الله عَزَّوَجَلَّ به من الاستجابة إلى الحق، ثم بعد ذلك إضلال آخر، وهو: إضلال على ما فعلوا من أنواع الشرك والكفر والمعاصي، ومحاربة دِين الله عَزَّوَجَلَّ، والصدّ عن سبيله، فكلما وقع منهم شيءٌ من ذلك زادهم الله عَزَّوَجَلَّ ضلالًا، ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى* وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى﴾ [الليل:٨-٩] ماذا؟ ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ [الليل:١٠]، ﴿وَاللهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا﴾ [النساء:٨٨]، ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة:١٠]. وهكذا في جُملة من الأدلة تدل على أن كل سيئة تقع من هؤلاء فإنها عقوبة على سيئة قبلها، والتي قبلها عقوبة على سيئة قبلها، حتى نصِل إلى العقوبة الأُولى، وهي على الترك، وهي التي جاءت في قول الله جل وعلا: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام:١١٠]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أَوَّلَ مَرَّة هنا يُراد بها: حينما بَلَغَتْهُم الحجة)، حينما بلَغَهم النذير، فما أقبلوا، فقلَّب الله عَزَّوَجَلَّ قلوبهم وأبصارهم عن الحق، فما اهتَدَت قلوبهم إليه، وأصبحوا لا يرونه وهو أمامهم،

نعوذ بالله من هذه الحال، ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾.

بهذا نكون قد انتهينا من الكلام عن موضوع الهداية والإضلال، والمؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ -كما ذكرتُ لكم- فرَّق الكلام عن موضوع القدر، سيُعيد شيئًا من الكلام عن هذا الأمر فيما سيأتي، ونَزيد بعض الشرح عن هذا الموضوع إن شاء الله لاحقًا.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَكُلُّهُم يَتَقَلَّبُونَ فِي مَشِيئَتِهِ بَيْنَ فَضْلِهِ وَعَدْلِهِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

كلُّ العباد يَتقلَّبُون بين هذين الأمرين: بين فضل من الله، وعدْل منه سبحانه، بين إعطاء منه، وحرمان، بين توفيق، وخذلان، على أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يضع التوفيق والخذلان في موضعه، بمعنى: أن هذا ينبغي أن يُقيَّد بأن فضله وعدله كل ذلك يرجع إلى حكمته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فكلُّهم يتقبلون في مشيئته بين فضله وعدله، وكلُّ ذلك صادر عن حكمته.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَهُوَ مُتَعَالٍ عَنِ الْأَضْدَادِ وَالْأَنْدَادِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

اللهُ جَلَّوَعَلَا مُتعالٍ عن الأضداد والأنداد، ولذا لا يُغالِبُه في خلْقه مُغالِب، فمشيئته فيهم نافذة، لِمَ؟ لأن الله جَلَّوَعَلَا قد تعالى وتنزَّه عن الأضداد جمْع «ضِدّ»، وعن الأنداد جمْع «نِدّ».

والأنداد من الأضداد، ما معنى هذا؟ يعني من الكلمات التي تُسمى عند اللغويين: الأضداد، التي تدل على المعنى وعلى ضدّه أيضًا.

بمعنى: النِّد يُقال:

- للمَثيل والشَّبيه.

- ويقال أيضًا لـ: المُنافِر والمخالِف والمغالِب.

وقد أورَد ابن الأنباري هذه الكلمة ضمن كتابه «الأضداد»؛ فإنها تدل على هذين المعنيَين.

وجمْع كلمة «الأنداد» مع «الأضداد» تدل على أن الأنداد ههنا بمعنى: الأشباه، والأمثال، والنُّظراء، والأكْفاء.

وأمَّا «الأضداد» فبعضهم جعل الأضدادَ من الأضداد، بعضهم أيضًا قال: الأضداد يعني:

- الضدّ هو: الشَّبيه والمثيل.

- وكذلك يُطلق على: المخالف والمنافِر.

وبعضهم ضعَّف هذا؛ كابن الأنباري، فإنه جعَل هذا من القول الشَّاذ، وأن الضدّ ليس إلا المخالف المنافِر.

وعلى كل حال السياق يدل على هذا، أن الله جل وعلا مُنزَّه عمَّن يُغالبه ويَرُدّ قضاءه، كذلك هو مُنزَّه عن نِدٍّ يشاركه فيما يُقدِّر ويشاء سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

لَا رَادَّ لِقَضَائِهِ، وَلَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ، وَلَا غَالِبَ لِأَمْرِهِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

ممَّا يترتب على كون الله جَلَّوَعَلَا قد تعالى عن الأضداد والأنداد: أنه (**لَا رَادَّ لِقَضَائِهِ، وَلَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ، وَلَا غَالِبَ لِأَمْرِهِ**)، الله جَلَّوَعَلَا هو الغالب، وكل مَن سواه فهو مغلوب، الله جَلَّوَعَلَا إذا أراد شيئًا فإنه لا يُرَدّ، وما قضاه فإنه لا يمكن بحال ألَّا يقع، ﴿وَإِذَا أَرَادَ اللهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلا مَرَدَّ لَهُ﴾ [الرعد:١١]، ﴿مَا يَفْتَحِ اللهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر:٢] الأمر كلُّه لله، ولذا كان من الذكْر الذي يذكره النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد صلاته: «**لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ**»، ما قضى الله عَزَّوَجَلَّ بإعطائه فلا يمكن بحال أن يمنعه، والعكس بالعكس.

قال: (**وَلَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ**)، الله جَلَّوَعَلَا يقول: ﴿وَاللهُ يَحْكُمُ لا مُعَقِّبَ﴾ [الرعد:٤١].

وكلام أهل العلم في: (وَلَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ) يدُور على ثلاثة معانٍ:

◉ **الأول**: أنه لا مُغيِّر لحُكمه.

وهذا ما أشار إليه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه، وعليه جماعة من أهل التفسير، لا أحدَ يتعقَّب حُكْم الله بتغيير أو نُقصان، لِمَ؟ لأنه لا نِدَّ له ولا ضِدّ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

والحكْم ههنا هو الحكم الشرعي، والحكم القدَري أيضًا، فلا مُعقِّب لحكمه القدري، ولا مُعقِّب لحكمه الشرعي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

◉ **الثاني**: (**وَلَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ**) يعني: لا رَادّ لحكمه.

ليس لأحد أن يرُدّ حكم الله، لا شرعًا ولا قدرًا وهذا المعنى ليس بِبَعيد عن سابقه، ليس لأحد أن يردّ حكمه، لا شرعًا ولا قدرًا.

أمَّا شرعًا فلا يجوز لأحد أن يردّ حكم الله، ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [النور:٥١].

كما أنه ليس باستطاعة أحدٍ أن يردّ حُكم الله القدري، فما حَكَم الله جَلَّوَعَلَا به فهو نافذ في الخلق، ولا مَرَدّ له.

◉ **والمعنى الثالث**: (**وَلَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ**) يعني: لا أحد ينظر في حكم الله عَزَّوَجَلَّ فيكون في مقام المصوِّب، أو المخطِّئ، أو القادح، كما هو حال الناس بعضهم مع بعض؛ لأنه يجوز فيهم الصواب والخطأ، أليس كذلك؟ بلى.

أحكام الناس يجوز فيها الصواب والخطأ، ولذلك يتعقَّب بعضهم بعضًا، وينظر بعضهم في أحكام بعض، فيقول: هذا صواب، وهذا خطأ، لكن شأْن الله عَزَّوَجَلَّ أعظم، فاللهُ لا مُعقِّب لحكمه؛ لأن أحكامه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ حقّ، ولأن ما قدَّره سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا شرّ فيه، فالشرُّ ليس إليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولذلك ما أعظم خذْلان مَن يجعل أحكام الله جَلَّوَعَلَا محل نظر، ومحل بحث، وربما جعل ذلك محل تصويت، هل تؤيد حكْم الله في كذا؟ هل تؤيّد هذا الحكم أو لا تؤيّد؟ يا لله العجَب! الله لا مُعقِّب لحكمه.

مَن أنت يا أيُّها العبد المسكين حتى تنظر في حكم الله عَزَّوَجَلَّ بعقلك الفاسد الكاسد، فرِحتَ بما عندك من العلم حت يصِرتَ تُقوِّم حكم الله عَزَّوَجَلَّ، فتَراه صالحًا أو غير صالح، مناسبًا أو غير مناسب، يا لله العجَب، ﴿قُتِلَ الإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾ [عبس:١٧]، الله لا مُعَقِّب لحكمه، وليس لك إلا أن تُذعِن وأن تُسلِّم، أن تُذعِن لحكمه الشرعي، وأن تُسلِّم لحكمه القدري، فما قضاه، ولا سبيل لك إلى أن تقابِل القدَر بالقدر فعليك حينها أن تُسلِّم.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

آمَنَّا بِذَلِكَ كُلِّهِ، وَأَيْقَنَّا أَنَّ كُلًّا مِنْ عِنْدِهِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

آمَنَّا وأَيقَنَّا بكُلّ ذلك، بأن كلًا من عند الله عَزَّوَجَلَّ؛ عطاءً، ومنعًا، هدايةً، وإضلالًا، كل ذلك من عند الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ فإنه لا شريك له، ولا ضِد ولا نِدّ.

آمَنَّا وأَيقَنَّا، هكذا على أهل الإيمان أن يكونوا، أنهم مُصدِّقون غاية التصديق بذلك، فإن اليقين هو أبلغ درجات التصديق، حتى يكون الموقَن به منزلته للقلب منزلةَ المُبصَر للعين، كما أنك إذا نظرت إلى شيء لا تشْتبِه، إذا نظرت إلى القمر، أو إلى الشمس في رابعة النهار فإنه لا يشتبه عليك الأمر، ولا تتشكَّك في ذلك.

كذلك ينبغي أن يكون الشيء الذي تُوقِن به كهذا، ينبغي أن يكون عندك بهذه المنزلة، آمَنَّا بذلك، صَدَّقْنا غاية التصديق.

وأُنبِّهُك -يا رعاك الله-: إلى أنه يكثر في استعمالات أهل العلم أنهم يذكرون أعمال القلوب على سبيل الترادُف، ولا يكون عندهم نظر في هذه الحال إلى معرفة أو إلى إرادة تلك الفروق الدقيقة بين هذه الأعمال؛ فإن السياق هو الذي يوضح هذا الفَرق، ثَمَّة لا شك فرْقًا بين كلمة (الإيمان) وكلمة (اليقين)، لكن السياق يدلُّك على المراد، والغالب أنَّ في مثل هذا السياق تُذكر مثل هذه الأعمال على سبيل الترادُف.

وهذا يجعلُك أولًا لا تتكلف في ذكْر الفروق بين هاتين الكلمتَين، نحنُ قد عرفنا طريقة الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ، وأنه يكثر من ذكر المرادفات، فما أظن أنه كان

يريد تفريقًا؛ إنما كان يريد أن يقول لنا: إن هذا مما يجب التصديق به غاية التصديق.

وهذا أيضًا يفيد المترجِم، مَن كان طالب علم، ومشتغلًا بترجمة كتب أهل العلم، فلا يُنصح بأن يتشاغل بذكر مثل هذه الفروق الدقيقة في ترجمته، والسياق يدل على أن المقام مقام ذكْر مترادفات، كثير تجد في كتب أهل العلم، (إن علينا أن نؤمن ونُوقِن)، (علينا الإيمان واليقين بكذا وكذا)، وكذل ذلك يُراد به معنىً واحدًا[٣٥].

(٣٥) إلى هنا تمام (**المجلس الخامس**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الخميس الحادي عشر من شهر رجب، سنة أربع وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعة وسبع وخمسين دقيقة.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَأَنَّ[٣٦] مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى، وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَى، وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَى، وَأَنَّهُ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِمَامُ الْأَتْقِيَاءِ، وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ، وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

عطَف المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ الكلامَ عن بعض مُتعلّقات شهادة (أن لا إله إلا الله)، والإيمان بالله، عطَف ما يتعلق بشهادة (أنَّ محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رسول الله)، وما يتعلق بالإيمان به عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

ولا شك أنَّ هذا من أحسن ما يكون ومن أهمّ ما يكون، وهو أن يُجمع في تقرير الاعتقاد بين هذين الأصلين العظيمين؛ فإنَّ هاتين الشهادتين لا غِنى لإحداهما عن الأخرى، بل لا تنفع إحداهما إلا باقْتران الأخرى بها، فلو جاء إنسانٌ بشهادةِ أن لا إله إلا الله، مُنكِرًا شهادة أنَّ محمدًا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لم تَنفعْه شهادة أن لا إله إلا الله، بلْ كان في الحقيقة كافرًا بشهادة أن لا إله إلا الله، كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله.

والكلام عمَّا يتعلق بِنُبوَّة نَبيّنا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، من الأهميَّة بمكان، ولا سيما في هذا الزمان، حيث كثُر شياطين الإنس الذين يُلبِّسُون على الناس دِينهم، ومُعتقدَهم في هذا الباب العظيم، فضبْطُ طالب العلم لهذا الموضوع

---

(٣٦) كأن الأَولى أن نقول: (وإنَّ) لماذا؟ لأن هذه الجملة معطوفة على ما قاله في الأول: (نقولُ في توحيدِ الله معتقدينَ بتوفيق الله: إنَّ الله)، فكسْرُ همزة «إنَّ» هاهنا؛ لأن هذا مقول القول، الآن يعطف ونقول: (إنَّ محمدًا) ﷺ.

بأدلته، وحُسْنُ رعايته له، وتمكّنه من الرَدِّ على ما يخالف الحق فيه، هذا من المهمات يا طلاب العلم! ولا ينبغي أبدًا أن تغفلوا عنه، وقد عَلِمْنا -فيما مضى- أن من نَهْج السلف وأئمة أهل السنة: أنه كلما كثُر التَّلبيس في بابٍ من أبواب الدين عظُمَت عنايتهم به، وتركيزهم عليه، وبيانُ الحق فيه، فلا يزالون يُبيّنون ويُعيدُون ويكرِّرون حتى يتضح الحق لطالبه، وحتى يَهلِك مَن هَلَكَ عن بَيِّنة، لابد أن تستبين سبيلُ المجرمين، والمجرمون اليوم على قَدَم وساق للتشكيك في هذا الأصل العظيم، ولا سيما فيه ما يتعلق بعموم رسالته عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ونَسْخها للرسالات السابقة، هذا ما كثُر فيه التلبيس مع الأسف الشديد، كما سيأتي تفصيله إن شاء الله.

ذكَر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هاهُنا سبعَ صفاتٍ لنبينا محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

يقول: (**عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى، وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَى، وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَى، وَأَنَّهُ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِمَامُ الْأَتْقِيَاءِ، وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ، وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ**) صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

❁ محمدٌ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عبْد الله المصطفى.

(المُصْطَفَى) من الاصطفاء.

والاصطفاءُ هو: الاختيار، والتفضيل، وانتقاءُ الصَّفوة.

وقوله: (**وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَى**) النبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو النبيّ المُجتبى.

(نَبِيّ) الأقرب -والله أعلم- كما نَبَّه على هذا شيخُ الإسلام: أن هذه الكلمة على زِنَة اسم المفعول، أي: نَبَّأه اللهُ، وليس على أنها على زنة اسم الفاعل، أي: يُنبِّئ.

وهما قولان على كل حال لأهل العلم.

وقوله: (**الْمُجْتَبَى**) **والاجْتباء يعني**: التخصيص بالفضل.

وهذه الكلمة و(الاصطفاء) وكذلك (الارتضاء) كلمات متقاربة في المعنى، وقد عَلِمْنا أسلوب المؤلف، وأنه حريص على قضيّة السَّجع في هذه الرسالة.

النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نبيٌّ اجتباه الله جَلَّ وَعَلَا، كما اجتبى مَن قبله من الأنبياء، ﴿وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ﴾ [يوسف:٦]، فيَخصُّه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بهذه الفضيلة العظيمة، والرتبة المُنيفة، وهي: (رُتبة النُّبوة).

قوله: (**وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَى**)، ﴿إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾ [الجن:٢٧]، النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد ارتضاه الله بمعنى: رَضِيَه لحَمْلِ هذه الأمانة:أمانة النبوة والرسالة.

قوله: (**وَأَنَّهُ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ**) يعني: آخر الأنبياء، فَبِهِ عليه الصلاة والسلام خُتمتِ النبوةُ، فلا نبيَّ بعده، كما سيأتي.

قوله: (**وَإِمَامُ الْأَتْقِيَاءِ**).

الإمام هو: الذي يُؤْتَمُ به ويُقتدَى في الخير أو في الشر، ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [السجدة:٢٤]، ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ [القصص:٤١].

والنبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو أعظم إمام في الخير، هو القُدْوة، هو الأُسْوة، ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب:٢١].

(**والأتقياء**): كُمَّلُ المؤمنين، الذين بلغوا درجة كمال الإيمان، هؤلاء هُم الأتقياء، وإمامُهم نَبيُّنا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قوله: (**وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ**).

السَّيّد في اللغة كلمة تأتي بعدة مَعانٍ، وهي هنا بمعنى: أفضل المرسلين، فالسَّيد يطلق على الفاضل، كما في سَيّد الاستغفار، «سيد الشهداء حمزة»، وأمثال ذلك، فنَبيّنا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَيد المرسلين يعني: أفضلهم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قوله: (وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ) يعني: أنَّ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يحبه.

❁ **هذه الجملة عندنا فيها مسائل سبع:**

❁ **المسألة الأولى**: أنَّ محمد بن عبد الله الهاشمي القرشي العربي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، -وبِأَبي هو وأُمّي- نَبيُّ الله حقـًا، هذه القضية من أهمّ القضايا وأوضحها وأجلاها، والدلائلُ عليها كثيرة جدًا.

الأدلة على أصول الاعتقاد أدلةٌ قاهرةٌ، ما معنى: (قاهرة)؟ أنها تَقهر المخالف، وتُلْجئُه إلى الإيمان، ولا يبقى معها عُذر لمعتذر، ليس بعدها إلا اتباع الهوى، ﴿وَمَنْ يُرِدِ اللهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللهِ شَيْئًا﴾ [المائدة:٤١].

❁ **وعندنا بين يدي ذِكر (أدلة نبوة النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) مقدماتٌ أربع:**

❁ **المقدمة الأولى**: أنَّ إرسال الرسل من الله جَلَّ وَعَلَا أثرٌ من آثار اتصافه بالحكمة والرحمة.

اللهُ جَلَّ وَعَلَا بحِكمته ورحمته أرسل الرسل، وجعلهم مُبشِّرين ومُنذِرين؛ وذلك لأن حاجة الناس إلى الإيمان بالله جَلَّ وَعَلَا أعظم الحاجات على الإطلاق، والأنبياءُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هُم الذين يعلِّمون الناس إيمانهم برَبِّهم، ويُرشدونهم إلى عبادته، والدنيا مَلْعونَةٌ والنفوس مُظلِمة، إلا ما أَشرقَتْ عليه شمسُ النبوة، فمن رحمة الله جَلَّ وَعَلَا أن أرسل الرسل، وجعلهم مبشرين ومنذرين، فهذه نِعمة عظيمة، تستوجب الشكر من أهل الإيمان.

❁ **المقدمة الثانية**: أنَّ نعمة الله عَزَّوَجَلَّ علينا -معشر هذه الأمة- ببعثة النبي عليه الصلاة والسلام أعظمُ النِّعم، ومِنَّته بذلك أكبرُ المِنَن، ﴿لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾ [آل عمران:١٦٤]، فنحنُ ضالون، لولا أنَّ الله جَلَّوَعَلَا رَحمنا ببعثة هذا النبي الكريم صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

نحنُ تائهون في دَياجِير الضلال، مُتخبِّطُون في الظلمات إلا بإنقاذ الله عَزَّوَجَلَّ لنا بإرسال هذا الرسول الكريم صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

فنِعمةٌ وأيّ نعمة، ومِنَّة وأيّ مِنَّة، بِعْثة هذا النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

❁ **المقدمة الثالثة**: أن نعلم أنَّ التمييز بين النبي الصادق والمُتنبِّئ الكاذب من أيسر الأشياء وأسهلها، وليس هذا من أصعب الأشياء وأعقَدِها، بل هذا من أيسر الأشياء، فالتفريق بين الصادق الذي بلَغ الكمال في النوع الإنساني، وبين دَجَّال كذَّاب بلَغ الغاية في الخُبث والكذب، هذا من أسهل الأشياء، ولا يخفى إلا على أجهل الجاهلين.

أرأيتَ شخصًا عُرض عليه دُهنٌ هو من أحسن الأدهان، وهو دُهْن الوَرْد، ودهنٌ آخر إنما هو بولٌ نجس، فهل تفريقه بين هذين أمْر يسير أو عسير؟ يسير.

تفريقُ الإنسان بين عُود يَخرج منه أطيب الريح، وعذرة يخرج منها أَنْتَنُ الريح، التفريق بين هذا وهذا، وزوال الاشتباه بين هذا وهذا، أهُوَ أمْرٌ صعب ؟ إنما هو أمْر في غاية السهولة.

الأمر في التفريق بين النبي والمُتنبّئ أسهل من هذا.

وقد علمتَ أن النبوة لا يَدَّعيها إلا أحدُ رَجُلين لا ثالث لهما؛ إمَّا أصدق

الصادقين، وإما أكذب الكاذبين، إما أحسن الناس، وإما أخبث الناس، والتفريق بين أحسن الناس وأقبحهم وأخبثهم من السهولة بمكان.

إذن: من رحمة الله جَلَّوَعَلَا بنا أنْ جعَل هذا التفريق ميسورًا لِبَنِي الإنسان.

❁ **المقدمة الرابعة**: أنَّ من رحمة الله جَلَّوَعَلَا ألا يُرسل من الرسل إلا مَن بلَغ الكمال في النوع الإنساني، وكان مؤيدًا بالبيّنات الهاديات الواضحات، ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [الحديد:٢٥]، فالرسلُ مُؤَيَّدُون من لدُن رب العالمين سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بالبينات والبراهين والآيات التي تدل على صِدْقهم، وهذا -كما أسلفتُ- من رحمة الله جَلَّوَعَلَا؛ لأنَّ إرسال الرسل، وإنزال الكتب من حُجَج الله عَزَّوَجَلَّ على خلقه، وهذه الحجج لابد أن تكون بيّنة واضحة ليزول العذر عن الناس، ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥]، لا أحد أحبّ إليه العذر من الله، ولذا أرسل الرسل مبشرين ومنذرين.

إذن الرسلُ عَلَيْهِمُٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ مُؤيَّدُون بما يدل على صدْقهم، علاوةً على أن معرفتهم حتى قبل النبوة كَفيلةٌ بإرشاد القلوب السَّليمة إلى أنَّهم صادقون في إخبارهم أنّهم أنبياءُ لله جَلَّوَعَلَا، فكيف إذا ضُمَّ إلى هذا آياتٌ عظيمة، وبراهينُ قاهرة، تدل على صِدقهم عَلَيْهِمُٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ.

ما بعَث الله عَزَّوَجَلَّ من رسولٍ إلا وقد أُوتِي من الآيات ما على مِثْله آمَن البشر، هذه قاعدة عامة في جميع الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، وكان الذي أُعطيه النبي عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ من ذلك أعظم ما يكون، حيث إنه كان الذي أُعطيه هو القرآن الذي يُتلى، الذي هو أعظم الآيات على صِدقه عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ.

أقول بعد هذا: إن دلائل وبَراهين نبوة نبينا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وصِدق رسالته كثيرة جدًا، يَصعُب حصرها.

ومعجـــزاتُ سَـــيِّدِ الأنبـــاءِ كثـيرةٌ جَلّـت عـن الإحصـاء

المعجزاتُ فقط قيل إنها تبلُغ ألف معجزة، وقيل إنها تبلُغ ثلاثة آلاف معجزة.

وأنا أقول: الأمر أكبر من ذلك، فإنَّ كل آيةٍ من كتاب الله دليلٌ على صِدْق النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، كل حديث عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو آية على صِدقه، كل موقف من سِيرته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو برهان على أنه رسول الله حقًا، يدرك هذا مَن أُعطي قلبًا سليمًا، وفَهمًا صحيحًا، فإنَّه لن يرتاب البتَّة في معرفة أن هذا النبي الكريم محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو رسولُ الله حقًا.

➢ **ولكن أصول هذه الآيات والبراهين، يمكن جَعْل أهَمّها في ثمان أدلَّة:**

◉ **البرهان الأول**: سَيرتُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبل النُّبوة.

كان النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الصادق الأمين، كان أبعد الناس عن الكذب على الناس، فكيف يكذب على رَبّ الناس بعد أن بلغ الأربعين، لم يُحفظ عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَفْوةٌ واحدةٌ في شبابه، ولا صَبْوةٌ ممَّا كان يكون من الشباب في وقته، فكيف يفتري على الله عَزَّوَجَلَّ هذا الافتراء العظيم، والكذبَ الشَّنيع بعد أن بلغ الأربعين، هذا من أبعد ما يكون!

لو لَم يكُن فيه آياتٌ مُبَيِّنةٌ كانتْ بَدِيهَتُه تأتيك بالخبرِ

◉ **البرهان الثاني**: سِيرتُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد النبوة.

وحدِّث في هذا ولا حرج- كما أسلفتُ-، كلّ يوم وكل موقف من حياته

عليه الصلاة والسلام واللهِ إنه دليلٌ على أنه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وما أحسن ما قال ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ: (لو لم يكن لنبينا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معجزة إلا سِيرته لكفى بذلك معجزة)، سِيرته عليه الصلاة والسلام كافية لتُرشِدك إلى أنه ليس كذابًا، ولا مفتريًا على الله، وحاشاه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

◉ **البرهان الثالث**: إخباره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالمُغيَّبات، **وهذا الدليل له وجهان:**

- **الوجه الأول**: في كَونه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قد أخبر بأمور كثيرة أنها ستَقع، فوقعَت كما أخبر، وهذا دليل على أنه يُوحى إليه، قد أوحى إليه مَن عَلِم ما سيكون.

فهو إذن رسول الله حقًا.

- **والوجه الثاني**: مجرد إخباره عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بما سيكون، أنه سيكون كذا وكذا، مثلاً ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ [الروم:٢-٣]، كونه يخبر بهذا بجُرأة، ويكرره، ويُعيده، ولا يخشى شيئًا من الإخبار به، أليس هذا دليلاً واضحًا عند ذِي العقول أنه لا يُخبِر إلا بوحي مِن الله؟ وإلا فما الذي يدعوه إلى هذا، لو كان كاذبًا -وحاشاه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَمَا أخبر بشيء أنه سيكون، لماذا؟ لأنه لو كان كاذبًا لا يدري قد يقع هذا الشيء وقد لا يقع، فإن لم يقع؟ سقطَتْ دعوته، أليس كذلك؟ إذن ما الذي يُلجِئُه إلى أن يقع في هذه الورطة؟ كان أن يسكت عن ذكْر أشياء مُغيَّبة أنها ستكون، كان هذا هو الأجدر به إن كان عاقلاً، لكن كونه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يبادر للإخبار أنه سيكون كذا وكذا، لا في موقف ولا في موقفين ولا في ثلاثة ولا في عشرة ولا في عشرين،

مجرد هذا الإخبار كافٍ في الدلالة على أنه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حقًا.

◉ **البرهان الرابع**: الآياتُ الحِسّية الخارقة للعادة، وهي التي توارد كثير من الناس على تسميتها بـ(المعجزات)؛ كانشقاق القمر، وتسبيح الطعام وتكثيره، ونَبْع الماء من بين يديه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وانقياد الشجر إليه، في أشياء كثيرة جَرَت له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكل ذلك من أَجْلى الأشياء وأوضحها على أنه رسول الله حقًا.

فكون النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يخبر أنه رسول من عند الله، بل وقد يُتحدَّى بأن يثبِت أنه رسول من عند الله عَزَّوَجَلَّ، فتَجري هذه الآيات على يديه بمشيئة الله عَزَّوَجَلَّ، هذا دليل قطعي، يُرغِم النفس على التسليم بأنه رسول من عند الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأن هذه الأمور المعجزة هي معجزةٌ للجن والإنس، لا يمكن أن تكون إلا من لدُن رب العالمين سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، إذن هذا المُرسِل -جل في عُلاه- الذي هو على كل شيء قدير، أيَّد رسوله بهذه المعجزة، ولذا قال المشركون: (نريد آية)، فأشار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى القمر، وإذا به قد انشقَّ، فيقول: (اشهدُوا)، هم يريدون آية، فأجرى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هذه الآية لتكون مُؤيِّدة له، أيُّ برهان أوضح من أنَّ هذا الأمر الخارق للعادة الذي لا يقع عادة، ولا يستطيعه أحد لا مِن الإنس ولا من الجن، إذا وقع بعد أن تحداه هؤلاء المشركون، فهذا دليل على أنه رسول صادق من عند الله عَزَّوَجَلَّ، بل حتى ولو لَم يَتحدَّ المشركون في كثير من المعجزات لم يكُن ثَمَّة تحَدٍّ من المشركين؛ كتسبيح الطعام، أو نَبْع الماء من بين أصابع النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، هذه جرَتْ له عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ولم يكُن ثمَّة أحد من المشركين شاهدًا، لكن هذا من دلائل ومعجزات نبينا محمد

صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فيَستيقِن أهل الإيمان، بل يزدادون يقينًا بذلك.

۞ **البرهان الخامس**: أحوالُه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في دعوته.

المُتنبِّئ الكذَّاب ماذا يريد من افترائه على الله بأنه يُوحى إليه منه، وأنه رسول من عنده، لا يريد إلا دنيا، يريد مالًا، يريد مناصب، يريد أن يَلْتَذَّ بالمَلَذَّات، يريد أن يكون فوق كل الملوك، ويعيش أحسن من حياتهم.

وأسأَلُكم: أَكانَ هذا حال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ أم كان أزهد الناس في الدنيا، وأبعدهم عن مُغرياتها ومَلذَّاتها؟ حتى إنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يَطوي جائعًا، كان لا تَشتعل النار في بيته لطعام ثلاثة أشهر، هذا ولو شاء أن يكون له أعظم ممَّا يكون لأغنى الأغنياء في وقته لكان هذا أمرًا ميسورًا له، ومع ذلك كان عليه الصلاة والسلام زاهدًا في ذلك كلّه، تأتيه الدنيا فلا يَلْتفت إليها، حتى إنه يخبر -كما في الصحيح في «البخاري»- أنه لو كان أُحُدٌ عنده ذهبًا لَمَا بقي منه شيء خلال ثلاثة أيام إلا وأنفقه في سبيل الله. أَهَذه حال مُتنبِّئٍ كذَّاب؟ !

بلْ حتى أُسرته ما جعل لهم انتفاعًا من وراء نُبوّته في مسألة الدنيا، «**إنَّا معشر الأنبياء لا نُورَث**»، حتى بعد وفاته عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فإن أهل بيته ما نالَهم شيء من حطام الدنيا، أليس كذلك؟

هذه الآيات المعجزة، آيات القرآن التي أَعجزتِ البشر، وكان عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بين قوم هُم أبلَغ الناس، فجاءَهم بهذا الكتاب العجيب الذي بلَغ الغاية في البلاغة، لو كان مُتنبئًا كاذبًا لنَسَبه إلى نفسه، لكنه كان يقول: هذا كلام الله، ويَأْبَى أن يبدله من تلقاء نفسه، ماذا يريد المُتنبّئ إلا الشرف والرفعة

والمكانة، وهو يقول: لا، هذا ليس كلامي، هذا كلام الله جَلَّوَعَلَا.

يَعيشُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لحظاتٍ عصيبة في حياته، في حادثة الإفك تأخَّر الوحيُ عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكثرت قالَة الناس، أعني: أن المنافقين قد اشتغلوا اشتغالاً عظيمًا بهذه القضية، وكان النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يمكن أن يُنهي هذا كله بكلمة واحدة يَنسِبها إلى الله جَلَّوَعَلَا، فيُبرِّئ فيها نفسه وأهل بيته، لو كان مُتنبِّئًا كاذبًا، وحاشاه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، لكن ذلك لم يكُن، إنما كان رسولاً يُوحى إليه، وليس له من الأمر شيء، إلا أن يبلغ هذا الوحي للناس.

وهَلُمَّ جَرّا في أحوال كثيرة، كان النبي عليه الصلاة والسلام يُحْرَس، حتى أنزل الله عليه: ﴿وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة:٦٧]، فأمر بذهاب الحراس عنه، مع أن هذا قد يُعرّضه إلى الخطر، لو أن هذه الكلمة كانت من تلقاء نفسه لكانت كلامًا من التُّرهات، ﴿وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ هو شيء اختَلَقَه من عند نفسه، لكنه لأنه وحيٌ من عند الله عَزَّوَجَلَّ صَرَف مَن كان يحرسه.

إذن: هذا وأمثاله وعشرات المواقف سِوى هذا، كلها تدل أنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في دعوته كان رسولاً من عند الله عَزَّوَجَلَّ حقًا.

۞ **البرهان السادس**: مضمون الشريعة، كمال الرسالة وحُسْنها، لو لم يكن إلا هذا لكفى به دليلاً على أنه رسول من عند الله عَزَّوَجَلَّ حقًا، «**فإنَّ الصِّدْق يَهدِي إلى البِرِّ**».

النبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمَّا كان صادقًا في دَعوى النبوة، كان الذي جاء به في أمور الاعتقاد، وأمور العبادة، وأمور المعاملة، وأمور الأخلاق أرفع الأشياء، وأحسن الأشياء، وأرقى الأشياء، شيء يشهد العدو والصديق على أنه الغاية في

الكمال، وأنَّه لا خَلَلَ يدخل فيه البتَّة، ومثل هذا يستحيل أن يكون من بنات أفكار إنسان، افتراه من عند نفسه! واللهِ إن هذا لا يكون؟ أن يُخبر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بكل شيء، على أحسن ما يكون، أن ينظم للناس حياتهم، من أَدَقِّ الأشياء إلى أعلاها، كيف تتعامل الدول مع بعضها إلى لبس الحذاء، كل ذلك يُفصِّله النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تفصيلاً دقيقًا، يعود على الناس بالسعادة، بحيث إنه ليس لأحد ولا يمكن لأحد أن يستدرك شيئًا واحدًا على هذا التشريع الذي جاء في شريعة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إنَّ هذا من أعظم الشواهد والبراهين على أنه رسول من عند الله حقًا، لو كان كاذبًا لأتى بضِدِّ ذلك، «**فإنَّ الكذبَ يَهدِي إلى الفُجُور**»، المُتنبّئ لا يأتي بالخير؛ لأنه هو نفسه أخبث ما يكون، فإنك لا تَجْنِي من الشَّوك العِنب، فلو كان كاذبًا واللهِ ما أتى بهذا الخير، والحُسن، والصلاح الذي عَمَّ كل من انضوَى تحت لواء اتّباع النبي محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

◉ **البرهان السابع**: القرآن الكريم.

أعظم الأدلة والبراهين، وأوضحها وأجلاها، وأبلغها في النفوس، ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت:٥١]، والله إنه لكافٍ، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[العنكبوت:٥١].

القرآنُ الكريمُ معجزٌ ودليلٌ على صِدق النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من وجوهٍ كثيرة، من أكثر من عشرين وجهًا، لو أردنا أن نُعدِّدها لطال بنا المقام، القرآن معجز في كل شيء، معجز في التحدي به، معجز في بلاغته، معجز في معانيه، معجز في هدايته إلى القلوب وتأثيره فيها، معجز في تلاوته، معجز في قراءاته، معجز في إخباره بالمغيبات، معجز في كل شيء، ماذا يقول الإنسان عن هذا

الكتاب العظيم الذي -واللهِ- ما كان ليُفترى من دون الله.

◉ **البرهان الثامن والأخير**: كمالُ الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في صفاته.

هذا دليلٌ عظيمٌ على صِدق النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإن النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، عاش ثلاثًا وعشرين سَنة، كان فيها صباح مساء يخبر أنه رسول من عند الله، ويُبلِّغ الناس وحيًا يقول إنه كلام الله، ويخبر الناس أن الله يأمرهم بكذا، وينهاهم عن كذا، وخلال هذه المدة اللهُ جَلَّ وَعَلَا ينصره، ويجعل العاقبة له، ويؤيّده، ويجذب القلوب والأرواح إليه، ويرفع ذِكره، كل هذا وهو كاذب مُفتَرٍ على الله عَزَّوَجَلَّ؟ واللهِ لا يكون هذا البتة، ومَن ظنَّ أن هذا يمكن أن يكون فإنه ما عظَّم الله حق تعظيمه، بلْ واللهِ إنه ما عرف الله.

كمالُ الله عَزَّوَجَلَّ في صفاته يمتنع معه أشدّ الامتناع أن يؤيد محمدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لو كان كاذبًا، وهذا ما تَنبَّهت إليه خديجة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، حينما أخبرها النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بما لاقى في الغار، فقالت: «**كلا! واللهِ لا يُخزيك الله أبدًا**»، أنت على ما أنت عليه من الصدق، وصلاح الحال يُخزيك الله، ويأتيك بما يضرك؟ واللهِ لا يكون.

وتَنبَّهْ إلى هذا المعنى اللطيف في قوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت:٥٣].

فلاحِظ معي: أن القسم الأول ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ﴾ هذه آيات حسية، ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ إمَّا أن الضمير يعود على القرآن، أو أنه يعني: أنَّ محمدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رسول، رسالته حقّ من عند الله عَزَّوَجَلَّ،

والأمران متلازمان، فمتى ما ثبت هذا ثبت هذا، إذا ثبت أن القرآن حقّ كان النبي عليه الصلاة والسلام رسولاً صادقًا، والعكس.

إذن هذا عن الدلائل والبراهين الحسّية.

ثم قال جَلَّوَعَلَا: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾؟ هذا والله كافٍ، اللهُ شهيدٌ على كل شيء، إذن لو كان هذا النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كاذبًا ما مكَّن الله له، ولا جعل الله له العاقبة، ولا رفع ذكره ولا جذَب القلوب إليه.

إذن هذا استدلال بصفات الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ على صدق النبي محمد صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

والأدلة على هذا المعنى متعدّدة في كتاب الله جَلَّوَعَلَا، وهذا يُنبئك عن أنَّ الفقه في أسماء الله جَلَّوَعَلَا وصفاته يفتح أبوابًا من العلم والاستدلال على أصول الاعتقاد لمن رزَقه جَلَّوَعَلَا فهمًا وإدراكًا، وهذا المعنى اللطيف، وهذا الاستدلال البالغ في الحُسن قد نبَّه عليه ابن القيم رَحِمَهُٱللَّهُ في عددٍ من كتبه، في «الصواعق»، وفي «المدارج»، ومن أحسن المواضع ما ذكره في «التّبيان»، وقد ذكر هناك مناظرة جرَت له مع أحد اليهود، فيها فائدة، فاطلُبْها في ذاك الكتاب.

❁ **المسألة الثانية**: النبوة اصْطفاء لا اكتساب.

المؤلف رَحِمَهُٱللَّهُ قال: (**وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَى**)، ونعتقد -معشر المسلمين- أن النبوة محض اصطفاء واجتباء من الله جَلَّوَعَلَا، بمعنى: أنه لا سبيل البتَّة للوصول إليها إلا بمشيئة الله عَزَّوَجَلَّ، ومَنّه بها، أمَّا أن يصل الإنسان إلى رتبة النبوة بشيءٍ يكتسبه فإن هذا لا يكون، لو أن الإنسان روَّض أو ارتاض نفسه، وزكَّاها غاية التزكية طمَعًا في الوصول إلى رتبة النبوة، كما كان يفعل بعض الزنادقة؛ فإنه واللهِ

لن يصل إلى شيءٍ من ذلك، فما النبوة إلا اصطفاء محضٌ من عند الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

❁ وتمام الكلام عن هذه القضية عند **أهل السنة هو أن معتقدهم في هذا المقام يتلخَّص في أمرين:**

◉ **أولًا**: أنَّ النبوة اصطفاء من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، والأدلة على هذا كثيرة، ﴿اللهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج:٧٥]، وقال سبحانه: ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ﴾ [ص:٤٧]، ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى﴾ [النمل:٥٩]، وقال تعالى: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللهَ يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [إبراهيم:١١]، القضية مَنٌّ محْض، واختيارٌ محْض من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلا الإِيمَانُ﴾ [الشورى:٥٢].

إذن هو وحي من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خَصَّ به نبينا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما خص بالوحي قبله الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام.

قال تعالى: ﴿يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [غافر:١٥]، وليس يُلقي الروح على مَن جاهد نفسه حتى زكَّاها، فكان مُؤهلاً لأَنْ يُنزَل عليه، الأمر ليس كذلك، إنما هو يَصطَفِي الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مَن يشاء من عباده لهذه الرتبة العظيمة.

◉ لكن هذا لابد أن يُتمَّم **بالأمر الآخر**، أَلَا وهو: أنَّ الله جَلَّ وَعَلَا إنما يصطفي لهذه الرتبة الشريفة مَن عَلِمه أهلاً لها، الأنبياء عليهم الصلاة والسلام إنما يختارهم الله جَلَّ وَعَلَا مِن عِلْيَة أقوامهم، وأشراف أقوامهم من جهة الأخلاق

الكريمة، والصفات الزاكية، فلا يكون الأنبياء عليهم الصلاة والسلام إلا ممَّن بلَغُوا في أقوامهم رتبة الشرف والمكانة العظيمة في الأخلاق والصفات الزاكية، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام:١٢٤]، فمِن حكمة الله جَلَّ وَعَلَا وضْع الأشياء في موضعها، فهو يَجْتَبِي مَن عَلِمه أهلاً لها، فيَمُنُّ بها عليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

❁ **المسألة الثالثة**: في قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَإِنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ ٱلْمُصْطَفَى**).

نبينا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عبْدٌ لا يُعبَد، ورسول لا يُكذَّب، بلْ يُطاع ويُتَّبَع، فوَصْفه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالعبودية هذا ثناءٌ عظيمٌ عليه، بل هذا من أعظم صفاته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ولذا ذُكر في مقام الثناء عليه في مواضع كثيرة، ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء:١]، ﴿وَإِنْ كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا .. ﴾ [البقرة:٢٣]، ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللهِ يَدْعُوهُ ..﴾ [الجن:١٩]، في نصوصٍ كثيرة.

وهكذا في «الصحيحين» في حديث الشفاعة الطويل، لمَّا يأتي الناسُ عيسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فإنه يقول لهم: «**اذْهَبُوا إلى محمد؛ عَبْدٍ غفَر اللهُ له ما تقدم من ذنبه وما تأخر**»، فوَصَفَه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بهذا الوصف العظيم، وأنه عبْد؛ لأنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَّل رتبة العبودية لرَبه، فأعظم الناس عبودية لله هو محمد بن عبد الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فوصْفُه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بالعبودية من مناقبه، ومن مقامات الثناء العظيمة عليه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

❁ **المسألة الرابعة**: قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَى، وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَى، وَأَنَّهُ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِمَامُ الْأَتْقِيَاءِ، وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ**) والنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ موصوف بالأمرين، فهو: نبيٌ ورسول.

وهذا يَجُرُّنا للكلام عن المسألة التي لا شك أنكم تعرفونها، وهي: الفرق بين النبي والرسول.

وهذه مسألة طويلة الذَّيل، والبحث فيها كثير، وليس فيها دليل قاطع، ولعلَّ أقرب ما يُمكن أن يقال فيها هو ما قرَّره شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: مِن أنَّ:

- (النبي): مَن أُرسل إلى قوم موافقين في الجملة.
- و(الرسول): مَن أُرسل إلى قوم مخالفين في الجملة.

كلا النبي والرسول مُرسَل من عند الله عَزَّوَجَلَّ، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ ..﴾ [الحج:٥٢]، فالرسول مُرسَل، والنبي كذلك مُرسَل، ولكنَّ إرسال الرسول أعظم، ولذا كان هو المخصوص بهذا الوصف عند الإطلاق، وهو أنَّه رسولٌ، سواء أكانَ النبي محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو كان غيره، المقصود: أنَّ الرسول مُرسَل، والنبي مُرسَل، لكن لأنه أبلَغ في الإرسال اختُصَّ بهذا الوصف عند الإطلاق، فقِيل نبي ورسول.

❁ **المسألة الخامسة**: في قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَإِمَامُ الْأَتْقِيَاءِ**).

الأتقياء -كما علمتَ- آنفًا هُم كُمَّل المؤمنين، الذين بلغوا درجة كمال الإيمان، فنَبيّنا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُدوتهم وأسوتهم، وهو: السيد المطاع، الذي يجب على كل أحد أن يُطيعه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويَستنَّ بسُنَّته، وبذلك تعلم أنه لا تَقوى إلا بطاعة النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وبذلك تَعلم أنه لا غِنى لأحد عن اتباع النبي

محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأن من ظن أنه يمكن أن يستغني عن اتباع النبي عليه الصلاة والسلام لدرجة بَلَغها من العبادة، أو التقوى، أو اليقين، فليَعلَم أنه قد وقع في أمر عظيم، فقد اتفق المسلمون على أنَّ مَن زعم أن أحدًا يَسعه الخروج عن شريعة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإنه كافر بالاتفاق، فلا أحد البتَّة يسعه ألا يكون مُؤْتمًّا، ونبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إمامُه.

❁ **المسألة السادسة**: في قول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ**).

وقلنا: إن سيّد المرسلين هاهُنا يعني: أفضلهم، وهذا يجُرُّنا إلى مسألة التفاضل أو التفضيل بين الأنبياء، وهذا حق لا شك فيه، الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام كلهم فاضل، ولكن بعضهم أفضل من بعض، قال جل وعلا: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة:٢٥٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الإسراء:٥٥].

إذن التفاضل حاصل بين الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، فبعضهم أفضل من بعض، دون أن يكون هناك نقيصة تلحق المفضول.

وقد يقول قائل: قد جاءت بعض الأحاديث عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تنهى عن التفضيل بين الأنبياء؟

فنقول: نعم، هذا حق، ففي «الصحيحين» قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا تُخيِّرُوا بين الأنبياء**».

وقال كما في «الصحيحين» أيضًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا تُفضِّلُوا بين أنبياء الله**».

والجمع بين ما مضى وهذين الحديثين وما هو على شاكلتهما، ذُكِرت أجوبة عديدة لهذا الأمر، لكن لعلَّ أجود ما يمكن أن يُقال في الجمع بين ما دَلَ

على التفضيل والنهي عنه هو: أنَّ **النهي متعلق بتفضيلٍ يترتب عليه مفسدة**، مثل أن يُنتقص من المفضول، هذا لا شك أنه لا يجوز، أو أن تقع فتنةٌ بين الناس، أو ما شاكل ذلك، فمتى ما ترتب على التفضيل مفسدة، كان هذا ممَّا يدخل في نهْي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ذلك.

والمقصود: أن عقيدتنا -معشر أهل السنة والجماعة-:

- **أولاً**: أن التفاضل حاصل بين الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام.

- **وثانيًا**: أنَّ الرسل أفضل من الأنبياء؛ وذلك لأنهم خُصُّوا بشيء دون الأنبياء، إذْ إنَّ كل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً، فالرسل أفضل من الأنبياء.

- **ثالثًا**: أفضلُ الرسل أُولُوا العزم، وهم (نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) على ما عليه الجمهور من أهل العلم، وهو الصحيح، أن هؤلاء هُم أولوا العزم من الرسل عليهم الصلاة والسلام، وهؤلاء هم أفضل الرسل.

-**رابعًا**: أفضل الرسل الخليلان -محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإبراهيم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

- **خامسًا**: أفضل الخَلِيلَين: محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فنَبيُّنا عليه الصلاة والسلام بالنص والإجماع أفضل البشر على الإطلاق من الأنبياء، فضْلاً عمَّن دونهم، ولذا ثبت في «الصحيحين» أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**أنا سَيِّدُ الناس يوم القيامة**»، كما قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أنا سَيِّد وَلَد آدم يوم القيامة ولا فَخْر**»، وذِكْرُ كلمة «**يوم القيامة**» هنا هذا لا يدل على أنه في الدنيا ليس

سيد الناس، بل هو سيد الناس في الدنيا والآخرة، ولكن سيادَتَه أو سُؤْدَده صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتجلَّى ويظهر دون أدنى منازعة يوم القيامة، وذلك أن الشفاعة سوف ترجع إليه -أعني: الشفاعة العظمى- بعد أن يعتذر مَن قبله مِن أولي العزم من الرسل، وقبلهم أبو البشر آدم عليه الصلاة والسلام.

ويظهر ذلك كذلك بأنَّ كل الناس من آدم فما دونه، يكونون تحت لواء محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فتَتجلَّى سيادته، أو يتجلى سُؤْدَدُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولذلك ذُكر هاهُنا يوم القيامة، هكذا وجَّه أهل العلم هذا القيد.

❁ **المسألة السابعة**: أن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ قال: (**وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ**).

لا شك أن نبينا محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حبيبُ رب العالمين، فالله جل وعلا يُحبُّه، بل له من المحبة أرفع درجاتها، حيث اختصَّه عَزَّوَجَلَّ بأن اتخذه كما اتخذ إبراهيم خليلاً، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنَّ الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً**».

والخُلَّة: هي كمال المحبة ونهايتها.

إذن له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من المحبة مِن ربه أعلى الدرجات، فلا يُحِب الله عَزَّوَجَلَّ أحدًا فيما عَلِمْناه من النصوص كمَحَبَّتِه للخَلِيلَين عليهما الصلاة والسلام، إبراهيم ومحمد صلى الله عليهما وسلم.

ولا شك أنَّ درجة نبينا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذه الخُلَّة أعظم، فهو أعظم الخليلين ولذا محبته من رَبه جل وعلا أعظم.

وهل من المناسب أن يُخبر الإنسان أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (حَبيبُ الله)، أو (حبيب رب العالمين)، أو ليس من المناسب؟

الجواب: الذي يبدو لي -والعلم عند الله جل وعلا- أن المقام فيه تفصيل، وأن عندنا أحوالاً هاهُنا:

۞ **الحال الأولى**: أن يُقال في سياقٍ واحدٍ: (إبراهيم خليل الله، ومحمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَبيبُه)، هذا لا شك أنه غلط، ولا يَسوغ البتَّة، لماذا؟

لأن هذا مُشعِرٌ أنَّ رتبة إبراهيم عليه الصلاة والسلام أرفع من رتبة محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المحبة، وأنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دون إبراهيم عليه الصلاة والسلام في هذا المقام، ولا شك أن هذا غلَط بل اللهُ جل وعلا قد اتخذ محمدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً.

ومن الناس مَن يطلق ذلك، ولعله يَعتمِد فيه على حديث مَروِي عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أخرجه الترمذي وغيره، من حديث عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما، والحديث فيه ذكْر بعض مناقب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، والشاهد فيه أنه قال: «إبراهيم خليلُ الله، ومحمدٌ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَبيبُ الله»، ولكنَّ الحديث ضعيف، ولا يصح، بل إنَّ الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد استغربَه بعد أن أخرجه، ولا شك أن الحديث معلول، وأنه مخالف لِما ثبت في «الصحيحين» من ثبوت خُلَّته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والعجيب: أن كثيرًا من الصوفية عندهم وَلَعٌ بذكر هذه الجملة (إبراهيم خليل الله، ومحمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حبيب الله)، وهم في ظنهم وزعمهم يشعرون أنهم يعظمون رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذا كما نَبَّه أهل العلم من جَهلِهِم، فإن هذا الذي ذُكر فيه عدم إجلال النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وتعظيمه حق تعظيمه، وقد نَبَّه على هذا الخطأ الذي وقَع فيه هؤلاء: شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في

كتاب «العبودية»، وابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في غير ما كتاب، ومن ذلك في «روضة المحبين».

المقصود: أن هذا المقام لا ينبغي أبدًا أن يقال فيه إن محمدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حبيب الله، أن يُقال: (إبراهيم خليل الله، ومحمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حبيب الله) هذا لا ينبغي أن يقال، بلْ يقال: إن كِلَيهما خليلٌ لله جَلَّ وَعَلَا، صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعلى إبراهيم، وإن كما ذكرتُ لك حظّ نبينا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الخُلَّة أعظم.

◉ **الحالة الثانية**: أن يكون المقام مقامَ ثناء ومدْح، وذِكر فضائل ومناقب نبينا محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فالأَولى في هذا المقام ولا شك أن يقال: إنه خليل الله، وذلك أن ذِكر الخصائص في مقام الثناء أبلَغ، بيان ذلك: أنَّ الله جل وعلا يحب كثيرًا من الناس، أليس كذلك؟ الله يحب التوابين، ويحب المتطهرين، اللهُ جل وعلا يحب أبًا بكر، ويحب عمر، ويحب عثمان، ويحب عليًا، في «الصحيحين» أَمَا قال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لأُعطِيَنَّ الرايةَ غدًا رجلاً يحب اللهَ ورسولَه، ويحبه اللهُ ورسولُه**»، فهذا موضع يشترك فيه النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع غيره، يعني لو قيل: إنه حبيب الله، والواقع أنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اختُصّ بشيء ما كان لأحد من الناس البتة إلا لإبراهيم معه، وهو كونه خليل الله، ففي مقام الثناء ينبغي ذكر ما اختُص به صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الخُلَّة، ولذا تَمنَّى جمْعٌ من أهل العلم لو أن المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ استعمل بدل كلمة (وحبيب رب العالمين) استعمل كلمة (خليل رب العالمين)؛ لأن هذا أبلغ في الثناء على النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

◉ **الحالة الثالثة**: أن يُلازِم الإنسان وصْف النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأنه حبيب الله، كما يقع من بعض العامة، لا تجده يقول إلا: قال الحبيبُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،

أو: صَلُّوا على الحبيب صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو صلى الله وسلم على الحبيب، أو ما شاكل ذلك، لا تجد هذه الكلمة تغادر لسانه.

ومثل هذا أيضًا يقال: الأَولى أن يُذكر ما اختُص به صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو كونه خليل الله، فذِكر ما اختُص به أَولَى من ذكر ما اشترك هو وغيره به، ومعلوم عندكم أن الأخص يستلزم الأعمّ، ولكن الأعمّ لا يستلزم الأخصّ.

۞ **الحالة الرابعة**: أن تُقال هذه الكلمة (حبيب الله) أحيانًا، أو لسبب اقتضى هذا، فمِثل هذا لا حرج فيه، ولا بأس.

ويحضُرني في هذا: ما ثبت عن التابعي الجليل، كما عند أحمد وغيره، كثير من العلماء أخرجوا هذا عنه، وهو مسروق رَحِمَهُ اللَّهُ، فإنه حدَّث عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فقال: «حدَّثَتْني الصديقة بنت الصديق، حبيبة حَبيب الله، المُبَرَّأَة من فوق سبع سماوات»، ماذا قال؟ «حبيبة حبيب الله»، ثَمَّة مناسبة هنا بين كلمة (حبيبة وحبيب)، فمثل هذا وقَع من كلام بعض التابعين، وتداوله أهل العلم بلا نَكير فيما أعلم، فمثله لا بأس به، هذا الذي يبدو -والله أعلم- في هذا المقام، والعلم عند الله عَزَّوَجَلَّ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَكُلُّ دَعْوَةٍ[٣٧] نُبُوَّةٍ بَعْدَهُ فَغَيٌّ وَهَوَى.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

الغَيُّ: ضِدّ الرشاد، يعني: أنَّ هذه دعوةٌ باطلةٌ ضالة.

(الهَوَى): شهوة النفوس.

فيُريد رَحِمَهُ اللَّهُ: أن أيّ أحد يدَّعي النبوة بعد النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فإن هذا منْه بسبب هوى نفسه، لا لأن عنده دليلاً وحُجة صادقة على ذلك، إنما هو محْض هَوًى من عند نفسه.

وهذه الجملة فيها تأكيد ما سبق، مِن أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاتم الأنبياء.

فنستفيد من هذا: أن دَعوى النبوة بعد بعثة النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لا شك أنها كُفر باتفاق المسلمين، ومَن صدَّق هذا المُدَّعِي فهو كافر مثله، وهذا من المعلوم من الدين بالضرورة.

فهذا المدَّعِي أكفر الكافرين، وأكذب الكاذبين، وأظلم الظالمين، ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنزَلَ اللهُ﴾ [الأنعام:٩٣]، فهذا من الأمر المعلوم من الدين بالضرورة.

➢ **ويرجع هذا الحكم في هذه المسألة إلى أصول عِدَّة، أهمّها خمسة أصول:**

---

(٣٧) في نسخة: (دعوى النبوة). كأنه المعتمد؛ لأنَّه من الادِّعاء.

❁ **الأصل الأول**: أن دعوى النبوة بعد مَبعث النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ تتضمن أعظم الكذب والافتراء على الله عَزَّوَجَلَّ، ومحادَّته، ومُعانَدَة شرعه، فهذا من أعظم ما يكون من المعاندة والمحادة لله جَلَّوَعَلَا، ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام:٩٣]، فهذه جُرأة عظيمة على الله عَزَّوَجَلَّ، ينتفي معها تعظيم الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

❁ **الأصل الثاني**: أن هذه الدعوى تتضمن تكذيبَ القرآن والسنة تكذيبًا صريحًا، إذْ قد دلَّ الكتاب والسنة بالدلالة النصية القطعية على أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاتم الأنبياء، وإذا كان خاتم الأنبياء كان بالضرورة خاتم المرسلين أيضًا، فمُدَّعِي النبوة مُكذِّب لهذه النصوص، ومن كذَّب القرآن والسنة فقد كفر بالاتفاق.

❁ **الأصل الثالث**: أنَّ هذا المدعي للنبوة مُكذِّبٌ للأدلة التي دلَّت على كمال هذا الدِّين وتمامه، وأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ قد رَضِيَه دِينًا؛ ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا﴾ [المائدة:٣]، فهذا المدعي مكذب بهذه الأدلة؛ لأنَّ دعواه النبوة يدل على أن ثَمَّة شيئًا ناقصًا لابد من تكميله، نَبيّنا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمّا بعث أكمل الله عَزَّوَجَلَّ به النعمة، وهذا جاء بعده فيقول: ثَمَّة شيء ناقص، أنا سأكمّله، فكذَّب بكلام الله جَلَّوَعَلَا، فكان بهذا كافرًا.

❁ **الأصل الرابع**: أن هذا المدعي للنبوة قد كذَّب بالأدلة التي تدل على عموم رسالة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إذْ إن الناس جميعًا مُنذ بعثته عليه الصلاة والسلام وإلى قيام الساعة مُلزَمُون باتباع شريعة محمد بن عبد الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

دون غيره، وهذا المدعي للنبوة جاء ليقول: لا، عليكم أن تَتّبعُونِي دون رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو على الأقل أنا شريكٌ له في هذه النبوة، وهذا مقام لا يَقبل الشَّرِكَة، مَن أشرَك مع المُرسِل في عبادته فقد كفَر، ومن أشرَك مع المُرسَل في رسالته فقد كفر.

فهاهُنا توحيدان، لا بد منهما لكلِّ مسلم: تَوحيدُ المُرسِل، وتوحيد المُرسَل، فالمُرسِلُ اللهُ العظيم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، واحد لا شريك له، كذلك المُرسَل هو نبينا المصطفى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الذي لا يشاركه أحدٌ بعْد بعثته عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في النبوة والرسالة.

ومن ادَّعى شريكًا في هذا أو في هذا فإنه كافر بالمعلوم من الدين بالضرورة.

❁ **الأصل الخامس**: اتفاق الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ جميعًا، على تكفير وقِتال من ادَّعى النبوة بعده عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ومن صَدَّق هذه الدعوى.

هؤلاء الكذابون الدَّجَّالُون المفترون، الذين افتروا على الله الكذب، وزعموا أنهم أنبياء يُوحَى إليهم؛ كَمُسيلِمة والأسود وغيرهما، ماذا كان موقف الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ منهم؟

كفَّرُوهم، وقاتلوهم.

وبناءً على هذا فإن كل مَن ادَّعى النبوة بعد النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فلا شك في كُفره، والأدلة على خَتْم النبوة به صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كثيرة، ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب:٤٠]، ﴿وخَاتِم﴾ في قراءة الجمهور، وعاصم قال: ﴿وخَاتَم﴾، والمُؤدَّى واحد، فهو خاتَم خَتَم الله به النبوة، وخاتِم خَتَم النبيين، فالمؤدى في القراءتين: أنه آخر الأنبياء

عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

كذلك قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما في «الصحيحين»: «**سيكون بعدي كذَّابُون كثيرون**»، وفي رواية: «**ثلاثون، كُلُّهم يدعي أنه نبي، ولا نَبِيَّ بعدي**».

وفي «مسلم» قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فُضِّلْتُ على الأنبياء بِسِتٍّ** ..»، وذكر في آخرها: «**وخُتِم بِيَ النَّبِيُّون**» في أدلة كثيرة دلت على هذا الأصل العظيم الذي هو من المعلوم من الدين بالضرورة.

وخالف في ذلك مَن خالف من أهل الكفر والضلال؛ كالخُرَّامية الباطنية، الذين هم أكفر من اليهود والنصارى باتفاق المسلمين، فإن أولئك قد زعموا أن النبوة لا تزال متتابعة في الأمة، لا تنقطع، فكلما هَلَك نبيٌّ خَلَفه نبيٌّ آخر.

ومثلهم في هذه الدعوى الكُفرية: جملة من الرافضة الذين ادَّعوا مشاركة علي رضي الله عنه للنبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في الرسالة.

وقُلْ مثل ذلك في قول مَن قال من الفلاسفة، وغيرهم من الزنادقة أن من قال: (إن النبوة تُكتسَب)، فإن هذا يستلزم أنه يمكن لأحدٍ بعد محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يكون نبيًا، وهذه دعوى كُفرية، ومن أولئك في هذا العصر الفرقة الضالة الكافرة التي هي أبعد ما تكون عن الإسلام، وأعني: القادِيانية التي تسمى بـ(الأحمدية)، تلك الحيّة الرَّقْطاء التي لا تزال تَتخلَّل بين صفوف المسلمين، وتَبُثُّ سموم الكفر والضلال بينها، وربما انتَدَبَت للدعوة إلى الإسلام في زعمها في بلادٍ غير البلاد المسلمة، ولا شك أن هذه الفرقة التي تَتْبَع الهالك: غلام أحمد القادياني، أن هذه الفرقة قد اجتمعت كلمة علماء المسلمين في جميع الأقطار على أنها فرقة كافرة، لا حَظّ لها من الإسلام ولا نصيب، وهذا

ممَّا لا ينبغي أن يُشك فيه، والفتاوى في هذا كثيرة، فينبغي أن يحذر، فإن لهذه الفرقة نشاطًا في هذه الأيام، وبعض العوام تَنبَّه مؤخرًا إلى أنه كان زمنًا يتابع قنواتهم على أنها قنوات إسلامية، تُقدِّم الشريعة، القوم لهم قنوات، بلْ هم من أوائل من أنشأ القنوات الإسلامية مع الأسف الشديد! ولهم مواقع كثيرة، وكان يُظَن أن هذه الفرقة الضالة قد اضْمَحَلَّ حالها، وخَبَا نورُها، واتضح أن الأمر ليس كذلك، أن لهم نشاطًا، وأن تحت الرماد وَمِيضَ نار، فينبغي على الدعاة إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وعلى طلاب العلم أن يتنبهوا للخطر، وأن يُنبِّهوا على خطر هذه الفرقة الخبيثة.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَهُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَى عَامَّةِ الْجِنِّ وَكَافَّةِ الْوَرَى بِالْحَقِّ وَالْهُدَى، وَبِالنُّورِ وَالضِّيَاءِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة من كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ فيها بيان عموم رسالة النبي ﷺ.

قوله: (**وَهُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَى عَامَّةِ الْجِنِّ**) وهذا بالإجماع، النبي ﷺ كما أنه مُرسَل للإنس، فإنه مُرسَل إلى الجن، وهذا مما اتفق العلماء عليه، ومن الأدلة عليه: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ ..﴾ [الأحقاف:٢٩] إلى أن قال يُخبر الله عَزَّوَجَلَّ عنهم: ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ وَآمِنُوا بِهِ ..﴾ [الأحقاف:٣١]، إذن النبي صلى عليه وسلم كان داعيًا لهم، وكان واجبًا عليهم أن يؤمنوا به عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وسورة الجن أيضًا فيها دلالة واضحة على ذلك.

قال: (**وَكَافَّةِ الْوَرَى**) ما المراد بـ(الوَرَى)؟

- يعني الناس أو الإنس.

- وبعضهم فرَّق بين الناس والوَرَى، كما فعل أبو هلال العسكري في فُروقه، ذكَر أن (الناس) كلمة تُطلق على الأحياء والأموات، أمَّا الورى فلا تطلق إلا على الأحياء، وبعض اللغويين كابنِ جِنّي يقول: هذه الكلمة لا تقال إلا في مقام النفي.

على كل حال هذه مباحث دقيقة في مباحث اللغة.

أيضًا ممَّا انتُقد المؤلف عليه: استعمال كلمة (**كَافَّةِ**) هاهُنا مجرورة، يعني

مضافة إلى «عامة الجنّ وكافة الورى»، مجرورة وهي مضاف، و(الوَرَى) مضاف إليه.

والشارح رَحِمَهُ اللَّهُ -ابن أبي العز- انتَقد المؤلف على هذه الجملة، وهذا الاستعمال باعتبار أنَّ العرب ما استعملَت كلمة (كَافَّةً) إلا منصوبةً على الحالية، يعني: لا تأتي في كلام العرب إلا حالًا منصوبةً.

والحقيقةُ الذي توارد عليه كثير من علماء اللغة، بل ربما نقول عامة اللغويين يقولون: «كلمة (كافة) لا تُذكر إلا مُنكَّرَة، منصوبة على الحالية، مستعملة في مَن يَعقل»، مُنكَّرة يعني لا تقُل: الكافَّة، (جاءنا اليوم الكافة) يعني: الجميع، ويقولون أيضًا: لابد أن تكون منصوبة على الحالية، وبالتالي إلى عامة الجنّ وكافة الورى، يقولون: لا يصلح، هذه كلمة تلزم الحالية كما تقول: جميعًا، طُرًّا، كذلك تقول: (كافة).

وكذلك أنها تستعمل في مَن يعقل، يعني: في الناس، فلا تقل مثلاً: وقد تتبَّعتُ في هذا الكتاب الأبواب كافة، أو هكذا في النسخ المخطوطة كافة.

على كل حال هذا ما ذكروا.

وممَّا انتُقِد به الزمخشري في كتابه «المُفصَّل» أنه استعمل جملة قال فيها: (وقد ذكرتُ فيها كافة الأبواب)، أو عبارة نحو هذه، وهذا انتقده فيه شارح المفصل، ابن يَعِيش، وقال: هذا استعمال شاذ.

كذلك ابن هشام في كتابه «مُغنِي اللَّبيب» انتقد الزمخشري على هذا الأمر.

لكن في المقابل هناك رأيٌ آخر، وقد أشار إلى القولين الزَّبيدي في كتابه «تاج العروس»، ذكَر تبعًا لصاحب «القاموس» أن هذه كلمة لا تذكر إلا كذلك،

ولذا خطَّؤُوا مَن استعملها مضافة إلى آخره، وذكر أن هناك قولاً آخر في هذا الأمر.

ومِن أوسع من رأيتُه قد نافح عن القول الآخر، وأنه يصح استعمال هذه الكلمة مُعرَّفة، وأن تُستعمل مجرورة أو مرفوعة- الشِّهاب الخفاجي في شرحه لـ «دُرَّة الغَوَّاص»، وكذلك في «شرحه على الشِّفاء» للقاضي عياض، وهكذا لو نظرت في كلام العلماء .

طبعًا مَن انتصر لهذا القول يقول: هذا جاء في كلام بعض الصحابة؛ كَعُمَرَ رضي الله عنه، ويحتاج الأمر إلى النظر في الإسناد، ووجدتُ كثيرًا من العلماء يستعملون هذا الأسلوب، (كافة الأبواب)، (كافة الورى) إلى آخره، ولم يَزلِ الأمر يستمر في الناس إلى مَجمع اللغة المصري، فإنه قد أجاز استعمالها مضافة ومُعرَّفة.

ويبدو -والله أعلم-: أن الاستعمال الأشهر عند العرب هو ما ذكرتُه لك آنفًا، واستعمالها في خلاف ذلك أنه شيء قليل، ولذلك تَخطِئة المؤلف ربما لا تكون بتلك الوَجَاهَة، وعلى كل حال هذا بحث دقيق لغوي، ليس بالشيء الكبير.

المقصود: أن نبينا محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بُعث (**إِلَى عَامَّةِ الْجِنِّ وَكَافَّةِ الْوَرَى بِالْحَقِّ وَالْهُدَى، وَبِالنُّورِ وَالضِّيَاءِ**)، ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [إبراهيم:١].

كذلك يقول جل وعلا: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ ..﴾ [الفتح:٢٨]، النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُرسِل بالنور المعنوي، الذي نِسْبته إلى القلب

كَنِسْبة النور الحسي إلى العين، فالعين تكون معطلة إن لم يتصل بها نورٌ حسي، كذلك القلب يكون معطلاً خرابًا إن لم يتصل به النور المعنوي الذي جاء به محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والأدلة على عموم بعثة النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أدلة كثيرة:

- ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ..﴾ [الأعراف:١٥٨].

- ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ..﴾ [سبأ:٢٨]، طبعًا هذا بحث يتعلق بـ﴿كَافَّةً﴾، وهذا ممَّا استُشكل، ولكن الجواب الأقرب هنا أن نقول: إن هاهُنا تقديمًا وتأخيرًا، وأن المعنى: (وما أرسلناك إلا للناس كافة)، وليس فيها إلا تقديم الحال على المجرور عليه، وهذا على الصحيح، وهو اختيار ابن مالك وغيره: أنه جائز سائغ، أن يتقدم الحال على المجرور عليه.

في أدلة كثيرة دلَّت على عموم رسالة النبي ﷺ، وأن الحق الواجب على كل أحد بعد بعثة النبي عليه الصلاة والسلام أن يَتّبعه، وأن يدخل دينه الذي هو دين الإسلام، المَبني على الأركان الخمسة، هذا هو الحق الذي لا ريب فيه، وهذا ما يُلبّس فيه الملبسون اليوم!

ينبغي أن نعلم: أنَّ بالضرورة من دين الله عَزَّوَجَلَّ، أنه بعد بعثة محمد ﷺ لم يَعُدِ الناس إلا رَجلان: مؤمن، وكافر، ولا ثالث، فالمؤمنُ هو مُتَّبِع النبي محمد ﷺ، والكافر هو كلّ مَن لم يكن كذلك؛ كِتابيًا، يهوديًا، أو نصرانيًا، مجوسيًا، صَابئًا، بُوذيًا، هُندوسيًا، مُلْحدًا، وثنيًا، على أيّ ملَّة ودين كان، فإنه كافر، ولا فرق بين هذه الأديان من حيث الحكم بكُفرها، هذا من الأمر المعلوم من الدين بالضرورة، ومن لم يؤمن به ما آمَنَ بمحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، من لَم يؤمن بعموم

رسالته عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ما آمن برسالته، فإنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد أخبرنا أنه الرسول إلى الناس كافة، وهذا الذي يقول: إنه يمكن أن ينجو أحد بعد هذه البعثة وإن لم يَنضوِي تحت لواء محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فهو في الحقيقة مكذبٌ له، ومن كذَّب نبيًا في حرف -لا أقول في كلمة- مَّن كذبه في حرف فإنه كافر به بالاتفاق.

واليوم مع الأسف الشديد ثَمَّة مَن يلبس جُبَّة العلم، ويضع عمامة العِلم زُورًا وبهتانًا، فيُلَبِّس على الناس، ويُشوّش عليهم في عقيدتهم، فيدعي أن اليهود والنصارى مؤمنون، يقول: الفرق نحن نقول: "نحن مسلمون، لكن هُم لا نقول كفار، نقول: هم مؤمنون، وأنهم في الآخرة في الجنة"، يا لَله العجب! ويسخرُ مِن عقيدة أهل الإسلام كافة، تجده يقول: "بعض الناس كأن مفاتيح الجنة في جَيبه، يدخل من يشاء، ويمنع من يشاء"، يا لَله العجب!

بلْ أنت -واللهِ- كان مفاتيح الجنة في يدك، تدخل فيها من تشاء بِهَوَاك، بغير عِلم ولا هدًى ولا كتاب مُنير، أمَّا أهل الإيمان والسنة والتوحيد والإسلام فإنهم يقولون بما قال الله، ويتوجهون حيث وَجَّهَتْهُم النصوص، ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ ...﴾ [الأعراف:٤٠]، تعليق هذا الدخول على هذا الأمر المستحيل -دخول الجَمَل في سَمِّ الخياط- دليل على أن دخول الجنة عليهم مُمتَنِع غاية الامتناع، هذا حكم الله، هذا الذي يقوله أهل الإسلام، يقولون بما قال الله عز وجل.

وأسألكم: هلِ اليهود والنصارى ينطبق عليهم هذا الوصف أم لا؟ ﴿كَذَّبُوا

بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا﴾؟ أمْ أنهم أمنوا بآيات الله، وآمنوا برسول الله، فلا ينطبق عليهم؟ سبحان ربي العظيم!

هُم كفار بمحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مُكذِّبون لآيات الله، طاعنون في دين الإسلام، ولو كانوا خلاف ذلك لأسلموا، لكنهم متمسكون بدِينهم وعقيدتهم، ثم يقال بعد ذلك: إنَّ الجنة واسعة، تَسَعُنا وتسَعُهُم، لا شك أن هذا من الضلال والبهتان، ومن تكذيب كلام الله ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والأدلة على هذا الأصل أدلة كثيرة جدًا، يمكن أن نقسّمها إلى مجموعات:

❁ **المجموعة الأولى**: الأدلة التي أوجب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فيها على الناس اتباع محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومن ذلك:

- قوله تعالى: ﴿فَآمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ..﴾ [الأعراف:١٥٨]، هذا وصْف ينطبق على مَن؟ أليس على محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

- قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ..﴾ [النساء:١٧٠]، ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ..﴾ [الأنعام:١٥٣].

إذن أمر الله جل وعلا باتباع محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهؤلاء -أعني: أصناف الكفر جميعًا- قد خالفوا هذا الحق، واستكبروا عن أمر الله، كلُّ هؤلاء بلَغَتْهم حُجة الله، فأَبَوا واستكبروا، فكانوا من الكافرين.

❁ **المجموعة الثانية**: الأدلة التي تدل على أن الدين المقبول عند الله هو الإسلام:

- قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الإِسْلامُ﴾ [آل عمران:١٩].

- وقال سبحانه: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللهِ يَبْغُونَ﴾ [آل عمران:٨٣] هذا استفهام إنكاري،

ودِينُ الله -بالاتفاق- هو الذي أُنزِلَ على محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

❁ **المجموعة الثالثة**: الأدلة التي فيها أخْذ الميثاق على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، أنه لو بُعث محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهم أحياء، فواجب عليهم أن يتّبعوه:

- ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران:٨١].

- وفي «مسند» الإمام أحمد عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**لو كان موسى حَيًّا ما وَسِعَه إلا اتِّباعي**»، وفي رواية: «**ما حَلَّ له إلا اتباعي**»، إذا كان هذا حالَ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فكيف بمَن دُونهم؟ فكلُّ أحد مُلزَمٌ إلزامًا لا خيار فيه، أن يؤمن بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويدخلَ في دينه.

❁ **المجموعة الرابعة**: الأدلة التي دلَّت على عموم رسالة النبي ﷺ، -وقد مر بك شيئًا منها-، وفي «مسلم» قال ﷺ: «**بُعِثْتُ إلى كُلِّ أحمر وأسود**».

إذن مَن عدَل الرسالة النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وأَبَى واستكبرَ كان من الكافرين.

❁ **المجموعة الخامسة**: الأدلة التي تدل على أن الإسلام هو الهداية والحق:

- قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ ..﴾ [النساء:١٧٠].

- وقال تعالى: ﴿.. وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ

أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاغُ ..﴾ [آل عمران:٢٠].

إذن: اليهود والنصارى، هؤلاء الذين يُقال عنهم اليوم: هُم مؤمنون بالله، يشاركوننا في عبادة الله، حَكَم اللهُ جل وعلا عليهم بالضلال؛ لأنهم لا هداية لهم إلا باتباع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أليس هذا نَصّ الآية؟ قال: ﴿فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوا﴾ مفهوم المخالفة: إن لم يُسلِموا فهم ضُلَّال؛ لأن الذي يقابل الهداية الضلال.

❁ **المجموعة السادسة**: الأدلة التي تدل على أنَّ من دان بغير الإسلام بعد بعثة النبي عليه الصلاة والسلام فهو من الخاسرين، ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران:٨٥].

سبحان الله! اللهُ يحكم بأنه من الخاسرين، وبعض الناس يقول: إنه من النَّاجِين، إنا لله وإنا إليه راجعون!

❁ **المجموعة السابعة**: الأدلة التي دلَّت على أن من كذَّب الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فإنه مُكذِّب لله، كافرٌ به: قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام:٣٣]، حقيقة الأمر لكل من كذَّب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكل الناس سوى أهل الإسلام مكذبون له، أليس كذلك؟ كل من بغلهم دعوة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فما آمنوا به، فما حالُهم؟ مكذبون له ولا شك، إذن الله جل وعلا يقول: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾ لستَ برسول، كاذب، ساحر، شاعر، إلى آخره، ﴿فَإِنَّهُمْ لا يُكَذِّبُونَكَ﴾ لأنَّ حقيقة الحال أنَّ التكذيب ما عاد إلى ذاتك، هم ما كذَّبوه لأنَّ اسمه محمدٌ، ما كذبوه لصورته، ما كذبوه لذاته، هم كذبوه لأنه يقول:

هذا وحي الله، وهذه أدلة جاءت من عند الله، فعاد تكذيبهم إلى آيات الله، ﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللهِ يَجْحَدُونَ﴾، يكذِّبون عن علم، وإلا فأدلة نُبوّته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -كما أسلفتُ- قاهرة، ليس لأحد بعد أن تبلغه عُذرٌ.

❁ **المجموعة الثامنة**: الأدلة التي فيها وصف غير من اتبع النبي محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ودخل في دينه أنه من الكافرين، وهذا كثير في كتاب الله:

- قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ﴾ [البينة:١] إلى آخره، إذن هؤلاء كفار، حتى وإن كانوا كتابيِّين.

- وقال جَلَّ وَعَلَا: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة:١٧].

- وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ﴾ [المائدة:٧٣].

- وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا * أُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [النساء:١٥٠-١٥١].

أسألكم: ما حال اليهود والنصارى؟ أليس ينطبق عليهم هذا الوصف؟ نعم، يفرّقون بين الله ورُسله، ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض، يزعمون إيمانهم بموسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام، ولكن يكفرون بمحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ما حُكمهم؟ ﴿أُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾، ثم جاء الوعيد: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾.

- وقال جَلَّ وَعَلَا: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ وإذا كان هذا يتناول أهل الكتاب فغيرهم من باب أولى، ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ

وَالإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ ..﴾ [المائدة:٦٨] هذا مُنزَل إليكم أيضًا، الذي جاء على محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ليس خاصًا بالعرب، بل هو عام لجميع البشرية، وأنتم منهم، ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا فَلا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة:٦٨]، إن ما آمنوا بما أُنزل على محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهم بنصّ الآية من الكافرين.

- وقال جَلَّ وَعَلَا: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللهِ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ [آل عمران:٧٠] الخطاب مُوجَّه لمن؟ لأهل الكتاب، لليهود والنصارى، حكَم الله عَزَّوَجَلَّ عليهم بأنهم كفار إن لم يدخلوا في دين الله عَزَّوَجَلَّ.

فهذه بعض الآيات التي تدل بالنص الصريح على أن أهل الكتاب فضلًا عن غيرهم من الوثنيين والملاحدة والهندوس والبوذيين والصَّابئة والمجوس، أنهم كفار.

❁ **المجموعة التاسعة**: الأدلة التي فيها توعُّد مَن لم يؤمن بمحمد ﷺ بأنه من أهل النار:

- قال جل وعلا: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الأَحْزَابِ فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ﴾ [هود:١٧].

ومعنى: ﴿بِهِ﴾:

◉ إمَّا بالقرآن.

◉ وإما بالنبي محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

على خلافٍ بين المفسرين، والقولان مُتلازمان، فمَن كفَر بمحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقد كفر بالقرآن، ومن كفر بالقرآن فقد كفر بمحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

- قال جَلَّوَعَلَا: ﴿وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِاللهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الفتح:١٣] بالله لا يكفي، بل لابد من الإيمان بالرسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ﴿وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِاللهِ وَرَسُولِهِ فَإِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَعِيرًا﴾ [الفتح:١٣].

في «صحيح مسلم» قال صلى الله وسلم: «**والذي نفسي بِيَدِه لا يَسمعُ بِي أحدٌ من هذه الأمة**» يُريد صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أُمَّةَ الدعوة، «**ثُمّ لا يؤمن بالذي أُرْسِلتُ به إلا كان من أصحاب النار**»، ومن الناس اليوم -مع الأسف الشديد- مَن يقول إنهم من أهل الجنة، يا لَلّه العجب! أيُّ مُحادَّة لله ولرسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أعظم من هذه؟

❁ **المجموعة العاشرة**: الأدلة المتواترة التي فيها بَعْث صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ الرُّسلَ والكتبَ إلى الآفاق في الدعوة إلى الإيمان بالله، والإيمان به عليه الصلاة والسلام، بل كان يفعل هذا عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ مع أهل الكتاب في مدينته، لماذا يفعل هذا عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ، وهم مؤمنون، وهم على خير وهدى، ومن أهل الجنة، لماذا يدعوهم النبي عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ؟

- في «الصحيحين» أنَّ النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ دخل على اليهود في بيت المِدْراس -يعني: المكان الذي يجتمعون فيه، فيقرؤون التوراة-، فكان ممَّا قال عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ لهم: «**أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا**»، ما دخل عليهم النبي عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ أماكن عباداتهم ليقول: دَعُونا نبحث في المشتركات بيننا، وأنتم على خير، ودَعُونا نتأمل في عبادات بعضنا، بل دخل عليهم ليقول لهم: «**أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا**» أَسلِموا تَسلَموا من عذاب الله، أَسلِموا تَسلَموا من الخسارة، أَسلِموا تَسلَموا من غضب الله، أَسلِموا تَسلَموا من النار، وإلا والله لا سلامة لكم.

- وفي «الصحيحين» لمَّا أرسل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كتابه إلى هِرقل، ماذا قال له؟ قال له: «**أَسْلِمْ تَسْلَمْ**» لا سلامة ولا نجاة إلا باتّباع محمدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إلا بالدخول في دِين الإسلام الذي بُعِث به محمد بن عبد الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سِوى ذلك واللهِ لا سلامة.

- النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -كما في «الصحيح»- لمَّا بعث عليًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يوم خيبرَ، فقال له: على ماذا أُقاتِلُهم؟ قال: «**قاتِلْهم على أن يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله**»، الأمر عظيم! قاتل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليه، وأمَر بالقتال عليه.

إذن: هذه عشرةٌ كاملةٌ، ولو تأمَّلتَ لوجدت غيرها، تدل أصرح دلالة على أنَّ نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو المبعوث إلى النَّاس كافة، كل أحدٍ من الإنس والجن بعد مَبعث النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فواجبٌ عليه أن يتبعه، سواء كان من أهل الكتاب، أو كان من المشركين، أو كان من غيرهم، سواء كان في قارة آسيا، أو أفريقيا، أو في أوروبا، أو كان في القطب الشمالي، أو كان في القطب الجنوبي، أو كان في غابة الأمازون، أو كان في جزيرة معزولة في المحيط الهادي، أو كان في رأس جبل، أو كان في بطْن وادٍ، أو كان في أيّ مكان من الأمكنة، فواللهِ إنه ملزم باتّباع النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ومتى ما بلغتْه دعوته فأَبَى واستكبر فإنه من الخاسرين، هذا من الأمر المعلوم من الدين بالضرورة.

وبين أيدينا عشرة أصول، احفظُوها وحَفِّظُوها؛ فما أكثر التلبيس في هذا المقام، هذه عشرة أصول تضبط لك هذا المقام:

❁ **الأصل الأول**: لا تنفع الشهادتان إلا باجتماعهما.

لا تنفع شهادة أن لا إله إلا الله، لا ينفع الإيمان بوجود الله، بل ولا الإيمان

بربوبية الله، بل ولا الإيمان بأُلوهية الله، بل ولا الإيمان بأسمائه وصفاته وعظمته ما لم يقترن بهذه الشهادة أنَّ محمدًا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

إذن: نستخلص من هذا **قاعدة: بعد البعثة المُحمَّدية مَن لم يؤمن بمحمدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يؤمن بالله ولا تنفعه لا إله إلا الله إن كان قد قالها.**

❁ **الأصل الثاني**: لا عبادة لله إلا من طريق محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

بعد بعثته عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، كُلُّ ما يُدَّعى أنه يُتعبَّد به لله فباطل، كل الطرق إلى الله مسدودة إلا من طريق محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولهذا تَعلَم أن ما يُلبّس به بعض المُلبِّسين فيقولون: "كلنا نعبد الله". لا واللهِ! ليس كلنا نعبد الله، لا يعبد الله إلا المؤمن المتبع لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي هو محمد بن عبد الله فحسْب، بعد البعثة المحمدية لا عبادة لله إلا من طريق محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لا تُسمى عبادة أصلًا.

❁ **الأصل الثالث**: لا نجاة بعد البعثة المحمدية إلا باتّباع محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، «**أَسْلِم تسْلَم**»، «**أَسْلِمُوا تسْلَموا**».

❁ **الأصل الرابع**: الناس بعد البعثة المحمدية اثنان: مؤمن، وكافر، ولا واسطة بينهما، وعليه فلا يصح أن يُقال: إنَّ اليهود والنصارى وإن كانوا غير مسلمين إلا أنهم مؤمنون، لا واللهِ!

بعد بعثة النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لا مؤمن إلا مَن كان متبعًا لمحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلا يوصف بالإيمان إلا الذي يؤمن بالنبي محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

❁ **الأصل الخامس**: بعد البعثة المحمدية لا فرق بين أتباع الأديان

الأخرى من حيث كُفرهم، لا يقولَنَّ قائل: الحكم بالكفر إنما هو مختصّ بالهندوس، والملاحدة، والوثنيِّين، دون اليهود والنصارى، الحق الذي لا ريب فيه أن الحكم عامٌ لكل مَن لم يكن من المسلمين، كتابيًا، يهوديًا، نصرانيًا، أو كان غير ذلك، فلا فرق بين هؤلاء من حيث الحكم بكُفرهم، فكلهم سواء، وإذا خُصَّ اليهود والنصارى بشيْ قليل من الأحكام الفقهية فهذا لا يعني البتَّة أنهم مؤمنون، بل لا يزالون كافرين.

وحذارِ من الذين يتبعون ما تشابه منه، «**فأولئك الذين سمَّى الله فاحذَرُوهم**»، هؤلاء الذين يتبعون المتشابه ما أكثرهم، لا كثَّرهم الله في الفضائيات ووسائل التواصل، يُشوِّشُون ويُلبِّسُون ويُزيّنون الباطل؛ لهوى، لمُداهَنة، لمُصانَعة، لطلب لُعَاعَة من الدنيا، أو شرف دنيوي، يعبثون في أدلة الكتاب والسنة، ويلبسون على الناس الحق المبين الذي لا مِرية فيه، الذي هو مِن بَديهيّات الدين، ومُسلَّمات الاعتقاد.

يا لله العجب! صِرنا إلى زمن نحتاج أن نُقنع فيه، ونُكثر من الاستدلال على هذه القضية البديهية التي هي من أوضح الأشياء وأجلاها، ولكن ما الحِيلة وقد كثُر المُلَبِّسُون؟ وإني لأخشى أنه لو سُكت عن بيان الحق في هذه المسألة، مع كثرة تَكرار ضِدّ الحق فيها، أن يأتي يوم من الأيام تصبح هذه المسألة غريبة، ويصبح من يتكلم بها من أغرب الناس، بل يصبح متكلمًا بجريمة مع الأسف الشديد!

ونحن إنما نتكلم عن عقيدة قلبية دلَّت عليها النصوص، فلا يجوز المُزايدة على هذا الاعتقاد، وقد دلَّ الكتاب والسنة الصريحة عليها، ورَبْط هذا الاعتقاد

ببعض التصرفات الغالية التي ينكرها أهل السنة قبل غيرهم، هذا في الحقيقة من المغالطة والتلبيس بمكان، الكلام عن عقيدة لا عن معاملة، المعاملةُ يحكمها قوله تعالى: ﴿لا يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾ [الممتحنة:٨]، معاملتهم، والتعاطي معهم في الأمور الدنيوية في حدود مصالح المسلمين هذا لا بأس به، التَّلطُّف بهم لأجل دعوتهم، هذا لا بأس به، ولكن مع ثبات وقرار العقيدة القلبية التي لا يجوز أن تَتزَحزَح.

❁ **الأصل السادس**: مَن لم يؤمن بعموم رسالة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يؤمن به، إمَّا أن تؤمن بالأمرين، أو أنت كافر بالأمرين، إمَّا أن تؤمن بأنه رسول من عند الله، وأنَّ رسالته عامة للإنس والجن كافة، أو أنت في الحقيقة ما آمنت به، هذه مسألة لا تقبل التفريق، إما أن تؤمن بالأمرين، أو أنت كافر بالأمرين.

إذن: رسالة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ متميزة عن غيرها بميزتين عظيمتين:

-أنها رسالة خاتِمة.

- وأنها رسالة عامة.

وعليه فهذه الرسالة المحمدية مُبطِلة لكل ما بعدها، مُبيّنة بطلان اتباع كل ما قبلها.

بعد البعثة المحمدية كل عبادة لله من غير طريق محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **كُلُّ تَدَيّن بدِين سوى ما جاء به فإنه لا شك في أنه من أبطل الباطل.**

❁ **الأصل السابع**: الرسالة المحمدية ناسِخة لِما قبلها.

وهذا من الأمر المعلوم من الدين بالضرورة.

وعليه: فكل الرسالات السابقة بطَل اتباعها بمجرد بعثة محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وصارت اتباعها دونه كُفرًا وضلالًا.

❁ **الأصل الثامن**: من كفر برسول فقد كفر بمُرسِله.

لا والله، ليسوا بمؤمنين -أعني: اليهود والنصارى بعد بعثة النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ- ليسوا مؤمنين بالله، حقيقتهم أنهم كافرون بالله، وقد علمتَ قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام:٣٣]، إذن هم بكفرهم بمحمد ﷺ صاروا كافرين بالله.

❁ **الأصل التاسع**: من كفَر برسول فقد كفر بالرُّسل.

فليس عبثًا أن الله جل وعلا يقول: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء:١٠٥]، ليس عبثًا أن قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ذلك.

وقال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ عَادٌ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء:١٢٣].

كيف يكونون -أعني قوم نوح مثلًا- قد كفروا بالمرسَلِين، ونوح أول المرسلين؟

الجواب: أن الكفر بنبي أو برسول -كما قلتُ آنفًا- ليس راجعًا إلى ذاته، إنما هو راجع إلى التوحيد الذي جاء به، وكل الأنبياء متفقون على الدعوة إلى التوحيد، «**الأنبياء إخوةٌ لِعَلَّات، دِينهم واحد**» يعني: التوحيد، «**وأُمَّهاتُهم**» يعني: الشرائع «**شَتَّى**»، فالتوحيد الذي جاء به الأنبياء عليهم الصلاة والسلام جميعًا واحد، إذًا من هذه الجهة لا فرق بين رسول ورسول، صار الذي يكفر برسول كافرًا بجميع الرسل؛ لأن دعوتهم إلى الأصل الأصيل، الذي هو التوحيد دعوة

واحدة.

إذن بناء على هذا نقول: إن اليهود والنصارى كافرون بموسى وعيسى قبل كفرهم بمحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

اليهود والنصارى بكُفرهم بمحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صاروا كافرين بموسى وعيسى، وصاروا كافرين بإبراهيم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الذي يدَّعون تعظيمه، ويقولون: نجمع الناس اليوم جميعًا تحت قُبَّة واحدة، (القُبَّة الإبراهيمية)، لا والله؛ ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [آل عمران:٦٧-٦٨] أهل الإسلام فقط، هم الذين يتبعون ملة إبراهيم حنيفًا وما كان من المشركين.

❁ **الأصل العاشر والأخير**: لم يُمدَح أصحاب الديانات الأخرى إلا باعتبار إسلامهم، أو باعتبار اتباعهم لرسلهم قبل البعثة المحمدية.

إذن حذارِ من التلبيس!

ما جاء في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة:٦٩]. على أيّ شيء هذه الآية وأمثالها تُحمل عليه؟

لا مَحمل لها إلا اثنان -كتاب الله لا يجوز بحالٍ أن يُضرب بعضه ببعض، إنما يُؤلَّف بين هذه النصوص ويجمع بينها- فهذا النص وأمثاله محمول على:

-اليهود والنصارى، والصابئين الذين هم موصوفون بهذا الوصف باعتبار ما كانوا عليه، ولكنهم أسلموا، فهم يهود ونصارى، ثم أسلموا.

-أو أن المقصود الذين اتَّبعوا أنبياءهم، اليهود اتبعوا موسى، والنصارى اتبعوا عيسى، قبل بعثة النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بمعنى أنهم ماتوا قبل أن يُبعث، فهؤلاء لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، هؤلاء من أهل النجاة والجنان، لا شك في ذلك ولا ريب، بدليل القرينة التي في الآية، الآية ماذا تقول: ﴿وَعَمِلَ صَالِحًا﴾، لا عمل صالحًا إلا إذا كان عليه طابع النبوة، بعد بعثة النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لا عمل صالحًا إلا ما جاء به، أو كان من العمل الصالح الذي كان قبل البعثة، واتبعوا أنبياءهم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ عليه.

هذه أصول عشرة، تدور على معنى واحد، إنما صار التفريق بينها، وترتيبها بهذا الشكل لأجل تأكيد هذا المعنى الذي نحن بحاجة ماسَّة إلى التأكيد عليه، فلتكُن منك -يا رعاك الله- على ذُكْر، انتبهْ لها، تعلَّمها، واحفظْها، وعَلِّمْها، فما أكثر الحاجة إلى هذا الأصل[٣٨].

(٣٨) إلى هنا تمام (**المجلس السادس**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الخميس الرابع عشر من شوال، سنة أربع وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعتان وأربع دقائق.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وإنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللهِ، مِنْهُ بَدَا بِلَا كَيْفِيَّةٍ قَوْلاً، وَأَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَحيًا، وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا، وَأَيْقَنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى بِالْحَقِيقَةِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ الْبَرِّيَّةِ، فَمَن سَمِعَهُ فَزَعَمَ أَنَّهُ كَلَامُ الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ، وَقَدْ ذَمَّهُ اللهُ وَعَابَهُ، وَأَوعَدَهُ بِسَقَرَ، حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر:٢٦]، فَلَمَّا أَوْعَدَ اللهُ سَقَرَ قَالَ: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر:٢٥] عَلِمْنَا وَأَيْقَنَّا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ، وَلَا يُشْبِهُ قَوْلَ الْبَشَرِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه النُّبْذة من كلام أبي جعفر الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ، تتناول بيان **مُعتقد أهل السُّنة في القرآن الكريم**.

والمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ قد كرَّر الكلام في هذا الموضوع، فهذه الأسطر فيها تقرير هذه المسألة، وبعد هذا الموضع بصفحاتٍ تجدُه يقول: (وَلَا نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ، فَعَلَّمَهُ سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى، لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ، وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ).

تَلْحظ أنَّ المتقرر في هذا الموضع هو في الجملة المتقرر في ذاك الموضع، وهذا ممَّا أُخِذ على هذه الرسالة، كما تقدم في الدرس الأول من هذه الدروس، أنَّ ممَّا أُخِذ على المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في عقيدته: أنَّه فرَّق الكلام في الموضوع الواحد في مواضع متعددة، وكان اللائق والأنسب أن يجمع الكلام في الموضوع الواحد في موضعٍ واحدٍ، فلأجل ذلك فسنتكلَّم عن جُملة ما يتعلق بموضوع

(صفة الكلام، والقرآن الكريم) في هذا الموضع، ونؤجل شيئًا من الكلام إلى الموضع القادم إن شاء الله.

تَلْحظ في كلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ أنَّه ركَّز على موضوع خلْق القرآن، وأنَّه ليس بمخلوق، وهذا من الشيء الملحوظ في هذه الرسالة، وهي حِرصُ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ على بيان معتقد أهل السنة المخالف لمُعتقد المعتزلة والجهمية والشيعة، ونحو هؤلاء، ولا نجد ذاك التَّركيز على المسائل التي اختصَّ بها الكُلَّابية من الأشاعرة والماتُريدية، **فما هو السبب؟**

المسائل التي يبحثها هؤلاء المتكلمون من الأشاعرة والماتُريدية، هذه مسائل اشتُهِرَتْ متأخرةً عن الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ معاصر لأبي الحسن الأشعري، ومعاصر أيضًا لأبي منصور الماتُريدي، فالآراء لم تَتبَلْور بعد، ولم تشتهر، لا سيما وهو بعيدٌ عن المواضع التي كانت مُعترَكًا لهذه القضايا؛ كخراسان بالنسبة للماتريدية، وكالعراق بالنسبة للكلابية، وما بدأ ينتشر من كلام الأشعري.

أمَّا في مصر فالمذهب الأشعري إنما كان له الوجود باعتباره مذهبًا له انتشار، ولكلام أسَاطِينه وجودٌ في البحث العلمي، والدروس والمؤلفات وما شاكل ذلك، هذا متأخر عن الطحاوي بكثير، هذا إنما كان في مصرَ بعد أن تَولَّى مقاليد الأمر في هذه البلاد صلاحُ الدين الأيوبي، وهذا كان بعد أكثر من مائتي سَنة من وفاة الطحاوي، فصلاحُ الدين كان أشعريًا مُتحمّسًا لعقيدته، وكان السبب في نشر هذه العقيدة في مصرَ، وكذلك في الشام، وفي الحجاز، هذه المواضع التي كان للدولة الأيوبية وجودٌ فيها، لكن كان الوجود قبل ذلك الفكرُ

الاعتزالي، الذي كانت تَدعُمه في كثير من الفترات دولةٌ رسمية، ومعتقد رسمي لبعض تلك الدول في بعض فَترات الدولة العباسية وفي غيرها، كان هناك وجودٌ، وزاد ذلك وعَمَّ وطَمَّ في مصر بُعَيد وفاة الطحاوي، حينما استولى العُبيديُّون الباطنيون على مصر بُعَيد وفاة الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لكن كان لهم قبل ذلك وجود في بعض بلاد المغرب العربي.

لكن الشاهد: أنَّ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إنما يَتقصَّد بيان المعتقد الصحيح المخالف للمذاهب الرَّديئة التي تنتشر بين الناس، ويُبَيِّنُ الحق المخالف لهذه العقائد.

الموضوع -كما ترى- يتعلق بالقرآن الكريم.

وأُحِبُّ قبل أن نَمُرَّ على كلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ونعلق عليه جملة جملة، أن نتكلم عن هذا الموضوع ببيان مذهب أهل السنة، وبيان مذهب الجهمية والمعتزلة القائلين بـ(خلْق القرآن)، **وذلك من خلال محاور أربعة**:

◉ **المحور الأول**: في جُمل كلام السلف في بيان **المعتقد الصحيح في كلام الله، وفي القرآن الكريم**.

❁ **لاحظ أن عندنا هاهُنا أمران**:

-صفة الكلام.

- والقرآن الكريم.

والعلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص مُطلَق؛ فإن القرآن الكريم بعض كلام الله، وكلام الله أَعَمّ من القرآن، فالقرآنُ من كلام الله، إذا قِيل: إن القرآن كلام الله، فالمراد أنه من كلام الله، وإلا فالتوراة من كلام الله، والإنجيل من كلام

الله، والزَّبور من كلام الله، وكلامُ الله عَزَّوَجَلَّ كثير، منه هذا الكلام الشرعي المُنزَل في كُتبه، ومنه الكلام القدري الذي به الله عَزَّوَجَلَّ يخلق ويدبر هذا الكون، ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل:٤٠]، فكلام الله عَزَّوَجَلَّ كلام كثير، لاحدّ له ولا حصْر، ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان:٢٧].

فالأمر الأول عندنا هنا: **بيان معتقد أهل السنة والجماعة في صفة الكلام.**

❁ **ويمكن أن أُلَخِّص كلامهم في هذا في أربع مسائل:**

❁ **المسألة الأولى**: أن أهل السنة والجماعة يعتقدون أن الله جَلَّوَعَلَا يتكلم إذا شاء، بما شاء، كيف شاء، بكلامٍ يُسْمِعُه مَن يشاء.

(**اللهُ جَلَّوَعَلَا يتكلم إذا شاء**): فهذا يدلك على أن الكلام صفة فعلية اختيارية متعلقة بمشيئة الله جَلَّوَعَلَا، فاللهُ لمَّا شاء أن يكلم الملائكة كلَّمهم، ولمَّا شاء أن يكلم آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كلَّمه، ولمَّا شاء أن يكلم موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كلَّمه، ولمَّا شاء أن يكلم محمدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمَّا عُرِج به إلى السماء كلَّمه، وإذا شاء الله أن يكلم أهل الجنة أو أهل النار في الآخرة فإنه يكلمهم.

إذن الكلام صفة فعلية اختيارية، يتكلم الله عَزَّوَجَلَّ إذا شاء.

(**يتكلم الله إذا شاء بما شاء**): فإذا شاء أن يتكلم بالقرآن يتكلم به، وإذا شاء أن يتكلم بالتوراة تكلم بها، وإذا شاء أن يتكلم بكلام كوني تكلم به، فهو يتكلم بما يشاء.

(**كيف شاء**): لا شك أنَّ لكلام الله عَزَّوَجَلَّ كيفية، لكن هذه الكيفية بالنسبة لنا مجهولة، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ يتكلم بالكيفية التي يَشاؤُها سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وهذا السبيل

فيه كالسَّبيل في بقية صفات الله جَلَّوَعَلَا، فإنَّنا لا ندري كيفية صفات الله، وإن كان لها في الحقيقة كيفية.

(**وهذا الكلام يُسْمِعُه الله عَزَّوَجَلَّ مَن يشاء**): فإذا شاء أن يُسمِع كلامه موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أسمَعَه، وإذا شاء أن يسمع الملائكة أسمعهم، وإذا شاء أن يسمع إبليس أسمعه، وهَلُمَّ جَرّا.

إذن: كلام الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كلامٌ مسموع، يُسمِعه الله جَلَّوَعَلَا من يشاء.

ومن أعظم نعيم الجنة كلامُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مع أهلها، مع رُؤيتهم له، وحلول رضوانه عليهم، فهذا من أعظم نعيم الجنة.

فنسأل الله جَلَّوَعَلَا أن نكون ممَّن يفوز بهذا النعيم العظيم، وهو سماع كلام الله جَلَّوَعَلَا، الذي هو مِن أعظم النعيم الذي يَتلقَّاه أهل النعيم.

فهذا الأمر الأول في معتقد أهل السنة والجماعة في صفة الكلام.

❁ **الأمر الثاني**: الله جَلَّوَعَلَا لم يَزلْ متكلمًا بمشيئته.

وهذا يُنبِّهُك إلى أنَّ الله جَلَّوَعَلَا، وإن كان يتكلم إذا شاء، فيتكلم بالكلام المُعيَّن بعد أن لم يكن متكلمًا به، فإنَّ هذا لا يتعارض مع كون صِفة الكلام لله جَلَّوَعَلَا صفة ذاتية مِن حيث أصل وصْف الله عَزَّوَجَلَّ بصفة الكلام، فلم يكنِ اللهُ مُعطَّلاً عن هذه الصفة، ثم ابتدأَ الكلام، بل لم يزلِ اللهُ جَلَّوَعَلَا متكلِمًا.

فبِالنظر إلى أصل الصفة نقول: إن هذه الصفة ذاتية، وبالنظر إلى آحاد الكلام فنقول: إن هذه الصفة فعلية.

إذن لم يزلِ الله متكلمًا لكن بمشيئته، وهذا لابد من التقييد به؛ حَذَرًا مِن قول مَن قال من أهل البدع: (إنَّ الكلام صفة ذاتية قديمة متعلقة بالذات، فهي

معنىً قديمٌ، قائم بذات الله جَلَّوَعَلَا، لا تعلُّق لهذه الصفة بالمشيئة)، نقول: هذا كلامٌ باطلٌ، بل لم يزل الله عَزَّوَجَلَّ متكلمًا بمشيئته، فإذا شاء أن يتكلم تكلم.

❁ **الأمر الثالث**: أنَّ كلامه تعالى بحرف وصوت.

وهذا إن لم نُنَبِّهْ عليه فإنه بيِّن واضح؛ فإن الكلام في لُغة العرب إنما هو الذي كان بحرفٍ وصوت، لا كلام إلا بحرف وصوت، فلو لم نُنبِّه على هذا فالأمر بَيِّنٌ واضح؛ لأن النصوص جاءت بإثبات الكلام لله جَلَّوَعَلَا، والنصوص جاءت بلسان عربي مبين، لكن التَّنبيه على هذا من الأهمّية بمكان لتَمييز المذهب الحق -مذهب أهل السنة- عن مذهب مخالفيهم.

وقد ثبتَت الأدلة في نحو أربعين حديثًا، في إثبات الحرف والصوت، كما نصَّ على هذا السَّفَّاريني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «لَوامع الأنوار»، فثبوت الحرف في كلام الله جَلَّوَعَلَا قد جاء في حديث «مسلم» مثلاً، حينما أُخبِر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الفاتحة وخواتيم سورة البقرة: «**لم تَقرأْ بحرفٍ منهما إلا أُوتيتَه**»، فأثبت النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذا الحديث أنَّ كلام الله عَزَّوَجَلَّ بحرفٍ.

ومن ذلك أيضًا: حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وهو حديث مشهور، رُوِي مرفوعًا وموقوفًا، وهو: أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**مَن قَرَأَ بحرفٍ من كتاب الله فَلَهُ به حسنة، والحسنةُ بعشْرة أمثالها، لا أقول ألف لام ميم حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف**»، والقرآن من كلام الله عَزَّوَجَلَّ، فثبَت أن كلام الله بحرف.

كذلك كلام الله جَلَّوَعَلَا بصوت، والكلامُ لا يكون كلامًا إلا إذا كان بصوت، ويدل على ذلك ما ثبت في «الصحيحين» من قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنَّ**

الله جل وعلا ينادي آدم بصوتٍ: يا آدم أَخرِج بعثًا إلى النار من ذِرّيتك»، فهاهُنا كلام بصوت. في أحاديث كثيرة جاءت بهذا المعنى.

فأهل السنة والجماعة يُنبِهُون هذا التنبيه؛ لأن مخالفيهم من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة وغيرهم، يقولون: إنَّ كلام الله مُنَزَّهٌ عن الحرف والصوت، فعارضوا الحق، وخالفوا ما دلَّ عليه الكتاب والسنة.

❁ **الأمر الرابع**: أن كلام الله جَلَّوَعَلَا منه، كما قال السلف، والمراد: أنه صفةٌ له جَلَّوَعَلَا، لا يُشبه كلام المخلوقين، كلام الله عَزَّوَجَلَّ منه، فهو إذن صفة من صفاته، وبناءً على هذا فإنه لا يشبه كلام المخلوقين؛ لأن الله جَلَّوَعَلَا (ليس كمثله شيء)، فليسَ كَمِثل الله شيء لا في الذات، ولا في جميع الصفات.

وهذه الصفة يُثبتها لله جَلَّوَعَلَا في حدود ما ورَد، **والذي ورَد من هذه الصفة وما في معناها خمسة أنواع:**

-ثبت (الكلام).

- ثبت (القول).

- وثبت (الحديث).

- وثبتت (المناداة).

- وثبتت (المُناجاة).

فنُثبِت لله جَلَّوَعَلَا كل هذه المعاني التي دلَّ الدليل على ثبوتها له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

هذا مُلَخَّص معتقد أهل السنة الذي توارد السلف على تقريره وبيانه فيما يتعلق بصفة الكلام.

۞ أمَّا ما يتعلق بـ(القرآن الكريم) على وجه الخصوص، فيَتلخص معتقد أهل السنة والجماعة في هذا الموضوع في أربع مسائل أيضًا:

❁ أولاً: أنَّ القرآن (**كلام الله، مُنزَّل غير مخلوق، منه بَدَأَ وإليه يعود**)، وهذا ما نص عليه المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كما سيأتي في كلامه إن شاء الله.

- (**القرآنُ كلام الله**) أي: من كلام الله.

- (**مُنزَّلٌ غير مخلوق**)، مُنزَّل؛ لأن الله جَلَّوَعَلَا في جهة العُلُو، وقد نزل به جبريلُ من عند الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، حيث سمعه من الله، فنَزَل به على محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهو مُنزَّل من الله، لا من غيره.

وسيأتي عن قضية تَبْرئة القرآن الكريم من كونه مخلوقًا.

- (**منه بَدَأَ**): يعني: ابتداء هذا القرآن كان مِن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، فهو الذي ابتدَأَ الكلام بهذا القرآن.

أو نقول: (**مِنْه بَدَا**).

(بَدَأَ) يعني: ابتداء الكلام من الله.

(بَدَا) بمعنى: ظَهَر، من البُدُوِّ وهو الظهور.

فالقرآنُ خرَج من الله، وبَدَا من الله، فلم يكن بُدُوُّهُ من غير الله جَلَّوَعَلَا، وهذا ما دلت عليه أدلة كثيرة:

- ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [غافر:٢] لا من غير العزيز العليم.

- ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر:١].

- ﴿تَنزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت:٤٢]، فهو من الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ نَزَل، لا من غيره جَلَّوَعَلَا.

- ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام:١١٤] لا من غير الله جَلَّوَعَلَا.

- ﴿وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السجدة:١٣] فالقرآن مُنزَّل من الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى لا من غيره.

- وقال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ﴾ [النحل:١٠٢] لا من غير الله عَزَّوَجَلَّ.

فالقرآنُ نَزَل من عند الله، فالله عَزَّوَجَلَّ هو الذي تكلم به، ابْتداؤه وظهوره إنما كان من عند الله عَزَّوَجَلَّ، لا من غيره، لم يكن هذا شيئًا مخلوقًا في اللوح المحفوظ، ثم جاء جبريل عَلَيْهِٱلسَّلَامُ، فنَقَل ما فيه إلى رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ليس الأمر كذلك، كما يقول أهل البدع والضلال.

هذه الجملة (أنَّ القرآن كلام الله مُنزَّل غير مخلوق، منه بدَأَ وإليه يعود) قد تواترت عن السلف، والآثارُ في هذا كثيرة جدًا.

- **(وإليه يعود): معنى (إليه يعود) إما أن يقال:**

- (إليه يعود): حُكم هذا القرآن، إلى الله يعود حكمه، وإلى الله يعود وصْفُه.

فهي تأكيد للجملة السابقة، فلا فرق في المعنى بينه (منه بدأ، وإليه يعود)، إنما هذا من باب تأكيد المعنى.

- أو يكون المراد: (إليه يعود) يعني: أنه في آخر الزمان يُرفَع هذا القرآن، يَرفعه الله جَلَّوَعَلَا إليه، كما دلَّ على هذا ما ثبت عند ابن ماجه، وغيره مِن أنه في آخر الزمان إذا قَلَّ العمل بكتاب الله عَزَّوَجَلَّ فإن هذا القرآن يُرفع، فلا يبقى في

صدور الناس منه شيء، ولا يبقى في المصاحف منه شيء، فيعُود هذا القرآن إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في آخر الزمان.

وكلا المَعنيَين حقٌّ.

❁ **المسألة الثانية**: أنَّ القرآن حيث تصرف فإنه كلام الله عَزَّوَجَلَّ.

وهذا مما نَستفيده من كونه من الله عَزَّوَجَلَّ بَدَأَ، فإذا كان ابتداؤه أو بُدُوُّه من عند الله عَزَّوَجَلَّ -كما مر في الأدلة السابقة- فإنك تَعلم أن كلام الله جَلَّوَعَلَا حيث تصرف، وعلى أيِّ وجه كان فإنه لا يخرج عن كونه كلام الله.

فإذا (تُلِي) فإنه: كلام الله، وإذا (سُمِع) فإنه: كلام الله، وإذا (حُفظ) فإنه: كلام الله، وإذا (كُتب) فإنه: كلام الله.

-إذا سَمِع السامع كلام الله جَلَّوَعَلَا، إذا سمع السامع هذا القرآن، إذا سمع هذه الكلمات وهذه الآيات وهذه الحروف المُدوَّنة بين دَفَّتَي المصحف فإنه قد سمع كلام الله، فالمسموع كلام الله.

- وتلاوة التالي هذا الذي تلا المَتْلُوّ كلام الله.

- وإذا كُتب هذا القرآن في شيءٍ، كُتب في المصحف، كُتب في لوحة؛ فإن هذا المكتوب هو كلام الله، ولا يخرجه كونه مكتوبًا عن كونه كلام الله.

- وإذا حُفظ في الصدور فإن المحفوظ في داخل الصدر إنما هو كلام الله، ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت:٤٩]، قال جل وعلا: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللهِ﴾ [التوبة:٦]، من أين يسمعه؟ يسمعه من النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ومع ذلك كون النبي

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَلاهُ، وكون هذا المشرك قد سمع هذه التلاوة، فإن هذا لا يُخْرِجُ هذا المسموع عن كونه كلام الله جَلَّ وَعَلَا.

إذن القرآن محفوظًا كان، أو مكتوبًا، أو مَتْلُوًّا، مسموعًا، فإنه لا يخرج في كل حال عن أن يكون كلام الله جَلَّ وَعَلَا، والقاعدة في هذا كما سيأتي: (**الكلام يُضاف لمن قاله مُبتدِئًا، لا لمَن قاله مُبلِّغًا**).

◉ **المسألة الثالثة**: الكلام كلام الباري، والصوت صوت القارئ.

وهذا مُتمِّم للمسألة التي قبلها.

فنحنُ نعتقد أن هذا الكلام الذي يُتلَى ويُسمَع هو كلام الله جل وعلا، وأما الصوت المسموع فإنه صوت القارئ، وهذا فيه دفْعٌ لِتلبيسٍ يُلَبِّس به مَن يُلبِّس من أهل البدع، حينما يقولون: "كيف يكون القرآن كلام الله، وكلامه صفة له، مع أن البشر يتكلم به، فهل سيكون الإنسان حينما يتلو كلام الله عَزَّوَجَلَّ متصفًا بصفة الله"؟

فنقول: هذا من أبطل الباطل، وكل عاقل يُدرِك بطلان ذلك، القاعدة -كما أسلفتُ- (الكلام يُضاف لمن قاله مُبتدئ) لمن قاله مُنشئًا، لا لمن قاله مبلغًا، إلا إذا كان السِّياق يدل على ذلك، أن هذا قوله بلاغًا لا قوله إنشاء، أمَّا **عند الإطلاق فإن الكلام يضاف لمن قاله مبتدئًا**، ولذا إذا سمعتَ مِنّي هذا البيت:

خُلِقْتُ أَلُوفًا لو دُعِيتُ إلى الصِّبا لفَارَقْتُ شَيبِي مُوجَع القلب باكيًا

هل تقولون هذا الكلام (هذا الشِعْر) شِعْرُ: (صالح)؛ لأنني أنا الذي تلفَّظتُ به، وتَلوتُه عليكم؟ أو تقولون هذا الكلام كلام (المُتنبّي)؟

أُسمعُكم هذا الحديث فأقول: «**إنَّما الأعمال بالنيات**» هذا حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هل إذا سمع أحدٌ مِنّي هذا القول يقول: هذا كلام صالح، أو يقول هذا كلام رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ لأن الكلام يضاف لمن قاله مبتدئًا منشئًا، لا لمن قاله مبلغًا حاكيًا.

إذن: (الكلام كلام الباري، والصوت صوت القاري)، وهذه الجملة فيها تنبيهٌ على ضلال مَن قال من بعض الناس من أهل الجهل، وعدم التحقيق الذين نَسَبوا في بعض الفترات في السابق إلى أهل السنة أنهم يقولون: "إن أصوات القارئين أصوات قديمة" هذا باطل، هذا ليس بصحيح، بل الصوت صوت التالي للقرآن إنما هو حادث؛ لأنه هو حادث، وهذا الصوت مخلوق؛ لأن الذي تلا إنسانٌ مخلوق، فينبغي أن يفرق بين هذا وهذا.

فإذا تلا الإنسان كتاب الله جَلَّ وَعَلَا، فالْمَتْلُوُّ كلام الله، والصوت مخلوق، والشفتان اللَّتان تحركتا بهذا الكلام مخلوقة، واللسان مخلوق، وهذا الإنسان نفسه بكل ما فيه مخلوق، وإذا كُتب القرآن في المصحف فالمكتوب كلام الله غير مخلوق، والورق مخلوق، والمداد مخلوق.

إذن لابد من أن تكون على بصيرة بمعرفة المذهب الحق الذي هو بين طرفَي ضلالة.

۞ **الأمر الرابع**: أنَّ القرآن قد سمعه جبريلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ من الله، وسمعه محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من جبريل، فلا واسطة بين جبريل ورَبّ العِزَّة سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ولا واسطة بين جبريل ومحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذا ممَّا أجمع عليه السلف الصالح، أن هذا القرآن الموجود بين دَفَّتَي المصحف، والمحفوظ

في صدور المسلمين قد سمعه جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ من الله مباشرة بلا واسطة، ثم إنه نَزَل به إلى محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشعراء:١٩٣-١٩٤]، فسمعه محمدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من جبريل عليه السلام بلا واسطة، ثم سمع الصحابة هذا القرآن من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يزلِ الأمرُ يتسلسل في هذه الأمة إلى يومنا هذا.

والتَّنبيه على هذا يتضح لك به بطلان قول من قال: "إن جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يَسمع القرآن من الله، وإنما أخذه إمَّا من اللوح المحفوظ، أو أخذه من بيت العزة".

فنقول: إن هذا غير صحيح، وإنما هذا القرآن كان يَنزل مُنجَّمًا مُفرَّقًا على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيَنزل به جبريلُ بهذه الآيات المعيَّنة بعد أن يكون سمعها من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وهَلُمَّ جَرًّا في آيات أخرى، وهكذا في جميع القرآن، نزل منجمًا، آيات تِلْو آيات، وكل تلك الآيات كان يسمعها جبريل من لدُن ربنا تبارك وتعالى، ثم ينزل بها إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيُبلّغها نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى هذه الأمة.

ولا مُنافاة بين كون الله جَلَّ وَعَلَا قد تكلم بهذا القرآن، وسمعه جبريل منه، وبين كونه نزل جملة إلى بيت العزة، أو أنه مكتوب في اللوح المحفوظ، على قول من قال من أهل العلم أنه بتمامه وكماله مكتوب في اللوح المحفوظ، لا تعارض بين هذا وهذا، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يفعل ما يشاء، وهو يعلم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بما سيكون، ممَّا يفعله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أو يفعله خلْقه، اللهُ بكل شيء عليم، فكَتَب الله جَلَّ وَعَلَا هذا القرآن قبل أن يتكلم به مُنجَّمًا، وأنزله إلى بيت العزة في السماء

الدنيا، وإذا شاء الله عَزَّوَجَلَّ أيضًا أن يكتبه قبل ذلك في اللوح المحفوظ، فاللهُ على كل شيء قدير.

إذن لا تعارض بين الأمرين، وحذارِ من تلبيس من لَبَّسَ من المتكلمين.

هذا عن المحور الأول معنا في هذا الموضوع، وهو: جُمَلُ اعتقاد أهل السنة والجماعة في صفة الكلام وفي القرآن الكريم.

◉ **أمَّا المحور الثاني**: مقدمات في تقرير مذهب المعتزلة والجهمية.

❁ **عندنا هاهُنا خمس مقدمات:**

❁ **المقدمة الأولى**: قد بين شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنه لا خلاف بين هذه الأمة في أنَّ أول مَن قال مِن المنتسبين إليها بخَلْق القرآن، إنما هو (الجَعد بن درهم)، ثم قال بهذا (الجَهْم بن صفوان)، أول من تكلم بهذا، وإلا فقبل ذلك هذا القول لم يقلْ به أحدٌ ينتسب إلى الإسلام، فأوّل مَن أنشأ هذا إنما هو الجعد، وعنه أخَذ الجهم، وعن الجهم أخذ كثير من الضالين، وممَّن تلقى هذا عن الجهم بِشْرٌ المَريسِي، وإن كان لم يلْقَه، ولكنه أخَذ عنه بواسطة، وبِشر -كما سيأتي- هو رأس الفتنة العظيمة التي حصلت، وهي فتنة خلق القرآن، وعن بِشر أخذ الرجل الثاني من أحبار السوء في هذه الفتنة، وهو (أحمد بن أبي دُؤَاد)، فسلسلة شَرّ وضلال، أحمد بن أبي دُؤَاد يأخذ عن بشر، وبشرٌ يتلقى عن جهم، وجهمٌ عن الجعد، والجعد يأخذ عن بيان بن سمعان، وبيانٌ يأخذ عن لَبيد اليهودي أوّل من ألَّف في خلْق التوراة، وطالوت هو الذي أخذ عنه بيان، وهو ابن أخت لَبيد، وهو أول من ألَّف في خلْق التوراة، وطالوت يأخذ عن لَبيد

ابن الأعصم الساحر اليهودي، الذي سَحَر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكان من القائلين بخلْق التوراة.

فعقيدة خلْق التوراة عقيدة يهودية مشهورة، بل قد حكى الفيلسوف اليهودي (موسى بن ميمون) إجماع اليهود على أن التوراة مخلوقة، أحبار السوء في اليهود مُجمعون كما يذكر هذا على أن التوراة مخلوقة، فهذا سند هؤلاء الضالين ينتهي برُؤوس هذه النِّحلة الخبيثة، الذين هم اليهود.

❁ **المقدمة الثانية**: مذهب الجهمية والمعتزلة تعطيل الله جَلَّ وَعَلَا عن صفاته.

فنَفْيُ صفة الكلام أولاً، ونفْيُ أن يكون القرآن من كلام الله عَزَّ وَجَلَّ ثانيًا، كُلُّ ذلك فرْع عن تعطيلهم صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، إذْ إنهم لا يثبتون لله جَلَّ وَعَلَا صفة، لا يثبتون الكلام، ولا يثبتون غيره، ليس ثَمَّة شيءٌ من الصفات الثبوتية قائم بذات الله جَلَّ وَعَلَا عندهم.

فإذا لم يكن الله جَلَّ وَعَلَا متصفًا بالكلام، ولا كان القرآن من كلام الله، إذن ما هو هذا الشيء الذي دلَّت عليه أدلة كثيرة، الذي ذُكِر في القرآن والسنة أنه كلام من الله، وأنه قول من الله، وأنه حديث الله إلى آخره، ما هو هذا الشيء؟

قال هؤلاء الضالون: هذا الذي دلت الأدلة عليه إنما هو شيء آخر، ليس صفة قائمة بالله جَلَّ وَعَلَا، إنما أثبتوا شيئًا مخلوقًا لله جَلَّ وَعَلَا، كما أن السماوات مخلوقة، وكما أن الأرض مخلوقة، والشجر، والحجر، كذلك هناك شيء مخلوق اسمه (الكلام)، **بمعنى**: الله جَلَّ وَعَلَا خلق معنى في شيءٍ منفصل عنه من الجمادات، أَسْمَوه كلامًا، فصار الله جَلَّ وَعَلَا متكلمًا بمعنى: أنه خلَق كلامًا في

غيره، صار متكلمًا لأنه خلَق كلامًا في غيره، ونِسبة الكلام إليه إنما هي نسبة مجازية، فإذا قيل: (اللهُ هو الذي تكلم) هذا الكلام مجاز، وإلا فإن معنى الكلام إنما هو أنه خلق كلامًا في محَلّ خارج عن ذاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وبناء على هذا فالقرآن لم يبدأ ولم يَبدُ ولم يخرج من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، إنما خُلِق في غيره من الجمادات، فكان بُدُوُّه وظهوره من هذا الجماد.

ولا حرج على الإنسان أن يقول: إنَّ هذا القرآن كلام الله؛ لأنَّ هذا الشيء المخلوق يضاف إلى الله جَلَّ وَعَلَا إضافة تشريف، المخلوق يضاف إلى خالقه تشريفًا، كما تقول (بيت الله)، وكما تقول: (ناقة الله)، وكما تقول: (عبد الله)، كذلك قُلْ: كلام الله، فإضافتُه إلى الله جَلَّ وَعَلَا مع كونه مخلوقًا له إنما هي إضافة تشريفية.

❁ **المقدمة الثالثة**: قلتُ لك: إنَّ القوم مُعطِّلة، بمعنى: أنهم نُفاة لصفات الله جَلَّ وَعَلَا، من الكلام ومن غيره، وذلك أن ربوبية الله وتوحيده، بلْ وجوده وقِدَمه عندهم، هذا لا يَنبني إلا على تعطيله عن جميع الصفات الثبوتية، لا يمكن أن يكون الله جَلَّ وَعَلَا واحدًا في ربوبيته، بل لا يمكن أن يكون قديمًا، بل لا يمكن أن يكون موجودًا إلا إذا نُفِي عنه جميعُ الصفات، فهو ذاتٌ مجردةٌ عن جميع المعاني والصفات، لا يقوم بذات الله جَلَّ وَعَلَا شيء.

وهذا كان ثمرةً لأُسُسٍ أَسَّسُوها، وأصول أصَّلوها، وأدلةٍ اخترعوها، أشهرها دليلٌ يسمى:

-(دليل حدوث الأجسام).

- أو يسمى: (دليل الأعراض وحدوث الأجسام).

هذا الدليل، وهو أشهر أدلّتهم، وهو الأساسُ الذي انَبنَى عليه شيءٌ كثير من تقريراتهم العَقديّة، مَبْناه على أنَّ:

- هذا العالم حادث؛ لأنه يحتوي على أجسام حادثة.

- وهذه الأجسام إنما كانت حادثة؛ لأنها متصفة بصفات حادثة، هي التي أسموها بـ(الأعراض).

فحُلول هذه الأعراض في الأجسام كان دليلَ حدوث هذه الأجسام.

- وهذه الأعراض حادثة؛ لأنَّها تَعرِض وتزول، فهذا التجدد فيها دليلٌ على حدوثها.

- فإذا كانت حادثة لم تَقُم إلا بحادث، وهو (الأجسام).

وإذا كان العالم مكونًا من هذه الأجسام فإن العالم يكون حادثًا، وإذا كان العالم حادثًا فلابد من قديم خلَقَه.

طيب هذا (القديم) هل نقول إنه متصف بالصفات؟

يقولون: لا؛ لأن هذا يستلزم حدوثه، لأن وجود الصفات دليل على حدوث الجسم، هكذا قالوا، فبِناء على هذا قالوا: لا يمكن أن يَتمّ لنا القول بوجود الخالق القديم، وأنه وحده الذي كَوَّن هذا الكون، لا يمكن أن يثبت هذا لنا إلا إذا نفينا عنه كل الصفات الثبوتية له جَلَّ وَعَلَا.

وهذا الدليل أُسّ الضلال عند عامة المتكلمين، وهو يَنبُوع ضلالهم وانحرافهم، وكثيرٌ من كلام السلف في ذَمّ عِلم الكلام، إنَّما توجه في الحقيقة إلى هذا الدليل وما تفرع عنه. والكلام عن هذا الدليل وبطلانه يستدعي وقتًا طويلاً،

لكن يكفي أن تعلم أنَّ أساس البلاء عند القوم أنَّهم مُشبِّهة، قاسُوا ما يتعلق بالله عَزَّوَجَلَّ على ما يتعلق بالمخلوق.

هَبُوا! سَلَمنا جدلاً -ولا وقت لتفصيل الرد على كل جزئية من مقدمات هذا الدليل- أن هذا صحيح في حق المخلوق، وأننا استَدلَلْنا على حدوثه بحلول الأعراض فيه، فمِن أين لكم أنَّ هذا يتوجه في حق ربِّ العباد سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، الذي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:٤]، ﴿فَلا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الأَمْثَالَ﴾ [النحل:٧٤]، فالقوم جعلوا ما يتعلق بالمخلوق هو ما يتعلق بالخالق سواءً بسواء، وكل حُكمٍ حكموا به على المخلوق حكموا به على الخالق جَلَّوَعَلَا، وهذا دليلٌ على أنَّهم غارقون في بحارٍ من التشبيه.

أضافوا إلى هذا الدليل: الشُّبهة المشهورة، وهي: شُبهة (التَّشبيه).

بمعنى قالوا: لو كان الله جَلَّوَعَلَا يتكلم لاقتضى هذا تشبيه الله عَزَّوَجَلَّ بالمخلوقات التي تتكلم.

وهذا كان عندهم من وجهين:

-**أولاً**: لأن الذي يتكلم إنَّما هو المخلوق.

-**ثانيًا**: أنَّ وجود الكلام لا يكون إلا عن رِئة يدخلها هواء، ثم يرتفع منها، فيَصْتَكّ بالحلق، فيخرج الكلام.

الكلام لا يكون إلا عن حنجرة، الكلام لا يكون إلا عن لسان وأسنان وشفتين، وهذه كلها سِمات المخلوقين، فإذا كان الله يتكلم فسيكون متصفًا بهذه الأشياء المخلوقة، واللهُ مُنزَّه عن مشابهة المخلوقين.

إذن اللهُ لا يتكلم، كلامه يستلزم وجود هذه الأمور التي هي من سِمات المُحدَثِين في ذاته، فاقتضى هذا تشبيهَه بهم، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرًا.

سيأتي بعد قليل إن شاء الله مناقشة هذا الباطل الذي ذكروه.

۞ **المقدمة الرابعة**: قد تقرأ أو تسمع مَن يقول: "إن الكلام في خلق القرآن وما يتعلق بهذه المسألة إنما هو حديث عن شيء مضى وانقضى، هذا كلام تاريخي لشيء لا علاقة لنا اليوم به"! هكذا يقرر ويكرر بعض الناس، أنَّ هذا حديث قد أكل الزمان عليه وشرب، فما حاجتنا إلى أن نَجتَرَّ القول في هذه المباحث التي لا وجود لها اليوم، فلا أحد يقول بـ(خلق القرآن) اليوم؟

والحقُّ: أنَّ هذا الذي قرره هذا المتكلم من البطلان بمَحَل، وذلكم أنَّ هذا المذهب قديم متجدد، القول بخلق القرآن نعم هو قديم وموجود، أو قال به أناسٌ في هذه الأمة منذ القرن الثاني من الهجرة، لكن مَن قال لك إن هذا المذهب وإن هذه المقالة قد ماتت؟! بل لا تزال موجودةً إلى اليوم، موجودة في كتب مطبوعة، ويتداولها الناس، ويَقرؤونها، بل وموجودة في تقريرات أُناسٍ معاصرين لنا، ويبثّون هذه المقالة بين المسلمين، وكثيرٌ ممَّن ينتسبون إلى الإسلام يقررون مثل هذا المذهب:

- فـ(الزيدية) يقولون بخلق القرآن، ولهم وجود، وتقريرات، ولهم نشاط في هذا العصر، وينشرون مثل هذا في وسائل التواصل وفي غير وسائل التواصل.

ومن أولئك:

- (الحوثيون)، فإنهم من القائلين بخلق القرآن؛ لأنهم زيدية غُلاة، بَلْ هم إلى الرافضة أقرب.

- و(الرافضة) قائلون بخلق القرآن، ونشاطهم وشُبههم كثيرة بين الناس مع الأسف الشديد.

- و(الإباضية) ممَّن يقررون خلْق القرآن، وهؤلاء لهم وجود، ولهم نشاط في الفضائيات، وفي وسائل التواصل، ويُزيَّن مذهبهم، ويُلَمَع بعض رءُوسهم ورموزهم، ويشار إليه بالبنان أنَّه من علماء المسلمين المرجوع إليهم، وهو يقرر بكل صراحة: (أن القرآن مخلوق)، هكذا نفْس الكلمة التي كان يقولها جَعْدٌ وجَهْمٌ وبِشْرٌ يقولها هؤلاء ورؤوسهم ورموزهم، ويُضيفون إلى هذا البلاء بلايا، أن الله جَلَّوَعَلَا لا يُرى في الآخرة، وأن عصاة المسلمين مخلَّدون في النار، ويقعون في بعض أصحاب رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ثم بعد هذا تُلمِّعُهم تيارات من التيارات الحزبية؛ لأنَّ هذه المُيوعة -إن صح التعبير- العقدية قد استولت عليهم، فلا هَمّ لهؤلاء إلا التجميع، "نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويَعذر بعضُنا بعضًا فيما اختلفنا فيه"، المُهم أن نجتمع، ولو على هذه العقائد الباطلة، نجعل الناس كأسنان المشط، على حَدٍّ سواء، إن قلت: إن القرآن كلام الله لا بأس، وإن قلت: إن القرآن مخلوق، تلك العقيدة اليهودية الجهمية الكفرية التي اتفق السلف جميعًا على تكفير قائلها، بل لعله لم يتكلم السلف بتكفير قائل مقالة كما تكلموا بتكفير القائل بخلق القرآن، ومع ذلك لا حرج، "كلنا إخوة، كلنا نعمل معًا لصالح الإسلام".

سبحان الله العظيم! أيُّ خللٍ في الفكر عند هؤلاء؟ والعوامُ جُهَّال، يتأثرون بالشهرة الإعلامية، فإذا رأوا هذا التَّبجيل لرؤوس هؤلاء المبتدعة فإنَّهم يتأثرون

بهم، ويرجعون إليهم، لأنه ليس عندهم من العلم والبصيرة ما يميزون به بين الضَّب والنُّون، بين الصواب والخطأ، بين الحق والباطل.

فيقال بعد ذلك: إنّ هذا المذهب مذهب ميت!

والله -يا إخوتاه- بسبب وجود هذا النشاط البِدعي المحموم وُجد من عوام أهل السنة والجماعة من هو متأثر بهذه الأفكار، لرُبما سمعته وهو يتكلم معك في قضية خلق القرآن، ربما سمعت منه لَمْزًا وهَمْزًا في حق بعض أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إلى غير ذلك من المقالات الرَّديئة، **والسببُ هذه الوسائل**: وسائل التواصل، والفضائيات، وعدم البصيرة، وعدم الدَّندنة على هذا الموضوع، عَلِمْنا سابقًا أنَّ السلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ إذا انتشرت مقالةٌ ضالة تَوارَدُوا وأكثروا من الكلام فيها وفي دَحضها وفي بيان بطلانها، انتشرت مقالة هي مقالة القول بـ: (خلق القرآن)، ماذا فعل علماء السلف؟ وضعوا رِجلًا على رِجْل، وجلسوا ساكنين ولم يفعلوا شيئًا، أو اكتفوا بأن هناك عالمًا أو شخصًا تكلم في هذا، وألَّف فيه وكفى؟ ليس الأمر كذلك، مئات بل آلاف من علماء السلف تكلموا في هذه القضية، وبيّنوا المذهب الحق، وبينوا بطلان قول مَن قال بخلاف هذا المذهب الحق، ونصوا على ضلال من قال بخلاف هذا، دُونكم هذه المسألة، ارجعوا إليها في شرح «أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي.

من الأهمية بمكان -يا طالب العلم- أن تقرأ هذا الفصل لتستفيد في هذه المسألة، وتستفيد أيضًا قضية منهجية مُهمّة، وهي: (كيف كان السلف يتعاملون مع المقالات الباطلة التي تَدُبُّ في أوساط المسلمين؟).

ينقل اللالكائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ نصًّا عن أكثر من خمسمائة وخمسين عالمًا من علماء المسلمين، منهم مائة من الأئمة المرجوع إليهم، يقول: (وهذا إنما ذكرتُه اختصارًا، وإلا فلو أردتُ أن أستوعب لذكرتُ آلافًا من العلماء)، كلُّهم ينصُّون على أن القرآن كلام الله، مُنزَّل غير مخلوق، وأن من قال: إن القرآن مخلوق فهو كافرٌ.

دُونكم هذا الموضع من هذا الكتاب من الأهمية بمكانٍ أن ترجعوا إليه.

أقول: هذا كلُّه عمَّن يصرحون؟! أمَّا الذين يقولون بخلْق القرآن بمُوارَبَة فحدِّث ولا حرج، ما أكثرهم في الناس، فالأشاعرة الذين لهم جامعاتهم، ومعاهدهم، ومدارسهم، ومؤلفاتهم، ونشاطهم في وسائل التواصل والاتصال، كلُّهم يقرّرون خلق القرآن، شاءُوا أم أَبَوا، كل الأشاعرة يقررون خلق القرآن شاءُوا أم أَبَوا؛ لأنهم يقولون: إن هذا القرآن الذي بين دَفَّتَي المصحف ليس الذي تكلم به هو الله، إنما الكلام معنى قائم بذات الله عَزَّوَجَلَّ، وهذا الذي بين أيدينا إنما هو (عبارة عنه)، أو كما تقول الكلابية والماتريدية (حكاية عنه)، إنما عبَّر عنه عن كلام الله القائم بنفسه جبريلُ أو محمدٌ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو أنه وُجد في اللوح المحفوظ هكذا، ثُم بلّغه إيَّانا رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

إذن الخلاصة: أن الذي تكلم بـ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]، والذي تكلم بـ﴿مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾ [الناس:٦]، والذي تكلم بما بين هذه وهذه ليس هو الله، إنَّما هو مخلوق، إما جبريل، وإما محمد ﷺ! فعاد الأمر إلى أن هذا القرآن مخلوق، وهذا ما صرح به جمْعٌ منهم، وعلى رأسهم (الرازي)، يقول: الخلاف بيننا وبين المعتزلة لفظيٌ في هذا القرآن الذي هو سورٌ وآيات،

وموجود بين أيدي المسلمين، هذا ما نختلف نحن وإيَّاهم في أنه ليس كلام الله حقيقة، لم يتكلم الله به حقيقة، إنما هذا عبارة عنه، وإلا فالخلاف بيننا وبينهم هو: هل ثَمَّة صفة قائمة بذات الله عَزَّوَجَلَّ تسمى: (الكلام)؟ يقول الأشاعرة: نحن نقول بهذا، والمعتزلة لا يثبتون هذا، هذا فقط الخلاف بيننا وبينهم. هكذا يقول الرازي، ويقول غيره أيضًا، ولكنهم لا يصرحون لِمَا في هذا التصريح من الشناعة، إلا في بعض الكتب، أو في بعض الدروس الخاصة، يقررون هذا، أن هذا الذي في داخل هذا المصحف لا يَعدُو أن يكون حِبْرًا وورقًا، هذا كلام مخلوق، أمَّا كلام الله فشيءٌ قائم بذات الله عَزَّوَجَلَّ.

فبعد كل هذا يقال: إن هذه المسألة قد ماتت، وأكل عليها الزمان وشرب، وهي بهذا الحضور؟!

ثم -مع الأسف الشديد- يتقاعس بعض أهل السنة من تقرير هذه المسألة، وعدم تكثيف الكلام فيها! هذا لا شك أنه شيء مُؤسِف، بل لابد من التَّنبيه على هذه المسألة، وتقريرها، وتحفيظها للنَّاشئة، والكبار أيضًا، أنَّ **القرآن كلام الله، مُنَزَّل غير مخلوق، منه بَدَأَ، وإليه يعود.**

❁ **المقدمة الخامسة**: نُبذة عن الفتنة العظيمة؛ فتنة: (خلق القرآن).

هذه الفتنة فتنة صَمَّاء، ومِحنة شَنعاء، ودَاهية دَهْياء، أُصيبت بها هذه الأمة في مرحلة زمنية، وبقي أثر هذه الفتنة في الأمة طويلاً.

هذه الفتنة مدّتها كانت ما بين سنة مائتين وثماني عشرة إلى سنة مائتين وسبع وثلاثين، يعني أقلّ من عشرين سنة، لكن بقي أثرها في الناس أثرًا طويلاً.

كان ابتداء هذه الفتنة على يد المأمون بن هارون الرشيد.

والمأمون -كما تعلمون- أحد خلفاء بني العباس، وهذا الرجل أول خليفة للمسلمين خالف نهْج السلف الصالح، كما بيّن هذا ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «البداية والنهاية»، مَن قبله من الخلفاء من بني العباس أو من حتى بني أُمية، كلهم كانوا على طريقة السلف الصالح، حتى جاء المأمون فغيَّر وبدَّل وأحدث في الأمة ما أحدث، فجمع بين تجهُّم، واعتزال، وتشيّع.

والسبب في هذا: أنَّه كان ينظر في كتب الفلسفة، كما أنه جالس علماء السوء، فهو معدودٌ من تلاميذ بشر المَريسي، هذا الرجل بِشْر الشر، الضال المُضِل، الذي لم يكن له ذاك الحظّ من العلم- وكان يلحن كثيرًا، حتى لم يكن من ذَوِي الفصاحة والبلاغة، لكن أُعجب به المأمون، وصار من خاصته، وبثَّ في المأمون ما بثَّ من هذه العقائد الضالة، حتى تحمَّس أشد تحمُّس لفرض القول بـ(خلق القرآن) على جميع المسلمين، حماسة شديدة أصابته في ذلك، والعجيب أنَّ هذا كان في أواخر عمره، هو توفي في هذه السنة، في مائتين وثمانية عشرة، ما مكث بعد أن فتَح على المسلمين باب الشر هذا إلا أشهرًا معدودة، ثم مات، لكنه تصلَّب جدًا، وأرسل إلى عُمَّاله في الآفاق بأن يأخذوا على الناس العهد والميثاق بالقول بخلق القرآن، ويَمتحنوهم في ذلك، ومَن أَبَى فيُوقعون به أشد النَّكال، ولربما أمر بإحضارهم إليه.

وبدأت هذه الفتنة تَدُبُّ في الناس، واشتعلت، حتى إن المأمون أمر أن يُكتب على أبواب المساجد (لا إله إلا الله رَبّ القرآن وخالقه)، كل ذلك حتى يُغرس في نفوس الناس غرسًا أن هذا القرآن مخلوق.

ثم خُتم له بهذا –ونسأل الله السلامة والعافية– وهذا من الخذلان، أنه في آخر عمره ينتهي به الحال على هذه المقالة الرَّديئة بل إنه أوصى في وصيته لأخيه المعتصم: أن يَشُدّ يده بهذا المعتقد الحق في القرآن، وأوصاه أيضًا بأن يهتمّ ويُقرّب إليه القاضي (أحمد بن أبي دُؤَاد) المعتزلي، الذي أخذ من بعض أصحاب وأتباع واصل بن عطاء.

الشاهد: أنه جرى من المحنة ما جرى، ثم هَلَك، فجاء بعده أخوه (المعتصم بن هارون الرشيد)، فمضى على مِنواله نفسه، وتشدد في هذا الموضوع، وفي وقته –كما سيأتي– عُذِّب في حضرته الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ثم هَلَك والحال على هذا الأمر، وإن كان قد خَفَّ في آخر حياته بعض الشيء، خفَّت حماسة المعتصم لهذه العقيدة بعض الشيء بعد أن أوقع في الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما أوقع، ثم آلَتِ الخلافة إلى ابنه، الذي هو (الواثق بن المعتصم)، وهذا كان أشد الثلاثة، كان يدعو –كما يقول ابن كثير– إلى خلق القرآن صباح مساء، في كل وقت يدعو إلى خلق القرآن، ويتشدد فيه، ويتوعد كُلّ من خالفه في ذلك، ثُم إنه لمَّا هَلَك جاء أخوه الذي هو (المُتوكِّل بن المعتصم)، فانقشعت هذه الغُمَّة عن المسلمين بفضل الله عَزَّوَجَلَّ، ثم بسبب هذا الخليفة الذي كان مُحِبًّا للسنة، فأوقف هذه الفتنة، وأمر بالسكوت عن هذا الموضوع، وقرَّب الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأكرمه، وزال عن المسلمين ما كان قد وقع فيهم من هذه الغُمة، كما أنه أوقع بأحمد بن أبي دُؤَاد في ذلك الوقت، يعني في وقت الخلافة العباسية، ونكَّل به تنكيلاً.

وإذا أردت أن تعرف شدة هذه الفتنة على الناس، فَلَك أن تعلم أن الذين ثبتوا وعارضوا صراحة، وما التفتوا إلى تهديد هؤلاء الخلفاء لم يتجاوزوا خمسة، وأمَّا البقية من علماء أهل السنة والجماعة فإنهم أخذوا بالرخصة، و صانعوهم، ودَارُوهم، وقالوا بما لا تنطوي عليه قلوبهم من باب دفع الأذى عن أنفسهم، وإلا فالتهديد الذي هُدِّدوا به كان شديدًا، ووصل الأمر إلى حد التهديد بالقتل، وبعض الناس كان الأمر في حقه أَخَفّ من ذلك، يعني التهديد بذلك كان أخف من هذا، ولذلك ما قَبِل الإمام أحمد الله من بعضهم، لكن الذين أَبَوا أن يوافقوا على التصريح بهذا المذهب، كانوا كما ذكر ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ خمسة:

-(البُويطِي) صاحب الشافعي، ومات رَحِمَهُ ٱللَّهُ في السجن.

- و(نُعيم بن حَمَّاد الخزاعي) ومات أيضًا في قَيده في السجن، ورُمِي في حفرة، ولم يُصلَّى عليه، كان الذي تولى سِجنه أحد أصحاب أحمد ابن أبي دُؤَاد، بِشْرٌ مضى أيضًا قريبًا من المأمون في نفس السنة، في مائتين وثمانية عشرة، فتولى من أحبار السوء هذه الفتنة أحمدُ بن أبي دُؤَاد في عهدَي المعتصم والواثق، فكان القائم على سجنه وأَذَاه أحدُ أصحاب ابن أبي دُؤاد، فرماه في حفرة بقيده، ولم يُصلِّي عليه، نُعيم بن حَمَّاد الخزاعي، الإمام الجبل في السنة، والرَّد على الجهمية، وكان شيخ الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

- ومن أولئك أيضًا: (محمد بن نوح) الذي حُمل مع الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ من بغداد إلى طرسوس، لأجل أن المأمون أراد أن يراهما وأن يُنكِّل بهما، طلبه لمَّا قِيل له: إن هذين أَبَيا القول بخلق القرآن، فأمر أن يؤتى بهما إليه، فحُمل من بغداد إلى طرسوس، وكان على بعيرٍ واحدٍ متقابلَين مُقيَّدَين، انظر إلى الأذى

العظيم الذي أصابهما، الإمام أحمد، ومحمد بن نوح، ولكنهما دَعَوا الله جَلَّوَعَلَا أن لا يَرَيا المأمون، وأن لا يراهما المأمون، وكأن الله جَلَّوَعَلَا استجاب لذلك، فقُبَيل وصولهم طرسوس بلغهم خبر وفاة المأمون، فأرجعا إلى بغداد، وبقيا في السجن.

ففي أثناء الرجوع تُوفي محمد بن نوح رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بسبب ما أصابه من أذىً عظيم.

- ورابعهم: (أحمد بن نصر الخزاعي)، وهذا قد نزل به أشد ممَّا نزل بأصحابه، فإنه قد جِيء به إلى المعتصم، وأوقفه بين يديه، فصرَّح له بما يعتقد من (أن القرآن كلام الله، مُنزَّل غير مخلوق)، وزاد على ذلك بإثبات بعض الصفات الأخرى التي لا يثبتها هؤلاء المعطلة، صارحه بذلك وما خاف ولا تردد، فما كان من المعتصم إلا أن أخذ السيف وطعنه عدة مرات، ثم قام أحدُ حراسه فاحتَزَّ رأسه، وأبقوا جسده في (سُرّ مَن رأى)، وحملوا رأسه إلى بغداد، وعُلِّق رأسه، وكتب بجواره (هذا رأس الكافر، أحمد بن نصر الخزاعي الذي قتله خليفة المسلمين المعتصم، بسيف الشرع) أو نحو هذه الكلمة. وبقي الحال على هذا سبع سنوات، ثم بعد ذلك في عهد المتوكل، جاءُوا بجسده فجُمع ودُفن معًا، رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمة واسعة.

- وخامسهم ورَئيسهم وكبيرهم، الذي كان له الموقف المشهود المشهور المشكور من لدُن أهل السنة قاطبة، هو الإمام (أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ)، فقد ثبت، وناظر هؤلاء المبتدعة، وأَبَى أن يقبل أدنى تنازل عن الحق الذي يعتقد، وحُمِل إلى المعتصم بعد إرجاعه إلى بغداد، بعد وفاة المأمون، حُمل بعد ذلك إلى

المعتصم، وهو مُقيَّد بالقيود الثقيلة التي جعلت حركته ثقيلة، فأُوقِف بين يديه، ومع المعتصم أئمة السوء -أحمد ابن أبي دُؤاد وغيره من علماء الشر والسوء-، فواجَهَهم بكل شجاعة، وناظرهم أمام المعتصم، وكان يرد كل كلمة يقولونها بحُجَّة قوية، ناظروه اليوم الأول فغلبهم، وناظروه اليوم الثاني فغلبهم أكثر، فناظروه في اليوم الثالث فغلبهم أكثر وأكثر، وكل ذلك مُدَوَّن في الكتب التي حَكَت مِحنة الإمام أحمد، وكل ذلك والمعتصم يُغرِيه ويرغّبه، ويقول: (يا أحمد أجبْ إلى ما أدعوك إليه، وأنا أجعلك من خاصتي)، وكل ذلك الإمام أحمد يقول ولا يزيد على أن يقول: (ايتُوني بآية من كتاب الله، أو حديث عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيه ما تقولون فأجيبكم إليه؟)، وكلما أتوا له بدليل فإنه يَرُدُّه عليهم بالحجة القوية الناصعة.

ثم بعد ذلك غضب المعتصم، ولَعَن الإمامَ أحمدَ، وضُرِبَ بين يديه ضربًا شديدًا بأسواط كثيرة، حتى إنَّ يديه قد تَخلَّعَت، ولمَّا حُمِّل إلى السجن رَحِمَهُ اللَّهُ كان الطبيب يقطع اللحم الميت من جسد الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، فأصابه أذىً عظيمٌ جدًا.

والعجيب أنَّ المعتصم أصابه رُعبٌ بعد أن أُغمي على الإمام أحمد، بعد هذه الضربات الكثيرة المؤلمة، أُغمي عليه، فحُمل إلى السجن، فكان شديد الوَلَع بمعرفة أخبار أحمد، يخشى من موت أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، أصابه رُعبٌ عجيب، حتى أنه ما اطمأنَّ إلا بعد عدة أيام بعد أن تماثل الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، ثم أَمر به، فأُرجِع إلى بغداد.

وبقي الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ حَبيس بيته، لا يُحَدِث، ولا يفتي، ولا يتكلم بشيء، كل هذه المدة إلى سنة سبع وثلاثين ومائتين، يعني إلى ما قبل وفاته بأربع سنوات، وحُرِمَ الناس في الغالب أو في الجملة من علم الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومن تحديثه.

ثُم شاء الله عَزَّوَجَلَّ بفضله وكرمه أن تزول هذه الغُمَّة عن المسلمين على يد المتوكل، الذي كان معظمًا للإمام أحمد، فجاء به إليه وعظَّمه وأكرمه، ووصَلَه بصلات كثيرة، ولكنَّ الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان يردها، ولا يقبل منها شيئًا.

فالشاهد: أن هذه الفتنة العظيمة فيها دروس عظيمة وكثيرة لطالب العلم، وليست هي حدثًا تاريخيًا نَتسلَّى بمعرفته، إنما فيها من الدروس الشيء الكثير، **من ذلك**:

- أن هذه العقيدة لابد أن يقوم بها رجالٌ صادقون، ثابتون على الحق، لا يتزحزحون، هذه ثمرة لصِحة الاعتقاد، مَن حقَّق التوحيد أيقن أن النفع والضر، والخير والشر كله بتقدير الله وحده لا شريك له، وأنَّ الناس لو اجتمعوا جميعًا من أولهم إلى آخرهم على أن ينفعوك أو يضروك، واللهِ لن يستطيعوا من ذلك شيئًا، إلا أن يشاء الله شيئًا، فعقيدة الحق عقيدة أهل السنة والجماعة تحتاج إلى رجال صادقين، يحبون الله عَزَّوَجَلَّ، ويُقدِّمون مرضاته على كل شيء، ثابتون على الحق، لا تغرهم المناصب، ولا الجوائز، ولا شيء من مغريات الدنيا، ثابتون على الحق، يدعون إليه، وينصرونه، ويدفعون عنه الباطل.

- **كذلك من الدروس المستفادة**: أن هذه الدعوة وهذا الثبات يحتاج إلى علم، الذين ثبتوا على الحق، وما غيَّروا ولا بدَّلوا، سواء ممَّن صرحوا

بمعارضتهم للقول الباطل، أو الذين قالوا بما قالوا دفعًا للأذى عن أنفسهم، هم ثابتون على هذا الاعتقاد؛ لأنهم أهل علم، فما أثرت فيهم الشبهات بتوفيق الله عَزَّوَجَلَّ.

إذن أنت يا طالب العلم بلْ يا أيّها المسلم بحاجة إلى أن تتسلَّح بالعلم، ولا سيما في المسائل، التي ترجع إلى مقالات باطلة منتشرة بين الناس، خشية أن ينالك شيء من غبار هذا الباطل، فيُظلِم قلبُك بسبب ذلك، وتتأثر به، بل لابد أن تكون على عِلم، وعلى خبرة بمعرفة الباطل، وبِرَدِّه هذا من الأهميّة بمكان لطلاب العلم.

والدعوة إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ورَدُّ الباطل لابد أن يتسلح فيها طالب العلم بالصبر. المسلمون أصابهم ما أصابهم من هذه الفتنة، ونزل بهم ما نزل من هذا البلاء، لكنهم صبروا، وجعل الله جَلَّوَعَلَا العاقبة لهم بعد ذلك، وهكذا الحق، منصورٌ ومُمْتَحَنٌ، فلا تعجب، فهذه إرادة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، أن الحق مع كونه منصورًا، وأن العاقبة للمتقين، إلا أنه لابد من امتحان، ولابد من ابتلاء، ولابد أن يقابله المسلم بالصبر.

وحذارِ من أن تكون ممَّن يعبد الله على حرف، وممَّن إذا كانت الأمور على ما يحب ثبت على الحق، فإذا ناله ولو كان الذي ناله أدنى أذى انقلَب على عقِبَيه، وترك الحق الذي كان يقول به؛ فهذا من ضعف الإيمان، وضعف اليقين، وقلَّة البصيرة[٣٩].

---

(٣٩) إلى هنا تمام (**المجلس السابع**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الخميس الواحد والعشرين من شوال، سنة أربع وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعة وست وعشرون دقيقة.

۞ **المحور الثالث**: مناقشة قول القائلين بـ(خلْق القرآن).

ومناقشة هذا القول يطول بها الكلام كثيرًا، ولكن **يمكن أن نُلَخِّص من تِلْكُم الأوجه الكثيرة عشرة أوجه**، فيها الكفاية إن شاء الله في بيان ضلال هذا المذهب:

۞ **أولاً**: أنَّ هذا القول معارضٌ لكتاب الله، وسُنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تمام المعارضة، ونحن على يقين مِن أنَّ ما دل عليه الكتاب والسنة هو الحقّ، إذن ما عداه بل ما عارضه فإنه باطل قطعًا، ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلالُ﴾ [يونس:٣٢].

الأدلةُ التي تدل على ثبوت أن الله جل في علاه يقول ويتكلم، وأنه ينادي ويناجي، وأن هذا القرآن كلامه، أدلة كثيرة جدًا، تبلغ العشرات بل المئات بل أكثر من ذلك.

- اللهُ جَلَّ وَعَلَا يقول: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ﴾ [البقرة:٣٠].

- ويقول سبحانه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللهِ﴾ [التوبة:٦].

- ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالاتِي وَبِكَلامِي﴾ [الأعراف:١٤٤].

- ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾ [مريم:٥٢].

في أدلة كثيرة من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ.

أمَّا في حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقُلْ مثل هذا أيضًا، فكم هي الأحاديث القُدسية التي يُخبِر فيها نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن قول ربه جل في علاه، فيقول الصادق المصدوق: «**يقول اللهُ جل في علاه**... » كذا وكذا، كلُّ تلك الأدلة

شاهدة بِبُطلان القول بأن الكلام مخلوق من مخلوقات الله، يَخلقه الله عَزَّوَجَلَّ في شيءٍ من المخلوقات؛ كأن يخلقه في شجرة، فيَسمَع موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ الكلامَ من هذه الشجرة، أو يخلق الكلام في الهواء، أو يخلقه في اللوح المحفوظ، أو يخلقه في غير ذلك كل هذا يتصادم تمام مصادمة مع هذه الأدلة الكثيرة.

والمعلوم لكل مسلم بلْ لكل عاقل: أنَّ الكلام هو ما قام بالمتكلم، وأن الكلام صفةٌ للمتكلم، ومن قال بخلاف هذا فإنَّه قد افترى شيئًا من عند نفسه، لا يوافقه على ذلك لا شرعٌ ولا عقلٌ ولا عُرفٌ ولا لُغةٌ.

❁ **الوجه الثاني**: قولهم: "(إنَّ إضافة الكلام إلى الله جَلَّوَعَلَا ما هي إلا إضافة تشريف؛ كما يقال: (كعبة الله، وبيت الله، وناقة الله)"؟

فيُقال: هذا باطل من القول، فالإضافتان مختلفتان، إضافة تلك المخلوقات إلى الله شيء، وإضافة الكلام إلى الله شيء آخر.

إضافة التشريف إنما هي إضافة عين قائمة بنفسها إلى الله، فهذه إضافة تشريف، فيها إضافة مخلوق لخالقه.

وأمَّا إضافة الكلام إلى الله فشأنٌ آخر، فالكلام صفة، وإضافة هذه الصفة إلى الله عَزَّوَجَلَّ إضافة صفة لموصوف.

فإضافةُ الأوصاف ثابتة لمن ... قَامتْ به كإرادةِ الرحمنِ
وإضافةُ الأعيان ثابتةٌ لَهُ ... مِلْكًا وخَلْقًا ما هُما سِيّانِ
فانظُرْ إلى بيت الإلهِ وعِلْمِه ... لَمّا أُضِيفا كيف يَفترقانِ

(فانظُرْ إلى بيت الإلهِ وعِلْمِه)، إذا قيل: بيت الله، وإذا قيل: عِلم الله، كل عاقل يدرك الفرق بين الإضافتين، فإضافة الكلام إلى الله جَلَّوَعَلَا إضافة صفة لموصوف، وليست إضافة مخلوق إلى خالقه على سبيل التشريف.

۞ **الوجه الثالث**: أنَّ الكلام صفة كمال، وعدم الكلام وفُقْدان هذه الصفة نقص، والله جَلَّوَعَلَا مُنزَّه عن النقص، متصفٌ بأقصى غايات الكمال، بل له من كل كمالٍ أكملُه جل في علاه، فنفْيُ الكلام عن الله جَلَّوَعَلَا حقيقته إضافة نقْص إلى الله تَبَارَكَوَتَعَالَى، والله مُنزَّه عن ذلك، ولذا بيَّن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى أنَّ عبادة العِجْل -عِجْل بني إسرائيل- عبادة باطلة، وأنه غير إله، ولا يستحق الألوهية، جعل الله جَلَّوَعَلَا من أدلة ذلك كونه لا يتكلم، ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لا يُكَلِّمُهُمْ﴾ [الأعراف:١٤٨] هذا كافٍ لِذَوِي العقول أنه لا يستحق أن يكون إلهًا؛ لأنه سيكون حينها ناقصًا، والناقصُ لا يستحق أن يكون إلهًا.

ومن الطرائق السلفية التي مضى عليها السلف الصالح رَحِمَهُمُاللَّهُ، أنهم يثبتون الصفة إلى الله جَلَّوَعَلَا ببُطلان القول بثبوت ضِدّها لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى.

بمعنى: من طرائق السلف أنهم يقولون: لو لم يكن الله عَزَّوَجَلَّ متكلمًا لكان موصوفًا بالخَرَس، والخَرَس نقْصٌ، والله مُنزَّه عن النقص، فثبت أنه متكلم.

يقولون: إن السمع صفة كمال، ثابتة لله جَلَّوَعَلَا؛ لأن ضد السمع (الصَّمَم)، والصَّمَم نقْص، فلو لم يكن الله سميعًا لكان -حاشا وجَلَّ ربنا وعَزّ- لكان متصفًا بالصَّمم، لكان أَصَمَّا تعالى الله، والصمم في حقه نقص، إذن ثبت ضِدّ هذه الصفة.

إذن لو لم يكن الله متصفًا بصفة الكمال لاتصف بضدها، وضدُّها نقْص، والنقص منفيٌ، فثبت أنه موصوف بالكمال، وهذا من الطرائق السلفية التي كان السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ يسلكونها في إثبات الصفات، كما بيّن هذا الشيخ تقي الدين أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

❁ **الوجه الرابع**: أنَّ مِن أعظم ذرائعكم في نفي صفة الكلام عن الله جَلَّوَعَلَا: هو أن إضافة الكلام إلى الله يقتضي التَّشبيه، تَشبيه الله بالمخلوق الذي يتكلم، فتَزعمون أنكم تنزهون الله عن التشبيه، فتَنفُون عنه الكلام.

والواقع أنكم ما صنعتم شيئًا، فأنتم فرَرْتم من تشبيه، فوَقَعْتم في تشبيه أقبَح، فررتم من تشبيه الله بمخلوقٍ يتكلم، فشَبَّهتُمُوه بالمخلوق الذي لا يتكلم، شبَّهتموه بالخُرْس، والجمادات، والحيطان، والحيوانات العَجْمَاوات التي لا تتكلم، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا، فحقيقةُ الأمر أنكم مُشَبِّهة أقبح التشبيه.

❁ **الوجه الخامس**: الحق الذي لا عُدُول عنه، هو الذي قال به أهل السنة والجماعة، وهو أن الله جَلَّوَعَلَا مُتكلِّم بكلامٍ يَلِيق به لا كَكَلامِ المخلوقين، وعلى هذا سَقَط قولكم، وانتفَتْ شُبهتكم؛ لأنَّنا نقول: إن الله جل في علاه متصف بكلام يليق به، لا يشبه كلام المخلوقين، فأيُّ دَعوى للتشبيه بعد هذا القول الحق، فثبوت قدر مشترك بين الخالق والمخلوق، بأن يُقال: إن الله جَلَّوَعَلَا يتكلم، والمخلوق يتكلم، لا يستلزم هذا القدْر حصول المماثلة والمشابهة المنفية؛ لأن ثَمَّة قدْرًا مميزًا فارقًا يختص به الخالق في كلامه، ويختص به المخلوق في كلامه، وبالتالي انتفى التشبيه الذي تَتذرَّعُون به، (ثُبوت القَدْر المُمَيِّز الفارق يَدفع تَوَهُّم التَّشْبِيه). احفظ هذه القاعدة.

❁ **الوجه السادس**: قولهم: إن إضافة الكلام إلى الله جَلَّوَعَلَا يستلزم أن يكون موصوفًا بصفات المُحدَثات، إذْ أنهم قالوا: إن ثبوت الكلام في حق الله جَلَّوَعَلَا يستلزم ثبوت اللسان والشفتين والرئة؛ لأن الكلام اصْتكاك هواء بين جسمين، يقولون: وهذه كلها صفات المحدثات.

فنقول: ما ذكرتموه باطلٌ؛ وذلكُم أنكم نظرتم إلى القدر المميز المختص بالمخلوق، فجعلتموه هو القدر المشترك لصفة الكلام، ثم نقلتم ذلك فجعلتموه القدر المختص بالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وأنتم مُخطئون في الأمرين، فلا الكلام من حيث هو بغض النظر عن كونه مضافًا، أعني: الكلام من حيث المعنى العام المطلق قبل إضافته، لا يستلزم ذلك، فضلاً عن أن يكون كلام الله جَلَّوَعَلَا مستلزمًا لِمَا ذُكر.

وشاهد هذا أدلة كثيرة في كتاب الله، وسُنة رسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، والله جَلَّوَعَلَا يقول: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [يس:٦٥].

أسألُكم: أين رِئة اليدين؟!

أنتم تقولون: الكلام يستلزم ولابد وجود الرئة، أين الرئة بالنسبة لليد؟ والله جَلَّوَعَلَا يقول: ﴿وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ ..﴾!!

اللهُ جَلَّوَعَلَا يقول: ﴿.. يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ ..﴾ [سبأ:١٠] يعني: سَبِّحي، أو رَدِّدِي التسبيح معه، وهذا كان بصوتٍ مسموعٍ، فيا تُرى أين الأسنان بالنسبة للجبال؟

الله جَلَّوَعَلَا يقول: ﴿وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنطَقَنَا اللهُ..﴾ [فصلت:٢١]، **والسؤال الآن**: أين هي الشفتان اللتان تكلمت بها الجلود، أَلَسْتُم تقولون: إن هذه لوازم لا تنفك عن الكلام من حيث هو، هذا الجلد قد تكلم، فأين شفتاه؟ وأين لسانه؟

هذا الطعام كان يُسبِّح عند رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بصوت معلوم مفهوم، ويسمع ذلك أصحابُ النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فأين هذا الهواء الذي كان ينبعث من داخل الطعام، فيَصْتَكّ بالحلق، فخرج بعد ذلك هذا الصوت؟

ذاك الحَجَر الذي كان يُسلِّم على رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، أكان له أيضًا لَهَوَات، ولسان وأسنان، كحال الإنسان، إذا كانت هذه اللوازم التي أَلْصَقتموها بالكلام من حيث هو لم تثبت في حق المخلوق، فكيف بالخالق سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ؟ كيف تَبنون نفْي كلام الله عَزَّوَجَلَّ، بادّعاء شيء لا عِلم لكم به، ولم يكن ثابتًا في حق المخلوقات، فكيف بحق الخالق سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ؟

ونحن نقول: هذا الذي تذكرونه إما أن يكون شيئًا باطلاً، لا تجوز نسبته إلى الله جل وعلا، كَنِسْبة الجوف إلى الله عَزَّوَجَلَّ، وتَرَدُّد هواء في جُرْم، فنقول: هذا المعنى باطل؛ لأنه يصادم كون الله جَلَّوَعَلَا صَمدًا.

وأشياء أخرى تذكرونها هي عندنا من جملة الأمور التي لم يدل دليلٌ على ثبوتها، ولا على نفيها، ونحن نتوقف في ذلك، وليس لنا أن نقول على الله جَلَّوَعَلَا بغير عِلم.

المقصود: أن هذا الذي ذكروه باطل، وبناءً على ما سبق نستخلص قاعدة هي (أن كلام كل متكلم يَلِيق به)، وبالتالي تزول الشُّبهة التي ذكروها، وهذه

القاعدة متفرعة عن قاعدة أكبر منها، وتَعُمّ جميع الصفات، (صفات كل موصوف تناسب ذاته، وتُلائم حقيقته).

❁ **الوجه السابع**: لو كان الله جَلَّوَعَلَا موصوفًا بالكلام لكونه خلَق الكلام في غيره، لاستلزم هذا أن يكون متكلمًا بكل كلامٍ يكون، لماذا؟ لأنَّ الحق الذي لا شك فيه أنَّ الله جَلَّوَعَلَا خالق أفعال مخلوقاته، وعليه فالذي خلَق كلام المتكلمين هو الله، الذي أنطق كل شيء هو الله، أَلَيس الله جَلَّوَعَلَا يقول: ﴿وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا﴾ ماذا قالوا؟ ﴿قَالُوا أَنطَقَنَا اللهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ..﴾ [فصلت:٢١] فإذا كان الله جَلَّوَعَلَا موصوفًا بالكلام لكونه خالقًا للكلام، فنقولك إذن هو موصوف بكل كلام، ويصح أن يُقال: إن كل كلامٍ يكون إنما هو كلامه بالنظر إلى أنه خالقه.

وعليه فأنتم -يا معشر القائلين بنفي كلام الله جَلَّوَعَلَا، والقائلين بخلْق القرآن- أنتم بين أن ترجعوا إلى الحق، إلى قول أهل السنة والجماعة، أو أن تقولوا بقول الاتحادية الضالين وأهل وحدة الوجود، الذين قال إمامُهم ابن عربي في «فُتوحاته»:

أَلَا كُلّ قولٍ فى الوجود كَلامُه ... سواءٌ علينا نَثْرُه ونِظَامُه

فكلُّ كلامٍ في الوجود حقيقته إنما هو كلام الله، على هذا المذهب الخبيث الكُفري.

وبناءً على ما أصَّلْتم -معشر القائلين بخلق القرآن- أنتم مُلزَمُون إما بالرجوع عن هذا القول، أو تقولوا بقول هؤلاء الاتحادية.

❁ **الوجه الثامن**: حقيقة مقالة القوم تؤول إلى العبث بأدلة الكتاب والسنة.

تأمَّلْ معي قول الله جَلَّوَعَلَا: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤]، تأمَّل معي هاهُنا في أمْرين فحسْب.

أولاً: في قوله تعالى: ﴿تَكْلِيمًا﴾ فالمفعول المطلق المُؤَكِّد لِفعله ينفي تَوهُّم المجاز، إذًا عند البلاغيين المجازيين جميعًا ذِكْر هذا التأكيد في قوله ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ يجعل هذا الكلام كلامًا حقيقيا، لا مرية فيه، إذن أنتم حقيقة قولكم العبث بالنصوص، حينما تقولون: الله لم يتكلم.

ثانيًا: ما إعراب كلمة (موسى) هاهنا ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾؟ مفعول به.

دَعُونا ننظر، كيف يمكن أن نَحمِل الآية، أو أن نفهمها بناءً على قولهم؟

﴿وَكَلَّمَ اللهُ﴾ عندهم بمعنى (خَلَق) اللهُ الكلام، إذن (كلَّم اللهُ) أي: خلَق اللهُ الكلامَ، فالكلامُ الآن أصبحت مفعولاً به، فماذا نصنع بكلمة (موسى)، أينما نضعها؟!

في الآية الكلام مُتوجِّه إلى موسى، وقولهم وقاعدتهم تقتضي (كلَّم) يعني: خلَق الكلام، إذن ما هذا العبث في النصوص!!

كيف سنفهم قول الله جَلَّوَعَلَا: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ..﴾ [الأعراف:١٤٣] الضمير في قوله ﴿وَكَلَّمَهُ﴾، الذي يرجع إلى موسى، ما إعرابه؟ في محل نصب مفعول به، لكن بمقتضى قولهم، ماذا سنقول؟ ﴿وَكَلَّمَهُ﴾: خلَق الكلامَ، فصار الكلام مفعولاً به، طيب ماذا نصنع بالضمير الذي هو في الآية مفعول به؟ لن يستقيم هذا بناء على قولهم.

وهكذا دَوَالَيك إذا تأمَّلت في بقية النصوص وجدت أنه لا يمكن أن يستقيم كلام الله عَزَّوَجَلَّ على نَظْمه المعروف المُتَّفق عليه بين المسلمين قاطبة، بناء على قولهم، لو طَرَدْنا قولهم صار هذا كُلْفة، بل صار هذا عبثًا بالأدلة.

❁ **الوجه التاسع**: استدلالُهم -وهو أقوى ما استدلوا به، وعارضوا به أئمة الإسلام؛ كالإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ لمَّا ناظروه- استدلالهم بقوله تعالى: ﴿اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ..﴾ [الزمر:٦٢] قالوا: القرآن شيء أم ليس بشيء؟ شيء، إذن اللهُ خالقه، فدخل في عموم قوله: ﴿اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ..﴾.

وهذا في الحقيقة أن هذا النوع من الاستدلال هو في الحقيقة فُجُورٌ في الخصومة، ويتبين هذا من أَوجُه كثيرة، أكتفي ببعضها.

أولاً: أن نقول لهم: قبل أن نتكلم في كلام الله، دَعُونا نتكلم في كلامكم أنتم، أَهُو شيء؟ ما رأيكم؟

كلامُكم يا معشر المعتزلة، المستدلين بهذه الآية، وإخوانكم كذلك من الجهمية يستدلون بها، كلامكم أنتم أَهُوَ شيء؟

عندكم يا معشر المعتزلة كلامكم ليس مخلوقًا لله جَلَّوَعَلَا، إنما كلامكم مِن إحداث وخلْق أنفسكم، الله ما خلق أفعال العباد عند القوم، وكلُّ جواب تُجيبون به على إيرادنا هو جواب لنا عليكم.

إن قُلْتم: هذا مستثنى، قلنا: وهذا مستثنى.

وإن من الخِذْلان العظيم: أن قومًا يدَّعون أن كلام الله مخلوق، وأن كلامهم هُم غير مخلوق، أَليس هذا شيئًا عجيبًا، وخذلانًا كبيرًا، كلام الله العظيم

مخلوق من المخلوقات، وكلامهم هُم غير مخلوق، يا لَلَه العجب! أيُّ جُرأة هذه، وأيّ سوء أدب هذا!!

ثانيًا: أن يقال لهم: اللهُ جَلَّوَعَلَا شيء بنَصِّ القرآن؛ ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللهُ ..﴾ [الأنعام:١٩]، فهل ستقولون أيضًا: إن الله جَلَّوَعَلَا مخلوق؟ تعالى الله عن ذلك عُلوًّا كبيرًا.

ثالثًا: أن يقال: كلامُ الله تبارك منه، وصفة من صفاته، وصفاتُه لا تنفكّ عن ذاته، والله جَلَّوَعَلَا بذاته وصفاته هو الخالق، إذن لم يكن داخلاً في قوله: ﴿اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾.

اللهُ بذاته وصفاته، ومن صفاته (كلامه) هو خالق كل شيء، فكيف يكون داخلاً في هذا؟ كيف يكون هو سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ في الوقت نفسه خالقًا، ومنه شيء مخلوق؟! تعالى الله عن ذلك عُلوًا كبيرًا.

رابعًا: أن قراءة الآية من سَليم قلب، بعيد عن شُبهاتهم وتُرَّهاتهم، يُدرك قطعًا أن الله جَلَّوَعَلَا وصفاته لا يمكن أن تكون هذه الصفات داخلة في خلْقه، فاللهُ جل وعلا إنما يخبر عمَّا سواه من أنه مخلوق، ﴿اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ يعني: سِواه، كُلُّ ما سوى الله عَزَّوَجَلَّ فإنه مخلوق له تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ، وكلام الله منه، وليس شيئًا سواه، قراءة الآية كافية.

أَرأَيتَ لو قلتُ لك: (كُلُّ رَجُل يدخل الدارَ سأعطيه دينارًا)، ثم دخلتُ أنا، فهل يقول قائل: أَعطِ نفسك دينارًا! بالتأكيد لا يقال هذا، بالسَّليقة السهلة الواضحة لا يمكن أن يقال هذا.

كذلك الأمر في قوله: ﴿اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾.

خامسًا: أنَّ الله جَلَّوَعَلَا قد بين الفرق بين كلامه ومخلوقاته، فقال سبحانه: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ..﴾ [الأعراف:٥٤] وأمْرُه من كلامه، ثم قال: ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ ..﴾، إذن الله عَزَّوَجَلَّ قد فرَّق هاهنا بين كلامه وخلْقه، فقال: ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ ..﴾، فكلامه منه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، أمَّا مخلوقاته التي يُسخِّرها بكلامه؛ كالسماوات والأرض والنجوم فهذه شيءٌ آخر.

سادسًا: أن يقال: قد بيَّن الله جَلَّوَعَلَا أنه يخلق بـ(كُن)، ﴿إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران:٤٧]، إذن هذا المخلوق وُجد، خُلق بـ(كُن)، فلو كانت (كُن) مخلوقة لاحتاجت إلى (كُن) ثانية تخلق (كُن) التي تخلق المخلوقات، ولو كان الأمر كذلك، وكان كلام الله عَزَّوَجَلَّ مخلوقًا لاحتجنا إلى (كُن) ثالثة تخلق (كُن) الثانية التي تخلق (كُن) الأولى التي تخلق المخلوق، وهَلُمَّ جَرّا سيتسلسل الأمرُ. ومعلوم عند جميع العقلاء أن التسلسل في الفاعلين في المؤثِّرين مُمْتَنع، فبَطَل قولهم (إنَّ كلام الله جَلَّوَعَلَا مخلوق).

❁ **الوجه العاشر والأخير**: أن كلام القوم مُنافٍ للفطرة التي فطر الله الناس عليها، مُنافرٌ لجميع لغات العالم؛ فإن الذي فُطر عليه الناس، والذي يعلمه أهل كل اللغات في لغاتهم هو: أن المتكلم هو مَن قام به الكلام، المتكلم هو المتصف بالكلام، كما أن المُحِب هو الذي قامت به المحبة، (القدير) هو الذي قامت به القدرة، (المريد) هو الذي قامت به الإرادة.

أمَّا أن تأتوا بشيءٍ يتنافى، والذي فُطر الناس عليه، والذي يعرفه الناس جميعًا من أهل هذه اللغة وغيرها، أن (تكلَّم، وقال، ومُتكَلِّم) إنما يعني قيامَ كلامٍ بالذات، وليس خلْق كلام في الغَير.

كُلُّ أهل اللغات يدركون أن (تكلَّم، ومُتكَلِّم) إنما تعني قيام كلام بالذات، وليس خلْق كلام في الغير، إذن القوم كما أنهم ابتدعوا في دين الله جَلَّوَعَلَا، فإنهم كذلك افتَروا على اللغة، وأتوا بشيءٍ ما قال به أحدٌ من أهل اللغة قطّ، ولا يفهم هذا أحد من أهل اللغة قط، وإنما يصح ما ذكروا لو كانت اللغة نَهْبًا لهم، يتصرفون فيها كما يشاؤون، ويخترعون فيها ما يَهْوَون، لو كان الأمر كذلك لكان لكلامهم وجهٌ، أمَّا أن يكون كلام الله عَزَّوَجَلَّ بلسان عربي مبين، وأن يتكلم النبي ﷺ بكلام عربي مُبين، ثم تأتون أنتم بمثل هذه التوجيهات الشاذَّة، التي لا تعرف لا في لغة العرب، ولا في غيرها؛ فهذا مما لا يقبله عاقل من العقلاء.

❁ **أنتقلُ إلى المحور الأخير**، وهو (**مفاسد القول بخلْق القرآن**).

قد عَلِمْنا في الدرس الماضي: أنَّ السلف مُطبِقُون على النكير والتشديد والتكفير لمن قال بخلْق القرآن، وأن كلامه في هذا من أكثر الكلام، وأن هذا الموضوع بالذات من أكثر ما تكلم فيه السلف، فلماذا كان ذلك كذلك؟

الجواب: لأن القول بخلق القرآن يحمل في طَيَّاتِه مفاسد عظيمة جدًا، **وأقتَصِر منها على عشرة مفاسد**:

❁ **أولاً**: أنَّ قولهم يتضمن نفْي صفة ثابتة لله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، الكلام ثابت لله كما عَلمنا، في أدلة كثيرة جدًا، والقوم نفَوا هذه الصفة العظيمة عنِ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

ومعلوم أنَّ أهل السنة مُجمعون على أن مَن نفَى صفة ثابتة عن الله جَلَّوَعَلَا فقد كَفَر، وقد أخَذ أهلُ السنة والجماعة قاطبة كلمة الإمام نُعيم بن حُمَّاد على مَحمَل القبول، حينما قال: «مَن شَبَّه اللهَ بخَلْقه فقد كَفَر، ومن جَحَد ما وصَف به

نفسه فقد كَفَر»، والقومُ جاحدون لصفة ثابتة لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، لم تثبت بدليل ولا بدليلين، بل ثبتت بأكثر من هذا بكثير.

❁ **ثانيًا**: أن قولهم يتضمن نِسبة النقص بلْ عظيم النقص إلى الله جَلَّ وَعَلَا، فإنَّنا قد عَلمنا أن نفي الكلام عن الله عَزَّوَجَلَّ تشبيهٌ له بالجامدات، وبالخُرْس، وبالحيوانات العجماوات، وبغيرها من الجمادات التي لا تتكلم، ونِسبة هذا إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا شك أنَّ هذا باطل، ومن نَسَب النقص إلى الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ فلا شك أنه أَتَى بِبُهتان عظيم، وضلال مبين.

❁ **ثالثًا**: أن نفْي الكلام عن الله جل في علاه هو في حقيقته نفيٌ لإلَهيَّة الله؛ لأن الإله هو الذي يتكلم، ومن لا يتكلم لا يستحق أن يكون إلهًا، ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لا يُكَلِّمُهُمْ﴾ [الأعراف:١٤٨]، ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلا نَفْعًا﴾ [طه:٨٩].

ولاحظ كيف قُرِن هاهُنا بين عدم مِلْك الضر والنفع مع عدم الكلام، كُلُّ ذلك شاهد صِدْق واضح على أنَّ هذا العِجْل لا يستحق الأُلُوهِيَّة، من لا يتكلم لا يستحق أن يكون إلهًا.

❁ **رابعًا**: أن مقالة القائلين بخلق القرآن، ونفي الكلام عن الله عَزَّوَجَلَّ، هو في حقيقته ولازمه نفْيٌ لرُبوبية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فإن الله جَلَّ وَعَلَا يخلق بكلامه كما عَلمنا، ﴿إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [مريم:٣٥]، ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل:٤٠]، فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يخلق بكلامه، فبِناءً على هذا اللهُ عَزَّوَجَلَّ لم يكن خالقًا، فانتَفَتْ ربوبيتُه.

❁ **خامسًا**: أنَّ قولهم يتضمن إسقاط الرسالة المُحمَّدية، بل إسقاط رسالات الرسل جميعًا، فما الرسالةُ إلا تبليغ لكلام الله جَلَّوَعَلَا، ولذا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام إنما كانت وظيفتهم أن يُبلِّغُوا ما أمَر الله عَزَّوَجَلَّ بتبليغه من أمْره ونَهْيِه وكلامه، ولذا قال عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، أو يقول يوم القيامة: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ..﴾ [المائدة:١١٧] هذه وظيفة الرسول، أن يبلغ كلام الله، وما أمَر به، وما نَهَى عنه، وما أمَر به وما نهى عنه هو ما تكلم به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولذا النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا كان يَعرِض نفسه على القبائل يقول: «**أَلَا رَجُلٌ يَحملُني لأبلِّغ كلامَ ربي، فإن قريشًا مَنعتْني أن أُبلِّغ كلام ربي**».

إذن -يا إخوتاه- إذا لم يكن كلامٌ لم تكن رسالة، هذه قاعدة، إذا لم يكن كلامٌ فأيّ رسالة حينئذ ستكون!

❁ **سادسًا** -وهو من أعظم الشَّنائع التي يلزمها هذا القول-: أن القول بخلْق القرآن، وأن كلام الله جَلَّوَعَلَا مخلوق يستلزم القول بأن الله مخلوق، تعالى الله ذلك عُلوًّا كبيرًا، فإن الكلام -كما قد عَلمنا- صفة للمتكلم، ويكون للموصوف حُكم الصفة، فالمخلوق إنما يقوم بمخلوق، فاقتضى هذا أن يكون الله مخلوقًا، ولذا فَطِن السلفُ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ لخُبْث مقالة هؤلاء المُعطِّلة، فقال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مَن زَعَمَ أنَّ كلام الله مخلوقٌ، فَقَدْ زَعَمَ أن الله مخلوقٌ».

وقال وكيعٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مَن زَعَمَ أنَّ كلام الله مخلوقٌ، فَقَدْ زَعَمَ أن شيئًا مِنَ الله مخلوقٌ، ومن قال بذلك فقد كَفَرَ».

وقُلْ مثل هذا فيما جاء عن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أنه قال: «كلامُ الله منه، وليسَ من الله شيء مخلوق».

وجاء هذا عن غير هؤلاء الأئمة من علماء أهل السنة والجماعة.

إذن: مِن لوازم القول بأن كلام الله مخلوق: أن يكون الموصوف بالكلام - وهو الله- مخلوقًا، تعالى الله عن ذلك عُلوًّا كبيرًا.

❁ **سابعًا**: أنَّ القول بخلق القرآن ذريعة إلى عدم تعظيم القرآن.

تعظيمُ القرآن عند أهل الإسلام قاطبة سَبَبُه أنه كلام الله، فإذا انتفى كون القرآن كلام الله حقيقة، فما الذي يدعو إلى تعظيم هذا القرآن، ولذا تَجَرَّأ مَن تَجَرَّأ من المتكلمين على كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وامْتَهَنَه، فلما عُوتِب في ذلك قال: إنما هو حِبْر وَوَرق، شيء مخلوق، كما أن الشمس والقمر والشجر والبحر مخلوقة، فكذلك القرآن مخلوق، وهذا لا شك أنه فيه من ضَعْف بل من عدم تعظيم هذا القرآن ما فيه.

ولذلك تجد في لَحْن قول هؤلاء المتكلمين، بل ربما تجده في بعض صريح قولهم ما يقتضي عدم الاحتفاء، والتعظيم بهذا القرآن، ولذلك من أسباب نشأة (القول بالصَّرْفة) عند المعتزلة: هو أنهم لا يرونه كلامًا لله عَزَّوَجَلَّ حقيقة، فهم يقولون: إن هذا القرآن الذي تحدى اللهُ عَزَّوَجَلَّ الناس قاطبة أن يأتوا بمثله، أو بعشر سور من مثله، أو بسورة من مثله، فعجزوا جميعًا، يقولون: ليس الأمر لأن هذا القرآن لا يمكن أن يأتي أحد بكلام يُكافِئه، بل هذا ممكن، كلام مثل بقية الكلام، لكن اللهُ عَزَّوَجَلَّ صَرَف دَوَاعِي هذا الفعل من الناس، فما تَجرَّأ أحدٌ، ولا أقبل أحدٌ على هذا الفعل، لا لأن الكلام في نفسه عظيم مُعجِز، بل لأن الله صرَف دواعي الناس وهِمَمَهُم عن أن يعارضوا هذا القرآن، وإلا فكلام مثل بقية

الكلام، فهل هؤلاء عظَّموا القرآن، وأجَلُّوه، وأكْبرُوه كما يستحق كونه كلام الله جل وعلا؟ لا والله.

وسيأتي معنا أن كلام الله عَزَّوَجَلَّ في نفسه كلامٌ عظيمٌ، لا يمكن لأحد أن يعارضه، فيأتي بكلامٍ يكافئه، مستحيل، أنَّى يكون ذلك كذلك والقرآنُ كلام الله.

❁ **ثامنًا**: أنَّ القول بخلق القرآن ذريعة إلى الانسلاخ عن أحكامه وتحكيمه، فوُجوب التزام هذا القرآن، ولُزُوم حدوده، ووجوب الأخذ ما جاء فيه، إنما كان ذلك لأنه كلام الله جَلَّوَعَلَا.

أمَّا والحال أنه كلام مخلوق، مثل أيّ شيء مخلوق، كما يزعم أولئك، فما الذي يدعو إلى هذا التفخيم والتعظيم لشَأْن حدود وأحكام وأوامر ونواهي هذا القرآن؟ ولذلك وجدنا أثرًا لهذا الانسلاخ عن تَحكيم القرآن، والْتزام ما فيه عند العَقلانِيِّين المتأخرين المتكئين على قول المعتزلة المتقدمين.

فخُلاصة ما يُقرِّرون: أنَّ الناس قد بالغت في شأن القرآن، أن الناس ملزمون بهذا القرآن، بأن يأخذوا بكل حَذَافِيره، الأمر فيه مبالغة، القرآنُ يعني مخلوق من المخلوقات، وتراث من جملة التراث، لماذا هذه المبالغة في إلزام الناس بعدم الخروج عن كتاب الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وما دلَّ عليه؟ فالأمر لا يَعْدُو أن يكون كلامًا مخلوقًا، فأين هذا وما عليه أهل الإسلام قاطبة من تعظيم كلام الله عَزَّوَجَلَّ، والْتزام أحكامه، لأنه كلام الله، والآمِر النَّاهي فيه إنما هو الله جل وعلا، فشَتَّان بين الحق والباطل.

❁ **الوجه التاسع**: أنَّ كلامهم يقتضي تكذيب القرآن والسنة تكذيبًا صريحًا.

اللهُ جَلَّوَعَلَا يُضيف الكلام إلى نفسه، ويخبر أنه يتكلم، ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللهِ ..﴾ [التوبة:٦]، ﴿وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾، ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ ..﴾ [الحجر:٢٨] في أدلة كثيرة جدًا، والقومُ في كل دليل منها يقولون: لا، هذا ليس كلام الله، واللهُ لا يتكلم، بل يَستحيل أن يتكلم. فهذا في حقيقته تكذيبٌ لكلام الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، ومن كذَّب بآية بل بحرف من القرآن، أو ثابت السُّنة فلا شك أنه كافر.

❁ **عاشرًا**: أن قولهم يتضمن تضليل السلف الصالح قاطبة، ومخالفة إجماعهم، وذلك ضلال، وعلامة خذلان.

فالسلف من لدُن أصحاب رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فَهَلُمَّ جَرًّا وهم مطبقون إطباقًا قطعيًا، مُتوارِدُون على إثبات أن القرآن كلام الله، فمَن خالف ذلك فقد خالف هذا الإجماع القطعين اللهُ جَلَّوَعَلَا يقول: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى ..﴾ [النساء:١١٥] وهذا ما كان منهم، ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾، وهذا أيضًا ما كان منهم، ﴿نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾.

فهذه محاور أربعة، لَعلَّها أن تكون قد جمعَتْ لك أصول ومعاقد الكلام في صفة الكلام، ومعتقد أهل السنة في القرآن الكريم.

أعود إلى ما ذكر المؤلف رَحِمَهُٱللَّهُ، وأَمُرُّ عليه بمُرور سريع لنُعلِّقَ عليه بما تيسر.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللهِ، مِنْهُ بَدَا بِلَا كَيْفِيَّةٍ قَوْلاً، وَأَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَحيًا، وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا، وَأَيْقَنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى بِالْحَقِيقَةِ، لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ الْبَرِيَّةِ، فَمَن سَمِعَهُ فَزَعَمَ أَنَّهُ كَلَامُ الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ، وَقَدْ ذَمَّهُ اللهُ وَعَابَهُ، وَأَوعَدَهُ بِسَقَرَ، حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر:٢٦]، فَلَمَّا أَوْعَدَ اللهُ بِسَقَرَ لَمَن قَالَ: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر:٢٥] عَلِمْنَا وَأَيْقَنَّا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ، وَلَا يُشْبِهُ قَوْلَ الْبَشَرِ.

وَمَن وَصَفَ اللهَ بِمَعْنًى مِن مَعَانِي الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ، فَمَن أَبْصَرَ هَذَا اعْتَبَرَ، وَعَنْ مِثْلِ قَوْلِ الْكُفَّارِ انْزَجَرَ وَعَلِمَ أَنَّهُ بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كَالْبَشَرِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللهِ، مِنْهُ بَدَا بِلَا كَيْفِيَّةٍ قَوْلاً).

قُلْنا في مثل هذه الجملة في مواضعَ سالفة، وفي دروس ماضية: إن نفي الكيفية المراد به: نفي الكيفية المعلومة لنا، لا نفي الكيفية مطلقًا؛ فإن نفي الكيفية مطلقًا هو نفي للحقيقة، يعني اللهُ لا يتكلم، لكن (بلا كيفية) أي: معلومة لنا.

وقوله: (وَأَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَحْيًا) وعَلِمْنا أن ذلك كان بأن سمع القرآن جبريلُ عليه السلام من الله، ثُم سمع محمدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هذا القرآن من جبريل، فلا واسطة بين جبريل وربه سبحانه، ولا واسطة بين محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وجبريل، ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ ..﴾ [النحل:١٠٢].

وقوله: (**وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا، وَأَيْقَنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى بِالْحَقِيقَةِ**) أنه كلام الله بالحقيقة، وليس أنه عبارة عنه، وليس أنه حكاية عنه، بَلْ هو كلام الله، والذي تكلم به هو الله. هذا ما آمن به أهلُ الإيمان، وهذا ما أيقن به أهل الإيمان، وأصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والتابعون، وأتباعهم، وأعلام الهدى، وبقية المسلمين قاطبة، إلا هؤلاء الشُّذاذ من أهل البدع، والآثار في هذا كثيرة جدًا.

أخرج عبد الله بن أحمد بإسناد جيد في كتابه «السنة»، عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أنه تَلَى على قريش قولَه تعالى: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ [الروم:٢-٣] فقالوا له: كلامُك هذا أم كلام صاحبك؟

فقال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ليس بكلامي، ولا بكلام صاحبي، إنما هو كلام الله عَزَّوَجَلَّ.

هذا قاله الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهذا ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، جاء عنه من طريق علي بن أبي طلحة؛ أنه قال في قول الله سبحانه: ﴿قُرآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الزمر:٢٨] فسَّر ﴿غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ قال: غير مخلوق.

وأخرج اللالكائي وغيرُه عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أنه كان يومًا في جنازة، فقال رجل وهو يدعو لهذا الذي يُدفَن، قال: (اللهمَّ رب القرآن، اغفِرْ له)، فقال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَهْ..» ينهاه عن ذلك، قال: «مَهْ؛ القرآن منه»، القرآن من الله، وفي رواية أخرى قال له: «مَهْ؛ القرآنُ كلام الله، ليس بمَربوب، منه خرج، وإليه يَعُود».

(القرآن ليس بمَربوب) يعني: ليس بمخلوق.

وهذا الأثر قال عنه شيخ الإسلام في «التسعينية»، قال: «إنه من الكلام المعروف عن ابن عباس».

وأخرج اللالكائي أيضًا وغيره، بإسناد فيه كلام عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أنه قيل له: حَكَّمْتَ المخلوقين، فقال: ما حَكَّمتُ مخلوقًا، إنما حَكَّمتُ كلامَ الله، قال: ماذا؟ «ما حَكَّمتُ» إذا صح هذا عنه «ما حَكَّمتُ مخلوقًا، إنما حَكَّمْتُ كلام الله».

وهذا عمرو بن دينار رَحِمَهُ اللَّهُ -أحد التابعين الأجلاء، أدرك جماعةً من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يقول: «سمعتُ الناس مُنذ سبعين سنة يقولون: القرآن كلام الله، منه خرج، وإليه يعود»، وكلمة (الناس) هنا تتضمن: الصحابةَ والتابعينَ الذين أدركهم.

وجاء عنه روايةٌ أخرى، قال فيها: «أدركتُ الناس مُنذ سبعين سنة، أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فمَن دُونهم، يقولون: اللهُ خالق، وكل ما سواه مخلوق إلا القرآن، فإنه كلام الله، منه خرج، وإليه يعود».

وجاء عنه رواية ثالثة؛ أنه قال: «أدركتُ تسعة من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولون: مَن قال القرآن مخلوق فهو كافر».

وجاء عن سفيان بن عُيينة، وهو الراوي لهذا الأثر، ومتواتر من سفيان بن عُيينة عن عَمرو، هذا القدْر متواتر، وجاء عنه هو نفسه نحو ما قال شيخُه، أنه أدرك الناس من سبعين سنة، وهم يقولون: «القرآن كلام الله، منه خرج، وإليه يعود». ومَن سفيان بن عُيينة! يقول اللالكائي: «أدْرَك نحوًا من مائتين من التابعين، وثلاثمائة من أتباع التابعين».

وهذا عبد الله ابن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يقول: أدركتُ الناس مُنذ تسعة وأربعين عامًا، يقولون: «مَن قال القرآن مخلوق فامرأتُه طالق ثلاثًا البتَّة»، فقِيل له: ولِمَ؟ قال: «لأن امرأته مسلمة، ومُسلِمةٌ لا تحل لكافر».

ومَن عبد الله ابن المبارك؟ هذا الذي رحل رحلةً عظيمةً، حتى لعله لم يرحل غيره مثله، وأدرك جماعة من التابعين، ويَروِي عن نحو ألْف من أتباع التابعين، فأيّ إجماع أعظم من هذا الإجماع.

وهذا أبو نُعيم، الفضل بن دُكَين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يقول: «أدركتُ ثلاثمائة شيخ يقولون: أو قال: كلهم يقول: القرآن كلام الله، منه خرج، وإليه يعود».

وهذا علي بنُ الحسين بن علي بن أبي طالب رَحِمَهُ ٱللَّهُ ورضي عنه، وهو الملقب بزَين العابدين، يقولك «القرآنُ ليس بخالق ولا مخلوق، إنما هو كلام رب العالمين»، وهذا الكلام نفسه قد قاله ابنُه محمد، وهذا الكلام نفسه قد قاله جعفرُ بن محمد، جعفر الصادق، هؤلاء ثلاثة من أئمة السلف، ومن أئمة آل بيت النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يقولون هذا القول، ونحوه أيضًا جاء عن الحسن البصري وغيره من أئمة السلف.

ولو أردتُّ -يا رعاكم الله- أن أسوق لكم ما تكلم به السلف من هذه القضية العظيمة لطال الأمر جدًا، لاحتجنا إلى ساعة أو أكثر، نحن نذكر فقط الآثار عن السلف في هذا الأمر المحسوم المقطوع به عندهم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، ورَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

الإجماع قطْعي على أن هذا القرآن كلام الله، وعلى تكفير من قال إن القرآن مخلوق.

إذن: صَدَق المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ حينما قال: (وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا، وَأَيْقَنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى بِالْحَقِيقَةِ، لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ الْبَرِيَّةِ) يعني: كَكَلام الناس.

قوله: (فَمَن سَمِعَهُ فَزَعَمَ أَنَّهُ كَلَامُ الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ) وهنا يَحسُن أن يُذكر إشكال، يُورِده مَن يُورِده من أهل البدع، وهو أن يقال: كيف يقال إن من زعم أنه كلام البشر فقد كفَر، وقد قال الله جَلَّوَعَلَا عن القرآن: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [التكوير:١٩]؟

الجواب عن هذا أن يُقال: إن البحث إنما هو فيمَن قال إنشاءً، لا من قال تبليغًا، من الذي تكلَّم بهذا الكلام ابتداء، وأنشَأَه إنشاءً، أَهُوَ الله عَزَّوَجَلَّ أو غيره؟

أمَّا كون هذا الكتاب قد بلَّغه نبينا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فنُسب إليه القول على هذا الوجه أنه قوله إبلاغًا، فهذا ليس محل البحث، وليس هذا محل إشكال، إذن ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [التكوير:١٩] يقول ابن قُتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنه لقول رسول كريم عن ربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ»، فاستُغني بقوله (رسول) عن إتمام هذه الجملة، والقرآن فيه الاختصار، كلمة (رسول) كافية في إثبات أن هذا القرآن كلام المُرسِل سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ لأن الرسول إنما يبلغ كلام مُرسِلِه، وإلا لم يكن رسولًا، وبالتالي أيّ معنى لكونه رسولًا وهو -أعني: المُرسِل- لم يتكلم بل لا يتكلم، لا معنى لكونه رسولًا له، ولو كان هذا الكلام إنشاءً من لدُن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لكان قوله (رسولًا) هاهُنا لَغوًا، لا حاجة إليه، ولا قيمة له، فالله جَلَّوَعَلَا لم يقل: (إنه لقول محمد)، أو (إنه قول بشر)، أو (إنه قول ملَك)، إنما

هو قول رسول، والرسول يبلغ ما قاله مُرسِله، ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ..﴾ [المائدة:١١٧] هذه وظيفة الرسول.

وزِدْ على هذا وجهًا آخر، وهو: أن هذه الجملة: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ جاءت في موضعين في كتاب الله: في الحاقة، والمراد بالرسول على قول الجمهور: إنما هو الرسول البشري، الذي هو محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وجاءت في سورة التكوير، والمراد بالرسول في ذاك الموضع على قول الجمهور: إنما هو الرسول المَلكي، وهو جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ.

فإذا قِيل: إن هذه الآية تدل على أن هذا القرآن كلام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنشاءً، نقول: وهذا يجعل هذه الجملة تناقض تلك الجملة؛ لأنه مرَّة جعله قول رسول بشري، ومرة جعله قول رسول مَلَكِي، وهذا تناقض، يُجَلُّ عنه كتابُ الله عَزَّوَجَلَّ، ﴿..وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢].

فتَنَبَّهْ إلى هذا الإشكال الذي قد يَعترض به مَن يَعترض.

قوله: (**فَزَعَمَ أَنَّهُ كَلَامُ الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ**) وعَلِمْنا أن هذه كلمة إجماع عن السلف.

قوله: (**وَقَدْ ذَمَّهُ اللهُ وَعَابَهُ، وَأَوعَدَهُ بِسَقَرَ، حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾** [المدثر:٢٦]).

(سَقَر) عَلَم على جهنم، اسم من أسماء جهنم، نعوذ بالله منها، نسأل الله أن يُجيرني وإيّاكم منها.

هذه الآية فيها ذِكر ما قال الوليد ابنُ المغيرة المخزومي، الذي كان الكبير المُقدَّم عند قريش، بل وصَفَه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: بأنه فيلسوف قريش،

فالقوم في مثل هذه المسائل كانوا تَبعًا لرَأْيه، وكان على ما ذُكر يُلقَّب بالوحيد، الوحيدُ في رأيه، والوحيد في ماله، والوحيد في جاهه، فاللهُ جَلَّوَعَلَا يقول: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا * وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَمْدُودًا * وَبَنِينَ شُهُودًا * وَمَهَّدْتُ لَهُ تَمْهِيدًا * ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ * كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا * سَأُرْهِقُهُ صَعُودًا﴾ [المدثر:١١-١٧] ما السبب؟ ﴿إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ * فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ * ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ * ثُمَّ نَظَرَ * ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ * ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ * فَقَالَ إِنْ هَذَا ..﴾ [المدثر:١٨-٢٤] يعني: القرآن، ﴿ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ﴾ [المدثر:٢٤]، يُؤْثَر عمَّن قبله، أخَذَه وتلقَّاه عمَّن قبله، فهذا سِحرٌ، زَعَم أنه سحر؛ لأنه يفرق بين الرجل وأبيه، وبين الرجل وعشيرته، ما يلبث أن يسمعه مَن يسمعه من مُريدِي الحق إلا ويؤمن، فيُعادِي أهلَه من المشركين، فوصفه بناء على هذا أنه سحر يؤثر، ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر:٢٥].

قوله: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ بدل اشتمال من جملة: ﴿فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ﴾؛ لأن السحر منه قولي، ومنه فِعلي، وهذا من جملة السحر القولي.

الشاهد من هذا، والنتيجة والخلاصة لكلامه: نفْيُ أن يكون القرآن كلامًا لله، ووحيًا من عند الله عَزَّوَجَلَّ، إنما هو شيء مُفترَى، وهذا دَيدَن المشركين، فإن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أخبر عنهم في قوله: ﴿وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ ..﴾ [الأنعام:١٠٥] يعني: تَعلَّمت وتلقيت هذا القرآن من غيره.

والله جَلَّوَعَلَا يقول: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان:٥] انظُر إلى هذا الباطل، كيف رَدَّه الله جَلَّوَعَلَا، قال: ﴿قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الفرقان:٦].

فالشاهد: أنَّ هذا وإخوانهم من المشركين كانوا يجعلون هذا القرآن مُفترًى، وأنه من جملة كلام البشر، ليس غير، اللهُ جَلَّوَعَلَا يقول: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ ..﴾ [النحل:١٠٣]، إذن هذا كلام من جملة كلام البشر، فبيَّن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أن قائل هذه المقالة قد أتى بشيءٍ عظيمٍ، يستحق به أن يُعذَّب في النار، قال: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر:٢٦]، و ﴿سَقَرَ﴾ يقال: (سَقَرَتْه الشمسُ) يعني: أذَابَتْه بِحَرِّها، ويقال للحَرِّ: (سَاحور)، وبعض أهل العلم ذهب إلى أن هذه الكلمة كلمة أعجمية. إنما على كل حال ﴿سَقَرَ﴾ هي النار، أو هي دَرَكَة من دركاتها على قول بعض السلف.

هنا فائدة: هذه الآية نزلت والوليدُ ابن المغيرة حيٌّ، وهذه آية من آيات نبوة نبينا محمد صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وأن هذا القرآن كلام الله، **وذلك من وجهين**:

أولاً: أن هذا القرآن قد تكلم به الذي يعلم كل شيء، يعلم ما سيكون، ومَن قلوب الخلق بيده، فعَلِم سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أن هذا الوليد سيموت كافرًا، فكان أن مات كافرًا، وقلب الوليد يُقلّبه الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ كيف يشاء، ولذا صُرف بذنبه وكفره وعُتُوِّه عن طريق الإيمان، وإلا فربما يُسقِط هذا الوليدُ لو ادَّعى ولو كاذبًا دعوة رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كاملة، لو ادعى الإسلام كاذبًا، الله يقول: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ وها أنا قد أسلمتُ، إذًا لن أكون من أهل سَقَر، وبالتالي هذا الكلام كله غير صحيح، فقطعْنا حينئذٍ أن الذي تكلم بهذا الكلام هو العليم القدير سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

ووجه آخر: وهو لو كان هذا الكلام مفترًى من لدُن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، أيكُون مجازفًا هذه المجازفة؟ يُعرِّض دعوته وما بناه خلال

سنوات إلى السقوط لأجل هذه الجملة التي يمكن أن يتجاوزها، ولا يخبر بها؟ لماذا؟ لأنه لو كان مفتريًا على الله -وحاشاه بأبي هو وأُمي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَمَا تفوَّه بهذه الكلمة؛ لأنه لا يدري ما الذي سيكون، لربما يُعلِن إسلامه، فتكون الوَرْطة التي لا يمكن أن يتجاوزها، فهذه الآية على نسَق ما قيل في قوله تعالى في أبي لهب: ﴿سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [المسد:٣]، فهذه الآية نزلت في حياة الوليد، وتلك نزلت في حياة أبي لهب، والآيتان من جملة دلائل كثيرة تدل على أن هذا القرآن كلام الله، وأن هذا الرسول صادق صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مصدوق.

قال: (**وَقَدْ ذَمَّهُ اللهُ وَعَابَهُ، وَأَوعَدَهُ بِسَقَرَ، حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾** [المدثر:٢٦]، **فَلَمَّا أَوْعَدَ اللهُ بِسَقَرَ لَمَن قَالَ: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾** [المدثر:٢٥] **عَلِمْنَا وَأَيْقَنَّا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ، وَلَا يُشْبِهُ قَوْلَ الْبَشَرِ**)، عَلِمْنا وأَيقنَّا أنه قول خالق البشر، إي وربِّ السماء، هذا قول خالق البشر، هذا هو أتمّ الكلام، وأحسن الحديث، وأصدق القول، ﴿اللهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ ..﴾ [الزمر:٢٣]، ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ..﴾ [الأنعام:١١٥] صِدْقًا في الأخبار، وعدلًا في الأحكام، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلًا﴾ [النساء:١٢٢]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ حَدِيثًا﴾ [النساء:٨٧].

قوله: (**وَلَا يُشْبِهُ قَوْلَ الْبَشَرِ**) هذا هو الحق المبين، أن هذا القرآن لا يشبه كلام البشر وقولهم، قطعًا.

وما أحسن ما قال السلف؛ كطاووس، والحسن البصري، وأبي عبد الرحمن السُّلَمي، قالوا: «فَضْلُ كلامِ الله على سائر الكلام كَفَضْل الله على سائر خَلْقه»، وهذا الكلام رُوي مرفوعًا إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يصح،

ففَضْل كلام الله عَزَّوَجَلَّ، فضْل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على سائر خلقه، فأنَّى يكون كلام البشر ككلام خالق البشر، سبحان الله العظيم، بلْ كلام الله عَزَّوَجَلَّ هو الكلام العظيم المُعجِز من جميع الوجوه، وليس كما خاض بعضُ الناس بتقصير شديد، حينما تكلموا عن إعجاز القرآن، فهذا النَّظَّام يقول: «لا وَجْه لإعجاز القرآن إلا إخباره بالمُغيَّبات فقط»، هذا الوجه الذي تَميَّز به القرآن، كونه أنه أخبر بالمغيبات.

وهذا تلميذه الجاحظ، الطَّاعن في كتاب الله، والذي أَلَّف في خلْق القرآن، فأتى بما أضحك العقلاء على عقله، الجاحظ يقول: «وَجْه إعجاز القرآن إنما هو نَظْمه ورَصْفُه».

وبعضُ المعاصرين يَقصُرُون الكلام في إعجاز القرآن على الإعجاز العِلمي.

وبعضهم كما أَلَّف مَن أَلَّف ممَّن تجاسر على كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، فقال: إعجاز القرآن هو في التصوير الفَنّي فيه.

إلى آخر تِلْكُم الأقوال.

والحقُّ الذي لا مِرْية فيه: أن القرآن عظيمٌ، مُعجِزٌ من جميع الوجوه، فأَلْفاظه، ونظْمُه، ومعانيه، وفواصله، ومُشابهته لبعضه، ﴿كِتَابًا مُتَشَابِهًا ..﴾ [الزمر:٢٣]، وتلاوته، وقراءاته، وهدايته للتي هي أقوم، وسُلطانه على النفوس، وإخباره بالمغيبات، وما دَلَّ عليه من عجائب وغرائب المكتشفات، إلى آخر ما هنالك من تشريع عظيم، وبيان للحق، وصلاح وإصلاح للمجتمعات، هذا وغيره كثير، كُلُّه دليلٌ على أنه لا يُشبه كلام البشر، وأنه كلام الله حقًا، ولو لم

يكُن لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من دليل على نُبوّته إلا هذا القرآن لكفى به دليلاً، اللهُ جَلَّ وَعَلَا يقول: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ ...﴾ [العنكبوت:٥١] بلى والله إنه لكافٍ.

قوله: (**وَمَن وَصَفَ اللهَ بِمَعْنًى مِن مَعَانِي الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ، فَمَن أَبْصَرَ هَذَا اعْتَبَرَ**) يعني: لاحظ بِبَصِيرته هذا، (**وَعَنْ مِثْلِ قَوْلِ الْكُفَّارِ انْزَجَرَ**) يعني: القول بخلْق القرآن فيه شَبهٌ من مقالة الكفار، فالنتيجة واحدة، النتيجة أن هذا القرآن الذي بيْن أيدينا لم يتكلم الله عَزَّوَجَلَّ به.

قال: (**وَعَلِمَ أَنَّهُ بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كَالْبَشَرِ**)، اللهُ جَلَّ وَعَلَا بذاته وصفاته ليس كالبشر، الله عَزَّوَجَلَّ مُنزَّه عن مُمَاثَلَة ومشابهة المخلوقين؛ لأنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ..﴾ [الشورى:١١]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:٤]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥].

ولأن صفات كل موصوف تناسب ذاته، وتلائم حقيقته، وإذا كانت ذات الله عَزَّوَجَلَّ ليست كَذَوَات المخلوقين، فصفاته ليست كصفات المخلوقين؛ لأن القول في الصفات كالقول في الذات.

كيف يكون الله عَزَّوَجَلَّ كالبشر في ذاته أو صفاته، والبشر ناقصون، واللهُ جَلَّ وَعَلَا له الكمال المطلق.

وفي قوله هنا: (**وَمَن وَصَفَ اللهَ بِمَعْنًى مِن مَعَانِي الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ**) مناسبة هذا لِما قبله: أن مَن وصَف كلام الله جَلَّ وَعَلَا بأنه مخلوق فقد وصف الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بمعنى من معاني البشر المختصة بهم، فصفاتهم مخلوقة، والقرآن من كلام الله، فلو كان مخلوقًا لشَابَه المخلوقين في أن صفة من صفاته مخلوقة.

كما أن من المُشبِّهة من زعم أن الله جَلَّوَعَلَا ابتدأ الكلام بعد أن لم يكن متكلمًا، وعَلمنا أن هذا القول قول باطل، بل لم يزل الله جَلَّوَعَلَا متكلمًا بمَشيئته.

فهذا القول الذي قالوا هو من جملة تشبيههم؛ لأنه لو كان الأمر كما ذكروا لكان كلام الله عَزَّوَجَلَّ كَكَلام المخلوقين مُبتَدَأ، كما أن المخلوق يبتدئ الكلام بعد أن لم يكن متكلمًا، فكذلك في زعم هؤلاء -وبئسَ ما قالوا- يكون الله عَزَّوَجَلَّ قد ابتدأ الكلام بعد أن لم يكن متكلمًا، ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر، في صفة الكلام وفي غيرها، في أيِّ معنى من المعاني، فتنبَّه هنا إلى أن كلام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وما كان على هذه الشاكلة من الكلام، فإنهم إذا قالوا: (بمعنى من معاني البشر) فالمراد: المعاني المختصة بالبشر، انتبهْ؛ فإن هذه قد يَتذرَّع بها من يتذرَّع من أهل البدع، فالقدْر المختص بالمخلوق مَن وصف الله عَزَّوَجَلَّ به فهو مُشبِّه كافر، وليس المراد القدر المشترك، أو الصفة في أصل الوصف، فاللهُ جَلَّوَعَلَا يقول: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢]، الله عَزَّوَجَلَّ وصف نفسه بالمَجيء، ووصف المخلوق بالمجيء، وليس المجيء كالمجيء، ولا الجائي كالجائي، الله جَلَّوَعَلَا وصف نفسه بالسمع والبصر، ووصف المخلوق بذلك.

إذن: من وصف الله بمعنى من معاني البشر، ضَعْ عندها (المختصَّة بهم) بالبشر، فهذا لا شك في أنه قد كفَر، وهذه كلمة إجماع عند السلف، كما عَلمنا من مقالة نُعيم بن حمَّاد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مَن شبَّه الله بخلقه فقد كفر».

وقال إسحاق بن راهويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من وصف اللهَ، فشبَّه صفاته بصفات خلقه فقد كفَر بالله العظيم».

وهذ الذي قاله يقوله كل علماء أهل السنة والجماعة[٤٠].

(٤٠) إلى هنا تمام (**المجلس الثامن**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الخميس الثامن والعشرين من شوال، سنة أربع وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعة وخمس وعشرون دقيقة.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَالرُّؤْيَةُ حَقٌّ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ، بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ وَلَا كَيْفِيَّةٍ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

مسألة (**الرؤية**) تلك المسألةُ العظيمة، وقبل أن نخوض غِمار البحث فيها بيانًا واستدلالًا وردًّا على المخالفين أُذكّر نفسي وإياكم بأن مسائل العقيدة عند أهل السنة والجماعة مسائل إيمانية قبل أن تكون مسائل علمية، ينبغي أن تصل إلى القلوب قبل وصولها إلى العقول.

(رؤية الله ﷻ)؛ حُقَّ لنا أن نسأل: ماذا يعني أن ترى الله؟

نحن ندرس ونتعلم أنَّ أعظم نعيم للمؤمنين في الآخرة رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فماذا يعني هذا؟ ماذا يعني أن ترى الله؟ إنَّه باختصار يعني كل شيء؛ لأن الله لنا كلُّ شيء؛ اللهُ سبحانه العظيم الكبير الكريم الوَدُود، اللهُ الحميد، اللهُ ذو الجلال والإكرام، هذا الإله العظيم منه كل شيء، وإليه كل شيء، ولا غِنى لنا عنه طرفة عين، منه كان الإحياء والإنشاء، والإعداد والإمداد، كل نِعمة، كل خير، كل فضلٍ نالَك فإنه منه وحده لا شريك له، كلُّ لُقمة كل شربة كل نفَس إنَّما هو محْضُ نعمةٍ من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

ماذا يعني أن ترى الله؟ إنَّه يعني أنك ترى محبوبك الأعظم الذي عفَّرت وجهك في الدنيا له، وأظمأت نهارك، وأسهرت ليلَك، مَن كنت تذكره وتقرأ كلامه، وتتقرب إليه، وتخافه بالغيب، ستأتي اللحظة التي تراه فيها، وتأمن غضبه وسخطه، ويحُلّ عليك رضوانه.

ماذا يعني أن ترى الله؟ يعني ذلك أنك سترى مَن له الجمال المطلق، والكمال المطلق، والجلال المطلق، فأيّ نعيمٍ فوق هذا النعيم؟

يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «البدائع»: «إذا كانت مشاهدة مخلوق يوم {أخرج عليهن} استغرقت إحساس الناظرات {وقطعن أيديهن} وما شعرن، فكيف بالحال يوم المزيد؟!».

ماذا يعني أن ترى الله؟ يعني أنك سَتَرى من إذا تولاك انْهالَتْ عليك كل الخيرات والرحمات والبركات، مَن إذا تولاك ورحمك وأحبك وأفضلَ عليك فإنك قد حُزْت بذا كل شيء، ومَن إذا نسيك وأبغضك وأعرض عنك خسرت كل شيء.

ماذا يعني أن ترى الله؟ يعني أنَّك تفوز بأعظم لذةٍ على الإطلاق، قال النبي ﷺ: «**وَأَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ، وَالشَّوْقَ إِلَى لِقَائِكَ**»، حتى إنَّ أهل الجنة مَعَ ما هُم فيه من نعيم عظيم في كل شيء؛ في مَأكلهم، وفي مَشربهم، وفي ما يرون وينظرون، وفي راحة بالهم وسعادة قلوبهم، في كل شيء، ومع ذلك فإنهم إذا رأوا الله ﷻ نسوا ما هم فيه من النعيم، كما قال النبي ﷺ كما في حديث صهيب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في «صحيح مسلم»: «**قَالَ: إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، قَالَ: يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ، وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ عَزَّ وَجَلَّ**»، أعظم لذةٍ على الإطلاق!

هذا هو جواب هذا السؤال باختصار شديد، وإلا فلو تأمل الإنسان في هذا الموضوع وأعطاه شيئًا مما يستحقه من التفكر؛ لأدرك يقينًا أن رؤية الله سبحانه

وتعالى هي الغاية التي سعى إليها الساعون وشمّر إليها المشمرون، ﴿**وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ**﴾ [الكهف:٢٨]، ورؤية وجهه سبحانه -كما قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ- مُوجِبة لِلذَّة النظر إليه جَلَّ وَعَلَا.

ولذلك المؤمنون الصادقون أعظم شيءٍ يَهِيج في قلوبهم في دنياهم هو الشَّوق إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وما أحسن ما قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

واللهِ ما في هذه الدنيا أَلَذُّ ... من اشتياق العبد للرحمن
وكَذاكَ رُؤْيةُ وَجْهِه سبحانه ... هِيَ أَكْمَلُ اللَّذّاتِ للإنسانِ

في الدنيا أعظم نعيم وأكمل لذة: هي أن تعرف الله وتحبه وتشتاق إليه، كما أن أعظم نعمة في الآخرة: هي أن تراه وتسمع كلامه، وأن يحلّ عليك رضوانه. فهذه أعظم اللذات في الآخرة، كما أن أعظم نعمة في الدنيا هي أن تُرزق الشوق إلى الله، مَن فاز بهذا فاز بحظ عظيم، ولذا كان من دعائه ﷺ كما في حديث عمار رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عند النسائي وغيره: «**وَأَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ، وَالشَّوْقَ إِلَى لِقَائِكَ**».

إذن الشوق إلى لقاء الله ﷻ شيءٌ عظيم يستحق أن تُلِحّ على ربك جَلَّ وَعَلَا في طلبه؛ المؤمنون الصادقون يشتاقون إلى لقاء ربهم، والمؤمنون الصادقون يرجون لقاء ربهم، ﴿**مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللهِ لَآتٍ**﴾ [العنكبوت:٥]، ما أعظم وقْع هذه الآية على النفوس المؤمنة! كأن فيها تسكينًا لهم، وقد طارت قلوبهم شوقًا إليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ إن كنتم ترجون لقاء الله فاصبروا واثبتوا فإن أجل الله قريب، لقاء الله عَزَّوَجَلَّ الذي تطمحون إليه قريب، ليس بينكم وبينه إلا أن تنقضي لحظات هذه الحياة ثم تفوزون بلقاء المحبوب الأعظم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

المؤمنون الصادقون يحبون لقاء الله، قال ﷺ: «**مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ أَحَبَّ اللهُ لِقَاءَهُ**»، ولذلك كان هناك رغبة جَامحة في نفوس أهل الإيمان لرُؤية الله جل وعلا؛ فهذا موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ سمع كلام الله فتَاقَت نفسُه إلى رُؤيتِه، ﴿**رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ**﴾ [الأعراف:١٤٣].

والصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا مع النبي عليه الصلاة والسلام، كما في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة ومن حديث أبي سعيد، فقالوا: (يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟) كأنّي بهم يبحثون عن جواب يُسكّن هذا الشوق الذي يَعتَلِج في قلوبهم، فإن شوقهم إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ شوقٌ عظيم، الشوق: احتياج القلب إلى لقاء المحبوب وسفره في طلبه، وكلما كان الإنسان أعظم إيمانًا كلما كان أكثر شوقًا إلى لقاء الله ورؤيته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وهذا الشوق يَنتُج عن أمرين:

◉ **الأمر الأول**: عن معرفة لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بأسمائه وصفاته؛ كلما كنتَ بالله أعرف كنت أشدّ اشتياقًا إليه.

◉ **والأمر الثاني**: تَمكُّن محبته في قلبك؛ كلما كنتَ أعظم محبةً لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كلما كان شوقك إليه أعظم.

ولذلك جاء عن أبي الدرداء رضي الله عنه أنه قال: «أحب الموت اشتياقًا إلى ربي»، سبحان الله شأنهم عجيب! يَستبطئُون الموت ويستطيلون الحياة، لأنها هي الحائل، هي المانع بينهم وبين الوصول إلى اللَّذة العظمى والغاية الكبرى التي يطمحون إليها؛ فإنه لا رؤية لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إلا في دار الآخرة، ولذلك هم أعظم شوقًا إليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وقد نقل ابن الجوزي في «صفة الصفوة» عن بعض العابدين: أنه بكى ستين سنة شوقًا إلى الله ﷻ، ونقل ابن رجب عن أبي عَنبسة الخولاني أنه قال: «إنَّ مَن كان قبلكم لقاءُ الله أحب إليهم من الشَّهْد».

هكذا النفوس المؤمنة؛ مشتاقة إلى لقاء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، مجتهدة في السعي إلى ما يوصل إليه جَلَّ وَعَلَا، وأما من كان على خلاف ذلك فإنه في وادٍ آخر، ﴿**إِنَّ الَّذِينَ لا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنُّوا بِهَا**﴾ [يونس:٧]، هذه حال من كان معرضًا عن الله، معرضًا عن طاعته، معرضًا عن محبته؛ يَبُؤ بالخسران، لكنَّ الذين يرجون لقاء الله فازوا فوزًا عظيمًا، وينتظرهم نعمةٌ كُبرى، وثمرة هذا الشوق: أن ينالوا ما تمنوا وما اشتاقوا إليه؛ وهو أن يَمُنَّ اللهُ العظيم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ويأذن أن يراه هؤلاء المؤمنون المحبون الصادقون.

وعلى كل حال؛ هذا الموضوع حَرِيٌّ بك -يا أيها المسلم- أن تتأمله، فإن هذا الموضوع يمكن أن يكون ميزانًا تَزِن به صلاح قلبك من مرض قلبك؛ فكلما كان قلبك أصح كان الشوق إلى ربك أعظم، والعكس بالعكس.

فهنيئًا لمن سعى واجتهد، وراقب نفسه وحاسبها حتى يصل إلى هذا الأمر العظيم، اجعَلْ من أهدافك الكبرى في الحياة أن تصل إلى هذه الرتبة العظيمة، وهي أن تشتاق إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، أن تكون ممن يرجو لقاءه ومن يحب لقاءه، والله المستعان.

قوله: (**وَالرُّؤْيَةُ حَقٌّ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ**)؛ مسألة الرؤية من المسائل الكبيرة ضِمن مباحث الاعتقاد، وأدلتها بلَغَت من الكثرة مبلغًا عظيمًا، وكانت من المسائل

التي عظم فيها الخلاف بين أهل السنة ومخالفيهم؛ ولذا أكثروا من الكلام فيها، والتأليف فيها، وبيانها ورواية أحاديثها ..إلى آخر ما هُنالِك.

وغالبًا ما يذكر أهل العلم مبحث الرؤية في:

- ختام (مبحث الصفات).

- وقد يذكرونه ضمن (مبحث اليوم الآخر) باعتبار أن الرؤية تكون في الآخرة.

لكن الغالب أن يذكروها في آخر ختام مباحث الصفات، **ويبدو أنَّ هذا راجع إلى أمور:**

◉ **أولًا**: كأن أهل العلم يقولون: إن مَن عرف الله ﷻ معرفةً صحيحة ونالَه علمٌ به سبحانه ببصيرته فلْيُبشِر بأن ثمرة ذلك أن ينال رؤيته ببصره؛ فحقِّقِ الإيمان بالله تَنَلْ رؤيةَ الله.

◉ **ثانيًا**: أنَّ الرؤية فرعٌ عن تَجَلِّي الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، **التَّجَلِّي**: هو الظهور والبيان. ثَمَّة فعل من العبد وثَمَّة فعل من الله ﷻ ؛ فِعْل الله ﷻ : هو التجلّي، يعني الظهور والبيان، كونه سبحانه يكشف الحجاب، وعليه فيراه من شاء الله سبحانه وتعالى من خلقه، والتجلّي من مباحث الصفات، فناسب أن تُذكر هذه المسألة ضمن مباحث الصفات.

◉ **أضِف إلى هذا أمرًا ثالثًا**: وهو أن أحاديث الرؤية -وهي أحاديث كثيرة- قد اشتملت على جملة من مباحث الصفات؛ فإنها قد دلّت على:

- أن الله يرى ويسمع، كما أنه يُرى ويُسمع.

- كما دلَّت على تَجَلِّيه، كما دلّت على عُلُوِّه.

- كما دلّت أيضًا على صفة الضحك له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، كما جاء في حديث جابر رضي الله عنه في «صحيح مسلم» -وهو حديث طويل- وفيه أن أهل الإيمان ينتظرون في عرصات القيامة ربهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بعد أن تَبِع كل عابدٍ معبودَه، فيأتيهم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ -وهذا أيضًا فيه ذكرُ صفة «الإتيان»- فيأتيهم الله ﷻ فيقول: «**ماذا تَنظُرُون؟**»، فيقولون: ننظر ربنا، فيقولون: حتى ننظر إليك، فيَتَجلَّى لهم يضحك.

فهذا من جملة ما دلّت عليه أحاديث الرؤية؛ لأنَّه يَرى ويَسمع ويتجلّى ويتكلم ويأتي ويضحك، وأنه عالٍ على خلقه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ فهذا كله يجعل هذه المسألة أَلْصَق شيء بمبحث الصفات.

۞ **كذلك أمرٌ رابع**: وهو أنَّ كون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُرى في الآخرة دليلٌ على أن له ذاتًا عَلِيّةً قائمةً بنفسها، وذلكم أن المُصحِّح للرؤية عقلًا هو الذات القائمة بنفسها -كما سيأتي إن شاء الله البحث في ذلك عند الاستدلال على مسألة الرؤية، ومرت بنا في كتاب «التَّدمرية»- وهذا يتميز به أهل السنة عن المعطلة النُّفاة الذين يصفون الله سبحانه وتعالى بالسُّلوب، فإن مقتضى قولهم: هو أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عدمٌ ولذا فإنه لا يُرى، أما مَن اعتقد أن ربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ له ذاتٌ عَلِيّةٌ وأنه قائمٌ بنفسه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فإن هذا يجعل الرؤية أمرًا جائزًا عقلًا، **فكل قائم بنفسه جازت رؤيته، وكل ما كان أعظم وأكبر فإن رؤيته ستكون أكثر جوازًا**، كما سبق الكلام في هذا في شرح «التدمرية».

خلاصة عقيدة أهل السنة والجماعة في مسألة الرؤية: هي أن أهل السنة والجماعة يعتقدون أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُرى في الآخرة، أي: يراه المؤمنون في عرصات القيامة وفي جنة عدنٍ رؤيةً بصريةً يَتنَعَّمون بها.

وتوضيحًا وتفصيلًا لهذا الإيجاز فإنه يقال:

ثَمَّة خمسة ضوابط تجمع لك معاقد القول في هذه المسألة عند أهل السنة والجماعة:

❁ **أولًا**: يرى المؤمنون الله تعالى في الآخرة لا في الدنيا.

دلَّت الأدلة الكثيرة جدًا التي زادت طرقها -كما يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ- عن مائتَي طريق، أصولها ترجع إلى نحو ثلاثين حديثًا، ناهيك عن جملةٍ من الآيات في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ التي دلَّت دلالة صريحة، وبعضها دلَّت دلالة غير صريحة على رؤية الله سبحانه وتعالى، كلُّ ذلك يدور على أن الرؤية تكون في الآخرة لا في الدنيا.

وأهل السنة والجماعة يعتقدون أن الرؤية في الدنيا جائزةٌ غير واقعة، وفي الآخرة جائزةٌ واقعة؛ يعني: رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في الدنيا جائزةٌ عقلًا، ليست مستحيلة، والدليل على ذلك: أن موسى عليه الصلاة والسلام سأل ربه في الدنيا أن يراه، ﴿**رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ**﴾ [الأعراف:١٤٣]، وموسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ من أعلم الخلق بما يجوز وما يستحيل في حق الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، لكنها غير واقعة، وعدم وقوعها دلَّ عليه قوله ﷺ: «**تَعَلَّمُوا أنه لن يرى أحدٌ منكم رَبَّه حتى يموت**» «أخرجه مسلم في الصحيح».

سببُ ذلك: أن قِوى بني آدم لا تحتمل ذلك في الدنيا، والأمر كما نقل عياضٌ عن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: «في الدنيا لأنها دار فناء، ولا ينظر ما بقي بما يفنى، فإذا صاروا إلى دار البقاء نظروا بما بقي إلى ما بقي»؛ فعدم الرؤية في الدنيا راجعٌ إلى عجْز الرَّائي لا امتناع الرؤية، فالإنسان ضعيف، ورؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ شيءٌ لا يطيقه، إذا كان الجبل الأَشَمّ الصلد ما احتمل واندَكَّ، وقد تجلّى من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لهذا الجبل ما تجلّى! فما تمالَك هذا الجبل إلا أن اندَكَّ، فكيف بالإنسان؟

وممَّا يدل على هذا قوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا لَوْلا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الأَمْرُ**﴾ [الأنعام:٨]؛ لأهل العلم في تفسير في هذه الآية أقوال؛ منها قول الضحّاك رحمه الله أن معنى قوله: ﴿**لَقُضِيَ الأَمْرُ**﴾ أي: ماتوا، والسبب أن قواهم لا تحتمل رؤية الملك على ما هو عليه، فإن رؤيته شيء يَهولُهُم فلا يطيقونه، فيؤدي هذا إلى هلاكهم؛ فإذا كان هذا في حق مخلوق من مخلوقات الله فكيف بالكبير العظيم الواسع سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؟

إذن **هذا الذي يعتقده أهل السنة والجماعة**: أن رؤية الله ﷻ في الدنيا جائزة غير واقعة، وأما في الآخرة فإنها جائزة واقعة.

أمَّا المخالفون: فأهل السنة والجماعة -كما تعلمون- توسطوا في هذا المقام بين من قال إن الرؤية في الدنيا جائزة واقعة، ومن قال: إن الرؤية في الدنيا والآخرة غير جائزة وغير واقعة، بلْ هي أبعد ما يكون من المحالات.

أمَّا الصنف الأول: فهم الذين قالوا: إن رؤية الله ﷻ في الدنيا جائزة واقعة؛ فهؤلاء طوائف من غلاة الصوفية، الذين زعموا أنهم يرون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، بل

ويجالسونه ويسامرونه، سبحان ربي العظيم! ولهم في هذا هَذيانات كثيرة. والحق أنه لا يَتفوَّه بمثل هذا إلا واحد من رَجلَين: إما زنديق، أو مُتَوَهِّم، والتوهُّم في هؤلاء كثير، نظرًا لجهلهم، وضعف عقولهم، وبُعدهم عن الاتباع، فيتوهَّم الواحد منهم أنه رأى الله، إذا رأى أدنى شيء مباشرة سوَّلت له نفسه أن هذا هو الله. إذا رأى إضاءةً ما أو رأى شيئًا فيه جمال أو ما شاكل ذلك توهّم ووقع فيما وقع فيه من هذا القول الضال، وهو اعتقاده أن الذي رآه هو الله، جل ربنا وعزَّ.

أمَّا الذين قالوا: إن رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ غير جائزة بل مستحيلة في الدنيا والآخرة؛ فهؤلاء هم نفاة الرؤية من الجهمية والمعتزلة والرافضة والإباضية والزيدية وغيرهم، على تفاوتٍ بينهم واختلافاتٍ دقيقة عندهم.

ومن أعظم مَن ندب نفسه للمنافحة عن هذه المسألة والتشنيع على أهل السنة والحديث في إثباتها: المعتزلة، أكثر الناس كلامًا في هذه المسألة وحشدًا للأدلة فيها وإمعانًا في الضلال فيها؛ حتى إن الزمخشري في «تفسيره» أتى عند قوله جل وعلا: ﴿**رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ**﴾ [الأعراف:١٤٣] أتى بكلام مُستشْنَع جدًا، فإنه زعم أولًا أنَّ موسى عليه السلام ما طلب أن ينظر إلى الله ﷻ لأجل أن يراه، إنما أراد أن يؤدب أن يكون هناك درس لقومه الذين قالوا: ﴿**أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً**﴾ [النساء:١٥٣].

سبحان الله! ما الحاجة إلى هذا وقد أخذتهم الصاعقة؟ المهم يقول: أنه أراد هذا أن يكون درسًا، ولا يريد، لكن يسأل هذا السؤال حتى يروا نتيجة ذلك، وأن الجبل سوف يَندَكّ.

طيب لماذا لمَّا أفاق قال: ﴿تُبْتُ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف:١٤٣]؟ قال: لأن هذا السؤال ولو على هذا القصد شَنيع جدًا، حتى على هذا القصد يقول: هذه عظيمة من العظائم.

والعجيب أنه أورد هاهُنا كلامًا في غاية الشناعة، قال: «ورُوِي أن الملائكة لمَّا أُغمِي على موسى جاءت إليه وكانت تَلْكِزه بأقدامها وتقول: يا ابن النساء الحُيّض، أتطمع أن ترى رب العزّة؟».

سبحان ربي العظيم! والله إني لأُجلّ كثيرًا من الوضَّاعين الكذابين أن يتفوهوا بمثل هذا الكذب الذي فيه ما فيه من سوء الأدب بل الوَقيعة في كليم ربنا جل وعلا موسى عليه السلام. وهذا يدلُّك على خطر البدعة، وأنها تأخذ بالإنسان من صغيرٍ إلى كبير حتى توصله إلى هذه العظائم، أسأل الله السلامة والعافية.

ثم تعجَّب بعد ذلك من أناس يتفوهون بهذه العظيمة، ويقول: «لا يغرنَّك قولهم عقب إثبات الرؤيا إنها بلا كيف، فإنها من منصوبات أشياخهم»، ثم نَقَل عن بعض العدلية:

لجماعةٌ سموا هواهم سُنّة ... وجماعةً حُمْر لَعَمري مُوكَفَة
قد شَبّهوه بخَلْقه وتخوّفوا ... شُنَع الوَرى فتَستّروا بالبَلْكَفة

وقد أحسَن مَن ردَّ عليه فقال:

وجماعةٌ كفروا برؤية ربهم ... حقًا وَوَعْد الله ما لَن يُخلفه
وتَلَقَّبوا عَدْلية قلنا أجلْ ... عَدَلُوا بِرَبّهمُ فحسبوهم سَفَه
وتَلَقّبوا النّاجِين، كلا إنهم ... إن لم يكونوا فى لَظى فعَلى شَفَه

المقصود: أن الزمخشري في هذا الموضع وفي غيره دائمًا ما يَقرِن -إذا جاء إلى قصة موسى عليه السلام مع قومه- بين اتخاذهم العجل وبين سؤال الله رؤيته جهرة، وليس مقصوده إلا لَمْز أهل السنة والجماعة الذين أتوا بهذه العظيمة في زعمه وهي رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولم يُفرِّق بين سؤال أولئك الذي كان سؤال تَعَنُّت، وربطوا الإيمان بحصوله؛ (لن نؤمن حتى نرى الله جهرة)، وبين سؤال عابدٍ خاضعٍ مؤمنٍ محبٍ لربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فيقول ﴿**رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ**﴾ [الأعراف:١٤٣]، ما فرَّق المسكين بين هذا وهذا، وشنَّع كثيرًا على أهل السنة والجماعة في هذه المسألة، والله المستعان.

الشاهد: أن أهل السنة والجماعة توسطوا في هذا المقام بين طرفين ضَالَين.

❁ **ثانيًا**: الله سبحانه يُرى في الآخرة في موضعين:

- في عرصات القيامة.
- وفي جنة عدن.

ومن الأدلة على رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في عرصات القيامة: حديث جابرٍ في «صحيح مسلم»، وهو أن أهل الإيمان يقولون لربهم سبحانه إذا أتاهم «فقال: أنا ربُّكُم، فيقولون: حتى ننظر إليك، فيَتَجَلَّى لهم يضحك، فيقولون: أنت ربنا».

ومن ذلك أيضًا: ما ثبت في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة، وكذلك ثبت بنحوه من حديث أبي سعيد رضي الله تعالى عنهما، أن الصحابة رضي الله عنهم سألوا النبي ﷺ: هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال ﷺ: «**هل تُضارُّون في رُؤية القمر ليلة البدر؟**» قالوا: لا، قال: «**هل تُضَارُّون في رؤية الشمس صَحْوًا ليس دونها سحاب؟**» قالوا: لا، قال: «**فإنكم سترَون ربكم كذلك**»، وفي رواية:

«**إنكم لن تُضارُّوا في رؤيته كما لم تُضارُّوا في رؤية هاذين**» أو كما قال ﷺ ؛ فهذا من أدلة رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في عرصات القيامة.

وأمَّا رؤيته جَلَّ وَعَلَا **في الجنة** فيدل على ذلك: حديث صهيب الذي سبق أن ذكرته لك، وهو أنه سبحانه يكشف الحجاب، فما أعطاهم شيئًا أحب إليهم من رؤيته تعالى. والأحاديث في هذا -كما ذكرتُ لك- كثيرة، وسيأتي معنا إن شاء الله ذكر الأدلة على ذلك، وهي أدلة واضحة بيّنة في هذا المقام.

❖ **وهنا مسألة**: هل تتكرر رؤية المؤمنين لربهم في الجنة؟

الرؤية التي جاءت في حديث صهيب ظاهرها: أنها تكون الرؤية الأولى، لأنه قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة...» الحديث، لكن هل يتكرر ذلك بعد ذلك؟

جاء في حديثٍ عند الترمذي أنَّ أعلى أهل الجنة ، والحديث على كل حال فيه هذا الشطْر وهو: أن أعلاهم من يرى الله ﷻ غُدوةً وعشيةً؛ ولكن هذا الحديث ضعيف لا يصح، ففيه رجلٌ اسمه ثوير بن أبي فاختة، وهذا ضعيف أو ضعيفٌ جدًا.

لكن ثبت أنَّ المؤمنين في الجنة يرون الله سبحانه كل جمعة، وهذا قد جاء في حديث أنسٍ رضي الله عنه، وهو حديثٌ طويل خرجه الطبراني في «الأوسط»، وأبو يعلى في «مسنده»، وابن أبي الدنيا وغيرهم، وصححه جماعة من الحفاظ كما قال ابن القيم رحمه الله، وكذلك وصفه في «الصواعق» بأنه (حديثٌ عظيم الشأن، قرّةٌ لعيون أهل الإيمان، وشَجَنٌ في حُلُوق المنكرين) أو كلمةً نحوها. وجوَّد طرقه: ابن كثير، والمنذري، ووثَّق رجاله الهيثميُ، وحسّنه الألباني.

وجاء بمعناه أثرٌ عن ابن مسعود رضي الله عنه، وصححه عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله. **فالمقصود**: أن أهل الإيمان في الجنة تتكرر رؤيتهم له؛ كما جاء في هذا الحديث أنهم يرونه كل جمعة.

وعلى كل حال؛ المتقرر عند أهل العلم: أنَّ الرؤية نوعٌ من النعيم، بل هي أعلى أنواع النعيم، وعليه فإن نعيم أهل الجنة متفاوتٌ، فتتفاوت رؤيتهم لربهم سبحانه وتعالى قطعًا بحسب الإيمان والعمل الصالح؛ فلا يمكن أن تكون رؤية أبي بكر رضي الله عنه لربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كرؤية آخر رجل يدخل الجنة، فلا شك أن نعيم كُمَّل للمؤمنين برؤية الله سبحانه أعظم من نعيم غيرهم بذلك، والعلم عند الله ﷻ.

❁ **ثالثًا**: رؤية المؤمنين لربهم رؤية أبصار؛ أي: يعتقد أهل السنة أنهم يرون ربهم بأعينهم، كما قال مالك رحمه الله حينما سُئل عن الرؤية قال: «يرونه بأعينهم هاتين»، فأهل السنة والجماعة يعتقدون جازمين أنَّ هذه الرؤية رؤيةٌ بصرية.

ويدل على هذا: ما جاء في حديث جرير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «صحيح البخاري» أن النبي ﷺ قال: «**إنَّكم سَتَرون ربكم عِيانًا**» يعني: بأعينكم.

ناهِيك عن أدلة أخرى كثيرة، وأشهرها كما سيأتي في كلام المؤلف: ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾، والعرب لا تعرف (نظر) مُعَدَّاة بـ(إلى) إلا في نظر العين، كما سيأتي البحث في هذا إن شاء الله.

والتَّنبيه على هذا يدلُّك على أنَّ قول أهل السنة بمَعزلٍ عن قول مَن أثبت الرؤية ولكنه تَحذْلَق فقال: إن رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إنما هي رؤية عِلمية،

ففسروا الرؤية بمزيد العلم بالله ﷻ، وهذا نوع من التأويل والتحريف كما لا يخفاك، وهذا ما قرره جمعٌ من الجهمية والمعتزلة، ومن متصوفة الفلاسفة كالفارابي، وذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن أبا حامد الغزالي ينحو إلى هذا المنحى في كتابه «إحياء علوم الدين»، وسيأتي إن شاء الله البحث فيه والمناقشة لقول هؤلاء النّفاة إن شاء الله.

۞ **رابعًا**: رؤية المؤمنين لربهم سبحانه في الآخرة رؤية نعيم؛ هذا نوعٌ من النعيم الذي يلْتذُّون به، بل هذا أكمل أنواع اللذات التي تنالهم، ونبينا ﷺ يقول: «**وَأَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ**»، ونبينا ﷺ يخبر عن أهل الجنة أنهم ما أُعطوا شيئًا أحب إليهم من النظر إليه سبحانه، إذن هي رؤيةٌ يَتنعَّمون بها ويلْتذُّون.

وهذا القول الحق يُبيّن لك خطأ من غَلُظ حجابه وضعف إيمانه وعِلمه بالآثار النبوية؛ حيث زعم أن الرؤية ثابتة ولكن لا لذة فيها ولا نعيم. سبحان الله ما أقسى هذه القلوب!

ومن أولئك: أبو المعالي الجويني -إن كنتم تذكرون ما تكلمنا به في هذا من كلام شيخ الإسلام أو في شرح «التدمرية»- حيث قرَّر في عقيدته «النظامية»: أن أهل الإيمان يرون الله ﷻ وقد تحصل لهم لذَّةٌ أثناء الرؤية لبعض المخلوقات، أمَّا أن يلْتذُّوا ويتنعموا برؤية الله لا، إنما اللذَّة تحصل بشيء يصاحب ذلك كأنهم إذا رأوا الله أيضًا رأوا بعض مخلوقات الجنة فكانت لهم لذَّة حينئذٍ، أما برُؤيته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فإنهم لا يتنعمون ولا يلتذون.

وهذا في الحقيقة ثمرة من ثمرات إنكارهم محبة الله ﷻ، وأبو المعالي قد نصَّ في هذا الكتاب على ما تقرره الجهمية مِن أن محبة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ منفية من طرفَيها، فالله لا يُحِب كما أنها لا يُحَب.

سبحان الله العظيم! الله يقول: ﴿**يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ**﴾ [المائدة:٥٤]، وهذا وأمثاله يقولون: إن الله لا يُحِب كما أنه لا يُحَب؛ فأنكر أعظم أصلٍ من أصول الإيمان، أيُّ عبادة وأيّ إيمان هذا لإلهٍ ورَبٍ لا يُحَب! كيف ستعبده؟ كيف تخضع له؟ وكيف تَذلّ له؟ كيف تقوم بطاعته وأنت لا تُحِبه؟ لشُبهٍ عقلية تافهة يُتفوَّه بمثل هذا الكلام! إنها البدعة، وإنه خطر البدعة، كيف تَجُرّ الإنسان إلى أن يتكلم بمثل هذا، اللهُ جَلَّوَعَلَا يقول: ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ**﴾ [البقرة:١٦٥]، أيّ لفظٍ أصرح من هذا؟ بل حتى لو لم يَأتِ في القرآن مثل هذه الآية، ألا يكفي ما يحسّ به كل مؤمن في نفسه من محبته لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ثم يُدَّعى أن الله لا يُحِب، وأن الله لا يُحَب.

فالشاهد: أن هذا من جملة الانحرافات التي وقعت في هذه المسألة، وهي زعمهم -أعني هؤلاء الزاعمين- أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُرى رؤيةً ليس فيها لذَّةٌ ولا نعيم.

ونقل شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن بعض كتب ابن عقيل الحنبلي أنه سمع رجلًا يدعو الله ﷻ قائلًا: «وأسألُك لذَّة النظر إلى وجهك»، فقال له: (هَبْ أن له وجهًا -يعني المسألة عنده أصلًا غير مُسلَّمة، لكن هَبْ أن له وجهًا- فمن أين لك أن له وجهًا يُلتذُّ برؤيته؟!) سبحان الله، الذي تكلم بهذا يا هذا! إنما هو أعلم الخلق بالله، هو الذي قال ﷺ قبل هذا الرجل، «**وَأَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ**».

لكن عودًا على بَدْء وتكرارًا لِما سبق: البدعة وخطر البدعة، وشناعة خروج الإنسان عن رِبْقة الاتباع هذه هي الثمرة: يتخبط الإنسان، ويأتي بمثل هذه العجائب والغرائب والشنائع، فما أحسن المسلم الذي يُقيِّد نفسه بقيد الاتباع فلا يخرج عنه قِيد شعرة؛ لأنه إن خرج شعرة سيخرج شبرًا فَبَاعًا فأميالًا، ثم يهيمُ في فضاء بل في أوحال الهوى، نعوذ بالله من ذلك! فانظر كيف وصل بهم الحال إلى أن أنكروا أعظم نعيم ينتظره المؤمنون ويُشمّر له المُشمّرون ويطمح إليه الطامحون، قالوا إن رُئِي فإنه لا نعيم في رُؤيته. سبحان الله العظيم!

❁ **خامسًا وأخيرًا**: الله جَلَّوَعَلَا يُرى ولا يُدرك، كما أنه يُعلم ولا يحاط به علمًا.

اللهُ ﷻ يعلم العباد عنه ما أعلَمهم، ومهما عَلِموا فيبقى أنَّه لا إحاطة علمية لهم بالله ﷻ، قال سبحانه: ﴿**وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا**﴾ [طه:١١٠]؛ فشأن الله أعظم من أن يُحيط العباد علمًا به.

والأمر كذلك بالنسبة للرؤية؛ فالله ﷻ يُرى قطعًا بلا شكٍ ولا ريب ولكنَّه لا يُدرَك، ﴿**لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ**﴾ [الأنعام:١٠٣].

وهذا الإدراك المنفي يتضمن أمرين كما نبَّه على هذا ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تفسيره»:

◉ **الأمر الأول**: الإدراك بمعنى: معرفة الكُنْه والحقيقة والكيفية؛ فالله جل وعلا وإن رُئِي فإنه لا يدرك العبادُ كُنْه ذاته وكيفيته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، بل شأن الله أعظم من ذلك، وكيف يكون هذا من العباد الضعفاء مع الله الكبير الذي هو أكبر

من كل شيء، وأعظم من كل شيء سبحانه وجلّ!! فالرؤية شيء، وإدراك كيفية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ شيءٌ آخر.

۞ **الأمر الثاني**: أنه وإن رُئِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فإنه لا يُحاط به رؤيةً، فإنه لا يُدرك بمعنى: لا يُحاط به رؤية؛ وذلك لأنه الكبير العظيم الواسع سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، إذا كان هذا شأنه فإنه لا يُحاط به رؤيةً.

وأنت إذا وقفت أمام البحر فإنه تراه لكنك لا تحيط به رؤية، لا تراه من كل جانب، ولا تحيط برؤيته من كل زاوية، بعكس ما كان من شيءٍ صغير، فأنت إذا رأيت هذا الشيء فإنك تراه وتدركه، تحيط به رؤيةً، لكنك لا تفعل هذا في البحر، ولا تفعل هذا في الشمس، ولا تفعل هذا في القمر، وهَلُمَّ جَرّا.

إذن لا تعارض بين الأمرين: بين ثبوت الرؤية، ونفْي الإدراك؛ فنفي الإدراك يعني: نفي معرفة الكُنْه والحقيقة والكيفية، وكذلك نفي الإحاطة البصرية أو نفي الإحاطة رؤيةً به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ[٤١].

ويَحسُن بيان أدلة أهل السنة على إثبات رؤية الله جل وعلا، ثم يَحسُن أيضًا أن نُعرِّج على موقف المخالفين في هذه المسألة، وما دليلهم الذي اعتمدوا عليه؟ مع مناقشة ذلك.

وهذا البحث التفصيلي -يا إخوتاه- لا ينبغي أن تستثقله في مثل هذه المطالب العظيمة، لا تقل لي: "هذه مسائل واضحة! يكفي فيها الإجمال، وأن نمر عليها مرورًا سريعًا" .

---

(٤١) إلى هنا تمام (**المجلس التاسع**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الخميس الخامس عشر من شهر صفر، سنة خمس وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: تسعٌ وخمسون دقيقة.

هذا فيما أرى كلامٌ ليس وجيهًا، فاليوم الشُّبهات تنتشر، وتشغيب المبتدعة على أَشُدّه، وهذه المسألة التي نتحدث فيها المخالفون فيها موجودون ولهم نشاط، وبين يدي عوام أهل السنة تنتشر مقاطعهم التي فيها شبهاتهم، وهذه الشبهات لا يصلح معها العلم الإجمالي، بل لابد من علمٍ تفصيليٍ راسخ، لابد أن تفهم المسألة بالدليل، لابد أن تستوعب الدليل حتى تكون على يَقينٍ ممَّا تعتقد، كما أنه لابد من أن تكون على درايةٍ بكيفية مناقشة كلام المخالفين.

والكلام هاهُنا يتوجه إلى طلبة علمٍ، يتوجه إلى دعاة إلى الله عَزَّوَجَلَّ يريدون أن يقوموا بحق ربهم سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عليهم؛ بحق هذا الدين، بحق هذا المنهج -منهج السنة والتوحيد-، فكونك تقوم بهذا الحق يقتضي منك أن تكون على دِرايةٍ تفصيلية بالحق ودراية تفصيلية بالباطل، وإلا فإنك لم تُعطِ الإسلام حقَّه منك، وما شفى كلامك ولا كفى.

فهذه مسائل عظيمة، و-كما ذكرتُ لكم- الشبهات كثيرة؛ اليوم مع الأسف الشديد ربما تلحظ من بعض عوام أهل السنة مَن يطرح عليك شُبهة اعتزالية تتعلق بمسألة الرؤية، أو بمسألة الصفات أو بغير ذلك، من أين جاءت؟ الجواب: جاءت من هذه الشبكة، من المقاطع المنتشرة، اليوم الإباضية تعمل، وتنشر شبهاتها ومقاطعها كثيرة، اليوم الزيدية هذه الفرقة تعمل وأصحابها يَبُثُّون الشبهات، الجهمية، الأشاعرة، العقلانيون.. كلٌ اليوم يُدْلِي بِدَلْوِه، فالخلْط صار كثيرًا، والتَّشغيب والتَّلبيس على أشد ما يكون؛ فلأجل ذلك لابد أن نَعِي حجم الخطر، وأهمية التأصيل في هذه المسائل، لابد من التأصيل، نُدَنـدِن على هذه المسألة كثيرًا لأهميتها، لابد من التأصيل في مباحث العقيدة.

ونحن نتحدث عن مسائل كبار، ليست مسائل اجتهادية بمعنى أن المخطئ فيها يقال إنه اجتهد فأخطأ؛ لا، هذه مسائل كبرى، أدلتها كثيرة، وأهل السنة والجماعة شدَّدوا في شأنها، مسألة الرؤية السلف كفَّروا من أنكر الرؤية.

الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ كما في رواية الفضل بن زياد قال: «مَن أنكر الرؤية فقد كفر، وعليه لعنة الله وغضبه مَن كان من الناس» يعني كائنًا من يكون، أَلَيس الله يقول: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣]، أليس الله يقول: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين:١٥]؛ يعني أدلة هذه المسائل في غاية الوضوح، فإنكارها تكذيب لله وتكذيب لرسوله ﷺ. ونقل عنه إبراهيم بن زياد -كما في طبقات الحنابلة- أنه قال: «مَن أنكر رؤية الله فهو زِنديق». وسُئل مرةً عمَّن يُنكر رؤية الله؟ فقال: «كافرٌ، كافرٌ». وسُئل مالك رَحِمَهُ اللَّهُ عمَّن أنكر رؤية الله جل وعلا فقال: «السيفَ السيفَ».

إذن هذه مسائل عظيمة، ليست مسائل سهلة؛ ينبغي على طلبة العلم أن يَقْدُروها قَدْرها، وأن يعطوها ما تستحق من العناية والاهتمام.

فأقول بعد ما سبق: مَرَّ بنا تقرير المعتقد الحق عند أهل السنة والجماعة في هذه المسألة، وذُكِرَتْ الضوابط التي تجمع معاقد قول أهل السنة والجماعة فيها.

أمَّا عن الأدلة: فأدلة أهل السنة والجماعة في إثبات رؤية الله جل وعلا في الآخرة **تنقسم إلى**:

- ✓ أدلة القرآن.
- ✓ وأدلة السنة.

✓ والإجماع.

✓ وآثار الصحابة.

✓ والدليل العقلي الذي يدل على جواز رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وأن هذه الرؤية ليست مستحيلةً، كما يقوله أهل البدع والضلال.

◉ **والدليلُ العقلي المُصحِّح لرؤية الله** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو: أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قائمٌ بذاته؛ اللهُ جل وعلا لم يزل حيًا قيُّومًا، قائمٌ بذاته مُقِيمٌ لغيره سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وكل ما كان قائمًا بذاته فإنه تجوز رُؤيته، على ما مضى تفصيله في دروس «التَّدمريّة».

◉ **وأمَّا من آثار الصحابة رضي الله عنهم**: ففي هذه المسألة آثار كثيرة عن الصحابة ﷺ كلهم يُقرِّرُونها، ولم يَأتِ عن أحد منهم خلاف ذلك البتّة، ناهيك عمّا جاء من آثارٍ عن التابعين فتَابِعيهم فمن بعدهم من أئمة الهدى، لم يزل علماء أهل السنة من لدُنِ الصحابة وإلى يوم الناس هذا وهم يُقرِّرُون هذه المسألة؛ وهذا يدلك على الدليل الثالث وهو الإجماع.

◉ **الإجماع** قطعيٌّ في أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُرى في الآخرة.

◉ **أمَّا أدلة القرآن**: فإنه قد جاء في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ عدة آياتٍ تدل على ثبوت رؤية الله جل وعلا في الآخرة، وهي كما قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تنقسم إلى:

- أدلة صريحة.

- وأدلة غير صريحة.

❁ **الدليل الأول** -وهو أصرحها وأشهرها، ولا يكاد عالِم من علماء أهل السنة يتكلم في هذه المسألة أو يكتب فيها إلا وهو يستدل به، أعني بهذا الدليل- وهو قول الله جل وعلا: ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾ [القيامة:٢٢-٢٣] .

هذه الآية -كما ذكرت لك- أشهر أدلة إثبات رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، **وَوَجْه الاستدلال بها**: هو أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قد أثبت لِوُجوهِ المؤمنين نظرًا إليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وكان النظر هاهُنا مُعدًّى بـ(إلى)، والنظر في لغة العرب إذا عُدِّي بـ(إلى) فإنه يدل في الوضع على نظر العين، يعني: على البصر العَيني، ولا تحتمل اللغة خلاف هذا البتة.

شواهدُ كلام العرب كلها تَصُبُّ في هذا، وهو أن النظر إذا عُدِّي بـ(إلى) فإنه لا يحتمل إلا رؤية العين، "نظر إلى كذا" يعني: رآه بعينه، الله جل وعلا يقول: ﴿**إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾ [القيامة:٢٣].

وإذا ضَمَمْت إلى هذه الوجه قرينتين في الآية فإنه يتّضح لك الأمر أكثر، أَلَا وهو:

❍ أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قال: ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾ [القيامة:٢٢-٢٣]، فأحال النظرَ إلى الوجوه، والوجوه محل الأعين، والأعين آلة الإبصار؛ فدل هذا على أنها رؤيةٌ بالعين.

❍ أَضِف إلى هذا: وصْف هذه الوجوه بالنُضْرة، يعني بالحُسْن والبَهْجَة، وهذا مناسبٌ لهذه الرؤية، فلمَّا نظرَت هذه الوجوه إلى ربها سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى اقتضى هذا أن تنال هذا الأمر وهو نُضْرتُها، والأمر كما قال الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ، كما

أخرج الطبري في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢] قال: «نضرَتْ برؤيتها لربها، وحُقَّ لها أن تَنضُر وهي تَنظُر إلى ربها».

فالدليل صريح بل الآية نصٌّ في إثبات رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في الآخرة، وسيأتي مناقشة ما أورد أهل البدع عليها حينما نأتي إلى قراءة كلام المؤلف إن شاء الله.

❁ **الآية الثانية: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن أهل الإيمان: ﴿عَلَى الْأَرَائِكِ يَنظُرُونَ﴾** [المطففين:٢٣]، وهذه الآية قد استدل بها جمْعٌ من علماء أهل السنة على إثبات النظر إلى الله جَلَّ وَعَلَا في الآخرة؛ كشَيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، وتلميذه ابن كثير وغيرهم من أهل العلم.

❁ **والاستدلال يتبين من خلال ثلاثة أمور:**

❍ **أولًا**: أن هذه الآية التي فيها بيان حال أهل الإيمان وأنهم على الأرائك ينظرون كانت مسبوقةً ببيان حال الكفار، **﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾** [المطففين:١٥]، ثم بيَّن أن أهل الإيمان ينظرون إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ فدلَّت هذه المقابلة على ثبوت رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فهؤلاء -أعني الكفار- حُجِبُوا عن رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ثم بيّن سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الحالَ المقابلةَ لها وهي حال أهل الإيمان؛ وهي أن أولئك كانوا محجوبين عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فصار هؤلاء ينظرون إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ .

ولم يُذكر مَرجع النظر **﴿يَنظُرُونَ﴾** استغناءً بذكر ذلك عند الكفار، فلما قال: **﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾**، ثُم قال عن المؤمنين: **﴿عَلَى الْأَرَائِكِ يَنظُرُونَ﴾** ؛ دلَّ هذا على أنهم ينظرون إلى مَن حُجب الكفار عنهم، وهذا فيه مِن بلاغة القرآن ما فيه.

❍ **ثانيًا**: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قال عَقِيب ذلك: ﴿**تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ**﴾ [المطففين:٢٤]، وهذا مُشعِرٌ بأن هذه الوجوه وأن هؤلاء المؤمنين نظروا إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فنالُوا هذه النعمة، وهي نَضَارة الوجه. وهذه الآية قريبة في معناها من قوله تعالى: ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ**﴾، فهذه قريبةٌ من تلك، وكتاب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ متشابه؛ يُشبه بعضُه بعضًا، ويُؤيِّد بعضه بعضًا.

وهذان الوجهان السابقان يدلان على رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على وجه التعيين.

❍ **ثالثًا**: - وهذا الوجه يدل على رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من طريق العموم- هو حذف مُتعلَّق الرؤية، ﴿**عَلَى الْأَرَائِكِ يَنظُرُونَ**﴾، ينظرون إلى أيِّ شيء؟ حُذف مُتعلَّق الرؤية، وهذا الحذف فيه نُكتة بلاغية أَلَا وهي: حصول التَّعميم، كأنه قال: ينظرون إلى كل نعيم، وأعلى نعيمٍ لأهل الجنة في الجنة هو النظر إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

أُعيد فأقول: حذْف مُتعلَّق الرؤية يجعل النفوس تَتشَوَّف؛ إلى أي شيء تنظر هذه الوجوه؟ فهذا يفيد التعميم، لأن الاحتمال يقع على كل نعيم، ولا يمكن ترجيح احتمالٍ على احتمال، فدلَّ هذا على أن النظر يقع على كل ما تَتنَعَّم به الأبصار، ولاشك أن أرفع ذلك -بضَمِيمة الأدلة الكثيرة الدالة على رؤية الله عَزَّوَجَلَّ - لاشك أنها هي رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

❁ **الدليل الثالث**: قوله سبحانه: ﴿**لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ**﴾ [يونس:٢٦].

وقد جاء عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم تفسير (الزيادة) برؤية الله سبحانه، كما جاء عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره من إخوانه الصحابة.

وأحسن منه: تفسير النبي ﷺ، فإنه قد فسّر هذه الزيادة بالنظر إلى وجه الله عَزَّوَجَلَّ بأصح إسناد، كما ثبت هذا في حديث صهيبٍ رضي الله عنه فيما أخرج الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو أن النبي ﷺ قال: «**إذا دخلَ أهلُ الجنةِ الجنةَ قال الله جل وعلا لهم: تُريدون شيئًا أَزِيدُكُم؟ فيقولون: أَلَم تُبيِّضْ وجوهنا، أَلَم تُدخِلْنا الجنَّة، فيَكشِف الحجابَ، فيَنظرون إليه، فمَا أُعطُوا شيئًا أحبَّ إليهم مِن النظر إليه سبحانه**»، ثم تلا النبي ﷺ قوله: ﴿**لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ**﴾. فتبيَّن لنا أن (الحسنى): هي الجنة، و(الزيادة): رؤية ربهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وجاء هذا الحديث عند ابن أبي عاصم في «السنة»، والآجري في «الشريعة»، والطبراني وغيرهم برِواية أخرى فيها أن النبي ﷺ قال في آخر الحديث بدل تلاوة الآية قال: «**وهي الزِّيادة**»، إذًا هذا تفسير من لدُن رسول الله ﷺ.

وهاهُنا مَلحظ لطيف في وصف رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بالزيادة؛ وذلك أنَّ رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تكون لأهل الجنة في وقتٍ دون وقتٍ، وإذا كان ذلك كذلك فإنه إذا احتجب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في الوقت الذي لا يرونه فيه لم يُعَدَّ هذا مُكدّرًا لنَعيمهم. لو كان هذا ليس من الزيادة لكان عدم رؤيتهم له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى نقصًا في النعيم يقتضي تَكدِيرَ حالهم، لكنه -أعني الحال- أنه إذا احتجَب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عنهم فإن أهل الإيمان يرجعون إلى ما كانوا فيه من النعيم وهم في حَبْرَة وسرور؛ لأن هذه زيادةٌ فلا يقتضي عدم حصولها في بعض الأوقات تَكديرًا لهم في نَعيمهم، والعلم عند الله عَزَّوَجَلَّ.

الدليل الرابع: قوله تعالى: ﴿**وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ**﴾ [ق:٣٥]، وهذا المزيد هو بمعنى: الزيادة، كما فسّر هذا غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم بأنه رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى،

كما جاء هذا عن أنس ﷺ، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بإسناد صحيح»، رُوِي هذا عن أنس بإسناد صحيح، وأنه يَتجلَّى لهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كل جمعة فيَرونه، كذلك جاء عن جابر وعلي رضي الله تعالى عنهما. ومثل هذه التفاسير التي تأتي عن أصحاب رسول الله ﷺ -والقضيةُ قضيةٌ غيبية- لاشك أن لها مَحمل الرفع.

❁ **الدليل الخامس**: كلُّ دليل دل على اللُّقيا أو اللِّقاء، كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿**تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ**﴾ [الأحزاب:٤٤]، فإن اللقاء يتضمن الرؤية البصرية عند عدم وجود المانع، ونقَل الإجماع على هذا إمامُ العربية ثعلب. إذن كل دليل دل على لقاء الله عَزَّوَجَلَّ في الآخرة فإنه دليلٌ بالتضمن على رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

❁ **الدليل السادس**: قول الله جل وعلا: ﴿**فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ**﴾ [السجدة:١٧]، جاء عن ابن سِيرين رَحِمَهُ ٱللَّهُ -وهو التابعي الجليل- أنه فسر ﴿**مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ**﴾ برؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، كما نقل هذا السَّمعاني في تفسيره وكذلك القرطبي، وغيرهما من أهل العلم. وهذا يبدو -والله أعلم- على عادة السلف في أنهم يفسرون الجملة ببعض أفرادها، ولاشك أنَّ من جملة ﴿**مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ**﴾ بل أعظم ذلك: هو رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فهذه الآية تدل بعُمومها على رؤية الله جل وعلا.

❁ **الدليل السابع**: قول الله جل وعلا: ﴿**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ**﴾ [الأنعام:١٠٣] .

واستدلَّ بهذه الآية على إثبات رؤية الله جل وعلا شيخُ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وله كلام أو مَلْحظ حسَن في تقرير ذلك، وهو: أن هذه الآية إنما سِيقت

مساق المدح والثناء على الله جل وعلا، ولو كانت تدل على أن الله جل وعلا لا يُرى البتة -يعني قوله: ﴿**لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ**﴾ تدل على انتفاء رؤية الله جل وعلا البتة- لم يكن في هذا مدحٌ ولا ثناء؛ فإن العدم يشارك اللهَ -جلَّ ربنا عن ذلك- إن صح هذا في ذلك، وأيُّ مدح للعدم في أنه لا يُرى.

إنما النفي هاهُنا جارٍ على القاعدة المعلومة عند أهل السنة وهي: (أنَّ كل نفيٍ في الصفات فلابد أن يتضمن أمرًا ثبوتيًا)، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لعظمته يُرى بلا إدراك، فهذه تدل على إثبات رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وإنما المدح في بيان عظمة الله جل وعلا، فإنه لعظمته إذا رآه عباده فإنهم لا يحيطون به جل وعلا؛ وهذا لأنه الكبير العظيم الواسع سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

❁ **الدليل الثامن**: قول الله جل وعلا: ﴿**لِيَجْزِيَهُمُ اللهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ**﴾ [النور:٣٨] ؛ فهذه الزيادة كالزيادة التي جاءت في قوله: ﴿**وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ**﴾ [ق:٣٥]، وقوله: ﴿**لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ**﴾، كما فسَّرها بهذا بعض أهل التفسير، ونقل هذا الشنقيطي رَحِمَهُ اللهُ في «أضواء البيان».

❁ **الدليل التاسع**: قوله تعالى: ﴿**كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ**﴾ [المطففين:١٥]، هذه الآية استدلَّ بها السلفُ رحمهم الله على إثبات رؤية الله جل وعلا، كما فعل هذا ابنُ المبارك، ومالك، والشافعي، وأحمد، وغيرهم من أهل العلم، قالوا: هذه دليلٌ على إثبات رؤية الله جل وعلا.

- **ووجْه ذلك**: هو أنه لمَّا حُجِب الكفار عن ربهم جل وعلا فلم يروه، دَلَّ هذا على أن حال المؤمنين بخلاف ذلك، وإلا فلو كان الكلُّ محجوبًا عن رؤية الله لم يكُن لتخصيص الكفار فائدة. **أُعيدُ**: لمَّا بين جل وعلا أن الكفار يوم

القيامة يُحجَبون عن الله سبحانه، وهذا من أعظم العذاب الذي ينالهم -نعوذ بالله من حالهم- دلَّ هذا على أن أهل الإيمان بخلافهم، وأنهم يرونه ولا يُحجَبون عنه، وإلا لم يكُن لتخصيص الكفار بهذا العقاب فائدة.

- **ووجْه آخر قريب من سابقه**: وهو أنه لما بيَّن سبحانه أنه من عقاب الكفار أن يَحجُب الله سبحانه نفسه عنهم، دلَّ هذا على أن المؤمنين لا ينالهم هذا العقاب، لماذا؟ لأن العقاب نتيجة كُفرهم، والمؤمنون لم يكفروا، إذن هذا العقاب لم ينزلْ عليهم، وما المقابل للحَجْب؟ الرؤية، **فالناس لا يخلوا حالهم بين أمرين**:

- إمَّا أن يُحجبوا عن الله عَزَّوَجَلَّ .
- أو أن لا يحجبوا عنه.

هاهنا مقابلة بين نفي وإثبات، وهذان أمران متناقضان، فرفْع أحدهما يقتضي ثبوت الآخر ولابد، لا يمكن أن يرتفعا جميعًا أو أن يحصلا جميعًا. فما معنى (أن لا يحجبوا)؟ يعني: أنهم يرون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

والوجهان على كل حال متقاربان.

هذه بعض آيات القرآن، ولو فتَّش الإنسان في كتب التفسير لوجد خلاف هذه الآيات التي تدل على ثبوت رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إمَّا على وجه التعيين أو على وجه التعميم، والله جل وعلا أعلم.

❁ **أمَّا بالنسبة لأحاديث رسول الله** ﷺ التي دلَّت على رؤية المؤمنين ربهم سبحانه في الآخرة فإنها -كما علمْنا - أدلة كثيرة جدًا بلغت حد التواتر، الأمر كما قال التَّاودي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

مِمّا تَوَاتَرَ حَـدِيثُ مَـن كَـذَب وَمَـن بَـنَى للهِ بَيتًـا واحْتَسَـب
وَرُؤْيِـــةٌ شَـــفَاعَةٌ وَالحَـــوضُ وَمَسْـــحُ خُفّـــينِ وَهَـــذِه بَعْـــضُ

وقد رُوي عن نحوٍ من ثلاثين من أصحاب رسول الله ﷺ أحاديث الرؤية؛ فهذا يدل على أنها أحاديث مستفيضةٌ متواترة تقتضي العلم القطعي بمضمونها.

وفي جُل هذه الأحاديث يخبر نبينا ﷺ: بأن المؤمنين سيرون ربهم كما تُرى الشمس ليس دونها سحاب، أو كما يُرى القمرُ ليلة البدر، وهذا كما قال أهل العلم بالاتفاق: (تَشبيه للرؤية بالرؤية، وليس تشبيهًا للمرئي بالمرئي).

ما معنى تشبيه الرؤية بالرؤية؟ في أيّ شيء كان التشبيه؟

أولًا: أنها رؤية بالبصر؛ فكما أنَّ رؤية الشمس أو القمر تكون بالبصر، فإن رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ تكون بالبصر، سَيَراه جل وعلا أهلُ الإيمان بأعينهم هاتين، لاشك في هذا ولا ريب، كما ترون القمر، أو كما ترون الشمس.

ثانيًا: أنها رؤيةٌ من جهة العُلُو؛ فكما أن الشمس والقمر تُرى من جهة العلو، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُرى أيضًا من جهة العلو، بخلاف أهل البدع الذين قالوا إنه يرى سبحانه لا من جهة، كما سيأتي عن قريب إن شاء الله.

ثالثًا: أن هذه الرؤية رؤية سهلة ليس فيها أدْنى مشقة؛ «**لا تُضَامُون**» أو «**لا تُضَامُّون في رؤيته**»، رؤية واضحة، رؤية سهلة يسيرة ليس فيها أدنى مشقة، فجَمَع هذا التشبيهُ في الرؤية هذه المعاني الثلاثة.

إذن: هذه خلاصة استدلال أهل السنة والجماعة على مسألة الرؤية.

⇐ننتقل بعد ذلك إلى مَقالة نُفاة الرؤية.

نُفاة الرؤية في الجملة على قسمين:

◉ **القسم الأول**: نُفاة صُرحاء.

◉ **القسم الثاني**: ونُفاة غير صُرحاء.

وإن شِئْتَ فقُلْ: قائلون بالنفي الصريح، وآخرون قائلون بالنفي ولكن بمُوارَبة، أو على الأقل هم متناقضون.

۞ **أمَّا نُفاة الرؤية الصُّرحاء**؛ فإنهم عامة طوائف المبتدعة المعطلة لصفات الله جل وعلا، ومسائل الاعتقاد كالحلقات المتصلة، فلما كان أولئك معطلةً لصفات الله جل وعلا جَرَّهم ذلك إلى نفي رؤية الله سبحانه كما سيأتي، وهؤلاء هم الجهمية والمعتزلة والرافضة والخوارج، وعلى رأس أولئك: الإباضية قديمًا وحديثًا، وكذلك الزيدية، وغيرهم ممَّن لَفَّ لَفَّ هؤلاء؛ فهؤلاء كلهم نُفاة لرؤية الله سبحانه في الآخرة، بل إنهم قائلون باستحالة رؤية الله جل وعلا، مِن أبعد المُحالات أن يرى المؤمنون ربَّهم سبحانه، فالله عند هؤلاء -تعالى عن قولهم- لا يُرى البتة، لا في الدنيا ولا في الآخرة، بل تستحيل رؤيته.

والسَّببُ الذي دفْع هؤلاء إلى إنكار رؤية الله جل وعلا أمران:

➢**الأمر الأول**: أنهم نفاة لعُلوّ الله جل وعلا، وطرْد هذا النفي يقتضي نفي الرؤية، ولذا قالوا: إن رؤية الله جل وعلا تقتضي أن يكون متحيزًا، فإنه لا يرى إلا المُتحيِّز، والله جل وعلا غير مُتحيِّز، إذًا الله لا يُرى.

ولن نتعرض لمناقشة نَفْيهم لعلو الله جل وعلا في هذا المقام، وسيأتينا بحث لذلك لاحقٌ إن شاء الله جل وعلا، ولكن على كل حال ثبوت علو الله جل وعلا على خلْقه أدلته كثيرةٌ جدًا جدًا.

يَا قَومَنَا وَاللهِ إِن لِقَولِنَا ... أَلْفَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بِلْ أَلْفَانِ
عَقْلًا وَنَقْلًا مَعْ صَرِيحِ الْفِطْرَةِ ... الأُولَى وَذَوقِ حَلَاوَةِ الْقُرْآنِ
كُلٌّ يَدُلُّ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ ... فَوقَ السَّمَاءِ مُبَايِنُ الْأَكْوَانِ
أَتَرَونَ أَنَّا تَارِكُو ذا كُلِّهِ ... لِجَعَاجِعِ التَّعْطِيلِ وَالْهَذَيَانِ

أما مسألة الحَيّز والتحيّز فهذه من الكلمات المجملة التي لا يخوض فيها أهل السنة بإثبات أو نفي مع اعتقادنا أن الله سبحانه بَائِنٌ من خلقه، وأنه فوق كل شيء جل وعلا، وأنه لا يُحيط به شيءٌ من خلْقه البتَّة؛ اللهُ أعظم وأجلّ وأكبر من ذلك.

➢ **الأمر الثاني** الذي دعاهم إلى إنكار رؤية الله جل وعلا -وهذا أكثر وأشهر في كتبهم- : دعواهم أن رؤية الله تقتضي تَجسيمَه، لِمَ؟ قالوا: لأنه لا يُرى إلا الأجسام، فإذا كان الله مرئيًا كان جسمًا، والله ليس بجِسْم، إذًا الله لا يُرى.

كذلك مسألة (الجسم والتجسيم) وأظن أنها مرَّت بنا في دروس ماضية، إن لم يكن في هذا الكتاب، فمرَّت بنا في غيره في «الحموية، والتدمرية» وفي غيرها، والخوض في هذا الموضوع يطول جدًا، وشُبهة التجسيم من أعظم الشُّبه التي لأجلها عطَّل المعطلة صفات الله جل وعلا، والبحث معهم في هذا الأمر يطول جدًا. **ولكن أقول على وجه الإيجاز:**

➤**أولًا**: ماذا تريدون بالجسم؟ حَدِّدوا لنا عن أيّ شيء تتكلمون؟ فإنكم في مسألة الجسم والتجسيم في أمرٍ مَريج، والخلاف بينكم طويل، ما هو هذا الجسم المنفي عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؟

❍أَهُوَ الجسم الذي تعرفه العرب؛ وهو الجسد الكثيف ذو العظم واللحم والدم؟ أتريدون هذا؟ اللهُ عَزَّوَجَلَّ ليس كذلك، والله ليس كمثله شيء، ولم يكن له كفوًا أحد، ولا يقول أحدٌ من أهل الإسلام إن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على هذه الكيفية، تعالى الله عن ذلك علوًا كثيرًا.

ولا يقتضي ثبوتُ الرؤية هذا الذي تَدَّعُون -إن كان الجسم ما تقولون- لا يقتضي هذا البتَّة، فالأشياء التي تُرى في الدنيا وهي ليست جسمًا بهذا المعنى كثيرة، إذًا لا تلازم بين التجسيم والرؤية.

❍وإن أردتم بالجسم ما يتصف بالصفات -وهذا الذي يدور عليه كثير منهم- فإننا نقول: إنه قد دلَّ الدليل على أن أشياء تتصف بالصفات ولم تكن جسمًا باعترافكم، فالليل والنهار قد قال الله جل وعلا عنهما: ﴿**وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى**﴾ [الليل:١-٢]، فهذا الليل يتصف بأنه يغشى، وهذا النهار يتصف بأنه يَتجلَّى، ولم يكن جسمًا عندكم، ولا يقول عاقل قطّ: إن الليل والنهار جسمان.

❍وإن أردتم أن الجسم هو ما يشار إليه، فإننا نقول: هذه تسمية منكم لا دليل عليها لا شرعًا ولا لُغة ولا عُرفًا، وقد أشار إلى الله جل وعلا أعلم الخلق به، وهو نبيه محمد ﷺ، إذًا هذا لا يُقدِّم ولا يُؤخِّر.

➤ **ونقول لهم ثانيًا**: من أين لكم أنه لا يُرى إلا الأجسام؟! يقول القوم: لا تُرى إلا الأجسام! هذه القضية التي أكثرتم من تَرْدادها من أين أتيتم بها؟

-أَهِيَ قضية شرعية؟ هل جاء في القرآن أو السنة قط (لا ترى إلا الأجسام)؟ لم يأتِ ذلك.

-أَهِيَ قضيةٌ لغوية؟ يعني نصَّ عليها أئمة اللغة كالأصمعي والخليل وأمثال هؤلاء؟ **الجواب**: لا قطعًا.

-أَهِي قضيةٌ عقلية؟ **الجواب**: لا، ليست قضيةً عقلية، لا يقول أحدٌ إن الأجسام لا تُرى، مثل أن الاثنين أكبر من الواحد، وأن المتناقضَين لا يجتمعان ولا يرتفعان، وأمثال هذه القضايا العقلية. أَهَذِه مثل هذه؟ لا.

إذن ما بقي إلا أنكم قرَّرْتم هذه القضية بناءً على ما شاهدتم، ليس عندهم دليل على هذا التقرير إلا أنهم يقولون: نحن لا نعرف ما يُرى إلا ما كان جسمًا، فنقول: هل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ دخل في هذا الذي تَدّعون؟ هل رأيتم الله عَزَّوَجَلَّ؟ ما رأوا الله، إذًا ينبغي أن يجعلوا ما يتعلق بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خارجًا عن هذا التقرير؛ لأن تقريرهم مبنيٌ على شيء مُشاهَد، والله عَزَّوَجَلَّ غير مُشاهَد بالنسبة لهم.

إذن الإنصاف منهم يقتضي أن لا يتكلموا عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بهذا التقرير المبني على أمرٍ مُشاهَد؛ لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ليس مُشاهدًا لهم.

هذا إن تأمَّلته تأكَّد لك ما يقرره أهل العلم: من أن القوم غارقون في بحار التشبيه؛ ما قالوا هذا إلا تشبيهًا لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بهذه المشاهدات أو هذه الأمور الدنيوية من الأجسام التي حكموا عليها، ولو أنهم تنزهوا ولم تَتلَطَّخ قلوبهم بِدَاء

التشبيه ما قالوا هذا الذي قالوا، وصدَق أهل العلم حينما قالوا: (كُلُّ مُعَطِّلٍ فإنه مُشَبِّه).

على كل حال ليس لنا أن ندع كتاب ربنا وسنةَ نبيه ﷺ التي دلت في أدلة لا تحصى إلا بمَشقة على ثبوت رؤية الله، لم يكُن لنا -معشر أهل الإيمان- أن ندع كل ذلك لمثل هذه التُّرهات والسَّفاسف التي ينطق بها هؤلاء.

وأعود فأقول: القوم ما أوصلهم إلى نفي رؤية الله عَزَّوَجَلَّ إلا أنهم معطلةٌ لله جل وعلا، وهذا ما قرَّره الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ فيما بيَّنه في كتابه «الرَّدّ على الجهمية والزنادقة»، قال: «القوم يرجعون إلى التعطيل في نفيهم رؤيةَ الله عَزَّوَجَلَّ»، قال هذه الكلمة أو نحوها، القوم يرجعون إلى تعطيل صفات الله عَزَّوَجَلَّ، وتعطيلُ صفات الله عَزَّوَجَلَّ لازمُه تعطيل ذاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، القوم يرجعون إلى التعطيل ويَدُورُون عليه.

هذا عن مقالة القوم وعن السبب والعلّة التي لأجلها تَفوَّهُوا بما تَفوَّهُوا به.

هنا سؤال: ماذا صنعوا أمام الأدلة المتكاثرة في الكتاب والسنة على ثبوت رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؟

الأمر كما قلنا سهلٌ عند أهل البدع؛ يركبون مركبًا ذَلولًا، ثم يتجاوزون كل ما لا تهوى نفوسهم من حقائق الوحي، هذا المركب هو (**التأويل**):

فأدلة القرآن عاثوا فيها تأويلًا وتحريفًا بما يَرْبأُ المنصفُ من الوقوع فيه -كما سَيَتبيَّن لك عن قريبٍ إن شاء الله- إن استطاعوا أن يُؤوِّلوا النظر بغيره كما سيأتي فعلوا، كأن يقولوا "إن النظر بمعنى الانتظار"، وهذا يقتضي منهم أن يُقدِّروا شيئًا مضمرًا، فلا بأس أن نضيف إلى كتاب الله عَزَّوَجَلَّ مضمرًا بلا أيّ دليل، هكذا ضرْبًا عبثيًا في النصوص، كأنها مَرعى مباح لهؤلاء، يتكلمون بما

يشاءُون! فسيأتي معنا أنهم قالوا مثلًا في قوله: ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾؛ (إلى ربها ناظرة) يعني: منتظرة، منتظرة ماذا؟ نحتاج أن نقدِّر كلمة (ثوابًا)، فقالوا: منتظرة ثوابَ ربها.

طيب ماذا يفعلون بالأدلة التي لا يستطيعون أن يُخادِعوا الناس بتأويلها إلى هذه الدرجة؟ يعني قد يُلجَئون أمام بعض الأدلة الصريحة فيقولون: "إن كان ولابد فإننا نقول: إن الرؤية بمعنى المعرفة القلبية، أو رؤية القلب"، إذًا ليس ثمَّة إشكال عندهم، المسألة سهلة، يُؤوِّلون ويتلاعبون ويعبثون كما يشاؤون.

أمَّا أدلة السنة فالأمر في شأنها بالنسبة لهم أسهل؛ فالقوم أسهل شيء عليهم التعامل مع السنة رَدًا وإبطالًا؛ لأنهم أبعد شيءٍ عنها، بل هم في الحقيقة أعداءٌ لها، ولذلك إذا استُدلَّ عليهم بسُنة رسول الله ﷺ الصريحة فأسهل شيءٍ على ألسنتهم أن يقولوا: "إنها أخبار آحاد، وأخبار الآحاد لا تفيد إلا الظنّ، وهذه مطالب عقدية لابد فيها من القطع"، إذًا رَدُّوها جملةً وتفصيلًا.

ثم إنهم على سبيل التصدُّق علينا يقولون: "حتى لا تنزعجوا، لا بأس نقول: إنها ثابتة، ولكن ما هي الرؤية؟ «إنَّكم سَتَرَون رَبَّكُم» يعني: أنكم تعرفونه معرفةً بقلوبكم"، يُؤوِّلون الرؤية بالمعرفة القلبية، أو زيادة العلم، سبحان الله! كأن أهل الإيمان كانوا تائهين عن ربهم لا يعرفونه ولا طالعوا شيئًا من أدلة الكتاب والسنة التي عرَّفتْهُم ما عَرَّفتْهُم عن ربهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لا يعرفونه إلا يوم القيامة.

فهذا الذي فعلوا بأدلة الوحي، وسيأتي مثالٌ لها عن قريب إن شاء الله يدلُّك على مدى إنصاف القوم والنهج العلمي الذي ساروا عليه.

استدلالُ القوم -كما ذكرت لك- إنما هو بالقواعد الكلامية التي أدت بهم إلى نفي الرؤية، ولكنهم بحاجة إلى ذَرّ الرماد في العيون -كما يقال- بالنسبة لعوام المسلمين، لابد من شيء من الأدلة النقلية ليستدلوا به في مقابل ما يفعل أهل السنة من الاستدلال بالأدلة النقلية، **والقاعدة في هؤلاء وأمثالهم**: أنهم (اعتقدوا ثم استدلوا)؛ بحثوا وفتَّشوا فظفروا بشيء زعموا أنه يدل على ما يقولون ويَعضُد ما ذهبوا إليه، وإن كان الحقُّ أن ذلك على عكس ما حرَّفوا دلالته، بل الأدلة التي يستدلون بها إلى إثبات الرؤية أقرب من نفيها.

وأشهر ما استدلوا به آيتان من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ :

📖 **أول ذلك**: قوله تعالى: ﴿**لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ**﴾ [الأنعام:١٠٣].

الحقُّ أن استدلال هؤلاء بالأدلة النقلية يذكِّر المسلم مباشرة بقوله ﷺ المتفق عليه: «**إذا رَأَيتُم الذين يَتَّبِعُون ما تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الذِين سَمَّى اللهُ فَاحْذَرُوهُم**»، اتباعٌ للمتشابه، أدلةٌ صريحة كثيرة واضحة، لا لَبْس فيها ولا غموض تركوها جميعًا ثم ذهبوا يتَّبعون المتشابه؛ تركوا كل الأدلة الصريحة لدليلٍ أو دليلين هي من المتشابه الذي ما اهتدوا إلى الحق فيه، أو اهتدوا إلى الحق فيه ولكنهم أعرضوا اتباعًا لأهوائهم.

قالوا: دليلنا على أن الله عَزَّوَجَلَّ يستحيل أن يُرى لا في الدنيا ولا في الآخرة قوله تعالى: ﴿**لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ**﴾، والاستدلال مبنيٌ على تفسير الإدراك بالرؤية، ﴿**لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ**﴾ يعني: لا تراه الأبصار، والنفي جعلوه نفيًا مطلقًا؛ لا تراه الأبصار مطلقًا لا في الدنيا ولا في الآخرة، هذا وجْه استدلالهم.

والجواب عمَّا قرَّروا من وجوه:

أولًا: أن هذا تفسيرٌ مخالف لأدلة الوحي، وليس لأحدٍ أن يُلقي الحرب بين أدلة الشريعة فيَضرب بعضها ببعض، هذا بعيدٌ عن فعل أهل الإيمان الصادق، بل الواجب التأليف والجمع بين النصوص، ليس أن نضرب بعضها ببعض، فهذا تفسيرٌ لهذه الآية يقتضي إبطال دلالة عشرات الأدلة التي تدل على ثبوت رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ولاشك أن هذا باطل.

ثانيًا: أن هذا التفسير الذي زعموا من أن قوله: ﴿**لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ**﴾ يقتضي نفي رؤية الله عَزَّوَجَلَّ مطلقًا لا في الدنيا ولا في الآخرة مخالفٌ لإجماع السلف، وما كان مخالفًا لإجماع السلف فإنه باطل.

ثالثًا: أن التوجيه الصحيح واحدٌ من اثنين:

-**إمَّا أن يُقال**: إن الإدراك هو بمعنى الرؤية، ولكن المنفي إنما هو رؤية الله عَزَّوَجَلَّ في الدنيا لا في الآخرة، فالآية تتكلم عن رؤية الله عَزَّوَجَلَّ في الدنيا، ففي الدنيا ﴿**لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ**﴾ لا تراه الأبصار، وهذا التوجيه ذهب إليه بعض السلف، كما ذهبت إليه عائشة رضي الله عنها، وقال به بعض أئمة أهل السنة كما فعل الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الرَّد على الجهمية والزنادقة»، وإن كان له رواية أخرى توافق التوجيه الثاني.

هذا التوجيه الأول والذي دعا إليه الجمعُ بين النصوص، جاءت عندنا آية فيها إطلاق ﴿**لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ**﴾، وسلَّمنا أن الإدراك هو الرؤية، وقابل هذا عشرات الأدلة التي دلَّت على رؤية الله عَزَّوَجَلَّ في الآخرة، ما الموقف الصحيح؟ إذا كُنّا نعتقد أن كتاب الله عَزَّوَجَلَّ لا اختلاف فيه ولا تناقض، وأن وحي الله عَزَّوَجَلَّ متشابهٌ يشبه بعضُه بعضًا، ويؤيد بعضه بعضًا، إذا كانت هذه مُسلَّمة عَقدية

نعتقدها إذًا ما الذي علينا أن نفعل؟ ﴿**لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ**﴾ فيه إطلاق، وأدلةٌ نصّية صريحة على ثبوت الرؤية في الآخرة، إذًا كيف نفهم هذا النص المطلق؟ نقول: إنه في الدنيا، لا تراه في الدنيا، وبهذا نُعمِل الدليلَين، الدليل النافي والدليل المثبِت، وبالاتفاق (إعمال الدليل أولى من إهماله).

-**التوجيه الثاني** -وهو أقوى بلا شك- وهو: عدم التسليم بأن الإدراك هو مطلق الرؤية، فالتأسيس الذي أسَّسوا عليه هذا الاستدلال غير مسلّم، نحن ننازعهم لأن الإدراك يساوي الرؤية، **والصواب**: أن الإدراك أخصّ من الرؤية، فهو قدْرٌ زائدٌ عليها؛ الإدراك إن تعلق بالبصر فإنه يعني الإحاطة البصرية، كما تكلمنا عن هذا سابقا، وعَلمْنا القاعدة المتقررة عند أهل السنة (**اللهُ يُرى ولا يُدرَك، كما أنه يُعلم ولا يُحاط به عِلمًا**) جل ربنا وعزَّ.

فهذه المسألة سبق الحديث فيها، وهي: أن الإدراك على التحقيق أخص من الرؤية، والأدلة قد دلَّت على ثبوت رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ودلت على نفي الإدراك، **وبالاتفاق بين أهل الأصول: فإن (نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعَمّ)**، ما الأخصّ هنا؟ الإدراك الذي هو الإحاطة، نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعَم، وما الأعَم؟ هو الرؤية، إذًا نقول: إن قوله تعالى: ﴿**لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ**﴾ يدل على أن الأبصار لا تحيط بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى رؤيةً وبصرًا وإن كانت تراه.

قلنا: إذا كان هذا في حق أمور كبيرة في الدنيا فكيف بمن هو أكبر من كل شيء سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وهذا راجع إلى قياس الأَولى، والله جل وعلا له المثل الأعلى، فأنت ترى البحر ولا تدركه، وترى الشمس ولا تدركها ولا تحيط بها رؤية، وهَلُمَّ جَرًّا.

الوجه الرابع أن يُقال: إنه -أعني قوله تعالى: ﴿**لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ**﴾- مَسُوق مساق المدح كما تقدم، اللهُ يمدح نفسه بأنه لا تدركه الأبصار، ولا مدح في نفي الرؤية مطلقًا، فهذا شيء يُشترك فيه مع العدم، حتى العدم لا يُرى مطلقًا، وأيّ مدحٍ في العدم!!

إذن الأمر كما تقدم الله جل وعلا مدح نفسه بالعظمة جل وعلا، بأنه لعظمته يُرى بلا إحاطة، كما أنه لخِبرته سبحانه فإنه يُدرِك الأبصار.

أُعيد: الله جل وعلا لعظمته لا تدركه الأبصار، ولخِبرته يدرك الأبصار، وبناءً عليه نقول: "سبحان مَن عظُم في لُطفه، ولَطُف في عظمته"، فالله جل وعلا لا يُحاط به رؤية، فدل هذا على ثبوت أصل الرؤية، هذا وجه المدح: أنه يُرى ولكن لا يُحاط به رؤيةً سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

📖 **الدليل الثاني الذي استدلوا به على نفي رؤية الله جل وعلا**: قوله تعالى: ﴿**لَنْ تَرَانِي**﴾، قال سبحانه في سورة الأعراف: ﴿**وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي**﴾ [الأعراف:١٤٣]، قالوا: هذه الآية صريحة في نفي رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مطلقًا.

وتأسيس هذا الاستدلال مبني على أن (لن) تفيد تأبيد النفي، ومن هنا اشتهر عن (لن) هذه أنها تسمى (لن الزَّمخشرية)؛ لأن الزمخشري المعتزلي قرَّر أن (لن) تفيد تأبيد النفي.

والحقُّ أن هذا التقرير قد سُبق إليه الزمخشري بمُدةٍ طويلة، فالمعتزلة قَبْله بعقود كانوا يقررون هذه المسألة، كما فعل عبد الجبار الهَمَذَاني إمام الاعتزال ومُنَظِّره في كتابه «متشابه القرآن»، وكما جاء أيضًا في شرح (الأصول الخمسة) إن

كان هذا الكتاب لعبد الجبار، وإن لم يكن له وكان لـ(مَنكديم) أظن هكذا اسمه فهما متقاربان، فعبد الجبار متوفى في أربعمائة وخمس عشرة، ومنكديم هذا متوفى في أربعمائة وخمس وعشرين، فالزمخشري متأخر، الزمخشري متوفى في خمسمائة وثمانية وثلاثين، فهذا متقرر قبل الزمخشري بكثير، لكن لعل هذه الشهرة بنِسبة هذا التقرير إلى الزمخشري يرجع إلى أنه قد اجتهد اجتهادًا قويًا في تقرير هذه المسألة؛ أعني في وصف (لن) بأنها تفيد تأبيد النفي.

بعض المعاصرين انتَدَب للدفاع عن الزمخشري وذكر أنه لا يوجد في شيء من كتبه تقرير أن (لن) تفيد تأبيد النفي. **والصواب**: أن الزمخشري قد قرَّر هذا، وذلك في كتابه «الأنموذج»، ونَسَب هذا التقرير إليه جماعةٌ من أهل العلم من اللغويين وغيرهم، كابن مالك الذي قال في «الكافية» ، وليس في «الألفية» وإنما في «الكافية» قال:

وَمَن رَأَى النفي بِلَن مُؤَبَّدًا فَقَولَه ارْدُدْ وَخِلَافَهُ اعْضُدَا

هكذا في «الكافية» بخلاف ما نقل شارح الطحاوية (وسواه فَاعْضُدَا)، لا أدري هل وقف على نسخة أم لا، لكن هكذا النص في الكافية: (وَخِلَافَهُ اعْضُدَا).

وبيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ -أعني ابن مالك- في شرحه على «الكافية» أنه أراد التنبيه على قول الزمخشري الذي قال في «أُنموذجه» بهذا القول، وما قال هذا إلا لنفي رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، هذا الذي ذكره ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، ونصَّ عليه أيضًا ابنُه بدْرُ الدين في شرح «الكافية» ، ونسب هذا القول إليه كثير من أهل العلم؛ كالفيروزأبادي،

والسمين الحلبي، والسيوطي، والزركشي، وغير هؤلاء من أهل العلم تَوارَدُوا على نسبة هذا القول إليه.

لكن الموجود في نسخة «الأنموذج» التي بين أيدينا أنه قال: إن (لن) تفيد تأكيد النفي، وليس تأبيد النفي.

والتحقيقُ: أن هاهُنا نسختين: نسخة قال فيها (تأكيد النفي)، ونسخة قال فيها (تأبيد النفي)، وذكر هذا ونص عليه شارح «الأنموذج» وهو الأردبيلي، فإنه نصَّ على أن في هذه الجملة يعني: جاءت هذه الجملة في نسختين، مرةً تأبيد ومرةً تأكيد.

وأبو حيَّان في تفسيره «البحر المحيط» ذكر في موضعٍ أن للزمخشري في هذا قولين: قول بالتأبيد، وقول بالتأكيد. وفي موضع آخر في تفسيره ذكر أنه قال أولًا بالتأبيد، ثم رجع عنه إلى قول الجماعة، أنها لا تقتضي التأبيد.

فعلى كل حال كونه قال بهذا -سواءً قال به وأصرَّ عليه، أو قال به ورجع عنه- يدل على أن هذه النسبة إليه مؤكدة. وأما قوله (بالتأكيد) فهذا ليس ببَعيدٍ عن القول بالتأبيد.

على كل حال هذا بحث لُغوي جرَّنا إليه أننا وصلنا إلى هذه الكلمة (لن) تفيد نفي التأبيد.

الجواب عمَّا ذكروا من عدة وجوه:

أولًا: أن دعوى أن «لن» تفيد تأبيد النفي بدعة لغوية وتقوُّلٌ على أهل اللغة، وليس هناك ما يشهد لهذا القول في كتابٍ معتبر أو في نقل صحيح؛ هذا

شيء مخترع اخترعه هؤلاء المعتزلة، والغرض الوصول إلى هذه النَّفثة العقدية، كما بيَّن هذا ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ.

بلِ الحقُّ أن «لن» يُنفى بها الشيء القريب لا البعيد، أي: ينفى بها ممكن الحدوث، ومثَّل شارح الطحاوية رَحِمَهُ اللَّهُ لهذا بمثال وهو: لو أن رجلًا كان في كُمِّه حجرٌ، فظنه فقير طعامًا، فقال: أعطني هذا الطعام، فإنه إذا كان حجرًا سيقول له: إنه لا يؤكل، أو إنه يستحيل أكْله، لكن لو كان طعامًا يمكن أكله لقال: إني لن أعطيك، أو إني لن أطعمك.

إذًا لمَّا كان أكْل هذا الطعام ممكنًا كان نفيه بـ«لن»، أمَّا إذا كان ليس مما يؤكل أصلًا فليس من المناسب أن يقول: لن أعطيك أو لن أطعمك، هو أصلًا لا يؤكل، الحجر لا يؤكل. وهذا ما نصَّ عليه **السُّهيلي**، ونقله عنه مُقرًا له ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «البدائع»، أن «لن» ينفى بها الشيء ممكن الحدوث، على عكس ما قرَّرُوه.

وهاهنا اعترض المعتزلة باعتراض، قالوا: إن كتاب الله عَزَّوَجَلَّ قد دلَّ على أن «لن» تفيد تأبيد النفي، قالوا: والدليل قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ**﴾ [الحج:٧٣]، وهذا النفي هاهنا مُؤبَّد، فما الجواب؟

الجواب: إن تأبيد النفي هاهنا مستفاد من أدلةٍ خارجية، هنا «لن» أفادت النفي، هل هو نفي مؤبد؟ نقول: نعم، من أين استُفيد؟ من أدلة كثيرة عقلية وشرعية تدل على أن الخلق مما تفرد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى به، وأنه يستحيل على غيره أن

يخلق كما يخلق الله جل وعلا، إذًا استُفيد تأبيد النفي من أدلة خارجية وليس من أصل الوضع اللغوي.

ثانيًا أن نقول: إن موسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ الذي هو في وقته أعلم الخلق بربه لا يخفى عليه المستحيل في حق الله عَزَّوَجَلَّ، أتظنون في موسى عليه السلام أن يسأل الله أن يأكل أو يشرب أو ينام؟ ما ظنكم بهذا الرسول الكريم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ؟ مستحيل، لا يمكن أن يقع، لماذا؟ لأنه مِن أعلم الخلق بالله عَزَّوَجَلَّ وما يجوز وما يستحيل في حقه سبحانه، فمِن سُوء الأدب مع هذا النبي الكريم أن يُقال: إن موسى عليه السلام ما فَطِن إلى هذا الأمر المستحيل فسأله ربه سبحانه، وهؤلاء المعتزلة الضُّلال فَطِنوا إلى أن هذا لا يليق بالله عَزَّوَجَلَّ ويستحيل في حقه.

فكون موسى عليه السلام يسأل ربه جل وعلا أن ينظر إليه هذا دليل على أن الرؤية مُمكِنة، وقد علمْنا في ما مضى ما يتعلق بالرؤية في الدنيا وقلنا: إن الرؤية في الدنيا ممكنة غير واقعة، وعدم وقوعها راجع إلى سبب، وهو ضعْف الخلقة البشرية، لا تَقوى قِوى البشر على أن ترى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ولا تقدر على أن تصمد أمام تَجَلِّيه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ثالثًا: أنه لو كان ما سأل موسى عليه السلام ربه كان شيئًا لا يَليق بالله أو شيئًا لا ينبغي من موسى عليه السلام لوعظه ربه جل وعلا، كما كان منه سبحانه في حق نوح عليه السلام: ﴿**إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ**﴾ [هود:٤٦]، لكن لم يكن ذلك؛ فدل هذا على أنه لم يسأل شيئًا مستحيلًا في حق الله جل وعلا.

رابعًا: أن الله سبحانه علَّق الرؤية بشيء ممكنٍ لا مستحيل، وهو استقرار الجبل، ﴿**وَلَكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي**﴾ [الأعراف:١٤٣]،

واستقرارُ الجبل ممكنٌ لا مستحيل، والله جل وعلا قادرٌ على أن يجعله مستقرًا، ولا يُعلَّق مستحيل على مُمكِن، بمعنى: لو كانت الرؤية مستحيلةً في حقه لم تُعلَّق على هذا الأمر الممكن، أَترون أنه يجوز أن يُقال في هذا الموضع: (فإن استقر مكانه فسوف آكل أو أشرب أو أنام؟) لا؛ لأن هذه الأمور مستحيلة، فلا يمكن أن تُعلَّق بأمر ممكن.

خامسًا: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تَجلَّى للجبل، ﴿**فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ**﴾ [الأعراف:١٤٣]، والتجلّي: هو الظهور والبيان، فتَجلَّى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى للجبل كما شاء فكان أنِ اندَكَّ، فما الذي يمنع وقد تجلى الله عَزَّوَجَلَّ للجبل وهو حجَر وليس من أهل أمانة التكليف، كيف يمتنع بعد هذا تجلّيه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لأهل الإيمان في دار الكرامة؟ لاشك أن ذلك غير ممتنع لمن تأمل في النصوص وأنصف.

وفي هذا الموضع يظهر لك كيف أن البدع يَجُرُّ بعضها إلى بعض، والضلال يقود إلى الضلال؛ لمَّا عَبثوا بدلالات النصوص فيما تقدم وصلوا إلى قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ**﴾، والتجلّي عندهم مستحيل في حق الله عَزَّوَجَلَّ، إذًا ماذا نصنع؟ نخوض جولة أخرى تحريفًا وتأويلًا، فقالوا: (تجلَّى ربُّه للجبل) يعني: أظهر قُدرته للجبل.

يا لله العجب! بأيّ لُغة هؤلاء يتكلمون، وبأيّ حق يعبثون في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ هذا العبَث، من أين لكم هذا الأمر؟ من أين لكم أن تَجلِّي الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى للجبل يعني إظهار قدرته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى للجبل؟ ولكن ﴿**وَمَنْ يُرِدِ اللهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللهِ شَيْئًا**﴾[المائدة:٤١].

سادسًا: وهذا يدلك على أنّ القوم أصحاب هوى وليسوا طلاب حق وأصحاب بحث نَزيه؛ القومُ في أدلة أخرى أعياهم أن يحملوا فيها النظر على الانتظار، سَلَّموا بأن النصوص هي في الرؤية ولكنّهم حوَّرُوا الرؤية إلى المعرفة القلبية أو الرؤية القلبية؛ لمَّا كان الدليل في الإثبات قالوا: الرؤية رؤية قلبية أو معرفة قلبية، طيب لما كان الدليل في النفي ماذا قالوا؟ لن تراني، رؤية بصرية.

يا قوم أَلَا إنصاف! إما أن تكون الرؤية في كُلٍّ بصرية، أو تكون الرؤية في كُلٍّ قلبية، أما المسألة تكون هكذا نهبًا لكم تتلاعبون!! لا والله، في هذا الموضع نريد أن نجعل الرؤية قلبية، هنا لا لا، الرؤية بصرية.

فما رأيكم لو أن أحدًا قابلكم بأسلوبكم فقال: إن قوله تعالى: ﴿**لَنْ تَرَانِي**﴾ [الأعراف:١٤٣] يعني: لن تعرفني بقلبك، ما ظنكم بجوابهم، كيف سيجيبون؟ ﴿**لَنْ تَرَانِي**﴾ يعني: لن تعرفني بقلبك، هل هذا أتى بشيء شاذ يعني مُخترَع، وإلا شيء سُبق إليه؟ سُبق، من سبقه؟ المعتزلة، إذًا هو يقدم لهم بضاعتهم، نقول: أنتم قلتم هناك إن الرؤية تُحَوَّر إلى رؤية القلب، أنا أريد أن آخذها وأحمل هذه الآية عليها، ﴿**لَنْ تَرَانِي**﴾ يعني: لن تعرفني بقلبك، ما ظنكم أن يكون جوابهم؟ يقولون: مستحيل غير مقبول، كيف يقال إن الله يقول لموسى عليه السلام: لن تعرفني بقلبك.

نقول: هذا الذي أجبتم به هو جوابنا عليكم في قوله تعالى: ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾ سواءً بسواء؛ كما أنه يستحيل هذا العبث ونحن نُقِرّ ونُسلِّم لكم ونتفق معكم على أن هذا التحريف لقوله: ﴿**لَنْ تَرَانِي**﴾ عبَثٌ بكتاب الله، لكنه يُشبه ذاك العبث الذي وقَعتم فيه في تأويل قوله تعالى: ﴿**وُجُوهٌ**

﴿يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ وما كان على شاكلتها. فهذا مثالٌ يبين لك أن القوم أصحاب أهواء، وليسوا طلاب حق.

هذا باختصار ما يتعلق باستدلال المعتزلة ومَن معهم في نفيهم الصريح لرؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

۞ **نأتي الآن إلى الفريق الثاني الذي أنكر ولكن بشيء من المُوارَبة،** وهؤلاء هم الأشاعرة؛ **الأشاعرة في الجملة انقسموا إلى ثلاثة أقسام في مسألة الرؤية:**

القسم الأول: أثبتوا الرؤية البصرية لله جل وعلا، وعلى رأس هؤلاء أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ نفسه، فإنه نص على هذا وردَّ على المخالفين في كتابه «الإبانة»، ولو كان القوم صادقين في انتسابهم إليه لتابعوه على ما قال، لكن هذا يدلك على أن انتسابهم إليه ليس انتسابًا دقيقًا.

القسم الثاني: هم الذين أنكروا الرؤية وتابعوا المعتزلة في إنكار الرؤية البصرية لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وعلى هؤلاء جماعةٌ من كبارهم؛ كالشِّهرستاني، فإنه نص في «الملل والنحل» وقريب منه في «غاية المرام» على أن الرؤية عند أبي الحسن وأصحابه -وهذا ليس بصحيح عن أبي الحسن، أو على الأقل ليس هذا ما استقرَّ عليه أمره- قال: "إن الرؤية عنده عِلْم مخصوص، أو إدراكٌ وراء العلم"، هو علم بالله عَزَّوَجَلَّ ولكنه علمٌ خاص، أو هو إدراك وراءه، يعني غير العلم، شيء بعد العلم، إدراكٌ آخر سوى العلم. وهذا ما لا تُنازِع فيه فرقةُ المعتزلة، إذًا هؤلاء أصبحوا والمعتزلة أصحابًا في هذه المسألة.

القسم الثالث: فريقٌ أتى بشيءٍ أضحك العقلاء على عقول هؤلاء القائلين؛ فإنهم قالوا: إننا نثبت الرؤية البصرية لله عَزَّوَجَلَّ بلا مقابلة ولا جهة، أي: الله سبحانه يُرى بلا جهةٍ. وهذا في الحقيقة من عجائب الأقوال وغرائبها، بل إن المعتزلة قد شنَّعت تشنيعًا شديدًا على الأشاعرة في هذا، بل حتى الفلاسفة كابن رشد قال: إن الأشاعرة في هذا الموضع قد أضحكوا العقلاء على عقولهم.

كيف يقال إن هناك ما يُرى ولكنه يُرى من غير جهة؟! أرأَيت لو أنه قيل لأحدٍ: إن فلانًا يرى فلانًا ليس من أمامه، ولا من خلفه، ولا عن يمينه، ولا عن شماله، ولا من فوقه، ولا من تحته، ماذا سيقول؟ يقول: هذا إمَّا أن عنده شيئًا في عقله، أو أنه يُكابِر عقله؛ فإنه لابد أن يكون المرئيُّ في جهةٍ من الرائي، هذا المعقول عند جميع العقلاء في شأن الرؤية؛ أنه لابد أن يكون المرئي في جهة من الرائي، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يراه المؤمنون وهو في جهة العلو، فأمَّا أن تكون الرؤية بلا جهةٍ ولا مقابلةٍ وقد يزيدون على هذا أشياء يقولون: بلا رؤية، ولا مقابلة، ولا انطباع رؤية في الذهن إلى آخر أشياء ينفونها مبتدعة ليس عليها أَثَارة من علم؛ هذا في الحقيقة قول عجيب ومآله إلى نفي رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في الحقيقة.

والأمر كما قال الرازي في بعض كتبه -ونقل هذا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ- قال: "أصحابنا قالوا بقولين انفردوا بها عن جميع الفرق: قولهم في الرؤية، وقولهم في الكلام"، هذا شيء فارَق فيه الأشاعرةُ جميع الفِرق، الرؤية أنه يرى لا في جهة، والثانية الكلام النفسي، ولذلك عقلاؤهم والمحققون منهم كانوا صُرحاء فقالوا: إن هذا التقرير يؤول بأن يكون الخلاف بيننا وبين المعتزلة

خلافًا لفظيًا؛ لأنّ الذي يُرى لا من جهة هو الذي يُرى بالقلب أو يُعلم بالقلب، وليس الذي يُرى بالبصر.

وعلى كل حال هذا يدلُّك على أن المسألتين متلازمتان: الرؤية والعلو؛ فإما إثباتهما معًا، وإمَّا نفيهما معًا، أمَّا إثبات الرؤية مع نفي علو الله عَزَّوَجَلَّ كما فعل هؤلاء فإن هذا في الحقيقة تناقضٌ غير مقبول، والله عَزَّوَجَلَّ أعلم.

قوله: (**وَالرُّؤْيَةُ حَقٌّ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ**)؛ في قوله (**الرُّؤْيَةُ حَقٌّ**) يعني: شيء ثابتٌ، الحق: هو الشيء الثابت، إذًا نعتقد معشر أهل السنة أن رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى شيء ثابتٌ لا ريب فيه.

قوله (**لِأَهْلِ الْجَنَّةِ**)؛ خرج بهذا شيئان:

❶ الرؤية في الدنيا كما سبق معنا؛ فإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يُرى في الدنيا، «**تَعَلَّموا أنه لَن يَرَى أَحَدٌ مِنْكُم رَبَّهُ حَتَّى يَمُوت**» هكذا قال ﷺ، ولا يَرِد على هذا شيء البتَّة إلا فيما يتعلق بالنبي ﷺ، فإنه موضع البحث الوحيد فيما يتعلق في الرؤية الدنيوية.

❷ وثَمَّة نزاع بين أهل العلم: هل رأى النبي ﷺ لمَّا عُرج به، هل رأى ربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أو لم يَرَ ربه؟ **والتحقيق**: أنه لم يرى ربه بعَينيه وإنما رآه بقلبه، وبهذا تَلْتَئِم الآثار في هذا الباب، والإمام عثمان بن سعيد الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ نقل اتفاق الصحابة رضي الله عنهم على هذا.

على كل حال في هذه المسألة بحث طويل، لكن الذي يظهر -والله أعلم- أن هذا هو التحقيق في هذا المقام؛ أنه ما رأى ربه ببصره، وكيف يكون ذلك كذلك وقد قال ﷺ لمَّا سأله أبو ذَرٍّ: هل رأيت رَبَّك؟ فقال: «**نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ**»، وفي

رواية قال: «**رَأَيْتُ نُورًا**»، فهو رأى الحجاب، قد قال ﷺ: «**حِجَابُهُ النُّورُ**»، فالنور كان حائلًا بين رؤية النبي ﷺ ربَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

❷ والمسألة الثانية التي دلَّنا عليها قولُه (**حَقٌّ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ**): رؤية الكفار، وفي رؤية الكفار لربهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في الآخرة ثلاثة أقوال، وهي من المسائل الدقيقة القليلة التي حصل فيها نزاع بين أهل السنة والجماعة في مسائل الاعتقاد، **والخلاف فيها راجع إلى ثلاثة أقوال:**

❍ **القول الأول**: أن الكفار يَرون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مع المؤمنين في عرصات القيامة، ثم يُحجبون عن رؤية الله عَزَّوَجَلَّ بعد ذلك؛ وهذا ما انتصر له ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ، ورأى أن أقوى ما يدل عليه آياتُ اللقاء: ﴿**يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلاقِيهِ**﴾ [الانشقاق:٦].

❍ **القول الثاني**: أنَّ الكفار جميعًا لا يرون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يوم القيامة.

❍ **القول الثالث**: التفصيل؛ فمِن الكفار من يرى الله، وهم المنافقون الذين أظهروا الإسلام، أمَّا الكفار المُبطِنون والمظهرون للكفر فإنهم لا يرون الله عَزَّوَجَلَّ.

والأقوال كما ذكرت لك بكل واحد منها قال طائفة من أهل السنة، وهي ثلاث روايات عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ.

قوله: (**بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ**) واضحة لنا؛ لأن الله سبحانه لا تدركه الأبصار.

وقوله: (**وَلَا كَيْفِيَّةٍ**) ماذا أراد رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: (**وَلَا كَيْفِيَّةٍ**)؟

بالمناسبة أهل العلم يُوردُون هذه الجملة، والمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ مضى على ما مضى عليه مَن قبله، ففي «الإبانة» لابن بطة وغيره أن الوليد بن مسلم سأل مالكًا وسفيان والأوزاعي والليث بن سعد عن الأحاديث الواردة في الصفات والرؤية؟

فقال: «**أَمِرُّوها كما جاءت بلا كيف**»، هذا من طريقة أهل السنة، كذلك الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ له كلمة نحو هذه قال: «**نُمِرُّها كما جاءت بلا كيف ولا معنى إلا ما وصف الله** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى **به نفسه**»، يتكلم عن أحاديث الصفات وأحاديث الرؤية.

إذًا ما الذي أراده المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقول: (**بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ وَلَا كَيْفِيَّةٍ**)؟

هذه الجملة يُراد بها ثلاثة أمور:

➤**الأمر الأول**: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُرى بغير إدراك كُنْه ذاته، وهذا واضحٌ بيّن من نفْي الإحاطة به سبحانه، فإنه إذا رُئِي ولم يُحطْ به رؤيةً -يعني لم يُدرك- فإنه بالتالي لا يُدرك كُنْه ذات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

➤**الأمر الثاني**: أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُرى إذا تجلّى لعباده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فليس لمسلمٍ إذا سمع هذه الأدلة أن يَتوهَّم في نفسه أو يتخيل أن الله جل وعلا يتجلّى على كُنْه كذا وكذا، وأنه يراه المؤمنون على هيئة كذا وكذا، إنما الواجب أن يقطع الإنسانُ طمع نفسه عن إدراك كيفية ربنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

➤**الأمر الثالث**: بلا كيفيةٍ يَدَّعِيها المبطلون؛ فأهل السنة والجماعة يقولون: إن رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا تستلزم ما يدَّعيه أهل البدع من كيفياتٍ باطلة يَدَّعون أنها ملازمة لهذه الرؤية؛ فيقولون: إنه إذا رُئِي كان جسمًا كالأجسام، والله عَزَّوَجَلَّ ليس كذلك، إذًا الله عَزَّوَجَلَّ لا يُرى. فكأنه يقول: إن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُرى من غير أن يكون ثابتًا في حقه شيء مما يستلزمه النُّفاة لهذه الرؤية، ولأجلها أنكروا رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فنحن لا نخوض في شيءٍ من هذه الأشياء التي قالوها، من أنه يكون متحيزًا، وأنه يكون جسمًا أو ليس بجسم، أما إذا قالوا إنه جسم كالأجسام فإن هذا مما يجب نفيه عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، كذلك إذا قالوا إنه في حيّز مخلوق يحيط به

سبحانه فإن هذا مما يجب نفْيه، أمَّا إذا أطلقوا فإن كلمة (الجسم) لابد فيها من الاستفصال، ولابد في كلمة الحيّز والتحيّز من الاستفصال.

إذًا هذا الذي يبدو والله أعلم أنه أراده المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ من قوله: (**وَلَا كَيْفِيَّةٍ**)، وإلا فإننا نقطع أن لله عَزَّوَجَلَّ في ذاته كيفية، كما أن لرؤية المؤمنين لربهم كيفية، لكن ليس هذا هو المراد، إنما المراد ما ذكرت لك والله عَزَّوَجَلَّ أعلم.

قوله: (**والرؤية حق بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ وَلَا كَيْفِيَّةٍ كَمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ رَبِّنَا**)؛ ما رأيكم بهذا الأسلوب: نطَق القرآن بكذا؟ الذي يبدو والله أعلم أنه لا حرج فيه، وأن هذا شيء مستعمل في النصوص، (**نَطَقَ**): يعني أبان وأوضح، والقرآن قد أوضح هذه الأمور، ومن استعمال أهل العلم لذلك: ما قال ابن أبي داوُد رَحِمَهُ اللَّهُ في حائيته عن الصحابة:

فَقَدْ نَطَقَ الوحْيُ المبينُ وَفِي الفَتْحِ آيٌ لِلصَّحَابَةِ تَمْدَحُ

فمِثل هذا الاستعمال لا يبدو أنَّ توقف بعض المعاصرين فيه أن له وجهًا، هذا لم يزل أهل العلم يستعملونه، الذي يبدو -والله أعلم- أنه لا حرج فيه.

قوله: (﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾ [القيامة:٢٢-٢٣])؛ (نَاضِرَة): يعني بَهِجة حَسَنة، أو كما قال مجاهد رَحِمَهُ اللَّهُ: «ضاحكة»؛ وهذا أثر من آثار نظرها إلى ربها سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

قوله: (﴿**إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾)؛ تقديم المعمول ﴿**إِلَى رَبِّهَا**﴾ هذا يفيد الاختصاص.

وهاهُنا نُكتة بلاغية: وهي تعظيم وتفخيم هذه الرؤية، حتى كأن القوم -أعني أهل الإيمان نسأل الله أن يجعلنا وإياكم منهم- إذا رأوا الله عَزَّوَجَلَّ فكأنهم لا

يرون شيئًا آخر، يعني كأن النظر إلى غيره سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في جنب النظر إليه كأنه لا نظر، وهذا يدلُّك على عظمة هذا الأمر وأنها رُؤية عظيمة جدًا، فلم يقل هنا "تنظر إلى ربها أو ناظرة إلى ربها"، وإنما قال: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، فهذا فيه النكتة البلاغية العظيمة.

استدل المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ على مسألة الرؤية بهذه الآية، وهذا من المواضع القليلة التي يستدل فيها المؤلف على ما يذكر، في هذه العقيدة المختصرة سار المؤلف على الإيجاز والاختصار والتخفُّف من الاستدلال حتى إنه ما أورد إلا نحوًا من عشرِ آيات في هذه العقيدة، وهذه الآية واحدةٌ منها، ومضى الكلام عن وجه الاستدلال بها عند أهل السنة والجماعة، وبقي مناقشة المخالفين الذين تأَوَّلوها على غير وجهها[٤٢].

(٤٢) إلى هنا تمام (**المجلس العاشر**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الخميس الثاني عشر من شهر صفر، سنة خمس وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعة واثنان وأربعون دقيقة.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَالرُّؤْيَةُ حَقٌّ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ، بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ وَلَا كَيْفِيَّةٍ، كَمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ رَبِّنَا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣]، وَتَفْسِيرُهُ عَلَى مَا أَرَادَهُ اللهُ تَعَالَى وَعَلِمَهُ، وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَعْنَاهُ عَلَى مَا أَرَادَ، لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِآرَائِنَا وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

كان وقوفنا في الدرس الماضي عند قول الله جل وعلا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، وتبيَّن لنا وجه الاستدلال بها على ثبوت رؤية الله جل وعلا في الآخرة، وذكرتُ أنَّ أهل البدع والضلال -وعلى رأسهم في هذا المقام (المعتزلة)- قد حرَّفوا دلالة هذه الآية وحملوها على غير وَجهِها.

وأشهر شيءٍ من تأويلاتهم مذكورٌ في كتبهم تأويلان:

❁ **الأول**: قولهم إنَّ معنى قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ (*) إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ قالوا: "منتظرةٌ ثواب ربها".

⇐ فهُم **أولًا**: حرَّفوا دلالة النظر المعدَّى بـ(إلى) من الرؤية البصرية إلى الانتظار.

⇐ **وثانيًا**: أنهم ذكروا شيئًا مضمرًا لا دليل عليه؛ فبدل أن يكون النظر إلى الله عَزَّوَجَلَّ صار انتظارًا لثواب الله، فأضافوا إلى معنى الآية كلمة: (ثواب).

فأتوا بأمرين لا دليل عليهما بل هما مناقِضان لمعنى الآية تمام المناقضة.

والرَّد على هذا الزعم الذي زعموه والخوض الذي خاضوه من وجوه كثيرة، أهمها ما يأتي:

أولًا: أن يقال إنَّ المتقرر في الوضع اللُّغوي بالاتفاق بين أهل اللغة: أنَّ النظر إذا عُدِّي بـ(إلى) فإنه لا يحتمل شيئًا ألبتَّة سِوى نظر العين، (نظر إلى): يعني رأى بعينه، هذا الذي لا تحتمل اللغة غيره.

أمَّا النظر بمعنى: الانتظار فإنه في جميع موارده تجده -أعني هذا النظر- معدىً بنفسه، ولا تجده معدًى بـ(إلى)، **ولذا كانت القاعدة: (أنَّ (إلى) تصحب نظر العين، ولا تصحب نظر الانتظار)**.

وقد جاء الجمع بينهما في «صحيح مسلم»، وهو ما رواه جابرٌ رضي الله عنه؛ عن رسول الله ﷺ، والحديث طويل، وفيه ذكْر بعض ما يكون يوم القيامة، ففي الحديث: أنه بعد أن يذهب كلُّ عابدٍ خلف معبوده يبقى أهل الإيمان، قال ﷺ: «**فيقول الله** عَزَّوَجَلَّ **لهُم: ماذا تَنظُرُون؟ فقالوا: ننظر رَبَّنا**»، «تنظرون وننظر» بمعنى: ننتظر، «**فيقول الله جل وعلا: أنا ربُّكم، فيقولون: حتى ننظر إليك**».

ولاحِظ معي: أن الأول كان نظرًا معدًّى بنفسه، وفي الثاني كان نظرًا معدًّى بـ(إلى)، والفرق بينهما واضح؛ ففي الأول كان السؤال والجواب راجعًا إلى معنى الانتظار بما هو واضح دون شك، أما في قوله ﷺ عنهم: «**حتى ننظر إليك**»

لا يفهم أحدٌ يعرف لغة العرب أن المقصود هاهنا: حتى ننتظرك، تخيَّلوا معي كيف سيكون السياق؟ (ماذا تنتظرون؟ ننتظر ربنا، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: حتى ننتظر ربنا)، حتى ننتظرك! بالله كيف سيكون هذا الكلام الممجوج!.

فتَبيَّن لنا بالدليل الصريح الفرقُ بين النظر المُعدَّى بـ(إلى) وبين النظر المُعدَّى (بنفسه) الذي هو بمعنى الانتظار، والقوم لم يبالوا من حيث العبث بدلالات النصوص وأعملوا فيها أهواءهم كيف شاءوا بلا خوف من الله جل وعلا ولا حياء من خلْقه.

➤ **ثانيًا** أن يُقال: إذا قلتم بهذا الذي قلتم في هذه الآية فلتقولوا مثل هذا القول في نظيراتها وأضْحِكُوا العقلاء على عقولكم، أو فأبرزوا لنا فَرْقًا واضحًا.

قولوا كما قلتم في قوله: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، في قوله تعالى: ﴿**أَفَلا يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ**﴾ [الغاشية:١٧]، وليكن معنى الآية: أفلا تنتظرون الإبل كيف خُلِقت!!.

وقولوا مثل هذا في قوله تعالى: ﴿**أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ**﴾ [ق:٦]، وليكن المعنى: أفلم ينتظروا السماء!!.

وقولوا ما قلتم في قوله تعالى: ﴿**فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا**﴾ [البقرة:٢٥٩]، وقولوا في الثلاثة: فانتظر!!، قولوا مثل هذا وأضْحِكُوا العقلاء على عقولكم.

قولوا مثل هذا في قوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الإِنسَانُ إِلَى طَعَامِهِ * أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا﴾ [عبس:٢٤-٢٥]، قولوا إن المعنى: فانتظر طعامَك، أن الله صَبَّه صبًّا!!.

﴿وَانظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه:٩٧]، قولوا إن المقصود: انتظر إلهك الذي ظَلْت عليه عاكفًا لنُحَرِّقنَّه!!، وانظروا كيف سيكون معنى السياق حينئذٍ.

إلى آياتٍ كثيرة.

إمَّا أن تقولوا: إن النظر في هذه المواضع هو الانتظار كما قلتم في قوله تعالى: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، أو فأبرزوا لنا فرقًا واضحًا يمكن التسليم به؛ وهَيهَات لهم بذلك.

وهاهُنا اعتراض ذكروه وهو:

قالوا: عندنا دليل على أن (نظر) إذا عُدِّيَت بـ(إلى) فإنها تفيد معنى الانتظار.

قلنا لهم: هاتُوه، قالوا: ألم تسمعوا إلى قول حسان رضي الله عنه:

وُجُوهٌ يَومَ بَدْرٍ نَاظِراتٌ إلى الرحمنِ تنتظرُ الخَلاصا

ورُوِي:

وُجُوهٌ نَاظِراتٌ يَومَ بَدْرٍ إِلَى الرّحمنِ تَنتَظِرُ الخَلاصا

ورُوِي:

وُجـــوهٌ نـــاظِراتٌ يَـــومَ بَـــدْرٍ إِلَى الـــرّحمنِ تَنتَظِـــرُ الفَلاحـــا

وهذا البيت رُوِي بعدة أوجه.

ومهما يكن من شيء قالوا: إن النظر هاهنا إنما هو بمعنى الانتظار، وهذا حُجةٌ لغويةٌ تشهد لقولنا؟

❁**والجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:**

➤**الوجه الأول**: أن هذا بيت مصنوع؛ لم يثبتْ عن حسان رضي الله عنه، ولا عن غيره ممَّن يُحتج بقوله من أهل اللغة.

ويا لله العجب! أليس هذا مبحثًا عقديًّا هو معدودٌ عندكم من مباحث الأصول، وعندنا عشرات الأحاديث مُخرَّجة في الصحيحين وغيرهما من السُّنن والمسانيد والمصنفات بأصح الأسانيد على وجه الأرض، ثم إنكم أخذتم هذه الأحاديث بأطراف الأصابع ودفعتم في صدورها، وأَبَيْتُم القبول بها، والسبب عندكم أنها أحاديث آحاد! وأحاديث الآحاد تفيد الظن، وهذا الباب لا يُقبل فيه إلا القطع.

سبحان الله العظيم! أحاديث رسول الله ﷺ -لو سلَّمنا جدلًا أنها في هذا المقام آحادٌ وهي ليست كذلك، بل هي متواترةٌ قطعًا- حُفِظ هذا المعنى ،أعني إثبات الرؤية عن رسول الله ﷺ ، من رواية نحوٍ من ثلاثين من أصحاب رسول

الله ﷻ ، فإن لم يكن هذا المعنى متواترًا فما هو التواتر إذًا؟ لكن سلَّمنا جدلًا أنه ليس متواترًا، لكنها أحاديث صحيحة قد حكَم عليها أهل العلم بالحديث بالقبول، فهي تفيد العلم واليقين قطعًا، ولكن لأنكم أبعد شيءٍ عن السُّنة بل أنتم أعداء للسنة، فإنكم تَأْبَون قبولَها.

المقصود: أن هذه أحاديث صحيحة، سلسلة أسانيدها مُزيَّنة بالثقات الأتقياء الصادقين، ثم تركتم هذا كله وذهبتم تستدلون ببيتٍ مصنوع وقائله مجهول، فأيّ إنصاف هذا؟!

➤**الوجه الثاني**: لو صح أن هذا البيت ممَّن يُعتدُّ بكلامه من أهل اللغة فإننا نقول: إن هذا البيت جارٍ على القاعدة وهي: أن النظر إذا عُدي بـ(إلى) فإنه يفيد معنى الرؤية البصرية؛ وذلك أن مقصود القائل: أن هذه الوجوه كانت تنظر إلى السماء؛ لأن أولئك كانوا يعتقدون أن ربهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عالٍ فوقهم، فهم ينظرون إلى حيث هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، كما أن المسلم إذا رفع يده فإن يرفعها إلى فوق؛ لأنه يعتقد أن ربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فوق، كذلك إذا أشار إلى أعلى كما أشار النبي ﷺ، فإنما يشير إلى حيث ربُّه، ورَبُّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عالٍ فوق كل شيء؛ فأيّ إشكال في هذا؟ فانظروا إلى السماء، يعني: إلى حيث ربُّها سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، تنتظر أن يأتيها، الخلاص والفلاح من قِبَله تبارك وتعالى فما الإشكال؟ بل هذا دليلٌ عليهم وليس دليلًا لهم.

➤**الوجه الثالث**: أن يُقال إن بعض أهل العلم قال إن هذا البيت رُوي ليس كما ذكرتم، وإنما:

وُجُوهٌ يَومَ بَكْرٍ نَاظِراتٌ إِلَى الرَّحْمَنِ تَنتَظِرُ الفلاحا

المقصود: أن هذا حكاية عما كان في حروب الردة بين الصحابة ﷺ وبني حنيفة الذين ارتدوا، مسيلمة ومن معه، ومعلوم أن بني حنيفة يرجعون إلى قبيلة بكر بن وائل، فهو يقول في تلك الحروب -حروب قوم مُسيلِمة بني حنيفة الذين هم من بكر بن وائل، يسمى اليوم بهم- ينظرون إلى مُسيلمة؛ لأنه -قبَّحَه الله- قد تسمى (رحمان اليمامة)، فكانوا يلتفتون إليه وينظرون، يريدون حلًّا ويريدون نصرًا يأتي من قِبله، فهذه حكاية عمَّا كان من هؤلاء المرتدين من بني حنيفة، ولم يخرج البيت عن القاعدة اللغوية فهو النظر العَيني: (نظر البصر).

➤**الوجه الرابع**: أن الانتظار لا وجه لتَعليقه بالوجه، الآية فيها: ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾، ففي لُغة العرب إذا أُريد الانتظار فالمعروف أنه يُنسب الانتظار إلى المنتظِر لا إلى وجهه، فيقال: (زيدٌ ناظرٌ) يعني: منتظر، ولا يقال: وجهُ زيدٍ ناظرٌ، لذلك ﴿**أَفَلَمْ يَنْظُرُوا**﴾ ما قال: أفلم تنظر وجوهُهم. وهكذا في مواضع كثيرة يُنسب النظر الذي هو بمعنى (الانتظار) إلى ذواتهم وأشخاصهم ولا يُنسب إلى وجوههم، فهذا الذي ذكروا غريب عن لغة العرب، ولا يُعرف له شاهد كما قالوا.

➤**الوجه الخامس**: لو كان ما قالوه صحيحًا لم يكن للتَّعدية بالظرف وجهٌ ولا فائدة، وذلكم أن الله جل وعلا قال: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ﴾، فهذا المذكور تعلق بظرف هو يوم القيامة، فأنتم تقولون: إن هذا الانتظار لثواب الله عَزَّوَجَلَّ كان يوم القيامة، نقول: إنَّ هؤلاء المؤمنين ينتظرون ثواب الله عَزَّوَجَلَّ من قبل وهم في الدنيا، فما فائدة هذا التعليق؛ تعليق النظر بيوم القيامة؟! هذا التعليق يناسب لو كان هناك شيءٌ جديد يكون منهم، أمَّا مجرد أنهم ينتظرون ثواب الله جل وعلا فهذا من قبل كان منهم، فهم كانوا يُؤَمِّلون وينتظرون ويَتحَيَّنُون أن ينالهم ثواب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فأي فائدة في التعدية بالظرف هاهنا؟

➤**الوجه السادس**: أنَّ الآية صريحة بأن أهل الإيمان قد نالهم حظٌ وافر من النضارة والبهجة والسرور والضحك بسبب هذا النظر؛ قال: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ والسبب: لأنها ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، وأيُّ نضارةٍ يُنْتِجُها الانتظار؟ بل لو قيل بالعكس كان هو المناسب، فالذي يَصحب الانتظارَ ليس السرور ولا النضارة ولا السعادة، وإنما القلق والهَمّ، هذا هو المعروف عند الناس، حتى قالوا: "إن الانتظار يورث الصَفار"، وقالوا: "إن الانتظار يورث الصغار"، وحتى قالوا: "إن الانتظار هو الموت الأحمر"، انتظار فيه مَلَل، وفيه ضيق صدْر، فأيّ سعادة وسرور وحبور في كونهم ينتظرون؟!.

➤**الوجه السابع**: أنتم تقولون إن معنى الآية ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾: تنتظر ثوابَ رَبِّها، فمِن أين لكم أن في الجنة ثوابٌ يُنتظر؟ والجنة هي الثواب! الانتظار

إنما يكون لشيء معدوم، فهُم في الجنة وينتظرون الثواب، وهم في نعمة تَكْتَنِفُهم من كل جانب، ﴿**إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ**﴾ [الانفطار:١٣]، فما دخل المؤمنون الجنة إلا ونَعيم الله جل وعلا وثوابه يَنثال عليهم وينهال عليهم ويَكْتَنِفُهم من كل جانب، فمن أين لكم أن هناك انتظارًا للثواب وهم في الثواب؟ أيّ تناقضٍ هذا الذي تذكرون!!.

➤**الوجه الثامن**: أن التأويل الذي ذكروا اقتضى إضمارًا بلا دليل، وهذا غير مقبول باتفاق العلماء؛ هذا التأويل الذي ذكروا اقتضى منهم أن يُضمروا كلمة (ثواب)، فما الدليل عليها؟ لا دليل عليها؛ إنما هو شيء مُخترَعٌ من قبلهم.

بناءً عليه فإنَّنا نقول: إن هذا عَبَثٌ بأدلة القرآن، وإلا فلو صح لكم أن تُضمِروا ما شئتم فإنه يصح لغيركم أيضًا أن يُضْمِر؛ وعليه فتكون أدلة الكتاب والسنة نَهبًا لكل صاحب هوى يُقدِّر في النصوص ما يشاء، وإذا كانت باؤُكم تَجُرُّ فبَاءُ غيركم تَجُرُّ أيضًا.

فلِزنديقٍ أن يقول مثلًا: (واعبدوا الله) هناك مضمر: واعبدوا رسول الله. (وأقيموا الصلاة): وأقيموا صلاة الظهر، وليست الصلاة مطلقًا، فقط صلاة الظهر، (وآتوا الزكاة) من الإبل فحسب.. أليس الباب صار مشرعًا؟ أنتم أضمرتم بلا دليل فلغيركم أيضًا أن يضمر بلا دليل! فأيّ حرمة بل أيّ قيمة ستبقى للنصوص إذا فُتح هذا الباب على مصراعيه؟

فهذا مما يُبيّن بطلان ما قالوا، وأن **القاعدة القطعية المتفق عليها: (أنه لا يجوز العدول عن الظاهر إلا بدليل صريح)**؛ والظاهر هاهنا ليس فيه هذا الذي أضمروا.

وهذا الجواب يرد تأويلًا آخر ذكروه، وهو زعمهم أن النظر هاهنا هو نظر العين، ولكن ثَمَّة مضمرٌ محذوف؛ فهي تنظر إلى ثواب ربها، ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا﴾ يقولون: خلاص سلّمنا بأن النظر هاهنا هو نظر العين ولكن النظر ليس إلى الله جل وعلا وإنما إلى ثوابه، فنقول: هذا إضمارٌ بلا دليل فالقول به باطل.

➤**الوجه التاسع**: أن يُقال إن هذا التفسير تفسيرٌ مخالفٌ لإجماع السلف، ونحن نعتقد أن إجماع السلف هو الحق الذي لا ريب فيه، وهذا الذي ذكروه شيء مُحدَثٌ ما عرَفُوه، ولو كان خيرًا لسبقوا إليه.

وأهل السنة يعتقدون أنَّ المتأخرين من المسلمين ليسوا مُنبَتِّين، وظهروا وقد انقطعت الصلة بمن قبلهم، إنما يعتقدون أن هذا الدين سلسلة متصلة ببعضها فيأخذ المتأخر من المتقدم؛ وبهذا كان المتأخرون من أهل السنة والجماعة على يقين من أنهم على الحق المبين؛ لأنهم أخذوا دينهم واعتقادهم عن السلف السابقين.

ولذا لمَّا قِيل لشريك بن عبد الله القاضي رَحِمَهُ اللَّهُ: إن قومًا يُكذِّبون بنزول الله تعالى، فما كان منه إلا أن حدث بنحو عشرةٍ من الأحاديث يَسُوقها بأسانيدها،

ثم قال: أما نحن فأخذنا ديننا عن التابعين، وأخذه التابعون عن الصحابة، أما هم فعمَّن أخذوا؟

نحن مستيقنون، نحن نأوي إلى ركن وثيق، أرأيتم جبل أحد؟ نحن كالمستند إلى جبل أحد آوى إلى ركن شديد، ليس عنده أدنى ريب ولا شك، هذه العقيدة عقيدةٌ كان يعتقدها بيقين، أصحاب محمدٍ ﷺ ورضي الله عنهم، كان يعتقدها التابعون رحمهم الله، وكان يعتقدها أتباع التابعين، وكان يعتقدها مَن بعدهم من أئمة الهدى، ولم يزل هذا الأمر يتسلسل إلى يوم الناس هذا بحمد الله وفضله، الأسانيد الصحاح والروايات الجياد الحسان وصلتنا ولله الحمد غَضَّة كأنما حُدِّث بها البارحة، ما عندنا شك في هذا ولا ريب بحمد الله، ولذا فإننا نقطع بأن أيَّ اعتقاد لم يكن عليه السلف الصالح رحمهم الله فإنه لا خير فيه فهو باطلٌ دون شك.

➤**الوجه العاشر**: أن يُقال إن هذا التفسير الذي ذكروا باطل لمخالفته أدلة الشرع ونصوص الوحي كتابًا وسنة وِحدة واحدة، تُؤخذ على أنها دليل واحد؛ لأن الله جل وعلا وصف كتابه بأنه متشابه، يعني: يشبه بعضه بعضًا ويؤيد بعضه بعضًا ويدل بعضه على بعض، وسنة رسول الله ﷺ وحيٌ كما أنَّ القرآن وحي، فإذا نظرت إلى هذا الدليل فافهمه في ضوء الأدلة الأخرى، والأدلة الأخرى قاطعة بثبوت الرؤية البصرية، قال ﷺ في «صحيح البخاري» أصح الكتب بعد كتاب الله، جاء في حديث جرير رضي الله عنه: «**إنكم سترون ربكم عِيانًا**»، فأيّ

بيان بعد هذا البيان؟ وأيّ إيضاح بعد هذا الايضاح؟ وكيف نفهم هذه الآية إلا في ضوء أَخواتها من الآيات والأحاديث! فالنصوص وِحْدَةٌ واحدة، تُعامَل كدليلٍ واحد.

➤**الوجه الحادي عشر** والأخير: سلَّمنا جدلًا أن الآية على ما ذكرتم وأن معناها: تنتظر ثواب ربها، فإننا نقول: وكان ماذا بعد هذا؟ تنتظر ثواب ربها، وقد دلت الأدلة الصحيحة القطعية على أن من ثواب ربها، بل أعلى ثواب ربها في الجنة هو رؤية ربها؛ فهي تنتظر رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كما تنتظر بقية النعيم بل أَوْلى.

فهذه أوجه مُوجَزة تدل على بطلان التأويل الذي ذكروا، والله عَزَّوَجَلَّ أعلم.

نأتي الآن إلى التأويل الثاني الذي ذكروا، وهو دونه في الشهرة وأظهر في السقوط على سقوط التأويل الأول كما علِمت، لكن الثاني أظهر سقوطًا، **وهو قولهم**:

إن قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، ليس في الآية جار ومجرور، ﴿إِلَى رَبِّهَا﴾ جار ومجرور، لا؛ إنما في الآية مضاف ومضاف إليه، بمعنى: أن (إِلَى) كلمة مفردة وليست حرف جر، قالوا: (إلى) مفرد (آلاء)، و(ناظرة) هاهنا لم تتعدَّ بـ(إلى) فهي بمعنى الانتظار، فيكون المعنى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ نعمة ربها منتظرة!

❁والجواب عن هذا من وجوه:

➤**الوجه الأول**: أن هذا تأويلٌ سامج مخالف للمتبادر من الآية، وفيه من التكلف والتعسّف ما لا يخفى على مُنصِف. هذا هو الأمر الأول.

وقد اعترف بعض المتكلمين بأن هذا التأويل في غاية البُعد، ويا لله العجب لو أننا طَرَدْنا هذا؛ كل آية لا يعجبنا الاستدلال بها -ونعوذ بالله من هذه الحال- فإننا سوف نجعل (إلى) بمعنى مفرد (آلاء)، هذا شيء إلى العبث أقرب منه إلى البحث العلمي النَّزيه.

➤ **والوجه الثاني** أن يقال: إن هذا التأويل باطل بيَقين؛ وذلك أن الانتظار إنما يكون لمعدوم كما علِمْنا، أنت لا تنتظر شيئًا بين يديك أو أنت غارق فيه. ثم الآية على قولكم تقتضي أن المعنى (نعمة ربها منتظرة)، والمفرد المضاف -كما هو متقرر في علم أصول الفقه- يَعُمّ؛ إذًا نِعَمُ الله عَزَّوَجَلَّ أهل الإيمان سوف ينتظرونها، أين؟ في الجنة، سبحان الله! كيف يكون ذلك والله جل وعلا يقول: ﴿**إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ**﴾ [الانفطار:١٣]، فهم في النعيم بيقين، فكيف ينتظرون شيئًا هم فيه؟! فهذا دليل على أن الذي ذكروا بعيد غاية البُعد.

➤ **الوجه الثالث**: أن يقال: ليس متفقًا على أن (إلى) مفرد (آلاء)، المسألة خلافية، وهذا الخلاف يضعِف هذا الاستدلال، فقد قيل إن كلمة (آلاء) لا مفرد لها، وقيل إن مفردها (أَلا) وليس إلى، وقيل إن مفردها (إِلَا) ولكن بالألف

الممدودة لا المقصورة، وهذا يخالف رسم القرآن. إذًا هذه أوجه تدل على ضعْف هذا التأويل الذي ذكروا.

➤ **الوجه الرابع** -وهو وجهٌ لغوي- وهو: أن قولهم يقتضي أن (إلى) مفعولٌ لاسم الفاعل (ناضرة)؛ فيكون اسم الفاعل قد عمل في مُتقدِّمٍ لا متأخر، يعني في غير القرآن تقول: (ناظرةٌ نعمةَ ربها)، لكن في الآية (نعمةَ ربها ناظرة)؛ وهذا ضعيف، بعيد عن الفصاحة، ولا يُلْجَأُ إليه عند علماء اللغة إلا في ضرورةٍ شعرية، أن يعمل اسم الفاعل في متقدم عليه وليس في متأخر، فانظر كيف أن الهوى قد عمل في هؤلاء حتى رَكِبُوا الصَّعب والذَّلول؛ ليس هناك غاية إلا أن ندفع دلالة هذا الدليل بأيّ وجه، كأن الآية أو الحديث الذي يخالف معناه هواهم صائلٌ يُدفع بأيّ وسيلة. الصَّائل يُدفع بأيّ وسيلة، كأن النصوص هذه حالها معهم وهذه حالهم معها، نسأل الله السلامة والعافية!

➤ **الوجه الخامس والأخير**: أن هذا التحريف والتأويل مخالف لإجماع السلف فما قال به أحد قطّ، ولم تكن هذه الأمة جاهلةً مُضيِّعة للحق في معنى كلام ربها حتى بَرَزَ هؤلاء المعطلة فعَلَّموا الأمّة معنى كلام ربها؛ فهو تفسيرٌ مُبتدَع مخالف لإجماع السلف، فهو ساقط لا شك في ذلك ولا ريب.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣]، وَتَفْسِيرُهُ عَلَى مَا أَرَادَهُ اللهُ تَعَالَى وَعَلِمَهُ).

ماذا أراد المؤلف في هذه الجملة؟

بعض مَن تصدى لشرح هذه العقيدة احتمل أن يكون في هذه الجملة إشارةٌ إلى مذهب أهل التفويض، وأننا نجهل معنى هذه الآية، وإنما نُفوِّض العلم بمعناها إلى الله.

وهذا فيما يبدو -والعلم عند الله- بعيد، وعلى الشارح كما نصَّ على هذا ابنُ حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «فتح الباري»- أن يوجه كلام الأصل ما أمكن، شأن الشارح أن يوجه كلام الأصل ما أمكن، يعني أنت تَصَدَّيت للشرح فحاول أن توجِّه كلام الأصل ما أمكن، توجهه التوجيه الصحيح، ولاشك أن هذا ينبغي أن يكون بلا تعسُّف.

وسياق كلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يدل على بُعد هذا الاحتمال؛ فإنه قد أثبت الرؤية فقال: (وَالرُّؤْيَةُ حَقٌّ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ، بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ وَلَا كَيْفِيَّةٍ)، ولا يقول هذا الذي يجهل معنى كلمة (رؤية)؛ لأن الذي ينفي الكيفية هو الذي يعلم المعنى، وإلا فلو كان يجهل المعنى أصلًا فلا وجه لأن ينفي العلم بالكيفية؛ لأن المعنى أصلًا مجهول.

فالذي يبدو -والله أعلم- أن مراد الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله (**وَتَفْسِيرُهُ عَلَى مَا أَرَادَهُ اللهُ تَعَالَى وَعَلِمَهُ**): أن تلاوة هذه الآية ونظيراتها كافية في تفسيرها، وليس هناك قدْرٌ زائد على هذا في فهم المعنى؛ آية صريحة لا حاجة إلى أن تتزيَّد عليها بتأويلات وتحريفات، ويؤكد هذا ما سيذكره لاحقًا مما سنقرؤه إن شاء الله.

وبناءً عليه فإنه يقال: إن هذه النصوص وأمثالها محمولة عند أهل العلم على ظاهرها؛ لأن ظاهرها مرادٌ لله تعالى، وبناءً عليه فالمعلوم عند أهل السنة والجماعة أن ظواهر نصوص الصفات وأدلة الغيب محمولة على ظاهرها، **القاعدة عندهم: ظواهر النصوص مُرادَةٌ للمتكلم بها، مفهومةٌ للسامع لها**، لابد أن تكون مفهومةً للسامع لها إذا كان يريد الإفهام والهداية لا الإلْغاز. ومعلوم -وهذا هو الأصل عند العقلاء- (أن **مقصود الخطاب الإفهام**)، هذه قاعدة، فلا يُخاطِب عاقلٌ غيرَه إلا والأصل أنه يريد إفهامَه، وإن كان الأمر على خلاف ذلك كانت قرائن الحال كافية في الدلالة على المراد، كأن يكون المقام مقام إلْغازٍ ونحوه، لكن الأصل أن مقصود الخطاب هو الإفهام.

إذًا نحن نقطع أن ظواهر النصوص مرادةٌ لله عَزَّوَجَلَّ مفهومة لدى السامعين، ولو كان المراد خلاف الظاهر لَبُيِّن في الدليل؛ لماذا؟ لأن الله عَزَّوَجَلَّ وصَف هذا الكتاب بأنه هدىً للمتقين، وأنه بيانٌ وتَبيين ومُبين، وبأنه أحسن تفسيرًا، وبأنه مُيسَّر للذكر، ولأنه مطلوب من المؤمنين أن يتدبَّروه، يقول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ**

لِلْمُؤْمِنِينَ * قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس:٥٧-٥٨]، كيف يكون موعظة وذكر وهدى وظاهرُه خلاف مراد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؟ هذا يَستحيل تمام الإحالة.

بل الحق الذي لا شك فيه أنه ما كانت أوصاف القرآن هكذا إلا وظاهر النصوص مرادٌ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، الله يريد مِنَّا أن نفهم هذا الذي يظهر من هذه النصوص في ضوء لغة العرب، **وظواهر النصوص تُفهم في ضوء لغة العرب** - كما علمْنا سابقًا- **من خلال أمرين:**

١-معرفة المفردات.

٢- تأمّل السياق والقرائن المحيطة بالنص.

يقول الله جل وعلا: **﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾** [سبأ:٦]، يَهدي وليس يُضِل كما يدَّعي هؤلاء، اللهُ عَزَّوَجَلَّ يخبرنا بآية ظاهرها الذي يَفهمُه كل من يفهم لغة العرب أن المؤمنين ينظرون إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بأعين رؤُوسهم، والمراد أن نفهم أن المراد هو أن نعرفه معرفةً قلبية، أو نتكلف أنواع المُضمرات التي تدل على المراد، وهو أننا ننتظر ثوابَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى !!

يا لله العجب، لِمَ ما أخبر الله بهذا ابتداءً؟ أليس هذا القرآن هداية؟ أليس ميسّرا لا مُعسَّرًا؟ فكيف يكون كذلك وظاهره يفيد شيئًا والمراد شيء آخر؟

والمطلوب أن نَجِدَّ ونجتهد في صرْف هذه الظواهر، كأنَّ الغاية من إنزال هذا القرآن -كما يدل على هذا حالهم- ليس هو النظر والاعتبار والتدبر وزيادة الإيمان ثم العمل والاجتهاد.. لا، أُنزل هذا القرآن لكي نجتهد في صرْفه عن ظاهره، كأن القرآن ما أُنزل إلا لهذا!! بناءً على هذا المسلك الذي سلكه هؤلاء، وهذا -والله- أبعد شيءٍ من غاية إنزال القرآن.

فنحن على يقين أنَّ هذا القرآن لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه، وأنه بيِّنٌ وأنه واضحٌ، وأن كلام رسوله ﷺ بيِّنٌ واضحٌ أيضًا، وأنه عليه الصلاة والسلام قد تركنا على مثل البيضاء، وأنه ﷺ أعلم بالحق وأنصح للخلق، وهو القادر على البيان والإيضاح عليه الصلاة والسلام، فكيف يُحدِّثنا بالأحاديث الواحد تِلْو الآخر، والمراد عكس ما يدل عليه الظاهر أو خلاف ما يُنبئُ عليه ظاهر حديثه!! أَهَذا ظنُّكم بالله؟ وهذا ظنُّكم برسوله ﷺ؟

إذًا حينما قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَتَفْسِيرُهُ عَلَى مَا أَرَادَهُ اللهُ تَعَالَى وَعَلِمَهُ**) أنه لا تفسير زائدًا على ظاهر النص في هذا وأمثاله، والقول كما قال سفيان بن عُيينة رَحِمَهُ اللَّهُ في نصوص الصفات: «تلاوتها: تفسيرها»؛ مَن يفهم لغة العرب فإنه سيفهم المعنى بمجرد قراءة هذا النص، وهذا هو القدْر الذي علينا أن نفهم المعنى، وما زاد على ذلك من معرفة الكُنْه والكيفية فمخزونٌ عنَّا عِلْمه.

قوله: (**وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَن رَسُولِ اللهُ ﷺ فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَعْنَاهُ عَلَى مَا أَرَادَ**) مما يدل عليه الظاهر، لا على تفسير المبتدعة، ولا

على تكلّفاتهم وتَخرُّصاتهم؛ إنما على ظاهره، لأن هذا هو الذي أراده الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

قوله: (**لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِآرَائِنَا، وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا**)؛ انظر كيف جعل هذا هو المقابل لماذا؟ (**عَلَى مَا أَرَادَهُ اللهُ**)، إذًا ما أراده الله، أو ما تأوَّلْناه بآرائنا أو تَوَهَّمْناه بأهوائنا، إذًا المقابَلَة بين حمْل النص على ظاهره فهذا هو الذي أراده الله، أو تحريفُه عن ظاهره؛ فهذا يَبعُد معه أن يكون مراد المؤلف رَحِمَهُ اللهُ ما قيل من أنه مُشعِر بمَيلٍ إلى مذهب أهل التفويض، والله عَزَّوَجَلَّ أعلم.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَن سَلَّمَ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَلِرَسُولِهِ ﷺ، وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالِمِهِ، وَلَا تَثْبُتُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِسْلَامِ؛ فَمَن رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهْمُهُ حَجَبَهُ مَرَامُهُ عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ وَصَافِي الْمَعْرِفَةِ وَصَحِيحِ الْإِيمَانِ، فَيَتَذَبْذَبُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَالتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، وَالْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ، مُوَسْوِسًا تَائِهًا شَاكًّا زَائِغًا، لَا مُؤْمِنًا مُصَدِّقًا، وَلَا جَاحِدًا مُكَذِّبًا.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه القطعة من هذه العقيدة هي في الحقيقة من مَحاسنها، فالكلام الذي ذكره رَحِمَهُ اللَّهُ هاهُنا فيه استرسالٌ وخروج عن موضوع الرؤية إلى **بيان أصلٍ وقاعدةٍ عظيمة من قواعد الديانة، ألَا وهي: (التسليم والاستسلام)**، فهذا استطراد ثم يعود بعد ذلك في الجملة من بعد إلى الكلام عن الرؤية مرة أخرى.

الاستسلام والتسليم لله جل وعلا أصْلٌ عظيم عند أهل الإسلام، بل إنَّ مَبنى العبودية لله جل وعلا عليه؛ ﴿**وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ [الأنعام:٧١]، ﴿**فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**﴾ [النساء:٦٥]. وهذا خليل الرحمن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ - الذي أُمرنا باتِّباع مِلَّته- يقول الله عَزَّوَجَلَّ عنه: ﴿**إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ [البقرة:١٣١]، وقال عنه وعن ابنه إسماعيل عليهما السلام: ﴿**فَلَمَّا**

أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ [الصافات:١٠٣]، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يقول: ﴿**وَمَنْ يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى اللهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى**﴾ [لقمان:٢٢].

هذا هو الأصل الأصيل عند أهل الإيمان، التسليم لله والاستسلام. وهذه القضية من كُبريات القضايا التي ينبغي أن يُدَنْدِن عليها الدعاة إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ وذلكم أن من أكثر ما دُهِيت به هذه الأمة في العصور المتأخرة: **ضعْف التسليم والاستسلام لله جل وعلا**، مُصيبة وأي مصيبة حلَّت بفِناء كثير من المسلمين؛ ضعْفٌ في التسليم لله، وضعْف في الاستسلام له.

والإسلام: هو الاستسلام لله وحده، ويقابله: الاستكبار والإشراك.

أمَّا الإشراك: فإنه الاستسلام لغيره معه.

وأمَّا الاستكبار: فهو ترك الاستسلام له.

وأهلُ الإسلام هم الذين استسلموا لله وحده، والله جل وعلا أحد صمد .

(**أَحَد**) يقتضي ثبوت هذا الاسم لله جل وعلا الإخلاصَ له، وهذا ما يدفع الإشراك.

و(**صَمَد**) هذا الاسم لله تعالى يقتضي الاستسلام له، وهذا ما ينافي الاستكبار.

وقد ذكر المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه الجملة هذه الكلمة العظيمة التي هي من أحسن ما كتب رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه العقيدة: (**وَلَا تَثْبُتُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِسْلَامِ**).

ما هو الفرق بين التسليم والاستسلام؟

كثير من كلام أهل العلم جَرَوا فيه على الترادف بينهما، وأن هذه تدل على ما تدل عليه هذه. وإذا أردنا أن نُدَقِّق فنعرف الفرق بينهما:

فإن **التسليم** فيما يبدو -والعلم عند الله عَزَّوَجَلَّ- : هو القناعة والطمأنينة.

وأمَّا الاستسلام: فإنه الخضوع والانقياد.

هذا فيما يبدو والله أعلم من الفرق بينهما **والمعنيان متلازمان**.

والأمر -كما قدَّمتُ- حقيقة دِين الإسلام هي تسليمٌ صِرْف واستسلامٌ مَحْض لله رب العالمين، ولِدِينه، ولأمره، ولقضائه ظاهرًا وباطنًا؛ في «صحيح مسلم» لمَّا نزل قول الله جل وعلا: ﴿**لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ**﴾ [البقرة:٢٨٤]، شَقَّ ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم، فأَتَوه عليه الصلاة والسلام وجثوا على الركب -الأمر عظيم- وقالوا: يا رسول الله كُلِّفْنا من العمل ما نُطِيق؛ الصلاة والصيام والصدقة والجهاد، هذه أمور كُلِّفْناها وكُنَّا مُطِيقين لها، لكن هذه الآية لا نطيقها، ﴿**وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ**﴾، هذا شيء لا

نُطيقه يا رسول الله، كأنهم يَلْتمسون أن يسأل النبي ﷺ ربَّه التخفيف، فماذا قال لهم ﷺ؟ عَلَّمهم درْس التسليم والاستسلام، قال عليه الصلاة والسلام: «**أَتُريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابَين من قبلكم: سَمعْنا وعصينا، قولوا: سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير**»، فلما اقْتَرَأَها الناس ذَلَّت بها ألسنتُهم، صاروا يقولون عن قناعة واطمئنان: ﴿**سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ**﴾ [البقرة:٢٨٥]، تسليمٌ محض، واستسلام صِرْف، حينها أنزل الله جل وعلا: ﴿**لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا**﴾ [البقرة:٢٨٦].

فالمقصود: أن التسليم لله جل وعلا قاعدة عظيمة بل رُكن رَكين في عبودية المرء لرَبِّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فلا إسلام إلا بتسليم واستسلام، وكلام أهل العلم في معنى التسليم والاستسلام كثيرٌ جدًا، لكن يمكن تلخيصه وتقريبه بأن يُقال: (**إن التسليم لله والاستسلام: هو الخضوع والانقياد طوعًا ورضا**).

الاستسلام لله جل وعلا: هو أن ينقاد العبد لربه مستجيبًا له في الأمور العلمية والأمور العملية، وهذا الانقياد يضاده التولي والاستكبار، ﴿**وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُوْلَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ**﴾ [النور:٤٧]، أما أهل الإيمان ﴿**سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ**﴾ .

ولابد أن يكون هذا التسليم تسليم عبدٍ مطيعٍ محبٍ لربه محسنٍ الظن به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لابد أن يكون تسليم راضٍ بحكم الله جل وعلا، ﴿**فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ**

﴿حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ﴾، لابد أن تزول حزازات النفوس، لابد أن يزول الضيق والحرج في مقابل كل ما جاء عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، بل لابد من انشراح الصدر تمام الانشراح، ولابد من انفساحه تمام الانفساح في كل شيء؛ في أوامره سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى حتى ولو كان ما كان، وفيما شرعه وبيَّنه من الأحكام الشرعية، حتى ولو خالف هوى النفس، حتى ولو كان تعدد الزوجات، حتى ولو كان حدّ الردة، حتى ولو كان الختان، حتى ولو كان ما كان لابد أن يزول الحرج من النفوس إن أراد الإنسان أن يكون مسلمًا.

كذلك لابد أن تزول حزازات النفوس من كل ما أخبر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى به من مسائل الغيب؛ كالصفات، وأمور الآخرة وغيرها من الأخبار حتى ولو خالفت عقلًا منكوسًا يدّعي أن ظواهر النصوص الدالة على صفات الله جل وعلا مفيدةٌ للتشبيه.

لا والله، ليس بمسلم من بقيت في نفسه هذه الحزازة، وظنَّ ما ظنَّ في وحي الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وحتى تزول الحزازةُ من النفس من كُلّ ما يُقدِّره الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وإن أصاب الإنسانَ فيه ما صابه من المؤلِمات، حتى ولو كان زلزالًا، حتى ولو كان فيضانًا، حتى ولو كان موت حبيب وفقْد قريب؛ هذه حقيقة التسليم، ﴿**وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**﴾.

۞هذه هي حقيقة الاستسلام والتسليم لله جل وعلا، **ولازم ذلك أربعة أمور انتبه لها:**

❍ **أولًا**: مِن لازم التسليم والاستسلام لله جل وعلا: تحكيمُ وحيه، وتقديمُه على غيره، لابد أن يكون وحيُ الله جل وعلا هو المُحَكَّم المُقدَّم، وغيره مؤَخَّر؛ كل ما يُحكَّم سوى حُكْم الله جل وعلا وما جاء في وحيه فإنه من أمْر الجاهلية، ﴿**أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ**﴾ [المائدة:٥٠]، وكل أمور الجاهلية موضوعة تحت قدَم رسول الله ﷺ كما في حديث (حجة الوداع) .

فواجبٌ تحكيم شرع الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ووحْيه في الصغير والكبير، في الأمور العلمية العقدية أو الأمور العملية، في المنازعات، في قضايا السياسة، في قضايا الاقتصاد، في قضايا الاجتماع، في قضايا الرياضة، في كل شيء، واجب تحكيم شرع الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ﴿**فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**﴾ [النساء:٦٥]، ﴿**إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا**﴾ [النور:٥١]، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يقول: ﴿**أَفَغَيْرَ اللهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا**﴾ [الأنعام:١١٤]، كيف يكون ذلك؟ كيف يكون التحكيم لغير وحي الله عَزَّوَجَلَّ وبين أيدينا كتاب الله؟! كيف وهو الكتاب المُفصَّل المُحكَم المُتقَن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلْفه، ما من خير إلا ودلَّ عليه ولا شرٍ إلا وحذَّر منه، يقول الله جل وعلا: ﴿**إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ**﴾ لِمَ؟

﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ﴾ [النساء:١٠٥]، هذا من حِكَم إنزال هذا القرآن: أن يكون حَكمًا بين الناس.

إذًا مَن أراد أن يكون من المُسلِّمين فعليه أن يكون لوحي الله عَزَّوَجَلَّ من المُحَكِّمِين.

❍**ثانيًا** ممَّا يستلزمه التسليم والاستسلام لله جل وعلا: اعتقاد الكفاية في وحيه والغَناء به؛ فوحي الله سبحانه عند كل مُسلِّم لله مُستَسْلِم له هو الكافي الشافي المغني الكامل، هذا وحي الله عَزَّوَجَلَّ عند كل مؤمن صادق، ﴿**أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ**﴾ [العنكبوت:٥١]، ﴿**أَفَغَيْرَ اللهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا**﴾ [الأنعام:١١٤] إذًا أنتم لا تحتاجون إلى شيء بعده، لا إلى دساتير، ولا إلى قوانين، ولا إلى فلسفات، ولا إلى قواعد منطقية، ولا إلى عقول مُنتكسة، ولا إلى شيء آخر، الغَناء والكفاية حاصلة بوَحي الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ﴿**أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ**﴾.

❍**ثالثًا**: القبول لوحيه؛ المسلّم المستسلم هو الذي يكون منه القبول لوحي الله عَزَّوَجَلَّ قرآنًا وسنة.

ومعنى القبول: هو أن يقابل الأخبار بالتصديق، والأحكام بالالتزام.

وما معنى الالتزام؟ **معنى الالتزام**: هو اعتقاد الوجوب واعتقاد الإلزام، يعني أن يعتقد المسلمُ أنه مُخاطَبٌ بهذه الأحكام ومُلزَم بها، وأنه ليس في سعة مِن تَركها، لا يسعه الخروج عنها، وليس له في العمل بها والتزامها خيار ولا تفضّل، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يقول: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ**﴾ [الأحزاب:٣٦] ، فأنت مُلزَم يجب عليك أن تعتقد أنك مُلزَم بهذا الدِّين وبأحكامه كلها، مهما كان هذا الحكم ممَّا لَانَ قلبُك للعمل به أو ليس كذلك، أنت مخاطب بما أنك قد شهدت أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وَوَسَمْت نفسك بوَسْم الإسلام إذًا لابد أن تلتزم أحكام الشريعة، وأن تعتقد أنك مخاطَب ومُلزَم، وواجب عليك اتباعها، وهذا شيء، والعمل بالفعل شيءٌ آخر، هذا القدْر من الالتزام شيء لا خيار فيه ولا مندوحة عنه.

وبناءً عليه كم يقع الإنسان في مَعاطِب حينما يضعف عنده هذا الالتزام، حينما يأتيه النص، حينما يَبلغُه الدليل وكأنه ما سمع شيئًا، ولا حرك في نفسه ساكنًا، تحدثْتَ يا أيها المتحدث بالدليل أو لم تتحدث الأمران سِيَّان! هذه مصيبة عظيمة يا إخوتاه! حينما يُقال لمسلم: إنَّ النبي ﷺ قد لَعَن آكل الربا ومُوكِله، ويستمع الحديث ولا كأنه سمع شيئًا، حدِّث به أو لا تُحدِّث أنا سآكل سآكل، وكأن هذا الحديث مُوجَّه لغيره.

أو يُقال: يا أَمَة الله لا يجوز لكِ أن تسافري بغير مَحرَم، نهى النبي ﷺ عن ذلك، فتَقِف أمام هذا الكلام مُبتسمة كأنه لا يَعنيها، هذه مصيبة، هذا التصرف قد يُورِد الإنسان الموارد، هذه قضية تتعلق بأصل الدين.

شتَّان وفرْق بين حالتين:

➢ أن يكون هناك إنسان مقصّر، يعلم أنه مقصِّر، ويعلم أنه مخاطَب، ويعلم أنه قد تعرض لغضب الله عَزَّوَجَلَّ بفعل ما فعل، ولكن تارةً يقول هذا من الشيطان، وتارة يقول: أستغفر الله وأتوب إليه، وتارة يبحث له عن مخرج ويتذرَّع لأن هذا قول لفلان أو فلان، وإن كان هذا لا يُعفِيه من البحث عن الحق، لكن هذا كله شيء.

➢ وكَونه لا يبالي بحُكم الشرع ولا بدليل الوحي، ولا يقدِّم عِلمه بهذا ولا يؤخر، فهو ماضٍ في سبيله ماضٍ! هذه مسألة خطيرة، أنت مُلزَم، أنت واجبٌ عليك أن تعتقد أنك ملزَم، وأنك مخاطب، وأنه لا يسعك الخروج عن ذلك وإلا فأعِدِ النظر في إيمانك، القضية هاهنا تَمَسّ الاعتقاد وليست قضية معصية الآن، الذي يلتزم الحكم الشرعي ثم يخالفه لِهَوى أو شهوة هذا حكمه حُكم أمثاله من العصاة، أمَّا الذي يظن أن لا يَعنيه الموضوع أصلًا، أو أنه يَسَعه الخروج عنه، أو ليس مكلفًا به، هنا الموضوع في غاية الخطورة.

❍ **رابعًا**: انتفاء المعارضة والخلاص من المنازعة، وهذه هي الثمرة الجامعة لكل ما مضى؛ إن كنت مستسلمًا مُسلِّمًا له فلابد أن تنتفي عن كل

معارضة واعتراض ومنازعة لِما جاء عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، سواءً كان هذا متعلقًا بالأوامر أو بالأقدار أو بالأخبار.

وغالب معارضات الناس تدور على هذه الأمور الثلاثة:

- فقد يَعترِض مُنتكِس على أمرٍ من أوامر الشرع بدعوى مخالفته الحِكمةَ في زعمه.
- أو يعارض القدَر بدعوى مخالفته العدل في زعمه.
- أو يعارض الخبر بدعوى مخالفته العقل في زعمه.

هذه المعارضات الثلاث هي غالب ما يدور عليه اعتراض الذين ضعُف أو عُدِم تسليمهم لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فأهل الإيمان هم الذين يخلُصون من هذه المنازعات، لا يعترض على قدَر الله عَزَّوَجَلَّ حتى ولو كان قدرًا مؤلمًا، إنما يقول: (ماضٍ فِيَّ حُكْمُك، عدلٌ فِيَّ قضَاؤُك).

المسلّم المُستسْلِم مهما أصابته من نكبات ومن مصائب ومن نوازل فإن هذا لا يُزحزح استسلامه وتسليمه وأَدَبه مع الله عَزَّوَجَلَّ، حتى -كما قدَّمت- لو كان هذا المؤلم زلزالًا عظيمًا، أو فيضانًا مدمرًا، أو كان موت الأقارب والأحبة، أو فقدان البيوت والأموال، لا يُزحزِح هذا في إيمانه شيئًا، لماذا؟ لأن عقيدته راسخة كالجبال بأن هذا قضاءٌ من عدْل حكيم رحيم، عَدْل لا يَظلِم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، اللهُ جل وعلا حرَّم الظلم على نفسه وقال: ﴿**وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ**﴾ [النحل:١١٨].

والمصاب بهذه النوازل والمِحن أحد رَجلَين:

➤إما أن يكون عاتيًا متمردًا على الله عَزَّوَجَلَّ، فتَنزل به عقوبة الله، وهذا من عدله وعزّته وكماله المحمود عليه سبحانه، هذا ممَّا يُحمَد الله عَزَّوَجَلَّ عليه ويُثنى به عليه.

➤وإمَّا أن تنزل المصيبة بِتَقي صالح؛ فهذه في حقه رحمةٌ ورِفعةٌ من الرحيم الرحمن سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، سبحان الذي فيما يقدِّر من هذه المصائب رحمةٌ عظيمة تقع بالمصاب.

لَكَ الحمدُ أَنّ الرّزَايا عَطَاء وَأَنّ المُصِيبَاتِ بَعْضُ الْكَرَم

فهذه المصيبة إذا نزلت بالإنسان فمات في زلزال، أو مات في غرَق، هذه في طَيَّاتها نعمة عظيمة لهذا المصاب؛ لأن الموت آتٍ ولابد، هذا الذي مات لو لم يَمُتْ بهذا السبب سيموت بغيره، والذي يحمل جُثَّته الآن سيموت، ونحن حينما ننظر ونتكلم أيضًا سنموت، ﴿**إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ**﴾ [الزمر:٣٠]، لكن ما أحسنها من مِيتةٍ حسنةٍ وخاتمةٍ حسنةٍ أن يموت الإنسان شهيدًا، فإن الغريق شهيد، وإن الهَدِم شهيد، فما أحسن أن تنتهي الحياة بهذه النهاية التي فيها فضْلٌ عظيم من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى .

وكأني بهذا الذي يُبكَى يقول: ﴿**يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ* بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ**﴾ [يس:٢٦-٢٧] إن كان من أهل الإيمان، إي والله، فنحن على يقين بأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وإن أمضى قدَرَه الذي يُؤلمنا فإنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى رحيمٌ بنا، بل

والله إنه لأرحم الراحمين. لا ينبغي أن تتشكك في هذا يا عبد الله البتَّة؛ الله أرحم الراحمين، وإلا فإنه كان قادرًا على أن يجعل هذه المصيبة على مدار الساعة، إذا وقَع زلزال لمُدة ثوانٍ فإن الذي قدَّره قادر على أن يجعله على مدار الساعة في كل صباح ومساء، أليس كذلك؟ لكنه لمَّا عَدَل عن ذلك علمنا أنه أرحم الراحمين.

ولمَّا كانت عاقبة هذا فيما نرجو ونؤمل ونَستيقن بوعد الله عَزَّوَجَلَّ أن عاقبة هذا أجرٌ عظيم لمن صبَر، ﴿**إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ**﴾ [الزمر:١٠] ممَّن أُصيب وهو على قيد الحياة، أمَّا من مات فإن رحمة الله وما هو مقبِلٌ عليه خيرٌ من هذه الدنيا، أليس إن كان الأمر كذلك فهو أرحم الراحمين سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؟ بلى والله، اللهُ أرحم الراحمين؛ لأنه لو شاء سبحانه أن يخلقنا ابتداءً في النار لفعل، الله على هذا قادر، هل يمنعه مانع؟ لو شاء الله أن يخلقنا ابتداءً في النار نَتلظَّى في عذابها لفعل، والله على كل شيءٍ قدير، لكنه لمَّا عدَل عن هذا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وأوجدنا في هذه الأرض، وسخَّر لنا ما في السماء والأرض، وأنعم علينا بالنعم الظاهرة والباطنة دلَّنا هذا على أنه أرحم الراحمين.

ولمَّا جعل سبحانه هذه المصائب والمِحن التي تنزل بالمسلمين أسبابًا لرفعة الدرجات ولحصول التوبة والاعتبار، كان سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أرحم الراحمين؛ فإن هذه النفوس التي ينالها من الغفلة ما ينالها تحتاج إلى تذكير، وهذا التذكير من رحمة الله.

تدري من المصاب في هذه المحن حقًا؟! ليس هو الذي والله تَهدَّم بيته فصبر، ولا الذي تُوفي ونرجو أن يكون انتقل إلى رحمة الله، لا؛ المصاب حقًا هو الذي لم يَعتبر، هو الذي لم يأخذ العِظَة، هو الذي ما أوقفتْه هذه الآيات العظيمة التي تدل على عظمة الله سبحانه وقدرته وأن هذا الرب العظيم ربٌّ قدير وربٌّ عزيز، وما أحرى بالإنسان أن يتوب وأن يرجع عن عِصيانه.

الذي ما استفاد هذا الدرس هو المصاب، هو الذي يستحق أن يُعزَّى، ﴿**وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُمْ بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ (٤٢) فَلَوْلا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا**﴾ [الأنعام:٤٢-٤٣] -إنا لله وإنا إليه راجعون، نسأل الله أن يوقظ قلوبنا من غفلتها- ﴿**فَلَوْلا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا**﴾ لكن ما استفادوا من الدرس، والسبب: ﴿**وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ**﴾ مصيبة وستنتهي، ترجع الأمور إلى نصابها، لكن الله عَزَّوَجَلَّ لا يغفل، ﴿**فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ * فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ [الأنعام:٤٤-٤٥]، هذا الذي لم يعتبر ولم يستفد من هذه الآية والعِظة هو في الحقيقة المصاب.

فالمقصود: أنَّ المسلّم المستسلم لله عَزَّوَجَلَّ هو الذي سَلِم من المعارضة والاعتراض، كما قلنا: لا يُعارِض قدَر الله عَزَّوَجَلَّ بزعم أنه مخالف للعدل، كذلك

لا يعارض خبر الله عَزَّوَجَلَّ بدعوى أنه مخالف للعقل، ولا يعارض أمر الله عَزَّوَجَلَّ بدعوى أنه مخالف للحكمة.

◄ **مسألة (العقل) ومسألة (الحكمة) مسألتان مهمتان جدًا نحتاج فيهما إلى بعض الوصايا والضوابط المتعلقة بهما**، وبين أيدينا بعض هذه الوصايا أو الضوابط التي لا ينبغي إغفالها عند النظر في موضوع العقل وما قد تَتوَهَّمُه بعض النفوس من أن ما جاء في أخبار الله عَزَّوَجَلَّ مما يتعلق بالغيب مما يتعلق بصفات الله جل وعلا أو بأمور الملائكة أو بأمور اليوم الآخر أو ما شاكل ذلك من هذه الأخبار أن ذلك مخالف للعقل.

❍ **أولًا**: ينبغي أن نستيقن أن الغلو في العقل أساس الضلال؛ ودلَّ على هذه الجملة استقراء أحوال الضالين المنحرفين عن الصراط المستقيم، غُلُوّهُم في العقل أوردهم الموارد، وعلى مَن أراد السلامة والنجاة أن يَتنبَّه لهذا.

❍ **ثانيًا**: الله جل وعلا خلق العقل، فحُكمه مَنوطٌ بخالقه، وخالقُه خلقه ليكون موصلًا إليه لا ليكون قاطعًا عنه، خلقه ليكون دالًا على قدرته، لا أن يكون مضلًا عن حكمته، فتنبه لهذا.

❍ **ثالثًا**: مَنصب التحكيم لا يقبل الفراغ والثُّغور، ينبغي أن تعلم هذا؛ وبناءً عليه فإما وحي معصوم يُحتكم إليه، وإما عقل غير معصوم، وإذا كان الوحي معصومًا وكان العقل غير معصوم فمَن المُقدَّم منهما؟ الجواب: عند كل منصف.

على أن من اتبع العقل غير المعصوم لم يَخلُ مِن اتباع وحيٍ، ولكنه وحيٌ بشري غير معصومٍ يَحكُمه الهوى، قال سبحانه: ﴿**يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا**﴾. وأمَّا أهل الاتباع والاستسلام فإنهم مُتبعون وحيًا معصومًا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

الخلاصة: ما ثَمَّ إلا طريقان: إما الاستجابة للوحي، أو اتباع الهوى، ﴿**فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ**﴾ [القصص:٥٠]، إما هذا وإما هذا ولا يوجد شيء ثالث. الخلاصة: إما التسليم للوحي وإما لا إيمان.

❍**رابعًا**: اعتراض الجاهل على الحاذق مرفوض عند كل عاقل، فكيف بالاعتراض على أعلَم العالمين وأحكم الحاكمين سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؟ كل عاقلٍ يُسلِّم بأن اعتراض الجاهل على الحاذق -الحاذق في أيّ عِلم أو في أي صناعة من الصناعات هو متمكن فيها وبارع فيها- ثم يأتيه جاهل يعترض عليه فيها، أَهَذا مقبول أو مرفوض؟ مرفوض عند كل العقلاء.

أَرَأَيتم شخصًا جاهلًا عاميًّا بل أعجميًّا يأخذ كتاب سيبويه فيعترض عليه، ويفتح الصفحات جزافًا ويقول: هذا كلام ما هو صحيح!! سِيبويه، وجاهل لا يفقه في اللغة شيئًا، اعتراض هذا على هذا مقبول؟

أو يأتي مثله وأخٌ له فيَعترض على الخليل في فَنّ العَرَوض، هذه البحور التي ذكرتها ليست بصحيحة، كل بحر ذكرتَه مُنتقَد!. أو يأتي عاميٌ لا يفقه شيئًا في الحساب البتَّة، فيعترض على الخوارزمي مثلًا في فَنّ الجَبْر!!.

أو دعوكم من هذا كله، ما رأيكم لو جاء جاهلٌ أُمِّيٌّ لا يقرأ ولا يكتب فادَّعى أنه يخالف ويعترض على (وكالة ناسا بأبحاث الفضاء)، متخصصة في صنع المركبات الفضائية، ويقول: أنتم طريقتكم في صُنع المركبات غير صحيحة أنا أخالفكم، كلامكم غير صحيح، ما رأيكم؟

جاء شخص جاهل لا يفقه شيئًا دخل على طيار في قُمرة القيادة، قال: لماذا تفتح هذا الزر، ولماذا تضغط هنا، ولماذا تصنع هكذا؟ هذا كله غير صحيح المفروض تعكس، كل شيء فعلته تفعل ضِدّه، أنا عقلي أوصلني لهذا، مقبول؟

مع ملاحظة أن كل هذه الاعتراضات تَوجَّهت من مخلوقٍ إلى مخلوق، وهذا الجاهل يمكن أن يتعلم فيكون إن لم يكن مساويًا يمكن أن يكون قريبًا لهذا الذي اعترض عليه، أليس كذلك؟ ومع ذلك فهذه الاعتراضات مرفوضة؛ فكيف يعترض إنسان ظلوم جهول على رب العالمين سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في أمْره أو في خبره أو في قدره، وهو الذي وسع كل شيء سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ رحمةً وعلمًا، وله الحكمة البالغة والحجة الدَّامغة، والعجيب أنه يعترض بعقله على مَن أعطاه العقل ووهَبَه إيَّاه!! يا لله العجب، أيّ ظُلْم وأيّ سَفَهٍ يكون. إذًا الاعتراض بالعقل على خالق العقل

الذي وَسِع كل شيء علمًا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وهو أحكم الحاكمين لا شك أنه شيء مرفوض.

❍**خامسًا** وهو تابع لِما قبله: على المؤمن أن يتذكر كمال الرَّب ونقْص العبد؛ قبل أن يُوسوِس لك الشيطان أن تعترض بعقلك على شيء جاء في وحي الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مثلًا، فأوصيك أن تنتظر بُرْهَة من الزمن فتتفكر في حالك وما تعلمه من نفسك من أنك تجهل أشياء كثيرة، وكم من مرةٍ كنت تقول بالقول فرجعت عنه واتضح لك أنك أخطأت فيما حكمتَ به، وكم من مرة كنت حائرًا وكنت مترددًا وكنت تائهًا تذكَّر هذا.

ثم تذكَّر شيئًا آخر وهو البَون الشاسع الذي تعلمه في المخلوقين؛ في الذكاء والبلادة، في العلم والجهل، في الحكمة والعبث، تعلمُ من أحوال الناس شيئًا كثيرًا وأنهم متفاوتون في هذا تفاوتًا عظيمًا، ثم بعد كل هذا ارجع إلى التفكر والتدبر في دلائل كمال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في عِلمه وحكمته. قبل أن يوسوس لك الشيطان بشيء من هذه المعارضات تذكَّر هذا الأمر فإنه سيُعينك على أن تتجاوز هذه الوسوسة.

❍**سادسًا**: اعلَم أن ثَمَّة فرقًا بين ما يَقصُر العقل عن دَرْكه وما يعلم امتناعَه؛ عدم التفريق بين هذين مشكلة كبيرة، هناك بَون شاسع بينهما، بين ما يَقصُر العقل عن دَرْكه، وما يعلم امتناعَه، وهذا الذي يقوله العلماء: «فرْق بين مَحارات

العقول ومُحالات العقول»؛ هناك أشياء كثيرة عقلك أضعف من أن يُدركها، لكن هذا شيء، وكونه يجزم ويحكم بأن هذا الأمر مُحال ممتنع هذا شيء آخر.

فالعجز عن الإدراك شيء، والجزم بالامتناع والإحالة شيء آخر؛ وهذه جملة قد مضى الكلام فيها في مواضع كثيرة، وكثير من الناس يخلطون بين الأمرين، أنا لستُ أدري ما هي الحكمة في أمر من الأمور، وما هو المراد، وما هي الكيفية والكُنْه الذي يكون عليه شيءٌ ما ممَّا أُخبرتُ به في أمور الآخرة، هذا شيء عقلي أضعف من أن يَصِل إليه، لكن لا يجرُؤ العقل على أن يقول: إن هذا الأمر محال ممتنع، ففرِّق بين الأمرين.

❍ **سابعًا**: في عقولنا قوة التسليم، وليس فيها قوة الاعتراض، انتبه لهذه القاعدة.

في عقولنا قوة التسليم لله جل وعلا؛ مقبولٌ في العقل أن يُسلِّم عبدٌ لمولاه في أمره، في قدره، في خبره، ليس هناك أيّ مشكلة، عبدٌ مطيع لمولاه لا مشكلة، لكن أن يعترض عليه! فهذا فوق طاقته، ليس في عقولنا هذا المَبلَغ، لماذا؟ لأن هذا الاعتراض يستلزم أن يكون لنا عِلمٌ كعِلم الله، وحكمةٌ كحِكمة الله، وأنَّى ذلك، هل هذا ممكن؟ ليس بممكن، إذًا ليس فينا قوة لهذا الاعتراض، وإنما حاصل الأمر وساوس وهَذَيانات للنفوس ليس إلَّا.

❍ **ثامنًا**: العقل له حدود، فمَن كلفه فوق طاقته أضرَّ به، قال العلماء: «ما فوق طاقة العقول تَتِيه فيه وتَضْطَرِب الألباب في حَوَاشِيه»، الذي يَرُوم كما قال

المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: (**مَن رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهْمُهُ، حَجَبَهُ مَرَامُهُ عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ**)، سيتضرَّر ويصبح تائهًا حائرًا موسوسًا، حالُه كحال من كلَّف بصره شيئًا فوق طاقته، كأن يُحدِّق في قرص الشمس فأيّ شيء سيعود عليه هذا؟ سيعود عليه بالضرر؛ هذه العين جيدة وتعمل ولكن لها حدود ولها طاقة، فإذا كلَّفتها فوق طاقتها فإنك ستصيبها بالضرر، وهكذا الأمر في شأن العقل، سوف يَفسد عليك عقلُك ويَتِيه ويضيع ويضطرِب.

❍**تاسعًا وأخيرًا**: اعلَم وتذكَّر أن الإعراض عن الوحي وتقديم غيره عليه من معقولٍ مزعومٍ أو غيره إنما هو أثر من آثار النفاق، فاحذرْ واستيقظْ، اللهُ جل وعلا يقول: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا**﴾ [النساء:٦١]، إذًا ربما تكون يا أيّها المعترض بعقلك على وحي ربك غارقًا في بحارٍ من النفاق وأنت لا تشعر، فانتبهْ فأنت قبل أن تكون مناظرًا فإنك مريض، مريضٌ بمرض النفاق، فعالِج نفسك، حذارِ أن تكون نهايتك وأنت على هذه الحال(٤٣).

ثم بقي معنا من متعلقات هذا الكلام: **بيان الوصايا والضوابط المتعلقة بموضوع الحكمة**.

وبين أيدينا جملة من تلك الوصايا:

---

(٤٣) إلى هنا تمام (**المجلس الحادي عشر**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الخميس التاسع والعشرين من شهر صفر، سنة خمس وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعة وأربع وأربعون دقيقة.

➢**أولًا**: التَّسليم لله والاسترسال في التَّنقير عن الحكمة في كل أمرٍ ونهيٍ أو البحث في كُنْه الغيب أمران متنافيان؛ التَّسليم لله مع الاسترسال في هذه الأمور هذان أمران متنافيان، والتسليم لله جل وعلا يقتضي خلاف ذلك ولابد، بل هذا التنقير عنِ الحكمة في كل صغير وكبير ربما كان طريقًا إلى الهاوية.

➢**ثانيًا**: لا يتوقف الإيمان على معرفة الحكمة، بل إنَّ ربْط الإيمان بمعرفة الحكمة خطرٌ عظيم، ولذا لَم يَحكِ الله عَزَّوَجَلَّ عن أُمةٍ من الأمم آمنتْ بنبيّها ثم إنها ربطت ثباتها على هذا الإيمان بمعرفة الحكمة في كل ما يأمرهم به؛ فإن شأن أهل الإيمان أن يقولوا: (بم أمر ربنا؟) وليس (لِم أمر ربنا؟).

والعقلاء متفقون على أنَّه ليس من شرط القيام بالفعل معرفة أدقّ التفاصيل، بل تكفي صحة الفعل إجمالًا، وحسْن وسلامة الغاية، هذان القدْران كافيان في ثبوت صحة الفعل وقبول القيام به وإن لم تُدرَك تفاصيل ذلك، وأحوال الناس في حياتهم قائمة على ذلك، فإنهم يستعملون أشياء كثيرة دون أن يتوقف استعمالهم على معرفة الحكمة.

أَلَسْتَ ترى أنَّ الناس يستعملون هذه الجوالات ولا يترددون في الإقبال على التعامل معها، مع أن أكثرهم لا يعرفون كيف ينتقل الصوت من خلال هذه الأجهزة، إنما يكفي أن هذا شيءٌ نافع لهم وعاقبته لهم -في ظنهم- حميدة، فهذا القدْر كافٍ في أن يتعاملوا مع هذا الشيء.

وقلْ مثل هذا في استعمال السيارة مثلًا؛ كثير من الناس بل أزعم أنه لا يوجد أحد توقف عن استعمال السيارة حتى يعرف كيفية عملها، وأن هناك احتراقًا يحصل في داخل مكينتها كما يقال، ما يحتاجون إلى هذا ولا يتوقفون في الاستعمال على معرفة أدق التفاصيل، يكفي أن هذا الفعل لا غضاضة فيه ولا إشكال فيه، وأن الفائدة المرجوّة فائدةٌ تستحق أن يفعل الإنسان ذلك.

فإذا كان هذا في أمورٍ دنيوية، فكيف بدِين قد نزل من العليم الذي وسع كل شيء علمًا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، الحكيم في كل ما يشرع والرحيم بعباده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، أَلَا يكفيك ذلك في أن تُسلِّم له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في حكمته فيما يأمرك به وينهاك عنه؟! مَن كان من أهل الإيمان فلاشك أنَّ هذا كافٍ له.

➢**ثالثًا**: ثبوت الحكمة إجمالًا يكفي عن تتبّع تفاصيلها؛ مَن أُشرِب قلبه صفْو الإيمان كفاه الإجمال في باب الحكمة ولم يتطلب التفاصيل، وقد عَلِمْنا سابقًا أننا نستدل بما علمنا على ما جهلنا، وبما ظهر لنا على ما خفي عنّا؛ ومما علمْنا ثبوت أن الله تبارك وتعالى حكيمٌ قطعًا، وأن له الحكمة البالغة، كما علمنا شيئًا عن تفاصيل حكمة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في أفرادٍ من الأوامر والشرائع، فنحن في هذا القدر الذي علمناه إجمالًا وتفصيلًا نجعله دليلًا على الشيء الذي خفي عنَّا **فنقول**: في هذه الأوامر التي لم نعلم الحكمة فيها يكفينا أن نعتقد أن فيها حكمةً هو: ما الذي يكفينا هنا؟ وما دليلنا على ذلك؟ الشيء الذي علمناه من جهة

الإجمال أو من جهة التفصيل في بعض الأوامر.

➢ **رابعًا**: معرفة الحكمة على التفصيل بكل أمرٍ شرعي وقدري ليس في قدرة البشر، لماذا؟ لأن هذه الأوامر والنواهي وهذه الأمور المقدرة إنما كانت من لدن حكيم عليم، علمه واسعٌ شاملٌ لكل شيء من الموجود والمعدوم والممكن والمستحيل، فحتى تحيطَ علمًا بحكمة الله عَزَّوَجَلَّ في كل شيء لابد أن يكون علمك كعلمه، وأنَّى ذلك!! فإن علوم العباد جميعًا ليستْ بشيء أمام علم الباري سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وليس يخفاك ما في «الصحيحين» من حديث موسى والخضر عليهما السلام حينما قال: «**ما عِلْمِي وعِلْمُكَ في عِلْمِ الله** عَزَّوَجَلَّ **إلا كَنَقْرَة هذا العصفور منَ الْبَحْرِ**»، أيُّ قيمة وأيّ مقارنة بين قطرةٍ مع بحار متلاطمة؟ والمقام في الحقيقة تقريب، وإلا فعِلم الله عَزَّوَجَلَّ أعظم، وما أحسن ما قال بعض أهل العلم: «إنَّ النِّسْبة بين عِلم الله وعِلم المخلوق كَنِسْبة لا شيء إلى ما لا نَهايةَ لَهُ».

➢ **خامسًا**: مَن عجز عن معرفة حكمة مخلوقٍ مثله فهو عن معرفة حكمة الخالق أعجز وأعجز.

أن تُحيط عِلمًا بحكمة مخلوقٍ مثلك يوازيك ويقارنك ويشابهك في العلم والحكمة في كل صغير وكبير يأتيه أو يَذُره هذا أمرٌ مُتعسِّر، فضلًا عن أن تكون هذه الحكمة حكمةَ مخلوق يفوقك في العلم والإدراك والتخصص، هل تستطيع

أن تكون محيطًا بحكمة مخترعٍ متخصصٍ في الفيزياء النووية، أو في علوم الذرة، أو في أشياء في غاية الدقة من هذه العلوم الدنيوية؟ فهو يبني أبحاثه ونظرياته ومخترعاته بناءً على ما يعلمه، ويقرر أشياء ويضعها فيما يرى في محلها، وأنت تجهل لماذا يفعل هذا الأمر؟ لكنك تُسلّم له، لماذا؟ لأنك أجهل منه، وهو أعلم منك، ولذلك أنت تُسلّم.

ضربتُ لك مثالًا يقرب الأمر في الدرس الماضي، لا يُقبل من شخص جاهل بالطيران أن يعارض طيارًا يتصرف في كَبينة الطائرة بتصرفات وأنت تجهل لماذا يفعلها، لكنك تسلّم له، لماذا؟ لأنه عالم، وأنت جاهل.

كيف إذا كنت عاجزًا عن معرفة حكمة جميع المخلوقين؟ هذا من باب أَوْلى وأَوْلى، جهْلُك بهذا أوْلى من جهلك بعِلمك آحاد المخلوقين؛ أن تُحيط علمًا بحكمة كل مخلوق في ما يأمر وينهى ويفعل ويترك، هل هذا متيسّر وإلا هذا مستحيل؟ كل المخلوقين عِلمهم وحكمتهم كَلَا شَيء أمام عِلم وحكمة الخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، إذن أنت في حق الإحاطة بحكمته تبارك وتعالى في كل أمْر ونهي أعجز وأعجز.

➢ **سادسًا**: الدنيا دار ابتلاء، ومن الابتلاء خفاء الحكمة أحيانًا، من الابتلاء الذي نُبتلى به، ﴿**الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا**﴾ [الملك:٢]، من جملة الابتلاء والامتحان أن تخفى الحكمة؛ لينظر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ

كيف تعملون، ويَمِيز الخبيث من الطيب. فمِن جملة الحكم التي تُلتمس في خفاء الحكمة: حصول الابتلاء والامتحان للخلق في هذه الدنيا.

➢ **سابعًا**: معرفة الحكمة التفصيلية نعمة وخفاؤها نعمة.

- **معرفة الحكمة التفصيلية نعمة**؛ فإن الإنسان إذا بيَّن الله جل وعلا له الحكمة فيما يأمره به أو ينهاه عنه فإنه بهذا يزداد يقينًا بسَعة علم الله عَزَّوَجَلَّ وحكمته، ويزداد تعظيمًا له وإيمانًا به، كما يزداد يقينًا بصحة هذا الدين وصدق رسول الله الكريم ﷺ.

- **وفي المقابل: خفاءُ الحكمة في الأوامر والنواهي** إن خفيت هذا من جهة أخرى نعمةٌ أيضًا؛ فكون الإنسان يستجيب لله جل وعلا ولرسوله ﷺ، وينصاع لحكمه ويطيع الأمر وهو جاهلٌ للحكمة، وإنما باعِثُه مَحْض الإيمان والتسليم؛ فإن هذا سيعقُبه زيادةٌ عظيمة في الإيمان، الله عَزَّوَجَلَّ كريم، فمَن قام بالأمر لمَحْض إيمانه بالغيب وتسليمه لله عَزَّوَجَلَّ فإن الله سيعقِبه إيمانًا ويقينًا وذَوقًا لطعم الإيمان لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، ومَن جرَّب أدرك.

وَمَن لَم يُجَرِّبْ لَيْسَ يَعْرِفُ قَدْرَهُ فَجَرِّبْ تَجِدْ تَصْدِيقَ مَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ

➢ **ثامنًا وأخيرًا**: فرْقٌ بين ما خَفِيَت حكمته وما عَدِمَت حكمته؛ وكم من الناس من لا يفرِّق هذا التفريق ولا يتفطَّن إلى هذا الأمر العظيم المهم جدًا، وهو أننا نفرّق بين شيءٍ خَفِيت علينا الحكمة فيه، وشيءٍ آخر عَدِمت الحكمة فيه، خلا عن الحكمة إنما هو أمرٌ عبثي، بين الأمرين بَوْنٌ شاسع.

هناك شيءٌ نجهل حكمته، وهناك شيء نجزم أَن لا حكمة فيه. **والسؤال**: ما جاء من الأوامر والنواهي الشرعية أين نضعه؟ في ما نجهل حكمته وخفيت علينا حكمتُه؟ أو ما نجزم أنه لا حكمة فيه؟

الجواب: بالتأكيد هو الأول، الجواب أنَّ هذا مما خفيت علينا حكمته، ولكن ليس في قدرتنا ولا في استطاعتنا ولا سبيل لنا إلى أن نقول إن هذا لا حكمة فيه، لماذا؟ لأنَّ هذا الجزم والإنكار يستلزم الدليل، والجاهل لا دليل عنده، وغاية الأمر: أننا نجهل ما هي هذه الحكمة، لكن أن نقطع بأنه لا حكمة فيها هذا شيء ممتنع.

ومن الناس من يختلط عليه الأمران، وينبغي التنبُّه إلى هذا، فنحن لا ندري على وجه الدقة والتفصيل ما الحكمة من كون صلاة المغرب ثلاث ركعات؟ **نقول**: هذه حكمة نجهلها، لكن لا سبيل لنا ولا سبيل لأحد أن يقول: إن هذه لا حكمة فيها، لماذا؟ لأنك إن قلت هذا قلنا لك: هاتِ الدليل، ولا دليل لك، إنما غاية الأمر أن هذا شيء جهلنا حكمته، ويكفينا علمنا اليقيني بأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ حكيمٌ في كل ما يأمر به وما ينهى عنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِآرَائِنَا وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا، فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَن سَلَّمَ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَلِرَسُولِهِ ﷺ، وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالِمِهِ. وَلَا تَثْبُتُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِسْلَامِ، فَمَن رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهْمُهُ، حَجَبَهُ مَرَامُهُ عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ، وَصَافِي الْمَعْرِفَةِ وَصَحِيحِ الْإِيمَانِ، فَيَتَذَبْذَبُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَالتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، وَالْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ، مُوَسْوِسًا تَائِهًا شَاكًّا زَائِغًا، لَا مُؤْمِنًا مُصَدِّقًا، وَلَا جَاحِدًا مُكَذِّبًا.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

يقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ عَقِيب بيانه أن ما جاء من أدلة في الرؤية فهو كما قال ﷺ في الحديث الصحيح (وَمَعْنَاهُ عَلَى مَا أَرَادَ، لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِآرَائِنَا وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا)؛ فإنَّ هذا من القول على الله عَزَّوَجَلَّ بغير علم، إنما حسبنا أن نفهم نصوص الوحي على ظاهرها، فإن ظواهر النصوص -كما عَلِمْنا- مرادٌ للمتكلم بها، مفهومٌ لَدَى السامع، والسبب: (إِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَن سَلَّمَ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَلِرَسُولِهِ ﷺ).

إذن هذا يُبيِّن لنا أن المقام إيمانيّ قبل كل شيء؛ في مقام الاعتقاد وحمْل النصوص، وتقرير المسائل، ومجادلة الخصوم، ينبغي أن نُذكِّر أنفسنا ونذكِّر غيرنا بأن المقام مقامٌ إيمانيٌ قبل كل شيء، فإنَّه ما سَلِم في دينه إلا من سلّم لله

ولرسوله ﷺ. صاحب النجاة هو صاحب التسليم، وهو صاحب القلب السليم؛ هذا هو الذي ينجو في الدنيا من الأهواء، وينجو في الآخرة من عذاب الله جل وعلا.

قوله: (**فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَن سَلَّمَ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَلِرَسُولِهِ ﷺ**)؛ والأمر كما قال الزُهري رَحِمَهُ اللَّهُ في تِلك الجملة العظيمة: «مِن الله الرسالة، وعلى الرسول ﷺ البلاغ، وعلينا التسليم»، هذه وظيفتك يا عبد الله أمام هذا الوحي المنْزل من الله، المُبلَّغ من لدُن رسول الله ﷺ، الواجب علينا وظيفتنا هي أن نكون مُسَلِّمين.

قوله: (**وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالِمِهِ**)؛ قد يَرِد في النصوص ما هو مشتبه اشتباهًا جزئيًا، وليس اشتباهًا مطلقًا، **الاشتباه**: هو الغموض والخفاء، فإذا حصل ذلك لأحدٍ من الناس في مسألةٍ أو في مسائل فإن المتعيّن عليه في هذه الحال أن يقف وأن يسلّم وأن يرُد العلم إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، أنت في هذا المقام تجهل، إذًا رُدَّ العلم إلى عالِمِه، ﴿**قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا**﴾ [الكهف:٢٦]، ﴿**قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ**﴾ [الكهف:٢٢].

ولذلك أخرج البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه عن ابن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «مَن عَلِمَ فلْيَقُلْ، ومن لم يعلم فلْيَقُلْ: اللهُ أعلمُ، فإنَّ من العلم أن تقول لِمَا لا تعلم: اللهُ أعلمُ، فإن الله قال لنبيه ﷺ: ﴿**قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ**﴾ [ص:٨٦]»؛ لا تتكلَّف شيئًا فوق طاقتك، ولا تخُضْ في شيء بجهل،

ولا تتكلم في شيء إلا بعِلم، فإن جهلتَ شيئًا اشتبه عليك فَقِفْ وسلِّم وآمِن، وفَوِّض العلم في هذ الشيء إلى عالِمِه.

وأنت خبيرٌ بأن نصوص الشريعة بحمد الله بيّنة واضحة لمجموع الأمة، وإن لم تكن كذلك لجميع الأمة، فالأمة فيها العالِم وفيها الجاهل، أمَّا في جملة الأمة فإنها واضحة بيّنة بحمد الله، ولا شيء فيها البتَّة من المعاني الخفيّة. كلام خفيّ مُشتبِه اشتباهًا مطلقًا على جميع الناس؛ هذا مستحيل أن يكون في النصوص، إنما هناك شيء جزئي يكون في حق بعض الناس في بعض الأحوال، ثم هو قابل للزوال، هذا الاشتباه قابل لِأَن يزول، إن بحث الإنسان وسأل، إن اجتهد وطلب العلم فإنه يصل إلى ما جهل من هذه المعاني.

وثمَّة وصايا تتعلق بالاشتباه، ما الذي على الإنسان أن يفعل إذا اشتبه عليه أمرٌ من الأمور الشرعية إضافةً إلى ما ذكَر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ من أنه يَرُدّ عِلم ما اشتبه عليه إلا عالمه؟ ثَمَّة ضوابط أو وصايا على الإنسان أن يراعيها ويلاحظها إن اشتبه عليه شيء.

◄ وبين أيدينا عشرة ضوابط، وإن شئت فقُلْ هي وصايا عند الاشتباه.

○أولًا: آمِنْ: تَهْتَدْ؛ مَن آمن اهتدى، اهتدى إلى معرفة ما جهل، هذه ثمرةٌ لمن حقق الإيمان بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وسلَّم له تبارك وتعالى، وما نازع ولا اعترض ولا عارض، واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يقول: ﴿**قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ**﴾

[فصلت:٤٤] ، ستحصل الهداية بشرط الإيمان، ﴿**قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ**﴾، ويقول جل وعلا: ﴿**وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللهِ يَهْدِ قَلْبَهُ**﴾ [التغابن:١١]، فحقِّقِ الإيمان وأبشر بالهداية للحق الذي اشتبه عليك.

وكلُّ مَن كان طالبًا للهداية فعليه أن يطلبها لمن هي بيده؛ اطْلُبِ الهداية من حيث طلبها خليل الله إبراهيم عليه السلام الذي أُمِرْنا باتباع مِلَّته، ﴿**وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ**﴾ [الصافات:٩٩]، اطلُبِ الهداية من الله وحقِّق الإيمان به وستصل إلى الهداية بتوفيقه ورحمته جل في علاه.

❍**ثانيًا** وهو تابع للأول: مَن تأمَّل تأمُّل استرشاد -لا انتقاد- هُدِي إلى الرشاد؛ فإن كنت كذلك تتأمَّل تأمُّل طالبٍ للهدى، لا منتقدٍ ولا معارضٍ ولا مستكبرٍ، فإنك ستُهدَى بتوفيق الله جل وعلا، والعكس بالعكس، ﴿**إِنَّ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللهِ لا يَهْدِيهِمُ اللهُ**﴾ [النحل:١٠٤].

❍**ثالثًا** وهذا أيضًا تابعٌ للأمرين قبله: من لم يتواضع للحق لا يصل إليه.

اعلَم -يا رعاك الله- أنه لم يَجْنِ على العبد شيءٌ كَغُرورِه، فكونه يغتر بنفسه ويغتر بعلمه، ويتوهم أنه مستغنٍ بما عنده ولا يتواضع في طلب الحق؛ فإنه في الحقيقة خسران، فتواضع للحق تَهتدِ بتوفيق الله جل وعلا. وهذا القرآن كتابٌ عزيز كما وصف الله جل وعلا: ﴿**وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ**﴾ [فصلت:٤١]، ومِن عِزَّته أنه لا يصل إلى ما فيه من كنوز العلم والمعرفة والهداية إلا من يقرؤه طالبًا للهدى

متدبرًا راغبًا في الوصول إلى الحق، منصفًا من نفسه، من كان كذلك وصل بتوفيق الله عَزَّوَجَلَّ إلى الحق والهدى، ﴿**قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ**﴾ [فصلت:٤٤].

لكن ماذا عمَّن كان مستكبرًا لا طالبًا للحق؟ قال الله جل وعلا: ﴿**وَالَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى**﴾ [فصلت:٤٤]، لا إله إلا الله، كتابٌ واحد، كلامٌ واحد، هداية لقوم وسبب ضلالٍ لآخرين، ﴿**يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ**﴾ [البقرة:٢٦]، عِزَّة، هذا كتابٌ عزيز، يأخذه الإنسان بأطراف أصابعه ويقرأ، وهو غير متواضعٍ مُنصِفٍ طالبٍ للهدى هذا والله لن يهتدي به، بل سيكون عليه عَمى.

إذن تواضعْ للحق، واطلُبْه في الوحي؛ تصل إليه.

❍ **رابعًا**: استدل بما عرفتَ على ما غاب عنك. وهذا تقدَّم وأُعيده لأهميته، اجعلْ هذه قاعدةً لك: أيّ شيءٍ يشتبه عليك فإياك أن يصيبك الخَوَر والضعف فتَخُور قواك أمامه، ويَنتابك الشّك، ويدخل إلى قلبك الريب، لا تكن كذلك إنما استدل بما علمت على ما جهلت، أنت تعلم أشياء كثيرة من الحق والهدى وقلبك مطمئن بها، إذن عليك أن تستذكر هذا الشيء فتجعله حُجَّةً تحاج به نفسك على الشيء الذي تجهله.

❍ **ومن جملة ذلك ويُبيِّنه الضابط الخامس**: عند الاشتباه استذكر الأصول،

الأصولُ الكبرى لتكن منك على ذُكْرٍ، استحضرْها، ولاسيّما إذا كان الأمر الذي اشتبه عليك أمرًا ترى أنه عظيم، وربما خشيتَ من وصول وساوس الإيمان إلى قلبك ارجع إلى الأصول، هذه معينة بإذن الله عَزَّوَجَلَّ على الثبات والطمأنينة. اللهُ عَزَّوَجَلَّ موجودٌ قطعًا، والله جل وعلا متصفٌ بالكمال المطلق قطعًا، والقرآن كلامه قطعًا، والنبي ﷺ رسولٌ صادقٌ مصدوقٌ قطعًا، استحضر هذه المعاني، تذكر هذه الأصول، فهذه تُعينك بإذن الله عَزَّوَجَلَّ.

إن وجدت في قلبك شيئًا من الخلل في شيءٍ من هذه الأصول فبادر بمعالجتها؛ لأن من استقر عنده هذا الأمر وصارت هذه الأصول راسخةً كالجبال لا تتزلزل فلْيبشر بالخير، هو على خير، مهما اشتبه عليه أمر، مرَّت به آيةٌ، مَرَّ به حديث، سمع كلامًا لضالٍ مُضِلّ وما عرف جوابه، استذكارُه لهذه الأصول سوف يُعينه بإذن الله على أن يتجاوز هذه المحنة.

أنا أقول هذا -يا إخوتاه- وضَعُوهُ في أذهانكم، قد تحتاجونه في أنفسكم، قد تحتاجونه في غيركم، فما أكثر الاشتباه بسبب هذه الطَّفرة في المعلومات، وكثرة الخوض في المسائل العلمية والفكرية والعملية، وكثرة ما يَرِد على الإنسان ممَّا يقوله المُحِقّ وما يقوله المُبطِل، وليس أحدٌ حاز علمًا بكل شيء وعنده قدرة على أن يجيب على كل شُبهة، فربما يأتيك شيء تجهله، لا تعرف وجهه، لا تعرف كيف تبين بطلانه، مثل هذا لا ينبغي أبدًا أن يصيبك بالضعف، أن يَتزلزل

إيمانك، كما يحصل لبعض الناس، يصاب بشيء من الرهبة، وينتابه شيء من الريب، ويَتضَعْضَع إيمانه، ولربما تطور الأمر شيئًا فشيئًا إلى ما هو أكبر، مثل هذا لا ينبغي أن يكون، لا تكن خفيفًا، الثقيل هو الذي يثبت بتوفيق الله عَزَّوَجَلَّ، ﴿**فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ وَلا يَسْتَخِفَّنَّكَ الَّذِينَ لا يُوقِنُونَ**﴾ [الروم:٦٠]، إيَّاك أن تكون خفيفًا فيَستخِفّك الذين لا يوقنون، كُنْ ثقيلًا راكزًا راسخًا في إيمانك، **وممَّا يعينك**: أن تكون هذه الأصول دائمًا حاضرةً في ذهنك، وبناءً عليه فهذا الإجمال كافٍ في الثبات والطمأنينة.

❍**سادسًا**: غالب الشُّكوك سببها الجهل، فالشفاء في طلب العلم من مصدره، وأخْذه عن أهله، قال ﷺ: «**إِنَّما شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ**».

والجهلُ دَاءٌ قاتِلٌ وشِفَاؤُهُ ... أَمْرانِ فى التّركيب مُتّفِقَانِ

نَصٌّ مِنَ القرآنِ أَوْ مِن سُنّة ... وطَبيبُ ذاك العالِم الرّبانِي

اطلُب العلم واعرِفْ من أين تأخذ العلم، وتجنب جحور الحيات والعقارب، حذارِ من أهل الأهواء، احذرْ أن يجروك إلى ما هم عليه من الضلال وأبشر، ستصل إلى شفاء عِيِّك.

❍**سابعًا**: أكثر الجهل سببه عدم الهَمّ لا عدم الفهم.

وسائل وسُبُل الوصول إلى العلم متيسرة بحمد الله، لكن ما الحيلة في شخصٍ ضعيف الهمة كسول متعاجز، تأتيه الشبهة تِلْو الشبهة فيظن أن الأمور اشتبهت عليه، وجلاء قلبه ميسور بتوفيق الله عَزَّوَجَلَّ، إن كانت عنده همّةٌ وصبْر

وجلَد على البحث والسؤال والقراءة والمراجعة، فيتيسر الأمر بحمد الله.

كثير من الناس ما يريد أن يتعب في الوصول إلى المعلومة الصحيحة، يريد أسهل شيء وأيسر شيء، وشيءٌ يأتيه وهو مُستلقٍ على فراشه، وأقصى شيء يمكن أن يفعل يمسك الجوال ويتصل أو يرسل رساله فقط، هذا الذي فعلته وانتهى الأمر، أدَّيت ما عليّ. لا يا عبد الله، الأمر يحتاج منك إلى اجتهاد أكثر، تحتاج إلى أن تقرأ، تحتاج إلى أن تبحث، تحتاج أن تحقق، تحتاج أن تصبر، بأن تقرأ أشياء طويلة حتى تصل إلى ما تريد، تحتاج أن تتأصل في العلم أولًا، فطلب العلم ليس مسؤولية ولا شيئًا مطلوبًا من أُناس قد سلكوا طريق الدراسة النظامية الشرعية مثلًا، لا، الأمر ليس كذلك، طلب العلم فريضة على كل مسلم، كما أنك تجتهد في أشياء كثيرة من أمور الدنيا، ولربما ضاع من وقتك شيء كثير في ما هو قليل الفائدة أو عديم الفائدة فلْيكُن للعلم الشرعي نصيبٌ من هذا الجهد ومن هذا الوقت حتى تكون في عافية، وحتى تَقِلَّ عندك المشتبهات.

ما الفارق بين العلماء وغيرهم؟ **من الفروق**: أن العالم المشتبهات عنده قليلة، ووصوله إلى علم ما يجهل متيسر بتيسير الله عَزَّوَجَلَّ، لأنه عالم، تعب واجتهد فوصَل إلى هذه المرحلة، فلماذا لا تفعل أنت كما فعل؟ جِدَّ واجتهد، ولا سيّما في الزمن الصعب الذي نعيشه، هذا الزمن الذي كثرت فيه بل طَفَحَت فيه الشُّبه، وكثر فيه الخائضون بالجهل، وعظم فيه نشاط أهل الضلال، هنا يتعين

عليك أن تطلب العلم الشرعي، يتعين تعينًا زائدًا عن السابق.

❍**ثامنًا**: الشك شيء والجهل شيء آخر، فما جهلته لا تجعله مشكوكًا، بعض الناس يخلط بين الأمرين! كل شيء يجهله ولا يعرف خَباياه وتفاصيله وحكمته وإلى آخره مباشرة ينقله إلى زاوية الشيء المشكوك فيه، انتبه! هناك فرق بين أمرين: أن يكون الشيء مجهولًا شيءٌ، وأن يكون الشيء مشكوكًا فيه شيءٌ آخر، هذا أمرٌ مجهول فليبقَ مجهولًا، واستعن بالله عَزَّوَجَلَّ على أن تنقله من مقام المجهول إلى مقام المعلوم، لكن مباشرة أن ينتابك الشك! ولربما جرّك إلى الشك في الشريعة، ولربما جرّك إلى الشك في صدق رسول الله ﷺ، هذه في الحقيقة مصيبة.

المجهول يبقى مجهولًا ولا إشكال، وإن لم تُحَلَّ هذه المشكلة ويزول هذا الجهل اليوم فغدًا إن شاء الله أو بعد غد ولربما بعد شهر وربما بعد سنة ليس هناك مشكلة، لكن أن تضعُف وترتاب وتشُك هذه مصيبة، لا ينبغي أن تكون كذلك.

❍**تاسعًا**: لا تلازم بين عدم المعرفة والحكم بالبطلان، وهذا قد علمناه سابقًا؛ علمنا أن الحكم بالبطلان وأن الإنكار يحتاج إلى دليل، والجاهل لا دليل معه.

❍**عاشرًا وأخيرًا**: علاج الشك المستقر واجب على الفور ولا يقبل

التَّسويف، وأول العلاج: **قطْع أسباب المرض**.

انتبهْ يا رعاك الله!! أتحدَّث الآن عن شكٍ ابتُليتَ به واستقر في قلبك، وبدأ يعمل في صدرك، مثلُ هذا السعي في علاجه واجبٌ على الفور لا على التراخي، ولا يجوز لك -بل من الظلم لنفسك- أن تتراخى وأن تُسوِّف وأن تؤجل، فإنه وأنت لا تدري يفعل في نفسك فعل الوَرَم الذي يتمدد شيئًا فشيئًا وأنت في غفلة عنه، ومن عرف أحوال الناس أدرك صحة ما أقول.

وأنت -يا رعاك الله- طبيب نفسك، أنت تعرف ما في قلبك، إن علمتَ أن في قلبك نقطة من الشك في أمرٍ شرعي تعلَّق بالله عَزَّوَجَلَّ، أو بنبيه ﷺ، أو بالقرآن، أو بالسنة، أو بأحكام الإسلام، ولو كان مقدار نقطة، ولكنه لم يكن شيئًا عابرًا ويمضي ولا يعود الإنسان إلى مراجعته وتَرداده والتفكير فيه، الأمور الطارئة التي تزول في حينها أو بعد بُرْهَة يسيرة أمرها سهل، هذه من جملة الخَطرات التي تزول ولا تؤثر، لكن المصيبة في شيء قد وقع واستقر، أصبحت الآن بُؤْرَة وَرَم لابد من استئصاله وإلا استفحَل ضررُه، بادر إلى العلاج.

وأول خطوة بعد الاستعانة بالله جل وعلا والضَّراعة إليه في العافية مما ابتلاك هي: أن تقطع أسباب المرض؛ ابتُلِيت بسبب مطالعتك لمقاطع لأُناس ضالين أو متابعة حسابات منحرفة، تشكو من الشك وأنت لا تزال متابعًا ولا تزال مطالعًا!! هذا خَلَلٌ عظيم، البداية أن تباعد وأن تتباعد عن أسباب المرض

والشك، فهناك شخص يَبُثّ فيك الشبهات، صديقٌ أو صاحبٌ أو جارٌ أو زميل دراسة، كلما لقيته رمى عليك شيئًا، ثم وقع واستقر في قلبك وأورث فيه ما أورث، اهْجُرْه في الله عَزَّوَجَلَّ وقاطعه لسلامة نفسك.

القضية لا تقبل المغامرة يا إخوتاه، السلامة لا يعدلها شيء، الإيمان غالٍ ثمين، ما يدريك أن هذه الشبهة تتطور حتى تصبح سيلًا جارفًا يَغمُر فؤادك فيطمس نورَ الإيمان، والسبب ما جنَتْه يداك، أنت السبب، أنت الذي جَنَيت على نفسك، اقطَع أسباب المرض، كن حازمًا في ذلك.

إنّ السلامةَ مِن سَلْمَى وجَارَتِها أَلّا تَحُــلّ على حَــالٍ بِوَادِيهــا

قوله: (**وَلَا تَثْبُتُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِسْلَامِ**)؛ قلتُ سابقًا وأُعيد: لو لم يكن في هذه العقيدة إلا هذه الجملة لكفى بها واللهِ حُسنًا من جهة الوصية بما ينفع الإنسان في دينه، هذه جملة تستحق أن تُكتب بماء العين، وأن تكون نصب عين كل مسلم، (**لَا تَثْبُتُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِسْلَامِ**)، لا إسلام إلا مع تسليم واستسلام، وهذه قضية قطْعية. ومرَّ بنا الكلام المفصَّل لهذه القضية، والمقام يستحق -يا إخوتاه- أن يُعاد فيه القول ويُكرَّر.

يا طلاب العلم، يا أيُّها الدعاة إلى الله، يا مَن يسعون في صلاح أنفسهم وإصلاح غيرهم، هذا الموضوع يستحق الالْتفات إليه والتركيز عليه والدَّندنة

حوله، موضوع التسليم لله عَزَّوَجَلَّ، موضوع التسليم للوحي، هذه مُعضِلة من جهة إخفاق كثيرٍ من الناس من جهة تحقيقها، وذلك لكثرة التيارات الجارفة عنها، كثيرٌ من التيارات العقدية والفكرية اليوم تسعى السعي الحثيث في إضعاف التسليم للوحي، والغاية لا نحتاج إلى كثير تعب في الوصول إليها، فقد بينها لنا ربنا سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، أعداء الله من الكفَرة أحرص شيء علىٰ إخراجنا عن ديننا، ﴿**وَلا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا**﴾ [البقرة:٢١٧]، ﴿**وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً**﴾ [النساء:٨٩]، لسنا بحاجة إلى كثير بحث حتى نصل إلى هذه الحقيقة، هذا شيء بيّنه لنا العليم الخبير سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

وإبعاد الناس عن دين الله عَزَّوَجَلَّ بصورةٍ مباشرة هذا قد جربوه وفشلوا، لكن السعي الآن ومُنذ زمن يتركّز على إضعاف التسليم لله عَزَّوَجَلَّ؛ **فإن نتيجة هذا** هو أن يكون الإسلام في نفوس من أرخى سمعه إليهم إسلامًا مفرّغًا من محتواه، إسلامٌ باهِت لا لون ولا طعم ولا رائحة، ليس فيه اعتقاد، وليس فيه عمل، وليس فيه طاعة، وليس فيه ولاء، وليس فيه براء، ولا شيء من هذا. هذا الذي يعملون الليل والنهار ويمكرون مكرًا كُبّارًا في سبيل تحقيقه.

ولابد أن تكون -يا أيها الداعية، ويا أيها الطالب للعلم- على معرفة دقيقة لهذا الأمر، وإن كنتَ على دِراية بشيء من نشاط التيارات العقلانية والحَدَاثية والليبرالية والإلحادية والاستشراقية، وغيرها ممَّا يَلُفّ لَفَّها، أدركتَ صدْق ما

أقول.

والقوم لهم غايتان في هذا المقام يسعون للوصول إليهما:

❖ **أولًا**: نزْع قُدسية الوحي، وإضعاف حاكميته، ومحْو سُلطته، والإجهاز على قدْره، أن لا تكون الحاكمية للوحي، أن لا يكون هو ذو السلطان المهيمن على كل شيء؛ هم لا يريدون هذا، يريدون هذا للعقل أو للواقع، الذي له الحاكمية إنما هو العقل أو الواقع، وإن شئت لخِّص الاثنين في: (الأهواء).

❖ **ثانيًا**: الوصول إلى أنه لا حصانة في فهم الأدلة، فهي قابلة لكل معنى، وما من نص شرعي إلا وهو قابل للتأويل، كل شيء يمكن أن يُأوَّل.

هم يسعون إلى هذا وإلى هذا؛ **أولًا**: إضعاف حاكمية الدليل، وإضعاف التسليم لله وللرسول ﷺ، وفي جانب هذا: يسعون إلى منع الحصانة على التَّسوّر على النصوص، على هدم الأسوار التي تحول دون التَّسوّر على هذه الشريعة وعلى أدلتها؛ كل دليل يمكن أن تفهمه كما تشاء، حتى قال أحد الزنادقة المعاصرين الذي هلك قبل سنوات قليلة، جاء إلى قول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿**إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا**﴾ [النور:٣١]، قال: (المرأة -الذي أفهمه أنا، ولي الحق أن أفهم ما أشاء من النص- أن ما ظهر منها وهو الذي يجوز لها أن تكشفه هو كل ما عدى السوأتين الكُبريين) كل شيء لها أن تكشفه! أنا أفهم ولي الحق أن أفهم أن ما ظهر منها هو هذا الأمر فقط، وما عداه يدخل تحت كلمة ﴿**مَا ظَهَرَ مِنْهَا**﴾، فلا

حرج عليها في إبدائه.

وأدوات القوم التي يعملون من خلالها كثيرة، من أهمها ثلاثة أمور:

أولًا: الطعن في مرجعية الوحي أصلًا، وهذا لهم فيه أساليب ولهم فيه وسائل: تارة من جهة التشكيك في القرآن، والتشكيك في قراءات القرآن، والتشكيك في ثبوت السنة أصلًا، والطعن في مصادرها، نَاهِيك عمَّا يتعلق بالطعن في أخبار الآحاد، وهي أكثر السنة وعامتها، وكان الحديث عن أنها تفيد الظن، وإذا بها عند هؤلاء الزنادقة صارت غير قابلة للاستدلال أصلًا، أخبار آحاد!.

وهذا الذي ينشط فيه زنادقة كُثُرٌ من تيارات مختلفة، كما يصنعه الزنادقة المُتسمَّون بـ (القرآنيين) وهم كفَرة بالقرآن قبل كفرهم بالسنة، وغير هؤلاء من الضالين والمنحرفين من أصحاب التيارات الحَدَاثية والعقلانية ممَّا لا يخفى عليكم.

ثانيًا: الطعن في دلالة أدلة الوحي، فربما تكوت الطعون الموجهة إلى دلالات النصوص قديمةً ويُحسنون استغلالها اليوم، كمُقدّمة الزندقة التي عبَّر عنها شيخ الإسلام بهذا، وهي الطعن في إفادة الأدلة النقلية لليقين، وأن غاية ما تُفيده إنما هو الظن، كما لا يخفاكم مما قرَّره جماعةٌ من المتكلمين، وهذا قد أحسن استغلالَه هؤلاء المعاصرون أحسنَ استغلال، ثم زادوا على ذلك

نظريات زندقية كثيرة.

من ذلك مثلًا: (**نظرية موت المؤلف**)، المؤلف أو المتكلم تنتهي علاقته بكلامه بمجرد وصوله إلى القارئ، حتى ولو كان ذلك وحيًا من عند الله عَزَّوَجَلَّ، حتى لو كان حديثًا عن رسول الله ﷺ، تنتهي علاقة المتكلم بالكلام بمجرد وصوله إلى القارئ، ثم تفسير الكلام من بعدُ حقٌ للقارئ لا المتكلم، وبالتالي فله أن يفهمه كما يشاء، افهَم من النص ما تشاء، فلا حَجْر عليك، ولا سلطة تحول بينك وبين ذلك.

وربما وجدت نظرية أخرى يُدندِنُون عليها، وهي: (**نظرية النص المفتوح**)؛ كل نصٍّ فهو مفتوح على كل الاحتمالات، وأدخِلْ في قولك (كل) جميع الأشياء بلا تخصيص. فأصحاب هذه النظرية ينادون بالمعاني السَّيَّالة، وأن كل فهم يمكن تنزيله على أي نص، فالاحتمالات واردة ولا يوجد معنًى ثابت، افهم ما تشاء حتى ولو كانت الدلالة نصيّة لا تقبل أدنى احتمال؛ الأمر ليس كذلك، والنص نصٌ مفتوح على جميع الاحتمالات، افهم كما تشاء.

ولربما وجدت نظرية أخرى، ليست ببعيدة عن سابقتيها وهي: (**نظرية المعاني الفَوَّارة**)، بمعنى يقولون: (إن النصوص ثابتة في المنطوق متحركة في المفهوم)، المعاني تتطور، الشيء الذي فُهِم من القرآن أو من السنة قبل ألف وأربعمائة سَنة ليس صوابًا أن نستمر على حمْل القرآن عليه، فالمعاني فَوَّارة

وتَتَوَالَد، فهُم فهموا شيئًا واليوم تتوالد أفهام جديدة، وبعد مائة سنة يمكن للناس أن يفهموا فهمًا جديدًا، وهَلُمَّ جرّا.

ولربما سمعت بشيءٍ آخر وهي نظرية يُكثِرون الكلام فيها وهي: (**نظرية تاريخية النَّص**)، يعني: النصوص محكومة بتاريخها، بالتاريخ الذي قِيلَت فيه بزمانه ومكانه، ليس صوابًا بما يقولون أن نقول: «إن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب» لا، (العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ، هذه النصوص توجهت إلى الصحابة، وتوجهت أين؟ بمكةَ والمدينة، إذن هذا شيء لا علاقة لنا به، ونفهمه كما نفهم أيّ نص تاريخي ولا نستبعِد أيّ شيء يَرِد على أي نص تاريخي أن يكون داخلًا عندنا في نصوص الشريعة ولو كانت الأساطير، نقرأ ما جاء في قصص الأنبياء كما نقرأ ما نقرأ في أيّ كتاب تاريخي، ونحاكمه بأدوات البحث -كما يقولون- التاريخ، فنَقبل ونَرُدّ، "تاريخية النص"!

ولربما أتَوا علينا بنظرية أخرى، هي ما يزعمون من (**نظرية حاكمية الواقع في النص**)، يعني: الذي ينبغي أن يكون معيارًا لفهم النصوص هو الواقع، وليس اللغة العربية التي كانت وقت نزول الوحي، وليس فهم السلف، ولا شيء من هذا إطلاقًا، إنما الواقع هو المعيار الذي نفهم النصوص في ضوئه؛ بناءً عليه فإن هذه المعاني تتغير وتتبدل بحسب معطيات العصر، فالمسلم في السابق كان محمولًا على معنى، والكافر كان يُراد به شيء، اليوم لا مانع من أننا ننظر نظرًا

آخر بحكم معطيات العصر، نفهم الإسلام ووَصْف المسلم بشيء، ونفهم وصف الكافر بشيء، ونفهم وصف الكتابي بشيء، وهلُمَّ جَرّا من أشياء أخرى..

➢زندقة صَلْعاء، وضلالٌ مبين، ومصائب كبرى، **فكيف إذا أضفنا إليها أداة ثالثة**: وهي أن طائفة من هؤلاء يزعمون القرب لا البعد من أهل الفقه والشريعة، وهؤلاء خطرهم أعظم، لأنهم يُحلُّون طرحهم بشيء من المصطلحات الشرعية، يستعملون مصطلحاتٍ شرعية لتتجاوز سلطة النص وحاكمية الدليل "وأنا ما تكلمت بشيء بعيد" هكذا يقولون، فيركزون على المقاصد، على المصلحة، على التيسير، على الضرورة، هذه مصطلحات شرعية ولها أصولها الشرعية، ولكن لها ضوابطها أيضًا، ولا تعارض بينها، أعني بين المقاصد والتيسير وبين أدلة الشرع، لكن القوم أبعد شيء عن الانضباط بضوابط أهل العلم والرجوع إلى أصول الفقه، بل أكثر شيء يحاربونه هو هذا الأمر؛ لا يريدون الضوابط، هم يريدون ذَرّ الرماد في العيون لا أكثر.

ولربما أتونا أيضًا بألفاظٍ ومصطلحات ليست شرعية لكنها متداولة ولها رواج كـ(روح الشريعة)، تقول له الدليل كذا، يقول: "ولكن روح الشريعة تدل على خلافه، ورُوح الشريعة أقوى من دليلٍ فردٍ"، مصيبة يا إخوتاه وأيّ مصيبة!

الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ لمّا قيل له: ما تقول في رجل قيل له: قال رسول ﷺ،

فقال: (ولكن قال إبراهيم النخعي كذا وكذا؟) مَن إبراهيم النخعي؟ تابعي جليل تربَّى في مدرسة أصحاب رسول ﷺ، ونحن على يقين من أنه إنما يقول باجتهادٍ يسعى فيه لاتباع الوحي، ومع ذلك ماذا كان جواب مالك رَحِمَهُ اللَّهُ؟ قال: «يُستتاب هذا، فإن تاب وإلا قُتِلَ»، كيف يعارض كلام رسول الله ﷺ بكلام أحدٍ ولو كان تابعيًا. فكيف لو أدرك مالك رَحِمَهُ اللَّهُ زماننا!!

يا إخوتاه هذا هو الدين، هذا هو الإسلام، ﴿**وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ [الأنعام:٧١]، ﴿**وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**﴾ [النساء:٦٥]، هذا هو الإسلام؛ طاعةٌ لله وطاعةٌ لرسوله ﷺ، استجابةٌ لله واستجابةٌ لرسول الله ﷺ، هذا هو الدين، اعتصامٌ بحبل الله جل وعلا، اتباعٌ لِما أنزل الله، ﴿**اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ**﴾ [الأعراف:٣]؛ هذا هو الدين، مَن أراد أن يكون من أهله فحيَّ هَلًا، وإلا فإنه لن يضر إلا نفسه، ولن يضر الله شيئًا.

وهذا الذي عَلمه وفهِمه وطبقه الذين طبقوا الإسلام حقًا وهم أصحاب رسول الله ﷺ، تأمل حالهم تجد التسليم المحض والاستسلام الصِّرْف بلا تَلَكُّأ ولا تردد، ولا أدنى معارضة، دِينهم قائم على التسليم التام.

هذا علي رضي الله عنه، كما في «صحيح مسلم»، ويحدثنا بهذا أبو هريرة رضي الله عنه في حديث يوم خيبر، لمَّا أعطاه النبي ﷺ الراية، قال في رواية «مسلم»: «**امْشِ، ولا تَلْتَفِت حتى يفتح اللهُ عليك**»، قال أبو هريرة رضي الله عنه: فسار عليٌّ شيئًا -يعني مشى قليلًا- ثم

وقف وصرَخ ولم يَلْتفت، (يا رسول الله، على ماذا أقاتلهم؟)؛ ماذا عمل؟ وقَف، وصرَخ، ولم يَلْتَفت، ما قال ما ربما يفهمه كثير من الناس، المقصود: (أَلَّا تَلْتفت) يعني: ألا تتشاغل عن المقصود الذي أرسلتك إليه، لكن ميزان الصحابة ميزان آخر؛ التسليم التام، لا تلتفت يعني لا تلتفت. وإني على يقين أنه ﷺ إلى أن أَدَّى ما بلغه رسول الله ﷺ والله ما الْتَفَت، وإني لجازم بهذا، إذا كان يريد مخاطبة رسول الله ﷺ ما التفت فكيف بما دون ذلك!!.

هذا عثمان بن طلحة حاجب البيت كما في «مسند أحمد»، طلب منه النبيُّ ﷺ مفتاح الكعبة، يريد أن يدخل عليه الصلاة والسلام الكعبة، فذهب إلى أُمه يطلب المفتاح فأبَتْ عليه -والله أعلم بعذرها- فقال ﷺ: «لتَعطينِّي المفتاح أو ليَخرجُنَّ هذ السيف من صُلْبي»، لِمَ؟ هذا أمْر مَن؟ هذا أمْر رسول الله ﷺ، ووالله لَيكونَنَّ ما قال.

في قصة يوم أحد وهو في المسند أيضًا: أن النبي ﷺ كان مع أصحابه يتفقد القتلى والجرحى، وإذا بامرأة تسعى نحو القتلى، فكرِه النبي ﷺ أن تراه، فقال: «**المرأةَ المرأةَ**»، يعني: لا تَصِل رُدُّوها، يقول الزبير ﷺ: «فتَوَسَّمتُ أنها أُمي صفية، فأسرعتُ إليها ووقفتُ أمامها، فضربَتْه في صدره -قال: وكانت امرأة رَجْلَة قوية- ومضَت، قالت: إليك عني لا أُمّ لك، ومضَت، تريد أن تصل إلى حمزة أخيها ﷺ، فقال: «قَدْ عَزَمَ عليكِ رسول الله ﷺ» فوَقَفَت. ما عندهم فرق

بين حالة حزن وحالة كرْب، الآن أصبحت القضية عزمةً من لدُن رسول الله ﷺ هنا ماذا فعلت؟ وقفت مباشرة، ثم أعطته ثوبين، وطلبت منه أن يُكفِّن بهما حمزة أخيها.

هكذا كان أصحاب رسول الله ﷺ، تسليم تام. يسمع الصحابة في المدينة (أن الخمر قد حُرِّمت)، مباشرة وفي اللحظة نفسها الخمور تُسكب، والآنية تُكسر، ولا تردد ولا دقيقة. بعضهم يسمع خبرًا أن القبلة قد حُوِّلَت وهم في الصلاة فما انتظروا ولا ثانية واحدة، تحولوا وهم في الصلاة إلى بيت الله، تسليم تام.

ابنُ عمر رضي الله تعالى عنهما كما في «صحيح البخاري» يحدِّث أنه رأى رسول الله ﷺ يستلم الحجر ويُقبّله، فيقول له رجل: أَرأيت إن زُحمْتُ؟ فقال له: (دَعْ أَرأَيت في اليمن، رأيتُ رسول الله ﷺ يستلم الحجر ويقبله)، إيَّاك والمعارضات، وظيفتك الآن أن تفهم النص، وتتَقبّله، وتلتزمه، والأحوال الاستثنائية لها بحثها، أما مباشرة ما تسمع حديثًا ولا آيةً إلا مباشرة يَرِد عليك معارضات وإشكالات وواردات!! هذا يتنافى والتسليم، «دَعْ أَرَأَيت في اليمن».

وهو ﷺ -أعني: ابن عمر رضي الله عنهما- يسأله رجل عن الأضحية: أَوَاجبة هي؟ فقال ﷺ: «ضَحَّى رسول الله ﷺ والمسلمون»، يُعيد عليه الرجل: الأضحية أَوَاجبة هي؟ فقال: «يا رجل أَتَعقِل؟ ضحَّى رسول الله ﷺ

والمسلمون»، فيُعيدها عليه ثالثة، فيقول: «أَتَعقِل؟ ضحى رسول الله ﷺ والمسلمون»؛ يعني: أن ينبغي أن تكون القضية منتهية، مجرد أن تعلم أن النبي ﷺ فعل إذن عليك أن تبادر، لا تربط طاعتك بالوجوب، إن كنت تريد أن تصل إلى التسليم التام اربط طاعتك بثبوت النقل.

وهو ﷺ يسأله رجل عن الصلاة بمنى؛ لماذا الصلاة في منى ركعتين؟ فقال ﷺ للرجل: «أَسمعتَ بمُحمدٍ ﷺ؟» فيقول الرجل: "نعم، وآمنتُ به"، قال: «فإنه كان يُصلي بمنى ركعتين»، انتهى الموضوع، أليس كذلك؟ لا معارضة ولا استشكال، هذا فِعل النبي ﷺ، إنما نفعل كما فعل رسول الله ﷺ. هذه حقيقة الدين، أن تنتهي حيث انتُهِي بك، إلى الحد الذي جاءك من شريعة الله عَزَّوَجَلَّ قِفْ وسلِّم وأذعِن، هذا هو الذي يجب.

وهذا رافع بن خديج ﷺ كما في «صحيح مسلم» قال: «نهانا رسول الله ﷺ عن أمرٍ كان لنا نافعًا، وطاعة رسول الله ﷺ أنفع لنا»، ما أحسن هذا الكلام! في رواية عند «النسائي»، قال: «نهانا رسول الله ﷺ عن أمرٍ كان لنا نافعًا، وأمْر رسول الله ﷺ على الرأس والعين»، إي ورَبّي، وأمْر رسول الله ﷺ على الرأس والعين، هذا قول كل مسلم، ﴿**إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا**﴾ [النور:٥١].

الخلاصة: شتَّان بين حال المذعنين المُسلِّمين الخاضعين المستسلمين،

وبين المنازعين المعترضين المُبدِّلِين، فاخترْ -يا أيها المسلم- لنفسك.

قوله: (**فَمَن رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ**) رَامَ: يعني طلب (**مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ**) يعني أنه طمع في كشْف ما خفي عليه، وذلك كَكَيفيات الغيبيّات والحِكم الخَفيّات، هذه أشياء خُزِن عنَّا علمها فليس لنا أن نتطلبها، اخضعْ وسلِّم وقِفْ حيث وُقِف بك.

قوله: (**فَمَن رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ، وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهْمُهُ، حَجَبَهُ مَرَامُهُ عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ، وَصَافِي الْمَعْرِفَةِ، وَصَحِيحِ الْإِيمَانِ**)؛ هذه الجمل الثلاث مترادفة في المعنى، **ومرادُه** رَحِمَهُ اللَّهُ: أنه إن طلب عِلم ما حُظِر عنه علمه؛ تطلَّب شيئًا خُزنت عنه معرفته فإنه يعاقب بأن لا يصل إلى الإيمان واليقين، وإنما يبقى شاكًا محتارًا يرتاب قلبُه، كما قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (**فَيَتَذَبْذَبُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَالتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، وَالْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ**)، وهذا فيه شَبَه من حال المنافقين الذي قال الله عَزَّوَجَلَّ عنهم: ﴿**وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ**﴾ [التوبة:٤٥]، والغالب أن هذا الرَّيب لا يستمر، بلْ إما أن يَمُنَّ الله سبحانه على صاحبه بالثبات واليقين وزوال الشك، وإما أن ينقلب على عَقِبيه عياذًا بالله.

المقصود: أنَّ من عقوبة من لم يقنع بالوقوف عند ما أمر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فإنه قد يُبتلى بهذا الأمر فيصِلَ إلى أن يكون (**موسوسًا تائهًا شاكًا، لا مؤمنًا مصدقًا، ولا جاحدًا مكذبًا**) نعوذ بالله، وهذه عقوبة، وما الله بظلام للعبيد؛ وذلك أنه أول

ما دخل في دين الله عَزَّوَجَلَّ، وأعلَن استسلامه له كان الواجب عليه أن يلتزم بالتسليم، لكنه ما فعل فيعاقَب، قال سبحانه: ﴿**وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ**﴾ [الأنعام:١١٠]، ما هي هذه أول مرة؟ هي عندما عاهد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على التزام الإسلام كان الواجب عليه أن يسلّم، لكنه ما سلّم فيعاقب بهذه العقوبة، كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أيضًا: ﴿**فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ**﴾ [التوبة:٧٧].

وهذا له تعليل آخر أيضًا إضافة إلى الأول؛ أنه وصل إلى حدٍّ من التِّيه والوسوسة والشك، **والسبب** أنه كلّف نفسه فوق طاقتها فخارَت قُواه، فحاله كحال الذي حدَّق في قرص الشمس فأضرَّ بعَينه، أصبح بعدها نظره ضعيف، والسبب أنه كلَّف نفسه فوق طاقتها، ذهب يُنقِّر ويبحث عن شيء لا سبيل له إلى الوصول إليه فأضر نفسه ووقع في ما وقع فيه.

وهذه الحال من الشك والتِّيه والوسوسة كثيرة -يا إخوتاه- في أهل التعطيل، وما أحسن ما وصف هذه الحال الشهرستاني الذي يحدثك بالواقع الذي يعيشه ويشاهده.

لَعَمْرِي لقَدْ طُفْتُ المعاهدَ كُلَّها ... وقَلَّبْتُ طَرْفِي بينَ تِلْكَ المَعالِمِ
فلَمْ أَرَ إلا وَاضِعًا كَفَّ حَائِرٍ ... أَوْ قَارِعًا سِنَّ نَادِمِ

شكٌّ وحَيرةٌ شديدة والسبب: هو أنهم ما طلبوا الهدى من حيث يكون، ﴿**وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ**﴾ [الصافات:٩٩]، ما طلبه من وحي الله، ذهب

أحدهم يَمْنة ويَسرة في فلسفة، في قواعد منطقية، في غيرها، فوقع في ما وقع فيه، صار حالهم شَبيهًا بما وصف المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فإنك تجد أنهم يقرون بوجود الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ثم يصفونه بما يقتضي أنه معدوم، (لا داخل العالم، ولا خارجه، ولا فوق، ولا تحت، ولا عن يمين، ولا عن شمال) إلى آخره؛ لازم هذا أن يكون معدومًا، فصار عندهم شيء من الشك، ليسوا من الذين آمنوا به حقًا، ولا من الذين جحدوه صريحًا، وقعوا في هذا الشك وفي هذه الحيرة وفي هذا الارتياب ، نسأل الله السلامة والعافية.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَلَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ لِمَنْ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ، أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ، إِذَا كَانَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَةِ وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنًى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ بِتَرْكِ التَّأْوِيلِ وَلُزُومِ التَّسْلِيمِ وَعَلَيْهِ دِينُ الْمُسْلِمِينَ. وَمَن لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ زَلَّ، وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ، فَإِنَّ رَبَّنَا جَلَّ وَعَلَا مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ، مَنْعُوتٌ بِنُعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ، لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَرِّيَّةِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَلَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ**)؛ يعني لا يصح الإيمان بالرؤية لأهل الجنة (**لِمَنْ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ**) يعني توهَّم تشبيهًا، أي أنه حينما سمع هذه الأدلة وقع في نفسه أن الله عَزَّوَجَلَّ يُرى على هيئة كذا وكذا، وكُنْه كذا وكذا، فهذا لا يصح إيمانه بالرؤية.

قوله: (**أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ**) **مُرادُه**: أنه تأوَّلها بفهمٍ يخالف ظاهرها، يعني ادَّعى أن لها تأويلًا بخلاف ظاهرها، كحال مَن علِمْنا من المنحرفين في هذا المقام، حيث تأول الرؤية بغير ما يُعرف في لغة العرب، وما هو صريح النصوص من أنها المعرفة القلبية مثلًا.

قوله: (**إِذْ كَانَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَةِ وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنًى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ بِتَرْكِ التَّأْوِيلِ وَلُزُومِ التَّسْلِيمِ**)؛ تُلاحظ أنه في هذه الجملة كرر (التأويل) مرتين، ولكنه

في كل مرة أراد معنى.

❍ **أمَّا الأول**: فالتأويل فيه بمعنى: التفسير؛ يقول: (**إِذْ كَانَ تفسير الرُّؤْيَةِ وَتَفسيرُ كُلِّ مَعْنًى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ بِتَرْكِ التَّأْوِيلِ**) يعني الباطل، أن يترك التأويل الباطل، ما هو التأويل الباطل؟ هو صرْف اللفظ عن ظاهرة لقرينة تُدَّعى، يُصرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى آخر ويدّعى في هذا قرينة.

التفسير الصحيح لا يكون بهذا التأويل الباطل، وإنما بتركه وبلزوم التسليم، كأنه يقول لنا: (لا يَتِمّ التفسير الصحيح للرؤية إلا إذا حُمِلَت على ظاهرها، وسُلِّم للأدلة فيها، واجتُنب التأويل الباطل لها).

ويمكن أن يكون مراده بالتأويل المعنى الآخر للتأويل في اللغة، فالتأويل في اللغة يأتي في اللغة بمعنى: التفسير، «**اللهُمَّ فَقِّهْهُ في الدين، وعَلِّمْه التأويل**» يعني: التفسير.

❍ ويحتمل كلامه أنه يريد بالتأويل **المعنى الآخر** الذي هو الحقيقة التي يؤول إليها الشيء، فتأويل الخبر: حقيقة ما هو عليه؛ بمعنى: ليس لك أن تطلب تأويل هذه الأخبار المتعلقة بالرؤية، بمعنى: ليس لك أن تطلب التكييف، أن تبحث عن الكُنْه، كيف يُرى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؟ وكيف هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إذا رُئِي؟ بمعنى: أن يدركه الإنسان على ما هو عليه تبارك وتعالى، والله جل وعلا لا تدركه الأبصار، إنما حسبك أن تعلم المعنى وتسلّم للدليل، وأما أن تطلب ما

هو أكبر من ذلك فهذا لاشك أنه غير مقبول.

قوله: (وَلُزُومِ اَلتَّسْلِيمِ)؛ لزوم التسليم يقتضي حمْل النصوص على ظاهرها.

قوله: (وَعَلَيْهِ دِينُ الْمُسْلِمِينَ)؛ في نسخة (ودين المرسلين)، وعلى كل حال دِين المرسلين ودين المسلمين واحد، وهناك نسخة أو أكثر النسخ (المرسلين)، وفي بعضها كما عندي (المسلمين).

قوله: (وَمَن لَمْ يَتَوَقَّ اَلنَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ)؛ يقول: من لم يَتَوَقَّ النفي والتعطيل لصفات الله جل وعلا -أن يسْلم من داء التعطيل، ثم أن يسلم من داء التشبيه، تشبيه الخالق سبحانه بالمخلوق- فإنه يَزِلُّ ولا يصيب التَّنزيه، لاشك، فالتنزيه وسط بين هذين الطرفين الضَّالَّين: طرف التعطيل، وطرف التشبيه، والحق إنما هو في التنزيه؛ في إثبات ما أثبت الله وما أثبت رسوله ﷺ له من الصفات، مع اعتقاد أن الله تبارك وتعالى ليس كمثله شيء. ويجتنب أهل الإسلام في هذا المقام هذين الطرفين المنحرفين (التعطيل، والتشبيه)، هذا هو حقيقة التنزيه.

ثم علَّل ذلك بقوله: (فَإِنَّ رَبَّنَا جَلَّ وَعَلَا مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ، مَنْعُوتٌ بِنُعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ، لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَرِّيَّةِ)؛ يقول المؤلف: السبب الذي يتَعيَّن معه اجتناب التعطيل -الذي قال عنه إنه النفي- والتشبيه: هو أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى موصوف بصفات الوحدانية، يعني أنه موصوف بصفات تفرّد بها

وتميّز بها سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن غيره.

ومنعوت بنعوت الفردانية، منعوت: يعني موصوف، النعت والصفة مترادفان، وبعضهم يذكُر فرقًا لكن في هذا المقام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنده مَيلٌ -كما تعلمون- إلى ذكر المترادفات كثيرًا وكذلك السَّجْع، فهذا كله من باب ذكر جمل مترادفة، (موصوف بصفات الوحدانية، منعوت بنعوت الفردانية)؛ (الفَرْدَانيَّة) نسبة إلى الفرد، والفَرْد: هو من لا نظير له، فهو في معنى الواحد والأحد، وإن كان (الفَرْد) فيما أعلمُ لم يثبت اسمًا لله عَزَّوَجَلَّ في آية ولا في حديث، ولكن يستعمله أهل العلم على سبيل الإخبار عن الله تبارك وتعالى، فهو بمعنى (الواحد) و(الأحد).

المقصود: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ متصف بصفات تختص به تبارك وتعالى لا يشاركه فيها غيره، فإذا كان ذلك كذلك فلا سبيل لا إلى النفي، ولا سبيل إلى التشبيه. **والسَّبب**:

أمَّا الشبيه فظاهر، كيف تشبه صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بصفات المخلوقين والله جل وعلا صفاته قد تميز بها وانفرد بها ولا يشبهه أحد فيها، لاشك أن هذا تصرف غير صحيح، فإذا كان الله عَزَّوَجَلَّ متوحدًا في صفاته، متفردًا بنعوت جلاله؛ إذن لا سبيل إلى التشبيه.

وأما النفي؛ فالنفي في أصله راجعٌ إلى التشبيه من جهة السبب، نفاة الصفات

معطلة الصفات الذي حرَّفوا كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، ما السبب الذي دعاهم إلى هذا؟ اعتقاد التشبيه، حينما سمعوا أن لله جل وعلا عَينًا وأن لله يدًا وأن لله قَدَمًا، مباشرة ذهبت أذهانهم إلى ما يتصف به المخلوق، وهذا الذي وقَع في قلوبهم، فهربوا منه إلى التعطيل الذي كان عن طريق التحريف والتأويل، فالبلاء الأساسي في كلا الفريقين هو التشبيه، كِلا الفريقين مُشَبِّه، المشبهة والمعطلة كلاهما في الحقيقة مشبهة. أمَّا المشبِّهَة فطرَدُوا تشبيههم، وأما المعطلة فإنهم هربوا من التشبيه إلى التعطيل، فجمعوا بين السَّوأَتين، بين سوأة التشبيه وسوأة التعطيل.

فإذا زال هذا الأساس فينبغي أن يزول التعطيل ولا حاجة إلى هذا النفي؛ الآن لو سألتَ أيّ جهمي: لماذا تنفي عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ صفة اليد؟ يقول: لأن اليد لا يتصف بها إلا الإنسان أو المخلوق، هذا يقتضي أنه ما فهم من النص إلا التشبيه، وأن يد الله عَزَّوَجَلَّ كيد المخلوق، وهذا ممتنع. إذن لا سبيل إلا أن أنفي وأُعطّل ولكن أتأدب؛ لأنّ هذا النفي -كما قال- النفي إما أن يتعلق بما ثبت في دليلٍ آحاد، فهذا عندهم منفي نفيًا صريحًا؛ لأن الدليل عندهم في هذا المقام غير مقبول، فأخبار الآحاد غير مقبولة في الاعتقاد، بمعنى أنهم ينفون صراحةً في كل ما ثبت في أحاديث الآحاد.

طيب والمتواتر؟! ينفونه ولكن بأدب بمُواربة، ينفونه عن طريق التأويل

الذي هو في حقيقته تحريف. إذن هذا الأساس الذي لأجله حرَّفتم لا وجود له ولا داعي له، إذًا لا داعي للتحريف، وبالتالي فلا نفي.

قوله: (فَإِنَّ رَبَّنَا)، وهذا كما ذكرت لك على سبيل التعليل لِمَا ذكر من أنه من لم يَتوقَّ النفي والتشبيه. قال: (فَإِنَّ رَبَّنَا جَلَّ وَعَلَا مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ، مَنْعُوتٌ بِنُعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ، لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَرِّيَّةِ)؛ يريد أنه ليس في معنى ما يتصف به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وما يختص به من الصفات لا يشاركه في هذا أحد من البرية، يعني من الناس أو من الخلق.

ولَيته عبَّر بما جاء في النصوص لكان هذا أكمل، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، هو يريد هذا المعنى ولكن الرغبة في السجع، (وحدانية.. فردانية.. بَرِيَّة)، وإلا لو قال: (لأن الله ليس كمثله شيء) كان هذا أوضح وأكمل، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:٤]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥].

وهنا لابد أن تتنبه إلى أنه أراد في قوله (لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ): ليس في معناه المختصّ به؛ يعني الكلام عن القدْر المختص القدْر الفارق، وليس القدْر المشترك، القدْر المشترك لاشك أن نفْيه تعطيل، إنما الشيء الذي اختص الله عَزَّوَجَلَّ به وهو الصفة حقيقةً، وهو ما قام بالله عَزَّوَجَلَّ حقيقة من الصفة لاشك أن هذا شيءٌ يختص الله عَزَّوَجَلَّ به، ولا يشاركه فيه أحد[٤٤].

---

(٤٤) إلى هنا تمام (**المجلس الثاني عشر**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الخميس السادس من شهر ربيع الأول، سنة خمس وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعة وسبع وثلاثون دقيقة.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَتَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ، لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

تَمهيدًا لشَرح ما ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه الجملة يَحسُن التقديم بثلاث مقدمات:

- **المقدمة الأولى**: في منهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع الألفاظ عمومًا.

وهذا المنهج يمكن أن نُلَخِّصَه في أربع نقاط:

◉ **النقطة الأولى**: أهل السنة والجماعة أهل مُراعاةٍ للألفاظ الشرعية ما أمكَن، وهم أحرص شيء على استعمالها وعدم الخروج عنها؛ وذلك لأن هذا من جملة الاتباع المأمور به، قال سبحانه: ﴿**اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ**﴾ [الأعراف:٣]، وممَّا يندرج تحت هذا الاتباع: اتباعُ ألفاظ ما أنزل الله جل وعلا، ولذا كانت هذه سِمَة ظاهرة عند أهل السنة والجماعة؛ وهي أنهم يُراعون ويحرصون على أن يكون كلامُهم في المطالب الشرعية هو الكلام الشرعي، يستعملون المصطلحات الشرعية ما أمكَن.

◉ **النقطة الثانية**: اعتبر أهلُ السنة والجماعة كُلَّ من تكلم في أبواب الدين – ولا سيّما في أبواب الاعتقاد– بألْفاظٍ مبتدعة اعتبروه قائلًا على الله بغير علم،

ومبتدعًا في دينه، وخائضًا بالباطل في آياته؛ وهذا لا شك أنَّه مذمومٌ غاية الذم، قال تعالى: ﴿**وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ**﴾ [الأنعام:٦٨]، فهذه السِّمَة التي تَميَّز بها أهل البدع وهي أنهم يتكلمون بالكلام المبتدَع شيءٌ مذموم عند أهل السنة والجماعة.

◉ **النقطة الثالثة**: يجتنب أهل السنة والجماعة في المباحث الشرعية -ولا سيّما ما كان منها متعلقًا بالاعتقاد- كل لفظٍ فيه إيهام أو احتمال؛ وذلك لِما تُوقِعه هذه الألفاظ من لَبْس الحق بالباطل، وقد نهى اللهُ جل وعلا عن ذلك فقال: ﴿**وَلا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ**﴾ [البقرة:٤٢]، فالمحتملات المُوهِمات أهل السنة والجماعة أبعدُ شيء عنها، قد تأدَّبوا بما أمر الله ﷻ به حيث قال: ﴿**لا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا**﴾ [البقرة:١٠٤]، كلمة (راعنا) كلمة فيها إيهامٌ ولَبْس بين معنى حق ومعنى باطل أراده أعداء الله ﷻ، فأمَر سبحانه باستعمال اللفظ الذي لا لبس فيه، وإنما فيه الحق واضحًا. وهذا من المقاصد الشرعية؛ أن يكون الحق واضحًا لائحًا ظاهرًا لمُبتَغِيه، وكذلك أن يكون الباطل واضحًا حتى يجتنبه من أراد اجتنابه.

◉ **النقطة الرابعة**: العبرة عند أهل السنة والجماعة بالحقائق والمعاني، لا بالألفاظ والمباني؛ وعليه: فالألفاظ المجردة عندهم لا تُغيّر من الحقائق شيئًا.

وتأسيسًا على هذا: لم يَلْتفتْ ولم يَأْبَهْ أهلُ السنة بتشنيع مُخالِفِيهم، ولم

يَدَعوا الحق الذي جاء به الوحيُ لأجل هذا التَّشنيع، ولم ينخدعوا بباطل المبطلين وإن زخرفوه بالقول.

لم يتزحزح أهل السنة والجماعة عن إثبات صفات الله جل وعلا الذاتية والفعلية، وإن سمَّاهم أهلُ البدعة (مُجسِّمةً) لأجل هذا، ولا ترَك أهلُ السنة الدعوة إلى التوحيد لأجل تسمية مخالفيهم لهم (وهَّابية)، ولا انخدع أهل السنة بما عليه الخوارج من غوغاء وَتَعَدٍّ على حدود الله وإن زخرفوه وقالوا إنه أمرٌ بالمعروف ونهيٌ عن المنكر.

وأهلُ السنة أهل فِطْنة وحِذْق ومعرفة؛ فيغوصون لمعرفة المعاني، ويُدرِكون ما بين الأسطر، ويُدرِكون أيضًا أن المعارك العلمية والعقدية والفكرية هي معارك لفظية في الدرجة الأولى؛ ولذا فإنهم يتفطَّنون لِما تحت الألفاظ البَرَّاقة، وأما الجُهّال فيقعون في فَخِّها، وقد أحسن من قال: " المعاني حَظُّ العلماء، والألفاظ حَظُّ الجُهلاء ".

هذه باختصار معالم طريقة أهل السنة والجماعة في التعامل مع الألفاظ، ولا سيّما منها ما تعلق بالأمور الشرعية، ولا سيّما ما تعلق منها بأبواب الاعتقاد.

أنتقل بعد هذا إلى المقدمة الثانية وهي أخصّ من سابقتها: وهي متعلقة بالألفاظ المستعملة في أبواب الاعتقاد، ويمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام:

أعيد فأقول: **ما هو مستعملٌ في البحث العقدي والدرس العقدي والنقاشات**

العقدية في الغالب يدور على هذه الألفاظ أو المصطلحات الأربعة:

➢**أولًا: ألفاظٌ مأثورة**؛ وهي التي جاءت في الكتاب والسنة أو تكلم بها أصحاب النبي ﷺ ورضي الله عنهم، فهذه حقٌّ مَحْضٌ يجب قبولُه والإيمانُ به؛ فُهِم المعنى أو لم يُفهم.

انتبه! مناط الإيمان عند أهل السنة: ثبوت النقْل لا فهْم المعنى؛ فأيّ لفظٍ وكلامٍ جاء في النصوص فواجبٌ قبوله والتسليم له واعتقاد أنه الحق، وإن عَرَض عارِض جَهْلٍ في فهْم شيء من ذلك فهذا عارضٌ مؤقت يزول بعد البحث والسؤال بتوفيق الله، لكن إلى أن يزول فليس لأحد أن يتوقف في القبول أو يتشكك في أن هذا هو الحق، فإن مِن الله الرسالة، وعلى الرسول ﷺ البلاغ، وعلينا التسليم.

المقصود: أنَّ الألفاظ التي جاءت في النصوص واجبٌ قبولها والإيمان بها واعتقاد أنها الحق المَحْض؛ فإذا جاء في النصوص لفظ (العُلُو، الفَوقِيَّة، الاستواء)، ثبوت (العين واليد)، إلى غير ذلك من صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ هذه ألفاظ مأثورة فواجبٌ قبولها، وواجبٌ أن يعتقد الإنسان أنها الحق، وأن يسعى في معرفة المعنى، وأن يتكلم بهذا، وأن يَبُثَّه وينشره ويدعو إليه.

➢**ثانيًا: ألفاظ مُنكَرة**؛ ويدخل فيها كلُّ لفظٍ خالف النصوص، كلُّ لفظ خالف النصوص -عارَض ما جاء في الكتاب والسنة- فإنه لفظ مُنكَر، وواجب

رَدُّه واعتقاد أنه باطل؛ لأن القسمة ثُنائية، فإمَّا حقٌ وإما باطل، وتَنحَلّ المسائل إلى هذين: إما حقٌ وإما باطلٌ، فالحقُّ هو ما جاء في الوحي، إذن كلُّ ما خالفه فهو باطل، ولا نحتاج في الاستدلال على بطلانه إلى أكثر من كونه مخالفًا للوحي، ﴿**فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ**﴾ [يونس:٣٢].

فلو تكلم متكلم بمَقالة (حُلُول الله ﷻ في خَلْقه)، قال: "الله حالٌّ -جلَّ ربنا وعزَّ- في خلْقه، ومختلطٌ بهم" فماذا نقول؟ نقول: هذا لفظ منكر لا يجوز وواجب رَدُّه، لماذا؟ لأنه مخالف للوحي، الوحيُ دلَّ على عُلُوِّ ربنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهذا قد عارض ذلك وخالفه فقال: إن الله سبحانه حال في خلقه، فهذا لفظٌ باطل.

➢**ثالثًا: ألفاظٌ مُبيَّنة**، وإن شِئْتَ فقُلْ: **ألفاظٌ تفسيرية**؛ وهذه الألفاظ هي ألفاظ غير منصوص عليها لكنها في معنى ما وَرَد، فلا تُضيف شيئًا إلى النصوص من معانٍ جديدة، وإنما تزيد الألفاظَ المأثورةَ بيانًا ووضوحًا، أو تدفع إيهامًا، أو ترد باطلًا للخصوم؛ فهذه التي نسميها ألفاظًا مُبيَّنة أو ألفاظًا تفسيرية.

ومثالها: ما دَرَج عند أهل السنة والجماعة من استعمال كلمة (بَائِنٌ مِن خَلْقِه)، الله جل وعلا بائن من خلقه، تجد أن هذه الكلمة لم يَرِدْ بها نصٌ من الوحي لكنها في الحقيقة لفظٌ في معنى ما وَرَدَ، ويزيد -أعني ما ورد- إيضاحًا، وكذلك يدفع شُبهةً أو مقالةً باطلةً لخصوم الوحي.

كذلك يقول أهل السنة: (إنَّ الله جل وعلا ينزل إلى السماء الدنيا مثلًا كما جاء في الحديث بذاته) أو (استوى على عرشه بذاته)، كلمة (بذاته) هذه من الألفاظ المُبَيِّنة أو التفسيرية وليس فيها شيء جديد، لأنه حتى ولو لم تُذكر فإن هذا هو المعلوم من ظاهر النصّ. **بمعنى**: إذا قيل "جاء فلانٌ" فما المراد؟ هو نفسه، وليس غيره، وليس خادمه، وليس ابنه، هو الذي جاء. فإذا قال أهل السنة: (إن الله ينزل بذاته)، أو (استوى على عرشه بذاته)، أو (يأتي بذاته يوم القيامة)؛ فإن هذا لا جديد فيه، وهو في معنى ما ورد.

والمقصود: أن هذه الألفاظ تتميز بأربع ميزات:

الميزة الأولى: أنه لا جديد فيها؛ فلا تُضيف معنًى حادثًا إلى ما جاء في النصوص، إنما تزيد ما جاء في النصوص وضوحًا وبيانًا وتفهيمًا، أو تدفع إيهامًا، أو تَرُدّ مقالة أو مذهب المخالفين.

الميزة الثانية: أنه لا محذور فيها، ولا مفسدة من استعمالها لا حالًا ولا مآلًا؛ فلا نخشى شيئًا من استعمالها، ولا يُتوقع حصول مفسدةٍ ولو بعد حين من استعمالها، فهي مأمونة العاقبة.

الميزة الثالثة: أن الحاجة قد دَعَتْ إلى استعمالها؛ لولا وجود الحاجة ما كان بأهل السنة حاجة إلى استعمالها، لكن وُجدت الحاجة فاضطروا إلى استعمالها لهذا السبب.

بمعنى: ما حِيلة أهل السنة وقد حرَّف المحرفون ولبَّس الملبسون فقالوا: إن ما جاء في النصوص من إثبات نزول الله ﷻ حقٌّ، ولكن البحث في المعنى، ما هو نزول الله ﷻ؟ وما هو إتيانه؟ نُزُولُه يعني: نزول أمره، أو نزول مَلَكٍ من ملائكته، وهكذا إتيانه، إلى آخره.

لمَّا أوقع أهل البدع في الناس هذا الاشتباه ولبَّسوا هذا التلبيس؛ احتاج أهل السنة أن يبينوا الحق بعيدًا عن هذا التلبيس فقالوا: إن الله تعالى ينزل بذاته، وأن الله ﷻ يأتي بذاته، وأنه استوى بذاته، إلى آخره، كان هذا منهم لاقتضاء الحاجة والمصلحة هذا الاستعمال.

❍ **الميزة الرابعة**: أن هذه الألفاظ استعملها السلف دون نكير؛ هذه ألفاظٌ دارجة رائجة بين السلف، ونحن نعتقد أنهم المُقدَّمون وأننا لهم تابعون، وأنهم أحرص مِنَّا على الخير، وأفْقَه مِنَّا في دين الله ﷻ، فإذا استعملوا مثل هذه الألفاظ، وما رأوا فيها محذورًا ولا محظورًا فيَسَعنا ما وَسِعَهُم.

➢ **رابعًا: الألفاظ المُجمَلَة**، وإن شِئْتَ فقُل: **الألفاظ المشتبهة**؛ وهذه الألفاظ ألفاظٌ مُبتَدَعة محتملة لحقٍ ولباطلٍ، هي مبتدعة فلم تَرِد في الأدلة، ومعناها فيه احتمال، قد يُفهم منها معنى حق، وقد يُفهم منها معنى باطلٌ.

فهذه الألفاظ هي الأدوات التي يستعملها أهل البدع غالبًا في ترويج باطلهم، كلفظ (الجسم، والجوهر، والعَرَض، والجهة، والأعضاء، والتركيب،

والحلول؛ حلول الأعراض) وما شاكل ذلك من هذه الألفاظ، هذه هي الأدوات التي يستعملونها بل ويكثرون من استعمالها، بل إنهم بالغوا في هذه الألفاظ حتى جعلوها هي المُحكَم، والأدلة بمنزلة المتشابه الذي يُرَدُّ إلى هذا المحكم!! عكسوا القضية، حاكَمُوا النصوص وكلام السلف إلى هذه الألفاظ؛ فكلُّ نصٍ يُخالف -في زعمهم- تقريرهم لهذه الألفاظ المجملة فإنهم يدفعون في صدره، ويسعَون السعي الحثيث في دفع الأخذ به ما استطاعوا، لماذا؟ لأنه يُخالف الأصل.

فهم قد اعتمدوا مثلًا كلمة (الجسم والتجسيم) في باب النفي وجعلوها التُّكْأَة لهم لِتَعطِيلِهم، فإذا جاء في النصوص شيءٌ فإنهم يقولون: إن هذا يقتضي التجسيم، فصارت كلمة (التجسيم) هي الأصل، هي المُحْكَم، وصارت النصوص تُرد إلى هذا الذي زعموه مُحْكمًا؛ وبالتالي يُحرَّف لا بأس أن يُعبث بالنصوص وأن تُحرَّف حفاظًا على هذا الأصل الذي أصّلوه وهذا المعتمد الذي حكَّموه، وهذا لاشك أنه مسلك باطل.

المقدمة الثالثة -وهي المتعلقة بهذه الألفاظ لأنها بحاجة إلى مزيد تنبيه وانتباه-

وهي -أعني هذه المقدمة الثالثة- في موقف أهل السنة والجماعة من الألفاظ المجملة، **والكلام في هذا يَنحَلُّ إلى مقامَين:**

المقام الأول: موقف أهل السنة والجماعة من استعمالها.

والمقام الثاني: طريقة أهل السنة في مناظرة من يستعملها.

❋**أمَّا المقام الأول**: فإن أهل السنة والجماعة لا يستعملون هذه الألفاظ البتة؛ لا في مقام تقرير الاعتقاد، ولا حتى في مقام الرد على مخالفيهم، بل إنهم يحثون على عدم استعمالها، بل إنهم يَذُمُّونها ويَذُمُّون مَن يستعملها.

ويرجع هذا لا لأنهم في موقفٍ مُتشَنِّج من أيّ لفظ كان؛ ليس الأمر كذلك، إنما لأسبابٍ مَن نظر فيها وتأملها وجد أنها جديرة بالاعتبار والمراعاة، فيتضح أن موقف أهل السنة والجماعة كان موقفًا صحيحًا.

◣موقف أهل السنة المعارِض لاستعمال هذه الألفاظ يرجع إلى خمسة أسباب:

❶**السبب الأول**: أنها ألفاظٌ مبتدعة، والبدعة لا خير فيها، قال ﷺ: «**وشَرّ** الأمورِ مُحدَثَاتُها»، وكان مالك رَحِمَهُ اللَّهُ كثيرًا ما يَتمثَّل بـ

وخيرُ أُمُورِ الدِّين مـا كانَ سُـنّة ... وشَرُّ الأُمُورِ المُحدَثَاتُ البَـدَائِعُ

يعني المُبتدَعة.

❷**السبب الثاني**: أن هذه الألفاظ قد أعرض السلفُ عن استعمالها، ولو كانت خيرًا لسَبَقَنا أولئك الكرام إليها، وكلُّ خيرٍ في اتباع مَن سلف، وكل شرٍ في ابتداع مَن خَلَف.

❸**السبب الثالث**: أن في استعمالها لبْس الحق بالباطل؛ وهذا محرم شرعًا،

﴿وَلا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة:٤٢].

❹**السبب الرابع**: أنها مَدْرَجَةٌ لحصول فساد عظيم، وأنها سببٌ لوقوع شرٍ وَبِيل، فكم جَرَّ استعمالُ هذه الألفاظ على الأمة من شرور، ودُونَك باب الصفات؛ فكم كان لاستعمال المبتدعة هذه الألفاظ من أثرٍ في مخالفة الحق الواجب اتباعُه في هذا الباب العظيم، وكم كان لاستعمالها من أثر عظيم في رَواج مذهب المعطلة! من أعظم أسباب انتشار مذهب المعطلة استعمال هذه الألفاظ المجملة.

❺**السبب الخامس**: أنها سبب وقوع الفُرقة والاختلاف في هذه الأمة، وذلك لأنها حمَّالة أوجه؛ تحتمل حقًا وتحتمل باطلًا، فهذا يستعملها في معنى وذاك يستعملها في معنى، فيَدُبُّ الخلافُ وتعظُم المحنة.

فهذه أسبابٌ خمسة، لأجلها سلَك أهل السنة هذا المسلك المُمَانِع لاستعمال هذه الألفاظ المجملة المبتدعة.

الخلاصة: هذه الألفاظ أهل السنة والجماعة لا يستعملونها البتّة، ولا تجدها مقررة مُدوَّنة في مصنفاتهم، وإن زلَّ أحد منهم فاستعمل شيئًا منها فإن أهل السنة يُخطّئونه على هذا الأمر ولا يتابعونه.

❋**المقام الثاني**: يتعلق بطريقة أهل السنة في مناظرة من يستعمل هذه الألفاظ.

قد عَلِمْتَ أن استعمالها سِمةٌ بارزةٌ لأهل البدع، والأصل في مناظرة أهل البدع هو أنها معلقة بالمصلحة وجودًا وعدمًا؛ متى ما اقتضَتِ المصلحة الشرعية مناظرة أهل البدع ناظروهم، ومتى لم تتحقق فإنهم يعرِضون عن ذلك، والنصوص التي جاءت في مناظرة أهل البدع ذمًّا أو حثًّا فإنها ترجع إلى هذا التفصيل:

- مناظرة أهل البدع مذمومة عند عدم اقتضاء المصلحة، أو عند ترتب مفسدة أعظم.
- وتكون مشروعة بل ربما تتوجب إذا كان الأمر خلاف ذلك، إذا اقتضت المصلحة ذلك فإنها حينها تكون مشروعة، ﴿**قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا**﴾ [هود:٣٢]، في أدلة كثيرة.

❁**المقصود**: أنه إذا اقتضت المصلحة مناظرة أهل البدع وأهل البدع يستعملونها فما هو المسلك الذي نَسْلُكُه حين يَتعرّضون لهذه الألفاظ؟ ماذا نصنع معهم؟

خلاصة منهج أهل السنة والجماعة في هذا تتلخص في كلمتين: (التوقف) و(الاستفصال)؛ التوقُّف يتوجه إلى اللفظ، والاستفصال يتوجه إلى المعنى.

أمَّا التوقف: فالمراد أن أهل السنة والجماعة يتوقفون في هذه الألفاظ المجملة، فلا يقبلونها ولا يردونها. ماذا يفعلون؟ يتوقفون، لا يقبلون، ولا

يَرُدُّون؛ لأن هذا اللفظ مُجمَل، حتى ولو أبان المتكلمُ بهذه الألفاظ عن معنى باطل وأنه استعمل اللفظ في معنًى باطل، فإننا في هذه الحالة أيضًا لا نَرُدّ اللفظ؛ لأننا إن رددنا اللفظ الآن فما يُدري، لربما بعد حين يستعمل إنسانٌ هذا اللفظ في معنى صحيح، فيُقال: قد رَدَّ علماء أهل السنة سابقًا هذا اللفظ! فيحصل هناك لَبْس واشتباه، وربما يُردُّ معنى حق بسبب رَدّ ذاك اللفظ. إذن أهل السنة أمام الألفاظ يقفون موقف التوقف، بمعنى: لا قبولٌ ولا رَدّ.

أمَّا المعنى: فإنهم يستفصلون، فإنهم يستفسرون، فإنهم يسألون مَن تكلم بها عن مراده، ماذا تريد؟

- فإن أراد معنى حقًا قُبِل هذا المعنى الحق وأُرشِد إلى استعمال اللفظ الشرعي.
- وإن أَبانَ عن أن مراده معنى باطل فإننا نَرُد المعنى الباطل.

وفي كل حال لا نتعرض للفظ لا بقبولٍ ولا رَد.

مثال ذلك: إذا قال إنسانٌ: "الله جل وعلا ليس في جهة"؛ الألفاظ المجملة قد تُستعمل عند أهلها في مقام إثبات وقد تستعمل في مقام نفي. هذا المبتدع يقول: "اللهُ ليس في جهة"، نقول: كلمة (ليس في جهة) هذه لا نخوض معك فيها لا بقبول ولا بِرَدّ، ولكن: ماذا تريد؟ ما هو المعنى الذي تَحُومُ حوله؟ ماذا تحت هذه الكلمة عندك؟

- فإن قال: أُريد أن الله ليس في جهة، بمعنى: أنه ليس فوق العالَم، بل هو لا داخل العالَم ولا خارجه، ولا فوقه ولا تحته، إلى آخر ما يقرر المعطلة، فماذا نقول هنا؟ نقول: هذا المعنى باطل مخالف للنصوص واجبٌ رَدُّه، ونناقشه ونُبيّن له بطلانه.

- أمَّا إذا قال: أُريد بقولي "الله ليس في جهة" أنه لا يَحْوِيه شيء من خلقه، ولا يظله شيء من خلقه، ولا يكون مُحَايثًا لشيءٍ مِن خَلْقِه؛ فإننا نقول: هذا المعنى حق، بل الله ﷻ بائنٌ عن خلقه وفوق كل شيء، وهو في العلو المطلق مستوٍ على عرشه جل ربنا وعز، ولا يُحيط به شيء من خلقه. إذن هذا المعنى الذي ذكرته صواب ولكن ندعوك ونرشدك ونحثك على أن تستعمل اللفظ الشرعي، ما الذي يحول بينك وبين أن تتكلم بما تكلمت به الأدلة؟ الله ﷻ عالٍ على خلقه، والله فوق خلقه، والله مستوٍ على عرشه.

إذن: هذا الذي عليه أهل السنة والجماعة، وهذا هو الأصل في طريقتهم واستعمالهم.

❁ **وثَمَّة مسلكان آخران** -لا أُريد التطويل بذكرهما- قد يستعملها أهل السنة والجماعة في مناظرة أهل البدع إذا اقتضت المصلحة ذلك.

➤**الأول: (الإعراض عن المناظرة أصلًا)**؛ وهذا كما سلكه الإمام احمد رَحِمَهُ اللَّهُ حينما ناظره المعطلة وألزموه بأن إثبات الصفات يقتضي أن الله جسمٌ، فما

كان من الإمام احمد رَحِمَهُ اللَّهُ إلا أن قال: (أنا لا أعرف هذا، الذي أعرفه: الله أحد، الله الصمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن كفوًا أحد) وسكت، هذا الكلام الذي تقولونه أنا لا آخذ به.

ويحسُن هذا إذا كان المقام مقام إرغام للسني وتقوٍ على السني، والسني في مقام ضعفٍ، وأهلُ البدع في مقام قوة، فيلزِمون الإنسان بالقوة على أن يوافقهم على باطلهم، فلربما كان استعمال هذا المسلك استعمالًا حسنًا.

➤وقد يستعمل أهل السنة والجماعة أيضًا مسلكًا آخر وهو مسلك **(المراغمة والتبكيت)**؛ وهذا يَحسُن إذا كانوا يلصقون الذم بأهل السنة لأجل تمسكهم بما دلت عليه النصوص، كأن يقولوا لأهل السنة: "أنتم مجسمة، لأنكم تثبتون أن لله وجهًا ويدًا"، فمراغمتهم في ذلك بأن يُقال: إن كان هذا تجسيمًا فنحن مجسمة، وحيَّ هلا بالتجسيم.

على حد قول الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ:

إِنْ كَانَ رَفْضًا حُبُّ آلِ مُحَمَّدٍ فَلْيَشْهَدِ الثقلانِ أَنِّي رَافِضِي

أو كما قال شيخ الإسلام:

إِنْ كان نَصْبًا حُبُّ صَحْب مُحَمَّدٍ فَلْيَشْهَدِ الثقلانِ أَنِّي نَاصِبِي

فإذا كان هذا الذي أثبتناه لكم بالأدلة تجسيمًا فهذا تجسيم حسن ونحن مجسمة، ولا يضرنا أن تقولوا فينا ما تقولوا. يقال هذا على سبيل التَّبكيت والإرغام للمخالفين، وإظهار قوة أهل السنة وأنهم لا يبالون بما عليه المبتدعة،

لكن يبقى أن الأصل هو سلوك مسلك التوقف والاستفصال الذي ذكرتُه لك، وهذا خروجٌ عن الأصل عند اقتضاء الحاجة وتحقيق المصلحة، والله جل وعلا أعلم.

نرجع الآن إلى ما ذكر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكل ما قدمته سنحتاجه عند النظر فيما قرَّر المؤلف في هذه الجملة.

هذه الجملة اشتملت على نفي ستة أشياء عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: (**الحدود، والغايات، والأركان، والأعضاء والأدوات، وأنه لا تَحويه الجهات الستُّ كسائر المبتدعات**)، ومن الخطأ في نظري أن يُحكم على هذه الجملة بحكم واحد، إنما إنعام النظر فيها يجعلها فيما يبدو -والعلم عند الله- **تنقسم إلى ثلاثة أقسام**:

- **القسم الأول**: (الحدود والغايات).
- **القسم الثاني**: (الأركان والأعضاء والأدوات).
- **القسم الثالث**: (لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات).

القسم الأول: هو تنزيه الله جل وعلا عن الحدود والغايات، قال: (**وَتَعَالَى**) يعني: تَنزَّه وتقدس عن الحدود والغايات.

والكلام في الحدود والغايات تفصيله يكون في ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أن نفي الحدود والغايات في هذا المقام -إذا ذُكرت الصفات فتنفى الحدود والغايات- هذا مما تكلم به السلف الصالح رحمهم

الله، وممن تكلم به: الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، كما نقل عنه هذا حنبل في ما رواه الخلّال، ودوَّن هذا أئمة أهل السنة في كتبهم والمحققون منهم كشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في «نقْض التأسيس» وغيره من أهل العلم، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (ولا نَصفُ اللهَ تبارك وتعالى بأعظم ممَّا وصف به نفسه بلا حد ولا غاية).

أمَّا نفي الحدود فقط أو نفي الحد دون الغاية فهذا كثير؛ من ذلك ما نقل الشارح ابن أبي العز رَحِمَهُ اللَّهُ عن أبي داوُد الطيالسي أنه قال: «كان سفيانُ، وشعبة، وحمَّاد بن زيد، وحمَّاد بن سَلَمة، وأبو عوانة، وشريكٌ لا يَحُدُّون ولا يشبِّهون ولا يمثِّلون»، ماذا قال عنهم؟ كانوا لا يَحُدُّون.

وكذلك ممَّن نفى الحد عن الله: أبو نصر السجزي رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالته المشهورة، وكذلك عبد العزيز بن الماجشون وغيرهم من أهل العلم أوردوا في كلامهم في تقرير الاعتقاد في باب الصفات نفي الحَدّ عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بألفاظ متقاربة.

فماذا أرادوا بنفي الحد أو الحد والغاية عن الله جل وعلا؟

الجواب: أنهم أرادوا نفي أن تَحُدَّ علومُ أو عقولُ الخلق صفاتِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بَحَدٍّ يعلمونه، أو أن يصفوا الله تبارك وتعالى على ما هو عليه، بحيث يدركونه ويحيط به عِلمُهم، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

فهذه الكلمة عبّر عنها الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ بالمعنى المراد وذلك في مقدمة كتابه

«الرسالة»، وأبان عن مقصود أهل السنة بيانًا حسنًا، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**لا يَبلُغ الواصفون كُنْهَ عَظَمَتِه، الذي هو كما وصَفَ نفسَه، وفوق ما يصفه به خَلْقه**».

إذن مقصود أهل السنة والجماعة: أنه ليس لصفات الله ﷻ حدودٌ وغاياتٌ تبلغها عقول الناس وعلومهم، بل الأمر في حق الله ﷻ أعظم؛ العباد لا يُحيطون علمًا بالله، ولا يدركون ذاته وصفاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ. فهذا هو مراد أهل السنة والجماعة بنفي الحد والغاية عن الله ﷻ، فيُريدون نفي الإحاطات والإدراكات عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

❍ **المسألة الثانية**: أنه قد جاءت آثار أخرى عن السلف بإثبات الحد لله.

الموقف السابق كان موقف (نفْي الحَدّ عن الله)، والآن الموقف (إثبات الحَدّ لله)؛ وهذا له معنى وهذا له معنى ولا يتناقضان، وكلاهما مُندرِج في أيّ قسم من الأقسام الأربعة السابقة؟ الألفاظ المُبيَّنة أو الألفاظ التفسيرية.

الآثار عن السلف رحمهم الله جاءت عن جملة منهم في إثبات الحد لله ﷻ؛ كما جاء هذا عن ابن المبارك وعن الإمام أحمد الذي جاء عنه نفي الحد جاء عنه أيضًا إثبات الحد، كذلك جاء عن إسحاق بن رَاهَويه، كذلك ذكر هذا عثمانُ بن سعيد الدارمي في «نقْضه على بِشْر»، في جماعة من أهل العلم والسنة كلُّهم نصُّوا على إثبات الحد لله ﷻ، بل إن هذا جاء عن كثير أو عن أكثر أهل السنة، هذا التنصيص نقَل شيخ الإسلام في «بيان التلبيس» أن إثبات الحد لله جل وعلا

جاء عن كثير من أهل السنة أو أكثرهم، أما المعنى الذي أرادوا فمَحَل اتفاق، لكن مراده التنصيص على هذه الكلمة.

(**الحَدّ**) معناه: ما يَتميَّز به الشيء عن غيره.

وأهل السنة الذين أثبتوا الحد أرادوا أحد أمرين، السياق هو الذي يوضح ما الذي أراده هذا العالِم بإثبات الحد من هذين المعنيين، وكلاهما حق.

أما المعنى الأول: فأرادوا بإثبات الحد: أنه سبحانه عالٍ على خلقه بائنٌ منهم، وليس كما يقولوا المعتدون الظالمون: إن الله تعالى ذاهبٌ في الجهات الست -تعالى الله عن ذلك-. إذن أراد السلف بإثبات الحد الرَّد على الحُلُولِيَّة الجهمية القائلين بأن الله ﷻ حالٌ في خلْقه، فإن مَن ليس له حدٌ لا يكون بائنًا من خلقه ولا يكون فوقهم، إذن الله ﷻ بائنٌ من خلقه، وهذا الذي أراده أهل السنة كما قال ابن المبارك: «إنَّ الله جل وعلا عالٍ على خلقه، مستوٍ على عرشه بِحَدٍّ».

وأمَّا المعنى الثاني فالمراد به: أنه سبحانه على صفة يَبِينُ بها عن غيره ويتميز بها عن غيره؛ فهو مُتنزّهٌ عن الاشتراك في المعاني التي يختص بها مع غيره، فهو بِحَدٍّ يختص به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، له صفاتٌ لا يُشاركه فيها غيره؛ لأنه سبحانه ليس كمثله شيءٌ جلَّ ربنا وعزَّ.

يستعمل أهل السنة والجماعة إثبات الحد تارةً في هذا المعنى ويُريدون

المعنى الآخر تارةً أخرى، وأنت من خلال السياق تفهم ما الذي أراده أهل السنة في هذا المقام أو ذاك.

المسألة الثالثة: تنبَّه -يا رعاك الله- إلى أن من أهل البدع من يستعمل نفي الحد والغاية، كما أن من أهل السنة من يستعمل نفي الحد والغاية فتنبّه إلى أن من أهل البدعة من يستعمل نفي الحد والغاية؛ وهذا يدلك على أن من الكلام في الاعتقاد ما يتشارك فيه أهل السنة وأهل البدعة لفظًا ويختلفون معنى، يستعمل السُّني هذه الكلمة، والكلمة نفسها يستعملها المبتدع! ولكن من كان سُنِّيًا يُريد معنى، والآخر يُريد معنى، آخر وقُلْ مثل هذا في هذه المسألة.

فقد نقَل عثمان بن سعيد رَحِمَهُ اللَّهُ عن الجهمية أنهم ينفون عن الله ﷻ الحد والغاية، وبيَّن أنه لا يعرِف أحدًا سبق جهمًا إلى هذ الكلام؛ هذا الكلام بالمعنى الذي أراده المبتدعة يقول: لا يعرف أحدًا سبق جهمًا إليه. **ومرادُهم**: هو أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ليس عالٍ على خلقه، وليس مباينًا له، وهذا هو الذي رَدَّ عليه أهل السنة والجماعة بإثبات الحد لله ﷻ، قالوا: كلا، بل الله ﷻ على عرشه بِحَدٍّ، وليس كما يقول هؤلاء إنه حالٌّ في خلقه مختلطٌ بهم، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

فإذن: منهج المصنف أو منهج المتكلم المنهج العَقَدِي الذي هو عليه مفتاحٌ لك في معرفة المراد؛ فهذه الكلمة لو تكلم بها الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ فإننا نعلم

مراده وأنه ليس مراد جهم بن صفوان الذي تكلم بالجملة نفسها، إذن كُن على فِقْهٍ في التعاطي مع مثل هذه المسائل.

ماذا عن الطحاوي الذي استعمل هذه الجملة فقال: (**تَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ**)، هل أراد ما أراد أهل السنة؟ أو أراد ما أراد أهل البدعة؟

الجواب: لاشك ولاريب أنه أراد ما أراد أهل السنة والجماعة؛ بدليل: أن كلامه يُفسِّر بعضُه بعضًا، فإنه قد قال كما سيأتي معنا: (**مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ**)، فهو يثبت فوقية الله، يثبت عُلوّ الله، ومن كان كذلك لم يكن قائلًا بالحلول كما أراد جهمٌ في تلك الجملة.

نعود إلى كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ وقد انتهينا من القسم الأول وهو الكلام عن الحدود والغايات؛ يعني: عن إحاطات العقول وإدراكاتها؛ (**تَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ**) يعني: عن إحاطات العقول وإدراكاتها، فشَأْن الله أعظم، لا يبلغ الواصفون كُنْهَ عظمته جلَّ ربنا وعزَّ.

في كلمة (**الغايات**) احتمل بعض الناس أن يكون مراده بنفي الغايات: الحِكَم، يعني نفي الحكمة عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فإن مما يُعبّر به عن الحكمة (الغاية)؛ والذي يبدو -والله أعلم- أن هذا بعيد؛ فالسياق بعيدٌ عن الكلام عن الحكمة أو ما يتعلّق بالقدر وما إليه، الكلام كلُّه يدور على (باب الصفات)، والشارح ابن أبي العز رَحِمَهُ اللَّهُ كأنه فَهِم أن مراد الطحّاوي إنما هو الرَّد على

المشبِّهة المكيفة كدَاوُد الجَوَاربي وأضرابه، لذلك أتى بهذه الجُمل. فأمَّا أن يكون المراد بالغايات (نفي الحكمة) فيما أذكر الآن أن الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما تعرض لموضوع ثبوت الحكمة أو نفيها عن الله ﷻ في هذه العقيدة، فأرى أن من البُعد بمكان أن يُقال إن الغايات المنفية عنده هي الحكمة، لا سيما وأنه لا مناسبة بين كلمة (الحدود) وكلمة (الغايات)، إنما الحدود والغايات تُقال مُتعاقِبتَين بمعنى حق عن أهل السنة، وبمعنى باطل عند أهل البدعة.

نأتي الآن إلى القسم الثاني في كلامه.

قوله: (**وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ**)؛ يَتنزَّه الله ﷻ الأركان والأعضاء والأدوات.

هذا القِسم ليس كَسَابقه؛ السابق مندرجٌ عندنا تحت الألفاظ المُبيَّنة، وهي في جملتها داخلةٌ تحت ما يندرج عند أهل العلم ومعروف عندهم بـ(باب الإخبار)، كل هذه الألفاظ المُبيَّنة مندرجة تحت ما يسمى بـ(باب الإخبار). أمَّا هذه الكلمات الثلاث نفيها عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مندرجٌ تحت القسم الرابع وهو: الألفاظ المجملة التي تحتمل حقًا وباطلًا.

فكلمة (**الأركان**) الرُّكن: هو جانب الشيء الأقوى؛ نحن نعلم أن هذا اللفظ ما جاء في النصوص لا في مقام إثباتٍ ولا في مقام نفي، وليس الذي تكلم بهذا بين أيدينا حتى نعرف مراده، فما الذي أراده بذلك؟!

➢هل أراد ما يُطلِق عليه الناس بأن هذا ركن الشيء يعني: جزءٌ منه؟ فهل المراد نفي الصفات الذاتية عن الله ﷻ؛ كاليد والرِّجل والساق وما إلى ذلك؟ إن كان هذا المراد فإن هذا النفي باطلٌ قطعًا، سَمَّيتُم هذه الصفات -يا معشر المتكلمين- بهذا أركانًا، أو لم تُسَمُّوه بذلك فإننا نقول: هذا باطلٌ.

➢فإن كان المراد أن الله جل وعلا يَتقوَّى بشيء غيره، فيكون كالرُّكن الذي يعتمد عليه؛ فلاشك أن هذا المعنى حق. نحن الآن نبحث في ما تحتويه هذه الجملة من احتمال (أن الله يَتَعَالَى عن الأركان)، إن كان المراد أنه لا يَأْوِي إلى ركنٍ شديد، ﴿**أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ**﴾ [هود:٨٠] يعني: ما يَتقوَّى الله ﷻ به في ضعفه فإننا نقول: لاشك أن هذا حق، بل الله ﷻ هو الغني الذي له القوة الكاملة سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وله القدرة التامة، والله ﷻ غنيٌّ عن كل أحد، هو القائم بنفسه وهو المقيم لغيره، هو الحي القيوم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

فإن كان هذا هو المراد فالنفي هاهنا معناه حَقّ، أنه يَتَعَالَى عن أن يكون هناك شيء يتقوّى به، لكن لَيتَه استعمل اللفظ الشرعي الواضح في إثبات غِنى الله ﷻ عن خلقه، وأن له القوّة جميعًا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فتَلْحظ أن الكلمة فيها وفيها.

- قوله: (**وَالْأَعْضَاءِ**)، هل تَنزيه الله ﷻ عن الأعضاء ونفي الأعضاء عنه يُراد به كما يتكلم المعطلة الجهمية وأتباعهم بأن الله يتنزه عن الصفات الذاتية؛ كالوجه واليد إلى غير ذلك، فيسمون هذه أعضاءً؟ فنقول: إن هذا النفي باطل،

بل الصفات الذاتية ثابتة لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وكلمة (**وَالْأَعْضَاءِ**) كلمة لم تَرِد لا إثباتًا ولا نفيًا، فنحن لا نخوض فيها معكم لكن نثبت لله ما أثبت لنفسه مع اعتقادنا تنزيه الله جل وعلا عن مشابهة المخلوقين.

- أو يُريد بـ(الأعضاء): أن الله ﷻ مُنزَّه عن أعضاءٍ كأعضاء البشر أو كأعضاء الحيوانات، كما تقول المشبهة؟ فنقول: إنَّ النفي هاهنا صحيح، فالله ليس كمثله شيء، الله ﷻ مُنزَّه عن أن يكون في ذاته أو صفاته كخلقه، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

ويبقى أن المقام مقام احتمال؛ إحسان الظن بالطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ وما نعلمه من مكانته يجعلنا نَميل إلى أنه أراد الرد على المشبهة المُكيّفة، وإذا كان إحسان الظن مطلوبًا من المسلم في حق أفراد المسلمين؛ فكيف بعلمائهم وبمَن لهم مكانة عندهم! كالطحّاوي رَحِمَهُ اللَّهُ، فإحسانُ الظن يجعلنا نَميل إلى الاحتمال الصواب في كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ، ولكن هذ لا يَمنعنا من أن نُبيِّن ما في الكلام من احتمال، ومن قولنا: لَيْتَ أن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أعرَض عن هذه الجملة فما كان أغناه عنها، واستعاضَ عنها بالكلام الواضح والبيّن والصريح.

وهذا على كل حال من جملة الملحوظات أو المُآخذات التي أُخذَت على هذه العقيدة، وقد ذكرتُ في أول درس معنا في هذا الكتاب: أن هناك ملحوظات وأن هناك مشكلات جاءت في هذه العقيدة، ومنها استعمال مثل هذه الألفاظ.

قوله: (**الْأَدَوَاتِ**)؛ فما المراد بالأدوات؟

- هل المراد ما يتعارفه الناسُ من أنها ما يحتاجه الإنسان في إنجاز شيء؟ يريد أن يزرع؛ يحتاج إلى أدوات يستعين بها على إنجاح مطلبه، يريد أن يبني؛ بحاجة إلى أدوات، يُريد أن يُصلِح سيارته؛ يحتاج إلى أدوات، وهلُمَّ جَرّا؟ فمثل هذه الأدوات إنما يستعملها المحتاج، أمَّا الغني عنها فلا حاجة به إلى استعمالها؛ فإن كان هذا هو المراد، وأنَّ الله غنيٌ عن أن يحتاج إلى شيء من خلقه أو أحدٍ من خلقه فهذا النفي صحيح.

- أو أنَّ المراد أن الله تعالى يَتنَزَّه عن أن يدبر أمور العالَم أو شيئًا منه بواسطة خلقه، كما قال جل وعلا في شأن الملائكة: ﴿**فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا**﴾ [النازعات:٥] ؛ اللهُ جل وعلا يدبر شؤون هذا العالم بهؤلاء الملائكة، هؤلاء عباده هؤلاء جنوده يأمرهم فيفعلون، ولذلك مِن الملائكة ملائكة مُوَكَّلُون بالقَطْر، ملائكة مُوَكَّلُون بالجبال، ملائكة مُوَكَّلُون بالوحي إلى غير ذلك، فهؤلاء يدبر الله ﷻ بهم شأن هذا الكون. كذلك الله ﷻ يخلق مثلًا البشر بواسطة الآباء والأمهات، فهل هذا عندهم مندرجٌ في كلمة (**الْأَدَوَاتِ**)؟ هذه الوسائط التي يدبر الله ﷻ بها أو يخلق الله عز وجل بها؟ فلاشك أن هذا النفي غير صحيح.

إذن تبقى هذه الكلمة مشتبهة، وإذا كان مراد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ كما ذكر الشارح الرَّد على المشبهة المكيفة، فإن المعنى الأول الذي هو معنى صواب، هو الذي

ربما يكون هو الأقرب لمراده رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

نأتي الآن إلى القسم الثالث:

قوله: (**لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ**)؛ (الْمُبْتَدَعَات) هي: المخلوقات.

و(الجهات السِّت) هي: فَوق، تحت، يمين، شمال، أمام، خلف.

ذكر الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن مراد المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الله عَزَّوَجَلَّ غيرُ مَحْوِيٍ كما هو حال بقية المخلوقات في أنها مَحْوِية بغيرها؛ فالأرض فوقها السماءُ، والإنسان فوقه السقف وفوقه السحاب ونحو ذلك، فكون أن أكثر المخلوقات مَحوِية بغيرها ويُحيط بها غيرها، لاشك أن هذا مما يَتنزَّه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عنه، فهو عالٍ على خلقه، وفوق كل شيء سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

فيبدو -والله أعلم- أنه أراد بهذه الجملة هذه تختلف عن الكلمات الثلاث السابقة، يبدو أن مراده فيها أوضح وأنها أقرب إلى المعنى الصحيح، وأنه يُريد أن الله جل وعلا لا يُحيط به شيء من خلقه.

وكذلك أراد -وهو في المعنى السابق لكن هو أكثر وضوحًا- أراد الرد على من قال من الحُلولِيَّة: "إن الله تعالى ذاهبٌ في الجهات الست" -تعالى الله عن ذلك- ونقل هذه المقالة الضالة أصحابُ كتب الفِرق؛ كأبي الحسن في «المقالات» وغيره عن بعض أهل البدع أنهم يقولون: "إن الله تعالى ذاهبٌ في

الجهات الست".

فيَحتمل الأمر أن المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أراد الرد على هؤلاء الذين يقولون بحُلُول الله عَزَّوَجَلَّ في خلقه، أو أراد أن يُبين أن الله لا يُحيط به شيء من خلقه[٤٥].

(٤٥) إلى هنا تمام (**المجلس الثالث عشر**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الخميس الثالث عشر من شهر ربيع الأول، سنة خمس وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعة وسبع دقائق.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَالْمِعْرَاجُ حَقٌّ، وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقَظَةِ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلَى حَيْثُ شَاءَ اللهُ مِنَ الْعُلَا، وَأَكْرَمَهُ اللهُ بِمَا شَاءَ، وَأَوْحَى إِلَيْهِ مَا أَوْحَى، ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾، فصلّى الله عليه وسلّم فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

مسألة «المعراج»؛ من مسائل الغيب، ومن مباحث النبوّة، وتشتمل على جملة كبيرةٍ من المسائل العقديّة، وسوف نقتصر بعون الله جل وعلا منها على **ست مسائل تجمع خلاصة الكلام في هذا الموضوع.**

۞ أولًا: معنى الإسراء والمعراج، ودليل ذلك.

«المعراج» يُطلق في مجال كلام العلماء على تلك الآية العظيمة التي كان فيها صعوده ﷺ إلى ما فوق السماوات السبع وإلى ما شاء الله، ثم عودته إلى الأرض إلى المكان الذي صعد منه وهو بيت المَقدِس.

وكلمة (**المِعْرَاج**) الأصل فيها: أنها آلة العروج، فما يُعرج به يسمى: «مِعراجًا»، فهو كالسُّلَّم الذي يُرقى به، وجاءت أحاديث عن رسول الله ﷺ أن النبي عليه الصلاة والسلام إنما عُرِج به بمعراج، وجاء وصفه في تلك الأحاديث إلا أني لا أعلم ممَّا وقفتُ عليه شيئًا ثابتًا؛ فالله جل وعلا أعلم كيف عُرج بالنبي عليه الصلاة والسلام.

وأمَّا «الإسراء» فقد تكلم المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ عنهما فقال: (**وَالْمِعْرَاجُ حَقٌّ، وَقَدْ**

أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقَظَةِ إِلَى السَّمَاءِ ..)؛ **فالإسْراء**: هو ذَهابُه ﷺ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى وعودته في تلك الليلة بعد أن عُرِج به إلى السماء.

والإسراء والمعراج آيةٌ عظيمة ومعجزةٌ باهرة أجمع على ثبوتها المسلمون، وأعرض عنها الزنادقة والملحدون.

وقد دلَّ على ثبوت الإسراء والمعراج: القرآن، والسنة، والإجماع.

❁ **أمَّا القرآن**: فقد دلَّ صريحًا على الإسراء في مُفتَتَح (سورة الإسراء): ﴿**سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا**﴾ [الإسراء:١].

وأمَّا المعراج: فهذه الآية فيها دليلٌ غير صريح على معراجه عليه الصلاة والسلام، ووجه الشاهد قوله سبحانه: ﴿**لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا**﴾.

وأمَّا النَّص الصريح على المعراج: فقد جاء في (سورة النجم): ﴿**مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى * أَفَتُمَارُونَهُ عَلَى مَا يَرَى * وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى * عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى * عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى * إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى * مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى * لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى**﴾ [النجم:١١-١٨]؛ فالآياتُ الكبرى التي رآها ﷺ هي ما جاءت الإشارة إليه في سورة الإسراء.

❁ وأمَّا أحاديث النبي ﷺ فإنها جاءت مفصِّلةً لما وقع في هذه الحادثة

العظيمة، والأحاديث التي أخبرت عن وقوع الإسراء والمعراج أحاديث كثيرة بلغت مبلغ التواتر؛ ذكر بعض أهل العلم أنه روى أحاديث الإسراء والمعراج سبعةٌ وعشرون من أصحاب النبي ﷺ، وأبلغ بعضهم عدد الصحابة إلى تسعةٍ وثلاثين، بل قال بعضهم: إن الأحاديث في هذا الباب قد رُوِيت عن خمسة وأربعين من أصحاب رسول الله ﷺ، كما تجد تفصيل هذا عند الكِتّاني في «نظم المتناثر».

والمقصود: أن الأحاديث التي جاء فيها إثبات الإسراء والمعراج أحاديث كثيرة في «الصحيحين» وفي غيرهما، ومنها ما هو صحيحٌ ثابتٌ لاشك فيه، ومنها ما هو من قَبيل الحسن، ومنها ما هو ضعيف، لكن لاشك ولا ريب في أن أحاديث الإسراء والمعراج قد بلَغَت مبلغ التواتر.

❁ **وأمَّا الإجماع**: فالمسلمون قاطبة من لدُن أصحاب رسول الله ﷺ وإلى يوم الناس هذا وهم مجمِعون على ثبوت هذه الآية العظيمة والفضيلة الكبيرة لرسول الله ﷺ، حيث أُسرِي به ثم عُرِج ﷺ.

۞ **المسألة الثانية**: الإسراء والمعراج قد بحث العلماء بحثًا طويلًا في توقيت الليلة التي كان فيها الإسراء والمعراج؛ متى كان الإسراء والمعراج؟

وأُشير في هذا المقام إلى خمسة أمور:

-**أولًا**: أن الإسراء والمعراج كانا في ليلة واحدة، بخلاف قول من قال: إن

الإسراء كان في ليلة وأن المعراج كان في ليلة أخرى؛ فهذا خلاف الصواب. وما جاء في بعض الأحاديث من ذكر المعراج وحده فهذا من قَبيل اختصار بعض الرواة، وإلا فالمقطوع به أن الإسراء والمعراج كانا في ليلة واحدة.

-**ثانيًا**: أن الإسراء والمعراج كانا مرةً واحدة، وقد أخطأ من قال بالتعدد، وحُجَّته في هذا لاشك أنها حُجَّة ضعيفة.

-**ثالثًا**: أن الإجماع قد انعقد على أن الإسراء والمعراج كانا بعد البعثة وقبل الهجرة؛ هذا قدْرٌ متفقٌ عليه.

-**رابعًا**: أنه لم يثبت في حديث صحيح تعيين ليلة الإسراء والمعراج؛ لا تعيين سَنتها، ولا تعيين شهرها، ولا تعيين الليلة نفسها. والعلماء مختلفون اختلافًا طويلًا في هذا المقام بناءً على الروايات التي جاءت في هذا ولا يثبت منها شيء.

فقيل: إن الإسراء والمعراج كان قبل الهجرة بسَنة.

وقيل: قبل الهجرة بستة عشر شهرًا.

وقيل: قبل الهجرة بثلاث سنين، وقيل بخمس، وقيل بست.

إلى آخر تلك الأقوال التي زادت على عشرة أقوال. والأمر كما ذكرتُ لك: أنه لا يثبت في هذا الباب حديث.

- وهذا يَجُرُّنا إلى **الأمر الخامس**: أن ما اشتهر من جزم بعض الناس أن ليلة

الإسراء والمعراج هي في السابع والعشرين من رجب جزْمٌ لا يَنبنِي على حُجة ثابتة.

ثم ما رتَّب بعضهم على هذا التعيين من تخصيص تلك الليلة بأشياء من قبيل الاحتفال وإيقاد الشموع، وعبادات واجتماعات ما أنزل الله بها من سلطان، كل ذلك من قبيل المحدثات والمبتدعات وليس من قبيل المَسنونات المشروعات، فليس للإنسان أن يخص وقتًا من الأوقات لشيءٍ يعظِّمه ويتعبّد فيه لله جل وعلا إلا بحُجَّة واضحة، فما يقع من بعض الناس في هذه الليلة لاشك أنه مخالفٌ للهَدْي القويم، وهو بدعة محدثة لا خير فيها.

ولك أن تتأمل أن هذه آيةٌ عظيمة، وقد قال جل وعلا تعظيمًا لهذا المقام: ﴿**سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى**﴾، ومع ذلك ما خُصَّت هذه الليلة من قِبل رسول الله ﷺ بشيء البتَّة، مع أنها نعمة بالنسبة له وأيّ نعمة! هذه الليلة من أعظم وأفضل الليالي في حق رسول الله ﷺ، رفعه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فيها درجات، ومع ذلك ما خصها بشيء، ثم أصحابه ﷺ وهم أعظم الناس حبًّا وتعزيرًا له ﷺ ومع ذلك ما خصّوا هذه الليلة بشيء، بل ما اعتنوا بتعيينها وتحديدها على وجه الدِّقة، ولو كان ثَمَّة شيء يحب الله جل وعلا أن يكون فيها لكانوا إلى هذا أسبق، لو كان خيرًا لسبقونا إليه، والله جل وعلا أعلم.

❁ **المسألة الثالثة**: ممَّا يبحث أهلُ العلم في هذا المقام؛ كيف كان الإسراء برسول الله ﷺ والعُرُوج به؟

الذي لا يُعلم فيه خلاف بين الصحابة، والذي عليه أهل السنة والجماعة: أن الإسراء والمعراج كان يَقَظَة برُوحِه وجسده عليه الصلاة والسلام؛ هذا هو الحق الذي لا مِرية فيه، الإسراء والمعراج كان يقظة لا منامًا، وكان برُوحِه وجسده عليه الصلاة والسلام لا بروحه فقط.

وثَمَّة أقوال مخالفة للصواب في هذا المقام أشهرها ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الإسراء والمعراج كانا مَنامًا؛ يعني كلُّ ما حصل إنما هو رُؤيا منامية.

وهذا القول لاشك أنه قول باطلٌ بل هو قولٌ مبتدع، بل إن الحافظ عبد الغني المقدسي في رسالته «الاقتصاد في الاعتقاد» كفَّر الذين قالوا إن الإسراء والمعراج كانا من قَبيل الرؤيا المنامية، والإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ لمَّا قيل له: إن موسى بن عقبة كان يقول: أحاديث الإسراء منامٌ قال: «هذا قول الجهمية».

وبيّن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «بيان التلبيس»: أن الجهمة إنما ذهبت إلى أن الإسراء والمعراج لم يَعْدُ أن يكون رؤيا منامية؛ لأجل أن في أحاديث الإسراء والمعراج الدليل الواضح البيِّن على علو الله جل وعلا، وهم منكرون لعلوه سبحانه، فأنكروا أن يكون الإسراء والمعراج حقيقةً، وإنما كان من قبيل

المنامات والأحلام.

والقول الخاطئ الثاني: هو قول مَن قال "إن رسول الله ﷺ إنما أُسري به وإنما عُرج به برُوحِه لا بجسده".

فرْقٌ بين القولين؛ فالأول هو من قبيل المنام والرؤى، وهي من قَبيل إن كانت رؤيا حق، فالرؤيا الحق إنما هي من قبيل ضَرْب الملَك الأمثالَ للنائم، وأمَّا القول بأن هذا كان برُوحه فشيءٌ آخر.

فأصحاب هذا القول يقولون: إنَّ روحه عليه الصلاة والسلام قد فارقَتِ الجسد مفارقةً حقيقية، ثم أُسري بهذه الروح إلى بيت المقدس، ثم عُرج بهذه الروح إلى السماء؛ وهذا شيء لا يكون عند هؤلاء لأحدٍ إلا له عليه الصلاة والسلام، أما مَن سواه فإن مفارقة الروح للجسد يكون بها الموت والوفاة، أما هو عليه الصلاة والسلام فلم يمُت بهذا؛ كانت آية من آيات الله جل وعلا.

إذًا فرْق بين هذا القول والذي قبله، فهو أقل خطأ وأخفّ شرًا مما قبله، وابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «زاد المعاد» نَبَّه إلى الفرق بين القولين، وأن الأول بدعةٌ شَنيعة، وأما الثاني فخطأ من قائله.

ولتَعلم -يا رعاك الله- أنه لم يثبت هذا القول عن أحدٍ من السلف، من الصحابة أو التابعين رحمهم الله ورضي الله عنهم.

وقد شاع بين بعض من تكلم في هذا المقام: أن القول بأن الإسراء والمعراج

كانا بالروح أن هذا قول عائشة ومعاوية رضي الله عنهما، ونقل هذا ابن القيم في «زاد المعاد» وغيره.

والصواب: أنه لا يصح هذا عنهما ولا عن غيرهما ممَّن أُضيف هذا القول إليه كحذيفة ﷺ أو الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ؛ كل ما جاء في هذا فإنه لا يصح عنهم عند التحقيق، فثبت أن هذا القول لا يثبت عن أحد من الصحابة ﷺ ولا عن التابعين، ولا يُعرف عن أحدٍ قط من الصحابة ﷺ أنه قال: إن الإسراء والمعراج لم يكن يَقَظَة بشخصه عليه الصلاة والسلام.

وثَمَّة قولٌ كأنه سعى للتَّلفيق، فهذا هو القول الثالث الذي أشرتُ إليه، وهو قول من قال: إن الإسراء إلى بيت المقدس كان برُوحه وجسده، أما المعراج فهو الذي كان بروحه؛ وهذا كله لا دليل عليه، بل الدليل على خلافه.

الأدلة التي تدل على أن الإسراء والمعراج كانا بجسده وروحه يقظة ﷺ

أدلة كثيرة:

فأولًا: أن الأصل فيما يضاف من الأفعال إلى الإنسان إنما هو ما يضاف إليه يقظةً بروحه وجسده، وأحاديث الإسراء فيها أشياء كثيرة حدَّث بها النبي ﷺ، وأفعالٌ وقعت له، وكلامٌ قاله، وأشياء سمعها، وأشياء رآها، إلى آخره، فالأصل أن كل ما أُضيف من هذه الأشياء إنما يضاف إلى الشخص بروحه وجسده يقظة لا منامًا، ولا يجوز الخروج عن هذا الأصل إلا بدليلٍ واضح لا

لَبْس فيه.

➤**ثانيًا**: أن الله جل وعلا قد قال: ﴿**سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ**﴾، والعبد وصْف يشمل الروح والجسد؛ فهذا دليل بيِّن على أنه قد أُسري برسول الله ﷺ بروحه وجسده.

➤**ثالثًا**: أن هذه الحادثة قد تَبِعَها تشنيعٌ عظيمٌ وتكذيبٌ بالغٌ من قِبل كفار قريش، وشددوا على رسول الله ﷺ في شأن هذا الأمر استبعادًا وتكذيبًا، فإنه ﷺ لمَّا حدثهم بهذا قالوا على سبيل الاستبعاد والاستهزاء: "وأصبحتَ بين أظهرنا!" يعني: كان لك كل هذا أو كان منك كل هذا ثم إنك أصبحت بين أظهرنا؟! يسخرون ويستهزؤون برسول الله ﷺ وبما حدثهم به. ولذا أيضًا سعوا إلى أبي بكر ﷺ يبلغونه ما قال صاحبه، كانوا يَرومون أن يوافقهم على تكذيبهم له، فكان أن صدَّق وهو الصديق ﷺ، وأخبر أنه يصدقه في ما هو أعظم من هذا، وهو خبر السماء الذي يأتيه غُدوةً وعشيًّا.

فالمقصود: أنَّ هذا الإنكار لم يكن إنكارًا لِمَنامٍ، ولم يكن إنكارًا لإسراءٍ برُوح، وقريشٌ ما كانت تنكر المنامات، وهم استبعدوا غاية الاستبعاد أن إنسانًا يذهب إلى بيت المقدس ويعود في ليلة واحدة فضلًا عن أن يكون قد صعد إلى السماء.

ومعلوم أن الإنسان إنْ كان نائمًا يرى أشياء أبعد من هذه، ولا يُستنكر شيء

من هذا، فاستنكارهم واستبعادهم وتكذيبهم دليلٌ على أن الذي وقع وأخبر به عليه الصلاة والسلام إنما كان شيئًا حقيقيًا في اليقظة بروحه وجسده.

➤**رابعًا**: أنه عليه الصلاة والسلام لمَّا واجهوه بالتكذيب، قد حَمَل هَمَّا عليه الصلاة والسلام كما تدل الأحاديث أن يكذبوه على هذا الأمر، ما دافع عن نفسه فقال: أنتم تستبعدون وتكذبون شيئًا إنما هو من قبيل المنام فلا وجه لإنكاركم؛ فدل هذا على أن الأمر كان حقيقة لا منامًا.

➤**خامسًا**: أن هذا الأمر كان وقْعُه عظيمًا على قلوب بعض من لم يثبُت الإيمان في قلوبهم، وقد جاء في حديث عائشة رضي الله عنها عند الحاكم والبيهقي في «الدلائل»، وصححه الشيخ ناصر رَحِمَهُ اللَّهُ: أن بعض الذين كانوا أسلموا ارتدوا بعد هذه الحادثة، وما كان هذا منهم لو أن الذي حدثهم به عليه الصلاة والسلام إنما كان منامًا أو كان بروحه؛ فدل هذا على أنه شيء واقعٌ حقيقةً بجسده وروحه.

➤**سادسًا**: أن الله جل وعلا قال في (سورة النجم): ﴿**وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى**﴾ [النجم:١٣]، هذه نَزْلة أخرى، **معنى هذا**: أن هناك نَزْلة أولى، وقد كان هذا في الأرض (بالأَبْطَح)، رأى النبي ﷺ جبريلَ عليه السلام على هيئته. ومعلوم أن رؤيته له في المرة الأولى إنما كانت رؤيةً في اليقظة بروحه وجسده، فهكذا فلْتُكن الأخرى؛ لأنها في مقابلتها.

➤**سابعًا**: أن الاجماع قد انعقد على أن الإسراء والمعراج آية عظيمة ومعجزة كبرى، وما كان هذا يتناسب مع هذا الوصف لو كان الذي وقَع إنما هو منامٌ من المنامات وأنه شيء حصل لروحه عليه الصلاة والسلام، فالمناسب لهذا أن تكون هذه الآية قد وقعت له عليه الصلاة والسلام بروحه وجسده، والعلم عند الله عَزَّوَجَلَّ.

وهذا ما أشار إليه المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ حينما قال: (**وَالْمِعْرَاجُ حَقٌّ، وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقَظَةِ إِلَى السَّمَاءِ**)؛ بشخصه: يعني بروحه وجسده، (**فِي الْيَقَظَةِ**) يعني: لا في المنام، إشارة إلى الأقوال الضعيفة التي قِيلت في هذا الموضوع.

۞**المسألة الرابعة: خلاصة ما جاء في قصة الإسراء والمعراج** هو أن النبي عليه الصلاة والسلام قد جاءه جبريل في تلك الليلة فشَقَّ صدره واستخرج قلبه وغسَلَه بماء زمزم، ثم جِيء بطَستٍ من ذهب مملوء إيمانًا وحكمة، فأُفرغ في صدره عليه الصلاة والسلام، ثم إنه قُدِّم للنبي عليه الصلاة والسلام البُراق، ووصفه عليه الصلاة والسلام (بأنه دابة أبيض، طويل، فوق الحمار، ودُون البغل، يَقَع خَطوُه عند منتهى بصره)، ودلَّت أيضًا الروايات على أن البراق كان قد ركبه الأنبياء عليهم الصلاة والسلام قبله.

وأُسري به عليه الصلاة والسلام على هذا البراق إلى أن بلغ المسجد

الأقصى، وربط هذا البراق في الحلقة التي كان الأنبياء عليهم الصلاة والسلام قبله يربطون فيها، ثم دخل عليه الصلاة والسلام المسجد فصلى فيه ركعتين، ثم إنه صلى بالأنبياء إمامًا؛ وهذا الذي عليه أكثر العلماء.

ومن أهل العلم من ذهب إلى أن صلاته عليه الصلاة والسلام بالأنبياء إنما كانت بعد نزوله من المعراج.

والأقرب -والله أعلم- هو الأول، والأحاديث متضافرة على أن النبي عليه الصلاة والسلام صلى بالأنبياء إمامًا في المسجد الأقصى، وهذه الصلاة كانت بالأنبياء بأرواحهم المُتشكّلة على صورهم؛ لأن أجسادهم في القبور باستثناء عيسى عليه السلام، وثَمَّة خلاف في إدريس عليه السلام، والصحيح: أنه كغيره من الأنبياء، فالمستثنى هو عيسى عليه السلام وحده.

ثم بعد ذلك عُرِج بالنبي عليه الصلاة والسلام إلى السماء؛ صُعد به إلى السماء، ففي كل سماءٍ من السماوات السبع كان يستأذن جبريل فيُفتَح له ولصاحبه الذي معه وهو نبينا محمدٌ ﷺ، ويُسلِّم على المَلَك، ويردُّ الملك السلام، ورأى النبيُّ عليه الصلاة والسلام جمعًا من الأنبياء في السماوات؛ رأى آدم عليه السلام في السماء الأولى، ورأى ابنَي الخالة عيسى وزكريا في السماء الثانية، ورأى يوسف في السماء الثالثة، ورأى إدريس في السماء الرابعة، ورأى هارون في السماء الخامسة، ورأى موسى في السماء السادسة، ورأى إبراهيم في السماء

السابعة عليهم الصلاة والسلام جميعًا؛ هذا هو أثبت ما جاء في رؤيا الأنبياء في السماوات، وأن هذا هو منزلهم على أثبت ما جاء في هذا المقام من روايات، وإلا فثَمَّة خلاف في منازل بعضهم.

ومع كل نَبِيّ يُسلِّم النبي ﷺ فيُردّ النبي عليه السلام ويرحب به ويثني عليه، كل نبي يقول له: «مرحبًا بالأخ الصالح، والنبي الصالح»، ترحيب وثناء، باستثناء آدم وإبراهيم، فإنهما قالا: «مرحبًا بالابن الصالح، والنبي الصالح».

ثم إنه رأى ﷺ آيات عظيمة: رأى البيت المعمور، وأخبر أنه يدخله كل يوم سبعون ألف ملك يُصَلُّون فيه ولا يعودون إليه آخر ما عليهم. ورأى سِدْرة المُنتَهَى، وهي شيء عظيم، وعظَّم النبي ﷺ شأنها وما كان عليها من ألوان عظيمة، حتى قال عليه الصلاة والسلام: «لا يستطيع أحدٌ من بني آدم أن يَصِفَها» مما فيها من عظمةٍ وجمال.

ثم رُفع النبي ﷺ إلى ما فوق ذلك حتى إنه أخبر أنه رُفع إلى مستوًى يسمع فيه صَريف الأقلام، ثم إن الله جل وعلا أوحى إليه ما أوحى؛ كلمه مباشرةً ففرض عليه الصلوات، كان الأمر في الابتداء فرضًا لخمسين صلاة على أُمة محمدٍ ﷺ، فلما نزل ومَرَّ بموسى عليه السلام سأله عمَّا فرض أو أوجب ربه عليه؟ فأخبره، فأخبره موسى عليه السلام أن يرجع إلى ربه ويسأله التخفيف، وذلك أنه عالج بني إسرائيل ووجد أنهم لا يقدِرون، فلم يَزلْ نبينا ﷺ يتراجع ويتردَّد بين ربه

وموسى إلى أن جعل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الصلوات خمس صلوات، وقال سبحانه: «أَمضَيتُ فريضتي، وخفَّفتُ عن عبادي»، **والحمد لله علىٰ نعمته وتخفيفه.**

كما أن النبي عليه الصلاة والسلام في ذلك المعراج دخل الجنة، ورأى أصنافًا ممَّا فيها من النعيم، ورأى الكوثر الذي أعطاه الله عَزَّوَجَلَّ إياه، كما أنه رأى عليه الصلاة والسلام النار وبعضَ ما فيها من أصناف العذاب والمُعذَّبين، ثم إنه نزل عليه الصلاة والسلام إلى المكان الذي صعد منه، ثم عاد عليه الصلاة والسلام في ليلته إلى مكةَ.

هذه خلاصة ما دل عليه أحاديث النبي ﷺ في هذا المقام العظيم.

۞**المسألة الخامسة**: المخالفون للحق في الإسراء والمعراج.

ثَمَّة طوائف قد ضَلَّت أو خالفت الحق في موضوع الإسراء والمعراج، **وأُنبِّه إلى أربعة أقوال منها:**

أولًا: المنكرون لهذه الحادثة؛ وهذا شيء قديم كان من المشركين عَقِيب إخباره عليه الصلاة والسلام بهذه الآية العظيمة، وما كان هذا منهم إلا إنكارًا مجردًا واستبعادًا بلا دليل، حتى إنهم لما طلبوا منه دليلًا وصَف لهم عليه الصلاة والسلام المسجد وصفًا دقيقًا، وفيهم من سافر ورآه، وهم يعلمون أن النبي عليه الصلاة والسلام ما ذهب إلى هناك من قبل، كما أنه أخبرهم بالقافلة التي رآها، ثم لما وصلت أخبروا بما كانوا عليه في تلك الليلة مطابقًا لِما أخبر به عليه

الصلاة والسلام، ثم بعد كل هذا ما تحركت لهم شعرة ولا أذعنوا للحق!! تَبيَّن أن هذا الذي أخبر به النبي عليه الصلاة والسلام حق، وأنه رسول من عند الله، وأن هذه آية خصه الله عَزَّوَجَلَّ بها، ومع ذلك أصرُّوا على عُتُوِّهم وتكذيبهم وكُفرهم!!.

وكان من تَرِكَة هذا الإنكار أن تَلَقَّف هذا الإنكار بعضُ الفرق التي انتسبت إلى هذه الملَّة، **وممَّن شُهِر عند علماء المقالات أنهم قائلون بإنكار المعراج:**

❍ **المعتزلة**؛ والمعتزلة في ما يبدو لا ينكرون الإسراء، وقد نصَّ عبد الجبار الهمذاني على أن الإسراء آية من آيات الله جل وعلا، قضية الإسراء ليس عندهم فيها إشكال، الإشكال عندهم في المعراج، وقد نص غير واحد على أنهم منكرون له.

الإسفراييني في كتابه «التبصير» نقل إجماعهم على إنكار المعراج. وهكذا نقل إنكارَهم: البغدادي في «أصول الدين»، وأبو منصور الماتريدي في شرحه على «الفقه الأكبر»، وغيرهم ممَّن نقل هذا الإنكار عنهم. وقد نص عليه بعضهم نصًا كما عند أبي الحسين البصري في كتابه «المعتمد»، وهو كتاب في أصول الفقه؛ نصَّ فيه على أن هذه القصة -قصة المعراج- من أخبار الآحاد، والمقامُ مقامُ عِلمٍ، ثم إن ما فيها من أنواع التشبيه يدل على أن أكثر ما جاء في هذا كذبٌ.

والذي يبدو -والله أعلم- أن إنكار المعراج هو مذهب كثير منهم أو هو

مذهب أكثرهم، لكن منهم من أثبته؛ فالزمخشري في تفسيره ظاهر كلامه إثبات المعراج، والعلم عند الله عَزَّوَجَلَّ.

❍**وممَّن أنكره**: جماعةٌ من العقلانيين المعاصرين الذين يُحكِّمون عقولهم في كل شيء حتى ولو كان من قَبيل الغيبيات. وقد وقفتُ على مقالاتٍ لبعض هؤلاء أنكروا فيها قضية المعراج، والطعن عندهم إما من جهة كونها روايات آحاد، وإما من جهة التأويل بأن هذا كله من قبيل ضرْب الأمثال وما إلى ذلك ولا حقيقة له.

وإن نظرتَ إلى دليلهم ما وجدت إلا الاستبعاد ودعوى أن هذا خلاف العقل، وأنه كيف يحصل له هذا كله ويعود في لَيلَتِه! وكيف أنه ما احترق حينما تجاوز الغلاف الجوي؟! في أشياء عجيبة وغريبة.

والنقاش مع هؤلاء ينبغي أن يبدأ مِن: هل أنتم تثبتون وجود الخالق العظيم الذي هو على كل شيء قدير أم لا؟ فإن كنتم تُسلِّمون بثبوت هذا الرب العظيم الذي هو على كل شيء قدير؛ انتهتْ شُبهتُكُم أصلًا، لأن الله عَزَّوَجَلَّ قادر على أن يفعل بنبيه ﷺ ما يفعل، وقادر على أن يحفظ نبيه عليه الصلاة والسلام بالأسباب التي يشاؤها، والمسألة مسألة متعلقة بقدرة الله عَزَّوَجَلَّ، وليست متعلقةً بالنواميس والعادات الأرضية التي عليها الناس، هذا شيء متعلق بقدرة الله عَزَّوَجَلَّ.

والعجيب: أن يُنكر هذا مَن يعيش في هذا الزمان الذي قد سهَّل الله عَزَّوَجَلَّ على أهله لضعف إيمانهم، سهَّل الإيمان بكثير من أمور الغيب؛ إذْ أصبح الإيقان بها أمرًا ميسورًا. **بمعنى**: المشركون الأولون استبعدوا غاية الاستبعاد بل قالوا: إن هذا من قَبيل المستحيل أن يذهب إنسان إلى بيت المقدس ويعود في ليلة واحدة، وهم الذين كانوا يذهبون أو يسافرون إلى هناك من مكة في شهر ويعودون في شهر، فالمجموع شهران؛ شهران أصبحت في سُويعات، في ليلة واحدة!! قالوا: هذا من قبيل المستحيل.

وما رأيكم لو قيل لأحد اليوم: إن هناك إنسانًا ذهب من جدة إلى الشام وعاد في ليلة واحدة؟ ما ظنكم أَيُكذِّب ويَستعظِم ويَكْبُر في نفسه هذا الأمر؟ أو يقول: وما الجديد؟ طيارة يذهب فيها ساعة ويعود في ساعة ما المشكلة!!.

فالقضية التي ينبغي أن يُستفاد منها الدرس: هي أنه يجب التفريق بين المستحيل عقلًا والمستحيل عادةً، والضالون جعلوا ما جاء في أمور الغيب من المستحيل عادةً جعلوه من قبيل المستحيل عقلًا.

يعني: الأيام أثبتت أن استبعاد المشركين وتكذيبهم خطأ، لماذا؟ لأنه لو كان ذلك من قبيل المستحيل عقلًا لاستمرت الاستحالة إلى اليوم، لكن تبيَّن أن القضية هي من قبيل المستحيل عادة، ومرادنا بالقول (بأن هذا من قبيل المستحيل عادة): أن هذا لا يحصل عادة، أو أن وقوعه شيء نادر، لا أنه

يستحيل عقلًا، كالجمع بين النقيضين مثلًا أو رفع النقيضين مثلًا، فهذا من قبيل المستحيل عقلًا الذي لا يمكن أن يكون في أيّ مكان وفي أيّ زمان.

فالمقصود: أن هذه الاستبعادات وهذه الأشياء التي ذكروها ما هي إلا دليل على نقص الإيمان، بل دليل على عدم الإيمان، وإلا فلو صح إيمان هؤلاء لما استبعدوا واستنكروا مثل هذا الذي دلَّت عليه صرائح الكتاب والسنة، فنعوذ بالله من حال هؤلاء.

- **القول الثاني**: هو القول الذي سبق أن نبهتُ عليه وهو قول من قال من الجهمية ومن وافقهم: من أن الإسراء والمراج كان من قَبيل المنام.
- **والقول الثالث**: قول مَن قال: إن هذا كان من قبيل سُري وعُروج الروح؛ وهذا سبق التنبيه على خطئه.
- **القول الرابع**: هو مذهب مَن أوَّل الإسراء والمعراج على طريقة الباطنية، وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عددٍ من كتبه منها في آخر كتاب «الرد على المنطقيين»، ذكر أن الرازي في كتابه «السِّر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم» ذكَر عنه في هذا الكتاب أنه أوَّل الإسراء والمعراج على طريقة الباطنية وعلى ما ذكره ابن عربي وأمثاله من أن المعراج الذي كان لنبينا ﷺ إنما هو انكشاف حقائق هذا الكون له عليه الصلاة والسلام؛ وهذه المقالة قد نصَّ عليها كثير من هؤلاء الصوفية والباطنية إذا وصلوا إلى هذا المقام.

كما نقل عن الرازي أنه قال: إن الذي رآه النبي ﷺ من الأنبياء إنما كان الكواكب؛ فآدم هو القمر، هو رأى القمر، فسمى القمرَ آدم، رأى الزهرة، فسمى الزهرةَ يوسف، إلى آخر تلك الهذايانات التي يقطع كل مسلم بأنها كذب وافتراء على رسول الله ﷺ، والمقام لا يحتاج إلى رَدٍّ بأكثر من هذا الذكر له، يعني: سَوقه يكشف كَذِبه وبطلانه.

المقالة الخامسة: هي مقالة كثير من الأشعرية؛ الأشاعرة يثبتون الإسراء والمعراج ولا يخالفون في هذا، ولكن الإشكال عندهم من جهة أخرى، وهو من جهة عدم جعلهم هذه الآية العظيمة من خصائص النبي عليه الصلاة والسلام التي لا يشاركه فيها أحدٌ من الأولياء؛ وذلكم أن القاعدة عند القوم هي: أنه لا فرق بين معجزات الأنبياء وكرامات الأولياء إلا دعوى النبوة فقط، الفارق بين هذا وهذا هو دعوى النبوة، فإذا صاحَبَ هذه الآيةَ العظيمة دعوى النبوة كانت معجزة، وإذا لم يصحبها ذلك كانت كرامة، وإلا فيمكن أن يُعرج بوَلِي من الأولياء.

ولذا قالوا كما نَقَل هذا عنهم غيرُ واحد ومنهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: ما «خُرِق لنبيٍّ جاز أن يُخرق لِوَلِي»، «ما خُرق» من العادة يعني، «لِنَبي جازَ أن يُخرَق لِوَلِي»؛ ولاشك أن هذا قول مجانب للصواب، بل آيات الأنبياء وبراهين نبوتهم آيةٌ عظيمة هي أعظم بكثير مما يكون من كرامات الأولياء، جنس

المعجزات أعظم من جنس الكرامات.

وعليه فإنه يُقال: إن هذه الآيات والبراهين التي تسمى بالمعجزات الآية منها أو المعجزة منها هي دليل على نبوة النبي، والدليلُ ينبغي أن يختص بالمدلول، وعليه فلا يصح أن يشاركه غيره فيه، **بمعنى**: لو كانت هذه المعجزة التي هي دليلٌ على النبوة يُشارَك فيها النبي -يُشارِكه الوليُّ فيها- لَمَا كانت دليلًا على نُبُوَّتِه، فدليلُ النبوة لابد أن يكون شيئًا يختص به النبيُّ حتى يصح أن يقال إن هذه آية على نُبوته، أمَّا أن تقع له ولغيره فما كانت حينئذٍ آيةً على نبوته. وقد أفاض شيخ الإسلام في بيان خطأ قولهم في هذه المسألة في كتابه «النبوات».

۞ **ننتقل بعد ذلك إلى المسألة الأخيرة** وهي: جملة من المسائل العقدية المستفادة من حادثة الإسراء والمعراج.

يمكن بتَأمُّل ما جاء في القرآن والسنة من موضوع الإسراء والمعراج أن تستنبط مسائل كثيرة، ولكن **لعلّي أُنبّه على عشر مسائل منها أو أكثر**.

❍ **أولًا**: في حادثة الإسراء والمعراج إثبات نبوة النبي ﷺ، إذْ هذه آية عظيمة، وبرهان كبير من أعظم ما أُعطِيه النبي ﷺ؛ فالإسراء والمعراج من دلائل نبوة النبي عليه الصلاة والسلام.

❍ **ثانيًا**: إثبات عُلُو الله عَزَّوَجَلَّ على خلقه؛ وقد توارد أهلُ السنة على الاستدلال بنصوص الإسراء والمعراج على عُلُو الله تبارك وتعالى، وهذا من

أوضح الأشياء وأصرحها، والنبيُّ ﷺ قد عُرج به إلى السماء بل إلى ما فوق السماوات السبع وإلى ما شاء الله، وقَرُب ﷺ من ربه، وأوحى إليه ما أوحى؛ فهذا دليل على أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في العلو، لذلك في حديث أنس رضي الله عنه عند «البخاري» قال: «**فَعَلَا به إلى الجَبَّار**»؛ يعني جبريلُ علا بالنبي ﷺ إلى الجبّار.

-ويا لله العجب! لو كان الله جل وعلا في كل مكان -كما تقوله الجهمية الحلولية- لأيِّ شيء كان هذا الإسراء وكان هذا المعراج وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في كل مكان؟!

- أو إذا لم يكن الله عَزَّوَجَلَّ داخل العالَم ولا خارجه، ولا فوق ولا تحت، ولا عن يمين ولا عن شمال، إلى آخره كما تقوله الجهمية النُّفاة، فبِأَيِّ شيء يكون هذا المعراج إلى السماء؟

- ثم إن موسى عليه السلام كما في «الصحيحين» كان يُشير على نبينا ﷺ أن يرجع إلى ربه فيقول له: «**ارْجِعْ إلى رَبِّكَ فَسَلْهُ التخفيفَ**»، يرجع إلى أين وهو في كل مكان!! لو كان في كل مكان فهو بينه وبين محمدٍ ﷺ فما حاجته إلى أن يرجع! أو إذا كان لا فوق ولا تحت ولا عن يمين ولا عن شمال يرجع إلى أين؟!

- ثم أيضًا في «الصحيحين» أنه بعد أن أوحى الله له ما أوحى هَبَط إلى موسى، وفي رواية في «مسلم» «**نَزَلَ إلى موسى**»، والهبوطُ والنزولُ يكون من أين؟ مِن عُلُو، وقد كان قريبًا من ربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ولذلك سأله موسى عمَّا أوجب

عليه ربه؛ فدل هذا على أن ربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في العلو.

- كذلك في «الصحيحين» أخبر ﷺ في حديث أنس أنه لم يزل يرجع بين ربه تبارك وتعالى وموسى عليه السلام، يرجع ويتردد، يتردد بين ماذا وماذا، وهو سبحانه تعالى علوًا كبيرًا إن كان كما يقولون في كل مكان؟ أو أنه ليس عاليًا ولا فوق ولا تحت ولا عن يمين ولا عن شمال، كيف يرجع؟

فهذه وغيرها من الأوجه دليلٌ قاطع على علو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولذلك شَرِقَ الجهمية بأدلة الإسراء والمعراج لِنَفيهِم علو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فادَّعوا أنها لا تعدوا أن تكون رؤيا منامية.

❍ **ثالثًا مما يستفاد من نصوص الإسراء والمعراج**: إثبات القدرة العظيمة لله عَزَّوَجَلَّ، وأن الله سبحانه له القوة جميعًا؛ فهذا الذي كان إنما هو دليل على أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على كل شيء قدير، كان هذا الأمر العظيم والشيء الكبير حاصلًا في المدة اليسيرة، كل هذا قد حدث ورجع النبي ﷺ قبل أن يصبح من ليلته عليه الصلاة والسلام؛ فهذا دليل على قدرة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وأنه لا يعجزه شيء.

❍ **المسألة المستفادة الرابعة**: إثبات كلام الله جل وعلا، ﴿**فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى**﴾ [النجم:١٠]، بل إثبات تكليمه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لعبده ونبيه محمدٍ ﷺ مباشرةً بلا واسطة، والمُتقرِّر عند أهل السنة أن الله عَزَّوَجَلَّ يكون منه تكليم لعباده بواسطة، ويكون منه تكليم بلا واسطة، ومن ذلك ما وقع لنبيه وعبده محمدٍ ﷺ.

❍**المسألة الخامسة**: إثبات القُرب والتَّقريب، وأن الله عَزَّوَجَلَّ يَقرُب ممَّن يشاء إذا شاء كيف شاء، وأنه يُقرِّب إليه مَن يشاء، والمقرَّر عند أهل السنة والجماعة أن النبي عليه الصلاة والسلام لما عُرج به إلى السماء كان أقرب إلى الله تعالى مما كان عليه وهو في الأرض، وكل من يثبت الصفات الاختيارية له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فإنه لا يرتاب في إثبات قرب الله وتقريبه من يشاء إليه.

❍**المسألة السادسة**: إثبات فضيلة نبينا محمدٍ ﷺ وعظيم منزلته ورفيع شرفه، وهذا له أوجه كثيرة دلَّت عليها نصوص الإسراء والمعراج **من ذلك**:

أولًا: أن الله عَزَّوَجَلَّ رفعه مكانًا **عَلِيًّا** فوق الأنبياء، بل فوق الرتبة التي يصل إليها جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ، الله جل وعلا قد قال: ﴿**تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ**﴾ [البقرة:٢٥٣]؛ ذكَر علماء التفسير: أن من رَفْع الله عَزَّوَجَلَّ بعضهم درجات ما كان منه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من رَفْعه محمدًا عليه الصلاة والسلام إلى تلك المنزلة العظيمة، ولذلك في البخاري من حديث أنسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «**ثم عَلَا به فوق ذلك بِمَا لا يَعلَمُه إلا اللهُ**»، وأَخبَر ﷺ «أنه رُفِع إلى مستوى يسمع فيه صريفَ الأقلام»؛ فهذا كله دليلٌ على عظيم منزلة نبينا محمدٍ ﷺ.

ثانيًا: تكليمه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ له مباشرة بلا واسطة.

ثالثًا: قبول الله عَزَّوَجَلَّ شفاعة نبيه محمدٍ ﷺ في تخفيف الصلاة.

رابعًا: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يسّر لنبيه رؤية آيات عظيمة جدًا، ﴿**لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى**﴾ [النجم:١٨].

خامسًا: وصْفُه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لنبيه عليه الصلاة والسلام بعظيم الأدب، حيث قال: ﴿**مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى**﴾ [النجم:١٧].

سادسًا: أنه قد خصَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بهذه الآية العظيمة والمعجزة الباهرة التي تدل على صدق نبوته عليه الصلاة والسلام.

سابعًا: كونه شُقَّ صدرُه عليه الصلاة والسلام فمُلئ إيمانًا وحكمة.

ثامنًا: كونه صلى بالأنبياء عليه الصلاة والسلام إمامًا؛ تقدم عليهم جميعًا.

تاسعًا: ثناء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام على نبينا وحبيبنا محمدٍ ﷺ، «مرحبًا بالأخ الصالح، والنبي الصالح».

فهذا وغيره مما يدل على عظيم منزلة النبي عليه الصلاة والسلام ورفيع درجته.

❍ **المسألة السابعة**: إثبات رؤية النبي ﷺ لربه في ليلة المعراج.

والصحيح: أن هذه الرؤية رؤية قلبية وليست رؤية بصرية، وقد وقع نزاعٌ بين أهل العلم في هذه المسألة، ورُوِيَت في هذا آثار عن أصحاب النبي ﷺ.

والتحقيق: أن الخلاف بينها يؤول إلى اتفاق، وأن هذا الخلاف لا يعدو أن يكون خلافًا لفظيًا .

فالذين أنكروا أن يكون النبي ﷺ رأى ربه في تلك الليلة -كعائشةَ رضي الله عنها- إنما أرادوا نفي رؤيته بالعين، وهذا ما تؤيده الأحاديث الصحيحة، كحديث أبي ذرٍ رضي الله عنه في «صحيح مسلم» حينما سأل رضي الله عنه النبي عليه الصلاة والسلام هل رأيتَ ربّك؟ فقال: «**نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ**»، وفي رواية: «**رَأَيتُ نُورًا**»، وهذا هو نور الحجاب، حِجَابُهُ سبحانه النورُ.

وأمَّا الذين أثبتوا رؤية النبي عليه الصلاة والسلام لربِّه في تلك الليلة فإنما أرادوا الرؤية القلبية؛ كابن عباس رضي الله عنهما، ولم يثبت عنه ولا عن غيره حرف واحد في إثبات الرؤية البصرية.

فالجمع بين هذه الآثار هو بأن يُقال: إن النبي عليه الصلاة والسلام رأى ربه في تلك الليلة بقلبه لا بعينه.

❍**المسألة الثامنة**: إثبات أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان على ما هو متفقٌ عليه بين أهل السنة والجماعة، بخلاف ما ذهب إليه أهل البدع كالمعتزلة ومن وافقهم، فأولئك يقولون: إن الله عَزَّوَجَلَّ إنما يخلق الجنة والنار يوم القيامة، وهذا باطل مصادم للنصوص. فالحقُّ أنهما مخلوقتان موجودتان؛ فالنبي عليه الصلاة والسلام دخل الجنة، والنبي عليه الصلاة والسلام رأى النار، وما كان قد دخل عدمًا ولا رأى عدمًا.

❍**المسألة التاسعة**: إثبات الحياة البرزخية؛ وهذا له شواهد في أحاديث

الإسراء والمعراج، ومن ذلك رؤية النبي عليه الصلاة والسلام الأنبياء في السماء. **والصواب** أن الذي رآه النبي عليه الصلاة والسلام أرواحهم التي تَشكَّلت في صور أشخاصهم، باستثناء عيسى عليه السلام فإنه في السماء بروحه وجسده، إلى آخر ما جاء في تلك الأحاديث من رؤية المعذَّبين وأصنافهم مما دلت عليه هذه الأحاديث في «الصحيحين» وفي غيرها.

❍ **المسألة العاشرة**: إثبات جملةٍ من أمور الغيب التي يؤمن بها المسلمون، هذه أمور غيبية، وأهل الإيمان سِمَتُهم الإيمانُ بالغيب ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾[البقرة:٣]، وقد جاء في هذه الأحاديث الصحيحة جملة من المسائل الغيبية، من ذلك: أن للسماء أبوابًا، وأنها تُفتح، وأن لها خَزنة، ومن ذلك: أن السماوات سبع، ومن ذلك البيت المعمور، ومن ذلك سِدْرة المنتهى، ومن ذلك البُراق، إلى غير ذلك مما دلَّت عليه تلك الأحاديث التي نُؤمن بها ونُسلِّم.

❍ **وأخيرًا**: إثباتُ فضيلة الصلاة؛ فإنها تلك العبادة العظيمة التي فُرِضَت في السماء لا في الأرض، فهذه خصيصة خُصَّت بها هذه العبادة العظيمة التي هي أعظم العبادات على الإطلاق وأهمّ الواجبات على الإطلاق بعد الشهادتين، فكَون الله عَزَّوَجَلَّ فرضها على نبيه عليه الصلاة والسلام وأُمته في السماء دليل على مكانتها.

وثَمَّة بحث طويل يتعلق بمسألة الصلاة، ولعلَّ الأقرب في الجمع بين ما

دلت عليه الأدلة من مشروعية الصلاة **هو ما أسوقه لك**:

➢ **أولًا**: أن الصلاة كانت مشروعةً قبل ليلة الإسراء، وأحاديث الإسراء دالة عليها؛ فإن النبي عليه الصلاة والسلام لما دخل المسجد صلى ركعتين ثم صلى بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام. والأحاديث في هذا -على كل حال- كثيرة تدل على أن الصلاة كانت مشروعة من أوائل البعثة.

➢ ومن أهل العلم من قال: إن الصلاة كانت مشروعة ركعتين في الصباح وركعتين في المساء والعلم عند الله عَزَّوَجَلَّ، ثم إن الله عَزَّوَجَلَّ فرَض على نبيه ﷺ في ليلة المعراج الصلوات الخمس، والتي كانت -كما علمتَ- خمسين، ثم نُسِخَت إلى خمسٍ.

◣ والذي يبدو -والله أعلم- أنها فرضت جميعًا في تلك الليلة ركعتين ركعتين باستثناء صلاة المغرب، ثم استمر الأمر على ذلك إلى ما بعد هجرة النبي عليه الصلاة والسلام، فزِيد في الصلوات الثنائية فكانت أربعًا باستثناء صلاة الصبح، ثم إنه خُفِّف في صلاة السفر لمَّا نزل قول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿**وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا** ..﴾ [النساء:١٠١]؛ فهذا دليل على أن القصر في الصلاة حُكم جاء بعد أن كانت تمامًا، يعني كانت أربع ركعات باستثناء الفجر والمغرب.

هذا الذي يبدو -والعلم عند الله عَزَّوَجَلَّ- أنه التحقيق فيما قد يُستشكل من

أحاديث ظاهرها فيها شيء من الاختلاف في هذه المسألة، وهذا الذي حقَّقه الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح»، ويبدو والله أعلم أنه أحسن ما يقال في هذا الموضوع وبه تجتمع الأدلة التي ظاهرها الخلاف في هذا الموضوع[٤٦].

(٤٦) إلى هنا تمام (**المجلس الرابع عشر**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الخميس الرابع من شهر ربيع الثاني، سنة خمس وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعة وإحدى عشرة دقيقة.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَالْمِعْرَاجُ حَقٌّ، وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقَظَةِ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلَى حَيْثُ شَاءَ اللهُ مِنَ الْعُلَا، وَأَكْرَمَهُ اللهُ بِمَا شَاءَ، وَأَوْحَى إِلَيْهِ مَا أَوْحَى.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

دلَّ الدليل كما في قول ابن مسعود رضي الله عنه في «صحيح مسلم» أنَّ النبي عليه الصلاة والسلام أعطاه ليلة ما عُرج به ثلاثًا: (الصلوات الخمس، وخواتيم سورة البقرة، وأن يُغفر لأُمَّته مَن مات منهم لا يشرك بالله شيئًا المُقْحِمات)، فهذه ممَّا أوحى الله عَزَّوَجَلَّ إلى عبده ورسوله ﷺ حينما عُرج به إلى السماء.

قوله: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [النجم:١١] **هذه الآية فيها قراءتان:**

- الجمهور قرأ بالتخفيف، (**ما كَذَبَ الفؤادُ ما رأى**)؛ **والمراد**: أنَّه ما أوهَمَه فؤاده أنه رأى ولم يَرَ، إنما رأى شيئًا حقًا ﷺ.
- وقرأ أبو جعفر وغيره بالتشديد (**ما كَذَّب الفؤادُ ما رأى**)؛ **والمراد**: أنه ما كذَّب فؤادُه ما رأتْه عينُه.

والمعنيان على كل حال متقاربان.

وما الذي رآه عليه الصلاة والسلام؟ في هذا أقوال لأهل التفسير:

✓ **منهم من قال**: (ما كذب الفؤاد ما رأى): هو رؤية نبينا ﷺ لربه بقَلبه.

✓ **ومنهم من قال**: المراد رؤية جبريل عليه السلام بعينه على الهيئة التي خلقه الله عَزَّوَجَلَّ

عليها.

✓ **ومنهم من قال**: إنه رأى الآيات الكبرى العظيمة والمخلوقات العجيبة؛ كَسِدْرة المنتهى.

ولا مانع من أن يُقال: إن كل ذلك داخل في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: (﴿**مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى**﴾، و ﷺ **فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى**).

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَالْحَوْضُ الَّذِي أَكْرَمَهُ اللهُ تَعَالَى بِهِ غِيَاثًا لِأُمَّتِهِ حَقٌّ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

عطَف المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذلك ذِكر حوض نبينا ﷺ، وكأن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ قد عَنَّ له أن يسوق جملةً من المسائل الغيبية التي على المسلمين أن يعتقدوها، إذ قد دلَّ عليها الدليل.

والمؤلف -كما مر معنا- في الدرس الأول لم يلتزم ترتيبًا معينًا، وإنما يبدو أنه كتب هذه العقيدة بحسب ما عنَّ له، فهذا أَوَان سوق جملةٍ من المسائل الغيبية، فذكر المعراج ثم أتى إلى الحوض، وبعده الشفاعة، وبعده الميثاق، وهكذا.

(**حوضُ النبي** ﷺ) ذاك مَجمَع الماء العظيم والمَورِد الكريم الذي يُعطاه نبينا ﷺ يوم القيامة، **وعندنا فيه مسائل**:

۞ **المسألة الأولى**: ما هو الحوض؟

المراد بالحوض في اللغة: مَجمَع الماء، فمَجمَع الماء في لغة العرب: هو الحوض.

وأمَّا المراد بالحوض في الاصطلاح الشرعي في مباحث الآخرة: المراد ذاك المَجمَع العظيم للماء الذي يَضَعُه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في عرصات القيامة إكرامًا لنبيه محمدٍ ﷺ، وتَرِدُ عليه أُمَّته، ويُذادُ عنه من يُذادُ، وقد جاء وصفه في السنة -كما

سيأتي- بجملةٍ من الصفات التي تدل على أنه حوضٌ عظيمٌ جدًا.

والأقرب وهو الذي عليه الأكثر: أن حوض النبي ﷺ يكون قبل الصراط، وليس في مسألة الترتيب هذه قاطعٌ، ولكن الأقرب والذي عليه الأكثر هو أن حوض النبي ﷺ قبل الصراط، والعلم عند الله عَزَّوَجَلَّ.

۞ **المسألة الثانية**: مَن يَرِد حوض النبي عليه الصلاة والسلام هُم أُمتُه؛ أُمة النبي ﷺ هم رُوَّاد هذا الحوض، هُم الذين يُسقون منه وهم الذين يشربون منه ﷺ، ولذلك يقول ﷺ كما في «الصحيحين»: «**تَرِدُ عليه أُمَّتِي يومَ القيامةِ**»، وأوَّل مَن يَرِدُه فقراءُ المهاجرين، كما دلَّ على هذا سُنةُ النبي عليه الصلاة والسلام في ما خرَّج الترمذي وابن ماجه وغيرهم.

وعلى كل حال، فالذين يَرِدُون هذا الحوض أُمة عظيمةٌ جدًا، وأُناس كُثرٌ جدًا، حتى إنه جاء في حديث زيد بن أرقم -وهو حديث فيه بحث، لكن من أهل العلم من حسَّنه- وهو: أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ في سفرٍ فنزلوا منزلًا، فقال النبي عليه الصلاة والسلام: «**ما أنتُم بِجُزْءٍ من مائةِ أَلْف جُزْء ممَّن يَرِدُ عليَّ الحوضَ**»، فلمَّا سُئل زيدٌ رضي الله عنه: كم كنتم؟ قال: (كُنا سبعمائة أو ثمانمائة)، وفي العدد اختلاف في الروايات، لكن منها أنهم كانوا بين السبعمائة والثمانمائة، فانظر إلى هذا العدد العظيم جدًا، إذا كان سبعمائة وثمانمائة أو تسعمائة هم مجرد جزء من مائة ألف جُزء ممَّن يَرِد حوض رسول الله ﷺ، فهذا دليل على أن

الذين يَرِدُونَهُ أُمّةٌ عظيمة جدًا.

❁ **المسألة الثالثة**: الأدلة على ثبوت الحوض.

لم يَرِد التصريح بثبوت الحوض في كتاب الله جل وعلا، وهذا شيء نادر، بل قد يُقال إنه الموقف الوحيد من مواقف القيامة المشهورة التي لم تَرِد في القرآن إذا ضَمَمْناه إلى القنطرة، على القول بأن القنطرة جسرٌ مستقل وليست جزءًا من الصراط، أما إن كانت جزءًا من الصراط فإن الصراط قد جاء ذكره بالمعنى على الصحيح، في قول الله جل وعلا: ﴿**وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا**﴾ [مريم:٧١].

➢ **المقصود**: أن الحوض لم يرد التصريح به في كتاب الله جل وعلا.

➢ ومن أهل العلم مَن قال: إنه قد ورد ذكره بدلالة التضمُّن أو بدلالة اللزوم من قول الله جل وعلا: ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ**﴾ [الكوثر:١]، باعتبار أنَّ ماء الحوض إنما هو من الكوثر، فإذا ذُكر الكوثر فيَندرج تحت هذا ذكرُ الحوض، والله عَزَّوَجَلَّ أعلم.

وعلى كل حال الأدلة الصريحة الصحيحة الكثيرة على أن هذا الحوض حق هي سنّة رسول الله ﷺ، فالأحاديث الدالة على ثبوته وصفاته وغير ذلك مما يتعلق به أحاديث كثيرةٌ جدًا عن رسول الله ﷺ، وقد ساق الشارح ابنُ أبي العز جملةً من هذه الأحاديث، ونبَّه على أن شيخه ابن كثير قد ساق جملةً من هذه الأحاديث كما في كتابه «البداية والنهاية».

وأوسعُ جمْعًا لهذه الروايات كان من ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الفتح»؛ فإنه عدَّد الرواة من الصحابة لأحاديث الحوض فبلغ ما جمعه أكثر من خمسين صحابيًا، وذكر أن بعض المتأخرين أوصل هذه الروايات إلى أكثر من ثمانين صحابيًا؛ ثمانون أو أكثر من أصحاب رسول الله ﷺ قد رووا أحاديث الحوض، وربما كان للصحابي الواحد أكثر من حديث، وفي «الصحيحين» عدة منها من رواية نحوٍ من عشرين من أصحاب رسول الله ﷺ، ثم بقية الروايات منثورة في السُّنن والمسانيد والمصنفات والمستخرجات، وغيرها من كُتب سنة النبي ﷺ.

وعلى كل حال ليس ثَمَّة فرق عندنا -معشر أهل السنة والجماعة- في كون هذه الأحاديث قد بلغت مبلغ التواتر -وهي قد بلغتْه دون شك- أو لم تبلغه؛ فالاعتقاد إنما يثبت بدليلٍ واحد ثابت عن رسول الله ﷺ أو جاء في آية من كتاب الله. فكون ذِكْر الحوض إنما جاء في السنة دون القرآن، أو أنه جاء في سُنة آحادٍ دون متواترة -على فرض ذلك- فإن هذا لا يُغير شيئًا عندنا معشر أهل السنة والجماعة، فالعبرة عندنا الثبوت لا التواتر، ومع ذلك يُقال: إن الأحاديث الواردة في حوض رسول الله ﷺ قد بلغت مبلغ التواتر دون شك.

❁ **المسألة الرابعة ممَّا يجب اعتقاده**: أن هذا الحوض الكريم موجودٌ مخلوقٌ الآن، وليس أنه يُخلق يوم القيامة؛ وذلك لِما ثبت في «الصحيحين» من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**إنِّي فَرَطٌ لكم، وإنِّي شهيدٌ عليكم،**

وإنِّي واللهِ لأنظرُ إلى حوضي الآن»؛ كُشِف للنبي عليه الصلاة والسلام عن حوضه عليه الصلاة والسلام فرآه، فدل هذا على أنه موجودٌ مخلوق، فهذا مما يجب اعتقاده لأنه شيءٌ قد ثبت الدليل به من مسائل الغيب.

❁ **المسألة الخامسة**: الفرق بين الحوض والكوثر.

مِن الناس مَن يخلِط بين الحوض والكوثر، فربما جعلهما شيئًا واحدًا، ولربما وجدت شيئًا من هذا التقرير في بعض كتب التفسير أو شروح الحديث.

والصواب: أنهما شيئان بينهما ارتباط، هناك علاقة بين الحوض والكوثر، وإن كان هذا شيء وهذا شيء. **والفرق بينهما يظهر من أربعة أوجه:**

➤**أولًا**: من جهة المعنى، فالذي جاء في الكوثر أنه نهرٌ كما ثبت في «الصحيح»، «**نَهْرٌ وَعَدَنِي اللهُ** عَزَّوَجَلَّ **إيَّاه**»، والنَّهْرُ: ماء جارٍ، هكذا تعرف العرب في لغتها من كلمة (نَهْر). وأمَّا الحوض فإنه مجمع ماء، هو مجمع ماءٍ قارٌّ وليس شيئًا سَيَّالًا ماضيًا، فهناك فرق من جهة المعنى.

➤**ثانيًا**: أن الكوثر أصل الحوض، ومنه الحوض يُمدُّ، أي: أن الماء الذي في الحوض إنما هو من الكوثر، ويدل على هذا ما ثبت في «الصحيحين» من أخباره ﷺ عن الكوثر، فأخبر أنه « **نهرٌ وعَدَه اللهُ إيَّاه، عليه خيرٌ كثير، هو حوضٌ تَرِد عليه أُمَّتي يوم القيامة**»، وعند «مسلم» رواية قال: «**عَلَيهِ خيرٌ كثيرٌ عليه حَوضٌ**»؛ فإذا جمعت هذا الحديث إلى حديث أبي ذر في «صحيح مسلم» وهو قوله ﷺ

عن الحوض: «**يَشْخَبُ فيه ميزابانِ مِنَ الجَنَّة**»، يشخب يعني: يَسِيل، فعَلِمنا حينها بالجمع بين هذين الحديثين أن الماء الذي يَسِيل في الحوض إنما كان من الكوثر، فالحوضُ أصله ماء الكوثر.

➤**ثالثًا**: يختلفان في المكان؛ فالحوض في عرصات القيامة، والكوثر نهرٌ في الجنة.

➤**رابعًا**: يختلفان من جهة أن الكوثر -فيما نعلم- خاصٌ بالنبي عليه الصلاة والسلام، ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ**﴾ [الكوثر:١]، وأمَّا الحوض فقد رُوِي أنه يكون لغيره من الأنبياء عليهم جميعًا الصلاة والسلام أنه يكون لهم أحواضٌ، وإن كان حوض نبينا ﷺ متميز بعظمته وصفاته وكثرة رُوَّاده، والمسألة مَبنيّة على حديث سَمُرة رضي الله عنه عند الترمذي، والحديث فيه بحث طويل من جهة ثبوته، «**لِكُلِّ نبيٍ حَوضٌ**»، من أهل العلم مَن صححه أو حسنه، ومنهم من ضعَّفه، والعلم عند الله عَزَّوَجَلَّ.

❁ **المسألة السادسة**: صفات الحوض.

الذي يظهر من مجموع ما رُوِي في أحاديث النبي عليه الصلاة والسلام التي وقفتُ عليها **يُمكن استخلاص أنَّ هذه الصفات ترجع إلى ما يأتي**:

➤**أولًا**: أن ماء الحوض أبيض من الثلج أو اللَّبن أو الوَرِق، جاءت الروايات بهذا، في بعضها أنه أبيض من الثلج، وفي بعضها أنه أبيض من اللبن، وفي بعضها

أنه أبيض من الوَرِق -يعني الفضة-، والعرب تضرب المثل لبياض الشيء بالوَرِق، يعني: الفضة. **المقصود**: أنه أبيض اللون جدًا.

➢**ثانيًا**: أنه أبرَد من الثلج.

➢**ثالثًا**: أن رِيحه أطيب من المسك.

هذه الصفات حَقٌّ، ووالله إن هذا الحوض لَعَلَى هذه الشاكلة العجيبة التي تدل على أنه من أحسن ما يكون وأجمل ما يكون، فاستشعر هذا المعنى وأنت تسمع ذلك.

➢**رابعًا**: أن طعمه أحلى من العسل، هكذا ثبت في «الصحيحين»نسأل الله من فضله ، وفي رواية عند مسلم: «أحلى من العسل باللَّبن».

➢**خامسًا**: أن آنيته من الذهب والفضة، وأنها كثيرة جدًا، حتى قال ﷺ: «**إنَّها كَعدد نجوم السماء**»، بلْ قال ﷺ كما في «صحيح مسلم»: «**أَكْثَرُ مِن عَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ**»، وهذا واللهِ حقٌّ، ونجوم السماء عددها كثير جدًّا جدًّا، فهذه الآنية أو الكِيزان لهذا الحوض بهذا العدد بل أكثر، «**أَكْثَرُ مِن عَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ**».

➢**سادسًا**: أن هذا الحوض يَشْخَب فيه مِيزابان من الجنة، والذي يبدو -والله أعلم- أن هذا يكون من الكوثر، كما سبق.

➢**سابعًا**: أنه حوضٌ واسع جدًا، حتى قال ﷺ: «**حَوضِي مَسِيرةُ شَهْرٍ**»، وقال ﷺ كما في «صحيح مسلم»: «**طُولُهُ شَهْرٌ، وعَرْضُه شَهْرٌ**»، فهذا يدل على أنه

واسع جدًا. وقد جاءت روايات عنه ﷺ تُبيِّن لنا أنه شيء واسع جدًا، وهي روايات كثيرة في «الصحيحين» وغيرهما مِن أن هذا الحوض كما بين «أَيْلَة وعَدَن»، أو «أَيْلَة» التي هي على خليج العقبة في شمال البحر الأحمر، «ما بين أَيْلَة وصنعاء، أو أَيْلَة وعدن» أو «ما بين المدينة وبيت المقدس»، أو قال: «كما بين مقامي وعَمَّان» إلى غير ذلك.

وثَمَّة بحث طويل في هذه الروايات المتعلقة بذكر هذه المسافات، والأقرب من أجوبة أهل العلم فيها أن يقال: إن النبي ﷺ إنما أراد تقريب العلم بسَعة هذا الحوض، لا على إرادة المسافة المحققة.

➢**ثامنًا**: أخبَر النبي ﷺ أن «**طُولُه كَعَرْضِه، وأنَّ زَواياه سواء**»؛ «**طُولُه كَعَرْضِه**» جاء هذا في حديث أبي ذَرّ عند «مسلم»، «**وَزَوَاياه سواء**» جاء هذا في حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عند «مسلم أيضًا».

•فإذا جمعْت بين كونه زواياه سواء وأن طوله كعَرْضه يتبين لك أنه مربع الشكل، وهذا الذي توارد عليه كثير من أهل العلم، فذكر هذا القاضي عياض، وأبو العباس القرطبي، والطِّيبي، والمُناوِي، وكثير من أهل العلم نصّوا على هذا المعنى.

•ورأيتُ لبعض المعاصرين وصْفَه بأنه مُدَوَّر، يعني أنه على شكل دائري، وهذا شيءٌ ما وقفتُ عليه عند أحد من المتقدمين.

والظاهر -والله أعلم- أنه قول بعيد؛ وذلك أن الزوايا والطول والعرض إنما تكون في المُضلَّعات ولا تكون في ما هو مُدوّر الشكل، ولذلك إبراهيم الحربي في «غريب الحديث» -وهو متقدم، أظنه متوفى في مائتين وخمس وثمانين- عرَّف الزاوية وأشار إلى هذا الحديث «**وأنَّ زَوَاياه سَواءٌ**»، قال: «الزاوية: أنه إذا انتهى الطول، ثم انعطف العَرْض فتلك زاوية»، فـ« **وزَوَاياه سَواءٌ**» تدل على أن طوله كعرْضه، هذا كلامهم أو بمعناه. فالذي يظهر -والله أعلم- أنه مربع، بل أنه كامل التربيع، «**طُولُه كَعَرْضِه، وزَوَاياه سَواءٌ**».

والبحث في هذا لا يعدو أن يكون محاولةً للتفقّه في أحاديث رسول الله ﷺ، وليس هذا من التنطُّع أو التنقير عن شيء لم يَرِد لنا خبرٌ به، إنما هذا محاولة للتفقه فيما ورد، كونه ﷺ يقول هذا الكلام هو لأجل أن نفهمه وأن نستوعبه ثم أن نعتقده.

➢ **تاسعًا**: أثَرُ شُربه؛ أخبر النبي ﷺ كما في «الصحيحين»: «**أنَّ مَن شرب منه شَرْبَةً لم يَظْمَأْ بعد ذلك أبدًا**»، هذه ثمرة عظيمة تدل على فضل كبير من الكريم الوهاب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ أن من شرب من هذا الحوض فإنه ينتهي بالنسبة له الظمأ، لا يعود يظمأ بعد ذلك أبدًا، وجاء أيضًا عند أحمد: «**ولَم يَسْوَدَّ وَجْهُهُ أَبدًا**»، فهذا من آثار الشرب من هذا الحوض نسأل الله جل وعلا من فضله.

❁ **المسألة السابعة**: مَن يُذاد -أي يُطرد- عن هذا الحوض.

عَلِمنا أن أُمة محمدٍ ﷺ مَوعُودُون بالشرب من هذا المَورد الكريم، ولكن دلَّ الدليل أيضًا على أن ثَمة أناسًا من هذه الأمة سوف يُبعَدُون ويُطردُون ويُحال بينهم وبين الورود والشرب من هذا الحوض الكريم.

والذي يظهر -والله أعلم- أن من يُذاد عن الحوض ثلاثة أصناف:

❶ **أولًا**: المُرتَدُّون، من كان من هذه الأمة ثم نكَصَ على عقبيه وارتدَّ عياذًا بالله؛ فإنه لا حظ له من الشرب يوم القيامة من هذا الحوض، فهذا قد كفر بالله وكفر برسول الله ﷺ فكيف يُسقى من حوضه؟!

ويدل على هذا روايات عدة عنه ﷺ أخبر فيها أنه يَرِد عليه أقوام، حتى إذا عرفهم عرف أنهم من أُمّته من حيث الأصل، ثم حِيل بينه وبينهم فيقول: «**أصحابي**»، في رواية يقول: «**أُصَيحابي**»، وفي رواية يقول: «**إنهم مِنّي**»، وفي رواية يقول: «**أُمّتي**»، ثم يُقال: «**إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم القهقرى**»، فهذه فئة من الناس كانت من هذه الأمة وارتدت ورجعت عن دين الله عَزَّوَجَلَّ.

وقد وقع هذا في عهد الصحابة، فإن أناسًا قد كانوا أسلموا في عهد رسول الله ﷺ، ووفَد منهم من وَفَد إليه في عام الوفود، فكانوا في ذاك الوقت محكوم لهم بأنهم من الصحابة، والنبي ﷺ لا يعلم الغيب، ولذلك تقول الملائكة: «لا تدري»، لم يكن يعلم الغيب عليه الصلاة والسلام، فظن أنهم على ما كان يعلم

من ثباتٍ على هذا الإسلام، ولكنهم ارتدوا.

ومعلوم ما كان من الردة من بعض جُفاة الأعراب من بني حنيفة، وبكر بن وائل، وبني أسد، وغيرهم من تلك القبائل التي ارتدت بعد رسول الله ﷺ، ولم يكن -بحمد الله- منهم أحدٌ من المهاجرين والأنصار، فهؤلاء فئة ممن يُذادُ عن حوض رسول الله ﷺ.

ولمَّا أورَد البيهقي في كتابه «البعث والنشور» الروايات التي جاءت فيمن يُطرَد عن هذا الحوض؛ نقل عن أبي سعيد الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: «تأويلُ هذا عندنا في أهل الردة».

❷ **الصنف الثاني**: هم المُحدِثُون المبتدعون من المنتسبين إلى هذه الأمة، وقد جاء في عدد من روايات: أنه يقال للنبي ﷺ: «إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك» فيقول ﷺ: «**سُحْقًا سُحْقًا لِمَن بدَّل بعدي**»، هكذا ثبت في «الصحيحين»، وفي رواية عند البخاري «**سُحْقًا سُحْقًا لِمَن غيَّر بعدي**»؛ فهذا التغيير والتبديل والإحداث في دين الله جل وعلا أصحابه مُتوَعَّدُون بأن يُبعَدُوا ويحال بينهم وبين الشرب من هذا الحوض الكريم.

❸ **الصنف الثالث**: بعض العصاة؛ من العصاة من يُذاد عن حوض رسول الله ﷺ، ومما ثبت في هذا الباب قوله عليه الصلاة والسلام: «**إنه سيكون عليكم أُمراءُ يَأْمُرونَكُم بما لا يفعلون، فمَن صَدَّقَهم بِكَذِبِهم وأعانهم على ظُلْمِهم**

فلَيسَ مِنّي ولَسْتُ منه، ولن يَرِدَ عليَّ الحوضَ»، وهذا حديث صحيح ثابت من رواية جمْع من الصحابة كابن عمر وكعب بن عُجرة، وخبَّاب بن الأَرَت، وحذيفة، والنعمان بن بشير، وابن مسعود، وغيرهم ممَّن رَوَى هذا الحديث عن رسول الله ﷺ.

فهؤلاء الذين يُصدِّقون هؤلاء الأمراء الظَّلَمة الفَجَرة بكذبهم، أو أنهم يعينوهم على ظلمهم فإنهم مُتوعَّدون بهذا الوعيد «**ولَن يَرِدَ عليَّ الحوضَ**»، فهذا يدل على أن من أهل المعاصي مَن قد يُذاد ويُطرد عن وُرُود حوض رسول الله ﷺ. والعلم عند الله جل وعلا.

❁ **المسألة الثامنة**: وهي الإجابة عن شُبهة يوردها أعداء الصحابة من الرافضة وغيرهم الذين يزعمون أنّ أحاديث الحوض دليلٌ على رِدَّة عامة أصحاب رسول الله ﷺ، هكذا قالوا -وقبَّحهم الله، وقبَّح الله مَقَالَهم-.

❁ **وقبل أن أُجيب عن شُبهتهم** أُبيِّن أنّ الوجه الصحيح في فهم هذه الأحاديث التي فيها إخباره ﷺ عن أولئك المطرودين عن حوضه ووصْفهم بأنهم أصحابه، الجواب عن هذا أن يقال: إنّ الصحبة في هذه الأحاديث لا تَعدُو أن تكون

١. إما صحبة لغوية.

٢. أو صحبة شرعية.

❖ **وإن كانت صحبة لغوية** فإن المعنى: أن هؤلاء أُناس من أُمة محمد ﷺ قد تَلبَّسوا بما تلبّسوا به من الأسباب التي منعتْهم من ورود الحوض كما سبق.

ومعلوم أن الصحبة في اللغة تثبت بأدنى مُلابَسَة، وشواهد هذا في اللغة وفي الكتاب والسنة كثيرة؛ الله جل وعلا ذكر أصحاب السفينة، والنبي ﷺ قال: «**إنَّكُنَّ صَواحِبُ يُوسف**»، ولم يزل الفقهاء يقولون: هذا قول أصحاب أبي حنيفة، وهذا قول أصحاب الشافعي، فهم -أعني الذين يُقصَدُون بهذا- من المتأخرين الذين ما لَقُوا أبا حنيفة ولا لَقُوا الشافعي، فهذا لوجود ملابسة وارتباط بين هؤلاء ومَن نُسِبوا إليه في الصحبة، ويقال هؤلاء إن أصحابي كذا، فلكونهم من أمة محمد ﷺ فيقال لهم أصحابي، ويكون قوله في الأحاديث الأخرى «**أُمتي أُمتي**» مفسرًا لقوله «**أصحابي**» أو «**أُصَيحابي**».

❖ **الوجه الثاني**: أن يقال إن الصحبة هاهنا هي **الصحبة الشرعية** التي تنطبق على كل من لقي النبي ﷺ وكان مؤمنًا به، فيقال: إنه قيل لهم ذلك؛ لأن النبي عليه الصلاة والسلام أجاب بعِلمه، وهو لا يعلم الغيب كما سبق، فهؤلاء أناس عرفهم عليه الصلاة والسلام لأنهم من أصحابه ممن وفدوا عليه وآمنوا بين يديه، لكنهم بعد وفاته عليه الصلاة والسلام ارتدوا ، وحادثة الردة لا تخفى عليكم، فيكون وصفهم باعتبار حالهم التي كانوا عليها إبَّان عهد رسول الله ﷺ، ثم بعد ذلك ارتدوا عياذًا بالله.

ولسْنا ننازع في أن أناسًا من أولئك الأعراب قد ارتدوا بعد رسول الله ﷺ، وقاتلهم أبو بكر ﷺ وأصحابه، فهؤلاء هم الذين يرادون بقوله «**أصحابي**» أو «**أُصيحابي**»، كما قال أبو سعيد الدارمي فيما ذكرته آنفًا: «تأويل هذا عندنا في أهل الردة».

◤ **أمَّا عن شبهة الرافضة وأذنابهم** الذين قالوا: إن هذا الحديث دليل على ردة الصحابة ﷺ، قالوا: النبي ﷺ قال «**أصحابي أصحابي**»، فيقال له: (إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، إنهم لم يزالوا مرتدين على عقابهم القَهقَرى)، إذًا الصحابة من مقتضى هذا الحديث في زعمهم قد ارتدوا، وحاشاهم رضي الله عنهم وأرضاهم.

والجواب عن هذا من أربعة أوجه:

○ **أولا**: أن يُقال لهم كيف عرفتم أن الصحابة ارتدوا؟ ما ظنكم أن يكون جوابهم؟ من خلال هذه الأحاديث. ومن الذي روى هذه الأحاديث؟ الصحابة الذين هم مرتدون، والسؤال: أتُقبل رواية مرتد؟ لا تقبل رواية مرتدّ؛ إذًا الشبهة ساقطة من أصلها، لأن دليلكم على رِدَّتهم رواية مرتد، والمرتد لا تقبل روايته؛ فسقطت الشبهة من أصلها.

○ **ثانيا**: كلامكم مقتضاه: أن الصحابة ﷺ إنما أخبروا في هذه الأحاديث بذمهم وكشف سترهم وعيبهم، أَفيفْعَل هذا عاقلٌ؟! بمعنى: هذه الأحاديث

رواها لنا جمٌّ غفيرٌ من الصحابة الذين هم في زعمكم مرتدون بنص هذه الأحاديث، إذًا كان الصحابي منهم يروي ما يكشف سوأته وعيبه وخبيئة نفسه، ويقول: يا قوم أنا مرتد؛ لأن النبي ﷺ قال كذا وكذا، فهو يعيب نفسه بنفسه بهذا العيب العظيم!! وهؤلاء الصحابة عندكم كفار مرتدون لكنهم يتظاهرون بالإسلام، يعني هم في الحقيقة منافقون، يظهِرون الإسلام.

أَفَيَتأَتَّى هذا من عاقل؟ منافق يكشف على الملأ بالرواية الفصيحة الصريحة أنه مرتد؟ هل يَتأَتَّى هذا؛ أنّ منافقًا يروي أنه كافر مرتد؟ فلا يفعله عاقل، ولا يمكن أن يصدر من عاقل.

❍ **ثالثا**: الذي أخبرنا بهذه الأحاديث هو الذي أخبرنا بأن الصحابة ﷺ يَرِدون على حوضه عليه الصلاة والسلام، فسبق معنا عند «الترمذي» وغيره أن أول من يرد على الحوض فقراء المهاجرين، بل في «مسند أحمد» أن فقراء المهاجرين يزدحمون على حوض رسول الله ﷺ، كذلك في «البخاري» أخبر النبي ﷺ الأنصار أن موعدهم الحوض كما في حديث أسيد بن حُضير قال: «**إنَّ موعدكم حوضي**» وفي رواية مسلم لهذا الحديث قال: «**إنَّكم ستَلْقَون بعدي أَثَرَةً فاصبروا حتى تَلْقَونِي على الحوضِ**»، ومرَّ بنا حديث زيد بن أرقم وفيه إخباره ﷺ أنهم جزء من مئة ألف جزء ممَّن يَرِدُون حوض النبي ﷺ، إلى غير ذلك من الأحاديث التي تدل على أن الصحابة واردون دون شك لهذا الحوض الكريم.

وعليه؛ فإذا قَبِلتُم تلك الأحاديث فاقبلوا هذه، وإن رددتم هذه فعليكم أن تردوا تلك. **بمعنى**: إما قبول الأحاديث في الحوض كافة أو أن تُرد كافة؛ إن رددتموها سقط كلامكم وسقط انتقادكم وسقطت شبهتكم، وإن قبلتم تلك الأحاديث فأنتم ملزمون بقبول هذه الأحاديث التي تدل على أن الصحابة واردون للحوض قطعًا، أمَّا هذا التناقض فما هو إلا دليلٌ على أنكم من أهل الأهواء.

ومتى ما أخذنا بالأحاديث جميعًا تبين لنا أن الصحابة الذين هم صحابة ليس منهم أحد مرادٌ بقوله في تلك الأحاديث فأقول: «**أصحابي أصحابي**».

❍**رابعًا** أن يُقال: إنكم إذا أتيتم إلى أحاديث الحوض جعلتم هذه الأحاديث التي فيها بيان من يُطرد في أصحاب رسول الله ﷺ، وعلى رأس أولئك عندكم أبو بكر وعمر وعثمان وإخوانهم من المهاجرين والأنصار، أليس كذلك؟ فنقول: إنه باتفاق بيننا وبينكم أن عليًا والحسن والحسين ﷺ من الصحابة، أليس كذلك؟ وعليه؛ فإذا كانت أحاديث الحوض تدل على أن أبا بكر وعمر وعثمان وإخوانهم من الصحابة ﷺ كفارًا مرتدين من أصحاب النار، فلْيكُن عليٌّ والحسن والحسين كذلك!! لماذا؟ لأن أولئك صحابة وهؤلاء صحابة، فإذا جعلتم أبا بكر وعمر كفارًا مرتدين فلْيكُن الذين تعظمونهم وهم علي والحسن والحسين، كفارًا.

وأيُّ جواب تُجيبون به على هذا الإيراد هو جوابنا عليكم في قولكم. **يعني**: لو قلتم نحن قد استثنينا عليًا والحسن والحسين بمقتضى أدلة أخرى، فإننا سنقول: ونحن استثنينا أبا بكر وعمر وعثمان والمهاجرين والأنصار بمقتضى أدلة أخرى.

إذًا ما لَكُم وما للسنة؟ أنتم أبعد شيء عن السنة، أنتم أعداء السنة، فما لكم والاستدلال بها، وهي عليكم بكل حال؟ الأحسن لكم أن تستدلوا بأشياء أخرى تتناسب مع ما أنتم عليه من الضلال، ودَعُوا سُنة رسول الله ﷺ من عِبْء استدلالكم الساقط.

❁ **المسألة التاسعة**: أحاديث الحوض فيها درْس عظيم من دروس الاتباع، والحث على لزوم السنة، والترهيب من تَنكُّب طريقها، والإحداث في دين الله جل وعلا؛ على المسلم أن يَقِف طويلًا عند قوله ﷺ: «**سُحْقًا سُحْقًا لِمَن بَدَّل بَعْدِي**»، «**سُحْقًا سُحْقًا لِمَن غَيَّر بَعْدِي**».

احذرِ البدعة، احذر الإحداث والتغيير والتبديل في دين الله جل وعلا، الْزَم السنة حتى تكون من أهل هذا الفضل العظيم، وهو أن تكون ممَّن ينال شَربة من حوض رسول الله ﷺ، ويا هناء مَن نال ذلك، هذا نبينا ﷺ يَذُمّ ويدعو على من لم يقنع بشريعة محمد ﷺ فذهب يبتغي غيرها فغيَّر وبدَّل، هذا الحديث ضَعْه نصب عينيك.

كما أن هذا الحديث اجعله في نحر كل محدثٍ مبتدع في دين الله جل وعلا، «**سُحْقًا سُحْقًا لِمَن غَيَّرَ بَعْدِي**»؛ شيء يُنسب إلى الدين، شيء يُتعبَّد به لله جل وعلا يكون بعد رسول الله ﷺ والله لا خير فيه، وسُحقًا لمن ابتغاه، إذًا لا دين يُدان الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ به إلا ما كان من طريقه عليه الصلاة والسلام، أما شيء يُدان الله به بعده فهذا والله شيء لا خير فيه البتَّة، ولا يوصِل إلى مرضاة الله عَزَّوَجَلَّ بل يوصل إلى العكس، ليس في خلاف السنة ابتغاء ثواب، هكذا قال أهل العلم، «**وشَرُّ الأمورِ مُحدَثاتُها**» هذا كلام رسول الله ﷺ.

❁ **المسألة العاشرة**: المخالفون للحق في مسألة الحوض.

ثَمَّة أُناسٌ أنكروا حوض رسول الله ﷺ، وهذا الإنكار قديم بَرَزَ في آخر عهد الصحابة، وممَّن عُرف واشتهر بهذا أحد الأمراء في عهد بني أُمية، وهو عُبيد الله بن زياد، وكان ناصبيًا وكان ممَّن يُنكر حوض رسول الله ﷺ، وقد حاجَجَه من لقيه من الصحابة وبينوا له الدليل، ومن ذلك ما أخرج أبو داوُد: أن أبا برزة الأسلمي رضي الله عنه قد سأله عُبيدُ الله هذا عن حوض رسول الله ﷺ: هل سمع فيه شيء منه عليه الصلاة والسلام؟ فأجاب: بأنه ما سمع منه مرة ولا مرتين ولا ثلاثًا ولا أربعًا ولا خمسًا بل أكثر من ذلك، وهذا يدلنا على أن النبي ﷺ كان مُكثِرًا من ذكر أحاديث الحوض، وهذا ما يفسر لنا سببًا من أسباب كثرة روايات أحاديث الحوض، ثم قال رضي الله عنه: «فمَن كذَّب به فلا سقاه الله منه»، ونحن نقول

كما قال هذا الصحابي ﷺ: مَن كَذَّب بالحوض فلا سقاه الله منه.

ومن ذلك أيضًا: ما حصل مع أنس ﷺ، وهو ما أخرجه ابنُ المبارك، وأبو يَعلى، والبيهقي، وغيرهم بإسنادٍ صحيحٍ عَنهُم ﷺ، أنه دخل على عُبيد الله هذا وهو وأصحابه يتمارون في الحوض، فقال ﷺ: «**ما ظننتُ أن أعيش إلى اليوم الذي أسمع فيه من يَتوارى في حوض رسول الله ﷺ، ولقد تركتُ خلفي عجائز المدينة، ولا تُصلِّي الواحدة منهُنَّ صلاةً إلا سألتِ اللهَ عَزَّوَجَلَّ أن يسقيها من حوض النبي ﷺ**»، هذا يدلنا على أن من المعروف في عهد الصحابة ومن الذي أقرَّه الصحابة الدعاء في الصلاة بأن يكون الإنسان ممَّن يُسقى من هذا الحوض الشريف.

➢**المقصود**: أن الصحابة ﷺ بيّنوا لعُبيد الله بن زياد ثبوت هذا الحديث، وجاء في مسند أحمد ما يدل على أنه رجع عن هذا الإنكار. المقصود: أن هذا ممن أنكر ما جاء في الحوض.

➢كذلك اشتهر عند أهل العلم أنّ الخوارج وكثيرًا من المعتزلة أيضًا ينكرون حوض رسول الله ﷺ.

➢وأضِفْ إليهم الجماعة التي تُسمى اليوم بـ(القُرآنيّين) وهم في الحقيقة أعداء القرآن، والكفار بالقرآن كما هم كفّار السنة.

➢إضافة إلى جماعة من العقلانيين المعاصرين الذين أيضًا ينكرون حوض

النبي ﷺ، وإنكار هؤلاء وهؤلاء راجعٌ إلى تأصيلٍ عقدي عندهم، **وذلك لا يَعدُو أن يكون واحدًا من اثنين:**

❶**الأول**: إنكار ما زاد على القرآن، يعني ما جاء في السنة مجيئًا منفردًا عن القرآن فإنه مردود عند هؤلاء، كما عليه الخوارج وكما عليه القرآنيون المعاصرون، وقد عَلمتَ أنه ما جاء التصريح بالحوض في كتاب الله جل وعلا وإنما كان دليله من السنة، وهؤلاء لا يقبلون ما انفرَدَت به السنة، فرَدُّهم مبني على هذا.

❷**التأصيل الثاني**: تحكيم العقل في النصوص، وهؤلاء ليس عندهم من سبب يدعوهم إلى هذا الإنكار سوى الاستبعاد العقلي المحض، كأنهم رأوا أن الذي جاء في أحاديث الحوض من صفات وآثار أن هذا يتنافى والعقل؛ فرَدُّوا هذه الأحاديث الكثيرة بكل بُرودٍ.

وقد قرأتُ مقالة لأحدهم نُشرت في بعض الصحف قبل سنوات تَهجَّموا فيها على أحاديث الحوض، يتكلم عن هذه الأحاديث بكلام في غاية السقوط، ويزعم أن هذه الأحاديث لا تدخل العقل البتّة، يا لله العجب، يتحدث عن شيء غيبي يتعلق بحياة أخرى بمنطلقٍ عقلي بَحْت، مع أنه ليس فيه شيء مما يخالف العقل ولو بِنَوعٍ من التوهُّم أصلًا. وأذكر أن مما قال: (كيف يكون ذلك في عرصات القيامة والأدلة تدل على أن هذا المقام مقام ضَنك وشدَّة)!

سبحان الله من أين علمت أن هذا مقام ضَنك وشدة، أليس من النصوص؟ وهذه نصوصٌ دلَّت على أن الله عَزَّوَجَلَّ يختص مَن يختص من عباده بهذا الفضل، فهل أنت تُحَجِّر على الله جل وعلا؟ فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من رحمته جعل هذا الفضل وهذا النعيم وهذا الإكرام في هذا الموقف العظيم، ورحمة الله جل وعلا سبقت غضبَه، فهل أنت تتحكم في أفعال الله؟ هل أنت تَحْجُر على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في فعله؟

يا لله العجب! ما هذه الجُرأة، ما هذه القسوة في القلوب؛ بأن يتناول الإنسان أحاديث رسول الله ﷺ بمثل هذه المنطلقات الفاسدة الكاسدة، أقول: ربما لا ترى من بعض هؤلاء مَن يَجرُؤ هذه الجرأة السخيفة على كلام بعض الساسة أو بعض المثقفين الكبار أو الفلاسفة المشهورين، لكن عنده من الجرأة والصفاقة ما يجعله ينتهك حرمة حديث رسول الله ﷺ ولا يُبالي بأن يضرب عرض الحائط بما مَضَتْ عليه أُمة محمد ﷺ من لدن الصحابة إلى اليوم، لا يبالي بشيء، "هذا كلام لا يدخل العقل"، وينشر هذا! ولا نزال نسمع مِن هذه الجرأة شيئًا كثيرًا، والله المستعان.

وعلى كل حال هؤلاء المنكرون انقسموا إلى فريقين:

١. منهم من ينكر إنكارًا واضحًا صريحًا، ويرد الأحاديث ردًا صريحًا.

٢. ومنهم من يسلك معها مسلك التأويل، مع أنه لا مجال لَحَمْلِها على

خلاف ظاهرها البتة، ولا يفعل هذا إلا من كان غارقًا في بحر هواه؛ الذي يتأول هذه الأحاديث الواضحة الصريحة على غير ما يدل عليه ظاهرها هذا لا شكَّ أنّه غارق في بحر هواه ، نسأل الله السلامة والعافية.

❁ **المسألة الحادية عشرة** والأخيرة: المشروع لنا في شأن الحوض.

الذي علينا في هذا المقام أو يشرع لنا في هذا المقام أربعة أمور:

➤**أولًا**: التصديق والإيقان بكل ما جاء في هذه الأدلة إلا من هذه الحقائق الغيبية؛ الحوض حقٌّ ثابت، وما جاء في صفاته، وآثار شُربه، وما يكون من طَرْد وإبعاد عنه إلى غير ذلك؛ كل هذا من صميم الإيمان، ومن حقيقة تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله ﷺ، هذا كلام مَن يجب علينا التصديق بأخباره، هذا كلام محمد ﷺ، من شهد له بالرسالة فواجب عليه أن يصدِّقه فيما أخبر به.

➤**ثانيًا**: سؤال الله عَزَّوَجَلَّ وُرُودَه، وأن نكون ممن يسقى منه، كما درَج على هذا السلف ومر بنا أثر أنس ﷺ في ذلك.

➤**ثالثا**: بُغض مَن يُكذِّب به، بل والدعاء عليه، كما فعل أبو برزة ﷺ: «مَن كذَّب به فلا سقاه الله منه»، كذلك الرد على من حرَّف وعبث وتأول أحاديث الحوض نصرةً لدين الله عَزَّوَجَلَّ وذبًّا عن سُنة رسول الله ﷺ.

➤**رابعًا**: أن نسعى في الجد والاجتهاد بطاعة الله عَزَّوَجَلَّ، فإن هذا من أسباب

نَيل هذا الفضل، وأن نكون مِنْ رُوَّاد هذا الحوض، ومِمَّنْ يُسقى منه تلك الشربة التي لا ظمأ بعدها. وأن نحذر من الأسباب التي تحول بيننا وبين الوصول إلى ذاك المقام؛ وأول ذلك وأعظمه وأشنعه:

❍الرِّدَّة، نعوذ بالله من الردة، على الإنسان أن يخاف منها وأن يحذرها، وأن يعرف مداخلها وأسبابها لأجل أن يكون منها على حذر، فالمجهول لا يُخاف، إنما ما يُعلم يُخاف، وبقدر عِلمك بهذا المخوف يَعظُم خوفك.

❍كذلك الإحداث في دين الله عَزَّوَجَلَّ، والتمسك بالسنة والحرص عليها، فإن هذا حوضٌ منسوب إلى رسول الله ﷺ، فكلما كنت أقرب إلى السنة كنت أقرب إلى أن تُسقى من حوضه عليه الصلاة والسلام، وما أحسن ما قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه العظيم «اجتماع الجيوش الإسلامية»: «فَلَهُ ﷺ حوضان عظيمان: حوض في الدنيا هو سُنته، وحوض في الآخرة، فمَن شرب من حوضه في الدنيا شرب من حوضه في الآخرة، فشَارِبٌ ومحروم، ومُقِلّ ومُكْثِر»، هذا الذي هو مسكين، في عطش وذُو كَبِد حَرّى من السنة في هذه الدنيا، لا يعرفها ولا يتتبعها ولا يتعلمها، ولا يجاهد نفسه على تطبيقها، هذا قد اتخذ سببًا يُبعِده عن هذا الحوض، حينما يَدَع السنة ويَستعِيض عنها غيرها من محدثاتٍ وعاداتٍ وبدع ما أنزل الله بها من سلطان. تُريد أن تكون مِمَّنْ يُسقى من حوض محمدٍ ﷺ؟ فالْزَم سنة محمد ﷺ واحذر مما يعارض هذه السنة من محدثات وبدع.

وأخيرًا: أن تحذر من المعاصي والذنوب، لا سيما ممّا جاء النص على أنّه من أسباب البُعد والطرد عن حوض رسول الله ﷺ[٤٧].

(٤٧) إلى هنا تمام (**المجلس الخامس عشر**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الخميس الثامن عشر من شهر ربيع الآخر، سنة خمس وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعة وسبع دقائق.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَالشَّفَاعَةُ الَّتِي ادَّخَرَهَا لَهُمْ حَقٌّ، كَمَا رُوِيَ فِي الْأَخْبَارِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا بيان أن الشفاعة الأخروية حق، كما دلت على هذا الأخبار والأحاديث عن رسول الله ﷺ.

والبحث في موضوع الشفاعة عند علماء أهل السنة مُفرَّق بين باب (توحيد العبادة) وبين مبحث (اليوم الآخر)، فتجد أنهم يبحثون هذا الموضوع هنا وهناك، وذلك لِتعلُّقه بهذين الموضوعين.

وعندنا في هذا الموضوع مسائل:

المسألة الأولى: ما هي الشفاعة؟

الشفاعة في اللغة: هي التوسط للغير بجَلْب مصلحة أو دفع مضرة، وهي معنًى معلوم عند الناس، ويتداولونه في شُؤونهم.

والمعنى الشرعي الذي نبحثه الآن: هو الشفاعة الأخروية، والتي دلت الأدلة على أنها ستقع يوم القيامة، وأنه سيشفع الشفعاءُ عند الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

والشفعاء في الجملة ثلاثة أصناف: الأنبياء، والملائكة، والمؤمنون.

المسألة الثانية: أقسام الناس في الشفاعة الأخروية.

ينقسم الناس من حيث أَخْذهم بهذه الشفاعة أو عدم ذلك إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: هم الذين اعتقدوا أن الشفاعة الأخروية من جنس الشفاعة الدنيوية، فوقعوا في غُلُوٍّ في المخلوق، وانتقاصٍ من عظمة الخالق، وشركٍ في حقه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهؤلاء هُم المشركون من الأولين والآخرين إلى يومنا هذا من القبورية، من الصوفية والرافضة وغيرهم.

القسم الثاني: هم الذين أنكروا ما تواتر منها، وهؤلاء هم الوَعيدِيَّة الذين أنكروا الشفاعة التي دلت على أنها تكون في أهل الكبائر، لزعمهم أنَّها تخالف الحق، أعني: الأصل الباطل الذي أصَّلوه، وهو (إنفاذ الوعيد)، فوقعوا في الانتقاص من عظمة الخالق سبحانه، وجَحْد الأدلة، والقدح في رحمته سبحانه وحكمته.

القسم الثالث: أهل السنة والتوحيد، الذين فازوا بالنهج الحق في هذا الموضوع، كما هو حالهم في غيره، فإن هؤلاء أثبتوا ما دلت الأدلة عليه، وهو أن ثَمَّة شفاعة أُخروية ليست من جنس الشفاعة الدنيوية، إنما هي شفاعة لله جل وعلا، هو المالك لها جميعًا، فهو سبحانه يشفع بإذنه لمن رضي عنه.

وهذه الفرقة السنية آمنوا بالكتاب كُلِّه، وعظَّموا الخالق سبحانه، ولم يتجاوزوا بالمخلوق قَدْرَه.

المسألة الثالثة: أصول أهل السنة والجماعة في موضوع الشفاعة.

لأهل السنة الجماعة أصول ينبغي مراعاتها وملاحظتها، **وهذه الأصول**

يمكن تلخيصها في أربعة:

الأصل الأول: فرْق بين الشفاعة الدنيوية والشفاعة الأخروية.

وهذا من الأصول المهمة التي ينبغي أن تكون منك على ذُكْر، فإنه قد تكرر بيان ذلك والإشارة إليه وتكراره في كتاب الله جل وعلا لأجل أن تترسخ هذه الحقيقة في النفوس المؤمنة، فيَسلم من الوقوع في الخطأ المتعلق بهذا الموضوع كما وقع غير أهل الإيمان فيه.

فالشفاعةُ الأخروية التي تقع يوم القيامة، والتي دلت الأدلة عليها ليست من جنس الشفاعة المعهودة عند الناس في الدنيا، بل بين هذه وهذه بَونٌ شاسِعٌ، وهذا لابد من استحضاره، يُوضِّح لك هذا أنك **لو تأمَّلت في الأدلة الواردة في الشفاعة فإنك تجدها على ثلاثة أضرب:**

الضرب الأول: أن تجد نفيها، أو نفي نفعها، أو نفي قبولها، ﴿**لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خُلَّةٌ وَلا شَفَاعَةٌ**﴾ [البقرة:٢٥٤]، وكما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿**وَلا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ**﴾ [البقرة:٤٨]، وقال: ﴿**وَلا تَنفَعُهَا شَفَاعَةٌ**﴾ [البقرة:١٢٣]، فلا قبول للشفاعة ولا نفْع للشفاعة، بل لا شفاعة، وكل ذلك لأجل أن يعلم الناس أن الشفاعة في الآخرة ليست كَهَذه الشفاعة التي يعهدونها في الدنيا، إنما هي شيء آخر، هذه الشفاعة ليست موجودة في الآخرة.

الضرب الثاني: أن تجد إثبات الشفاعة استثناءً بعد النفي، وذلك في نحو قول

الله جل وعلا: ﴿يَوْمَئِذٍ لا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه:١٠٩]، في أدلة عدة على هذا النهج، تجد أنه تُثبت الشفاعة على سبيل الاستثناء، فهي مستثناة مما يُظن من نفي الشفاعة مطلقًا، فالشفاعة المنفية مطلقًا هي الشفاعة التي يعهدها الناس في الدنيا، إنما الذي يثبت يوم القيامة عند الله عَزَّوَجَلَّ إنما هي شفاعة أخرى، شفاعة تكون بإذن الله يُعظم فيها الله سبحانه ولا يتجاوز المخلوق فيها حده.

الضرب الثالث: إثبات أن الشفاعة مِلْك خالص لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ﴿**أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلا يَعْقِلُونَ * قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾ [الزمر:٤٣-٤٤]، ﴿**قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا**﴾ هذه الآية آية عظيمة، ومن الأصول الاستدلالية عند علماء التوحيد، وقد ذكروا أنها تَخْلَع وتنزع كل تعلق بالمخلوق من القلب في شأن الشفاعة، الشفاعة مِلْك خالص لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وعليه فالاعتماد والرجاء ينبغي أن يتوجه إلى من بيده هذه الشفاعة ويملكها ويأذن بها في من يشاء سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، هذا الذي ينبغي أن تستحضره، أن تكون هذه الآية دائمًا نَصْب عينيك، الشفاعة مِلْك لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وسيأتي معنا أنَّ الأمر فيها ابتداءً وانتهاءً إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ﴿**قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا**﴾.

والفروق بين الشفاعة التي في الدنيا والشفاعة التي في الأخرى كثيرة، أقتصر

منها على بيان ثمانية:

الفرق الأول: أن الشفاعة في الدنيا الشافع فيها محرك مؤثر، بل ربما كان آمرًا مكرِهًا، ومثل هذا لا يجوز لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يظن أن الشفاعة عند الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ تكون على هذه الشاكلة؛ أن المخلوق يؤثر في الخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فيجعله مريدًا بعد أن لم يكن مريدًا، ويجعله فاعلًا بعد أن لم يكن فاعلًا، يا لله العجب! أَهَذا يُظن برب العالمين؟ والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يقول في الحديث القدسي: «**يا عبادي! إنَّكُم لن تبلغوا نَفْعِي فَتَنفَعُونِي، ولَن تَبْلُغوا ضُرِّي فتَضَرُّونِي**»، إذن لا يمكن أن يكون المخلوق مع الخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على هذه الشاكلة، أمَّا في الدنيا فثمة حال أخرى، فإنّ الشافع من المخلوقين يؤثر في المشفوع عنده، فربما كان كارهًا فيجعله راضيًا، ربما كان ممتنعًا فيجعله قابلًا، يؤثر فيه ويحركه، بل ربما يبلغ إلى أن يكون آمرًا له والمشفوع عنده يصبح مأمورًا، وربما يكون في حُكم المُكرَه الذي لا يستطيع أن يرد مَن شفع عنده، ولا شك أنّ هذا لا يجوز أن يعتقد في الشفاعة التي تكون بين يدي الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في الآخرة.

الفرق الثاني: أن الشفاعة في الدنيا يُعلِم فيها الشافعُ المشفوعَ عنده بشيء لم يكن يعلمه، يُوقِع في علمه شيئًا ويُبيِّن له شيئًا ما كان يعلمه، فتجد أنه يشفع أحدٌ عند آخر، فإذا وجد منه نوع تَردُّد في قبول الشفاعة فإنه يُبيّن له حال المشفوع له،

وأن حاله كذا وكذا، وأنه يستحق كذا وكذا، مما لم يكن يعلمه المشفوع عنده، أو يُبيّن له الآثار التي ستترتب إن قبل الشفاعة، أو الآثار التي ستترتب إن لم يقبل الشفاعة، ولاشك أن هذا لا يجوز أن يعتقد في الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وأن الشفاعة في الآخرة عنده تكون من هذا القَبيل؛ لأن الله سبحانه بكل شيء عليم، ولا يمكن للمخلوق أن يُعْلِمَ الله بشيء لم يكن يعلمه، تعالى ربنا وعز.

الفرق الثالث: أن حصول المقصود من الشفاعة في الدنيا إنما حصل بمشاركة بين الشافع والمشفوع عنده، هناك شفاعة وتأثير من الشافع، ثم هناك فعل من المشفوع عنده، ولاشك أن هذا لا يجوز أن يُعتقد؛ لأن هذا يقتضي أن يكون هناك شريك مع الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فيما يفعل، وأن يكون هناك مَن يشفع اللهَ عَزَّوَجَلَّ، واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وِتْر فلا يُشفع، ولذلك المشركون يخاطبهم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مُذكّرًا بحالهم في الدنيا، حيث اعتقدوا هذا النوع من الشفاعة في آلهتهم ومعبوداتهم، ولذلك اتخذوها شركاء مع الله سبحانه، قال سبحانه: ﴿**وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ**﴾ [الأنعام:٩٤]، شركاء مع الله عَزَّوَجَلَّ في تحصيل المآرب التي كنتم تطلبونها، فجعلوا هؤلاء الشفعاء شركاء مع الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهذا لا يجوز بحال أن يُعتقد في الشفاعة التي تكون عند الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، بلِ الله جل وعلا واحد لا شريك له، لا شريك له في فعله، ولا في أمره، ولا في قضائه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

الفرق الرابع: أن قبول الشفاعة من المشفوع عنده في الدنيا يرجع إما إلى رغبة، أو رهبة، أو حاجة، ولا يجوز أن يعتقد هذا في الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

بيان ذلك: أنَّ الشفاعة التي يعهدها الناس في الدنيا هي في الغالب تدور على نوعين: إما أن تكون شفاعة محبة، وإما أن تكون شفاعة وجاهة.

شفاعة المحبة: هي أن يشفع حبيبٌ عند مُحِبِّه، كأن يشفع صديق عند صديقه الذي يحبه، أن تشفع امرأة عند زوجها، أن يشفع ابنٌ عند أبيه وما كان على هذه الشاكلة.

أو أن تكون **شفاعة وجاهة**: أن يشفع وجيه له مكانة وحظوة وخطر عند من له الأمر والنهي في أمور الدنيا، كأن يشفع وزير عند سلطان، أو يشفع رئيس الجند عند حاكم، وما شاكل ذلك.

تلاحظ: أن قبول المشفوع عنده لهذه الشفاعة التي يتوجه بها أحد هؤلاء راجعة إما إلى رغبة، فهو يرغب في أن يستبقي محبة حبيبه، أو يرغب في أن ينال ولاء ذاك الوجيه، أو أنه يقبلها رغمًا عنه، يقبلها وهو لا يريد، لكنه يخاف، فتجد أنه يقبلها رغمًا عنه، مُكرَهًا؛ لأنه يخاف أن ينفضّ محبوبُه عنه، أو ينفض هذا الوجيه عنه، فينقلب عليه مثلًا، والأمر الثالث: أن قبول الشفاعة يكون عن حاجة، هو محتاج، وكلُّ إنسان في الدنيا محتاج، ويريد أن يقدم منفعة لغيره لأجل أنه إذا احتاج منفعةً في المستقبل فإنه سيجد قبولًا لها؛ لأنه قدم قبلها يدًا

عند الشافع، وكل ذلك لا يجوز أن يعتقد في الله سبحانه، ومَن ظنَّه في الله عَزَّوَجَلَّ فقد ظن به ظن السوء، ﴿**وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ**﴾ [فصلت:٢٣]، فلا يجوز أن يعتقد أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يقبل شفاعة الشافعين لرَغبة منه سبحانه في مصلحة أو منفعة تعود إليه تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا، «**إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضَرِّي فَتَضُرُّونِي وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي، فَتَنْفَعُونِي**»، أو يكون ذلك عن رهبة، أو يكون ذلك عن حاجة، سبحان الله العظيم.

الفرق الخامس: أن في الشفاعة الدنيوية اعتمادُ المشفوع له غالبًا على الشافع لا على المشفوع عنده؛ وذلك لأنه الأساس والمبدأ في حصول المنفعة، ولذلك تجد التفات قلبه إنما هو لهذا الشافع وليس للمشفوع عنده، هكذا حال الشفاعة في الدنيا.

وهذا الذي كان من المشركين قديمًا وحديثًا أنَّ قلوبهم تعلقت بهؤلاء الشفعاء، ﴿**أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلا يَعْقِلُونَ**﴾ [الزمر:٤٣]، تجد أنهم تعلقوا بهؤلاء الشفعاء تعلقًا عظيمًا إلى الآخرة، تجد أن هذا الأمر متجذر في قلوبهم، ولذلك يقولون كما قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يقول عنهم: ﴿**فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا**﴾ [الأعراف:٥٣]، قلوبهم متعلقة بهؤلاء الشفعاء، وإلى القبوريين والمشركين المعاصرين تجد أن القلوب معلقة بالشافع.

إنْ لَمْ تكنْ فِي مَعَادِي آخِذًا بِيَدِيْ فَضْلًا وإلاّ فَقُلْ يَا زلَّةَ القَدَمِ

وهـذا لا يجـوز أن يكـون، يجـب أن تتعلـق القلـوب بالواحـد الأحـد العظـيم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الذي بيده ملكوت كل شيء جل وعلا، الاعتماد والتعلق والتفويض والرجاء كل ذلك ينبغي أن يتوجه إلى المشفوع عنده، وهو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

الفـرق السـادس: أن الشـفاعة الدنيويـة لا تسـتلزم إذنًـا مـن الشـافع أن يشـفع، وإنما الشافع في الدنيا يَهجُم على هذه الشفاعة بين يدي المشفوع عنـده هجومًـا، أَذِن أو لـم يأذن، حتى ربما يكون قـد أعلَـن أنـه لا يريـد أن أحـدًا يكلمـه في الشـأن الفلاني، أو في الشخص الفلاني، لا يريد أن يكلمه أحد، فيأتي هـذا الشـافع فيشـفع بين يديه شاء أم أبى، ولاشك أن هذا انتقـاص لعظمـة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولا يجـوز لأحد أن يظن أن الشفاعة في الآخرة تكون من هذا القبيل، ولذلك الله جـل وعـلا يقول: ﴿**مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ**﴾ [البقرة:٢٥٥]، ولاحظ أن هـذا الاسـتفهام استفهام إنكاري مَشوبٌ بالتحدي، من الـذي يَجْـرُؤ علـى أن يتقـدم بـين يـدي الله سبحانه بالشفاعة دون أن يكون الله هو الذي أذن له أن يشـفع، بـل دون أن يكـون الله هو الذي يأمره أن يشفع، «**وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ**»، وسيأتي معنا أن الشـفاعة الأخرويـة المشفوع عنده وهو الله سبحانه آمر فيها بالشفاعة، والشافع إنما هـو عبـد مملـوك مطيع مأمور، فأين هذا من هذا؟ مَن عظَّـم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أدرك أن هـذه الشـفاعة التي تكون في الدنيا يستحيل أن تكون في الآخرة، فعظمـة الله عَزَّوَجَلَّ شـيء عظـيم، وملكه شيء كبير، حتى إنه لا يَجْرُؤ أحد أن يتكلم بكلمة إلا بإذن الله جل وعـلا،

﴿يَوْمَ يَأْتِ لا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [هود:١٠٥]، فأين هذا من الشفاعة التي تقع في الدنيا، وهي التي ظنها هؤلاء المشركون في آلهتهم، لها إدلال على الله عَزَّوَجَلَّ، ولِما لها من مكانة بين يدي الله سبحانه فإنها أعني: هذه الآلهة والأصنام والمعبودات أو الملائكة الذين ظنوهم أو الصالحين الذين اعتقدوا فيهم، اعتقدوا أنهم يتقدموا بين يدي الله متى شاؤُوا، وحين ما يشاؤُون وفي من يشاؤُون.

الفرق السابع: أن الشفاعة في الدنيا لا تستلزم رضا المشفوع عنده عن المشفوع له، وهذا أيضًا انتقاص من عظمة الله عَزَّوَجَلَّ وضعف في تعظيمه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ من قبل هؤلاء الذين ظنوا بربهم ظن السوء، والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يقول: ﴿وَلا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء:٢٨]، هذا مقتضى عظمة الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وجلاله أنه لا يُشفع عنده إلا لمن رضي عنه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

الفرق الثامن والأخير: أن الشفاعة في الدنيا يُهمل فيها غالبًا السبب في تحصيل المقصود اعتمادًا على الشفاعة، تجد أن من وجد شافعًا له حظوة عند صاحب الشأن تجد أنه يركن إليه، ولا يتخذ غالبًا الأسباب التي تُحصِّل مقصوده؛ لأن عنده شافعًا قويًا، عنده واسطة قوية، فسوف يُحَصِّلُ بها مراده، ويتقدم بها على غيره ممن ينافسه مثلًا، لكن مثل هذا ليس حاصلًا في الشفاعة الأخروية، بل الشفاعة الأخروية لا يمكن أن ينفك فيها المشفوع له عن عبادة

الله سبحانه وإخلاصه وتوحيده، لا تكون إلا لهؤلاء الذين بذلوا السبب؛ وهو طاعة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وتوحيده وإخلاصه، ولذلك النبي ﷺ كما في «صحيح مسلم» قال: «**لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ فَتَعَجَّلَ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَهِيَ نَائِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا**»، لابد من بذل السبب، وهو توحيد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، لابد من بذل السبب، وهو إخلاص الدين له جل وعلا.

إذن هذه بعض الفروق التي تؤكد لك وتبين لك هذا الأصل المهم، وهو فرق بين الشفاعة في الدنيا والشفاعة في الآخرة.

الأصلُ الثاني: الشفاعة ملك لله سبحانه، كما تقدم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يقول: ﴿**قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا**﴾ [الزمر:٤٤]، ولاحظ هذا التأكيد بقوله سبحانه ﴿**جَمِيعًا**﴾، فلا يُظن أبدًا أن شيئًا من الشفاعة يكون مملوكًا لغير الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وذلك أن الشفاعة في الآخرة عند الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ينبغي أن تستحضر فيها أنَّ الأمر كله ابتداءً وانتهاءً راجع إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فهو الذي وفَّق المشفوع عنده إلى سبب الشفاعة؛ وهو التوحيد، وهو الذي وفَّق وأهَّل الشافع لأَنْ يكون شافعًا، وهو الذي حرَّك قلبه لأجل إرادة الشفاعة، وهو الذي يأذن للشافع أن يشفع، وهو الذي يأمر الشافع أن يشفع، «اشفع، واشفعْ تُشفَّع»، ثم هو الذي يتفضل سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بقبول الشفاعة. إذن عاد الأمر أن الشفاعة كلها لله

سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، من الابتداء إلى الانتهاء الأمر كله لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، الأمر كما قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «إغاثة اللهفان» في بيان حقيقة الشفاعة: «أنّ حقيقة الأمر أنّ الله شَفَعَ من نفسه إلى نفسه ليَرحم عبده»، فالشفاعة لله سبحانه.

سَبَقَتْ شَفاعَتُه إِلَيهِ فَهو مَشْـ ـفُوعٌ إليه وشافعٌ ذُو شانِ
فَلِذا أقامَ الشافعين كرامة لهُمُ ورحمةَ صاحبِ العصيان
فالكلُّ مِنْه بدا ومَرْجِعُه ـهِ وحدَهُ ما مِن إلهٍ ثانِ

اللهُ عَزَّوَجَلَّ شفع من نفسه إلى نفسه.

قد يقولُ شخصٌ: إذن ما فائدة الشفاعة؟

نقول فائدة الشفاعة أمران:

أولًا: أن الله سبحانه أراد أن يكرم الشافع بالشفاعة.

وثانيًا: أن الشفاعة سببٌ لحصول الرحمة، والله عَزَّوَجَلَّ حكيم عليم، الله له حكمة بالغة في جعْل الشفاعة سببًا في تحصيل الرحمة، ولذلك قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ:

فَلِذا أقامَ الشافعين كَرامةً لهُمُ ورَحْمةَ صاحب العِصيان

إذا تبيَّن هذا تبيَّن أن الشفاعة الشركية التي اعتقدها المشركون في آلهتهم أنها ضلال مبين، وأن حقيقتها انتقاص لحق الألوهية، وهضْم لحق الربوبية، وسوء ظن برب العالمين.

إذا تبيَّن لنا هذا تبيَّن لنا أن من اعتقد أن أحدًا يملك الشفاعة فيشفع إذا شاء

في من شاء متى شاء فإنه يكون قد اعتقد شريكًا مع الله سبحانه في ما يملك ويختص به. وإذا عُلم هذا تبين أن من يسأل ميتًا الشفاعة فإنه يسأل من لا يملك، بل من انقطع عمله شيئًا لا يملكه إنما يملكه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فيكون قد وقع في الشرك عياذًا بالله.

إذن لابد أن تتنبه إلى هذا الأمر، الشفاعة مِلْك لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ جميعًا.

الأصل الثالث: فرق بين الشفيع من دونه والشفيع بإذنه، وهذا أظنه قد تبين بما مضى، ولكن يُفرَد بالذكر تنبيهًا على أهمّيته، وذلك أن المشركين اتخذوا الشفيع من دونه، ﴿**أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِ شُفَعَاءَ**﴾ [الزمر:٤٣]، والله جل وعلا يقول: ﴿**مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلا شَفِيعٍ**﴾ [السجدة:٤]، فهذا الذي فعله هؤلاء المشركون.

أمَّا أهل التوحيد فاعتقدوا الشفيع من بعد إذنه، اعتقدوا أن ثمة شفاعة يكون فيها الشفيع من بعد إذن الله عَزَّوَجَلَّ، ﴿**مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ**﴾ [يونس:٣]، وما الفرق بينهما؟

الفرق بينهما هو الفرق بين الشريك وبين العبد المطيع، الشفيع من دونه هو من تقدم، مَن اعتقده فقد اعتقد شريكًا مع الله عَزَّوَجَلَّ، "مؤثرون"، و"النفع حاصل من قِبَلِه"، و"القلب مُلْتَفِت إليه"، إلى آخر ما ذُكر.

أمَّا الشفيع من بعد إذنه فما هو إلا عبد مملوك مطيع لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، يأذن الله

جل وعلا له بالشفاعة إذنًا شرعيًا وإذنًا كونيًّا، بل يأمره بهذه الشفاعة ويقول له: اشفع، ولا يملك إلا أن يطيع أمْر الملك العظيم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فيشفع.

إذن لابد أن تتنبه إلى هذا الفرق، فرْق بين الشفيع من دونه والشفيع من بعد إذنه، فالمشركون اعتقدوا الشفيع من دون، وأن الشافع أو الشفيع هو الذي حرك المشفوع عنده ليفعل، ﴿**وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ**﴾ [الأنعام:٩٤].

وأمَّا أهل الإيمان فإنهم اعتقدوا الشفيع من بعد إذنه، اعتقدوا أن الله عَزَّوَجَلَّ هو الذي حرك الشافع لأجل أن يشفع.

الأصل الرابع: لا حظَّ في الشفاعة إلا لأهل التوحيد؛ وذلكم أن الذي اعتقده المشركون هو الشرك مع الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ظنُّوا بأنَّ البابَ لا يُغشَى بدون توسط الشفعاء والأعوان، فأرادوا الشفاعة عن طريق الشرك فعُوقِبوا بنقيض مقصودهم، فكان أن اتخذوا السبب الذي حرمهم هذه الشفاعة، فلا يمكن أن تكون هناك شفاعة لهؤلاء المشركين والكفار يوم القيامة لا يمكن ذلك البتة، وقد قال الله سبحانه: ﴿**فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ**﴾ [المدثر:٤٨]، ويقول الله جل وعلا عنهم أنهم يقولون يوم القيامة: ﴿**فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ**﴾ [الشعراء:١٠٠]، وذلكم أنهم قد اتخذوا السبب الذي حرّم هذه الشفاعة عليهم، وانتقض عندهم الشرط في قبول الشفاعة فيهم، والحديث كما قدمت لك واضح جلي صريح قال ﷺ:

«**فَهِيَ نَائِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا**».

وفي «البخاري» أن أبا هريرة رضي الله عنه سأل النبي عليه الصلاة والسلام: (مَن أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟) فلاحِظ أن النبي عليه الصلاة والسلام بيَّن أن شرط انتفاع العبد بالشفاعة تحقيق التوحيد، فقال ﷺ: «**أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ**»، لابد في حصول الشفاعة من تحقق التوحيد، فالمشرك لا حظ له في الشفاعة البتة.

المسألة الرابعة: أنواع الشفاعة يوم القيامة.

وغالبًا إذا ذكر العلماء هذه المسألة فإنهم يذكرون أنواع الشفاعات التي تكون يوم القيامة، فإن الشفاعة ليست نوعًا واحدًا، إنما هي شفاعات متعددة، وقد ساق الشارح ابنُ أبي العز رَحِمَهُ اللَّهُ ثمانية أنواع للشفاعة التي تكون يوم القيامة، وسأذكر هذه الشفاعات التي ذكرها رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد ذكرها غيره أيضًا.

الأولى: الشفاعة العظمى وهي الشفاعة في فصل القضاء، وهذه كما قال ابنُ عباس، وابن عمر، وجماعة من السلف رضي الله عنهم: إنها المقام المحمود، ﴿**عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا**﴾ [الإسراء:٧٩].

والأدلة عليها ثابتة في الصحيحين من رواية غير واحد من أصحاب النبي ﷺ، وذلك أنَّ الناس إذا اشتد بهم الكرب يقول بعضهم بعضًا: هَلُمُّوا لنسأل أحدًا يشفع لنا عند الله جل وعلا في أن يفصل القضاء، فيذهبون إلى آدم، ثم إلى

نوح، ثم إلى إبراهيم، ثم إلى موسى، ثم إلى عيسى، والكل يعتذر، والكل يقول: «**إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ مِثْلَهُ**» وكلهم يذكر ذنبًا يجعله يتأخر عن أن يتقدم إلى هذه الشفاعة، باستثناء عيسى عليه السلام فلا يذكر ذنبًا، ولكن كل واحد يرشد إلى الآخر حتى يرشد عيسى عليه السلام إلى نبينا محمدٍ ﷺ فيقول عليه الصلاة والسلام: «**أَنَا لَهَا**»، فيشفع عند الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في فصل القضاء، فهذه هي الشفاعة الأولى، وهي شفاعة عامة تكون لجميع الخلائق.

الشفاعة الثانية: الشفاعة في دخول أهل الجنة الجنة، فإذا انتهى أهل الإيمان من المرور على الصراط ولم يَبقَ إلا دخول الجنة، فإنهم لا يدخلونها حتى يشفع محمدٌ ﷺ عند الله في دخولها، فهو الشفيع في دخول الجنة عليه الصلاة والسلام، وهذه أيضًا دلت عليها عدة أدلة في «الصحيحين».

الشفاعة الثالثة: شفاعته ﷺ في تخفيف العذاب عن عَمّه أبي طالب، وقد قال عليه الصلاة والسلام في شأنه كما في «الصحيحين»: «**لَعَلَّهُ يَنْفَعُهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُجْعَلَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنَ النَّارِ، تَبْلُغُ كَعْبَيْهِ يَغْلِي مِنْهُ دِمَاغُهُ**».

وأيضًا في «الصحيح» من حديث الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللهِ ، هَلْ نَفَعْتَ أَبَا طَالِبٍ بِشَيْءٍ؟ فَإِنَّهُ قَدْ كَانَ يَحُوطُكَ وَيَغْضَبُ لِغَضَبِكَ، قَالَ : «**نَعَمْ، هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، وَلَوْلا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ**

النَّارِ»، وقوله: « **وَلَوْلا أَنَا**» يفسرها الحديث الآخر: «**لَعَلَّهُ تَنفَعُهُ شَفَاعَتِي**»، فَبِشَفاعة النبي عليه الصلاة والسلام التي يأذن الله جل وعلا فيها فإن العذاب يُخفَّف عن عمه أبي طالب، وهذا استثناء من الشفاعة في الكفار، فلا شفاعة مطلقًا في الكفار لا في إخراجهم من النار ولا في التخفيف عنهم على الصحيح باستثناء أبي طالب، والله جل وعلا الأمر كله له، فيَحكُم ما يشاء، ويفعل ما يريد سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وهذه الشفاعات الثلاث قد أجمع أهل العلم على اختصاص النبي عليه الصلاة والسلام بها، فلا أحد يشاركه فيها.

الشفاعة الرابعة: الشفاعة في دخول مَن لا حساب عليه الجنة، وهذه أيضًا ثابتة في الصحيحين، وفيها أن النبي عليه الصلاة والسلام إذا حَمِد الله وأثنى عليه وسجد ﷺ له سبحانه فيقول الله له: «**يَا مُحَمَّد، ارْفَع رأسَك، وسَلْ تُعْطَ، واشفعْ تُشَفَّع**» فيقول: «أُمَّتِي أُمَّتِي»، فيقول سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: «**أَدْخِل مِن أُمَّتِك مَن لا حساب عليه من الباب الأيمن من أبواب الجنة، وهُم شركاء الناس في سائر الأبواب**».

والظاهر -والله أعلم- من الأدلة وهو الأقرب: أن هذه الشفاعة أيضًا مختصة بالنبي عليه الصلاة والسلام.

الشفاعة الخامسة: الشفاعة في مَن دخلوا الناس من عصاة الموحدين أن يُخرجوا منها، وهذه قد تواترت بها الأحاديث عن رسول الله ﷺ، وهذه الشفاعة

كانت موضع المُعتَرَك بين أهل السنة والوعيدية، فأثبتها أهل السنة للأدلة الكثيرة التي دلت عليها، وخالف فيها بل كذبها أولئك الوعيدية، وهذه الشفاعة المقطوع به أنها تكون للنبي عليه الصلاة والسلام كما تكون لغيره من الشفعاء من الأنبياء والملائكة والمؤمنين.

الشفاعة السادسة: هي الشفاعة في مَن استحق النار ألَّا يدخلها، وكيف يُستحق دخول النار؟ إذا رَجَحَت كِفَّة السيئة، إذا زادت السيئات على الحسنات، فهاهنا يستحق الإنسان دخول النار، لكن قد يتفضل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بأن يأذن في هذا الذي ترجحت سيئاته على حسناته يأذن سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في شفاعة فيه، وهذه الشفاعة قد دل عليها عموم قول النبي عليه الصلاة والسلام: «**شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي**».

كما دل عليها حديث في «صحيح مسلم» من حديث حذيفة رضي الله عنه؛ حينما ذكر النبي ﷺ الصراطَ، قال: «**فَحَلَّتِ الشفاعةُ، فتقول الأنبياءُ: اللهمَّ سَلِّم سَلِّم**»، فقول: «**اللهمَّ سَلِّم سَلِّم**» هذا دعاء وشفاعة عند الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بإذنه، فيقبلها الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فيمن شاء، فيُسَلِّم مَن شاء من هؤلاء العابرين على الصراط من الوقوع فيها، ومعلوم عندك أن العاصي الذي شاء الله عَزَّوَجَلَّ تعذيبه فإنما يدخل النار من خلال سقوطه مِنْ على الصراط؛ لأن الصراط منصوب على متن جهنم.

هذه الشفاعات السِّت أدلتها واضحة ظاهرة جميعًا، حتى الشفاعة الثالثة، بل نص شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ على أن هذه الشفاعة السادسة لم ينكرها إلا الوعيدية، ففي هذا إشارة إلا أنها محل اتفاق بين أهل السنة والجماعة.

ويذكر نوعان من أنواع الشفاعة، وذكرهما الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ وغيره، وهما:

أولًا: وهي بالترتيب.

الشفاعة السابعة: الشفاعة فيمَن تَساوَت حسناته وسيئاته، ومن كان كذلك كان من أهل الأعراف، الشفاعة في هؤلاء أن يدخلوا الجنة، وفي هذا أثر مَروِيٌّ عن ابن عباس رضي الله عنهما، أخرجه الطبراني في «الكبير» وغيره، ولكنه لا يصح، بل هو ضعيف جدًّا، بل هو موضوع، ولا أعلم دليلًا قد دل على ثبوت هذا النوع من الشفاعة، فإن كان قدْ انعقد إجماع على هذا النوع فالحمد لله، وإلا فلا أعلم دليلًا عليه، والله أعلم.

الشفاعة الثامنة: الشفاعة في رفع درجات أهل الجنة فيها، الشفاعة في أُناس من أهل الجنة أن ترفع درجتهم فيها، وهذا أيضًا إن صح الإجماع فيه فلا شكَّ أنه ليس لأحد أن يَعدِل عن الإجماع، لكن إن لم يصح فيحتاج إثبات هذ النوع إلى دليل، وما استُدل بها على هذا النوع فيه بُعد، استُدِل عليه بقوله عليه الصلاة والسلام: «**اللهمَّ اغْفِرْ لِعُبَيدٍ أبي عامر**»، أبو عامر الأشعري، «**اللهمَّ اجْعَلْهُ يومَ القيامةِ فَوقَ كَثِيرٍ مِن خَلْقِكَ**».

وكذلك دعاؤه ﷺ لأبي سلمة رضي الله عنه: «**اللهُمَّ اغفر لأبي سَلَمة، وَارْفَعْ دَرَجَتَه فِي المَهْدِيِّينَ**»، وهذا إن تأملته وجدته دعاء كان في الدنيا.

ومن الصعوبة أن يُقال إن كل دعاء كان بشيء منه ﷺ في الدنيا أن نجعله نوعًا من أنواع الشفاعة، فالله عَزَّوَجَلَّ أعلم.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَالْمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللهُ تَعَالَى مِنْ آدَمَ عليه السلام وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه مسألة الميثاق.

وهذا الموضوع موضوع فيه بحث ودقة ربما يختلف عن غيره من المسائل التي مرَّت بنا؛ فإنها مسائل بيّنة واضحة، ولكن هذه المسألة فيها بحث نظرًا لخلاف حصل من بعض المتأخرين.

ومسألة الميثاق تتضمن بحوثًا عقدية متعددة، موضوع الميثاق له تعلق بتوحيد الربوبية، وله تعلق بتوحيد الألوهية، وله تعلق بموضوع القدر، وله تعلق بموضوع الإيمان بالغيب، وله تعلق بمسألة الإيمان بالرسل، وله تعلق أيضًا بالقيامة، وله تعلق أيضًا بمسألة الروح، تجد أن هناك مسائل متعددة تتعلق بهذا الموضوع.

ونبدأ أولًا ببيان المراد بـ(الميثاق).

قال: (وَالْمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللهُ تَعَالَى مِنْ آدَمَ عليه السلام وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ) يعني: هو شيء ثابت.

والمراد بـ(الميثاق): هو أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى استخرج ذرية آدم، وذريتهم من صُلبه وأصلابهم، ثم نَثَرَهم بين يديه كالذَّرّ، ثم استنطقهم وأشهدهم على

أنفسهم، وقال لهم: ﴿**أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى** ..﴾ [الأعراف:١٧٢]، هذا هو الميثاق الذي ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو الذي دلت عليه أدلة كثيرة، أشهر دليل عليه، بل لا تكاد تجد أحدًا يبحث في تفسير آية الأعراف التي سأذكرها إلا ويُشير إلى موضوع الميثاق، ثم يبحث فيه إمّا على القول الذي مضى عليه السلف رحمهم الله، وهو أن هذا الميثاق حق، أو تجد أنه يؤوِّله بشيء آخر كما سيأتي.

والآية هي قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ * أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ * وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف:١٧٢-١٧٤]، هذه آية الميثاق في سورة الأعراف.

وقد جاءت أحاديث كثيرة عن رسول الله ﷺ تدل على ما تدل عليه هذه الآية بنوعٍ من الدلالة، إما أن تكون دلالة أقرب شيء إلى دلالة المطابقة، أو تكون من قبيل الدلالة اللزومية.

والأحاديث التي جاءت في هذا الباب يمكن أن تُقسَّم إلى ثلاثة أقسام بحسب المعنى الذي دلت عليه.

فأولًا: أحاديث عن رسول الله ﷺ فيها نفس ما جاء في الآية مع زيادة في التوضيح، فهي كالتفسير للآية، يعني: أن هذه الأحاديث في مجملها فيها بيان أن

الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ استخرج ذرية آدم جميعًا إلى يوم القيامة من ظهره، وكان ذلك بـ(نَعْمان) وهو وادٍ قريب من عرفات، ثم إن الله جل وعلا استنطق هؤلاء، وأشهدهم على أنفسهم، وقال: ﴿**أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا**﴾ [الأعراف:١٧٢] على خلاف هل كانت هذه الشهادة منهم على أنفسهم، فهم أقرُّوا بالتوحيد، ثم شهدوا على أنفسهم بهذا الإقرار، أو كان هذا شهادة من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، أو كان هذا شهادة من الملائكة، أو كان هذا شهادة مما شاء الله جل وعلى من المخلوقات التي تكون في السماوات والأرض.

على كل حال، هذه الأحاديث قد جاء فيها بيان هذا المعنى، وهو الميثاق بيانًا واضحًا لا لبْس فيه، وبعض هذه الأحاديث كانت أكثر وضوحًا وبيانًا من بعض، وهذه الأحاديث:

أولًا: حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وهو من أشهر ما يُذكر في هذا الموضوع، وقد أخرجه الإمام أحمد، والنسائي في الكبرى، وغيرهما من أهل العلم، ورُوي هذا الحديث موقوفًا على ابن عباس رضي الله عنهما، ورجَّح ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقْفه.

ثانيًا: حديث هشام بن حَكيم رضي الله عنه، الذي أخرجه إسحاق بن راهويه في مُسنده، وكذلك أخرجه الطبراني والبيهقي وابن جرير وغيرهم من أهل العلم.

وثالثًا: حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، كما عند ابن

جرير في تفسيره، ورُوي هذا أيضًا مرفوعًا إلى النبي عليه الصلاة والسلام، ورُوي موقوفًا على عبد الله بن عمرو.

ورابعًا: أثر من قول أُبي بن كعب رضي الله عنه، وفيه تفصيل أكثر من غيره، وهذا الأثر قد أخرجه ابن جرير، والحاكم، وغيرهما، وحسنه الشيخ ناصر رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

خامسًا: حديث أبي أمامة رضي الله عنه عن النبي عليه الصلاة والسلام عند الطبراني، ولكنه حديث ضعيف لا يصح.

وسادسًا: حديث أنس رضي الله عنه عن النبي عليه الصلاة والسلام، وهو مخرَّج في الصحيحين، وهو أصح ما جاء في هذا الباب، وإن كان غيرُه أصرح في المعنى، لكنه يدل أيضًا على مَن سبق، وإن كانت دلالته ليست في الصراحة كما قبله، وذلك أن النبي ﷺ أخبر أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يقول لِأَهْوَن أهل النار عذابًا: «لو أن لك ما في الأرض جميعًا، أَكُنتَ مُفتديًا به؟ فيقول: نعم، فيقول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: قد سألتك ما هو أهون من هذا وأنت في صلب آدم، ألَّا تشرك بي شيئًا، فأَبيتَ إلا الشرك»، فأيُّ شيء كان ذلك إلا الميثاق الذي دلَّت عليه آية الأعراف، والأحاديثُ الثابتة عن رسول الله ﷺ مما سبق الإشارة إليه.

القسم الثاني: أحاديث فيها استخراج ذرية آدم من ظهره، ولكن ليس فيها ذكْر الميثاق، إنما فيها ذكر حكم الله القدري في هذه الذرية، وأن بعضهم سيكون من

أهل النار، وبعضهم سيكون من أهل الجنة، فيها بيان الحكم القدري، وليس فيها بيان أَخْذ الميثاق، وهذا كما جاء في حديث عمر رضي الله عنه عن النبي عليه الصلاة والسلام، وأخرجه الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موطِّئه، وكذلك جاء من حديث أبي الدرداء عن النبي عليه الصلاة والسلام أخرجه الإمام أحمد في مسنده، وكذلك جاء من حديث عبد الرحمن بن قتادة السُّلَمي رضي الله عنه أيضًا في مسند الإمام أحمد.

القسم الثالث: ما دلَّ على استخراج ذرية آدم من ظهره، ولكن ليس فيه بعد ذلك ذكْرٌ لا للميثاق، ولا لبيان الحكم القدري في هذه الذرية، إنما فيه أن الله عَزَّوَجَلَّ يَعرِض هذه الذرية على أبيهم آدم، يُرِي الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ آدم هؤلاء الذرية، فهذا قد جاء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي عليه الصلاة والسلام عند الترمذي وغيره.

وهذان النوعان الأخيران من الأحاديث يمكن أن يُقال: إنما يشهدان ويدلان على ما دل عليه القسم الأول بدلالة اللزوم، وكونه لم يُنصَّ في هذين النوعين على قضية الاستخراج والاستنطاق والإشهاد، هذا لا يدل على أنه لا يكون؛ لأن الأحاديث قد يكون فيها بسْط، وقد يكون فيها اختصار، لكن أصل القضية وهو استخراج ذرية آدم من صلبه، هذه ثابتة، فقد يُقال: إنه بضَمّ هذه الأحاديث إلى ما قبلها وإلى الآية فإنه يظهر أن هذه الأحاديث تدل على ما تدل عليه تلك

الأدلة الصريحة.

ويمكن أن يُستدل على قضية الميثاق أيضًا بقول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَا لَكُمْ لا تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ ..﴾ [الحديد:٨] قال مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ووافقه على هذا ابنُ جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أخذ ميثاقكم في صلب آدم»؟.

وقُرئ أيضًا في المتواتر: (وقد أُخِذ ميثاقُكم) يعني في صلب آدم، فهذه الآية تشهد أيضًا لآية الأعراف، ولِما سبق من أحاديث عن رسول الله ﷺ في هذا الباب.

وهذا الذي دلت عليه تلك الأدلة قد توارد على تقريره أئمة كُثر من أئمة السلف ومن بعدهم، فتقرير الميثاق على ما مضى بيانه قد جاء كثيرًا عن السلف رحمهم الله، من ذلك: أن تقريره جاء من كلام سعيد بن جُبير، والحسن البصري، والضحاك بن مزاحم، ومجاهد، ومحمد بن كعب القُرظي، وحماد بن سلمة، وناهيك عمَّن قبلهم ابن عباس، وأُبي بن كعب، وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهم أجمعين، ثم من بعدهم من المتأخرين كالطبري، وابن عبد البر، والطحاوي فيما بين أيدينا، إلى غير هؤلاء، حتى قال السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره عند هذه الآية يعني بعد أن بين معنى الآية على ما مضى، قال: «إن هذا هو الذي عليه جماعة المفسرين»، وذكر أن من أهل البدع من أنكر هذا، ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وأما أهل السنة فمُقرُّون بيوم الميثاق».

بل أبلغ من هذا أن إسحاق بن راهويه رَحِمَهُ اللَّهُ -وهو الإمام الجليل الذي لا يخفاكم مكانته في العلم والسنة- قد قال فيما نقل ابن عبد البر عن محمد بن نصر المروزي، عن إسحاق رَحِمَهُ اللَّهُ، لما جاء إلى هذه الآية يريد تفسيرها قال: «أجمع أهل العلم أنها الأرواح قبل الأجساد، فاستنطقهم وأشهدهم على أنفسهم: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾، تلاحظ أن إسحاق رَحِمَهُ اللَّهُ نقل الإجماع على أن هذا واقع، وأن هذا هو تفسير الآية.

وهذه المسألة على كل حال لم يزل يذكرها علماء أهل السنة والجماعة في كتب الاعتقاد، كما تجد ذلك عند اللالكائي رَحِمَهُ اللَّهُ، بوَّب بابًا في الميثاق، وغيره كثير، ابن بطَّة وغيرهما من أهل العلم، تجد أنهم ينصُّون على مسألة الميثاق.

بل لا أعلم أحدًا من السلف قد خالف في إثبات الميثاق كما دلت عليه الآية والأحاديث والآثار السابقة.

وخالف الحق في هذا طائفة من أهل البدع، وهم المعتزلة، حيث أنكروا أن يكون ثَمَّة استخراج أو استنطاق أو إشهاد أو أخْذ ميثاق، كل ذلك يقولون: إنه لم يقع، وإنما الآية جاءت على سبيل التمثيل، ونوع من الكناية عن إقامة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الأدلة على ثبوت ربوبيته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فيكونون قد شهدوا على أنفسهم بلسان الحال لا بلسان المقال.

وهذا شيء ليس يُستغرب من هؤلاء الذين قد حكَّموا عقولهم في آيات القرآن، وأحاديث السنة، لا سيما وأن في ضمن هذه الأحاديث ما يخالف جملة من أصولهم، كمسْح الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بيده ظهر آدم، وكذلك ما يتعلق بإثبات القدر، إلى أشياء أخرى تخالف أصولهم، فليس بمُستنكَر ولا بمُستغرَب وإن كان القول منكَرًا لكن ليس بمُستغرَب عليهم، وما هي بأول مسألة من مسائل الحق يخالف فيها هؤلاء.

لكن العجيب حقًا أن جماعة من أهل السنة المتأخرين، بل من المحققين من علماء أهل السنة والجماعة قد نازعوا في ثبوت هذا الميثاق، ورأى هؤلاء أن آية الأعراف إنما دلت على ثبوت الفطرة، وليست على أخْذ الميثاق، الفطرة التي فطر اللهُ الناس عليها، والتي كل مولود وُلِد عليها، وأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خلق عباده حُنفاء، إلى آخر ما دل على هذا المعنى، وبناء عليه فهذه هي الفطرة، أو أن الله نصَب الأدلة للعقول في معرفة ربوبيته، فيكون هذا الإشهاد على أنفسهم بلسان الحال لا بلسان المقال.

والعُذر لهؤلاء الأئمة مبسوط دون شك، فلا يُظن في أحد من علماء أهل السنة أنه يتعمد مخالفة الحق أو الأدلة الصريحة، وربما لم يتأملوا التأمُّل المطلوب في معنى الآية، ولم يُدقِّقُوا في تلك الأحاديث المروية، وربما أيضًا ما اطلعوا على الآثار الكثيرة التي جاءت عن السلف في هذا المقام، ورأوا أن

التمسك بالقواعد والأصول الكلية المعلومة في الأدلة الواضحة أَوْلى.

فعلى كل حال هذا مما يُلتمس لعلماء أهل السنة في مخالفتهم في هذه المسألة.

والقدْر الذي يتعلق بإنكار هؤلاء العلماء، أو عدم قبولهم إنما هو ما يتعلق بقضية الميثاق، أما ما يتعلق بالقدَر السابق يعني: القدْر من الأحاديث الذي جاء فيه القدَر السابق، وأن هناك طائفة من هؤلاء الذرية في الجنة وطائفة في النار، هذا القدْر لا ينكرونه، ولا قضية عرْض الذرية على آدم، إنما القضية تدور على مسألة أخْذ الميثاق.

وكان لهؤلاء حُجج رحمهم الله، وأقوى ما ذكروا خمسة أمور:

أولًا: أن الآية منفصلة في المعنى عن الأحاديث المروية، هم يقولون: الآية في شيء، والأحاديث المروية في شيء آخر، الآية في الفطرة، أو نصْب الأدلة للعقول، أما الأحاديث فإنها صريحة ولا نزاع في كونها دالة على الميثاق، ولكنهم يرون ضعْفها، وأن غاية ما يمكن أن يقال: إن فيها أثرين موقوفين، أثر عن ابن عباس، وأثر عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهم.

ثانيًا: يقول هؤلاء العلماء: إن الله جل وعلا قد قال في الآية:

١ - ﴿**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ** ..﴾ [الأعراف:١٧٢] ولم يقل: من آدم، والميثاق فيه الأخذ من آدم.

٢- قال: ﴿مِنْ ظُهُورِهِمْ﴾ ولم يقل: من ظهره، وقال: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ أو في القراءة الأخرى: (ذُرِّيَّاتهم) ولم يقل: ذُريّته، إذن هذا كله يدل على أنه لم يكن هناك استخراج وإشهاد وميثاق على ما تدل عليه الأحاديث؛ لأن الأحاديث فيها أنه أُخرجت كل ذرية لآدم عليه السلام تكون إلى يوم القيامة.

ثالثًا: قالوا: إنه لا أحد يذكر هذا الميثاق، هذا شيء لا يذكره أحد من الناس البتة.

رابعًا: وهو مفرَّع عما قبله- قالوا: كيف يُحتج على الناس بشيء لا يذكرونه، كيف تكون الحجة قائمة عليهم بشيء هم لا يذكرونه، مع أن الحجة لابد أن تكون معلومة.

خامسًا: قالوا: إن الأدلة البيّنة الواضحة قد دلت على أن الحجة على العباد إنما هي بعثة الرسل، وهي التي إذا خالفها مَن خالفها فإنه يكون مستحقًا للعذاب، قال سبحانه: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء:١٦٥]، ولذلك الملائكة تقول لمن يدخل النار من هؤلاء: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ [الملك:٨]، ما قالوا لهم: أَلَم يُؤخذ عليكم الميثاق! إذن هذا دليل على أنه لم يحصل أَخْذ هذا الميثاق؛ لأنه لو كان لَكان هذا الميثاق حجة على الناس تستوجب العذاب على مَن خالفها.

هذا أقوى ما ذُكر في منازعة هؤلاء العلماء الأفاضل فيما دلت عليه الآية مما

مضى في ذكر الأحاديث والآثار، وتكاثر عن السلف رحمهم الله التنصيص عليه.

أَوَدُّ قبل المناقشة لهذا الذي ذُكر أن أذكر بثلاثة أصول لابد من استحضارها:

أولًا: لا ينبغي للمسلم أن يخوض بعقله في مسائل الغيب، وأن يحكم فيها ويتحكَّم بعقله، هذه المسائل غيبية فوق مستوى العقول، والآية والأحاديث القضية التي نبحث فيها إنما هي قضية غيبية، ينبغي أن يُوقف فيها عند حد الدليل الذي ورد.

ثانيًا: الواجب حمْل النصوص على ظاهرها، هذه هي القاعدة الأصيلة عند أهل السنة والجماعة في التلقي والاستدلال، أن النصوص على ظاهرها، ولا يجوز العُدُول عن هذا الظاهر إلا بدليل واضح بيِّن قد دل عليه السياق أو القرائن المحيطة به.

وأنت إذا استحضرتَ هذا الأصل وجدت أن الأدلة واضحة، فالأحاديث صريحة في المعنى، بل والآية كذلك، فإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يقول: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ أو ذُرّياتهم ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ﴾ إذن هناك إشهاد قد حصل، ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ هنا ماذا كان من هؤلاء؟ قول، أليس كذلك؟ ﴿قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا﴾ فكيف يمكن أن نتجاوز هذا؟ ونقول: إن هذا كله إنما هو شهادة بلسان الحال، وليس بلسان المقال، سبحان الله العظيم! هذا في الحقيقة نوع من التأويل، ﴿قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا﴾.

والأحاديث أيضًا في ذلك ولا سيما أصحها وهو حديث أنس رضي الله عنه ظاهر الدلالة على هذا المعنى.

الأصل الثالث: ينبغي فهم النصوص بفهم السلف، آثار السلف ينبغي احترامها وتقديرها، ووضعها في الموضع الذي يليق بها، وبين أيدينا آثار كثيرة من الصحابة، من التابعين، من أتباع التابعين، من الأئمة بعد ذلك، كلها متواردة على شيء واحد، بل لا يُعرف عن أحد من السلف أنه نصَّ على ما يخالف هذا، ولذلك لو رجعت إلى كتب التفسير التي اعْتَنَت بالآثار كـ«الدُّر المنثور» للسيوطي، أو تفسير ابن أبي حاتم، أو غيرهما كابن جرير ونحو ذلك تجد آثار كثيرة تَنُصُّ على هذا المعنى، كذلك لو رجعت لـ«التمهيد» لابن عبد البر الجزء الثامن عشر، تجد أيضًا أنه ساق من هذا جملة، فينبغي أن يُستحضر هذا الأصل عند النظر في هذه المسألة، وهي أن فهْم النصوص ينبغي أن يكون في ضوء فهم السلف.

بعد هذا يُقال: إن الحق -والعلم عند الله جل وعلا في هذه المسألة- هو ما دلَّت عليه الأدلة، ومضى عليه السلف، بل نُقل الإجماع فيه كما مضى، وهو أن هذا الميثاق حق، وأما الاستشكالات التي ذُكرت ففي الحقيقة مُجاب عنها، ولا تُشكِل على هذا الحق الواضح.

ويمكن أن يُناقَش ما قِيل آنفًا من خلال عشرة أوجه:

الوجه الأول: إنَّ الآية والأحاديث كلها في معنى واحد، وتؤيد بعضها، بل الأحاديث كالتفسير لهذه الآية، وأمَّا القول بأن الآية في معنى والأحاديث في معنى آخر فقولٌ من البُعد بمكان، ولذلك إذا نظرت في آثار المتقدمين تجد أن كثيرًا منها فيها الربط بين الآية وهذا المعنى الذي دلَّت عليه الأحاديث، فما في آية الأعراف، وما في الأحاديث المروية كلها في معنى واحد.

الوجه الثاني: تضعيف كل تلك الأحاديث ضعيف، بل الأحاديث وإن كانت متفاوتة في رُتبتها لكنها بمجموعها تدل على أن هذا المعنى له أصل، فكيف وفيها وفي ضمنها حديث في الصحيحين، وهي أحاديث كثيرة يشدّ بعضها بعضًا، ويقوّي بعضها بعضًا، بل ذكر بعض العلماء: أن هذه الأحاديث متواترة، كما ذكر هذا ابن عطية المفسر، وكذلك نقل الشيخ الألباني عن المَقبلِي اليمني، بل هو الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذلك نصَّ على تواتر الأحاديث التواتر المعنوي الذي جاء في هذا المعنى.

وأنا أقول: لو لم يكن من هذا إلا حديث أنس رضي الله عنه في الصحيحين، فكيف إذا جمعْنا إليه بقية الأحاديث.

الوجه الثالث: ليس صحيحًا ما ذكر بعض أولئك العلماء أن غاية ما في الباب أثران عن الصحابة، بل ثَمة أحاديث مرفوعة كثيرة، وآثار عن غير هذين الصحابيين، نعم جاء عن ابن عباس، وجاء عن عبد الله بن عمرو، وجاء عن

غيرهما كأُبي بن كعب رضي الله عنهم أجمعين، وهذا كله قد تأيَّد أيضًا بآثار عن التابعين، ثم عن أتباع التابعين، كيف يُقال إنَّ هذا الباب ما فيه إلا أثران؟

ثم لو سلَّمنا جدلًا أنه ليس في هذا الباب إلا ما جاء عن ابن عباس، وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، فكان ماذا؟ هذا المقام مقام غيبي، لا يقال فيه إلا عن توقيف. إذن هما أثران لهما حُكم الرفع، سلَّمنا جدلًا بأن كل ما رُوي ضعيف، وسلَّمنا جدلًا أن الآية في الفطرة وليست في الميثاق، فإن هذا في الحقيقة لا يقدح في ثبوت الميثاق؛ لأنه قد جاء عن بعض الصحابة رضي الله عنهم، ومثل هذا له حكم الرفع.

الوجه الرابع: أن هذا المعنى الذي تقدم قد نص جماعة من أهل العلم على أنه مذهب أهل السنة والجماعة، كما فعل ابنُ عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التمهيد، والسمعاني، والآثار في هذا كثيرة، ولا يُعرف عن أحد من السلف، بل نُقل الإجماع عليه كما تقدم في كلام إسحاق رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الوجه الخامس: أن قول المخالفين في هذه المسألة: إن الآية فيها من بني آدم من ظهورهم ذريتهم، وليس فيها أنه من آدم ومن ظهره ومن ذريته.

الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:

أولًا: أن قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ**﴾ صحيح وموافق للواقع، وذلكم أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قد استخرج ذرية آدم من

صلبه، ثم استخرج ذرية هؤلاء الذرية، ثم استخرج ذرية ذريتهم، وهَلُمّ جرا، على نحو ما يتوالَد الأبناء من الآباء، فصح حينئذٍ أن يقال: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ**﴾.

ثانيًا: أن الأخذ منه عليه السلام -أعني: من آدم- لازم للأَخْذ منهم؛ لأنه لم يُؤخذ منهم إلا بعد الأخذ منه، فاكْتُفِي بذكر اللازم عن ذكر الملزوم.

ثالثًا: أنه لو قال: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ** ..﴾ (أو من ظهره ذريته) لَظُنَّ أن المُستخرَج إنما هو أبناؤه فقط، دون من بعده، والواقع ليس كذلك، إنما كل ذرية آدم إلى يوم القيامة، فكان المناسب أن يقول: (ذريتهم) أو ذرياتهم على القراءتَين.

الوجه السادس: إذا قال هؤلاء العلماء: إن هذا شيء لا يذكره أحد، هذا الميثاق لا يذكره أحد؟

فإنه يُقال: إن عدم التذكر لا يستلزم عدم الوقوع، فهل يذكر أحد منكم ما حصل له أو منه في أول يوم من ولادته؟ لا أحد يذكر، مع أنه قد حصل له ومنه أشياء، فعدم التذكُّر لا يستلزم عدم الوقوع، حتى ولو كان شهادة، فكم من الناس من يشهد شهادة متقدمة من سنوات ماضية، ثم بعد ذلك إذا سُئل فإنه يقول: لا أذكر.

الوجه السابع: أنهم إذا قالوا: إن هذا شيء لا يُذكر، فكيف تقوم عليهم

الحجة بشيء لا يذكرونه؟

فإننا نقول: نعم، لا شك أنهم لا يذكرونه، ولكن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قد بعث الرسل لأجل تذكيرهم بهذا الميثاق وهذه الشهادة على أنفسهم، وعليه فمن جحَد بعد ذلك كان معانِدًا مستحقًا للعذاب.

الوجه الثامن: أن هذا الذي ذكروه، وهو كيف تقوم عليهم الحجة بشيء لا يذكرونه؟

فإنه يقال: إنه لازم لكم فيما حملْتُم الآية عليه، وهو الفطرة، فإن الكفار أيضًا يقولون: نحن لا نذكر أننا فُطرنا، بل إنهم ينكرون أن تكون ثمة فطرة، وبناء عليه كيف ستجيبون عن هذا؟ وكل جواب تجيبون به فإنه مقلوب عليكم.

الوجه التاسع: أنْ يُقال: إنّ هذا الميثاق حُجة على العباد، ولكن من رحمة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أنه لم يُعذب على مخالفته، إنما يعذب الله عَزَّوَجَلَّ على الحجة الرسالية.

بمعنى: الحُجج كثيرة، فالفطرة حُجة، والميثاق حجة، والعقل حجة، والآيات الكونية حجة، وبعثة الرسل حجة، **ولا تلازم بين ثبوت الحجة وثبوت العذاب على مخالفتها**، بدليل ما تقولون به أنتم، الفطرة عندكم حجة، قد دل عليها الدليل، ﴿**أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ**﴾ [الأعراف:١٧٢]، ومع ذلك هل تقولون: إن من لم تبلغه دعوة الرسل إن الله جل وعلا يُعذبه بحُجة

الفطرة؟ أو يعذبه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بحجة العقل، أو يعذبه الله بحجة الدلائل والبراهين الكونية؟ لا يقال هذا؛ لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يحب العذر، بل لا أحد أحب إليه العذر منه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولأجل هذا بعث الرسل مبشرين ومنذرين. إذن شاء الله جل وعلا لرحمته ألَّا عذاب إلا بعد قيام الحجة الرسالية، ﴿**وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا**﴾ [الإسراء:١٥]، ولم يقل: حتى نُقيم حجة الفطرة، أو حجة الميثاق، أو حجة العقل.

وقال تعالى: ﴿**أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَى** ..﴾ [الملك:٨-٩] إذن أنتم مستحِقُّون للعذاب، والحجة قد قامت عليكم.

وهكذا في أدلة كثيرة.

إذن لا تلازم بين قضية الحجة وقضية العذاب على المخالفة.

الوجه العاشر والأخير: إنَّ تأويل الآية بالفطرة، أو حمْلها على نصب الأدلة، وأن الإشهاد إنما كان بلسان الحال لا بلسان المقال، بعيد، بل هو أقرب إلى التأويل المذموم، ويدل على هذا: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قال: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ**﴾ أخذ في الماضي، وليس (يأخذ)، مع أن بني آدم لا يزالون يتوالدون إلى آخر الدنيا، والله جل وعلا يقول: ﴿**وَأَشْهَدَهُمْ**﴾ ولو كانت القضية قضية فطرة أو عقل أو نصْب أدلة لقال: (ويُشهدهم)؛ لأن الأمر مستمر، فكل مولود يُولد على الفطرة، ويعطيه الله عَزَّوَجَلَّ العقل، وينصب له الدلائل الكونية، إلى آخره.

كذلك الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قال: ﴿**أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ**﴾ ولو كانت القضية قضية فطرة، أو دلالة عقل، أو أيّ نوع من الأدلة لكان المناسب أن يُقال: (أليس اللهُ رَبَّكُمْ؟).

الله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿**أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ**﴾ لكن لو كانت القضية ما فيها مخاطبة، وما حصل هناك مخاطبة بين الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وهذه الذرية لكان المناسب أن يقال: أليس اللهُ رَبَّكُمْ؟

إذن هذا وغيره من قرائن لفظية تتعلق بالآية تدل على أن هذا الذي ذهبوا إليه بعيد، وأنَّ الحقَّ فيما دلت عليه الآية في ظاهرها، وشهد مع هذا الأحاديث وأقوال الصحابة وآثار السلف، والمتقرر عند أهل السنة والجماعة في هذه المسألة.

والعلمُ عند الله جل وعلا[٤٨].

(٤٨) إلى هنا تمام (**المجلس السادس عشر**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الخميس الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر، سنة خمس وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعة وأربع وثلاثون دقيقة.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَقَدْ عَلِمَ اللهُ تَعَالَى فِيمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدَ مَن يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَعَدَدَ مَن يَدْخُلُ النَّارَ جُمْلَةً وَاحِدَةً، فَلَا يُزَادُ فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ، وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ أَفْعَالَهُمْ فِيمَا عَلِمَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْعَلُوهُ، وَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، وَالْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ، وَالسَّعِيدُ مَن سَعِدَ بِقَضَاءِ اللهِ، وَالشَّقِيُّ مَن شَقِيَ بِقَضَاءِ اللهِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة من كلام الطحاوي رحمه الله، عَوْدٌ على (**مسألة القدر**)، والمؤلف رحمه الله نثَر كلامه عن القدر في مواضع، تبلغ نحوًا من ستة مواضع في هذه العقيدة، وهذا مما لُوحِظ على هذه الرسالة، وذلكُم أنَّه لم يكن في بعض المسائل يسوق الكلام فيها في موضع واحد، حتى يكون أسهل في التصور والفهم.

ومرَّ بنا جملة من الكلام في القدر، عند قوله: (خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ، وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا، وَضَرَبَ لَهُمْ آجَالًا، وَلَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ)، إلى آخر ما ذكر.

فها هو يُعيد الكلام رحمه الله أيضًا عن مسألة القدر، وما في تضاعيفها من مباحث، وأوَّلها فيما ذكر: **ثبوتُ العلم**.

ولعلَّ سبب ذِكره هذه الجملة عَقِيب كلامه عن الميثاق: هو أن في حديث

عبد الرحمن بن قتادة السُّلَمي، وفي حديث هشام بن حكيم رضي الله عنهما، حينما ذكر النبي ﷺ استخراج ذرية آدم من ظهره، كان مما قال ﷺ: أنَّ الله جل وعلا أَخَذَ بعض هؤلاء الذرية، وقال: «**هؤلاء إلى الجنة ولا أُبالي**»، وأخذ الفريق الآخر وقال: «**هؤلاء إلى النار ولا أُبالي**»، فلعل المؤلف رحمه الله استحضر ما جاء في هذا الحديث وأمثاله، فبعد ذكر الميثاق ذكر أن الله جل وعلا عَلِم أهل الجنة من أهل النار.

والكلام في القدر كلام كثير عظيم، والنصوص قد كثرت في هذا الموضوع، ففي كتاب الله جل وعلا مئات الآيات التي تتكلم عن القدر، وفي كتب السنة أحاديث كثيرة، بعض أهل العلم جمع منها ما تيسر له دون استقصاء، فبلغت ما يزيد على مائتي حديث، منها جملة صالحة في «الصحيحين».

وهذه الأدلة في مجموعها دلَّت على ثبوت خمس مسائل:

المسألة الأولى: ثبوت القدر.

فالقدرُ حَقٌّ، وهذا شيء ثابتٌ لاشك فيه، كون الله جل وعلا علم بعلمه القديم كل شيء، وكُتِبَ ذلك في اللوح المحفوظ، وشاء الله وخلق كل ما وقع، فهذا حق ثابت لاشك فيه، دلت الأدلة الكثيرة عليه.

المسألة الثانية: وجوب الإيمان بهذا القدر الثابت، دل الدليل على وجوب أن نؤمن بهذا القدر، بل إنَّ هذا ركن من أركان الإيمان، كما دل على هذا حديث

جبريل المشهور.

المسألة الثالثة: دلت تلك الأدلة الكثيرة على النَّهي عن الخوض بالباطل، أو الجدال في القدر، كما دلت على ذَمِّ من أنكره، هذا أيضًا من جملة ما دلت عليه تلكم الأدلة.

المسألة الرابعة: دلت الأدلة على ثبوت فعل العبد، وأنَّ له قدرة ومشيئة.

المسألة الخامسة: دلَّت تلكم الأدلة على وجوب الجمع بين القدر والشرع، أو بين القدر والأمر، كما قال النبي ﷺ مما سيأتي معنا: «**اعْمِلُوا فَكُلٌّ مَيَسَّرٌ** ..»، اعملوا: هذا هو الأمر، هذا هو الشرع، « فَكُلٌّ مَيَسَّرٌ»: هذا هو القدر.

فهذا هو أهمُّ ما دلت عليه تلك الأدلة الكثيرة التي تناولت موضوع القدر في الكتاب والسنة.

قوله: (**وَقَدْ عَلِمَ اللهُ تَعَالَى فِيمَا لَمْ يَزَلْ ..**) يعني: علم بعلمه الأزلي القديم، الذي هو صفة ذات لله سبحانه وتعالى، فهو لم يزل سبحانه وتعالى عليمًا بهذا وبغيره، وما كان خاليًا عن هذا العلم، ما كان جاهلًا بتلك المعلومات، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا، بل لم يزل سبحانه وتعالى وهو الأول الذي ليس قبله شيء متصفًا بالعلم بهذا وبغيره.

قوله: (**وَقَدْ عَلِمَ اللهُ تَعَالَى فِيمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدَ مَن يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَعَدَدَ مَن يَدْخُلُ النَّارَ جُمْلَةً وَاحِدَةً، فَلَا يُزَادُ فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ، وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُ**)، اللهُ سبحانه وتعالى

عَلِم أهل الجنة بعددهم وبأشخاصهم وأعيانهم وبأعمالهم، كلُّ ما يتعلق بهم فالله سبحانه وتعالى قد عَلِمه، وعليه فلا يزاد في ذلك العدد ولا يُنقص؛ لأن العلم يطابق المعلوم، وعِلم الله سبحانه وتعالى يطابق ما سيقع، ولا يمكن أن يكون هناك اختلاف بين علم الله جل وعلا وما هو واقع مما سبق في علمه، بل كل ما علمه الله جل وعلا أنه سيكون، فإنه سيكون كما علمه، فالعلم مطابق للمعلوم، والله سبحانه وتعالى قد علم بأهل الجنة وأهل النار كما سبق.

ودلَّت على هذا أدلة كثيرة عامة وخاصة.

أمَّا العامة: فهي الأدلة التي دلّت على عموم علم الله جل وعلا، وشموله كل شيء، مما يقع أو سيقع، أو ممَّا لم يقع لو وقع كيف يكون، بل حتى المستحيلات فالله جلّ وعلا قد علمها بعلمه الواسع الشامل.

وثَمَّة أدلة خاصة دلت على خصوص هذه المسألة: وهي كون الله جل وعلا علم أهل الجنة وعلم أهل النار.

ومن ذلك: ما جاء في حديث عمران بن حصين رضي الله عنهما في «الصحيحين»، واللفظُ الذي أسوقه لمسلم؛ أنَّ عمران رضي الله عنه قال: قيل يا رسول أَعُلِم أهل الجنة وأهل النَّار؟ فقال النبي ﷺ: «**نَعَم**»، فقيل: ففيم العمل؟ فقال النبي ﷺ: «**اعْمِلُوا فَكُلٌّ مَيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»، إذن أهل الجنة وأهل النار قد سبق في علم الله ﷻ مَنْ هُمْ وما أعدادهم، بل قد كتب ذلك في اللوح

المحفوظ، وهذه القضية حق لا مرية فيه ولا شك، وأهل السنة، بل والمسلمون قاطبة متفقون على ذلك، بخلاف مَن شَذَّ وخالف من القدرية الأوائل، أو من الفلاسفة.

فالفلاسفة عندهم أن علم الله جل وعلا تعلق بالكليات دون الجزئيات، هذا في قول من انتسب إلى الإسلام منهم، وإلا فأساطينهم من غير المنتسبين للإسلام يرون أن علم الله جل وعلا لم يتجاوز نفسه، عَلِم نفسه فحسب، وكثْرةُ المعلومات قالوا: تُتعِبُه! سبحان ربي العظيم.

وأما القدرية الأوائل الذين اتفق السلف على كفرهم فهم الذين يقولون: إن الله جل وعلا لا يعلم الأشياء حتى تقع، فيعلم أهل الجنة من أهل النار إذا دخل كلٌّ دارَه، وأما قبل ذلك فالله جل وعلا لم يكن بهذا عليمًا، تعالى الله عن إفكهم وقولهم علوًا كبيرًا.

قوله: (وَكَذَلِكَ أَفْعَالَهُمْ فِيمَا عَلِمَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْعَلُوهُ)، كذلك أفعالهم قد علمها، علم سبحانه وتعالى فيما لم يزل أفعالهم التي سيفعلونها قبل أن يوجدوا وقبل أن يخلقوا، واللهُ جل وعلا قد علم كل ما سيعمله هؤلاء وهؤلاء، وهذا أيضًا قد دلت عليه أدلة كثيرة عامة وخاصة، قال سبحانه: ﴿**أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرٌ**﴾ [الحج:٧٠].

والنبي ﷺ قد أخبر في حديث ابن مسعود، حديث الصادق المصدوق: أخبر

أن الله جل وعلا يأمر الملك الذي يرسله إلى الجنين وهو في بطن أمه، يأمره أن يكتب أربع كلمات، «**بِكَتْبِ رِزْقِهِ، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد**»، فإذا كان هذا قد كُتب فيما أمر الله جل وعلا بكتابته فمن باب أولى أن يكون معلومًا.

وكل دليل دل على ثبوت الكتابة في باب القدر؛ فإنه دليل على ثبوت العلم، يعني: لابد من كون الشيء مكتوبًا أن يكون قد علمه الله سبحانه وتعالى.

ولذلك في حديث أبي عبد الرحمن السُّلَمي عن علي رضي الله عنه في «الصحيحين» -وله روايات متعددة- فيه أن النبي ﷺ قال: «**ما مِنْكُم مِنْ أحدٍ، وما من نَفْسٍ مَنْفُوسَة إلا وقد كُتِبَ مَقعدُها إمَّا من الجنة وإمَّا من النار**».

وجاء في خارج «الصحيحين» من حديث علي رضي الله عنه: «**إلا وَقَدْ عُلِمَ مَكَانُها إمَّا من الجنة وإمَّا من النَّارِ**»، لكن الشاهد أنه حتى هذا الحديث الذي فيه إثبات الكتابة؛ فإنه يدل من باب أولى أنه قد علم سبحانه وتعالى، فالعلم قبل الكتابة، أن الله جل وعلا قد علم قبل أن يُكتب ما كُتب في اللوح المحفوظ.

قوله: (**وَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**). هذا مُنتَزَع من قول النبي ﷺ: «**كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»، وهذا ثابت عنه ﷺ في الصحيحين، من حديث علي رضي الله عنه، ومن حديث عمران رضي الله عنه، وجاء في بعض الأحاديث: «**كُلٌّ مَيَسَّرٌ**»، بدون جملة «**لِمَا خُلِقَ لَهُ**»، كما في صحيح مسلم من حديث جابر رضي الله عنه.

وهذه الأحاديث قد دلَّت على سؤالٍ للصحابة رضي الله عنهم، حينما أخبر

عليه الصلاة والسلام: «**ما منكم من أحد إلا وقد كُتب مقعده إما من الجنة وإما من النار**»، هنا تبادر إلى أذهان الصحابة رضي الله عنهم هذا السؤال العظيم، فَفِيم العمل؟ وتارة يقولون: أفلا نَتَّكِل، يعني: نتكل على هذا القدر السابق.

فتوارد قوله ﷺ في تلكم الأحاديث على هذه الجملة: «**اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»، فهذا السؤال جاء من بعض الصحابة في حديث علي، وجاء أيضًا من سؤال بعض الصحابة في حديث عمران، وجاء من سؤال سراقة بن مالك رضي الله عنه كما في حديث جابر عند مسلم، بل الشيخان العظيمان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما قد سألا رسول الله ﷺ هذا السؤال، كما في مسند أحمد، أن أبا بكر رضي الله عنه سأله هذا السؤال: فيم العمل؟

وكذلك عمر عند أحمد وعند الترمذي، وكذلك جاء هذا في حديث غيرهما، في حديث أبي الدرداء، في حديث ابن مسعود، في حديث ذي اللحية الكِلابي، وفي غير هذه الأحاديث.

إذن هذا سؤال توجه إلى النبي عليه الصلاة والسلام مرارًا، وتوجه به إليه عدد من الصحابة، بل من كبارهم، لكن النبي عليه الصلاة والسلام قد اتفقت أجوبته على الأمر بالعمل والإخبار بأن كلًا ميسر، وأحيانًا هناك نهي منه ﷺ في بعض تلكم الأحاديث، حينما يُقال له: أفلا نَتَّكِل؟ فيقول: «**لا، اعملوا فكل ميسر**»، أو «**اعملوا فكل ميسر لما خلق له**».

أولًا: هذا منه نهي عن الاتكال وترك العمل.

ثانيًا: أمر بالاجتهاد في العمل.

ثالثًا: إخبار أنّ كلًا ميسر لما خلق له.

فما معنى قوله: «**كل ميسر لِمَا خُلِقَ لَهُ**»؟

النبي ﷺ أراد في هذه الأحاديث إعلامنا بأن السابقة قد سبقت عند الله جل وعلا بالسعادة بسببها، أو بالشقاوة بسببها، ليس الشيء الذي سبق في علم الله، ليس الشيء الذي تقدم في تقدير الله هو الغاية فحسب، إما السعادة وإما الشقاوة، ليس الذي في القدر السابق هو السعادة مجردة عن سببها، وليس الشقاوة مجردة عن سببها، إنما الذي سبق في التقدير هو السعادة بسببها، والشقاوة بسببها، فكلاهما قد قدره الله سبحانه وتعالى، سبق في علم الله جل وعلا، وسبق في كتابه، وهو الذي يشاؤه الله ﷻ حين يشاؤه، ويخلقه فيقع.

هذا الذي ينبغي أن يعيه كل أحد، وأكثر الخطأ في باب القدر: هو أن يُنظر إلى الغاية دون سببها، هذا ليس بصحيح، بل الغاية مقدرة، النهاية العاقبة، إلى أي شيء يصير الإنسان، مع السبب الذي يوصل إلى هذه الغاية، كأن النبي عليه الصلاة والسلام أراد إعلامنا بأن هذا القدَر ليس شيئًا مجردًا عن العمل، وإنما هو نتيجة يصل إليها الإنسان بحسب ما قدر الله جل وعلا ولن يتخلّف ذلك، لكن مع العمل الذي يوصل إلى ذلك، وعليه فإن تقدير المقادير بأسبابها لا

يتنافى مع القيام بالأسباب، بل إنه يدل على أن تلك المقادير يتوقف حصولها عليها.

كما أنه يدلنا على أنه كلما اجتهد الإنسان في تحصيل السبب والوسيلة كلما كان حصول هذا المقدور إليه أدْنى.

بمعنى: إذا عَلم الإنسان أنه إنما يكون من أهل السعادة إذا عمل بعمل أهل السعادة؛ فإنه سيجتهد في أن يعمل بعمل أهل السعادة حتى يكون منهم.

ولذلك النبي ﷺ قد قال في حديث علي رضي الله عنه: «**اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**» ثم قال: «**أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ**»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿**فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى * وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى * وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى**﴾ [الليل:٥-١٠].

إذن هذه الأحاديث في مجموعها التي فيها الأمر بالعمل، والإخبار بأن كلًا ميسر لما خلق له؛ **أفادتنا ثلاث فوائد:**

أولًا: وجوب الجمع بين القدر والأمر، وهذا ما أطبقت عليه الرسل عليهم الصلاة والسلام وأتباعهم، أجمعوا على وجوب الجمع بين القدر والأمر، لا على ضرب أحدهما بالآخر، كما هي حال الضالين.

أهل التوفيق والسعادة جمعوا بين الأمرين: بين الإيمان بالقدر، والاجتهاد في

العمل.

ولذلك أعظم الناس اجتهادًا في العمل الصالح هم المحققون للإيمان بالقدر، ولذلك جاء في غير ما حديث، من قول سُراقة رضي الله عنه ومن قول غيره: «فما كنتُ أشد اجتهادًا مِنِّي الآن»، في بعض تلك الروايات: أن بعضهم نظر إلى بعض، ثم قال بعضهم لبعض: «إذن الآن الجِدُّ، إذن الآن الجِدُّ» يعني: الآن ينبغي علينا أن نجتهد، إذا كانت الجنة يُوصَل إليها بالعمل الذي يُوصِل إليها، وكلما كُنَّا إلى هذا العمل أقرب كان الوصول إلى الجنة أدنى، إذن علينا أن نجتهد، ﴿**فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى**﴾.

ثانيًا: ما قدّمتُه لك: من أنّ تقدير المقادير بأسبابها لا ينافي القيام بالأسباب، فضلًا عن أن يدل على أنه لا فائدة من القيام بالأسباب كما يظنه من يظنه، الله جل وعلا يقدِّر الأشياء بأسبابها، فإذا لم تحصل الأسباب فإنّ هذا المقدَّر المظنون الموهوم لا يكون، فلا يَتوهَمَنَّ مُتوهِّم أنه مثلًا: إذا شاء الله جل وعلا أن يولد له فإنه سيولد له ولو لم يتخذ سبب ذلك من الزواج، قال: سأجلس ولن أتزوج، فإذا شاء الله أن يولد لي فإنه سيولد لي؛ ما هكذا تُورد الإبل، ما هكذا تُفهم المسائل، اللهُ جل وعلا إن قدر لك أن يكون لك ولد فإنه سيقدر ذلك لك بالزواج.

وهكذا الشأن في أمر الآخرة، الله جل وعلا في أمور الدين والدنيا والآخرة

ربط الأسباب بمُسبَّباتها.

فأقول: هكذا الشأن في أمور الآخرة، من كان يريد أن يكون من أهل الجنة إذن فلْيُوحِّد الله، ولْيُخلِص له، ولْيجتَهِد في طاعته، فإنه يصل بتوفيق الله جل وعلا ورحمته إلى الجنة، ﴿**فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى**﴾، (أمَّا أهل السعادة فيُوفقون إلى عمل أهل السعادة).

فكون الإنسان يقول: إذا قُدر لي أن أكون من أهل الجنة فسأكون من أهلها، ثم يقعد عن العمل الصالح، فإنه لا شك أنّه ما فهم موضوع القدر.

إذن القدر لم يكن غاية بلا سبب، بل كان القدرُ الغايةَ والسببَ.

ثالثًا: هذا الحديث فيه الردُّ البيِّن الواضح على الطائفتين المنحرفتين في باب القدر: الجبرية، والقدرية.

ففي قوله ﷺ: «**اعْمَلُوا**» رَدٌّ على الجبرية.

وفي قوله: «**فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**» رَدٌّ على القدرية.

فما أحسن هذا الكلام! وما أعظم وَقْعَه، وهذه الأحاديث المتفقة على هذه الجملة حَرِيَّة من المسلم أن يُحسن تأملها، فما أكثر ما يقع الإشكال عند بعض الناس بسبب هذه القضية، وهي الجمع بين القدر السابق مع التكليف والجزاء، فهذه الأحاديث وما تضمنته من سؤال وجواب من لدنه ﷺ؛ حرية بالمسلم أن يتأملها ويتدبرها، وسيُفتح عليه بتوفيق الله ﷻ من العلم وتحقيق الإيمان بالقدر

بإذن الله سبحانه وتعالى.

قوله: (**وَالْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ**)، جمَع المؤلف رحمه الله بين الكلام عن السابق والخاتمة، وهذان الأمران لهما شأن عظيم، فما شيء كان أعظم هَمًّا في نفوس الصالحين، حتى إنه أَقَضَّ مضاجعهم من هذين الأمرين: **السَّوابق، والخواتيم**.

ماذا سبق لي في عِلم الله وكتابته، وبأي شيء سيُختم لي؟

كان هذان الأمران مَحَلّ هم عظيم لأهل الصلاح والتقوى، وسبب بُكاءٍ طويل منهم، ما السوابق، وما الخواتيم؟ بأي شيء سيختم لي؟ هل سأكون من اللذين تتوفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم، أو من اللذين تتوفاهم الملائكة طيبين؟

هذا سؤال له شأن، وكان حاضرًا في أذهان المتقين في كل لحظات حياتهم، فهم يعملون وهو حاضر في أذهانهم، والغافلون لهم شأن آخر.

قوله: (**وَالْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ**)، هذه قطعة من كلام رسول الله ﷺ، انتزعها المؤلف من حديثه عليه الصلاة والسلام كما انتزع ما قبلها، وذلك ما خرَّج البخاري رحمه الله من حديث سهل بن سعد عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال: «**إِنَّ العَبْدَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ وَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الجَنَّةِ وَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالخَوَاتِيمِ**».

وجاء هذا المعنى أيضًا عنه ﷺ من حديث عائشة ومعاوية رضي الله عنهما

كما في صحيح ابن حبّان.

ومعنى هذا الحديث «**وَإِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالخَوَاتِيمِ**»: هو أن الاعتماد في الأعمال على أواخرها لا أوائلها.

بمعنى: بين لنا النبي ﷺ أن العبرة في السعادة والشقاوة إنما هو بحسب ما يُختم له به من العمل، لا بما تَقلَّب فيه في حياته، العبرة في ما يَؤُول إليه الإنسان من سعادة أو شقاوة هو ما يُختم له به من العمل، إذْ من المعلوم أن كل الأعمال الصالحة تُحبط بالموت على الردَّة، وأن كل السيئات والمعاصي كبيرها وصغيرها، بل وما كان منها كفرًا؛ فإنه يُغفر بالتوبة إلى الله جل وعلا منها.

فالسَّعيد هو الذي يُختم له بالخاتمة الحسنة، يُختم له بالعمل الصالح، يُختم له بعمل أهل السعادة، والشقي على الضدّ من ذلك، فشأن الخاتمة شأن عظيم، ما يدري الإنسان ما الذي يُختم له به، أمر الخاتمة مَطْوِيٌّ عنّا علمه.

وهذا النبي ﷺ يُخبرنا أن العبد يعمل بعمل أهل الجنة وهو من أهل النار، كيف يكون ذلك؟ يكون بأن يُختم له بعمل أهل النار، نعوذ بالله، والعكس العبد يعمل بعمل أهل النار وهو من أهل الجنة، كيف ذلك؟ يُختم له بعمل أهل الجنة.

وفي حديث (الصادق المصدوق) قال ﷺ عن الإنسان -وما أعجب هذا الحديث-: «**وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا**

ذِرَاعٌ» يعني: ما بقي إلا شيء قليل جدًا ثم يَصِل، فيفوز، ويسعد سعادة لا نهائية، سعادة أبدية، «**فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُ النَّارَ**»، والعكس صحيح، يعمل بعمل أهل النار إلى قُبيل وفاته، يتخبط بين كفر ومعاصٍ، وكبائر وصغائر، لكن في اللحظات الأخيرة يسبق عليه الكتاب بالسعادة، فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها.

ممَّا عَلمتُه في الأيام السابقة أن رجلًا من الكفّار نطق بالشهادة ودخل في الإسلام قبل نصف ساعة من وفاته، سبحان الله، رجل كبير في السِّن عاش عشرات السنوات على كفر ومعاصٍ، ولكن في اللحظات الأخيرة تداركه الله سبحانه وتعالى برحمته، فنرجو أن يكون من أهل الجنة.

فشأن الخاتمة شأن عظيم، الأعمال بالخواتيم.

وأَوَدُّ ههنا أن أُنبّه إلى تنبيهيْن:

الأمر الأول: ينبغي أن يُفهم موضوع سوء الخاتمة فهمًا صحيحًا، فإن من الناس من يفهم الأحاديث الواردة في هذا الباب فهمًا غير صحيح، فيظن أن الإنسان يكون صادقًا في إيمانه، يكون مخلصًا في عمله، مجتهدًا في الاستكثار من الحسنات، ثم لا يبقى بينه وبين الجنة، يعني: بين أن يموت على الإيمان إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب بمحض مشيئة من الله سبحانه وتعالى، فيدخل هذا الرجل النار، وذلك أن يختم له بخاتمة السوء، نعوذ بالله.

هذا الفهم ينبغي أن يفهم في ضوء كمال الله ﷻ، وما يليق به سبحانه وتعالى من الحمد، فالله سبحانه وتعالى متصف بالرحمة، والله سبحانه متصف بالحكمة، والله ﷻ متصف بالشكر، فهو الشكور سبحانه وتعالى.

إذن لا تظنَّنَّ برَبِّك أن يجازيك على الإحسان بضده، والله إن هذا لا يليق بالله، ووالله إن هذا لا يكون، ﴿**مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا**﴾ [النمل:٨٩].

وليس أن الإنسان يُجازَى على اجتهاده وطاعته وحسنته بأن يُقلَّب قلبه ويصرف عن الحق عند الساعة التي هو أحوج شيء فيها إلى الثبات على هذا الخير، ليس الأمر كذلك، الله جل وعلا يقول: ﴿**فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ۞وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ۞**﴾ ما النتيجة؟ ﴿**فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى**﴾، يشكر الله جل وعلا له سَعْيَه، ﴿**وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ**﴾ [محمد:١٧].

إذن كيف يُفهم هذا الحديث وأمثاله؟

الجواب: أن هذا الذي هو مجتهد في حياته في العمل الصالح، ثم يختم له بخاتمة السوء، **لا يخلو حاله عن أمرين**:

أولًا: أن تكون له في الأصل دَسِيسة سوء من نفاق أو رياء.

ويدل على هذا قوله ﷺ في الحديث الآخر في الصحيح أيضًا: «**إنَّ الرجلَ لَيَعمَلُ بعَمَلِ أهلِ الجنة فيما يَظْهَرُ للنَّاسِ**»، إذن هناك دسيسة سوء، هناك شيء في القلب، نفاق أو رياء، فحَرِيّ لمن كانت هذه حاله أن يختم له بخاتمة السوء،

والله جل وعلا عَدْلٌ لا يَظْلِم.

ثانيًا: أن يُجازَى على أعمال سيئة له تقدمت، يُجازِيه الله سبحانه وتعالى على أعمال سيئة تقدمت له، فما ضره إلا نفسه، هي التي جَنَتْ عليه، كان يعمل أعمالًا صالحة، ولكن أيضًا كان يعمل أعمالًا سيئة، كان عنده اجتراح للكبائر، إصرار على الصغائر، فما يدري، الله سبحانه وتعالى يرضى ويغضب، والله شديد العقاب، ولربما جازاه -نسأل الله السلامة والعافية من هذه الحال- بأن يُختم له بخاتمة السوء.

إذن إيَّاك أن تسيء الظنَّ بربك، أحسِن الظن بربك، واعلم أنَّ من أقبل على ربه أقبل هو سبحانه وتعالى عليه، ومن أتاه يمشي أتاه سبحانه هَرْوَلَة.

الأمر الثاني: أنَّ مَن عَلم هذا الأمر الجليل والخطب العظيم، وأن الأعمال بالخواتيم، وأن السعادة أو الشقاوة مرتبطة بهذه الخاتمة، إذن عليه أن يَقْدُر هذا الأمر، ويعمل عمله، **فأولًا**: أن يثبت على هذا الدين، ﴿**وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ**﴾ [آل عمران:١٠٢]، اثبتوا على هذا الدين، وجاهدوا أنفسكم على القيام بما أمر الله، والكفّ عن ما حرّم الله، لعلَّك تنجو.

إذن الأمر الأول: مجاهدة النفس على الثبات، على هذا الدين.

والأمر الثاني: الاجتهاد في الدعاء، والرغبة الصادقة إلى الله سبحانه وتعالى أن يتوفاك على الإسلام، كما قال يوسف عليه السلام: ﴿**تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي**

﴿بِالصَّالِحِينَ﴾ [يوسف:١٠١]، وأولو الألباب أخبر الله جلّ وعلا عن دعائهم: ﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ الأَبْرَارِ﴾ [آل عمران:١٩٣].

وكان من دعاء عمر رضي الله عنه فيما خرّج البخاري في «الأدب المفرد»، قال: «اللهمَّ تَوَفَّنِي مع الأبرار، ولا تُخَلِّفْنِي في الأشرار، وأَلْحِقْنِي بالأخيار»، فاجتهد في الدعاء بهذا، واجتهد أيضًا بالدعاء أن يثبت الله قلبك، الْهَجْ بصدق: (يا مُقلِّب القلوب ثَبِّت قلبي على دينك، يا مُصرِّف القلوب والأبصار صرِّف قلبي على طاعتك)، (ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذْ هديتنا)؛ مثل هذه الأدعية ينبغي أن تكون حاضرة في لسانك تدعو بها دعاءً يتواطأ فيه اللسان والقلب، فهذا من الأسباب العظيمة في تحصيل هذا الأمر.

الأمر الثالث: أن تفتش نفسك، ابحث في خباياها، انظر إلى سرائر الأعمال، لربما كان هناك شيء استمرَأ عليه الإنسان، وصار مع كثرة مزاولته وهو مما حرمه الله، صار شيئًا أشبه بالعادي، لا يَستكْبره صاحبه، ولا يعظمه صاحبه، ولا يجتهد في التوبة إلى الله بعد مواقعته، هذا أمر عظيم يا إخوتاه! فثَمَّة ثلاثة أشياء في الذنوب والمعاصي احذرها أشد من حذرك من السَّبُع: الإصرار، والمجاهرة، والتهاون.

الأمر الأول: الإصرار على الذنب، والاستمرار عليه، والنية على معاودته.

الأمر الثاني: أن تجاهر به، نعوذ بالله، استتر بستر الله إذا ابتُليت، فكل أمة

محمد ﷺ معافى إلا المجاهرين، كما قال عليه الصلاة والسلام: «**كُلُّ أُمَّتِي مُعَافَى إِلَّا المُجَاهِرِينَ**».

الأمر الثالث: التَّهاون، التساهل، الاستصغار، أن تتناولها بشيء من خِفَّة في وَطْأَتِها على القلب.

شتَّان مَن يُبتلى بمعصية فيُواقعها وهو يستعظمها، ويجد في قلبه وجلًا عظيمًا من الله ﷻ بسببها، كأنها جبل يريد أن يقع عليه، يدافع نفسه لكنها تغلبه، لكنه يستعظمها، يستثقلها ويكرهها.

وآخر الذنب عنده كَشُرب الماء، لا يبالي به سهلٌ، وهذا إنما يكون مع كثرة الوقوع، هذا الاستسهال يكون مع كثرة المُواقَعة، فيصاب الإنسان بهذه البلادة الإيمانية، وعدم الاستعظام والتفخيم في شأن المعصية وإن صغرت، لا تنظر إلى صغر المعصية، وانظر إلى عِظَم مَن عصيت.

قوله: (**وَالسَّعِيدُ مَن سَعِدَ بِقَضَاءِ اللهِ، وَالشَّقِيُّ مَن شَقِيَ بِقَضَاءِ اللهِ**)، هذا لاشك فيه ولا ريب، ففي «الصحيحين» من حديث علي رضي الله عنه -ولكن بلفظ آخر- قال: «**ما مِنكُم من أحدٍ ما مِن نفْسٍ مَنفُوسَة إلا وكُتِب مكانها من الجنة والنار، وإلا قد كُتِبَت شَقِيَّة أو سَعيدة**»، هذا هو قضاء الله ﷻ الذي نبه عليه المؤلف، السعيد من سعد بقضاء الله، والشقي من شقي بقضاء الله.

وفي حديث (الصادق المصدوق) في «الصحيحين» أيضًا: أنّ الملَك يكتب

«**وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ**»، هذا شيء مكتوب، والناس يوم القيامة ينقسمون إلى هذين القسمين، فمنهم شقيٌّ وسعيدٌ، ليس هناك قسم ثالث، مآل الناس إما إلى سعادة وإما إلى شقاوة.

وفي «صحيح مسلم»، قال ابن مسعود رضي الله عنه: «إنَّ الشقي لمن شقي في بَطْن أُمِّه، وإن السعيد لَمَن وُعِظ بغيره».

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَأَصْلُ الْقَدَرِ سِرُّ اللهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ، لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الْخِذْلَانِ، وَسُلَّمُ الْحِرْمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ، فَالْحَذَرَ كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا وَفِكْرًا وَوَسْوَسَةً، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى طَوَى عِلْمَ الْقَدَرِ عَنْ أَنَامِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الْأَنْبِيَاءِ: ٢٣]، فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

المؤلف رحمه الله ههنا يُنبّهنا إلى **قاعدة مهمة، أَلَا وهي: (القدر منه معلوم ومنه مستور)**، فعلينا أن نقف عند حد المعلوم ولا نتجاوزه إلى المستور، في القدر ما هو سرٌ من الأسرار، سِرٌّ مَصُونٌ، وعِلم مخزون، لم يطلع الله ﷻ أحدًا عليه، لا ملكًا مقربًا ولا نبيًا مرسلًا، إنما هو سِرٌّ من الأسرار التي أُسْدِلَت دونها الأستار، ولا يمكن أن يحصل المتعمق في هذ المخزون عنّا عِلمه شيئًا، بل سيعود ذلك عليه بالضرر، فإن المتعمق في القدر المتجاوز بما حُدَّ له، حاله كحال الناظر في عين الشمس، ليعرف قدْرها، أو كالمُرتَمِي في ظلمات البحار ليدرك قعرها، فلن يحصِّل من هذا أو ذاك إلا الضرر، فعلى الإنسان أن يكون حصيفًا متنبهًا لهذا الأمر.

وحسْبُ أهل العلم من هذا الباب أن يعلموا منه الكليات والجوامع والجُمل، وهذا هو ما حُدَّ لنا وذُكر لنا وبُيِّن لنا في النصوص، وما بعده فليس لنا أن نخوض فيه، بل إن هذا من أسباب الضلال والعياذ بالله، من أعظم مفاتيح الزيغ والضلال: السعيُ في تحصيل ما لم يُحِطِ الإنسان بعلمه، بل لا سبيل إلى الإحاطة بعلمه؛ وذلك كهذا الموضوع العظيم الذي جعله الله سبحانه وتعالى سرًا من الأسرار.

وقد جاء عن جماعة من السلف أنهم قالوا: «القدر سِرُّ الله فلا نكشفه».

فليس لك أن تتجاوز ما دل الدليل عليه في باب القدر.

فحذارِ أن تكون ممَّن يسعى إلى زَيغِه بنفسه، وأن تكون ممن يتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم، فإن من الناس من هو مُولَعٌ بهذا، والنبي ﷺ قال لنا: «**احْرِص على ما يَنفَعُك**»، لا تحرص على ما لا ينفعك، احرص على ما ينفعك، البحث والتنقير في مسائل القدر التي أُسدِل دونها الستار ليس من الحكمة في شيء، بل هذا كما ذكر المؤلف رحمه الله (**وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الْخِذْلَانِ، وَسُلَّمُ الْحِرْمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ**).

ومعلوم عندكم أن المؤلف رحمه الله يُحب أن يسلك مسلك السجع فيما يكتب، فالتعمق والنظر في باب القدر ذريعة الخذلان.

والخِذلان: ضِدّ التوفيق، الوسيلة إلى أن تحرم التوفيق، **من وسائل ذلك**: أن

تتعمق نظرًا وفكرًا في باب القدر بزائد على ما دل الدليل عليه.

وكذلك هو سُلَّم موصل إلى أن تحرم الهداية، وكذلك هو درجة من درجات الطغيان، إذ إنك بهذا العمل ترتقي أو تسعى في أن ترتقي إلى ما ليس لك، فالطغيان مجاوزة الحد، فأنت تتجاوز حدك، حينما تريد أن تبحث في هذا السر المصون والعلم المخزون.

الشأن في باب القدر قريب من وجه من باب الصفات، بمعنى: كما أن صفات الله سبحانه وتعالى منها ما هو معلوم ومنها ما هو مجهول، فصفات الله جل وعلا معلومة من حيث أصل المعنى، لكن من حيث الكيف والكُنْه والحقيقة هذا شيء مجهول.

كذلك الأمر في القدر، منه شيء معلوم، هو ما دل الدليل عليه من ثبوت علم الله ﷻ بما كان وما يكون، وأن القلم قد كتب في اللوح المحفوظ كل ما يكون إلى قيام الساعة، وأن الله ﷻ له المشيئة، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وأن الله ﷻ خالق كل شيء، ومن ذلك أعمال العباد، وأن الهداية فضل منه ورحمة، وأن الإضلال حكمة منه وعدلٌ، فهذا ما شاكله، والقَدْر المعلوم.

وثَمَّة أشياء وراء ذلك، هذه ليس لنا أن نخوض فيها، كالبحث والتنقير في حكمة الله سبحانه وتعالى في كل شيء يقدِّره، والتشوّف إلى الإحاطة بعلم هذه الفروقات في المقادير لِمَ ضلَّ هذا وهدى هذا، وأعطى هذا ومنع هذا، ورزق

هذا وحرم هذا، وجعل هذا في نعمة وجعل هذا في ابتلاء، وهؤلاء في سِلم وهؤلاء في حرب، إلى آخر ما هنالك.

ولربما استعصى أيضًا في مسائل القدر على بعض الناس، الجمع بين القدر السابق ووجوب العمل وترتيب الجزاء عليه، وما شاكل هذه المسائل هُهنا نقول: هذا القدر الذي ليس لك أن تخوض فيه، عليك أن تقف دونه.

ويدل على هذا ما جاء عند الطبراني وغيره وحسّنه بعض أهل العلم، أن النبي ﷺ قال: «**إذا ذُكِرَ القَدَرُ فَأَمْسِكُوا**».

وهذا القَدْر الذي على الإنسان أن يُمسك عنه هو ما ذكرت لك، التعمق والتنقير في ما اختص الله سبحانه وتعالى بعلمه.

ولذلك لمَّا قالت الملائكة: ﴿**أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ**﴾ [البقرة:٣٠]، ماذا كان قوله سبحانه وتعالى؟ ﴿**قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة:٣٠]، وهذا القدر كافٍ لأهل الإيمان والتسليم، ﴿**إِنِّي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ**﴾.

وكذلك مما نُهي عنه: الجدال في باب القدر، والنبي ﷺ قال لأصحابه: «**عَزَمْتُ عليكم أَلَّا تَتَجادلوا فيه**».

وكذلك ممَّا يُنهى عنه في باب القدر: البحث فيه على طرائق المبتدعة الذين حكَّموا عقولهم فيه، فهذا مما يجب على الإنسان أن يمسك عن الخوض فيه،

ويكفينا في هذا أن الله سبحانه وتعالى أمر بأن لا يسعى الإنسان بالخوض في ما لا سبيل له إلى العلم به، ﴿وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء:٣٦]، يكفيك الجملُ والكليات التي دلت الأدلة عليها، ويكفي هذا والحمد لله.

وهذا قدْر اطْمأَنَّ إليه أهل الإيمان قبلك، من الأنبياء والمرسلين والصديقين والصالحين، من الصحابة فما من بعدهم، فلَيَسعْكَ ما وَسِعَهُم، ولا حاجة بك إلى أن تخوض فيما ليس لك سبيل إلى الإحاطة به، كم من الناس من أبى قبول هذه النّصيحة، فبحث ونقّر فَضَلَّ، وما أحسن ما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

وأصل ضلال الخلق في كل فرقة هو الخوض في فعل الإله بعلة
فإنّهم لم يفهموا حكمة له فصَارُوا على نوع من الجاهلية

فعلى الإنسان ألّا يتجاوز الحد الذي حُد له في هذا الباب.

قوله: (فَالْحَذَرَ كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا وَفِكْرًا وَوَسْوَسَةً).

الشيطان يوسوس لولوج هذا الباب، فعلى المؤمن أن يكون فطنًا، ويقطع حبال هذه الوسوسة، وأن يكون لشيطانه بالمرصاد، فلا يسترسل في هذه الوساوس، بل يرجع إلى الجمل والكليات، كما سيأتي التنبيه عليها إن شاء الله.

قوله: (فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى طَوَى عِلْمَ الْقَدَرِ عَنْ أَنَامِهِ)، يعني: عن خلقه، (وَنَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ)، يعني: عن قصده.

كما قال تعالى في كتابه: ﴿لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣]، هذه

الآية من سورة الأنبياء، فيها بيان أن الله جل وعلا لا يُسأل سؤال اعتراض أو حساب، وذاك لكمال قدرته وقهره مع كمال علمه وعدله، وكمال رحمته وحكمته، وكمال مُلْكه وحمده.

ليست القضية أن الله لا يسأل عما يفعل بقُدرته وقهره فحسب، فهذا وإن كان مدحًا من وجه، إلا أنه ليس مدحًا مطلقًا، إنما المدح المطلق يكون إذا كان له القدرة والقهر مع العلم والرحمة والحكمة والحمد؛ لأجل هذا فإن الله سبحانه وتعالى لا يُسأل، ولا يعترض عليه بالسؤال، وأنَّى يكون ذلك كذلك وهو الذي لا يفعل شيئًا سُدًى، ولا يُقدِّر شيئًا ولا يخلق شيئًا عبثًا، وهو الذي ما ترى في خلقه من تفاوت، وهو الذي بهرت حكمته العقول، أنَّى يتوجه إليه السؤال بالاعتراض فضلًا عن الحساب، من كان هذا شأنه فلاشك ولا ريب أنه لا يُسأل، إنما عباده الذين خلقهم هم الذين يُسألون، أما هو فإن شأنه أعظم من ذلك.

والعجيب: أن يرومَ الإنسان أن يعترض عليه بالسؤال، وهو الذي يعلم من نفسه جهلها بأكثر الأشياء، بل يعلم من نفسه حاجتها وسفهها وطيشها، ثم بعد ذلك يروم أن يسأل معترضًا على من له العلم التام والحكمة الكاملة. سبحان الله! كيف يكون ذلك كذلك؟ ما هذا والله إلا من رعونات النفوس، وسفهها وطيشها وخذلانها، "يا رب ليش تفعل هذا الأمر، لِمَ يا ربي"؟

كما يذكر أن امرأة هلك ولدها، فكانت تلبس شيئًا فوق رأسها يمتد هكذا، حتى لا يرتفع بصرها إلا السماء، كأنها في خصام مع ربها، وتقول: "ما وجدت غير ابني!" نعوذ بالله!

فمثل هذا خذلان عظيم، شأن الله أعظم من ذلك، لا يسأل عما يفعل.

أنت تعلم أنك لست مُؤهلًا أن تسأل سؤال اعتراض لإنسان منك أعلم بالشيء الذي تسأل فيه، يعني: أتظنون أحدًا عاقلًا يفعل الآتي، أن يكون جاهلًا بالطب كحالتي، فيدخل على جراح مشهود له بالبراعة في شيء دقيق، كجراحة الدماغ مثلًا، في أثناء العملية، ثم يقول له: كيف تفعل هذا؟ هذا غلط، المفروض تفعل كذا، ما ظنكم أن يكون جوابه؟ من أنت حتى تسأل معترضًا؟

أو يدخل على طيار أثناء الرحلة، وهو عامي جاهل بالطيران، ما درس ولا عرف، وهذا الذي أمامه طيار متمكن، يقول له: أنت ليش تضغط هذا وليش تفعل كذا وليش تحرك هذا؟ هذا ما هو صحيح، لا ينبغي عليك أن تفعل هذا، يعارضه ويحاسبه، أهذا فعل عاقل يا جماعة؟

هذا وهو مخلوق مثله، هذا وهو من المحتمل أن يكون مخطئًا بالفعل، يصيب ويخطئ الإنسان، فكيف يتجاوز الإنسان قدَرَه وحدَّهُ، فيسأل معترضًا ربَّه، وهو الذي سبحانه وتعالى لا مقارنة بحال البَتَّة بين علمه وعلم هذا المخلوق، بل بين علمه وعلم جميع المخلوقين، ما علمي وعلمك، كما يقول

الخضر لموسى عليهما السلام: «إلا كَنَقْرة هذا العصفور من هذا البحر».

قال بعض أهل العلم: «إن النسبة بين علم الله وعلم المخلوقين جميعًا كالنسبة بين لا شيء وما لا نهاية له».

ثم بعد ذلك تريد أن تسأل سؤال اعتراض لربك سبحانه وتعالى؟ هذا لا سبيل إليه.

وتَنبَّه -يا رعاك الله- إلى أن هذه الآية من حُجج الجبرية، التي أخطؤوا بالاستدلال بها على نفي حكمة الله سبحانه وتعالى، فهم يقولون إنه تعالى يفعل لمحض المشيئة، وكل ما أُورِد عليهم شيء فإنهم يقولون: لا يُسئل عمَّا يفعل؛ وهذا وضْع للآية في غير موضعها، لا يسأل عما يفعل لكمال قدرته وقهره مع كمال علمه وحكمته.

وهذا كله مع ملاحظة أن الآية أصلًا إنما سيقت في سياق تقرير التوحيد ونفي الشرك، وذلك أن الله جل وعلا يقول: ﴿**أَمِ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ**﴾ [الأنبياء:٢١]، يعني: يحيون الموتى، ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا**﴾ [الأنبياء:٢٢]، آلهة، يعني: لو كان هناك معبودات حقة مع الله ﷻ لكانت النتيجة أن تفسد السماوات والأرض، ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ**﴾ [الأنبياء:٢٢]، ثم قال: ﴿**لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ**﴾ [الأنبياء:٢٣]، هؤلاء الذين اتُّخذوا آلهة بالباطل مع الله جل وعلا لا يستحقون أن

يكونوا آلهة، **والسبب**: أنهم مخلوقون، أنهم محاسبون، أن الله سبحانه وتعالى سيسألهم ويجازيهم، فكيف مع هذا يُتخذون آلهة مع الله؟

مَن كان هذه حاله لا يصح في عقْل أن يُتخذ إلهًا، بينما الله سبحانه وتعالى لا يُسأل، لا أحد فوق الله جل وعلا فيسأله ويحاسبه، كما أنه هو سبحانه وتعالى يحاسب غيره، الله ﷻ سيسأل كلَّ أحد، «**كُلُّكُم رَاعٍ وَكُلُّكُم مَسئُول عَن رَعِيَّتِهِ**»، فهذا شأن الله سبحانه وتعالى.

وبعضُ أهل العلم بالتفسير يقول: إن هذه الآية متعلقة بما قبلها بثلاث أو أربع آيات، ﴿**وَمَنْ عِنْدَهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلا يَسْتَحْسِرُونَ * يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لا يَفْتُرُونَ**﴾ [الأنبياء:١٩-٢٠]، هؤلاء الملائكة المقربون؛ لما بيّن الله سبحانه وتعالى حالهم هنا، عاد بعد أن بين أنه لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا، عاد إلى ذكر حال أولئك الملائكة، وأنهم على قربهم من الله سبحانه وتعالى ورفيع منزلتهم إلا أنهم لا يُدْلُون على الله سبحانه وتعالى بحيث، مع هذا القرب وهذه المنزلة فإنهم لا يسألون الله سبحانه وتعالى، وإنما جِيء ههنا بصيغة المجهول لأجل التعميم، فهؤلاء وغيرهم لا يمكن أن يتخطوا حَدَّهم، ويتجاوزوا قدرهم، فيسألون الله ﷻ سؤال اعتراض فضلًا عن أن يكون سؤال حساب، إنما هو سبحانه وتعالى الذي يسألهم ويحاسبهم ويجازيهم، فلذلك فهم عباد مطيعون لله سبحانه وتعالى، لا يَنكَفُّون أبدًا عن طاعته وذكره وتسبيحه

سبحانه وتعالى.

ومهما يكن من شيء فَبِكُلِّ حال الاستدلال بها على ثبوت كمال الله سبحانه وتعالى في العلم والحكمة مع القدرة والقهر والقوة، كل ذلك على أيّ وجه كان معنى الآية، فثبوت هذا الكمال لله جل وعلا يمنع أن يُسأل سبحانه وتعالى سؤال اعتراض.

قوله: (فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟)، مَن سأل هذا السؤال الذي فيه عدم قبول وانقياد والتزام بما أمر الله سبحانه وتعالى من الإيمان به، فلاشك أنه حينها يكون قد رد حكم الكتاب؛ لأنّ الله يقول: (﴿لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾)، فرَدَّ حكم الكتاب يعني: حكم القرآن في هذه الآية، فالله سبحانه وتعالى لا يجوز لأحد أن ينازعه وأن يعارضه في قدره سبحانه وتعالى، ومن بلغ به الحال إلى هذا القدر من الاعتراض الذي يناقض أصل التعظيم والأدب والتسليم لله جل وعلا والاستسلام له، لاشك أنه يكون من الكافرين، يكون ممن رد حكم الله جل وعلا، قال: (وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، كَانَ مِنَ الْكَافِرِين)، من رد حكم الله جل وعلا فلم يَقبَلْه ولم يلتزمْه، فلاشك في كفره، فإن مبنى الإيمان إنما هو على التسليم والاستسلام كما مر بنا سابقًا، ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء:٦٥].

وهذا المقام لو فتَّشت لوجدت كثيرين واقعين فيه أو فيما قاربه، اقْرأ في كلام الناس شعرًا ونثرًا، وفتِّش في أحوال الناس في شبكات التواصل وما إليها، تجد من هذا شيئًا مؤسفًا من رَدِّ حُكم الله جل وعلا بالسؤال والاعتراض وإظهار المُشَاقَّةِ، وربما يصل الأمر ببعضهم إلى ما هو أعظم من ذلك، من اتهام الله جل وعلا بالظلم، أو القدح في حكمته سبحانه وتعالى.

ومن أمثلة هذا: ما وقع من ابن الرَّاوندي المُلحِد، الذي كان كثير التقلُّب، أسرته أبوه في الأصل يهودي، ثم أسلموا، ثم صار معتزليًا، ثم صار يهوديًا، ثم أَلْحَد والعياذ بالله، أنكر النبوة والصانع.

وقيل: إنه كان في مَبدأ أمره على حالة حسنة، لكنه كان يُخالط الزنادقة، ولَمَّا يعاتب على ذلك يقول: أنا أريد أن أعرف ما عندهم، ثم انحرف معهم وصار من أساطينهم، نعوذ بالله.

يقول فيما نسب إليه كثير من أهل العلم:

كَم عاقلٍ عاقلٍ أَعْيَتْ مَذاهِبُه ... وجاهلٍ جاهلٍ تَلْقَاهُ مَرْزُوقًا
فهذا الذي تَرَكَ الأوهامَ حَائِرَةً ... وصيّرَ العالِمَ النِّحْرِيرَ زِنْدِيقًا

وما أظن إلا أنه يقصد نفسه، أنه صار بسبب هذا زنديقًا.

انظر إلى سوء الأدب والاعتراض على الله سبحانه وتعالى في تقديره، كيف أن العاقل، وبعضهم يرويه: (كَمْ عَالِمٍ عَالِمٍ)، كيف أن العالِم تجده مُعدَمًا، والجاهل تجد أنه مرزوق، أو تجد صالحًا مجتهدًا في الطاعة، ومع ذلك يده

ضعيفة ورزقه الذي رُزِق قليل، بينما تجد فسّاقًا بل ربما تجد كفارًا يغدق عليهم ويُفتح، مع أن الأمر بيِّن واضح، فإن الدنيا لا تساوي عند الله جناح بعوضة، والله جل وعلا يعطي الدنيا لمن يحب ولمن لا يحب، ثم إن هناك دارًا آخره، استحضار هذه القضية يَنسِف كل اعتراض يتعلق بأمور الحياة والرزق، والسلم والحرب، والظلم والقهر وما إلى ذلك، استحضار أن هناك دارًا آخرة وأن هذه الدنيا ستمضي، والكل سيموت، الصالح والطالح والظالم والمظلوم والمبتلى والمعافى والغني والفقير والمالك والمملوك، الكل سيموت، هناك دار آخرة هي الحياة الحقيقية، ﴿**وَإِنَّ الدَّارَ الآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ**﴾ [العنكبوت:٦٤]، فاستحضار مثل هذا الأمر يزول معه كل ذلك.

لكن على كل حال هكذا قال هذا، وهكذا قال كثير ممَّن هم على هذه الشاكلة.

وقد أحسَن مَن رَدَّ عليه كما ساق ابنُ السُّبْكِي في الطبقات، مع أنه نسب هذا للمَعَرِّي، ويبدو أن هذه النسبة غير صحيحة، والأقرب أن هذا فيما هو مشهور عند أهل العلم لابن الرَّاوَنْدِي، المهم أن بعضهم رَدَّ عليه:

كَم عَاقِلٍ عَاقِلٍ أَعْيَتْ مَذاهِبُهُ ... وجاهِلٍ جَاهِلٍ شَبْعانَ رَيّانَ

هَذَا الَّذِي زَادَ أَهْلَ الكُفر لا سَلِموا ... كُفْرًا وزَادَ أُولِي الإيمانَ إيمانًا

عَلِموا أن لله سبحانه وتعالى حكمة في هذا التقدير، وأن هذا التفاوت في أحوال المخلوقين يدل على أن هناك مدبرًا عليمًا حكيمًا سبحانه وتعالى، هو

الذي يدبر هذا الكون على ما يشاء، أن الأشياء ليست كما يزعم الضالون، أنها كالساعة التي تُعبَّأ ثم بعد ذلك تشتغل بحركة ديناميكية كما يقولون. لا، الأمر ليس كذلك، هناك مدبر يدبر كما يشاء مما تقتضيه حكمته سبحانه وتعالى.

وأعجبني بيتان لطيفان، أوردهما الثعالبي رحمه الله في تفسيره، قال رحمه الله:

كَم جَاهِلٍ يَمْلِكُ دُورًا وَقُرى ... وعَالِمٍ يَسْكُنُ بَيتًا بالكِرى

لَمّا سَمِعْنا قولَه سبحانه: ﴿نَحْنُ ... قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ﴾ زَال المِرَا

﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف:٣٢]، هذه حكمة الله سبحانه وتعالى فيما يُقدِّر، ومن كان مؤمنًا علم أن لله جل وعلا حكمة بالغة.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

فَهَذَا جُمْلَةُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللهِ تَعَالَى، وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ، لِأَنَّ الْعِلْمَ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَوْجُودٌ، وَعِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَفْقُودٌ، فَإِنْكَارُ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ كُفْرٌ، وَادِّعَاءُ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ كُفْرٌ، وَلَا يَثْبُتُ الْإِيمَانُ إِلَّا بِقَبُولِ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ، وَتَرْكِ طَلَبِ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه جملة حسنة، ومن محاسن هذه الرسالة.

قوله: (فَهَذَا جُمْلَةُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللهِ تَعَالَى)، الذي يبدو -والله أعلم- أن الإشارة هاهنا في قوله: (فَهَذَا) تعود إلى ما قرره قريبًا من مسألة القدر، وليست تعود إلى كل ما سبق من مسائل الاعتقاد؛ لأنّ عندنا مسائل اعتقاد ستأتينا ما تكلم عنها، فيبدو أنه أراد أن هذا الذي عَلِمْت من مسائل القدر هو ما يحتاجه مَنْ كان مِنْ أولياء الله جل وعلا من أهل العلم والإيمان، ولا يحتاجون إلى ما هو أكثر، ولا يتجاوزونه هم إلى غيره، وهي درجة الراسخين في العلم.

الراسخون في العلم كما أخبر الله جلّ وعلا فيما غُيِّب عنهم عِلمُه، قال سبحانه: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧].

القدْرُ الذي يختص الله سبحانه وتعالى بعلمه؛ هذا من المتشابه، ومعنى من المتشابه **يعني**: من الغامض الذي لا يُعلم، فهذا القدْر أهل الرسوخ في العلم، العلماء الكبار في هذه الأمة سابقًا ولاحقًا؛ شأنهم الوقوف مع الإيمان، ﴿**يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا**﴾، وعدم علمهم بالتفاصيل التي خُزِنَت عنهم لا يقدح في إيمانهم، **ليس من شرط الإيمان العلم بكل التفاصيل**، وهذا الذي عليه حال المؤمنين، بل هذا الذي عليه حال الناس، حتى في أمور دنياهم، لا يستلزم تعاطيهم وتعاملهم مع أمور الدنيا أن يعرفوا كل شيء من شؤون التفاصيل، وما يقدح هذا البتَّة في تعاملهم معها. وأنا ذكرتُ لكم سابقًا مثالًا: أكثر الناس لا يعرف كيف وما هو وجه عمل الجوال الذي يستعمله على وجه الدقة، ومع ذلك ما سمعنا أن أحدًا توقف في استعماله؛ لأنّه ما علم التفاصيل، فمجرد العلم الإجمالي بأن هذا مفيد ونافع كافٍ عنده في أن يتعاطى معه ويستعمل.

فبناءً على هذا العلم الإجمالي كافٍ متى ما علم الإنسان أن هذا ينفعه ولا يعارض العقل الصريح. إذن لا حاجة به إذا طُوي عنه علم التفاصيل أن يخوض فيه.

قوله: (**لِأَنَّ الْعِلْمَ عِلْمَانِ**)، هذا كلام حسنٌ جدًّا.

قوله: (**لِأَنَّ الْعِلْمَ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَوْجُودٌ، وَعِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَفْقُودٌ، فَإِنْكَارُ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ كُفْرٌ، وَادِّعَاءُ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ كُفْرٌ، وَلَا يَثْبُتُ الْإِيمَانُ إِلَّا**

بِقَبُولِ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ، وَتَرْكِ طَلَبِ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ)، هذه الجملة حبذا أن تُقرأ كثيرًا، بل يا حبذا لو حُفظت؛ **فإن العلم من هذا الجانب ينقسم إلى قسمين:**

الأوّلُ: علم في الخلق موجود، وهو علم الوحي، العلم الذي جاء في الوحي، من أمور الشرائع، والفقه والأحكام، وما يتعلق بصفات الله سبحانه وتعالى، بل وما يتعلق بأمور القدر التي جاء النص عليها، فهذا علم موجود في الوحي، ومبْثوث في الناس، بلَّغه النبي ﷺ، وأنزله الله جل وعلا في كتابه، وأمر بتدبر كتابه، إذن هذا علم موجود، بل هذا لابد من طلبه، ولابد من تتبعه، ولابد من التفقه فيه.

قوله: (وَعِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَفْقُودٌ)، وهو علم الغيب، ومن ذلك العلم بكيفيات صفات الله سبحانه وتعالى، ومن ذلك العلم بتفاصيل حكمة الله جل وعلا فيما يقدر سبحانه وتعالى، فيما زاد على ما علمناه، فهذا علم في الخلق مفقود، هذا القدر قد خُزن عنَّا علمه، فما النتيجة من بعد هذا؟

قال: (فَإِنْكَارُ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ كُفْرٌ)، من جَحَد شيئًا مما دل عليه الوحي فإنه يكون كافرًا.

وفي المقابل: ادِّعاء العلم المفقود كُفر، مَن ادَّعى علم الغيب فإنه يكون أيضًا كافرًا؛ لأنه ادَّعى شيئًا يشارك في زَعْمه اللهَ جل وعلا فيه.

قوله: (وَلَا يَثْبُتُ الْإِيمَانُ إِلَّا بِقَبُولِ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ، وَتَرْكِ طَلَبِ الْعِلْمِ

الْمَفْقُودِ)، هذا كلام في الحقيقة حسن، وحَرِيٌّ أن يقف عنده الإنسان مَليًا[٤٩].

بقي معنا من متعلق هذا الكلام: **الأصول والضوابط التي ينبغي على المسلم أن يستحضرها عند النظر في موضوع القدر:**

الأصل الأول الذي لابد من الاستيقان به: أن الله عَدْل لا يَظلِم، ومن لم يَعدِل إن لم يَعْدِلِ اللهُ ورسولُه ﷺ، فالله جل وعلا منزه عن الظلم، قال سبحانه: ﴿**وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ**﴾ [النحل:١١٨].

وقال سبحانه في الحديث القدسي: «**يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا**».

اللهُ جل وعلا عدل لا يظلم، إن أضلَّ، وإن قدّر نزول المصائب، وإن كان في قدره ما يُؤلِم، فإننا نقطع ونجزم أنه سبحانه في كل ذلك عدل لا يظلم.

الأصل الثاني: الله سبحانه حكيم، بل هو الذي بَهَرت الألبابَ حِكمتُه، وعليه فإنه مُنزَّه عن كل ما ينافي الحكمة، وكلُّ ما يقدِّره سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ له فيه حكمة بالغة، ولكن قد يظهر لنا من هذه الحكمة شيء وقد يخفى، ونحن كما قد تعلمنا سابقًا نستدل بما عَلِمنا على ما جهلنا، وأن مسألة الحكمة يكفينا فيها ثبوت الحكمة إجمالًا عن تتبع التفاصيل، هذه قاعدة لابد أن تستوعبها في شأن الحكمة ثبوتها بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إجمالًا يغني عن تتبع التفاصيل.

---

(٤٩) إلى هنا تمام (**المجلس السابع عشر**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الخميس الثاني من شهر جمادى الأولى، سنة خمس وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعة وثلاثون دقيقة.

الأصل الثالث: اللهُ جل وعلا رحيم، بل هو الذي وسعت رحمته كل شيء، ومن رحمته أنه أرسل الرسل، وأنزل الكتب، ومَكَّن من الهداية، فأعطى القلوب والأسماع والأبصار، فأقام المعاذير سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، بل لا أحد أحب إليه العذر منه سبحانه، ولأجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين، هكذا أخبرنا نبينا ﷺ، فثِقْ أن الله عَزَّوَجَلَّ متصف بالرحمة، وهذا ما يجعلك تعظم الله سبحانه وتحبه، إذا نظرت في مسائل القدر، بخلاف مرضى القلوب الذين يصيبهم ما يصيبهم من ظنون سيئة في الله جل وعلا عند النظر في مسألة القدر، فشتان بين حال هؤلاء وحال هؤلاء.

الأصل الرابع: الله يعلم وأنتم لا تعلمون، هذا أيضًا من الأصول الأصيلة، والأركان الركينة، التي ينبغي أن تستيقن بها تمام الاستيقان، الله جل وعلا يعلم كل شيء، وأنت يا عبد الله لا تعلم شيئًا، إلا شيئًا قليلًا علمك الله إياه.

وقد علمنا وسيأتي معنا إن شاء الله: أنّ من القدر شيء معلوم، ومنه شيء مستور، وإحاطتك بالعلم المستور شيء متعذر، فقِف حيث وُقِف بك، ولا تتجاوزه.

فثَمَّة أشياء كثيرة تتعلق بالقدر وخفاياه يعلمها الله، وأنت لا تعلمها، بل لا سبيل لك إلى علمها.

وأنا أضرب لك مثالًا: أرأيت لو أنه كان لك نصف علم الله، لو قُدِّرَ أنك تعلم

نصف ما يعلمه الله جل وعلا، لَما كان لك أن تعترض على شيء من قدره، لماذا؟ لأن علم الذي تعترض عليه لربما كان في النصف الآخر، هذا إذا كنت تعلم نصف ما يعلمه الله، وأنَّى ذلك، بل علمك بالنسبة إلى علم الله كلا شيء بالنسبة لما لا يَتناهى، علمك في علم الله كقطرة بالنسبة إلى بحار الأرض، ثم بعد ذلك تركب رأسك وتشمخ بأنفك، وتعترض على الله جل وعلا في قدره، ربما كان لك حق في هذا، لو كان علمك كعلمه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولكن أنَّى ذلك، فيا لله العجب من جاهل يعترض على عليم، بل يعترض على من له العلم كله، ومن وسع بعلمه كل شيء سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، من موجود ومعدوم، بل ومستحيل.

الأصل الخامس: لله الكمال، وللعبد النقص، الله جل وعلا له الكمال المطلق، وأنت يا عبد الله ناقص من وجوه كثيرة، والعقل في هذه الحال يقتضي أن يُسلِّم الناقص للكامل، إذن ليُسَلِّم الناقصُ للكامل.

وبناءً عليه فالله جل وعلا لا يُسأل عما يفعل لكماله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولأن السائل ناقص في كل شيء، فليس أهلًا أن يسأل سؤال اعتراض على ربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

الأصل السادس: لله الحجة على عبادة لا لهم عليه، لله الحجة على العباد، وليست الحجة لهم عليه سبحانه، انتبه لهذا؛ فالأمر كما قدّمتُ لك، الله جلّ وعلا أقام الحجة، وأعذر لعباده فما بقي لهم على الله عَزَّوَجَلَّ حجة، ﴿**رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ**﴾ [النساء:١٦٥].

الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لو شاء أن يخلقنا ابتداءً في النار لفعل، وهل يقدر أحد على أن يُعارض الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في حكمه؟ لا والله، لو شاء سبحانه أن يخلقنا ابتداءً في النار، وأن يجعلنا معذَّبِين فيها أبد الآباد لفعل سبحانه، لكن لما عدل جل وعلا عن هذا إلى أن أوجدنا في هذه الدنيا، وأرسل الرسل، وأنزل الكتب، وأعطى أسباب الهداية، إذن نحن نستيقن مع هذا أن لله سبحانه الحجة علينا وليس لنا حجة على الله.

ولذا تأمل ما يكون في الآخرة، حينما تتكشَّفُ الأمور وتبين حقائقها، ﴿**فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ**﴾ [ق:٢٢]، ﴿**لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يَخْتَلِفُونَ فِيهِ ..**﴾ [النحل:٣٩]، الأمور كلها تَبِين على حقيقتها في الآخرة.

انظر إلى حال أهل الجنة، وانظر إلى حال أهل النار، ماذا يقول أهل الجنة؟ قال الله سبحانه الذي يعلم ما سيكون سبحانه: ﴿**وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللهُ**﴾ [الأعراف:٤٣]، إذن في شأن الهداية لأهل الهداية كانت المنة من الله عليهم.

وأما أهل العذاب والشقاء فانظر أيَّ شيء يقولون، ﴿**قَالُوا رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا**﴾ [المؤمنون:١٠٦]، لم يعترضوا ويحاججوا بشأن القدر، إنما نسبوا سبب هذا الذي وقعوا فيه إلى أنفسهم، إذن لله الحجة على العباد، وليس للعباد حجة على الله.

الأصل السابع -وهذا قد تكرر، وأعيده وحقه أن يُكرَّر: القدر منه شيء معلوم ومنه شيء مستور، فقِف عند حد المعلوم ولا تتجاوزه إلى المستور، لا تكن ممن يطلب أن يتعلم ما يضره ولا ينفعه، ﴿**وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ**﴾ [البقرة:١٠٢]، من الناس من لا يقنع بهذا الحد، يكتفي بما جاء في الوحي من أمور القدر، بل يُنقِّر ويبحث ويحفر ليصل إلى شيء لا سبيل له إلى العلم به، والواقع أنه يطلب ما يضره ولا ينفعه.

الأصل الثامن: طَيُّ العلم ببعض الأمور قد يكون أنفع للعبد، هذا الذي نبحث فيه، وهو مسألة القدر، وأن من القدر شيء مستور غير معلوم، لربما كان من رحمة الله عَزَّوَجَلَّ بنا أن طَوَى عنَّا علم ذلك، فهذا السَّتر وعدم البيان في أمور القدر قد يكون من رحمة الله.

ومما يدلك على أن عدم البيان وعدم العلم ببعض الأمور من الرحمة والرأفة بالإنسان؛ ما ثبت في البخاري وغيره، أن النبي ﷺ خرج على أصحابه لِيُعلِمهم بلَيلة القدر، فتلاحى بعض الصحابة، فرُفع علم ذلك عن رسول الله ﷺ، وقال: «**إنِّي خرجتُ أُريد أن أَعلِمَكُم بليلة القدر، فتلاحى فلان وفلان، فرُفِع عَنّي عِلْمها**»، الشاهد أنه قال بعد ذلك: «**وعسى أن يكون خيرًا لَكُم**».

إذن في رفْع العلم ببعض الأمور ما فيه رحمة بالعباد ورأفة بهم، والله جل وعلا يعلم وأنتم لا تعلمون.

الأصل التاسع: من حقيقة العبودية لزوم الأدب مع الله سبحانه، فحاذِرْ سُوء الأدب.

أَرَأَيت لو أنك خالفت إنسانًا تحبه وتُجلُّه، كأبيك مثلًا، كيف يكون مسلك الابن البار العاقل مع أبيه إن خالفه، كيف هو أسلوبه في الاعتراض عليه؟ تجد أنه يسلك المسلك الحسن، الأسلوب المؤدب في التعامل معه، وذلك في مكانته وقدره عنده شأن الله سبحانه أعظم من ذلك وأعظم.

إذن حذارِ أن يُسوِّلَ لك الشيطان فتعترض على ربك سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في قدره اعتراضًا يوردك الموارد، إياك ورُعُونات النفوس، فإنها قد توقعك في الهلكة، الزم مسلك الأدب مع الله عَزَّوَجَلَّ، ومن ذلك ألا تجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير.

الأصل العاشر والأخير: لا يصل إلى الحق في باب القدر إلا من أحسن النية، وصدق في طلب الحق، واشتدت رغبته إلى الله سبحانه في طلب الهداية إليه، مثل هذا حريٌّ أن يوفَّق إلى الحق، أما أن ينظر في هذا الباب، وقد ضيع هذا الذي ذكرته لك أو بعضه، فما أحراه أن يُخذل عن الوصول إلى الحق.

هذه أصول عشرة ضَعْها أمام ناظِرَيك، فإنها معينة لك بإذن الله على أن تسلك المسلك الحق في باب القدر، والله جل وعلا أعلم.

قوله: (**وَنُؤْمِنُ بِاللَّوْحِ وَالْقَلَمِ، وَبِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدْ رُقِمَ**) رُقِم يعني: كُتِب.

هذا من المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ وقوف عند المرتبة الثانية من مراتب القدر، **ألا وهي:** مرتبة الكتابة.

وعند البحث في موضوع الكتابة يتطرق أهل العلم إلى مسألة اللوح والقلم؛ لأن كتابة المقادير كانت في شيء وكانت بشيء، فهي أعني: المقادير قد كتبت في اللوح، وكتبت بالقلم، وكان من المناسب أن يبحث العلماء موضوع اللوح والقلم عند الكلام عن القدر، ولا سيما عند وصول الحديث إلى مسألة المرتبة الثانية، التي هي الكتابة، **وقد علمت أن مراتب القدر أربع**: العلم، والكتابة، والمشيئة، والخلق، والله جل وعلا علم قبل أن يكتب، وكتب قبل أن يخلق، فمضى الخلق على علمه وكتابته.

في «صحيح مسلم» من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ**»، وفي رواية أحمد في المسند: «**قَدَّرَ اللهُ المقاديرَ قبل أن يخلقَ السماواتِ والأرضَ بخَمسِين أَلْفَ سَنَةٍ**».

إذن هذه هي المرتبة الثانية من مراتب القدر.

وعندنا في موضوع اللوح أربع مسائل:

المسألة الأولى: ما هو اللوح؟

اللوح في اللغة هو: ما يكتب فيه.

وأما في الشرع: في مباحث القدر إذا ذكر اللوح؛ فإنه يُراد به: اللوح الذي كتبت فيه مقادير الخلائق قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، على ما جاء في حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

المسألة الثانية: وُرُود اللوح في القرآن والسنة، وتسميته فيهما.

جاء ذكر (**اللوح المحفوظ**) في كتاب الله جل وعلا، وسُنة رسوله ﷺ بهذا الاسم أو بغيره.

من ذلك: أنه سمي اللوح، وَوُصِف بالحفظ، اللوح المحفوظ، وهذا في سورة البروج: ﴿**بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ**﴾ [البروج:٢١-٢٢].

والجمهور من القراء على خفض (محفوظ)، ﴿**فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ**﴾، وقرأ نافع رَحِمَهُ اللَّهُ بالرفع، على أنه نَعت للقرآن، وعلى قراءة الجمهور كما سيأتي يوصف هذا اللوح بأنه محفوظ، وسيأتي البحث في مسألة كونه محفوظًا.

وكذلك جاءت تسميته باللوح في سنة رسول الله ﷺ، كما في مسند الإمام أحمد من حديث عمران رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «**كان اللهُ قَبل كُلّ شيء، وكان عَرْشُه على الماءِ، وكَتَبَ في اللَّوحِ ذِكْرَ كُلِّ شَيءٍ**»، هكذا جاءت الرواية في مسند الإمام أحمد، فسماه النبي ﷺ باللوح، والحديث صحيح.

كذلك جاءت تسمية هذا اللوح بـ(الكتاب)، كتاب فِعَال بمعنى: مفعول،

يعني: أنه مكتوب فيه، وذلك في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿**أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرٌ**﴾ [الحج:٧٠].

وجاء تسميته أيضًا بـ(أم الكتاب)، قال سبحانه: ﴿**يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ**﴾ [الرعد:٣٩].

كما جاء أيضًا تسميته بـ(الذكر)، كما في قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ**﴾ [الأنبياء:١٠٥]، فالذكر هنا على قول كثير من أهل التفسير، قالوا: إنه اللوح المحفوظ.

وكذلك جاء في البخاري من حديث عمران السابق: «**كان الله ولم يكن شيء قبله، وكتب في الذكر كل شيء**»، هذا هو الشاهد، أنه كتب في الذكر كل شيء، وهو ما جاءت الرواية بأنه اللوح عند أحمد.

كذلك جاء اللوح في القرآن بأنه (الإمام المبين)، كما في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿**وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ**﴾ [يس:١٢].

وكذلك جاء ذكره بأنه (الزُّبر)، يعني: المَزبور أو المكتوب، المكتوب فيه، وذلك في قوله تعالى: ﴿**وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ**﴾ [القمر:٥٢] يعني: في اللوح المحفوظ.

فهذا مما جاء من ذكر هذا اللوح المحفوظ في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وأنت ترى أنه قد تكرر ذكره، وذُكر بلفظه، وذُكر بمعناه، مما يرشدك إلى عظيم

شأنه وأهمية الإيمان به.

المسألة الثالثة: صفاته، يمكن أن نستخلص من النصوص أربع صفات، هي أهم ما جاء في صفات هذا اللوح العظيم:

أولًا: أنه محفوظ، وكونه محفوظًا، أي: من اطلاع الشياطين عليه، كما أنه محفوظ من الزيادة والنقصان والتغيير والتبديل، كما سيأتي بيانه ويدل عليه حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «**جَفَّ القَلَمُ بما أنت لاقٍ**».

ثانيًا: أنه مُبين، ﴿**فِي إِمَامٍ مُبِينٍ**﴾ يعني: موضِّح لكل شيء، فيه بيان كل شيء، كل ما يقع في هذا الكون إلى قيام الساعة، والحق أن ذلك يقف عند هذا الحد، هذا الذي يظهر والله أعلم من النصوص أنه كُتب فيه إلى هذا الحد، إلى أن تقوم الساعة، كل شيء صَغُر أم كبر فإنه قد بُيِّن ووُضِّح وكُتب في هذا اللوح والإمام المبين.

ثالثًا: أنه في السماء، قال سبحانه: ﴿**وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ**﴾ [الرعد:٣٩].

رابعًا: أنه مخلوق من دُرَّة بيضاء، ودفتاه ياقوتة حمراء، وقَلَمه نور، وكتابته نور، وعرضه كما بين السماء والأرض، هكذا قال ابن عباس رضي الله عنهما، كما عند البخاري في «التاريخ الكبير»، والبيهقي والحاكم وأبي نُعيم وغيرهم من أهل العلم، وحسّن هذا الأثر بعض أهل العلم، ورُوي مرفوعًا إلى النبي عليه الصلاة والسلام، ولا يصح، لكن الأثر في هذا له حكم الرفع كما لا يخفاكم.

المسألة الرابعة: مما قيل من أقوال ضالة في شأن اللوح ما قاله الفلاسفة المنتسبون إلى الإسلام كابن سينا، أو من الملاحدة الاتحادية الذين يَسْتَقُون من الفلسفة، والفلاسفة أيضًا كابن عربي، قالوا: إن اللوح المحفوظ هو النفس الكلية، وقد يقولون: النفس الفلكية، وهذا مما يرجع إلى نظريتهم المزعومة، التي هي نظرية التولُّد، في خَرْص وجهل كثير ذكروه في هذه النظرية، مع ما تضمنته من نسبة النقص العظيم في حق الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وهذه النظرية هي التي جاء بها أَفلُوطِين، وتبعه على ذلك من تبعه من الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام، وهؤلاء أرادوا أن يَكسُوا هذه الفلسفة الكافرة بشيء من غطاء شرعي، فجاؤوا إلى بعض المصطلحات الشرعية والحقائق الدينية، فألبسوها على تلك التخرصات الفلسفية، من ذلك هذا الذي قالوه في اللوح المحفوظ.

بل زعموا أن مَن صَفَت نفسه؛ فإنه مؤهل إلى أن يرتقي فيطلع على ما في اللوح المحفوظ، فيَعلم الغيب، فسبحان الله العظيم!

وهذه النزعة الضالة تسللت إلى غلاة الصوفية، فكان منهم ما كان من دعوى أن من الأنبياء والأولياء من يعلم الغيب، وذلك باطلاعه على اللوح المحفوظ، واتصاله به مع سمو النفس وشفافيتها وصلاحها، فيصل الأمر إلى أن يطَّلع على ما في اللوح المحفوظ، ولا يخفاك ما قال البُوصيري في بُردته:

فإنّ من جُودك الدنيا وضَرّتها ومِن عُلُومِك عِلْمُ اللوحِ والقَلَمِ

هذا من ذاك، من علوم النبي عليه الصلاة والسلام: علم اللوح والقلم.

وسار على هذه الجادة كثير ممن جاء بعد هذا، لعل من أشهرهم في العصر: شوقي الذي قال في مِيمِيَّته، تسمى «نهج البردة»، قال:

خطَطتَ للدِّين والدنيا عُلومَهُما يا قارئ اللوح بَلْ يا لامس القَلَم

هذا تجاوز مسألة الاطلاع على اللوح، ظاهر قوله: (بل يا لامس القلم) أنه هو الذي خطَّ بالقلم في هذا اللوح، ثم قال:

أحطتَ بينهما بالسِّر وانكَشَفَت لَكَ الخَزائنُ من عِلْمٍ ومِن حِكَم

سبحان ربي العظيم! وكذب واللهِ، وصدق اللهُ، وصدق رسول الله ﷺ، الذي أمره سبحانه أن يقول: ﴿**قُلْ لا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ**﴾ [الأنعام:٥٠]، صدق الله، وصدق رسول الله ﷺ، وكذب هؤلاء الغلاة، ﴿**قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللهُ**﴾ [النمل:٦٥]، لا شكَّ في أنّ دعوى أن أحدًا من الأولياء أو الأنبياء يطَّلِع على ما في الغيب، فإنّه يقتضي اقتضاءً قطعيًّا أنّ هذا المُطَّلِعَ قد صار عالمًا بالغيب، الغيوب المستقبلة أَلَا تُعلم من الاطلاع على هذا اللوح المحفوظ؟ لأنّه قد كُتب فيه كل شيء، فمن اطَّلَع عليه فإنه بناءً على هذا سيكون عالمًا بالغيب، ومن قال بهذا فلا شكَّ في كُفرِه.

فأولًا: لأنّه ادّعى مشاركة غير الله لله فيما اختص به، ﴿**قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللهُ**﴾ فهذا -أعني: علم الغيب- ممَّا اختصَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى به.

وثانيًا: لأنه كذَّب قول الله سبحانه: ﴿**وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ**﴾، هذا ما أمر به نبينا ﷺ، ﴿**قُلْ لا أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ**﴾، وقال سبحانه عنه عليه الصلاة والسلام: ﴿**وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ**﴾ [الأعراف:١٨٨]، والأدلة على أنّ النبي عليه الصلاة والسلام لا يعلم الغيب كثيرة، والوقائع التي تحقق هذا الأمر عديدة. إذن من زعم أن النبي عليه الصلاة والسلام يعلم الغيب فلا شكّ في كفره، هذا الغيب المطلق الذي اختص الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ به.

وقد يقول قائل: وماذا عن قوله جل وعلا: ﴿**عَالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا * إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ**﴾ [الجن:٢٧]؟

فنقول: هذه الآية تدل على أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُعلِم من شاء من رسله بما شاء من أمور الغيب عن طريق الوحي، لا أنه يجعل الرسول شريكًا له فيما يختص به، وشتان بين هذا وهذا، إذن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قد يُعلِم عبده ورسوله ونبيه بشيء من أمور الغيب الماضية والمستقبلة، وهذا ما جاء النص عليه في كتاب الله، فكم ذُكر من أمور غيبية ماضية، أو أمور غيبية مستقبلة في الأدلة، ولذلك الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يقول، هذه الآية افهمها في ضوء الآية الأخرى: ﴿**تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا**﴾ [هود:٤٩] يعني: الوحي، فإذن الله عَزَّوَجَلَّ يوحي إلى نبيه ﷺ، وإلى من شاء من رسله بما شاء من

هذه الأمور الغيبية.

والآية السابقة تؤكد هذا، ﴿**إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا**﴾ [الجن:٢٧] بمعنى: إلا من ارتضى من رسول فإنه يعلمه بما شاء من أمور الغيب وحيًا إليه، ويَسْلُك من بين يديه ومن خلفه رصدًا، لأجل ألا يُلَبِّس الشيطانُ على ما أوحى الله عَزَّوَجَلَّ لنبيِّه، فالآية تؤكد وتحقق أن المسألة تتعلق بالغيب الذي ينزل في وحي الله عَزَّوَجَلَّ، ويحفظه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ من تلبيس هؤلاء الشياطين.

إذن تنبَّه إلى تشغيب هؤلاء المشغِّبين، وزِد يقينًا بأنهم أهل تتبع للمتشابه، نصوص واضحة صريحة محكمة متعددة، كلها يجعلونها خلف ظهورهم، ويتشبثون بمتشابهات، لو أنهم ردوها إلى المحكمات لزالت الشبهة عنهم.

هذا عن قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَنُؤْمِنُ بِاللَّوْحِ**).

أمَّا (**القلم**) فعندنا فيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: القلم معلوم ما هو في اللغة: وهو ما يُكتب به.

وإذا ذُكر القلم في هذا الموضع -أعني: في مراتب القدر، أو بصُحبة اللوح المحفوظ- فإنما يراد به: القلم الذي كُتبت به المقادير في اللوح المحفوظ.

وهو القلم الذي أقسم الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ به في قوله: ﴿**ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ**﴾ [القلم:١]، في قول كثير من أهل العلم.

هناك قولان لأهل التفسير، أنه القلم الذي كتب به في اللوح المحفوظ.

والقول الثاني: أنه جنس الأقلام التي يكتب بها الناس، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم.

هذا هو القلم الذي نتحدث عنه في هذا الموضع، وإلا فثَمَّة أقلام أخرى تتعلق بالقدر، وهي عند الملائكة الذين يُوكِلُهم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بكتابة ما شاء من أوامره، وما يقدِّره سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

ومن ذلك ما جاء في «الصحيحين» من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه في (حديث المعراج -وأظن أنه مر بنا سابقًا- يقول ﷺ: «**ثم عُرِج بي حتى ظَهَرْتُ إلى مُستوى أَسْمَعُ فيه صَرِيفَ الأقلامِ**»، صَرِيفُ الأقلام: صوت جريانها أثناء الكتابة، وهذه الأقلام -والعلم عند الله جل وعلا- هي الأقلام التي مع الملائكة الذين يكتبون ما يأمر الله عَزَّوَجَلَّ به، وما يدبر به شؤون خلقه، والعلم عند الله جل وعلا.

المسألة الثانية: مما جاء أن هذا القلم خلقه الله جل وعلا بيده، والله يفعل ما يشاء، فقد قال ابن عمر رضي الله عنهما: خلق اللهُ أربعةَ أشياء بيده: العرشَ، والقلمَ، وجنّةَ عدن، وآدمَ، وقال لسائر الخلق: «كُن فكان».

وهذا الأثر أخرجه كثير من أهل العلم، كابن جرير، والدارمي في «نقضه على بِشْر»، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة»، وغيرهم من أهل العلم، وجود إسناده الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «العلو»، بل قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنه

صحيح على شرط مسلم»، ومثل هذا الأثر معلوم عندك أنه لا يُقال مثله بالرأي، فله حكم الرفع، والله جل وعلا أعلم.

المسألة الثالثة: أن هذا القلم عَقيب خلقه أمره الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بكتابة المقادير؛ فجرى بها.

ويدل على هذا: ما جاء في حديث عبادة رضي الله عنه عن النبي ﷺ، وأخرج هذا الحديث أبو داود وغيره، «**إنَّ أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتبْ، قال: ما أكتب؟ قال: اكتبْ مقاديرَ كل شيء حتى تقوم الساعة**».

وعند أحمد من هذا الحديث قال: «**فجَرَى في تلك الساعة بما هو كائن إلى يوم القيامة**».

فهذا يدل على أنه بعد أن خلقه الله سبحانه جرى بالكتابة بكل ما هو كائن إلى قيام الساعة، لا ما بعد ذلك على الصحيح من قولي أهل العلم، والعلم عند الله جل وعلا.

المسألة الرابعة: جمهور السلف على أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خلق هذا القلم متأخرًا عن العرش، وهذه المسألة أظن أنني أشرت إليها في وقت ماض، وتكررت في دروس أخرى.

والبحث في مسألة أقدمية خلق القلم أو العرش شيء، والبحث في الأولية المطلقة لخلق الله جل وعلا شيء آخر، كما مضى في درس سابق.

المسألة الخامسة: من الأقوال الضالة التي قيلت في شأن القلم، ما قاله الفلاسفة أيضًا من أنه العقل الفَعَّال، هذا الذي زعموا أيضًا من جملة جهالاتهم وضلالاتهم، والعقل الفعال عندهم هو الذي فاض على كل شيء في هذا الكون، كل ما تحت القمر فإنه يرجع تدبيره إلى هذا العقل الفعال، بل منه صدر الوحي، وعنه تلقى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، لا عن الله، نعوذ بالله من هذا الضلال المبين.

فالمقصود: أن الفلاسفة تتبعوا يريدون شيئًا شرعيًا يخدعون به المسلمين، حتى يوهموهم بصحة ما قاله الفلاسفة، فأتوا إلى هذا المعنى الذي جاء في الشريعة، وهو القلم، فجعلوه هو الشيء الموهوم الذي في أذهانهم، وقالوا به بلا علم ولا هدًى ولا كتاب منير، ويكفي كل فيلسوف أن يُقال له: هات دليلًا واحدًا يجب المصير إليه في أنّ ما تقولون من نظرية التولُّد، وأنه عن الأول صدر العقل الأول، وعنه صدر كذا، وعنه صدر كذا، وهذه التخرصات التي ذكرت في مسألة التولُّد، والتي ما اتفق فيها فيلسوفان، كل واحد له وجهة نظر في حكاية هذه النظرية المزعومة، فيكفي أن تقول له: هات دليلًا يدل على صحة ما تقول، إما من جهة الشرع، وإما من جهة العقل، وإنما هي أقوال قالوها بناءً على علم فرحوا به، تلقوه من قوم لا صلة لهم بالوحي، وهم فلاسفة اليونان، فجاء هؤلاء وقدَّموه إلى المسلمين على أنه علم، وما هو بعلم وربِّ السماء.

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فَلَوِ اجْتَمَعَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ كَتَبَهُ اللهُ تَعَالَى فِيهِ أَنَّهُ كَائِنٌ، لِيَجْعَلُوهُ غَيْرَ كَائِنٍ -لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَكْتُبْهُ اللهُ تَعَالَى فِيهِ، لِيَجْعَلُوهُ كَائِنًا- لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَا أَخْطَأَ الْعَبْدَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَمَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ).

هذا من جملة الأمور التي العلم بها ضروري عند جميع المسلمين.

أَلَا وهي أن ما كتبه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ راجع إلى ما علمه، وما علمه سبحانه مطابق للواقع، ولا يمكن أن يتخلف مَعلومُه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فهذا الذي كُتب هو ما علم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أنّه سيكون، وهذا الأمر قد دلت الأدلة عليه، بأنّ ما قدره الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في القدر السابق، وهو ما عَلِمَهُ، وما كتبه في اللوح المحفوظ؛ فإنه لا يقدر أحد على تغييره، هذا من بديهيات هذا الدين، ما علمه الله وما كتبه؛ فإنه لا سبيل لأحد أن يغير ما فيه، فلو أن الله عَزَّوَجَلَّ علم وكتب أن شيئًا يكون، فلو سعى كل أهل الأرض في تغييره ليجعلوه غير كائن، والله لا يقدرون، والعكس صحيح.

قوله: (جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ).

انتزع المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الجملة من حديث صحيح ثابت عن رسول الله ﷺ، (جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ)، وجاء هذا في حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ عند الإمام أحمد، والحديث معروف، الذي فيه: «احْفَظِ اللهُ

يَحْفظْك»، هذه وصية رسول الله ﷺ لابن عباس، في هذه الرواية عند أحمد، قال ﷺ: «**جَفَّ القلمُ بما هو كَائِنٌ**».

وفي الرواية الأخرى عند أحمد أيضًا وعند الترمذي: «**رُفِعَتِ الأقلامُ، وجَفَّتِ الصحفُ**».

والمعنى المراد من قوله: (**جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ**): أنه قد امتنعت الزيادة والنقصان والتغيير فيما كُتب في اللوح المحفوظ.

ويؤكد هذا: ما جاء عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما موقوفًا عليه، فإنه قد قال هذه الكلمة أيضًا: (جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ).

وجاء أيضًا عنه عند أحمد والترمذي: «جَفَّ القلمُ على عِلْمِ اللهِ» يعني: على ما علمه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، على معلوم الله عَزَّوَجَلَّ، فلا يمكن أن يتغير معلومه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الذي كُتِبَ في اللوح المحفوظ.

قوله: (**وَمَا أَخْطَأَ الْعَبْدَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَمَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ**)، أيضًا هذا منه رَحِمَهُ اللهُ انتزاع من حديث عن رسول الله ﷺ، رواه غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم، فإنه قد ثبت هذا المعنى: «ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك»؛ هذا ثبت من حديث زيد بن ثابت، ومن حديث عبادة، ومن حديث أبي الدرداء، وأخرج حديثهم الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ في المسند، وكذلك جاء هذا في حديث ابن عباس رضي الله عنهما، كما في «القدر»

للفريابي.

وجاء موقوفًا على غير واحد أيضًا من الصحابة رضي الله عنهم، ومنهم أُبيّ، وابن مسعود، وحذيفة، وهؤلاء قد أخرج الأثر.

وهو على كلِّ حال حديث واحد، فيه أن ابن الديلمي قد حَكَّ في نفسه شيء من شأن القدر، فسأل أُبيًّا وابنَ مسعود وحذيفةَ رضي الله عنهم، وكلهم أجابوه، وكان فيما أجابوا به: «ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك».

ثم سأل زيد بن ثابت، فأخبره بما سمع من رسول الله ﷺ، وإذا به الشيء الذي ذكره له الصحابة الأولون رضي الله عنهم، كما جاء هذا المعنى أيضًا من قول سلمان رضي الله عنه، كما عند الفريابي، وهذا على كل حال كثير في كلام السلف رحمهم الله.

ما أخطأ العبد، سواءً كان من حسنة أو سيئة، يعني: من نعمة أو من مصيبة، لم يكن ليُصبْك يا عبد الله، شيء لم يَنَلْك ولم يصل إليك.

المقصودُ: أنّ ما أخطأ العبد من نعمة أو من مصيبة، واللهِ لا يمكن أن تصيبه، والعكس صحيح، الشيء الذي نزل به من نعمة أو مصيبة ما كان ليخطئه، فهذا كله راجع إلى ما قدَّر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وكرَّر هذا المعنى في الجملة الآتية أيضًا.

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَعَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللهَ قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ فِي كُلِّ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِهِ، فَقَدَّرَ ذَلِكَ تَقْدِيرًا مُحْكَمًا مُبْرَمًا، لَيْسَ فِيهِ نَاقِضٌ، وَلَا مُعَقِّبٌ وَلَا مُزِيلٌ وَلَا مُغَيِّرٌ وَلَا نَاقِصٌ وَلَا زَائِدٌ مِنْ خَلْقِهِ فِي سَمَاوَاتِهِ وأَرْضِهِ، وَذَلِكَ مِنْ عَقْدِ الْإِيمَانِ وَأُصُولِ الْمَعْرِفَةِ وَالِاعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ اللهِ تَعَالَى وَرُبُوبِيَّتِهِ).

هذا تأكيد لما سبق ذكره، (أَنَّ اللهَ قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ فِي كُلِّ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِهِ، فَقَدَّرَ ذَلِكَ تَقْدِيرًا مُحْكَمًا مُبْرَمًا)، مبرمًا، يعني: محتومًا مقطوعًا به، متحقق الوقوع لا يتخلف، هذا الذي أراده بأنه تقدير محكم مبرم.

قوله: (لَيْسَ فِيهِ نَاقِضٌ)، ليس لأحد أن ينقض ما قدره الله جل وعلا، (وَلَا مُعَقِّبٌ)، سبق هذا المعنى إن كنتم تذكرون في قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ سابقًا: (لا رَادَّ لِقَضَائِهِ، وَلَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ، وَلَا غَالِبَ لِأَمْرِهِ).

وعَلِمْنا أن معنى (لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ): أنه لا يتعقب حكم الله عَزَّوَجَلَّ أحد بتغيير وتبديل، لا سبيل لأحد إلى هذا.

وأيضًا أنه لا مُعقِّب يَرِد ويُبطِل شيئًا حكم الله عَزَّوَجَلَّ به حكمًا قدريًا، وكذلك: (لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ) بأن يأتي أحد فيتعقب حكم الله عَزَّوَجَلَّ بالنظر فيه، فيُصوِّب أو يُخطِّئ، شأن الله عَزَّوَجَلَّ أعظم من ذلك.

قوله: (وَلَا زَائِدٌ مِنْ خَلْقِهِ فِي سَمَاوَاتِهِ وأَرْضِهِ)، وغير ذلك كل شيء، حتى ما كان من مخلوقات في غير السماوات والأرض مما خلقه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قبل

ذلك، أو في شؤون الملائكة، أو غير ذلك، هذا على سبيل المثال، وإلا فكل شيء مخلوق فإنه يندرج فيما ذكر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قوله: (**وَذَلِكَ مِنْ عَقْدِ الْإِيمَانِ**) يعني: مما يجب من الإيمان الذي تعتقده القلوب المؤمنة، هذا من العقائد الواجبة، من واجب الإيمان أن تعتقد ما سبق، ليست القضية محلًّا اختياريًا، أو يستحب استحبابًا، هذا من أصول الإيمان التي يجب أنْ تَعْقِدَ قلبك عليها.

قوله: (**وَأُصُولِ الْمَعْرِفَةِ**)، وأصول المعرفة بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، مَن عرف الله جل وعلا بعظمته وأسمائه وصفاته؛ فإنه أيقن بما ذكر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، من أنه لا مزيل، ولا مُغيِّر، ولا ناقض، ولا معقِّب لِما قدّره الله جل وعلا.

قوله: (**وَذَلِكَ مِنْ عَقْدِ الْإِيمَانِ وَأُصُولِ الْمَعْرِفَةِ وَالِاعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ اللهِ تَعَالَى وَرُبُوبِيَّتِهِ**)، وهذا يدلك على أن الإيمان بالقدر من فروع توحيد الربوبية، فتوحيد الربوبية يندرج فيه الإيمان بالقدر، فإن من ربوبية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على خلقه، هذه الربوبية التي تفرد بها سبحانه وتوحد، كونه هو الذي يقدر مقادير الخلائق تقديرًا محكمًا لا مزيل له ولا مُغيِّر.

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾** [الأحزاب: ٣٨]).

استدلَّ على ما سبق بهاتين الآيتين، في الفرقان وفي الأحزاب.

قوله: (كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾)، لأهل العلم هاهنا قولان في تفسير الآية غير متنافيين، كلاهما حق:

القول الأول: (﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾)، يعني: خلق كل مخلوق وجعل له قدرًا مقدَّرًا في أحواله وآجاله ورزقه وعمله وما إلى ذلك، وهذا على نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩]، كل شيء أوجده الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فإن له فيه قدرًا، قدَّر له كل ما يتعلق به، فأوجده ثم لم يُهمِلْه، وإنما قدر له أقدارًا في كل ما يتعلق به، فلا يتحرك، ولا يسكن، ولا يكون منه مثقال ذرة، ولا يقع عليه شيء، ولا يصرف عنه شيء إلا بتقدير من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

القول الثاني: هو (﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾): أنه خلق كل شيء فسواه تسوية يصلح عليها وتناسبه، بمعنى: الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ما خلق خلقًا عشوائيًا، وإنما خلق خلقًا متقنًا محكمًا، فكل شيء في محله المناسب له، ويؤدي وظيفته التي خلق لها، بما يتعلق في أمور الخلق والتدبير، الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خلق الأشياء خلقًا محكمًا، ﴿أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [السجدة:٧]، ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ﴾ [الملك:٣]، هذا هو القول الثاني، وكلاهما حق، ولا مانع أن يكون كلا المعنيين مرادًا في هذه الآية.

أمَّا قوله تعالى: (﴿وَكَانَ أَمْرُ اللهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾).

التحقيق وهو الذي حققه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره من أهل السنة:

أن المراد بهذه الآية أنّ مقدوره الكوني نافذ لا محالة.

أولًا: الأمر ههنا هو المأمور، وقد يأتي الأمر والمراد المأمور، كما جاء في قوله تعالى: ﴿**أَتَى أَمْرُ اللهِ**﴾ [النحل:١] يعني: مأموره، والعربُ تسمي الشيء باسم سَببه.

ثانيًا: أن هذا المأمور ليس هو المأمور الشرعي، وإنما هو المأمور الكوني، يعني: ما يتعلق بالأمر الكوني.

وعليه فاجمع هذين الأمرين يتضح لك معنى الآية، وتزول الشبهة التي لبَّس بها مَن لبَّس من الجهمية القائلين بخلق القرآن، حينما قالوا: القرآن من أمر الله، وأمر الله مقدر، يعني: مخلوق، فصارت النتيجة القرآن مخلوق، وهذا من أبطل الباطل، بل الأمر ههنا هو:

- المأمور، وليس أمر الله الذي يرجع إلى كلامه.

-**وثانيًا**: هذا يتعلق بشأن القدر، وهي الأوامر الكونية.

وبناءً على هذا فكل ما يقدره الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فإنه كائن لا محالة، كما قال سبحانه قبل هذه الآية: ﴿**وَكَانَ أَمْرُ اللهِ مَفْعُولًا**﴾ [الأحزاب:٣٧]، ﴿**وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيًّا**﴾ [مريم:٢١].

الخلاصة من هذه الجملة وما قبلها: أنه لابد أن تستحضر في هذا المقام ثلاث قواعد:

القاعدة الأولى: عِلم الله مطابق للواقع.

وهذا ستَستَفيد منه شيئين:

أولًا: أن تعلم أن كل ما وقع فإنه المعلوم لله عَزَّوَجَلَّ أنه سيقع، أيُّ شيء يقع فإنك ستقطع أن هذا هو معلوم الله، هذا ما علم الله أنه سيقع، ولا يتخلف ذلك.

ثانيًا: هي أنه يستحيل تغيير ما علمه الله، إذا أيقنت بما سبق ستستفيد هذه الفائدة تلقائيًا، أنه يستحيل تغيير ما علمه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ما علمه الله جل وعلا بعلمه القديم فإنه لا يمكن أن يتغير، ولا يمكن لأحد أن يغيره، المخلوق يمكن أن يتغير معلومه، يكون يعلم الشيء على هيئة، ثم يَعلَمُه بعد ذلك على هيئة.

يعلم أنّ فلانًا هو الذي فعل، ثم يتغير مَعلومُه بعد ذلك، لماذا؟ لأنّ علمه ناقص، ليس علمًا كاملًا تامًا، عِلمه مبني على مقدمات، وقد يكون هناك خلل في هذه المقدمات.

توهَّم أنه رأى، فبنى علمه على ذلك، والواقع أن هذا كان تخيُّلًا، توهُّمًا، أو أنه بنى علمه على خبر، والواقع أن هذا الخبر كذب أو خطأ، إلى آخره.

هذا إياك أن تظنه في عِلم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، إذن علم الله مطابق للواقع.

القاعدة الثانية: ما قضى الله كائنٌ لا محالة، ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

القاعدة الثالثة: ما كتب في اللوح المحفوظ لا تغيير فيه ولا تبديل.

هذا الذي سبق إن أيقنت به، أكسبك فائدة إيمانية عظيمة من جهتين:

أولًا: أن يزداد تعظيمك لربك سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ويقينك بعظمته.

ثانيًا: اطمأنَّتْ نفسك وسكَنَت وهَدَأَت، وحُفِظت بتوفيق الله عَزَّوَجَلَّ من الضيق والغضب وفعل ما لا ينبغي، مَن أيقن بما سبق اطمأنَّ وسَكَن، ولم يَعُدْ باللَّوم على نفسه أو على غيره، فإن كل شيء واقع فقد علمه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على ما كان، «**وإِنْ أَصابك شيءٌ فلا تقلْ: لو كان كذا لكان كذا وكذا، ولكن قُلْ قَدَرُ اللهِ وما شاءَ فَعَلَ**».

وقال أنس رضي الله عنه كما عند ابن حبان بإسناد صحيح، قال رضي الله عنه: خدمتُ رسول الله ﷺ عشر سنين، فكان يقول في كل ما بعثني ولم يتهيأ، يعني: يرسله لشيء ولكنه لا يحصل، فكان يقول ﷺ: «**لَو قُضِي لَكَانَ**»، أو «**لَو قُدِّرَ لكان**»، هكذا جاءت الرواية بالشكّ، (لو قضي لكان، لو قدر لكان)، إذن لا حاجة ولا داعي إلى عتاب أو لَوم.

فهكذا يعيش الإنسان مطمئنًا، مهما أصابته من أقدار مؤلمة، هذا شيء لا انفكاك للعبد منه، ولا سبيل له إلى أن يتخلص عنه، ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك.

فإيَّاك أنْ تُضَيِّعَ زمانك، بل إياك أن تضيع إيمانك في شيء لا فائدة من البحث فيه، ولا من الدندنة حوله، هذا شيء قدره الله، أو شيء فاتك، والله لو قُدِّرَ لك

لأتاك، فاطمئن واسكُن وارْضَ بقدر الله، وأبشر بالخير.

قوله: (**فَوَيلٌ لِمَن صَارَ لله تعالى فِي الْقَدَرِ خَصِيمًا، وَأَحْضَرَ لِلنَّظَرِ فِيهِ قَلْبًا سَقِيمًا، لَقَدِ الْتَمَسَ بِوَهْمِهِ فِي فَحْصِ الْغَيْبِ سِرًّا كَتِيمًا، وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ أَفَّاكًا أَثِيمًا**).

بعد أن بين المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ الحق في هذا الباب، وجزاه الله خيرًا على هذا التأكيد والبَسْط.

جاء أوانُ التحذير من أن تخالف الحق البين في هذا المقام، فتكون حينئذٍ خصيمًا لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

قوله: (**فَوَيلٌ لِمَن صَارَ لله تعالى فِي الْقَدَرِ خَصِيمًا**)، «وَيْلٌ» هذه كلمة تقولها العرب عند الوقوع في هلكة، إما أن يقولها الإنسان لنفسه: يا ويلنا، أو تقال من غيره له، ﴿**وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ**﴾ [المطففين:١].

وحُقَّ لمن خالف الحق المبين في باب القدر، أن يقال له: ويل لك؛ لأنه قد عرّض نفسه لعذاب الله وسخطه.

في «صحيح مسلم» أن مشركي قريش جاؤُوا يخاصمون رسول الله ﷺ في القدر، فنزل قول الله جل وعلا: ﴿**يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ * إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾ [القمر:٤٨-٤٩]، هذه عقوبة واضحة جلية لكلِّ مَنْ يُكَذِّبُ بالقدر أو يخاصم فيه، فحذارِ من أن ينالك حظٌّ مما سيصيب

المشركين المخاصمين في القدر من عذاب الله جلّ وعلا بسبب عدم سلوك الصراط المستقيم في شأن القدر.

قوله: (**فَوَيلٌ لِمَن صَارَ لله تعالى فِي الْقَدَرِ خَصِيمًا**)، وكأنه أيضًا يشير إلى أن المخالفين للحق في باب القدر قد جاء فيهم أنهم خصماء الله جل وعلا يوم القيامة، وهذا الباب لا يصح فيه شيء فيما أعلم.

ورُوِي عن رسول الله ﷺ من حديث عمر ومن حديث ابن عباس، وجاء أيضًا من قول ابن عمر رضي الله عنهم أجمعين، ولا أعلم في هذا الباب شيئًا يصح، أن القدرية خُصماء الله جل وعلا يوم القيامة، ولكن جاء هذا على لسان السلف.

من ذلك ما أخرج ابن بطة في الإبانة، عن الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ، أنه قال: «القدرية خصماء الله عَزَّوَجَلَّ في الأرض».

وجاء نحوه أيضًا عن أحد السلف، وهو عِمارة بن زَاذان، كما أخرج هذا عبد الله بن أحمد في كتابه «السنة».

ويمكن أن يشهد لهذا المعنى حال المشركين من أنهم خاصموا رسول الله ﷺ في القدر.

وقد أحسن الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، حينما قال في «تائيته في القدر»:

ويُدْعَى خُصُومُ اللهِ يَومَ مَعادِهِم ... إلى النّارِ طُرًّا فِرْقَةُ القَدَرِيّة

سَوَاءٌ نَفَوهُ أَو سَعَوا لِيُخاصِمُوا ... بِهِ اللهَ أو مَارَوا بِهِ للشَّرِيعَةِ

ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ أن هؤلاء المخالفون للحق في باب القدر الذين هم خصماء الله جل وعلا، أنهم الثلاث فرق، وقد بَسَط هذا كثيرًا في كتبه، ونقل هذا عنه أيضًا تلميذه ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ، هؤلاء الذين جمعهم في هذا البيت وبسطهم في غيره، هم القدرية المجوسية، والقدرية الإبليسية، والقدرية المشركية.

كثير من أهل العلم يقتصر على ذكر القدرية والجبرية، وشيخ الإسلام بيّن ما هو أبسط من هذا.

فأما الفرقة الأولى: فهي القدرية المجوسية، وهي القدرية النفاة، وهؤلاء هم المقصودون غالبًا من مصطلح القدرية، فهؤلاء أقروا بالأمر والنهي، ولكنهم أنكروا عموم مشيئة الله عَزَّوَجَلَّ وخلقه، بمعنى: أخرجوا من قدر الله -الذي هو مشيئته وخلقه- أخرجوا منه أفعال العباد، فالله جل وعلا لم يشأ ولا يشاء أفعال العباد، هم لأنفسهم بمشيئة مستقلة، وكذلك هو سبحانه ما خلق أفعالهم، إنما هم الخالقون المُحْدِثُونَ لأفعال أنفسهم، فحُقَّ أن يكونوا خصماء الله، معاندون لله، الله جلّ وعلا يقول: ﴿**وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ**﴾ [التكوير:٢٩]، وهؤلاء يقولون: لا، العبد يشاء بمشيئة مستقلّة عن مشيئة الله، بل الله عَزَّوَجَلَّ يريد من العبد، والعبد يريد من نفسه شيئًا، فتغلب إرادتُه إرادةَ الله، خصماء لله، الله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿**اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ**﴾ [الرعد:١٦]، وهم يقولون: لا، ما خلق كل شيء، خلق أشياء، وأشياء ما خلقها.

ومعلوم أن الأفعال بالنسبة للناس أكثر من ذواتهم، فالذات أو الشخص الواحد يفعل أفعال كثيرة جدًا، فذاته مخلوقة لله، لكن أفعاله ليست مخلوقة لله، أفعاله الاختيارية التي يقوم بها ليست مخلوقة لله، فأي معاندة ومخاصمة لله جل وعلا كهذه؟

وهذا الذي أراده الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقول: (**سَواءٌ نَفَوهُ**)، هؤلاء المجوسية، الذين اعتقدوا خالقين مع الله، على مِنوال المجوس الذين اعتقدوا أن غير الله عَزَّوَجَلَّ يخلق، النور والظلمة.

قوله: (**سَواءٌ نَفَوهُ، أَوْ سَعَوا لِيُخَاصِمُوا بِهِ اللهَ**)، هؤلاء الإبليسية، (**أَوْ مَارَوا بِهِ لِلشَّرِيعَةِ**)، هؤلاء هم المشركية، هؤلاء هم الجبرية الذين أقروا بالقدر، بل غلوا في القدر في مقابل أنهم أنكروا الأمر والنهي، أو جلعوا القدر حجةً لهم في ترك الأمر والنهي، هؤلاء هم الجبرية، وهؤلاء أيضًا خصماء لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

الله جل وعلا يثبت للعباد مشيئة، ويثبت للعبد اختيارًا، ويثبت للعبد فعلًا، وأنه يُجازَى على فعله، في أدلة كثيرة، هم يقولون: لا، ليس كذلك، بل العبد ليس له مشيئة، بل ليس له قدرة ولا فعل، فحق لهم أن يكونوا خصماء لله.

أمَّا الفرقة الثالثة: فهم الإبليسية، (**أَوْ سَعَوا لِيُخَاصِمُوا بِهِ اللهَ**) وهؤلاء أقرُّوا بالأمرين، ولكن زعموا أن بينهما تناقضًا، زرعوا الشقاق، وأوقدوا في زعمهم الحرب بين أمر الله وقدره، ثمة تناقضٌ، وهؤلاء أَولى الناس بوصف الخصماء،

بأنهم خصماء لله.

وهُم على إرث من إرث إبليس، ﴿أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء:٦١]، كيف تأمرني بشيء بخلاف الحكمة؟ أنت قدَّرْتَ لي أن أكون من صنف وجنس أعلى، فهذا يتنافى مع الفعل الصواب السديد، سبحان ربّي العظيم!

وكثير من الناس يزعمون أنهم يؤمنون بالأمر والنهي، ويؤمنون بالقدر، ولكنهم يتهمون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في حكمته وفي عدله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهذا كثير في منثور ومنظوم، تجد منهم من يقول مثلًا: (خَلقتَ بيننا أقمارًا، وأَمَرْتنا أن نَغُضَّ الطرفَ عنها)، يضربون الشرع بالقدر، يعني: خلقت نِساء حِسانًا، ثم تأمرنا أن نغضَّ الطرف عن ذلك.

هكذا يزعمون أن هذا منافٍ للحكمة، سبحان الله العظيم!

مع أنّ الحكمةَ كُلَّ الحكمةِ، والسَّداد كلّ السَّداد، في غض هذا البصر، ولكن ﴿وَمَنْ يُرِدِ اللهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللهِ شَيْئًا﴾ [المائدة:٤١].

أو كما ذكرتُ لكم سابقًا، ويذكر هذا كثيرًا عن المعرِّي والله أعلم بحقيقة الحال:

أَنَهَيتَ عن قَتْلِ النُّفُوسِ تَظَلُّمًا وَبَعَثْتَ أَنتَ لِقَتْلِهَا مَلَكَينِ

قاتله الله! ما أجهله هذا القائل! وما أبعده عن العقل والحكمة! وكيف سَوَّى بين موت الإنسان حَتْف نفسه وبين ظُلْمه، وأن يُقتل وأن يُعتدى عليه؟ وكيف جعل المخلوقين مشابهين لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الذي هو المحيي والمميت، فما قَبُح

في زعْم هذا القائل من المخلوق قَبُح من الله، والعكس.

تشبيه في الأفعال، في أمثلة كثيرة.

والغالب أن من طَرَد مذهب القدرية المشركية، وسُمُّوا بذلك؛ لأنّ هذا ما بين الله عَزَّوَجَلَّ من حالهم، وقال: ﴿**سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا**﴾ [الأنعام:١٤٨].

هؤلاء القدرية المشركية الجبرية إذا طردوا هذا المذهب، فالغالب أن يجمعوا إليه مذهب القدرية الإبليسية، من جهة الاعتراض على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وسوء الظن به جل وعلا؛ لأنه يزعم أنه مفعول به لا فاعل، ثم يُحاسَب ويُجازَى، هو مسكين ما فعل شيئًا، ولكن ماذا يصنع؟ مفعول به لا فاعل، لا هو الذي زنا، ولا هو الذي سرق، ولا هو الذي قتل، ولا شيء مسكين، إنما تقع هذه الأفعال به، فهو مفعول به لا فاعل.

حتى لربما قال قائلهم، ونقل هذا ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن بعضهم، أنه يقول: (مسكين ابنُ آدم، لا ظالم ولا معذور) نعوذ بالله! وغيره على هذا المِنوال يعتقد أنه مظلوم في صورة ظالم، فجمع بين السوأتين، نعوذ بالله من هذه الحال.

أمَّا أهل العلم والإيمان، أمَّا المعظمون لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فإنهم يدينون بأمر الله عَزَّوَجَلَّ، ويؤمنون بقدره، بخلاف خصماء الله عَزَّوَجَلَّ، الذين سبق أن ذكرتهم لك، فإنهم يعصون أمره ويحتجون بقدره.

ودلائل الكتاب والسنة، وشواهد العقل، وما يوافق الفطرة؛ لا شكَّ أنه مع ما عليه أهل السنة والجماعة.

والعاقل كما قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «العاقل خصْم نفسه، والجاهل خصم أقدار ربِّه».

يعلم أنه إنما أُوتِي من قِبَلِها، فهي أعدى أعدائه.

وأما الجاهل بحق ربه وبقدر ربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فإنه هو الذي يكون خصمًا لأقداره سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، والله المستعان.

قوله: (**فَوَيْلٌ لِمَن صَارَ للهِ تعالى فِي الْقَدَرِ خَصِيمًا، وَأَحْضَرَ للنَّظَرِ فِيْهِ قَلْبًا سَقِيمًا**)، لا شكَّ أن النظر هذا الذي سلك غير الحق في باب القدر، قلبه مريض، ليس قلبًا حيًّا صحيحًا سليمًا، وإنما هو قلب مريض.

قوله: (**لَقَدِ الْتَمَسَ بِوَهْمِهِ**)، يعني: لا تقل بِوَهَمِه، إنما: بِوَهْمِه، وَهَم وَهْمًا، الوَهْم هو: ما يقع في الذهن من الخاطر، وأما وَهِم وَهَمًا، فهذا الوَهَم هو: السهو والغلط.

قوله: (**لَقَدِ الْتَمَسَ بِوَهْمِهِ**) بهذا الذي وقع في ذهنه من هذه الخواطر الرديئة، (**فِي فَحْصِ الْغَيْبِ سِرًّا كَتِيمًا**)، كتيمًا يعني: مكتومًا، يعني: مخفيًّا، مستورًا، وبالتالي لن يصل إلى طائل، بل سَيَبُوءُ بالخَيبة، ويا لَيته يصل إلى هذا فحسب، بل الأمر أعظم.

قوله: (**وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ أَفَّاكًا أَثِيمًا**)، أَثِيم يعني: باءَ بالإثم، عياذًا بالله، ولربما وصل إلى دركة من الإثم عظيمة جدًا، حتى لربما التحق بالكفار، نعوذ بالله.

والأفَّاك، يحتمل أنه أراد بكلمة (الأفَّاك) يعني: الكذاب، فإنه قال بخلاف الواقع، كل من تكلم في القدر بخلاف الحق الذي جاء في الوحي فإنه تكلم بكذب، مخالف للواقع، أو أنه أراد (بالأفَّاك): الذي يَصُدُّ الناس عن الحق.

وصدق، كلُّ تلك الأصناف من المجوسية أو الإبليسية أو المشركية، كل ما يطرحونه لا شكّ أنه صَدٌّ للناس عن سبيل الحق، نعوذ بالله من حالهم[٥٠].

(٥٠) إلى هنا تمام (**المجلس الثامن عشر**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الخميس السادس عشر من شهر جمادى الأولى، سنة خمس وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعة وثلاثون دقيقة.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَالْعَرْشُ وَالْكُرْسِيُّ حَقٌّ، كَمَا بَيَّنَ اللهُ تعالى فِي كِتَابِهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُسْتَغْنٍ عَنْ الْعَرْشِ وَمَا دُونَهُ، مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ، وَقَدْ أَعْجَزَ عَنِ الْإِحَاطَةِ خَلْقَهُ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا المقطع من هذه العقيدة يتعلق بالكلام عن العرش والكرسي، **ولازم ذلك** إثبات الاستواء لله جل وعلا، ثم الكلام عن علو الله وإحاطته وغِناه.

وبَيْن أيدينا -في هذا المقطع الذي سمعت- سبعُ مسائل.

قوله: (**اَلْعَرْشُ وَالْكُرْسِيُّ حَقٌّ**) أي: ثابت، نؤمن به ونعتقد بوجوده، فالعرش حقّ، والكرسي حقّ؛ وذلك لأنه قد ثبت في كتاب الله وفي سنة رسوله ﷺ الإخبار به، وببعض ما يتعلق به من الصفات والأحوال على ما سيأتي بيانه إن شاء الله.

والبحث في العرش والكرسي بحث يتعلّق بمسائل الغيب، وله أيضًا تعلّق بباب الصفات؛ لأنّ العرش يتعلق به إثباتُ صفة الاستواء له سبحانه عليه، والكرسي يتعلق به إثبات القدمين لله جل وعلا.

فصار البحث في العرش يتعلق به البحث في صفة اختيارية، والبحث في الكرسي يتعلق به البحث في صفة ذاتية، ناهيك عن مسائل أخرى تتعلق بهذا

الباب: كالإيمان بالملائكة من حيث أنّ العرش له حملة من الملائكة، إلى غير ذلك من المسائل التي تندرج تحت هذه الجملة.

المسألة الأولى هي: الإيمان بالعرش.

والعرش في اللغة هو: سَرير الملك الذي يجلس عليه.

وهذا المعنى اللغوي قد جاء في الأدلة، كقوله تعالى: ﴿**وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ**﴾ [النمل:٢٣]، ﴿**قَالَ نَكِّرُوا لَهَا عَرْشَهَا**﴾ [النمل:٤١]، ﴿**وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ**﴾ [يوسف:١٠٠]، في أدلة من هذا القَبيل عِدَّة.

ومادة (عَرَشَ) تدل على عُلُوٍّ وارتفاع، ولذا جاء في كتب التفسير عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: «إنما سُمي العرش لارتفاعه»، فهذه المادة تدل على ارتفاع.

ومن أجل ذلك قيل لسَرير المُلْك أو سرير المَلِك: عَرْش؛ لأنه يكون شيئًا مرتفعًا عن بقية الحاضرين حوله، فمِن هذا سمي العرش عرشًا.

وهذا المعنى اللغوي مُلاحَظ كما سيأتي في المعنى الشرعي.

أمَّا العرش في الشرع، وهو الذي جاءت النصوص بإثباته، وإثبات استواء الله جل وعلا عليه في أدلة كثيرة من الكتاب والسنة، وجاء أيضًا ذِكر شيء من صفاته وأحواله، **فإن المراد به هو**: مخلوق عظيم، خصَّه الله جل وعلا باستوائه عليه، وهو مخلوق عظيم، له قوائم وحَمَلَة، وهو سَقْف العالَم.

هذا توضيح لمعنى العرش الذي نؤمن به معشر المسلمين.

وعندنا في موضوع العرش عدة مسائل:

المسألة الأولى: ما جاء في النصوص من صفاته وأحواله.

(**عرشُ الرحمن**) قد تكرر ذكره في كتاب الله جل وعلا في إحدى وعشرين مرة، كما جاء ذكره في حديث رسول الله ﷺ في أحاديث عدة، والله جل وعلا وصف نفسه بأنه ذُو العرش، ﴿**إِذًا لَابْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا**﴾ [الإسراء:٤٢]، ﴿**رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ**﴾ [غافر:١٥]، كما أن الله جل وعلا وصف نفسه بأنه رب العرش، ﴿**لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ**﴾ [النمل:٢٦]، في أدلة من هذا القبيل عِدَّة.

فهذا يدلك على أنه مخلوق عظيم، ولو لم يكن إلا أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خصه باستوائه عليه، لكفى بذلك تعظيمًا له.

ولذلك وجدنا في النصوص أنه موصوف بكونه عظيمًا، وكريمًا، ومجيدًا، الله جل وعلا وصف نفسه بأنه رب العرش العظيم.

وكذلك الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وصف هذا العرش بأنه (كريم)، ﴿**لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ**﴾ [المؤمنون:١١٦].

وكذلك هو عرش (مَجيد)، قال جل وعلا: ﴿**ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ**﴾ [البروج:١٥]، وهذا على قراءة حمزة، والكِسائي، وخَلَف العاشر، والجمهور على الرفع،

باعتباره صفة لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، لكن على القراءة الأخرى هو صفة ونعت للعرش.

وفي دعاء الكرب الثابت في «الصحيحين»، قال ﷺ: «**لا إله إلا الله العظيم الحليم، لا إله إلا الله رب العرش الكريم، لا إله إلا الله رب العرش العظيم، لا إله إلا الله رب السماوات ورب الأرض ورب العرش الكريم**»، فهاهنا أيضًا وصَف النبي ﷺ هذا العرش بأنه عظيم وكريم.

إذن هذا ممَّا دلَّت الأدلة على صفة هذا العرش أنه عظيم، وكريم، ومجيد.

ومن ذلك أيضًا: أنه ذُو قوائم، والله عَزَّوَجَلَّ أعلم بعددها.

ويدل على هذا ما ثبت في «الصحيحين»، واللفظ للبخاري، أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: «**الناسُ يُصعَقُون يوم القيامة، فأكون أوَّلَ مَن يُفيق، فأجد موسى آخذًا بقائمة من قوائم العرش**»، فهذا دليل صحيح على أن هذا العرش له قوائم، والله جل وعلا أعلم بعددها، كما هو سبحانه أعلم بكيفيتها.

أيضًا: مما دلت الأدلة عليه في شأن العرش: أن له حملة من الملائكة، قال سبحانه: ﴿**الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ**﴾ [غافر:٧]، إذن للعرش حملة، وأيضًا ملائكة يكونون حوله، ﴿**الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ**﴾، وقال سبحانه: ﴿**وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ**﴾ [الحاقة:١٧].

وحَمَلَة العرش الذين يحملونه يوم القيامة ثمانية، وهم على الصحيح ثمانية ملائكة، وليس الوارد ثمانيةَ صفوف من الملائكة، أو ثمانية أجزاء من الملائكة

من تسعة كما قيل، إنما الصحيح أنهم ثمانية من الملائكة العظام.

وثبت في «سنن» أبي داوُد أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: «**أُذِن لي أن أحدث عن مَلَك من ملائكة الله عَزَّوَجَلَّ حَمَلة العرش، إنما بين شَحْمَة أُذُنِه إلى عاتقه مسيرة سبعمائة عام**»، سبحان الله العظيم!

انظر إلى هذه العظمة في خلق الله جل وعلا، وإذا كان هذا شأن المخلوق، فكيف بعظمة الخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؟ لا شك أن الله سبحانه أعظم وأعظم، إذا كان ما بين شحمة الأذن والعاتق -يعني في هذه فيما يقابلنا، في هذه المسافة فقط- مسيرة سبعمائة عام.

ومثل هذا -يا معشر الإخوة- ينبغي أن يتأمله الإنسان متدبرًا مستذكرًا مستفيدًا، فلم يخبرنا النبي عليه الصلاة والسلام عن هذا الأمر عبثًا، إنما هذا لأجل أن تقف أمامه مَليًا، تتأمل وتتدبر، وكل ذلك لا شك أنه سيكسبُك تعظيمًا لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وخضوعًا أمام عظمته جل وعلا، هذا مَلَك كريم، خاضع لعظمة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، مع ما هو عليه من هذا الكِبَر والعظمة، فكيف بك يا ابن آدم، يا من لا تساوي شيئًا البتة أمام هذه العظمة؟ وهذا مخلوق من جملة مخلوقات كثيرة لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وأنت لسْت بشيء أمام هذه العظمة، ثم ينتابك الكِبْر والغرور، وترى نفسك بعين الفضيلة، واستحسان العمل، ولربما استكبرت عن الخلق، ولربما كان منك ما يكون من عصيان لله سبحانه وتعالى واستكبار على

أمره، وأنت لست بشيء في مخلوقات الله العظيم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فهذا الحديث وأمثاله مما يصيب قلب المؤمن بالرجفة والخوف والخضوع للعظيم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وممَّا يتعلق بحملة العرش: ما قال حسان بن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ -وهو تابعي جليل- قال: «إن حملة العرش ثمانية ملائكة، أربعة يقولون: سبحانك وبحمدك على حِلمك بعد علمك، وأربعة يقولون: سبحانك وبحمدك على عفوك بعد قُدرتك»، يقولون هذا بصوت رَخِيم حسَن. وهذا الأثر أخرجه أبو الشيخ في كتاب «العَظَمة»، وقواه الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «العُلُو».

أيضًا مما يتعلق بحملة العرش: أن النبي عليه الصلاة والسلام أخبر كما في «صحيح مسلم»، أن الله جل وعلا إذا قضى أمرًا فإن هؤلاء الملائكة يسبحون، ثم يسبح أهل السماء التي تَلِيهم بتسبيحهم، وهكذا حتى يسبح أهل السماء الدنيا، ثم تقول الملائكة أهل السماء، الذين هم أقرب إلى حملة العرش: ماذا قال ربنا؟ فيخبرونهم، ثم مَن بعدهم يخبرونهم، وهكذا، يتخابر الملائكة عليهم الصلاة والسلام في شأن ما أخبر الله جل وعلا به.

أيضًا مما يتعلق بالعرش، وقد جاءت الأدلة به، ونحن نؤمن به لمجيء الدليل عليه: أن العرش له ظِل، وأن الاستظلال بهذا الظل من إكرام الله عَزَّوَجَلَّ وإنعامه على من شاء من عباده يوم القيامة.

وقد جاء في هذا عدة أحاديث، منها ما ثبت في مسند الإمام أحمد أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: «**المُتحابُّون في الله يُظِلُّهم الله في ظِلّ عَرشِه، يوم لا ظِلَّ إلا ظِلُّهُ**».

أيضًا مما جاء في شأن العرش مما جاء في النصوص: أن العرش يُعلق به ما شاء الله أن يُعلق، ومن ذلك ما ثبت في «صحيح مسلم»، أن النبي عليه الصلاة والسلام أخبر أن الرحم معلقة بالعرش، تقول: «**مَن وَصَلَنِي وصَلَه الله، ومن قَطَعَنِي قَطَعَه الله**».

ومن ذلك أيضًا ما ثبت في «صحيح مسلم» أيضًا، في شأن قناديل الشهداء، قال ﷺ عن الشهداء: «**أرواحهم في جَوف طَير خُضْر، لها قناديل معلقة بالعرش، تسرح من الجنة حيث شاءت، ثم تأوي إلى تلك القناديل**».

ومما جاء أيضًا في النصوص في شأن العرش: إخبار النبي عليه الصلاة والسلام أن العرش اهتَزَّ لموت سعد بن معاذ رضي الله عنه.

فهذه بعض الأمور المتعلقة بالعرش مما دل الدليل عليه، ونؤمن به معشر أهل الإسلام، مما دل عليه الكتاب والسنة.

المسألة الثانية: خصائص العرش.

والبحث في خصائص العرش بحث أخصّ من سابقه، **فالمقصود بخصائص العرش**: ما تميز به العرش دون بقية المخلوقات.

ويمكن من خلال التأمل في الأدلة استخلاص ست خصائص:

أولًا: أن العرش قد خصَّه الله جل وعلا باستوائه عليه، وهذا أمر بين واضح، وسيأتي الكلام عنه قريبًا إن شاء الله.

ثانيًا: أن العرش أعلى المخلوقات، ويدل على هذ ما ثبت في «الصحيحين» من قوله ﷺ: «**إذا سألتم الله فسَلُوه الفردوسَ، فإنه أوسطُ الجنةِ وأعلى الجنةِ، وفوقَه عرشُ الرحمن**» أو «**وفوقُه عرشُ الرحمنِ**».

والفرق: أن (وفوقَه) هذه ظرف مكان، و(وفوقُه عشر الرحمن) مبتدأ، وخبره (عرش الرحمن).

والمقصود بأنه (فوقُه) يعني: أنه سقفه عرشُ الرحمن، يعني: سقْف الفردوس عرش الرحمن.

ونقل ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «حادي الأرواح»، وكذلك ابن كثير في «البداية والنهاية» -أعني: المِزّي رَحِمَهُ اللَّهُ- أنه استحسن القول الثاني، أنه قال: هذا أحسن، يعني القول أو رواية الحديث بأنه (فوقُه)، يعني: أن العرش سقْف الفردوس.

والمستفاد من هذا الحديث: أن العرش أعلى المخلوقات، وذلك لأن لا شيء أعلى منه من المخلوقات، إذْ هو سقف المخلوقات، فالجنة فوق السماوات السبع، ولا شيء فوق الجنة إلّا عرش الله عَزَّوَجَلَّ الذي استوى عليه، فبذلك يكون العرش أعلى المخلوقات، وهذا الذي توارد عليه أهل السنة

قاطبةً، أن العرش هو أعلى المخلوقات.

ثالثًا: أنه أكبر المخلوقات، فلا نعلم في النصوص خبرًا عن مخلوق من مخلوقات الله جل وعلا أكبر من العرش.

ويدل على هذا: قول ابن عباس رضي الله عنهما، وقد أخرجه جمع من أهل العلم، كابن خزيمة في «التوحيد»، والطبري، وغيرهما بإسناد صحيح، أنه رضي الله عنه قال: «الكرسي موضع القَدَمَين، والعرش لا يَقْدُر قَدْرَه إلا الله»، فهذا يدل على أنه شيء كبير جدًا.

ويدل على هذا أيضًا: ما جاء عند ابن حبان من حديث أبي ذرٍ رضي الله عنه -وهذا الحديث له طرق، وقوَّاه جمْع من أهل العلم-؛ أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: «**ما السماواتُ السبع في الكرسي إلا كَحَلْقة مُلْقاة في فَلاة، وفضْلُ العرشِ على الكرسي كَفَضْل الكرسيّ على السماوات**»، فهذا يدلك على أنه مخلوق كبير جدًا، بل هو فيما نعلم أكبر المخلوقات التي جاءنا خبر عنها، والعلم عند الله.

رابعًا: أن العرش أثقل المخلوقات، وقد نبه على هذا الشيخ تقي الدين ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «الرسالة العرشية»، أن زنة العرش أثقل المخلوقات، مستدل على هذا بما ثبت في «صحيح مسلم»، من تعليم النبي عليه الصلاة والسلام لأُمّ المؤمنين جويرية رضي الله عنها الكلمات الأربع: «**سبحان الله وبحمده، عدد**

خلقه، ورضا نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته»، فبيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ أن المقام مقام ذكر أعظم الأشياء، فلما وصل الكلام إلى (الزِّنَة والثِّقَل) ذُكر العرش، فدلَّ هذا على أنه أثقل المخلوقات، والعلم عند الله جل وعلا.

خامسًا: أن العرش قد خلقه الله جل وعلا بيده، وهذه خاصية يشترك فيها مع ثلاثة من مخلوقات الله جل وعلا، فهي خاصية مشتركة بين أربع مخلوقات لله جل وعلا.

كما مرَّ بنا في الدرس الماضي من قول ابن عمر رضي الله عنهما: «خلق الله أربعة أشياء بيده: العرش، والقلم، وآدم، وجنة عدن»، وهذا الأثر أخرجه جمع من أهل العلم، كأبي الشيخ في «العظمة» وغيره، وجوَّد إسناده الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في «العلو»، بل قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنه صحيح على شرط مسلم»، وهذا الأثر له حكم الرفع، والله أعلم.

سادسًا: وهذا أيضًا مما يختص به مع بعض مخلوقات الله جل وعلا، وهو أنه لا يفنى.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، كما في المجلد الثامن عشر من «مجموع الفتاوى»: «وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وأهل السنة والجماعة على أن من مخلوقات الله ما لا يَفنى، كالعرش، والجنة، والنار».

ويشهد لهذا الحديث السابق، الذي فيه: «**وفَوقُه عرشُ الرحمنِ**»، فهذا مما

يدل على أن هذا العرش لا يفنى؛ لأن الجنة لا تفنى، والمسألة -كما سمعتَ- محل اتفاق بين أهل السنة والجماعة.

فهذا مما جاء فيما وقفت عليه من خصائص العرش، والله تعالى أعلم.

المسألة الثالثة: الأقوال المخالفة في العرش؛ وقد خاض أهل الضلال في هذا المقام خوضًا بغير عِلم، وتكلموا في مسألة العرش -التي هي مسألة غيبية- بغير علم، وبما يخالف أدلة الكتاب والسنة.

ومن ذلك: أن كثيرًا من المتكلمين -من الجهمية، والمعتزلة، والأشعرية، والماتريدية- قد قالوا: إن العرش هو الملْك، فإذا قيل: (عرش الرحمن) فالمراد أنه: ملْك الرحمن.

ومن الأقوال الضالة أيضًا: قول المتفلسفة كابن سينا وأضرابه: إن العرش هو الفَلَك التاسع، الذي يسمى فلك الأفلاك، أو الفلك الأطلس، ولا شك أنّ من اطلع على شيء مما جاء في ذكر العرش لَيَقطع بأن هذين القولين من البطلان بمَحَل؛ وذلك أن الأدلة تدل على أن العرش بخلاف ما قيل.

فيا لله العجب! كيف يكون العرش الذي استوى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عليه هو المُلك؟ وهو سبحانه قد قال: ﴿**وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ**﴾ [هود:٧]، أَفَيُفهمُ أن مُلْكه على الماء؟

ويا لله العجب! أَلَم يسمعوا حديث رسول الله ﷺ، وهو مرويٌّ في أصحّ كتب

الحديث: أن موسى عليه الصلاة والسلام أخبر أنه سيَراه إذا أفاق عليه الصلاة والسلام آخذًا بقائمة من قوائم العرش، فهل يقال: إن موسى كان آخذًا بقائمة من قوائم ملْك الله عَزَّوَجَلَّ؟ كيف يُفهم هذا؟!

ويا لله العجب من هؤلاء القائلين بهذا القول، أَلَم يقرؤوا قول الله جل وعلا: ﴿**وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ**﴾، أَفيفهمُ أحد هذه الآية على أن هناك ثمانية من الملائكة تحمل ملْك الله جل وعلا؟ أَفيقول هذا مَن يدرك ما يقول؟

يا لله العجب من هؤلاء، أَلَم يسمعوا قوله عليه الصلاة والسلام: «**اهتزَّ عرش الرحمن لِمَوت سَعد بن مُعاذ**»، أَفيَكون ملك الله جل وعلا هو الذي اهتَزَّ؟

إذن هذا القول قول باطل، تَرُدُّه لغة العرب، فإن العرش في اللغة شيء، والملْك شيء آخر، وترده صرائح النصوص، كما سمعت فيما مضى.

ويَرُدُّ هذا أيضًا: إجماع السلف الصالح، فإنهم مُطبقون على أن العرش ليس هو ملْك الله جل وعلا، إنما هو ذاك المخلوق العظيم، الذي جاء في الأدلة ما جاء من وصفه، وخصه الله جل وعلا باستوائه عليه، وما سبق يدل بدلالة واضحة أيضًا على بطلان من قال من هؤلاء المتفلسفة بأن العرش هو الفلَك التاسع، ويكفي في رَدّ هذا القول بأن يُقال: ما الدليل على هذا؟ مِن أين لكم ذلك؟ ومن الذي أخبركم بهذا؟

إنما هذا من الرَّجم بالغيب، والقول في كتاب الله وفي سنة رسوله ﷺ بغير

علم.

فهذا من جملة المسائل التي تتعلق بموضوع العرش.

والمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ قد جمع إلى إثبات العرش إثبات الكرسي، فقال: (**وَالْعَرْشُ وَالْكُرْسِيُّ حَقٌّ**).

والعلاقة بين (الكرسي والعرش) علاقة واضحة؛ فإن الكرسي بين يدي العرش، فناسب أن يكون الكلام عنه عَقِيب الكلام عن العرش.

الكرسي لم يَرِد اصطلاحًا في كتاب الله جل وعلا إلا في موضع واحد، في آية الكرسي التي سميت به، ﴿**وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ**﴾ [البقرة:٢٥٥]، والأمر فيه لا شك، بخلاف العرش، فالعرش أكثر ورودًا في أدلة الكتاب والسنة.

تعريف الكرسي في الشرع، يعني حيث جاء ذِكره في آية الكرسي، أو فيما سيأتي من أدلة من السنة أو من الآثار، **هو أن يُقال**: إنه مخلوق عظيم من مخلوقات الله جل وعلا، يكون بين يدي العرش، وهو موضع قَدمَي الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وكونه موضع قدَمَي الله جل وعلا، ثبت هذا عن اثنين من أصحاب النبي ﷺ، فثبت هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما، وكذلك عن أبي موسى الأشعري، ومثل هذا مَحمَلُه عند أهل العلم مَحمَلُ التوقيف.

وهكذا توارد السلف رحمهم الله الآثار في هذا كثيرة عن التابعين وأتباعهم،

وهَلُمَّ جَرّا بين أهل السنة والجماعة إلى اليوم، فهذا محل اتفاق بين أهل السنة والجماعة.

هناك أقوال شاذة أخطأ فيها قلة من أهل العلم، وهذه لا تقدح في اتفاق أهل السنة على تقرير أن الكرسي هو موضع قدمي الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وفي هذا الموضوع أقوال مخالفة للحق.

أشهر ما قيل في معنى الكرسي: أنه عِلم الله جل وعلا، ففسر هؤلاء قوله تعالى: ﴿**وَسِعَ كُرْسِيُّهُ**﴾ أي: وسع عِلمُه السماوات والأرض. وهذا قول الجهمية، وكثير من المتكلمين، فسروا الكرسي بأنه علم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وأخطأ بعض علماء أهل السنة، فتَبَنَّوا هذا القول، لا باعتبار المأخذ الذي لأجله قال المتكلمون ما قالوا، فإنهم فروا من إثبات الكرسي الذي هو مخلوق عظيم بين يدي العرش، فرارًا من إثبات القدمين لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فجَنَحُوا إلى أن الكرسي هو علم الله جلّ وعلا.

المأخذ ههنا راجع إلى التأصيل العقدي عندهم، من نفي هذه الصفات الخبرية لله جل وعلا، وهي في زعمهم مُوهِمة للتشبيه، فتقتضي التجسيم.

وأما من أخطأ من أهل العلم؛ كالطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وإن كان قد حصل عنده شيء من التَّذبْذُب، فرجح أن الكرسي هو علم الله جل وعلا، وفي موضع مال إلى قول آخر سيأتي، وهو أن الكرسي هو عرش الله جل وعلا، فلا فرق بين الكرسي

والعرش، ولكن مَأْخَذه في هذا هو ظنه أن هذا ثابت عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهذا لاشك أنه مروي عن ابن عباس، أن الكرسي علم الله جل وعلا، وأخرج هذا الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره، ولكن هذا الأثر ضعيف، ولا يصح عن ابن عباس رضي الله عنهما، ففيه رجل ضعيف اسمه: جعفر الأحمر، فهذا رجل ضعيف، ثم هو مخالف للثابت عن ابن عباس رضي الله عنهما، بل هو متفق على صحته عنه، أن الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يَقْدُر قَدْرَه إلا الله.

القول الثاني: أن الكرسي هو العرش نفسه، فيكون معنى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ﴾، يعني: وسع عرشه، وهذا أيضًا نحا إليه طائفة من المتكلمين فرارًا من إثبات القدمين لله جل وعلا، وروي هذا عن الحسن البصري، وبعض أهل العلم ظن ثبوت هذا عنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والحقُّ أنه ليس بثابت عنه، فهذا الأثر أخرجه الطبري أيضًا، ولكن في إسناده رجل ضعيف اسمه: جُوَيبِر، فلا يصح هذا الأثر عن الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

القول الثالث: تأويل الكرسي بقدرة الله جل وعلا وملكه، فيكون معنى ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ﴾ يعني: وسع مُلكُه وقدرته السماوات والأرض.

وقريب من هذا القول الرابع: أن الكرسي في الآية تصوير لعظمة الله جل وعلا، ليس هناك كرسي حقيقي، وإنما هو مجرد تصوير لعظمة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهذا ما ذكره بعض المتكلمين.

وهذان القولان في غاية البعد كما لا يخفى، وما قيل مخالف للغة وللأدلة وللآثار ولإجماع السلف، فأين الكرسي في اللغة، والنصوص جاءت بلسان عربي مبين، أين الكرسي من ملْك الله وسلطانه وقدرته وعظمته، إلى آخره؟ أين هذا من هذا؟

ثم إن النبي عليه الصلاة والسلام قد أخبر كما في «صحيح ابن حبان» من حديث أبي ذرٍ رضي الله عنه، أنه قال: «**ما السماواتُ السبع في الكرسي إلا كَحَلْقة مُلْقاة في فَلَاةٍ**»، كما سبق أن ذكرت لك.

وهل يمكن أن نحمل هذا الحديث على أن المراد هو ملْك الله وسلطانه؟ لا يمكن ذلك، لا يمكن أن يُحمل هذا على هذا، وأن يُقال فضل الكرسي الذي هو ملْك الله وقدرته وسلطانه وعظمته، فضل العرش على الكرسي كفضل الكرسي على السماوات، يعني: ملْك الله وعظمته وقدرته شيء صغير بالنسبة للعرش، سبحان الله كيف يُقال هذا؟ والعرش من ملكوت الله جل وعلا، ومن مخلوقات الله جل وعلا، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو الذي يدبره، فكيف يُقال إن ملْك الله وعظمته هي الكرسي الذي جاء في النصوص؟ هذا لا يمكن أن يقال.

ثم إن الله جل وعلا قد قال: ﴿**وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ**﴾، مع أن قدرة الله أعظم من ذلك، فالله على كل شيء قدير، فكل شيء من موجود أو معدوم، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عليه قدير، فعظمة الله عَزَّوَجَلَّ وقدرته أعظم من هذا

بكثير، كيف يمكن أن يُقال هذا الأمر؟

وما هذه التأويلات إلا من جِراب الكلام المذموم، كما أشار هذه الإشارة اللطيفة الشارح ابنُ أبي العز رَحِمَهُ اللَّهُ، في شرحه على هذه العقيدة، ولو أن هؤلاء الخائضين لزموا جادة السلف، لَمَا تفرقت بهم السُّبُل، ولَقالوا بالحق الواضح المبين الذي درج عليه السلف الصالح، مما هو مستفاد من أدلة الوحي.

من الأقوال الضالة في شأن الكرسي أيضًا: قول المتفلسفة: أن الكرسي هو الفلك الثامن، الذي يحيط به الفلك التاسع الذي هو العرش، فالعرش هو الفلك التاسع، والكرسي هو الفلك الثامن، وما هذا إلا ضَرْب من الهَذَيانات التي لا تقوم على أثارة من علم البتَّة.

وسادسًا مما قيل: قول في الحقيقة هو عجيب، وهو ما ذكره الرازي في تفسيره، فإنه لما جاء إلى ذكر الكرسي، ذكر أن ابن عباس رضي الله عنهما قد قال: «إن الكرسي موضع القدمَين»، ثم عقّب على هذا بقوله: «ويَبعُدُ أن يقول ابن عباس إنه موضع قدمي الله عَزَّوَجَلَّ، فوَجَب رَدُّه» يعني: فوجب ردُّ هذ القول، «أو حَمْلُه على أنهما قدما رُوح القُدُس» يعني: جبريل، «أو مَلَك آخر من الملائكة العظام».

فأقول: إن هذا القول في الحقيقة لا ينقضي منه العجب.

فأولًا: هذا أثر ثابت عن ابن عباس رضي الله عنهما، لا يختلف العلماء في

ثبوته عنه، وهذا الرجل يقول إنه يبعد، وحُق لقائل أن يقول، بناءً على ماذا يَبعُد؟ كيف يكون التعامل مع الآثار عند أهل العلم؟ بالنظر إلى أسانيدها، وثمة مقاييس معلومة عند أهل العلم، بها يُعرف صحة الإسناد من ضعفه، وليست القضية قضية أهواء، والله هذا الأثر يناسبني فأثبته، وهذا لا يناسبني فأقول: يَبعُد، هكذا بطرف اليد، يشير الإنسان (يَبعُد) أن ابن عباس يقول هذا القول.

ثم الأدهى والأمرُّ هو أن يُقال: إن ابن عباس رضي الله عنهما يقول: «موضع قدمي الرب سبحانه»، وهو يقول: لا، هذا موضع قدمي روح القدس، أو موضع قدمي ملك عظيم من ملائكة الله، كيف يمكن أن يكون هذا؟

يعني: ابن عباس يقول قدمي الرب، وأنت تقول: هما قدما جبريل أو أحد الملائكة، أنا لا أدري في الحقيقة، كيف يمكن أن يكون هذا؟ هل يمكن مثلًا: أن نُؤول فنقول ثَمَّة حذف، فموضع قدمي الرب، يعني: موضع قدمي جبريل الذي هو ملك من ملائكة الرب، هكذا تضع سطر كامل تضيفه من عندك حتى تقيم الآثار وِفْق ما يهوى الإنسان، هل يمكن أن يُتعامل مع الأدلة والآثار بهذا النهج؟

لو طردنا هذا المسلك، إذا أمكن أن نقول هذا في هذا الأثر، وقد قاله هو وغيره من أصحابه، حتى في كتاب الله، وفي سنة رسوله ﷺ، أقول: لو طَرَدْنا هذا المسلك في التعامل مع الأدلة والآثار، كيف سيكون حال هذه الأدلة، بل كيف ستكون هذه الشريعة كلها؟

ستصبح نهبًا لذَوي الأهواء، يتلاعبون فيها كيفما شاؤُوا، كل إنسان لا يوافق هواه شيء جاء في النصوص، فإنه يمكن أن يدَّعيَ أنّ هاهنا حذفًا، وأن هذا من قبيل مجاز الحذف، ويدخل في الأدلة ما شاء، وهكذا تنقلب هذه الشريعة وهذا الدين الذي جاء به محمدٍ ﷺ إلى شيء آخر، بعيد عمَّا جاء في وحي الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

فالمقصود: أن هذا أُنمُوذج للمنهج الذي يسلكه المتكلمون في التعامل مع الأدلة.

واعلم أن هذا وأمثاله إنما أُتوا من إصابتهم بداء خطير، ومرض عُضال، هو مرض التشبيه، فما نَفَرُوا هذا النفور، ووقعوا في هذه السقطات العظيمة إلا لكونهم قد فهموا من هذه الأدلة أن المضاف إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من هذه الصفات هو كالمضاف إلى المخلوق، ولذلك نفروا هذا النفور الشديد، وأتوا بهذه العجائب والغرائب، ولو أنهم عظموا الله حق تعظيمه، وقدروه حق قدره، واعتقدوا حقًا وصدقًا أن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته ولا في صفاته، لَمَا احتاجوا إلى كل هذا الخَبْط والخلط، ﴿**وَمَنْ يُرِدِ اللهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللهِ شَيْئًا**﴾ [المائدة:٤١].

المسألة الثالثة: الاستواء على العرش، فنشير إلى هذه المسألة إشارة، وهي

إن لم يتعرض لها المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ، لكن إذا ذُكر العرش فمن لازم الكلام عن العرش الكلام عن استواء الله جل وعلا، فإن هذا العرش ما شَرُف إلا باستواء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عليه، فلعلَّ من المناسب أن يُشار إلى صفة الاستواء في هذا المقام.

واستواء الله جل وعلا على العرش هو عُلُوّه وارتفاعه واعتداله عليه، فهذا الذي يعرفه أهل اللغة قاطبة، فـ(**استوى على**) هذه الجملة تتضمن معنيين:

الأول: هو الاعتدال، فإن مادة (سَوِيَ) تعني في كل مَواردها: الاعتدال، ثم بعد ذلك يضاف إلى هذا معنًى آخر بحسب الحرف الذي يُعدَّى به الفعل، وهاهنا الحرف الذي وُصِل به فعل الاستواء هو حرف الاستعلاء، أَلَا وهو (عَلَى)، فانضاف إلى هذا معنى العلو والارتفاع، فصار معنى (**استوى على العرش**): علا وارتفع عليه مع اعتدال.

وقد نقل ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ إجماع أهل اللغة، كما في «مختصر الصواعق»: على أن الاستواء على الشيء هو العلو والارتفاع مع الاعتدال، فلا يُقال لمن علا شيئًا وهو مائل وليس بمعتدل: إنه مستوٍ.

وسبقه إلى هذا التقرير شيخُ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في مواضع من كتبه.

المقصود: أن استواء الله جل وعلا فعل يفعله الله جل وعلا، وهذه صفة فعلية اختيارية لله جل وعلا، فهو سبحانه استوى على العرش كيفما شاء

سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، والله أعلم بكيفية هذا الاستواء.

وقد جاء الدليل على استواء الله جل وعلا على العرش في كتاب الله جل وعلا في سبعة مواضع:

أعرافُ يونس رَعْد ثم في طه فرقانُ سجدةُ والحديدُ بها استوى

فهذه من جملة الأدلة، إضافة إلى ما جاء في السنة وآثار الصحابة من إثبات استواء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على عرشه.

وأمَّا أهل البدع فإنهم قد خاضوا خوضًا عظيمًا في نفي استواء الله جل وعلا على عرشه، ونفوا أن يكون الله جل وعلا قد استوى استواءً حقيقيًا يَلِيق به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

والسبب في هذا: التأصيلات الكلامية التي أقاموا عقائدهم عليها.

من ذلك الأصل الكبير، الذي هو يَنبُوع البدع: دليل حدوث الأعراض: فإنهم زعموا أنهم ما أثبتوا حدوث العالَم، والذي ينبَنِي عليه إثبات الصانع وقِدَمه، ما أثبتوا حدوث العالَم إلا بحدوث الأجسام، وما أثبتوا حدوث الأجسام إلا بحدوث الأعراض، وإذا كانت الأعراض حادثة، فالحادث لا يقومُ إلا بحادث، ونزَّلوا هذا بعد أن فرحوا بما عندهم من العلم، نزَّلوا هذا وطَرَدُوه فيما يتعلق بصفات الله جل وعلا.

وأحيانًا تجدهم ينفون استواء الله، بناءً على دليل آخر، وهو دليل الاختصاص، فقالوا: إن كَون الله جل وعلا مستويًا على عرشه هو في حقيقته

تخصيص له بهيئة وقدْر وكيفية، وكل مخصَّص فلابد له من مُخصِّص، وجعلوا ما يتعلق بالمخلوق مُطَّرِدًا في حق الخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وتارة يذهبون إلى نفي التجسيم عن الله جل وعلا، فيزعمون أن إثبات الاستواء يقتضي تجسيم الله جل وعلا، فلا يستوي إلا ما هو جسم، والجسم والحدوث متلازمان، كل جسم فهو حادث، إذن لا مفرَّ إلا أن ننفي استواء الله جل وعلا، هكذا يقولون.

ولو تأمَّلت لعُدْتَ إلى ما ذكرتُه لك سابقًا، ما أُتِي القوم إلا بإصابتهم بمرض التشبيه، كل كلامهم نابع من أن صفة الله عَزَّوَجَلَّ كصفة المخلوق، يلزمها ما يلزم صفة المخلوق، وبناءً على هذا نَفَرُوا هذا النفور، فما قدروا الله حق قدره، واعتقدوا أن الله جل وعلا ليس كمثله شيء، ولم يكن له كفوًا أحد، وما انتهوا عمَّا نهاهم الله جل وعلا عنه، ﴿**فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ**﴾ [النحل:٧٤]، فما كان منهم إلا أن خاضوا هذا الخوض، وانتهكوا حرمة النصوص، وأَتَوا بأشياء عجيبة، ومن أشهر ما قالوا بعد أن نفوا وأنكروا ما أثبت الله عَزَّوَجَلَّ لنفسه، قالوا: نُؤوِّل الاستواء بالاستيلاء.

والحقيقة: أنهم ما صنعوا شيئًا؛ لأنه إذا كان لا يستوي إلاّ ما هو جسم، فإننا نقول -تنزّلًا معهم في الجدال-: إنه لا يستولي إلا ما هو جسم.

فإن قالوا: أنتم وقعتم في خطأ هاهنا، فإننا نعني: استيلاء يليق بالله.

فإننا نقول: وأنتم قبل هذا قد وقعتم في خطأ، حيث إننا نقول: إن الله يستوي استواء يليق به، وكل ما تجيبون به فهو مردود عليكم في قولكم، فالحقيقة أنهم ما صنعوا شيئًا، فرَّوا من تشبيه فوقعوا في تشبيه.

ولعلَّ من المناسب هنا أيضًا أن أشير إلى خطأ عجيب وقع فيه الرازي، فإنه قد ذكر في سياق نفيه استواءَ الله جل وعلا، وفَوقيته على العرش، وذكر هذا في «أساس التقديس»، قال: لو كان الله فوق العرش لكان المعقول أن يخلق العرش قبل السماوات والأرض؛ لأنّ هذا مَحل استوائه، فالمعقول أنه قبل أن يخلق السماوات والأرض يخلق العرش، قال: والمعلوم خلاف هذا، وهو أنه خلق العرش بعد السماوات والأرض، واستدل بقوله تعالى: ﴿**إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى**﴾ [الأعراف:٥٤] وليس (خَلَقَ).

شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في المجلد الثالث -فيما أظن- من «نقْض التأسيس»، بدأ رده على هذا بأن تلا قوله تعالى: ﴿**إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الأَشْهَادُ**﴾ [غافر:٥١]، كيف أن هؤلاء لا يستدلون -وقد نصَّ رَحِمَهُ اللهُ في هذا الموضع على هذا وفيما قبله أيضًا- على أن هذا وأضرابه من المتكلمين لا يستدلون بدليل من القرآن إلا وفي الدليل ما يدل على نقيضه، فالاتفاق والإجماع بين أهل العلم قاطبة على أن خلق العرش مُتقدِّم على خلق السماوات والأرض، وإنما الذي في الآية كونه استوى وليس خلق، استوى على

العرش بعد خلق السماوات والأرض، وهذا بيِّن في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، أليس الله جل وعلا قال: ﴿**وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ**﴾ [هود:٧]، إذن العرش كان موجودًا من قبل.

وفي «البخاري» من حديث عمران رضي الله عنه قال النبي ﷺ: «**كان اللهُ ولم يكن شيء قبله، وكتب في الذِّكْر كل شيء، ثم ..**» هكذا اللفظ في رواية عند البخاري «.. **ثُمَّ خلَق السماوات والأرض، وكان عُرشُه على الماء**»، قال: «ثم». إذن العرش كان موجودًا، ثُم الله جل وعلا خلق السماوات والأرض.

ثم يُقال: القضية راجعة إلى مشيئة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ومشيئته مقترنة بحكمته تعالى، وأنَّى لعقولنا الضعيفة أن تحيط علمًا بحكمة الله، هَبْ -تنزّلًا- أن ما قلتَه صحيح، ولكن يمكن أن يُقال إن هذا المعقول الذي عَقِلْتَه يتعلق بشيء تعلمه في المخلوقات، لكن ما يتعلق بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ شيء آخر، فلله حكمة منه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فكيف تُلقى دلالات النصوص خلف الظهور بناء على مثل هذه التعليلات العليلة.

والله إن الإنسان ليعجب من هذه الجُرأة على النصوص، كيف أن القضية قضية ترجع إلى تشاغل بمعقولات، والله أنا أرى أن هذا غير صحيح؛ لأن العقل يقتضي كذا وكذا، هكذا يَتحكَّم بمعقول غير صريح أصلًا، ثم يَهدِم به دلالات ما جاء في الوحي.

المسألة الرابعة: التعليق على قول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنْ الْعَرْشِ وَمَا دُونَهُ**).

كأني بالمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أراد أن يُنبّه على ما يدفع وسوسة من الشيطان، قد يوسوس بها في نفوس بعض الناس، مِن أنَّ استواء الله جل وعلا على عرشه يقتضي حاجته إلى العرش.

ولعله أيضًا أراد أن يَرُدَّ على مقالة المتكلمين الذين نفوا استواء الله جل وعلا على عرشه، بزعم أن هذا الاستواء يقتضي افتقار الله إلى العرش، وهذا ممتنع في حق الله جل وعلا.

وقوله هنا: (**وَمَا دُونَهُ**) فيه إشارة إلى أن العرش أعلى المخلوقات؛ لأنه قال: (**وَمَا دُونَهُ**)، يعني: كل شيء من المخلوقات بعد العرش، هذه الجملة في قوة أن يقول: اللهُ جل وعلا مُستغنٍ عن العرش وعن جميع المخلوقات، هو في مقام بيان غِنى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن كل ما سواه، وعن كل شيء من المخلوقات، فقوله: (**وَمَا دُونَهُ**) قد يُفهم منها الإشارة إلى هذا المعنى، وهو معنًى صحيح كما قدمتُ.

المقصود: أن استواء الله جل وعلا على العرش هو قطعًا وبالضرورة لا يستلزم حاجته سبحانه إليه ولا إلى حَملته.

ويدل على هذا نوعان من الأدلة متلازمان:

الأول: كلُّ دليل دلَّ على غنى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وعلى اتصافه بالغنى -ولا شك أن الله سبحانه غني غنًى ذاتي- فيستحيل إلا أن يكون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى غنيًّا.

وَهْـــوُ الغَنِـــيُّ بِذَاتِـــهِ فَغِنَـــاهُ ذَاتِـــيٌّ لَـــهُ كَـــالجُودِ وَالإِحسَـــانِ

كما قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ.

ومن تلك الأدلة قوله سبحانه: ﴿**وَاللهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ**﴾ [فاطر:١٥]، والله هو الغنيُّ الحميد المتصف بالغنى التام سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وقال جل وعلا: ﴿**فَإِنَّ اللهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ**﴾ [آل عمران:٩٧]، غَنيٌّ عن كل شيء سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وفي الحديث القدسي المُخرَّج في «صحيح مسلم»: «**يا عبادي! إنكم لن تَبلغوا ضُرِّي فتَضُرُّوني، ولن تبلغوا نَفْعِي فتَنفَعُوني**»، الله جل وعلا غني عن كل أحد، عن البشر وعن غيرهم.

الثاني: ما دلَّ على افتقار المخلوقات إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

الله جل وعلا يقول: ﴿**إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ أَنْ تَزُولا**﴾ [فاطر:٤١]، قيام هذا الكون بالسماوات والأرض وما بينهما وما فيهما؛ إنما هو بالله جل وعلا، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هو الحي القيوم.

ومعنى (القَيُّوم): القائم بنفسه، المُقيم لغيره، فكل شيء قام به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ولو أن الله جل وعلا تخلى عنه، ولم يَمُدَّه بعونه، فإنه لا شك أنه مُضمَحِل، كل شيء لا يمده الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بعونه فإنه مُضمحل ولا شك، ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللهِ وَاللهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ**﴾ [فاطر:١٥].

المقصود: أنّ الله جل وعلا يُنزَّه وجوبًا عن أن يكون مُحتاجًا إلى العرش وإلى حَمَلَته، كما هو حال المخلوقين، حيث إن الاستواء بالنسبة إلى المخلوقين يقتضي حاجة المُستَوِي إلى المُستَوَى عليه، وليس في المخلوقين ولا في المخلوقات مُستوٍ وهو غنيٌّ عما استوى عليه، بل والمُستَوَى عليه فقير إليه، هذا شيء لا وجود له في المخلوقات، إنما هذا ثابت في حق الله جل وعلا، فاللهُ جل وعلا غني عن العرش وعن حملته، ولا يفتقر إليهما ولا إلى غيرهما، بل العرش هو المفتقر إلى الله، العرش هو المحتاج إلى الله، وحملة العرش هم المفتقرون إلى الله، وهم المحتاجون إلى الله جل وعلا، والله غني عن كل شيء.

وقد جاء في بعض الآثار، ورُوي مرفوعًا، ولا يصح عن رسول الله ﷺ، أن حملة العرش ما أطاقوا حمْل العرش، حتى أَلْهمَهُم الله أن يقولوا: لا حول ولا قوة إلا بالله.

إذن الله جل وعلا غني عن العرش، وعن حملة العرش، فيجب أن يُصان الاعتقاد باستواء الله على العرش من الظنون الكاذبة، من أن يُظنَّ أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مفتقر إلى العرش أو إلى حَملته.

وهذه شُبهة اعتمد عليها من اعتمد من المتكلمين، الذين نفوا استواء الله جل وعلا على العرش، وأنت ترى أن القوم أوزاع، ويضربون في النصوص ضرْب عَشْواء، والنصوص أشبه شيء -أعني: النصوص التي لا توافق أهواءهم، ولا

توافق دلالاتُها أهواءهم- هي أشبه شيء عندهم بالصَّائل الذي يدفع من كل وجه، وبأي وسيلة، المهم ألا يثبت ما دل الدليل عليه من المعنى.

ومن ذلك أنهم قالوا: لو كان الله مستويًا على العرش، لكان محتاجًا إليه.

نعود مرة أخرى فنقول: القوم غارقون إلى أعلى رؤوسهم في التشبيه، غارقون في بحر من التشبيه، إذا كان الله مستويًا على العرش، فشأنه كشأن المخلوق، الذي إذا استوى على شيء كما قال تعالى: ﴿**لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ**﴾ [الزخرف:١٣]، ﴿**فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ**﴾ [المؤمنون:٢٨]. إذن أنت تحتاج إلى هذا الفلك، وتعتمد في قيامك على هذا الفلك، إذن أنت فقير إليه، محتاج إليه، يصل إليك نفع من قبله، من السفينة، أو من الدابة التي أنت قد استويت عليها، شأنُ الله عَزَّوَجَلَّ في زعمهم هو كشأن المخلوق، ولذلك نفوا استواء الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، إذن القوم غارقون في بحار من التشبيه.

المسألة الخامسة: إثبات فوقية الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وهذا ما ذكره المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ حين قال: (**مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ**).

ونَبَّه الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعليقه على العقيدة الطحاوية أن بعض النسخ فيها: (**مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ فَوْقَهُ**)، فجعل الضمير في قوله: (**فَوْقَهُ**) عائدًا على العرش، إذن الله عَزَّوَجَلَّ محيط بكل شيء فوقَ العرش، لماذا قالوا هذا؟ الأمر محتمِل أن يكون هناك خطأ حصل من بعض النُّساخ، وانتشرت بعض النسخ

بناءً على هذا بحذف الواو.

والاحتمال الآخر: أن يكون هذا تصرفًا من بعض أهل البدع والأهواء، أنهم حذفوا الواو فرارًا من إثبات علو الله وفَوقِيّته.

وعلى كل حال هذا النهج -أعني: تحريف النصوص- ليس بمُستغرَب عنهم، ولهم في مجموعهم نماذج وسوابق في هذا الأمر، ولا يُستبعَد أن بعض المبتدعة تسلط على هذه العقيدة وحرّف فيها، فحذف حرف الواو؛ لأن هذه كلمة هي الكلمة الوحيدة التي في هذه العقيدة التصريح بإثبات علو الله جل وعلا وفوقيته، فأراد أن يدفع ذلك ليمكن أن يوجهوا هذه العقيدة إلى ما عليه هؤلاء، وهذا لا شك أنه بعيد كل البعد، بل إن المعنى ههنا لا يستقيم، إذا قلنا: إن الله جل وعلا محيط بكل شيء فوق العرش، فسبحان الله العظيم ما هذا؟ العرش هو أعلى المخلوقات، فإذن لا يمكن أن يستقيم هذا المعنى الذي ذكروا.

وعلى الجادة نقل أهل العلم هذه الجملة، وقد نقلها بإثبات الواو شيخُ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «نقْض أساس التقديس»، وكذلك ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «اجتماع الجيوش الإسلامية»، وكذلك الذهبي في كتابه «العُلُو»، وهي على كل حال ثابتة لا شك في كثير من نسخ هذه العقيدة.

المقصود: أن هذه الجملة فيها إثبات فوقية الله جل وعلا على خلقه.

والكلامُ في الفوقية هو الكلام عن العلو ولا فرْق، وكما أن علو الله ينقسم

إلى ثلاثة أقسام، كلها ثابتة له تبارك وتعالى.

فَلَهُ العُلُوُّ مِن الجهاتِ جَمِيعِها ذاتًا وَقَهرًا مَعْ عُلُوِّ الشَّانِ

يعني: علو الذات، وعلو القدْر، وعلو القهر، وكذلك الفوقية تنقسم إلى هذه الأقسام.

وعلو القدر، وعلو القهر ليسا محل خلاف بين أهل السنة والمتكلمين، إنما المعترك بيننا وبينهم هو إثبات العلو والفوقية الذاتية لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وأنَّى تصرف دلالات النصوص وهي أصرح ما تكون في إثبات هذا الأمر، ففي شأن الفوقية الله جل وعلا يقول: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام:١٨]، فهذا لا شك أنه دليل على إثبات فوقية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ذاتًا.

وهاهنا قال المبتدعة: إن الفوقية ههنا فوقية القدْر، يعني: الشأن في هذه الآية كالشأن في قوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف:٧٦] يعني: هذه فوقية قدْر، بعض العلماء أعلى قدرًا من بعض.

وهذا من عجائب الأقوال، يبتدئ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هذا المعنى ابتداءً، فيخبرنا بما يجب علينا أن نعتقد، أن الله أرفع قدرًا وأعلى منزلة من خلقه، أهذا يتناسب مع بليغ القول؟

أَلَم تَرَ أَنّ السّيفَ يَنقُصُ قَدْرُهُ إذا قيل: إِنّ السّيفَ أَمْضَى مَن العَصَا

وهل هذا إلا ما فيه شائبة من عدم إقدار الله عَزَّوَجَلَّ حق قدْره.

أَفَتَرى حكيمًا يقول ابتداءً: إن جواهر الألماس أرفع قدرًا من قِشْر البصل

والثوم؟ هل هذا يُقدِم عليه حكيم عاقل يدرك ما يقول؟

أَوْ هذا إنزال في الحقيقة من قدْر الجواهر والألماس؟

كيف يقُال ابتداءً هكذا يُقرّر: أن الله عَزَّوَجَلَّ أفضل من خلقه، وهل هذا محل بحث!!

وأما إذا كان المقام مقام رَدّ على المشركين الذين سوَّوا بين الخالق والمخلوق، ﴿تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ * إِذْ نُسَوِّيكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء:٩٧-٩٨]، هنا يتناسب، ومن الحكمة أن يُذكر ذلك، ﴿آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل:٥٩]، ههنا مثل هذا يُعيد العقول إلى نِصابها، ويرجعهم إلى الفطرة السَّوية، كيف تُسوُّون بين الخالق سبحانه والمخلوق؟! أمَّا أن يقال ابتداءً هكذا: الله عَزَّوَجَلَّ أفضل من خلقه، هذا لا يمكن أن يكون.

وهَبُوا تسليمًا جدليًا أن هذا قد حصل، فماذا أنتم قائلون في قوله تعالى عن الملائكة: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل:٥٠]، ولا تعرف العرب في لغتها كلمة (فوق) مسبوقة بـ«مِن»، إلا والمراد فوقية الذات.

إذا قلت: (هذا من فوق هذا) يعني: أنه فوقه ذاتًا، ولا يمكن أن يكون المراد ههنا أن هذا أفضل من هذا، والله جل وعلا قد قال: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾.

ومن الإشكالات المنهجية عند القوم: أنهم إذا جاؤُوا إلى موضع دَلَّ السياق

على أنه يراد به معنى، فإنهم يحفظون أو يفرحون بهذا الموضع، فيُعَمِّمُونه، ويجعلونه هو الجادة المسلوكة في كل موضع.

يعني: لمَّا جاؤُوا إلى بعض المواضع فيها أن الفوقية تكون فوقية قدْر ومنزلة، قالوا: إذن خلاص، اللغة العربية تدل على هذا، إذن نأتي إلى قوله: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ فنجعلها فوقية القدْر، بناء على أنه جاء في النصوص هذا، كقوله سبحانه: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾، هل هذا منهج صحيح؟

السِّياق يحدد المعنى، بل إن الكلام بسِياقه الواضح الصريح يصبح نصًا في المعنى فلا يُحتمل غيره.

بمعنى: هل إذا وجدنا الفوقية فوقية القدر في الآية السابقة، يمكن أن نُعَمِّمها أيضًا في مواضع أخرى، كقوله تعالى مثلًا عن صاحب يوسف: ﴿أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا﴾ [يوسف:٣٦]، إذن يمكن أن نقول: الخبز أفضل من رأسي؛ هل يمكن أن يقول قائل عاقل هذا القول؟ بناء على أنه قد جاء في النص، أو جاء في مجاري كلام العرب استعمال الفوقية في فوقية القدر، هل يمكن أن يقول هذا مثل هذا؟ يعني: جاؤوا مثلًا قالوا: والله وجدنا أن العرب تستعمل اليد، بمعنى: النعمة، أو القدرة، فيقال: (لفلانٍ عليَّ يدٌ)، (لولا يدٌ لك عليَّ لأجبتُك)، فيقولون خلاص، انتهت المشكلة، إذا جاء أن لله عَزَّوَجَلَّ يد. إذن نحن نحملها على هذا الذي جاء في النصوص.

هذا مسلك رَدِيء، هل ستفعلون هذا في حد السرقة، ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**﴾ [المائدة:٣٨]، يعني: اقطعوا قُدرتهما، ما أدري كيف يمكن أن نقطع قُدْرة السارق، أو نقطع نِعمته، هل يمكن أن يقول قائل مثل هذا القول؟

لماذا لا تَطردُون هذا المسلك في هذه الآية وأمثالها، لماذا تقولون: يستحيل، هكذا يقولون.

ونحن معهم: يستحيل أن نحمل الآية في حد السرقة على هذا المعنى؛ لأن السياق لا يحتمل هذا المعنى البتة.

نقول: والشأنُ في الأدلة التي دلت على إثبات اليد لله عَزَّوَجَلَّ أشدّ استحالة في هذا الحَمْل، لو كنتم تُنصِفون، لكن أنَّى لصاحب الهوى أن يُنصف.

على كل حال الأدلة على إثبات فوقية الله عَزَّوَجَلَّ أدلة كثيرة في الكتاب والسنة، في آثار الصحابة، في «صحيح البخاري»: أن أم المؤمنين زينت بنت جحش رضي الله عنها قالت: «زَوَّجَكُنَّ»، تفاخر أمّهات المؤمنين بما كان لها من هذه الفضيلة، «زَوَّجَكُنَّ أَهَالِيكُنَّ، وزَوَّجَنِي اللهُ من فوق سبع سماوات»، هذا تقوله أمُّ المؤمنين رضي الله عنها في أصح الكتب. والقوم عندهم من أعظم الجرائم، إثبات فوقية الله جل وعلا وعلوه الذاتي، بل هذا عندهم ملازم لعبادة الأوثان، هذه في الحقيقة ملازمة عندهم لعبادة الأوثان.

إن الإنسان والله ليَعجب من هذه الجُرأة، وهذه المعارضة لهذه الفطرة التي

فطر الله عَزَّوَجَلَّ عليها الناس قاطبة، سِوى من شذَّت وانحرفت فطرته، من مسلمين ومن كافرين.

وههنا ملحظ لطيف، نبه عليه ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو: أننا وجدنا في القرآن أنه إذا طارت مقالة في حق الله جل وعلا لا تَليق به، فإن الله سبحانه يُبيّن بطلانها.

مثلًا: وجدنا أنّ الله سبحانه بيّن بطلان مقالة من نَسَب إليه -ولعنة الله على الظالمين- أنه فقير، فقال: ﴿**لَقَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ**﴾ [آل عمران:١٨١].

والسؤال: كم نسبة الذين قالوا هذه المقالة بالنسبة للبشر؟ قليل، ومع ذلك جاء التنبيه والبيان أن هذا من أبطل الباطل.

اعتقادُ علو الله جل وعلا على خلقه، كم الذين قالوه من البشر؟ هو الأصل في بني البشر جميعًا، مسلمهم وكافرهم، بل حتى المتكلمون الذين تلوثت فطرتهم، وانحرفت جِبلتهم، في حال الغفلة عما يعتقدون، تجد أن الفطرة تظهر، فتجد أنه دون أن يشعر يُشير برأسه يُشير بيده إلى أعلى، إلى ربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، هذا كلام صحيح مشهور.

عقيدةٌ في زعمكم هي في غاية البطلان، وتقتضي تجسيم الله وتشبيهَه، بل تقتضي أنه غير موجود؛ لأنه إذا نُزّلت القواعد الكلامية على هذه الصفة بالنسبة لهم، فإن مقتضى هذا ألا يكون الله جل وعلا الذي هو متصف بالأولية أنه

موجود، أمْر بهذا الشأن، وبهذه الخطورة، وبهذه الفداحة، وقول بهذا الانتشار، ولا يأتي تنبيه على بطلانه ولا في موضع واحد، يعني: إذا جئنا إلى أدلة العلو، وجدنا أدلة كثيرة في الوحي، تبلغ ألف دليل، كما يقول جمع من أهل العلم، بل تبلغ أَلْفَي دليل، كما يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ:

يـــا قَومَنـــا واللهِ إنّ لِقَولِنـــا أَلْفَـــا يـــدلُّ عَلَيـــهِ بَـــلْ أَلْفَـــانِ
عَقْـلًا وَنَقْـلًا مَـعْ صَرِيـحِ الفِطْـرَةِ الأُولى وذَوقِ حَـــــلاةِ القـــــرآنِ
كُلٌّ يَـــدُلُّ بِأَنَّـــهُ سُـــبْحَانَهُ فَـــوقَ السّـــــماءِ مُبـــــايِنُ الْأَكْـــــوَانِ

إذن عندنا أدلة من الوحي لا تكاد تُحصى، حتى إن ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «إعلام الموقعين» ساق ثمانية عشر نوعًا، تحت كل نوع ما شاء الله من أفراد الأدلة، تدل على علو الله وفوقيته الذاتية، بل جعلها في «النونية» واحدًا وعشرين نوعًا، إذًا أدلة كثيرة من الوحي، أدلة كثيرة من العقل، أوصلها ابن القيم رحمه في «الصواعق» إلى ثلاثين دليلًا عقليًا، دليل الإجماع، إجماع السلف الصالح ومن بعدهم، بل إجماع البشرية جميعًا.

وتذكرون الأثر المشهور الصحيح عن الإمام الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ، كنا نقول: والتابعون متوافرون: «إن الله تعالى ذِكْره فوق عرشه، ونؤمن بما جاءت به السنة من صفاته»، هذا إجماع قطعي، والآثار في هذا لا تكاد تحصى إلا بصعوبة. إذن عندنا أدلة من الوحي، من العقل، من الإجماع، من الآثار، من الفطرة.

الفطرة التي فطر الله الناس عليها، بل التي فطر الله الحيوانات عليها، ودونكم

كتاب «اجتماع الجيوش الإسلامية»، تجدون بعض القصص التي أوردها ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في إثبات فطرة الحيوانات على علو الله جل وعلا.

أقول: فوق كل هذا عندنا وجه من الدلالة لطيف هو ما ذكرتُه لك، وهو إقرار الخلق على هذا الاعتقاد، لأنه لو كان اعقادً باطلًا لَبُيِّن بطلانه، يعني: كم نسبة المشركين الذين نسبوا فعل الفاحشة، وهو الطواف بالبيت عراة، إلى أمر الله جل وعلا، ﴿**وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا**﴾ [الأعراف:٢٨]، جاء الرد: ﴿**قُلْ إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ**﴾ [الأعراف:٢٨]، فكيف بهذه القضية العظيمة المنتشرة عند البشر جميعًا، ما يأتي دليل واحد قط، بل الأدلة على إثباتها لا تكاد تحصى، أين يُذهب بالعقول؟!

ثم بعد هذا يأتون بعجائب وغرائب، يزعمون أنها تَنسف كل تلك الأدلة.

الرازي في «نقْض التأسيس»، لمَّا جاء إلى نفي علو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، قال مما يستدل به الحشْوية -يعني: أهل السنة-: قضية الفطرة، فطرة الناس، وأنهم جميعًا يرفعون أيديهم إلى السماء إذا دعوا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وتجهوا إليه بالطلب، يقول: هذا لا يدل على علو الله أبدًا، ويرده هذا بأربعة اعتراضات:

الاعتراض الأول: هذا الرفع ليس لأن الله في السماء، إنما لأن السماء قبلة الدعاء، هذا هو الاعتراض الأول، وهو باطل قطعًا.

الزعم أن السماء قبلة الدعاء بدعة في دين الله، وإحداث في دين الله، وليس

على هذا دليل واحد من كتاب أو سنة، وليس في شريعتنا معشر المسلمين قِبلتان، قبلة للصلاة، وقبلة للدعاء، إنما هي قبلة واحدة، قِبلة الدعاء هي قبلة الصلاة، والأدلة في هذا ثابتة عن رسول الله ﷺ.

ثم هذا شيء مخالف لإجماع السلف، فلم يَتَفَوَّه أحد قطّ من السلف أن السماء قبلة الدعاء.

بل إن مقتضى هذا القول؛ لأن القبلة هي ما يستقبله الإنسان بوجهه، لذلك أنت في صلاتك تستقبل مكة أو الكعبة، مقتضى هذا أننا إذا جئنا ندعو أننا نستلقي، إذا كانت السماء قبلة الدعاء؛ لأننا سنجعلها قبلة نستقبلها بوجوهنا كما نستقبل الكعبة بوجوهنا.

ويكفينا من هذا كله: أن هذا المعنى المذكور ما خطر بقلب أحد قط، اللهم إلا أن يكون متلوث الفطرة كالمتكلمين، أمَّا أن أحدًا يرفع يديه إلى السماء، وفي خاطره وفي ذهنه أنه يرفع؛ لأن السماء قبلة الدعاء، أَتَتَصوَّرون هذا يا جماعة؟ ما يُتصوَّر أبدًا، إنما يرفع الإنسان يديه إلى ربه الذي يدعوه، هذا شيء.

شيء آخر أعجب منه، قال: هذا منقوضٌ بالسجود على الأرض، واللهُ ليس في الأرض.

يقول: أنتم تقولون نرفع أيدينا إلى السماء، طيب أنا أقول: ونحن نسجد على الأرض، إذًا يكون الله عَزَّوَجَلَّ تعالى الله في الأرض، سبحان الله، ﴿**وَمَنْ يُرِدِ اللهُ**

﴿فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللهِ شَيْئًا﴾.

هل الإنسان يسجد ينحني إلى ربه الذي يبحث عنه في الأرض؟ أم هو خاضع في سجوده لمن هو فوقه، هذا من أدلة إثبات فوقيه الله عَزَّوَجَلَّ وعلوه، فأنت تخضع لله الذي هو فوقك.

ولذلك انظر: إن شئت إلى أحوال الساجدين لغير الله عَزَّوَجَلَّ، الذين يسجدون لصنم بُوذا، أو الذين يسجدون لصنم مريم، أو لغير ذلك، ماذا تجدهم يفعلون؟ تجد أن هذا الذي سجدوا فوقهم، وهم يخرون سجدًا خاضعين ذليلين لهذا الذي فوقهم، فكيف يُقال: إن هذا منقوض بالسجود على الأرض، وهل خطر هذا بقلب أحد يا جماعة، أنه يسجد؛ لأنّ ربه في الأسفل! تعالى الله، اللهمَّ إلا أن يكون على شاكلة بِشْر المريسي، الذي نُقل عنه أنه كان إذا سجد يقول: سبحان ربي الأسفل! قبَّحه الله، قبَّحه الله، تعالى الله علوًا كبيرًا.

إذن نقْض عجيب، يدلك على أن الإنسان إذا ابتعد عن التمسك بالوحي فإنه لا حَدَّ لِما يذهب إليه من أقوال ضالة، فيأتي بالمُضحكات.

قال: ونعترض بشيء ثالث، وهو: أننا نرفع أيدينا إلى السماء؛ لأن الأرزاق تأتينا من السماء.

يا لله العجب، أَنَحن نرفع أيدينا إلى السماء ندعو هذه الأرزاق؟ لو فعلنا هذا لكُنا مشركين.

ومن الذي يخطر بباله هذا الأمر؟

يا إخوتاه! رفع اليد يتبع مَيل القلب، أنت إذا أشرت بيدك، أو أشرت بإصبعك إلى شيء، فإنك تقصده، فنحن إذا قلنا (يا الله ارزقنا) باعتبار أن الأرزاق تنزل من السماء، إذن أنا أتوجه إلى الله الذي لا داخل العالم ولا خارجه، أو الذي هو في كل مكان، ومع ذلك أرفع يدي إلى السماء، هذه الحركة بالضرورة لابد أن تتبع قصد القلب، يعني: أنت تتوجه بيدك أو بإصبعك إلى من تقصده بقلبك، هذا فِعل العقلاء.

أَرأيتم أنني أقول وعبد الله هنا: يا عبد الله، وهو هنا، وأنا أريده هنا، لكنني أشير هنا، اللهُ في كل مكان، بل في جوفي -تعالى الله عن ذلك- ومع ذلك أنا أرفع يدي إلى السماء، لماذا؟ لأن الأرزاق تنزل من السماء.

ثم إنه على هذا ينبغي أن نتوجه بأيدينا إلى الأرض في دعائنا؛ لأن هناك أرزاقًا تنبت من الأرض، ونأتي إلى البئر؛ لأننا نحتاج رزق من الماء يأتينا، فإننا ندخل أيدينا حينما ندعو في البئر، نطلب الرزق الذي يأتينا من الأرض، فهل هذا يمكن أن يُعارض به، هذا الشيء العظيم الذي توارد عليه الناس جميعًا، وهو أنهم يتوجهون بأيديهم وقلوبهم إلى جهة العلو؟

ثم جاء بأمر رابع عجيب، فقال: إنما نرفع أيدينا إلى السماء؛ لأن ثَمَّة ملائكة في السماء، وهم وسطاء في نزول الأرزاق.

ما أدري ماذا يريد، أَيُريد أننا ندعو هؤلاء الملائكة الذين في السماء فنكون مشركين؟ ما العلاقة إذا كنا ندعو الله عَزَّوَجَلَّ وهناك ملائكة متوسّطون أو وُسطاء في نزول الأرزاق، ما العلاقة بين رفع الأيدي إليه؟

هذا نموذج لهذا الانحراف عن جادة الحق.

وإنّي في إيرادي لمِثل هذا لأدعوك إلى أن تحمد الله، بل أن تفرح بفضل الله عَزَّوَجَلَّ، عليك أن نجَّاك من هذه الأهواء، وفي مقابل هذا أن تجتهد في دعوة هؤلاء الذين انحرفوا عن الحق في هذه القضايا وأمثالها.

وقد أحسن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الردِّ على هذه الشبه في كتابه «نقض أساس التقديس».

المسألة السادسة: في قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ**).

صفة إحاطة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

إحاطة الله جل وعلا بحسب ما جاء في النصوص نوعان:

النوع الأول: إحاطة عِلم، وقدرة، وسمع، وبصر.

وعلى هذا جاءت جملة من الأدلة: ﴿**وَأَنَّ اللهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا**﴾ [الطلاق:١٢].

والإحاطة: إتيان الشيء من جميع الجهات، فيقال: هذا محيط بكذا، ﴿**أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا**﴾ [الكهف:٢٩]، يعني: من جميع الجوانب، فالله جل وعلا أحاط بكل

شيءٍ علمًا، فلا يفوت علمه شيء، وكذلك يسمع كل صوت، ويرى سبحانه كل شيء، وهو على كل شيء قدير.

أما النوع الثاني: فإنها إحاطة السَّعة والعظمة والكِبَر، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الرسالة العرشية»: «الله عَزَّوَجَلَّ محيط بكل شيء إحاطة تليق بجلاله، فإن السماوات في يده أصغر من الحمصة في يد أحدنا».

إذن هذه الإحاطة إحاطة تتضمن علو الله جل وعلا على كل شيء، وعظمته وكبره وسعته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فالعالَم العلوي والسفلي في قبضة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وأنه لعظمته ولسعته ولكبره سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فأينما توجه العبد فثَمَّ وجهُ الله.

ومن الأدلة على إثبات هذا النوع: قول الله جل وعلا: ﴿**أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ**﴾ [فصلت:٥٤]، قال سبحانه: ﴿**وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطًا**﴾ [النساء:١٢٦]، ﴿**وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ**﴾ [الإسراء:٦٠].

ومما استدل به أئمة أهل السنة؛ كشيخ الإسلام وابن القيم وغيرهما، على إثبات الإحاطة: قول الله جل وعلا: ﴿**فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ**﴾ [البقرة:١١٥].

وكذلك ما أخرج الشيخان في صحيحيهما، أن النبي عليه الصلاة والسلام قد قال: «**إذا صلَّى أحدُكُم فلا يَبْصُقْ تِلْقاء وجهه؛ فإنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ**»، فهذا لا يكون إلا إذا كان الله جل وعلا محيطًا بكل شيء.

إذن الإيمان بإحاطة الله جل وعلا لا يكون إلا بالجمع بين صفة العلو وبين

إثبات صفة الكِبَر والسعة والعظمة.

ولذلك وجدنا أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يقرن بين هذا وهذا، فقال سبحانه: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة:٢٥٥]، ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبأ:٢٣]، ﴿فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ إِنَّ اللهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:١١٥].

إذن هذا الذي يعتقده أهل الإسلام، وهذا الاعتقاد يجب أن يصان عما لا يجوز اعتقاده، من أن هذه الإحاطة تستلزم حلول شيء من المخلوقات في ذات الله جل وعلا، فإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بائن من خلقه، فكما أنه لا يحل في شيء من مخلوقاته فإنه لا يحل فيه شيء من مخلوقاته، كما أنه لا يجوز أن يُعتقد أنه لإحاطة الله جل وعلا بخلقه أن تُعتقد كيفية له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في ذاته، بناءً على هذه الإحاطة، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

إذن في هذا المقام لابد من تحقيق الإيمان بثلاثة الأشياء:

- أن تحقق الإيمان بعلو الله على خلقه.
- وأن تحقق الإيمان بإحاطة الله جل وعلا بخلقه.
- وأن تحقق الإيمان بأنه بائن سبحانه من خلقه.

أخيرًا وهي المسألة السابعة: المتعلقة بقول المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: (**وَقَدْ أَعْجَزَ عَنْ اَلْإِحَاطَةِ خَلْقَهُ**)، الله جل وعلا يحيط بخلقه، ولا يحيط به أحد سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهذا عام في كل شيء، فالعباد لا يحيطون به علمًا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ﴿**وَلا يُحِيطُونَ**

﴿بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة:٢٥٥]، ولا يحيطون بأسمائه وصفاته، فهم قد علموا شيئًا، وجهلوا أشياء كثيرة تتعلق بأسماء الله عَزَّوَجَلَّ وصفاته، وهم لا يحيطون بكيفية ذاته وصفاته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، كما أنهم لا يحيطون بحكمة الله جل وعلا، فهم إن علموا شيئًا من حكمة الله فإنهم جاهلون بأشياء كثيرة تتعلق بحكمة الله.

وهم أيضًا لا يحيطون بالله جل وعلا رؤية، فإذا شاء الله جل وعلا أن يراه عباده، فإنهم لا يحيطون به رؤية، ﴿لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ﴾ [الأنعام:١٠٣]، لا يحيطون بعظمة الله جل وعلا، فمهما علمت واعتقدت من عظمة الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ فاعلم أنك ما أحطت علمًا بعظمة الله، فشأن الله في عظمته أكبر وأكبر[٥١].

(٥١) إلى هنا تمام (**المجلس التاسع عشر**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الخميس الأول من شهر جمادى الثاني، سنة خمس وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعة وأربع وأربعون دقيقة.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَنَقُولُ: إِنَّ اللهَ اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا، إِيمَانًا وَتَصْدِيقًا وَتَسْلِيمًا

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة من كلام الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ تشتمل على مسألتين:

الأولى: أنّ الله جلّ وعلا اتّخذ إبراهيم خليلًا.

والثانية: أنّ الله جلّ وعلا كلَّم موسى تكليمًا.

فنحن معشر أهل السنة والجماعة نعتقد بهذين الأمرين.

وهاتان المسألتان سبق شيء يتعلّق بهما فيما مضى من كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ؛ أما مسألة المحبة فحين ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أن نبينا محمّدا ﷺ حبيب رب العالمين. ومسألة الكلام سبق شيء يتعلّق بها في كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ حينما قرر أنَّ القرآن كلام الله. ومع ذلك فثمت مسائل يمكن أن تضاف إلى ما سبق، ونستعين بالله جل وعلا في مدارسة ما ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ وما يمكن أن يستفاد مما ذكر.

فأما قوله رَحِمَهُ اللَّهُ : (**ونقول** معتقدين مُسلِّمين مؤمنين **إنّ الله جلّ وعلا اتّخذ إبراهيم خليلا**)؛ **هذه القطعة من كلام الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ يتعلق بها مسائل تبلغ ستّ مسائل:**

المسألة الأولى: أنّ ما ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ فيه شيء يتعلق بباب الإيمان بالصفات، وشيء يتعلق بباب النبوات.

➤فأمّا ما يتعلّق بباب النبوات: فهو إثبات فضيلةٍ عظيمةٍ لإبراهيم عليه الصلاة والسلام حيث إن الله جل وعلا اتخذه خليلا، وهذه الجملة قد جاءت في كتاب الله ﷻ قال سبحانه: ﴿**وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا**﴾[النساء:١٢٥]؛ فهذه منقبة عظيمة لنبي الله إبراهيم بأن خصه الله جل وعلا بأن كان خليل الله وبأن كان خليل الرحمن، حتى إنه يوصف بهذا عليه الصلاة والسلام كما ثبت في الصحيحين في حديث الشفاعة وفيه: أنّ الناس إذا ذهبوا إلى آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ فيعتذر ويقول: (عليكم بإبراهيم فإنه خليل الرحمن)، وفي الرواية الأخرى: (فإنَّه خليلُ الله)؛ فإبراهيم عليه الصلاة والسلام خصه الله عَزَّوَجَلَّ بهذه المنقبة العظيمة التي لم يشاركه فيها أحد فيما نعلم إلا نبينا محمد ﷺ كما سيأتي التنبيه على ذلك.

ومن اللّطيفِ الذي يذكر في هذا المقام: ما أخرج البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه أن معاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين أرسله النبي عليه الصلاة والسلام إلى اليمن صلى بهم صلاة الصبح فقرأ هذه الآية: (واتّخذ الله إبراهيم خليلا)، فقال رجل من القوم: "قرَّت عين أم إبراهيم" ، وحُقَّ لها إذا كان قد بلغها ذلك فلا شك أنه سَتَقَرُّ عينها بذلك.

فالمقصود أنّ هذه فيها منقبة عظيمة لإبراهيم عليه الصلاة والسلام.

❁ **المسألة الثانية**: (خليل) فعيل بمعنى مفعول، كما تقول: (حبيب) بمعنى محبوب.

والخُلَّةُ هي: خالص المحبة ومنتهاها وأعلى درجاتها، ولذلك قالوا: إنّ الخليل هو الحبيب الذي ليس في محبته خللٌ.

وعليه فإن الله ﷻ قد أحب عبده ونبيه إبراهيم عليه الصلاة والسلام محبةً عظيمةً جدًا خصه بها دون سائر الناس إلا نبينا محمد ﷺ كما قدَّمتُ.

فهذا هو معنى الخليل؛ (اتّخذه الله خليلا) أي: أحبّه محبّةً عظيمةً.

❁**المسألة الثالثة**: أنّ كونه جل وعلا اتخذ إبراهيم خليلا فيه إثبات صفة المحبة لله جل وعلا؛ وذلكم أنّ الخُلّة أخصُّ من المحبة، وإذا ثبت الأخص ثبت الأعم ولا عكس، فإذا ثبت أن الله جل وعلا قد اتخذ إبراهيم خليلا إذن هو ﷻ متصف بصفة المحبة.

والأدلة على ثبوت صفة المحبة أدلةٌ كثيرةٌ جدًا، فالنصوص قطعية بإثبات أنَّ الله ﷻ يحِب، كما جاءت بأنه سبحانه وتعالى يُحَب:

-**ومن ذلك** هذه الآية: ﴿وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾[النساء:١٢٥].

-**ومن ذلك** قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾[المائدة:٥٤].

-**ومن ذلك**: إخباره ﷻ أنه يحب المحسنين، وأنه يحب المتقين، وأنه يحب التوابين والمتطهرين.

-وفي صحيح مسلم قال ﷺ: (المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف).

المقصود أن الأدلة التي دلت على إثبات محبة الله ﷻ وأن هذه صفة تقوم بذاته تبارك وتعالى أدلة كثيرة وهي تبلغ مبلغا كبيرًا جدًا.

وإذا نُظِرَ في تلك الأدلة وُجد أنَّ متعلّقات محبة الله ﷻ متعددة؛ فالأدلة قد دلت على أن الله سبحانه يحب أعمالًا، ويحب ذواتًا، ويحب صفاتًا، ويحب أزمنةً، ويحب بقاعًا، إلى آخر ما جاء في النصوص.

وأعظم تلك المتعلّقات: محبته سبحانه لذاته ولصفاته ولمقتضيات صفاته، ومما يدل على هذا :

ما ثبت في صحيح مسلم من قوله ﷺ: (إنَّ الله جميل يحب الجمال).

ومن ذلك قوله أيضا كما في صحيح مسلم: (إنَّ الله وتر يحب الوتر).

ومن ذلك أيضا ما ثبت عند الترمذي وغيره أنه قال عليه الصلاة والسلام: (اللهم إنّك عفو تحب العفو فاعفُ عنِّي) .

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه الصواعق: (فإذا كانت هذه محبته لصفاته التي تقوم بذاته؛ فكيف بمحبته لذاته!!) انتهى كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ .

فإذن نعتقد بأنّ متعلقات محبة الله سبحانه وتعالى كثيرة.

❖ **ومن فروع الكلام عن صفة المحبة**: أنّ أهل السنة والجماعة يعتقدون أن هذه الصفة صفة اختيارية متعلقة بمشيئة الله ﷻ ، ويدل على هذا ما بين أيدينا من

هذه الآية فهو يقول سبحانه: ﴿وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾، وكونه اتخذ إبراهيم دليلٌ على أن الله ﷻ تقوم بذاته صفاتٌ متجددة، وأن هذه الصفة ليست صفةً ذاتية قائمة بذات الله ﷻ؛ لأن هذا يقتضي أن لا يكون لقوله: (واتخذ) معنى، وكذلك أن هذه المحبة كانت قبل أن يوجد إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وظاهر النص أن الله ﷻ أحب إبراهيم هذه المحبة العظيمة بعد وجوده وليس قبل وجوده؛ فدل هذا على قيام الصفات الاختيارية بذات الله ﷻ .

❁ **المسألة الرابعة: ينبغي أن يلاحظ عند الكلام عن صفة المحبة أمران:**

الأول: لزومُ النصِّ.

والثاني: لزومُ الأدب.

➢ **أمّا لزومُ النصِّ**: بأن يقف الإنسان في اعتقاده عند حدود ما ورد ولا يضيف من عنده شيئا، فالمقام ليس مقاما اجتهاديا إنما المقام مقامٌ توقيفي، فنقول بما دلت عليه النصوص، والنصوص إنما دلت على إثبات صفة المحبة لله ، وعلى إثبات صفتين المعلوم في لغة العرب أنهما من درجات المحبة وهما (الوُدُّ) و(الخُلّة).

❁ أما (الوُدُّ): فإنه صفو المحبة؛ الله ﷻ متصف بالوُدِّ واسمه الوَدُودُ ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾[البروج:١٤] ، ﴿ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾[مريم:٩٦] . الله ﷻ ودود.

- وأكثر العلماء على أنَّ هذا الاسم على صيغة اسم الفاعل؛ فهو يَوَدُّ سبحانه من شاء أنْ يَوَدَّهُ.

- والأقرب ما رجحه طائفة من المحققين أنه يشمل الأمرين: اسم الفاعل، واسم المفعول؛ فهو (ودود) بمعنى محِب، و(ودود) بمعنى أنه يُحَب ﷻ على نحو ما قال سبحانه: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾[المائدة:٥٤]، كذلك قوله: ﴿ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾[مريم:٩٦]، فيحبهم ويجعل محبتهم في قلوب الناس.

❋والصفة الثانية -وهي في المجموع الثالثة يعني المحبة والود والخلة- هي ما سبق أن سمعت؛ فنقف عند ذلك ولا نزيد عليه من عندنا شيئا من درجات المحبة بخلاف ما ثبت.

➢**وأما لزوم الأدب**: فإنّ في إثبات درجاتٍ خلاف هذه المحبة أقول فيه ما فيه من مجاوزة حد الأدب مع الله ﷻ، كأن يوصف بالصبابة، أو التتيم، أو العشق، أو الهوى، -تعالى الله عن ذلك- فإنّ النّاظر في المعاني التي ذكرها العلماء في هذه الصفات يجد أنها شيء لا يليق بالله ﷻ:

- فإما أن يكون فيها شيء من الفساد في التصور، أو الفساد في الفعل.

- أو أنه يخالط هذه الصفة ما يخالطها مما لا يليق بالله ﷻ.

فلأجل ذلك ليس للعبد أن يضيف لله ﷻ شيئا من هذه الصفات، كما أنه ليس له أن يتوجه لله ﷻ بهذه الصفات أن يقول إنسان: "إنني أعشق الله" أو يتسمى بـ"عاشق إلهي" كما يفعل بعض الناس أو يقول: "عاشق الله" هذا لا يجوز. الناظر في معنى العشق يجد أنه شيء لا يليق؛ لا أن يوصف الله به، ولا أن يتوجه العبد به إلى ربه ﷻ.

❁**المسألة الخامسة**: الناس في إثبات صفة المحبة لله جل وعلا ثلاثة أقسام:

➤ **القسم الأول**: الذين أثبتوا المحبة من طرفيها؛ فهم يعتقدون أن الله جل وعلا يحِب كما أنه يُحَب، وهذا الذي عليه الأنبياء وأتباعهم وأهل السنة والجماعة قاطبة، ولا أحد يخالف في إثبات هذه المحبة من طرفيها.

➤**والقسم الثاني**: هم الذين نفوا المحبة من طرفيها؛ فعند هؤلاء الله جل وعلا لا يحِب كما أنه سبحانه لا يحَب.

وإن هذا المذهب لمن أقبح المذاهب وأشنعها، فماذا بقي من عبودية المسلم لربه إذا ذهبت محبته لربه؟! إنَّ الإله هو الذي تألهه القلوب محبةً وإجلالًا وتعظيمًا وخوفًا ورجاء، فإذا كان الإنسان لا يحب ربه فما معنى هذه العبودية؟ وماذا بقي له منها؟

يا لله العجب من هذه النفوس الغليظة وهذه القلوب القاسية! كيف تجرؤ على أن تقرر أنها لا تحب ربها وإنما المحبة تتعلق بإنعامه، بفضله، بثوابه، بجنته.. أما أن يحَب هو ﷻ يقولون لا!

ولولا أن كثيرا من هؤلاء يتناقضون ويقررون بألسنتهم وبأقلامهم ما تُكَذِّبُهُ قلوبهم وإلا لكانوا في حقيقة الأمر زنادقة ليس لهم من الإيمان نصيب، لكن من رحمة الله بهم أنهم يقرِّرون أشياء لكن حالهم وواقعهم بخلافه ويقع في نفوس كثير منهم محبة لله جل وعلا ، على أن كل من وقع وتلوَّث بلوثة التجهُّم فإن نقص الإيمان والتوحيد ملازمٌ له، هذا الذي يُعرف من حالهم ، وصدق شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ حينما قال في "بيان التلبيس" وأظنه في المجلد الرابع

قال: (إنك لا تجد من فيه شعبة من التجهم إلا وفيه من نقص التوحيد والإيمان بحسب ذلك)؛ إذا عظم وفحُش تجهمه فإن نقص الإيمان والتوحيد عنده شيء عظيم، بل لربما فقد أصل ذلك عياذا بالله!

فالمقصود أن هذا مذهبٌ في غاية ما يكون من الشناعة؛ قد قال به من قال من الجهمية والمعتزلة وبعض الأشاعرة أيضا، بل قال بهذا بعض أئمتهم الكبار تجرأ على أن تفوه بهذا "الله لا يُحِبُّ، والله أيضا لا يُحَبُّ".

➤**وأما القسم الثالث**: فهم الذين أثبتوا المحبة من طرف واحد؛ فقالوا: إنّ الله جل وعلا يُحَبُّ لكنّه لا يُحِبُّ.

وهؤلاء التبس عليهم الأمر واشتبه بسبب بعض الشبهات الفاسدة التي قرّرُوها، **ومن أشهر ما قيل في هذا شبهتان:**

الشبهة الأولى: هي زعمهم أن المحبة لا بد فيها بين ملائمةٍ وموائمةٍ ومناسبةٍ بين المحب والمحبوب، ولا مناسبة ولا ملائمة ولا موائمة بين القديم والمُحْدَثُ.

وهذه شبهة ساقطة والردُّ عليها من أوجه عدّة، لكنني سأجتزئ بثلاثة أوجه:

❁**الوجهُ الأوّلُ**: عدم التسليم؛ فأين الدليل من الشرع أو من العقل أو من العُرف أن المحبة لا بد فيها من مناسبة أو مشابهة أو ملائمة بين المحب ومحبوبه؟ فها هو الإنسان يحب أشياء كثيرة من أطعمة وأشربة وألبسة فأين المناسبة بينه وبينها؟!

هذا النبي ﷺ كما عند البخاري وغيره من حديث عائشة رضي الله عنها كان يحب الحلواء والعسل؛ أين المناسبة؟ وعند ابن ماجه من حديث أنس: (أنه كان يحب الدباء) ﷺ أين المناسبة؟ وعلى هذا أمثلة كثيرة في السنة وفي واقع الناس وهذا شيء لا يجحد!

فالعجيب في حال القوم أنهم يقررون قواعد بلا أي أساسٍ علمي ثم يجعلونها مسلَّمة لا تقبل النقاش، فمن ههنا أُتُوا. وهذا ما ينبغي أن يلحظه السنيُّ وهو أنه دائما يركز في الأسس والأصول التي يبنون عليها أقوالهم، فإنك إن تأملتها وجدتها في الغالب أُسُسًا لا دليل عليها.

❋**الوجهُ الثّاني**: أنْ يُجاب بالإلزام في شأن الإرادة؛ فإن كثيرا من هؤلاء المنكرين لقيام صفة المحبة بالله ﷻ يثبتون الإرادة له. فنقول أنتم ملزمون في الإرادة بنظير ما قلتم في المحبة، فإذا كان لابد من مناسبةٍ بين المحب ومحبوبه فلابد أيضا من الملازمة بين المريد والمراد.

فإن قالوا: إنه لا تلازم بينهما ولا دليل على أنه لابد من المناسبة بين المريد والمراد، فإننا نقول: وكذلك الشأن في المحبة، وإلا فأبرِزوا لنا فارقًا واضحا بدليل صحيح بين المقامين.

❋**الوجهُ الثّالثُ**: أن نسلِّم لهم جدلا فنقول: سلَّمنا جدلاً أنه لابد من مناسبة بين المحب ومحبوبه فإننا نقول: المناسبة هنا حاصلة، فإن الله ﷻ إذا أحب عبده المتقي والمحسن والتواب والمتطهر فإنه سبحانه هو الذي خلقه وهو الذي

خلق فعله؛ فالمناسبة ظاهرة وهي: كون هذا مخلوقًا وفعله مخلوق، إذًا المناسبة حاصلة فلا إشكال إذًا في إثبات المحبة لله ﷻ.

أَمَّا الشبهةُ الثّانيةُ: فهي زعمهم أن المحبة ميلٌ للقلب وتوَقانٌ منه للمحبوب، وهذا شيء من صفات المحدَثين. المحدَث المخلوق هو الذي له قلب وهو الذي يميل قلبه ويتوق إلى محبوبه، ومثل هذا ينزه الله ﷻ عنه.

والجوابُ عن هذا من أوجه عدة:

الوجهُ الأوّلُ: أن نقول هذا الذي وصفتم هل هو المحبة من حيث هي؟ أم أن هذا الذي قلتم هو القدر المختص بالإنسان؟ هل هم الآن عرَّفوا القدر المشترك أم عرَّفوا القدر المميِّز المختص بالإنسان؟ الحقيقة أنهم عرَّفوا القدر المختص بالإنسان.

وبناء عليه فإننا نقول: نظركم نظر خاطئ، هو السبب في ضلالكم في كثير من مسائل الصفات؛ أنكم إذا جئتم إليها سبَق ذهنكم إلى القدر المختص بالمخلوق، وهذا لا يجوز، فإن العقلاء يدركون أن الصفة تلزمها لوازم بحسب محلها، فكل صفةٍ إذا قامت بمحلٍ فإنه يلزمها لوازم بحسب قيامها بهذا المحل، ولا يلزم أن تكون كلما قامت بمحلٍ أن تكون فيها تلك اللوازم التي كانت في محل معين، وهذه مسألة سبق الحديث فيها مرات.

إذًا؛ المحبة التي تقوم بذات الله ﷻ ليست كمحبة المخلوق؛ الله جل وعلا له من الصفات ما يليق بكماله وجلاله على حد قوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ

شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى:١١]، فالزعم أنّ المحبة يلازمها هذا الذي ذكروا زعمٌ غير صحيح، ويدل على هذا.

الوجه الثاني وهو أن يُقال: قال الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى ﷺ في الحديث الصحيح المتفق عليه عن جبل أحد: (إنه يحبنا ونحبه)، والسؤال: أين قلب جبل أحد؟ في أي مكان وفي أي قطعة من الجبل كائنٌ هذا القلب حتى يميل! لأنه قال: (**يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ**).

وهذا الحديث يصلح للجواب عن جهتين:

الأوّلى: من جهة مسألة المناسبة؛ فهاهنا النبي ﷺ وأصحابه أخبر أنهم يحبونه وهو جبل!

الثانية أنّنا نقول: هذا الجبل قد أحبّ فأين قلبه؟!

إن كنتم مسلِّمين للنّصِّ مصدِّقين لرسول الله ﷺ فلا جواب لكم إلا أن تقولوا: إنّ محبة جبل أحد تليق به وليست كمحبة الإنسان.

فنقول: يا لله العجب هذا مخلوقٌ وهذا مخلوق، ونحن والجبل مشتركان في صفة المخلوقية، نحن مخلوقون وهو مخلوق، ومع ذلك ما اتفقت محبتنا ولا تماثلت محبتنا ومحبته، فكيف بين الخالق والمخلوق سبحانه؟!

وقِسْ على هذا أشياء كثيرة ينكرونها تتعلّق بصفات الله ﷻ وما أنكروها إلا لهذا الخلل المنهجي الذي وقعوا فيه؛ أنهم نظروا جزئيـًا وحكموا كليـًا، وهذه معضلة عند أهل البدع قاطبة.

والوجهُ الثّالثُ للرَّدِّ: هو الإلزام بصفة الإرادة؛ فكثيرٌ من هؤلاء المنكرين يثبتون الإرادة لله ﷻ ويقولون: إن الله تعالى يريد. فنقول على سبيل التنزُّل: الإرادة ميل القلب، وكل جواب تجيبون به على إيرادنا هو جوابنا عليكم في قولكم؛ إن قلتم: إن إرادة الإنسان هي ميل القلب أما الله جل وعلا فله إرادة تليق به، فنقول: وكذلك الشأن في المحبة.

ثم إنك يا رعاك الله إذا تأملت في تأويلاتهم لنصوص المحبة التي تدل على أن الله جل وعلا يتصف بالمحبة **تجد أنه تدور تأويلاتهم** إما على الثناء والمدح؛ يعني (الله يحب) بمعنى: يثني ويمدح. أو (يحب): يريد الثواب. أو أنهم يأوِّلون المحبة بالإرادة.

- **فإمّا أن يقولوا هي**: الإرادة.

- **وإما أن يقولوا** هي: إرادة الثواب أو إرادة الإنعام.

- **أو يقولون** : المحبة هي الثناء والمدح.

فنقول: أنتم ما صنعتم شيئًا! لأنكم إذا كنتم فررتم من التشبيه في إثبات المحبة فإنكم وقعتم في التشبيه في هذه التأويلات.

بمعنى: إذا قالوا إن المحبة من صفات المخلوقين، فنحن نفر من التشبيه.

فنقول: أنتم أثبتم الثناء، ونحن ما شاهدنا من يثني إلا وهو مخلوق، ولا شاهدنا من يثيب أو من يريد الإثابة أو من يريد مطلقًا إلا وهو مخلوق. هذا

الذي شاهدناه. فإذا كنتم فررتم من تشبيه فالواقع أنكم وقعتم في مثله! فما صنعتم شيئا إلا انتهاك حرمة النصوص.

فإن قالوا: إن ثناء الله ليس كثناء المخلوق، وإثابته أو إرادة إثابته ليست كالتي تكون من المخلوق؛ فإننا نقول: وكذلك محبته ﷻ، فسلِّموا وأذعنوا فإن هذا خير لكم!

❁**المسألة السادسة**: زعمت طوائف من الجهمية والمعتزلة أنّ قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ ؛ كلمة خليل هي من (الخَلَّة) بمعنى: الفقر والحاجة، وليست من (الخُلَّة)؛ وعليه فيكون معنى قوله سبحانه ﴿وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾: جعله فقيرًا محتاجًا إليه.

الحقيقة أنَّ هذا التأويل تأويلٌ باطل لا شك في بطلانه، وهذه قضية لا بد أن يتّسِعَ لها صدرك يا أيها السني، وهي: أنّ للقوم حُججًا وشبهًا، فلا بد أن تكون مُتسلِّحا بجوابها. كذلك عليك أن توطن نفسك على أن لا تفجأك ولا تصيبك الدهشة بسبب ما يسوقون من استدلالات، فإنّك إن أعطيت نفسك حظها من التأمل بعد أن تستعين بالله جل وعلا فإنك ستجد أن كل ما خالف ما عليه أهل السنة والجماعة إنما هو حجج ساقطة.

❁**احتجوا على زعمهم هذا**: بأن الخليل قد جاء في لغة العرب أنه يطلق على الفقير واستدلوا على هذا بقول زُهير ابن أبي سُلْمى في قصيدة يمدح فيها أحد ممدوحيه أظنُّه هَرِم بن سنان قال:

وَإِنْ أَتَــاهُ خَـلِـيـلٌ يَـوْمَ مَــسْـأَلَـةٍ يَقُولُ: لاَ غَايِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ

قالوا هنا (الخليل) بمعنى: الفقير، فالخليل إذن يأتي بمعنى الفقير؛ فلنحمل الآية على ذلك فنقول: ﴿وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ أي: جعله فقيرًا محتاجًا إلى ربه.

وأعجبتني جملة ذكرها الكرَجي القصَّاب رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره النكت، قال: (ولا أعلم المساكين يفزعون إلى اللغة في وقت إلا غلطوا طريقها، وجاءوا بأفظع مما يفرون منه).

والمقصود أن هذا الذي ذكروا باطلٌ ظاهر البطلان، ويدل عليه جواب مختصر وهو أن يقال:

لو كان معنى الخليل هنا هو الفقير المحتاج؛ أيُّ فائدة وأيُّ ميزةٍ امتاز بها ابراهيم عليه الصلاة والسلام أن ينوِّه الله بشأنه ويثني عليه بأنّه اتّخذه خليلا، وكون الإنسان فقيرًا إلى الله ﷻ هذا شيء كثير في الناس، بل كلُّ العباد كلُّ النّاس فقراء إلى الله ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللهِ﴾ [فاطر:١٥] ، بل حتى من الكافرين من يُظْهِرُ احتياجًا عظيمًا وفاقةً كبيرة لربه سبحانه، بل حتى من الحيوانات من يظهِر افتقاره إلى الله ﷻ.

إذًا أيُّ ميزة وأيُّ خاصيّة لإبراهيم عليه الصلاة والسلام!! هذا شيء جاء في مقام المدح والثناء وهو شيء اختص به ودلت الأدلة على أنّه شيء خصّ الله به

إبراهيم عليه الصلاة والسلام؛ فأيُّ فائدة من أن يثنى عليه بأنه فقير محتاج إلى الله جلّ وعلا!! هذا لا يمكن أن يأتي في الأدلة.

ويالله العجب! هل خالدٌ القسري حينما قتل جعْدًا وبيّن أنه أنكر أن يكون الله اتخذ إبراهيم خليلا كان الجعد -وهو أخوكم - منكِرًا أن يكون إبراهيم فقيرًا محتاجًا إلى ربه؟

لا والله إنما كان ينكر قيام صفة المحبة وأن يكون الله اتخذ إبراهيم خليلا حقًا وصدقا، هذا الذي أنكره وهذا الذي قُتِلَ عليه، فهو أوّلُ من عُرِفَ بإنكار هذا وإنكار الكلام لله ﷻ فيما نعلم من تاريخ المسلمين، فاستحق أن يُقتل على الردة؛ فدلَّ هذا على أن هذا الذي ذكروا غير صحيحٍ ألبتة، وكل من له ذوق وإشراف على كلام الله ﷻ وكلام أهل العلم المفسرين لكتاب الله جل وعلا يقطع أن هذا الذي قالوا باطل لا شك فيه.

وأمَّا استدلالهم ببيت زهير فالجوابُ عنه من وجهين:

الوجه الأول أنْ يُقالَ: وما المانع أن يكون الخليل هاهنا بمعنى: الحبيب؟! ما الذي يمنع! وإن أتاه خليل يحبه وصديق يخاللـه في يوم مسألة أو يوم مسغبة فإنه يبذل له ماله ولا يتعذَّر ولا يقول مالي غائب أو أنه ممنوع عليه.

..... يَقُولُ: لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ

ما المانع هل هناك شيء يمنع هذا؟ لا شيء يمنع من ذلك؛ فسقط بهذا استدلالهم!

➢**الوجه الثاني**: أن نسلم بأنَّ الخليل هاهنا بمعنى الفقير فكان الفقير هنا بمعنى: الخليل؛ فهل يلزم أن يكون الخليل في أي موضع يرد هو بمعنى الفقير؟!

بمعنى هل يمكن أن يقولوا إن الخليل في قول الله جل وعلا: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً * يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلانًا خَلِيلاً﴾ [الفرقان ٢٧-٢٩] هل يمكن أن يقولوا إنّ الخليل هنا بمعنى الفقير؟ يندم على أنه جعل فلانًا فقيرًا محتاجًا إليه؛ لأنه بهذا أضله عن الذكر بعد إذْ جاءه! هل يمكن أن يقولوا هذا؟ هل السياق يُساعدهم على هذا؟

لا والله ولا قال أحدٌ من أهل العلم، ولا قال أحد من أهل الجهل بهذا الأمر!

إذًا كون الكلمة إذا دلت على معنيين لابد أن تُحمل على أحدهما هذا في الحقيقة تحكم منهم، ولا يسوقهم إليه إلا أهواؤهم، وإلا فإنهم لو نظروا إلى السياق لوجدوا أنّه يستحيل أن يُحمل قوله تعالى: **(واتّخذ الله ابراهيم خليلا)** على ذلك.

وما قادهم إلى هذا إلا فرارهم من إثبات صفات الله جل وعلا؛ فهم لا يعدون على الجري على قاعدتهم التي هي واقعهم "أن القوم يعتقدون ثم يستدلون"، يعتقدون عقائد من غير طريق الأدلة ثم بعد ذلك ينظرون في الأدلة فيؤولون ويتحكمون فيها على وِفق أهوائهم، وهذا كثير في تصرفاتهم، وأظن أني أشرت إلى شيء من هذا فيما سبق.

انظر مثلا إلى إنكارهم صفة اليد لله ﷻ ؛ كيف أنهم تأولوا ما جاء في إثباتها لله سبحانه تأولوا ذلك بأنه القدرة أو أنه النعمة لماذا؟ قالوا: لأنه جاء عن العرب

إطلاق اليد بهذا المعنى، إذًا نحن نحمل ما جاء في إضافة اليد إلى الله ﷻ على ذلك. هكذا المسألة! متى ما وجدوا أي شيء يتشبّثُون به فإنهم يسارعون إلى الأخذ به وتقريره وإشاعته كأنما ظفروا بالحجة الغالبة!

ونقول: إنّ السياق لا يساعد على ذلك، وإلا فأنتم ملزمون في قول الله جلّ وعلا: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة:٣٨] أن تحملوا اليد هنا على القدرة أو النعمة، وانظروا كيف ستقطعون القدرة عن السارق والسارقة!

فالسياق -يا إخوة- التأمُّل فيه لمن أنصف يجعل الكلام نصًا في المعنى؛ يعني إفادة النصية في الكلام بحيث لا يحتمل الكلام غيره ليست راجعةً إلى المعنى المفرد فحسب، بل أهل السنة يُلاحظون الأمريْن:

١- يُلاحظون معنى المفردات.

٢- ويلاحظون أيضًا السياق.

فمتى ما جمعت بينهما تبين لك المراد بجلاءٍ فضل الله ﷻ .

على كل حال حمل كلمة (الخليل) هنا على معنى الفقير في الحقيقة حملٌ باطل، وأحسن ابن قتيبة في مناقشة ذلك في "تأويل مشكل القرآن"، وكذلك الكرجي القصاب في "تفسيره"، وممن أشار إلى ضعف هذا التوجيه أيضا شيخ الاسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في "منهاج السنة"، ونقل أيضا في "الحموية" عن ابن خفيف أن هذا من تأويلات الجهمية وأنه تأويلٌ باطل.

❁ **ثم نضيف مسألة سابعة** لتتم بها المسائل المستفادة من قول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: (**نقول إنّ الله اتخذ ابراهيم خليلا**)؛ **هذه المسألة هي**: أننا نعتقد كما اعتقدنا أن الله جل وعلا اتخذ ابراهيم خليلا بدليل القرآن، فإننا نعتقد أن الله اتخذ عبده ورسوله محمدا ﷺ خليلا أيضًا بدليل السنة، ففي صحيح مسلم من حديث جندب بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: ((إن الله اتخذني خليلا كما اتخذ ابراهيم خليلا)).

إذًا الخلة من الله ﷻ فيما نعلم إنما تعلقت بهذين العبدين والرسولين الكريمين: إبراهيم ومحمد صلى الله عليهما وسلم، كلاهما قد اختصهم الله ﷻ بهذه المنقبة العظيمة؛ أنّ الله جل وعلا اتخذهما خليلين، وإن كان حظ نبينا ﷺ من هذه الخلة لا شك أعظم، فإن مجموع الأدلة يدل على أن رتبة نبينا محمد ﷺ أشرف وأرفع، وهذا مما لا خلاف فيه بين المسلمين.

وكذلك نبينا ﷺ قد اتخذ ربه خليلا؛ فالخلة بالنسبة له ﷺ ثابتة من الطرفين؛ اتخذه سبحانه خليلا، وهو اتخذ ربه جل وعلا خليلا ، وقد ثبت في البخاري من حديث أبي سعيد الخدري أنّ النبي ﷺ قال: (لو كنت متخذا خليلا غير ربي لاتخذت أبا بكر).

إذًا نبينا ﷺ قد اتخذ ربه خليلا فكانت محبته لربه ﷻ محبة عظيمة جدا؛ وهذه المرتبة -يا إخوتاه- من الناس مرتبةٌ لا تقبل المشاركة، فالخليل في الناس إذا اتخذه أحد فلابد أن يكون واحدًا؛ لأنّ الإنسان يستغرق بمحبته له، وهكذا كان شأن نبينا ﷺ ؛ كان يحبُّ كثيرا من الناس؛ كان يحبُّ صاحبه أبا بكر، وكان يحب عائشة رضي الله عنها، وكان يحب أشياء أخرى، لكنه ما اتخذا خليلا إلا

ربه ﷻ ، ولو كان سيتخذ غيره لاتخذ أبا بكر ﷺ ، وهذا حديثٌ متواتر جاء في الصحيحين وغيرهما من أحاديث جماعة من الصحابة ((لو كنت متخذا خليلا لاتّخذتُ أبا بكر خليلا، ولكن صاحبكم خليل الله)) ؛ **فدل هذا على أن الخلة كانت ثابتة للنبي عليه الصلاة والسلام من الطرفين.**

ولازم الخلة من العبد لربه: كمال عبوديته له؛ من كمُلت محبته لربه كملت عبوديته له.

ولازم خلة الله سبحانه لعبده: كمال ربوبيته له؛ فتكمل ربوبيته لمن اتخذه سبحانه خليلًا من جهة كفايته وغناه وهدايته وتسديده وغير ذلك من معاني الربوبية، فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء جلّ ربنا وعزَّ.

ننتقل إلى الشق الثاني في كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ وهو قوله: (**وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا**) **وعندنا في هذا الموضع ثلاث مسائل:**

المسألة الأولى: كما أن من الذي اختُص به إبراهيم عليه الصلاة والسلام أن الله جعله خليلا له فكان خليل الله، كذلك مما اختص به موسى عليه الصلاة والسلام أن كان كليم الله، وفي حديث أنس السابق في الصحيحين – حديث الشفاعة– أنَّ النَّاس إذا أَتَوْا إلى إبراهيم عليه الصلاة والسلام فإنه يعتذر ويقول: (عليكم بموسى فإنه كليم الله).

إذًا ممّا خصَّ الله ﷻ به هذا الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام أن كان كليم الله، ومعنى ذلك: أنّه كلّمه سبحانه بلا واسطة. **والأدلة على هذا كثيرة:**

– **منها** قوله سبحانه: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤] .

– وقوله ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾[الأعراف:١٤٣].

- وقوله ﴿يَا مُوسَى إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي﴾[الأعراف:١٤٤].

- وقوله ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾ [مريم:٥٢].

- وقوله ﴿وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى﴾ [الشعراء:١٠].

في أدلة كثيرة تدل قطعًا على أنَّ الله ﷻ كلَّم عبده ورسوله موسى عليه الصلاة والسلام كلامًا بلا واسطةٍ قد سمعه موسى عليه الصلاة والسلام وفهِمه.

وبناءً عليه؛ فأهل السنة والجماعة يقررون أن موسى قد كلمه الله جل وعلا بصوت سمِعه وفهِمه، لذلك يقول سبحانه آمرا إياه: ﴿فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى﴾[طه:١٣] والاستماع لا يكون إلا لصوتٍ، كما أنه سبحانه قد ناداه والنداء لا يكون إلا بصوتٍ، فدل هذا على أن الله ﷻ كلمه بصوت لا كأصوات المخلوقين على حد قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

وقد يقول قائل: لماذا خُصَّ موسى عليه الصلاة والسلام بهذا الوصف أن كان كليم الله؟ مع أن الله جل وعلا قد دلت الأدلة على أنه كلَّم غيره!! والذي علِمناه من ذلك أنَّه كلم آدم عليه الصلاة والسلام ﴿وَقُلْنَا يَاآدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[البقرة:٣٥]، كذلك قال الله ﷻ له: ﴿يَاآدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ [البقرة:٣٥] إلى آخره.

وجاء عند ابن حبّان حديث أبي أمامة ﷺ أنّ النبيّ ﷺ سئل هل آدم نبي؟ قال: (نعم مُكَلَّمٌ)، فهو قد كلّمه الله جل وعلا بلا واسطة.

وكذلك ثبت عندنا في أحاديث المعراج أنّ الله ﷻ كلَّم عبده ورسوله محمد ﷺ بلا واسطة.

إذن الله جلّ وعلا قد يكلّم بواسطة، وقد يكلّم بلا واسطة.

- قد يكلم بواسطة الملك الموكل بالوحي وهو جبريل عليه السلام.
- وقد يكلّمُ بلا واسطة، كما كلّم عباده موسى وآدم ومحمد صلى الله عليهم وسلم.

إذًا ما هو سبب تخصيص موسى عليه الصلاة والسلام بذلك؟!

مما قرّره بعض أهل العلم في هذا المقام أنَّ الخاصية لموسى عليه الصلاة والسلام هي أنَّ الله كلّمه بلا واسطة وهو في الأرض، يعني موسى كان في الأرض، فلا يُعلم أنّ الله جلّ وعلا كلَّم أحدا بلا واسطة وهو في الأرض إلا موسى عليه الصلاة والسلام. وأمّا آدم ومحمد عليهما الصلاة والسلام فقد كُلِّمَا في السماء. فهذا الذي يبدو الله أعلم من الفرق بين المقامَيْن والعلم عند الله جل وعلا.

المسألة الثانية: أنَّ صفة الكلام ثابتةٌ لله جلّ وعلا ثبوتًا لا شكَّ فيه ولا ريب، والأدلّةُ على ذلك تبلغ مبلغًا عظيمًا؛ تبلغ المئات بل أكثر كلها تدل على ثبوت الكلام له والقول والحديث والمناداة والمناجاة، وعلى أنه سبحانه يقص وينبئ ويأمر وينهى، إلى آخر ما هنالك مما جاء الدليل عليه، فهذه قضية قطعية لا شك فيها ولا ريب.

ومن ذلك -أعني من الأدلة- هذه الآية التي انتزع معناها المؤلف رحمه الله ههنا؛ حيث قال سبحانه: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ وهذه الأدلة من أظهر الأدلة وأوضحها على أن الله تعالى يتكلم إذا شاء بكلام حقيقي.

ووجهُ ذلك أوّلًا: أنَّ الله سبحانه أثبت لنفسه فعل التكلم، والنصوص محمولةٌ على ظاهرها؛ إذًا الله ﷻ تكلّم حقيقةً، فكيف وقد أُكِّدَ الفعل بالمصدر، وتأكيد الفعل بالمصدر عند البلاغيين يُذهب توهم المجاز، أي أن يكون الكلام غير حقيقي.

بمعنى: لو قال قائل "كلمني فلان" لكان هناك مجالٌ لاحتمال أن يكون قد أرسل له كتابا، أو أرسل له رسولا، لكن إن قال: "كلمني فلان تكليما"، ها هنا انتفى هذا الاحتمال.

وكذلك الشأن في قوله: (وكلم الله موسى تكليما)؛ هذا التوكيد للفعل بالمصدر ينفي توهم أن يكون كلام الله ﷻ لموسى نوعًا من الإلهام أو الإشارة أو غير ذلك من أسباب إيصال الكلام، الأمر ليس كذلك قطعا لأنه قال: ﴿**وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا**﴾ .

وبعض الناس نازع منازعةً خاطئة في هذه القاعدة وهي أنّ الفعل إذا أُكِّدَ بالمصدر فإنه ينفي احتمال المجاز؛ ولكن هذه المنازعة ليس لها وجهٌ، وقد أحسن ما شاء الله أن يحسن ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه (بدائع الفوائد) حينما ناقش هذه المقالة مناقشةً حسنة فليرجع إليها من شاء الفائدة.

مهما يكون من شيء؛ فثبوت صفة الكلام لم يكن محصورًا على هذه الآية، وإن كانت هذه الآية من أقوى الأدلة على ثبوت أن الله ﷻ يتكلم بما شاء إذا شاء كيف شاء.

ولعلكم تذكرون ما سبق من تقرير مذهب أهل السنة والجماعة في مسألة الكلام، وأظن أنني أشرت حينها إلى أنَّ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ قد وزَّع كلامه عن صفة

الكلام في مواضع؛ فذكر سابقا، وها هو الآن، وسيذكر بعد عدة أسطر شيئا يتعلق بالقرآن وأنه كلام الله، وإنكار كونه مخلوقا، وهذا مما عيبت به هذه الرسالة؛ كون الكلام لم يكن مُنْصبًّا في محلٍّ واحد فيضطر الشارح إلى أنْ يُنَوِّعَ الكلام، والأحسن للمتلقي أن يكون الكلام في موضع واحد حتى يستوعبه كاملا.

على كلٍّ حال؛ أشير هنا إشارة إلى أن ثمت أدلةً عقلية عاضدة للأدلة النقلية التي دلت على ثبوت صفة الكلام، يعني في هذه الصفة قد توارد دليلا النقل والعقل على إثبات هذه الصفة العظيمة لله ﷻ.

وهذا أيضا مما أشارت إليه الأدلة النقلية إلى أنَّ الربَّ والإلهَ الحقَّ لا بد أن يكون متكلما، ويستحيل أن يكون غير متكلم؛ ولذلك جاء التنبيه وجاء إرجاع الناس إلى عقولهم في قضية اتخاذ العجل ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ﴾ [الأعراف:١٤٨]؛ ياالله العجب! أي سخافة تلك التي كان عليها أولئك؛ أن يتّخِذُوا إلها وهو لا يتكلم ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه:٨٩]، إذًا هذا لا يصلح أن يكون إلهًا، فالرب والإله الحق لا بد أن يكون متكلمًا. إذًا المسألة مسألة عقلية نقلية.

ولأهل السنة أدلة عقلية عدّة على إثبات الكلام لله ﷻ وأشهر ذلك دليلان:

الدّليلُ الأوّلُ: أنّ الكلام صفة كمالٍ في المتكلم، ومن يتكلم أكمل ممن لا يتكلم، والله ﷻ لم يزل ولا يزال متصفًا بالكمال؛ إذًا لا بد أن يكون سبحانه متكلما.

الدّليلُ الثّاني: أنّ الله سبحانه لو لم يكن متكلمًا لاتصف بضد ذلك، وضد الكلام الخرس، والخرس آفة ونقص؛ فوجب تنزيه الله ﷻ عن ذلك، فإذا انتفى الخرس عن الله ثبت أنه متكلم، لأنَّ الحيَّ لا يخلو من الكلام أو الخرس، فإذا انتفى الكلام ثبت الخرس، والخرس منفيٌ قطعًا؛ لأنه نقص وآفة، والله منزَّه عن كلِّ نقص وآفة. فإذا انتفى الخرس ثبت الكلام ولا بد.

وهاتان طريقتان أو حجتان عقليّتان سلفيّتان تكلّم بهما السلف رحمهم الله كما بيَّن ذلك العلماء أهل السنة المحققون كشيخ الإسلام وغيره.

ولكن أودُّ أيضًا أن أشير إلى أن معتقد أهل السنة والجماعة يلاحظ فيه أمران، أهل السنة إذا جاؤوا يقرِّرُون ثبوت صفة الكلام وأن الله ﷻ متكلم لابد أن يلاحظ في هذا أمران:

الأوّل: أن الكلام صفة قائمة بذات الله.

والأمر الثاني: أن الله تعالى يتكلم بمشيئته وقدرته.

وبإثبات هذين والجمع بينهما يتميز مذهب أهل السنة عن مذهب المخالفين.

- **فإنّ مِنَ المخالفين من قال**: إنّ هناك كلاما ثابتًا لله ﷻ .

- بلْ ربما قال بعضهم: إنه ثابت بمشيئته وقدرته، ولكنه ليس قائما بذاته إنما يخلقه في غيره. كما قاله من قاله من المعتزلة.

- ومِنَ النّاسِ مَنْ يقول: إن الكلام قائم بذات الله وليس قائما في غيره، ولكنه كلامٌ ليس بمشيئته وقدرته إنما هو معنى قديم قائمٌ بذات الله كحياته. كما عليه الأشاعرة، والماتريديّة، والكلابية.

وكلا المذهبين باطل، ولا يتميز السني عن أهل الأهواء في هذه المسألة إلا بأن يجمع في اعتقاده بين هذين الأمرين:

الأول: أن الكلام قائم بذات الله.

الثاني: أن الله يتكلم بمشيئته.

وشيخ الإسلام له بحث نافع جدا في هذه المسألة في شرح الأصبهانية، فمن شاء من طلاب العلم أن يرجع إليه فليرجع إليه.

ثم ختم المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلامه بقوله: (**إيمانًا وتصديقًا وتسليمًا**) ، وما أحسن هذا الختم

- **فكأنني بالمؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يشير أوّلًا**: إلى أننا معشر أهل السنة إنما تناولنا هذه المسألة على محمل الإيمان والتصديق والتسليم، لأنها قد وردت في الأدلة، فلا ريب عندنا ولا شك ولا تردد، إنَّما المقام عند أهل السنة في إثبات الصفات لله جل وعلا كهاتين الصفتين -كذلك الشأن في بقية الصفات- هي أن المقام عندهم مقام إيمان ويقين، وأنهم ثابتون على هذا الإيمان وعلى هذا التسليم مهما شنَّع المشنِّعون، فلا نزيل عن الله صفة ثبتت له لشناعة مشنع.

- **وكأنّي به ثانيًا**: يشير إلى أنّ إثبات الصفات من مقتضيات الإيمان بالله وبرسوله محمد ﷺ ؛ فإذا كنت مؤمنًا بالله ورسوله ﷺ حقًّا، إذًا عليك أن تؤمن بكلِّ ما جاء في الأدلة، أليست هذه الصفات قد جاءت في كتاب الله ﷻ !! إذًا أنت لا خيار لك إلا أن تؤمن وتُسلِّم وتُذْعِنْ بما جاء في النُّصوص.

- **وكأنّي بالمؤلِّف ثالثًا**: يشير إلى أنَّ المقام في إثبات الصفات مقامٌ إيمانيٌ وليس مقاما جدليا، وأنه مقامٌ غيبيٌ توقيفي، وليس مقامًا اجتهاديا؛ فعلى المسلم أن يحتاط لنفسه.

- **وكأني به يشير رابعًا**: إلى أنه لولا ورود الأدلة بإثبات هاتين الصفتين وغيرهما لله جلّ وعلا ما كان لنا أن نحوم حول هذا الحمى العظيم وما كان لنا أن نخوض في هذا، لكن لا مناص لنا ولا خيرة لنا إلا أن نؤمن ونسلِّم بما أن الأدلة قد دلت على إثبات هذه الصفات لله ﷻ.

- **وكأني به يشير خامسًا وأخيرًا**: إلى أنَّ المخالفة في إثبات الصفات لله ﷻ تقدح في إيمان العبد، بل ربما نقضَتْه.

إذًا على الإنسان أنْ يحذر ويتنبَّه وأنْ يعلم أنَّ وساوس النُّفوس إنْ نازعته في إثبات الصفات لله تبارك وتعالى فليعلم أنّه إنّما أتي من نقصٍ في إيمانه، فليرجع إلى نفسه وليحقق إيمانه ولْيُعَظِّمْ ربَّه؛ فإنه حينها سيُثبت لله ما أثبته لنفسه وينفي عنه ما نفى عن نفسه، فما أوتيَ القوم إلا من نقص في إيمانهم.

وأُذكِّرُكَ بما قال شيخ الإسلام -الرجل الخبير بمقالات القوم وأحوالهم- : (إنك لا تجد أحدا فيه شعبة من التجهم إلا وفيه من نقص التوحيد والإيمان بحسب ذلك). والله تعالى أعلم[٥٢].

(٥٢) إلى هنا تمام (**المجلس العشرون**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الثلاثاء العاشر من شهر رجب، سنة خمس وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعة وعشر دقائق.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَنُؤْمِنُ بِالْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ وَالْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة من كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ تتعلق ببيان وجوب الإيمان بأركانٍ ثلاثةٍ من أركان الإيمان وهي:

-الإيمان بالملائكة.

-والنّبيين.

- والكتب.

وهذه من أركان الإيمان التي لا إيمان بدون تحقيقها، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة:٢٨٥]، وكما قال سبحانه : ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾ [البقرة:١٧٧]، وكما بيّن هذا نبينا ﷺ في حديث جبريل المشهور حينما سأله ﷺ جبريل عن الإيمان فقال: (أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره).

والمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ على عادته في توزيع الكلام في المسائل وتكراره؛ تكلَّم هنا عن الملائكة، والنبيين، وعن الكتب، وسيأتي أيضًا بعد جملةٍ نمر عليها إن شاء الله يضيف أيضًا الكلامَ المتعلق بأركان الإيمان، ثم بعد ذلك أيضا يتكلم عن ملك الموت والكتبَة من الملائكة، وهو الآن يتكلم عن هذه الأركان ثم يذكر

بعد ذلك جملة تتعلق بمسائل الإيمان، ثم يرجع مرة أخرى فيتكلم عن القرآن! مع أن الكلام في القرآن فرعٌ عن الكلام في الإيمان بالكتب، ثم يرجع بعد ذلك فيسوق جملة من مسائل الإيمان.

وهذا من الأمر الذي أُخذ على هذه الرسالة؛ ولا توجيه لها فيما يبدو لي والله أعلم إلا أنَّ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ كان يكتب هذه الرسالة بحسب ما يسنح له بباله، ثم نُشرت على ما كتبها رَحِمَهُ اللَّهُ فكانت بهذه الصورة التي فيها هذا التكرار في المسائل العقدية.

مهما يكن من شيء؛ فإنَّ ما ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ حقٌّ لا ريب فيه وهو: أن أهل الإسلام يؤمنون بالملائكة، وبالنبيين، وبالكتب المُنْزَلة على المرسلين، وهذا من الأمر المقطوع به عند أهل الإسلام قاطبة.

والتذكير بهذا -يا إخوتاه- من الأمر المهم في هذا الزمان؛ مع الأسف الشديد قلَّ الكلام في مثل هذه الأركان العظيمة التي هي عِمَّاد الإيمان وقاعدته وجماعه، فربما تجد الكلام في أشياء كثيرة -قد تكون مهمة وقد لا تكون- لكنَّك تجد من أقلِّ الكلام إن صحت العبارة الكلام في الإيمان بالملائكة والوعظ والتذكير بهذا، أو بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام، أو بشأن الإيمان بالكتب، فهذا مع الأسف الشديد شيء قليل!!

والوصية لطلاب العلم والدعاة إلى الله جل وعلا ألا يزهدوا في بيان الأصول، فإنَّ هذا الزمان زمانُ زعزعة الأصول مع الأسف الشديد، والحرب حربٌ عقدية، والمعركة بين الحق والباطل على أشدِّها، وأعداء الله جل وعلا مجتهدون في تشكيك الناس في هذه الأصول؛ فإياك أن تزهد، تقول: "هذه

واضحة ولا حاجة إلى بيانها"، ما كان واضحًا لربما أصبح في هذا العصر مشكوكًا فيه عند كثير من الناس ولا سيما من النَّاشئة والشباب. فالدندنة حول هذه الأمور العظيمة والكلام فيها والكلام فيها من الأهمية بمكان، اليوم الصراع يدور في مجمله بين من يعتقد أنّ الحق في الوحي ومن يعتقد أن الحق في خلاف الوحي في فلسفات وثنية أو في ديانات أرضية بخلاف ما أنزل الله ﷻ على رسله عليهم الصلاة والسلام؛ هذه خلاصة ما تدور عليه رحى المعركة في هذا الزمان.

أمَّا الكلام فيما سوى ذلك من هذا الأمر الواضح فإنَّه في الغالب يؤول إليه، فكان من الواجب على أهل الحق أن يشمِّروا عن ساعد الجد في بيان أن الحق الذي لا يخالطه أدنى باطل، الحق المبين الذي لا ريب فيه هو فيما أنزل الله على رسله عليهم الصلاة والسلام، وما أنزل الله على رسله قد نُسِخ بما أنزل الله على محمد ﷺ؛ هذه الخلاصة التي يجب أن تُبَيِّنَ للناس وأن تُغْرَسَ في نفوسهم، وأن تقام البراهين النقلية والعقلية على صحة هذا الكلام، هذا الذي يجب أن يُتشاغل به في هذا الزمان.

فالتشكيك مع الأسف الشديد كثيرٌ في مسائل شتى تتعلق بالعقائد، تتعلق بالشرائع، تتعلق بالأخلاق، يراد زحزحة النَّاس عن هذا الحق المُبين عن الوحي، عن اتِّباع ما جاء به محمد ﷺ، والذي لا شك فيه ولا ريب أنَّه لا سعادة للبشرية إلا باتِّباع ما أنزل الله على رسله عليه الصلاة والسلام، لا شك في هذا ولا ريب؛ فكل النَّاس على ضلال وكل القلوب مظلمة وكل الناس هالكون إلا من أيقظ الله ﷻ قلبه وأحيا روحه باتباع ما جاء في وحي الله ﷻ، وهذا كله يتمحور بعد بعثة محمد ﷺ في دعوته عليه الصلاة والسلام.

هذه أصول عظيمة وأمور كبيرة، ينبغي أن تأخذها على محمل الجد وأن تركز عليها في دعوتك يا طالب العلم، الأمر جد ومن حرك رأى، ومن أدرك ما عليه أحوال الناس علم شدة الحاجة إلى بيان هذه الأمور العظيمة بيانًا لا يلتبس على المتلقي، والله المستعان!

هذه الأركان الثلاثة -كما تقدّم- هي من أركان الإيمان ومن لم يأتِ بها فلا شكَّ أنه قد كفر كفرًا مبينًا وضلّ ضلالًا بعيدًا ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء:١٣٦] .

وابتدأ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بالكلام عن الملائكة فقال: (**ونؤمن بالملائكة**)؛ الملائكة: خلقٌ غيبي من خلق الله ﷻ، خلقهم الله جل وعلا من نور، وهم دائبون في طاعة الله ﷻ، وهو سبحانه يدبر بهم أمر خلقه ﴿فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا﴾ [النازعات:٥] .

والإيمان بهم يتضمن مسائل عدة، يمكن أن نلخص أهمها في سبع مسائل:

❁**المسألة الأولى**: الإيمان بخلقهم ووجودهم، وأنَّ الله سبحانه خلقهم من نور، كما بيّن هذا نبينا ﷺ في حديث عائشة رضي الله عنها المخرج في صحيح مسلم، (الله جل وعلا خلق الملائكة من نور).

ووجودهم فيما نعتقد معشر المسلمين وجودٌ حقيقي، بخلاف مقالة الفلاسفة الذين قالوا: "إن الملائكة وجودهم عقلي في الأذهان، ولا وجود لهم في الأعيان"؛ ولا شكّ أنّ هذا كفر بالله ﷻ وتكذيبٌ لآيات الله، بل وجود الملائكة وجود حقيقي لا شك فيه، وما بيّن الله ﷻ من صفاتهم وأعمالهم يدل

دلالة قاطعة على أنَّ وجودهم وجود حقيقي، وإنْ كُنَّا نجهل كيفية ذواتهم وصفاتهم فضلًا عن كيفية خلقهم.

۞ **الأمر الثاني مما يجب علينا أن نعتقده** هو: أنَّ عدد الملائكة عدد عظيمٌ جدًا وهم أعظم جند الله ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر:٣١] .

ويكفي أن تعلم ما أخبر به النبي ﷺ في حديث الإسراء والمعراج الثابت في الصحيحين أن النبي ﷺ لما بَلَغَ السماء السابعة رُفِعَ له البيت المعمور، و في رواية أنَّه وجد إبراهيم عليه السلام مسنِدًا ظهره إليه، وأخبر النبي ﷺ جبريلُ أنَّ ((هذا البيت يدخل إليه كل يوم يصلي فيه سبعون ألف ملك ثم لا يعودون آخر ما عليهم))، يعني هو دخول واحد لكل ملك من هؤلاء الملائكة؛ وهذا إن تأملته وجدته شيئًا عظيمًا جدًا، فإنه يدخل في كل يوم سبعون ألفا، فكم العدد مع هذه المدد المتطاولة؟! لا شكَّ أنّه شيءٌ عظيمٌ جدًا.

ومما يقرب لك فَهْمَ هذا أن تتأمل فيما أخرج الإمام مسلم رحمه الله في صحيحه أنَّ النبي ﷺ قال: (يؤتى بجهنم -نعوذ بالله من جهنم- يوم القيامة ولها سبعون ألف زمام مع كل زمام سبعون ألف ملك) انظر إلى هذا الأمر العظيم الذي يدلك على:

- كِبَر وعظمة هذه النار -نعوذ بالله منها-.

- كما أنه يدلُّ على أن الملائكة عددٌ عظيم؛ إذا كان الملائكة الذين خُصوا بهذا العمل وهو أنهم يجُرُّون هذه الأزِمّة أزِمّة النار، فهذا عددٌ عظيمٌ جدًا.

سبعون ألفا × سبعون ألفا كم العدد؟ أربعة مليارات وتسعمائة مليون.

هذا عددٌ عظيمٌ جدًا يتعلق فقط بهذا العمل فكيف ببقيته!!

إذًا مما علينا أن نؤمن به مما دلت عليه النصوص: هو أنَّ عدد الملائكة عددٌ عظيمٌ جدًا؛ وهذا يدلك فيما يدلك على قدرة الله ﷻ وقوته وعظمته ﷻ.

❁ **الأمر الثالث**: اعتقاد أنَّهم عِبَادٌ لا معبودون، وأنه ليس لهم من الأمر شيء، وأنهم لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون؛ نحن نعتقد معشر المسلمين أنهم عبادٌ لله بل هم من أعظم عباد الله طاعةً له ، هم دائبون في طاعته دائمون ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء:٢٠]، ﴿وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾[الأنبياء:١٩] يعني: عملهم عملٌ دائم لا ينقطع لا بسآمة ولا بملالة ولا بغير ذلك، هم دائمون في طاعة الله ﷻ مستجيبون لأمر الله يفعلون ما يؤمرون ولا يعصونه ﷻ ﴿لَا يَعْصُونَ اللهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[التحريم:٦] وهذه الآية وإن كانت نزلت في شأن خزنة النار إلا أنَّ الحكم بلا ريب يعم جميع الملائكة؛ إذ لا فرق بينهم في هذا الشأن، لا فرق بين الملائكة في شأن الاستجابة لأمر الله وفِعل ما أمروا به وفي طاعته وعبادته ﷻ، فكلهم بلا ريب لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون.

وبناءً عليه: إذا كان هذا شأنهم وأنهم عبادٌ لله فليس لهم من الأمر شيء، لا شيء لهم من ربوبية ولا شيء لهم من إلهية ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء:٢٩] ، والملائكة عليهم السلام معترفون بهذا ومُسَلِّمون، فالله ﷻ أخبر عنهم أنهم يقولون: ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [مريم:٦٤] .

إذًا هذا معتقدنا معشر المسلمين، بخلاف معتقد المشركين الأولين الذين اعتقدوا في الملائكة أنهم بنات الله من سروات الجن، فأتوا بهذا الافتراء العظيم

وهو نسبة البنات إلى الله ﷻ، بناء على هذا: فكان من هؤلاء المشركين من توجه بالعبادة للملائكة كما تعلمون من حال المشركين الأولين.

المقصود: أنّ أهل الإسلام يعتقدون أنهم عباد لله ﷻ لا يُعبدون، ومن أشرك بهم مع الله جل وعلا فلا شك أنه من الكافرين؛ فمن دعا الملائكة؛ دعا جبريل أو ميكائيل أو أحدا من الملائكة دون الله ﷻ فلا شك أنه وقع في الشرك باتفاق المسلمين، من جعل بينه وبين الله جل وعلا وسائط يدعوهم ويستغيث بهم أو يذبح لهم أو ينذر لهم أو يعظمهم كتعظيم الله من إنسٍ أو جنٍ أو ملائكة فإنه يكون قد وقع في الشرك الأكبر، لا خلاف بين أهل الإسلام في ذلك، فهذا مما يجب علينا معشر المسلمين أن نعتقده.

۞**الأمر الرابع**: الإيمان بمن علِمنا أسماءهم وألقابهم تعيينًا، والإيمان بمن عداهم إجمالاً؛ فمن الملائكة من أعلمنا الله ﷻ بهم على وجه التعيين؛ إما باسمٍ أو بلقبٍ، ومنهم أفراد ومنهم جماعات؛ كجبريل، وميكائيل، وإسرافيل، وهؤلاء هم مُقَدَّمُو الملائكة وأشرفهم وأعظمهم، وكان النبي ﷺ يتوسل إلى ربه في دعائه بربوبيته لهم فيقول: (اللّهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل) ، ومن ذلك أيضًا: مالكٌ الذي هو خازن النار، ومن ذلك: ملك الموت، ومن ذلك: جماعات كخزنة الجنة، وخزنة النار، وحملة العرش ومن حوله، ومن ذلك: الكتبة الذين يكتبون على بني آدم أعمالهم، إلى آخر ما جاء في هؤلاء؛ فنحن نؤمن بهؤلاء على وجه التّعيين، ونؤمن بمن عداهم إيمانًا مجملاً.

۞**الأمر الخامس**: الإيمان بما ثبت في الوحي من صفاتهم؛ فقد أخبرنا الله وأخبرنا رسوله ﷺ بشيء من صفات هؤلاء الملائكة ، من ذلك: أن لهم قلوبًا،

وأنّ لهم أيدٍ، وأنّ لهم أجنحة، وأنهم يحبون، وأنهم يبغضون، إلى آخر ما جاء في النصوص من صفاتهم. وأعظم صفاتهم وأكثرها ورودًا في الأدلة ولا شك هو اجتهادهم في طاعة الله وما جاء من بيان عظيم عبادتهم له ﷻ، وهذا جاءت له أفراد من العبادة التي كانوا يقومون بها، ومن تتبع أدلة الكتاب والسنة في هذا وجد شيئًا كثيرًا.

❁**الأمر السادس**: الإيمان بما ثبت من أعمالهم؛ فالله ﷻ يأمرهم بأعمال وهم يقومون بها مستجيبين له سبحانه، فالله ﷻ يدبر شؤون هذا الملكوت بهم جل وعلا، واقرأ في هذا ما جاء في مفتتح (الصافات)، و(المرسلات)، و(النازعات)، وتجد في كلام المفسرين في هذا طرفًا مما كان يأمر الله ﷻ به الملائكة من أعمال.

وأعمالهم لا شك أنَّها شيء كثيرٌ، والإحاطة بها شيءٌ فيه من الصعوبة ما فيه؛ فمن الملائكة من هو مُوكَلٌ بالوحي، ومن الملائكة من هو مُوكَلٌ بالنبات والقطْر، ومنهم من هو مُوكَلٌ بالنفخ في الصور، ومنهم من هو مُوكَلٌ بحمل العرش، ومنهم من هو مُوكَلٌ ببني آدم، ومنهم من هو مُوكَلٌ بحفظهم، ومنهم من هو مُوكَلٌ بحفظ أعمالهم، وهناك ملائكة موكلون بشأن الجنة، وملائكة مُوكَلٌ بشأن النار، إلى آخر ما جاءت الأدلة ببيانه من أعمال الملائكة عليهم السلام.

❁**الأمر السابع والأخير** هو: اعتقاد فضلهم وإجلالهم وإنزالهم منزلتهم ومحبتهم وموالاتهم.

تنبه يا رعاك الله: إلى أن الإيمان بالملائكة لا بد فيه من الجمع بين قول القلب وعمل القلب؛ من الناس من إذا تكلم في هذا المقام فإنَّه إنَّما يركز على ما يتعلق بقول القلب الذي هو التصديق: "نصدق بكذا، ونصدق بكذا، ونصدق بكذا"، وهذا حق لكنه ليس كل شيء!! هناك جانب آخر يتعلق بعمل القلب، ومن ذلك: أننا معشر المسلمين نحب الملائكة ونواليهم ونجلُّهم ونكرمهم، ويترتب على هذا مسائل عديدة تتعلق بهذا الموضوع، فمن ذلك:

- أنه يجب علينا أن نوالي الملائكة، وقد ضل وخسر وكفر من اتخذ الملائكة أعداء له ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة:٩٨] ، هذا ما أخبر الله ﷻ به عن اليهود، وقد ذكر ابن جرير رَحِمَهُ اللهُ أن أهل التأويل متفقون على أنَّ هذا وصفٌ لليهود -عليهم من الله ما يستحقون- فإنهم قد اتخذوا جبريل عليه السلام عدوًا لهم، هو عدوهم من الملائكة كما ثبت هذا في البخاري وغيره.

ويا لله العجب من غِلظ نفوسهم وقسوة قلوبهم؛ كيف يقولون هذا الأمر في هذا الملَك الكريم الذي هو أعظم الملائكة!! والذي كان الواسطة في نقل الوحي الذي به حياة النفوس وسعادتُها بين الله جلّ وعلا ورسله.

إن علمت مثل هذا الأمر هان عليك وسهُل عليك فَهْمُ واقع اليهود، هؤلاء كانوا أعداء لله ﷻ وصفوا الله ﷻ ويا خيبتهم ويا خسارتهم وصفوه بأنه فقير ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران:١٨١] ، وكانوا يقتلون الأنبياء بغير حق، وسعوا في قتل رسولنا ونبينا محمد ﷺ واتخذوا جبريل عليه السلام عدوًا لهم !! فليس بمستغرب بعد هذا أن يعادوا أهل الإسلام وأن يشتد

غيظهم عليهم وأن يمكروا بهم مكرًا عظيمًا ويُنزلوا بمن استطاعوا أن يُنزلوا به ما يشاؤه الله ﷻ ويقدِّره من البأس والبلاء قاتلهم الله، فهم قوم بُهت امتلأت قلوبهم من الحقد على الحق وعلى أهل الحق، فليس ببعيد عند من عرف حالهم هذا الذي يقع فإنه سيفهم كل شيء إذا فهم حقيقة القوم.

المقصود أنَّ هذه حال الخاسرين الضالِّين؛ أنَّهم جعلوا من الملائكة أعداءً لهم، أمّا أهل الإسلام فإنهم يوالونهم والملائكة يوالونهم ؛ الملائكة تقول لأهل الإيمان: ﴿نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [فصلت:٣١] ، فكيف لا نواليهم بعد ذلك وكيف لا نحبهم؟ كيف لا نحبهم وهم حريصون علينا ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾[الأحزاب:٤٣] !

كيف لا نحبهم وكيف لا نواليهم وهم يَدْعُون الله جل وعلا لنا ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى:٥] ، ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾[غافر:٧]؟!

كيف لا نواليهم وهم يُعينون أهل الإيمان على الخير ويحضُّونهم عليه؟!؛ ثبت عن ابن مسعود ﷺ أنَّه قال: (إنّ للملَك لمَّة وإن للشيطان لمَّة) ؛ وصف لمة الملك بأنها إيعادٌ بالخير وتصديق بالحق.

وقد بيّن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه "الرد على المنطقيين" أن الذي عليه السلف هو: أن العلم الذي يقع عقيب النَّظر والبحث قد يكون إلهامًا من الله ﷻ لعبده بسبب الملائكة، أو بواسطة الملائكة. الملائكة حريصون علينا محبون لنا يوالوننا ويبشروننا ويثبتون المؤمنين.. إلى آخر ما جاء في الأدلة فيما يتعلق بهذا المقام.

فبناء عليه الواجب علينا هو أن نحبهم وأن نجلّهم وأن نبتعد عما يؤذيهم؛ فالملائكة تتأذى من أشياء، من ذلك: أكل الثوم والبصل وأخبر النبي ﷺ أن من أكلهما فلا يقربن مساجدنا (فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم)، وهذا فيه إشارة إلى أن من الحقِّ والذي ينبغي على أهل الإسلام أن يحرصوا على إكرام الملائكة، وهذا ما تجده مشارًا إليه في قوله سبحانه: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ * كِرَامًا كَاتِبِينَ * يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الإنفطار:١٠-١٢] قال أهل التفسير: (إذا كان ذلك كذلك فأكرموهم ، فلا يرى هؤلاء الملائكة منكم إلا خيرا) فإنهم أحسن وأعظم جار لك يا أيها المسلم فإن النبي ﷺ أخبر كما في صحيح مسلم (أن الله ﷻ وكَّل بابن آدم قرينًا من الملائكة وقرينًا من الشياطين) هذا -أعني الملك- أعظم وأحسن جار لك، وصدق مطرِّف ابن عبد الله الشِّخِّير رَحِمَهُ اللَّهُ حينما قال: (وجدنا أنصح عباد الله لعباد الله الملائكة، ووجدنا أغش عباد الله لعباد الله الشياطين) ، المقصود أنّ هذا من الأمر الذي ينبغي تقريره والتذكير به.

ومما ينبني عليه -أعني إجلال الملائكة وتوقيرهم- هو: أن يُعلم أنّ من سبَّ الملائكة أو استهزأ بهم أو انتقصهم فإنه قد وقع في ناقض من نواقض الإسلام. هذا الذي لا يزال أهل العلم يقررونه وأنَّ هذه ردة عن دين الله ﷻ ، حتى ذكروا أمثلة في كتب الفقه: أنَّ من قال على سبيل الانتقاص لمالكٍ خازن النار إذا قال لآخر: "ما لوجهك عبوسا كأنه مالك" قالوا إنه يقتل على الردة. فشأن الملائكة أجلُّ من أن يكونوا محلًّا للسخرية وللتندر وللانتقاص. ليحذر المسلم (رُبَّ كلمة يقولها العبد لا يلقي لها بالًا تهوي به في النار أبعد ما بين المشرق والمغرب) فليحذر المسلم!

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ : (**والنّبيين**)؛ يعني نؤمن بالنّبيين.

الإيمان بالرسل لا شك أنَّ أمره عظيمٌ جدًا، وقد لخص هذا المعنى شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كما في "الجواب الصحيح" بأن قال عن الإيمان بالكتب والرسل إنَّ هذا الإيمان (هو عمود الدين وقاعدته وجماعه)، فكل خير فإنه راجعٌ إلى الإيمان بالكتب والرسل؛ لأن كل خير فهو مُضمَّنٌ في ما أرسلت به الرسل وما أنزلت به الكتب.

وعندنا في الإيمان بالأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام مقدمات ست قبل أن نذكر كيف يكون الإيمان بهم:

❁**المقدمة الأولى** هي: أن نعلم أن الحاجة إلى بعثة الرسل أعظم الحاجات، وأن المنة بإرسالهم أعظم المنن ﴿لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [آل عمران:١٦٤]؛ فحاجة العباد إلى الرسل عليهم الصلاة والسلام وإلى ما أنزله الله ﷻ عليهم أعظم الحاجات بلا شك، أعظم من حاجة العباد إلى الطعام والشراب والهواء؛ لأنّ حياة قلوبهم وأرواحهم الحقيقية هي فيما جاءت به الرسل عليهم الصلاة والسلام ، الحاجة إليهم أعظم الحاجات ولا شك، ومنة الله ﷻ ببعثة هؤلاء الرسل من أعظم المنن.

❁ **المقدمة الثانية**: الحكمة من بعث الرسل خلاصتها هي إخراج الناس من الظلمات إلى النور، كما قال سبحانه: ﴿الر كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ

مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم:١]، وقال سبحانه لموسى عليه السلام: ﴿أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾[إبراهيم:٥].

وإخراج الناس من الظلمات إلى النور يتضمن ثلاثة أمور:

أمّا الأوّل فهو: تعريف العباد بربهم وإلههم ﷻ، وما له من أسماء وصفات ونعوت جلال وجمال وكمال. الرسل عليهم الصلاة والسلام يُعرِّفُون الناس بربهم ومعبودهم ﷻ، ويُحبِّبُون ربهم إليهم، ويحضُّونهم على معرفته وإجلاله وتعظيمه ﷻ والقيام بما هو حقه عليهم.

الأمر الثاني: تعريف العباد بالطريق الموصلة إلى محبة الله ورحمته ورضوانه؛ ألا وهي: العبادة، فيعلمونهم ما يحبه الله، ويعلمونهم كذلك ما يبغضه؛ لكي يجتهد أهل الإيمان في القيام بما يحبه الله ﷻ مما أمر به، وينتهون عما نهاهم عنه؛ هذا شيء لا سبيل إلى العلم به إلا من طريق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فالناس ضالون تائهون لا سبيل لهم إلى الوصول إلى معرفة الحق إلا من طريق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

الأمر الثالث: تعريف العباد بجزائهم إن أطاعوا وإن عصوا؛ إن أطاعوا فما الذي يترتب على ذلك؟ يترتب عليه رحمة الله سبحانه لهم ورضوانه عنهم والإنعام عليهم بالنعيم المقيم، والضد بالضد.

فهذا مما جاءت الرسل عليهم الصلاة والسلام، وبه يكون إخراج النَّاس من الظلمات إلى النور.

❁ **المقدمة الثالثة**: النبوة والرسالة اصطفاء محضٌ من الله ﷻ ﴿اللهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج:٧٥]، وبناء عليه: فلا سبيل إلى

الوصول إلى رتبة النبوة أو الرسالة بأي سبب يقوم به الإنسان مهما راض نفسه ومهما عذَّب نفسه ومهما خلا بنفسه ومهما فعل، فإنه لا يمكن أن يكون رسولا من الله ﷻ بشيء من هذه الأسباب، إنَّما القضية في جملتها وتفصيلها اصطفاء من الله ﷻ.

ومعتقد أهل السنة والجماعة في هذا المقام يتلخص في أمرين: تكرر التذكير بهما.

➢ أولهما: أنَّ النبوة والرسالة اصطفاء محضٌ من الله سبحانه.

➢ والآخر: أنَّ الله جل وعلا إنَّما يصطفي من العباد من هو أهل لهذه الرتبة المنيفة وهذا الشرف العظيم.

وأهل السنة في هذا وسط بين من زعم من الفلاسفة أو المتفلسفة من الصوفية أنه يمكن الوصول إلى رتبة النبوة والرسالة، وبين من يزعمون أنها اصطفاء ولكنَّ الله جل وعلا يمكن أن يصطفيَ أسوأ الناس وأخبثهم وأقبحهم، وأهل السنة وسطٌ بين هذين القولين المتطرفين.

✵ **المقدمة الرابعة**: النَّاس في شأن الرسل عليهم الصلاة والسلام منقسمون إلى ثلاثة أقسام:

❍ **القسم الأول**: من كفر بهم؛ وهؤلاء منهم من كفر بهم جميعًا ومنهم من كفر ببعضهم.

❍ **والقسم الثاني**: من غلا فيهم؛ فخلع عليهم صفات الإلهية أو ربما خلع صفات الربوبية، وذلك كحال النصارى الذين غلوا في عيسى عليه الصلاة

والسلام، أو القبوريون الذين غلوا في شأن نبينا محمد ﷺ حتى جعلهما هؤلاء وهؤلاء إلهًا وربًّا مع الله ﷻ، ولا شك أنَّ هذا هو الضلال المبين.

وأنت إذا تأملت وجدت أنَّ هذا الغلو ورفع النبي عن منزلته إلى منزلة الإلهية والربوبية هو في الحقيقة مآله إلى عدم الإيمان بالنبي وأنّ هؤلاء مُلحقون بالذين قبلهم.

وجه ذلك: أنَّ الذي أُمرنا به معشر المسلمين هو أن نؤمن أن محمداً ﷺ رسول الله. ومن محمد عليه الصلاة والسلام؟ هو الذي قال عن نفسه فيما أخبرنا الله ﷻ به وما أمره سبحانه أن يقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [الكهف:١١٠].

فهذا الذي آمن بمحمدٍ ﷺ الذي له حقٌّ في الألوهية! والذي يعلم ما يعلمه الله! ويقدر على ما يقدر عليه الله! والذي يفعل ما يفعله الله! إلى آخر هذا الغلو الذي وقع فيه أولئك؛ حقيقة هذا هو أنه ما أمنوا بمحمدٍ رسول الله ﷺ إنما آمنوا بخيالٍ في أذهانهم؛ زعموا أنه محمد ﷺ!

حقيقة مقالة هؤلاء الغلاة هو: أنهم ما آمنوا بمحمد رسول الله ﷺ هم آمنوا بشيء آخر، أما محمدٌ بن عبد الله القرشي الهاشمي الذي هو رسول الله والذي هو نبي الله الذي هو خاتم النبيين -بأبي هو وأمي ﷺ- فهذا لم يؤمنوا به حقيقة وإن زعموا الإيمان به، حقيقة حالهم أنهم آمنوا بشيء آخر، بخيال قام في أذهانهم، والشيء الذي أوجبه الله عليهم ما قاموا به.

وقل مثل هذا في حق النصارى فيما زعموا في عيسى عليه الصلاة والسلام؛ هم آمنوا بعيسى ليس النبي والرسول، وإنما آمنوا بشيء توهموه في أذهانهم وسولت لهم الشياطين إياه، وهو عيسى ابن الله الذي هو واحد من ثلاثة، هي

واحد وهي ثلاثة في نفس الوقت؛ عيسى عليه الصلاة والسلام ابن مريم الذي أمر الله جل وعلا النصارى بالإيمان به حقيقة الأمر أنهم ما آمنوا به، إنما آمنوا بشيء آخر هو خيال في أذهانهم، الشيء الذي أمرهم الله به ما قاموا به. فهذا مما ينبغي أن تلحظه في هذه المسألة.

❍ **القسم الثالث**: أناس آمنوا بهم عليهم الصلاة والسلام، وهؤلاء هم أهل التوفيق والسعادة وهؤلاء هم المؤمنون حقًا.

❁ **المقدمة الخامسة**: ثلاث قواعد في حكم الكافر بالرسل عليهم الصلاة والسلام:

➤ **القاعدة الأولى**: من كفر برسول فقد كفر بالرسل؛ وهذا ما تجده في مواضع عديدة في كتاب الله ﷻ قال سبحانه: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء:١٠٥]، ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء:١٦٠] ، ﴿كَذَّبَتْ عَادٌ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء:١٢٣] ، ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء:١٤١].إذن تجد أنَّ الأمر في شأن قوم نوح مثلا أنهم كفروا بنوح عليه الصلاة والسلام فكان الحكم أنهم كافرون بجميع الرسل عليهم الصلاة والسلام.

ووجه ذلك: أن دعوة الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام واحدة، وبناءً عليه فمن كفر برسول فهو كافرٌ بدعوته، وإذا كفر بدعوته فقد كفر بدعوة الذي زعم أنه آمن به، فكانت المحصلة أنه كافر بالجميع.

ووجه آخر وهو: أنَّ الإيمان الشرعي بالأنبياء الذي ينفع العبد هو الذي يكون طاعة لله ﷻ، ليس الذي يكون ناشئًا عن عصبية مثلاً، إنّما هو أن تؤمن بالرسل طاعة لله جل وعلا.

إذا كان الأمر كذلك فالذي أرسل هذا الرسول هو سبحانه الذي أرسل هذا الرسول! فأنت حين لم تؤمن بالرسول الثاني دلّ هذا على أن إيمانك لم يكن إيمان طاعة بالأول؛ لأنه لو كان إيمانك إيمان طاعة لم تُفرِّقْ بين المتماثلات، فلا فرق بين رسول ورسول من حيث وجوب الإيمان بهم. فتبين أن حقيقة أمرهم أنهم ليسوا مؤمنين بالرسل طاعة لله ﷻ، فكانت المحصّلة أنهم كافرون بالجميع.

➤**القاعدة الثانية**: من آمن ببعض الرسل وكفر ببعض فقد كفر بالجميع؛ أهل الإيمان لا يفرقون بين أحد منهم، ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾[البقرة:١٨٥]، أما أهل الكفر -كاليهود والنصارى وأضرابهم- فإنهم يزعمون أنهم يؤمنون بالرسول المرسل إليهم ويكفرون بسواه، وحقيقة الحال أنهم كافرون بالجميع.

وما الفرق بين القاعدة الثانية والأولى؟

القاعدة الأولى: البحث فيها هو بحث في من كفر برسول بغض النظر عن اعتقاده في بقية الرسل. **أما في الثانية**: فالبحث في شأن قوم يزعمون أنهم يؤمنون برسول ويكفرون برسول آخر؛ هم يزعمون أنهم يؤمنون ويعظمون ويعملون بشريعة رسول، ويكتفون بذلك فيكفرون بمن سواه من الرسل ممن أوجب الله ﷻ الإيمان به عليهم. فالنتيجة أنهم كفار بالجميع حتى بالذي زعموا الإيمان به.

بمعنى اليهود الذين يزعمون الإيمان بموسى دون عيسى ومحمد عليهم جميعا الصلاة والسلام ، حقيقة حكمهم أنهم كافرون بالجميع، حتى بموسى عليه الصلاة والسلام، والنصارى الذين يزعمون الإيمان بعيسى دون محمد ﷺ

حقيقة الأمر أنهم كافرون بعيسى وبمحمد وبجميع الرسل عليهم الصلاة والسلام.

➤ **القاعدة الثالثة**: من كفر برسولٍ فقد كفر بالمرسِل ﷻ ؛ يدل على الثانية والثالثة قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ هذا الجزء من الآية تعلق بالقاعدة الثانية، ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ يزعمون أنهم بهذا يسلكون مسلك الحق وسبيل الهدى، ماذا قال الله جل وعلا؟ ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [النساء:١٥٠-١٥١].

إذن هؤلاء في حقيقة أمرهم يفرقون بين الرسل من حيث الإيمان بهم، هذا ما يتعلق بالقاعدة الثانية. ﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللهِ وَرُسُلِهِ﴾ ؛ بمعنى: يزعم هؤلاء أنهم يؤمنون بالله دون الرسل عليهم الصلاة والسلام، والواجب الإيمان بالله ورسله، فحقيقة الأمر أنهم ﴿الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾ ، هم كافرون بالله كما هم كافرون بالرسل عليهم الصلاة والسلام.

إذن من آمن ببعض وكفر ببعض فإنه كافر بالجميع بل هو كافر بالمرسِل ﷻ.

❋ **المقدمة السادسة**: الرسل متفقون في دعوتهم ومختلفون؛ ثمت مواضع اتفاق وثمت مواضع اختلاف، ويبيِّن هذا قوله ﷺ كما في الصحيح: (الأنبياء إخوة لِعَلاَّت، أبوهم واحد وأمهاتهم شتى) هؤلاء هم الإخوة لعلات، بمعنى: أنه ثمت قدرًا من دعوة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام هو محل اتفاق بينهم، كلهم يدعون إلى هذا القدر، وثمت قدرٌ حصل فيه اختلاف بينهم.

أما القدر المتفق عليه فهو: أصول العقائد، وأصول العبادات، وأصول الأخلاق، والدعوة إلى الحفاظ على الضروريات، هذا قدرٌ متفق عليه.

وأما القدر المختلف فيه: فتفاصيل الشرائع ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة:٤٨] ، فكل الأنبياء دعوا أممهم إلى الصلاة لكن هذا لا يستلزم أن تكون الصلاة واحدة من حيث هيئتها وكيفيتها. كل الرسل عليهم الصلاة والسلام دعوا إلى الصيام ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة:١٨٣] لكن لا يلزم من هذا أن يكون الذي كتب علينا معشر أمة محمد ﷺ تفصيلا هو الذي أمر به من كان قبلنا. ناهيك عن أن هناك أشياء تنفرد بها هذه الشريعة دون تلك، وهذا راجع إلى حكمة الله ﷻ فيما يرسل وفيما ينزل.

إذن هذه مقدمات بين يدي الكلام عن حقيقة وكيفية الإيمان بالرسل عليهم الصلاة والسلام.

أَمَّا الإيمان بالرسل عليهم الصلاة والسلام فإنَّه يتحقق بأمور كثيرة أهمها سبعة أمور:

❁ **الأمر الأول:** وجوب الإيمان بهم تفصيلًا وإجمالًا؛ الواجب علينا معشر المسلمين أن نؤمن بالرسل عليهم الصلاة والسلام تفصيلًا وإجمالًا.

الإيمان التفصيلي في حق من عُيَّن لنا في النصوص الشرعية في وحي الله ﷻ في الكتاب والسنة؛ فواجب أن نعتقد أنّ الرسول الفلاني هو رسول من عند الله ﷻ وأن الله سبحانه اصفاه بالنبوة أو بالنبوة والرسالة، هذا مما يجب تفصيلًا وتعيينًا في كل من عُيِّن لنا.

وثمت أنبياء ورسل لا ندري عنهم بل لم يحط علمًا رسول الله ﷺ بهم، فإن الله جل وعلا يقول في شأن الأنبياء ﴿مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر:٧٨]، والأنبياء عليهم الصلاة والسلام عددٌ كثير، والله جل وعلا جعل في كل أمة رسولا ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر:٢٤]، والذي وصل إلينا علمه تعيينًا إنما هو شيء قليل بالنسبة لهذا الذي تدل عليه الأدلة من أن الأمم كثيرة وبالتالي فالأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام كُثر.

الذي اتُّفِقَ على أنهم أنبياء عليهم الصلاة والسلام في كتاب الله ﷻ خمسة وعشرون.

في تلك حجتنا منهم ثمانية ... من بعد عشر ويبقى سبعة وهمو

إدريس، هودٌ، شعيبٌ، صالحٌ، وكذا ... ذو الكفل، آدم، بالمختار قد ختموا

صلى الله عليه وعليهم وسلم.

إذن هؤلاء خمسة وعشرون متفق على أنهم من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مما جاء في كتاب الله ﷻ.

ويبقى البحث بعد ذلك في بعض المسائل الدقيقة:

- كعزير عليه السلام هل هو من الأنبياء؟ وبناء عليه فيكون الذين جاء ذكرهم في القرآن ستة وعشرون، أو ليس من الأنبياء والرسل وإنَّما هو وليٌّ صالح؟ هذا من مواضع الخلاف والبحث الطويل بين أهل العلم وفي سنن أبي داود أخبر النبي ﷺ (أنه لا يدري أعزيرٌ نبي أم لا؟) فالله جل وعلا أعلم.

-وفي سنة رسول الله ﷺ جاء ذكر غير من جاء في كتاب الله ﷻ، من ذلك: يوشع بن نون عليه السلام ؛ فإنه ثبت كما في مسند الإمام أحمد أنه النبي الذي أمسك

الله ﷻ عليه الشمس -في الصحيحين ذِكْرُ هذه القصة دون تعين- لكن في مسند أحمد بإسناد صحيح أنه يوشع بن نون؛ فتبين لنا أنه نبي من عند الله ﷻ.

-وهناك بحث في بعض من ذُكر هل هو من الأنبياء أم لا؟ وهذا مبني على تحقيق القول في ذلك، ولولا ضيق الوقت لتوسع الكلام في هذا الموضوع.

إذن الواجب علينا أن نؤمن بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام على هذين الوجهين: على وجه التعيين، وعلى وجه الإجمال.

❁**الأمر الثاني**: اعتقاد أنَّ رسالتهم حقٌّ؛ والنبي ﷺ كان من دعائه كما في صحيح البخاري في تهجده (والنبيون حقٌّ)، فلا شك ولا ريب أن رسالتهم عليهم الصلاة والسلام حق. وبناء على هذا: فمن كفر بواحد منهم فهو كافر بالجميع، بل هو كافر بالله ﷻ على ما مضى بيانه.

❁ **الأمر الثالث**: اعتقاد أنهم بلغوا البلاغ المبين ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل:٣٥] ؛ فنعتقد أن الرسل عليهم الصلاة والسلام قد أبانوا وأفصحوا وبلَّغوا، وأن الحجة قد قامت بهم على العباد، وأنه ليس للناس عذر عند الله ﷻ بعد إرسال الرسل ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥] .

❁**الأمر الرابع**: تصديق ما صحَّ في شرعنا من أخبارهم وفضائلهم وبراهين نبوتهم وما إلى ذلك، وكل شيء جاء في كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ عنهم فواجبٌ التصديق به.

❁**الأمر الخامس**: تعزيرهم وتوقيرهم ومحبتهم وإجلالهم وتعظيمهم وهذا مما لا خلاف فيه بين المسلمين؛ لا خلاف بين أهل العلم أنّ من انتقص

نبيًا أو استهزأ به فإنه كافر بالله ﷻ، من وقع في نبي من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فلا شك في كفره، وأعظم ما يكون من الكفر في هذا المقام هو أن يقع إنسان في حق أو في عرض رسول الله ﷺ ؛ فلا شك أنَّ مَنْ انتقصه أو سخر به أو استهزأ، وأعظم من ذلك أن يَسُبَّه فلا شكَّ في كفره، وهذا من المعلوم من الدِّين بالضرورة.

الأمر السادس: اعتقاد أنهم أفضل البشر، وأنهم متفاضلون فيما بينهم؛ ويبيِّن هذا قول ربنا ﷻ: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة:٢٥٣] ، ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الإسراء:٥٥] .

وخلاصة القول في هذا المقام ملخصة في ست مسائل:

المسألة الأولى: أن كل نبي فهو أفضل من جميع الأولياء؛ وهذا مما لا شك فيه ولا ريب، ومن الضلال المبين ما زعمه بعض الضالين الزنادقة من تفضيل خاتم الأولياء على خاتم الأنبياء ﷺ ، لا شك أن هذه مقالة كفرية، فكل نبي فردًا فردًا هو أفضل من جميع الأولياء والصالحين.

المسألة الثانية هي: أنَّ الرسل أفضلُ من بقية الأنبياء، والأدلة قد دلت على أنَّ هناك فرقًا بين النبي والرسول ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج:٥٢] إذن هناك فرق بين الرسول والنبي.

والمتحقق أنَّ الأنبياء أعمُّ من الرسل، وبناءً عليه: فكل رسول نبي وليس كل نبي رسولا.

ثم بعد هذا يبقى البحث في **الفرق بين النبي والرسول**، وهذه المسألة الكلام فيها طويل جدًا وليس عندنا فيها قاطع، لكن أقرب ما يمكن أن يقال:

- إنَّ الرسول هو: من بعث إلى قوم مخالفين في الجملة.

- والنبي هو: من بعث إلى قوم موافقين في الجملة.

المسألة الثالثة: أن أولي العزم أفضل من بقية الرسل؛ وابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر في تفسيره عند تفسير قول الله جل وعلا: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الإسراء:٥٥] أنَّه لا خلاف في أن الرسل أفضلُ من بقية الأنبياء، وأنَّ أولي العزم أفضل الرسل، نقل نفي الخلاف على هاتين المسألتين:

- أنَّ الرسل أفضل من بقية الأنبياء الذي ليسوا رسلًا.

- وأيضا أنَّ أولي العزم أفضل من بقية الرسل.

الجمهور وهو الصحيح أنَّ أولي العزم من الرسل هم الخمسة الواردون في آية الأحزاب وآية الشورى؛ ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب:٧]، وكذلك في آية الشورى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى﴾ [الشورى:١٣]، وهؤلاء هم الذين وردوا أيضًا في حديث الشفاعة الطويل إضافة إلى آدم الذي هو أبو البشر عليهم الصلاة والسلام.

فهؤلاء الخمسة هم أولو العزم من الرسل وهم أفضل الرسل.

وقبل أن أسترسل قد يقول قائل: قد تقرر في الكلام سابقًا أن الرسل جميعهم فاضلون وأنَّ الأنبياء جميعهم فاضلون وإن كان بعضهم أفضل من بعض بنص القرآن؛ بعض النبيين أفضل من بعض وبعض الرسل أفضل من بعض، **لكن قد يشكل على هذا** : ما ثبت في البخاري وغيره من قوله ﷺ: **«لَا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ»؟**

وأحسن ما يقال في الجمع بين ما جاء في القرآن مع ما جاء في هذا الحديث وأمثاله أن يقال:

➢إنه لا يجوز التفضيل ولا التخيير بين الأنبياء على سبيل التنقص للمفضول؛ بمعنى: لربما وقع في كلام بعض من يفاضل بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام شيء من الانتقاص في شأن المفضول والحط من قدره، وهذا لا شك أنه تفضيل ممنوع ولا يجوز، بل يجب أن يُحفظ مقام النبي المفضول، وأن يُعتقد فضله وعظيم منزلته وإن كان غيره أفضل منه.

➢وجواب ثانٍ هو: أنه لا يجوز التفضيل والتخيير بين الأنبياء بغير دليل من الوحي؛ كأن يخير بينهم باجتهاد عقلي أو على سبيل الحمية والعصبية، فمثل هذا لا شك أنه تفضيل باطل ولا يجوز، وعليه يتنزل النهي من لدن رسول الله ﷺ.

المسألة الرابعة: أن نبينا محمد ﷺ بالاتفاق أفضل أولي العزم من الرسل، وبناء عليه: فهو أفضل الرسل وأفضل الأنبياء من باب أولى، وهذا مما لا خلاف فيه بين أهل العلم.

المسألة الخامسة: أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام هو أفضل أولي العزم من الرسل بعد نبينا محمد ﷺ، والإجماع في هذا منقولٌ أيضا.

المسألة السادسة: هي في المفاضلة بين بقية أولي العزم وهم الثلاثة الكرام موسى وعيسى ونوح عليهم الصلاة والسلام، **وفي المفاضلة بينهم ثلاثة أقوال**:

القول الأول: التوقف؛ بمعنى نقول محمد ﷺ ثم إبراهيم ثم نقف، فالله أعلم من الأفضل بين هؤلاء الثلاثة.

القول الثاني: هو أن نفضل موسى بعد إبراهيم عليهما الصلاة والسلام ثم نقف في نوح وعيسى، لا ندري الله أعلم من هو الأفضل بينهما.

القول الثالث: هو أن يكون تفضيلهم بأن يقال موسى، ثم عيسى، ثم نوح، وأصحاب هذا القول كأنهم نظروا إلى مجموع ما ورد في كل فرأوا أن هذا هو ما يمكن أن يقال في هذا المقام ، والحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في "فتح الباري" ذكر أنه لم يقف على شيء يقطع في هذه المسألة ، لكن الذي ينقدح في الذهن -هكذا قال- هو أن يكون ترتيبهم موسى، ثم عيسى، ثم نوح، والله عز وجل أعلم.

۞ نأتي الآن إلى **المسألة السابعة والخاتمة لمسائل الإيمان** وكيفية الإيمان بالرسل عليهم الصلاة والسلام هو: وجوب اتباع نبينا محمد ﷺ ؛ فهو النبي والرسول الخاتم والذي رسالته ناسخة لما قبله، وهو الذي يجب على جميع من وُجد في هذه الدنيا بعد بعثته عليه الصلاة والسلام أن يؤمن به وأن يتبعه ، مهما كان عرقه ومهما كان لونه ومهما كان بلده، كل الناس بعد أن بعث نبينا محمد ﷺ فواجب عليه أن يؤمن به وإلى قيام الساعة، كل من وجد في هذه الدنيا جيلا بعد جيل الكل واجب عليه أن يكون تبعا لرسول الله ﷺ مؤمنًا به، بل حتى لو فرض وقُدِّرَ وجود نبي من الأنبياء فإنه لا يسعه إلا أن يكون تابعًا لمحمد ﷺ (لو كان موسى حيا ما وسعه إلا اتباعي) ، ولذلك عيسى عليه الصلاة والسلام إذا نزل في آخر الزمان فإنه سيحكم بشريعة محمد صلى الله عليهما وسلم.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَالْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ عَلَى الْمُرْسَلِينَ)؛ الإيمان بالكتب وينتظم **الكلام فيها في خمس مسائل**:

۞ **المسألة الأولى**: كيف يكون الإيمان بالكتب؟

أولا: الإيمان بها جملةً وتفصيلًا، واعتقاد أنها كلامه سبحانه مُنْزَلّة من عنده، الله ﷻ يقول: ﴿وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ مِنْ كِتَابٍ﴾ [الشورى:١٥]، ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ﴾[البقرة:٢٨٥] فواجبٌ الإيمان بما أنزل الله ﷻ من هذه الكتب.

وهذه الكتب منها ما علمناه على وجه التعيين: القرآن الكريم، والتوراة، والإنجيل، والزبور، وصحف إبراهيم وصحف موسى على القول بأنها ليست التوراة على خلاف بين أهل العلم في هذا المقام.

ويضاد هذا الإيمان الكفر بالكتب، **وهذا الكفر يرجع في جملته إلى أربع أحوال:**

الحال الأولى: الكفر بها جميعا؛ أن يكفر إنسان عياذًا بالله بكل ما أنزل الله من الكتب، كحال الملاحدة واللادينيين وكثير من الوثنيين هم كافرون بكل ما أنزل الله ﷻ، فلا يقيمون وزْنًا لشيء مما أنزل الله ﷻ ولا يرون أن هناك وحي من الله ﷻ نزل، وعلى هذا كان الفلاسفة الذين زعموا أنَّ الكتب وما فيها لا يعدو أن يكون فيضًا فاض من العقل الفعال على قلب بشر ذكي أوتي قوة في الإدراك وأوتي قوة في التخيل والتخييل، والعقل الفعال ليس هو ما يعتقدونه الله ﷻ، إنما هو العقل الفعال الذي يزعمون أنه في فلك القمر، فمنه نزل هذا الذي يسمى وحيًا، وإلا فإن الله ﷻ ما أنزل في زعمهم شيئا، ولا قال شيئا، ولا تكلم بشيء من هذه الكتب. فهذا في حقيقته كفرٌ بالكتب بلا ريب.

الحال الثانية: الإيمان ببعض الكتب دون بعض؛ وهذا كمقالة اليهود ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ

الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة:٩١] ، فقاتلهم الله جمعوا الشر من أطرافه، في أي باب جئت وجدت هؤلاء اليهود مقدمين في السوء والقبح فيه ، سبحان الله العظيم أي خذلان كهذا الخذلان!

إذا جئت في الإيمان بالله وجدت مقالة قبيحة! إذا جئت إلى الإيمان بالرسل، إذا جئت إلى الإيمان بالكتب، بل إذا جئت في أي باب من أبواب الإيمان في أركان الإيمان الستة وجدت عندهم أو عند بعضهم ضلالا فيه! حتى إن منهم -يُذكر هذا عن الصدوقيين منهم- أنهم يكفرون بالكتب والرسل جميعا فيما يزعمون.

فالمقصود أن من أحوال الكفر المضاد للإيمان بالكتب هو: أن يؤمن أحدٌ ببعضها دون بعض.

الحال الثالثة: الإيمانُ ببعض الكتاب دون بعض؛ يعني أن يزعم زاعم أنه يؤمن بكتاب، ثم إنه بعد ذلك يؤمن ببعضه دون بعض، وهذا أيضا كحال اليهود قبحهم الله، لا نزال ندور على هؤلاء القوم، فإن الله ﷻ قال في حقهم: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ أسأل الله ﷻ أن يخزيهم ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة:٨٥].

فمن كذّب بآية مما أنزل الله ﷻ أو بسورة أو بشيء مما أنزل الله ﷻ فلا شكّ بأنه كافر بما أنزل الله وهو كافر بالله ﷻ، وبناء عليه: فمن كذّب بآية من كتاب الله ﷻ أو كذّب بكلمة من كتاب الله ﷻأو كذّب بحرف من كتاب الله ﷻ فلا شكّ في كفره؛ هذا لا يختلف المسلمون فيه.

الحال الرابعة: السخرية والتحقير والاستهانة أو البغض لشيء مما أنزل الله ﷻ في هذه الكتب؛ فهذا أيضا لا شك أنه كفر بالله ﷻ ،من استهزأ وسخر أو أهان؛ كأن يركض إنسان برجله كتاب الله ﷻ وهو يعلم أنه كتاب الله ، أو يلقيه في القاذورات، أو يكتبه بالدم كما يفعل بعض المتعاملين بالسحر والشعوذة فلا شك أن هذا كفر بالاتفاق، أو يبغض كلام الله ﷻ يبغض القرآن، أو يبغض شيئا من آيات القرآن، أو يبغض شيئا مما جاء الحض عليه في كتاب الله ﷻ يكرهه ولا يطيقه، من أبغض شيئا مما جاء به محمد ﷺ كفر بالإجماع؛ هذا ممّا ينبغي أن يلاحظ في هذا المقام.

إذن الإيمان بالكتب يضاده الكفر بها وهو راجع في جملته إلى هذه الأحوال الأربع.

❁ **المسألة الثانية** مما يتضمنه الإيمان بالكتب: اعتقاد أنها هدى ونور وشفاء، وأنها اشتملت على الحق المبين، وتضمنت ما فيه سعادة الدنيا والآخرة، الله ﷻ يقول: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ إذًا هو الحق المبين ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [البقرة:٢١٣] ، ولهذا الواجب على جميع الأمم التي أنزل الله ﷻ على أنبيائها وحيًا أن تُحَكِّمَ هذا الوحي، كل أمة واجب عليها أن تُحَكِّمَ وحي الله ﷻ، وعلى هذه الأمة المحمدية التي آمنت برسول الله ﷺ وبما أُنزل عليه أن تُحَكِّمَ كتاب الله وأن تُحَكِّمَ سنة رسوله ﷺ في كبير الأمور وصغيرها، هذا هو الذي يجب على الناس جميعًا ؛ على الحكام وعلى المحكومين.

❁ **المسألة الثالثة**: تصديق ما جاء عن هذه الكتب في وحينا، يعني فيما أنزل إلينا فيما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، من مثل قول الله جل وعلا: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى * وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى * أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [النجم:٣٦-٣٨] إلى آخره، فهذا مما بيّن الله لنا أنه أنزله في صحف موسى وإبراهيم؛ إذًا واجب علينا أن نعتقد أن مما أنزل في تلك الصحف ما أخبرنا الله ﷻ به.

كذلك في سبح ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى * بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ إلى آخره قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى * صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾ [الأعلى:١٤-١٩].

وهل هذا الذي في صحف إبراهيم وموسى هو كل هذه السورة سورة سبح؟ أو هو من قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ ؟ قولان لأهل العلم:

١. من السّلف من قال: إنّها كلّ سورة سبّح؛ ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ يعني كل ما سبق في هذه السورة مضمون ما جاء في هذه السورة كان موجودا في تلك الصحف.

٢. ومن أهل العلم من رأى أنه من قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ إلى آخره؛ وهذا اختاره ابن جرير رَحِمَهُ اللَّهُ وقواه بن كثير، والعلم عند الله جل وعلا.

❁ **المسألة الرابعة مما يجب من حقيقة الإيمان بها**: وهو لابد من الجمع بين قول القلب وعمل القلب؛ في شأن الملائكة، في شأن الرسل، في شأن الكتب، إجلالها أعني هذه الكتب العظيمة المكرمة التي أنزلها الله سبحانه على رسله إجلالها وتعظيمها ومحبتها ومحبة ما جاء فيها.

ويحسن في هذا المقام التنبيه على ضرورة التنبيه على هذه المسألة يا إخوتاه؛ فما بين أيدينا من كتاب الله ﷻ شأنه والله عظيم ومكانته ومكانة رفيعة، فواجب على أهل الإسلام أن يتأدبوا مع كتاب الله ﷻ ، وواجب أن يُنَشَّأَ الناشئة على هذا التقدير وعلى هذا الأدب وعلى هذا الاحترام مع كتاب الله ﷻ ؛ فإنّ من الأمر المؤسف أن واقع كثير أو بعض المسلمين كبارًا وصغارًا على وجه الخصوص فيه ما فيه مما تعلمون.

انظر إلى بعض حلقات التحفيظ والمصاحف التي بأيدي الأطفال انظر كيف هي؟! انظر كيف هي في بعض البقاع لا أعمم لكن في بعض البقاع ومما شاهدته كثيرا تجد أن المصحف مُمَزَّعًا، تجد أنه ملطخ، تجد أن عليه ربما رسومات وعليه خطوط وكتابات!! أهكذا يكون الأدب مع كتاب الله ﷻ ما هكذا ينبغي أن يكون؟!

واللوم في الحقيقة يقع أولا على الوالدين، على من يلي شأن هؤلاء الأطفال من الأساتذة من حولهم، لابد أن ينبه هؤلاء الأطفال وينشوا على تعظيم كتاب الله واحترامه، هذا كلام الله ﷻ الذي بين دفتي هذا المصحف كلام الله ﷻ، فتعظيم هذا المصحف من تعظيم الله ﷻ.

رأيتُ بعض الأطفال يفعل هكذا في المصحف إذا أراد أنه يضعه في بعد أن انتهى والله يرميه هكذا.

هذه قضية -يا إخوتاه- لا يختلف المسلمون فيها أبدا وهي: أنه لا بد من تعظيم كتاب الله ولا بد من احترامه ولا بد من تقديره، والصور المنافية لهذا

التعظيم والإجلال كثيرة ولو أن الوقت يسع لكان هناك استفاضة في هذا الموضوع، لكن الإشارة تغني عن كثير من العبارة .

فأوصيكم يا إخوتاه بالعناية بهذا الأمر، وإني لأزعم أن تنشئة الصغار على إجلال القرآن واحترامه له أثر عظيم بإذن الله ﷻ في وجود سدٍّ مانعٍ بين هؤلاء الأطفال إذا كبروا وسهام أعداء الله ﷻ؛ لأنّ هؤلاء قد تربوا ونشؤوا وعظم في قلوبهم شأن هذا القرآن وأحبوه واهتموا به ؛ فبناء عليه ليس من السهل عليهم بعد ذلك أن يتزحزحوا عن الإيمان به، بخلاف ما إذا نشؤوا أنه شيء ليس له ذاك القدر وتلك الحرمة وتلك المكانة.

أرجو أن يكون ما أقوله واضحا. إذا أردتم معشر الدعاة إلى الله ﷻ أن تصلوا إلى مقصودكم من الحيلولة بين سهام أعداء الله جل وعلا من المشككين في دين الله وبين قلوب المسلمين فابدؤوا بمثل هذه الأمور العظيمة؛ عظموا كتاب الله ﷻ، وعظموا أحكام الله ﷻ في نفوس الناشئة فإنهم بإذن الله ﷻ سيكونون على قدر من العافية من وقوع هذه السهام، بعكس ما إذا تساهلنا وبقي الحال على ما نرى مما لا نحب. فهذه وصية وصيكم بها معشر الإخوة أن تتنبهوا إليها.

والتقصير في التأدب مع كتاب الله ﷻ ليس في الحقيقة معلقا على الصغار فقط، بل حتى على بعض الكبار! بل ربما كان من قلة من طلبة العلم؛ أنّهُ لا يعطي كتاب الله عز وجل قدره وما يستحقه. رأيت مرة في المسجد الحرام شخصًا هيئته هيئة طالب علم وضع المصحف بجوار النعل، يعني كان معه المصحف ونعله، وضع النعل ووضع المصحف ملاصقا له! ما هذا؟ هيئة هذا

الرجل هيئة استقامة وهيئة طالب العلم كيف يفعل هذا الأمر؟ ثم إذا ناقشته يقول لك أين الدليل؟ طيب أين الدليل على أنه لا يجوز أن تضع أعوذ بالله وأستغفر الله النعل فوق المصحف؟ أعطيني آية أعطيني حديثا على منع هذه الصورة على وجهها؟ أعطيني الدليل على هذا تجدون شيئا؟ إنّما هي قواعد الأدلة وعموماتها كلُّها متضافرة على وجوب إجلال كتاب الله ﷻ، ولا يختلف المسلمون في أن الاستهانة والتحقير لكتاب الله ﷻ أنه كفر بالله.

ما قرُب من ذلك -تلاحظ أننا نتكلم عن كفر- إذا ما كان أقل من وما كان دونه ينبغي أن يدور بين محرم ومكروه. إذًا المسائل ليست فيها يا مباح يا كفر، ربما تجد بينها صورا إما أن تقرب من المباح وإما أن تقرب من هذا، وهذا مما لا شك فيه تشمئز منه نفس كل مسلم أن يرى المصحف على الأرض بجوار النعال.

فهذه على كل حال صورة مما قد يبتلى به بعض الناس لربما يغلب بعض العامة بعض طلاب العلم في هذا المقام، أنهم يُقدِّرُون كتاب الله ويُجِلُّونَه ويتأففون من أيِّ شيء يمس المصحف من حيث إجلاله وتقديره.

❁ **المسألة الخامسة والأخيرة** مما يجب علينا من الإيمان بالكتب: اتباع القرآن الكريم الذي هو الكتاب الخاتم والمهيمن والناسخ لما أنزل الله ﷻ من الكتب، فلا كتاب ينزل من السماء بعد هذا القرآن العظيم، كما أنه لا رسول يرسل بعد محمد ﷺ؛ فواجب علينا أن نتبع هذا القرآن ونعمل به دون ما سواه .

تلك الأمور الأربعة السابقة يشترك فيها القرآن مع بقية الكتب، أما هذا فهو ما يختص بهذا القرآن في حقنا معشر أمة محمد ﷺ ؛ أن الاتباع إنما هو للقرآن

فحسب، ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ [الأعراف:٣] هذا الذي يجب علينا.

وإنَّ من الضلال المبين والإفساد العظيم لعقائد المسلمين وهو مما بدأ ينتشر في بعض وسائل التواصل: الدندنة حول أننا نتبع القرآن ونتبع أيضا ما في أيدي أهل الكتاب مما يسمونه "الكتاب المقدس العهد القديم والعهد الجديد" ويقول: "كما نعمل بالقرآن نعمل بهذا وهذا" ، وتجد بعض المتهوكين من يدندن على هذا الأمر .

والحق الذي لا يختلف فيه المسلمون أن الكتب السابقة لو كانت سالمة – أقول لو كانت سالمة– من النقص والزيادة والتحريف فإن الواجب عدم العمل بها اكتفاءً بكتاب الله ﷻ ، فكيف وقد دخلها ما دخلها من النقص والزيادة والتحريف؟! فهذا من الأمور العجيبة ومن مخرجات هذا الزمان المتأخر مع الأسف الشديد؛ أن تجد من يُلَبِّسُ على الناس في هذه القضية، وهي من المعلوم من الدِّين بالضرورة، وممّا هو معلوم عند المسلمين قاطبة؛ الذي يجب الرجوع إليه والعمل به إنما هو القرآن الكريم المُنْزَلُ على محمد ﷺ مع ما أنزل عليه أيضا من وحي غير متلو وهو سنة النبي عليه الصلاة والسلام ، (ألا وإني أوتيت القرآن ومثله معه).

هذا الذي يجب علينا معشر هذه الأمة أن نأخذ به ونعمل، أما ما سواه فليس لنا ذلك، لذلك غضب النبي ﷺ –والحديث فيه بحث ومن أهل العلم من أثبته– النبي ﷺ لما رأى عمر ﷺ وهو هو علمًا وإيمانًا رآه يقرأ في بعض الصحف من صحف الكتب السابقة فقال: (أَمُتَهَوِّكُونَ يا ابن الخطاب) ، ما

رضي النبي ﷺ من عمر أن يقرأ، ماذا يريد الإنسان يريد خيرا وحقا أهدى مما جاء في كتاب الله ﷻ ؟ لا يمكن أن يكون هذا الكتاب مهيمن على ما سبق، كل خير قد جاء به ، وكل شر قد حذر عنه، فأيُّ شيء يحتاج الإنسان بعد ما أنزل الله على محمد ﷺ !!.

والله أعلم[٥٣].

(٥٣) إلى هنا تمام (**المجلس الحادي والعشرون**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الثلاثاء الثامن عشر من شهر رجب، سنة خمس وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعة وأربع وثلاثون دقيقة.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مُعْتَرِفِينَ وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَهُ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة فيها مسألتان:

المسألة الأولى: في قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا مُسْلِمِينَ).

مصطلح (أهل القبلة) مصطلح معروف عند أهل العلم، والمراد به: من أظهر الإسلام ولم يُظهر ما يناقضه، من كان كذلك فهو من أهل القبلة. وهذا الوصف مستفاد كما بيّن أهل العلم من قوله ﷺ فيما أخرج الإمام البخاري في «صحيحه» من حديث أنس رضي الله عنه؛ أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: «**مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا، فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ، فَلَا تُخْفِرُوا اللهَ فِي ذِمَّتِهِ**».

وكذلك هو مستفادٌ مما أخرج البخاري أيضًا من حديث أنس رضي الله عنه؛ أنَّ النبي ﷺ قال: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ، حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَإِذَا قَالُوهَا، وَصَلَّوْا صَلَاتَنَا، وَاسْتَقْبَلُوا قِبْلَتَنَا، وَذَبَحُوا ذَبِيحَتَنَا، فَقَدْ حَرُمَتْ عَلَيْنَا دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ**».

وأخرج البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه عن أنس رضي الله عنه أنه سئل: ما الذي يُحرِّمُ مال المرء ودمه؟ فقال رضي الله عنه: (**مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا،**

وَصَلَّى صَلَاتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا، فَهُوَ الْمُسْلِمُ لَهُ مَا لِلْمُسْلِمِ، وَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُسْلِمِ).

إذًا من هذه الأحاديث والآثار وما جاء في معناها استفاد أهل العلم مصطلح (أهل القبلة).

وقد جاء هذا المصطلح بعينه في بعض الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ؛ كما جاء عند ابن أبي عاصم في «السنة» وعند غيره أيضًا، ولكني لا أعلم من هذه الأحاديث شيئًا يصح عن الرسول الله ﷺ، لكنّ هذا ثابت عن بعض الصحابة .

فقد أخرج أبو عبيد في «كتاب الإيمان»: أن جابراً ﷺ سئل: «**هَلْ كُنْتُمْ تُسَمُّونَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ كَافِرًا؟ فَقَالَ: مَعَاذَ اللهِ!**». والأثر صحيح.

وكذلك روي هذا الوصف عن علي ﷺ فيما أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه، ثم كثر استعماله في طبقة التابعين والآثار في هذا كثيرة عن جمعٍ منهم؛ كعمر بن عبد العزيز، والحسن، وبن سيرين، وإبراهيم النخعي، وغيرهم رحمهم الله، ثم فشا بعد ذلك إلى يوم الناس هذا.

إذًا هذا عن أصل هذا الوصف -أعني أهل القبلة- وعن المراد به.

وأود أن أنبه في هذا المقام إلى ثلاثة تنبيهات:

التنبيه الأول: أنَّه إنَّما سُمِّي من أظهر الإسلام ولم يظهر ما يناقضه بأهل القبلة؛ لأن الصلاة شعار المسلمين؛ ولأنها أظهر العلامات الفارقة بين المسلمين وغيرهم؛ فلأجل هذا كان من صلّى - ومن صلّى فإنه سيستقبل القبلة- كان بفعله هذا متميّزا عن غيره من أصناف البشر الضالين، فلأجل هذا

قيل عن المسلمين الملتزمين أو المُظهرين لإسلامهم بأنهم أهل القبلة، وقد يعبِّر أهل العلم بأهل الصلاة وهذا اصطلاح مرادف للاصطلاح السابق، قد يقولون: (أهل القبلة)، وقد يقولون: (أهل الصلاة)، لذلك نجد في بعض المصنفات "مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين". فهذا عن وجه سبب إطلاق هذا الاصطلاح.

❁**التنبيه الثاني**: أن أهل العلم غالبًا ما يستعملون هذا المصطلح في ثلاثة مقامات، وقد يستعمل في غيرها لكن الغالب أن يستعملوا هذا المصطلح في هذه المقامات الثلاثة:

١. **المقام الأول**: في بيان أن أهل السنة والجماعة يحكُمون بالإسلام لكل من أظهره؛ ولو كان فيه فسق، ولو كانت فيه بدعة غير مخرجة من الدين، فيبين أهل السنة بهذا فيقولون: نعتقد أن أهل القبلة مسلمين -كما ذكر الطحاوي رحمه الله- لبيان الفرق بيننا وبين الوعيدية من الخوارج وأضرابهم الذين يكفِّرون بغير مُكفِّرٍ ممّا دلّ الدليل على أنه مُقتض للكفر، فيعبِّرون بهذا المصطلح وأن كل من كان من أهل القبلة ولو كان من الفساق ولو كان من المبتدعة فإنه محكوم له بحكم الإسلام وأنه تجري عليه أحكام الإسلام.

٢. **والمقام الثاني** وهو تابع للأول وملازم له وهو: في بيان أن أهل السنة يَجْرُون أحكامهم على الظاهر؛ فمن أظهر الإسلام فإنَّهم يعاملونه بمعاملة المسلم، ما لم يظهر منه ما يناقض إسلامه، فبما أنه مظهر للإسلام فلم نكلف بالتنقيب عما وراء هذا الظاهر، فتُجرى على هذا المظهر للإسلام أحكامه؛ فتؤكل ذبيحته، ويُصلى خلفه، ويصح نكاحه، وما إلى ذلك من هذه الأحكام.

وهذا والذي قبله هو الذي يبدو أنه كان مراد الطحاوي رحمه الله في إيراده هذه الجملة: (وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ) ؛ فلا نكفر من كان مخالفا للإسلام مخالفة لا تقتضي كفره من أهل المعاصي وأهل البدع، وإنما نحكم لهم بحكم الإسلام ونُجري أحكام الإسلام الظاهرة على من أظهر الإسلام ولم يأتِ بما يناقض ذلك.

٣.**المقام الثالث** الذي قد يستعمل أهل العلم هذا المصطلح فيه هو: في بيان ما اتفقت عليه الفرق المنتسبة للإسلام أو اختلفت فيه؛ فيقول أهل العلم: (إن هذا مما أجمع عليه أهل القبلة)؛ لبيان أنه شيء بيِّنٌ واضح في الإسلام، بل من المعلوم من الدين بالضرورة حتى لم يخالف فيه أحد ينتسب إلى الإسلام؛ فوجوب الصلاة مثلا، ووجوب استقبال القبلة، ووجوب صيام رمضان وما شاكل هذه الأحكام الكبار هذه أحكام توارد على إثباتها كل من كان منتسبا إلى هذا الدين حتى من ، المبتدعة المُنضوون تحت هذه الملة وليسوا من الفرق الخارجة عن الإسلام كلهم متفقون على مثل هذه الأحكام ، فيوضح أهل العلم أن أهل القبلة متفقون أو مجمعون على كذا وكذا لبيان أن هذا ليس مما اختص به طائفة منهم أو هذا مذهب من المذاهب، إنما هذا مما يجمع على القول به الكافة من المنتسبين إلى الإسلام.

أو يكون هذا الاستعمال في مقام بيان الاختلاف فيما اختلفت فيه الفرق المنتسبة إلى هذه الأمة؛ كما تجده في بعض كتب الفرق تجد أنهم يقولون وهذه المسألة –سواء كانت من مسائل المعاد أو من مسائل النبوات أو من مسائل

القدر إلى آخره- تجد أنهم يقولون: (واختلف أهل القبلة في هذه المسألة فقال قوم بكذا وقال قوم بكذا إلى آخره).

في الغالب أن اصطلاح أهل القبلة يدور على هذه المقامات الثلاثة والعلم عند الله جل وعلا.

❁**التنبيه الثالث** وهو تنبيه مهم وهو: أن على طالب العلم أن يتنبه؛ فإنّ من الناس من يستعمل هذا المصطلح -مصطلح أهل القبلة- في غير موضعه! بل ربما كان مريداً لأن يَلْبِسَ الحق بالباطل، ولربما استعمل في غير موضعه ولَبَس الحق بالباطل وإن كان غير قاصد.

بيان ذلك: أن من الناس من يزعم أن من أظهر الإسلام وكان من أهل القبلة وصلى صلاة المسلمين فإنه مسلمٌ مهما فعل حتى ولو بدر منه ما يقتضي ردته فيقول: "هذا من أهل القبلة! إذًا لا يجوز أن يعامل بما يستحقه شرعًا من الحكم بردته مثلاً إذا فعل ما يقتضي الردة ، هذا من أهل القبلة ويستقبل قبلتنا ويصلي صلاتنا ويأكل ذبيحتنا إذًا علينا أن نكف عنه ولا نقابله بما يستحقه" حتى ولو كان من عبَّاد القبور!! حتى ولو كان مستهزئا بالله أو برسوله ﷺ !! أو كان طاعنًا في كتاب الله جل وعلا!! فيجعلون هذا المصطلح جُنّة يدافعون بها عن هؤلاء الضالين الذين لم يعودوا بما وقعوا فيه من أسباب الردة من أهل القبلة.

وهذا من أنواع التلبيسات التي تقع مع الأسف الشديد في هذه الأيام، فيقال في بيان الحق في هذا الأمر:

➢**أولاً**: أهل السنة والجماعة بحمد الله أهل علم وأهل عدل، وليسوا أهل تسارع وغلو وجهل وطيش ويسارعون إلى تكفير من لا يستحق التكفير كأنها شهوة في نفوسهم، وحالهم بحمد الله مجانبٌ لحال الوعيدية من الخوارج وأضرابهم الذين يسارعون إلى تكفير من لا يستحق التكفير، هذا الباب منضبط بحمد الله عند أهل السنة والجماعة بضوابط مستفادة من الشرع، ومع ذلك فإنهم يعتقدون أن من مقتضى تصديقهم بالله ورسوله ﷺ وما أُنزل على رسوله ﷺ وإيمانهم به أن يعتقدوا ما بيّن الله ﷻ لهم؛ فإذا بيّن الله لهم أو بيّن رسوله أن هذا الحكم كفر وأن من فعل كذا فهو كافر فإن عليهم أن يعتقدوا ما بيّن الله ﷻ تصديقاً له.

بمعنى إذا جاء في كتاب الله أن الاستهزاء بالله وآياته ورسوله كفرٌ؛ فما الواجب على المسلم؟ الذي يؤمن بكتاب الله ويصدق كلام الله؛ أليس الواجب أن يصدق الله فيما قال؟ لا شك ولا ريب، هذا من مقتضى شهادته أن لا إله إلا الله ومن مقتضى شهادة أن محمد رسول الله ﷺ . فبناء على هذا فإن اعتقاد كفر من كفر بالدليل الواضح الجلي من الكتاب والسنة هذا من مقتضى الإيمان والتصديق.

➢**ثانيًا**: أن الحكم على أهل الإسلام بالإسلام ليس هذا حكماً غير قابلٍ للتغيّر؛ بل إن هذا الحكم ثابت متى ما لم يرد عليه ما ينقضه، نبينا ﷺ أخبر كما في صحيح مسلم «**بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ فِتَنًا كَقِطَعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا وَيُمْسِي كَافِرًا، أَوْ يُمْسِي مُؤْمِنًا وَيُصْبِحُ كَافِرًا**» إذًا هذا الحكم قد يطرأ عليه ما يجعله حكماً باطلاً وجوده كعدمه ولو تسمى به صاحبه إذا وجد المقتضي له

وهو سبب من أسباب الردة عياذاً بالله. وربنا ﷻ قد بيّن أن حكم الإسلام ينتقض، قال جل وعلا ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧] هذا كلام الله جل وعلا.

إذًا من كان مسلمًا وثبت على هذا الإسلام ولم يأت بما يناقضه فذاك الذي يُحكم عليه بحكم الإسلام، أمّا إن أظهر وتبيّن من حاله وقوعه في ناقض من نواقض الإسلام فإن هذا المصطلح وإن هذا الوصف يزول عنه؛ وهو كونه من أهل القبلة أو كونه من المسلمين. والمسألة في هذا أوضح من أن توضح، والأدلة عليها متواترة، وإجماع أهل السنة والاتباع قائم بذلك بلا ريب.

➢**الأمر الثالث**: أنّ المراد بتقرير أهل السنة "أن أهل قبلتنا مسلمون" ينبغي أن يلاحظ فيه أنه مقيّد لا مطلق؛ بمعنى هو مقيّد بالتزامهم بالإسلام، أقول هذا تأكيداً وتوضيحًا لما بينته في الفقرة الماضية؛ فمن ثبت على هذا الدين والتزم به ولم يأت بما يناقضه فإنه حينها يستصحب فيه وصف أهل القبلة.

ولذلك انظر إلى ما قال الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مُعْتَرِفِينَ وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَهُ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ**)؛ إذًا هذا قيد لا بد من استصحابه في وصف أهل القبلة، وكل أهل العلم من أهل السنة والتوحيد متفقون على هذا القيد، وأن هذا الوصف ليس وصفًا مطلقًا؛ فليس كل من صلى صلاتنا مهما فعل ومهما أتى ولو أتى بالردة وما يقتضي الكفر أن هذا الوصف أصبح ضربة لازبٍ له ، بمعنى أنه لا يتعدل ولا يتغير حكمه الأمر ليس كذلك ألبتة.

ولذلك انظر في حديث أنس ﷺ الماضي قال ﷺ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَإِذَا قَالُوهَا، وَصَلَّوْا صَلَاتَنَا**..» الخ، إذًا لا بد من قول: (لا إله إلا الله)، وفي أثر أنس (**مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**..)؛ إذًا هذا هو الأمر الأساس، وهذا الذي يبنى عليه كل ما سواه، وليس بخاف عنك أن كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) ليست كلمة تقال باللسان فحسب! إنما هي كلمة تقال باللسان ولها قيود ثقال، لا بد من الإتيان بها وإلا لم ينتفع بها صاحبها.

ومن قيود وشروط الانتفاع بلا إله إلا الله: القبول والانقياد، لا بد من قبول وانقياد لكلمة التوحيد وما دلت عليه منذ النطق بـ(لا إله إلا الله) وإلى آخر عمر الإنسان، ليس الأمر مقيَّدًا عند ابتداء النطق بـ(لا إله إلا الله)، ثم بعد ذلك لو تخلى عن القبول والانقياد فإنه يبقى له حكم لا إله إلا الله، الأمر لا بد فيه من ثبات على قبولها والانقياد لها.

➤والقبول يقتضي مقابلة الأخبار بالتصديق، ومقابلة الأحكام والأوامر بالالتزام.

❍**القبول يستلزم ويقتضي مقابلة الأخبار بالتصديق**؛ وبناء عليه: فمن قال (لا إله إلا الله) ولكنه كذّب الله أو رسوله ﷺ في كلمة واحدة فما حكمه؟ ما قبِل، وبالتالي فإنه لو ردّد لا إله إلا الله عدد الأنفاس فإنها لا تنفعه.

❍**كذلك يقابل الأحكام والأوامر بالالتزام**؛ لا بد أن يلتزم أحكام الله جل وعلا، بمعنى أن يعتقد أنه مكلَّف ويعتقد أنه ملزمٌ ، فمن قال "إنني لست ملزمًا باتباع هذا الحكم وهذا أمر يتعلق بكم أما أنا فإنه لا يتعلق بي" ما حكمه؟ لا

شك في أنه نقض لا إله إلا الله ولا تنفعه، من اعتقد أنه يسعه الخروج عن سنة رسول الله ﷺفإنه كافر بالاتفاق. إذَا لا بد أن يقابل الأحكام والأوامر بالالتزام.

➤أما شرط الانقياد فلا بد أن ينقاد للا إله إلا الله ولما دلت عليه، ﴿وَمَنْ يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى اللهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى وَإِلَى اللهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [لقمان: ٢٢] إسلام الوجه لله هو أن يكون منقاداً لحكمه ﷻ.

وهذا الانقياد ينتقض في حالتين:

الحالة الأولى أنه ينصرف ويتولى عن طاعة الله ﷻ بالكلية؛ فلا يطيع الله ولا يطيع أمر رسوله ﷺ في شيء البتة بقلبه وجوارحه؛ لاشك أن هذا من التولي والإعراض عن دين الله ﷻ، والله ﷻ يقول ﴿وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٤٧].

الحالة الأخرى: هو أن يأتي بما يناقض لا إله إلا الله؛ فمن أتى بما يناقض لا إله إلا الله وما دلت عليه لا إله إلا الله من توحيده سبحانه فإنه لا شك بأنه يكون ما أتى بشرط الانقياد.

المقصود أنّ من نقض إسلامه بسبب يقتضي ذلك فلا ريب أنه ليس من أهل القبلة وليس له حكمهم، ولأجل ذلك علي ﷺ حرّق الزنادقة -كما في صحيح البخاري وقصته معهم مختصرا-هؤلاء كانوا قبل أن يظهروا ما أظهروا أنّ عليًّا ﷺ هو ربهم وإلههم ما كان حكمهم؟ كان حكمهم أنهم من أهل القبلة، لكن لما أظهروا ما أظهروا ما الذي كان من عليٍّ ﷺ؟ الذي كان من عليٍّ ﷺ أنه حرقهم قتلهم على الردة. إذًا لم يصبحوا من أهل القبلة بعد أن قالوا وأظهروا ما أظهروا.

ومن تطبيق أهل العلم لهذا المعنى الذي أردت التنبيه عليه: ما قال عثمان بن سعيد الدارمي رحمه الله في كتابه "الرد على الجهمية" حينما أورد عن بعضهم سؤالا أو استشكالا (بِأَيَّةِ حُجَّةٍ تُكَفِّرُونَ هَؤُلَاءِ الْجَهْمِيَّةَ وَقَدْ نُهِيَ عَنْ إِكْفَارِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ؟ بِكِتَابٍ نَاطِقٍ تُكَفِّرُونَهُمْ أَمْ بِأَثَرٍ أَمْ بِإِجْمَاعٍ؟ فَقُلْتُ: مَا الْجَهْمِيَّةُ عِنْدَنَا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وَمَا نُكَفِّرُهُمْ إِلَّا بِكِتَابٍ مَسْطُورٍ وَأَثَرٍ مَأْثُورٍ وَكُفْرٍ مَشْهُورٍ).

إذًا من كان من هذه الفرق التي تدَّعي الدخول في الإسلام وأنّها من المسلمين ولكنها أظهرت ما هو ردّةٌ في دين الله ﷻ وحكمه؛ فإن هؤلاء لم يعودوا من أهل القبلة، فحذارِ من تلبيس الملبِّسين!

واليوم طغى الأمر وزاد عن الحد! فلم يعد من يدَّعي الإسلام من أهل القبلة، توسع الأمر حتى صار كل من ينتسب في زعمهم إلى الدين الإبراهيمي فهو من أهل النجاة، ما عاد الأمر مقتصرا على من يظهر الإسلام بل تعدى حتى إلى اليهودي والنصارى والمشتكى إلى الله.

❁ **المسألة الثانية** المتعلّقة بهذه الجملة: (**وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ**)؛ المسألة متعلقة بقوله (مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ) فهذه قد فهم منها بعض أهل العلم ومنهم الشارح الشيخ ابن أبي العز الحنفي رحمه الله في شرحه على هذه العقيدة فهِم منها أن الطحاوي رحمه الله يقول بالتسوية بين الإسلام والإيمان؛ الإسلام والإيمان لا فرق بينهما .

والأمر فيما يبدو لي والله أعلم محتملٌ وليس قاطعا، الجملة فيها احتمال ولكنها ليست قاطعة بأن الطحاوي رحمه الله يرى هذا الرأي. وعلى كل حال بما أن المسألة فيها شيء من الاحتمال فلا بأس من الكلام عن هذا الموضوع.

والمؤلف رحمه الله -كما سبق أن ذكرت لك- يتكلم الآن عن مسألتين:

١. الإسلام والإيمان إن كان مريداً لهذا الموضوع هذا المعنى الذي ذكرته لك.

٢. ثم يتكلم بعد ذلك عن القرآن وأنه كلام الله ، ورد قول من قال بأنه مخلوق.

ثم يرجع بعد ذلك إلى كلام عن مسائل الإيمان؛ فهناك شيء من الاضطراب وعدم الترتيب كما كررت التنبيه عليه. ومسألة الإيمان سيأتي كلامه رحمه الله فيها ولا بأس أن نقدم الكلام في هذه المسألة فإنني أخشى أن ننسى التنبيه عليها إذا وصلنا إلى الكلام عن مسألة الإيمان.

مسألة التفريق بين الإسلام والإيمان:

نبدأ أولاً: بالمخالفين لأهل السنة والجماعة في هذه المسألة.

المخالفون لأهل السنة في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: من يرى التسوية بين الإسلام والإيمان وأنه لا فرق بينهما فالإسلام هو الإيمان والإيمان هو الإسلام. وهذا ما ذهب إليه الوعيدية من المعتزلة وغيرهم، وكذلك ذهبت إليه الماتريدية، وهو أحد قولي الأشاعرة ، ومن أهل العلم أيضًا من نسبه إلى أصحاب أبي حنيفة، كأنه يريد مرجئة الفقهاء، وهذا ما نقله شيخ الإسلام في كتاب الإيمان عن كتاب ابن حامد الحنبلي في أصول الدين.

القول الثاني: أنّ الإسلام أعم من الإيمان، الإيمان أخص من الإسلام؛ فكل حقائق الدين من التصديق والأعمال هي إسلام، والتصديق هو الإيمان؛ فصار الإسلام أعم من الإيمان.

وهذا الذي ذهبت إليه الجهمية وهو أحد قولي الأشاعرة -الأشاعرة مختلفون في هذه المسألة- ، وشيخ الإسلام في كتاب الإيمان عقَّب على كلام ابن حامد بأن المعروف من كلام المرجئة -والذي يبدو أنه يريد مرجئة الفقهاء لأن هذا الذي كان يريده المتقدمون من السلف وكان يتكلم عن كلامهم- أن هؤلاء يفرِّقون هذا التفريق فيرون أن الإسلام أعم من الإيمان. هذا بالنسبة للمخالفين لأهل السنة.

أما أهل السنة والجماعة:

فمن أهل العلم من ذهب إلى أنه لا فرق بين الإسلام والإيمان، ومن أولئك محمد بن نصر المروَزي فإنه قد أطال القول في هذه المسألة، كذلك ذهب إلى هذا ابن عبد البر وابن منده والبخاري، وروي عن سعيد بن جبير رحمهم الله؛ فهؤلاء لا يرون فرقًا بين الإسلام والإيمان.

القول الثاني: هو قول جمهور أهل السنة والجماعة وهو الحق في هذه المسألة وهو ما دلت عليه الأدلة؛ أن هناك فرقًا بين الإسلام والإيمان وهذا ما دلت عليه أدلة كثيرة:

- من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ والْمُؤْمِنِينَ والْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] والأصل في العطف أنه يقتضي المغايرة، إذًا الإسلام ليس هو الإيمان بل ثمت فرق بينهما .

- كذلك في قوله تعالى عن موسى عليه السلام: ﴿ يَا قَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤] ، ولو كانا سواء لكانت الآية بمعنى (إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مؤمنين) وهذا تكرار؛ وبالتالي فهذه الآية تدل على أن الإسلام والإيمان ليسا مترادفين.

- من الأدلة على ذلك أيضا: حديث جبريل المشهور وهو من أصرح وأوضح الأدلة حيث فسر النبي ﷺ الإسلام بشيء وفسر الإيمان بشيء آخر.

- كذلك من الأدلة على هذا قول النبي ﷺ فيما أخرج الإمام أحمد رحمه الله بإسناد صحيح قال: «**الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ النَّاسُ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُؤْمِنُ مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ عَلَى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ**»؛ فتلحظ يا رعاك الله أن النبي ﷺ فرّق بين المسلم والمؤمن، وهذا دليل على أنه ثمت فرقا بين الإيمان والإسلام. ويبقى السؤال ما هو هذا الفرق؟

ما الفرق بين الإسلام والإيمان؟

الذي يظهر -والله أعلم- أن إيضاح هذه المسألة يكون بأن تتنبه إلى أن أهل العلم رحمهم الله نظروا إلى هذه المسألة من جهتين إذا فهمتهما يزول عنك بإذن الله عز وجل أي إشكال وتفهم المسألة على وجهها.

- **الجهة الأولى**: الفرق بينهما من حيث ذاتهما؛ يعني من حيث ما يدخل في كلٍ منهما من حقائق الدين، ما الذي يدخل في الإسلام من حقائق الدين؟ وما الذي يدخل في الإيمان من حقائق الدين؟

- **الجهة الثانية**: الفرق بينهما من حيث أهلهما؛ يعني إذا أطلق الإسلام والإيمان وصفًا على أحد فثمت فرق، والنظر هنا ليس هو النظر في المقام الذي قبله.

➤**أما في المقام الأول: وهو الفرق بينهما من حيث ذاتهما**؛ فإنَّ الإسلام والإيمان دلت الأدلة على أنهما من الكلمات التي إذا اجتمعت افترقت وإذا افترقت اجتمعت، بمعنى: أنَّه إذا ذُكر الإيمان والإسلام في مقامٍ واحد وسياقٍ واحد؛ فالإسلام هو الدين الظاهر، والإيمان هو الدين الباطن، وهذا ما دل عليه حديث جبريل المشهور؛ حيث فسر النبي ﷺ الإسلام بأركان الإسلام وهي دين ظاهر، وفسر الإيمان بالأركان الستة وهي من الدين الباطن، فبه نفرق بين الأمرين.

أما إذا ذُكر هذا وحده أو ذُكر هذا وحده؛ فإذا ذكر الإسلام وحده فإنه يشمل الظاهر والباطن، وإذا ذكر الإيمان وحده فإنه يشمل الظاهر والباطن، ويدل على هذا ما ثبت في «الصحيحين» من حديث وفد عبد القيس أن النبي ﷺ قال لهم: «**هَلْ تَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللهِ وَحْدَهُ؟ قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَتُعْطُوا الْخُمُسَ مِنَ الْمَغْنَمِ**»، تلاحظوا أن النبي ﷺ لما كان السياق فيه ذكر الإيمان فحسب فسَّره بما هو دينٌ ظاهر، فهذا من ما يدل على ما ذكرتُ لك.

➤**أما من حيث أهلهما**: إذا كان النظر إلى من يوصف بالإيمان أو يوصف بالإسلام فالنظر هاهنا نظر آخر؛ فأهل السنة يقررون أن مرتبة الإيمان بالنظر إلى

الموصوفين بها أرفع من مرتبة الإسلام، المؤمنون أرفع درجة من المسلمين، وبناء على هذا فإننا يمكن أن نقول: إنه من هذه الجهة يصح أن نقول إن الإيمان أعم، نقول: كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمنا، فصار الإيمان أعم؛ بمعنى أن المؤمن هو الذي حاز رتبة الإسلام وزاد عليها، فصار من هذه الجهة أعم.

كل مؤمن يصح أن تقول إنه مسلم، ولا يصح أن تقول في كل مسلم إنه مؤمن؛ وذلك أن المسلم وصفٌ ينطبق على كل من أتى بأصل الدين، من أتى بأصل الدين الفارق بين الإسلام والكفر فإنه يسمى مسلمًا، ولو كان مقصرًا في فعل الواجبات ولو كان مقصرًا من جهة ارتكاب المنهيات فإنه حين ذلك نقول إنه مسلم .

وبناء على هذا: فإن الفساق فإن أهل الكبائر يسمون مسلمين؛ لأن معهم أصل الإيمان، لأن معهم أصل الدين الذي صاروا به من أهل النجاة، من أهل الإسلام، لهم حظ من النجاة، لهم مطلق النجاة وقد يمن الله ﷻ عليهم فتكون لهم النجاة المطلقة يعني ينجون من أول وهلة إذا شملهم الله ﷻ برحمته وشاء أن يعفو عنهم ابتداءً.

إذًا هذا ما ينبغي أن تلحظه؛ أن هذا الذي ينطبق عليه وصفُ المسلم، أما المؤمن فإنه أتى بهذا القدر وزاد عليه فعل جميع الواجبات وترك جميع المحرمات. إذًا هو معصوم؟ لا، ميزته وما اختص به : أنه إن زلت به القدم فإنه يسارع إلى التوبة ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١]

إذًا رتبة المؤمنين أرفع من رتبة المسلمين، ولأجل هذا يقول ﷻ: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] ؛ فدل هذا على أنهم بعد أن دخلوا في هذا الدين إيمانهم إيمانٌ ضعيف لا يستحقون هذا الوصف بإطلاق وهو وصف الإيمان وأنهم مؤمنون هكذا بإطلاق، إنما يستحقون وصف الإسلام الذي نجوا به من الكفر. ومع مجاهدة النفس والاستعانة بالله ﷻ في فعل الأوامر وترك النواهي يرتقون إلى درجة الإيمان ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤].

إذًا رتبة الإيمان بالنظر إلى من يوصف بهذا أو هذا لا شك أنها أرفع، ولذلك في «الصحيحين» أنّ سعدا ﷺ في القصة المعروفة في شأن العطاء الذي كان يعطيه النبي ﷺ قال: «**مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ فَوَاللهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، فَقَالَ: أَوْ مُسْلِمًا**»، كذلك في الحديث الذي مر بنا الذي أخرجه الإمام أحمد قال: «**الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ النَّاسُ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ**»، لكن لما جاء إلى الإيمان ذكر درجة أرفع قال «**وَالْمُؤْمِنُ مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ عَلَى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ**»، وليس كلُّ من سَلِمْتَ من أذاه فإنك تأمنه، هذه درجة أرفع. إذن المؤمن أرفع درجة من المسلم.

وأقول بعد هذا: لا بد أن تلحظ قيدا مهما في هذا المقام وهو: أن **الإيمان في هذه الجهة لا بد فيه من قدرٍ من إسلام يصححه، والإسلام لا بد فيه من قدرٍ من إيمان يصححه**.

إذًا هذان أمران متلازمان، وإن قلنا هذا هو الإسلام وهذا الذي ينطبق عليه وصف الإسلام وهذا هو الإيمان وهذا ما ينطبق عليه وصف الإيمان لكن لا بد

من ملاحظة هذا القيد: أنه (لا بد في كل إسلام من إيمان يصححه، ولا بد في كل إيمان من إسلام يصححه، لا بد في كل إيمان من قدر من الإسلام حتى يكون إيمانا صحيحا، ولا بد في كل إسلام من قدر من إيمان حتى يكون صحيحا)؛ فالعلاقة بينهما أشبه شيء بالعلاقة بين الجسد والروح؛ فالروح هي الإيمان والجسد هو الإسلام.

وبناء على كل ما سبق من التقرير الماضي فإننا نقول: إنّ الفاسق لا يُعطى اسم الإيمان المطلق، ولا يُسلبُ مطلق الاسم، كما في كتاب في العقيدة الواسطية . وبناء على هذا: فإن المشهور عند أهل السنة والجماعة أن الفاسق يسمى فاسقًا أو يسمى من أصحاب الكبائر أو يسمى مؤمنًا ناقص الإيمان أو يسمى مؤمنًا بإيمانه فاسقًا بكبيرته. إذًا لابد من ملاحظة هذا الأمر.

ويبقى أشير إلى أن الذين لم يُفرِّقُوا كان لهم استدلالات أشهرها:

قول الله ﷻ: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥-٣٦]؛ قالوا: هذا دليل على أن الإيمان والإسلام مترادفان؛ لأنه قال أولا ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾، وقال ثانيًا ﴿الْمُسْلِمِينَ﴾.

والحقيقة أن هذا الاستدلال ليس وجيها، والإيمان والإسلام وصفان مختلفان يمكن اجتماعهما، وليسا وصفين متضادين لا يمكن اجتماعهما. وهاهنا انطبق الوصف انطباقا صحيحًا بناء على ما عليه القول الحق في هذه المسألة، وذلك أننا نقول: إن كل مؤمن مسلم، وبناء عليه إذا قيل أولا إن هؤلاء مؤمنون وقيل ثانيا إن هؤلاء مسلمون لم يكن في هذا خُلف؛ قال: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ إذًا هم أيضا مسلمون، فعبر أولا بـ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾،

وعبر ثانيا بـ﴿الْمُسْلِمِينَ﴾ وهاهنا ما اختلف الأمر ولا حصل الإشكال! فكل مؤمن مسلم.

يكون هناك وجه للإشكال لو كانت القضية بالعكس؛ لو قال: (فأخرجنا من كان فيها من المسلمين * فما وجدنا فيها غير بيت من المؤمنين) هنا يبدو أن هناك إشكال، لكنه لم يقل هذا ، إنما قال: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ ، وكل مؤمن يصح وصفه بأنه مسلم ولا إشكال.

وثمت جواب ثانٍ: وقد نبه عليه ابن القيم رحمه الله في التبوكية[٥٤] وهو أن هاهنا نكتة لطيفة ومهمة؛ وهي أن الإخراج إنجاء من الله ﷻ لهؤلاء الذين أخرجهم، والإنجاء يختص به المؤمنون ﴿كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنْجِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[يونس:١٠٣]، فلما كان المقام مقام ذكر إنجاء الله ﷻ قال: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، لكن لما كان المقام مقام الموجود من البيوت المسلمة المحكوم لهم بالإسلام الظاهر قال: ﴿مِّنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ ؛ وذلك أن في هذا البيت امرأة لوط عليه السلام ، وهذه في الظاهر لها حكم الإسلام وإن كانت في الباطن ليست كذلك، لأجل هذا قال في هذا البيت: إنه ﴿مِّنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ .

---

(٥٤) قال رحمه الله: (ففرَّقَ بين الإسلام والإيمان هنا لسرٍّ اقتضاه الكلام؛ فإن الإخراج هنا عبارة عن النجاة، فهو إخراج نجاةٍ من العذاب، ولا ريب أن هذا مختصٌّ بالمؤمنين المتبعين للرسل ظاهرًا وباطنًا. وقوله: ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ لما كان الموجودون من المخرجين أوقع اسم الإسلام عليهم؛ لأنَّ امرأة لوط كانت من أهل هذا البيت، وهي مسلمةٌ في الظاهر، فكانت في البيت الموجودين لا في القوم الناجين. وقد أخبر الله سبحانه عن خيانة امرأة لوط، وخيانتُها أنّها كانت تدلُّ قومَها على أضيافِه وقَلْبُها معهم، وليست خيانةَ فاحشةٍ، فكانت من أهل البيت المسلمين ظاهرًا، وليست من المؤمنين الناجين) (٨٢-٨٣).

إذن امرأة لوط كانت في البيت الموجودين لا في القوم الناجين؛ فلأجل هذا قال ﷻ: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ﴾.

ثم قال رحمه الله: (**وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مُعْتَرِفِينَ وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَهُ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ**)؛ وليته قال: (ولم يأتوا بما ينقض تصديقهم وإيمانهم)؛ فمجرد التصديق وحده ما لم يكن قد تبِعه عمل في الجملة وثباتٌ على ما تقتضيه لا إله إلا الله فإنه لا يكفي.

وقد يقال: إنه يمكن أن يدخل بضرب من التكلف في قوله: (**مُعْتَرِفِينَ**)؛ على كل حال لعل المؤلف رحمه الله إنما أراد ذكر مثال لِما على أهل القبلة أن يكونوا عليه؛ أن يكونوا مصدقين معترفين بما أخبر به النبي ﷺ، ولكن هذا التصديق وحده لا يكفي، قد يُصَدِّقُ الإنسان بقلبه ولكن يأتي بجوارحه شيئا يناقض دين الله ﷻ. إذًا لا بُدَّ من الكفِّ عن كلِّ ما ينقُض أو يُناقِض إيمانهم وتصديقهم.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَلَا نَخُوضُ فِي اللهِ، وَلَا نُمَارِي فِي دِينِ اللهِ، وَلَا نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه ثلاثة جمل العطف فيها عطف بين متلازمات:

-لا نخوض في الله.

- لا نماري في دين الله.

- لا نجادل في القرآن.

فهذه أمور متلازمة؛ فكل من خاض في الله ﷻ هو في الحقيقة قد مارى في دين الله، وكل من مارى في دين الله هو في الحقيقة قد جادل في القرآن.

قال رحمه الله: (وَلَا نَخُوضُ فِي اللهِ).

الخوض هو: الشروع في الباطل بقول أو فعل؛ ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا﴾ [الأنعام: ٦٨]، ﴿وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٥]؛ إذن الذي يتكلم في الله ﷻ بغير الحق يقال فيه إنه يخوض في الله ﷻ.

قال: (وَلَا نُمَارِي فِي دِينِ اللهِ).

المماراة: قيل هي: الجدال، يعني هما كلمتان مترادفان.

وقيل: إن المماراة أخص من الجدال؛ فإنها الجدال المذموم، بعكس الجدال فإنه أعم، فيطلق على ما هو مذموم وما هو ممدوح كما سيأتي بيانه.

إذن المماراة جدالٌ مذموم؛ لأن المماراة جدالٌ بعد ظهور الحق، فيقال: "فلان يماري" إذا كان يجادل بعد ظهور الحق، فهذه هي المماراة.

قال: (**وَلَا نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ**)؛ الذي يظهر والله أعلم أن قوله: (وَلَا نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ) من عطف الخاص بعد العام، فالجدال في القرآن أخص مما سبق، وإن كان من جهة أخرى يصح أن يقال في كل من تكلم في الله أو في دين الله إنه جادل في القرآن، لكن قد يريد أهل العلم في هذا الموضع بالذات أمورًا خاصة **فيدخل في هذا الجدال في القرآن:**

١- **الجدال فيه تكذيبًا**؛ كحال الكفرة المكذبين بهذا القرآن يزعمون أن الله ﷻ ما أنزل على نبيه محمد ﷺ شيئًا ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١].

٢- **الجدال فيه تحريفًا**؛ جل الفرق المبتدعة، بل كحالها كلها فإنهم يجادلون في القرآن على سبيل التحريف، فيحملونه على غير وجهه، ويصرفونه عن مراد الله ومراد رسوله ﷺ .ولا شك أن هذا جدال في القرآن.

٣- **أن يقال فيه بقول المبطلين**؛ كقول من قال: "إن القرآن مخلوق" ، فلا شك أن هذا داخل في هذا الجدال المذموم في الجدال في القرآن، فهؤلاء الجهمية والمعتزلة ومن قاربهم ممّن يقولون: "إن القرآن عبارة عن كلام الله" أو "حكاية عن كلام الله" ويحتجون على ذلك ويجادلون في هذا المقام لا شك أن فعلهم هذا من الجدال في القرآن، وهو شيء مذموم.

٤- **المجادلة في القراءات الثابتة**؛ ويدل على هذا ما أخرج البخاري رحمه الله من حديث ابن مسعود ﷺ أنه سمع ﷺ من أحد آية قرأها بخلاف ما أقرأه إياها رسول الله ﷺ فذهب إلى النبي عليه الصلاة والسلام وأخبره فعرف في وجهه كراهة ذلك ثم قال ﷺ: «**كِلَاكُمَا مُحْسِنٌ، لَا تَخْتَلِفُوا، فَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ**

اخْتَلَفُوا فَهَلَكُوا»؛ فالمجادلة في القراءات الثابتة -ومعلوم أن هذا القرآن نزل وله قراءات وكلها حق ولا يجوز لأحد أن يطعن في قراءة ثابتة- ومن وقع في ذلك فإنه قد وقع في الجدال في القرآن.

إذًا هذا كله مندرج في قوله: (**وَلَا نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ**).

ويحسن في هذا المقام التنبيه على الحق الذي عليه السلف رحمهم الله في مسألة الجدل والمجادلة؛ فإن من الناس من لربما طالع طرفًا من كلام السلف فأطلق حكمًا عامًا وهو لم يُحط علمًا بكلامهم من جميع جهاته، فيقال:

إن الجدل قد دل الدليل في الكتاب والسنة وآثار السلف على أنه ينقسم إلى قسمين:

١-جدل مذموم.

٢-جدل محمود.

❁ **أما الجدل المذموم**: فهو الذي أراده النبي ﷺ في قوله كما عند الإمام أحمد وغيره «**مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أُوتُوا الْجَدَلَ**».

❁ **وهذا الجدل هو الذي يكون صورة من أربع صور:**

أولاً: الجدل من جاهل؛ فالجاهل الذي يجادل بجهلٍ لا بعلم فلا شك أنه واقع في الجدل المذموم، والله ﷻ قد أنكر على أهل الكتاب ﴿فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ [آل عمران: ٦٦]؛ فدلّ هذا على أن الجدل الذي يكون من جاهل لا يجادل بعلم أنه قد وقع في الجدال المذموم.

ثانيًا: ما قارنه قصدٌ سيءٌ؛ جدال يقارنه قصد سيء من المجادِل، كأن يكون يريد إبطال حق أو إظهار علو نفس فإنه حينئذ يكون مجادلاً بالباطل،

وهذا كحال جدال الكفار وأهل البدع، والله ﷻ يقول: ﴿وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾ [غافر: ٥] فهذا قصد سيء، ما جادلوا لأجل الوصول إلى الحق وإنما ﴿لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾ فكان جدالهم جدالاً مذمومًا.

ثالثًا: المجادلة بعد تبيّن الحق؛ فلا شك أنّ المجادلة بعد تبيّن الحق شيء مذموم ﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ﴾ [الأنفال: ٦].

رابعًا: الجدال الذي يؤدي إلى مفسدة؛ كإثارة الشبهات، أو إظهار مبتدعٍ خامل، أو إيغار الصدور، أو تضييع الأوقات، أو ما شاكل ذلك من هذه المفاسد فلا شك أن هذا أيضًا داخل في الجدال المذموم وهو الذي كان ينهى عنه كثير من السلف.

❁ **أمّا الجدال المحمود فضابطه**: ما كان جدالاً من عالمٍ أراد به إحقاق حقٍ أو إبطال باطل، أو تحقيق مصلحة شرعية دون حصول مفسدة مساوية أو راجحة.

متى ما اجتمعت هذه القيود في الجدال فإنه حينئذ يكون جدالاً صحيحًا جدالاً محموداً، وهذا الذي كان عليه أنبياء الله ورسله؛ نوح عليه السلام قال له قومه: ﴿قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا﴾ [هود: ٣٢]، والله جلّ وعلا أمر نبيّه محمداً ﷺ بقوله: ﴿وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، والله ﷻ أمر المؤمنين: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، والنبي ﷺ يقول كما في سنن أبي داود: «**جاهِدوا المشركين بأَموالِكم وأَنفُسِكُم وأَلسنتِكم**»، فمجاهدة المشركين باللسان يندرج فيها مجادلتهم بالحق.

إذًا هذا هو الذي على أهل الإيمان أن يجادلوا الجدال الحق متى ما استوفى المجادِلُ تلك الشروط. أمّا ما أشار إليه المؤلف رحمه الله: (وَلَا نَخُوضُ فِي اللهِ، وَلَا نُمَارِي فِي دِينِ اللهِ، وَلَا نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ) فإنّ هذه يجمعها وصفٌ؛ هو أنها كل مجادلة تضمنت معارضة الوحي بمعقول أو غيره.

كلُّ مجادلةٍ تضمنت معارضة الوحي بمعقول أو غيره هي في حقيقتها داخلةٌ في الجدال في آيات الله والمماراة في دين الله، إلى آخر ما يذكر أهل العلم في هذا المقام. وإن شئت فقل: هي كل مجادلة في ذات الله وصفاته أو شريعته بغير علم مستفاد من الوحي؛ المجادلة حينئذ تكون مجادلة في القرآن.

والذي على أهل الإيمان إن كانوا صادقين ألا يقولوا على الله إلا الحق ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [العنكبوت: ١٦٩]، ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١].

هذا الذي يجب علينا؛ الواجب علينا أن لا نجادل في آيات الله إنما أن نجادل بآيات الله، لا نجادل في القرآن ولكننا نجادل بالقرآن ﴿وجاهِدْهم بِهِ جِهادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٢]، أما الجدال في آيات الله فهذا شأن الكفار: ﴿مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [غافر: ٤]، فمن وقع في هذا فهو في الحقيقة قد شابههم وفعل فِعلهم، وهذا قد تكاثر النهي عنه في كتاب الله ﷻ، قال جل وعلا: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ﴾ [الحج: ٣]، ثم قال بعدها: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ﴾ [الحج: ٨].

والذي يبدو -والله أعلم- أنّ الفرق بين هؤلاء ومن قبلهم كما نبّه عليه شيخ

الإسلام وغيره من المفسرين: أنّ المذكورين ثانيا هم المتبوعون، وأما المذكورون أولا فهم الأتباع المقلِّدة؛ ﴿وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ﴾ ، فلا شكّ أنّ ذلك كله من الأمر الذي نهى الله ﷻ عنه، والله ﷻ يقول: ﴿وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللهِ﴾ أعني الكفار هذا ديْدنُهم ﴿وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ﴾ [الرعد: ١٣]، ﴿وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ﴾ [الشورى: ٦].

إذن كلُّ هؤلاء الخائضين في دين الله ﷻ ، كلُّ هؤلاء الذين يتكلمون في الله وفي صفات الله بغير الحقِّ، **كلُّ من يخوض في شرع الله ﷻ فإنه مندرج في هؤلاء المجادلين في آيات الله.**

➤ **فالملاحدة** الذين أنكروا وجود الله ﷻ -قاتلهم الله وقبّحهم- لا شك أنهم يجادلون في الله.

➤ **والنصارى** الذين يقولون إن عيسى ابن الله هم من المجادلين في الله.

➤ **والمشركون** الذين اتخذوا مع الله ﷻ معبودات لتُقرِّبهُم إليه زُلفى هم مجادلون في الله؛ يزعمون أن لهذه الأوثان ولهذه المعبودات قدرًا عند الله جل وعلا فتشفع عنده، فهم يتوجهون إليها بالعبادة لترفع حاجاتهم ولتُقَرِّبهُم إليه زلفى؛ يجادلون في الله.

➤ **والجهمية** ومن سار على دربهم من معطلة الصفات هم مجادلون في الله؛ ينفون عن الله ما أثبته الله لنفسه وما أثبته له رسوله ﷺ ويأتون بشُبَه وهيشات ما استفادوها ورب السماء من الوحي وإنما من زبالات الأذهان؛ هؤلاء يجادلون في الله.

➤ **والقدرية** نفاة القدر الذين يقولون إن أفعال العباد لا تندرج تحت مشيئة

الله ﷻ وخلقه هم في حقيقتهم يجادلون في الله.

➤ **والزنادقة** المعاصرون الذين يطعنون في دين الله ﷻ بعبارة صريحة أو بتلميح هم في حقيقتهم مجادلون في الله.

إذن هذا وصفٌ عام لكل من خاض في دين الله ﷻ وفيما أنزله الله بالباطل، فعلى المسلم الذي يريد نجاة نفسه أن يحذر من هذا، فقد جاء التّحذير الأكيد في كثير من آيات الله سبحانه عن الوقوع في هذا الأمر، ينبغي على المسلم أن يكون حذرا من ذلك(٥٥).

(٥٥) إلى هنا تمام (**المجلس الثاني والعشرون**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الثلاثاء الخامس والعشرين من شهر رجب، سنة خمس وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعة وثمان دقائق.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَلَا نَخُوضُ فِي اللهِ، وَلَا نُمَارِي فِي دِينِ اللهِ، وَلَا نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ، وَنَشْهَدُ(٥٦) أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ، فَعَلَّمَهُ سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى، لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ، وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

يقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وَنَشْهَدُ [أو نعلم] أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ)**: الشهادة تتضمن العلم؛ إذْ هي إخبارٌ عن علمٍ ويقين، ولذا إذا قال الإنسان: "أشهد بكذا" فمعنى قوله: (أشهد): أي أخبر بما أعلم وأتيقن، فمن أخبر بشيءٍ لا يعلمه وإنَّما هو جاهل به لم يكن قوله شهادة، ومن أخبر بشيء يشك فيه ويرتاب لم يكن قوله شهادة.

ونحن معشر أهل السنة بحمد الله نعلم ونستيقن ونشهد أنَّ هذا القرآن الذي هو بين أيدينا بين دفتيه كلام الله ﷻ بحروفه ومعانيه، هذا الذي بين أيدينا وبين أيدي المسلمين هو كلام الله جَلَّوَعَلَا لا شك في ذلك ولا ريب، نحن نعلم ذلك، ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٤٤] هو منزل من الله ﷻ لا من غيره.

والله ﷻ أمر نبيه ﷺ أن يصدع بهذا الاعتقاد فقال: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾[النحل: ١٠٢]، والأمر لنبينا ﷺ أمر لأمته.

---

(٥٦) عندنا نسختان: (نشهد) و(نعلم).

فواجب علينا معشر أهل الإسلام أن نعتقد هذه العقيدة وأن نصدع بها وأن نشهد بها؛ أنَّ هذا القرآن كلام الله جل وعلا نزل به جبريل من عند الله ﷻ وبلغه عبده ورسوله محمدًا ﷺ، وبلغ نبيه ﷺ هذا القرآن أمتَه، ولم يزل يتلقاه الخلف عن السلف إلى يوم النَّاس هذا.

هذه هي العقيدة القطعية في هذا المقام.

والمسألة تحتاج إلى تذكير بها ودندنةٍ حولها، حذارِ أن تتوهم أنَّ الكلام في هذا الموضوع اليوم قليلُ الفائدة! هذا لا يصدر عن من يعرف خطر المقام وأهمية المسألة وواقع الناس، **فإنَّ التشويش على عقيدة المسلمين في هذا الموضوع اليوم شيءٌ كثير**:

➤**فالزنادقة** ممن يتسمون بـ(العقلانيين) أو (الحداثيين) يُكثرون الكلام بلفظ صريح أو موارب أنّ هذا القرآن مخلوق، وعليه فلا يلزم التزامه ولا ينبغي التشدد في أحكامه.

➤**والإباضية** لهم نشاطٌ كبير اليوم في نشر معتقدهم، وهم يُصرِّحون ولا يتوارون بقولهم بعقيدة الخَلْقية، هكذا يصرحون "القرآن مخلوق"، هذه العقيدة التي قال بها جهمُ بن صفوان، والضَّالون على مرِّ التاريخ، اليوم هناك من يروج له فيكتب في ذلك وينشره في مقاطع ويبثه في وسائل التواصل "القرآن مخلوق" هكذا!

➤**وكثير من المتكلمين من الأشعرية والماتريدية** وغيرهم يحومون أيضًا حول هذا الحمى، فسيأتي الكلام في مقالتهم إن شاء الله جل وعلا والتي بها سيتبين أنَّهم يعتقدون "أن هذا القرآن الذي بين أيدينا مخلوق، وأنّ لله ﷻ كلام

هو صفةٌ قائمة بذاته ﷻ ملازمةٌ له ملازمة الحياة، وهذا الذي بين أيدينا خلقه الله جل وعلا ليدل على صفته؛ إذن هو مخلوق"، وهذا شيء لا يُجحد ولا يُستنكر نشره في كثير من وسائل التواصل، في كثير من معاهد وجامعات المسلمين مع الأسف الشديد.

إذن هذه المسألة مسألة قديمةٌ حديثةٌ، وعلى أهل السنة المعاصرين أن ينشطوا في بيان الحق فيها كما نشط سلفنا الصالح رحمهم الله على مر التاريخ، في كل حقبة وفي كل زمن منذ أن تكلم في هذه المسألة أصحاب رسول الله ﷺ ولم يزل الأمر في هذه الأمة فاشيًا، الحق لا بد أن يَبِين، والسلف رحمهم الله من لدن الصحابة كانوا يبينون هذه الحقيقة، وفي الأثر المشهور المتواتر عن سفيان ابن عيينة عن شيخه عمرو بن دينار التابعي الجليل الذي أدرك جماعة من أجلاء أصحاب رسول الله ﷺ يقول رحمه الله: (أدركت الناس ومشيختنا منذ سبعين سنة وهم يقولون القرآن كلام الله غير مخلوق)، ولربما قال رحمه الله: (أدركتُ الناس منذ سبعين سنة وهم يقولون كل شيء مخلوق والله خالقه إلا القرآن فمنه بدأ -ولربما قال: فمنه خرج أو فمنه بدأ كلا الروايتين- وإليه يعود).

فإذن لم يزل الصحابة ﷺ والتابعون وأتباعهم وهلمّ جرّا إلى يوم الناس هذا وهم يقررون هذه العقيدة، علماء أهل السنة وأئمتهم والمؤلفون للعقائد فيهم كلهم يقررون هذه العقيدة، وعلى من تلقى عنهم أن يسير سيرهم وأن يحذو حذوهم؛ لعظمة هذه المسألة في نفسها، وبسبب تشويش المشوشين وتلبيس الملبِّسين الذي ينتشر، ولربما كان انتشار الباطل اليوم من حيث وصوله إلى

آحاد النَّاس وعوامهم لا أظن أنَّ أحدًا يخالف في أن هذا الانتشار اليوم هو أكثر مما كان في السابق.

❁ **هذه هي المسألة الأولى** التي معنا في هذه الجملة التي سمعتها.

❁ **المسألة الثانية**: أن أهل السنة والجماعة يعتقدون أن (**القرآن كلام الله، منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود**)؛ هذه جملة فاشية منتشرة متواترة بين أهل السنة والجماعة قاطبة، إذا أرادوا أن يبينوا عقيدتهم في القرآن فإنهم يرددون هذه الجملة: (**القرآن كلام الله، منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود**).

هذا الذي بين أيدينا تكلم الله ﷻ به فهو كلامه بحروفه ومعانيه، ليس كلامه المعاني دون الحروف، بل هو كلامه بحروفه ومعانيه ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ﴾[التوبة: ٦]، هذا الذي سمعه الإنسان هو كلام الله جل وعلا، ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِن بَعْدِ مُوسَىٰ﴾ [الأحقاف: ٣٠] هو القرآن هو الذي نزل من عند الله عز وجل بحروفه ومعانيه.

إذن القرآن كلام الله جل وعلا كيفما تصرف:

- إن حفظ في الصدور فهو كلام الله.
- وإن تلي بالألسن فهو كلام الله.
- وإن كُتب في الأوراق فهو كلام الله.
- وإن سُمع بالآذان فهو كلام الله.

هو كلام الله كيفما تصرف ولا يُخرجه ذلك عن كونه كلام الله ﷻ.

وهذه المسألة سبق بيان الحق فيها فيما مضى من كلام ذكرنا الأدلة والآثار في هذه المسألة.

❁ **المسألة الثالثة** في قول المؤلف رحمه الله: (**نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ فَعَلَّمَهُ سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم**)؛ الروح الأمين هو: جبريل عليه السلام، والله ﷻ يقول: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٢] الضمير يعود إلى القرآن ﴿ وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ* بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٥]، وبالإجماع أنَّ ﴿الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ إنما هو: جبريل عليه الصلاة والسلام، وهو ما بيّنه الله ﷻ في سورة البقرة: ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللهِ﴾ ، كما أنَّه قال سبحانه: ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ هو: جبريل عليه السلام.

وسمي هذا الملَك الكريم بـ﴿الرُّوحُ﴾ -على أحد الأقوال- لأنَّه نزل بما به روح القلوب والأرواح وبه حياة النفوس، وقيل له (روح): لأنه نزل بهذه الروح، والله ﷻ بيّن أن هذا القرآن هو الروح التي بها تحيا النفوس: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤].

وهو ﴿الْأَمِينُ﴾ يعني أنه المؤتمن على وحي الله ﷻ فلا يزيد فيه ولا ينقص، هو رسولٌ كريم وملَكٌ أمين وهو المرسَل من عند الله ﷻ إلى أنبيائه ورسله عليهم الصلاة والسلام بالوحي، فهو مؤتمن على ما أوحاه الله ﷻ إلى أنبيائه ورسله عليهم الصلاة والسلام.

❁ **المسألة الرابعة**: يعتقد أهل السنة والجماعة أنّ جبريل عليه السلام سمع هذا القرآن من الله ﷻ ، ثم نزل به إلى محمد ﷺ فسمعه عليه الصلاة والسلام من جبريل، وسمع الصحابة من رسول الله ﷺ ؛ وهذا أمر لا شك فيه ولا ريب عند

أهل السنة والجماعة. فهم مُطبقون عليه إطباقًا، فالقاعدة عندهم : **(ليس بين الله ﷻ وجبريل في القرآن واسطة، كما أنه ليس بين جبريل ومحمد ﷺ واسطة)**.

وهذا ما اتفق عليه أهل السنة والجماعة كما أسلفتُ لك؛ فالقرآن كلام الله، منزل من عند الله، تنزيلٌ منه تبارك وتعالى، وقد وجدتُ أن وصف القرآن بأنه تنزيل من عند الله وأنه نزل من عند الله في نحو من مائة وأربعين آية في كتاب الله كلها تدل على أن هذا القرآن نزل من عند الله جل وعلا ولم يكن نازلا من مكان آخر، لا من الهواء، ولا من بيت العزة، ولا من غير ذلك، بل هو نزل من عند الله ﷻ ؛ فهو تنزيل من الله العزيز الحكيم: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾[غافر: ٢]، ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[السجدة: ٢]، ﴿وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾ [الأنعام: ١٤٤]،﴿ وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النَّمل: ٦].

إذن هذا وكثيرٌ غيره في كتاب الله جل وعلا يدلُّ على أنّ هذا القرآن مُنْزَلٌ من عند الله ﷻ.

وجبريل عليه السلام نزل به من عند الله جل وعلا لا من عند غيره؛ ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ﴾[النَّحل: ١٠٢]، إذن هو سمعه من الله ﷻ ، وتكلم به الله جل وعلا.

ولم يأتِ في القرآن أنّ شيئا نزل من عند الله إلا القرآن، الله ﷻ بيّن أنه أنزل أشياء ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ﴾ [الحديد: ٢٥]، ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [الروم: ٢٤]، لكن هذا الإنزال إمّا أن يكون:

- إنزالا مطلقا ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ﴾ [الحديد: ٢٥].
- أو أن يكون هذا الإنزال مقيدًا بالسماء ﴿أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [الرعد: ١٧].

أمّا أن يكون إنزالا من عنده فليس هذا إلا القرآن هو الذي نزل من عند الله ﷻ.

وقد أخرج أبو داود في سننه من حديث ابن مسعود ﷺ:

أن الله (إذا تَكَلَّمَ الله بالوحي سَمعَ أهلُ السماء للسّماء صَلْصَلةَ كجَرِّ السِّلَسلَة على الصَّفا، فيُصعَقون، فلا يَزالونَ كذلك حتى يأتيهُم جبريلُ عليه السلام، حتى إذا جاءَهم جبريلُ فزِّعَ عن قلوبهم، قال: فيقولون: يا جبريلُ، ماذا قال ربُّكَ؟ فيقول: الحقَّ، فيقولون: الحقَّ، الحقَّ).

(أنّ الله إذا تكلم بالوحي سمع الملائكة للسماء صلصلة كصلصلة السلسلة على الصفوان، ثم إنهم يُصعقون ولا يفزع عن قلوبهم إلا إذا جاء جبريل عليه السلام فيقولون يا جبريل ماذا قال ربنا؟ فيقول الحق فيقولون الحق الحق)؛ وهذا الأثر روي مرفوعا وروي موقوفا وعلّقه البخاري في صحيحه موقوفا مختصرا ، ومهما يكن من شيء فسواء كان الصحيح فيه المرفوع أو كان الصحيح فيه الموقوف لا فرق؛ لأنه حتى لو كان موقوفًا فإنه لا يقال إلا على جهة التوقيف؛ له حكم الرفع.

المقصود أنّ هذا ظاهره أن الله ﷻ إذا تكلم بالوحي فإنّه قد سمعه جبريل، ولذلك الملائكة يسألون: (ماذا قال ربنا؟)، فالمقصود أن هذه عقيدة قطعية عند أهل السنة وهي: أنّ جبريل عليه السلام سمع هذا القرآن من الله، فكان ينزل به منجمًا إلى عبد الله ورسوله محمد ﷺ.

وهذا لا يتعارض مع كون القرآن مكتوبا في اللوح المحفوظ، ومع كون الله جل وعلا أنزله إلى بيت العزة في ليلة القدر؛ لا تعارض بين هذا وهذا، واحذر

تشغيب المبتدعة؛ فإننا نعتقد أن الله ﷻ تكلم به وسمعه جبريل ونزل به إلى النبي ﷺ ومع ذلك فإن الله ﷻ قد كتبه في اللوح المحفوظ، ومع ذلك فإنّ الله ﷻ قد أنزله في ليلة القدر إلى بيت العزة ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١].

وما الإشكال!! والله ﷻ قد علم ما كان وما سيكون، وإذا كان الله ﷻ قد علم ما يخلقه بائنًا عنه قبل أن يخلقه فكيف يُستبعد أن يعلم ما سيقوله ﷻ !! فإذن لا تعارض بين هذا وهذا وهذا .

المقصود أن هذا الكتاب العزيز نزل به جبريل من عند الله ﷻ وقد سمعه منه كما أسلفت لك، وهذه عقيدة قطعية عند أهل السنة والجماعة.

❁ **المسألة الخامسة** تتعلق بقول المؤلف رحمه الله أيضا: (**نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ فَعَلَّمَهُ سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ محمدا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم**)؛ نزل بهذا القرآن أفضل الملائكة على أفضل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

وفي هذا بطلان قول من قال: "إن القرآن كلام مخلوق خلقه الله جل وعلا في جسم من الأجسام المخلوقة؛ إما خلقه في نفس جبريل، أو خلقه في نفس محمد ﷺ، أو خلقه في الهواء وتلقاه جبريل منه ثم جاء به إلى النبي عليه الصلاة والسلام" ، وهذا مذهب الخَلْقيّة، هذا مذهب الجهمية والمعتزلة ومن سار في ركابهم.

وثمة فرق دقيق بين مذهبي الجهمية المحضة جهم ومن معه، ومذهب المعتزلة:

➤**وذلكم أنَّ الجهمية** في أول أمرهم وهم أول من صرح من المنتسبين إلى هذه الأمة بهذا الكفر المستبين بأن هذا القرآن مخلوق، فأول من صرح بذلك هو

الجعد بن درهم ثم صاحبه جهم، وكلاهما قُتل على الردّة، فهؤلاء كانوا يقولون الله لا يتكلم.

تنبّهْ إلى أنّ المسألتين متلازمتان؛ من قال بـ(خلق القرآن) هو قائل بـ(نفي صفة الكلام)، وما قال بأن القرآن مخلوق إلا لأنه يعتقد أن الله لا يتكلم .

فهؤلاء كانوا يصرحون كما بيّن شيخ الإسلام رحمه الله في شرح الأصبهانية وغيره أنه في أول أمرهم كانوا يصرحون: الله لا يتكلم، ثم بعد ذلك صاروا يقولون: الله يتكلم مجازًا؛ يعني هو لا يتكلم ولكن يخلق كلاماً في غيره فيكون متكلماً مجازاً.

➤**ثم جاء المعتزلة** فخالفوهم في اللفظ فقالوا: "الله ﷻ يتكلم حقيقةً ولكن كلامه هو ما يخلقه في غيره لا ما قام به". جاء هؤلاء فقالوا: نحن نقول إن الله ﷻ يتكلم حقيقة، ولكن ما تفسير هذا الكلام؟ كونه يتكلم أي يخلق كلاماً في غيره وليس أنه يقوم به كلام. إذن الكلام عند هؤلاء من باب المفعولات لا من باب الصفات .

والنتيجة على القولين واحدة، والخلاف إنَّما هو خلاف لفظي، النتيجة واحدة أن هذا القرآن مخلوق وأن الله ﷻ لا يقوم به كلام.

وهذا الذي أطبق السلف على تكفير قائله، والآثار في هذا يعجز الإنسان عن حصرها من كثرتها:

ولقد تقلَّد كفرهم خمسون في عشر من العلماء في البلدان

دونك "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" للالكائي تجد أنه ساق خمسمائة وخمسين من علماء أهل السنة والجماعة وأئمتهم وأكابرهم الذين

نصوا على كفر القائل بخلق القرآن أو نقلوا الاتفاق على ذلك، ثم بيّن أن هذا إنما انتقيتُ فيه كلام الأئمة المرجوع إليهم والمُؤتم بهم، وأمّا لو أردت أن أسوق كلام كل عالم من علماء أهل السنة لطال المقام جدا، هؤلاء بعض أو الأئمة أو الكبار فقط خمسمائة وخمسون عالما نَصُّوا على تكفير من قال إن القرآن مخلوق، وبعضهم يستجهل من لا يكفِّر القائل بذلك وهو يعلم مقالتهم.

إذن قولُه رحمه الله يدلُّ على أن أهل السنة والجماعة يعتقدون بطلان هذا القول؛ فكلامه يدل على بطلان من قال بأن القرآن مخلوق.

كذلك كلامه يدلُّ على بطلان قول من قال: "إنّ القرآن قد فاض على النبي ﷺ من العقل الفعال" كما يقوله من يقوله من الفلاسفة، وهذا أشنع كفرًا مما قبله.

وكذلك هذه الجملة تدلُّ على بطلان قول من قال: "إنّ الله ﷻ متكلِّم بكلام يقوم بنفسه وهو غير متعلق بقدرته ولا مشيئته، وأمَّا هذا القرآن فإنما هو يدلُّ عليه؛ إمَّا أنه حكاية عنه، أو أنه عبارة عنه"؛ وهذا نتيجته أن هذا القرآن الذي بين أيدينا مخلوق. وهذا الذي عليه الكلابية والأشاعرة والماتريدية كما لا يخفاكم.

وهذا في الحقيقة أشنع من قول المعتزلة من وجه وأخف منه من وجه آخر:

◈ هو أشنع من قول المعتزلة: لأن المعتزلة مهما كان من ضلالهم فإنهم يقولون إن الله ﷻ يتكلم حقيقة، وأن كلامه يكون بقدرته ويكون بمشيئته وأنه لا يُعقل كلام إلا كذلك.

وهذا خير من قول الجهمية المحضة الذين تابَعهم هؤلاء الأشاعرة والكلابية والماتريدية الذين ينفون أن يكون الله ﷻ متكلمًا حقيقة.

◈ومن جهة أخرى: فإن الأشاعرة يثبتون كلامًا قائما بذات الله ﷻ ، وهذا في الظاهر خيرٌ من قول المعتزلة الذين ينفون قيام صفة الكلام بذات الله ﷻ.

لكنَّ التحقيق: أن هؤلاء الأشاعرة وأضرابهم ما أثبتوا شيئًا إلا هذا الكلام المخلوق الذي هو القرآن ، أما الذي ذكروا من قيام صفة الكلام بالله ﷻ وقرروا في هذا المقام أن الله ﷻ متكلم بكلام قديم قائم بذاته كحياته، وأنه معنى واحد هو الأمر والنهي والخبر، وأنه كلامه وإن لم يكن متكلما به بقدرته ومشيئته؛ هذه المقالة في الحقيقة مقالةٌ غير معقولة، وهم أنفسهم عاجزون عن تصورها فضلًا عن بيانها.

ولذلك إمامهم الذي اخترع هذه المقالة المبتدعة أقصى ما قاله -وهو ابن كلاب- أن قال: "إن الكلام النفسي هو شيء يناقض الخرس والسكوت".

فقال العقلاء: إننا لا نعقل شيئا يناقض الخرس والسكوت إلا الكلام بحرف وصوت الذي يكون بقدرة ومشيئة؛ هذا الذي يُعقل وهذا الذي يعرف وهذا الذي يُفهم وهذا الذي تعرفه الناس أهل اللغة في لغتها. أمّا هذا الذي ذكرتموه فإنه شيء غير معقول .

وإننا لنعلم يقينًا أن هذا الكلام الذي قالوا باطلٌ قطعا؛ فكيف يكون معنى واحدا!! إن عُبِّر عنه بالعربية كان قرآنا ، وإن عُبِّر عنه بالعبرية كان توراة، وإن عُبِّر عنه بالسريانية كان إنجيلا، فإن التوراة والإنجيل لو عُرِّبت فإننا نعلم أن المعنى الذي في هذا وهذا ليس هو المعنى الذي في القرآن، والقرآن نفسه نحن نقطع أن

سورة الإخلاص فيه ليست هي سورة تبت، لا معنى هذا هو معنى هذا ولا معنى آية الكرسي هو معنى آية الدين؛ فكيف يُقال إن المعنى معنًى واحد؟! وهل هذا في الحقيقة إلا خروجٌ عن حدود العقل؟!

وما أحسن ما قال شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله في قاعدة مفردة له قال: إن الأشاعرة في الكلام يُشبهون النصارى في الكلمة؛ من جهة أنّهم يقولون ما لا يتصورون ولا يُبيِّنُون، كما أن النصارى إذا تكلموا في الكلمة والأقانيم ثلاثة في واحد، واحد في ثلاثة يأتون بشيء هم أنفسهم لا يتصورونه ولا يستطيعون الإفصاح عنه إفصاحا يُبِينُ عن شيء معقول، كذلك الأمر في هؤلاء أتوا بهذا الشيء الغريب المبتدع وهو ما أسموه بالكلام النفسي فلبّسُوا على الناس فيه وأتوا بهذا الكلام الباطل.

وإنّنا لنقول: إننا لو طردنا مذهبكم فجعلنا الحقائق المختلفة حقيقةً واحدة، فإنه يلزم من هذا: أن نجعل حياة الله عز وجل هي قدرته، وأن نجعل سمعه هو بصره، وأن نجعل مشيئته هي حياته، وهلم جرّا، لأنه قد فُتح الباب؛ فالحقائق المختلفة الأمر هو النهي، والنهي هو الخبر، والخبر هو النهي، وهلمّ جرّا في مخالفة صريحة للعقل، وهذا على كل حال شيء هو من أوضح ما يكون بطلانا، وقد أفاض شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وبيّن بطلان هذا المذهب الذي ذهبوا إليه من نحو تسعين وجها، قال ابن القيم رحمه الله في النونية:

تسعون وجهـا بيّنـت بطلانـه أعني كلام النفس ذي البطـلان

ومهما يكن من شيء فأهل السنة والجماعة قد انفصلوا بحمد الله عن مقالة الجهمية والمعتزلة ومقالة هؤلاء الأشاعرة بأن أثبتوا الأمرين الذين ذكرتُهما

لكم سابقا، بهما يكون الإنسان قائلا بالحق وهذا الذي فاز به أهل السنة، لابد من استحضار هذين الأمرين عند الكلام في هذا المقام:

أولا: أنَّ الكلام صفةٌ قائمةٌ بالمتكلم.

وثانيا: أنّ الكلام إنَّما يكون بالمشيئة .

فبهذين يزول إشكال هؤلاء وهؤلاء؛ الذين قالوا "يتكلّم حقيقة ولكن الكلام هو الذي خلقه في غيره" نقول: هذا باطل بل الكلام ما قام بالمتكلم، كما أن العالم هو الذي قام به العلم وليس الذي علَّم غيره، كذلك الذي تكلم هو الذي قام به الكلام.

والأمر الثاني أن الكلام إنما يكون بمشيئة المتكلم وإرادته وليس أنه صفة لازمة له لزوم الحياة كما تقول الأشاعرة الذين يقولون إن الكلام قائم بذاته ولكنه متكلم بغير قدرته ومشيئته.

إذن أهل السنة والجماعة ينفصلون عن هؤلاء وهؤلاء بتحقيق هذين الأمرين الذين ذكرتهما لك.

إذن الكلام صفة قائمة بذات الله، وإذا كانت الصفة قد قامت بمحل عاد حكم هذه الصفة على هذا المحل ووُصِف بها دون غيره ممن لم تقم به هذه الصفة؛ هذا الذي يدركه العقلاء في موضوع الصفات ومن ذلك موضوع الكلام.

❁ **المسألة السادسة** في قوله: (**وَهُوَ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ**)؛ لا شك ولا ريب أن كلام الله جل وعلا لا يساويه شيء من كلام المخلوقين وأنّى يُظنُّ خلاف هذا!! فالأمر كما قال السلف كما قال أبو عبد

الرحمن السُّلمي التابعي وطاووس والحسن وغيرهم: (فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه).

هذا كلام حسن جميل وقد روي مرفوعا إلى النبي ﷺ ؛ أخرجه الترمذي من حديث أبي سعيد ﷺ عن النبي عليه الصلاة والسلام وحسّنه وقال: (حسن غريب)، لكنه على التحقيق ضعيف، والذهبي في الميزان أورد هذا الحديث وقال: (حسّنه الترمذي فلم يُحسِن)، كذلك روي عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة وروي أيضًا من حديث عثمان رضي الله عنهما، ولا يصح في هذا شيء عن رسول الله ﷺ فيما أعلم، ولكن المعنى حق وتكلم به السلف رحمهم الله.

وكل عاقل قرأ كلام الله فإنه يدرك بيقين أن كلام الله ﷻ لا يساويه ولا يشبهه كلامٌ من كلام المخلوقين ألبتة في كل شيء؛ فالقرآن مختلفٌ متميزٌ، رفيعٌ عالٍ من كل جهة؛ من جهة ألفاظه ونظمه وفواصله، ومن جهة معانيه، ومن جهة أحكامه.

➤القرآن لا يساويه شيء من كلام الناس ألبتة في قراءاته، في هدايته، في سلطانه على القلوب.

➤القرآن لا يساويه شيء من الكلام البتة من جهة حُججه وإقناعه وسمو تشريعاته، وإخباره عن المغيبات، وكونه لا يخلَق عن كثرة الرد، كلامٌ عظيم له حلاوة وعليه طلاوة، أعلاه مثمر وأسفله مغدق، يعلو ولا يعلى.

ولذلك لما سمع أعرابي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا﴾ [يوسف: ٨٠]قال: "أشهد أن هذا ليس من كلام البشر"، ولما سمع أعرابي آخر قوله

تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] لم يتمالك إلا أن سجد، فقيل له: لِمَ سجدت؟ قال: سجدتُ في هذا المقام لفصاحة هذا الكلام .

فالشواهد في هذا على كل حال كثيرة جدا، يقطع الإنسان إذا تلا كلام الله ﷻ بقلبٍ صادق مريدٍ للحق والخير يقطع أنه كلام الله، ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللهِ﴾[العنكبوت: ٥١]، وأن هذا القرآن العظيم آية عظيمة كافية في إثبات صدق نبينا محمد ﷺ وأنه رسول موحى إليه من ربه ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِم﴾ [يونس: ٣٧]؛ فصدق المؤلف رحمه الله وبرّ حينما قال عن هذا القرآن: إنه (لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ).

❁ **المسألة السابعة** قوله رحمه الله: (وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ)؛ سبق الكلام في هذا الدرس وفي مناسبات ماضية -لأنّ المؤلف رحمه الله كرر الكلام في موضوع القرآن وأنه كلام الله- سبق الكلام عن مسألة خلق القرآن وبيان أن القول بذلك قول كفري، وأن السلف مطبقون على تكفير القائل بخلق القرآن. كما سبق الكلام عن المفاسد واللوازم التي تترتب على القول بخلق القرآن، وكل من تأملها أدرك يقينا أن هذه المقالة مقالة خبيثة شنيعة كفرية.

وأضيف إلى ما سبق أنْ ذكرتُه أن يقال: إن هذا الكلام الذي بين أيدينا الذي هو القرآن الكريم؛ إما أن يعود حكمه إلى من قام به، وإما أن يعود حكمه إلى من خلقه.

نقول لأولئك القائلين بـ(خلق القرآن): أنتم بين أمرين:

-إما أن تقولوا إن هذا القرآن وهذا الكلام يعود حكمه إلى من تكلم به من أنشأه.

-وإما أن يعود حكمه إلى من خلقه وهو الله ﷻ.

◄ **فإن قلتم**: إنه يعود حكمه إلى من قام به ؛يعني الذي تكلم بهذا الكلام بهذه الحروف والألفاظ هو الذي يوصف بهذا الكلام، فإننا نقول: إنه قد جاء في كتاب الله ﷻ مخاطبة العباد بدعوى الربوبية والألوهية، ومن ذلك أن فيه آية فيها: ﴿إِنِّي أَنَا اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠]، ﴿إِنَّنِي أَنَا اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤]، وفيها خطاب لموسى عليه السلام: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ [طه: ١٢] كما في الآيتين الماضيتين. إذًا إذا عاد حكم الكلام للمتكلم إذًا الشجرة التي تزعمون يا أيها الخلقية إنها هي التي تكلمت وليس أن الله هو الذي تكلّم هي التي قالت إني أنا ربك وأنها رب العالمين وأنها الله الذي لا إله إلا هو فاعبدني!! ومن قال بهذا فقد كفر.

وجاءت بهذا المعنى آثار عن السلف؛ من ذلك ما أخرج البخاري في "خلق أفعال العباد" عن عبد الله بن المبارك رحمهما الله قال: "من قال إني أنا ربك مخلوق فهو كافر، أو من قال إني أنا الله رب العالمين مخلوق فهو كافر"؛ لأنّ مقتضى هذا أن حكم هذه المقالة رجع إلى القائل والله ﷻ ليس قائلا ولا متكلما، إذًا الشجرة هي رب العالمين والإله الذي يعبد؛ ومن اعتقد أن غير الله ﷻ هو الموصوف بالألوهية والربوبية فلا شك في أنه كافر. وجاءت في هذا آثار في هذا المعنى عن غير عبد الله بن المبارك رحمه الله.

◄ **الاحتمال الثاني**: أن يعود حكم الكلام إلى من خلقه؛ أي أن تقولوا إن حكم هذا الكلام يعودُ لا إلى من قام به الكلام وإنّما إلى من خلق الكلام وهو الله ﷻ . وهذا يلزم عليه أن يكون كل كلامٍ هو كلام الله ، بمعنى إذا كان المتكلم

هو الذي جعل غيره متكلما فالله ﷻ هو الذي أنطق كل شيء، ﴿وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنطَقَنَا اللهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [فصلت: ٢١] ،إذن إذا كان المتكلم الذي يعود إليه حكم الكلام من جعل غيره متكلمًا من أنطق غيره –والله ﷻ خالق أفعال العباد– إذًا يكون الله ﷻ متكلما بكل كلام؛ وبناء عليه يكون – حاشا وعز وتعالى ربنا– متكلما بكلام الفسق والفجور والكفر، ونعوذ بالله من هذا الكفر.

وبناء عليه؛ يكون مآل هذا القول إلى القول بالاتحاد، ولذلك وصف شيخ الإسلام رحمه الله أن كلام الاتحادية منتهى كلام الجهمية؛ الاتحادية يرون أن كل شيء هو الله، ولذلك كل كلام هو في الحقيقة كلامه، ولذلك ابن عربي الزنديق في "فصوص الحكم" يقول:

وكل كلام في الوجـــود كلامـــه ســـواء علينـــا نـــثره ونظامـــه

وأيّ مسلم يشك في أن هذه مقالة كفرية؟

ثم إن هذا يترتب عليه أيضا: أنه –أعني إذا كان الحكم راجعًا لا إلى ذات الله ﷻ وقيام صفة الكلام به وإنما راجع إلى أنه جعل غيره متكلما– فإن هذا يلزمه أيضا نفي صفات الله ﷻ الأخرى فنقول إن الله ﷻ لا يتصف بالعلم! وإنما وصفه بالعلم هو كونه جعل غيره عالما، ولا يتصف بالقدرة ولا بالقوة! وإنما معنى كونه متصفا بالقوة والقدرة أن جعل غيره قويا قادرا وهلمّ جرّا.

ونتيجة هذا: أنّ الله ﷻ لا يتصف بصفة، والذي لا يتصف بصفة عدم؛ ولذلك من حذق السلف وفقههم أن أدركوا مآلات مقالة هؤلاء الضُّلال فقال وكيع رحمه الله: "لا تستهينوا بقولهم بخلق القرآن فإنما يريدون التعطيل"، أيُّ

تعطيل؟ تعطيل وجود الله ﷻ؛ لأن الذي يقول بالاتحاد هو في الحقيقة منكر وجود الله ﷻ ؛ فالله العظيم المتصف بالكمال ليس موجودا إنما لا وجود إلا شيء واحد هو هذا الكون؛ هو الخالق وهو المخلوق -تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا- ، أو أن نقول إنّ كل صفاته ﷻ غير قائمة به وإنما تضاف إليه مجازا ولا يتصف هو بصفة. وهذه حقيقة العدم.

إذًا هذه المقالة من أشنع وأسوأ المقالات، وكلما تأمل الإنسان في كلام السلف ومواقفهم من مقالات المخالفين أدرك عظيم علمهم وفقههم ونصحهم رحمهم الله.

❁ **المسألة الثامنة والأخيرة** في قول المؤلف: (**وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ**)؛ ما الذي أراده المؤلف رحمه الله بقوله: (**جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ**)؟

■هل أراد جماعة المسلمين المنضوية تحت إمام؟ بناء عليه فتكون المسألة راجعة إلى باب الإمامة!

■أو أنه أراد بجماعة المسلمين أي لا نخالف إجماع المسلمين في هذه المسائل العقدية؟

السياق يدل على الثاني، وأما موضوع الجماعة والإمامة وما إلى ذلك هذا سيتكلم عليه لاحقا ونمر عليه إن شاء الله.

إذن هذه طريقة أهل السنة والجماعة؛ أنهم لا يخالفون جماعة المسلمين في هذه المسألة وفي غيرها من مسائل الاعتقاد، بل في كل مسائل الدين، والنبي ﷺ قد قال في حديث افتراق الأمة وبيّن في هذا الحديث (أنّ هذه الأمة ستفترق على

ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة وصفها بأنها الجماعة) هي جماعة المسلمين.

وبناء على ذلك؛ فجماعة المسلمين في المسائل العلمية العقدية هي جماعة السلف الصالح ما أجمعوا عليه هو الذي لا يجوز خلافهم، فجماعة المسلمين هم السلف وأتباعهم ولا عبرة بأهل البدع والأهواء، هؤلاء لا عبرة بمقالاتهم، إنما العبرة بما كان عليه السلف وما مضى عليه أولئك القرون المفضلة؛ فإجماعهم حجة، وعلى أهل السنة والجماعة بعدهم ألا يخرجوا عن ذلك، فإذا كانت جماعة المسلمين التي سبق بيانها قد قالت بأن القرآن كلام الله غير مخلوق فليس لأحد من بعدهم أن ينازعهم أو يخالفهم في هذا، سواء في هذه المسألة أو في غيرها أيضا لا نخالف جماعة المسلمين.

إذًا لزوم منهج السلف الصالح واجب حتميٌّ؛ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾[التوبة: ١١٩]؛ ﴿كُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ فسر هذا الضحاك وغيره من السلف: (مع أبي بكر وعمر وإخوانهما)، واجب علينا أن نكون مع المسلمين، والله جل وعلا يقول: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]ومن أولى الناس بوصف الإيمان بعد الأنبياء من السلف الصالح؟!

فحذار يا رعاك الله من أن تَخْتَطَّ لنفسك سبيلا غير سبيل السلف، وما أحسن نصيحة حذيفة ﷺ وهو وإخوانه من الصحابة نصحاء وأمناء عندهم شفقة ورحمة بهذه الأمة: "اتقوا الله يا معشر القراء، وخذوا سبيل من كان قبلكم"، "القراء" في لسان السلف هو مصطلح طلاب العلم أو المستقيمين عندنا، هذه

وصية لطلاب العلم وللشباب "اتقوا الله يا معشر القراء وخذوا سبيل من كان قبلكم، فإنكم إن اتبعتموهم سبقتم سبقا بعيدا، وإن أخذتم عنه يمينا وشمالا لقد ضللتم ضلالا بعيدا". هذا حقٌّ. وما أحسن ما قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله: "فارض لنفسك بما رضوا به لأنفسهم، فإنهم عن علمٍ وقفوا وببصر نافذ كَفُّوا".

هذا الذي ينبغي أن نتواصى به يا معشر الإخوة؛ عقيدة أهل السنة والجماعة عقيدة يتلقاها الخلَف عن السلف، عقيدة أهل السنة والجماعة ليست محلا للاجتهادات! في كل يوم يخرج علينا إنسان ويأتي بمسألة عقدية جديدة ليس له فيها سلف، وإذا قيل أين كلام السلف فيها؟ ومن سبق إليها من أهل السنة وأئمتهم؟ يقول بكل سهولة : "ومن قال إنني ملزم باتباع السلف! ومن قال إنني ملزم بفهم من قبلي! ولا بد أن يسبقني أحد وأن لا أتكلم في مسألة إلا وقد سبقني فيها إمام والله سبحانه سيحاسبني على فهمي لا على فهم غيري"، يا لله العجب! أيُّ جرأة كهذه الجرأة؟! الله ﷻ سيحاسبك على مخالفة سبيل المؤمنين.

إذن خطأٌ وأيُّ خطأ أن يكون في طالب العلم هذا الخُلق؛ وهو الجرأة الممقوتة، من أحسن الأخلاق في طالب العلم أن يستوحش الانفراد، أن يستوحش الإغراب، أن يستوحش أن يسلك في طريق العلم مسلكًا وحده لم يُطَرَّقْ الطريق إليه ممن قبله. هذا في الحقيقة من أحسن ما يكون من طالب العلم ويرجى إن كان كذلك له الخير.

اتّهِمْ فهمك في مقابل فهم السلف؛ مسألة أمرَّها السلف رحمهم الله وما وقفوا عندها وتكلفوا تكلف المتأخرين يسعك فيها ما وسعهم، وإن بدا لك

شيء خلاف ذلك فإياك والغرور، وعُدْ على نفسك باللائمة، أعطِ نفسك قدرًا من التروِّي والتّؤدة وراجع.

◈ فالسلف رحمهم الله هم المتقدمون في العلم، ومن يظن مجرد ظن أنه يفوقهم في العلم!!

◈ والسلف أصلح قلوبا وأقرب أن يهتدوا إلى الحق.

◈ والسلف أعلم بلغة العرب.

فهذه الأمور الثلاثة سبب لتقدمهم، وسببٌ لِأَنْ يجعلك تتريث قليلا قبل أن تتجرأ على مخالفة السلف.

العقيدة كما ذكرت لكم عقيدة متلقاة وليست محل اجتهاد؛ ولذلك انظروا في مصنفات اعتقاد أهل السنة والجماعة ماذا تجدونها؟ تجدونها حكايةً لكلام من سبق.

-هذه العقيدة التي ندرسها ماذا أراد الطحاوي رحمه الله بها؟ بيان كلام الأئمة الذين هم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد.

-عثمان بن سعيد الصابوني رحمه الله ماذا أراد بكتابه "اعتقاد أصحاب الحديث"؟ أن يبين ما الذي عليه أهل الحديث.

-ابن تيمية لمّا ألف الواسطية ماذا أراد؟ أن يبين اعتقاد الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة.

وهلمّ جرًّا، تجد أنه يحكي كلام السلف ثم يبيّن أنه بما يقولون يقول؛ أليس كذلك يا إخوتاه؟ انظروا في كلِّ كتب عقائد أهل السنة التي تسرد لك عقيدة أهل السنة تجد أنّ المؤلف إنّما أراد حكاية كلام السلف لِيُبيِّنَ أنه يقول بهذه المقالة

وأنّ على كلِّ أحد أن يسير على ما ساروا عليه؛ هذه طريقة أهل السنة والجماعة وهذا ديدنهم .

ولذلك تجد مثلا في كلام أحمد رحمه الله، ومن أحمد؟ إمام أهل السنة والجماعة الذي قُرنت الإمامة باسمه ومع ذلك تجد في كتب المسائل كثيرا أنه يقول: "لا أعلم في هذا شيئا عن من سبق، أو لا أحفظ في هذا شيئا عن السلف أو كلمة نحو هذه"، ولذلك يأبى أن يتكلم فيها وهو أحمد!! يقول ما عندي أحد سبقني إلى الكلام فيها فكيف تريدني أن أجيب فيها!! إن وجد أثرا عن من قبله تكلم وإلا سكت؛ هذا وهو أحمد بن حنبل الإمام المبجل.

وقِسْ على هذا غيره من أئمة السلف رحمهم الله كلهم على هذه الشاكلة عمرو بن دينار الذي ذكرت أثره قبل قليل ماذا قال؟ "أدركتُ الناس ومشيختنا منذ سبعين سنة يقولون كيت وكيت"؛ لأن هذا هو المسلك أن يقول الإنسان بما قال به السلف، يعني حينما يقرر هذه المسألة لا يقررها عبثا ، وإنما هو يرسم لنا منهجا علينا أن نسير عليه، ثم جاء تلميذه سفيان بن عيينة فقال: "أدركتُ النّاس منذ سبعين سنة وفيهم عمرو بن دينار وفلان وفلان يقولون القرآن كلام الله غير مخلوق".

كلهم يدندنون على هذه القضية وهي أنّ على الإنسان أن يتكلم بما تكلم به السلف ولا يخرج عن هذا، ويكفي يا طالب العلم أن تعلم أن هذا كان عليه السلف، هذا العلم كاف في أن لا تخرج عنه.

قد يقول قائل: ربما يستشكل الإنسان شيئا أو يقع في خاطره معنى من المعاني ما سُبق إليه.

نقولُ الجواب عن هذا: المشكل يبقى مشكلا ومع مرور الوقت يزول إن شاء الله، والعلم إنّما يُنال بمرور الأيام والليالي، فما أشكل عليك ورأيت أن ما جاء عن السلف مشكل عندك فضعه في زاوية المشكل، واحرص على التأمل والتدبر والسؤال والبحث حتى ينحل الإشكال، فليس بالضرورة أن ينحل الإشكال في خمس دقائق، ربما يحتاج الأمر إلى أيام وليالي وربما شهور وسنوات، لكن العلم هذه هي جادّتهم؛ أن تسلك طريقة الأئمة قبلك، أن تمشي على ما مشى عليه السلف الصالح وأن لا تخترع من عندك أشياء.

أيُّ مصيبة هذه التي ابتلينا فيها في هذه الأيام؛ اتقوا الله يا طلاب العلم فالناس والله قد تعبت وكثرت الإشكالات، كلما بدأ للإنسان معنى جديد أو اغترَّ بنفسه وعلمه ورمى بكلام السلف وأهل السنة وراء ظهره ثم قال للناس: "هلمُّوا لديَّ علم جديد"، بدا لك شيء مباشرة تصدر بيانًا! تؤلف رسالة تنشرها بين الناس!! اتّقِ الله في نفسك وارحمْ أُمَّة محمد ﷺ ، فالشكوك قد كثرت والإشكالات قد زادت، والناس ليسوا بحاجة إلى مزيد من هذا الأمر. واليوم كل شيء يؤثر؛ أدنى شيء وأنت ربما لا يخطر في بالك تُبرزه وهو من المشكلات المخالِفة لما عليه أهل العلم فإنه سيسبِّب شيئا لا تتصوره، ومن عرف الواقع أدرك حقيقة ما أقول.

فاللهَ اللهَ يا إخوتاه بأن نلزم غرز السلف وأن نسلك سبيلهم، وأن نتواضع في باب العلم، وأنْ يتَّهِم الإنسان رأيه في مقابل رأي الأئمة، وأن يعلم أنّه يَسَعُهُ ما وسِعهم، ومن كان كذلك فحريٌّ أن يُوفَّقَ[٥٧].

(٥٧) إلى هنا تمام (**المجلس الثالث والعشرون**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الثلاثاء العاشر من شهر شعبان، سنة خمس وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعة وست دقائق.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَلا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ بِذَنْبٍ مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة من كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ متعلقةٌ بمباحث الإيمان عند أهل السنة والجماعة، ومن ذلك:

❑ **المسألة الأولى**: أنهم لا يكفِّرون أحدًا من أهل القبلة بذنبٍ ما لم يستحله.

واعلم يا رعاك الله أنّ الناس في التكفير طرفان ووسط:

۞ من الناس من يكفِّر بما لا يجوز التكفير به شرعًا؛ فعندهم من الغلو في التكفير ما يجعلهم يحكُمون بالخروج من الإسلام لأُناسٍ لم يكن منهم سببٌ يقتضي ذلك.

۞ ويُقابلهم طرفٌ كان منهم جفاء يقابل غلو الأولين؛ فإنّهم لا يحكُمون بكفر من وقع منه ما يقتضي التكفير، ولربما لم يكفِّروا أحدًا منهم من أهل القبلة مطلقًا، فعندهم الدخول في الإسلام مانعٌ من التكفير مطلقًا مهما اجترح الإنسان من موجبات التكفير وأسباب الردة.

والطرفان على ضلالٍ مُبين، والطرفان مُخالفان لما دلّت عليه الأدلة من أنّ **من ثبت إسلامه بيقين لا يزول عنه ذلك بالشكِّ، كما أنّ الأدلة قد دلت على أنّ ثمت أسبابًا تقتضي خروج الإنسان عن الإسلام ونقض إيمانه بعد ثبوته؛**

وذلك إما باعتقاداتٍ أو أقوالٍ أو أفعال دلت الأدلة على أنها مخرجةٌ عن الإيمان بالكلية.

وقوله المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ هنا: (وَلا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ بِذَنْبٍ)؛ مرّ بنا معنى (أهل القبلة) وأنّ مراد أهل العلم بإطلاق هذا الوصف أنّهم يريدون أهل الإسلام المُنضوِين تحت لواء هذا الدين.

والمقصود أن أهل السنة والجماعة لا يحكُمون بالكفر الأكبر أو الخروج من الإسلام أو الخلود في النار؛ لا يحكمون بهذه الأحكام على أهل الكبائر، على فساق الموحدين بسبب ما أتوا من هذه المعاصي، والسبب في ذلك: أنّ هذه المعاصي التي هي دون الكفر الأكبر لا تقتضي عندهم الكفر الأكبر ولا تقتضي الخروج من الإسلام.

والتكفير -يا إخوتاه- ليس شهوة يشتهيها الإنسان فيُوقِع هذا الحكم بالكفر متى شاء على من شاء، كما أنه ليس عقوبةً؛ بمعنى أنه إذا أراد أحد أن يعاقب مخطئا عاقبه بالتكفير أو قابله بالتكفير، كأن يكفِّر أحدٌ أحدًا ظلما ويقابله الآخر بتكفيره؛ المسألة ليست مقابلة وليست ردَّ عقوبة بمثلها، إنما التكفير حكم شرعي.

الكفر حق الله ثم رسوله ... بالنص يثبت لا بقول فلانِ
من كان ربُّ العالمين وعبدُه ... قد كفّراه فذاك ذو الكفرانِ

❑ **المسألة الثانية في هذه الجملة**: أنّ التكفير كما علمتَ هو: الحكم بالكفر الأكبر؛ وهذا مَنُوط عند أهل السنة والجماعة بتوفر الشروط الشرعية وانتفاء الموانع.

وأوّلُ شرط من هذه الشروط المسببة للتكفير: أن يثبُت أن القول أو الفعل أو الاعتقاد موجبٌ للكفر الأكبر بدلالة الكتاب والسنة؛ فمتى ما توفر هذا الشرط فإنه يُحكَم بالكفر بضميمة الشروط الأخرى.

وبناء على هذا يقال: إن الحكم بالكفر لا ينطبق على من قارف المعاصي والكبائر، وأقول هذا بناء على ما دلت عليه الأدلة الآتية؛ مَنْ فَعَلَ المعاصي لا يكفُر، بل لو فعل الكبائر لا يكفُر، ولو أكثر منها فإنه لا يكفر، ولو أصر عليها فإنه لا يكفُر، ولو جاهر بها فإنه لا يكفُر. إذن المعاصي من حيثُ هي لا تقتضي الخروج من الإسلام، وكون الفاسق المقترف لهذه الكبائر -الذي وقع فيما وقع فيه- كونه على خطر عظيم شيء وكونه خرج من الإسلام شيء آخر فلا بد من التفريق بين الأمرين، **وهذا فصل ما بيننا وبين الوعيدية من الخوارج والمعتزلة.**

فالخوارج حكموا بالكفر بناء على هذه المعاصي التي لا تقتضي الكفر:

- فمنهم من حكَم بالخروج من الإسلام لكلِّ من قارف ذنبًا؛ أيَّ ذنب كان.
- ومنهم من خصَّ الحكم بمن فعل الكبائر.
- ومنهم من قال إنّ الكافر هو الذي يصر على المعصية، وليس الذي يفعل المعصية.

وأيًا ما يكون فلا شك أنّ كُلَّ هذه الأقوال أقوالٌ باطلة مخالفة لصريح الكتاب والسنة.

كذلك الأمر في حقِّ المعتزلة القائلين بالمنزلة بين المنزلتين؛ فعندهم أنّ هؤلاء العصاة خرجوا من الإسلام وإنْ لم يكونوا قد وقعوا في الكفر، وبالتالي كانوا في منزلة بين المنزلتين. ولكنهم اتفقوا مع إخوانهم من الخوارج على أنّ هؤلاء العصاة مخلدون في النار يوم القيامة.

أما أهل السنة والجماعة فإنهم:

- قالوا في حقِّ العاصي: إنه (مسلم).
- قالوا: إنه (فاسق).
- قالوا: إنه (مؤمن ناقص الإيمان).
- قالوا: إنه (مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته).

المقصودُ أنه لا يخرج من الإيمان بفعل هذه المعاصي، وبناء على هذا كانت القاعدة المقررة عندهم: أنّ هذا العاصي لا يوصف بالإيمان المطلق ولا ينتفي عنه وصف مطلق الإيمان.

وبناء على هذا أيضا قرروا أنَّ **أصل الإيمان لا يجتمع مع الكفر الأكبر، ويجتمع مع ما دونه**؛ أصل الإيمان لا يجتمع مع الكفر الأكبر، لأنهما نقيضان لا يرتفعان ولا يجتمعان، بل لا بد من ثبوت أحد الوصفين، أصل الإيمان والكفر الأكبر نقيضان. إذن أصل الإيمان لا يجتمع مع الكفر الأكبر وإن كان يجتمع مع ما دونه من المعاصي.

ولأجل هذا قرّر أهل السنة والجماعة الأصل المشهور المعروف في كتب أهل السنة وهو: (**أنه قد يكون مع الإنسان إيمانٌ وكفر**)، ومرادهم بذلك أن يكون مع أصل الإيمان شيء من فروع الكفر لا من أصل الكفر؛ فمن كان منه

الكفر -أعني الكفر الأكبر- فإنّ ذلك لا يجامع أصل الإيمان، لكن المعاصي باعتبارها من فروع الكفر فإنها يمكن أن تجتمع مع أصل الإيمان في المُعيّن، والله جل وعلا أعلم.

❑ **أنتقل بعد ذلك إلى المسألة الثالثة** وهي: ما الأدلة عند أهل السنة على هذا الأصل الذي تقرر من أنهم لا يكفرون أحدا من العصاة بذنب إلا أن يستحله؟

الأدلة في الحقيقة كثيرة جدًا، ومن كثرتها يمكن أن تفصَّل أو تقسَّم إلى مجموعات:

۞ **أوّلا: الأدلة التي دلت على أن من مات لا يشرك بالله شيئا فإنه قد يغفر له ولا يُعَذب عذابا مؤبدا.**

▪ ومن ذلك قوله تعالى: -وهذه الآية من أصرح وأشهر ما يستدل بها أهل السنة في هذا الباب- ﴿**إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ**﴾، ولو كان العاصي كافرًا فإنه لا يغفر له كما دلت على ذلك قطعيات الكتاب والسنة.

▪ ومن ذلك أيضًا: ما ثبت في الصحيحين من حديث معاذ ﷺ عن النبي ﷺ وفيه: «**وَحَقَّ الْعِبَادِ عَلَى اللهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا**» ؛ فمهما فعل الإنسان بما أنه ما أتى بما يقتضي خروجه من الإسلام من كفرٍ أكبر وشركٍ أكبر فإن حق الله الذي أحقه على نفسه أنه لا يعذبه عذابا مؤبدا؛ فإما أن يغفر له ابتداءً، وإما أن يعذبه عذابًا مؤقتا.

▪ ومن ذلك أيضا: ما ثبت عند الترمذي وغيره من حديث قدسي يرويه نبينا ﷺ عن ربه وفيه: «**يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الأَرْضِ خَطَايَا ثُمَّ لَقِيتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا لَأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً**»؛ فهذا صريحٌ في أنّ هذا العاصي قد لقي الله ﷻ بذنوب كثيرة جدا لم يتب منها. وبذلك ينتفي تشغيب المشغبِّين على هذه الأدلة بأنها محمولة على من تاب من هذه الذنوب! وهذا لا شك أنه باطل، بل الله ﷻ بيّن هنا أنه يأتيه يوم القيامة والذنوب باقية عليه، ولو كان الإنسان تائبا من الذنب فإنه لا يأتي يوم القيامة بهذه الذنوب فإن النبي ﷺ قد قال: «**التَّائِبُ مِنْ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ**». فالمقصود أنّ الله ﷻ غفّارٌ للنّاسِ إذا شاء على ظلمهم ﴿**وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ**﴾[الرعد:٦]، فإذا شاء أن يغفر للعصاة وهم ظالمون لأنفسهم بمعصيتهم فإنه لا أحد يَحْجُرُ على الله ﷻ في فعله.

۞ **ثانيا: الأدلّةُ التي تدل على أنّ مآل العاصي إلى الجنة**؛ وتحت هذا أدلة كثيرة:

▪ من ذلك: ما ثبت في الصحيحين من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه أنّ النبي ﷺ قال: «**أَتَانِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَبَشَّرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ**» فهذا من أصرح الأدلة على أنّ العاصي لا يكفر بفعله هذه المعصية حتى ولو اجترحت يداه الكبائر؛ (**وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ**) وهاتان من الكبائر دون شك ومع ذلك من لقي الله ﷻ لا يشرك به شيئا فإنّ مآله سيكون إلى الجنة بصريح هذا الحديث، والأدلة قد

فسّرت هذا الحديث بأنّ مآله إلى الجنة إما ابتداء وإما مآلا على ما تقتضيه مشيئة الله سبحانه المقترنة بحكمته.

■ ومن ذلك أيضا: ما ثبت في الصحيحين من حديث عبادة ﷺ أنه قال: «**بَايَعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَهْطٍ، فَقَالَ: أُبَايِعُكُمْ عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُونِي فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَّى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَأُخِذَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ لَهُ كَفَّارَةٌ وَطَهُورٌ، وَمَنْ سَتَرَهُ اللهُ فَذَلِكَ إِلَى اللهِ: إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ**»ولا يمكن أن يُعفى عن الكافر؛ لأن الكافر بنص كتاب الله ﷻ آيس من رحمة الله ﷻ ﴿**فأولئك يئسوا من رحمتي**﴾.

۞ المجموعة الثالثة: الأدلة التي دلّت على بقاء الإيمان أو بقاء الأخوة الإيمانية مع التصريح بفعل الكبائر

■ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ**﴾ ومعلومٌ بصريح الآية أن إحدى الطائفتين قد بغت على الأخرى؛ وهذه معصية دون شك ومع ذلك فالأخوة الإيمانية باقية بنص الآية.

■ ومن ذلك أيضا: قوله تعالى في حق القاتل مع ولي الدم: ﴿**فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ**﴾؛ فها هنا حكم الله ﷻ ببقاء

الأخوة الإيمانية بين القاتل وولي الدم ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾، ولو أنّ الإنسان بقتله للمسلم قتلا عمدا عدوانا قد كفَر فلا شك أنه لا أخوة بين مؤمن وكافر.

▪ ومن ذلك أيضا: الحديث الثابت في الصحيحين في قصة الصحابي الجليل الذي كان يلقَّبُ بحمار ﷺ؛ فإنه قد أتي به إلى النبي عليه الصلاة والسلام شاربًا فأقام عليه الحدَّ فقيل: «اللَّهُمَّ الْعَنْهُ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ؟»، فها هنا زجر النبي ﷺ عن لعنه فقال: «**لَا تَلْعَنُوهُ فَوَاللهِ مَا عَلِمْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ**»، وأنت خبير بأن هذا الوصف لا يمكن أبدا أن يُطبَّقَ أو أن ينطبق على شخص كفر بإتيانه هذه الكبيرة.

۞ **المجموعة الرابعة: النصوص القطعية على خروج من دخل النار من الموحدين إما بسبب الشفاعة أو بمحض رحمة أرحم الراحمين.** وأحاديث الشفاعة كثيرة رواها أكثر من عشرين من أصحاب النبي ﷺ عنه عليه الصلاة والسلام، وكلها تدل على أن هؤلاء العصاة الذين دخلوا النار يخرجون منها بشفاعة الشفعاء؛ بشفاعة الأنبياء والمؤمنين والملائكة، وثمت من يخرج من النار بمحض رحمة أرحم الراحمين. والمقصود أن الأدلة في هذا المقام أدلة متواترة:

▪ ومن ذلك: ما ثبت في البخاري من قوله ﷺ: «**يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ شَعِيرَةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ بُرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ**»؛ وهذا لا يمكن أن ينطبق في حق الكفار، ولا ينطبق أيضا في حق

المتقين. الحديث صريح في أن هؤلاء هم العصاة ومع ذلك فإنهم يُخرجون من النار ويُدخلون الجنة، والكافر لا يمكن أن يكون له ذلك.

۞ **المجموعة الخامسة: الأدلة التي دلّت على إقامة الحدود على بعض الكبائر**؛ فإننا نجد في شريعتنا أدلة حكمت بحدودٍ على بعض المعاصي والكبائر، وجدنا هنالك جلدًا وقطعًا وتغريبًا إلى غير ذلك. ولو كان العاصي كافرًا بمعصيته لوجب قتله بكل حال. ألم يقل النبي ﷺ كما في صحيح البخاري: «**مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ**»! إذًا لو كان العاصي باجتراحه هذه الكبائر كافرا لوجب قتله بكل حال ولما ثبت في حقه هذه الحدود المختلفة التي دلت الأدلة عليها.

❑ **أنتقلُ بعد ذلك إلى المسألة الرابعة**: وهي في قول المؤلف رحمه الله:

(وَلا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ بِذَنْبٍ)

مرادُ أهل السنّة والجماعة بـ«الذّنب» هاهنا كما قد علمتَ: المعاصي التي هي دون الكفر، أعني دون الكفر الأكبر. وهذا الحكم وهذه الجملة قد أطلقها كثيرٌ من أهل السنة والجماعة، فمن تأمّل كلام السلف وآثارهم وجد أنّ هذه الجملة معروفة ومشهورة عندهم بهذا اللَّفظ أو بنحوه. وهذا الإطلاق وهذا الحكم مبنيٌّ على ما جرى عليه الاصطلاح أو العُرف بأنّ الذنب هو المعاصي التي دون الكفر الأكبر. فبناءً على هذا يُفهم كلامهم على مرادهم.

وبناءً على هذا يقال: إنه إذا ظُنّ أنّ أحدًا قد يلتبس عليه الأمر فيفهم خاطئا أنّ الذنب هاهنا جنس ما حرّم الله ﷻ فيندرج في الذنب الكفر الأكبر؛ هاهنا لابد من أن تُوضَّح العبارة بما يندفع به اللَّبس. ولا شك أن مثل هذه المقامات لابد فيها من البيان الذي يدفع كل لبس يتعلق بهذه المسائل الجليلة، وذلك بأن يقال:

إنّ أهل السنة والجماعة لا يكفِّرون أحدا بكبيرة من الكبائر مثلا ، وعلى هذا جرى كلام بعض الأئمة كما كان من الإمام أحمد رحمه الله في رواية الحسن الربعي حيث قال: «لا نكفر أحدا من أهل التوحيد وإن عملوا الكبائر»؛ هاهنا أصبحت العبارة أوضح ما يكون.

وبناء على هذا التقرير أيضا -أعني أنه خشية الالتباس- فإن إيضاح العبارة يكون أولى؛ ما استحسنه الشارح ابن أبي العز رحمه الله من أنّ التعبير بغير هذه العبارة أحسن وهو أن يقول: «إننا لا نكفرهم بكل ذنب»، المراد في هذه الجملة بالذنب جنس ما حرم الله ويندرج في ذلك الكفر الأكبر، فأراد أهل السنة والجماعة أن يبينوا أنهم لا يكفرون بكل ذنبٍ، إنما يكفرون ببعض الذنوب وهي الكفر الأكبر دون ما سواها.

ما هو الفرق بين: (لا نكفرهم بذنبٍ)، و(لا نكفِّرهم بكل ذنب)؟

✍ «لا نكفرهم بذنب» يعني: من المعاصي التي دون الكفر.

✍ «ولا نكفرهم بكل ذنب» مرادهم: أننا لا نكفِّرهم بما دون الكفر الأكبر، نكفرهم نعم ببعض الذنوب وهو الكفر الأكبر.

ومن عرف هذا أدرك لماذا تحفَّظَ بعض أهل العلم على هذا الإطلاق كما جاء عن الإمام أحمد رحمه الله كما في "مسائل ابن هانئ" حينما سأله: (ولا يكفِّر أحداً بذنب؟) يعني السني لا يكفر أحداً بذنب؟ قال: (اسكت، من ترك الصلاة فقد كفر)، خشي أحمد رحمه الله أن يُفهم أنّ الذنوب هاهنا شيء عام ينطبق على كل ما حرم الله ﷻ ومن ذلك ما يقتضي الكفر؛ فنبهه إلى أن مما حرم الله ﷻ ما يقتضي الكفر ومن ذلك ترك الصلاة.

ومن ذلك أيضاً: ما نقل محمد بن نصر المروَزي في تعظيم قدر الصلاة عن الإمام أحمد رحمه الله أنه قال: (لا يُكفَّر أحدٌ بذنب إلا تارك الصلاة عمدًا)، مراده رحمه الله أنّ من فعل ما يقتضي الكفر كترك الصلاة عمداً عند الإمام أحمد فإنه بذلك يكفر، أما ما دون ذلك مما لا يقتضي الكفر فإنه لا يطلق عليه وصف الكفر.

إذن القاعدة عندنا يا أيها الكرام: أنّه عند أمن اللبس تطلق هذه العبارة، وعند خشية اللبس فإنّه يؤتى بما يوضح المراد.

وأنبه ها هنا إلى أن هذه الجملة جاء معناها في حديث مروي عن رسول الله ﷺ، وذلك ما أخرج الطبراني في الكبير والآجري في الشريعة والهروي في "ذمِّ الكلام" وغيرهم رووا أن النبي ﷺ قال: «**وَلَا يُكَفِّرُونَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ بِذَنْبٍ**». ولا شك أنّ هذا الحديث وكل ما روي في هذا المعنى بهذا النص لا شكّ أنه لا يصحُّ عن رسول الله ﷺ ، وقد حكم الإمام أحمد رحمه الله على هذا الحديث بأنه موضوع لا أصل له. والله ﷻ أعلم.

❑ **المسألة الخامسة**: في قول المؤلف رحمه الله: **(مَا لم يَسْتَحِلُّهُ)**

الاستحلالُ: هو اعتقاد الحلِّ، وإن شئت فقل: اعتقاد الإباحة؛ أي أن يباشر الإنسان المعصية وهو يعتقد أن هذه المعصية التي حرمها الله مباحة.

إذًا مراد أهل السنة والجماعة: أن الذنوب التي لا تقتضي الكفر قد يصحبها ما يقتضي الكفر؛ ومن ذلك الاستحلال أي اعتقاد الحل، ولذلك كثيرا ما تجد أنهم يقررون: «ما لم يستحله».

ولا نكفر بالمعاصي مؤمنا إلا مع استحلاله لما جنى

إذن بناء على هذا؛ فالمسألة اتّضح الحقُّ فيها وهو: أنّ من أتى معصيةً وهو يعتقد تحريمها فإنَّه مسلم ليس بكافر، ومن أتى معصيةً وهو يعتقد حِلَّها فإنه بذلك يكون كافراً، وما سبب كفره؟ سبب كفره أنه قد وقع في ناقضٍ ينقض أصل الدين عنده وهو هذا الاستحلال؛ لأن حقيقة هذا الاستحلال تكذيب الله وتكذيب رسوله ﷺ.

إذن الخلاصة أنّ **القاعدة في هذا المقام**: أنه إذا صاحَب المعصية ما يقتضي الكفر كان صاحبها كافرًا. وهذا عند التأمّل أعمّ من الاستحلال؛ فإنّ ما يناقض أصل الدين في هذا المقام -يعني في موضوع المعاصي- قد يكون ناقضًا لأصل الدين يتعلّق بقول القلب، وقد يكون ناقضًا للدين يتعلّق بعمل القلب.

- أمّا ما يتعلق بقول القلب وهو تصديقه وإيقانه: فهو الاستحلال؛ لأن حقيقته تكذيب الله ﷻ وتكذيب رسوله ﷺ ، وهذا مناقض للتصديق.
- وهناك مناقضة لأصل الدين تتعلق بعمل القلب: ومن ذلك أن يأتي بما يناقض القبول والانقياد؛ مثال ذلك: أن يأتي المعصية وهو يُسَفِّهُ تحريمها ويقرِّرُ أو يعتقد أن تحريمها سفه أو مناقضٌ للعقل أو مناقض للحكمة، أو لا يلتزم حكم الله ﷻفيها، وذلك بأن يعتقد أنه غير مكلف أصلا بخطاب التحريم، يقول "التحريم عليكم أنتم أما أنا فآتي المعصية وهي بالنسبة لي ليست حراما، فأنا لا ألتزم حكم الله ﷻ فيها" وما شاكل هذا من هذه الأمثلة التي تناقض عمل القلب.

المقصود إذًا: أنه متى ما جاء ناقض من الإيمان يصاحب المعصية مما يناقض قول القلب أو عمل القلب فلا شك حينها أنّ صاحبها يكون كافرا.

وأنبّهُ ها هنا إلى ثلاثة تنبيهات:

۞ **التنبيه الأول**: وهو ما قد يسأل عنه أو يرِد الاستفهام عليه وهو: لِمَ يذكر أهل السنة والجماعة مسألة الاستحلال مع فعل المعصية فيقولون: (ولا نكفر أحدا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله) !! مع أن الاستحلال كفر ولو لم يقع الإنسان في المعصية؟ يعني من استحل ما حرم الله ﷻ بأن اعتقد حله فإنه كافر ولو لم يواقع هذا الذنب؛ إذن لم هذا الربط بين فعل المعصية والاستحلال؟

الجوابُ: أنّ ذلك حقٌّ، أنّ من استحلّ ولو لم يفعل فإنه كافرٌ، وإنما كلام أهل السنة والجماعة ها هنا مبني على الغالب، الغالب أنّ من استحلّ فإنه يواقع ما استحله يفعل الشيء الذي استحله. إذن فعله أو ربط أهل السنة غالبا بين مسألة الاستحلال والفعل راجعة إلى أن الغالب أن من استحل فإنه يفعل ما استحلّ، وإلا فلا شك أنّ من استحلّ فإنه كافر ولو لم يفعل.

۞ **التنبيه الثاني**: وهو ما يتعلّق بذكر الاستحلال؛ غالبا ما يذكره أهل السنة ولو لم يفعله أهل العلم مسألة الاستحلال فقط مع أن الأمر قد يكون أعمّ من الاستحلال كما ذكرته لك.

الذي يبدو والله أعلم أنّ قولهم: (لم يستحله) إنما هو على سبيل التمثيل، يعني هم يشيرون إلى أن فاعل المعصية لا يكفُر إذا لم يأتِ بشيء يقتضي الكفر كالاستحلال، وإلا فما كان حكمه حكم الاستحلال -يعني كان مقتضيا للكفر كالاستحلال- فالشأن فيه كالشأن في الاستحلال.

۞ **التنبيه الثالث والأخير** وهو مهم انتبه له: أنّ محل هذه القاعدة عند أهل السنة أنّ العاصي يكفر إذا استحل، محلُّ ذلك فيما اتّفق أهل العلم على أنّه محرّمٌ.

وبناء على هذا لا تُنزّل هذه القاعدة على مواضع الاختلاف، فالمسائل التي تنازع فيها أهل العلم -فبعضهم حكم بالإباحة وبعضهم حكم بالتحريم- من أتى هذا العمل تقليدًا لمن أحلَّ فليس لمن حرّم أن يُكفِّرهُ باعتبار أنه قد استحلّ ما حرّم الله عندهم! هذا ليس بصحيح ألبتة، إنّما محلُّ هذه القاعدة متى ما اتفق أهل العلم على أنّ هذا الفعل محرّم[٥٨].

(٥٨) إلى هنا تمام (**المجلس الرابع والعشرون**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الثلاثاء الرابع والعشرين من شهر شعبان، سنة خمس وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: أربع وثلاثون دقيقة.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَلَا نَقُولُ لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة وما بعدها فيها مسائل:

❁ **المسألة الأولى**: أراد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه الجملة أن يُبَيِّن أنَّ أهل السنة والجماعة على خلاف هذه المقالة، وهذه المقالة (**لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ**) مقالةٌ مشهورٌ ذِكْرُهَا في كتب أهل العلم، ومشهورٌ نِسْبتُها إلى المُرجئة. **والتحقيقُ** أنَّها مقالةٌ لبعض المرجئة وهم غُلاتهم.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في أكثر من موضع أنه لا يعرف مُعَيَّنًا ينسبُ إليه هذه المقالة، وذكر هذا في "الإيمان الأوسط" وقال: «لعلَّه قول بعض الغالية»، وذكر في موضع آخر أيضًا أنه لا يعرف مُعيّنًا يُنسب إليه هذا القول، ولعله قول بعض مَن لا خَلاق له من الفُسّاق والمنافقين.

ولا شك أنَّ هذه المقالة قد اشتهر ذكرها في كتب أهل العلم بالعقيدة والمقالات، وهذا يُنبِئ عن أنَّ لها قائلاً، وأنَّ هناك مَن يتبناها، وذكر أبو الحسن الأشعري في كتابه "المقالات" نسبتها لبعض فِرق المرجئة، كذلك الشهرستاني في "المِلَل والنِّحَل" نَسَبها إلى فرقة (اليُونِسية)، وكذلك لفرقة (العُبيدية)، وابن حزم نسبها في كتابه "الفَصْل" إلى (مُقاتل بن سليمان)، وهذه النسبة تحتاج إلى

تحقُّق، ونصَّ شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في "المنهاج" على أن الأظهر أن نسبة هذه المقالة إلى مقاتل غلطٌ عليه. والله عز وجل أعلم.

وعلى كل حال؛ هذه المقالة (لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ) هي هي مقالة مَن قال: (إنه لا عذاب على أحدٍ من عصاة هذه الأمة يوم القيامة)، فالجزمُ بنفي عذاب العصاة يوم القيامة هو القول بأنه (لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ) كما بين هذا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في بعض كلامٍ له.

المسألة الثانية: مسألة عذاب العصاة في الآخرة.

هذه مسألة كبيرة وللناس فيها أقوال، **ويمكن إعادة الأقوال فيها إلى خمسة:**

القول الأول: قول من قال إنَّ العذاب على الفُسّاق واقع على جميعهم؛ فلا نجاة لأحدٍ من العصاة جملةً وتفصيلاً، وهذه هي مقالة الوَعيدية التي اشتدَّ نَكير أهل السنة والجماعة عليهم، وصاحوا عليهم في الآفاق، وبيَّنوا بطلان ما قالوا بأدلة الكتاب والسنة المتواترة.

القول الثاني -يقابل هذا القول- وهو قول مَن قال: بنفي عذاب العصاة يوم القيامة جملةً وتفصيلاً، فلا عذاب على أحدٍ من الفساق؛ وهذه هي المقالة التي سَلَفَت (لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ)، وهذه هي مقالة الغالية؛ غلاة المرجئة الذين أشرتُ إليهم آنفًا.

القول الثالث: (القول بالوقف في عذاب العصاة)؛ **بمعنى**: قال هؤلاء إن الله ﷻ يجوز أن يعذب يوم القيامة جميع العصاة، ويجوز أن يعذب بعضهم ويعفو عن بعض، ويجوز ألَّا يعذب أحدًا من العصاة.

هذا قول كثيرٍ من المتكلمين، ونَسَبه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ إلى كثيرٍ من الجهمية، وكذلك قال به بعضُ الأشاعرة؛ كالقاضي ابن الباقلاني وغيره.

ولا شك في بطلان المذهبين؛ الثاني والثالث، كما أنَّ المذهب الأول باطل.

ويدلُّ على بطلان القول الثاني والثالث أدلةٌ كثيرة من كتاب الله ومن سُنة رسوله ﷺ القطعية المتواترة التي تدل دلالة لا لَبْسَ فيها على أنَّ العصاة يوم القيامة منهم مَن يُعفى عنه، ومنهم مَن يُعذَّب ولابد؛ فلا مجال للقول بأنَّه يجوز أن يُعفى عن جميع العصاة يوم القيامة، اللهُ ﷻ لا شك أنه على كل شيء قدير، لكنه أخبرنا بمشيئته، وقد شاء سبحانه أن يعذب طائفةً من العصاة وأن يعفو عن البعض الآخر.

وفي هذا أدلة كثيرة، ولو لم يكن منها إلا الأدلة المتواترة التي دلَّت على ثبوت الشفاعة يوم القيامة في «الصحيحين» وغيرهما عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ، فإن فيها أن ثَمَّة عصاةً يُعذَّبون في النار ثم يُخرَجُون منها؛ فكيف يقال بعد ذلك إنه لا عذاب على العصاة!! أو أن يتوقف أحد في هذا!! وقد دلت الأدلة على أن وقوع العذاب على العصاة في الجملة حاصل، كيف يتوقف في شيءٍ

أخبر به النبي عليه الصلاة والسلام؟! فلا شك أنَّ هذا القول من البطلان بمَحَلٍ بَيِّن.

القول الرابع: القول بأنه لا عذاب في الآخرة أصلًا لا على مسلم ولا على كافر، ما ثمة عذاب في الآخرة ! وإنَّما الذي جاء في الأدلة من وجود عذاب في الآخرة إنما هو على سبيل التخويف، وأما في الواقع والحقيقة فإنه لن يكون هناك عذاب، تخويفٌ للناس في هذه الدنيا لِيستقيموا على قانون العدل ولا يبغي بعضهم على بعض، وإلا فالواقع أنه لا عذاب في الآخرة.

ولا شك أنَّ هذه المقالة مقالة كُفرية، وإنما نَطَق بهذا الكفر طائفةٌ من الزنادقة؛ مِن الاتحادية، والمتفلسفة، والقرامطة، ونحوهم من الباطنية. وهذا القول إنكارٌ لِما هو معلوم من الدِّين بالضرورة، وحكايته تُغنِي عن إطناب القول في بيان بطلانه.

وقريبٌ من هذه المقالة: قولٌ اشتُهر في هذه الأيام؛ تفوَّه به بعضُ مَن لَبِس عمامة العلم، حيث جوَّز ألا يكون هناك عذاب في الآخرة، قال: "مِن الوارد أن يُلْغِي اللهُ ﷻ العذاب في الآخرة" ، يعني أن الناس جميعًا مُسلِمَهم وكافِرَهم يكونون في الجنة، وهذه المقالة شَبيهة بسَابقتها، فإن ما يجب اعتقاده لا فرق بين إنكاره أو الشك فيه؛ انتبه لهذه القاعدة: **ما وجب الجزمُ فيه لا فرق بين إنكاره أو الشك فيه**، فالكُلُّ ضدّ ما وجب عليك، والكُلُّ لا شك أنه كفرٌ بما جاء الدليل عليه مما يجب أن تعتقده من العقائد الثابتة في الكتاب والسنة، فهذا التجويز لئلا

يكون هناك عذاب في الآخرة على أحد تَفَوُّهٌ بمقالة كُفرية، وإنكارٌ للمعلوم من الدين بالضرورة، نَاهِيك عمَّا فيه من الأمن من مكر الله ﷻ، وسيأتي الكلام عن هذا قريبا إن شاء الله.

➤**وقائل هذه المقالة هو بين أمرين:**

- إمَّا أنه قادحٌ في علم الله ﷻ.

- وإمَّا أنه مُكذِّب لله ﷻ.

إما أنه قادح في عِلم الله؛ لأنَّ الله ﷻ أخبرنا أن هناك عذابًا في الآخرة، وفصَّل لنا بعض ما هو كائن، حتى المقالات التي سوف تُقال لأهل النَّار وهم فيها - نعوذ بالله منها- حينما يُخاطَبون ويتكلم اللهُ ﷻ مع هؤلاء الذين حكَم عليهم بالعذاب، ويتكلم معهم الملائكة، وهم يتحاجون فيها، وكل ذلك وسِواه من أنواع العذاب والنَّكال الذي يقع عليهم، وما يتمنونه من الخروج منها، وما يُجابُون به، في أشياء كثيرة دلت عليها أدلة يصعب حصرها في الكتاب والسنة.

- فإمَّا أن يكون ذلك كلَّه مما لم يَعلمْه الله ﷻ ؛ فيكون الله ﷻ لا يعلمُ الأشياء على ما هي عليه، وإنَّما يعلمُ الأشياء على خلاف ما هي عليه في الواقع.

- أو أنَّه يقال بالبَدَاءِ على الله ﷻ، وأنَّه يظهر لله ﷻ ما لم يكن يعلمه، هذه المقالة الكفرية اليهودية.

أو -وهذا الاحتمال الثاني- **نِسْبة الكذب إلى الله سبحانه وإلى رسوله ﷺ**؛ حيث إنَّ الكذب هو الإخبار بخلاف الواقع، فيكون الله جل وعلا قد أخبرنا في كتابه وهكذا نبيه ﷺ في سنته بخلاف ما هو واقعٌ، **ومن المعلوم بالضرورة** أن نِسبة الكذب إلى الله ﷻ أو إلى رسوله ﷺ كُفْرٌ أكبر.

فالرَّد على هذه المقالة -على كل حال- له أوجه كثيرة ولكن تكفي هذه الإشارة في هذه المسألة التي شاعت وذاعت في الأيام الماضية، وإن الإنسان لَيَعجب -والله- من شخص يزعم انتسابَه إلى هذا الدين ثم يَتفَوَّه بمثل هذا الكلام!! واللهُ أعلم بمَن تأثر بهذا الكلام من ناشئة المسلمين وكبارهم.

وهذه الواقعة وأمثالها كثير في هذا الزمان تدلك يا طالب العلم -بل تدلك يا أيها المسلم- على أن تعلُّمَ عقيدة أهل السنة والجماعة والعنايةَ بها ضرورة، وعلى أن تعليمها وبَثّها والدعوة إليها أمانة، وكلاهما من الواجبات المُتَحتِّمات؛ فخُذِ الأمر بجِدِّيّة، فإن هذه الموجات من الباقعات والباخعات والمقالات الفاسدات مُستَرْسِلة ومستمرة، وقائلوها في كثرة -لا كثَّرهم الله-، وكل موجة تأتي تأخذ طائفة ممَّن لم يتسلح بعِلمٍ راسخ من علم الكتاب والسنة، مِن علم الاعتقاد الصحيح مما كان عليه السلف الصالح وما مضى عليه أهل السنة والجماعة، موجةٌ من الباطل تأخذ من كان على أطراف هذا الشاطئ، ثم تأتي موجة أخرى وتأخذ طائفة أخرى، وهَلُمَّ جَرا، مَن كان خفيفًا، وليس راسخًا، وليس مؤصلًا .

ما أسرع ما يتأثر بهذه المقالات الفاسدة الباطلة! وحَرِّك ترَا، كلُّ جملة كل كلمة كل مقالة هي من أظهر ما يكون من البطلان، مع الأسف الشديد في هذا الزمان غالبًا ما يكون لها شيء من الأثر وإن قَلَّ، ناهيك عمَّا يكون من أمورٍ فيها شيء من الالتباس والزخرفة، فهذه التأثر بها أكبر مع الأسف الشديد.

فاللهَ اللهَ يا طلاب العلم بأن تَنهضوا بجد وحزم، وأن تستشعروا المسؤولية المُلْقاة على عاتقكم من العناية بالاعتقاد، مهْما كان تخصُّصُك ومهما كانت دراستك، هذا واجب على كل طالب عِلم، بل هو واجب على كل مسلم أن يعتني بالعقيدة الصحيحة عقيدة أهل السنة والجماعة المُستَمَدَّة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ثم أن ينهض بواجب البيان والدعوة والتذكير بما تقتضيه وما تتضمنه هذه العقيدة. هذا من الأمر المهم جداً يا إخوتاه، ربما تتساهل في أشياء لكن مثل هذا الأمر لا ينبغي عليك البتة أن تتساهل فيه ، والله المستعان.

القول الخامس وهو القول الحق في هذا الباب، وهو قول أهل السنة والجماعة: أنَّ العاصي المُعيَّن تحت مشيئة الله ﷻ ؛ إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه فدخل الجنة ابتداء، مع الجزم بأنَّ طائفة من العصاة لابد أن يُعذَّبوا في النار، وعذابُهم عذابٌ مؤقت.

(**مسألة مآل العصاة**) سيتكلم عنه المؤلف بعد أسطر قليلة، وهذا من مشكلات هذه الرسالة؛ أن الكلام لابد أن يتوزع! فنحتاج أن نتكلم ببعض

الكلام في هذا الموضع ونؤجل بعض الكلام في موضع آخر، وتكامل الصورة إنما يكون بجمع الكلام كله في موضع واحد.

المقصود: أن النظر عند أهل السنة والجماعة في هذه المسألة له جهتان:

◈**الجهة الأولى**: تتعلق بكل فَرْد فَرْد من العصاة؛ فإننا نقول: إنه تحت مشيئة الله ﷻ بحسب ما تقتضيه حكمتُه؛ ليست المسألة مسألة مشيئة محضة، وإنما مشيئة مقترنة بحكمة الله ﷻ.

- وهذا النظر الأول خالف فيه أهلَ السنة والجماعة: الوعيديةُ؛ خالفوا فيه أهل القول الأول.

-والنظر الثاني خالفوا فيه أهل الأقوال الثلاثة الباقية، فكان مذهبهم -بحَمد الله- هدىً بين ضَلالَتَين.

◈**الجهة الثانية**: هو النظر إلى العصاة في الجملة؛ فلابد من وقوع عذابٍ في الجملة على العصاة، بمعنى هناك طائفة من العصاة لابد أن يعذبوا حتى تَصْدُق الأدلة التي دلت على هذا المقام.

ولهذه المسألة تفصيلٌ إن شاء الله سيأتي كما ذكرت لك في كلام المؤلف رحمه الله حينما قال: (**وَأَهْلُ الكبائرِ مِنْ أُمَّةِ محمدٍ ﷺ في النارِ لا يَخْلُدُون إذا ماتُوا وَهُم مُوَحِّدُون..**) إلى آخر ما ذكر رحمه الله.

❁ **المسألة الثالثة**: تأسيسًا على مذهب أهل السنة الذي أشرت إليه قبل قليل، فإنه يقال: **إن عذاب العصاة في الآخرة مُنضَبِطٌ عند أهل السنة بأُصولٍ** تنبه لها :

◈**الأصل الأول**: أن أهل السنة والجماعة لا يوجبون العذاب في حق كل من أتى معصيةً؛ وعليه فهم لا يَشهدون بلا دليلٍ من الوحي على أحدٍ مُعيّن من المسلمين بالنار لمعصية أتاها، والسبب في ذلك: أننا لا نعلم أَيَلْحَقه الوعيد الوارد على هذه المعصية أم لا؟ وذلك أن الوعيد موقوفٌ على شروطٍ وانتفاء موانع، ونحن لا ندري في حق هذا المعيَّن عن توفر الشروط وانتفاء الموانع. **بمعنى**: حقيقة الوعيد بيان أن هذا الذنب مُقتضٍ لهذا العذاب، ولكن ذلك موقوفٌ على شرطه وعلى انتفاء مانعه، وهذا المعيَّن لا ندري عن توفر الشروط في حقه وانتفاء المانع، ولذلك توقفنا ولم نجزم فيه بأنه معذب.

وبناء عليه: **الجهل بواقع المُعيّن سبب عدم الجزم في حقه**؛ هذه هي الخلاصة في هذه المسألة.

◈**الأصل الثاني**: أهل السنة والجماعة يعتقدون أنَّ الله تعالى عدل لا يظلِم، ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [النحل:١١٨]، في الصحيحين قال ﷺ: «فمَن يَعدِل إن لَم يَعدِلِ اللهُ ورسولُه ﷺ». **بناء عليه فإننا نعتقد** أن الله ﷻ إن عاقب عبده فإنه لا يعاقبه على غير فعله، ولا يعاقبه بأكثر مما يستحقه فعلُه.

◈**الأصل الثالث**: أنه لا عذاب إلا بعد البيان وقطع العذر، قال سبحانه: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥]، وقال سبحانه: ﴿كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا

فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ﴾ [الملك:٨-٩].

◈**الأصل الرابع**: ما تدل عليه ظواهر النصوص وما يُفهم منها أن الله تعالى لرَحمته وعفوه وكَرَمه لا يجازي العاصي المسلم إن جازاه بجميع ما يستحقه من العذاب، وإنما يجازيه ببعض ما يستحق، وفي هذا يقول الحسن البصري رحمه الله كما نقل عنه هذا أهل التفسير كابن كثير وغيره، عند قول الله جل وعلا: ﴿وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾ [سبأ:١٧]، قال: (صَدَقَ اللهُ الْعَظِيمُ لَا يُعَاقَبُ بِمِثْلِ فِعْلِهِ إِلَّا الْكَفُورُ).

ومما يدل على هذا: أحاديثُ الشفاعة، وهي كثيرة، ومن أوضحها دلالة على ما نحن فيه: ما ثبت في «الصحيحين» من حديث أبي سعيد ﷺ، وجاء نحوه أيضًا عن غيره، «أن الله ﷻ يقول: شَفَعَتِ الملائكةُ، وشفَعَ النبيون، وشفَعَ المؤمنون، وبقي أرحم الراحمين -وفي رواية: وبقيتْ شفاعتي- فيُخرِج الله ﷻ أقوامًا ما عملوا خيرًا قط قد صاروا حُمَمًا» نعوذ بالله من هذه الحال.

فالمقصود: أن الشفاعة في مَن دخل النار تقتضي أن يُخرَج منها قبل أن يُستوفى ما عليه، وإلا فلو استُوفي ما عليه فإنه لا معنى للشفاعة، فالذي يظهر -والله تعالى أعلم- أن العاصي إذا عُذب فإن الله ﷻ إنما يعذبه ببعض ما يستحق.

◈**الأصل الخامس**: أن الأدلة قد دلت على أن العذاب إن وقع فإنه يكون على الذنب وما تولَّد منه أو كان مُسبَّبًا عنه. **والأدلة في هذا كثيرة**:

قال سبحانه: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ

يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلا سَاءَ مَا يَزِرُونَ﴾ [النحل:٢٥]، وفي الحديث المشهور عند «مسلم»: «**ومَن دَعَا إلى ضلالة كان عليه من الإثمِ مِثْل آثام مَن تَبِعَه، لا ينقص ذلك من آثامِهِم شيئًا**»، وفي «الصحيحين» قال ﷺ: «**لا تُقتَل نفس مُسلم ظُلْمًا إلا كان على ابنِ آدمَ الأولَ كِفْلٌ مِن دَمِهِ**» والسبب؟ قال: «لأنه أَوَّلُ مَن سَنَّ القَتْل» سبحان ربي العظيم! كم إنسانٍ قُتِل في قديم الدهر وحديثه؟! كُلُّ نفسٍ -وكلامه ﷺ والله إنه لَحَقٌّ- تُقتل ظُلمًا سيكون هناك جزء من الإثم على ابن آدم الأول، **والسبب** أنه أول مَن سَنَّ القتلَ.

إذن القاعدة عند أهل العلم: أنه في الجملة المُتَسَبِّب كالمباشر في باب الثواب والعقاب.

◈**الأصل السادس**: وقوع العذاب على السيئات التي لم تُغفر موقوفٌ على رجحان السيئات على الحسنات في موقف الوزن، وعلى عدم الشفاعة قبل دخول النار.

ليست المسألة مبنية على مجرد وقوع المعصية، إنما على رُجحان السيئات على الحسنات في موقف الوزن؛ يعني بمعنى: لو تَرَجَّحَت كان هناك معاصي كثيرة ولكن الحسنات أغلب تَرَجَّحَت على السيئات؛ فالنتيجة أن الإنسان إلى الجنة مباشرة دون سابقة عذاب، وهذا من فضل الله ﷻ، وهذا وعْدُه كما بيّن هذا في كتابه.

لكن إذا تَرَجَّحَت السيئات على الحسنات، وما مَنَّ الله ﷻ على عبده بقبول شفاعة فيه بعد موقف الوزن وقبل دخول النار؛ فإنه يُعذب على معاصيه عذابًا مؤقتًا بحسب ما يَشاءه ربنا ﷻ.

❁ **المسألة الرابعة**: يقول المؤلف رحمه الله: (**وَلَا نَقُولُ لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ**) ؛ بمعنى: أهل السنة والجماعة يعتقدون أنَّ الذنوب مُضِرّة ولابد.

نحن على ضِدّ المقالة آنِفَة الذكر، نعتقد أنَّ الذنوب مُضِرّة ولابد، لابد أن يكون لها أثرٌ على فاعلها بوجهٍ من الوجوه، إنْ عاجلًا وإنْ آجلًا، لابد أن يكون للسيئة أثرٌ ما، فلا يصح أن يقال (إنَّ الذنوب لا تضر صاحبها)، هذا لا شك أنه غلط من قائله، بل الذنوب مؤثرة ولابد؛ فإما أن يُعذب عليها -كما سبق- إذا شاء الله عز وجل تعذيب العاصي فإنه يُعذب عليها، وإما أن يعاقب عليها في الدنيا؛ بِهَمٍّ وغَمٍّ، أو مصائب، أو تعسر الأمور، أو ما شاكل ذلك.

ولو لم يكن من أثرٍ للسيئات حتى وإن عُفِي عنها إلا موقف الحياء من الله ﷻ؛ فقد ثبت في حديث النَّجوى في «الصحيحين» وغيرهما، حينما يُدنِي الله ﷻ عبده إليه ويناجيه، ويقول: «عَملتَ كذا يوم كذا وكذا» والعبد يقول: "أَعرِفُ ربي، أعرف ربي"، فيقول الله جل وعلا: «أنا سَترتُها عليك في الدنيا، وأنا أغفرها لك اليوم»، أقول: لو لم يكن إلا موقف الحياء مع الله ﷻ، ولذلك كان الفضيل

بن عياض رحمه الله يقول: «واسَوأتاه منك، وَإِنْ عَفَوْتَ»، هذا موقف عظيم، موقف ثقيل عند أهل الإيمان، حتى وإن عُفِي عنها! فأين الحياء مع الله ﷻ في هذا الموقف. لذلك هنيئًا لمن لَم يَعصِ، هنيئًا لمن لم يقارفِ الذنوب، حتى يَسْلَم من هذا الموقف.

أقول: لو لم يكن للسيئات إلا -وهذا أدنى ما فيها من أثر- إلا ما فاته من ثواب الحسنات، وما فاته من مقامات المحسنين؛ فإن هذا الزمن الذي ضاع على العاصي أثناء معصيته كان يمكن أن يُستثمر في الحسنات، وهذا ما اغْتَنَمَه الصالحون، لكنه فات على هذا، فأدنى ما في السيئات من أثرٍ وضررٍ هو هذا الأمر.

إذًا هذا يُرشدك إلى أن السيئات مُضِرَّةٌ ولابد، ولها من العواقب شيئًا عظيمًا في الدنيا وفي الآخرة، فالسلامة من هذا الأثر ومن ذاك الضرر ألا تَعصي، أن تجاهد نفسك على عدم المعصية، فإن ابتُليتَ فلا مفزع لك إلا أن تلجأ إلى الله ﷻ تائبًا آيبًا صادقًا في الاستغفار، هذا هو سبيل النجاة، هذا هو مَسْلَك السلامة من الهَلَكة.

والمقام -واللهِ- جِدّ، وليس هزْلًا، خُذِ الأمر على مَحمل الجد يا أيها المسلم، المقام عظيم، وما هي إلا أنفاسٌ معدودة، وساعاتٌ قليلة ستنقضي وربِّ السماء على كل واحدٍ منا، ثم تكون الحياة الحقيقية، تنكشف الأمور إلى

واقعٍ يراه الإنسان أمام عينيه، سيكون البصر حديدًا، ويرى الإنسان ما قدَّم في حياته الأُولى.

وأُنبّه في ختام هذه المسألة إلى أن تأخير العقاب على السيئة إلى الآخرة من علامات خِذلان العبد، ويدل على هذا ما أخرج الترمذي من حديث أنس ﷺ؛ أن النبي ﷺ قال: «إذا أراد اللهُ بعبده الخير عَجَّلَ له العقوبة في الدنيا، وإذا أراد بعبده الشر أَمْسَك عليه بذنبه حتى يوافي به يوم القيامة».

❁ **المسألة الخامسة**: قول المصنف رحمه الله: (**وَنَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَيُدْخِلَهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ، وَلَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ، وَلَا نَشْهَدُ لَهُم بِالْجَنَّةِ، وَنَسْتَغْفِرُ لِمُسِيئِهِمْ، وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ، وَلَا نُقَنِّطُهُمْ**).

أشار المؤلف رحمه الله ههنا إلى موقف أهل السنة والجماعة من حيث الرجاء والخوف بالنسبة إلى الْغَير لا إلى النفس، ما يتعلق بالنفس سيأتي الكلام فيه، وإنما في حق المسلمين؛ كيف ينظر المسلم في باب الرجاء والخوف إلى إخوانه المسلمين.

أمَّا في حق المحسنين فذكر ثلاثة أشياء:

١. الأول (**وَنَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ، وَيُدْخِلَهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ**).

٢. والثاني: (**وَلَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ**).

٣. والثالث: (وَلَا نَشْهَدُ لَهُم بِالْجَنَّةِ).

وفي الجهة الأخرى فيما يتعلق بالفُسَّاق، بالعصاة، بالمسيئين فذكَر أيضًا ثلاثة أشياء:

١. (وَنَسْتَغْفِرُ لِمُسِيْئِهِمْ).

٢. (وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ).

٣. (وَلَا نُقَنِّطُهُمْ).

سببُ هذا الرجاء والخوف: التصديقُ بنصوص الوعد والوعيد، والإيمانُ بصفات الله ﷻ؛ صفات الرحمة والمغفرة والعفو والكرم، وصفات الغضب والانتقام وما إليها، فهذا هو الذي يجعلنا نشعر بهذا الشعور تجاه إخواننا من المحسنين أو المسيئين.

فمَن كان من المحسنين ، مَن تَقَدَّمَنا إلى الدار الآخرة من أهل الإحسان فإننا نرجو له الخير؛ نرجو أن يعفوَ الله ﷻعنه، وأن يغفر له، ويدخله الجنة؛ وذلك أن ظاهر حاله الخير والصلاح، فقد أتى بالسبب المُقتضِي لِنَيل الوعد، فلأجل ذلك فإننا نرجو له أن يصير إلى رحمة الله ﷻ وعفوه وغفرانه، لكننا لا نجزم بذلك، غاية الأمر هو الرجاء، والرجاء -كما لا يخفاكم- : ظَنٌّ وتوقعٌ واستبشارٌ بلا قطع ولا استيقان.

ولماذا لا نجزم في حق هذا الذي ظاهر حاله الإحسان بالوعد؟

الجواب: هو ما قدَّمته لك، جَهْلُنا بحقيقة الحال، فالمُعَوَّل في هذا المقام على الباطن، على القلب الذي هو محل نظر الله ﷻ، ولا سبيل لنا إلى معرفة باطنه، نحن نعلم إنْ عَلِمْنا شيئًا من الظاهر، أما الباطن فلا ندري عنه، ونحن لا ندري ما الذي خُتِم له به، والأعمالُ بالخواتيم، ونحن لا ندري أَقُبِلَت حسناته أم كان هناك مانع من قبولها، فلأجل كل هذا فإننا لا نجزم للمحسِن بما وَرَد من الوعد بلا دليل من الوحي.

ولذلك من دِقة المؤلف رحمه الله أنَّه قال: (**وَلَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ**) ؛ يشير إلى أننا لا نأمن عليهم العقاب، وبالتالي فنحن لا نجزم لهم بالنجاة، وهذا شبيهٌ أيضًا بما تقدمه من كلام الإمام أحمد رحمه الله في رواية عَبْدُوس، حيث قال رحمه الله: (نرجو للصالح ونخاف عليه، ونخاف على المسيء المذنب، ونرجو له رحمة الله).

إذن نحن -في كلام هؤلاء العلماء- نرجو لكننا لا نبالغ في الرجاء إلى أن يقرب الأمر إلى حدّ القطع بالنجاة، فالواقع شيء مُغيَّب عنَّا لا ندري عنه، فحسبنا أن نرجو، ومع ذلك لابد من أن يُشابَ هذا الرجاء بشيء من الخوف عليهم؛ حتى لا يصل الأمر إلى حد القطع، إذا شاب هذا الرجاء شيء من الخوف فإنه ينقطع القطعُ بالنجاة، فإنا لا ندري، المسألة مسألة غيبية.

وهكذا الأمر في حق المُسيء، قد وقع منه السبب المقتضي للعقوبة؛ رجلٌ

أسرف على نفسه بالمعاصي، وظاهر حاله الفجور والعصيان، جاء منه السبب المقتضي للعقوبة، لكننا لا نجزم بها، أقصى ما هنالِك أننا نخاف عليه، كونه أتى السبب المقتضي للعقوبة فإنَّه يجعلنا نخاف عليه، لكننا لا نجزم بعقوبته، إذا لم يكن عندنا دليل من الوحي لا نجزم بعقوبته، **والسبب** جَهْلُنا بحاله، فالله ﷻ أعلم، لَرُبما كانت منه توبة قبل وفاته، لربما يشمله ﷻ برحمته، ورحمتُه تبارك وتعالى وَسِعَتْ كل شيء، ورحمتُه غلبت غضبه، فلأجل جَهْلنا بحقيقة الأمر فإننا أقصى ما هنالِك نخاف عليه، ومع ذلك هو خوف مَشُوبٌ برَجاء؛ ولذلك قال رحمه الله: (**وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ، وَلَا نُقَنِّطُهُمْ**) يعني: لا نقنط من رحمة الله ﷻ في حقهم، فلَرُبما يشملهم الله ﷻ برحمته.

❁ **المسألة السادسة**: تَنبَّه -يا رعاك الله- إلى أنَّ كوننا نرجو للمحسنين ونخاف على المسيئين مَبنيٌّ على إثبات الحكمة والتعليل في أفعال الله ﷻ، هذا الخوف والرجاء مبني على اعتقادنا أن الحسنة سببُ الثواب والنجاة، وأن السيئة سبب العقاب.

وبناءً على هذا لازم مذهب نُفاة الحكمة والتعليل: أنَّ الخوف على المحسن والمسيء واحدٌ، لماذا؟ لأنَّ الأمر مردودٌ عندهم إلى مَحْض المشيئة.

أقول: لازم مذهب نُفاة التعليل من المتكلمين هذا؛ أنَّنا لا معنى أن نرجو للمحسن وأن نخاف على المسيء، لماذا؟ لأن المسألة ليس عندهم فيها سَببيّة،

يَنفُون السببية؛ فليست الحسنة سببًا للثواب، وليست المعصية سببًا للعقاب، إنما الأمر مرجعه إلى محض مشيئة الله ﷻ، وهذه المسألة مضى -فيما أظن- الكلام فيها.

❁ **المسألة السابعة**: قد يقول قائل: قد جاء عن بعض السلف مِن فعلهم ومن قولهم أيضًا الرجاءُ لهذه الأمة عمومًا؛ مِن ذلك ما أخرج أبو نُعيم في «الحلية» عن أبي حازم المديني أنه قال: (أفضلُ خَصْلةٍ تُرجى للمؤمن أن يكون أشدّ شيء خوفًا على نفسه، وأرجاه لكل مسلم).

وهكذا جاء عن جماعة من السلف، كابن عَونٍ، وأيوب السِّختياني، وكذلك القاسم بن محمد، وكذلك رجاء ابن حَيَوَة، وابن سيرين، وغيرهم من السلف، جاءت عنهم آثار أنهم كانوا يُوصَفُون بأنهم كانوا أشد شيء رجاء لهذه الأمة، مع أنَّ المتقرر في كلام المؤلف رحمه الله وفي كلام غيره -وهم كُثر من علماء أهل السنة والجماعة- يُقرِّرُون في عقائدهم (**أننا نرجو للمحسنين، ونخاف على المسيئين**)، لكننا نجد هاهنا رجاءً لكل المسلمين، **فكيف التوفيق بين هذا وهذا؟**

والجواب: أنه هذا مُخرَّج على وجوه:

أولًا: أنَّ كلام هؤلاء العلماء إنما هو في حق هذه الأمة في الجملة لا على سبيل التعيين، وأما فيما نحن بصدده فنحن نتحدث عن مُعيَّن يرجى له أو يُخاف

عليه. ولا شك أنَّ هذه الأمة أُمةٌ مرحومة، كما ثبت هذا عن النبي ﷺ: «إنَّ أُمَّتكم هذه أُمَّةٌ مرحومة»، جاء هذا من حديث أبي موسى عن النبي ﷺ كما عند أبي داوُد، وجاء أيضًا من حديث أنس رضي الله عنه كما عند ابن ماجه، وفي غيرهما، ما يدل على هذا المعنى، ومن ذلك أيضًا ما ثبت في «صحيح مسلم» حينما بكى النبي ﷺ وهو يقول: «أُمَّتي يا رب أُمَّتِي»، فبَعَث الله عز وجل جبريل عليه الصلاة والسلام إليه فقال: «يا محمد، إنَّا سَنُرضِيك في أُمّتك ولا نَسُوءُك»، وهذا من أعظم أحاديث الرجاء. **المقصود**: أن الأمة في الجملة مرحومة، وهذا نظر آخر بخلاف بخلاف النظر في حق معين.

الوجه الثاني: أن يقال إن كلامهم رحمهم الله إن تعلَّق بالمُعيَّنِين فإنهم يريدون المستورين، وليس المُعلِنِين بالفجور والعصيان، وأكثر الناس من هذه الشاكلة أنهم مستورون ولا يُعلم حالهم، فيُرجى لهم أيضًا، ولكنه رجاء دون الرجاء في المعروفين بالصلاح والخير.

الوجه الثالث: أن هذه الآثار محمولة على الرد على الوَعيدية، فإن مَقالتهم -أعني الوعيدية- قد اشتهرت في تلك الأزمنة، فأبانوا رحمهم الله بالحق الذي هو على خلاف ما يقوله الوعيدية مِن أنَّ العصاة ليس لهم في الآخرة إلا الهَلَكَة والنار؛ فبيَّنوا رحمهم الله أن الأمر ليس كذلك، وأنه يرجى لكل من مات مِن المسلمين الخير، فإن من المقطوع به أن كل مَن مات على هذا الدين فإنه من

أهل النجاة ولابد، ولكنهم متفاوتون؛ فمن كان منهم من أهل التقوى والصلاح والخير فإنه قد ثبت في حقه النجاة المطلقة.

والفُسَّاق والعصاة هم بين النجاة المطلقة ومطلق النجاة، متى؟ إذا عفا الله عنهم، ولم يُعذبهم؛ فإن الله ﷻ يقول: ﴿إِنَّ اللهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء:٤٨] فالله ﷻ على كل شيء قدير، وقد أخبر سبحانه وتعالى أنه قد يعفو عن العصاة وإن بلغت ذنوبهم ما بلَغَت إذا شاء ذلك ﷻ، فيكون لهؤلاء النجاة المطلقة، يعني: هم إلى الجنة بلا سابقة عذاب. فإن عُذِّبُوا في النار عذابًا مؤقتًا كان لهم مُطلق النجاة، فإنَّما مآلهم قطعًا إلى الجنة، إذن يُرجى الخير لكل مسلم، كُلُّ من مات على الإسلام فإنه يرجى له الخير.

وأما كلام العلماء الذي سبق -من أن العاصي المسلم يُخاف عليه- فإنما يخاف عليه هذا العذاب المؤقت. كلامُ من ذكرتُ من السلف يتكلم عن المآل المُحقَّق لكل مسلم، فهو ناجٍ إما ابتداءً وإما مآلًا، وكلام من خاف على المسيء إنما يريد به هذا العذاب الذي يكون قبل دخول الجنة الدخول المآلِي لمن شاء ﷻتعذيبه؛ وبهذا تجتمع الآثار في هذه المسألة.

❁ **المسألة الثامنة**: في قول المؤلف رحمه الله: (**وَلَا نَشْهَدُ لَهُم بِالْجَنَّةِ**).

مسألة الشهادة بالجنة لمُعيَّن من المسلمين.

ليس يخفى عليكم أن الأدلة قد دلت على أن المؤمنين في الجملة من أهل

الجنة، والأدلة في هذا كثيرة، لكن هنا بحث آخر وهو: **حُكم المُعيّن من المسلمين هل يُشهد له بالجنة؟** هل يقال إنه من أهل الجنة أم لا؟ هذا هو الذي فيه البحث الآن.

وللناس في هذه المسألة أربعة أقوال:

➤**القول الأول**: لا يُشهد بالجنة تعييناً إلا للنبي ﷺ وإخوانه من الأنبياء فحسب دون مَن سِواهم، لا يُشهد لغيرهم، وهذا القول يروى عن بعض السلف كمُحمد بن الحنفية.

➤**القول الثاني**: لا يشهد بالجنة إلا للأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ومَن سِواهم ممَّن دل الدليل عليه يقال: هو في الجنة، ولا يقال: نشهد أنه من أهل الجنة.

تقول: أشهد أن النبي ﷺ في الجنة، أشهد أن موسى في الجنة، إلى آخره، لكن إذا جاء الحديث عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ماذا يقال؟ أشهد أنهما في الجنة؟ هؤلاء يقولون لا، إنما قُلْ: هم في الجنة، فيُفرِّقُون بين مسألة الشهادة ومسألة اعتقاد أنَّهم في الجنة.

وهذا ما ذهب إليه طائفة من أهل الحديث، ومِن أشهر القائلين به: عليُّ بن المديني رحمه الله، وكذلك الأوزاعي، وبعض الناس يجعلون الأوزاعي مع أهل القول الأول، والأقرب أنَّه مع الثاني بدليل ما أخرج اللالكائي في "شرح

أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" أنه قال: (لا أشهد لأحد بعد رسول الله ﷺ بالنجاة) ثم قال: (وقد بَلَغَنا أن رسول الله ﷺ قال: أبو بكر في الجنة، عمر في الجنة .. إلى آخره، قال: وهذا عندنا حَقٌّ) إذن هذا يدل على أنه مع أهل القول الثاني.

وهذا القول لا شك أنه غلط، وقد أنكر الإمام أحمد رحمه الله على أصحابه، وناظر بعضهم، كما ناظر عليَّ ابن المديني، فإنه قال: «أقول إنهم في الجنة، ولا أقول: أشهد»، فقال الإمام أحمد: «إن قُلتَ إنهم في الجنة فقد شَهدتَ» يعني: لا فرق بين أن تقول (أشهد أنه في الجنة) وأن أقول (إنه في الجنة أو إنه من أهل الجنة).

➤**القول الثالث**: أنه يُشهد لنَبيّنا عليه الصلاة والسلام وإخوانه من الأنبياء، ويُشهد لكل مَن شهد له رسول الله ﷺ بالجنة؛ كالعشرة، وفاطمة، وثابت بن قيس، وبلال، وغيرهم ﷺ ممَّن دل الدليل على أنهم من أهل الجنة، وهذا الذي عليه جمهور أهل العلم.

➤**القول الرابع**: أنه يُشهد له ﷺ ولإخوانه من الأنبياء، ولمن شهد له، ولكل مَن استفاض الثناء عليه بالخير من هذه الأمة؛ فأصحاب هذا القول يقولون: إنه يُجزم مثلًا لعمرَ بن عبد العزيز، وللإمام أحمد، وللشافعي، ولأمثالهم من هؤلاء العُظماء رحمهم الله، وهذا الذي ذهب إليه طائفة من أهل العلم، ومال إليه شيخ

الإسلام بن تيمية رحمه الله في بعض كلام له.

واستدلوا على هذا بما ثبت في «الصحيحين» من حديث أنس ﷺ أنهم مَرُّوا بجنازة على رسول الله ﷺ وأصحابه فأثنوا عليها خيرًا فقال: «**وَجَبَتْ**»، ومَرُّوا بجنازة أخرى فأثنوا عليها شرًا فقال: «**وَجَبَتْ**»، فقال عمر ﷺ: ما وَجَبتْ يا رسول الله؟ قال: «**هذه أثنيتم عليها خيرًا فوجبت لها الجنة، وهذه أثنيتم عليها شرًا فوجبت لها النَّار، أَنْتُم شهداءُ الله في الأرض**»، قالوا: هذا دليل على أن من استفاض عنه ذِكْرٌ حسن وثناء جميل من أهل الإسلام فإنه يُجزم له بأنه من أهل الجنة.

وهذا الاستدلال -الذي يبدو والله أعلم- أنَّ فيه نظرًا **وذلك من وجهين**:

الوجه الأول: أنَّ الثناء بالخير -الذي يظهر والله أعلم- أنه سبب للجنة، وليس سببًا للجزم بها. انتبه للفرق! ظاهر الحديث أنَّ ثناء الصحابة ﷺ على الأول إنما هو سبب لرَحمة الله ﷻ له ولِكَونه في الجنة؛ لأن النبي ﷺ قال: «**هذه أثنيتم عليها خيرًا فوجبت لها الجنة**»، إذن هذا سبب من الأسباب، والله جل وعلا رحمته واسعة، وأسباب الرحمة كثيرة **ومنها**: ثناء المؤمنين، كما أن الصلاة عليه سبب، كما أن الاستغفار له سبب، كذلك الثناء عليه. وليس سببًا للجزم له بأنه من أهل الجنة، ولذلك نحن ما عَلِمْنا أنه من أهل الجنة إلا بقول المعصوم الذي يُوحى إليه ﷺ ، وغيره ليس عندنا دليل على أنه من أهل الجنة،

إذن نقول هذا سبب من أسباب النجاة، وأما كونه من أهل الجنة تَعْيينًا فهذا يحتاج إلى دليل، وهذا الذي يظهر أن الحديث يدل عليه.

الوجه الثاني: أن الحديث نفسه جاء في حق الآخر أنه أُثني عليه شرًا، فقال ﷺ: «**فَوَجَبَتْ له النار**»، وأصحاب هذا القول الرابع لا يقولون إنَّه يُجزم بالنار لمن أُثني عليه شرًا، وكان طَرْدُ الاستدلال أنَّهم كما جعلوا الشطر الأول دليلًا على الجزم بالجنة كان عليهم أن يجعلوا الشطر الثاني دليلًا على الجزم بالنار؛ وهذا ما لم يقولوا به، وهذا دليل على أن هذا الاستدلال فيه ما فيه.

فالأقرب والأسلم هو أن يُرجى لأهل الخير، ولكن لا يجزم إلا لمن جاء في حقه الدليل، كما سبق أننا نرجو للمحسنين ونخاف عليهم، فلا يَبْلُغ رجاؤنا فيهم إلى حد الجزم برحمة الله ﷻ وجنته[٥٩].

(٥٩) إلى هنا تمام (**المجلس الخامس والعشرون**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الثلاثاء السابع من شهر شوال، سنة خمس وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعة وست دقائق.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَالْأَمْنُ وَالْإِيَاسُ يَنْقُلَانِ عَنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ، وَسَبِيلُ الْحَقِّ بَيْنَهُمَا لِأَهْلِ الْقِبْلَةِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

إنّ المؤلف بعد أن ذكر الجملة السابقة قال: (نَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ) وقال: (وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ) -يعني على المسيئين- ؛ فناسب بعد ذكر الخوف والرجاء أن يذكر علّتيْن من علل القلوب تقابلان الخوف والرجاء وهما: الأمن والإياس؛ والأمن من مكر الله ﷻ والإياس من رحمته ضدّان لا يجتمعان، بخلاف الخوف والرجاء فإنهما مختلفان يمكن اجتماعهما، بل يجب شرعا اجتماعهما.

۞ وها هنا مقامان لكل مقام طرفان:

المقام الأول: فيه طرف حق وطرف باطل؛ الطرف الحق: هو الخوف، والطرف الباطل: هو القنوط من رحمة الله.

والمقام الثاني: الطرف الحق فيه: هو الرجاء، والطرف الباطل: الأمن من مكر الله.

وبناءً عليه فالكلام في هذا المجلس يتعلّق بهذين المقامين بطرفيهما، ونبدأ بما ذكر المؤلف رحمه الله أولا وهو: «الأمن».

فقال: (الأمن)؛ ومعلوم مراده من أنه يريد الأمن من مكر الله وعذابه، وهذا ما دلت الأدلة كما سيأتي على أنه واقعٌ من غير أهل الإيمان وأن هذه سمةٌ من سماتهم.

وبين أيدينا في هذا المقام وفي هذا المقام عدة مسائل؛ أعني في مسألة الأمن من مكر الله ﷻ:

المسألة الأولى: الأمن من مكر الله يقتضي منا أن نعرف ما هو المكر الذي أُمِن؟

والمكر في اللغة: هو الإيقاع بالخصم من حيث لا يحتسب. وبناء على هذا فإن مكر الله ﷻ بمن يمكُر به هو معاقبة المستحق من حيث لا يشعر.

ولا شك أن هذه الصفة المضافة إلى الله جل وعلا صفة كمال، ﴿**أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ**﴾ ، والله ﷻ تمدّح -أي مدح نفسه- بوصفه بالمكر وأنه خير الماكرين، وأنه أسرع مكرا، وأنّ المكر له ﷻ جميعًا ﴿**فَلِلَّهِ الْمَكْرُ جَمِيعًا**﴾؛ وهذا دون ريب كمال في حق الله ﷻ يُثنى به على الله جل وعلا .

وتحقيق المقام: أنّ صفة المكر من حيث هي منقسمة؛ فقد تكون صفة نقص وقد تكون صفة كمال:

➤ فالمكر بغير المستحق صفة نقصٍ؛ وفيها من الظلم والعدوان وضعف العدل ما فيها، وهذا لا شك أنّ الله ﷻ منزّهٌ عنه.

➤ **أما القسم الثاني من المكر** وهو المكر الممدوح: فإنه المكر بالمستحق؛ وهذا هو الذي يضاف إلى الله، وهذا الذي هو صفةٌ له، وهذا الذي

يثنى به عليه. وذلك أن هذا المكر منه ﷻ يتضمن عدل الله وقدرته وحكمته وعزّته؛ وعليه فإنه كمالٌ، بل هو غاية الكمال في حق الله ﷻ.

وأهل السنة والجماعة بإثباتهم هذه الصفة يثبتونها على ما يليق بالله جل وعلا في حدود ما ورد؛ يثبتون هذه الصفة على ما يليق بالله جل وعلا لا كمكر المخلوقين، إذ ليس كمثله شيء في ذاته أو صفاته، كما أنهم يثبتون هذه الصفة في حدود ما ورد؛ وذلك أنهم يثبتون مكر الله جل وعلا بمن يستحق المكر؛ فالذي يمكر بدين الله وبرسله وبعباده الصالحين فإن الله ﷻ يمكر به، وهذا غاية الكمال، ففيه عدل الله جل وعلا والعدل ممدوح، وفيه عزته، وفيه قدرته، وفيه حكمته حيث وضع الشيء في موضعه المناسب له.

إذن هذا ما يتعلق بالمكر، وبناء عليه: فإن **الأمن من مكر الله ﷻ تعريفه** هو: زوال الخوف من الله وعدم توقع عقوبته وخذلانه واستدراجه. ولازم هذا: الاسترسال فيما حرم الله ﷻ ؛ فإنه يلزم من الأمن من مكر الله أن يسترسل هذا الممكور به فيما حرّم الله تبارك وتعالى.

❁ **المسألة الثانية**: خطورة الأمن من مكر الله.

لا شك أنّ الأمن من مكر الله عدا كونه ضعفًا في الإيمان -بل هو مناقض للإيمان إذا استحكم كما سيأتي- فإنه أيضًا ضعف في العقل، ورعونةٌ وسخفٌ؛ فإنّ الذي يمكنه أن يأمن مكر الله جل وعلا هو الذي أحاط علمًا بعلم الله ومشيئته، فإذا أحاط علمًا بعلم الله ومشيئته فعلِم أنه ليس ممن علِم الله جل

وعلا أنه يعذب وشاء أن يعذب؛ فإنه حينئذ له أن يأمن مكر الله ، لكن أنَّى ذلك!! فهذا شيء ليس لملَك مقرب ولا لنبي مرسل فضلاً عمّن هو دونهما.

إذن الأمن من مكر الله جل وعلا ضعف في العقل وحماقة وسخف، عدا كون ذلك ذنبًا عظيمًا؛ بل إنَّ الأمن من مكر الله جل وعلا سمةٌ من سمات الكفار، ومن وقع فيه فقد وافقهم، ولربما كان حكمه حكمهم كما سيأتي عن قريب إن شاء الله.

الأمن من مكر الله عنوان خسارة العبد، والله جل وعلا يقول: ﴿ **أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ * أَوَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ * أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ** ﴾ ويقول سبحانه عن هؤلاء الكفار: ﴿ **وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ * أَفَأَمِنُوا أَن تَأْتِيَهُمْ غَاشِيَةٌ مِّنْ عَذَابِ اللهِ أَوْ تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ** ﴾.

ولذا قال ابن مسعود ﷺ كما في مصنف عبد الرزاق -وقال فيه ابن كثير في تفسيره: صحيح لا شك فيه- قال: «أكبر الكبائر: الإشراك بالله، والأمن من مَكْرِ الله، والقُنُوطُ من رحمة الله، واليَأْسُ من رَوْحِ الله»، ومثل هذا الكلام الأصل فيه أنه لا يقال إلا عن توقيف.

وبناء عليه يتبين لنا أن الأمن من مكر الله ﷻ ذنبٌ وأي ذنب!

❁ **المسألة الثالثة: أسباب الأمن من مكر الله؛** الأمن من مكر الله ناتج عن أسباب:

◈**فأولا**: ينتج عن ضعفٍ في تصديق وعيد الله ﷻ أو عدم هذا التصديق؛ فيأمن مكر الله لأنه مكذب بوعيد الله ﷻ أو إيمانه به ضعيف أو أنه شاك فيه، فتكون النتيجة أن يأمن مكر الله.

◈**السبب الثاني**: ضعف الخوف من الله أو عدمه.

فالسبب الأول يتعلق بقول القلب، والسبب الثاني يتعلق بعمله؛ إذن إما أن يكون الأمن من مكر الله نتاج ضعفٍ في التصديق، أو نتاج ضعفٍ في الخوف.

◈**وثمت سبب ثالث ألا وهو**: الاسترسال في المعاصي؛ فيسترسل الإنسان في المعاصي حتى يعمى قلبه ولا يبصر الحق؛ فيعلو هذا القلب الران فيأمن من مكر الله ﷻ. فهذا زيغ كان في هذا القلب فعاقب الله صاحبه بأن أزاغه ﴿**فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللهُ قُلُوبَهُمْ**﴾. وهذا يدلك على خطر شأن المعاصي! فإنها قد يتمادى الإنسان فيها ويسترسل حتى إنه يبلغ إلى الحد الذي يأمن فيه مكر الله جل وعلا ويصاب بهذه الداهية الدهياء عياذًا بالله.

◈**وسبب رابع**: وهو أنَّ الأمن من مكر الله قد يكون نتاج إعجابٍ بالنفس؛ يعجب الإنسان بشيء يرجع إليه، إما سابقة حسنة كانت منه فيغتر، أو لربما أعجب بشيء غير كسبيٍ له؛ كأن يكون ذا نسبٍ رفيع مثلا ،يعني له اتصال مثلا ببيت النبوة، أو أنه من نسل رجال صالحين، أو ما شاكل ذلك؛ فيغتر بهذا حتى لربما أوقعه هذا في الاغترار ثم في الأمن من مكر الله ﷻ.

◈**سبب خامس**: وهو الجهل بالشريعة؛ فلربما كان هذا الجهل بشريعة الله ﷻ ولاسيما ما يتعلق بنصوص الرجاء ربما كان هذا سببًا في أن يقع في الأمن من مكر الله ﷻ فينقلب رجاؤه إلى حد الاغترار؛ بمعنى أنه يحصل منه لجهله غلو في الرجاء فيظن أن هذا هو الحق فيصل إلى حد الاغترار والأمان ثم لربما أوقعه فيما هو أعظم وهو أن يأمن مكر الله جل وعلا.

وبناء على هذا فإن من كان على علمٍ بشريعة الله ﷻ وإحاطة بالأدلة وجمع بينها هو الذي يسلم من هذا؛ حيث يعلم أن أدلة الرجاء يقابلها أدلةٌ في الخوف، الجمع بينهما يسْلم به العبد بتوفيق الله ﷻ من تأثير هذا السبب.

◈**وثمة سبب سادس عظيم** وهو: الخلل في التوحيد؛ حيث يأمن مكر الله ﷻ لأنه واقع في بحر الشرك عياذا بالله؛ بمعنى يتعلق قلبه بمن يغلو فيه أو من اتخذه طاغوتا، فيظن أنّ هذا التعلق كافٍ في دفع عقاب الله ﷻ وعذابه فيكون آمنا من مكر الله ، ومثل هذا لا شك أنَّه مما يزيِّنه بعض أولئك الطواغيت لأتباعهم ، حتى لربما وجدت من بعض أولئك الخرافيين الضالين من يقول: "إذا كان يوم القيامة نصبت خيمتي على باب جهنم فأمنع من تعلّق بي من دخولها"، ويأتي الجاهل المغرور والأحمق المشرك فيصدِّقه على هذا! يظن أنّ تعلقه بهذا الولي كافٍ في دفع أي عقوبة من الله ﷻ ، ولو شاء الله ﷻ أن يعذبه فإن هذا الولي سيمنعه؛ فيكون آمنا من مكر الله ﷻ.

◈ **وثمت سبب سابع**: وهو الاغترار بالنِّعم؛ فيرى أنه مع إصراره على معصية الله ﷻ فإن نعم الله ﷻ تنزل عليه، ويرى أنه يمد بالمال والولد وسعة الرزق وما شاكل هذه النعمة الدنيوية؛ فيظن حينها أنه مرضيٌ عنه، وأنه لا يناله شيء من العقوبة والخذلان! فها هي العلامات والأمارات يراها بأمِّ عينه وهي أن النعم الدنيوية لا تزال تترى عليه؛ فيغتر هذا الجاهل المسكين الذي ضيَّع حظّ نفسه، وما علم أنّ الدنيا يعطيها الله ﷻ لمن يحب ومن لا يحب، وأنها ليست علامة على رضا الله ﷻ فضلا عن أن تكون أمارة الأمن من مكر الله. وفي مسند الإمام أحمد من حديث عقبة بن عامر ﷺ أن النبي ﷺ قال: (إِذَا رَأَيْتَ اللهَ يُعْطِي الْعَبْدَ مِنَ الدُّنْيَا عَلَى مَعَاصِيهِ مَا يُحِبُّ، فَإِنَّمَا هُوَ اسْتِدْرَاجٌ) والحديث حديثٌ صحيح صحّحه غير واحد من أهل العلم.

هذه بعض الأسباب التي تُوقع في الأمن من مكر الله نعوذ بالله من الوقوع في ذلك.

❁ **المسألة الرابعة: حكم الأمن من مكر الله.**

والمؤلف قال: **(الأمن والإياس ينقلان عن ملة الإسلام)** وكلامه رحمه الله صحيح؛ وذلك أنّ الأمن من مكر الله ذنبٌ عظيم كما علمتَ وسبب خسارة العبد في الدنيا والآخرة، ﴿ **فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ** ﴾ ولا شك أنّ هذا الأمن قد يوصل صاحبه إلى حد الكفر الأكبر والردة عن دين الله ﷻ ؛ وذلك إذا فحُش واستحكم . **وهذا له صور أو أحوال؛ فمن ذلك:**

■ **الصورة الأولى**: أن يكون أمنه من مكر الله عن تكذيبٍ بوعيد الله أو شكٍ فيه أو تحقيرٍ له؛ أن يكون أمنه من مكر الله ناتجًا عن تكذيب لنصوص الوعيد فلا يصدق بها، أو يكون شاكا مرتابًا، أو أنه يُحقِّرها؛ يحقر ما جاء من وعيد الله وعذابه وانتقامه وأليم عقابه، يرى أنه لا شيء ولا يستحق أن يُخاف، ومثل هذا لا شك أنّ من وقع فيه فقد وقع في الكفر الأكبر عياذًا بالله.

■**الصورة الثانية**: أن يكون أمنه من مكر الله ناتجًا عن تعلق شركي بغير الله كما سبق؛ يعني بحيث يبلغ به الأمر إلى أن يعتقد فيمن يغلو فيه أنه يحول بينه وبين عذاب الله ﷻ إما في الدنيا وإما في الآخرة.

■**الصورة الثالثة**: أن يكون أمنه من مكر الله ناتجًا عن عدم خوفه من الله أو عدم إيمانه بقدرته؛ يكون هذا الأمن ناتجًا من أنه لا يخاف من الله، أو أنه لا يؤمن بقدرة الله أنه يوقع عليه عذابه وعقابه.

■**الصورة الرابعة**: أن يتضمن الأمن من مكر الله ترك العمل بالكلية لا يعمل عملًا صالحًا البتة؛ لأنه قد أمن مكر الله، فمهما كان منه من تولٍ وصدودٍ عن عبادة الله فإنه لا ينزل به ما ينزل. فمن بلغ به الأمن من مكر الله إلى هذا الحد فلا شك أنه قد وقع في الكفر الأكبر.

■**الصورة الخامسة**: أن يكون أمنه من مكر الله عن عقيدة في قلبه أنّ له حقًا على الله يستحقه بذاته فيحول بينه وبين نزول عقاب الله ﷻ به في الدنيا أو في الآخرة.

وهذه الصورة وما قبلها تلحظ فيها أنّ الأمن من مكر الله ﷻ الذي بلغ حدَّ الكفر كان نتاج وقوعٍ في كفر سبقه؛ وعليه فإنَّ هذه الحال يكون صاحبها قد جمع ضلالا إلى ضلال وكفرًا فوق كفر. أما إذا وقع الإنسان في شعبةٍ من الأمن من مكر الله ﷻ ولم يستحكم هذا فيه فإنه لا شك أنه قد وقع في كبيرة من كبائر الذنوب ويُخشى على من وقع في هذا أن يسترسل حتى يتردى في الكفر الأكبر عياذا بالله.

❁ المسألة الخامسة: حال أهل الإيمان في هذا المقام؛ وهو مكر الله ﷻ:

ما الواجب على المؤمن وما الحال التي ينبغي عليه أن يكون عليها؟

لا شك أن أهل الإيمان الصادق يخافون مكر الله، فهم منه على وجلٍ عظيم، وليس هذا -يا رعاكم الله- ناتجًا عن سوء ظن بالله جل وعلا، الأمر ليس كذلك قطعًا، وإنما هو منهم لسوء ظنهم في أنفسهم. بمعنى أنّهم يخشون مكر الله ﷻ أن يحيق بهم بسبب ما قدّمت أيديهم، فيخافون من مكر الله ﷻ لهذا السبب، لا يظنون بربهم أنه يجازيهم على الحسنة بالسيئة، فإن الله جل وعلا رحيم لطيف ودود شكور، فلا يظن مؤمن به ظن السوء أنه يجتهد في طاعة الله فيمكر الله ﷻ به فينقله عن الطاعة إلى المعصية ويجازيه عن الإسلام بالردة! أو ينقله عن المسجد إلى الكنيسة! هذا لا يظنه في الله ﷻ من قدره حق قدره.

تنبه يا رعاك الله إلى أن من الناس -ولا سيما من المتكلمين أو المتأثرين بهم- من إذا خاض في هذا الموضوع وقع في شيء من هذا الظن، فهذا لا شك

أنه نتاج خلفيةٍ عقدية عند هؤلاء؛ وهي ظنهم أن الله ﷻ لا يفعل ولا يحكم لحكمة إنما هي محض المشيئة إنما الأمر متعلق بمحض مشيئة الله ﷻ ،فلو شاء أن يجازي العبد على إيمانه بأن يجعله كافرا فعل. أما أهل الإيمان فإنهم يعتقدون أن الله ﷻعلى كل شيء قدير، وأنه على قلب هذا الطائع إلى المعصية، وعلى جعله زائغًا بعد الاستقامة هو قدير على ذلك ﷻولا يعجزه شيء، ولكن لا يفعل هذا لأنَّ هذا لا يليق بكمال الله، ولأن هذا يتنافى وما ثبت من صفاته ﷻ من الرحمة والحكمة. فإياك أن تظن بالله عز وجل هذا الظن.

ولربما فهم بعض الناس بعض النصوص التي تتعلق بهذا الموضوع فهمًا خاطئا، أو ربما قرأ بعض الشروح كحديث الصادق المصدوق: (**إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا**) يظن أن الله ﷻ يكون منه هذا!! رجل طائع مستقيم عمره كله في طاعة الله ثم يجازيه الله على ذلك بأن يقلب قلبه من الهداية إلى الضلالة؛ هذا ليس صوابا، الله جل وعلا يقول: ﴿**فَمَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى**﴾ ما النتيجة؟ ﴿**فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى**﴾[الليل: ٥-٧]. ؛ هذا كرم الله وهذا شكر الله وهذه رحمة الله. إنما هذا الحديث مفسرٌ في الحديث الآخر: (**يعمل بطاعة الله فيما يظهر للناس**) هذا عنده خبيثة في قلبه ويجازى عليها بقلب حاله حتى يعمل بعمل أهل النار نعوذ بالله من النار فيدخلها. إذن لابد من فهم الأدلة.

كذلك في قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾[الأنفال: ٢٤]؛ يظن أن الله ﷻ قد يمكر به لمحض المشيئة. لا، يارعاك الله اجمع النصوص وألِّف بينها يتبين لك الحق؛ الله ﷻ يحول بين المرء وقلبه لسبب قدمه هذا الإنسان فيجازى عليه؛ ﴿ثُمَّ انْصَرَفُوا صَرَفَ اللهُ قُلُوبَهُمْ﴾[التوبة: ١٢٧]، ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللهُ قُلُوبَهُمْ﴾[الصف: ٥]، ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللهُ مَرَضًا﴾[البقرة: ١٠]. هكذا ينبغي أن تفهم الأدلة وهكذا يعظَّم الله.

المقصود: أن أهل الإيمان إنما يخشون عقوبة الله ومكره لأجل ما يعلمونه من أنفسهم من تقصيرٍ في حق الله ﷻ وتفريطٍ في جنب الله؛ فيخاف من مكر الله.

ومن صور خوف المؤمنين من مكر الله ﷻ:

❁ **أولا**: أن يخاف بسبب ذنوبه أن يسترسل حتى ينسى الله وينسى حقه فيمكر الله عز وجل به فينساه، والله ﷻ توعد من نسيه أن ينساه؛ ﴿**نَسُوا اللهَ فَنَسِيَهُمْ**﴾[التوبة: ١٩٧]، يخاف الإنسان من مكر الله من هذا الجانب.

❁ **الصورة الثانية**: أن يخاف من استرساله في المعاصي وإصراره على الذنوب ويُصاحب هذا تأخر العقوبة عليه؛ فيأنس بالذنوب ويتمادى فيها ويسترسل حتى يأخذه الله ﷻ على غِرة، فيبدو له من الله ﷻ ما لم يكن يحتسب.

❁**الصورة الثالثة**: أن تأتيه المواعظ والنُّذر فلا يتعظ ولا يرتدع، وهذه البلايا والمحن التي تنزل بالعباد أفراداً أو جماعات هذه نُذر من الله ﷻ لكن لا يبصرها إلا المتيقظون، وأما من سواهم فهم في غفلتهم يعمهون، والله ﷻ يقول: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِّنْ قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُمْ بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ * فَلَوْ لَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ * فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[الأنعام: ٤٣-٤٥].

إذا نزلت البلايا بالناس والمحن والمصائب والأمراض والأوبئة والزلازل والفيضانات أو تسلط الكفار أو غلت الأسعار أو كان ما كان من هذه المصائب التي تنزل بالناس فإن الواجب على العباد جميعًا حينها أن يلجؤوا إلى الله وأن يتضرعوا إليه وأن يظهِروا فقرهم إليه، فإن لم يكن منهم ذلك فليعلموا أنه قد استُدرج بهم، وكان حريا بهم خلاف ذلك، لكن إن لم يعتبروا فليتربَّصوا عقوبة من الله ﷻ تنزل بهم إن لم يتوبوا. فالمقام مقام عظيم، ولربما تأخرت العقوبة إلى الدار الآخرة فكانت أعظم، نعوذ بالله من الغفلة.

ننتقل بعد ذلك إلى الشطر الثاني من الموضوع ألا وهو: الإياس من رحمة الله؛ قال المؤلف رحمه الله: **(وَالْأَمْنُ وَالْإِيَاسُ)** .

❁**المسألة الأولى**: اليأس والإياس كلمتان متقاربتان في المعنى. ثمة فروق يذكرها بعض أهل اللغة، ولكن مراد المؤلف رحمه الله -لا شك- بالإياس: اليأس والقنوط من رحمة الله جل وعلا.

واليأس أو الإياس أو القنوط: هو قطع الرجاء، والمراد بالقنوط من رحمة الله واليأس من روحه: هو قطع الرجاء في الله ﷻ واليأس من نزول رحمته واستبعاد لطفه؛ فهذا لا شك أنه ذنب عظيم يقابل الذنب الماضي ألا وهو: الأمن من مكر الله جل وعلا.

❁**المسألة الثانية في هذا المقام: خطورة القنوط من رحمة الله جل وعلا:**

لا شك أن القنوط من رحمة الله ضلال مبين وسبب هلكة، والله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾[الحجر: ٥٦] ، ويقول ﷻ: ﴿إِنَّهُ لَا يَيْأَسُ مِنْ رَوْحِ اللهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾[يوسف: ٨٧]؛ فالقنوط من رحمة الله إنما هو شأن أهل الكفر والضلال نعوذ بالله من حالهم ، وقد مرّ بك الأثر الماضي عن ابن مسعود ﷺ لما قال: (**أكبر الكبائر: الإشراك بالله، والأمن من مَكْرِ الله، والقُنُوطُ من رحمة الله، واليَأْسُ من رَوْحِ الله**).

❁وهنا بحث عند أهل العلم أثاره هذا الأثر، حيث ذكر القنوط من رحمة الله واليأس من روح الله؛ **فهل هذا العطف عطف بين مختلفين أو عطف بين مترادفين؟**

هاتان الكلمتان «القنوط من رحمة الله» و«اليأس من رحمة الله أو من روح الله» -وروْحه: يعني فرجه وتنفيسه عن عباده، وهو في معنى الرحمة أيضا- أقول: هاتان الكلمتان القنوط اليأس الذي يظهر والله أعلم أنهما من الكلمات اللاتي إذا اجتمعت افترقت وإذا افترقت اجتمعت.

- فإذا ذُكر القنوط فالمراد هو اليأس، أو ذُكر اليأس فالمراد هو القنوط.

- أما إذا جُمعا معًا كهذا السياق فما الفرق بينهما؟

■ **من أهل العلم من ذهب إلى** أن القنوط أشد اليأس أو أتم اليأس، كما ذكر هذا ابن الأثير في "النهاية" والعسكري في "فروقه" وغيرهما؛ فبناء على هذا بين الكلمتين عمومٌ وخصوصٌ مطلق. فبناء عليه نقول: إنّ كل قنوط يأس، وليس كل يأس قنوطا.

وتعقب هذا الشيخ العلامة سليمان ابن عبد الله في "التيسير" وبيّن أن الذي يظهر من النصوص عكس هذا؛ أن اليأس أشد من القنوط، وذلك أن الله جل وعلا جعل اليأس من شأن الكفار، وأما القنوط فجعله من شأن أهل الضلال، ولا شك أن الكفر أعظم من مطلق الضلال، فالضلال قد يكون كفرًا وقد يكون غير كفرٍ. وعلى كل حال الكلمتان متقاربتان والأكثر على أن القنوط أشد اليأس.

■ **ومن أهل العلم من ذهب إلى قول آخر** وهو: أن القنوط: استبعاد حصول المرجو، واليأس: استبعاد زوال المخوف.

ومهما يكن من شيء فبين الكلمتين فرقٌ دقيق جدًا وقد توضع الكلمة مكان الأخرى إذا تقاربتا كما لا يخفى.

على كل حال لا شك أنّ القنوط من رحمة الله ﷻ شأنه عظيم، وهو ذنب كبير يتضمن القدح في قدرة الله ﷻ أو القدح في رحمته أو التكذيب لخبره الذي جاء بوعده، فأمر هذا شأنه لا شك أنه أمر عظيم لا يقع فيه إلا الضالُّون ، ولا يتردى فيه إلا الكافرون.

۞المسألة الثالثة: ما أسباب القنوط من رحمة الله جل وعلا؟

➤**من أسباب القنوط**: الإسراف في المعاصي؛ وذُكر آنفا أن من أسباب الأمن من مكر الله الإسراف في المعاصي! فكيف يكون أيضا سببا للقنوط من رحمة الله ﷻ؟!

الجواب: أنّ هذا أمر صحيح وواقع؛ وذلك أن المسترسل في المعاصي الذي استحكم تعلُّق قلبه بها لربما بلغ إلى درجة أنه يعتقد انقطاع سبب النجاة عنه، بمعنى هو يعلم من نفسه ويرى أنه لا يمكنه أن يتخلى عن المعصية هو متعلق بها تعلقًا شديدا فلا أمل أن يدعها وأن يتوب إلى الله ﷻ ؛ فيوصله ذلك إلى أن يقنط من رحمة الله ﷻ، ولذلك من عجيب الأمر أن من أئمة الوعيدية من

كان من أفسق الناس! لأنّ مذهب الوعيد لربما أدى بصاحبه إلى حد أن يزداد تعظيمه وتفخيمه لمعاصي الله ﷻ حتى يجاوز الحد فيجعلُ ما ليس كفرا -بل هذا هو حقيقة مذهبهم- أنهم يجعلون ما ليس كفرا يجعلونه كفرا، إما أن يكون كفرا مخرجًا من الإسلام بالكلية ومخلِّدا في النار، وإما أنه مخرج من الإسلام سبب للخروج من الإسلام لكنه ليس موقعا في الكفر إنما في منزلة بين المنزلتين لكنه بكل حال سببٌ للخلود، هذا مذهب الوعيدية في الجملة.

فمن العجيب أنه لهذا الاعتقاد ولأنه لم يستطع أن يغالب نفسه ويجاهدها فيظن أنه هالك لا محالة، وبناء عليه لماذا لا يستمتع في الدنيا -إن صح أن مباشرة المعاصي استمتاع- حتى لا يجمع على نفسه بين هلاكين أو مصيبتين في الدنيا والآخرة، هكذا يظن، ولذلك ذكروا في بعض التراجم عن رجل معروف نسبوا إليه والله أعلم بحقيقة الحال أنه كان من أفسق الناس وهو أبو هاشم الجبائي فرآه رجل وهو يحدِّث الناس ويخطب فيهم في ذنب الإرجاء فأنشده قوله:

وأعظم من أخ الإرجاء ذنبًا وعيديٌّ يُصر على الكبائر

فهو يُلْمِحُ إلى حاله وأن المرجئ معقولٌ أن يكون لاعتقاده مسترسلًا في المعصية، لكن أن تكون وعيديا ومسترسلا هذا من العجيب! وسببه أو توضيح الأمر فيه هو ما ذكرت لك؛ الاسترسال في معصية الله ﷻ قد يكون سببا في القنوط من رحمة الله ﷻ.

➤**وأمر آخر**: وهو المبالغة في الخوف من الله ﷻ مع عدم مزج الخوف بالرجاء؛ يعني أن يكون عنده خوفٌ من الله فيبالغ فيه في مقابل أنه لا يحقق الرجاء في الله ﷻ. وهذان المقامان (مقاما الخوف والرجاء) لا بد حتى يكونا شرعيين لا بد من اجتماعهما؛ فخوفٌ من الله لا رجاء يقارنه ليس خوفا شرعيًا، ورجاء في الله ﷻ لا يقارنه خوف منه ليس رجاء شرعيا ، كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

➤**أيضا من الأسباب في الوقوع في القنوط من رحمة الله واليأس من روحه**: كثرة المصائب التي تنزل بالعبد؛ فهو يظن أن تعسر الأمور أمامه وكثرة المحن والبلايا التي تنزل به أن هذا علامة على أن الله ﷻ يبغضه ولا يريد به خيرا، فيقنط من رحمة الله ﷻ ، ولربما بلغ فيه الأمر إلى أن يدَع طاعة الله ﷻ بالكلية، بل ربما أدى به الأمر إلى أن يرتد.

وقد حدثني شخص ممن وقع في شيء من هذا، وهو أنه يرى أن كل شيء يقدم عليه يتعسر؛ فأظلمت الدنيا في وجهه ويرى أنه قد حُكم عليه لا محالة بأنه في عذاب من الله جل وعلا في الدنيا والآخرة؛ فترك الصلاة وترك طاعة الله ﷻ؛ لأن الأمر بالنسبة له صار محسوما، وقوع المصائب كلما خرج من مصيبة دخل في أخرى وهلما جرى هذا علامة على أنه هالك لا محالة، فلماذا في زعمه يتعب نفسه بطاعة الله والنتيجة محسومة؟!

لا شك أن هذا جهلٌ وضلال عظيم، فليست المصائب الدنيوية علامةً على بغض الله ﷻ بعبده وأنه لا يريد به خيرا، بل العكس أقرب فإن (**من يرد الله به خيرا يصب منه**) ، (**وأشد الناس بلاء الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل**)، وقد علمت في الدرس الماضي أنّ النبي ﷺ قد قال: (**إذا أراد الله بعبده خيرا عجل له العقوبة في الدنيا**). إذًا لا يمكن بحال بالمؤمن الذي عرف الأدلة وعظَّم الله أن يبلغ به الأمر إلى هذا الحد.

➤**ويتبع هذا** : أن يرى المصائب والمحن والبلايا تنزل بالمسلمين وهو يرى أنه يكثر فيهم ما يلحظه ويراه ويسمع به من الفتن والمصائب والقتل والجوع وما شاكل ذلك، فيسوء ظنه بربه ويصاب باليأس؛ فيقنط من رحمة الله ، وهذا القنوط قد يكون من رحمة الله التي تنزل في الدنيا ، وقد يكون قنوطًا من رحمة الله التي تكون في الآخرة، فالقنوط قد يكون متعلقا بالدنيا وقد يكون متعلقا بالآخرة، وكم من الناس من يزل في هذا المقام فيصاب بالقنوط وأنه لا أمل في حصول الفرج على عباد الله المؤمنين. وما هكذا ينبغي أن يكون المؤمن.

هـــي الأيـــام والغِيَـــرُ وأمـــر الله ينتظـــر
أتيـــأس أن تـــرى فرجـــا فـــأين الله والقـــدر؟

الله ﷻ قدير، الله ﷻ قوي، الله ﷻ عظيم، الله ﷻ أكبر، أكبر من كل شيء وهو أقوى من كل أحد وهو على إزالة هذا البلاء ورب السماء قدير، لو شاء الله ﷻ زواله في لحظة واحدة لفعل، لكن هي حكمته التي ربما يُعلم منها شيء

وتخفى منها أشياء، وما على العبد إلا أن يسلِّم ويلتجئ ويمحِّض الرجاء في الله ﷻ أن يكشف هذا البلاء.

ومن حقق الإيمان بالله سبحانه وصِدق اللجأ إليه وعالج أسباب المرض بالتوبة والإنابة وقطع المجاهرة بالمعاصي والإصرار عليها فما أقرب فرج الله ﷻ على عباده. فمصيبة وأيُّ مصيبة تكون المحن الدنيوية سببا للقنوط من رحمة الله ، حتى لربما أدت ببعض الناس إلى أن يرتد عن دين الله ﷻ ، يصيبه الشك والريب؛ كيف يكون دينا حقا وأتباعه ينزل بهم ما ينزل!! يا مسكين الدنيا ليست نهاية المطاف والدنيا لا تساوي عند الله شيئا، هي محل الاختبار وهي محل الامتحان، والله خلقها ليبلوَنا فيها، لو كانت الدنيا هي الغاية والنهاية وهي كل شيء لكان لهذا الكلام وجاهة، أما أن تكون دار امتحان وابتلاء ويتعجب الإنسان فيها من نزول المصائب والابتلاءات فهذا خلل في الفهم والتفكير، الحياة الحقيقية هناك في الدار الآخرة، هي الدار التي فيها النعيم المقيم، وهي التي يخلو أهل الإيمان فيها من المنغِّصات، أما في الدنيا فليس الأمر كذلك .

فجهل الإنسان بربه، وجهله بوعده ووعيده، وضعف إيمانه باليوم الآخر ربما يؤدي به إلى هذا الخلل في الاعتقاد فيظن بالله ﷻ غير الحق ظن الجاهلية. فالدنيا ﷻ لمن يحب ولمن لا يحب (**ولو كانت الدنيا تساوي عند الله جناح بعوضة ما سقى منها كافرا شربة ماء**) ؛ الدنيا ليست مقياسًا، الدنيا ليست معيارا؛ المعيار للصواب والخطأ، للحق والباطل، الميزان الذي يوزن به المحقون

والمبطلون إنما هو شرع الله ودين الله، إنما هو هذا الدين القويم؛ من كان من أهله وقائما بحقه والله إنه على حق ولو كان مبتلى، أحب الناس إلى الله جل وعلا الأنبياء، وكان أحدهم يُقطع إلى شقين! يوضع المنشار على رأسه حتى يصبح قطعتين، شيء عظيم شنيع يقع على أحب الناس إلى الله!! فهل هذا دليل على أن الله ﷻ لا يحبهم؟ لا ورب السماء، إنما هذا دليل على أن الله يريد بهم خيرا ويرفع بهذا الابتلاء درجاتهم في جنات النعيم. الدنيا ليست المعيار إنما دين الله والقيام به هو المعيار؛ فعلى الإنسان أن يكون بصيرًا ولا يتأثر بدعايات الكفار أو من تأثر بهم.

➤**من الأسباب ولعله سبب الخامس** وهو من أعظمها وحقه أن يكون أولها: ضعف الإيمان بصفات الله ﷻ ؛ ضعف الإيمان بقدرة الله وبرحمته ﷻ، والله إن من حقق الإيمان بأسماء الله ﷻ وصفاته لا يمكن أن يقنط من رحمة الله! لأنه على يقين بما جاء في صفاته ﷻ. كيف يقنط من رحمة الله من علِم أن الله ﷻ وسعت رحمته كل شيء! ومن علم أن رحمته سبقت غضبه! ومن علم أن من أسمائه الرحيم والرحمن والكريم واللطيف والودود! كيف يمكن أن يقنط من رحمة الله من هذا شأنه! من علِم قدرة الله ﷻ وأنه على مغفرة الذنوب وعلى إزالة الكروب قدير، وأنه لا يعجزه أن يعفو ويغفر ويتجاوز ويصلح الحال هو على كل شيء قدير؛ حتى المغفرة لمن هو مصرٌ على معصية الله الله ﷻ عليها قدير وإذا شاء كانت، ﴿**وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ**﴾؛

فمن حقق الإيمان بأسماء الله ﷻ وصفاته إنه لا يقنط من رحمة الله، وإنما قد يؤتى الإنسان من ضعف إيمانه بأسماء الله وصفاته.

➤ **أيضا وهو السبب السادس**: ضعف تصديقه أو عدم تصديقه بأدلة الوعد، أو شكه في ذلك؛ تمرُّ به الأدلة لكن يقينه وتصديقه بها فيه ما فيه من الضعف فيقنط من رحمة الله ﷻ لأجل هذا، فهذا كما تقدم نظيره شيء يتعلق بقول القلب، وما قبله وهو السبب الخامس يتعلق بعمل القلب.

➤ **أيضا وهو السبب السابع من أسباب الوقوع في اليأس من روح الله**: الجهل بالشرع أن يكون جاهلًا لا يفهم نصوص الوعد والوعيد على وجهها أو لا يهتدي إلى كيفية الجمع بينها؛ فيقنط من رحمة الله، ولربما قنّط من رحمة الله، ودونكم حديث الرجل الذي قتل تسعة وتسعين نفسًا لما ذهب إلى العابد الجاهل ماذا كان منه؟ قنّطه من رحمة الله فقتله وأكمل به المئة! لكن العالم لم يكن منه ذلك وإنما فتح له باب الرجاء ودعاه إلى التوبة، فهكذا ينبغي أن يكون المسلم على فقه وعلى علم بحيث يُنزل الأدلة منزلتها ويضعها في موضعها، بناء عليه يسْلم من الوقوع في هذا الذنب العظيم.

۞المسألة الرابعة: وهي حكم القنوط من رحمة الله

-**الحال الأولى**: قد يكون القنوط كفرا أكبر وناقضا من نواقض الإيمان؛ إذا كان عن تكذيبٍ بوعد الله ﷻ أو شك فيه.

- **والحال الثانية**: أن يكون هذا القنوط مسبَّبًا عن عدم الإيمان بصفات الله ﷻ ؛ كالرحمة والقدرة والمغفرة وما إليها.

- **والحال الثالثة**: أن يعظم سوء ظنه بربه حتى يظن به ظن الجاهلية، حتى يظن به ظن أهل الكفر والشرك؛ فمثل هذا لا شك أنه كفرٌ بالله ﷻ ﴿**وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾.

- **وأما ما كان دون ذلك** ولم يبلغ هذه المرتبة ولم يستحكم ولم يفحش فإنه شعبة من القنوط من رحمة الله ﷻ وكبيرة من الكبائر، ولربما أدى بصاحبه إلى ما هو أعظم .

فمثل هذه الأمور يجر بعضها إلى بعض ويوقع بعضها فيما هو أعظم فعلى الإنسان أن يكون فقيهاً عالماً بنفسه وحاله فيعالج نفسه؛ إذا رأى من نفسه ميلاً إما إلى الأمن من مكر الله وإما إلى القنوط من رحمته عليه أن يعالج نفسه، وأن يبادر في ذلك ولا يسترسل.

بقي ما يتعلق بالطرفين الشرعيين وهما «الخوف» و«الرجاء» ؛ وهو ما ذكر المؤلف رحمه الله (**وَسَبِيلُ الْحَقِّ بَيْنَهُمَا لِأَهْلِ الْقِبْلَةِ**) يعني لأهل الإسلام ؛ فهو خوف شرعي يقترن برجاء شرعي[٦٠].

---

(٦٠) إلى هنا تمام (**المجلس السادس والعشرون**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الثلاثاء السابع من شهر شوال، سنة خمس وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعة وست دقائق.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَسَبِيلُ الْحَقِّ بَيْنَهُمَا لِأَهْلِ الْقِبْلَةِ**) يعني الحق والمسلك الرشيد فيما يتعلّق بهذا المقام ليس في الأمن من مكر الله، ولا في الإياس من رحمة الله، إنما هو أن يكون الإنسان بينهما أي: أن يكون خائفًا راجيًا.

وفي كلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ **ها هنا مسائل:**

❁ **المسألة الأولى**: المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يشير إشارة وينبه تنبيها على أنّ الحقَّ والذي عليه أهل السنة والجماعة هو التوسط بين الطرفين المنحرفين الذين هما في هذا المقام: الأمن والإياس. وهكذا الشأن في مسائل الدين جميعا تجد أنها قد جاءت متوسطة بين طرفين منحرفين بين إفراط وتفريط، بين غلو وجفاء.

وأهل السنة بحمد الله هم الوسط في فرق الأمة كما أنّ الإسلام هو الوسط بين الأديان. والله سبحانه وتعالى قد أمر بأن يكون العبد مستقيما على ما يحبه الله سبحانه وتعالى بلا طغيان ولا غلو، فقال سبحانه: ﴿**فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا**﴾ [هود:١١٢]؛ يعني: لا يحصل لنا منكم الغلو وهو مجاوزة الحد وهذا هو الطغيان. ﴿**إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ**﴾ [الحاقة:١١]؛ يعني تجاوز حدَّه.

فالمطلوب من العبد أن يكون مستقيما على طاعة الله عز وجل سالكا مسلك الوسط ليكون متحققا للإسلام الحق الذي قال الله سبحانه وتعالى في أهله: ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا**﴾ [البقرة:١٤٣].

والله جَلَّ وَعَلَا حذر أهل الكتاب من الغلو في دينهم فقال: ﴿**يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ**﴾ [النّساء:١٧١]، وفي هذا إشارة وتنبيه إلينا معشر الأمة المحمدية أن لا نفعل هذا فلا نغلو في ديننا.

والغلو في هذا المقام -كما علمنا- له طرفان هما الطرفان المتطرفان في هذا المقام:

-غلو في الخوف يبلغ درجة القنوط من رحمة الله.

- وغلو في الرجاء يبلغ درجة اليأس من روح الله.

والحق بينهما.

حـــب التنـــاهي شـــطط خيـــر الأمـــور الوســـط

وخير الأمور الوسط الوسيط وشـــرها الإفـــراط والتفـــريط

الحق يكون هدى بين ضلالتين ووسطا بين طرفين غاليين.

وأنت إذا تأمّلتَ مسائل الاعتقاد وجدتها سائرة على هذا المنوال. تأمل في باب الأسماء والصفات وجدت أهل السنة والجماعة وسطا بين أهل التمثيل وأهل التعطيل، وهكذا في بقية المسائل في مسائل الإيمان، في مسائل القدر، في الاعتقاد في الصالحين، في الأنبياء، في المنهج الواجب في العقل، وهكذا في بقية المسائل وجدت أهل السنة والجماعة أهل هدى بين ضلالتين.

وقد علمنا -في دروس ماضية في غير هذا الكتاب- أنّ الوسطية عند أهل السنة والجماعة ثمرة لا مطلب؛ بمعنى: أهل السنة والجماعة لا يتقصدون أن يكونوا وسطا بين الفرق، وإنما قصدهم ومطلبهم وغايتهم اتباع الكتاب والسنة، ومن اتبع الكتاب والسنة فإنه سيكون وسطا ولابد.

إذن الوسطية ثمرة لا مطلب.

فإنّ من الناس من يظن أن الوسطية هي أن يحرص الإنسان دائما أن يكون في الوسط بين الأقوال المختلفة وهذا ليس هو المقصود في هذا المقام، فإن من

الناس من أحب أن يتوسط فجاء ببدعة جديدة ودونك ما كان من ابن كلاب حينما أراد أن يتوسط بين مقالة السلف ومقالة الجهمية في كلام الله سبحانه وتعالى فأتى ببدعة جديدة وهي بدعة الكلام النفسي. إنما المقصود أن يكون الإنسان متبعا للكتاب والسنة، حريصا على اتباعهما، حريصا على أن يأخذ نفسه بما دلت عليه آيات القرآن وأحاديث الرسول ﷺ وحينها سيكون وسطا ولابد.

ووسطية أهل السنة والجماعة مستفادة من أمرين:

■ **الأول**: أنهم آمنوا بالكتاب كله ودخلوا في الإسلام كافة وجمعوا وألفوا بين أطراف الأدلة بخلاف غيرهم فإنك لا تجد مبتدعا قط إلا وهو آخذ بطرف من الأدلة وهو معرض عن الطرف الآخر، وحمى الله أهل السنة والجماعة وعافاهم من هذه الحال فإنك تجدهم مؤمنين بأدلة الوحي كاملة يؤلفون بينها ويجمعون بين أطرافها ويعاملونها معاملة النص الواحد وبذلك فازوا بأن كانوا أهل وسطية الحق.

■ **الأمر الثاني**: أن أهل السنة والجماعة متبعون لطريقة السلف الصالح للصحابة رضي الله عنهم ثم للتابعين وأتباعهم تلك الصفوة من هذه الأمة هم المتبعون للكتاب والسنة حقا ولذا كانوا هم أهل الوسطية صدقا هم أبرُّ هذه الأمة قلوبا، وهم أعلمها وهم أعمقها علما وهم أقلها تكلفا. فكيف لا يكونون أهل الوسطية الحق؟ وكيف لا يكون متبعهم والسائر على طريقتهم ليس من أهل الوسطية؟

هذا ما أشار إليه المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله وسبيل الحق بينهما لأهل القبلة.

❁ **نأتي الآن إلى المسألة الثانية**: ألا وهي أن قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَسَبِيلُ الْحَقِّ بَيْنَهُمَا**) يريد به كما أسلفت أن يكون الإنسان خائفا الخوف الشرعي راجيا الرجاء الشرعي.

والخوف من الله هو: توقع حلول عذاب الله عز وجل وانتقامه.

والله سبحانه وتعالى قد أمر بالخوف منه وأمر بخشيته وأثنى على أهل هذه الحال فقال سبحانه: ﴿**فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ**﴾ [المائدة:٤٤]، وقال سبحانه: ﴿**يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ**﴾ [النّحل:٥٠] أثنى ومدح ملائكته بهذا الوصف بأدلّة كثيرة سيأتي معنا بعضها إن شاء الله.

أمّا الرجاء؛ الرجاء في الله جلّ وعلا فإنه: حسنُ الظن بالله والتشوُّف إلى رحمته والطمع في فضله هذا هو الرجاء الشرعي.

والمسلم مطالب به والله سبحانه وتعالى أثنى على أهله الله جل وعلا يقول كما في الحديث القدسي المخرَّج في الصحيح: (أنا عند ظنِّي عبدي بي) وفي حديث الترمذي، الحديث القدسي يقول ﷺ فيما يرويه عن ربه جل وعلا: (يا ابن آدم إنك ما دعوتني ورجوتني غفرت لك على ما كان منك ولا أبالي) والحديث حسن لا بأس به. قال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "إنه لا بأس به". ويقول ابن مسعود رضي الله عنه كما أخرج هذا ابن أبي الدنيا: "إن خير ما أعطي العبد حسن الظن بربه". فحسن الظن بالله سبحانه وتعالى والرجاء فيه والطمع فيما عنده من أعظم عبوديات القلب التي على العبد أن يحرص عليها.

والمطلوب من العبد أن يخاف خوفا مقرونا بالرجاء، وأن يرجو رجاء مقرونا بالخوف؛ لأن الله سبحانه وتعالى هو المخوف مع ساعة رحمته وهو

المرجو مع شديد انتقامه وبذلك يستقيم حال العبد فيكون خائفا خوفا بلا قنوط راجيا رجاء بلا إهمال.

ومن تأمل في أدلة الكتاب والسنة وجدها متواردة على هذا وجد فيها المسلم وصف الله سبحانه بما يقتضي الإيمان به الجمع بين بما يقتضي الإيمان به الجمعَ بين الخوف والرجاء كما تجد الأمر بذلك وكما تجد الثناء على أهل هذا الوصف أنهم جامعون بين الخوف والرجاء. الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿**نَبِّئْ عِبادِي أَنِّي أنا الغَفُورُ الرَّحِيمُ * وأنَّ عَذابِي هو العَذابُ الأَلِيمُ**﴾ [الحجر:٤٩-٥٠]، ويقول سبحانه: ﴿**وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾ [الرعد:٦]، ويقول سبحانه: ﴿**فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُ عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ**﴾ [الأنعام:١٤٧]؛ ويقول سبحانه: ﴿**وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا**﴾ [الأعراف:٥٦]، ﴿**إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا**﴾ [الأنبياء:٩٠]، ﴿**إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾ [الأنعام:١٦٥]، ﴿**أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ**﴾ [الزمر:٩]. هكذا العبد يجب أن يجاهد نفسه على أن يكون جامعا في قلبه بين الخوف والرجاء وبذلك يسلك سبيل الحق كما قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

❁ **المسألة الثالثة: إذا علمنا أنّ الواجب على العبد أن يكون جامعًا بين الخوف والرجاء فأيّهما المُغلَّب منهما؟** هذا محلُّ بحث طويل بين أهل العلم، والأقوال في هذا كثيرة يمكن الإشارة إلى أشهرها وهي سبعة أقوال:

۞ **القول الأول**: تغليب الخوف مطلقًا في كل حال يكون الإنسان مغلِّبًا جانب الخوف.

وتنبه يا رعاك الله أننا نبحث في مسألة التغليب ولا يعني هذا الاقتصار على أحدهما فالاقتصار على أحدهما سبب للهلاك، سبب للوقوع في الأمن أو الإياس. إنما بحثنا بعد الجمع بينهما أيهما يُغلَّبُ؟ فالقول الأول: أنْ يُغلَّبَ الخوف مطلقًا.

❁ **والقول الثاني**: أنْ يُغلِّبَ العبد الرجاء مطلقًا.

❁ **والقول الثالث**: أنْ يُغلِّبَ العبد في حال الصحة والسعة جانب الخوف وأن يغلب في حال المرض أو الإحساس بدنو الموت جانب الرجاء.

❁ **والقول الرابع**: أن يكون متعادليْن في حال الصحة وأن يغلب في حال المرض أو الإحساس بدنو الأجل جانب الرجاء.

❁ **والقول الخامس**: أنْ يُغلِّبَ في حال فعل الطاعة جانب الرجاء وأن يغلب في حال فعل المعصية جانب الخوف.

❁ **والقول السادس**: أنْ يُغلِّبَ الشاب الرجاء، وأنْ يُغلِّبَ الشيخ الخوف.

❁ **والقول السابع**: أن يكون متعادلين دائمًا في كل حال وفي كل مرحلة من مراحل العمر، **وهذا هو القول الراجح من الأقوال المختلفة في هذه المسألة.**

وسبب الترجيح ما يأتي:

✓ **أولاً**: أنّ النّاظر في الأدلة التي فيها الثناء على أهل الخوف والرجاء لا يجد فيها إشارة إلى تغليب أحد الطرفين على الآخر. فظاهر هذه النصوص أن يكون متعادلين. ومن ذلك ما مر بنا بعضه فقوله تعالى في وصف أهل الإيمان: ﴿**وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ**﴾ [الإسراء:٥٧]، كذلك قال سبحانه ﴿**إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا**﴾ [الأنبياء:٩٠]، ﴿**أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاء**

اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾ [الزمر:٩]، وقال سبحانه آمراً عباده: ﴿**وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا**﴾ [الأعراف:٥٦]. فالظاهر من هذه النصوص أن المطلوب من العبد أن يكون خوفه ورجاؤه واحداً دون تغليب أحدهما على الآخر.

✓ **الأمر الثاني**: أنه يخشى على من غلّب أحد الطرفين على الآخر أن يقع في الهلكة. وفي هذا يقول الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "ينبغي على الرجل أن يكون خوفه ورجاؤه سواء، فمتى غلب أحدهما الآخر هلك". يعني: يخشى عليه الوقوع في الهلك.

ولذلك قال التابعي الجليل مطرف بن عبد الله بن الشخير رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما عند أبي نعيم في الحلية قال: "لو وُزِن خوف المؤمن ورجاؤه لوُجدا سواء لا يزيد أحدهما على صاحبه". فالظاهر والله أعلم أن هذا هو الأسلم والأحوط ليأمن الإنسان من الوقوع في ضد الخوف والرجاء من الأمن أو الإياس.

ولربما قال قائل: وماذا يُقال فيما خرّج الإمام مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيحه أن النبي ﷺ قال قبل أن يموت بثلاث: (لا يموتُنَّ أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله). فهذا الحديث مما استدل به من رجّح تغليب الرجاء حال الخوف أو حال الشعور بدنو الأجل. والذي يظهر والله أعلم أن هذا الحديث يدل على:

- الأمر بالرجاء وإحسان الظن في الله عز وجل ويتضمن ذلك النهي عن سوء الظن، فإن للشيطان حرصًا شديدًا على أن يوقع العبد في القنوط من رحمة الله عز وجل. وليس في الحديث إشارة أو تعلُّق بمسألة الموازنة بين الخوف والرجاء؛ لأنه لم يذكر في الحديث الخوف أصلا. فالشأن في هذا الحديث

كالشأن في أيِّ دليل آخر ذكر فيه الرجاء وحده أو ذكر فيه الخوف وحده فيه حث على هذه العبادة. لكن ليس فيه بحث يتعلّق بمسألة تغليب أحد هذين على الآخر.

- ثمّ من الأدلة التي هي كالنص في هذه المسألة ما أخرج الترمذي بإسناد حسن أن النبي ﷺ عاد شابا وهو على فراش الموت فقال النبي ﷺ: (كيف تجدك؟) قال: والله يا رسول الله إني لأرجو الله وأخاف ذنوبي. فقال النبي ﷺ: (ما اجتمعا في قلب مؤمن في هذا الموضع إلا أعطاه الله ما يرجو وأمّنه ممّا يخاف). الشاهد في هذا الحديث أن ظاهر حال هذا الشاب هو أنه لم يغلب أحد الطرفين على الآخر، بل كان جامعا بينهما والنبي ﷺ أقرّه على هذا الأمر ولم يرشده بتغليب أحد الطرفين على الآخر.

فالأقرب والله أعلم أنّ على الإنسان أن يكون جامعا بين الخوف والرجاء في كل حال إلى آخر لحظة من حياته.

وإذا قيل: إن في الباب آثارا عن بعض السلف في تغليب الرجاء حال المرض فإنه يقال: هذه الآثار تقابل بما يقابلها من آثار فيها عن السلف ذكر الخوف في هذا المقام، ومن ذلك:

- ما أخرج البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قصة مقتل عمر رضي الله عنه أنه دخل عليه شاب فأثنى عليه خيرا فقال: "والله إني لأرجو أن أخرج من هذا كفافا لا عليّ ولا لي".

- ومن ذلك أيضا ما أخرج مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ والحديث أصله في الصحيحين كما أن الأول أصله في الصحيحين أن ابن عباس رضي الله عنهما دخل على

عائشة رضي الله عنها وهي على فراش الموت فأثنى عليها خيرا ثم إنه لما خرج خالفه ابن الزبير رضي الله عنهما يعني دخل بعد خروج ابن عباس فذكرت له أن ابن عباس دخل عليها فأثنى ثم قالت: "وددتُ أني كنت نسيا منسيا". فظاهر هذه الحالة أنهما لم يغفلا الخوف، بل نصَّا على ما يقتضي شدة خوفهما من الله سبحانه وتعالى في هذا المقام فإنهما رضي الله عنهما كانا جامعين بين الخوف والرجاء. ولذلك في قصة مقتل عمر رضي الله عنه جاء أنه دخل عليه الناس فأثنوا عليه فقال رضي الله عنه: "راغب راهب: وفي رواية: "راغب وراهب". وممّا فسّر به هذه الجملة بعض أهل العلم أنه يرجو الله عز وجل ويخاف عذابه. فجمع رضي الله عنه في هذا المقام بين الخوف والرجاء.

والمقصود أنّ الأقرب في هذه المسألة والعلم عند الله جل وعلا أن يكون الإنسان مجاهدا نفسه على أن يكون خوفه ورجاؤه متعادلين فسيرك إلى الله عز وجل وهجرتك إليه وسعيك إليه إنما يستقيم على ساقيْن متعادلتين: الخوف والرجاء مع غلبة المحبة. بهذا يستقيم سيرك إلى الله جل وعلا فاحرص على ذلك.

وأنبِّهُ في ختام هذه المسألة إلى تنبيهيْن:

✓ **الأوّل**: أنه إذا علم أنّ الأولى بالمؤمن أن يكون خوفه ورجاؤه متعادلين أن يكون طبيب نفسه ويعالج علّتها فمتى علم من نفسه إسرافاً وإهمالاً وميلاً إلى رجاء كاذب فإنّ عليه أن يضرب فؤاده بسياط الخوف وأن يشدَّد عليها فيما يتعلق بعرض أدلة الخوف والخشية من الله عز وجل وما يسبب هذا الخوف لأجل أن يعتدل سيره إلى الله جل وعلا. وهكذا الشأن إذا علم من نفسه القنوط

واليأس من رحمة الله وأنه قد غلبه ضعف الرجاء وشدة القنوط من رحمة الله سبحانه وتعالى فها هنا عليه أن يعالج هذا الخلل بأن يطالع ما يدلُّ على سعة رحمة الله سبحانه وتعالى ويكثر من النظر في هذا الباب؛ لأجل أن يعتدل سيره إلى الله جل وعلا، يعتدل خوفه ورجاءه ثم بعد ذلك يستقيم على هاتين العبوديتين المتعادلتين إلى الله سبحانه وتعالى.

✓ **التنبيه الثاني**: المقام هاهنا يا إخوتاه مقام عظيم جدا نحن نتحدث عن شيء عظيم عبودية الخوف والرجاء والعبودية الثالثة هي المحبة هي محركات القلوب إلى علّام الغيوب هذه أصول العبادات القلبية. وجلّ ما سواها متفرِّعٌ عنها. إذن المقام مقام عظيم جدا لا ينبغي أن يؤخذ بأطراف الأصابع المقام هاهنا مقام حقائقَ إيمانية وليس مقام كلمات لفظية. يمكن لكل أحد أن يتكلم عن الخوف والرجاء ساعة ساعتين وثلاثة ساعات لكن هذا شيء وتحقيق ذلك في قلب العبد شيء آخر. كما أن هناك فرقا بين قول القلب وعمل القلب؛ كونك تصدق بأن الله عز وجل واجب أن يخاف وواجب أن يرجى هذا شيء وكونك تخاف بالفعل وترجو بالفعل هذا شيء آخر. المقام يحتاج إلى مجاهدة نفسية لا بد أن تجاهد نفسك على أن تكون خائفا مخافة حقيقية من الله عز وجل، أن تكون راجيا رجاء حقيقيا في الله سبحانه وتعالى، ثم أن تجاهد نفسك على أن يكونا معتدلين خوف ورجاء متساويان. المقام مقام مجاهدة هذا مما يندرج في قوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَجَاهِدُوا فِي اللهِ حَقَّ جِهَادِهِ**﴾ [الحج:٧٨]. ينبغي عليك أن تفتش في قلبك، ينبغي عليك أن تخلو بنفسك وأن تنظر في حالك بجد:

هل أنت خائف من الله عز وجل حقا، انظر في نفسك في حال الامتحانات إذا امتحنت بضراء أو امتحنت بسراء هل حققت مقام الخوف والرجاء؟

إن نزلت بك البلية هل ترى من نفسك تحقيق مقام الخوف تخاف أن تكون قد أُصِبْتَ ببعض ذنوبك وأن ما أصابك مقدِّمة لعذاب هو أشد وأنكى في الآخرة؟

وهل ترجو رحمة الله عز وجل ولطفه وكرمه وإحسانه، تؤمل أن يعجل الله سبحانه وتعالى بالفرج تؤمل أن يعقبك الله سبحانه وتعالى على ما نزل بك تكفيرا للذنوب ورفعة للدرجات؟

هل تحقق ذلك الأمر وتكون خائفا راجيا في مقام السراء إذا أتتك النعم الدنيوية فإنك تخاف لما تعلم من نفسك من تقصير أن يكون الذي أصابك إنما هو استدراج؟

هل ترجو أن يكون هذا من فضل الله عز وجل عليك الذي قدمه لك في الدنيا وترجو أن يكون ما ادّخر لك في الآخرة أعظمُ؟

فتِّشْ نفسك، وحاسب نفسك، وجاهد نفسك، كن جادًّا في مثل هذه المسائل هذه قضايا أساسية في حياتك لا بد أن تضعها في أساسيات ما تفكر فيه وما تعمل لأجله، أن تحقق الخوف والرجاء حقا وصدقا وأن تستقيم على الجادة فيهما. هذا مقام -كما ذكرتُ- لك ليس مقام كلام، ولا مقام دعاوى، ولا مقام اغترار. هذا مقام عمل، مقام محاسبة، ومقام مجاهدة، والله المستعان.

❁ **المسألة الرابعة: أسباب الخوف والرجاء**: ما الذي يدعو العبد إلى أن يحقق مقام الخوف من الله، ومقام الرجاء فيه؟ ما الذي يحثه؟ ما الذي يحرك قلبه لِأَنْ يكون خائفا راجيا.

❑ **أما أسباب الخوف:**

❁ **فأولها**: العلم بالله عز وجل، وبما له من صفات القهر والجلال والكبرياء والعظمة والغضب والانتقام وما إليها. وكلما كان الإنسان أعلم بهذه الصفات كان أشدَّ خوفا وخشية من الله ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ**﴾ [فاطر:٢٨]. ولذا كان نبينا ﷺ أعلم الخلق بالله وأخشاهم له كما في الصحيحين قال ﷺ: (إني لأعلمكم بالله وأشدكم له خشية).

❁ **السبب الثاني**: معرفة عيوب النفس وجنايتها وتقصيرها في حق الله وتفريطها في جنب الله، يخاف بسبب ذنوبه أن ينالـه عذاب الله ﴿**قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ**﴾ [الأنعام:١٥].

❁ **السبب الثالث**: مطالعة نصوص الوعيد، والاستيقان بها. كلّما كان الإنسان أكثر حرصا على مطالعة هذه النصوص والتأمل فيها وتدبر معانيها كلّما دعاه هذا إلى أن يكون خائفا من الله عز وجل خوفا صادقا. فالله سبحانه وتعالى ما ذكر في آيات كثيرة عذاب الآخرة وهكذا نبيه ﷺ ما ذكر هذا عبثا، إنما ذُكِر ما يتعلّق بأدلة الوعيد؛ لأجل أن يحقق الإنسان هذا الخوف الذي يتبعه العمل، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿**إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ**﴾ [المعارج:٢٨]. عذاب الله عز وجل عذاب شديد وعذاب عظيم. وإذا عظَّم العظيم شيئا فهو والله عظيم

ويقول سبحانه: ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأنعام:١٥]. فهو عذاب عظيم صدق الله.

❁ **السبب الرابع**: الآيات الكونية التي يخوِّفُ الله سبحانه وتعالى بها عباده. قال سبحانه: ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِالآيَاتِ إِلاَّ تَخْوِيفًا﴾ [الإسراء:٥٩]. وفي الصحيحين قال ﷺ: (إنّ الشّمسَ والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته وإنما هما آيتان يخوف الله بهما عباده). النّاظر في هذه الآيات بمقلة قلبه يستحضر عظمة الله وقدرته وأنه سبحانه وتعالى يغضب إذا عصى عبادُه وأنه لا يرد بأسه عن أحد وأنه لا يعجزه شيء ومن كان كذلك كان حريا أن يخاف. إذا جمع الإنسان بين هذه الأمور الأربعة فإنه سيحقق الخوف من الله سبحانه وتعالى، وكلما كان أكثر استحضارا لها وأخذا بها فإنه سيكون خوفه خوفا صادقا.

❑ **أما أسباب الرجاء**: فإنّهما يتلخّصان في سببين:

❁ **السبب الأول**: العلم بالله وبما له من صفات الرحمة والمغفرة والرأفة والكرم والعفو وهي كثيرة في صفات الله عز وجل، بل أكثر صفات الله سبحانه وتعالى يورث الإيمانُ بها الرجاء فيه سبحانه وتعالى. ومن حقّق إيمانه بهذه الصفات سيكون ذا رجاء عظيم في الله جل وعلا حتى إن ابن مسعود رضي الله عنه قال: "ليغفِرَنّ الله يوم القيامة مغفرة ما خطرت على قلب بشر". الله عز وجل ذو رحمة واسعة رحمته واسعة كل شيء وبشَّر عباده المؤمنين بفضل كبير ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ اللهِ فَضْلًا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب:٤٧]، وهو سبحانه لا يخلف الميعاد وما أحسن ما قال الثوري رحمه الله وهو ممّن نرجو أنه كان

جامعا بين الخوف والرجاء، والآثار عنه رحمه الله في جانب الخوف كثيرة والآثار عنه في جانب الرجاء كثيرة وممّا قال في جانب الرجاء: "لو عُرِض عليّ أن يكون حسابي إلى ربِّي أو أن يكون إلى والدي لأحببت أن يكون حسابي إلى ربّي، ربّي خير لي من والدي". سبحان الله! ما هذا الرجاء العظيم! الله عز وجل أرحم بعباده من الوالدة بولدها، تظنُّ في أبيك أو أمك إذا تولّيا حسابك إلا كلّ خير ظُنَّ بربك ما هو أعظم؛ لأن رحمة الله أوسع.

❁ **الأمر الثاني**: مطالعة نصوص الوعد والاستيقان بها، فإن الله سبحانه وتعالى ما ذكر لنا ما يدل على عظيم فضله ورحمته وجنته وفضله إلا لنُحقِّق جانب الرجاء، أن نكون طامعين في فضل الله، مُحسنين الظنَّ به. في الصحيحين: (أنا عند ظنِّ عبدي به وأنا معه إذا ذكرني) والرواية عند أحمد: (أنا عند ظنِّ عبدي بي فليظُنَّ بي ما شاء). فظُنَّ بربِّك كُلَّ خير وأبشر بالخير.

❁ **المسألة الخامسة: متعلّقات الخوف والرجاء**: يعني الخوف بأيِّ شيء يتعلق، والرجاء بأي شيء يتعلق ما هي التفاصيل التي تتعلق بعبادة الخوف وعبادة الرجاء؟

❑ **أوّلا: متعلَّقات الخوف**: متعلَّقات الخوف كما دلت الأدلة كثيرة:

❁ **أوّلها: الخوف من الله سبحانه وتعالى**؛ الله عز وجل متصف بصفات يقتضي الإيمان بها أن يخاف وأن يُجَلَّ وأن يُخشى سبحانه وتعالى، وكلُّ ما بعد هذا المُتعلَّق فإنه فرع منه يجب أن يتعلق الخوف به هو سبحانه وتعالى. قال سبحانه: ﴿**وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ**﴾ [آل عمران:٢٨]، هذا يقتضي أن تخاف الله. ويقول سبحانه عن الملائكة: ﴿**يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ**﴾ [النّحل:٥٠]. والله جل وعلا

يقول: ﴿وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِ﴾ [الرعد:١٣] يخافون الله عز وجل خوفا صادقا. والله جل وعلا أثنى على عباده المؤمنين بخشيته هو سبحانه وتعالى في غير ما آية قال سبحانه: ﴿الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ﴾ [الأنبياء:٤٩]، ﴿مَّنْ خَشِيَ الرَّحْمَٰنَ بِالْغَيْبِ﴾ [ق:٣٣]، وفي حديث السبعة الذين يظلهم الله عز وجل في ظلِّه قال: (وَرَجُلٌ دَعَتْهُمْ رَأَتْهُمْ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فقال إني أخاف الله). فالله جل وعلا يجب أن يخافه العبدُ الصادق في الإيمان به.

۞ **ثانيًا: الخوف من عذاب الآخرة؛** الخوف من عذاب البرزخ من أهوال القيامة وما فيها من تلك المواقف العظيمة من حساب ووزن وصراط وضيق شديد ثم الخوف من عذاب النار ذلك العذاب الذي جدير والله أن يُخاف فأهل الإيمان يخافون عذاب الله سبحانه وتعالى قال سبحانه: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ﴾ [هود:١٠٣]، وقال سبحانه ﴿وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ﴾ [الرعد:٢١].

۞ **الأمر الثالث: الخوف من عدم قبول الحسنة؛** ويدل على هذا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون:٦٠]، وفُسِّرَ هذا من نبينا ﷺ كما في حديث عائشة رضي الله عنها ففسر حال هؤلاء الذين قلوبهم وجلة بأنه: (الرجل يصوم ويصلي ويتصدق ويخشى أن لا يقبل منه) فيخاف الإنسان مع اجتهاده وقنوته وشدة تعبده لله سبحانه وتعالى مع هذا الاجتهاد ينبغي عليه أن يخاف أن لا يقبل الله سبحانه وتعالى منه. وهذا الخوف ليس نابعـًا من سوء ظن بالله جل وعلا أو خشية أن يخلف الله عز وجل وعده بقبول الحسنات الأمر ليس كذلك، إنما خشية العبد راجعة إلى نفسه فإنه يخشى أن لا يكون قد وفّى

الحسنات حقها ولا قام بها على الوجه المرضي شأن أهل الإيمان أنهم لا يحسنون ظنهم بأنفسهم، إنما إحسان ظنهم بربهم. ولذلك مهما فعلوا يرون أنّ حقَّ ربهم عليهم أعظم وأنّهم ما وَفَّوْا الطاعة ما تستحقه من إجلال الله وإعظامه ومراقبته أثناء العبادة وإيفاء العبادة حقّها من تحقيق شروطها وأركانها وواجباتها وما يتعين ويلزم فيها، يخاف أن لا يكون وفَّى هذه العبادة حقَّها. والله سبحانه قد بيَّن وَأَوْضَحَ لنا الْمَحَجَّةَ فَقَالَ: ﴿**إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ**﴾ [المائدة:٢٧]، يتقبّلُ الحسنة ممّن اتّقى اللهَ فيها، واتِّقاءُ الله في العمل الصالح يكون بتحقيق العبودية فيها على الوجه الذي يحبه الله، أن يحقق فيها جانبيْ الإخلاص والمتابعة ومن الذي يزكي نفسه فيقول: إنه وفّى هذا المقام ما يستحقه؟ أو أنه يخاف أن تُردَّ حسنته ولا تقبل بسبب سيئاته، أن تكون منه سيئة لاحقة تبطل ثواب حسنة متقدِّمة. وهذا من أقل الأشياء استحضارا في نفوس الناس كما نبّه على هذا إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله. من أقل الأشياء استحضارا في نفوس الناس استحضار أن للسيئة تأثيرا في الحسنة كما أن للحسنة تأثيرا في السيئة. كما أنّ الحسنات يذهبن السيئات فإن السيئات قد يبطلن الحسنة. والله جل وعلا يقول: ﴿**وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ**﴾ [محمد:٣٣]. قال السلف رحمهم الله: يعني بالسيئات. فقد تأتي سيئة متأخرة فتكون سببا في إحباط ثواب حسنة متقدمة أو الانتقاص من أجرها. فهذا مما يندرج تحت هذا المتعلق وهو الخوف من عدم قبول الحسنة.

۞ **المتعلّق الرابع: الخوف من إثم السيئة وعقابها حالا ومآلا**. إذا علم الإنسان من نفسه التقصير وكلنا ذلك الرجل، علم أنه واقع في سيئات يفعلها

وواجبات يُقَصِّرُ فيها وتقصير في شكر الله عز وجل على نعمه فإنّه يخاف من أن يُؤخذ بهذا التقصير في الدنيا وفي الآخرة. وما أحسن ما قال ابن مسعود رضي الله عنه كما أورد البخاري رحمه الله في صحيحه قال: "إنّ المؤمن يرى ذنوبه كجبل فوق رأسه يخاف أن يسقط عليه، وإن المنافق يرى ذنوبه كذباب مر بأنفه فقال به هكذا". المؤمن شأن السيئات في قلبه عظيم لذلك يخاف خوفاً شديداً. وما أحسن ما قال الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "أدركتُ أقواماً لو أنفق أحدهم ملء الأرض ذهباً ما أَمِنَ لعظم الذنب في نفسه". تعظيم الذنب وتفخيمه واستحضاره دائماً هذا من علامات التوفيق للعبد ونسيانه والغفلة عنه من علامات الخذلان أن يسيء العبد ثم ينسى أنه أساء هذه مصيبة يبتلى بها الإنسان خذلاناً نعوذ بالله. فما أحسن العبد الذي تكون دائماً سيئاته بين عينه، يستحضر تقصيره دائماً! ولذلك يحدث التوبة بعد التوبة ويكثر من الحسنات لعل هذه تقوم بهذه.

۞ **الأمر الخامس: الخوف من الوقوع في السيئة حالاً والعبد غافل أو مستقبلاً**. شأن أهل الخوف الصادق أنّ خوفه متعلِّق بأن يكونوا واقعين في سيئات وهم في غفلة عن ذلك أو أنهم يخشون أن تتبدل الحال وأن يتقلّب القلب ويتغير حال الإنسان في المستقبل وبعد أن يكون من أهل الطاعة يخشى أن يكون من أهل المعصية، يخاف أن يُبَدَّلَ بالحسنة السيئة. وأورد البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن التابعي الجليل ابن أبي مليكة رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: " أدركتُ ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ كلُّهم يخشى النفاق على نفسه". كل واحد منهم يخشى أن يكون من أهل النفاق وهم أصحاب رسول الله ﷺ. فإنا لله وإنا إليه راجعون! ماذا يقول الواحد منَّا. إذا كان الصحابي يخاف النفاق على نفسه والله إنهم في هذا لصادقون وليس

هذا منهم ادِّعاء أو مفاخرة، وفعلا يشعر بأنه يخاف أن يكون منافقا. فالمشتكى إلى الله ماذا يقول الواحد مِنَّا؟

۞ **الأمر السادس: الخوف من سوء الخاتمة**. وهذا فرع عن ما قبله. وما أقضَّ مضاجع الصالحين شيء كخوفهم من سوء الخاتمة، يخاف الإنسان أن يُجازى على سيئاته وتفريطه وتقصيره بأن يخذل قبل الموت، فيختم له بخاتمة السوء والأعمال بالخواتيم. فالحياة هي مرة واحدة وأيُّ مصيبة أن تكون النهاية نهاية لا يحبها الله، يكون العبد على حال سوء حين تقبض روحه. فهذا شيء يصيب العبد برهبة وخوف عظيم من الله سبحانه وتعالى.

فالخوفُ من سوء الخاتمة دأبُ الصالحين. الثوري رحمه الله صاحب الرجاء السابق ونفسه كان يبكي بكاء شديدا في مرض موته ويقول: "أخافُ أن أُسلبَ الإيمان قبل الموت". وهو سفيان الثوري أحد أفراد الدهر علما وعملا مع ذلك يخاف، يخاف أن تكون الخاتمة غير مرضية نعوذ بالله من سوء الخاتمة ونسأله سبحانه حسن الخاتمة.

❑ **أما متعلّقات الرجاء**: بأي شيء يتعلق رجاء المؤمن؟

۞ **فأوّلُ شيء وأعظمُ شيء وأكبرُ شيء وهو الأصلُ لما بعد: الرجاء في الله وحسن الظن به**. الله سبحانه وتعالى صفاته تقتضي من العبد أو من صفاته ما يقتضي من العبد أن يطمع في فضله وأن يحسن الظنَّ به وأن يرجوه هو سبحانه وتعالى (يا ابن آدم إنك ما دعوتني ورجوتني غفرت لك على ما كان منك ولا أبالي). في الحديث السابق: (لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله).

❁ **الأمر الثاني: رجاء قبول الحسنة.** يُطِيع العبد، يُحسِن، ويرجو أن يتقبل الله سبحانه وتعالى منه، والله جل وعلا وصف أهل الإيمان بقوله: ﴿**يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ**﴾ [فاطر:٢٩]. يعمل ويرجو أن الله عز وجل لكرمه وفضله وإحسانه يتقبل منه على تقصيرٍ منه. وهذا يا إخوتاه هو الاحتساب الذي جاء في بعض الأحاديث، النبي ﷺ قال كما في الصحيحين: (من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا) هذا هو الاحتساب؛ احتساب الأجر رجاء الثواب على الصيام من قام رمضان من قام ليلة القدر كل ذلك والنبي ﷺ يقول: (إيمانًا واحتسابًا). يفعل العبد وهو يحتسب الأجر على الله سبحانه وتعالى.

❁ **المتعلَّق الثالث: رجاء مغفرة الزلّة ورجاء التجاوز عن السيئة.** يرجو العبد أن الله سبحانه وتعالى يقابل فعله وسيئاته وغدراته وفجراته أن يقابل ذلك بالعفو والصفح وهو أهل لذلك سبحانه وتعالى. وقد بيّن الله جل وعلا دعاء إبراهيم عليه السلام قال: ﴿**وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ**﴾ [الشعراء:٨٢]، يرجو العبد أنّ الله سبحانه وتعالى يتجاوز ويعفو ويغفر. وسحرة فرعون لما آمنوا أخبر الله سبحانه وتعالى عن دعائهم فقال عنهم سبحانه: ﴿**إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا أَنْ كُنَّا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ [الشعراء:٥١].

❁ **الأمر الرابع: رجاء لقاء الله والفوز برؤيته.** وهذا من أعظم أنواع الرّجاء والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿**فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلا صَالِحًا**﴾ [الكهف:١١٠]. قال سبحانه: ﴿**مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللهِ لَآتٍ**﴾ [العنكبوت:٥]. فيرجو العبد أن يفوز بهذه النعمة التي لا توازيها نعمة. هذه متعلقات الرجاء.

❁ **وأنتقل بعدها إلى المسألة السادسة والأخيرة: ألا وهي ثمرة الخوف والرجاء**: ما من شك أن الخوف الشرعي والرجاء الشرعي ثمرات يانعة:

وأعظم ما يثمره الخوف الصادق والرجاء الصادق هو العمل الصالح والبعد عن السيئات.

✓ **أما الخوفُ**: من كان خوفه خوفًا صادقًا مستقيمًا على جادة الشرع فإنه لا بد أن يكون مثمراً للاجتهاد في الطاعة والبعد عن السيئة. وما أحسن من قال من أهل العلم: "ليس الخائف من بكى وعصر عينيه إنما الخائف من ترك ما يعذب عليه". هذا هو الخوف. الخوف الصادق هو الذي يحمل على أداء ما يحبُّ الله ويُنفِّر ممّا يبغض الله. وأحسن من هذا قوله ﷺ فيما أخرج الترمذي بإسناد حسن قال ﷺ: (من خاف أدلج، ومن أدلج بلغ المنزل)؛ أدلج يعني شمّر في الطاعة. إن كان خوفك من الله سبحانه وتعالى صادقًا إذن عليك أن تجتهد في البعد عما يوقع بك ما تخاف هذا الخوف الصادق المعقول. وتجد في النصوص أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين الخوف والعمل، تجد الله سبحانه وتعالى يثني على ملائكته بقوله: ﴿**يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ**﴾ [النحل:٥٠]. ثمّتَ ارتباط بين الأمرين. والله جل وعلا يثني على أهل الإيمان: ﴿**وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ**﴾ [الرعد:٢١]. إذن تجد أن هناك ارتباطًا بين الخوف من الله جل وعلا والاجتهاد في طاعته.

✓ **وكذلك الأمر في الرجاء**: فقد أجمع العالمون بالله على أنّ الرجاء لا يصحُّ إلا مع العمل. أما رجاء مع إهمال فإنّه رجاءٌ كاذبٌ والله سبحانه وتعالى

يقول: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللهِ**﴾ [البقرة:٢١٨]، يعني أولئك الراجون حقًّا، أولئك الذين يستحقون أن يوصفوا بالرجاء. من هم؟ الذين حقّقوا الإيمان والذين جاهدوا في الله عز وجل حق جهاده وهاجروا إليه سبحانه هؤلاء هم الذين يستحقون أن يكونوا أهل الرجاء. وطوى الله سبحانه وتعالى الرجاء عمّن سواهم. وقل مثل هذا في قوله سبحانه: ﴿**فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَآءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا وَلاَ يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدَا**﴾ [الكهف:١١٠]. هذا هو الرجاء الصادق.

إذن نستطيع أن نستخلص من كل ما سبق قاعدة توجز لنا ما فات: **الخوفُ الشرعيُّ: ما قارنه الرّجاءُ، وتبعه العملُ. والرّجاءُ الشّرعيُّ: ما قارنه الخوفُ، وتبعه العمل**[٦١].

(٦١) إلى هنا تمام (**المجلس السابع والعشرون**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الثلاثاء السابع من شهر شوال، سنة خمس وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعة وست دقائق.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَلَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودِ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة من كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ فيها بحث طويل عند أهل العلم وبين أيدينا بما يتعلق بهذه الجملة ستُّ مسائل:

❁ المسألة الأولى: هذه الجملة:

(وَلَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودِ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ): ذهب بعض أهل العلم ومنهم الشارح ابن أبي العز رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحه على هذه العقيدة ذهب إلى صحة هذه الجملة ووجَّهها بأنها تأكيد لما قرره قبل أسطر وذلك في قوله: (وَلَا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ) يقول في معنى كلامه هذه الجملة كتلك. مراده على هذا أن مرتكب الكبيرة فعلا لمحرم أو تركا لواجب لا يكفر حتى يستحلَّه؛ بمعنى أنه لم يكن مسلما؛ لأنه ترك المعاصي إذ لو تركها ولم يقر بالإسلام لم يكن مسلما إنما يكون مسلما بالإقرار بالإسلام فكذلك لا يكفر بفعلها إنما يكفر إذا جحد الإسلام بالاستحلال. فبناء على هذا: هؤلاء العلماء الذين ذكروا ما بيّنتُ لك يرون أن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ لا يريد تقرير أن الردّة لا تكون إلا بجحود القلب. يقول هؤلاء: السياق ليس متعلقا ببيان أسباب الردة، وإنما هو يتكلم عن مسألة تكفير العاصي. وعليه فالقصر في قوله: (وَلَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودِ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ) يريدون أنه قصر إضافي وليس قصرا حقيقيا.

ومن أهل العلم من رأى أن هذه الجملة منتقدة فظاهر كلامه حصر الكفر بالجحود فحسب كما عليه المرجئة وهو منهم على تفصيل في مرجئة الفقهاء على وجه الخصوص الذين ينتمي إليهم الطحاوي رحمه الله كما سيأتي إن شاء الله حين كلامه عن الإيمان.

والذي يظهر والله أعلم أن هذا الرأي الثاني أقرب وذلك لثلاثة أمور:

۞ **أوّلا**: أن هذا ظاهر كلامه، وكلامه مسوق مساق القاعدة العامة وهو يقول: (لا يخرج العبد من الإيمان) فعبّر بالعبد وما عبر بالمذنب أو العاصي أو مرتكب الكبيرة فهذا أيضا يقوي هذا الظاهر وأنه يجعلها قاعدة عامة.

۞ **والأمرُ الثاني**: أن هذا يوافق مذهبه الإرجائي الذي يخرج العمل عن مسمى الإيمان.

۞ **وأمرٌ ثالثٌ**: وهو أن المؤلِّف -عفا الله عنّا وعنه- له كلام ظاهره يؤيد هذا الرأي وذلك ما ذكره في المجلد الثامن من كتابه شرح مشكل الآثار، له كلام يتعلق بهذا الموضوع ولولا أن المقام سيطول بذكر كلامه ومناقشته لذكرته.

على كل حال الصواب -والله تعالى أعلم- أنّ هذه الجملة من جملة المؤاخذات والأخطاء التي ينبغي التنبه لها والتحرز منها وذاك أنه حصر خروج العبد من الإيمان بجحود ما أدخله فيه. ولا شك أن هذا غير صواب كما سيأتي وأضعف الإيمان أن هذه الجملة مُلْبِسَةٌ مُوهِمَةٌ، ومتون الاعتقاد ومصنفاته عموما ينبغي تنزيهها عن مثل هذه العبارات والجمل التي فيها إجمال واشتباه لا سيما والمقام مقام ذكر ما يتعلق بالإيمان والكفر وذلك لا شك أنه من الأمور العظيمة التي لا بد فيها من البيان الواضح الذي لا لبس فيه.

❁ **المسألة الثانية**: المذهب الحق هو الذي دلت عليه النصوص وهو الذي اتفق عليه أهل السنة والجماعة: أن الكفر أي الخروج من الإيمان بالكلية يكون بكلِّ ما ناقض أصل الإيمان وذلك ما يرجع إلى أربعة أنواع:

- قول.
- فعل.
- اعتقاد.
- شك.

۞ **أما القول**: فالمراد به: كل قول دل الدليل من الوحي على أنه مُخرِج من الإيمان كسب الله جل جلاله أو سب رسوله ﷺ أو دعاء غير الله عز وجل أو ما شاكل ذلك من هذه الأقوال التي دلّ الدليل على أنها مخرجة من الإيمان.

۞ **وأما الاعتقاد**: المراد به: اعتقاد ما دلّ الدليل من الوحي على أنه مخرج من الإيمان بالكلية وذلك يتفرع عنه أشياء كثيرة كاعتقاد شريك مع الله سبحانه وتعالى فيما اختص به أو بغض النبي ﷺ أو كبغض بعض ما جاء به عليه الصلاة والسلام أو الاستكبار عن متابعته ﷺ أو تكذيب ما جاء به. ومن ذلك ما ذكره في الجملة السابقة في مسألة الاستحلال

۞ **الفعل**: المراد به: كل فعل دل الدليل من الوحي على أنه ناقض للإيمان بالكلية كالسجود لأصحاب القبور، وكإهانة المصحف، وإلقائه في القاذورات أو إهانة نبي أو ما شاكل ذلك فهذه الأفعال لا شك أنها مخرجة من الإيمان.

ويندرج في قولنا الفعل: يندرج الترك الوجودي، فإنّ التحقيق أن الترك الوجوديّ فعل. الترك ينقسم إلى قسمين:

- ترك وجودي.
- وترك عدمي.

✓ الترك العدمي: هو الذهول، وعدم الفعل عن ذهول.

✓ أما الترك الوجودي: فهو كف وحبس للنفس. وهذا على الصحيح أنه فعل فيندرج في هذا ترك العمل بدين محمد ﷺ بالكلية. ولا شك أن هذا مخرج من الإيمان باتفاق أهل السنة، كذلك ترك الصلاة تهاونا وكسلا على الصحيح من كلام أهل العلم وهو مذهب جمهور السلف، بل نقل الإجماع عليه.

۞ **أمّا الأمر الرابع: فهو الشكُّ**: المراد به: الشكُّ في كلِّ ما دلّ الوحي على ثبوته فإن الواجب على كل مسلم وهذا من أصل الإيمان أن يقابل أخبار الله وأخبار رسوله ﷺ بالتصديق فإن شك وارتاب فإنه يكون كافرا. من شكّ فيما دل الدليل على ثبوته كنبوة نبي من الأنبياء أو شك في أمر من أمور الآخرة أو شك في ثبوت صفة ثابتة لله سبحانه وتعالى إلى آخر ما هنالك فإن هذا شك مخرج من الإيمان. فكل ما وجب التصديق به فلا فرق في الحكم بالكفر فيه بين التكذيب والشك، لا فرق فيما وجب التصديق به بين التكذيب والشك من حيث الحكمُ بالكفر.

وهذا ما يتبيّن به الفرق بين مذهب أهل السنة والجماعة ومذهب المرجئة في هذا المقام.

❁ **المسألة الثالثة**: تفريعا على المسألة السابقة أقولُ: تنبه -يارعاك الله- إلى أن أهل السنة والجماعة يرون أن الإيمان المُنجي عند الله عز وجل لا بد فيه من اجتماع إيمان الباطن، وإيمان الظاهر. وهذا ما أطبقوا على التعبير عنه بقولهم: (إنّ الإيمان قول وعمل) فهو قول القلب، واللسان، وعمل القلب والجوارح. إذن لا بد من اجتماع هذه الأمور كما سيأتي إن شاء الله عند الكلام عن تعريف الإيمان.

أمّا الكفر: فلا يلزم فيه الاجتماع، الكفر يختلف الكلام فيه عن الكلام في الإيمان، بل يعلق الحكم بالكفر بالباطن، كما يعلق الحكم بالكفر بالظاهر. فلا يشترط في الحكم بالكفر اجتماع كفر الباطن والظاهر:

- ✓ فمتى كفر بباطنه وظاهره فقد كفر.
- ✓ ومتى كفر بظاهره فقط فهو كافر.
- ✓ ومتى كفر بباطنه فقط فهو كافر.

إذن لا يصح البتة أن يقال: إنّ مناط الحكم بالكفر هو ما تعلق بالقلب فقط، فهذا مذهب أهل الإرجاء. أما أهل السنة والجماعة فمناط الكفر عندهم: قد يكون ما قام بالقلب وقد يكون ما قام بالظاهر يعني باللسان أو بالجوارح. وعليه فمن كان مكلَّفا وسب الله عز وجل أو سب ﷺ أو استهزأ بالله أو بالنبي ﷺ أو بالقرآن أو بأحاديثه عليه الصلاة والسلام فإنه يكون بمجرد هذا القول كافرا، ولا حاجة بنا إلى أن نبحث عن ما في قلبه. فعلى أي حال كان قلبه فهو عندنا كافر.

كذلك الأمر فيما فيه فإن لو أن مكلفا ركض المصحف بقدمه وهو يعلم أنه مصحف فإنه بمجرد هذا الفعل كافر بغض النظر عما في قلبه سواء كان مصدقا، سواء كان مكذبا، سواء كان ذاهلا عن اعتقاده. كل ذلك لا أثر له في الحكم فإن مجرد هذا الفعل الكفري أو القول الكفري فإن الحكم بالكفر يناط به.

ومما يدلُّ في كتاب الله على أن الكفر يكون بالظاهر قوله تعالى: ﴿**يَحْلِفُونَ بِاللهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ**﴾ [التوبة:٧٤].

إذن بمجرد قول كلمة الكفر فإن هذا الذي تكلّم أو هؤلاء الذين تكلموا بالكفر صاروا كافرين وكفروا بعد إسلامهم. فمن تكلم بالكفر فإنه يكون كافرا.

ولاحظ -يا رعاك الله- أن بحثي الآن هو في مسألة ما هو الكفر والحكم بالكفر يعني بالتكفير على جهة العموم. فلا يردن على ذهنك الآن أننا نتحدث في تكفير معين. انس هذا الموضوع الآن؛ لأنه ليس مقامه وكثير من الناس تذهب عليه الفائدة في هذا المقام؛ لأن ذهنه مرتبط فقط بمسألة شروط التكفير وما إلى ذلك. يا أخي هذا المقام ليس مقام هذا الكلام الآن. نحن نتكلّم فيما هو كفر وما هو الذي يحكم عليه بالكفر بغض النظر عن تطبيق هذا الكفر على زيد أو عمرو، هذا بحث آخر.

مما يدل على ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿**وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ * لا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ**﴾ [التوبة:٦٥-٦٦]. بأي شيء كان هذا الكفر؟ بما ذكر من قبله وهو الاستهزاء. فمن استهزأ بالله ورسوله ﷺ وآيات الله عز وجل فإنه يكون كافرا بنص هذه الآية والعبرة بعموم اللفظ بغض النظر عن ما قيل في سبب نزولها.

أيضا مما يدل على ذلك -وهو من أصرح ما يكون في الدلالة-: قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ﴾ [النحل:١٠٦]. هذه الآية هي في كفر الظاهر لا في كفر الباطن. بمعنى قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ﴾ يعني بظاهره ولا تتعلق الآية هنا بالكفر بالباطن؛ لأنه استثنى المكره ولا إكراه على ما في القلب. هل يتصور الإكراه على ما في القلب؟ هل يتصور أن كافرا ظالما يُلزِم ويُجبر مسلما على أن يبغض بقلبه النبي محمد ﷺ؟ هو يمكن أن يكرهه على أن يقول كلمة أو أن يفعل فعلا. أما ما في القلب فلا سبيل إلى الإكراه عليه. إذن لما استثنى سبحانه وتعالى من أُكره دلّ هذا على أنّ كلّ من أظهر الكفر كافر باستثناء المكره. من كفر بالله من بعد إيمانه تفسيرها من أظهر الكفر فهو كافر. لماذا أقول من أظهر الكفر؟ لأن السياق لا يتعلق قطعا إلا بالكفر الظاهر بمعنى صدر منه قول كفري أو صدر منه فعل كفري. لماذا لا نقول: أو اعتقد الكفر؟ نقول هذا لا يرد الآن، هذا عليه أدلة أخرى لكن هنا لا يدل عليه. لماذا؟ لأنه استثنى المكره. فصارت الآية من أظهر الكفر كفر. كلُّ من أظهر الكفر كفر باستثناء المكره والإكراه له شروطه الشرعية. فتبين بهذا أن الكفر كما أنه يكون بالباطن فإنه يكون بالظاهر. كما أن هناك قولا هو إيمان، وكما أن هناك اعتقادًا هو إيمان، وكما أن هناك عملا هو إيمان فكذلك هناك قول هو كفر، وهناك فعل هو كفر، وهناك اعتقاد هو كفر.

إذن تنبَّهْ إلى هذا الأمر واحذر من أن يلتبس عليك مذهب أهل السنة بمذهب المرجئة فإنك لربما وجدت في بعض كتب الشراح أو ربما كتب التفسير أو غيرها ربما تجد مقالات إرجائية تلتبس عليك. تجد أنه يقول مثلاً من سبَّ

الله عز وجل مستحلاً فقد كفر. كلمة (مستحلاً) هنا مراد صاحبها أن الكفر إنما تعلق بما قام بالقلب وهذا غير صحيح. هذه نقولها مستحلاً فيما فعل؛ لأن المعصية ليست كفراً لكن إذا صاحبها استحلال فإنه يكون كافراً لا لأنه عصى، ولكن لأنه استحل. أما سب الله جل وعلا فهو من حيث هو كفر استحل ذلك أو لم يستحل.

وقد يقولُ قائلٌ: إننا نجد في بعض كتب الفقه التي يؤلِّفُها من هو على مذهب الإرجاء أنهم ينصون على أن من قال كذا فقد كفر من فعل كذا فقد كفر. انتبه المرجئة لا يخالفون في هذه الأحكام الفقهية أو أقول كثير منهم لا يخالف في هذه الأحكام الكفرية. ولكن الحكم هاهنا حينما يقولون هذا الفعل كفر إنما يريدون به أنه أمارة على الكفر، لا يريدون أنه هو من حيث هو كفر إنما هو مجرد أمارة على الكفر.

ما الفرق؟ الفرقُ أن الأمارة قد تصيب وقد تخطئ؛ بمعنى أننا نحكم عليه بظاهر فعله ونقيم عليه الأحكام الشرعية بناء على هذا القول أو هذا الفعل. أما في حقيقة الحال وما قام بقلبه فالله عز وجل به عليمٌ لربما كان في حقيقة الأمر مؤمنا ولربما كان كافرا. فلمّا لم يكن لنا سبيل لأن نشق عن قلبه فنعرف هل هو مؤمن أو كافر أنطنا الحكم بالظاهر هذا مرادهم بكون هذا الفعل كفرا، يعني هو أمارة على الكفر؛ بمعنى: القوم يرون أننا نحكم عليه بالكفر في الظاهر ولربما كان في الباطن مؤمنا، يعني ربما نقتله على الردة بفعله أو بقوله ثم إنه يوم القيامة يكون في الجنة؛ لأن الله يعلم أنه كان مصدقا بقلبه.

أمّا أهل السنة والجماعة فإنهم يقولون إنه بمجرد السب كفر ظاهرا وباطنا، إنه بمجرد إهانة المصحف فإنه يكون كافرا باطنا وظاهرا. **تنبَّهْ إلى الفرق بين هذا المذهب وذاك.**

❁ **المسألة الرابعة**: تنبّه -يا رعاك الله- إلى أن كثيرا من المرجئة كما أخطؤوا في حصر الكفر في ما قام بالقلب فإنهم أخطؤوا فيما حصروا فيه في القلب؛ بمعنى أن كثيرا من المرجئة يحصرون الكفر الذي يقوم بالقلب بنوع واحد ألا: وهو التكذيب أو التكذيب والجحود. وهذا لا شك أنه ليس صوابا:

۞ **فأوّلا**: الأمرُ كما علمنا أن الكفر يكون بالقول ويكون بالفعل ويكون بالاعتقاد ويكون بالشك، هذا أولا.

۞ **ثانيا**: أنّ الكفر الذي يقوم بالقلب ليس محصورا بكفر التكذيب أو كفر الجحود، وإنما قد يكون وهذا لا شك فيه ولا خلاف أنّ من كذب بقلبه فإنه يكون كافرا والله سبحانه وتعالى قد بيّن هذا في آيات كثيرة ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِّمَّن يُكَذِّبُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ يُوزَعُونَ * حَتَّىٰ إِذَا جَآءُو قَالَ أَكَذَّبْتُم بِآيَاتِي**﴾ [النمل:٨٣-٨٤]. إذن دلّ هذا على أنّ هؤلاء بتكذيبهم كفار من أهل النار. من كذّب الله عز وجل أو كذّب رسوله ﷺ أو كذّب بشيء مما جاء به محمد ﷺ فلا شك أنه يكون بذلك كافرا.

ومن ذلك: ما يتعلق بالاستحلال الذي تكلمنا عنه قبل قليل، فإن الاستحلال في غالب أحواله لا يخرج عن أن يكون تكذيبا.

ومن ذلك أيضا: كفر النفاق فالمنافق في حقيقة أمره مكذب المنافق هو في حقيقة أمره مكذب بقلبه مظهر للإسلام بظاهره. إذن آل الأمر في النفاق إلى التكذيب.

لكن الفرق بينه وبين غيره ممن يطلق إنه من المكذبين هو أن ذاك مظهر للكفر -يعني المكذِّب- وهذا -يعني المنافق- مظهر للإسلام، وإلا فكلاهما في الباطن مكذِّب.

والكفر أيضا يكون بالشكِّ -كما سبق الكلام في هذا- والله جل وعلا قال عن المنافقين: ﴿**وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ**﴾ [التوبة:٤٥]؛ ارتابت يعني: شكّت. فَالْمُنَافِقُونَ يُرَاوِحُونَ بَيْنَ تَكْذِيبٍ وَشَكٍّ.

أيضا كذلك يكون الكفر الباطن بالإعراض؛ الإعراض التام عن اتباع النبي ﷺ فَلَا تَصْدِيقَ وَلَا تَكْذِيبَ فهذا كفر أيضا ﴿**وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُنذِرُوا مُعْرِضُونَ**﴾ [الأحقاف:٣].

كذلك يكون الكفر بالباطن بالإباء والاستكبار: فَمَنْ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَلَمْ يَلْتَزِمْ وَلَمْ يَنْقَدْ لما جاء به نبينا محمد ﷺ أو لشيء مما جاء به النبي ﷺ وإن صدّق به فإنه كافر كحال اليهود الذين يعرفونه كما يعرفون أبناءهم. هذا لا شك أنهم كفار باستكبارهم. فالذي يستكبر حاله كحال اليهود أو كحال أبي طالب. فأبو طالب كان يصدق أن النبي ﷺ رسولٌ، ولكنه أبى واستكبر. وهذا الإباء والاستكبار له أسباب كما ستأتي الإشارة إلى ذلك إن شاء الله. **ومن ذلك أيضا** إبليس من استكبر فإن حاله كحال إبليس. إبليس لم يكن كفره؛ لأنه مكذب، إنما لأنه أبى واستكبر فكان من الكافرين.

كذلك يكون الكفر بالباطن بالجحود: والجحود عكس النفاق؛ يعني هو التصديق بالباطن والتكذيب بالظاهر، يظهر التكذيب والرد والإنكار وهو في باطنه مقر مصدق. وهذا كما قال سبحانه وتعالى: ﴿**وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا**﴾ [النمل:١٤]. ﴿**فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ**﴾ [البقرة:٨٩]، ﴿**يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا**﴾ [النحل:٨٣] ﴿**إِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللهِ يَجْحَدُونَ**﴾ [الأنعام:٣٣]. إذن هذا كفر الجحود.

○ والفرق بينه وبين ما قبله:

✓ **أنّ المستكبر** معترف ظاهرا بصدق النبي ﷺ، معترف بربوبية الله عز وجل، معترف بألوهية الله عز وجل، لكنه يأبى الانقياد. وهذا قد يكون راجعا إلى بغض، قد يكون راجعا إلى حسد، قد يكون راجعا إلى أنفة، قد يكون راجعا إلى عصبية، قد يكون راجعا إلى ما يزعمه بعض الزنادقة من أنه قد بلغ حدًّا من الإيمان ترتفع عنه فيه التكاليف. فهذا أيضا من كفر الإباء والاستكبار في حال بعض غلاة الصوفية الذين يزعمون أنه قد ارتفع عنهم التكليف؛ لأنهم بلغوا اليقين ﴿**وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ**﴾ [الحجر:٩٩]. هكذا حرَّفوا كتاب الله سبحانه وتعالى ولا شك أن من اعتقد أنه يسعه الخروج عن شريعة محمد ﷺ فلا شك في كفره.

✓ **أما في كفر الجحود** فإنه يظهر التكذيب كحال اليهود كحال فرعون كحال أبي جهل كحال أمية ابن أبي الصلت وأمثال هؤلاء. فأبو طالب مستكبر وأبو جهل جاحدٌ.

❁ **المسألة السادسة:** تتعلّق بقول المؤلّف: (**إِلَّا بِجُحُودِ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ**):

الجحود: مصدر جحد يجحَدُ جحْدا وجحودا. تقول: كفر جحْدٍ وتقول كفر جحود. وهو كما أسلفتُ: التصديق بالباطن والتكذيب بالظاهر، أو كما عبر الراغب في مفرداته بقوله: " نفي ما في القلب إثباته وإثبات ما في القلب نفيه". فهل المؤلف رحمه الله يريد الجحود فقط ويفرق بينه وبين التكذيب أو هو يريد الجحود والتكذيب ولا يفرق بينهما؟

أودُّ أن ألفت انتباهك -يا رعاك الله- إلى أنّ عناية كثير من العلماء المتقدمين لم تكن منصرفة إلى تحقيق الفروق بين أنواع الكفر القلبي المتقاربة. ولذلك قد يضعون هذه الكلمة محلّ ما يقاربها بخلاف ما عليه المتأخرون فإنهم حريصون على تحقيق الفروق بين هذه الأنواع. وأهل العلم في هذا المقام يعني في التفريق بين التكذيب والجحود فيما يبدو والله أعلم كانوا على ثلاثة أضرب:

۞ **منهم من كان يجعل الجحود والتكذيب قسيمين**: هذا قسم وهذا قسم. فالجحود هو تصديق الباطن وتكذيب الظاهر. أما التكذيب فإنه التكذيب بالباطن والظاهر. إذن هما عنده قسمان يخص التكذيب بهذا ويخص الظاهر ويخص الجحد أو الجحود بهذا.

۞ **وضرب ثاني يجعل بين التكذيب والجحود عموما وخصوصا مطلقا**: فالتكذيب عند هؤلاء أعم من الجحود. فالتكذيب عنده يطلق على التكذيب مطلقا سواء كذّب بباطنه وظاهره أو كذّب بظاهره فقط. ويخص الجحود بمن يكذبه بالظاهر فقط. وعليه فإننا نقول: على هذا المذهب كل جحود تكذيب، وليس كل تكذيب جحودا.

۞ والضرب الثالث هم الذين يجعلون هاتين الكلمتين مترادفتين: فيضعون التكذيب محل الجحود أو الجحود محل التكذيب ولا يبالي بمراعاة ما ذكر في هذا الكلام من الفرق بينهما.

والذي يظهر والله أعلم: أن المؤلف رحمه الله لم يكن يفرق بينهما فإذا ذكر التكذيب فإنه يريد الجحود وإذا ذكر الجحود فإنه يريد التكذيب. ويدل على هذا أنه ذكر قبل قليل ما يتعلّق بالاستحلال، والاستحلال في غالب أحواله كما علمت نوع من التكذيب.

مهما يكون من شيء ينبغي أن تفرق في هذا المقام بين مناط الكفر ومناط التكفير:

✓ **فمناط الكفر:** هو التكذيب مطلقا سواء كان بالباطن فقط أو كان بالظاهر فقط أو كان بكليهما. كل من كذب فقد كفر صح. إذا أظهر التكذيب وردّ وأنكر وهو في الباطن مصدق نقول كافر. وإذا أبطن ذلك كافر حتى ولو أظهر التصديق كحال المنافقين. إذا مناط الكفر التكذيب مطلقا.

✓ **أما مناط التكفير:** فإنه التكذيب الظاهر. مناط التكفير يعني الحكم أن نحكم بالكفر هذا لا يتعلق إلا بالتكذيب الظاهر. والسبب أنه لا سبيل لنا إلى الكشف عمّا في قلبه فتعلّق الحكم بما ظهر. وأما باطنه فأمره إلى الله سبحانه وتعالى فالله جل وعلا يتولّاه.

أختم بالتنبيه على أن المؤلّف رحمه الله علاوة على ما سبق التنبيه عليه عنده إشكالية أو في كلامه ما يشكل في مسألة الجحود. وذلك في قوله: **(إلا بجحود ما أدخله فيه)** مع أن الذي يدل عليه الدليل أن جحود كل ما ثبت عنه عن

النبي ﷺ سواء أدخله في الإسلام أو لم يكن هو المدخل في الإسلام فإنه يعتبر كفرا.

وفي قوله: (مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ): إجمال في الحقيقة. ما الذي يريده بقوله: (مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ)؟

لكن بغض النظر عن هذا الإجمال هو له كلام مفصل في شرح مشكل الآثار أتى فيه بما يُستغرب فإنه يرى أنّ بعض الواجبات يكفر جاحدها، وبعض الواجبات لا يكفر جاحدها. وهذا في الحقيقة مشكل في موضع وقفت عليه من هذا الكتاب في شرح مشكل الآثار ذكر أنّ زكاة المال فرض وزكاة الفطر فرض. لكن الفرق بينهما: أن زكاة المال يكفر جاحدها وزكاة الفطر لا يكفر جاحدها. وهذا في الحقيقة غير صحيح فإنّ كل شيء جاء به النبي ﷺ ولو لم يكن واجبا لو كان سنة لو كان مستحبا لكنه ثابت عن رسول الله ﷺ فجحده الجاحد فإنه يكون بجحده كافرا.

إذن الحكم عندنا في مسألة التكفير بالجحد هو ثبوت المجحود عن رسول الله ﷺ بغض النظر عنه عن كونه ركنا أو واجبا أو مستحبا. أما مذهبه كأنه يميل إلى أنّ الكفر بالجحد يتعلق بما تأكد وجوبه لا فيما وجب مطلقا فضلا عن السنن والمستحبات. وهذا في الحقيقة غريب ولا يرد على ذهنك أنه يعني إنما قال هذا الكلام؛ لأن هناك خلافا في صدقة الفطر وليس هناك خلاف في زكاة المال. هو لا يريد هذا؛ لأن صدقة الفطر أصلا متَّفق على وجوبها، أجمع العلماء على وجوبها. لكن المأخذ عنده هو من هذه الجهة أن تأكد الوجوب في حق زكاة المال يجعله جاحدها كافرا بينما لما كانت صدقة الفطر لما كانت

حالها في الشريعة ليست كحال زكاة المال من جهة تأكد الوجوب وليست من أركان الإسلام فإنه يقول إن جاحدها لا يكفر. وهذا يدل على أن تأصيل هذه المسألة أصلا كان عنده رحمه الله وعفا الله عنّا وعنه مخالف لما هو متقرر عند علماء أهل السنة والجماعة فإن مناط الكفر بالجحود هو الثبوت وليس تأكد الوجوب. من جحد شيئا دل الدليل على أنه مشروع ثابت عن رسول الله ﷺ، أنه من هذا الدين سواء كان ركنا من أركان الإسلام أو كان من جملة الواجبات أو حتى كان من جملة المستحبات لو أنه كان سواكا فإننا نقول إن هذا الجهد والتكذيب كفر بالله سبحانه وتعالى ولا يختلف أهل السنة والجماعة في هذه المسألة.

هذا ما ظهر لي من كلام المؤلِّف والعلم عند الله عزّ وجلّ. وأسأل الله أن يعفو عنّا وعنه وعن جميع المسلمين.

وما بحثُنا إلا بحثٌ في محاولة الوصول إلى الحقِّ وليس لنا غرض في تتبع أخطاء العلماء والتنبيه عليها بلا فائدة تعود علينا. إنّما قصدُنا أن هذا كلام موجود بين أيدي الناس ويتداوله طلاب العلم فينبغي أن نعرف ما هو الصواب من الخطأ.

والقاعدةُ عند أهلِ العلمِ: أنّ **حقَّ العِلْمِ مُقَدَّمٌ على حَقِّ العَالِمِ**[٦٢].

(٦٢) إلى هنا تمام (**المجلس الثامن والعشرون**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الثلاثاء السابع من شهر شوال، سنة خمس وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعة وست دقائق.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَالْإِيمَانُ: هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة من كلام المؤلّف –عفا الله عنه– يقرِّر فيها ما يعتقده وما ينقله عن الأئمة الثلاثة الذين أراد بيان عقيدتهم في هذه الرسالة.

فبيَّن هاهنا المذهب الذي ذهب إليه في مسألة الإيمان، وهو: أنّه إقرار باللسان وتصديق بالجنان، يعني: بالقلب.

وهذه الجملة من جملة المآخذ الواضحة على هذه الرسالة، والتي تعقّبها علماء أهل السنة على الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ ؛ إذ إنّه في هذا الموضع لم يبيِّن مذهب أهل السنة والجماعة، إنّما بيَّن مذهب مرجئة الفقهاء.

وهذه الجملة تتعلّق بها مسائل:

❁ **المسألة الأولى**: أنَّ هذه الجملة هي على نهج المرجئة –أعني مرجئة الفقهاء–، وهذا يجرُّنا إلى البحث في موضوع الإرجاء.

مذهب الإرجاء؛ مذهب مقابل لمذهب الوعيديّة.

والناس في باب الإيمان في الجملة طرفان ووسط:

–الوعيديّة.

– ويقابلهم المرجئة.

– وأهل السنة والجماعة وسط بين الفريقين، قد حازوا الحقّ بحذافيره ولله الحمد.

والإرجاء ينضوي تحته مذاهب كثيرة، الخيط الجامع لها إرجاء أي **تأخير العمل عن حقيقة الإيمان**.

هذا **الذي اتّفقت عليه فِرق المرجئة جميعًا؛ أنّ العمل ليس من الإيمان**.

وأشهر فِرق المرجئة أربع:

أولًا: الجهمية؛ والإيمان عندهم مجرد معرفة الله عَزَّ وَجلَّ بالقلب، ولا يكفر إلا من جهل الله.

ثانيًا: الكرَّامية؛ الذين قالوا: إنّ الإيمان مجرّد النطق بشهادة التوحيد باللسان فحسب، ومن أتى بشهادة التّوحيد فإنّه يكون مؤمنًا ولو كان قلبه مُنطويًا على الكفر، ولكنهم يقولون: هو مؤمن بنطقه، لكنّه لا يسلم ولا ينجو في الآخرة إلا إذا وافق قلبه لسانه، فإنْ لم يوافق قلبه لسانه؛ كان مؤمنًا مخلدًا في النار.

وهذا من التّناقض والشناعة بمكان.

المذهب الثالث: مذهب الأشاعرة والماتريديّة؛ الذين قالوا في المشهور عنهم: إنّ الإيمان هو التصديق بالقلب فحسب.

المذهب الرابع: مذهب مرجئة الفقهاء. وقد يُسمّون –وهذا أطلقه شيخ الإسلام في بعض كلامه، يقول: فقهاء المرجئة–، مرجئة الفقهاء؛ هذا الوصف الأشهر، أو فقهاء المرجئة.

وهذا المذهب نشأ في أواخر عهد الصحابة، وذهب إليه بعض من يُعدُّ في طبقة التابعين وفي طبقة أتباع التابعين.

ومن أشهر أولئك: ذرّ بن عبد الله الهمداني وابنه عمر، وطلق بن حبيب، وإبراهيم التيمي، وحماد بن أبي سليمان وتلميذه أبو حنيفة، كما ذهب إليه من رؤوس الفِرق ابن كُلاّب.

هذا المذهب خلاصته: أنّ أصحابه يقولون بسبعة أمور:

۞ **الأمر الأول**: أنّ الإيمان قول باللسان وتصديق بالقلب.

قد يعبِّرون بـ(الإقرار) أو بـ(الإقرار باللسان)، وكلّ ذلك يتوارد على معنى واحد، وهو النطق بالشهادتين.

والتّصديق مرادهم به أو كما يعبّرون: التصديق الموصل إلى حدِّ الإذعان، ويريدون به تصديق النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في كلِّ ما جاء به من عند ربِّه؛ فمجموع هذين –أعني الإقرار باللسان والتصديق بالقلب– هو حقيقة الإيمان.

وتنبّه هنا إلى أمرين:

– **الأول**: أنّ من أهل العلم من إذا حكى قول هؤلاء يقول: إن مذهبهم هو أن الإيمان قول، أو يقولون: إنّ مذهبهم هو أن الإيمان قول بلا عمل.

وليس مراد هؤلاء أنّ مذهبهم يوافق مذهب الكرَّامية، هم يريدون أنّ مذهبهم هو القول، أي: يريدون قول القلب وقول اللسان.

إذا وجدت من كلام السلف –من كلام أهل السنة– أنّ هؤلاء يقولون: إن الإيمان قول بلا عمل؛ فمرادهم قول القلب –الذي هو التصديق–، وقول اللسان –الذي هو النطق بالشهادتين–.

– **التنبيه الثاني**: نقل بعضهم عنهم أنّهم يقولون: إنّ النطق ركن زائد ليس بأصلي.

والمشهور عنهم ما قدّمته لك، وما نص عليه المؤلف هاهنا، فالنطق ركن أصلي كما هو المشهور عنهم.

۞ **الأمر الثاني**: أنّ أعمال القلوب، أي: الأعمال الصالحة التي تقوم بالقلب من المحبة والخشية والرجاء والتوكّل وما إلى ذلك، هذه عندهم ليست من الإيمان على المشهور من مذهبهم.

بعضهم ينقل عنهم أنّ أعمال القلوب من الإيمان، والمشهور –وهذا الأقرب– أنهم لا يرون أن أعمال القلوب من الإيمان، إنّما الإيمان هو التصديق.

ومضى على هذا المؤلف –عفا الله عنه– كما تجده في كتابه شرح مشكل الآثار؛ فإنّه جاء إلى قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَالْحَيَاءُ مِنَ الإِيمَانِ**»، فاستشكله، ونحا فيه إلى تأويل مُحصّله: أنّ الحياء يردع المؤمن عمّا لا ينبغي، وكذلك الإيمان يردع المؤمن عما لا ينبغي، فلما كانا –يريد الإيمان والحياء– يعملان عملًا واحدًا صحّ إطلاق أحدهما على الأخر. قال: والعرب تقيم الشيء مقام ما يُشبهه ويماثله.

إذن: هذا صريح في أنه يرى أنّ الحياء (عمل القلب) ليس من الإيمان.

وهذا الذي قال: غفلة عظيمة، فإنّ العرب تقيم الشيء مقام الشيء إذا كان يشبهه، وليس أنها تجعل الشيء من الشيء إذا كان يشبهه.

الحديث ليس فيه (الحياء إيمان)، إنّما الحديث فيه: «**الْحَيَاءُ مِنَ الإِيمَانِ**»؛ و(من) هاهنا: تبعيضة.

وضُمَّ إلى هذا قرينة أنّ الحديث فيه –أعني رواية مسلم لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ–: أن الحديث فيه بيان أنّ الإيمان شُعب، فقال:

«**الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ أَوْ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً**»، ثم قال في آخره: «**وَالْحَيَاءُ مِنَ الإِيمَانِ**».

فما ذكره –غفر الله له– لا شكّ أنّه غير صحيح، والمشكل هو أنّ الإنسان يعتقد ثمّ يستدل، فإنّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تقررت العقيدة في نفسه ثم أراد توجيه الدليل بما يوافق عقيدته.

والصواب: أن يكون العكس؛ أن يقوم الاعتقاد في ضوء الدليل، وأن يُصحَّح الاعتقاد في ضوء الدليل.

وكرّر الشيء نفسه؛ إنما جاء بعد هذا الحديث في موضع آخر، جاء أيضًا عند حديث: «**الْبَذَاذَةُ مِنْ الْإِيمَانِ**». البذاذة يعني: التقشف والزهد. أيضًا أوله بأن هذا مجاز، والمراد: البذاذة من خلق أهل الإيمان، وهذا تأويل صريح.

على كل حال المؤلف مضى على ما هو المشهور عند مرجئة الفقهاء من أنّ أعمال القلوب ليست من الإيمان.

وقد أحسن الشارح ابن أبي العزّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حينما استدرك على المؤلف أنه جعل عمل القلب الذي هو حبّ الصحابة من الإيمان؛ سيأتي معنا إن شاء الله أنه قال في الصحابة: (وَحُبُّهُمْ دِينٌ وَإِيمَانٌ وَإِحْسَانٌ).

فاستدرك عليه وقال: إنّ هذا مشكل على ما قرّره المؤلف؛ لأنه جعل الإيمان مقصورًا –الإيمان الذي في القلب– على التّصديق، وهاهنا جعل محبة الصحابة من الإيمان، وهذا مشكل! ثم قال: اللّهم إلا إذا كانت التسمية عنده من قبيل المجاز.

◉ **الأمر الثالث**: القوم –أعني مرجئة الفقهاء– يخرجون أعمال الجوارح عن حقيقة الإيمان.

أعمال الجوارح ليست من الإيمان؛ وهذا ما عليه –كما قدّمت– عامة أو جميع أهل الإرجاء، وسيأتي الكلام عن سبب ذلك قريبًا إن شاء الله.

والقوم يُسلِّمون أن الأعمال تسمى إيمانًا مجازًا باعتبارها من ثمرات الإيمان ونتائجه؛ فصحّ تسميتها بالإيمان بهذا الاعتبار.

◉ **الأمر الرابع**: أنهم يرون الأعمال من الإسلام.

هذا هو المشهور عنهم؛ أن الأعمال ليست إيمانًا، لكنها إسلام.

◉ **الأمر الخامس**: الإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقُص.

وسيأتي بيان سبب هذه المقالة قريبًا إن شاء الله.

وأوّلوا كلّ ما جاء في زيادة الإيمان ونقصه من نصوص صريحة بتأولين:

– **الأول**: أن الإيمان يزيد ولا ينقُص باعتبار المؤمَن به، لا باعتبار ما يكون من المؤمِن. يعني: باعتبار ما يجب الإيمان به الإيمان يزيد، وهذا مقصور على زمن الوحي. بمعنى: يقولون: الإيمان يزيد زمن الوحي، بالنظر إلى أنه في كل يوم –مثلًا– تنزل آية، فتتضمّن شيئًا يجب التصديق به، وغدًا ينزل شيء، فالقَدْر الذي يجب الإيمان –يعني: التصديق به– يزيد إلى انتهاء الوحي بوفاة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهنا لا زيادة بعد ذلك.

– **الأمر الثاني**: أوّلوا زيادة الإيمان ونقصانه بزيادة الأعمال ونقصانها؛ باعتبار أنّ هذا من قبيل المجاز، والعلاقة هنا كون الأعمال من ثمرات الإيمان ونتائجه.

۞ **الأمر السادس**: ذهب هؤلاء إلى أنّ أهل الإيمان فيه سواء.

فالإيمان لا يتفاضل أهله فيه، كلّ المؤمنين في إيمانهم سواء، فهم فيه كأسنان المِشْط، إيمان أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كإيمان الحجاج بن يوسف، أو كإيمان أبي مسلم الخرساني، لا فرق، هذا مصدِّق وهذا مصدِّق.

۞ **الأمر السابع**: قالوا: إنه لا يجوز الاستثناء في الإيمان، يجب الجزم فيه؛ لأنّ الإيمان هو التصديق مع النطق باللسان، وهذا لا استثناء فيه، بل يجب الجزم.

❁ ننتقل بعد هذا إلى **المسألة الثانية**، وهي: أنّ السبب الذي دعا هؤلاء إلى أن يذهبوا هذا المذهب ويُفرِّعوا هذه الأقوال؛ هو أنّهم التزموا أصلًا، هذا الأصل يصح وصفه بأنه ينبوع البدع في باب الإيمان، فإنّ جميع المخالفين في باب الإيمان قد التزموا به من الوعيدية، ومن المرجئة.

ذلكم زعمهم أن الإيمان شيء واحد لا يتبعض ولا يتجزأ، إمّا أن يوجد كله أو ينتفي كله، فإذا انتفى بعضه فإنّه ينتفي جميعًا.

وهذا ما ألمح إليه المؤلف فيما سيأتي معنا في الجملة التي بعد القادمة، وهي قوله: (**وَالْإِيمَانُ وَاحِدٌ**).

والشبهة عند هؤلاء شبهة عقلية، قالوا: إنّ الإيمان لو كان مركّبا من شعب وأجزاء فإن هذا يستلزم زواله بزوال بعضه، وذلك أنّ المركّب ينتفي بانتفاء بعض أجزائه.

وبناءً على هذا: لو ذهب منه شيء لم يبق منه شيء.

فالمركّب -مثلًا- من عشرة أجزاء، لو أُخذ منه واحدٌ فإنَّ العشرة لا تبقى عشرة، تزول العشرة.

فالمركّب: إذا ذهب منه شيء ذهب كله.

وهكذا الإيمان، لو كان أجزاءً لكان إذا ذهب بعضه ذهب كلّه.

وهذا ما التزمت به الوعيديّة؛ أنّ من ترك شيئًا من الإيمان فقد انتقض الإيمان عنده.

وأمّا المرجئة؛ فقالوا: إنّ الأدلة القطعية قد دلّت على أن مرتكب الكبيرة ليس بكافر، ولو كان الإيمان يتبعض لكان مركّبًا يزول بزوال بعضه، وعليه فسيكون العاصي كافرًا، وهذا لا يمكن القول به، لمخالفته صريح الأدلّة.

إذن: إمّا أن نقول:

- إنّ الإيمان أجزاء وأبعاض؛ فيكون مرتكب الكبيرة كافرًا.

- أو نقول: إنّ مرتكب الكبيرة مسلم مؤمن؛ وعليه فالإيمان واحد لا يتبعض ولا يتجزأ.

والتزموا بقاء حكم الإيمان بالنسبة للعصاة، وقالوا: إنّ الإيمان واحد لا يتبعض ولا يتجزأ.

وترتّب على هذا أيضًا مسألة ثانية، وهي: أنّ الإيمان لا يزيد ولا ينقُص؛ لأنه لو نقص لذهب كلّه، فعدنا إلى تكفير مرتكب الكبيرة.

إذن: الإيمان لا يزيد ولا ينقُص.

قالوا ثالثًا وبناءً على هذا: الناس في الإيمان سواء لا يتفاضلون؛ لأنه لو كان بعضهم أعظم إيمانًا من بعض، وبعضهم أنقص إيمانًا من بعض؛ فناقص الإيمان زائل الإيمان، فرجعنا إلى تكفير مرتكب الكبيرة.

وتفريعًا على هذا قالوا رابعًا: إنّ مرتكب الكبيرة مؤمن كامل الإيمان؛ لأنه أتى بالإيمان كله، نطق بالشهادتين، وصدّق بقلبه، فماذا بقي عليه من الإيمان لم يأت به؟ كان مؤمنًا كامل الإيمان.

وبناءً عليه: فمعصيته لا تضرّ إيمانه، تضرّ من جهات أخرى كونه متعرضًا للوعيد، لكن أن تكون مؤثرة في إيمانه هذا لا يكون.

قالوا خامسًا: بعدم جواز الاستثناء في الإيمان، ومن قال من المرجئة بوجوب الاستثناء في الإيمان فهذا عندهم له اعتبار آخر سوى هذا، والمقام لا يسمح بتفصيل القول في هذه المسألة.

❁ **المسألة الثالثة**: هذا التّأصيل الذي أصَّلوه تأصيل باطل، والحقّ مع أهل السنة الذين قالوا بما دلّت عليه الأدلة؛ من أنّ الإيمان ذو أبعاض وشُعب.

وبناءً عليه: فالإيمان يزيد بزيادتها، وينقص بنقصانها.

وبناءً عليه: فالمؤمن في إيمانهم متفاوتون، فبعضهم أعظم إيمانًا من بعض، وبعضهم أنقص إيمانًا من بعض.

وإذا كان الإيمان عندهم مركّبًا من هذه الأجزاء؛ فإنّه أيضًا عندهم لا يلزم زوال بعضه بزوال البعض الآخر، كما لا يلزم زوال أصله بزوال بعضه.

فأجزاء الإيمان وشُعبه متفاوتة في حكمها، وهي راجعة إلى ثلاثة أقسام:

الأوّل: من شُعب الإيمان ما يزول كمال الإيمان المستحب بزواله.

الثّاني: ما يزول كمال الإيمان الواجب بزواله.

الثّالث: ما يزول أصل الإيمان بزواله.

إذن: ليست هذه الشُعب على درجة واحدة، وإنما هي متفاوتة في أحكامها.

ويترتّب على هذا عند أهل السنة خمسة أصول:

الأصل الأول: أنّ الأعمال من الإيمان.

الأصل الثاني: أنّ الإيمان يزيد وينقص.

الأصل الثالث: أنّ أهل الإيمان متفاضلون فيه.

الأصل الرابع: أنّ مرتكب الكبيرة مسلم فاسق عاصٍ، لا يُعطى اسم الإيمان المطلق، ولا يُسلب مطلق اسم الإيمان.

الأصل الخامس: مشروعية الاستثناء في الإيمان؛ وذلك أن يقول المسلم أنا مؤمن إن شاء الله.

والأدلّة على أنّ الإيمان أجزاء وشُعب متعددة:

من أصرحها: ما ثبت في "الصحيحين" من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً**». هذه رواية البخاري في صحيحه.

وفي مسلم: «**الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً**».

وفي مسلم أيضًا: «**الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ، أَوْ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً**».

ومن ذلك أيضًا ما خرَّج مسلم في "الصحيح" من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ**».

ومن ذلك أيضًا: ما ثبت في "الصحيحين" وغيرهما من أحاديث الشفاعة، ومن ذلك: حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في "الصحيح"، قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«**يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيمَانٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ بُرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ**». أو قال: «**مِنْ خَيْرٍ**».

المقصود: أنّ الإيمان يتبعض، فيكون عند بعض الناس قدْر، ويكون عند أخرين ما هو أقلّ منه. إذن: هو يتبعض والناس فيه متفاوتون.

أما الشُبهة التي زعموا أنها شبهة عقلية؛ فإنّها شبهة عليلة غير صحيحة في العقل وفي الحسّ، **وذلك أنّ المُركبات قسمان:**

-من المركّبات ما يزول الاسم بزوال بعضه، مركّبٌ يزول الاسم بزوال بعضه، وذلك كالمكون من عشرة أجزاء، إذا زال واحد من هذه الأجزاء لم تعُد العشرة عشرة، فزال الاسم بزوال الجزء.

-ومن المركّبات، بل أكثر المركبات التي تتركب من أجزاء متشابهة أو حتّى مختلفة ما لا يكون التركيب شرطًا في بقاء الاسم.

مثال ذلك: لو كان عندك كومة من تراب فأخذت بعضها، فهل زال التراب بزوال البعض أو لا تزال الكومة كومة؟

لو أخذت غَرفةً من البحر، والبحر مكوّن من أجزاء وذرّات الماء، زال البحر بزوال بعضه؟

لو أخذت ورقة أو قطعت غصنًا من الشجرة هل زالت الشجرة أو الشجرة باقية؟ الشجرة باقية.

شأن الإيمان هو من هذا القسم؛ أنّه لا يلزم من زوال جزء منه زوالُه.

ثم حتّى القسم الأول القوم وقعوا في مغالطة، نعم الاسم لم يبق كما كان، المركّب الذي يُشترط بقاء أجزائه لبقاء الاسم إن زال جزء لم يصح إطلاق الاسم، نُسلِّم بهذا، لكن لا نُسلِّم بأنّ الحقيقة ولابد، لا بدّ أن تكون زائلة.

مثال ذلك: عندك مالٌ، لنقُل: عندك عشرة ريالات، هذه المجموعة مركبة من ريال وريال وريال إلى عشرة، لو أخذت ريالًا اسم العشرة زال، ولكن ماذا عن الحقيقة؟ هل زالت الحقيقة بالكلية أو بقيت أكثر الحقيقة؟ لا تزال تحمل معك مالًا.

فزعمهم أنّ زوال جزءٍ من المركّب يذهب أو يزول به المركّب لا شك أنه غير صحيح بإطلاق، لا في القسم الأول ولا في القسم الثاني.

المقصودُ: أنّ هذه الشبهة العقلية شبهة داحضة، ثم إنّ الواجب أن يقوم بناء الاعتقاد على أدلّة من وحي الله جَلَّ وَعلا، من كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من يديه ولا من خلفه، من سنة محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي لا ينطق عن الهوى.

أمّا مثل هذه القواعد والأصول التي تُزعم عقليةً تُجعل عيارًا على النصوص وتُردُّ بها صرائح الأدلة؛ هذا والله ليس مسلكًا حميدًا، نحن مُطَالبون بمقتضى إيماننا وشهادتنا أن لا إله إلا الله، وأنّ محمدا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أن نتَّبع ما أنزل الله إلينا، ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ [الأعراف: ٣].

مسألة الإيمان ليست مسألة سهلة يتناولها الإنسان بأطراف أصابعه، الإيمان شأنه شأن عظيم، النجاة والخسارة مُعلَّقة بثبوت الإيمان أو انتفائه.

وقد رتّب الله جَلَّ وَعلا على ثبوت الإيمان أكثر من مائة خصلة، كلّ خصلة منها خير من الدنيا وما فيها، والأدلّة المتعلّقة بحقيقة الإيمان وثبوت الأعمال فيه، وفي كونه يزيد وينقص، وأنّ أهله فيه متفاوتون؛ هذه أمور جاءت فيها أدلة كثيرة، كيف يُعرض عنها في مقابل مثل هذه القواعد والأصول التي يضلُّ بها من يضلُّ؟!

والعجيب أنّ الجهم بن صفوان -وهو رأس البلاء في هذا الباب، كما هو رأس البلاء في باب الصفات، كما هو رأس البلاء في باب القدر، وممّن بثَّ في الناس مثل هذه القواعد التي عارض بها وأتباعه النصوص- كانت قضية أنّ الشيء واحد لا يتجزأ طبّقها على الإيمان وطبقها على ذات الله عَزَّ وَجلَّ. ألمح إلى هذا شيخ الإسلام في موضع من كتبه، إنه كما قال في الإيمان قال في الله جَلَّ وَعلا. فالله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى عنده واحد لا يتصف بالصفات؛ لأنه لو اتصف بالصفات لكان في زعمه مركّبًا، وإذا كان مركّبًا كان حادثًا، والله قديم.

فانظر كيف أنه حادَّ الله ورسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وصادم النصوص واطَّرحها لعِلْمٍ أعجبه في زعمه أنه علم، وما هو إلا من زُبالات الأذهان وسخائف الأقوال، فجعلها ميزانًا توزن الأدلّة ومعانيها بها.

فأيُّ مصيبة هذه أن يُقعِّد الإنسان قواعد يرُدُّ إليها الأدلة، مع أنّ مقتضى الإيمان أن يكون العكس، أن يرُدَّ القواعد والأصول والضوابط التي تحلو في عينه إلى الأدلّة، تكون مقبولة أو مردودة في ضوء ذلك.

❁ **المسألة الرّابعة**: بقي التّنبيه على مسألة يكثُر طرحها والسؤال عنها إذا تطرق الحديث إلى موضوع مُرجئة الفقهاء، ألا وهو: **هل الخلاف بين أهل السنة والجماعة ومُرجئة الفقهاء خلاف لفظي أم هو خلاف حقيقي؟**

الخلاف اللفظي: هو الذي لا تترتّب عليه آثار.

والخلاف الحقيقي: هو الذي تترتّب عليه آثار.

الشارح ابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ انتصر لكون الخلاف بين أهل السنّة ومُرجئة الفقهاء خلاف صوري لفظي.

وذهب طائفة من أهل العلم إلى أن بعض أو كثيرًا من الخلاف بين أهل السنة ومُرجئة الفقهاء لفظي.

ولسنا بصدد توجيه كلام هؤلاء العلماء وما الذي أرادوه، إنّما نريد أن نصل إلى الخلاصة المتعلّقة بهذا الموضوع، هل الخلاف بين أهل السنة والجماعة لفظي أو حقيقي؟

من يتأمّل مذهب مُرجئة الفقهاء، ويكون مدركًا لمذهب أهل السنة في باب الإيمان، ويكون مطَّلِعًا على كلام السلف وآثارهم وما قالوه في هذا المذهب وأهله؛ فإنه فيما أظنُّ لا يملك إلا أن يقول: إنّ الخلاف حقيقي، وليس صوابًا أن يقال إن الخلاف لفظي.

ويدلُّ على هذا: أن ثمَّة آثارًا عدّة ترتّبت على ما ذهب إليه هؤلاء وخالفوا فيه أهل السنة.

فأولًا: القوم قد أخرجوا أعمال الجوارح عن حقيقة الإيمان، وهذه مصادمة صريحة للنّصوص.

الأدلة كثيرة جدًا، لربما زادت على مائة دليل في الكتاب والسنة؛ تنصّ على أنّ الأعمال من الإيمان، فكيف يجوز أن يقال لمن خالف ذلك فقال: لا، الأعمال ليست من الإيمان؟ كيف يُقال إنّ مخالفة النصوص مخالفة صورية؟

ثانيًا -وهذه مسألة مهمّة انتبه لها-: ترتّب على مقالة مُرجئة الفقهاء أنّ من لم يعمل شيئًا البتة فإنّه مؤمن ناجٍ عند الله عَزَّ وَجلَّ.

وهذه المقالة لا شكّ في بطلانها؛ فإنّ الإيمان النافع المُنجي عند الله جَلَّ وَعلا حقيقة مركّبة من ثلاث أشياء لابد في الإيمان المنجي منها:

لابد من قدْر من إيمان القلب.

ولابد من قدْر من نطق اللسان.

ولابد من قدْر من عمل الجوارح.

لا يمكن أن يكون الإنسان محقِّقًا أصل الإيمان إلا باجتماع هذه الأمور الثلاثة، لابد من قدْر من إيمان في قلبه، لابد من نطق باللسان، لابد أن يعمل شيئًا مما اختصّ بإيجابه محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وهذه المسألة مضى تفصيلها في دروس سابقة.

ولك أن تتأمل -يا رعاك الله- لماذا هذا الخلاف الكبير بين أهل السنة والمُرجئة، بل بين أهل السنة ومُرجئة الفقهاء إبّان عهد السلف في كون العمل من الإيمان أو ليس منه؟

أهل السنة يُشدِّدون النكير على كل من قال: إنّ العمل ليس من الإيمان، وهم مُصرُّون على أنّ العمل ليس من الإيمان.

أهل السنة يقولون: العمل من الإيمان، هم يقولون: لا يمكن أن يكون العمل من الإيمان، لماذا؟ هل الخلاف في مجرّد تسمية؟

القوم يقولون: بوجوب الأعمال الواجبة، لا تظنن إذا قيل إن المُرجئة يقولون: إن العمل ليس من الإيمان أنّ الأعمال الواجبة (الصلاة والزكاة والحج)؛ أن هذه ليست واجبة، القوم ليسوا قرامطة، باطنية، إباحية، القوم يرون أنّ الأعمال ما أوجبه الله منها فهو واجب. ويترتّب على التقصير في ذلك أن يكون الإنسان متوعدًا بالعقاب في الآخرة، والقوم يُشدِّدون في هذه المسائل، ويؤلفون في الزجر عن الكبائر، وعن التقصير في أداء ما أوجب الله. إذن ما هي حقيقة الخلاف؟

القوم على المشهور عندهم يقولون: الأعمال إسلام، الأعمال هدى، تقوى، صلاح، خير، بِرّ، لا ينازعون في هذا، لكن إذا جئت إلى كلمة الإيمان يقولون: لا. لماذا؟

ما هو السبب الذي جعلهم يأبون إدخال الأعمال في الإيمان والذي جعل أهل السنة يشددون النكير عليهم في أنّه لابد أن يكون العمل من الإيمان؟ هي هذه المسألة التي نتحدّث عنها.

السلف يقولون: لا إيمان نافعًا، لا إيمان منجيًا عند الله إلا بعمل الجوارح.

القوم يقولون: لا، الذي يأتي يوم القيامة ومعه قول اللسان وتصديق القلب؛ فإنّه ينجو عند الله جَلَّ وَعلا؛ إمّا ابتداءً وإما مآلًا.

يعني: حتى لو عذِّب على ترك العمل بالكليّة، ما أتى بالعمل بالكليّة؛ هذا يُعذّب إن عُذّب عذاب العُصاة.

السلف يقولون: لا، هذا ليس بمسلم، هذا ليس بمؤمن مطلقًا، كما أنّه لابدّ حتّى تنجو عند الله جَلَّ وَعلا من أن تشهد بـــ(لا إله إلا الله)، إذا لم يكن عندك عذر، لابد أن تتشهد.

فلو أتيت بإيمان القلب وما تشهدت ينفعك إيمان القلب؟ لا، لماذا؟ لأنّ التشهد ركن أصيل في الإيمان النافع.

لو أتيت بالشهادة وعملت بجوارحك وما أتيت بإيمان القلب ينفعك؟ لا، لماذا؟ لأنّه لابد في الإيمان من عمل القلب، ولابد من تصديقه.

كذلك الأمر في عمل الجوارح؛ لابد أن يعمل في الجملة، أمّا أن يترك الأعمال بالكلية؛ فهذا لا يكون مؤمنًا، وهذا عمق الخلاف بيننا وبين المُرجئة، ولا سيما مُرجئة الفقهاء.

الأمر الثالث: القول بأنّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص.

وهذه معارضة ومخالفة صريحة للأدلّة الواضحة في كتاب الله على أنّ الإيمان يزيد، ولما جاء في السنة أيضًا على أنّ الإيمان ينقص.

رابعًا: إخراج أعمال القلوب من الإيمان على القول المشهور عندهم، ويقال في أعمال القلوب ما قيل في أعمال الجوارح.

خامسًا: زعمهم أنّ الإيمان لا يتبعض ولا يتشعب. وهذه مخالفة صريحة للنصوص، ومن خالف النصوص لا يصح أن يُقال إن خلافه خلاف صوري.

سادسًا: زعمهم أنّ الناس في الإيمان سواء ولا يتحاشون أن يُطلقوا أنّ إيمان أفسق الفُسَّاق كإيمان أبي بكر وعمر، كإيمان جبريل وميكائيل. وهذه حدّ ذاتها شناعة عظيمة، كيف يجرؤ إنسان عليها؟! الإنسان لا يستطيع أن يقول عن

نفسه: إنّ إيمانه كإيمان الإمام أحمد، فكيف يقول إيمانه كإيمان أبي بكر وعمر؟! سبحان الله!

الأمر السابع: زعمهم أنّ الفاسق مؤمن كامل الإيمان.

وتحت هذا ما تحته من تهوين من أمر الفسق، فكم أثَّرت هذه المقالة في النّاس؟! إذا كنتم مهما عملتم وارتكبتم من الكبائر وقصّرتم في الواجبات أنا مؤمن، ويقرأ في النصوص ثواب المؤمنين، ويظنّ في نفسه أنه مندرج فيهم، فسيؤثر هذا ولابدّ في حصول التّساهل وانتشار المعاصي. أفسق الفساق يقول: إيماني إيمان كامل؛ لأني أتيت بالنطق وبالتصديق.

وثامنًا: قولهم بأنّ الاستثناء لا يجوز، وهذه مخالفة لما مضى عليه سلف هذه الأمة.

إذا تأملت في هذه المسائل وعلمت أنها من ثمرات مقالة مُرجئة الفقهاء؛ فأظنّ أنه سيتبين لك أنّ الخلاف بين أهل السنة والجماعة ومُرجئة الفقهاء أنه خلاف حقيقي.

وإني لأعجب، كيف يقال إنّ الخلاف لفظي والسلف قد شدّدوا، دونك شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي، دونك الإبانة لابن بطة، دونك أيَّ كتاب من كتب العقيدة المسندة.

تأمّل فيها الآثار، عقدوا أبوابًا لذمِّ المُرجئة، ولاحظ أنّ كثيرًا أو أكثر الآثار التي جاءت عن المتقدِّمين في ذم المُرجئة إنّما تعلّقت بهؤلاء، بمُرجئة الفقهاء، مع أنّ فيهم أناسًا من أهل الخير والعلم والصلاح، ولكن زلّت أقدامهم. ومع

ذلك السلف كانوا متشددين في هذا الأمر، حتى كان منهم من لا يُسلم أو لا يرد السلام على من ذهب إلى هذا المذهب.

إبراهيم التيمي وله مكانة عند أهل العلم، ومع ذلك إبراهيم النخعي ما سلَّم عليه أو ما ردّ عليه السلام؛ لأنّ التيمي ذهب إلى هذا المذهب.

كذلك تجد آثارًا عن سعيد بن جُبير وعن وكيع وعن جماعة كثيرة من السلف، كانوا شديدين جدًّا على مُرجئة الفقهاء، هل يُعقل أنّ الخلاف هين يسير لفظي صوريّ، والحال عند السلف على هذا المنوال يشدِّدون وينكرون ويغلظون، والخلاف سهل؟ لا أظن أن من اطّلع على هذه الآثار وأدركها سيقول بهذا القول.

نعم مُرجئة الفقهاء أخف خطأً وأقلّ بدعة من غيرهم من فرق المُرجئة، هم أقرب إلينا من غيرهم، لكن هذا شيء، وكون الخلاف لفظيًّا شيء آخر، والله تعالى أعلم.

❁ **المسألة الخامسة** قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَالْإِيمَانُ: هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ**).

علمتَ بما سبق أنّ هذا القول خطأ، وأنّ الحقَّ الذي لا ريب فيه وهو **الذي عليه أهل العلم والسنة قاطبة: أنّ الإيمان حقيقة مركبة من ثلاثة أجزاء، فهو: قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح.**

وقد يعبِّر أهل السنة بالتعبير الثنائي فيقولون: هو قول وعمل.

والحقيقة واحدة، والاختلاف إنّما هو في التعبير، ومرادهم بقولهم: إنّه قول وعمل؛ أنّه قول القلب، واللسان، وعمل القلب والجوارح.

ويقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في زاد المعاد الجزء الثالث: (أنّ الإيمان بالله هو مجموع هذه الخصال من القول والعمل، كما على ذلك أصحابُ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والتابعون وتابعوهم كلُّهم، ذكره الشافعي في «المبسوط»، وعلى ذلك ما يقارب مائةُ دليلٍ من الكتاب والسنة). انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ. الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ينقل أنّ الذي مضى عليه الصحابة والتابعون وأتباعهم أنّ العمل من الإيمان.

والأمر أوضح وأشهر، حتى إن القول بأن الإيمان قول وعمل عند أهل السنة من شعائر السنة؛ كما ذكر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والنّقول عن السلف في هذا متواترة.

والذين نصوا على أن هذا إجماع أهل العلم والسنة جمٌّ غفير من المتقدمين، ناهيك عن المتأخرين.

فقد نصّ على هذا الشافعي والبخاري وابن أبي حاتم والأوزاعي وابن عُيينة ووكيع والفُضيل بن عياض والطبري وغيرهم كثير، كلّهم ينقلون اتّفاق أهل العلم والسنة على أنّ العمل من الإيمان، ويركزون على هذه القضية؛ لأنها معترك الخلاف بيننا وبين المُرجئة.

والأدلّة على هذا كثيرة، فمن أصرحها في كتاب الله قول الله جَلَّ وَعلا: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]. وأهل التفسير كالمجمعين على أن الإيمان هنا هو: الصلاة. والمشهور أن الصلاة هاهنا هي: الصلاة إلى بيت المقدس. ويدل على هذا ما أخرج البخاري في "صحيحه" عن البراء بن عازب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أنّ الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُم كان منهم من مات ولم يصلِّ إلى

الكعبة، صلّى إلى القبلة الأولى، يقول البراء: (فَلَمْ نَدْرِ مَا نَقُولُ فِيهِمْ). ما صلوا إلى الكعبة، ماتوا قبل تحويل الكعبة، فأنزل الله: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾؛ يعني: صلاتكم إلى بيت المقدس. ولا يخفاك أنّ إطلاق الكل على الجزء يدل على أنّ هذا الجزء من الكل، بل أنّه شيءٌ مهم فيه.

ومن الأدلة على ذلك: ما ثبت في "الصحيحين" من حديث الشُعب: «**الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَعْلَاهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنْ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ**».

النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُخبر باللّفظ الواضح الصريح أنّ إماطة الأذى إيمان، وأنّها أدنى شُعب الإيمان، فالعمل من الإيمان قطعًا.

ودعني أقف وقفة عند هذين الدليلين فقط: دليل من القرآن ودليل من السنة.

والأدلة -كما ذكرت لك- كثيرة تزيد على مائة دليل، لكن نريد أن نعرف كيف تعامل المخالفون مع هذه الأدلة الصريحة؟

أريد أن أُنبهك إلى أنّ الخلاف في الأصل خلاف في المنهج -في منهج الاستدلال والتلقِّي-. إذا قرأت في كتب القوم، وأنقل لك كتابًا من الكتب المهمة عند المتكلمين، وهو تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي، الرجل ماتريدي، بل من أئمة الماتريدية، والكتاب له وزنٌ عند المتكلِّمين، ومن يقرأ فيه يرى أنه من الكتب المتينة عندهم.

قرّر الرجل ما هو معروف في مذهب الماتريدية وإخوانهم الأشاعرة: أن الإيمان هو تصديق القلب. ثم فتح الباب لمناقشة الخصوم، فذكر مما استدل به

أهل السنة، مع أنه ينقل هذا القول عن أئمة كبار من أئمة أهل السنة والجماعة، ويُصرِّح ويعترف بأنّ هذا مذهبهم؛ أنه مذهب الشافعي وأحمد وأئمة الحديث، ثم لا يتحاشى أن يخالفهم.

المهم أنّه أورد هذين الدليلين: آية البقرة، وحديث الشُعب.

❑ **كيف تعامل مع الآية؟** أوَّلها بتأويلين:

✸ **الأوّل**: أنّ المراد: وما كان الله ليضيع تصديقكم بالصلاة إلى بيت المقدس.

إذن قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾؛ يعني: تصديقكم بالصلاة إلى بيت المقدس، وأنّ هذا شيء أوجبه الله، كونك تصدق أو كون المسلمين المتقدمين صدقوا بهذا؛ الله لا يضيع هذا العمل لهم، ولن يترهم هذا العمل. ما رأيكم؟

هذا الكلام غير صحيح؛ لأنه خلاف ظاهر النص، والواجب حمل النصوص على ظاهرها، هذا أولًا.

ثانيًا: مسألة التّصديق بالصلاة إلى بيت المقدس ليست مختصة بمن مات قبل تحويل القبلة، هذه القضية تخصّ جميع المسلمين، الصحابة الذين ماتوا، الصحابة الذين بقوا، بل حتى نحن واجب علينا أن نصدق بأن الله أمر بالصلاة إلى بيت المقدس في أول الأمر. هذا قدر واجب علينا. فهل هذا الذي نزلت فيه الآية؟ ماذا في حديث البراء الذي عند البخاري؟ أن الصحابة لم يدروا ما يقولون فيمن سبقهم من إخوانهم ممّن لم يصلوا إلى الكعبة؛ فوقع في نفوسهم هل سيقبل الله صلاتهم إلى القبلة الأولى بعد أن تحولت القبلة؟ فأنزل الله:

﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾؛ فالبحث في الصلاة أم في التصديق بالصلاة؟ في الصلاة. القوم اعتقدوا ثم استدلوا.

✸ **ما هو التأويل الثاني؟** هو المركب الذلول المعتاد (المجاز). مهما وقف أمامك شيء يخالف ما تعتقد استخدم هذه الكلمة (مجاز)، لا توجد مشكلة، الصلاة إيمان، وأُطلق على الصلاة أنها إيمان مجازًا؛ لأنها ثمرة الإيمان.

❑ **جاء إلى حديث الشُعب**: تكلّم فيه من وجهين:

✸ **أولًا**: قدح في صحّته، حديث ثابت في الصحيحين، من أصح الأحاديث، رواه أصحاب السنن والمسانيد والمصنّفات، وبجرة قلم -كما يُقال-: الحديث مطعون في ثبوته. والسبب؟ يقول: كفى بشك الراوي دليلًا على غفلته، أو عبارة نحو هذه.

يقول: لأنّ الراوي قال: «**بِضْعٌ وَسِتُّونَ أَوْ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ**»، ولم يكن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليشك هذا الشك؛ إذن: الراوي يشك، ومثل هذا لا يُعتمد على نقله. وانتهى الأمر، الحديث في "الصحيحين" مطعون فيه.

هذا أيضًا يدلّك على أنّ مخالفي أهل السنة يتعاملون مع الأدلة التي تخالف عقائدهم تعاملًا يُشبه التّعامل مع الصائل، فالصائل يُدفع بأيِّ وجه؛ كذلك الأدلة.

فبناءً على هذا قل: الحديث ضعيف وامش!، ما عندك مشكلة، أليس فيه شكّ؟ هل هذا الشك يقتضي اطِّراح الحديث؟

نعم نحن نقول: هذا الشك الصحيح أنه كان من أحد الرواة وهو سهيل بن أبي صالح؛ كما جاء مُصرّحًا به عند ابن حبان.

ولكن ماذا أنت قائل -يا أيّها المتكلم- برواية البخاري؟ البخاري ما رواه من طريق سُهيل بن أبي صالح، إنّما رواه من طريق سليمان بن بلال، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مجزومًا به: «**الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً**». ماذا عن هذه الرواية؟ كيف ستقدح في رواية البخاري؟

وهذا أيضًا ينبهك إلى أنّ المتكلمين أجانب على علم الحديث، ما عندهم عناية بالسنن والآثار؛ ولذلك لربّما وجدتهم يخبطون خبط عشواء.

✸ **أما التوجيه الثاني** -وله كلام بعده يطول الكلام بتفكيكه ورده، لكن اقتصر على الجملة الثانية التي عقَّب بها على تشكيكه في ثبوت الحديث- قال: ثم هو خبر آحاد. مثل هذا لا يمكن قبوله، لا سيما وهذا من أعجب الأشياء. قال: ولا سيما أن هذا الخبر الآحاد يخالف صريح القرآن.

الله أكبر، أن العمل من الإيمان، وأن الإيمان ذو شُعبٍ؛ هذا يخالف صريح القرآن. إنّ هذا والله لمن العجائب. **ولم أر للمتكلمين وسيلة للطعن في دلالات النصوص كمثل المجاز وخبر الآحاد**. أسهل شيء تقدح فيه في الثبوت أن تقول: خبر آحاد، وأسهل شيء تقدح فيه في الدلالة أن تقول: مجاز. والحمد لله رب العالمين، قل ما شئت، وقرر ما شئت، وتجاوز من النصوص ما شئت، والمسألة سهلة، خبر آحاد أو مجاز، والله المستعان.

هذا على كل حال أردته إلماحة وإشارة تنبِّئك على أن الخلاف قبل أن يكون خلافًا تفصيليًا في المسائل هو خلاف في المنهج، خلاف في التسليم -التسليم للنصوص-.

قاعدة أهل السنة: تسليم، انقياد، إذعان.

جاء النص، السني يخضع ويطَّرِح كل رأي يراه، وكلّ ما استحسنه، وكلّ ما أخذه عن أشياخه، وكلّ ما هو مقرر في مذهبه الذي ينتمي إليه، لماذا؟ لأنّه لا يبحث إلا عن الحق، والحق المحض في وحي الله جَلَّ وَعلا؛ في الكتاب والسنة.

انتهى كلامنا عن هذه الجملة.

الجملة التي بعدها، وهذه من مشكلات هذه الرسالة مسألة الترتيب، يعني: هو أقحم مسألة تتعلق بالسنة واتباعها، قال: (**وَجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ**).

ثم رجع إلى مسألة الإيمان، والكلام هاهنا متصل بما قرّره قبل الجملة الماضية: (**وَالْإِيمَانُ: هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ**).

فأرى أننا نتجاوز الآن هذه الجملة لننهي الكلام عن موضوع الإيمان كلّه، ثم نرجع بعد ذلك إن شاء الله إلى هذه الجملة وهي: وَجَمِيعُ مَا صَحَّ.

قال: (**وَالْإِيمَانُ وَاحِدٌ، وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ**).

مضى الكلام عن أنّ الإيمان واحد، وعرفنا الأصل الذي أخذ به هؤلاء وتفرّع عنه ما تفرع من مقالات.

لكن هذه الجملة في الحقيقة فيها إشكال على المؤلف من جهتين:

أولًا: في قوله: الْإِيمَانُ وَاحِدٌ؛ هذا يُشكل على ما قدّمه آنفًا من أن الإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان. صار الآن واحدًا أو مركبًا من اثنين؟ هو في الحقيقة صار مركبًا ولم يكن واحدًا.

الشيء الآخر: قوله: (**وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ**)؛ مراده بأنهم في أصله، يعني: في التصديق القلبي سواء، كلّ من ينتسب إلى الإيمان على درجة واحدة في تصديق القلب، وهذا مضى الكلام فيه من أنّ الناس لا يتساوون في الإيمان.

لكن قوله هنا مشكل أيضًا على المؤلف، لماذا؟ لأنه قال: فِي أَصْلِهِ، ما قال: والناس فيه سواء، قال ماذا؟ والناس في أصله سواء.

لمّا قال: فِي أَصْلِهِ؛ دلنا بمفهوم المخالفة أنّ الإيمان له فرع، إذا كان له أصل؛ فلابد أن يكون له فرع، مع أنه يقول: الْإِيمَانُ وَاحِدٌ، لو كان له أصل وفرع لم يكن واحدًا.

إذن: إمّا أن يُقال: إنه واحدٌ فأهله فيه سواء، أو يُقال: أهله في أصله سواءٌ فلا يكون واحدًا. فالكلام ظاهره تناقض.

ومهما يكن من شيء؛ فالجُمل الثلاث خاطئة:

أوّلًا: الْإِيمَانُ وَاحِدٌ؛ غلط، بل الإيمان شُعب بيَّنها رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ثانيًا: الإيمان أهله سواءٌ؛ غلط ليس بصحيح، بل أهل الإيمان متفاوتون فيه، ويدل على ذلك الكتاب والسنة:

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢].

إذن: أهل الإيمان في الجملة على ثلاث درجات:

- منهم: من معه كمال الإيمان المستحب.
- ومنهم: من معه كمال الإيمان الواجب.

✸ ومنهم: من معه كمال الإيمان المستحب.

ثم أهل كل قسم متفاوتون فيه تفاوتًا لا يحصيه إلا الله.

ويدلّ على التفاوت بين أهل الإيمان قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما أخرج أبو داود وأحمد وغيرهما، قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا**». إذن: هناك أكمل، إذن: هناك من هو دونه. إذن: المؤمنون ليسُوا سواءً في الإيمان.

ويدلُّ على هذا أيضًا ما في "الصحيحين"، أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ، رَأَيْتُ النَّاسَ يُعْرَضُونَ عَلَيَّ وَعَلَيْهِمْ قُمُصٌ، مِنْهَا مَا يَبْلُغُ الثُّدِيَّ، وَمِنْهَا مَا دُونَ ذَلِكَ، وَعُرِضَ عَلَيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجُرُّهُ**»، قَالُوا: فَمَا أَوَّلْتَهُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**الدِّينَ**». والدين والإيمان بمعنى واحد. إذًا: هذا يدلّك على أن الناس متفاوتون تفاوتًا عظيمًا في الإيمان، حتى رأى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وهو ذو إيمان عظيم.

والجملة الثالثة أيضًا خاطئة، وهي قوله: (**وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ**)؛ يعني: في التصديق بالله جَلَّ وَعلا وبرسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَوَاءٌ لا يتفاوتون. وهذا أيضًا خطأ، فالناس كما يتفاضلون ويتفاوتون في كمال الإيمان فإنهم يتفاوتون في أصله. فالتصديق بالله وبرسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبما أنزل الله على رسوله عَلَيهِ الصَّلَاةُ والسَّلَام متفاوت، فمن الناس من إيمانه أقوى من غيره وأبعد عن الشك والريب.

والتصديق في هذا -يا إخوتاه- شأنه شأن بقية الصفات والملَكات للإنسان، فالناس متفاوتون في الصفات والملَكات والقدرات تفاوتًا عظيمًا، بل

الشخص الواحد الملَكة والصفة تتفاوت عنده من وقت لآخر. الناس ليسوا سواء في الرؤية، وليسوا سواء في السماع، وليسوا سواء في الشمِّ، وليسوا سواء في القدرة؛ كذلك الأمر في التصديق، ليسوا في التّصديق سواء، بل هم متفاوتون في هذا تفاوتًا عظيمًا. والذي يُنكر التفاضل في هذه الحقائق هو كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: مسفسطٌ.

ويا لله العجب، كيف يقول إنسانًا: إنّ تصديقه بالله وبرسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كتصديق أبي بكر الصديق رَضِي اللهُ عَنْهُ؟! هل يمكن لمن يعقل كلامه أن يقول هذا؟!

من أسلم حديثًا وعنده قدر قليل من التّصديق، حتى لربما لو تسلط عليه من يشككه لشكّ، ولربما ارتدّ، أتقولون: إنّ تصديقه كتصديق الصالحين والصادقين الذين لو راودهم أحد على إيمانهم ولو بتقطيع أجسادهم ما أجابوا، أيقارن هذا بهذا؟!

ومما يدلك على تفاوت الناس في التصديق: قوله جَلَّ وَعلا: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ [الزمر: ٣٣]. الأول هو نبينا محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والذي صدَّق به هو أبو بكر رَضِي اللهُ عَنْهُ. هل يقال إنّ كلّ أحد يمكن أن يوضع محلّ أبي بكر رَضِي اللهُ عَنْهُ؟ يعني: يمكن تزيل كلمة أبي بكر وتضع نفسك؟ أنت أيضًا صدّقت به؟

حينما يُثنى على أبي بكر رَضِي اللهُ عَنْهُ بأنه صدَّق الصادق المصدوق صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هذا يشير إلى أنّ تصديقه عظيم، لا يدانيه أحد من هذه الأمة.

﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾. نحن نتكلم عن التصديق، ما نتكلم عن شيء آخر، كيف نقول إن الناس في التصديق سواء؟

ويؤيد هذا ما ثبت في "الصحيحين" من قصة البقرة التي تكلّمت، والذئب الذي تكلّم، أخبر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَسُوقُ بَقَرَةً ثُمَّ رَكِبَهَا وَضَرَبَهَا، فَالتَفَتَتْ إِلَيْهِ وَقَالَتْ: إِنَّا لَمْ نُخْلَقْ لِهَذَا، إِنَّمَا خُلِقْنَا لِلْحَرْثِ، فَقَالَ النَّاسُ: سُبْحَانَ اللهِ بَقَرَةٌ تَكَلَّمُ، فقال النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فَإِنِّي أُومِنُ بِهَذَا أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَمَا هُمَا فِي الْقَوْمِ**»، ثم ذكر الذئب الذي أخذ شاة من القطيع فاستنقذها الرّاعي، فقال له الذئب: إذا اسْتَنْقَذْتَهَا مِنِّي، فَمَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبُعِ، فَقَالَ النَّاسُ: سُبْحَانَ اللهِ ذِئْبٌ يَتَكَلَّمُ، فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فَإِنِّي أُومِنُ بِهَذَا أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَمَا هُمَا ثَمَّ**».

السؤال: بقية الصحابة الذين حضروا أما كانوا مصدِّقين؟

الجواب: والله إنّهم مصدقون، ولكن شأن أبي بكر وعمر شأن أعظم، تصديقهم أعظم.

إذن: الناس لا يتساوون في التصديق، الناس يتفاوتون حتى في التصديق. ولذلك النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبر عن أنّ هذا الإيمان يتفاوت تفاوتًا عظيمًا في القلوب. ولذلك إذا جردت أحاديث الشفاعة في الصحيحين وغيرهما تجد أنّ الله جَلَّ وَعلا يأذن بإخراج من في قلبه مثقال دينار من إيمان، من في قلبه مثقال نصف دينار، من في قلبه مثقال شعيرة، من في قلبه مثقال بُرّة، من في قلبه مثقال ذرّة، من في قلبه أدنى أدنى أدنى مثقال ذرّة من إيمان. هذا يدلّك على أنّ هذا الإيمان في القلب متفاوت تفاوتًا عظيمًا.

وتأمل في هذا أيضًا قول الله جَلَّ وَعلا في سورة آل عمران: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ * وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ أَوِ ادْفَعُوا قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ﴾، ماذا قال الله؟ قال: ﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ [آل عمران: ١٦٧]. إذن: هذا كما يقول أهل العلم يدلّ على أنّهم قبل هذا اليوم ما كانوا أقرب إلى الكفر، كانوا أقرب إلى الإيمان. إذن: الآية تدل -كما يقول ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في تفسيره[٦٣]- أن الإنسان تمرّ به مراحل في مسألة الإيمان. فقد يقرُب من الإيمان، وقد يتباعد عنه، وهذا أمر واضح جليّ!

والإنسان يراه رأي العين، إن كان داعية إلى الله جَلَّ وَعلا وخالط الناس، وسمع الشكوك التي تساور أفئدتهم، والمشكلات التي يطرحونها، كيف أنّك تجد من الناس من هو مسلم، ولكن ثمَّة شكوك كثيرة تعصف بقلبه؟ فتجد أن تصديقه أيمكن أن تجعله كتصديق الراسخين في الإيمان الذين هم أبعد شيء عن الشك؟ لا والله.

إذن: حتى التّصديق الناس فيه متفاوتون. فقوله -عفا الله عنا وعنه-: (**وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ**)؛ ليس صوابًا، بل الناس في كمال الإيمان وفي أصله متفاوتون.

ثم قال: (**وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالْخَشْيَةِ وَالتُّقَى، وَمُخَالِفَةِ الْهَوَى، وَمُلَازِمَةِ الْأَوْلَى**).

---

(٦٣) استدلوا به على أن الشخص قد تتقلب به الأحوال، فيكون في حال أقرب إلى الكفر، وفي حال أقرب الإيمان؛ لقوله: {هم للكفر يومئذ أقرب منهم للإيمان} (٢/ ١٦١)

وهذا كلّه عنده ليس من قبيل التفاوت في الإيمان، وإنما هو التفاوت في ثمراته؛ فإن أعمال القلوب -كما قدّمنا- عنده ليست من الإيمان، هذه ثمرات للإيمان.

وبناءً عليه؛ فإنّه يحصل التفاوت فيها، أمّا في الإيمان؛ فإنه لا تفاوت.

والمشكل في الحقيقة هو كونه يقول: (**وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ**)، مع أن هذا يخالف ما قدَّم من أنّه واحد، وكأني به استشنع أو استثقل أن يقول: إن الناس في الإيمان سواء، فخفّف العبارة فجعلها أنه في أصله سواء.

يبدو -والله أعلم- أن هذا هو الذي جعله يميل عن عبارة: وأهله فيه سواء، إلى: وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ[٦٤].

(٦٤) إلى هنا تمام المجلس (**التاسع والعشرون**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الثلاثاء الثلاثين من شهر صفر، سنة ست وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعة وثمان دقائق.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة من كلام المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ تتعلّق بالواجب على المسلم تجاه سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيقول رَحِمَهُ اللهُ: وَجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقد سبق فيما أظنّ ذكر أنّ الغالب على كلام المتقدمين أنّهم يعبِّرون بقولهم (صحّ) عنْ ما ثبت، فـ(صحّ) عندهم تساوي (ثبت) عند المتأخرين.

بمعنى: أنّ (صحّ) أو (ما صحّ) تشمل الصحيح والحسن.

وكل ما ثبت عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الشرع والبيان.

ذكر الشارح ابن أبي العزِّ رَحِمَهُ اللهُ أنّ المؤلف فيما يبدو أراد بالشرع الشرع الابتدائي، أي: ما تفرّدت به السنّة من أحكام وعقائد.

والبيان: هو البيان لما جاء في كتاب الله عَزَّ وَجلَّ.

فيكون ما في السنة مؤكِّدًا أو مفصِّلًا لما جاء في كتاب الله جَلَّ وَعلا، فهذا وهذا كلّه حقّ.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (كُلُّهُ حَقٌّ).

وإذا كان حقًّا وجب قبوله؛ لأنّ الحقّ واجب القبول.

إذًا المؤلف رَحِمَهُ اللهُ يبين لنا المسلك الذي صار عليه أهل السنة والجماعة، وهو أنّ ما جاء في سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حقّ واجب الاتّباع، حجّة، والحاكم على كلّ شيء من أحوال الناس وعقائدهم وأعمالهم هو حجّة مطلقًا، سواءً كان مؤكِّدًا لما جاء في القرآن أو مُبيِّنًا له أو زائدًا عليه.

فالسنّة حجّة مطلقًا، ولا فرق بين أنواع السنة من حيث علاقتها بالقرآن من حيث وجوب الأخذ بها.

وقوله: (مَا صَحَّ)؛ فيه إشارة إلى أنّ العبرة عند أهل السنة والجماعة في قبول السنة هو الثّبوت لا التواتر، فكأنّي به يريد أن يذكر الفرق المنهجي بين أهل السنة وأهل البدع. فكثير من أهل البدع -ولاسيما من المتكلِّمين- الحجة والاعتداد إنما هو بما تواتر عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وأمّا ما كان آحادًا فإنه محلّ نظر عندهم من حيث القبول. فلربما تفضلوا فأخذوا بأحاديث الآحاد في أبواب، لكنهم يمانعون ممانعة شديدة في أبواب أخرى، ولاسيما فيما يتعلّق بالعقائد.

هذا الموضوع موضوع من الأهميّة بمكان والتّركيز عليه، ولاسيما في هذا الزمان من الأهميّة بمكان، فإنّ الحرب على أشُدِّها على سنّة رسول الله صَلَّى

اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من طوائف كثيرة، لهم منابرهم ومنافذهم ومواقعهم، فيتلونون وتتلون شبهاتهم بألوان شتّى، ويزخرفون ما هم عليه حتّى ينطليَ على الجهال.

الإيمان برسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أصل الأصول، شهادة أن لا إله إلا الله، وشهادة أنّ محمّدًا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ شهادتان مقترنتان، لا تنفع إحداهما إلا بضمِّ الأخرى إليها، فلا تنفع العبدَ شهادةُ أن لا إله إلا الله ما لم يجمع إليها شهادة أنّ محمدًا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وطاعة النبي عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلاَم والتزام سنته من مقتضى الإيمان به، من مقتضى الشهادة له صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأنّه رسول الله. ولا يكون هذا الإيمان إيمانًا، ولا يكون هذا الاتّباع وهذه الطاعة صادقة إلّا إذا اجتمع فيها أربعة أمور.

✍ الإيمان بالنبي عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلاَم مقتضاه طاعته واتباع سنته عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلاَم، وهذا لا يمكن أن يكون نافعًا للعبد إلاّ باجتماع هذه الأمور الأربعة:

- **أوّلًا**: أن يكون اتّباعه عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلاَم عامًّا غير مخصَّصٍ.
- **ثانيًا**: لابد أن يكون اتّباعه دائمًا غير مؤقّت.
- **ثالثًا**: لابد أن يكون اتّباعه مطلقًا غير مقيّد.
- **رابعًا**: لابد أن يكون اتّباعه عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلاَم خالصًا غير مشارك.

← لابدّ من هذه الأمور الأربعة:

❑ **الأمر الأوّل: لابد أن يكون اتّباعه عامّا غير مخصّص**؛ هو عامّ لجميع الثقلين الجن والإنس، ليس اتّباعه عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلاَم والإيمان به خاصًّا بطائفة من البشر، بل وليس خاصًّا بالبشر. فمن اعتقد أنّ الإيمان به عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلاَم شأن مخصوص لطائفة من الناس كالعرب أو للبشر دون الجنّ فإنّه لم يكن مؤمنًا ولا متّبعًا ولو أطاعه.

إذًا يجب وجوبًا اعتقاد أنّ هذا الإيمان واجب على كلِّ أحد، حتى ولو كان منتميًا ومنتسبًا ومتدينًا لدين آخر كاليهود والنصارى، حتى اليهود والنّصارى واجب عليهم وجوبًا قطعيًّا أنْ يؤمنوا بهذا النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويتّبعوا شرعه.

❑ **الأمر الثاني: لابد أن يكون الإيمان والاتّباع للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دائمًا غير مؤقّت**؛ في كلّ وقت، وفي كلّ حين، وفي كلّ زمان، ليس مؤقتًا بزمنه عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلاَم، إنّما هو شيء دائم على مرِّ الأزمان وعلى مرِّ الأحوال.

ليست اتباعه عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلاَم مؤقّتًا بحال كون الإنسان يجاهد نفسه في العبادة لم يصل بعد إلى درجة اليقين. فأمّا إذا بلغ درجة اليقين فإنه يسقط عنه اتّباعه عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلاَم، من قال بهذا أو اعتقده؛ فلا شكّ في أنّه ما أتى بالإيمان بالنبيّ عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلاَم، ولا شهادة له بأنّه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

❑ **الأمر الثالث: لابدّ أن يكون الإيمان والاتباع له عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامَ مطلقًا غير مقيّد؛** لا يقيد بشيء، لا يقيد بأن تكون سنّته قد وردت من قبل في القرآن، نحن نتّبع النبي عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامَ في سنّته إذا كانت السنّة قد جاءت في القرآن، فلا بأس نتبع السنة، والله ما آمن بالنبي عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامَ من قال هذا القول. أو أنه قيد اتباعه عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامَ بموافقة العقل، نتّبعه، نقتدي به، نتأسّى به، متى ما لم يخالف قوله ولا سنّته حكم العقول. والله ما آمن برسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من جعل العقول حاكمة على سنّته، بل يجب أن يتكون سنّته هي الحاكمة على العقول.

❑ **الأمر الرابع: لابدّ أن يكون الاتّباع والإيمان بسنّة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شيئًا خالصًا له لا يُشارَك فيه؛** فالمُرسَل من عند الله هو محمّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فلو ادَّعى أحد بعد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنّه رسول يوحى إليه وهو واجب الاتّباع ولو كان يزعم أنه مؤمن بمحمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فالحق أنه لا إيمان له به، يجب أن تعتقد توحيد المُرسَل صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما تعتقد توحيد المُرسِل. كما أنه لا إله إلا الله؛ فلا رسول بعد رسول الله محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

إذًا هذه الأمور الأربعة ركائزُ للإيمان بمحمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

✍ **ثم يتفرّع عن هذا الإيمان به عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامَ، وتجاه سنّته ما يجب عن الإنسان تجاه سنته يتفرع أمور:**

❑ **أوّلًا: محبة السنة وإجلالها وتعظيمها والنّظر إليها بنظر الإكبار.**

يجب أن يحبّ المسلم كلّ شيء يتّصل برسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أقوال وأفعال وأحوال، كلّ شيء له صلة برسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فواجب أن يكون له في قلب المسلم ما يليق به من الحفاوة والإكرام والإجلال.

❑ **ثانيًا: اعتقاد أنّ سنّته عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامَ غاية الكمال، وأنّ اتّباعها غاية الهداية.** واجب عليك، إن كنت تريد أن تكون مؤمنًا بمحمّد عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامَ، متّبعًا شريعته يجب أن تعتقد أنّ هذا الاتّباع لهذه السنّة هو الهداية لا غير، وأنّه لا هداية إلا من طريق محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأقصى ما يكون من كمال البشر هو حاله عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامَ، فسنّته هي الكمال في حال البشر الذي لا يتطرّق إليه أي خلل.

❑ **ثالثًا: اعتقاد لزوم طاعته ووجوب الاهتداء بهديه.**

ليست القضية قضية تفضُّل في اتّباع النبيّ عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامَ، الأمر سهل، اتّبعه نعم، ولكن ليس على سبيل الوجوب، وليس على سبيل اللزوم، وإنّما اتّبعه على سبيل الاستحباب، لستُ ملزمًا لكن لا بأس نتبعه. لا، يجب عليك وجوبًا أن تعتقد أنّك ملزم باتّباعه عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامَ، وأنه لا يسع أحدًا الخروج عن هدي رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وحكمه.

❑ **الأمر الرابع: المبادرة إلى طاعته والاستجابة له صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالفعل.**

قال تعالى: ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]. لابد إذا وقر هذا الإيمان في قلبك أن يكون له أثر على جوارحك، فإذا أُمِرْتَ استجبت وبادرت ولم تتلكأ.

❑ **الأمر الخامس: التّسليم التّامّ للسنّة والتّجافي عن الاعتراض عليها.**

السنّة واجبة التّسليم، يجب وجوبًا أن تُسَلِّمَ لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأن تنقاد وتذعن، ويجب أنْ لا تعارض هذه السنة بشيء مهما كان، ولو كان حكم عقلك، ولو كان منصوص مذهبك، ولو كان قانونًا أو نظامًا، ولو كان عُرفًا، ولو كان ما كان لا يجوز أن يعارض أحد سنّة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ البتّة، إنّما هو التّسليم التّام. ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

❑ **الأمر السّادس: اعتقاد تقديمها على كلِّ ما عداها، فهي المقدَّمة وغيرها مؤخر.**

ليست القضية أنّ الأمر سيان إن شئت أن أتّبع السنة وإن شئت أن أتّبع غيرها، ومتى ما تعارض هذا وهذا فأنا بالخيار، أو أنظر أين هي المصلحة التي ترجع إليها، لا، الشأن في الإيمان شأن آخر، ومن ظنّ هذا؛ فإنّ عليه أن يعيد

النظر في إيمانه، فالسنّة هي المُقدَّمة، والسنّة هي الأولى، وكلّ ما عداها فيأتي بعدها.

❑ **الأمر السّابع: اعتقاد سلامتها من التّناقض أو مخالفة القرآن.**

يجب اعتقاد أنّ السنة في جميع أحاديثها مؤتلفة غير مختلفة، وأنّها مع القرآن متّفقة، فلا تناقض بين أحاديث السنة ولا اختلاف بين القرآن والسنة، فالكلّ مرجعه إلى وحي الله عَزَّ وَجلَّ، المصدر واحد؛ فأنّا يكون التناقض أو الاختلاف.

❑ **الأمر الثّامن: الاكتفاء بها، وعدم الزيادة عليها.**

فكلّ ما يتقرّب به إلى الله جَلَّ وَعلا سوى ما كان من طريق السنّة فإنّه إحداث في دين الله، فإنه بدعة ضلالة.

❑ **الأمر التّاسع والأخير: تحكيمها في مواضع النّزاع والردّ إليها عند الاختلاف، ومن ثَمَّ الصدر عنها والانصياع لحكمها.**

قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]. وقال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]. هذا من المتعيّن عليك -يا عبد الله-، إذا أردت أن تقوم بحقوق شهادة أن لا إلا الله، وأنّ محمّدًا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الله جَلَّ وَعلا أمر الناس أجمعين من لدن بعثته عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَام وإلى قيام الساعة، أمرهم باتّباع النبي عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَام والإيمان به. قال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨]. هذه هي العمدة في صحّة الإيمان.

والدندنة على هذا الموضوع وتكرار الكلام فيه أُراه متعيِّنًا في هذه الأيّام -يا معشر الفضلاء-، ولا سيما في حقّ الدعاة وطلاب العلم، بل والله هذا من الأمر المطلوب من كلّ مسلم؛ فإنّ السّهام قد رُيِّشت ووُجِّهت إلى سنّة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طعنًا فيها وجعلها عِزين؛ فلربّما كانت غير مقبولة جملة وتفصيلًا، وربّما كان بعضها عند هؤلاء المنحرفين عن جادّة الحق يكون بعضها مقبولًا وبعضها غير مقبول.

والطاعنون في السنة كلًّا أو بعضًا أصناف، وهم كُثر -لا كثَّرهم الله- في القديم والحديث-:

✸ **أوّلًا**: من أولئك الخوارج؛ الذين رفضوا سنّة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الزّائدة على ما في القرآن. وكذلك إخوانهم من المعتزلة؛ الذين لهم طعون نجلاء في كثير من حديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأنواع من الشُّبه.

✸ **ثانيًا**: جميع المتكلِّمين الذين لهم موقف قبيح من سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وذلك في الطعن في السنة من جهة الثبوت أو من جهة الدلالة؛ فإنّ هؤلاء المتكلِّمين يزعمون عدم قبول أخبار الآحاد، وهذا هو الطعن في الثبوت في أبواب من الدين، لاسيما ما يتعلّق بالعقائد. ولا يخفاك أنّ أخبار الآحاد هي أكثر سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإبعادها عن مواضع الاحتجاج إبعاد لأكثر سنّة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنْ أن تكون سبيلًا للهدى واعتقاد الحق. فإن سلمت من الطعن في ثبوتها عند هؤلاء بقي الطعن في دلالتها؛ فإنّها جملة وتفصيلًا متواترة أو آحادًا مطعون فيها من جهة دلالتها، فإنّها مهما كانت فدلالتها ظنيّة، والدلالة الظنيّة فيها ضعف. فإذا جاء ما هو أقوى منها في زعمهم وهو حكم العقل القاطع –هكذا يقولون–؛ فإنّها ستكون مؤخّرة، ويكون الحكم العقلي مقدَّمًا، وحدِّث ولا حرج عما في طيّات هذا الكلام من طعن في سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتقديم لغيرها عليها.

✸ **ثالثًا**: من أولئك الذين لهم جهود في الطعن في سنّة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولاسيما في هذا العصر: أهل الملل الكافرة؛ من يهود ونصارى وأضرابهم، ولاسيما تحت ستار الاستشراق.

✸ **رابعًا**: الملاحدة؛ المنكرون لوجود الله عَزَّ وَجَلَّ، فضلًا عن النبوة والشريعة. وهؤلاء لهم جهود كثيرة في الطعن في سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولو بأسماء مستعارة أو شخصيات مستأجرة.

✸ **خامسًا**: من أولئك أيضًا: المنتسبون إلى هذا الدّين زورًا وبهتانًا، ممّن لا حظّ لهم في هذا الإسلام لا بقليل ولا بكثير؛ من القاديانية والبهائية وأضراب هؤلاء.

✸ **سادسًا**: رفضة الصحابة، بل رفضة الدِّين؛ الذين يردُّون سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وكيف يقبلونها وهي من أوّل طبقة في إسنادها مطعون فيها، فمن الذي بلّغنا هذه السنة أوّلًا؟ إنهم أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهؤلاء الصحابة عند هؤلاء الضالين كفّار، كلهم على بكرة أبيهم إلاّ نزرًا يسيرًا لا يبلغون أصابع اليدين.

✸ **سابعًا**: الزنادقة المعاصرون بجميع أطيافهم، سواء تسمَّوا بالعقلانيين أو بالحداثيين أو بالعلمانيين أو بغير ذلك، فلهم مكر كُبَّار تجاه سنّة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. بحوث ومحاضرات ومراكز، ما أُسست ولا أُنشأت ولا قامت إلاّ لأجل ضرب هذا الدّين من خلال القدح في سنّة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

✸ **الصنف الثّامن**: فرقة ضالّة كافرة صار لها في هذا الزمن القريب، في هذه السنوات الأخيرة نشاط مريب في دعوة الناس إلى اطّراح السنة، أو على الأقل الشكّ فيها. تلك الطائفة تسمى بالقرآنيين، هكذا زعموا، وهكذا وصفوا أنفسهم، وهم والله أعداء القرآن قبل أن يكونوا أعداء السنة.

والبليّة بهذا الصف مع الصنف الذي قبله أكثر من غيرهم؛ فإنّ نشاطهم في وسائل التواصل في غيرها من وسائل الإعلام أكثر، والشّبه التي يطرحونها شبه كثيرة جدًّا، ومع الأسف الشّديد هناك جهّال يرخُون أسماعهم ويُسْلِسُون قيادهم لهؤلاء وهؤلاء.

وكل أولئك أعداء للنبوة وأعداء للأنبياء، ولهم حظّ من هذه العداوة قلّ أو كثر، وصدق الله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]، أي والله لهم زخارف ولهم شبهات.

ولاسيما من الفريق الأخير من يسمون بالقرآنيين، فهؤلاء لا همّ لهم ولا شغل لهم إلا أن يطعنوا في حديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهؤلاء يجدر التّركيز عليهم يا معشر طلاب العلم. هؤلاء في أمر مريج وقول مؤتفك، ولتعلم أنّهم لا يكادون يتّفقون على رأي ولا يكادون يثبتون على مقالة، والاتّجاهات العقدية لهم -ولعلّي أبسط بعض القول فيهم لمسيس الحاجة إلى التنّبه لهم- أقول:

الاتّجاهات العقدية لهم في الجملة -أعني من جهة ما يتعلّق بالسنة وموقفهم منها- هم في الجملة ثلاثة اتجاهات:

أمّا الاتّجاه الأول: فهو الذي ينكر حجية السنة وحاكميتها جملة وتفصيلًا. هؤلاء بلغوا من الوقاحة والصّلف لدرجة والله ما كان الإنسان يظنّ أن

يسمع أو يقرأ كلامًا يتعلّق بما يذكرون، لا يظن أنّ أحدًا يبلغ به من السفه والضلال إلى أن يصرح بما يصرحون به؛ حيث يزعمون أنّه لا حجّة إلّا في القرآن، والقرآن وحده هو واجب الاتّباع، ووظيفة النبي عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلاَم عندهم لا تعدو إبلاغ القرآن فحسب. وأمّا هذه السنة المدوّنة بكتب الحديث والمروية بالأسانيد الصحيحة إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنّهم لا يرفعون بها رأسًا؛ فهي في زعمهم كلها مفتراة على رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وعلى كل حال صحّت أو لم تصح فالأمر لا يعنيهم في شيء؛ لأنّ الحجة في القرآن، هو الشيء الذي يجب اتباعه.

والنبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يطاع في حياته إذا أمر أو نهى في جهاد ونحوه، شأنه كشأن حاكم من الحكام الذين يحكمون بشرع الله عَزَّ وَجلَّ ويؤمرون به فيطاعون. هكذا نظرهم إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لا يعدو أن يكون واجب الاتباع كغيره ممّن لهم الحكم والسلطة، فيأمرون بما جاء في القرآن، فيجب اتّباعه؛ لأنه جاء في القرآن.

✸ الاتّجاه الثاني: هم الذين يزعمون قبول السنّة التي تتّفق مع ما جاء في القرآن، ويرفضون أيّ شيء منها وهو زائد على ما جاء في القرآن.

وهؤلاء في الحقيقة إذا تأملت حالهم تجد أنّهم لا يختلفون عن الفريق الأول، إلاّ في كون الأوّلين أكثر شراسة ووقاحة، وهؤلاء عندهم تلطّف في بثِّ ضلالهم.

✸ **الاتّجاه الثالث: هؤلاء لا يُظهرون المنازعة في حاكميّة السنة وحجيتها، بل يظهرون أنها واجبة الاتباع، ولكن أين هي السنة؟ السنّة ضاعت وتلاشت وانتهت، والرّواة الذين رووها بموتهم ماتت السنّة. وأمّا ما دُوِّن في دواوين السنّة فلا ثقة فيه، بل ربّما صرّحوا بأنّهم مكذوب مفترى على رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**. وعليه فالمعوّل بالضرورة على القرآن؛ لأنه وحده المقطوع به.

إذن هؤلاء عداؤهم للسنة من جهة الرّواية في زعمهم لا من جهة الحجيّة، ولربّما كان هذا موقف الفريقين السابقين، ولكنهم يتسترون به تقيّة.

✍ **على كلّ حال هذه الاتجاهات الثلاثة تتّفق فيما يأتي:**

✸ **أوّلًا**: يتّفقون على إنكار أي حكم ثابت في السنة زائد على ما جاء في القرآن.

✸ **ثانيًا**: يرفضون التفسير النبوي والبيان الحديثي للقرآن.

✸ **ثالثًا**: لا يرفعون رأسًا بكلام السلف ومنهجهم وفهمهم، ولا يرفعون رأسًا أيضًا بالإجماع.

✸ **رابعًا**: يحتكمون في فهم القرآن إلى عقولهم وأفهامهم لا غير.

✸ **خامسًا**: لا يلتفتون إلى كتب السنّة ولا يأبهون بها، اللّهم إلا أن يُورِدُوا شيئًا ممّا فيها على سبيل النّقد والقدح.

✸ **سادسًا**: لا شغل لهم إلّا أن يطعنوا في حديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هذا هو ديدنهم، وذاك هجيراهم، لا شغل لهم إلا هو.

✸ **سابعًا**: يرفعون لواء العناية بالقرآن، ويتّهمون غيرهم من المسلمين بعدم عنايتهم به، بدعوى أنّهم زاحموا القرآن بغيره.

✸ **ثامنًا**: أقوى سلاح يوجهونه إلى النّاس ويطوِّعون الجهال به: هو زعمهم أنّ في كتب السنة التي بين أيدي الناس من صحاح وسنن ومسانيد ومصنفات؛ أنّ فيها أحاديث تخالف ما في القرآن، هذا الذي في هذه الكتب. انظروا هذا الحديث، وانظروا هذا الحديث. إذًا: لا ثقة في شيء مما يُعزى إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في كتب السنة.

➢ **وهذا الذي يوردونه لا يعدو أحد النّوعين:**

▪ إمّا أن يكون من الأحاديث التي لم تصحَّ عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولكنّهم يشغِّبون بإيرادها على الجهال.

▪ أو أنّها صحّت، ولكنهم لم يفهموها فهمًا صحيحًا لسوء قصد أو لجهل.

✸ **الأمر التاسع**: هم في عباداتهم –العبادات الظاهرة– التي يتعبّد بها المسلمون، هم بين فريقين:

✓ إمّا أن يكون صرحاء،

✓ وإمّا أن يكونوا ملتزمين بالتقيّة.

❑ **الفريق الأوّل**: صرحاؤهم يتعبّدون لله جَلَّ وَعلا بعبادات ما أنزل الله بها من سلطان، ولا يعرفها المسلمون قاطبة. لو ابتليت بمعرفة أحد هؤلاء لرأيتَ عجبًا، يصلّون صلاة غريبة.

▪ أولًا: صرحائهم –دعونا في الصلاة الآن– الصلوات عند المسلمين قاطبة، بل من المعلوم من الدين بالضرورة كم هي؟ خمس صلوات، عندهم ثلاث صلوات، الظهر والعصر اختراع وافتراء وإحداث في الدين. ثم العشاء كم؟ أربع ركعات، المغرب؟ ثلاث ركعات، عندهم كل الصلوات ركعتان. هذا كلام مدون في بعض ما ألّف هؤلاء من الزنادقة ركعتان.

▪ ثمّ إن جئت إلى صفة الصلاة تعجبت والله، صفة غريبة عجيبة، لا يعرفون فاتحة؛ لأنّ الفاتحة ما جاءت في القرآن، ولا تشهّد ولا سلام، أشياء غريبة جدًّا، والله إنّي أعجب لعقول يصدر منها هذا الصديد والقيح، والأشدّ عجبًا هو عقول أناس تقبل مثل هذه السفاسف.

▪ أما إذا جئت إلى الحج فإنك ترى والله عجبًا.

أولًا: كل المواقيت الزمنية لا دليل عليها؛ ولذلك صرّح بعضهم بأنّ الحجَّ لا وقت له، يمكن أن تحجّ في أي وقت من السَنة. والوقوف بعرفة يمكن أن يكون ولو لحظة واحدة في أي وقت من الأوقات، وقُل مثل هذا في المزدلفة، أما منى؛ فهذه لا وجود لهم في حجهم؛ لأنها موجودة في السُنة. وقل مثل هذا في الرمي وغير ذلك من الأحكام، والمواقيت والإحرام منها، أشياء عجيبة وغريبة.

▪ ولو نظرت في كلامهم في الصوم.

▪ ولو نظرت في كلامهم في الزكاة لوجدت والله عجائب وغرائب، فهؤلاء صرحاء، وهم في زمن قريب أصبحوا أكثر صراحة، ما كانوا يتجرّؤون هذا التجرُّؤ في مَا مضى.

❑ **أمّا الفريق الثّاني**: فإنّهم يزعمون أو يتسترون بالتّقية، يقولون: نحن نصلي الصلوات الخمس، طيب من أين أتيم بهذه الهيئة؟

هنا تأتي الشبه الإبليسية، يقولون: نحن لا نستدل على هيئة الصلاة -مثلًا- بالأحاديث التي عندكم، طيب تستدلّون بماذا؟ قالوا: نستدلّ بعمل المسلمين المتواتر.

يا لله العجب، سنّة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عندهم متواترة أو آحادًا مردودة، وعمل المسلمون مقبول، لا بأس.

نقول: يا أيّها المستدل هداك الله، عمل المسلمين مُطبق على هذه الهيئة اليوم، لكن دعنا من هذا، ماذا عن الطبقة الأولى؟ الطبقة الأولى من المسلمين الذين صلّوا هذه الصلاة من أين أتوا بها؟ أنت تقول اليوم أنا أعمل بالسنّة العمليّة للمسلمين، طيب دعنا من هذه الطبقة والتي قبلها والتي قبلها، دعنا نرجع إلى الطبقة الأولى -الصحابة- من أين جاءوا بهذه الصفة؟ من القرآن؟ لا،

لماذا؟ لا يوجد في القرآن. إذًا تعيّن أنهم أخذوه من السنة، سمعوا كلام رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والتزموا به؛ فسقط حجّتكم، يعني: أنتم بين أمرين:

✓ إمّا ان لا تصلُّوا هذه الصلاة.

✓ أو تتركوا مذهبكم وضلالكم وتأخذون بسنّة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

على كلّ حال ينبغي فيما أرى -يا إخوتاه- أن نُكثِّف ونكرِّر الكلام عن حجية السنة والاستدلال لذلك، ولاسيما من القرآن؛ حتى ينقطعَ دابر ما يلبِّسون به على المسلمين؛ فإنّ سنّة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد تكاثرت آيات القرآن في الحثِّ على التزامها، قد كثر في كتاب الله الأمر بطاعة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

✍ ولو أردنا أن نطالع طرفًا مما جاء في القرآن مما ينقض دعواهم من إثبات حجيّة السنة، وحاكميتها، ووجوب طاعة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنّ الذي أوحاه الله إليه هو القرآن والسنة؛ فإننا سنجد شيئًا كثيرًا، يمكن أن نقسمه إلى مجموعات:

✸ **أولًا**: كلّ ما جاء في القرآن مما دلّ على وجوب الإيمان بمحمّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رسولًا، ولا معنى للإيمان به صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نبيًّا ورسولًا

إلا أن يطاع. والله جَلَّ وَعلا يقول: ﴿آمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ﴾؛ ومن الإيمان بالرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يطاع.

✸ **ثانيًا**: كلّ ما دلّ في القرآن على وجوب الأخذ بما أتى به صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دون قيد. قال جَلَّ وَعلا: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧]، (مَا): موصولة، وهي عندهم من أدوات العموم، ولا تخصيص. إذًا كلّ ما أتى به رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والذي أتى به هو القرآن والسنة؛ فواجبٌ إذًا الأخذ به.

✸ **ثالثًا**: كلّ ما جاء في القرآن من بيان وجوب طاعته عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلاَم.

﴿قُلْ أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النور: ٥٤]. ولاحِظ –يا رعاك الله– أنّهما طاعتان، وأنّهما مطاعان، ولو كان الواجب اتّباع القرآن فحسب لكان الذي في القرآن الأمر بطاعة الله عَزَّ وَجلَّ فحسب.

✸ **رابعًا**: كلّ ما جاء في القرآن من وجوب اتباعه عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلاَم. وأنّى يكون الاتّباع وسنّته مهجورة وحديثُه مردود، كيف؟! كيف نتبع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ونحن لا نبالي بسنته؟! الله جَلَّ وَعلا يقول: ﴿فَآمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

✸ **خامسًا**: كلّ ما جاء في القرآن من بيان لزوم اتّخاذه عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامَ أسوة حسنة. قال جَلَّ وَعلا: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١]. كيف يكون لنا أسوة عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَام دون أن نرجع إلى سنته؟! هذا لا يتأتى.

✸ **سادسًا**: كلّ ما جاء في القرآن ممّا دلّ على أنّ طاعته عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَام طاعة لله. ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ﴾ [النساء: ٨٠].

✸ **سابعًا**: كلّ ما جاء في القرآن من وجوب تحكيمه عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَام عند النزاع. ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

✸ **ثامنًا**: وجوب التّسليم التّامّ له. وهذا ما جاء في الآية الماضية: ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾. كيف يكون التّسليم تسليمًا تامًّا له عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَام وسنّته ليست حجّة، ولا تجب طاعته ولا يُحتكم إلى سيرته وهديه عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَام؟!

✸ **تاسعًا**: كلّ ما جاء في القرآن من بيان وجوب الردِّ إليه عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَام. قال جَلَّ وَعلا: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

✸ **عاشرًا**: كلّ ما جاء في القرآن من وجوب الاستجابة له عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَام. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤].

✸ **الحادي عشر**: كلّ ما جاء في القرآن من بيان أنّ من لم يستجب له عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَام فإنّه ظالم متبع هواه. ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللهِ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠]. وأيُّ إعراض عن الاستجابة له أشدّ من الإعراض عن سنّته والقدح في حاكميّتها وحجّيتها.

✸ **الثاني عشر**: كلّ ما جاء في القرآن من بيان تحريم مخالفته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والتحذير منها. ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

✸ **الثالث عشر**: كلّ ما جاء في القرآن من بيان تحريم التولّي عنه، والتولّي عن سنّته تولّي عنه عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَام. والله جَلَّ وَعلا يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ [الأنفال: ٢٠].

✸ **الرابع عشر**: كلّ ما جاء في القرآن من بيان تحريم مشاقة الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قال جَلَّ وَعلا: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]. ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ﴾، يعني: يخالف رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

ويسلك غير سبيل سنّته وشريعته؛ حتى يكون في شقٍّ، وسنّته وشريعته في شقٍّ آخر. وكأن هذه الآية نزلت في بيان حال هؤلاء النكرانيين؛ الذين يتسمّون بالقرآنيين.

✸ **الخامس عشر**: كلّ ما جاء في القرآن من بيان أن السنة مُنْزَلة كالقرآن. قال جَلَّ وَعلا: ﴿وَأَنْزَلَ اللهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ١١٣]. والحكمة عند كثير من المفسِّرين هي: سنّة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

اعلم -يا أيّها الموفَّق- أنّ الذي أوحي إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قطعًا هو القرآن والسنّة النبويّة، وحي متلوٌّ ووحي غير متلوٌّ، هذا وحي وهذا وحي.

ومما يدلّ على هذا: أدلة كثيرة.

خذ مثلًا: الله جَلَّ وَعلا يقول: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٣].

والسؤال: ما هي؟

الجواب: بيت المقدس.

الشيخ: أين هذا في القرآن؟

الجواب: لا وجود له في القرآن، إنّما هذا وحي أوحاه الله جَلَّ وَعلا إلى نبيّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سوى ما في القرآن؛ بدليل قوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا﴾.

إذًا: هذا دليل على أنّ سنّة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ موحاة إليه عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامَ؛ كما أنّ القرآن موحى إليه.

✸ **السادس عشر**: كلّ ما جاء في القرآن من بيان أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مبيِّن لما أنزل الله. قال جَلَّ وَعلا: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]. فسنّة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مبيِّنة للقرآن، بل والله لا يمكن فهم القرآن ولا يمكن الانتفاع بالقرآن بمعزل عن السنة، -وسيأتي لهذا تقرير قريب إن شاء الله-.

✸ **السابع عشر**: كلّ ما جاء في القرآن من بيان أنّ النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يتبع إلا ما يوحى إليه. إذًا: كلّ ما ينطق به عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامَ إنّما هو وحي من الله جَلَّ وَعلا. قال سُبْحَانَهُ: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى﴾ [الأنعام: ٥٠]. إذًا: لا فرق بين القرآن والسنة من حيث الحجّية؛ لأنّ الكلّ وحي.

✸ **الثامن عشر**: كلّ ما جاء في القرآن من بيان عصمته عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامَ في البلاغ. قال جَلَّ وَعلا: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ [النجم: ٣]. إذًا: متى ما كان معصومًا عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامَ لا ينطق عن الهوى؛ إذًا: فما يقوله حقّ، وإذا كان ما يقوله حقّ؛ كان واجب الاتّباع؛ لأنّ الحقَّ يجب اتباعه.

✸ **التاسع عشر**: كل ما جاء في القرآن من بيان أنّ سنّته عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامَ وحي من الله. كما قال تعالى في الآية السابقة: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ۞ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٣-٤]. فالذي يوحى على قول كثير من المفسرين إنّما

هو سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فوجب إذًا اتّباع السنة؛ كما وجب اتباع القرآن.

✸ **العشرون**: كلّ ما جاء في القرآن من بيان أنّ الهدى والرحمة هي في طاعته واتباعه عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَام. قال جَلَّ وَعلا: ﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨]. وقال جَلَّ وَعلا: ﴿وَأَطِيعُوا اللهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٢].

لاحظ معي –يا رعاك الله– أنّ هذا مقتطف مما جاء في كتاب الله من بيان وجوب اتّباع السنة، وأنّها حجّة على النّاس أجمعين، لاحظ فيها ثلاثة أمور:

❑ **أولًا**: أنّ دلالاتها مختلفة؛ فتجد الأمر، وتجد النهي، وتجد الحثّ، وتجد بيان الفضل، وتجد بيان الحال، وأنّ كلامَه وحيٌ، وأنّه لا يتّبع إلا ما يوحى إليه، وأنّ من أطاعه فقد أطاع الله، إلى غير ذلك. فهذا كلّه إذا جمعته لا تملك إلا أن تخضع للحقِّ الذي لا مرية فيه؛ من أنّ سنّة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حجّة.

❑ **الأمر الثاني**: أنّك تجد هذه الأدلة الكثيرة مطلقة غير مقيدة بموافقة القرآن؛ كما يزعم أولئك الضالون. فإن ترقّى هؤلاء فأقصى ما يقولون: نحن نتّبع من السنّة ما وافق القرآن. طيب أين هذا مع تلك الأدلّة الكثيرة التي جاءت مطلقة؟ ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤]. والله لو كان هذا هو الحقّ لوجدنا بيانه في كتاب الله، ألستُم تقولون: نحن نتّبع القرآن؟ أين هذا الذي تزعمون في

كتاب الله؟! النّصوص كلّها مطلقة، ما جاء تقييدها بأنّها ليست حجّة، إلاّ في حال واحدة وهي: أن تكون دالّة على ما سبق دلالة القرآن عليه، لا وجود لهذا.

❑ **الأمر الثالث**: أنّك تجدها أدلّة عامّة غير مخصّصة، لا بزمان، ولا بمكان، ولا بأشخاص، ولا بأحوال، إنّما لزوم عامّ ووجوب شامل لجميع النّاس؛ أنّ عليهم أنْ يتّبِعوا هذا الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

← إذا لاحظت هذه الأمور الثلاثة تبيّن الحقّ وانقطعت حجّة المخالفين.

✍ **ويبقى بعد ذلك شيء من المناقشات العقلية لهؤلاء القوم أو لمن تأثر بهم:**

✸ **أوّلًا**: يُقال لهذا الذي يسلك هذا المسلك الضالّ: ما سبب قبولك بالقرآن؟ لماذا كان القرآن عندك حجّة؟ دعنا الآن من الكلام عن السنّة، دعنا الآن نتكلّم عن القرآن، لماذا كان القرآن كان عندك واجبَ القبول؟

لا أظنّ أنه سيجد جوابًا إلا أن يقول: إنّ الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي تحقّقنا صدقه جاءنا بهذا القرآن وأخبرنا أنّه كلام الله؛ فوجب إذًا اتّباعه.

فيُقال: الذي أخبرك أن هذا القرآن كلام الله هو نفسه الذي أخبر في أحاديث كثيرة أنّ طاعته واجبة، وأنّ من أطاعه فقد أطاع الله، وأنّه أُوتي القرآن ومثله معه، وأنّه يحرِّم كما حرّم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إلى غير ذلك. فإذا صدّقته

في الكلام الأول وجب أن تصدّقه في الكلام الثاني، وإذا لم تصدّقه في الثاني لزمك ألا تصدقه في الأول. إذًا: أنت بين قبول القرآن والسنّة معًا أو ردّهما معًا.

مع هذا التحذلق تقبل القرآن وتردّ السنة، والسبب الذي دلّ على الحجّية واحد، وهو إخباره عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَام؛ هذا تناقض يأنف منه العقلاء.

✸ **ثانيًا**: يقال لهذا الذي يزعم أنه قرآني: هل تؤمن بمحمّد بن عبد الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رسولًا أم لا؟ ظنكم ماذا سيقول؟ نعم، فنقول: كونك تؤمن به رسولًا -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يقتضي منك قطعًا طاعته عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَام، فلا معنى لاعتقادك بأنّه رسول من عند الله وأنت لا تطيعه عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَام بدليل القرآن. الله جَلَّ وَعلا يقول: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللهِ﴾ [النساء: ٦٤]. بمعنى: لو قُدِّر أنّك وقفت أمام رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، افرض فرضًا أنّك الآن واقف أمام رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال لك: آمرك أن تفعل كذا، وأنهاك عن أن تفعل كذا.

إن قلتَ: لا تلزمني طاعتك يا رسول الله؛ فقد نقضت إيمانك بأنّه رسول من عند الله، لا بحكم المسلمين أجمعين، بل بحكم كلّ من يتديّن بدِين، هذا أمر معلوم بالضرورة عند كلّ أهل الأديان؛ أنّ من آمن برسول فواجب عليه أن يطيعه.

فإن قال: سأطيعه، لو كنت أمامه وكنت في حياته سوف أطيعه، أمّا بعد ذلك فلا.

فنقول: ما الفرق؟! وطاعته عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلاَم واجبة من لدن بعثته وإلى قيام الساعة، وليست مقيّدة أو مخصّصة بمن كان في حياته.

بدليل القرآن؛ الله جَلَّ وَعلا يأمر نبيه عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلاَم فيقول: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]؛ من كان في حياته ومن بعد.

✸ **الأمر الثّالث**: لو قدَّرنا أنّه يقول: أنا ألتزم طاعة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولكن لا أثق في المدوَّن في كتب السنة؛ ولذلك لا أرجع إليها ولا أرفع بها رأسًا، فهي مشكوك فيها، ولربّما كانت مكذوبة عليه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بخلاف القرآن.

➢ **الجوابُ عن هذا من وجوه:**

▪ **أوّلًا**: إن قلت هذا ما عادا البحث معك في حجّية السنة -نحن الآن انتقلنا إلى بحثٍ آخر وهو: موثوقيّة السنة-. إذًا: مذهبك ومذهب أصحابك صار الآن منقوضًا. إذًا: الحجة في السنّة ثابتة، إنما بحثك الآن في ماذا؟ في مسألة الموثوقية، هل يوثق فيها أو لا يوثق فيها؟ إذًا: دعواكم منقوضة.

▪ **ثانيًا**: في هذه المسألة وفي غيرها ينبغي عند العقلاء أن يُسلِّم الجاهلُ للعالم، وأن يرجع غير المتخصّص للمتخصّص، وهذا ما حثّ القرآن عليه: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]. وباتّفاق بيننا وبينكم -يا

معشر القرآنيين- أنتم لستم في علم الحديث بشيء، لستم منه لا في قبيل ولا في دبير، لا في رواية ولا في دراية. إذن: حكمكم بأن الأحاديث المروية عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جملةً وتفصيلًا ليست محلّ ثقة حكم عن غير علم؛ لأنّكم غير متخصصين، ولا يوجد فيكم عالم واحد بحديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ونتحدّاكم. إذًا: ينبغي عليكم أن ترجعوا لأهل الخبرة فيبيِّنوا لكم ما هو الثابت من غير الثابت.

▪ **الأمر الثالث**: أن يقال لهم: ما سبب تشكيككم في المدوَّن في كتب السنة؟

❍ **الغالب أن يجيبوا أوّلًا بقولهم**: وجدنا أحاديث تخالف القرآن، هذا جعلنا في ريب مما هو في كتب السنة.

➢ فيقال أوّلًا: كم نسبة ما انتقدتم من هذه الأحاديث في كتب السنة كنسبته إلى الأحاديث الأخرى؟ وهل من الإنصاف في شيء أنّكم إذا وجدتم حديثًا، أو حديثين، أو خمسة أحاديث، أو عشرة أحاديث ترمون آلاف، بل عشرات الآلاف من الأحاديث بسبب حديث، أو حديثين، أو خمسة، أو عشرة؟ هل هذا من المنهج العلمي؟ هل هذا من الإنصاف في شيء؟ لا والله.

➢ ثمّ نتحدّاكم -يا معشر القرآنيين- أن تأتوا بحديث صحيح ثابت عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بحكم أهل الخبرة بالحديث وهو يخالف القرآن، هذا تحدٍّ قائم، وكل ما ادّعيتم فيه مخالفة القرآن أمكن الجواب عنه

بحمد الله لا بجواب، بل بأجوبة عديدة مقنعة، لكن: ﴿وَمَنْ يُرِدِ اللهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللهِ شَيْئًا﴾ [المائدة: ٤١].

❍ **ربّما أجابوا فقالوا -وهذا سُمع من بعضهم-**: ما الذي يضمن لنا أنّ التّرمذي أو أحمد أو البخاري قد زادوا في الأحاديث ما زادوا، هم بشر ليسوا معصومين، فلربّما زادوا أو نقصوا أو بدّلوا، فهذا يجعلنا في ريب ممّا جاء في كتب السنة؟

➢ **الجوابُ عن هذا أن يُقال:**

▪ **أولًا**: في كلام عام يتعلّق بهذه الشّبهة وبما قبلها، هل يثبت عندكم -يا معشر القرآنيين- أيّ كلام عن أيّ أحد أم لا؟ هل يثبت عندكم أيّ قول عن أيّ متكلم أم لا؟ يعني: هل عندكم كلام تثقون به وتعتقدون ثبوته عن المتكلّم به أو أنكم لا تثقون في أي كلام؟

- إن قلتم: لا نثق في أي كلام؛ انقطعت مخاطبتكم؛ لأنكم خرجتم عن حدود العقلاء.

- أما إن قلتم: نعم، يمكن أن نثق بكلام إذا توفرت الشروط لقبول كلامه.

فإننا نقول: إننا نتحدّاكم أن تأتوا بأي طريق يثبت به قول قائل عندكم إلّا ونُبيّن لكم أنّ الطرق التي ثبتت بها السنة أوثق وأرجح.

مشكلة هؤلاء أنّهم يجهلون أو يتجاهلون الجهود العظيمة المضنية التي قامت على سُوقها، وقيَّض الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى لها وفيها الرجال الصادقين؛ الذين أفنوا أعمارهم في خدمة حديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

كلام هؤلاء في الحقيقة يدلّ على جهل شديد أو تجاهل شديد لتلك الجهود العظيمة التي قامت بها هذه الأمّة تجاه سنّة نبيها صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واطّلع بها ثلاثة أصناف من الأئمة:

- أولًا: الأئمة الرواة.
- ثانيًا: الأئمة النقاد.
- ثالثًا: الأئمة المصنفون.

جهود عظيمة من الجمع والبحث والتحرّي والتّفتيش والتّدقيق والتّمييز بين الصحيح وغيره، وبين الضّابط وغير الضّابط. ثمّ في التّدوين والتّرتيب والتّبويب، جهود عظيمة، وعلوم كثيرة خدمت حديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بلغت نحوًا من ستِّين علمًا، كلّها كانت في خدمة حديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتمييز الصّحيح والثابت عن غيره.

ثم بعد هذا يقول أحدكم وهو متكئ على أريكته: ما الذي يضمن لي أن فلانًا حذف أو أضاف أو تقوَّل على رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

يا هذا الأمر ليس بهذه السهولة، حديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في نفوس أهل الإسلام عظيم وعزيز؛ ولذلك فإنّ التّدقيق والتّحقيق في شأنه وفي

تمييز الثابت عن غيره شيء يفوق الوصف، مفخرة لهذه الأمة الإسلامية، شيء ما كان ولا يكون في أمّة من الأمم قطّ، حديث واحد حتى تصل إلى جملة تحته أنّه حديث صحيح.

تدري كم هي الجهود، وكم هو التعب، وكم هو السفر، وكم هو الجهد المُضني حتّى وصلنا إلى كلمة حديث صحيح، شيء عظيم جدًّا، رحلات ومسافات وكتابات ومؤلّفات وجرح وتعديل وإفناء للعمر في المطالعة لهذه الأحاديث وتدوينها.

ثمّ بعد ذلك بكل بساطة حديث يقال: إنه غير ثابت! مسكين، والله مسكين، هذه سنّة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ محفوظة بحفظ الله. ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]؛ وحفظ الذّكر يتضمّن حفظ القرآن والسنة. أين أنت يا عبد الله؟ الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ يقول للناس: "أتظنُّون أنّ أحدًا يكذب على رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأنا حيّ؟".

اطمئنوا، هذه الأحاديث وهؤلاء الرواة قد غُربلوا ونُقّحوا وفُرزوا وعُرف الصواب من الخطأ. تجد الإمام من النّقّاد يقول: فلان روى عشرة آلاف حديث، أخطأ فيها في خمسة أحاديث. حفظها حفظ، يعرفون الرّاوي وهم بالآلاف، يعرفون الرّاوي، مولده ونشأته، وعمّن روى عنه، ومن أخذ منه، وما الذي أصاب فيه، وما الذي أخطأ فيه، ومستوى حفظه، وهل عنده خوارم تخرم الثقة فيه أو تقدح في ضبطه؟ وما كتابه؟ وهل كان ضابطًا لكتابه؟ ولربما راجعوا

كتابه، ولربما استعادوا منه الحديث، أعيُنهم مفتوحة على هؤلاء الرواة، الرواة يعلمون أن هناك أُناسًا يدقِّقون وراءهم.

المسألة يعني: شيء عظيم، لو جلسنا نتكلم وقتًا طويلًا عن الجهود المبذولة في حفظ سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لاستحى -إن كان عند هؤلاء حياء- لاستحى أحدهم بأن يقدح في حديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بما يقدح فيه.

أقول -يا أخوتاه-: تنبّهوا إلى أربعة أصول تتعلق بحفظ سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

✸ **الأصلُ الأول**: حفظ السنة لازم للأمر بشهادة أنّ محمّدًا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنّ هذه الشهادة أُمر بها الأوّلون والآخرون، وطاعته من مقتضى شهادته، وطاعته تقتضي بقاء سنّته. طاعة النبي عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلاَم المأمور بها، المتضمنة في الشهادة له عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلاَم بالرسالة تقتضي بقاء سنته عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلاَم؛ لأنّها لو ضاعت لامتنعت طاعته، لو ضاعت سنّته لامتنعت طاعته؛ لأنّ المجهول لا يُطاع. كيف نطيعه عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلاَم ونحن لا نعرف السنة؟

✸ **الأصل الثاني**: الله جَلَّ وَعلا أمر بالعمل بأحكام الإسلام؛ فلابدّ من حفظ السنّة ليمكن العمل بها، ولو ضاعت السنّة لضاع الدين، وصار الأمر بالعمل بالدِّين تكليفًا بما لا يُطاق.

✸ **الأصل الثالث**: إذا كان القرآن محفوظًا فوجب أن تكون السنة كذلك؛ لأنّ السنّة بيان للقرآن، ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، فحفظ المُبيَّن يستلزم حفظ المُبيِّن.

✸ **الأصل الرابع**: من طعن في حفظ السنة وأقرّ بحفظ القرآن فهو متناقض؛ لأنّ من قَبِل أن يكون القرآن ثابتًا وهو منقول بالإسناد المتّصل فعليه أن يقبل السنة المنقولة بالإسناد المتّصل؛ فطريق وصول القرآن هو طريق وصول السنة، فهذا وهذا منقولان عن طريق الأسانيد.

فإن قيل: لكنّ القرآن متواتر؟

قلنا: وفي السنّة متواتر، وأنتم تردّون السنة جملة وتفصيلًا. ثم إنّ ما لم يتواتر من سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإنّه قد استفاد العلم والقطع من أربع جهات: من جهة المُخبِر والمُخبَر، والمُخبَر به، والمُخبَر عنه. وقد سبق بيان هذه في دروس سابقة.

✍ **أختم بعشرة أصول جامعة في حُجيّة السنة وعلاقتها بالقرآن**، -هذه الأصول خلاصة مختصرة لما سبق الكلام فيه-:

✸ **الأصل الأوّل**: السنّة شقيقة القرآن، ولا غنى لأحدهما عن الآخر، ولا ينفع الإيمان بأحدهما دون الآخر.

✸**الأصل الثّاني**: لا تعارض بين السنة والقرآن، بل هما متفقان مؤتلفان، وكل دعوى بخلاف ذلك فسببها الجهل أو سوء القصد.

✸ **الأصل الثّالث**: لا يمكن الاستغناء عن السنّة بالقرآن، وحقيقة هذه الدّعوى الاستغناء عن الإسلام والسعي في تقويضه؛ إذ لا ثبوت للإسلام إلا بالسنّة، ولا يُفهم الإسلام إلا بالسنّة، ولا يُقبل الإسلام إلا بالسنّة.

✸ **الأصل الرّابع**: من يُطع الرسول فقد أطاع الله، ومن أخذ بالسنّة فقد أخذ بالقرآن، ومن أعرض عن السنّة فقد أعرض عن القرآن، ومن كفر بالسنّة فقد كفر بالقرآن.

✸ **الأصل الخامس**: يستحيل فهم القرآن والعمل به بمعزل عن السنّة؛ فهي بيانه وتفسيره. وهذه مسألة من الأهمية بمكان.

مآل الإعراض عن السنّة هو الإعراض عن القرآن؛ من جهة فهمه وتدبره والعمل به، وإلا فحدثني كيف تعمل بقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾، دون الرجوع إلى السنة؟

كيف تعمل بـ ﴿وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾؟

كيف تعمل بـ ﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾؟ ما هو هذا الحقّ؟ ما مقداره؟ ما المرجع في تحديده؟ هل نستغني عن السنة؟ لا. إذًا: لا يمكن أن نعمل بهذا.

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]. ما المراد بهذا التربّص؟ ماذا تصنع؟ كيف تفعل؟ ما الأحكام التي تلتزم بها عند التربّص أربعة أشهر وعشرًا؟ يمكن أن نصل إلى شيء في هذا بمعزل عن السنة؟

قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٨]. كيف يكون المال ربويًّا؟ وما أحكام هذا الرّبا؟ وما أنواعه؟ ما هو؟ كيف؟ أعطني التفاصيل لألتزم بترك الربا، نجد هذا في القرآن؟ يمكن أن نصل إلى هذا بمعزل عن السنة؟ والله لا يمكن أن يكون ذلك كذلك.

قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]. كيف يُنادى للصلاة من يوم الجمعة؟ أحكام الآذان ما هي؟ هل جاء الآذان في القرآن هذه الشعيرة العظيمة؟

ناهيك عن أشياء كثيرة جدًّا، إمّا أنّها مجملة في القرآن، أو الضرورة تقتضي وجودها بين المسلمين ولم ترد بينهم؛ أحكام الإجارة، وأحكام الخُلع، وأحكام الشُفعة، وأحكام المزارعة، وأشياء كثيرة، عشرات وعشرات من المسائل والأبواب والأحكام. لو أردت أن تطبق الإسلام تطبيقًا صحيحًا من خلال القرآن بمعزل عن السنة والله لا يمكن.

إذًا: يستحيل فهم القرآن والعمل به بمعزل عن سنّة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

✸ **الأصل السادس**: السنّة حُجّة مستقلّة بالتشريع، حُجّة مطلقة غير مقيّدة؛ فما جاء منها مطابقًا للقرآن حُجّة، وما جاء مُبيِّنًا للقرآن حُجّة، وما جاء زائدًا على القرآن حُجّة.

✸ **الأصل السّابع**: السنّة كلّها حُجّة، وجميعها وحي، قوليّة كانت أو فعليّة أو تقريريّة، لا فرق في هذا بين ما تعلّق بالعقيدة، أو بالعبادة، أو بالأخلاق، أو بالمعاملات.

✸ **الأصل الثّامن**: السنة حُجّة دائمة لا مؤقّتة. كانت حُجّة في حياة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا تزال ولن تزال.

✸ **الأصل التّاسع**: ثبوت حُجية السنة وحاكميتها واستقلالها بالتّشريع ضرورة دينيّة إجماعية قطعيّة، لا يخالف في هذا إلا من لا حظّ له في الإسلام. وقد صدق ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ حينما نقل إجماع الأمة في كتابه الإحكام في المجلد الثاني، أنّ من قال: نأخذ بالقرآن وندع السنة أنّه كافر بإجماع المسلمين.

✸ **الأصل العاشر والأخير وبه ختام الكلام**: اعلم -أيّها الموفق- أنّ عِداء منكري السنة لها حقيقته عِداء الإسلام نفسه، وما إنكار السنّة إلا سِتارٌ يتخفَّون وراءه، والله المستعان[٦٥].

---

(٦٥) إلى هنا تمام (**المجلس الثلاثون**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الثلاثاء السابع من شهر ربيع الأوّل، سنة ست وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعة وتسع وعشرين دقيقة.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ، وَأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللهِ أَطْوَعُهُمْ وَأَتْبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا الكلام من المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ فيه تقرير لمذهب أهل السنة والجماعة في (موضوع الوَلاية).

قال رَحِمَهُ اللهُ: (وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ): أي: أنّ لهم وَلَاية الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، والوَلاية ضد العداوة، وهي: المحبة والنُصرة.

أما الوِلاية؛ فإنّها الحكم والسلطة. هذا هو الأصل في اللغة.

والوليّ: هو كلّ مؤمن تقيّ غير نبيّ، هذا تعريف الوليّ.

والدّليل على هذا التّعريف: قول الله جَلَّ وَعلا: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢-٦٣].

فقوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾؛ في محلِّ نصب نعتٍ لأولياء الله، أو بدل، فيجوز أن تكون هذه الجملة في محل رفع خبر لمبتدأ مضمر، أي: هم الذين آمنوا وكانوا يتّقون.

والمؤمنون يوالون ربّهم سُبْحَانَهُ وَتعَالَى ويُحبّونه وينصرونه، ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللهِ﴾

[الصف: ١٤]. والله جَلَّ وَعلا يوالي عباده المؤمنين، وهو مولاهم سُبْحَانَهُ وَتعَالَى؛ قال جَلَّ وَعلا: ﴿إِنَّ وَلِيِّيَ اللهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٦]. وقال: ﴿وَاللهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٦٨].

ويقول سُبْحَانَهُ وَتعَالَى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمد: ١١].

ووَلاية الله سبحانه تقتضي محبّته ونُصرته؛ ففي البخاري من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما يرويه عن ربِّه جَلَّ وَعلا: «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ».

وما من شك أنّ من تولاه الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى فقد حيزت له السعادة من أطرافها، وكان صاحب الفضل الذي ليس بعده فضل؛ قال سبحانه: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ * لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [يونس: ٦٢-٦٤]. هنيئًا لمن اتخذه الله وليًّا له، نجح في هذه الحياة، كانت حياته ذات قيمة، فاز بهذا الفوز العظيم.

وتنبّه -يا رعاك الله- إلى أنّ الوَلاية تُثْبَتُ لله جَلَّ وَعلا من وجه وتُنفى عنه من وجه:

▪ فالوَلاية تُثبَت لله سبحانه على جهة الرحمة والإحسان والتفضل؛ فالله يتولى الصالحين وهو مولى المؤمنين رحمة منه وإحسانًا وتفضّلًا.

▪ وأمّا الجهة الأخرى وهي: جهة النّفي؛ فإن الوَلاية منفية عن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى إذا كانت على جهة الافتقار؛ فالله جَلَّ وَعلا شأنه أعظم وأعزّ من أن يتّخذ وليًّا من الذلّ كحال ملوك الأرض؛ الذين مهما بلغوا في المُلك والقوة فإنّهم يتّخذون أولياء لحاجتهم إلى من ينصرهم ومن يتعزّزون به. وأمّا إذا لم يكن لهم هؤلاء الأولياء؛ فإنه لن يكون لهم حال مستقرة.

أما شأن الله عَزَّ وَجَلَّ فهو أعظم؛ ﴿**وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا**﴾ [الإسراء: ١١١]؛ والله جَلَّ وَعلا لا يتخذ وليًّا من ذُلٍّ، ولا يتولّى عن حاجة، جلّ ربنا وعزّ.

✍ موضوع الوَلاية والأولياء كلام أهل السنة فيه كثير، ويمكن أن نُلخص المعتصر من كلامهم في هذا الباب في أربعة ضوابط:

✸ الضّابط الأول: كلّ من له حظّ من الإيمان بالله فله حظّ من وَلاية الله.

وبناءً على هذا: فالتّفاضل في الوَلاية حاصل؛ فالأولياء متفاضلون بحسب ما معهم من الإيمان، التّفاضل في الإيمان يقتضي التّفاضل في ولاية الله.

وبناءً على هذا: فالأولياء على مراتب كما قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: (وَأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللهِ أَطْوَعُهُمْ وَأَتْبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ). إذن: هناك من هو أكرم عند الله، وهناك من هو دونه، المرجع في ذلك إلى الإيمان.

وبناءً على هذا: فإننا نقول: إنّ من كان معه الإيمان المطلق كانت له الوَلاية المطلقة، ومن كان معه مطلق الإيمان كان له مطلق الوَلاية.

ويترتّب على هذا معرفة أنّ ما جاء من المدح والثناء والوعد لأولياء الله جَلَّ وَعلا؛ فإن ذلك ينصرف إلى أهل الوَلاية المطلقة، ﴿**أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾؛ هذا في حقِّ أهل الوَلاية المطلقة.

فالشأن في هذا كالشأن في الإيمان، إذا ذُكر أهل الإيمان في مقام الثناء والوعد؛ فإن المراد أهل الإيمان المطلق، يعني: أهل الإيمان الكامل، وليس كلّ أحد ولو كان ليس معه إلا مطلق الإيمان.

وبناءً على هذا أيضًا: أهل السنّة والجماعة يقولون: إنّ من كان له مطلق الولاية؛ فإنه قد يجتمع في حقّه وَلاية من الله وعداوة ومحبة وبغض، بحسب ما عمل من خير أو شرّ، وهذا من الأصل التي فارق فيها المبتدعة أهل السنّة والجماعة.

✸ **الضابط الثاني: أهل الوَلاية المطلقة على درجتين، فهم: مقرَّبون ومقتصدون.** وقد جمعهما حديث الأولياء السّالف -الحديث القدسي-؛ حيث

يقول الله جَلَّ وَعلا: «**مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ**»؛ هذه درجة المقتصدين.

«**وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ**»؛ هذه درجة المقرَّبين.

فالمقتصدون هم: الذين أتوا بالواجبات وكفُّوا عن المحرمات، هؤلاء هم المقتصدون.

والمقرّبون: زادوا على هذا فعل المستحبات والكف عن المكروهات والمشتبهات وفضول المباحات.

✸ **الضابط الثالث: ليس لأهل الوَلاية شارة ولا علامة إلا التّقوى.**

فكلّ من كان تقيًّا كان لله وليًّا، ولا شيء وراء ذلك، ليس هناك علامة للأولياء سوى التقوى، لا لبس عمامة، ولا جُبة، ولا لبس وشاح أخضر، ولا تصدّر جمع المجتمعين في المولد وهزّ الرؤوس، ولا الوَلاية بانتساب إلى طريقة أو انتساب إلى نسب شريف أو غير ذلك. هذا كلّه والله ما أنزل الله به من سلطان.

الوليُّ: من كان مؤمنًا تقيًّا، وأمّا هذه الرُّسوم؛ فإن التّعلق بها شأن البطّالين. أمّا أهل التقوى–الذين هم أولياء الله حقًّا– فلا سمة تميزهم بين الناس من جهة هذه الرسوم التي تعارف عليها وزعمها من زعمها من أهل الضلال والبدعة.

ولتعلم –يا أيّها المسلم– أنّ الامتحان الحقيقي لبلوغ هذا الفوز العظيم أن يتّخذك الله وليًّا، الامتحان الحقيقي الذي من نجح فيه فقد فاز بهذا الفوز العظيم؛ إنّما هو تحقيق التوحيد، أي: أن توافق مولاك سبحانه في محابِّه ومساخطه. الامتحان: هو أنْ لا تحب إلا الله، وأن تحب ما يحبه الله لله، من كان كذلك فليُبشر أنّه تجاوز الامتحان وفاز بوَلاية الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

✸ **الضّابط الرابع: ثمّة كرامة للوليّ لازمة، وثمّة كرامة غير لازمة:**

▪ أما الكرامة غير اللازمة للولي وليست شرطًا في الولاية؛ فإنها الكرامة بمعنى الخارق للعادة، سواء كان هذا من جنس القدرة والتأثيرات أو كان من جنس العلوم والمُكاشفات، هذا القدر ليس ضربة لازب للوليّ، وليس شرطًا في تحقق ولايته أن يكون ذا كرامات؛ ولذلك المؤلف رَحِمَهُ اللهُ يقول: (وَأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللهِ أَطْوَعُهُمْ وَأَتْبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ). ولم يقل: أكثرهم تحصيلًا للكرامات التي هي خوارق للعادات، بل ربما يعيش الوليّ، بل من هو من أعظم أولياء الله وأطوعهم له وأشدّهم تحقيقًا للتّوحيد يعيش حياته كلّها وما جرى على يديه خارق للعادة، لا يضرّه ذلك ولا يؤثر شيئًا في ثبوت ولايته، بل إنّ أولياء الله حقًّا يحزنون أو يخافون إذا جرى لهم شيء من خوارق العادات، يخافون أنّ هذا كان لهم استدراجًا، أو يخافون على أنفسهم أن تغترّ ويجد الشيطان مدخلًا عليهم بسبب هذا. ولذلك الأصل فيهم إن جرى لأحدهم شيء من هذا أنّ يكتمه ولا يذيعه، بخلاف من يتزيّى بزيّ الأولياء وليس منهم.

■ وأمّا الطرف الآخر -وهو الكرامة اللازمة للولي-؛ فإنّها لزوم الاستقامة، هذه أعظم كرامة، **أعظم الكرامة لزوم الاستقامة**، هذا لابدّ منه، وهذا شرط في تحقّق الوَلاية، بل لا وَلاية للعبد بدونها.

والمؤلف رَحِمَهُ اللهُ خصّ موضوع الكرامة بكلام سيأتينا إن شاء الله جَلَّ وَعلا.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: **(وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ، وَأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللهِ أَطْوَعُهُمْ)**: يعني: أعظمهم طاعة له سبحانه. **(وَأَتْبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ)**: القرآن واجب الاتّباع، وكلّ من كان للقرآن أتبع كان أعظم حظًّا في ولاية الله جَلَّ وَعلا، ﴿**اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ**﴾ [الأعراف: ٣].

واتباع القرآن يتحقق بثلاثة أمور:

- بتصديق أخباره.

- والائتمار بأوامره.

- والانتهاء عن نواهيه.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَالإِيمَانُ: هُوَ الإِيمَانُ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَالْقَدَرِ، خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ، مِنَ اللهِ تَعَالَى.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

يقول المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ: (**وَالإِيمَانُ: هُوَ الإِيمَانُ بِاللهِ...**) الخ.

ومرّ بنا قبل أسطر من هذه العقيدة: (**وَالإِيمَانُ: هُوَ الإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ**).

مرة يقول: (**الإِيمَانُ: هُوَ الإِيمَانُ بِاللهِ...**)، ومرة يقول: (**وَالإِيمَانُ: هُوَ الإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ**) ؟

الجواب عمّا قد يُستشكل من ذلك: أنّ الإيمان باعتبار جنسه الذي تحته أنواع، فهو على ما ذكر نوعان، وعلى القول الحقّ الموافق للنصوص هو ثلاث أنواع، وتحت كل نوع أفراد. إذن: الإيمان جنس تحته ثلاثة أنواع، وتحت كل نوع من هذه الأنواع أفراد، وهي: شُعب الإيمان، وشُعب الإيمان كلها إلى الأنواع الثلاثة.

أما في قوله هاهنا: (**الإِيمَانُ**)؛ فباعتبار أركانه وعُمده هو هذه الأمور الستة المذكورة؛ فيكون قوله هاهنا من باب إطلاق الكلّ على البعض، وهذه الأركان مرجعها إلى اعتقاد القلب، ولها تعلق بقول اللسان وعمل الجوارح.

قال: (وَالْإِيمَانُ: هُوَ الْإِيمَانُ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ، مِنَ اللهِ تَعَالَى). هذا اقتباسٌ من المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ من حديث جبريل المشهور الذي أخرجه مسلم رَحِمَهُ اللهُ في الصحيح. فهو إلى قوله: (خَيْرِهِ وَشَرِّهِ)؛ هذه رواية الصحيح، (وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ)؛ هذه رواية ابن حبان، وزيادة: (مِنَ اللهِ تَعَالَى)؛ هذه عند الطبراني في المعجم الكبير.

والمقصود بقوله: (وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ): أي: كل شيء سواء كان ممّا يحبه العبد أو يكرهه، سواء كان مما يلتذّ به أو يتألّم، كل ذلك بقدر من الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، كلّ شيء.

ولذلك في حديث جبريل المختصر الذي هو من رواية أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -وهو مخرّج في الصحيحين- في رواية مسلم منه: «وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ كُلِّهِ»، كلّ شيء فهو بقدر، لابد أن تؤمن بهذا. وفي صحيح مسلم قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ». المقصود أن كلام المؤلف رَحِمَهُ اللهُ هاهنا: يريد به إثبات عموم قدر الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى. وقد سبق في غير هذا الشرح بيان مسألة الشرّ الذي يضاف إلى القدر، هاهنا يقول: (وَالْقَدَرِ، خَيْرِهِ وَشَرِّهِ).

والمتقرر عند أهل السنة والجماعة:

أوّلًا: أنّ الشر يضاف إلى مفعول الله جَلَّ وَعلا ولا يضاف إلى فعله. الله جَلَّ وَعلا بيده الخير، والشر ليس إليه، وفعله كلّه خير محض. وأمّا المفعول؛ فقد يكون خيرًا وقد يكون شرًا.

ثانيًا: أنّ الشرّ في مفعولاته سُبْحَانَهُ وَتعَالَى لا يكون شرًّا محضًا، بل ولا يكون شرًا غالبًا، بل لابد أن يكون في كلّ ما يقدره الله، لابدّ أن يكون الخير أغلب.

وهذا له بحث طويل سبق الكلام عنه.

إذن: الشر المضاف إلى القدر هو الشرّ الجزئي في المفعولات، وهو غير غالب.

هذه الأركان التي ذكرها المؤلف رَحِمَهُ اللهُ هي أسس الإيمان والاعتقاد، ومرجع كلام أهل السنة والجماعة في باب الاعتقاد في كلِّ مسائله راجع إلى هذه الأركان الستة.

وتوضيح المراد على وجه الإجمال يقال فيه:

❑ **الإيمان بالله جَلَّ وَعلا وهو يتضمن الإيمان بثلاثة أمور:**

✸ **أولًا**: الإيمان بربوية الله جَلَّ وَعلا.

✸ **ثانيًا**: الإيمان بألوهيته. والإيمان بألوهيته يتضمن جانبًا عقديًا وجانبًا عمليًا:

▪ الجانبي العقدي: هو اعتقاد أنه لا يستحق العبادة أحد سوى ربنا سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

▪ وأما الجانب العملي: فهو القيام بالفعل بعبادة الله جَلَّ وَعلا وحده.

✸ **الأمر الثالث**: هو الإيمان بأسماء الله وصفاته سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

والكلام في هذه النبذة منثور فيما مضى من كلام المؤلف رَحِمَهُ اللهُ وشرحه.

❑ **أمَّا الإيمان بالملائكة**؛ فالملائكة خلق من خلق الله جَلَّ وَعلا، خلقهم سبحانه من نور؛ لأجل طاعته والائتمار بأمره، وليدبر بهم سبحانه شؤن هذا الكون.

والإيمان بهم يتضمن أربعة أمور:

✸ **أولًا**: التصديق الجازم بوجودهم، فلا إيمان لمن لم يؤمن ويصدق بوجود هذا العالم الغيبي الذي هو الملائكة.

✸ **الأمر الثاني**: التصديق بما ثبت لهم في الكتاب والسنة من أسماء وصفات وأعمال.

✸ **الأمر الثالث**: اعتقاد فضلهم وعلوّ مكانتهم وإنزالهم منزلتهم؛ فإنهم عباد كرام مُكْرَمون مقرَّبون، وهم كذلك عباد لا يُعبدون.

✸ **الأمر الرابع**: موالاتهم ومحبّتهم وإكرامهم وإجلالهم، وعليه: فمن سبهم أو استهزأ بأحد منهم؛ فقد كفر اتفاقًا.

❑ **أما الركن الثالث: فإنه الإيمان بالكتب**. والإيمان بالكتب المراد به: الإيمان بالكتب التي أنزلها الله جَلَّ وَعلا على رسله عَليهِم الصَّلَاةُ والسَّلَام.

والإيمان بها يتضمن أربعة أمور:

✸ أولًا: التصديق بأنها منزلة من عند الله جَلَّ وَعلا وأنّها كلامه ووحيه، كلّ كتب الله جَلَّ وَعلا فإنها كلام الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

وبناءً عليه: فالقرآن كلام الله، والتوراة أيضًا كلام الله، والإنجيل كلام الله، والزبور كلام الله، وإذا كانت هذه الكتب كلام الله جَلَّ وَعلا أو تضمّنت كلام الله جَلَّ وَعلا؛ فواجب إجلالها وتعظيمها.

✸ **الأمر الثاني**: اعتقاد أنها اشتملت على بيان ما يحبه الله ويرضاه، وما يبغضه سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، وما في اتباعه سعادة الناس في العاجل والآجل.

✸ **الأمر الثالث**: الإيمان بما علمنا من أسماء هذه الكتب على وجه التفصيل، والإيمان بما لم نعلم منها على وجه الإجمال.

✸ **الأمر الرابع**: العمل بما لم يُنسخ منها، وهو القرآن الكريم.

فالكتب الأخرى يشترك فيها غير القرآن مع القرآن. أما من جهة العمل والاتباع؛ فإن الواجب على كل من وجد بعد بعثة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإلى قيام الساعة أن يتّبِع ما في القرآن فحسب.

❑ **الركن الرابع: الإيمان بالرسل عَليهِم الصَّلَاةُ والسَّلَام.**

والإيمان بهم يتضمن ستّة أمور:

✸ **أولًا**: الإيمان بهم جملة، والإيمان تفصيلًا بمن علِمنا منهم، ﴿**مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ**﴾ [غافر: ٧٨]؛ فليس كلّ الأنبياء

معلومين لنا، بل أكثرهم غير معلومين لنا على وجه التفصيل، فمن علمناه منهم آمنّا به تفصيلًا، وإلا يكفينا الإيمان المجمل بمن لنْ نعلم منهم.

✸ **ثانيًا**: تصديق ما جاء عنهم من أخبار في الكتاب والسنة.

✸ **ثالثًا**: محبّتهم وإجلالهم وتعظيمهم التعظيم الشرعي.

وعليه: فقد اتّفق المسلمون على أن من سبّ نبيًّا أو سخِر به؛ فإنه كافر مرتدّ عن دين الله جَلَّ وَعلا.

✸ **رابعًا**: اعتقاد أنهم جميعًا فاضلون، بل أنّهم أفضل البشر، واعتقاد أنهم فيما بينهم متفاضلون، وبعضهم أفضل من بعض، مع ملاحظة أنه لا يجوز انتقاص المفضول. والدليل على تفاضلهم: قوله تعالى: ﴿**تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ**﴾ [البقرة: ٢٥٣]. فالأنبياء والرسل عَليهِم الصَّلَاةُ والسَّلاَم مع اشتراكهم في الفضل فهم متفاوتون في الأفضلية، والإجماع منعقد على أنّ الرسل أفضل من الأنبياء الذين ليسوا رسلًا، وأولو العزم من الرسل أفضلهم، والخليلان عَليهِما الصَّلَاةُ والسَّلاَم أفضل أولي العزم، ونبيّنا محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أفضل الخليلين. وعليه فنبيّنا محمّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو أفضل الأنبياء والمرسلين على الإطلاق.

✸ **الأمر الخامس**: اعتقاد أنّهم جميعا قد بلّغوا البلاغ المبين وأنّهم منزَّهون عن الخيانة في تبليغ الرسالة، معصومون عن أن يكونوا بدَّلوا أو غيَّروا.

✸ **الأمر السادس**: اتّباع خاتَمهم وإمامهم محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فالأنبياء جميعًا مشتركون في الإيمان بهم ومحبّتهم وموالاتهم وإجلالهم، ويتميز نبيّنا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على غيره منهم أنّه هو واجب الاتّباع وواجب العمل بشريعته على كل أحد وجد على هذه البسيطة بعد بعثته عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامَ وإلى أن تقوم الساعة، مهما كان جنسه، ومهما كان لونه، ومهما كانت ديانته من قبل، كلّ أحد واجب أن يتّبع هذا النبي الكريم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. بل إن الأنبياء، بل إن الرسل، بل إن أولي العزم من الرسل، لو أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بُعث وهم أحياء لكان الواجب عليهم اتّباعه، فكيف بمن سواهم؟!

❑ **أمّا الركن الخامس: فإنّه الإيمان باليوم الآخر.**

والإيمان باليوم الآخر يتضمن الإيمان بأربعة أمور:

✸ **أولًا**: الإيمان بأشراط الساعة التي دلّ عليها الوحي. **أشراط الساعة**: علاماتها التي تدلّ على قُرب حيْنِها.

✸ **ثانيًا**: الإيمان بالحياة البرزخيّة، وبكل ما ثبت فيها من فتنة القبر وعذابه ونعيمه وضمّة القبر وما يتعلّق بهذه الأمور.

✸ **ثالثًا**: الإيمان بمواقف القيامة التي دلّت الأدلة عليها، فيشمل ذلك الإيمان بكل ما ثبت من النفخ في الصور، وإلى دخول أهل الجنة الجنة، ودخول أهل النار النار.

✸ **رابعًا**: الإيمان بالجنّة والنّار وما يتعلّق بهما.

هذه هي خلاصة ما يتعلّق بالإيمان باليوم الآخر.

❑ **أمّا الرّكن الأخير: فهو الإيمان بالقدر. ويشمل مسائل كثيرة، أهمّها الإيمان بثلاثة أمور:**

✸ **أوّلًا**: الإيمان بأنّ كلّ ما يقع في هذا الكون فإنه راجع إلى علم الله وكتابته ومشيئته وخلقه، هذه الأمور الأربعة هي مراتب القدر التي اتّفق عليها الرسل وأتباعهم وأجمع عليها السلف الصالح.

✸ **ثانيًا**: اعتقاد أنّه لا تعارض بين إثبات مشيئة العباد وأفعالهم وإثبات مشيئة الله لأفعال العباد وخلقه لها، لا تعارض بين هذه الأمور الأربعة، فكلّها حق وكلّها ثابتة.

✸ **الأمر الثالث**: اعتقاد أنّ الهداية والإضلال بيد الله جَلَّ وَعلا؛ فإنّه يهدي من يشاء نعمة منه وفضلًا، ويضلّ من يشاء حكمة منه وعدلًا.

هذه هي الخلاصة في موضع أركان الإيمان.

✍ **وأنبهك -يا رعاك الله- إلى أن الإيمان في هذه الأركان منه قدْر مُجمل، ومنه قدْر مُفصَّل**. القدْر المُجمل واجب الإيمان به على كلّ أحد، والقدْر المُفصَّل واجب الإيمان به على كلّ من علِم.

وذلك كون الإنسان يؤمن بالملائكة جملة، كون الإنسان يؤمن برسل الله جَلَّ وَعلا، وأن لله رسلًا عليّ أن أؤمن بهم، أن أؤمن بالملائكة، هذا قدْر واجب على كل أحد.

ويبقى بعد ذلك التّفصيل؛ فإنّه متعلّق بالعلم، فمن بلغه العلم بشيء يتعلّق بهذه الأركان تفصيلًا؛ فإنّه يجب عليه أن يؤمن به، هذا قدْر من الإيمان واجب عليه، وليس واجبًا على من كان جاهلًا به، ولا شكّ أن الكمال في العلم والإيمان.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ كُلِّهِ، لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ، وَنُصَدِّقُهُمْ كُلَّهُمْ عَلَى مَا جَاءُوا بِهِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

يقول رَحِمَهُ اللهُ: وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ -يريد أهل السنة والجماعة- بِذَلِكَ كُلِّهِ، لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ. هذا منه اقتباس من آية البقرة: ﴿**آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ**﴾ [البقرة: ٢٨٥]. والمراد بذلك: أننا نصدقهم كلَّهم على ما جاءوا به، وإن كنّا لا نتّبع إلّا خاتَمهم محمّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ومراده رَحِمَهُ اللهُ في قوله: **(لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ)**: أي: في الإيمان، بل نؤمن بهم جميعًا، بخلاف حال الكافرين؛ الذين يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض. قال سبحانه: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا * أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا**﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١]. بخلاف حال أهل الإيمان؛ الذين آمنوا بالرسل جميعًا ولم يفرِّقوا بين أحد منهم.

وقوله هنا: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللهِ وَرُسُلِهِ**﴾؛ حكم الله جَلَّ وَعلا بأن من كفر برسول؛ فهو كافر بالله وبرسله؛ كما سيتّضح لك. ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللهِ وَرُسُلِهِ**﴾، يدَّعون القطيعة وقطع الصلة بين الله

ورسله في البعثة والرسالة والنبوّة، فيقطعون هذه الصلة بين الله ورسله الذين لا يؤمنون بهم، ﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللهِ وَرُسُلِهِ﴾. فما حقيقة قولهم، قال الله: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾؟ فيزعمون أنّ الإيمان بالرسل إنّما تعلّق بمن آمنوا بهم دون من كفروا. قال: ﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ يزعمون أن هذه هي سبيل الهداية، يريدون طريقًا للهداية من خلال هذا الاعتقاد الذي زعموه ﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾، ثم جاء الحكم عليهم: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾.

ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾. هذا حال أهل الإيمان؛ أنهم يؤمنون بالرسل أجمعين، ولا يفرِّقون في الإيمان بالرسل بين أحد من هؤلاء الرسل عَليهِم الصَّلَاةُ والسَّلَام.

إذًا: الخلاصة: أنّ أهل السنة والجماعة في هذا المقام يقررون قاعدتين:

الأولى: أن من كفر برسول فهو كافر بالله جَلَّ وَعلا؛ لأن الكفر بالرسول كفر بمن أرسله، الكفر بالمُرسَل كفر بالمُرسِل. فهذا الرسول إنّما بلّغ كلام الله، وإنما بلّغ وحي الله، وإنما بلّغ شرع الله، فهذا الكافر حقيقة كفره بالرسول كفره بوحي الله جَلَّ وَعلا كلامه وشرعه. إذًا: هو كافر بالله، من كفر برسول فهو كافر بالله. اليهودي الذي لا يؤمن بعيسى نبيًّا ولا بمحمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نبيًا،

والنصراني الذي لا يؤمن بمحمّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نبيًا هم قبل كفرهم بالرسل كافرون بالله جَلَّ وَعلا، من كفر برسول فإنه كافر بالله.

✸ **القاعدة الثانية: من كفر برسول فإنّه كافر بالرّسل. ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾** [الشعراء: ١٠٥]، أين هم المرسلون الذين كفروا بهم ونوح أوّلهم؟

الجوابُ: أنّ الرسالة من حيث أصلها واحدة؛ قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ، دِينُهُمْ وَاحِدٌ، وَشَرَائِعُهُمْ شَتَّى**». فالدِّين واحد، فإذا كفر أحد برسول؛ فإنّه كافر برسالته، فإذا كفر برسالته؛ فقد كفر برسالة كلِّ رسول، فكلهم جاءوا بالدعوة إلى أصول الاعتقاد، إلى الإيمان بالله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى. فمتى ما كفر أحد منهم برسول؛ فإنه كافر بالتالي برسالة كل رسول، فصدق الله: ﴿**كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ**﴾ [الشعراء: ١٠٥]، ﴿**كَذَّبَتْ عَادٌ الْمُرْسَلِينَ**﴾ [الشعراء: ١٢٣]، ...إلخ ما جاء في كتاب الله جَلَّ وَعلا. إذن: من كفر برسول؛ فإنه كافر بالرسل. هذا النصراني الذي لا يؤمن بمحمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو كافر بعيسى قبل أن يكون كافرًا بمحمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. واليهودي الذي لا يؤمن بمحمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو كافر بموسى قبل أن يكون كافرًا بمحمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

إذن: هذا من الأصول العظيمة التي لابد من استحضارها، وما أكثر التلبيس فيها في هذا العصر. هذا المقام البيان فيه واجب على أهل العلم وطلاّبه؛ لأنّ

كثيرًا من الناس يشتبه عليهم هذا الأمر لكثرة المُلبِّسين، ولكثرة المنافقين الذين يلبِّسون على الناس دينهم، البيان والإيضاح في هذا الأمر لا شكّ أنّه متعيّنٌ.

هذه أصول عظمى للدّيانة والإيمان، فأيّ شيء نوضِّحه -يا إخوتاه- إذا كنّا سنهمل بيان مثل هذه الأصول التي ينبني عليها إيمان وكُفر، والله المستعان![٦٦].

(٦٦) إلى هنا تمام المجلس (**الحادي والثلاثون**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الثلاثاء الرابع عشر من شهر ربيع الأوّل، سنة ست وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: واحد وخمسون دقيقة.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي النَّارِ لَا يُخَلَّدُونَ، إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللهَ عَارِفِينَ، وَهُمْ فِي مَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِهِ، كَمَا ذَكَرَ عز وجل فِي كِتَابِهِ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النِّسَاء: ٤٨ و١١٦]، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ بِعَدْلِهِ ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ، ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إِلَى جَنَّتِهِ، وَذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى تَوَلَّى أَهْلَ مَعْرِفَتِهِ، وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نَكَرَتِهِ(٦٧)، الَّذِينَ خَابُوا مِنْ هِدَايَتِهِ، وَلَمْ يَنَالُوا مِنْ وِلَايَتِهِ. اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، ثَبِّتْنَا عَلَى الْإِسْلَامِ حَتَّى نَلْقَاكَ بِهِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

ساق المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ في هذه الجملة معتقد أهل السنة والجماعة في مرتكب الكبيرة، وعندنا في هذا الموضوع مسائل:

❑ **المسألة الأولى**: المصنِّفون في الاعتقاد من أهل السنة والجماعة ولا سيما في المتون التأصيلية يحرصون على بيان ما يمتاز به أهل السنّة ويفارقون أهل البدعة. ومن ذلك هذا الموضع الذي فيه الإمام الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ معتقد أهل السنة في هذا المقام، والذي خالفوا فيه كُلًّا من المرجئة والوعيديّة.

---

(٦٧) نسخة: (نُكْرته).

والبحث فيما ذكر يتجلّى فيه الفرق بين أهل السنة والوعيدية أكثر، فإنّ البحث معهم في مسألة الأحكام أظهر من البحث معهم في مسألة الأسماء، والعكس بالنسبة للمرجئة، والفريقان مخالفان في البابين؛ في باب الأسماء وفي باب الأحكام، لكن البحث معهم يتفاوت، فالمرجئة البحث معهم في باب الأسماء أظهر، والوعيدية البحث معهم في باب الأحكام أظهر.

والوعيدية مذهبهم معروف يقوم على أنّ مرتكب الكبيرة خارج من الإيمان مخلّدٌ في النيران، فهو في الدنيا قد خرج من الإيمان، هذا ما توارد عليه الوعيدية جميعًا، وفي الآخرة هم مخلّدون في النار.

وهذا المذهب قديم منذ القرن الأول، ولم يزل مع الأسف الشديد يتبناه من يتبناه في هذه الأمة إلى هذا الوقت المعاصر. وثمة أناس يبثونه وينشرونه ويزينونه في وسائل التواصل وفي الفضائيات -أعني مذهب أهل الوعيد- لا سيما من فرقتين البلاء بهما كبير في هذا العصر، وهما: الإباضية والزيدية. فلا تظنن أن البحث في هذا المقام بحث مضى وانقضى، بل إنه لا يزال يتجدد الكلام، بل وتتجدد الدعوة إليه، فكُنْ يا أيّها السُنِّي على ذُكرٍ من ذلك.

❑ **المسألة الثانية**: مصطلح أهل الكبائر مصطلح وارد في السنة كثُر دَوْرُهُ على لسان السلف.

ومما يدل عليه: ما جاء عند أحمد والترمذي وأبي داود وغيرهم عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: (**شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي**).

والمقصود بأهل الكبائر: أصحاب الذنوب الكبائر الذين يُعاقِرونها وماتوا من غير توبة منها وترجحت سيئاتهم على حسناتهم، هؤلاء هم أهل الكبائر الذين يبحث أهل السنة والجماعة في شأنهم، وأنهم يكونون في الآخرة تحت المشيئة إلى آخر ما هنا لك، هذا هو وصفهم الذين يُعاقِرون هذه الذنوب الكبائر وماتوا من غير توبة منها وترجحت سيئاتهم على حسناتهم، وسيأتي معنا -إن شاء الله- حكمهم بعون الله جَلَّ وَعَلَا.

❑ **المسألة الثالثة**: في قول المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: **(وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)**.

قوله: **(مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)**؛ وقف عندها الشارح ابن أبي العز رَحِمَهُ اللهُ، وذكر ما مُحصَّله أنّ هذه الجملة يُفهم منها أن حكم أهل الكبائر من غير أمة محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مختلف، ثم قال: إن هذا فيه نظر، وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ)**؛ يعني: ما ورد في هذا الباب، يدل على العموم، وأن هذا الحكم لا يختص بأمة محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقد أصاب رَحِمَهُ اللهُ في قوله: إنّ هذا الحكم لا يختص بهذه الأمة، الأحاديث التي فيها أنه يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان؛ تدلّ على العموم بدلالة قوله: (مَنْ)؛ فهي من أدوات العموم، ولم يأتِ ما يخصِّص هذه الأمة دون غيرها، لكن أن يكون هذا مراد المؤلِّف -أعني الطحاوي رَحِمَهُ

اللهُ- أنه أراد أن يبين أن حكم أهل الكبائر من غير هذه الأمة مختلف هذا محلُّ نظر.

فالأقرب -والله أعلم-: أنّ المؤلِّف إنما نص على أهل الكبائر من هذه الأمة لأنّ هذا هو موضع الاهتمام والعناية، الذي يعنينا ويهمّنا ما هو؟ حكم أهل الكبائر من هذه الأمة. أمّا من عداهم فهذا ما لم يتعرض له المؤلف لا بنفي ولا بإثبات، والله تعالى أعلم.

ولاحظ هنا قوله: **(وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّارِ لَا يُخَلَّدُونَ)**.

تنبّه إلى أن قوله: (فِي النَّارِ)؛ معمول لقوله: (لَا يُخَلَّدُونَ)، وليست معمولًا لقوله: (وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ)؛ فإن الأمر لو كانت هذه (فِي النَّارِ) معمولًا لأهل الكبائر لكان المعنى: أنّ أهل الكبائر في النار بكل حال، ثم بيَّن أنّهم (لَا يُخَلَّدُونَ)، وليس هذا الذي أراده المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ.

إنما أراد أن أهل الكبائر لا يخلدون في النار، يعني: أنهم إذا دخلوا النار فإنهم لا يخلدون فيها، وفرق بين الأمرين، وإنما قدَّم -فيما يبدو- قوله: (فِي النَّارِ) لأجل السجع، والمؤلف رَحِمَهُ اللهُ حريص عليه في هذا المتن؛ لأنه قال: (فِي النَّارِ لَا يُخَلَّدُونَ، إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ)؛ فهو حريص على السجع، وإلا فأصل الجملة: وأهل الكبائر من أمة محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يخلدون في النار، وهذه أيضًا قد نبّه عليها المؤلف رَحِمَهُ اللهُ حتى يُحمل كلامه على المحمل الصحيح.

❑ **المسألة الرابعة**: قد دلّ الكتاب والسنة وانعقد الإجماع على أن الذنوب والسيئات التي هي دون الكفر الأكبر منقسمة إلى كبائر وصغائر.

➢ ومما يدلّ على هذا:

✸ قوله تعالى: ﴿**إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ**﴾ [النساء: ٣١]، والسيئات هاهنا يتعيّن أن تكون الصغائر؛ لأنه ذكر الكبائر قبلها.

✸ ومن الأدلة: قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ**﴾ [النجم: ٣٢]، والجمهور على أن اللمم بمعنى: الصغائر.

✸ ويدلُّ على هذا أيضًا: ما أخرج الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ في صحيحه عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: (**الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَالْجُمْعَةُ إِلَى الْجُمْعَةِ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ، مُكَفِّرَاتٌ مَا بَيْنَهُنَّ إِذَا اجْتَنَبَ الْكَبَائِرَ**)؛ يعني: إذا اجتنب صاحبها الكبائر.

فهذا يدل على أن المُكفَّر بهذه الأعمال هو الصغائر. فالذنوب إذن كبائر وصغائر. والأدلّة على هذا على كل حال كثيرة.

وخالف في هذا المقام طوائف من المبتدعة:

➢ فكثير من الخوارج على أنّ الذنوب كلها كبائر.

➢ وكذلك الجهمية، ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في موضع من مجموع الفتاوى: أنهم قد لا يفرقون بين الكبائر والصغائر.

➢ وقل مثل هذا في جماعة كبيرة من الأشاعرة، بل نُقل اتفاقهم على ذلك، أعني أنهم أنكروا انقسام الذنوب إلى كبائر وصغائر، فالذنوب كلها كبائر، وهذا

القول -أعني بإنكار الفرق أو أنّ الذنوب منقسمة- لا شك في بطلانه، وأصحابه محجوجون بالكتاب والسنة وإجماع السلف.

وقد أخطأ من ظنّ أنّ الخلاف مع هؤلاء المتكلمين من الأشاعرة خلاف لفظي، الأمر ليس كذلك، بل الخلاف معنوي وتترتب عليه ثمرة، فلا يقال إنّ الخلاف هاهنا خلاف لفظي، والمقام لا يتسع لتفصيل هذه المسألة.

❑ **المسألة الخامسة**: اختلف أهل العلم في ضابط الكبيرة اختلافًا طويلًا فيما عدا ما جاء النص على أنه من الكبائر أو قام الإجماع عليه. إذًا: هناك ما جاء النص عليه، (**أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكَبَائِرِ**). وكذلك انعقد الإجماع على ذنوب أنها من الكبائر، ما سوى ذلك، ما هو الضابط للكبيرة؟

العلماء في هذا المقام منقسمون في ضبط الكبيرة إلى مسلكين:

-مسلك يضبطها بـ(العد).

- ومسلك يضبطها بـ(الحد).

✸ أما ضبطها بالعد؛ فيعددها، واحد، اثنين، ثلاثة، أربعة، أو سبعة أو سبعين أو نحو ذلك، هذا في الحقيقة لمسلك غير مُسلَّم، فإن العّد الحاصر؛ يعني: أن نذكر عددًا حاصرًا للكبائر لا يمكن القول به إلا بدليل صريح، ولا دليل.

✸ فالمسلك الصواب: هو ضبط الكبيرة بالحد، وأصحاب هذا المسلك أيضًا مختلفون اختلافًا طويلًا ما هو الحد الصحيح للكبيرة:

وخلاصة التحقيق في هذا المقام وهو الذي أُثِر عن السلف رَحِمَهُم اللهُ ورَضِي عَنْهُم وهو الذي تنضبط به المسألة: أن يُقال: إن **الكبيرة هي الذنب الذي تُوُعِّد عليه بوعيد خاص**. والمراد بالوعيد الخاص: أي: ما سوى الوعيد العام على الذنوب والعصيان؛ إن ما جاء في هذه المعصية على وجه الخصوص وعيد خاص، سواء كان بنار أو منع دخول الجنة أو لعنة من الله جَلَّ وَعَلَا أو ما شاكل ذلك في أشياء كثيرة دلت عليها الأدلة.

إذن كل ذنب الذي تُوُعِّد عليه بوعيد خاص فإنه كبيرة.

❑ **المسألة السادسة**: إذا تبيَّنت الكبيرة فقد تبيَّنت الصغيرة؛ لأنّها ما كان دونها أو ما كان سواها.

واعلم –يا رعاك الله– أن من الخطأ البيِّن أن يُظن أن وصف طائفة من السيئات بأنّها صغيرة أنّ ذلك قد يوهم التقليل من شأنها والتخفيف من خطرها وأنّ الأمر فيها هيِّن، الأمر ليس كذلك قطعًا.

اعلم أنّ كل الذّنوب معصية للعظيم الجبار شديد العقاب سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، فكيف يُهَوَّنُ من شأن أي معصية له تَبَارَكَ وَتَعَالَى؟! إنما الصغائر لوحظ في وصفها بهذا الوصف أمران:

➢ **الأول**: من جهة قدْرها وخطرها، فهي دون الكبائر، لوحظ أنّ قدْرها وخطرها دون الكبائر، فهي بالنسبة للكبائر صغائر.

➢ **والملحظ الثاني**: من جهة الحكم، فهذه الذنوب قد تعلقت بها أحكام تخصها، من ذلك أنا مكفَّرة باجتناب الكبائر، وأنها مكفَّرة بالأعمال الصالحة، وأنها مكفَّرة بالمصائب، وما إلى ذلك.

إذن: لوحظ هذان الأمران في وصف هذه المعاصي بأنها صغائر لا أن هذا الوصف كان على سبيل التهوين من شأنها، وأنَّى يكون ذلك كذلك.

❑ **نأتي الآن إلى المسألة السابعة، وهي التي ساق المؤلف رَحِمَهُ اللهُ كلامه الذي سمعت لتجليتها، ألا وهي**: حكم مرتكب الكبيرة.

✍ خلاصة مقالة أهل السنة في حكم مرتكب الكبيرة: أنّ ذلك يرجع إلى أربعة أمور، بها يتلخّص قول أهل السنة في حكم مرتكب الكبيرة:

✸ **أوّلًا: أنّ الكبائر، بل والذنوب جميعًا شأنها عظيم وخطرها كبير، وصاحبها على خطر**، وهذا ما فارق به أهل السنة والجماعة غلاة المرجئة الذين زعموا أنّ المعاصي لا أثر لها، وأنّ من مات من أمة محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فإنّه لا يدخل النار البتة، وزعموا أنّه لا يضر مع الإيمان ذنب، وهذا ما مضى الحديث فيه في دروس سابقة، لا شكّ أن هذه مقالة باطلة، وأهل السنة والجماعة على خلاف ذلك.

الذنوب خطرها كبير، وقد تنقل الإنسان من صغير إلى كبير، حتى لربما انسلخ من الإيمان –عياذًا بالله–، فالمعاصي بريد الكفر. وقد قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما عند أحمد والترمذي وغيرهما: (**إِنَّ العَبْدَ إِذَا أَخْطَأَ خَطِيئَةً نُكِتَتْ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، فَإِذَا هُوَ نَزَعَ وَاسْتَغْفَرَ وَتَابَ سُقِلَ قَلْبُهُ، وَإِنْ عَادَ زِيدَ فِيهَا حَتَّى**

تَعْلُوَ قَلْبَهُ، وَهُوَ الرَّانُ الَّذِي ذَكَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤]). سيئة وبعدها سيئة وبعدها سيئة، وإذا بالقلب قد علاه الران -عياذًا بالله- فلا يعرف الخير، ولربما انسلخ من الإيمان فوقع في الكفر، وكان بعض السلف يبكي ويقول: "أنتم تخافون الذنوب وأنا أخاف الكفر". فالذنوب قد تجر صاحبها وكم جرَّت، كم جرَّت الذنوب والسيئات أصحابها حتى وقعوا في الكفر -عياذًا بالله-، فالسلامة منها أمر متعيّن لمن يريد نجاة نفسه.

✸ **الأمر الثاني: أنّ مرتكب الكبيرة لا يكفُر في الدّنيا** مهما اجترح ومهما وقع ومهما فعل من ذنوبٍ ومعاصٍ دون الكفر الأكبر والشرك الأكبر؛ فإنه لا يزال مسلمًا وتجري عليه أحكام الإسلام. وهذا قد قام الإجماع عليه، وما خالف فيه إلا الوعيدية الذين قالوا: بأنّه خرج من الإيمان، فقالت الخوارج: إنّه كفر، وقالت المعتزلة: إنّه في منزلة بين المنزلتين.

❍ **والأدلة على ذلك كثيرة:**

➢ **أوّلا: الأدلة التي تدل على بقاء الأُخوة الإيمانية مع التصريح بارتكاب الكبائر.**

▪ من ذلك: قوله تعالى: **﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ﴾** [الحجرات: ٩]، ثم قال تعالى: **﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾**

[الحجرات: ١٠]، مع أنّ إحدى الطائفتين باغية واقعة فيما حرّم الله عَزَّ وَجَلَّ عليها، ومع ذلك الأُخوة الإيمانية لم تنقطع.

▪ كذلك في قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿**كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى**﴾ [البقرة: ١٧٨]، إلى قوله: ﴿**فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ**﴾ [البقرة: ١٧٨]، فالله جَلَّ وَعَلَا جعل وليَّ المقتول أخًا للقاتل، قاتلٌ مرتكب جُرمًا عظيمًا، بل القتل العمد العدوان أعظم الذنوب بعد الكفُر، ومع ذلك الله جَلَّ وَعَلَا جعل وليَّ المقتول إذا سامح في بعض ما يجب دفعه على القاتل، فواجب على القاتل أن لا يماطل، ﴿**فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ**﴾.

▪ وقل مثل هذا فيما أخرج البخاري رَحِمَهُ اللهُ في قصة الصحابي عبد الله الذي كان يلقب بحمار، وأنه أُتي به إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شاربًا، حتى قال أحد الصحابة -وروي أنه عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-: لَعَنَهُ اللهُ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ شَارِبًا، فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**لَا تَلْعَنْهُ، فَوَاللهِ مَا عَلِمْتُ إِنَّهُ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ**)؛ يعني: الذي علِمه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من حاله أنه يحب الله ورسوله. ولا شكّ ولا ريب أن شرب الخمر كبيرة من الكبائر، ومع ذلك لم يثبت له صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الإيمان فحسب، بل أنه يحب الله ورسوله، ولو كان مرتكب الكبيرة كافرًا لما قال فيه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذلك.

➢ **ثانيًا: مما يدلّ على أن مرتكب الكبيرة لا يكفُر: الأدلة التي فيها شرع الحدود؛** هناك حدود رتّبها الشارع على بعض المعاصي؛ كالسرقة والقذف

وشرب الخمر، وما شاكل ذلك؛ هذا دليل على أنّ العاصي لا يكفُر، من أيِّ وجه؟ لأنه لو كان كافرًا لوجب قتله بكل حال، لما في البخاري من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُما أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: (**مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ**)، لو كانت هذه المعصية تقتضي ردة العاصي لوجب قتله، لا أن نجلده –مثلًا– أو نقطع يده، بل كان الواجب أن نقتله.

➢ **ويدلُّ على ذلك ثالثًا: الأدلّة الّتي فيها إثبات المغفرة للعصاة؛** قال تعالى: ﴿**وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ**﴾ [الرعد: ٦]، مع ظلمهم فإنّ الله عَزَّ وَجَلَّ ذو مغفرة لهم تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ما أعظم رحمة الله، وما أوسع مغفرته! الشاهد: أن المغفرة للكفر الأكبر غير واردة، ﴿**إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ**﴾ [النساء: ٤٨]، لا يمكن أن تتعلق المغفرة بالكفر الأكبر إلا في حق من تاب منه؛ وهاهنا الله جَلَّ وَعَلَا يقول: ﴿**لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ**﴾. إذًا: حتى مع عدم توبتهم ورجوعهم وأوبتهم؛ فإن الله عَزَّ وَجَلَّ يغفر لهم إذا شاء.

المقصود: أن الأدلة كثيرة تدل على أن مرتكب الكبيرة لا يكفُر.

✸ **ثالثًا: أنه في الآخرة تحت المشيئة،** يعني: أمرُه إلى ما يشاؤه الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى فيه، فإن شاء عفا عنه، وإن شاء عذبه. ويدل على هذا:

▪ قول الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿**إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾ [النساء: ٤٨و١١٦]

▪ في الصحيحين من حديث عُبادة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: (**بَايِعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا**

تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ سَتَرَهُ اللهُ فَهُوَ إِلَى اللهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ).

فهاهنا بيَّن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحوال الناس بالنسبة للمعاصي، فإن أحوالهم لا تخرج عن هذه المذكورات الثلاثة:

✓ **أوّلًا**: أن يَسْلم الإنسان منها، وأن يعافيه الله جل وعلا منها؛ فهؤلاء أهل النجاة والنجاح والفلاح وأجرهم على الله.

✓ **الصنف الثاني**: الذي يجترح شيئًا من هذه السيئات وله حدٌّ مقرر في الشريعة؛ فالحدود كفارات لأصحابها، **(وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ)**.

✓ **الصنف الثالث وهو موضع الشاهد من الحديث**: أن من اصاب من ذلك شيئًا فستره الله، ما أمره؟ ما شأنه؟ أن يُقال: إن أمره إلى الله إن شاء عاقبه، وإن شاء عفا عنه.

واعلم -يا رعاك الله- أن الذنوب عمومًا -من حيث مغفرتها والعفو عنها- تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

✓ **القسم الأول**: ذنوب لا تُغفر البتة؛ وهي الكفر الأكبر الذي مات عليه صاحبه، ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾.

✓ **الصنف الثاني**: ذنوب تُغفر قطعًا؛ وهي كلّ ذنب تاب منه صاحبه كفرًا كان أو كبيرة أو صغيرة، أيُّ ذنب تاب منه صاحبه؛ فإن الله جَلَّ وَعَلَا يغفره

قطعًا، هذا وعده تَبَارَكَ وَتَعَالَى وهو الذي لا يُخلف الميعاد، ﴿**قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا**﴾ [الزمر: ٥٣].

﴿**إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللهُ عَلِيمًا حَكِيمًا**﴾ [النساء: ١٧]. حتى ولو كان كفرًا، الله جَلَّ وَعَلَا يقول: ﴿**قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ**﴾ [الأنفال: ٣٨]. وقال تعالى في شأن النصارى: ﴿**أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾ [المائدة: ٧٤]. إذن: كل ذنب تاب منه صاحبه؛ فإنه لا يُعاقب عليه، فهو مغفور له قطعًا، (**التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ**).

✓ **الصنف الثالث**: الذنوب التي هي دون الكفر ومات عليها صاحبها؛ يعني: لم يتب منها، هذه هي التي يُقال فيها: إنّها تحت المشيئة.

وهاهنا بحث دقيق يتعلّق بالشرك الأصغر، هل يُقال: إنه من الصنف الأول أو من الصنف الثالث؟ والتحقيق -والعلم عند الله جَلَّ وَعَلَا- أنه مندرجٌ في الصنف الثالث.

✸ **رابعًا: أنه إن دخل النار صاحب الكبيرة أو أهل الكبائر إن دخلوا النار فإنهم لا يخلدون فيها.**

أهل الكبائر إن شاء الله عَزَّ وَجَلَّ في أحد منهم أن يدخل النار فإنه سيدخلها دخولًا مؤقتًا لا دخولًا مؤبدًا، إن شاء الله عَزَّ وَجَلَّ تعذيبَ من شاء منهم، ولم

يشأ العفو عنهم إن هؤلاء سيدخلون النار، لكنه دخول إلى أمدٍ، ثم بعد ذلك يخرجون ويكون مآلهم إلى الجنة.

❍ **ويدل على هذا جملة من الأدلة:**

➢ **من ذلك**: الأدلة التي دلت على أن الموحِّد لا يُعذَّب.

➢ **ومن ذلك**: ما ثبت في الصحيحين من حديث معاذ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: **(وَحَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا)**؛ ومعنى هذا الحديث والجمع بين النصوص واجب: لا يُعذِّب من لا يُشرك به شيئًا عذابًا مؤبدًا، وقد لا يُعذِّب من شاء منهم حتى العذاب المؤقت، كما تبيّن معنا في الفقرة الثالثة.

➢ **ومن ذلك أيضًا**: الأدلة التي تدل على دخول الموحد الجنة.

➢ ومن ذلك: ما أخرج مسلم في صحيحه أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: **(أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ لَا يَلْقَى اللهَ بِهِمَا عَبْدٌ غَيْرُ شَاكٍ فِيهِمَا إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ)**، والدخول هاهنا ينبغي أن يُفهم بأنه دخول قطعيٌّ، ولكن قد يكون دخولًا ابتدائيًا، وقد يكون دخولًا مآليًا سيدخل الجنة قطعًا. ولكن من هؤلاء الذين يعصون الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى وقد ماتوا موحِّدين غير مشركين، منهم من يدخل الجنة دخولًا ابتدائيًا، من هؤلاء؟ الذين شاء الله العفو عنهم، وذكرناهم في الفقرة الثالثة قلنا: إنّهم تحت المشيئة، إن شاء الله عفا عنهم فدخلوا الجنة دخولًا ابتدائيًا؛ يعني: مع أول الداخلين، وقد يكون دخولهم دخولًا مآليًا إن كانوا ممّن لم يشأ الله العفو عنهم وشاء تعذيبهم. المقصودُ: أن كل موحد لابد من أن يدخل الجنة قطعًا.

➢ مما يدل على ذلك أيضًا: الأدلة التي دلت على خروج الموحدين من النار. ويدل على هذا أدلة كثيرة:

■ من ذلك: ما عند الشيخين من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ شَعِيرَةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ بُرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ**). يوجد أحاديث كثيرة تدل على هذا.

➢ ويدل على هذا رابعًا: أحاديث الشفاعة، وهي متواترة، رواها أكثر من عشرين من أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفيها إخراج عصاة المسلمين من النار بشفاعة الشافعين، **ووجه الاستدلال بها من جهتين:**

أولًا: إثبات خروج هؤلاء العصاة ودخولهم الجنة.

الأمر الثاني: إثبات أنّ حالهم يختلف عن حال الكفار، فأولئك سيخلدون فيها؛ لأنهم كفار، وهؤلاء يُخرجون منها؛ لأنهم مؤمنون معهم مطلق الإيمان، معهم أصل الإيمان؛ فأصل الإيمان كان سبب عدم خلودهم في النار.

والحاصل: أن هؤلاء العُصاة الذين يشاء الله جَلَّ وَعَلَا تعذيبهم في النار – وأسأل الله أنْ لا يجعلنا منهم– هؤلاء بيَّن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حالهم، وبيَّن الفرق بينهم وبين غيرهم من الكفار، وذلك في حديث أبي سعيد الخُدري عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا، فَإِنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ فِيهَا وَلَا يَحْيَوْنَ، وَلَكِنْ أُنَاسٌ أَصَابَتْهُمُ النَّارُ بِذُنُوبِهِمْ**). (**وَلَكِنْ أُنَاسٌ أَصَابَتْهُمُ النَّارُ بِذُنُوبِهِمْ**)، من

هؤلاء؟ هذا الصنف الذي نتكلم عنه: أهل الكبائر الذين شاء الله تعذيبهم. **(وَلَكِنْ أُنَاسٌ أَصَابَتْهُمُ النَّارُ بِذُنُوبِهِمْ)**، المقام مقام عظيم، الذنوب سبب لمس النار، وسبب لعذاب النار. **(أَصَابَتْهُمُ النَّارُ بِذُنُوبِهِمْ فَأَمَاتَهُمْ فِيهَا إِمَاتَةً)**، هؤلاء العُصاة يُعذَّبون ما شاء الله عَزَّ وَجَلَّ أن يُعذَّبوا، ثم يميتهم الله عَزَّ وَجَلَّ في النار؛ فلاحظ التعقيب (بالفاء)، بعد أن تمسهم النار المدة التي يشاؤها الله، فهُمْ ماذا؟ يموتون فيها؛ قال: **(فَأَمَاتَهُمْ فيها إِمَاتَةً)**، وهذا من رحمة الله عَزَّ وَجَلَّ. سبحان الله! حتى وهم يُعذبون فالله عَزَّ وَجَلَّ يتداركهم برحمته!

قال: **(فَأَمَاتَهُمْ فيها إِمَاتَةً، حَتَّى إِذَا كَانُوا فَحْمًا، فَجِيءَ بِهِمْ ضَبَائِرَ ضَبَائِرَ)**؛ يعني: مجموعات مجموعات، مجموعات متفرقة، **(فَبُثُّوا عَلَى أَنْهَارِ الْجَنَّةِ، ثُمَّ قِيلَ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، أَفِيضُوا عَلَيْهِمْ، فَيَنْبُتُونَ نَبَاتَ الْحِبَّةِ تَكُونُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ)**. فهذه حال العصاة الذين شاء الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى تعذيبهم في النار –نعوذ بالله من هذه الحال–.

❑ **المسألة الثامنة**: تنبيهات أربعة تتعلق بما سبق في هذه المسائل التي ذكرناها، ولا سيما ما يتعلق بالمسألتين الثالثة والرابعة.

✸ **التّنبيه الأوّل**: مما يتميز به أهل السنة عن المخالفين لهم من المتكلمين الذين وافقوا أهل السنة في أنّ من العصاة من يعذب ومنهم من يُعفى عنه:

ممّا يميز أهل السنة والجماعة في هذا المقام أنهم يقولون: إن حكم الله جَلَّ وَعَلَا في هؤلاء معلّق بحكمته تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وربنا جَلَّ وَعَلَا له الحكمة البالغة. الأمر ليس معلَّقًا بمشيئة محضة كما يقوله أولئك المتكلمون، إنّما الأمر بمشيئته

تَبَارَكَ وَتَعَالَى المقترنة بحكمته، فإذا شاء العفو عن زيد وتعذيب عمرو فإنّ وراء ذلك حكمة له سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

كذلك يتميز أهل السنة والجماعة بإثبات الأسباب خلافًا لمن أنكرها من المتكلمين، فأهل السنة والجماعة يعتقدون أن الذنوب سبب الوعيد، ولكن أناس أصابتهم النار بذنوبهم، وأن رجحان السيئات على الحسنات سبب دخول النار، بخلاف قول المتكلمين الذين قالوا: إنه لا أسباب، فليس للأسباب أثر ما، وإنما يُعذب العاصي؛ لأن الله أخبر بأنه يُعذِّب، وليس أن الذنب سبب العقوبة، ما عندهم أسباب ولا تعليل لأفعال الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

ينبغي إذا نظرت في هذه المسائل أن تفهم الفرق بين مذهب أهل السنة ومذهب مخالفيهم، وإن تشابهت أول وهلة.

الخلاصة التي ينبغي أن تتنبه إليها: هي أنّ الأحكام المتعلقة بأهل الكبائر في الآخرة من آثار اتصاف الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى بالصفات العظيمة الجليلة من العدل والرحمة والحكمة والمشيئة والعزّة له سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

استقامة المنهج في باب الصفات يُثمر استقامة المنهج في باب الإيمان وباب اليوم الآخر، وهذا يدلّك على أنّ مسائل الاعتقاد بعضها آخذ برقاب بعض، مسائل مترابطة، فهاهنا مسألة تتعلّق بالإيمان تتعلّق بمباحث اليوم الآخر ولها ارتباط بمبحث الصفات.

✸ **التّنبيه الثاني**: أنه إذا تقرر أن أهل الكبائر تحت مشيئة الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، فينبغي أن يقيّد هذا بقيد، به يتميّز مذهب أهل السنة والجماعة عن

مذهب المتكلمين الواقفة، وأعني بالواقفة: الذين وقفوا في الوعيد الأُخروي. فكثير من المتكلمين من الأشاعرة وغيرهم ذهبوا إلى الوقف في عذاب الآخرة، ومعنى ذلك: أنّهم يجوِّزون أن يُعذِّب الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى كل العصاة، ويجوزون أن يعفو الله عن جميع العصاة، ويجوزون أن يُعذِّب طائفة وأن يعفو عن طائفة. وهذا لا شك أنه خطأ، فلا يجوز لأحد أن يقول: إنه يمكن أن يُعفى عن جميع العصاة، هذا ليس بصواب قطعًا، وإنّما المقطوع به أن من العصاة من يُعفى عنه: **(أنا سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم)**، هكذا يقول الله جَلَّ وَعَلَا كما في حديث النجوى. ومن العصاة من يدخل النار قطعًا، لابد من القطع بأن طائفة من أهل الكبائر سيدخلون النار دخولًا مؤقتًا. ويدل على هذا النص والإجماع، أهل السنة والجماعة مجمعون على هذا الذي ذكرتُ لك، والأحاديث التي تدل على هذا كثيرة، ويكفينا منها أحاديث الشفاعة؛ فإن فيها التصريح بأنّ الشفعاء يُخرجون من النار أناسًا يُعذَّبون فيها، هذا دليل على أنّ من العصاة من سيُعذَّب، هذه أحاديث صدق، لابد أن تصدُق هذه الأحاديث، وصِدقُها يعني: يقال: إنه لابد من القطع بأن طائفة من العصاة سوف يدخلون النّار وسوف يُعذَّبون فيها. وعليه: فلا يجوز لأحد أن يقول: إنه يمكن أن يعفو الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى عن جميع العصاة، الله عَزَّ وَجَلَّ على كل شيء قدير، وهو قادر على ذلك، ولكنه لن يشاءه؛ لأنه قد دلّ الوحي على أنه لن يشاءه، وله في ذلك حكمة بالغة، لأن هذا أيضًا من المواضع التي يتميز بها أهل السنة والجماعة المخالفين.

✸ **التنبيه الثالث**: اعلم –وفقك الله– أنّ العفو عن العصاة ممن يشاء الله عَزَّ وَجَلَّ العفو عنهم إنّما هو فضل محض منه سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، وليس للعباد على الله حقٌّ يُحِقُّونَه بأنفسهم عليه، إنما المقام مقام تفضل محض، وأمّا تعذيبه؛ فإن هذا عدله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى. إذن: عفوه فضل، وتعذيبه عدل، والله جَلَّ وَعَلَا محمود ممدوح على الأمرين.

✸ **التنبيه الرابع**: شاع بكثير من الكتب أن العفو عن مستحقي العذاب من أهل الكبائر من إخلاف الله جَلَّ وَعَلَا لوعيده. يقولون: إذا عفا الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى عن المستحق للعذاب من أهل الكبائر فهذا إخلاف للوعيد وإخلاف الوعيد محمود. وهذا المسلك ليس بجيد، والصواب: أن العفو عن العصاة ليس من باب إخلاف الوعيد، وظواهر الأدلة تدل على ذلك؛ لأن الله جَلَّ وَعَلَا يقول: ﴿**وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ * مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ**﴾ [ق: ٢٨-٢٩]. وإذا قيل إن إخلاف الوعيد محمود فلربما توهم متوهم بأن هذا يمكن أن ينجرَّ إلى الكفار، فيُخلف في حقهم الوعيد الذي تعلق بهم، وهذا لا شك أنّه باطل، فالأحسن أن يقال: إنّ الوعيد تحقُّقه مشروط بشروط وانتفاء موانع:

ومن الموانع: شفاعة الشفعاء.

ومن الموانع: رحمة أرحم الراحمين سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

إذن: عدم تعذيب من استحق العذاب ليس إخلافًا للوعيد، لكن لوجود مانع، وقد أخبرنا الله جَلَّ وَعَلَا ورسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بهذه الشروط

وبهذه الموانع، فتُستحضر في هذا المقام، وهذا أحسن وأسلم من المسلك الذي يقال فيه إن هذا من باب إخلاف الوعيد.

❑ **المسألة التاسعة: تتعلق بقول المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: (وَذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى تَوَلَّى أَهْلَ مَعْرِفَتِهِ، وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نَكَرَتِهِ)**. لعل هذا هو الأقرب، فالنُكرة الإنكار والجحود، والكفار يُنكرون توحيد الله ويُنكرون نعمة الله، ﴿**يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا**﴾ [النحل: ٨٣]. ويجوز أن تكون: **كأهل نُكرته**، فالنُكرة المُنكر، فهم أهل منكر، لا شك في ذلك.

يقول: **(وَذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى تَوَلَّى أَهْلَ مَعْرِفَتِهِ، وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نَكَرَتِهِ)**. وقبلها ذلك قال: **(وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ، بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللهَ عَارِفِينَ مُؤْمِنِينَ)**.

الشارح ابن أبي العزِّ رَحِمَهُ اللهُ وقف وقفة عند قوله: **(عَارِفِينَ)**، وتمنى لو أن المؤلف أبدلها بقوله: (مؤمنين)، فيبدو أنّ النسخة التي وقف عليها سقط فيها قوله: (مؤمنين)، وهي ثابتة في عدد من المخطوطات.

وبحث بعد ذلك في مراده بقوله: **(عَارِفِينَ)**، وأشار إلى ما يدل على أن هذا من المآخذ على الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ في عقيدته، وذكر عدد من الشراح المعاصرين ذلك أن هذا من المآخذ عليه؛ وذلك أنّ المعرفة وحدها لا تكفي، فهذا مذهب جهم؛ الذي رأى أنّ المعرفة كافية في تحقق الإيمان، بل أن الإيمان هو المعرفة.

والذي يبدو -والله أعلم- أن تفسير كلام المؤلف بما يدل عليه منهجه هو المتعين، والمؤلف بعيد لا شك عن مقالة الجهمية، وقد مرّت بنا مسألة الإيمان وتعريفه لها وأنه لم يقل بقول الجهمية، فأين الطحاوي من مقالة الجهمية؟! مع الملاحظة التي لوحظت عليه هناك وأنه قرّر مذهب مرجئة الفقهاء، ومع ذلك أين مرجئة الفقهاء من الجهمية؟!

إنما المعرفة التي ذكرها هنا وذكرها بعد ذلك في قوله: (تَوَلَّى أَهْلَ مَعْرِفَتِهِ)؛ أراد بها المعرفة المستلزمة لتوحيد الله وعبادته، فيكون قوله هذا مُنتزعًا أو مُستفادًا من ما ثبت في الصحيحين -واللفظ الذي أسوقه للبخاري- حينما بعث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معاذًا إلى اليمن، قال: (**إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَى أَنْ يُوَحِّدُوا اللهَ تَعَالَى، فَإِذَا عَرَفُوا ذَلِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ**....). إلخ الحديث. الشاهد: أنه قال: «**عَرَفُوا**»، هل المقصود المعرفة المجردة؟ المقصود: المعرفة المستلزمة لما بيّنه لهم من التوحيد، (**فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَى أَنْ يُوَحِّدُوا اللهَ تَعَالَى**).

إذًا: هو أراد المعرفة المستلزمة لتوحيد الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، وليس المعرفة المجرّدة على مقالة جهم، حاشا أن يكون الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ أراد ذلك، لا سيما وقد قرن المعرفة بالإيمان، فإنه قد قال: (بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللهَ عَارِفِينَ مؤمنين)؛ فهذا مما يزيل أدنى توهم لمشابهة قول الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ لمقالة الجهمية.

وهذا الأسلوب أن المقابلة بين أهل المعرفة وأهل النكرة قد يستعمله أهل العلم، وشيخ الإسلام في موضع وقفت عليه في كلامه أشار إلى هذا، قال: (أهل المعرفة والسنة)، وقابلهم بـ(أهل النَّكِرة والبدعة)، في موضع من المواضع ذكر هذا الكلام، ولك أن تقول: (النُّكرة والبدعة).

فهذا فيما يتعلق بمسألة المعرفة.

❑ **المسألة العاشرة: هي أنّ المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ ختم كلامه بقوله:** (اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، ثَبِّتْنَا عَلَى الْإِسْلَامِ حَتَّى نَلْقَاكَ بِهِ). وهذا الدعاء روي عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وصحّحه بعض أهل العلم، وهذا التّصحيح فيه بحث على كل حال، لكنه دعاء حسن، وقريب منه دعاء يوسف عَليهِ السَّلاَم.

وبناءً عليه: فإن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى وليُّ الإسلام أي: ناصره، ووليُّ أهل الإسلام أي: ناصرهم، والوَلاية من الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى تقتضي نُصرته ومحبته سُبْحَانَهُ وَتعَالَى لأهل الإيمان، فسأل اللهَ جَلَّ وَعَلَا أن يُثبتنا على هذا الإيمان، فنقول كما قال المؤلف وكما قال يوسف عَليهِ السَّلاَم: ﴿**أَنْتَ وَلِيِّي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ**﴾ [يوسف: ١٠١].

السعيد هو الذي يُختم له بالإيمان، العبرة بالخواتيم، ليس العبرة بالبدايات، إنما العبرة بالنهايات. فكم ممن ابتدأ ضالًّا وخُتم له مهتديًا ففاز ونجا، لكن المصيبة كلّ المصيبة أن تكون البداية على الهداية ثمّ الخاتمة على خلافها، هذا هو الخذلان، نعوذ بالله من الحور بعد الكور.

ومن أحسن الأشياء أن تُلِحَّ على ربك سُبْحَانَهُ وَتعَالَى بسؤال الثبات إلى أن تلقى الله جَلَّ وَعَلَا. إذا خرج آخر نفس لك في هذه الحياة، إذا انتُزعت روحك من جسدك وأنت على التّوحيد فأبشر بالخير، والله إنك لناجٍ، ووالله إنك لناجح، ووالله إنك لمفلح وإن أصابك شيء قبل ذلك.

هنيئًا لمن مات على التوحيد، هنيئًا بمن مات عابدًا لله متمسكًا بسنة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هنيئًا ورب السماء له، ولا سيما في زمن الفتن الذي نعيشه، تحقَّق ورأينا ما أخبر به النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا، ويُمْسِي كافِرًا، ويُمْسِي مُؤْمِنًا ويُصبِحُ كَافِرًا**)، إنّا لله وإنا إليه راجعون! فاللهم الثبات، نعوذ بالله من الحور بعد الكور.

❑ **المسالة الحادية عشرة والأخيرة**: أنبِّه -أيّها الموفّقُون- إلى أنّ من طلبة العلم ومن أهل الخير من إذا نظر في هذه المسألة وهي حكم أهل الكبائر يبحثها بحثًا علميًّا نظريًّا ولا أكثر من هذا، كأنّ الأمر لا يعنيه، لا من قريب ولا من بعيد، ما لي ولأهل الكبائر، أين أنا عنهم أهل الكبائر، هم الذين يقتلون ويزنون ويرابون، وأنا بعيد عن ذلك، هذا بحث في أناس أخرين، أنا ما لي علاقة بهم.

وأنا أقول: عليك -يا رعاك الله- أن تتأمل في نفسك أكثر، فلربما كان من كان ممّن عليه سيما الخير، ولكنه يسبح في بحار من الكبائر دون أن يشعر، وهذه مصيبة؛ أن يكون الإنسان مُذنِبًا، أن يكون صاحب كبيرة وهو يعلم ذلك، ويؤنِّب نفسه، ويلومها ويحثُّها على التوبة، هذا يرجى له الخير، يرجى أن يتداركه الله عَزَّ وَجَلَّ برحمته فيتوب.

لكن المصيبة أن يكون سادرًا غافلًا ناسيًا لنفسه. انتبه! إياك أن تنسى نفسك، إياك أن تكون ممن أنساهم الله أنفسهم، وخيبتاه! وأسفاه لمن كانت هذه حاله! تريد أن تعرف أن الكبائر هي أشياء كثيرة، لربما يكون الواحد منا واقعٌ فيها وهو لا يشعر، فاسمع إذن:

أليس الرّياء من الكبائر؟ بل هو والله من أشدها وأشنعها، إنه شركٌ أصغر. فما حالنا مع الرياء؟ المشتكى إلى الله.

أليست الغِيبة من الكبائر؟

وقيل صغرى غيبة ونميمة وكلتاهما كبرى على نصِّ أحمدِ

وكم نقع وكم يقع كثيرٌ ممن عليهم سيما الخير في الغيبة، وإنا لله وإنا إليه راجعون!

الحسد، وهو الذي عدَّه كثير من العلماء من الكبائر، بل قال بعضهم: إنه من أمهات الكبائر، فكم تموج في النفوس أمواج من الحسد؟! إذا رأى الإنسان من هو أحسن منه، ومن فضَّله الله عليه في أمر الدين أو أمر الدنيا.

أليس الجدل بالباطل وشدة الخصومة من الكبائر؟ في البخاري يقول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**إِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللهِ الْأَلَدُّ الْخَصِمُ**)، وكم يقع من طلاب العلم من يقع في هذا الأمر؟! تجده شديدًا في الخصومة، لا هم له ولا حرص إلا أن يَغْلِب وليس أن يُغْلَب، ليس أن يبحث عن الحقِّ، فيخضع له إن بدا له، وهو كان بأن يعترف بخطئه، لا، لابد أن أنتصر، الحقّ معي أو مع خصمي المهم أن أنتصر! هذه كبيرة، على الإنسان أن يتنبّه.

أليس شعور الإنسان بالزُّهُوُّ والعُجب بنفسه، حتى لربّما أحبَّ أن يتمثل له الناس قيامًا، وهذه كبيرة، وقد يقع فيها من يقع ممّن عليه سيما الخير.

كتم ما وجب بيانه من العلم لرغبةٍ أو رهبة بلا ضرورة، هذه كبيرة من الكبائر، وكم يقع فيها من يقع من الدعاة وطلاب العلم؟! وإنا لله وإنا إليه راجعون! والمشتكى إلى الله!

الكذب، في كثير من أحواله قد لا يتحاشى عنه، حتى بعض طلاب العلم ولو على سبيل المزاح، والمقام فيه نص وفيه وعيد خاص، وكم يقع من يقع من طلاب العلم في هذا الأمر ويتساهلون في ذلك؟!

التنابز بالألقاب، يقع مع الأسف الشديد وهو من الكبائر، على ما نصّ كثير من أهل العلم.

أن يأمر الإنسان بمعروف لا يأتيه، وأن ينهى عن منكر يأتيه؛ هذا مقامٌ خطِرٌ، ليس على أنه يلوم نفسه ويدعو نفسه مع غيره، وإنّما مع إصراره في نفسه على هذه الذّنوب والمعاصي، ودون أن يحدِّث نفسه بالتوبة إلى الله وفعل ما أمر الله.

الظلم، كم يقع الإنسان في الظلم دون أن يشعر؟! ربما ظلم امرأته، ربما ظلمت زوجها، ربما ظلم ابنه، والظلم أنواع. ليس بالضرورة أن يكون الظلم بإسالة الدم والضرب المُبرِّح وما شاكل ذلك، لا، ربما كان بالإهمال وترك النُصح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قد يكون هذا من الظلم.

الشاهد -يا إخوتاه-: أن هذا الموضوع موضوع حريٌّ أن يعرض الإنسان نفسه عليه، وأن يقف أمامه مليًّا، فالمقام وربِّ السماء جِدٌّ، الأمر عظيم حينما نتكلم في هذه المسائل، ونقول: هناك كبائر وصاحبها تحت المشيئة، وهناك طائفة من العُصاة لابدّ أن يُعذَّبوا وليس عندنا صكٌّ بالأمان. وإذا قيل: إنه يُعذب إلى أمدٍ ثم يُخرج، الله أعلم كم هذه المدة؟ والله لا نصبر على نار الدنيا ولا ثانية واحدة، فكيف بنار الآخرة في مدة الله أعلم كم تكون؟!

إذًا: المفزعُ -يا إخوتاه- بتوفيق الله إلى إدمان التوبة، إلى الإكثار من التوبة، إلى تَكرار التوبة، في البخاري قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً**)، هذا وهو الذي غُفر له ما تقدَّم من ذنبه وما تأخّر صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

إذًا: تُب إلى الله وكرِّر التوبة وأعِد التوبة، لعل الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى أن يتداركك برحمته.

أسأل الله جل وعلا أن يرحمنا وأن يغفر لنا وأن يوقظ قلوبنا، وأن يثبتنا على دينه حتى نلقاه. والله أعلم[٦٨].

(٦٨) إلى هنا تمام **المجلس (الثاني والثلاثون)**، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الثلاثاء الثامن عشر من شهر ربيع الآخر، سنة ست وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعة واثنا عشر دقيقة.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَنَرَى الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وَعَلَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة من كلام الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ فيها مبحثان:

- الأول: الصلاة خلف كل برٍّ وفاجرٍ من أهل القبلة.
- والثاني: الصلاة على من مات من هذه الأمة من برٍ أو فاجر.

✍ **أما عن المبحث الأول فعندنا فيه مسائل:**

❑ **المسألة الأولى**: يذكر أهل السنة والجماعة في عقائدهم هذه المسألة ويتواردون عليها بيانًا لمَا تميّز به أهل السنة عن أهل البدعة في هذا المقام؛ فسبب إيراد هذا الموضوع في كتب العقائد -وإن كانت المسألة في الأصل مسألة فقهية- هو: تمييز طريقة أهل السنة عن طريقة أهل البدعة؛ فإن أهل البدع من الخوارج والزيدية والرافضة وجمهور المعتزلة يرون عدم جواز الصلاة إلا خلفَ فاضلٍ يقول بمقالتهم. لا تجوز الصلاة عند هؤلاء إلا خلف من كان فاضلًا من أهل مقالتهم ويقول بما يعتقدون. فنصّ علماء أهل السنة على هذه المسألة، حتى صارت شعارًا لأهل السنة يفارقون به أهل البدعة.

❑ **المسألة الثانية**: هذا الذي ذكره المؤلف من أننا (**نرى الصلاة خلف كلّ برٍّ وفاجر**) هذا كما علمت أطبق عليه علماء أهل السنة والجماعة، وقد جاء معناه مرفوعًا إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في عدة أحاديث، مثل ما يُروى

عنه أنه قال: (**صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ**)، أو ما رُوي عنه أنه قال: (**صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**). إلى غير ذلك مما رُوي في هذا الباب.

ولا أعلم أنه يصح شيءٌ في هذا المعنى، وقد أشار إلى هذا الدّارقطني وغيره من أهل العلم، لكن المعنى لا شك في صحته. وأصول الشريعة وأدلتها، بل الإجماع العملي من لدن أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والتابعين فمن بعدهم كلّه يدل على أنّ هذا المعنى حقّ، وأنّ الصلاة جائزة خلف كل برٍّ وفاجرٍ من أهل الإسلام.

ومما يدل على هذا: ما أخرج البخاري عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: (**يُصَلُّونَ لَكُمْ، فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ، وَإِنْ أَخْطَئُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ**). وزاد أحمد: (**يُصَلُّونَ لَكُمْ، فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ وَلَهُمْ، وَإِنْ أَخْطَأُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ**)؛ فهذا يدلُّ على أن الإمام إذا كان مُخطئًا فإنّ هذا لا يضر المأموم شيئًا، وهذا الحكم حكمٌ إجمالي وثمة تفاصيل.

وأما إطباق الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُم على ذلك فالآثار عنهم في هذا كثيرة:

- من ذلك: أن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا كان يصلي خلف الحجاج وهو الفاسق الظالم.
- وكذلك جاء عنه أنه صلى خلف نجدة الحروري.
- وكذلك جاء عن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه صلى خلف الحجاج.

➢ وكذلك جاء عن عبد الله بن مسعود رَضِي اللهُ عَنْهُ أنه صلى خلف الوليد بن عُقبة وكان يشرب الخمر.

➢ وسُئل ميمون بن مِهران -وهو أحد التابعين- عن الصلاة خلف رجل يُذكر أنه من الخوارج؟ فقال رَحِمَهُ اللهُ: "إنك لا تصلي لَهُ إنما تصلي لله، ولقَدْ كنا نُصلي خلف الحجاج وَهُوَ حروريٌّ أَزْرَقِيٌّ" .

➢ وأخرج بن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"، والبخاري في "التاريخ الكبير"، وابن حبّان في "الثقات" وغيرهم، عن عبد الكريم البكاء -وكان أحد التابعين- قال: "أَدْرَكْتُ عَشْرَةَ مِنْ أَصْحَابُ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلُّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ خَلْفَ أَئِمَّةَ الجَوْرِ".

➢ وأخرج البخاري في صحيحه: أن عُبيد الله بن عَدِي -وهو تابعي كبير- دخل على عثمان رَضِي اللهُ عَنْهُ وهو محسور، فقال: "إِنَّكَ إِمَامُ المُسْلِمِينَ وَقَدْ نَزَلَ بِكَ مَا نَرى، وَيُصَلِّي بِنَا إِمَامُ فِتْنَة فَنَتَحَرَّجُ"، فقال عثمان رَضِي اللهُ عَنْهُ: (الصَّلاةُ خَيْرُ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ؛ فَإِنْ أَحْسَنُوا فَأَحْسِنْ مَعَهُمْ، وَإِنْ أَسَاؤُوا فَاجْتَنِبْ إِسَاءَتَهُمْ).

➢ وبوَّب البخاري رَحِمَهُ اللهُ في صحيحه فقال: (باب الصلاة خلف المفتون والمبتدع)، وعلَّق أثرًا عن الحسن البصري رَحِمَهُ اللهُ أنه قال: "صلِّ وعليه بدعته"؛ يعني: صلِّ خلفه وعليه بدعته. وهذا الأثر كما ذكر الحافظ ابن حجر وصله سعيد بن منصور وفيه أنه سُئل عن الصلاة خلف صاحب البدعة؟ فقال: "صلِّ خلفه وعليه بدعته".

والآثار في هذا على كل حال كثيرة كلها تتوارد على هذا الأصل؛ وهو أن من كان من أهل الإسلام فإنّ الصلاة خلفه صلاة صحيحة.

ولأجل هذا كانت القاعدة عند الفقهاء: **كل من صحّت صلاته لنفسه صحّت صلاته لغيره**. أرأيتَ هذا الفاسق أو المبتدع الذي لم يخرج بما أتى عن ملّة الإسلام، أرأيتَ لو صلّى وحده أكانت صلاته صحيحة؟ بلى؛ إذن فإذا صلى لغيره أو صلى بغيره فإن الصلاة صحيحة أيضًا. وقد يُعبر الفقهاء بقولهم: **من صحت صلاته صحت إمامته**.

فهذا فيما يتعلق بالتأصيل لهذا الموضوع وهو: **صحة الصلاة خلف كل من كان من أهل الإسلام برًّا كان أو فاجرًا**.

❑ **المسألة الثالثة**: قد يجد طالب العلم بعض الآثار عن بعض الأئمة فيها ما قد يُشكل على هذا الأصل من النّهي عن الصلاة خلف بعض المبتدعة أو بعض الفُسَّاق؛ وهذا فيه آثار كثيرة جاءت عن الإمام أحمد وعن سفيان وعن مالك وعن غيرهم من أهل السنة.

فالمقام إذن يحتاج إلى تحقيقٍ وتفصيل، وهذه المسألة من مثارات الخلاف التي تقع بين بعض الناس اليوم، فيُحتاج في هذا الموضوع إلى التّوضيح والتّفصيل،

فيُقال: الصلاة خلف الأئمة لها أحوال ومراتب:

✸ **فأولًا: الصلاة خلف البر التقي**؛ المؤلف يقول: (وَنَرَى الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ)؛ البرّ: هو التقي الصالح؛ فالصلاة خلف البَر التقي الصالح لا شك أنها مشروعة بالاتفاق.

وهذا أمرٌ بديهي! وإنما نبّهتُ عليه لبيان أنّ الصلاة صحيحةٌ ولو كان الإمام يخالف المأموم في بعض المسائل الفقهية الخلافية التي تكون في الصلاة، كأن يكون الإمام لا يرى الوضوء من أكل لحم الجزور، أو أنه لا يرى الوضوء من مس الذكر، والمأموم على خلاف ذلك؛ فالصلاة لا شك أنّها صحيحة بالاتفاق. قال أبو محمد بن قُدامة رَحِمَهُ اللهُ في المُغني: (لم يزل الصحابة والتابعون يختلفون في مسائل الفروع ويصلي بعضهم ببعض -أو قال: يأتمُّ بعضهم ببعض-)، فكان هذا إجماعًا.

ومن هذا الباب قول الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ -وقد ذكره ابن قُدامة رَحِمَهُ اللهُ بعد الكلام السابق، وهو رواية رواها الأثرم عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ- أنه سُئل عن مسألة من هذه المسائل الخلافية: أيُصلي المسلم خلف من يقول بخلاف ذلك؟ فنبَّه إلى جواز ذلك فقال رَحِمَهُ اللهُ: "نحن نرى الوضوء من الدم، لا نُصلي خلف سعيد بن المسيب ومالك!" يقول رَحِمَهُ اللهُ بهذا الاستفسار على سبيل الإنكار، أي: بلى، أي: نحن نصلي. ومن ذا الذي يجرؤ على أن يقول إنه لا يصلي خلف سعيد بن المسيب أو مالك وهما هما في العلم والفضل والخير من أئمة الإسلام الكبار وكانا يُسهِّلان في مسألة الدم؟ أفيجرؤ

إنسان على أن يقول إنه لا تصح الصلاة خلف سعيد أو مالك؟! لا يجرؤ أحد على ذلك.

والتعصب المذهبي لا يخفاكم أنه جرَّ على المسلمين ويلاتٍ عظيمة، حتى إن من هؤلاء المتعصبة من كان يُحرِّم الصلاة خلف من كان يتبع المذهب الفلاني، وهذا مُدوَّن في بعض كتب الفقه، وهذا لا شك أنه غلط عظيم. ولشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ رسالة نفيسة في بيان خطأ هذا المسلك.

وهذه القضية قد ابتُليت بها الأمة مع الأسف الشديد، وصار من الجُهال من يُقاطع الصلاة خلف من كان على خلاف مذهبه. ولا يخفاكم ما كانت عليه الحال في المسجد الحرام في حِقبة ماضية؛ وصل الأمر إلى أن يكون حول الكعبة أربعة محاريب، كلّ مذهب له محراب، يصلي هؤلاء وحدهم -أصحاب هذا المذهب- ثم ينصرفون، ثم يأتي أصحاب المذهب الثاني فيصلون، كأن أهل كل مذهب أهل دين مستقل، بدعةٌ نكراء، حتى أزالها الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى بما قيَّض من أئمة التوحيد وأمرائه في عهد الدولة السعودية الأولى، حينما دخل الإمام سعود بن عبد العزيز بن محمد بن سعود حينما دخل مكة فأزال هذا المنكر وجمع الناس على إمام واحد، ثم بعد سقوط الدولة السعودية الأولى عاد الأمر كما كان؛ حتى قيَّض الله الملك عبد العزيز رَحِمَهُ اللهُ فأزال هذا المنكر واجتمع الناس على إمام واحد -بحمد الله وفضله-.

المقصودُ: أن الصلاة خلف البر صلاة صحيحة وإن خالفك في بعض المسائل المتعلقة بالصلاة، ولا يسع الناس إلا هذا، والإجماع -كما علمتَ- منعقد من الصدر الأول، يصلي بعضهم خلف بعض وهم يختلفون في هذه المسائل.

✸ **ثانيًا: الصلاة خلف المستور؛ الذي لا يُعلم عنه شيء**، دخل إنسان مسجدًا لا يعرف إمامه، فهل له أن يصلي خلفه؟ وهو لا يدري أهو من أهل السنة أم هو من أهل البدعة؟ أهو بر أم فاجر؟

الجواب: أن الصلاة خلفه مشروعة بالاتفاق، ولا يخالف أحد من أئمة المسلمين أن الصلاة خلف المستور مشروعة، ونبّه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ -كما في "مختصر الفتاوى المصرية"- أن قول من قال: إنه لا يُصلى إلا خلف من تُعرف عقيدته فقد قال قولًا لم يقله أحد من أئمة الإسلام.

ولا شك أنه لم نُؤمر -معشر المسلمين- بالتنقيب عن عقائد الأئمة والتفتيش عنها والسؤال والبحث في مثل هذا الأمر، هذا ابتداعٌ في دين الله جَلَّ وَعَلَا، فالأصل في المسلين هو السلامة من القادح. وعلى هذا تجري كثير من أحكام الإسلام ومسائل الفقه، هي أن الأصل في المسلمين السلامة من القادح.

✸ **ثالثًا: الصلاة خلف من ارتكب ناقضًا من نواقض الإسلام**؛ أتى بكفرٍ، قال ببدعة كفرية؛ فالصلاة خلف هذا لا تجوز بالاتفاق، سواء كان ممن له إمامة كبرى أو له إمامة صغرى، يعني: سواء كان من الولاة أو كان من أئمة الأحياء أو

غيرهم؛ الصلاة خلف هذا لا تجوز بالاتفاق؛ لأن صلاته لنفسه غير صحيحة، فكيف بصلاته لغيره!

ولاحظ –يا رعاك الله– أن في إطلاق بعض أهل العلم عدم جواز الصلاة خلف المبتدعة، بعض تلك الآثار تتنزل على هذه الصورة، وهي: أنه يريد المبتدعة الذين أتوا ببدعيات كفرية، ومن ذلك آثار كثيرة جاءت عن السلف والأئمة؛ كالإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ فعنه آثار كثيرة فيها النهي عن الصلاة خلف الرافضي، وخلف الجهمي، وخلف من قال: إن القرآن مخلوق، ونحو هؤلاء.

وسُئل مرة –ولاحظ الجواب الدقيق من كلام الإمام أحمد– سُئل مرةً عن الصلاة خلف القدرية؟ فقال رَحِمَهُ اللهُ: "إن كان يقول: إن الله لا يعلم ما يعمل الناس حتى يعملون؛ فلا تجوز الصلاة خلفه". لاحظ أن هذه مقالة كفرية؛ فدقَّق في مسألة القدرية، ليس كل القدرية على هذا المذهب الغالِي في البدعة، فنبّه، قال: إن كان من القدرية الذين يقولون بكذا وكذا؛ فلا تجوز الصلاة خلفه –أو قال: لا يُصلى خلفه–.

✸ **رابعًا**: الصلاة خلف الأئمة والولاة الفُسّاق أو المبتدعة الذين لم تبلغ حالهم إلى الوقوع في الكفر الأكبر؛ فالصلاة خلف هؤلاء مشروعة بالاتفاق.

وكثير من كلام علماء أهل السنة الذين يذكرون هذه المسألة يخصُّون الأئمة الذين هم الولاة والأمراء؛ يخصُّونهم بالصلاة خلفهم، وأن الصلاة خلفهم

مشروعة، وأنه يُصلى خلفهم ويُحج خلفهم، وإلخ ما يذكرون مما سيأتي بعضه إن شاء الله.

فالصلاة خلف هؤلاء لا ينبغي تركها، بل ينبغي أن يُصلي الإنسان خلفهم؛ لأن ترك الصلاة خلفهم مؤدٍ في الغالب إلى مفسدةٍ عامة أو مفسدة خاصة:

- ترك الصلاة خلف هؤلاء الولاة إما أن يؤدي إلى مفسدة عامة من شق عصا الطاعة وحصول فُرقة في الأمة.
- أو إلى مفسدة خاصة تخص التارك للصلاة خلفهم، فتفوته صلاة الجمعة والعيدين، والغالب فيما مضى لقلة الناس أن الجمعة تُقام في محلٍّ واحد دون أن تتعدد، بل لا يجوز أن تتعدد صلاة الجمعة بلا ضرورة، عند الضرورة يجوز التعدد، أما عند عدم الضرورة فلا يجوز ذلك.

فلذلك كان الغالب فيما سبق أن صلاة الجمعة تُقام في محل واحد، وكان الغالب أيضًا في الصدر الأول أنّ الولاة هم الذين يتولون صلاة الجمعة وصلاة العيدين؛ فترك الصلاة خلفهم سيؤدي إلى أن تفوت هذه الصلاة، وهذه لا شكّ أنّها مفسدةٌ.

وبناءً عليه وأخذًا بما دلّت عليه قواعد الشريعة ومقاصدها وأصولها من الحرص على جمع الكلمة واجتناب شق عصا الطاعة؛ فإن العلماء علماء أهل السنة متواردون على الصلاة خلف هؤلاء الأئمة، وإن كانوا ما كانوا من الفجور

والفسق. قد مرّ بك الآثار التي جاءت عن الصحابة رَضِي اللهُ عَنْهُم، وأن الإجماع العملي -وقد يكون الإجماع القولي أيضًا- على الصلاة خلفهم.

ومما يورد في هذا: أن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ كان يتوقّى الصلاة خلف الفُسّاق -كما سيأتي عن قريب إن شاء الله- ؛ فسُئل عن إمامٍ من أئمة الأحياء - يعني إمام مسجد ليس بالإمام الوالي- هذا الإمام كان يسكَر كان يشرب الخمر، فقال رَحِمَهُ اللهُ: "لا أحب أن أُصلي خلفه البتة؛ لأنّ لي اختيار الأئمة" اترك هذا المسجد وأذهب إلى مسجد آخر، بخلاف الوالي، أما الوالي فشأنٌ آخر". ففرّق رَحِمَهُ اللهُ بين الولاة وغيرهم من الأئمة.

✸ **خامسًا**: الصلاة خلف الفاسق أو المبتدع من غير الأمراء؛ **وهذه المسألة فيها تفصيل**:

■ **أولًا**: إن كان يمكن للمصلي أن يصلي خلف غير هذا الإمام الفاسق أو المبتدع بلا مفسدة تحصُل؛ فلا شك أنه إن تخطاه إلى غيره أنّ هذا أولى وأحسن وأفضل. وذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ قاعدة في مجموع الفتاوى وهي: **الصلاة خلف الأفضل أفضل**.

وجاءت في هذا كثير من الآثار -كما في الأثر أو في الرواية القريبة عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ- أنه قال: "لا أحب أن أُصلي خلف ذاك الذي كان يسكر البتة؛ لأن لي اختيار الأئمة". وسأله مرة سائلٌ عن إمام يأتي شيئًا من هذه الكبائر، فنهاه أن يصلّي خلفه، قال: لا تصلي خلفه، فقال: أدع صلاة الجماعة؟ فقال له: أأنت

في صحراء؟! صلِّ في مسجد آخر. يعني: المساجد كثيرة في أمصار المسلمين؛ فلا يضرك أن تدَع الصلاة خلف هذا وتصلي في مكان آخر.

ومن هذا ما علق البخاري رَحِمَهُ اللهُ في صحيحه في الباب الذي ذكرته لك آنفًا عن الزُهري رَحِمَهُ اللهُ أنه قال: "لَا نَرَى أَنْ يُصَلَّى خَلْفَ الْمُخَنَّثِ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ"، أو قال: "إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ لَابُدَّ مِنْهَا". المُخنث: الذي يتشبه بالنساء؛ فنهى الزُهري رَحِمَهُ اللهُ في هذا الكلام عن الصلاة خلف من كانت هذه حاله.

فبناءً على هذا فإننا نقول: إذا وجد فاسقٌ فاجر مبتدع في مسجد فتركه الإنسان فصلّى في غيره دون أن يترتب على هذا الترك للصلاة خلفه مفسدة؛ فإن هذا لا شك أنه أحسن وعليه تتنزل كثير من آثار السّلف رَحِمَهُم اللهُ؛ فإنه مبنيٌّ على هذا الأصل؛ وهو أن الصلاة خلف الأفضل أفضل.

■ **الحالة الثانية**: إن كان في ترك الصلاة خلف الفاسق أو المبتدع مصلحة شرعية؛ ترك الصلاة خلف هذا ستترتب عليه مصلحة شرعية من جهة زجر الإمام، أو جعله يتوبُ، أو يكون هذا سببًا في عزله، أو يكون في ترك الصلاة خلفه زجرًا لغيره، فمثل هذا يتأكد ترك الصلاة خلفه.

ولذلك نجد في كلام الأئمة رَحِمَهُم اللهُ التأكيد على هذا الأمر، لا سيما في حقِّ الدُعاة الذين يدعُون إلى بدعهم، وعن الأئمة رَحِمَهُم اللهُ في هذا آثار كثيرة. ومن أكثر من جاء عنه التحذير في هذا المقام: الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ، فقد جاء عنه النهي عن الصلاة خلف شارب الخمر، وخلف من يُرابي، وخلف

من يكثُر كذبه، وخلف من كان داعية للإرجاء، إلى غير ذلك من الآثار الكثيرة التي تطالعها في كتب المسائل وغيرها من مدونات الحنابلة.

وتنبه -يا رعاك الله- إلى أن هذا كان منه ومن غيره من الأئمة لا على سبيل عدم صحة الصلاة خلفه، وإنما لأجل القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والهجر المشروع.

وهذا الذي وجه به هذه الآثار الأئمة المحققون؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في مواضع من كتبه، كما تجده في المنهاج في المجلد الثالث عشر، أو غيره من كتبه، كذلك ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في كتابه الطرق الحُكمية، وغيره من الكتب. فمثل هذا يكون ترك الصلاة خلفه من كان من هؤلاء وتترتب مصلحة شرعية في اجتناب الصلاة خلفه؛ أن هذا من باب القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والزجر عن مثل هذه الحال.

والأصل في هذا: هو ما كان منه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما خرَّج أبو داود وغيره: أَنَّ رَجُلًا أَمَّ قَوْمًا والنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، فَبَصَقَ فِي الْقِبْلَةِ، فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**لَا يُصَلِّي لَكُمْ**)، فَأَرَادَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يتقدم فَمَنَعُوهُ وَأَخْبَرُوهُ بِقَوْلِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فجاء إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأخبره أنه قد آذى الله ورسوله.

فهاهنا أتى هذا الرجل هذه المعصية؛ فمنعه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الصلاة بالمسلمين؛ فالسعي في إزالة هؤلاء الفُساق عن محاريب الإمامة وكانوا

من المبتدعة؛ السعي في إزالتهم عن ذلك قد يكون من أوجهه أن تُترك الصلاة خلف هؤلاء لأجل أن يرتدعوا أو يرتدع غيرهم.

وقد حصل هذا في عهد الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ أنه نهى عن الصلاة خلف من قال "لفظي بالقرآن مخلوق" فاجتنب الناس الصلاة خلفه حتى أعلن توبته. ومثل هذا قد يكون من الأسباب المشروعة، فيتأكد ترك الصلاة خلفه إن ترتبت على هذا الترك هذه المصلحة.

■ **الحالة الثالثة**: إذا كان في ترك الصلاة خلف الفاسق أو المبتدع مفسدة ترك الجمعة أو الجماعة أو العيدين؛ فحينئذٍ يُقال: إنها لا تُترك الصلاة خلفه، بل تجب الصلاة خلفه؛ لأن مفسدة ترك الجمعة أو الجماعة أعظم من مفسدة الصلاة خلف هذا الفاسق.

ويُعجبني في هذا أثر عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ ذكره صالح ابنه في مسائله، وهو أنه رَحِمَهُ اللهُ سُئل عن الصلاة خلف العاصي؟ فقال رَحِمَهُ اللهُ: "لو كان كلُّ من عصى أو أتى ذنبًا لا يُصلَّى خلفه، متى يقوم الناس على هذا؟!"، يعني: شأن الإمامة شأن عظيم، وصلاة الجماعة من شعائر الإسلام، فلو أن كلّ من عصى الله عَزَّ وَجَلَّ تُركت الصلاة خلفه متى تُقام الجماعة؟! لا سيما والمعاصي كثيرة، والمشتكى إلى الله.

المقصودُ: أن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ نبّه على أن هذه مصلحةٌ عظيمة وهي إقامة هذه الشعيرة الجليلة ولو كان ذلك بالصلاة خلف العاصي أو الفاسق، والأصل في هذا مراعاة تحقيق المصلحة وإزالة المفسدة.

■ **الحالة الرابعة**: إذا كان في ترك الصلاة خلف الفاسق أو المبتدع من أهل القبلة مفسدة -من حصول نزاع أو شقاق أو شِجارٍ أو تقطُّعِ صِلاتِ أهل الحي أو تحزيبهم أو ما شاكل ذلك- فإن الأولى هو الصلاة خلفه دفعًا للمفسدة. ومعلوم أنّ الشريعة جاءت بجلب المصالح وتكثيرها، ودرء المفاسد وتقليلها.

فإن تزاحم عدد المصالح ... يُقدَّم الأعلى من المصالح
وضده تزاحم المفاسد ... يُرتكب الأدنى من المفاسد

فلا شك أنّ درء هذه المفسدة أولى؛ وبناءً عليه فيُصلى خلفه ولا إعادة عليه، بل الإعادة بدعة.

○ **وأختم هذا الموضوع بالتّنبيه على الأصول** التي لاحظها أهل العلم حين كلامهم عن هذه المسألة، فهذا مفيد لطالب العلم في تنزيل كلامهم منزلته، وأيضًا هو مفيد له في نظائر هذه المسألة.

۞ **أولًا**: التفريق بين الأمراء وغيرهم؛ وهذا قد تبين لك فيما سبق في كلام الإمام أحمد وغيره، ولذلك تجد في بعض كلام السلف، تجد التفريق بين الجمعة والجماعة، ما السبب؟ يقول: خلف الجمعة صلِّ، خلف الجماعة لا

تصلي خلف المبتدع، ما الفرق؟ أن الجمعة في الغالب يتولاها ولي الأمر؛ فليس ترك الصلاة خلفه كترك الصلاة خلف غيره، فالمسألة في حقه أشد كما سبق.

۞ **الأصل الثاني**: التفريق بين حال إمكان الصلاة خلف غيره أم لا؟ وهذا أيضًا لائحٌ بما سبق؛ إذا كان في ترك الصلاة خلفه فوات الصلاة من جمعة أو جماعة فلا شك أن أهل العلم يُفرِّقون؛ فيأمرون بالصلاة خلفه متى ما ترتب على ترك الصلاة خلفه تلك المفسدة.

۞ **الأصل الثالث**: مراعاة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والهجر المشروع؛ كما سبق، ولأجل هذا تجدهم يشددون في شأن الداعية إلى البدعة أكثر من غيره.

۞ **الأصل الرابع**: أن أهل البدع لا يتساوون؛ وفي هذا أثر عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ حيث قال حَرْبٌ: قُلت لأحمدَ: فتكره الصلاة خلف أهل البدع كلهم؟ فقال رَحِمَهُ اللهُ: "إنهم لا يستوون"؛ وهذا أصلٌ لابد أن يُلاحظ، وفقهٌ لابد أن يُراعى؛ وهو أن أحوال الناس المخالفين للحق متفاوتة، وبناءً عليه تتنزل الفتوى أو الحكم في هذا المقام بناءً على هذا الاختلاف؛ المبتدعة منهم من يكفُر ببدعته ومنهم من لا يكفر، والمبتدعة منهم من يدعو إلى بدعته ومنهم من لا يدعو، والمبتدعة منهم من يغلُظ عِداؤه لأهل السنة وسعيه في حرب السنة وأهلها ومنهم من لا يبلغ ذلك، منهم من تفحُش بدعته جدًا أو تفحُش معصيته جدًا، فمثل هذا يُلاحظ عند أهل العلم. كما سبق عن الزُهري رَحِمَهُ اللهُ في النهي

عن الصلاة خلف المُخنَّث، هذا مما ينبغي ترك الصلاة خلفه والأمر فيه ليس كالأمر فيمن يتعاطى شيئًا من المعاصي دون هذا الأمر القبيح جدًا.

۞ **الأصل الخامس -وتنبّه إلى هذا-**: عدم التلازم بين النهي عن الصلاة خلف الإمام، والحكم بعدم صحة الصلاة خلفه؛ لا تلازم ! قد يُنهى عن الصلاة خلفه مع أنّ المصلي لو صلى صحت صلاته، وإنما نُهي عن الصلاة خلفه لملاحظة أمرٍ آخر مما سبق بيانه.

إذن: لا تفهمنَّ من كل كلمة يقولها الأئمة رَحِمَهُم اللهُ أنه لا يُصلى خلفه أو لا تُصلي خلفه أن مراده من ذلك أن الصلاة خلفه باطلة، لا ليس الأمر كذلك ولا تلازم بينهما، وإنما ينهى عن الصلاة لأن مثل هذا لا ينبغي أن يُصلى خلفه، ولا أن يُقرَّ على ما هو عليه من المنكر، والصلاة خلف ذاك السُني الصالح أولى وأحسن، إلى غير ذلك.

إذن تنبّه إلى هذا الأمر حتى تُنزِّل كلام الأئمة منزلته. والقاعدة كما سبق: كل من صحت صلاته لنفسه صحت صلاته لغيره. لو خالف في المسائل السابقة فصلى؟ نقول: صلاتك صحيحة ولا إعادة عليه.

۞ **سادسًا**: عدم التسوية بين البر والفاجر؛ ماذا نريد من هذا الأمر؟ انتبه حينما يقول علماء أهل السنة: **(وَنَرَى الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ)** لا يقصدون التسوية بين الحالين وأن الصلاة خلف هذا كالصلاة خلف هذا ولا فرق، وأنت الأمر بالنسبة لك سيان، إن صليت خلف تقي صالح وإن صليت خلف فاجرٍ

ضال كل ذلك سواء، ليس هذا مراد أهل السنة بتقرير هذه المسألة. وإنما يُفهم كلامهم بناءً على التفصيل السابق.

نبهتك على هذا حتى تفهم بعض ما جاء عن الأئمة رَحِمَهُم اللهُ في هذا المقام مما قد يُستشكل، من ذلك: ما نقل ابن رجب عن مُهنَّا تلميذ أحمد، أنه سأل الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ عن الصلاة خلف كل بر وفاجر -هذه الجملة التي تُذكر- ؟ فماذا قال أحمد رَحِمَهُ اللهُ؟ قال: "ما أدري ما هذا؟ ولا أعرف هذا؟" وأنكر هذا الكلام، وقال: "ما ينبغي أن يُصلى خلف فاجر". الآن هذا الأثر قد يُفهم منه ما يخالف التقرير السابق، بل قد يُفهم منه ما يخالف تقرير أحمد رَحِمَهُ اللهُ نفسه في آثار كثيرة عنه.

وتوجيه ذلك -فيما يبدو والله تعالى أعلم-: أن أحمد رَحِمَهُ اللهُ فَهِمَ أن مراد من أطلق هذه العبارة التسوية بين الحالين؛ ولذلك قال: "ما ينبغي أن يُصلي خلف فاجر". إذن: لا تظنن أن كلام السلف رَحِمَهُم اللهُ في هذا المقام يعني: التسوية، صلِّ خلف هذا أو صلِّ خلف هذا ولا فرق، لا ليس الأمر كذلك، ينبغي أن تحرص على أن تصلي خلف السُني الصالح ما استطعت ما لم تترتب على هذا مفسدة أربى، وقد سمعت كلام الزُهري رَحِمَهُ اللهُ: "لَا نَرَى أَنْ يُصَلَّى خَلْفَ الْمُخَنَّثِ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ لَا بُدَّ مِنْهَا". فمثل هذا ينبغي أن تُنزِّله منزلته، وأن تفهم مرادهم رَحِمَهُم اللهُ في كلامهم.

❁ **الأصل السابع**: إجراء الأحكام على الظاهر؛ السلف رَحِمَهُم اللهُ كانوا على هذا الأصل ويجرون على هذه القاعدة وهي: أن الأحكام تُجرى على الظاهر. نبني على ما ظهر؛ ظاهر حاله الصلاح والخير والسنة فيُحكم عليه بذلك. ظاهر حاله البدعة والفجور هذا الذي يلوح من حاله ويفشو من شأنه فيُحكم عليه بناءً على هذا. وليس لنا أن نُنقب وأن نبحث وأن نُفتش، وليس لنا أن نُسائل الناس عن عقائدهم، ماذا تعتقد؟ ماذا تقول؟ لأن هذا ليس من منهج أهل السنة والجماعة؛ فالأحكام تُجرى على الظاهر.

❁ **ثامنًا وأخيرًا**: مراعاة المصالح والمفاسد والموازنة بينها؛ وهذا هو الخيط الجامع لكل ما مضى، كل ما مضى من الكلام الذي سلف أو جُلُّه مبنيٌ على هذه القاعدة، (قاعدة مراعاة المصالح والمفاسد والموازنة بينها) على ما مضى تفصيله ، والعلم عند الله جَلَّ وَعَلَا.

✍ **قال رَحِمَهُ اللهُ**: (وَعَلَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ): يعني: نرى الصلاة على من مات منهم؛ وهذا أيضًا من الأصول المتقررة عند أهل السنة والجماعة، بل عند المسلمين قاطبة؛ فلا يختلف المسلمون على هذا الأمر وهو: أن الصلاة على كل مسلم صالحًا كان أو فاسدًا أنّ هذا فرضٌ على الكفاية. فمهما بلغ الإنسان في الفسق أو البدعة -ما لم يأتِ ناقضًا من نواقض الإسلام ويُحكم عليه بالكفر- فإن الصلاة عليه واجبة على الكفاية كما هو معلوم.

وقد يقول قائل: لكننا نجد أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ترك الصلاة على بعض العُصاة!! من ذلك ما أخرج مسلم في صحيحه: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتي برجل قَتَل نفسه بمشاقص -جمع مِشقص، يعني سهم أو سكين- فترك الصلاة عليه، ما صلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليه! وتعلمون أيضًا أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -كما في الصحيح- ترك الصلاة على من عليه دَيْنٌ ولم يترك وفاءً. فقد يقول قائل: إذًا بناءً على هذا لا نصلي على من أتى المعاصي اقتداءً بالنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هذا فِعْله عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامَ.

➢**الجوابُ**: أنّ هذا منه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يكن لأنّ الصلاة على هؤلاء لا تجوز، قطعًا، بدليل: أنه أذِن لأصحابه أن يُصلوا على هؤلاء، ولو كانت الصلاة على هؤلاء لا تجوز لم يكن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليأذن أو يُقِرَّ الصلاة عليهم، إنما كان منه ذلك صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زجرًا عن تعاطي مثل هذه الأمور فيتنبه المسلم فيحذر؛ فإن كون النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يصلي على من أتى هذه الكبائر أو أنه يتساهل في أخذ أموال الناس على سبيل الدَّيْن دون أن يلاحظ الوفاء؛ مثل هذا لا شك أنه يُورث في النفس حذرًا، إذا علِم أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يدَع الصلاة عليه؛ فإن الناس ستنزجر عن مواقعة مثل هذه الأمور. فهذا الذي يوجَّه به فعل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وبناءً عليه فإنه يُقال: إذا لوحظ في ترك أهل المروءات والفضل والمكانة بين الناس، إذا لوحظ هذا الأمر وهذه المصلحة في تركهم الصلاة على المُجاهر بالفسق والبدعة؛ فإن هذا لا شك أنه أمر حسن.

إذا عُلم أو ظُن أن العالم أو ذا الشأن في الناس الذي يُلحظ ويُراقب ويُقتدى به أنه إذا ترك الصلاة خلف مُظهِر الفجور والمُعلن بالعصيان أنه ترك الصلاة عليه وما حرص على أن يصلي عليه أن هذا يجعل الناس يرتدعون ويجتنبون أن يشابهوا حاله، إذا لوحظ هذا وظُنَّ أن هذه مصلحة مترتبة على ترك الصلاة عليه فإن هذا لا شك أن مشروع متأكد في حقه، اقتداءً بفعله عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلاَم.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَلَا نُنْزِلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً وَلَا نَارًا، وَلَا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ وَلَا بِشِرْكٍ وَلَا بِنِفَاقٍ، مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَنَذَرُ سَرَائِرَهُمْ إِلَى اللهِ تَعَالَى.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

قال رَحِمَهُ اللهُ: **(وَلَا نُنْزِلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً وَلَا نَارًا)** لا من الأبرار فنُنزلهم الجنة، ولا من الفُجار فنُنزلهم النار.

وهذه المسألة مضى الحديث فيها قبل سبعة دروس أو ثمانية تقريبًا، حينما ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: **(وَنَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَيُدْخِلَهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ، وَلَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ، وَلَا نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ)**.

مضى الكلام في هذه المسألة وقلنا: الناس مختلفون في مسألة الشهادة بالجنة إلى أربعة أقوال، وذكرنا القول الصحيح وهو الذي عليه جمهور أهل العلم فيما مضى، وقلنا: إنّنا لا نُنزل أحدًا منهم جنةً ولا نارًا كذلك، ولا نشهد على معيَّنٍ بجنة ولا نار من أهل الإسلام، حسبنا أن نرجو للمحسن، وأن نخاف على المسيء.

وسبب رجائنا للمحسن: أنه أتى السبب الذي يقتضي رحمة الله جَلَّ وَعَلَا.

وسبب خوفنا على المسيء: أنه أتى السبب الذي يقتضي عقوبة ربنا سُبْحَانَهُ

وَتعَالَى عليه. لكننا لا نجزم لا بجنة ولا نار، ما السبب؟ جهلُنا بحقيقة الحال، كما مضى تفصيل ذلك، نحن نجهل حقيقة الحال.

فأما التقي الصالح الذي ظاهر حاله لنا الخير؛ فإننا نجهل حقيقة حاله؛ لأن المعوَّل على الباطن، العبرة بما في القلب إذ هو محلُّ نظر الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، ولا سبيل لنا إلى معرفة باطنه، حسبنا معرفة الظاهر، فنحن لا ندري عن باطنه. كذلك لا ندري ما الذي خُتم له به، والأعمال بالخواتيم. ولا ندري أقُبلت حسناته أم لا؟ هل كان جامعًا بين الإخلاص والمتابعة في أعماله الصالحة أم لا؟ وهل لم يأتِ بشيء من المعاصي يُحبط شيئًا من الحسنات التي سلفت منه أم لا؟ إذًا: جهلنا بحقيقة الحال يجعلنا نتوقف عن الحكم للصالح بالجنة ما لم يأتِ دليل من الوحي على ذلك، إذا جاء دليل من الوحي لا شك أن الواجب أن نشهد به.

كذلك الأمر بالنسبة للمسيء، المعاصي سبب مقتضٍ للعقاب، ولكن ذلك موقوف على توفر الشروط وانتفاء الموانع؛ نحن لا ندري عن حال هذا العاصي، نحن نرى معاصيه، ولكن ما الذي يدرينا؟ لربما كان يتوب عقيب وقوعه في المعصية، ثم تغلبه نفسه فيعاود، ثم يعاود التوبة، ثم يعود، وهكذا، فنحن لربما لاحظنا معصيته ولم نلحظ توبته، (**التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ**). ثم ما يدرينا لعله تاب في آخر أمره، ثم ما يدرينا لعلّه جدد توحيده قبل وفاته ونطق بـ(لا إله إلا الله) بصدق ويقين وإخلاص؛ فتكون حاله حال صاحب

البطاقة. وما يدرينا لعله أتى بحسنة عظيمة أو حسنات عظيمة كانت سببًا للعفو عنه فيكون حاله كحال تلك البغية التي سقت الكلب فغفر الله عَزَّ وَجَلَّ لها. وما يدرينا لعل الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى أن يكون عفا عنه وغفر له بسبب صلاة المصلين عليه، أو دعاء الداعين والمستغفرين، أو بحسنات مشروعة أهدوها إليه. وما يدرينا لعلّ الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى أن يكون قد شمله بعفوه ورحمته وهو الذي وسعت رحمته كل شيء.

إذًا جهلنا بحقيقة الحال هو الذي يجعلنا نتوقف ولا نُنزل لأحد من أهل القبلة بنار ولو كان قد أتى ما أتى.

قال: (وَلَا نُنْزِلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً وَلَا نَارًا، وَلَا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ وَلَا بِشِرْكٍ وَلَا بِنِفَاقٍ، مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ)؛ كذلك مضى المؤلف رَحِمَهُ اللهُ يكرر الكلام كما سبق، فإنه سبق أنه نبه على أننا لا نُكفِّر أحدًا من المسلمين بذنبٍ ما لم يستحله.

إذًا: لا يجوز الحكم بالكفر والشرك والنفاق إلا بناءً على ما يظهر من ذلك، أمّا بخلاف هذا؛ فإنه لا يجوز. والتجاسر على هذا والتساهل في هذا ليس من مسلك أهل العلم والسنة والحديث، إنّما هم أحرص شيء على حفظ ألسنتهم عن الوقوع في أعراض المسلمين بتكفير أو تبديع أو تفسيق دون بينةٍ أو برهان، فالمقام عظيم، والسؤال بين يدي الله جَلَّ وَعَلَا واقع، فعلى الإنسان أن يحتاط لنفسه.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (وَنَذَرُ سَرَائِرَهُمْ إِلَى اللهِ تَعَالَى).

هذا الذي ينبغي أن نفعل؛ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: (**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَائَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، إِلَّا بِحَقِّ الإِسْلَامِ وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ تَعَالَى**). ما لنا وللبحث في سرائر الناس! أو الحكم عليهم بخلاف ما ظهر منهم وتحقق الإنسان منه؟!

وهذا أصل عظيم ينبغي أن يستصحبه المسلم في جميع أحواله؛ وهو الحكم بالظاهر وترك شأن السرائر إلى من هو عالم بها سبحانه.

ودلّت على هذا أدلة كثيرة:

- في الصحيحين من حديث أبي سعيد رَضِي اللهُ عَنْهُ أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: (**إِنِّي لَمْ أُؤْمَرْ أَنْ أُنَقِّبَ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ وَلَا أَشُقَّ بُطُونَهُمْ**)، هذا ليس إلينا ولا أُمرنا بذلك.
- وسمعت قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**أُمِرْت أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ**)، ثم قال: (**وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ تعالى**)، خلاف هذا الظاهر أمره إلى الله جَلَّ وَعَلَا وليس إلينا.
- وتذكرون حديث أسامة رَضِي اللهُ عَنْهُ: (**هَلَّا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ؟**)، ليس إلينا ذلك.

➢ ولذلك لما أتى المتخلِّفون عن غزوة تبوك -الحديث في الصحيحين حديث كعب بن مالك- لما أتوا إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعتذرون، ماذا كان من النبي عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامَ؟ كان منه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن قَبِلَ منهم واستغفر لهم ووكَلَ سرائرهم إلى الله، هذا الذي ينبغي، أمر السرائر يُوكَل إلى الله جَلَّ وَعَلَا.

➢ والله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى بيَّن في سورة هود ما قال نوح عَليهِ السَّلَام لقومه: ﴿**وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خَيْرًا اللهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي أَنْفُسِهِمْ إِنِّي إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ**﴾ [هود: ٣١]. الله أعلم بما في أنفسهم؛ إذًا القاعدة المتقررة: (لم يجعل الله لنا علمًا بالنيات والبواطن)؛ استحضر هذا وانتبه حينما تتكلّم في حق أحد، لم يجعل الله لنا علمًا بالنيات والبواطن.

وما أحسن ما أخرج البخاري رَحِمَهُ اللهُ من قول عمر رَضِي اللهُ عَنْهُ: "مَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا أَمِنَّاهُ وَقَرَّبْنَاهُ، وَلَيْسَ إِلَيْنَا مِنْ سَرِيرَتِهِ شَيْءٌ، اللهُ يُحَاسِبُهُ فِي سَرِيرَتِهِ، وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا سُوءًا لَمْ نَأْمَنْهُ وَلَمْ نُصَدِّقْهُ، وَإِنْ قَالَ إِنَّ سَرِيرَتَهُ حَسَنَةٌ".

هكذا شأن أهل السنة والجماعة، يستصحبون هذا الأصل، أما أن يُخاض في النيات دون أن تكون ثمة قرينةٌ صحيحة ظاهرةٌ لائحة من قول أو فعل لا لبس فيه؛ هذا ليس من فعل المتقين ولا من منهج أهل السنة السالفين. لا.. هو يريد وهو يقصد ويرمي إلى كذا، دون أن يكون هناك بينة، بحثٌ في النيات، وما أكثر الوقوع في هذا يا إخوتاه! وكم ترتب على هذا إساءة للظنون وتقطُّع للصِلات؛

فعلى المرء أن يتقي الله عَزَّ وَجَلَّ، وأن يحفظ لسانه؛ فإن الأمر والله عظيم، ويوم القيامة ثَمّة مقام حِساب وقِصاص؛ فالإنسان ينبغي أن يكون حجيج نفسه وبصيرًا بنفسه.

والأمر ينبغي أن يكون من الجهتين، كلمة عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كلمة عظيمة: "مَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا أَمِنَّاهُ وَقَرَّبْنَاهُ"، لكن من أظهر الشر والفساد؟ ينبغي أن يكون الصالحون وأهل العلم على ما كان سلفهم من الفطنة والفقه والخبرة بأحوال الناس؛ فمن أظهر الشر لا يُؤمَن، لم نأمنه ولم نُصدِّقه، وإن قال إن سريرته حسنة؛ شخصٌ يروِّج الضلال ويطعن في دين الله عَزَّ وَجَلَّ بلسانه وتقريراته وقلمه، ثم بعد ذلك يرمي نصف كلمة أنه يريد الخير وأن سريرته حسنة، لا ينبغي أن ينطلي هذا على أهل الإسلام، فالحكم بالظاهر؛ فإن أظهر الشر حُكِم عليه به وإن قال بلسانه بعد ذلك خلاف هذا. فأهل السنة أهل فقهٍ واحتياط وتقوى، وليسوا أهل غفلة.

فهذا من الأمور التي ينبغي أن تُلاحظ -يا رعاكم الله- أسأل الله جَلَّ وَعَلَا لي ولكم العلم النافع والعمل الصالح، والإخلاص في القول والعمل.

والله جَلَّ وَعَلَا أعلم[٦٩].

(٦٩) إلى هنا تمام المجلس (**الثالث والثلاثون**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الثلاثاء الخامس والعشرون من شهر ربيع الآخر، سنة ست وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ستة وستون دقيقة.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَلَا نَرَى السَّيْفَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

قول المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ: **(وَلَا نَرَى السَّيْفَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)**؛ أهل العلم يريدون بقولهم: "لَا نَرَى السَّيْفَ"، أو إذا عكسوا فقالوا: "فلانٌ كان يرى السيف"، أو "إنّ هذه الطائفة ترى السيف"؛ **مراد أهل العلم بهذه الجملة أحد أمرين:**

✸ **الأول**: الخروج على أئمة الجور، ومنازعة ولاة الأمر الفُسّاق وشقّ عصا الطاعة لهم؛ وهذا ما سيأتي الحديث عنه إن شاء الله في الفقرة القادمة.

✸ **وأمّا الثاني فالمراد به**: التديّن بقتل أهل القِبلة لأدنى شُبهة وبضروبٍ من التأويلات.

وبناءً على هذا افترق هؤلاء عنْ من يقتل؛ لأن قول: (يرى السيف)؛ السيف عُبِّر به عن القتل والقتال؛ لأنه أداته.

أقول: افترق البحث هاهنا عمن يقتل المسلمين لا عن تديّنٍ ولا عن اعتقادٍ، وإنما هو من جملة المجرمين، قد يقْتُل لنهب المال، وقد يقْتُل لتحصيل غرض أو لانتقام أو ما شاكل ذلك، فهذا بحثٌ آخر، إنما بحثنا فيمن يستحلّ دماء

المسلمين أئمةً كانوا أو عامة. أمّا أولئك المجرمون؛ فإنّهم لا يتدينون بهذا القتل ولا يستحلونه، ويعرفون أن هذا مُنكر ولكن تغلبهم أنفسهم ويقعون فيما يقعون فيه.

ومهما يكن من شيء؛ فإن القتل العمد العدوان بأي حال وتحت أي ذريعة لا شك أنه ذنبٌ عظيم، بل هو أعظم الذنوب على الإطلاق بعد الكفر الأكبر، وقد تُوعِّد عليه ما لم يتوعد على معصية أخرى، ﴿**وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا**﴾ [النساء: ٩٣]. فيا سعادة من لقي الله جَلَّ وَعَلَا وليس في عنقه مظلمة في دمٍ لمسلم، (**لَا يَزَالُ الْمَرْءُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يُصِبْ دَمًا حَرَامًا**).

➢ **وعندنا بعد هذه المقدمة مسألتان:**

❑ **المسألة الأولى**: قوله رَحِمَهُ اللهُ: (**وَلَا نَرَى السَّيْفَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**)؛ أي: لا نعتقد حِل قتل أحدٍ من المسلمين إلا من وجب قتله بحكم الشرع، وهذا ما نبَّه عليه في آخر هذه الجملة؛ قال: (**إِلَّا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ**)؛ يعني: إلا من وجب عليه السيف بحكم الشرع.

-ومن ذلك: ما ثبت في الصحيحين من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، والتَّارِكُ لدينه المفارق لِلْجَمَاعَةِ**)؛ **الثَّيِّبُ الزَّانِي**: يُرجم حتى يموت. **وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ**: في هذا القِصاص. **والتَّارِكُ لدينه المفارق لِلْجَمَاعَةِ**: هو المرتدُّ -عياذًا بالله-، والنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: (**مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ**).

-ومن ذلك أيضًا مما وجب القتل فيه بحكم الشرع: ما قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والحديث في مسلم وفي معناه أحاديث أُخر: (**إِذَا بُويِعَ لِخَلِيفَتَيْنِ فَاقْتُلُوا الْآخِرَ مِنْهُمَا**).

إلى غير ذلك مما جاء في الأدلة ممن وجب قتله بحكم الشرع. وما عدا ذلك؛ فإن دماء المسلمين معصومة، ولا يجترئ عليها إلا من هان عليه أمر دينه، واستهان بهذا الأمر العظيم الذي تُوعِّد عليه ذاك الوعيد الغليظ.

❑ **أمّا المسألة الثانية** فهي: أنّ هذا التقرير وإن كان من المعلوم من الدِّين بالضرورة، وهو أنّ دماء المسلمين محترمة، أراد به المؤلف رَحِمَهُ اللهُ أن يُبيِّن مفارقة أهل السنة والجماعة لمن يرى السيف من أهل البدع، سواء الذين يرون الخروج على الولاة الفُسّاق، أو الذين يستحلُّون دماء عموم المسلمين لأدنى شُبهة، أو الذين يجمعون بين الأمرين.

ولا شك أن في أهل البدع طوائف كثيرة كانت على هذا المذهب الرديء، وهو أنهم كانوا يرون السيف على أمة محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. حتّى إنّ سفيان الثوري قد قال رَحِمَهُ اللهُ كما عند الآجُري في الشريعة: (كل أهل هوى يرون السيف على أهل القبلة)، وهذا فيه تعظيمٌ للأمر، وإلا فالحكم هنا لا شك أنه من باب الغلبة والكثرة لا من باب الكلية، يعني: من باب العموم والشمول لكل أهل البدع؛ فمن أهل البدع من لم يرَ السيف، لكن كثيرًا منهم كانوا يرون السيف، ومن أولئك الخوارج، ومن أولئك المعتزلة، ومن أولئك الرافضة، ومن

أولئك الزيدية، ومن أولئك المُرجئة، ومن أولئك -بل إنّهم أخبثهم- القرامطة الباطنية؛ فإنّ في هؤلاء جميعًا طوائف وفِرق يرون حِلّ قتل المسلمين.

ولاحظ هاهنا أن مسألة (أن هذه الطوائف ترى السيف) هو من باب الاعتقاد؛ يعني: أنهم يعتقدون حِلّ القتل، وقد يخرجون وقد لا يخرجون؛ يعني من جهة عملية قد يحصل القتل وقد لا يحصل، إنما البحث في الجهة العقدية؛ يعني: من جانب الاعتقاد فهم يرون الحِلّ.

المقصود: أن هذه الطوائف التي فارقت أهل السنة والجماعة في هذا الأصل -وهو عصمة الدماء المسلمة وتحريم الخروج على ولاة الأمر الفُسّاق- هؤلاء كُثُر، وهم بين مُقلٍّ ومُكثر، وهم متفاوتون في درجة الشُبهة أو التأويل الذي يقتلون لأجله.

وممّا حوت كتب الفِرق والمقالات من هؤلاء فِرقة من غُلاة الشيعة ينتسبون إلى هذا الدين زُورًا، وإلا فهم محكوم عليهم بالكفر، وهم "المنصورية" أتباع أبي منصور العِجلي؛ فهؤلاء من أشهر الفِرق التي كانت تستحل دماء أهل القِبلة، حتى إن من المشهور عنهم قولهم: "من قتل أربعين من أهل القِبلة فقد وجبت له الجنة". ومن هؤلاء -أعني المنصورية- من شُهروا بلقب "الخنّاقين"، هؤلاء الخنّاقون كانوا مشهورين بخنق المسلمين متى ما سنحت لهم الفرصة، يخنقونهم ويستحلون أموالهم. وقس على هذا طوائف كُثُر من أهل الضلال كانت على هذا النهج.

ولقد ورِث هذا النهج الرديء طوائف معاصرة، هم هذه الجماعات التكفيرية التي سلّت السيف على أمة محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واستحلت الدماء بضروب من التأويلات، هؤلاء على نهج من تقدمهم حذو القُذة بالقُذة؛ فإن المشهور عنهم والمتوارد من أخبارهم أنهم في غاية التساهل في شأن الدماء، ويمكن عندهم قتل أحد يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله بأدنى شُبهة -نعوذ بالله من الخذلان-.

وكم لقت هذه الأمة منهم في العصر الحاضر كما هو الأمر في العصر الماضي، لقت أو لقيت الأمة عنتًا شديدًا بسببهم، نسأل الله السلامة والعافية، ونسأل الله أن يرد كيدهم في نحرهم.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَلَا نَرَى الْخُرُوجَ عَلَى أَئِمَّتِنَا وَوُلَاةِ أُمُورِنَا، وَإِنْ جَارُوا، وَلَا نَدْعُو عَلَيْهِمْ، وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ، وَنَرَى طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فَرِيضَةً، مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ، وَنَدْعُو لَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَالْمُعَافَاةِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة فيها مثال واضح على عدم عناية المؤلف رَحِمَهُ اللهُ بترتيب الكلام وضم الجملة إلى نظيرتها، فليته أَخَّر ما يتعلّق بالدعاء وقدَّم ما يتعلّق بعدم نزع اليد من الطاعة، فالمناسب أنه بعد (وَإِنْ جَارُوا) أن يُقال: (وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ)، ثم يؤخر الكلام عن موضوع الدعاء: (وَلَا نَدْعُو عَلَيْهِمْ، وَنَدْعُو لَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَالْمُعَافَاةِ)، لكن المؤلف فيما يبدو -والله أعلم- كان يكتب بحسب ما سنح له، وهكذا قدّر الله له أن يكتب.

➢ **على كل حال هذه الجملة فيها مسائل:**

❑ **المسألة الأولى**: نصب الإمام واجبٌ بالاتفاق، وحكى الإجماع على هذا جماعات من أهل العلم؛ يجب على المسلمين أن يُنصِّبوا إمامًا يقوم بشئونهم؛ وذلك أنّه لا تصلح أمور الناس في دينهم ودنياهم إلا بوجود إمام يُرتِّب لهم أمورهم، ويأمنون تحت ظلِّه، وتصلح لهم أحوالهم، ويُحفظ دين الله عَزَّ وَجَلَّ بسببه؛ وذلك أنّ الإمامة هي نيابةٌ عن صاحب الشريعة في حفظ الدين

وسياسة الدنيا به، فلا قيام لأمور الدين والدنيا إلا بنصب الإمام. فالأمر على ما قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: (الفتنة إذا لم يكن للناس إمام يقوم بأمر الناس).

لا يَصْلُحُ النَّاسُ فَوْضَى لا سَراةَ لهم ولا سَراةَ إذَا جُهَّالُهُم سَادُوا

ومما لا ريب فيه أن نصب الإمامة وتعيين الخليفة أو الأمير أو الحاكم لا فائدة منه إذا لم يُطَع، أيُّ فائدة من نصب خليفة أو إمام أو حاكم ثم إنّه لا يُسمع له ولا يُطاع. وفي الدارمي عن عمر رَضِي اللهُ عَنْهُ أنه قال: (إنه لَا إِسْلَامَ إِلاَّ بِجَمَاعَةٍ، وَلَا جَمَاعَةَ إِلاَّ بِإِمَارَةٍ، وَلَا إِمَارَةَ إِلاَّ بِطَاعَةٍ)؛ يعني: لا يقوم أمر الإسلام على وجهه إلا بحصول الجماعة واجتماع الناس على الحق الذي جاء به محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذا لا يتأتّى إلا إذا كان ثمَّة إمارة، والإمارة لا تقوم بهذا الواجب إلا إذا أطاعها المؤتمرون، أطاعها المُنضوُون تحت لواء بيعة هذا الإمام.

فالمقصود: أن هذا من الواجبات الشرعية التي قررها علماء أهل الإسلام؛ لابد من أن يُنصب على الناس إمام يقوم بشؤونهم، ولابد أن يُطاع حتى تتحقق المصلحة من نصبه.

❑ **المسألة الثانية**: لأجل ما سبق تكاثر في النصوص الحث على طاعة ولاة الأمر، ووجوب الصبر على ما يرون، وعدم جواز نزع يد الطاعة؛ فإن من ثبتت له ولاية شرعية فقد وجبت طاعته وحرُم الخروج عليه؛ قال سُبْحَانَهُ وَتعَالَى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، وفي السنّة أحاديث كثيرة تدلُّ على هذا الأصل.

❑ **المسألة الثالثة**: اعلم -يا رعاك الله- أنّ الذي دلّت عليه الأدلة وقام عليه اتفاق أهل السنة أنه ليس من شرط طاعة السلطان أن يكون تقيًّا مُطيعًا للرحمن، بل إن طاعة السلطان الذي ثبتت ولايته ثبوتًا شرعيًّا واجبٌ أكان هذا الوالي بَرًّا أو فاجرًا، سواء كان متقيًّا أم فاسقًا، بما أنه محكوم له بحكم الإسلام فقد وجبت طاعته؛ فطاعته فيها المصلحة للمسلمين وفجوره على نفسه.

ومن الأدلة على هذا الأصل: ما أخرج الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: (**إِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِئَ، وَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ**). المنكر الذي يأتي به الحاكم يجب وجوبًا عينيًّا أن يكرهه الإنسان بقلبه، فإن استطاع أن يُنكره بلسانه لا بيده فإن هذا واجبٌ عليه بالشرط الشرعي، والمصيبة أن يتابع الإنسان لغلبة هواه ولتحصيل مصلحة دنيوية يتابع هذا الإمام في هذه المنكرات؛ هذا لا شك أنه منكر عظيم ومعصية لله ولرسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (**وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ**).

ومن ذلك أيضًا ما أخرج مسلم رَحِمَهُ اللهُ في صحيحه: (**خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَتَدْعُونَ لَهُمْ وَيَدْعُونَ لَكُمْ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ**)، قَالُوا: قُلْنَا يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا

نُنَابِذُهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ؟ فَقَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ، لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ، أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالٍ فَرَآهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، فَلْيَكْرَهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ**). هذا هو المنهج الحق الوسط البيِّن في هذا المقام العظيم؛ به تتحقق المصلحة، وبه تزول المفسدة.

ومن ذلك أيضًا ما أخرج مسلم رَحِمَهُ اللهُ في صحيحه من حديث أم الحُصين رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: (**وَلَوِ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللهِ؛ فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا**). وأخرج هذا الحديث ابن أبي عاصم بالسنة بلفظ: (**وَلَوِ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ مُجدَّعٌ فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا مَا أَقَامَ فِيكُمْ كِتَابُ اللهِ**).

ومن ذلك أيضًا ما أخرج الشيخان من حديث عُبادة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: بايعنا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ. قَالَ: (**إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ**).

والأحاديث في هذا الباب كثيرة، وممن اعتنى بهذا اعتناءً حسنًا الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ في صحيحه في كتاب الإمارة.

❑ **المسألة الرابعة**: اعلم -يا رعاك الله- أنّ المأخذ الشرعي في تقرير هذه المسألة -كما دلَّ على هذا الكتاب والسنة وإجماع السلف- هو ملاحظة رعاية المصالح والمفاسد والموازنة بينها.

ليس يخفى أنّ خاصية العقل: التمييز بين المصلحة والمفسدة، بل التمييز بين أصلح المصلحتين وأفسد المفسدتين؛ فتُطلب المصلحة العُليا، وتُجتنب المفسدة العُليا عند التزاحم.

فإن تزاحم عدد المصالح يُقدَّم الأعلى من المصالح
وضده تزاحم المفاسد يُرتكب الأدنى من المفاسد

هذا الذي ينبغي أن يكون؛ ليلحظ الإنسان ما الذي يترتب على الفعل، وما الذي تنتج عنه الأفعال.

وأَحَزْمُ النَّاسِ مَنْ لَوْ مَاتَ مِنْ ظَمَأٍ لَا يَقْرَبُ الوِردَ حَتَّى يَعْلَمَ الصَدَرا

هكذا ينبغي أن يكون العقلاء؛ أنهم يلتفتون إلى ما يترتب على الأفعال، وهاهنا الأمر ظاهر بيِّن.

بل إنني أقول: إنه لو لم تأتِ في الشريعة أدلة متكاثرة على تأصيل هذا الأصل، وعلى أنّ المتعين على المسلمين أن يصبروا ولا يبادروا إلى إنكار المنكر الذي يكون من الولاة بالسيوف والأيدي، أقول: لو لم يأتِ في الشريعة ذلك لكان العقل حاكمًا بذلك، والشواهد أكبر بينة في هذا الأمر، وأنّ الإنكار الذي يترتب عليه ما هو أنكر يكون هو في نفسه منكرًا ولا يجوز.

فَمَنْ أَزَالَ مُنْكَرًا بِأَنْكَرَا كَغَاسِلِ الحَيْضِ بِبَوْلٍ أَغْبَرَا

إذا كان في إنكار المنكر ترتب منكر أعظم؛ كان الإنكار منكرًا وكان واجب الترك.

فالغالب: أنّ سل السيف على الوالي الجائر الظالم الفاسق؛ الغالب أنه سيؤدي إلى نتائج غير محمودة؛ سيترتب عليه من المفاسد أضعاف المفسدة التي كانت قبل الخروج عليه، وفي الغالب لا تتحقق مصلحة، وقد جرّب المسلمون الخروج فلم يروا منه خيرًا. وتلك الكلمة -كلمة حسنة- المشهورة التي قالها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ وكرّرها في موضعين في منهاج السنة في الجزء الثالث وفي الجزء الرابع: (قلّ من خرج على ذي سلطان إلا وكان قد ترتب على خروجه من الفساد أعظم مما كان قبله) هذا أو نحوه. وما أحسن أيضًا ما قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في "تهذيب التهذيب" عند الترجمة للحسن بن صالح، وكان من المشهورين بأنه كان يرى السيف، قال: (وفي خروج أهل المدينة وخروج ابن الأشعث عِظةٌ لمن تدبّر).

وصدق رَحِمَهُ اللهُ المتتبع للحركات التي كان فيها خروجٌ على الولاة بزعم إنكار المنكر وتحقيق العدل؛ أنه ترتب على ذلك الخروج مفاسد عظيمة، وكان الصبر على ما يُلاقي المسلمون خيرًا لهم من خروج يجر عليهم تلك المفاسد.

حدِّثني ما هي النتيجة التي كانت من خروج أهل المدينة على يزيد بن معاوية؟

وما النتائج التي نتجت عن خروج ابن الأشعث على عبد الملك بن مروان؟

وما النتائج على خروج ابن المُهلَّب على يزيد بن عبد الملك؟

وما النتائج على خروج أبي مسلم الخرساني على مروان بن محمد؟

بل حدثني عن نتائج الخروج على المعتمِد ثم الموفق على يد دعيّ النسب العلوي مُدَّعي المهدية علي بن محمد في الفتنة المشهورة -فتنة الزنج- فتنة عظيمة ونقطة سوداء في التاريخ الإسلامي، استمرت نحوًا من خمسة عشر سنة، أُنهكت فيها النفوس، وسُفكت فيها الدماء، وانتُهكت فيها الأعراض، ودُمِّرت فيها البلاد، شيء عظيم، قيل: إنه قُتل في هذه الفتنة نصف مليون إنسان، وقيل: إنه قُتل مليون ونصف، حتى إنّ المساجد كانت تسيل بالدماء، كان يحتمي المسلمون بالمساجد فيدخل هؤلاء الغوغاء والفجرة والمجرمون والزُنَاة يدخلون المساجد ويسفكون الدماء سفكًا. وكانت القرى تُحرق بأكملها، ناهيك عما كان من اغتصاب المسلمات الحرائر المصونات، حتى من الهاشميات من نسل بيت النبوة كانت تُباع الواحدة منهن بدرهم ودرهمين، وكان العِلج من هؤلاء يقود بين يديه عشرة منهن يفعل بهن، فتنة عظيمة.

وقس على هذا مفاسد ومفاسد هنا وهناك على طول التاريخ الإسلامي وعرضه، والعجيب أنّ من الناس من لا يعتبر ولا يأخذ العظة ويكرر الخطأ نفسه، وفي الغالب أنّ من يفعل الخطأ نفسه سيجد النتيجة نفسها.

فأهل السنة والجماعة جمعوا بين الفقه والرحمة؛ الفقه بمعرفة الأدلّة ومراميها، الفقه بالمصالح والمفاسد، الفقه بمقاصد الشريعة، وأيضًا ضمُّوا إلى هذا الرحمة؛ الرحمة بالمسلمين وأن لا يجلبوا إليهم العنت، بل يرحمونهم

ويترفقون بهم، وأن لا يكونوا سببًا لعذاب ينزل بهم، (**الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ**)، "أهل السنة أعلم بالحق وأرحم بالخلق".

المقصود: أن منهج أهل السنة والجماعة هاهنا منهج صحيح سليم شرعًا وعقلًا، وهو مبني على أدلة راسخة كالجبال، ودعك من الشبهات والمشتبهات، كما أنه منهج متوسط.

لربما ظن بعض الناس أنّ أهل السنة حينما يقررون هذه العقيدة الجليّة الواضحة التي توارثوا عليها في عامة كتب الاعتقاد؛ أن هذا كان منهم نتيجة ضغوط، أو دوافع سياسية، أو لرغبة، أو لرهبة، أو ما شاكل ذلك، ووالله إن الأمر ليس كذلك، إنما هذا هو مقتضى العلم، وهذا هو مقتضى الفقه، وهذا هو الذي دلت عليه الأدلة.

المقصودُ: أنّ أهل السنّة في هذا الباب وسطٌ بين طرفين خاطئين:

✸ **طرف غلا** حتى لربما وقع في أمر عظيم، فإن من أطاع العلماء والأمراء في تحليل ما حرم الله أو تحريم ما أحل الله فقد اتخذهم أربابًا من دون الله، ولربما وقع بعض أهل هذا الطرف فيما دون ذلك من الموافقة والمتابعة والإعانة على المنكرات التي تحصل من الولاة؛ وهذا لا شك أنه منكر لا يجوز. وقد قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِئَ، وَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ**)؛ هذا هو المُلام وهذا هو المذموم. وثبت عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما عند أحمد وغيره، وهو حديث مشهور رواه ستة من أصحاب النبي صَلَّى اللهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بألفاظ متقاربة: (**إِنَّهُ سَيَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ، فَمَنْ صَدَّقَهُمْ بِكَذِبِهِمْ وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ فَلَنْ يَرِدْ عَلَيَّ الحَوْضَ**)؛ هذا طرف مذموم.

✸ **والطرف المذموم المقابل**: هو من تكلمنا عنه قبل قليل، وهم الذين يزعمون حماسة دينية، وهي حماسةٌ غير منضبطة أخطأت الطريق، يزعمون أنهم يريدون إنكار المنكرات، وإزالة الظلم، وتحقيق الحرية والعدالة، هكذا يزعمون؛ فيسلُّون السيف ويخرجون على الولاة، وحدِّث ولا حرج عما يكونوا من ثمرات مُرة تنتج بعد ذلك.

✸ **والوسط** : طريقة أهل السنة والجماعة، يبرؤون إلى الله من المنكرات، يكرهونها في أنفسهم، وإن استطاعوا المناصحة للولاة والإنكار عليهم بما لا يترتب عليه منكر أعظم فإنهم يبذلون ذلك ولا يترددون، ويكثرون من النصيحة، ويكثرون من الدعاء، ويصبرون على ما ينزل. هذه هي طريقتهم وهذا منهجهم، وهذا هو المستفاد من الأدلة، وهذا الذي كان عليه الصحابة والتابعون وأتباعهم، والله المستعان.

❑ **المسألة السادسة**: قوله رَحِمَهُ اللهُ (**وَلَا نَدْعُو عَلَيْهِمْ**)، ثم قوله بعد ذلك: (**وَنَدْعُو لَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَالْمُعَافَاةِ**).

مسألة الدعاء لهم ؛ بعد أن تقرر ما تقرر من الحق الواجب للأئمة من الصبر واجتناب شق عصا الطاعة وكذلك المناصحة بالمعروف، يأتي الآن الكلام عن الحق الثالث وهو: الدعاء لهم. وقد نقل النووي رَحِمَهُ اللهُ الاتفاق على

استحباب الدعاء للولاة. بل إن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ قد جاء عنه أنه يراه شيئًا واجبًا عليه في نفسه؛ كما قال رَحِمَهُ اللهُ: "وإني لأدعو له -يعني الخليفة- وإني لأدعو له بالتسديد والتوفيق الليل والنهار والتأييد، وأرى ذلك واجبًا عليَّ".

والسلف رَحِمَهُم اللهُ قد تكاثر عنهم التنبيه على هذه المسألة، ودوَّنوا هذا في مصنفات الاعتقاد، كما مر بنا في عقيدة السلف وأصحاب الحديث. وكذلك من الكلمات المشهورة الكلمة التي دوّنها البربهاري -وهو عصري الطحاوي، كان معاصرًا له- حينما دوَّن في شرح السنة قال: (أُمرنا أن ندعو لهم، ولم نؤمر أن ندعو عليهم).

ومن الكلمات الحسنة المشهور أيضًا والتي تلقاها أهل العلم بقبولِ حسن من الفُضيل بن عياض رَحِمَهُ اللهُ أنه قال: (لو كان لي دعوة مستجابة لم أجعلها إلا في الإمام؛ لأنه إذا صلح الإمام أمِنَ البلاد والعباد).

وقس على هذا كلمات كثيرة جاءت عن السلف رَحِمَهُم اللهُ، وإلى علماء أهل السنة المعاصرين من الكلمات المتلّقاة عن سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ، وهي مُدونة عنه أنه كان يقول: (إن الدعاء لولاة الأمر من أعظم القُرُبات).

ولا شكّ أن هذا عين الفقه؛ لأنّ الدعاء يُرجى قبوله فتتحقق المصلحة العامة.

نســـــــأل الله صـــــــــلاحا للـــــــــــولاة الرؤســـــــــــا

فصـــــــلاح الـــــــدين والـــــــد نيـــــــا صـــــــــلاح الأمـــــــراء

فما أحسن أن يجتهد الإنسان في الدعاء لولاة الأمر بالصلاح والتسديد والتوفيق لما يحبه الله ويرضاه، أن يمن عليهم بالبطانة الصالحة، وأن يُجنِّبهم البطانة الفاسدة، وهذا من جملة النُصح الذي أُمرنا به، النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد قال: (**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**)، فالصحابة سألوا، قلنا: لِمَنْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: (**لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ**).

نعود فنقرأ كلام المؤلف رَحِمَهُ اللهُ قال: (**وَلَا نَرَى الْخُرُوجَ عَلَى أَئِمَّتِنَا وَوُلَاةِ أُمُورِنَا، وَإِنْ جَارُوا**)؛ يعني: وإن ظلموا، وإن كان منهم أثرة، إن كان منهم استئثار بالأموال.

(**وَلَا نَدْعُو عَلَيْهِمْ، وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ**)؛ لا شك هذا من الأمور المتعينة، وفي مسلم قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**مَنْ خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ فَمِيتَتُهُ جَاهِلِيَّةٌ**).

قال: (**وَنَرَى طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فَرِيضَةً**)؛ لك أن تقول: فريضةٌ، يعني: هي فريضةٌ، ولك أن تقول: فريضةً؛ يعني: حال كونها فريضةً؛ فلا شك أن طاعة الولاة الشرعيين يتدين بها الإنسان؛ لأنه يعتقد أنه مطيع لله ولرسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بطاعتهم. ومن ذلك: ما أخرج الشيخان من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ:(مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللهَ، وَمَنْ يُطِعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي).

قال: (مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ)؛ إذا أَمَروا بمعصية كانت طاعتهم معصية، وذلك في عين هذا المأمور، وليس المقصود أنهم إن أَمروا بمعصية خُلعت يد الطاعة ونُزعت البيعة، لا، ليس الأمر كذلك، إنما الأمر كما قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالٍ فَرَآهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، فَلْيَكْرَهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ). فإذا أمر الوالي بالمعصية؛ فطاعة الله عَزَّ وَجَلَّ مُقدمة، ولا تجوز طاعته؛ قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما في الصحيحين: (عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ). وفي صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: (مَنْ بَايَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفْقَةَ يَدِهِ وَثَمَرَةَ قَلْبِهِ فَلْيُطِعْهُ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُنَازِعُهُ، فَاضْرِبُوا رَقَبَةَ الْآخَرِ).

الشاهد: أن عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة -التابعي الذي يروي هذا الحديث- سأل عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَأَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فقال: "سَمِعَتْهُ أُذُنَايَ، وَوَعَاهُ قَلْبِي"، ثم قال عبد الرحمن: هَذَا ابْنُ

عَمِّكَ، يَأْمُرُنَا أَنْ نَفْعَلَ وَنَفْعَلَ، فأطرق عبد الله رَضِي اللهُ عَنْهُ ثم رفع رأسه وقال: "أَطِعْهُ فِي طَاعَةِ اللهِ، وَاعْصِهِ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ"(٧٠).

(٧٠) إلى هنا تمام المجلس (**الرابع والثلاثون**)، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الثلاثاء الثاني من شهر جمادى الأولى، سنة ست وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: أربعة وأربعون دقيقة.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةِ، وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ وَالْخِلَافَ وَالْفُرْقَةَ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة من كلام الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ فيها بيان المنهج الأصيل الذي مضى عليه أهل السنة والجماعة سلفًا وخلفًا.

هذا الأصل هو العمدة وهو الآخية التي يدور كل شيء عليها ويرجع إليها: (نَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةِ) .

السنة هي: سنة محمد بن عبد الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ولا شك أن أوجب شيء على العبد أن يتبع سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع كتاب الله.

واعلم –يا رعاك الله– أن القرآن والسنة كلمتان مقترنتان لا تنفك إحداهما عن الأخرى، ذُكرا معًا أو ذُكرت إحداهما، بمعنى: لو اكتُفي في الذكر بإحدى هاتين الكلمتين فالأخرى مقترنة بها في المعنى قطعًا، فإذا قيل: (نتْبع القرآن)؛ أي: والسنة، وإذا قيل: (نتْبع السنة)؛ أي: والقرآن.

فهما إذن: كلمتان مقترنتان لا تنفك إحداهما عن الأخرى، لكن قد يُكتفى في الذكر بإحداهما عن الأخرى.

نقول: سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واجبة الاتباع مع كتاب الله، ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] في أدلة كثيرة.

وهذا الموضوع قد تكرر بيانه في مواضع من هذه الرسالة وفي غيرها من الدروس.

المقصود: أننا معشر أهل السنة والجماعة متجرِّدون لاتباع الحق، فلا شيء عندنا يُسعى لإرضائه إلا الربّ سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، ولا شيء يُسعى لاتباعه إلا عبدُه ورسولُه محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهذه هي القضية الأهم، القضية المحورية لحياة المسلم الصادق؛ جرَّد نفسه لاتباع مراضي الله عَزَّ وَجَلَّ، جرَّد نفسه للاقتداء بمحمد بن عبد الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

هذا الوحي كتابًا وسنة، فيه الكفاية، وفيه الغَناء، وفيه الهداية، وفيه بلوغ المرام، وفيه السلامة من كل مخُوف؛ فما أحرى المسلم أن يكون أشد شيءٍ حرصًا على أن يزن حياته وكل أقواله وأفعاله بميزان الكتاب والسنة، وأن يتجرَّد في طلبهما عن كل هوى، وأن يكون همّه اتباعهما، ولا شيء وراء ذلك ينتسب إلى السنة ويعتصم بها ويدافع عنها ويطَّرح كل شيء عندها. هذا هو المسلم الذي يريد نجاة نفسه، يبرأ من كل شيء خلاف سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وما مضى عليه السلف الصالح؛ فسنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هي الأصل، والتطبيق العملي لها في سنة أصحابه رَضِيَ اللهُ عَنْهُم،

«**فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي**»؛ فلا عقيدة خلفية ولا مذهبًا فكريًا ولا جماعة تُسمى إسلامية، إنما عقيدةٌ ومنهاجٌ سُنيٌ محمديٌ سلفي.

هذا الذي على كل مسلم أن يُلزم نفسه إلزامًا به، فلا جهمية ولا قدرية ولا جبرية ولا رافضية ولا إباضية ولا زيدية، ولا مذاهب تُدعى فكرية؛ كعقلانية وحداثية وليبرالية وعلمانية، ولا أحزابًا تُسمى إسلامية؛ لا إخوان ولا قُطبية ولا تبليغ ولا تحرير ولا داعش ولا قاعدة؛ إنما اتَّباع محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فحسب.

القضية جنة ونار، كلها في النار إلا واحدة هي الجماعة؛ هكذا أخبر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما أبان عن افتراق هذه الأمة إلى فرق كثيرة، زاد عددها على عدد الفرق التي افترقت إليها اليهود والنصارى، إنها الجماعة، الجماعة التي اجتمعت على الحق.

وليس هذا الوصف حقًا يُعتبر في فرقة إلا على أهل الأثر

إنهم السلف الصالح وأتباعهم، هؤلاء هم الذين فازوا بالنجاة، وغيرهم لا والله ما ضُمِنت لهم النجاة، على اختلاف بينهم بين قُرب أو بُعد عن منهاج أهل السنة والجماعة، لكن الحقَّ المحض إنما هو في منهج أهل السنة والجماعة، فيما جاء به كتاب الله وسنة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فالمقام عظيم يستحق أن يجاهد الإنسان نفسه وأن يطوّعها عليه تطويعًا، ليست الخسارة خسارة دينار، أو درهم، أو ناقة، أو بعير، المقام مقام فوز أو خسارة، فوز يتبعه نعيم، وخسارة يُخشى من ورائها عذابٌ أليم.

فحذارِ -يا عبد الله- أن تغامر في هذه القضية، لا يكون أمامك إلا متبوع واحد اسمه محمد بن عبد الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ستُسأل عنه في موضعين عظيمين:

-في قبرك

- ويوم يقوم الأشهاد، ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥].

والرَّسول الذي بُعث إلينا هو محمد بن عبد الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لن تُسأل عن إمام لفرقة، أو قائد لحزب أو غيرهما، إنما ستُسأل عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ماذا أجبته؟ فدونك هذا المقام العظيم واختر لنفسك.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (وَالْجَمَاعَةِ).

الجماعة في هذا الموضع يُراد بها أحد معنيين كلاهما حقٌّ، وقد أبان عنهما شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في العقيدة الواسطية فالجماعة يُراد بها:

-الاجتماع.

- ويُراد بها: القوم المجتمعون.

إذن: الجماعة يُراد بها الاجتماع أو المجتمعون.

■ فأما الاجتماع؛ فالمراد بذلك الإجماع، فنحن نتبع الكتاب والسنة، ونتبع أيضًا الإجماع الذي انعقد وصحَّ فإنّه مُلزِمٌ للمسلم عندنا -معشر أهل السنة والجماعة- ولا يجوز خرقه، ﴿**وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا**﴾ [النساء: ١١٥].

إذن: أهل السنة والجماعة يقبلون، بل ويتّبعون ولا يشقون عصا الإجماع، ويزِنُون بهذه الأصول الثلاثة -وهي الكتاب والسنة والإجماع- كل ما عليه الناس من أقوال وأفعال باطنة وظاهرة.

■ **المعنى الثاني**: القوم المجتمعون، المرادُ بذلك أمران:

✸ **أولًا**: المجتمعون على إمامٍ شرعيٍّ صحّت بيعته شرعًا وانعقدت. فلا يجوز لأحدٍ أن يشذَّ وينفرد، بل واجب عليه أن يدخل فيما دخل فيه المسلمون من البيعة والسمع والطاعة، ولا يجوز بحال أن يشق عصا الجماعة، وهذا ما دلّ عليه حديث حذيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهو قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ**».

✸ **والمعنى الثاني**: القوم المجتمعون على الحق. وهؤلاء هم السلف الصالح ومن تبعهم، والمعنى حينئذٍ أننا معشر أهل السنة والجماعة نلتزم منهج السلف الصالح وما مضى عليه أولئك الأخيار، ولا نشذُّ ولا نخرج عن هذا.

وسُمي هؤلاء بالجماعة؛ لأنّهم مجتمعون على الحق، وهذا ما جاء في بعض روايات حديث افتراق الأمة؛ حينما أخبر النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا فرقة واحدة وهي الجماعة. هكذا جاء عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من رواية أربعة من أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

- جاء هذا من حديث معاوية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كما عند أحمد وأبي داود.

- وجاء أيضًا من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كما عند أحمد وابن ماجه.

- كذلك جاء من حديث عوف بن مالك عند ابن ماجه.

- كذلك جاء من حديث سعد بن أبي وقاص عند المروزي في السنة.

فالمقصود: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيَّن أن الفرقة الناجية هي الجماعة؛ الجماعة التي اجتمعت على اتِّباع الحقِّ الذي أنزله الله في كتابه وفي سنة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ومن الآثار الحسنة في هذا المقام: ما قال الأوزاعي رَحِمَهُ اللهُ فيما روى اللالكائي في السنة، قال رَحِمَهُ اللهُ: (كان يُقال: خمسٌ كان عليها أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والتابعون لهم بإحسان: لزوم الجماعة، واتِّباع السنة، وعمارة المساجد، وتلاوة القرآن، والجهاد في سبيل الله).

الجماعة المنضوية على الحق قد تقِلُّ في بعض الأزمان وقد تكثُر، ولا عبرة بالقِلة والكثرة، لا عبرة بالجمع العظيم، إنما العبرة بلزوم الصراط المستقيم؛ ولذا جاء عن السلف روايات كثيرة أن الجماعة هي الحق أو ما وافق الحق وإن كنت وحدك. ومن ذلك:

- ما عند الخطيب في الفقيه والمتفقه عن النخعي، وروى هذا غيره أيضًا، قال: (الجماعة هي الحق وإن كنت وحدك).

- وقال أبو شامة رَحِمَهُ اللهُ في الباعث الحثيث: (حيثما جاء الأمر بلزوم الجماعة؛ فإن المراد هو لزوم الحق واتباعه وإن كان المتمسك به قليلًا).

نعم هذا هو الحق، وصدق رَحِمَهُ اللهُ.

ولذلك كان الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ ومن معه من أهل السنة هم الجماعة على قِلتهم زمن الفتنة، والأكثرون الذين كانوا على خلاف الحق هم الشُذَّاذ؛ لأنّه كان على الحق.

وقد يقول قائل: كيف يصحُّ أن يُقال للواحد إنه جماعة؟

فيُقال: يصحُّ ذلك؛ لأنه وافق الجماعة الأولى حين فسد كثيرٌ من أهل هذا الوقت، فهذا الواحد في هذا المكان أو في هذا الزمان هو الذي يُمثِّل الجماعة الأولى، جماعة السلف الصالح التي اجتمعت على الحق.

وهذه الجملة وهي قوله رَحِمَهُ اللهُ: **(وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةِ)**.

هذان الأمران أمران متلازمان؛ فمن اتَّبع السنة فقد اجتمع على الحقِّ مع إخوانه، يعني: الذين اتبعوا السنة هؤلاء هم الجماعة الذين اجتمعوا على الحقِّ ولابد، والذين اجتمعوا على الحق فإنهم قد التزموا بالسنة ولابدّ.

إذن: الأمران متلازمان.

كذلك الشأن إذا فسرنا الجماعة بالإجماع؛ فمن التزم بالكتاب والسنة؛ فإنه سوف يلتزم بالإجماع، ومن التزم بالإجماع؛ فلابد أن يكون ملتزمًا بالكتاب والسنة؛ لأنّ الإجماع لابد أن يكون عن دليل من الكتاب والسنة -والله جَلَّ وَعَلَا أعلم-.

ثم قال: **(وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ وَالْخِلَافَ وَالْفُرْقَةَ)**.

هذه الكلمات الثلاث متقاربة أو متلازمة.

قال: **(الشُّذُوذَ)**: الشذوذ: هو مخالفة الحق، والمراد بذلك على وجه التفصيل: هو الشذوذ الذي يقتضي مخالفة الإسلام أو خرق الإجماع أو شق عصا الجماعة التي يجب التزامها، وما يلزم من ذلك من إثارة الفتن، هذا هو الشذوذ المنهي عنه. والله جَلَّ وَعَلَا يقول: ﴿**وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا**﴾.

والشذوذ -يا رعاك الله- بالتأمل في أحواله نجده ينقسم إلى قسمين:

١) شذوذ علمي.

٢) شذوذ عملي.

✸ أما الشذوذ العلمي: فهو أن يقول القائل بمقالة مخالفة للكتاب والسنة أو خارقة لإجماع الأمة، هذا يُقال إنه قد وقع في الشذوذ، أو شذَّ عما عليه المسلمون أو ما عليه أهل العلم.

✸ والعملي: هو مخالفة ما اجتمعت عليه الأمّة عمليًا بلا حُجّة شرعية، كأن يجتمع المسلمون في بلد من البلاد على بيعة إمام وتتوفر الشروط الشرعية لذلك، ثم يشذُّ هذا الإنسان فيشق عصا هذه الجماعة، هذا شذوذ عملي. كذلك أن يجتمعوا على عبادة من العبادات كأن يجتمعوا على الوقوف بعرفة في يوم مُعيِّن فيشذُّ عن ذلك، كما تفعل بعض الفرق، أو يجتمعون على يوم الصوم أو يوم الفطر فيشذُّ عن ذلك؛ فهذا كله من الشذوذ المنهي عنه.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (وَالْخِلَافَ وَالْفُرْقَةَ): الخلاف والفُرقة؛ كلمتان متقاربتان.

ولأهل العلم بحث في الفرق بينهما وفي استعمالهما حال الاقتران أو حال الانفراد، تارة يطلقونهما على معنًى واحد.

والغالب أن (الفُرقة) أو الافتراق أشد من الخلاف.

أو يُقال: إن (الفُرقة) أشد الخلاف.

والغالب أيضًا أن (الفُرقة) ينتج عنها: شقاق ونزاع شديد وعداوة، بخلاف (الخلاف).

وبعض أهل العلم يُفرِّق بتفريق اصطلح عليه؛ وهو: أن يخص (الفُرقة) بـ: الخلاف في: أصول الدين، و(الخلاف) في: فروعه.

مهما يكن من شيء فإن الإسلام أحرص شيءٍ على اجتماع كلمة أهله، والخلاف في هذه الأمة مُقدَّرٌ وقوعه، لكن المطلوب شرعًا السعي في إزالته؛ فالخلاف شرٌّ، والاجتماع خيرٌ منه.

وأهل السنة والجماعة أقوم الناس بهذا الواجب، وأحرص الناس على قطع دابر كل ما يؤدي إلى حصول النزاع والفُرقة والخلاف في الأمة.

والنصوص في هذا كثيرة:

- ﴿**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا**﴾ [آل عمران: ١٠٣].

- ﴿**وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾ [آل عمران: ١٠٥].

- ﴿**وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ * مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ**﴾ [الروم: ٣١-٣٢].

- ﴿**إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ**﴾ [الأنعام: ١٥٩].

فهذه النصوص وغيرها وما في معناها تدل على أن المطلوب من المسلمين أن تجتمع كلمتهم، وأن يأتلفوا فيما بينهم، وأن يَدَعُوا أسباب الشقاق والنزاع وإن دقَّت.

ومن تأمّل في أدلة الشريعة ومواردها ومصادرها، بل وفي تفاصيل أحكامها وجد أنّ هذا من المقاصد العظيمة لهذا الدين العظيم، حتى إنك تجد أن الشريعة منعت أشياء كثيرة في أبواب المعاملات وفي أبواب أحكام الأسرة، كل ذلك سدًّا لذريعة حصول الشقاق والنزاع في هذه الأمة.

إذن: هذا من الأمر العظيم.

واعلم -أيها الموفق- أن الفقه في مسائل الاجتماع ودرء الفُرقة فقهٌ نفيسٌ، وينبغي عليك -يا طالب العلم- أن تتحلّى به، ولا أظنُّ أنّ أحدًا يحرص على هذا الباب العظيم إلا وهو مستشعرٌ أهمية الدعوة ومصلحة الإسلام ودرء كل ما يُكدِّر صفو اجتماع المسلمين.

هذا باب عظيم يحتاج إلى فقه في مقاصد الشريعة، ويحتاج إلى تجرد من الهوى، من العصبية، من الحزبية. وكلّما مضى الإنسان في طريق العلم وكثُرت تجربته وكبُرت سِنُّه؛ فإنك ستجده أحرصَ شيءٍ على الاجتماع على الخير والسنة وعلى درء أسباب الفتنة.

ويُعجبني في هذا كلمة حسنة للعلامة مفتي الديار الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ حينما قال في المجلد الثاني عشر من مجموع فتاويه، قال: (الاجتماع الذي فيه نقصٌ كبير خيرٌ من الافتراق الذي يُظن فيه خيرٌ كثير). هذه كلمة ثمينة، ولا يدرك مراميها إلا أهل العلم والفقه -والله جَلَّ وَعَلَا أعلم-.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَنُحِبُّ أَهْلَ الْعَدْلِ وَالْأَمَانَةِ، وَنُبْغِضُ أَهْلَ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

كأنّي بهذه الجملة تعقيب على ما تقدّم من قول المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: **(وَلَا نَرَى الْخُرُوجَ عَلَى أَئِمَّتِنَا وَوُلَاةِ أُمُورِنَا، وَإِنْ جَارُوا)**. كأنّي به يُعقِّب على ما تقدّم، وهو بيان أن طاعة الأئمة من أهل الجور والفسق وعدم الخروج عليهم شيء، ومحبتهم ومودتهم شيءٌ آخر. فمسألة الطاعة وعدم الخروج؛ هذه لها مأخذها ولها أصولها التي ترجع إليها، ومسألة المحبة والبغض -من يُحَبُّ ومن يُبغض-؛ هذه مسألة لها أدلتها ولها أحوالها ولها أحكامها.

فالحاكم الفاسق الظالم الجائر الذي يجب الصبر عليه وعدم الخروج عليه؛ هذا لا يُقال إن هذا يقتضي محبته على ما هو عليه من هذا الظلم والفسق والخروج عن طاعة الله جَلَّ وَعَلَا، إنما يُعامل بما تقتضيه الشريعة من المحبة أو البغض بحسب حاله.

نحن -معشر أهل السنة والجماعة- نحب أهل العدل والأمانة، وإن كان من هؤلاء الأئمة من أهل الصلاح، من أهل الأمانة، من أهل العدل، هذا يُحب، وحريٌّ به أن يُحب، النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما ذكر السبعة الذين يظلهم الله في ظلِّه، ذكر منهم: «**الْإِمَامُ الْعَادِلُ**»؛ هذا له فضل وله مكانة وحريٌّ أن يُحب.

وأما من كان من أهل الجور والخيانة فإنه يُبغض؛ لأن الله يُبغض من كانت هذه حاله، ﴿إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا﴾ [النساء: ١٠٧]؛ وعلى العبد أن يوافق الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى في محابِّه ومباغِضه؛ يعني: ما يحبُّه وما يبغضه. فمن كمال محبة الله عَزَّ وَجَلَّ أن تحب من يحب، وأن تُبغض من يُبغض، ومهما يكن من شيء فالمحبة في الله والبغض في الله، وتطويع هذه المشاعر لتكون في ضوء ما دلّ عليه الشرع؛ هذا من كمال الإيمان الواجب.

ينبغي على الإنسان أن يجاهد نفسه؛ أن تكون محبّته مودته موالاته، وأن يكون بغضه وعداوته منضبطة بالضابط الشرعي، إذا كنت محبًا لله عَزَّ وَجَلَّ فتحب من يحبه الله من أوليائه، وإن اجتهد فنالك منه شيء من الإساءة فهذا لا يُلغي ما عليك اتجاهه شرعًا من المحبة في الله جَلَّ وَعَلَا، هذا مقام مجاهدة.

وكذلك من كان قائمًا أو متصفًا بوصف يبغضه الله جَلَّ وَعَلَا، فمن محبتك لله عَزَّ وَجَلَّ وانصياعك لأمره أن تُبغض ما يبغضه الله جَلَّ وَعَلَا، وما دلَّ الدليل على أن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى يُبغض من اتصف بهذه الصفات، فالحب في الله والبغض في الله من أوثق عُرى الإيمان.

قال ابن سحمان رَحِمَهُ اللهُ:

وما الدين إلا الحب والبغض والولا ... كذاك البرا من كل غاوٍ ومعتدِ

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَنَقُولُ: اللهُ أَعْلَمُ، فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة قريبة مما مر معنا في كلام المؤلف رَحِمَهُ اللهُ، ألا وهو قوله: (**فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلِرَسُولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالِمِهِ**). فهذه الجملة فيها قُربٌ من تلك الجملة، والمؤلف رَحِمَهُ اللهُ كما تعوّدنا في هذه الرسالة أنه قد يعيد المعنى الواحد أكثر من مرة، باتفاق بين الموضعين أو باختلاف يسير بينهما.

على كل حال: الاشتباه: هو الغموض والخفاء وعدم الوضوح، فمتى ما كان شيءٌ من أمر الشرع خفيًّا، سواء كان هذا لأنّ الدّليل لم يُفصح عنه ولم يُبنه، أو لقصور في علم الإنسان؛ فإنّ الواجب أن يُحجم الإنسان عن أن يقول على الله أو على شرعه بغير علم، إنما عليه أن يُعلن جهله وكفَّه عن الكلام فيقول: الله أعلم، أو يقول: لا أدري.

وهذا الموضع فيه مسائل:

❑ **المسألة الأولى**: كلمة (الله أعلم) تُقال عند الجهل أو الاشتباه؛ يعني: أنْ لا يكون عند الإنسان علم في علم بمسألة من مسائل الشرع يجهلها، أو أنه ما تحرّر له وجه الصواب نظرًا لاختلاف ظواهر الأدلة أمام ناظريه –مثلًا–،

فالموضوع عنده ملتبس أو مشتبه، حينها أيضًا يقول: الله أعلم، وهي في معنى كلمة: لا أدري. الله أعلم، ولا أدري، أو ما قاربهما؛ كقول جماعة من أهل العلم: لا أُحسن هذا، كلها تدور في فلكٍ واحد.

على كل حال هذه الكلمة (الله أعلم)؛ فيها ثلاثة أشياء:

✸ **أولًا**: فيها الإقرار بأن لله جَلَّ وَعَلَا كمال العلم فيما جهله القائل، فعلم الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى شامل لكل شيء، فهو أعلم بهذا وبغيره جَلَّ وَعَلَا.

✸ **والأمر الثاني**: أن القائل يُظهر تواضعه ويبرأ من الكِبْر، فهو مع تفويض العلم إلى عالمه تجده يُقر على نفسه بالجهل، وأنه لا علم له بهذا المقام.

✸ **والأمر الثالث**: أنه يُظهر الأدب مع الله جَلَّ وَعَلَا؛ حيث إنه لم يتكلف الكلام في دين الله جَلَّ وَعَلَا بغير علم.

فهي كلمة عظيمة، وقد جاء فيها الدليل، بل أمر الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى نبيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يقول: (الله أعلم)؛ كما في قوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿**قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ**﴾ [الكهف: ٢٢]، كذلك في قوله تعالى: ﴿**قُلِ اللهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا**﴾ [الكهف: ٢٦].

وجاء عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عدة أحاديث فيها قول: الله أعلم، أو قول: لا أدري، وساق ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في فتح الباري طرفًا من هذه الأحاديث.

وبناءً على هذا: فإنه يتعين على المسلم أن يتقي الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، فمن لم يعلم مسألة شرعية؛ فإنّ الواجب عليه:

- أن يكفَّ عن الخوض فيها؛ لأنه حينها سيتكلم بجهل سواء كانت مسألةً يقررها ابتداءً، أو أنه سُئل فلا يعرف الجواب، ثم هو بعد ذلك إمّا أن يُعلن جهله ويفوض العلم إلى الله عَزَّ وَجَلَّ ويكتفي بذلك.

- أو أنه إذا كان مسئولًا يستمهل السائل إلى وقتٍ يبحث خلاله ويحرِّر فلربما يتضح له وجه الصواب.

-أو أنه يُحيل إلى من يظنه عالمًا بهذا الأمر، كما فعلت عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا لما سُئلت عن المسح على الخفين، فأمرت السائل أن يسأل عليًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فإنه أعلم بهذا مني، فإنه كان يسافر مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فيفعل الإنسان ما يراه من مصلحة بين هذه الأمور الثلاثة.

❑ **المسألة الثانية**: علاقة هذه المسألة بمباحث الاعتقاد؛ يعني: لماذا يرد المؤلف رَحِمَهُ اللهُ هذه الجملة: **(وَنَقُولُ: اللهُ أَعْلَمُ، فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ)** والمتن متن عقدي؟

الذي يظهر -والله أعلم-: أن هذه العلاقة تظهر من خلال ثلاثة أمور:

✸ **أولًا**: أن منهج أهل السنة والجماعة في المسائل التي خُزن عنَّا علمها هي أن نكف ولا نخوض. بل ولا نحوم حول الحمى، ونكِلُ العلم فيها إلى

العليم بكل شيء، إلى علام الغيوب سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، وذلك ككيفيات صفات الرحمن سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، أو كُنه الحقائق الأخروية، أو دقائق مسائل القدر والحكمة والتعليل مما لا سبيل للعباد إلى العلم به، فمثل هذه المنهج الذي عليه أهل السنة والجماعة، وأنّهم يكفُّون ويقولون: الله أعلم.

✸ **والأمر الثاني في ذكر هذه الجملة**: بيان تميُّز أهل السنة والجماعة عن منهج أهل البدع. فأهل السنة تكلموا في العقديات في حدود ما علِموا وسكتوا عما سواه؛ فوُفِّقوا للصواب، أهل السنة عن علم نطقوا وببصرٍ نافذٍ كَفُّوا.

أما أهل البدع فما أوردهم الموارد إلا أنهم تكلفوا الخوض فيما لم يُكلفوا به، وكان جُرأتهم جرأة قبيحة على الدخول فيما لا سبيل إلى العلم به؛ وبالتالي قالوا على الله جَلَّ وَعَلَا وعلى دينه بغير علم، وكان اعتمادهم لا على الوحي إنما على آرائهم الفاسدة وعقولهم الكاسدة، فما وفقوا للصواب.

✸ **والأمر الثالث**: أنّ من مرّت بهم مسألة عقدية لم يتحرّر له القول الصواب الذي يُطمئن إليه فيها، فليس له أن يجتهد فيها برأيه، بل عليه أن يكفَّ وأن يكِل العلم إلى عالمه، وقل مثل هذا في الفتاوى العقدية؛ فإذا سُئل عن مسألة عقدية فليس له أن يجيب المستفتي إلا بعلم، وإلا فواجب أن يتوقف؛ حذرًا من أن يُضلَّ غيره أو يضر نفسه.

❑ **المسألة الثالثة**: قول: الله أعلم، أو لا أدري، ولزوم الورع الواجب عند الاشتباه أو الجهل؛ هذا من الواجبات المتعينة. ليس دين الله حمًى مباحًا يتكلم

الإنسان فيه بما يشاء، لا والله، بل هذا مقامٌ عظيم وحدوده شديدة، فليس للإنسان أن يتقحّمه بجهل.

إذا ما قتلت الأمر علمًا فقل به وإياك والأمر الذي أنت جاهله

احذر! تنبه؛ فإن **القول على الله عَزَّ وَجَلَّ والقول على دينه بغير علم فيه مفاسد كثيرة، ويدلُّ على نقص عظيم في الإيمان والاتباع، ويتبين هذا بما يأتي:**

✸ **أوّلًا**: أن من تكلف الكلام في دين الله في مسائل الفقه أو مسائل الاعتقاد أو في تفسير كتاب الله أو في شرح حديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو غير ذلك من مسائل الدين، من تكلّم فيها بغير علم فقد قال على الله بغير علم، وقال على الله الكذب. وهذا لا شكَّ أنه من أعظم المحرمات،﴿**وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللهِ كَذِبًا**﴾ [الأنعام: ٢١] هذا أمر عظيم!

﴿**قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾ [الأعراف: ٣٣].

والله جَلَّ وَعَلَا يقول: ﴿**وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا**﴾ [الإسراء: ٣٦].

فالمقام مقام عظيم، فإن من أَنِفَ من قول: (لا أدري)؛ فإنه سيتكلف الكذب ولابد، والمصيبة أنه كَذِبٌ على الله وعلى دينه، جُرأة وأيُّ جُرأة، وقسوة في القلب وأيُّ قسوة! وصدق ابن عبّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُما، وهذا كلمة قالها غيره

أيضًا رَضِي اللهُ عَنْهُ: (إذا أخطأ العالم لا أدري أُصيبت مقاتله). هذه كلمة ثمينة ينبغي أن تكون نصب عينك يا طالب العلم.

وسُئل سعيد بن جُبير رَحِمَهُ اللهُ عن مسألة فقال: (الله أعلم)، ثم قال: (ويلٌ للذي يقول لما لا يعلم إني أعلم).

✸ **ثانيًا**: من تكلّف الكلام في دين الله بغير علمٍ؛ فإنه متبع للهوى لا للهدى، ﴿**وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللهِ**﴾ [القصص: ٥٠]، وما أقبح حال هذا الإنسان!

قال سبحانه: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ * ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ**﴾ [الحج: ٨-٩]، هذه حاله، شاء أم أبى هو مُضلٌ عن سبيل الله، شَعَر أو لم يَشْعُر، ﴿**لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنُذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ**﴾، نعوذ بالله من عذاب الحريق.

وقال تعالى: ﴿**الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا**﴾ [غافر: ٣٥]، هذا شيءٌ يُبغضه الله أشد البغض، المقت أشد البغض، كون الإنسان يتكلم في دين الله عَزَّ وَجَلَّ بغير حُجة شرعية وقع فيما يُبغضه الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ليحذر من كان يريد نجاة نفسه.

✸ **الأمر الثالث**: المنع من الخوض في دين الله جَلَّ وَعَلَا بغير علم حفاظٌ على الشريعة. بهذا تُحفظ الشريعة من التبديل والتغيير والزيادة والنقصان،

فحدِّثني لو فُتح باب القول في دين الله جَلَّ وَعَلَا بغير علم ماذا سيكون؟ إنه ليوشك أن يضيع الدين المُنزل ويختلط بغيره -عياذًا بالله-.

إذا كنت تخاف على شخصيتك ومكانتك ونظرة الناس إليك من أن تقول: "لا أدري، "ماذا يقول الناس عني؟ فلان لا يدري"، هذا فيه غضٌ من مكانتي العلمية فلابد أن أقول شيئًا" لا -يا عبد الله- صيانة الدين أولى من صيانة النفس، هذا إن كان للدين في نفسك المكانة اللائقة به.

✸ **الأمر الرابع**: الكفُّ عن الخوض في دين الله جَلَّ وَعَلَا بغير علم، أو فيما أُمر الإنسان بعدم الكلام فيه مما خزن الله عَزَّ وَجَلَّ عنا علمه من مسائل الغيب. هذا الورع وهذا الكف وهذا السكوت وهذا الامتناع عن الكلام بغير علم علامة الإخلاص، وضده -وهو الخوض في دين الله عَزَّ وَجَلَّ بغير علم- من علامة الرياء. فإنّ من كان يريد وجه الله بعلمه لا يُبالي بالناس مدحوه أو ذموه، كلاهما سواء، فحقيقة الإخلاص أن يستوي عندك مادحك وذامك؛ ولذا لا يُبالي المخلص بقول: لا أدري، فهو لا يستشرف للناس، ولا يتطلب مدحهم، ولا يتطلع إلى تكريمهم، هو يعامل الله، هو يراقب الله، هو يخاف الله؛ ولذلك يُمسك عليه لسانه. قال القاسم بن محمد رَحِمَهُ اللهُ: (والله لأن يُقطع لساني أحب إليَّ من أن أتكلم بما لا علم لي به). هكذا أهل الإخلاص -يا إخوتاه-. أما من يريد غير وجه الله عَزَّ وَجَلَّ بعلمه فلا تسمح نفسه بأن يُقر على نفسه بأنه لا يدري.

ولذلك انظر سير العلماء الراسخين الصادقين المخلصين الذين أراضوا أنفسهم على الإخلاص وعلى مراقبة الله عَزَّ وَجَلَّ؛ فإنك تجد أن من أسهل الأشياء على أنفسهم أن يقول الواحد منهم في شيء لا يعلمه: لا أدري، الله أعلم، الأمر سهل ويسير جدًا، ولا يحمل الإنسان له همًّا.

- يقول الشعبي رَحِمَهُ اللهُ: خرج علينا عليٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وهو يقول: (ما أبردها على كبدي، ما أبردها على كبدي، قالوا: وما ذاك؟ قال: (أن يقول الإنسان لما لا يعلم الله أعلم). ما أبردها على الكبد كلمة (الله أعلم)، سهلة ويسيرة.

- وسُئل ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن مسألة، فقال رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (لا أدري)، ثم قال: (نِعِمَّ ما قال عبد الله بن عمر، سُئل عما لا يعلم فقال: الله أعلم).

- ومالك رَحِمَهُ اللهُ جاءه رجل، فقال: إنه قد حمَّلني أهل بلدي سؤالًا أسألك إياه وقد جئتك من مسيرة ستة أشهر، فقال له: سلْ، فلما سأله، قال: لا أُحسنها، فبُهت الرجل، مالك رَحِمَهُ اللهُ بكل سهولة يقول له: لا أُحسنها، ما أدري، فقال: وماذا أقول لأهل بلدي؟ قال: قل لهم: إن مالكًا قال: إنه لا يُحسنها -يعني: بكل سهولة-، قل لهم: إن مالكًا لا يُحسنها، ما المشكلة؟! ولذلك في المشهور عنه أنه جاءه سائلٌ فسأله عن ثمانٍ وأربعين مسألة، أجاب في اثنتين وثلاثين بلا أدري، وما بالى ماذا يقول الناس؟ وماذا يظنون؟

وإني لأسألكم هل أثَّر هذا شيئًا في مكانة مالك رَحِمَهُ اللهُ، أو أنه زاده ذلك رفعة في أعين أهل الإيمان؟ إي وربي الثانية.

فعلامة الإخلاص –يا إخوتاه–: أن يكون خوفك من الله عَزَّ وَجَلَّ مُقدَّمًا على خوفك من مقالة الناس اتجاهك.

✸ **الأمر الخامس**: أن من سكت عند جهله أو اشتباه الأمر عليه ولم يتقحم ما لا يُحسنه فقد أكرم نفسه وصانها عن الإهانة، فإن من إهانة المرء نفسه أن يخوض فيما يجهل. إي والله! إنه ليُزري بنفسه ويُضحك العقلاء والعلماء على عقله، شعر بذلك أو لم يشعر. وما أحسن ما قال القاسم بن محمد رَحِمَهُ اللهُ: (من إكرام المرء نفسه أن لا يقول إلا ما أحاط به علمًا).

✸ **الأمر السادس**: أن إحجام المرء عن الكلام عن غير علم في دين الله نوع من العلم وأدبه. كونك تقول: الله أعلم، أو لا أدري؛ هذا نوع من العلم في الحقيقة؛ – ولذلك في الصحيحين من قول ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: (أَيُّهَا النَّاسُ، مَنْ عَلِمَ شَيْئًا فَلْيَقُلْ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلْيَقُلِ: اللهُ أَعْلَمُ، فَإِنَّ مِنَ الْعِلْمِ أَنْ يَقُولَ لِمَا لَا يَعْلَمُ اللهُ أَعْلَمُ).

– وجاء عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُما أنه قال: (العلم ثلاثة: كتاب ناطق، وسنة ماضية، ولا أدري).

- وقال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ: صحّ عن أبي الدرداء رَضِي اللهُ عَنْهُ أنه قال: (لا أدري نصف العلم). وهذه الكلمة جاءت عن جماعة من المتقدمين؛ كالشعبي وعطاء بن أبي رباح وغيرهما رَحِمَهُم اللهُ جميعًا.

○ **ووجه ذلك راجعٌ إلى ثلاثة أمور:**

▪ **أولًا**: كون ذلك من العلم المراد به أنه من آداب العلم المتعينة.

▪ **الوجه الثاني**: أن تمييز المعلوم من المجهول نوعٌ من العلم. بمعنى: هذا المتكلم الذي قال: لا أدري، أو الله أعلم، هو في الحقيقة يميز بين مواضع علمه ومواضع جهله، فكان عنده نوع علم، بخلاف الذي جهله مركب مكرر؛ فإنه يجهل ويجهل أنه يجهل.

▪ **والأمر الثالث**: أنّ هذا الورع من أن يقول الإنسان بغير علمٍ ويكُفَّ لسانه عن الخوض في ذلك نتاج العلم بالله عَزَّ وَجَلَّ، ونتاج العلم بدينه، ونتاج العلم بخطر القول على الله بغير علم؛ فهذا العلم هو الذي جعله يُرجِّح الوقوف عند الشُبهة على اقتحام الهلكة. ولا شك أن هذا أمرٌ لا يعرفه ولا يدركه ذلك الجاهل الأحمق الذي لا يبالي ما خرج من فِيه. وما أحسن ما قال بعضهم: (حُسن من سكت لأجل الله تورعًا كحسن من نطق بالعلم لأجله تبرعًا).

❑ **المسألة الرابعة والأخيرة**: هناك أثر عن عمر رَضِي اللهُ عَنْهُ قد يُستشكل، بعض الناس يستشكل كلمة (الله أعلم) فيقول، يعني: جاء عن عمر رَضِي اللهُ

عَنْهُ أنه أمر أن يُقال: قولوا نعلم أو لا نعلم. وذلك فيما أخرجه الشيخان عنه رَضِي اللهُ عَنْهُ أنه سأل يومًا أصحابه فيما ترون هذه الآية نزلت: ﴿**أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ**﴾ [البقرة: ٢٦٦] إلى آخر الآية؟ فقالوا: الله أعلم، فغضب رَضِي اللهُ عَنْهُ وقال: (قولوا نعلم أو لا نعلم)، ما أراد منهم كلمة (الله أعلم)، قولوا نعلم أو لا نعلم.

والجواب عن هذا أن يُقال: إن قول: الله أعلم عند الجهل أو الاشتباه؛ كلمة دلت عليها الأدلة وأطبقت عليها الأمة من لدن أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإلى هذا اليوم بلا نكير. وإنما يوجَّه كلامه رَحِمَهُ اللهُ على أنه لم يُرد في ذلك الموضع أن تُجعل كلمة (الله أعلم) ذريعةً لسكوت من عنده علمٌ؛ لأنّ كلمة (الله أعلم) تصلح من حيث الوضع لأن يقولها العالم وأن يقولها الجاهل، أليس كذلك؟ حتى لو قال العالم: الله أعلم، أليس صادقًا؟ فأراد رَضِي اللهُ عَنْهُ أن يعرف ما عندهم، وأراد أن يكون العالم منهم بنزول هذه الآية ومعناها أن يكون متكلمًا، وأنْ لا يتذرَّع بهذه الكلمة لسكوته، فيقول: الله أعلم وهو يعلم. هذا الذي يبدو والله أعلم، وهذا الذي وجَّه به أهل العلم من هذه الجملة منه رَضِي اللهُ عَنْهُ. والله جَلَّ وَعَلَا أعلم[٧١].

(٧١) إلى هنا تمام المجلس **الخامس والثلاثون**، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الثلاثاء السادس عشر من شهر جمادى الأولى، سنة ست وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته ستّون دقيقة.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَنَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة من كلام المؤلف رَحِمَهُ اللهُ فيها بيان ما يعتقده أهل السنة والجماعة من مشروعية المسح على الخفين.

قال رَحِمَهُ اللهُ: **(وَنَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ)**: يريد أننا نعتقده حقًا مشروعًا، وندين الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى به في السفر والحضر، كما جاءت بهذا سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بخلاف قول طائفة قليلة من أهل العلم الذين كان لهم رأي في التفريق بين المسح في السفر والحضر، مع أنّ السنة قاضية بالمسح فيهما.

(كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ): يريد في سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الأثر هاهنا المراد به: سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ولا شك أنّ مسألة المسح على الخفين قد كثُرت فيها الأحاديث واستفاضت وتواترت، حتى قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ ومثله أيضًا ابن عبد البرِّ: (إن أحاديث المسح على الخفين عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جاءت عن أربعين صحابيًّا). وقال ابن أبي حاتم: (إنها جاءت عن واحد وأربعين صحابيًا). بل جاء عند ابن أبي شيبة وابن المنذر عن الحسن البصري

رَحِمَهُ اللهُ أنه قال: (سمعت من سبعين من أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنّهم رأوا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يمسح على خفيه)، أو نحو هذا. فهذا الحسن يروي عن سبعين صحابيًا أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يمسح على خفيه.

بل ذكر الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في الجزء الأول من فتح الباري أنّ بعض الحُفّاظ جمع روايات المسح على الخفين، فبلغت عنده ما جاوز الثمانين من أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، منهم العشرة المبشرون بالجنة. وبنحو هذا ذكر السخاوي رَحِمَهُ اللهُ في فتح المغيث.

المقصودُ: أن الأثر -أي: سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قد تكاثر فيها إثبات المسح على الخفين، وروى هذا جماعة كبيرة من أصحاب النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فضلًا عمّن بعدهم.

والكتَّاني في نظم المتناثر في الحديث المتواتر ذكر اسم ستة وستين صحابيًا رووا هذه الأحاديث، ثم قال: (والباب مفتوح للزيادة).

فالمقصود: أن هذا من الحق الذي لا ريب فيه، ولا يجوز لمسلم أن يتوقف فيه.

ويبقى البحث بعد هذا أنّ هذه المسألة -مسألة المسح على الخفين- هي في الأصل مسألة فقهية، فما السبب الذي دعا الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ بأن يوردها في متنٍ عقدي؟

ينبغي أن يُعلم أنّ هذه المسألة ما انفرد الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ بإيرادها في كتب العقيدة، بل كثير من العلماء من قديم الزمان، ولعلّ من أوائل أولئك سفيان الثوري رَحِمَهُ اللهُ في بعض وصاياه العقدية أورد هذه المسألة وتتابع العلماء على ذلك، فهذه مسألة مشتهرة في كتب الاعتقاد.

ويُمكن أن يُقال: إن سبب إيرادها في كتب الاعتقاد راجعٌ إلى أسباب:

✸ **أوّلًا**: أنّنا قد علمنا أنّ من منهج أهل السنة في التصنيف العقدي -ولا سيما في المتون المختصرة- أنّهم يوردون ما تميّز به أهل السنة عن أرباب النِحَلِ المبتدعة، وهذا من هذا الباب.

أهل السنة قد فازوا بالحق باتباع السنة، خلافًا لطوائف من أهل البدع الذين خُذلوا وما وُفِّقوا لاتّباع الحق، كانوا مخذولين، كما قال ابن حبيب المالكي رَحِمَهُ اللهُ: (لا يُنكر المسح على الخفين إلا مخذول).

وطوائف من أهل البدع كانت مخذولة في هذه المسألة كما كانوا مخذولين في غيرها، ومن أولئك الخوارج والزيدية والإباضية، وأشهرهم الرافضة؛ فإنّهم من أعظم النّاس إنكارًا للمسح على الخفين، ومن أكثر النّاس مجاهرةً بمعارضة

السنّة هاهنا، حتى إنّهم لربما استعملوا التقية في كل شيء إلا في المسح على الخفين، فلا تقية في هذه المسألة.

عند الكُليني في كافيه أن أبا عبد الله الصادق جعفر الصادق رَحِمَهُ اللهُ -وعامة ما يروونه عنه هو في الحقيقة كذب-. **الشاهد**: أنهم يروون عنه أنه قال: (التقية في كل شيء، إلا في النبيذ والمسح على الخفين). هاتان المسألتان لا محل للتقية فيهما.

والحقيقة أن هذه المسألة وهذا الخذلان كانوا فيه على إرثٍ من إرث اليهود. فقد نقل شيخ الإسلام في المنهاج عن الشعبي أنه قال: (اليهود لا يمسحون على الخفين، والرافضة مثلهم لا يمسحون على الخفّين)؛ فهذا من أوجه المشابهة بينهم وبين اليهود، وهي أوجه كثيرة كانوا فيها مشابهين للرافضة.

المقصود: أنّ هذه المسألة صارت علامة فارقة بين أهل السنة والمبتدعة، فناسب أن تورد في كتب الاعتقاد.

حتّى إن سفيان الثوري رَحِمَهُ اللهُ يقول: (من رأيتموه لا يمسح على الخفين فاتّهموه)، يعني: هو على مذهبٍ باطلٍ رديء، كيف يخالف سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع ظهورها؟!

✸ **وأمر آخر وهو قريب من سابقه**: أنّ من مقاصد أهل السنة ومما يحرصون عليه إحياء السنن التي طعن فيها المخالفون ومراغبتهم في شأنها، وهذا كان منهم دفاعًا عن السنة ونُصرةً للحق.

وتعجبني كلمة لابن المنذر رَحِمَهُ اللهُ أوردها الحافظ ابن حجر في فتح الباري المجلد الأول عند كلامه عن المسح على الخفين، وهي متعلِّقة بأفضلية الغسل أو المسح، يعني هل الأفضل أن يمسح الإنسان على الخفين أو أن الأفضل أن يخلع خفيه فيغسل رجليْه؟

هذه مسألة فيها بحث فقهي عند أهل العلم. والأقرب -والله أعلم-: أن الإنسان لا ينبغي عليه أن يتكلف:

- إذا كانت الرِجل في الأصل مكشوفة فلا يتكلف أن يلبس الخفين لأجل أن يمسح، وإنما يغسل.

- وإذا كانت مُغطاة بالخفين فالأحسن والأولى أن يمسح ولا يتكلف نزعهما.

الشاهد: أنّ ابن المنذر رَحِمَهُ اللهُ قال في هذه المسألة: (المسح أفضل لأجل من طعن فيه من أهل البدع من الخوارج والروافض، وإحياء ما طعن فيه المخالفون من السنة أفضل من تركه). **هذه قاعدة حسنة: إحياء ما طعن فيه المخالفون من السنة أفضل من تركه.**

فمن هذا الباب يورد علماء أهل السنة هذه المسألة ونظيراتها من المسائل الفقهية في كتب الاعتقاد.

✸ **الأمر الثالث**: من المآخذ العقدية التي لاحظها أهل السنة في إيرادهم هذه المسألة في كتب الاعتقاد: التنبيه على خطورة مخالفة سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإنّ من خالف السنة وعارضها فهو على شفا هلكة، خطرٌ وأيُّ خطر أن تلوح بين ناظريك سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم تتعمد خلافها. والرغبة عن السنة مسألة خطيرة جدًّا، حتى إنّ في بعض كتب الفقه الحنفية أنّهم نقلوا عن أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ أنه قال: (أخاف الكفر على من لم يرَ المسح على الخفين)؛ وذلك لأنّ الأحاديث فيها كثيرة متواترة ظاهرة لا مطعن فيها ولا تقبل تأويلًا ولا مخالفة لهذا الظاهر، فلأيِّ شيء يعمد إنسان إلى أن يخالف سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فما أحرى هذا أن يكون قد وقع في هوة عظيمة من الضلال -عياذًا بالله-!

✸ **وأمر رابع**: وهو بيان المنهج العقدي عند أهل السنة في باب الاستدلال، وهو أنّهم لا يُفرِّقون بين القرآن والسنة، ولا يُبالون -أي: يستدلون بآية أو حديث- فالكلُّ حُجّةٌ والكلُّ على الرأس والعيْن، والكلُّ تَقَرُّ به أعينُ أهل السنة والاتِّباع. فهذه المسألة دليلها الواضح من سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلا مجال للتردد؛ فإنّ كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ وحيٌ من الله أوحاه إلى نبيِّه

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو واجب الاتباع، وهكذا الشأن في السنة؛ وحي أوحاه الله إلى نبيِّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهي واجبة الاتباع.

✸ **وأمر خامس**: وهو أيضًا في بيان المنهج الحقِّ في التلقِّي والاستدلال، وهو أنه لا تعارض بين القرآن والسنة؛ فإنّ من طرائق أهل البدع في محاولتهم التملُّص من الأخذ بهذه السنة زعمهم أنّهم في هذا يُقدِّمون القرآن على السنة، إنّهم يزعمون أنّ ثمة تعارضًا والقرآن أولى بالاتباع، هكذا يزعمون. وجاء أهل السنة ليُبيِّنوا أنّ دليل القرآن ودليل السنة مؤتلفان لا مختلفان ولا متعارضان بحمد الله.

فأهل البدع يقولون: إن ظاهر القرآن يدل على خلاف ما جاءت به هذه الأحاديث من المسح على الخفين؛ فالله جَلَّ وَعَلَا يقول: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ**﴾ [المائدة: ٦]. ﴿**وَأَرْجُلِكُمْ**﴾ فالقرآن يدل على أن فرض الرِجل الغسل أو المسح، وهذا من خذلان الرافضة –سبحان الله–! منعوا المسح على الخفين وهو ثابت وقالوا بالمسح على الرِجلين وهذا مُخترع، خذلان وأي خذلان!

المقصود: أن القوم يزعمون أن هذه الآية لا تدل على المسح على الخفين، وإنما تدل على المسح على الرجلين، ﴿**وَأَرْجُلِكُمْ**﴾. وقالوا: وإن صح –طبعًا هم يوجبون المسح على الرِّجلين– وعلى سبيل التنزّل فإذا كانت الرواية

-بالفتح-: ﴿**وأَرْجُلَكُم**﴾؛ فإن هذا يدل على الغسل ولا يدل بحالٍ على المسح، وهذا لا شك أنه باطل. والقراءتان سبعيتان متواترتان، ﴿**وأَرْجُلَكُم**﴾، ﴿**وَأَرْجُلِكُمْ**﴾، والأمر في الفتح ظاهر؛ وهو أن كلمة: ﴿**وأَرْجُلَكُم**﴾؛ معطوفة على الوجوه: ﴿**إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ**﴾، وإدخال المجرور، وهو: ﴿**وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ**﴾، بيْن هذه المنصوبات فيه نكتة؛ وهي مراعاة الترتيب بين أعضاء الوضوء؛ ولأجل هذا استنبط بعض أهل العلم من هذه الآية القول بوجوب الترتيب.

أما بالنسبة لقراءة الخفض: ﴿**وَأَرْجُلِكُمْ**﴾؛ فإن لها محامل عند أهل العلم، من أشهرها محملان:

▪ **الأول**: أنّ الخفض هاهنا كان للمجاورة، ﴿**وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ**﴾؛ وهذا مسلكٌ عربيٌ صحيح، ولم يُصِب من طعن فيه، والشواهد عليه من القرآن، ومن أشعار العرب كثيرة.

وإذا أردت بسط هذه المسألة فأُحيلك إلى أضواء البيان للشيخ محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ اللهُ؛ فإنه أشبع هذه المسألة بحثًا وإيرادًا للشواهد على أن من الطرائق العربية أن العرب يجرُّون بالمجاورة.

▪ **والوجه الثاني**: أن يُقال: إنّ هذه الآية بقراءتيها قد بيّنت الحكم الواجب في الرِّجلين، فإذا كانت مكشوفة؛ فقراءة الفتح دلّت على الواجب وهو الغَسل، وإذا كانت مُغطاة بالجورب، بالخُفِّ؛ فإن هذه الآية قد بيّنت الحكم الواجب

وهو المسح، والأدلة يجب الجمع بينها، فهذه سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شقيقة القرآن، وهي موافقة له، معاضدة له، مُفسرة له، وليست معارضة له.

المقصود: أن أهل السنة والجماعة يورِدون هذه المسألة ليُنبهوا إلى أنّ أهل السنة والجماعة لا يرون وقوع تعارض بين القرآن والسنة البتة.

ومن أمثلة ذلك: مسألة المسح على الخفين، بخلاف الذين كانوا يضربون كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ بالسنة ويضربون السنة بالقرآن.

✸ **وأمر سادس**: وهو أن معارضة الحقِّ في هذه المسألة تلزمه لوازم في غاية الخطورة، فكون الأحاديث تتواتر عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالمسح على الخفين، ثم يتجرأ إنسان بعد هذا على مخالفة ذلك؛ هذا فيه من الخطورة ما فيه من جهة ضرب السنة بالقرآن، وضرب القرآن بالسنة، ومن جهة هزِّ الثقة في السنة، فأي ثقة في السنة بعد هذا، إذا كانت أحاديث بهذه الكثرة وتنوع الطرق يمكن تجاوزها ومخالفتها، فكيف بما هو دون ذلك؟! ناهيك عن أن هذا يقتضي تضليل الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُم، وأيُّ بقاء للدين إذا كان الصحابة ضُلّالًا -وحاشاهم رَضِيَ اللهُ عَنْهُم-؟! أيُّ ثقة ستبقى في الآيات والأحاديث إذا كان النَقَلة لها مطعونًا فيهم وهم أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟! فالصحابة رووا أحاديث المسح وتواردوا وتواطؤوا على هذا نقلًا، ورواية، وفعلًا، فإذا كانوا جميعًا مخطئين ضالِّين منحرفين عن الصواب فأيُّ ثقة

بعد هذا في هذا الدين؟! فتضليل الصحابة رَضِي اللهُ عَنْهُم وتخطئتهم يترتب عليها لوازم في غاية الخطورة.

فهذا مما لاحظه أهل السنة والجماعة في إيراد هذه المسألة في كتب الاعتقاد، والله جَلَّ وَعَلَا أعلم.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَالْحَجُّ وَالْجِهَادُ مَاضِيَانِ مَعَ أُولِي الْأَمْرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ، إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، لَا يُبْطِلُهُمَا شَيْءٌ وَلَا يَنْقُضُهُمَا.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

نبّه المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ هاهنا إلى مسألتين:

❑ **الأولى**: تتعلّق بأنّ من حقوق ولاة الأمر المسلمين مشروعية الجهاد والحج معهم.

وليت أنّ المؤلف رَحِمَهُ اللهُ ألحق هذه المسألة بما تقدّمها من الكلام عن حقوق ولي الأمر.

❑ **والمسألة الثانية**: التنبيه على أن حكم الحج والجهاد باقٍ إلى قيام الساعة، وأن هذا الحكم لا يجوز لأحدٍ أن يُبطله، (فَلَا يُبْطِلُهُمَا شَيْءٌ وَلَا يَنْقُضُهُمَا)؛ حكم الحج ثابت في دين الله عَزَّ وَجَلَّ، منذ أن جاء الأمر به وإلى قيام الساعة. وهكذا الجهاد، سواءً كان جهاد طلب أو كان جهاد دفعٍ، وهو في هذا وذاك بين كونه فرض كفاية وكونه فرض عين، بحسب الأحوال المعروفة في كتب الفقه، وكذلك لجهاد الطلب وجهاد الدفع شروط شرعية لابد من مراعاتها.

المقصود: أنه إذا عجز المسلمون أو قصّروا في أوقاتٍ أو بقاع عن قيامهم بواجب الجهاد في سبيل الله طلبًا أو دفعًا؛ فإنّ هذا لا يعني أنّ هذا الحكم قد تغيّر، بل الحكم باقٍ شاء من شاء وأبى من أبى، وأحكام الشريعة لا يجوز لأحد أن يعبث فيها أو أن يُعدِّل أو أن يُغير أو أن ينسخ، هذه أحكام ثابتة باقية بشروطها وضوابطها الشرعية.

❑ **أما الشطر الأول من كلام المؤلف رَحِمَهُ اللهُ وهو كون: الحج والجهاد ماضيين مع أولي الأمر من المسلمين، برهم وفاجرهم**. أيضًا هذه المسألة من المسائل التي فارق فيها أهل السنة أهل البدعة؛ فإن الخوارج والروافض خالفوا الحق في هذه المسألة أيضًا، وليس هذا بعجيب ولا بغريب.

- فالخوارج قالوا: إنه لا جهاد إلا مع إمامٍ برٍ، لابد حتى يكون الجهاد مشروعًا أن يكون الإمام الذي يجاهد المسلمون من ورائه لابد أن يكون صالحًا برًا تقيًا، وإلا فإنه لا يجوز الجهاد.

- والرافضة قالوا: إنه لا جهاد إلا مع الإمام المعصوم، يزعمون أنّه لا يجوز الجهاد حتى يخرج الرضا من آل محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وينادي منادٍ من السماء أن اتّبعوه؛ حينئذٍ يُشرع ذلك، فلا قيام للجهاد إلا مع الإمام المعصوم. هكذا يقولون!

والأئمة المعصومون عندهم -وهم اثنا عشر- لم يكن منهم إمامٌ يجاهد من ورائه إلا عليٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ومن بعده الحسن في مدّة قصيرة، ثم بعد ذلك

لم يكن ثمة إمام من الأئمة؛ ولذلك هم ينتظرون الإمام الأخير المعصوم. والصواب: أنه إمام معدوم، وهو محمد بن الحسن، أبوه الحسن العسكري، وهذا إمام لا وجود له، يزعمون أنه دخل السرداب منذ ألفٍ ومائتي سنة في سامراء، بعضهم يقول: إنه دخل سنة (٢٥٥)، وبعضهم يقول: سنة (٢٧٦)، وبعضهم يقول: سنة (٢٧٥)، في أقوال كلها تُرهات لا حقيقة لها، دخلها وهو شاب صغير، وأدخلته أمه وهو باقٍ هناك، وهم ينتظرون ويجأرون إلى الله جَلَّ وَعَلَا بخروجه، يدعون الله بأن يُعجل فَرَجه، كل هذا من الأوهام والسخافات التي استولت على عقولهم.

المقصود: أن القوم على هذا المذهب، ولا شك أنه مذهب مخالف للحق وانحراف عن الصراط المستقيم، وبه فساد الدين والدنيا، وطائفة من أهل العلم حكموا بكفرهم؛ لأنّهم عطَّلوا الجهاد، وحكموا بامتناعه، مع أنه شريعة وفريضة جاءت فيها أدلة الكتاب والسنة، فأيُّ فساد بعد هذا!

وأورد شيخ الإسلام في المنهاج أن أحد عوام الشيعة سأل أحد شيوخ الرافضة فقال: لو هجم الكفار علينا فقتلوا النفوس وسَبَوْا الحريم وأخذوا الأموال، هل يجوز لنا قتالهم؟ فقال هذا الشيخ: لا، -المذهب: أنه لا يجوز الغزو إلا مع المعصوم-، فقال هذا الرجل مع عاميته: (إنّ هذا لمذهب نجس، إنّ هذا المذهب فيه فساد الدين والدنيا)، وصَدَق.

وينبغي أن تلاحظ أيضًا أن هذه المسألة اختلفت في هذا العصر الحديث بسبب قول كثير من الرافضة بنظرية ولاية الفقيه، الأمر حصل فيه تعديل عندهم، وإن كانوا لا يزالون في خلاف طويل وهرْج ومرْج، لكن المذهب السائد عندهم أن الذي له الحظوة والشوكة عندهم أو عند أهل الشوكة منهم أنّ الإمام المجتهد النائب عن الإمام المعصوم ينوب منابه في كلِّ شيء، إلا في ابتداء الجهاد. هذا الذي عليه الخُميني وأتباعه: أن الإمام المجتهد الذي ينوب عن المعصوم؛ فإنه ينوب منابه في كل شيء، إلا في البدء بالجهاد، هذه ليس له سلطة فيه، لكن في الدفع يجوز، كذلك أمور الحج ونحو ذلك، كلُّ ذلك يكون لنائب المعصوم، فهذا الوضع صار فيه تغير عمليٌ بالنسبة للرافضة. هذا بالنسبة للمخالفين لأهل السنة والجماعة.

أمّا الذي عليه أهل السنة والاتباع فهو بخلاف هذا؛ فإنّهم يعتقدون أنّ الجهاد والحج مشروعان مع الأئمة من المسلمين أبرارًا كانوا أم فجارًا، وهم في هذا قائلون بمقتضى الشرع، وبمقتضى الفقه، وبمقتضى العقل، وبمقتضى مراعاة مقاصد الشريعة وقواعد المصالح والمفاسد، **ويتبين هذا من ثلاثة أوجه**:

✸ **أوّلًا**: أنه إن قيل بتعطيل الجهاد حتى يتوفّر إمامٌ معصوم أو على الأقل أن يكون من الأبرار الصالحين؛ فإنّ هذا يلزمه حصول فسادٍ عظيم في الدين والدنيا؛ فإن الحج لابد له من إمام، فريضة وشعيرة وشريعة لابد أن تُقام، ولابد لإقامتها كل عام من إمام يقود الناس في المناسك، في نَفرتهم، في نزولهم، في بقية

أعمال الحج، وكذلك في تنظيم أحوالهم، كيف يستقيم حال الناس وهم أمة عظيمة يجتمعون في مكان محدود؟ لابدّ من تنظيم شؤونهم وحمايتهم وتوفير ما يحتاجون إليه. وكذلك الشأن في الجهاد؛ لا قيام للجهاد إلا بوجود إمام مرجوع إليه، لو قيل بهذا الاشتراط الذي اشترطه أهل البدع؛ لأدى هذا إلى تعطيل هذا الأمر، والناس بحاجة في كل زمان وفي كل مكان إلى حماية وصيانة، وصدق صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين قال كما عند البخاري: (**الْإِمَامُ جُنَّةٌ، يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُتَّقَى بِهِ**). (**جُنَّةٌ**)؛ يعني: ستر، فهو وقاية وصيانة وسبب للحماية من أذية الأعداء، ومن أذية الناس بعضهم لبعض، فمهما كان في الظلم والفسق؛ فإنّ المصلحة المترتبة على كونه سببًا لصيانة الناس مصلحة أرفع ومصلحة ينبغي أن تُراعى، وترك هذا مفسدة أعظم.

✸ **ثانيًا**: أنّ الفقه والعقل يقتضيان أن يُعانَ الأقل ظلمًا على الأكثر ظلمًا، وأيُّ ظلم أعظم من أن يعتدي الكفار أو المرتدون أو الصائلون أو الخوارج على المسلمين؟! فمهما كان هذا الحاكم ظالمًا؛ فإنّ ظلم أولئك أشد، وفتكهم بالمسلمين وحُرمهم أعظم، فيُعان الأقل ظلمًا على الأكثر ظلمًا.

✸ **وأمر ثالث**: وهو أن الفقه والعقل يقتضيان أنه لا تُترك طاعة لمعصية. بمعنى: أننا لا نترك ما أُمرنا به لأجل فعل غيرنا ما نُهي عنه. وفي هذا كلمة حسنة لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: (إنّ أهل السنة لا يتركون ما أُمروا به لأجل فعل غيرهم ما نُهي عنه). فإذا أحسن الإمام أحسنا معه، وإذا أساء اجتنبنا إساءته،

وعليه فإذا قاتل قتالًا مشروعًا فإننا نقاتل من ورائه، وإن قاتل قتالًا غير مشروع كان فيه باغيًا ظالمًا فإننا لا يجوز أن نقاتل من ورائه، فالظالم لا يُعان على الظلم؛ والله جَلَّ وَعَلَا يقول: ﴿**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ**﴾ [المائدة: ٢].

وأهل السنة والجماعة في هذا سلكوا المسلك الوسط بين الرافضة والمُرجئة، وهذه نكتة لطيفة نبّه عليها شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في جامع المسائل في المجموعة الثالثة، نبّه على أنّ أهل السنة في هذا المقام هم وسط بين الرافضة الذين يقولون: إنّه لا يُجاهد إلا مع المعصوم، وبين غُلاة المُرجئة الذين قالوا: إنّه يُطاع الأمير في كلِّ شيء ولو كان معصية، ويُعان على كل شيء ولو كان ظلمًا. لا شك أن هذا قولٌ باطل، وخلاف الحق، فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

فبهذا يتبين لنا أن ما ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللهُ هو الحق الذي اتفق عليه أهل السنة والجماعة، وخالفهم فيه أهل البدع.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَنُؤْمِنُ بِالْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ، فَإِنَّ اللهَ قَدْ جَعَلَهُمْ عَلَيْنَا حَافِظِينَ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

انتقل المؤلف رَحِمَهُ اللهُ في هذه الجملة وما بعدها إلى ذكر طرفٍ يتعلّق بالإيمان بالملائكة، ومن ذلك الإيمان بالكرام الكاتبين.

ومن المعلوم أنّ الملائكة من جند الله عَزَّ وَجَلَّ، والله سبحانه يُدبِّر بهم شؤون خلقه، الملائكة هم المُدبِّرات أمرًا. ومن ذلك طائفة من الملائكة الذين أوكل الله عَزَّ وَجَلَّ إليهم كتابة أعمال بني آدم، وهؤلاء هم الكرام الكاتبون، يكتبون أعمال العباد ويحصون ذلك عليهم، وهذا الكتاب يُنشر يوم القيامة، ﴿**وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا**﴾ [الكهف: ٤٩].

وعندنا في هذا أربع مسائل:

❑ **المسألة الأولى**: أن كتابة الملائكة -أعمال بني آدم- حقٌّ لا ريب فيه دلّ عليه كتاب الله وسنة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأجمع عليه المسلمون، وإنما شذَّ في هذا جهمٌ وأتباعه، كما نقل هذا المَلَطِيُّ في كتابه التنبيه والردِّ؛ فإنه ذكر عن الجهمية أنّهم ينكرون كتابة الحفظة بأعمال بني آدم.

ومن الأدلة على هذا:

- قولـه تعـالى: ﴿**وَإِنَّ عَلَـيْكُمْ لَحَـافِظِينَ * كِرَامًـا كَـاتِبِينَ * يَعْلَمُـونَ مَـا تَفْعَلُونَ**﴾ [الانفطار: ١٠-١٢].

- ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿**إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ * مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ**﴾ [ق: ١٧-١٨].

- ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ**﴾ [الزخرف: ٨٠].

- والآية الأخرى: ﴿**إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ**﴾ [يونس: ٢١].

- في آيات عدة جاءت في هذا المعنى: ﴿**هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾ [الجاثية: ٢٩]، على أحد القولين فيها.

❑ **والمسألة الثانية**: ألقابُ هؤلاء الملائكة: غالب ما جاء في الأدلة يدور على تلقيب الملائكة الموكلين بإحصاء أعمال بني آدم بأنّهم:

- كتبة.

- وبأنّهم حفظة.

- وجاء وصفهم بأنهم كِرام، ﴿**وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ * كِرَامًا كَاتِبِينَ**﴾.

وكذلك في الحديث القدسي الذي خرّجه الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ: فالله جَلَّ وَعَلَا يقول لعبده يوم القيامة: (**كَفَى بِنَفْسِكَ عَلَيْكَ شَهِيدًا، وَبِالْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ شُهُودًا**). الشاهد: أنه قال ماذا؟ (**وَبِالْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ**).

كذلك في حديث البطاقة: (**أَظَلَمَتْكَ كَتَبَتِي الْحَافِظُونَ؟**).

فهذا الذي نعلمه من ألقابهم عَليهِم السَّلاَم.

❑ **أما المسألة الثالثة**: فعددُهم: كم من هؤلاء الملائكة يكون مع كل إنسان؟

ظاهر القرآن: أنهما اثنان، ﴿**إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ**﴾ [ق: ١٧]. وخاض بعض الناس في محلِّهما من ابن آدم:

- فقال بعضهم: إنّهما على العاتقين.
- وقال بعضهم: إنّهما على العنفقة.
- وقال بعضهم: إنّهما على الأضراس.
- وقيل غير ذلك، وكل هذا لا دليل عليه.

والأسلم في هذا أن يُقال: الله أعلم، أحدهما عن اليمين، والآخر عن الشمال.

ونقل ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ إجماع السلف على أنّ الذي على اليمين يكتب الحسنات، وأنّ الذي على الشمال يكتب السيئات. وفي الصحيح: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: (**إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ، فَلَا يَبْصُقْ قِبَلَ وَجْهِهِ**)، ثم قال: (**وَلَا يَبْصُقْ عَنْ يَمِينِهِ، فَإِنَّ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكًا**). جاءت في رواية في خارج الصحيح: (**فَإِنَّ عَنْ يَمِينِهِ كَاتِبُ الحَسَنَاتِ، وَلَكِنْ عَنْ شِمَالِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ**). وهذا لا يدلُّ على أنه ليس في جهة الشمال ملك، ولكن لعلّه إذا بصق يكون بناحية عن ذلك، والله تعالى أعلم.

المقصود: أنّ عدد الملائكة هما لكل واحد اثنان.

❑ **المسألة الرابعة** -وهي مسألة ربّما يستشكلها بعض الناس- وهي أنّهم يقولون: كيف يمكن للملك أن يكتب أعمال القلوب ومحلُّها باطن؟ فلأجل هذا ذهب بعضهم إلى القول بأن أعمال القلوب لا تكتبها الملائكة، ولكن هذا غير صحيح!

الصوابُ: أن كل أعمال بني آدم تُكتب، والله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى قادر على أن يُعْلِمَ هذا الملك الذي يكتب بما يقوم بقلب العبد من عمل صالح أو غير صالح، والله على كل شيء قدير، فما الذي يُستشكل من ذلك؟

قال بعض السلف: إنه إن قام بقلبه عمل صالح عرف الملك ذلك برائحة حسنة تصدر منه، والعكس إن كان الذي قام بقلبه قبيحًا، ولكن هذا ليس فيه دليل من الوحي يُعوَّل عليه.

فالأقرب -والله أعلم- أن نقول: إن هذا الأمر مرجعه إلى علم الله، فالله أعلم كيف يكون ذلك، ولا حاجة بنا إلى هذا التدقيق في مسائل لم يأتِ عليها دليل.

❑ أختمُ بالتنبيه على أن (الكرام الكاتبين) لقبٌ يُقال على الملائكة الملازمين لبني آدم والذين يُحصون كل أعمالهم عليهم.

ولكن أيضًا قد دل الدليل على أن ثمة ملائكة غيرهم، قد يكتبون بعض الأعمال كما يكتبها هؤلاء، يعني: إضافة إلى كتابة الكرام الكاتبين لربما كتب غيرهم أيضًا أعمالًا يقوم بها المسلمون، ومن ذلك:

- ما أخرج البخاري في صحيحه أن رجلًا صلّى خلف رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلمّا قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ**)، قال: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**مَنْ الَّذِي قَالَ هَذَا، فَإِنِّي رَأَيْتُ بِضْعَةً وَثَلَاثِينَ من الملائكة يَبْتَدِرُونَهَا أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا أَوَّلًا**)؛ فهذا فيه أن من الملائكة سوى الكرام الكاتبين من يكتب الأعمال.

- ومن ذلك أيضًا: ما ثبت في الصحيحين من أنّ الله جَلَّ وَعَلَا يأمر ملائكة بكتابة الداخلين إلى المساجد يوم الجمعة، ويكونون على كل باب من أبواب المساجد يكتبون الداخلين الأول فالأول، فإذا دخل الإمام طووا الصحف.

الظاهر -والله أعلم-: أن هؤلاء خلاف الكرام الكاتبين، والله جَلَّ وَعَلَا أعلم.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَنُؤْمِنُ بِمَلَكِ الْمَوْتِ، الْمُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا عمل آخر من أعمال الملائكة التي يأمرهم الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى بها، وهو قبض أرواح العالمين.

والله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى بيَّن لنا في كتابه أنّ من الملائكة من هو موكَّلٌ بقبض أرواح الناس؛ قال سبحانه: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة: ١١]، وهذا حقٌّ بيّنٌ في كتاب الله، وكذلك في سنة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وخالف الحق في هذا الباب الجهمية كعادتهم كما نقل هذا المَلَطِيُّ في التّنبيه والرد؛ حيث ذكر أن الجهمية أنكروا ملك الموت، وكونه يقبض أرواح بني آدم.

وعندنا هاهنا ثلاث مسائل:

❑ **المسألة الأولى**: الجمع بين ثلاثة إسنادات في شأن قبض الأرواح:

- الإسناد الأول: إلى ملك الموت.
- الإسناد الثاني: إلى ملائكةٍ.
- الإسناد الثالث: إلى الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

❍ **الأوّلُ**: دلّ عليه قوله تعالى: ﴿**قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ**﴾ [السجدة:١١]، الذي تدلُّ عليه هذه الآية: أن قبض الأرواح وظيفة ملك معين.

❍ **والإسناد الثاني**: إلى جمع من الملائكة، وهذا قد جاء في عدّة مواضع في كتاب الله؛ كما في قوله تعالى: ﴿**حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا**﴾ [الأنعام: ٦١]؛ هذا يدلُّ على أنّ الذي يتوفّى ليس ملكًا، وإنّما ملائكة. كذلك في قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ**﴾ [النحل: ٢٨]، ﴿**فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ**﴾ [محمد: ٢٧]، ولم يقل الملَك؛ فهذا إسناد ثانٍ.

❍ **والإسناد الثالث**: إلى الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿**اللهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا**﴾ [الزمر: ٤٢].

← والجمع بين هذه المواضع سهل يسير بحمد الله جَلَّ وَعَلَا، وكتاب الله عَزَّ وَجَلَّ مؤتلفٌ غير مختلف:

▪ أمّا إسناد التوفِّي لملك الموت؛ فإن هذا لكون الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى قد أمره بذلك، فهو يقبض أرواح العالمين.

▪ وأمّا إسناد ذلك إلى ملائكة أو إلى جمع من الملائكة؛ فلأن ملك الموت له أعوانٌ يعينونه على هذا الأمر ويأتمرون بأمره.

▪ وأمّا إسناد ذلك إلى الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى؛ فلأن كل شيء يكون بأمره ومشيئته وإذنه وخلقه: ﴿**وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا**﴾ [آل

عمران: ١٤٥]. ومن السائغ في لغة العرب أن يُضاف الفعل إلى السيِّد، وإن كان المباشر له جُنده وخدمه؛ لأنّهم يأتمرون بأمره؛ فصحّت نسبة الفعل إليه، والعلم عند الله جَلَّ وَعَلَا.

❑ **المسألة الثانية**: الذي دلّ عليه القرآن والسنة الصحيحة أنّ الملك الموكَّل بقبض الأرواح يقال له: (ملك الموت): ﴿**قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ**﴾ [السجدة:١١]. كذلك في حديث البراء الطويل عند أحمد وغيره، وهو أصل عظيم عند أهل السنة في مباحث البرزخ، ولعلّه يأتي إن شاء الله ذكر شيء من هذا الحديث فيما سيأتي في كلام المؤلف المتعلِّق بعذاب القبر وسؤال المنكر والنكير. **الشاهد**: أنه جاء في هذا الحديث تلقيبه بأنه ملك الموت، وهكذا في أحاديث أخرى كحديث لطم موسى عَلَيهِ السَّلاَم وجهه ملك الموت.

واشتهر عند الناس تسميته بـ(عزرائيل)، وهذا مشهور في كتب التفسير وشروح الحديث، وجاء ذكر هذا الاسم في كلام جمع من السلف؛ كقتادة، ووهب بن مُنبِّه، وغير هؤلاء، ولكني لا أعلم لهذا دليلًا صحيحًا، هو لم يرد في كتاب الله، ولا أعلم حديثًا صحيحًا دلّ على هذه التسمية، وليس كل مشهور صحيحًا. فهذه مسائل غيبية ينبغي أن يُوقف فيها عند حدِّ الوحي الثابت، إمّا أن يكون جاء في كتاب الله، أو في حديث صحيح عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذا ما لم يأتِ في هذه المسألة، فيكفينا أن نسميه بما سماه الله، وبما سماه رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فنقول: إنه ملك الموت.

وأبعد من هذا وأبعد تسمية بعض الناس له بـ(إسماعيل)، وهذا أيضًا مشهور عند بعض الناس، ولابن حجر فتوى مطولة في بيان خطأ من ذكر هذا الاسم. وسبب ذلك: خطأ في فهم الحديث على ضعفه، بل على شدة ضعفه.

المقصود: أنّ تسميته بإسماعيل أيضًا أضعف وأضعف، فالأولى: تسميته بملك الموت.

❑ **المسألة الثالثة** وهي مسألة أيضًا تُستشكل، بعض الناس يقول: كيف يتولّى ملكٌ قبض أرواح الناس، ولربّما ماتوا وهم جمعٌ عظيم في لحظة واحدة، أو لربّما مات أحدهم برصاصة، فكيف يتأتّى أن يكون هناك وقت لكي يقبض الملك روح هذا الميت؟ وهذا في الحقيقة استشكال عقيم، فيكفينا أن نستذكر قدرة الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى على كلِّ شيء ليزولَ كل إشكال، وقد قلت لكم فيما أظن في درسٍ ماضٍ: **إنّ دليل القدرة يحلُّ كثير من الإشكالات، ولا سيما في مباحث الغيب**. وهذا الدليل قد نبّه عليه نبينا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ المُخرّج في الصحيحين، وهو حين سأله رجلٌ فقال عند قول الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿**وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا**﴾ [الإسراء: ٩٧]، قال: كيف يُحْشَرُ الْكَافِرُ عَلَى وَجْهِهِ؟ -استشكل هذا الأمر- فكان جواب النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**أَلَيْسَ الَّذِي أَمْشَاهُ عَلَى الرِّجْلَيْنِ فِي الدُّنْيَا قَادِرًا عَلَى أَنْ يُمْشِيَهُ عَلَى وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**)، الجواب بالتأكيد: بلى، الله على كل شيء قدير. إذًا: أيُّ شيء استشكل بعد أن تعلم أن الله على كل شيء قدير، فهو

قادر على إقدار هذا الملك، بإقداره على أن يتولّى قبض أرواح الجم الغفير في لحظة واحدة.

والمُشكل -بل من المسالك التي تورد صاحبها الموارد-: **قياس الغائب على الشاهد**. تخيّلُوا الإنسان الذي يستشكل مثل هذا أن الملك من جنس بني آدم، والإنسان عنده قدرة محدودة لا يستطيع أن يتصرف تصرفات كثيرة في لحظة واحدة، فيظن أن الملك -ملك الموت- من هذا الجنس، فإنه لا يستطيع ولا يقدر أن يتصرف تصرفات كثيرة في لحظة واحدة، لا يا عبد الله، الله عَزَّ وَجَلَّ قادر على أن يخلق هذا الملك ويعطيه القدرة على أن يتصرف تصرفات كثيرة في اللحظة الواحدة، فكيف وقد ثبت أنّ له أعوانًا من الملائكة؟!

وإنني أقول: إنه إذا كان يمكن سماع إشكالٍ في زمن ماضٍ يتعلّق بمثل هذه المسائل، فإن سماع ذلك في هذا العصر أمر بعيد. والسبب: أنّني أقول: إن الإيمان بالمسائل الغيبية في هذا العصر صار بفضل الله أسهل. أعيد فأقول: الإيمان بكثير من مسائل الغيب في هذا العصر صار أسهل وأيسر، فكيف يُستشكل أنّ ملك الموت يفعل أشياء كثيرة في لحظة واحدة، ونحن نرى أنواعًا من المخترعات وأجهزة تكنولوجيا والحواسيب ونحو ذلك التي تفعل أشياء كثيرة بضغطة واحدة، تفعل أشياء كثيرة، وسواء كانت حسابية، سواء كانت دفاعية، سواء كانت من جهة الحركة، أشياء كثيرة جدًا، هل هذا الكلام صحيح؟ نرى هذا بأعيننا أم لا؟ هذا هو الذي صنع هذه الأشياء هم البشر، الذين لهم

أصحاب قدرة محدودة وضعيفة، فكيف بالذي لا يعجزه شيء؟! كيف يُستشكل يا عبد الله؟!

فحذار من أن يتسلل شياطين الإنس والجنِّ على المسلمين بمثل هذه الاستشكالات السخيفة، استذكر دليل القدرة، وأيقن بأنّ ربَّك على كلِّ شيء قدير؛ وبذلك تزول كل إشكالية تتعلق بهذا المقام. والله جَلَّ وَعَلَا أعلم[٧٢].

(٧٢) إلى هنا تمام **المجلس السادس والثلاثون**، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الثلاثاء الثالث والعشرون من شهر جمادى الأولى، سنة ست وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته ستّون دقيقة.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَبِعَذَابِ الْقَبْرِ لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا، وَسُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ فِي قَبْرِهِ عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ وَنَبِيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَنِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ.

وَالْقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيرَانِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة عطفها المؤلف رَحِمَهُ اللهُ على الجملة التي قبلها، وهي قوله: (وَنُؤْمِنُ بِمَلَكِ الْمَوْتِ الْمُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ، وَبِعَذَابِ الْقَبْرِ)؛ أي: ونؤمن أيضًا بعذاب القبر. وعطفه ما يتعلّق بعذاب القبر وفتنته على ذِكر الموت وقبض أرواح المؤمنين مناسب جدًّا؛ وذلك لأنّ عقيب قبض الروح تبدأ الحياة البرزخية.

والحياة البرزخية قد جاءت في كتاب الله وسنة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحوال تقع فيها، أهمها ثلاثة:

- ضمة القبر
- وفتنة القبر
- وعذاب القبر ونعيمه.

والمؤلف لم يتطرق إلى الأمر الأول، وإنما ذكر عذاب القبر وسؤال منكر ونكير إشارةً إلى مسألة فتنة القبر.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (وَبِعَذَابِ الْقَبْرِ لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا، وَسُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ)؛ هذا ما يتعلّق بفتنة القبر.

والعلاقة بينهما علاقة ملازمة -أعني مسألة الفتنة ومسألة عذاب القبر ونعميه- فإنه يتبع فتنة القبر إما عذاب وإما نعيم، ولذلك لكون هاتين المسألتين متلازمتين؛ فإن أهل العلم قد يوحِّدون الكلام فيهما، بل قد نجد في النصوص أن السياق تعلق بعذاب القبر وذُكرت كلمة الفتنة أو العكس، وهذا يدلك على الملازمة بين هذين الأمرين، وسنذكرهما إن شاء الله عَزَّ وَجَلَّ مفصلتين لزيادة البيان والإيضاح.

قال: (عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)؛ بل وعلى ما جاء في كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ وسنة رسوله عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ؛ فإن هذين الأمرين -ما يتعلق بالفتنة وبعذاب القبر ونعيمه- قد جاء ذِكرهما في كتاب الله كما جاء في سنة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإن كان ذِكر ذلك في السنة أكثر وأشهر.

والأحاديث المتعلقة بهذا الموضوع لا شك أنها أحاديث كثيرة توجب العلم. قال ابن أبي عاصم رَحِمَهُ اللهُ في كتابه السنة: (الأخبار في منكر ونكير ثابتة وتوجب العلم)، وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله عن قريب.

كذلك عن الصحابة رضوان الله عليهم آثار كثيرة تنِدُّ عن الحصر، فيها إثبات ما يتعلق بهذه المسائل المتعلقة بالحياة البرزخية.

قال: (وَالْقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيرَانِ)؛ يشير رَحِمَهُ اللهُ إلى ما رُوي عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أنّ القبر روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النيران. وهذا قد جاء عند الترمذي من حديث أبي سعيد الخدري، ولكنه ضعيف، بل ضعيف جدًّا، وجاء عند الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وهو أضعف، إن لم يكن موضوعًا.

ولا أعلم هذا اللفظ ثابتًا عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث صحيح، لكنّ المعنى إن أريد به أن القبر إما أن يكون محل نعيم أو محل عذاب؛ فهذا صحيح لا شك فيه، والأحاديث في هذا متواترة.

القبر إما أن يكون محل عذاب؛ بحيث يُعذَّب فيه الإنسان كافرًا كان أو عاصيًا مستحقًا للعذاب، فإنه يُعذَّب بأنواع من العذاب جاء ذكرها في السنة، وكذلك يُفتح له باب إلى النار فيأتيه من حرِّها وسَمومها –نعوذ بالله من ذلك–، كذلك يُمثَّل له عمله في صورة رجل كريه المنظر، كريه الثياب، قبيح الريح، إلى غير ذلك مما جاء في النصوص.

وكذلك الأمر في حق أهل الإيمان والتقوى والصلاح فإنّ القبر محل نعيم بالنسبة لهم؛ فإنه يُفتح له باب إلى الجنة فيأتيه من رَوحها وطيبها، ويُمثَّل له عمله الصالح يؤنسه في قبره في صورة رجل حسن المنظر، حسن الثياب، طيّب

الريح. كذلك أخبر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن روح المؤمن تُنعَّم في الجنة، فعند أحمد وغيره أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**نَسَمَةُ الْمُؤْمِنِ طَائِرٌ يَعْلُقُ فِي شَجَرِ الْجَنَّةِ، حَتَّى يُرْجِعَهُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى جَسَدِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»؛ فهذه الروح لها اتصال بالبدن الله أعلم بذلك وبكيفيته.

المقصودُ: أن كون القبر روضة من رياض الجنة أو كونه حفرة من حفر النيران هذا المعنى بهذا القدر الذي ذكرتُه لك صحيح لا شك فيه، لكن نسبة هذا إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا تصح بهذا اللفظ، والله أعلم.

المقصودُ: أن عندنا في هذا المقطع من كلام الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ أربعة موضوعات:

الموضوع الأول: فتنة القبر.

الموضوع الثاني: عذاب القبر.

الموضوع الثالث: شبهات معاصرة للمخالفين.

الموضوع الرابع والأخير: أصول جامعة تتعلق بالإيمان بالغيب وحجية السنة.

❑ **أما الموضوع الأول: وهو فتنة القبر:**

ولا شك أن هذا المقام مقام عظيم، حينما نتحدث عن فتنة القبر، فإننا نتحدّث عن هول عظيم.

ماذا تقول إذا رحلت إلى البِلى وإذا خـلا بـك منكـر ونكيـر

مقام عظيم، وهول فظيع، ونسأل الله جَلَّ وَعَلَا الثبات واللطف، كما نسأله تَبَارَكَ وَتَعَالَى أن يَقِيَنَا هذه الفتنة بمنِّه وكرمه سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

وهذه الفتنة مع تكاثر الأدلة التي تدل عليها أنكرها طوائف من المخذولين من أهل البدع؛ من الجهمية والخوارج وكثير من المعتزلة، أنكروا ذلك مع وضوح الدليل، وإذا قلتُ أنكروا ذلك أنكروا ذلك جملة وتفصيلًا؛ فهم لا يثبتون فتنة القبر، لا يثبتون سؤال منكر ونكير، ولا يثبتون كذلك عذاب القبر ونعيمه؛ والله جَلَّ وَعَلَا يقول: ﴿**وَمَنْ يُرِدِ اللهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللهِ شَيْئًا**﴾ [المائدة:٤١].

مع وضوح هذه الأدلة وظهورها وكثرتها وصحتها يُخذل من يُخذل –نعوذ بالله من الخذلان– فيعرِض عن ذلك كله ويكذِّبُ به، ولا نملك بعد البيان إلا أن نقول ما قال إسحاق بن راهويه رَحِمَهُ اللهُ فيما ذكر الدِّينَوَري في كتابه المجالسة، أنه قيل لإسحاق رَحِمَهُ اللهُ: إن هاهنا قومًا يكذبون بمنكر ونكير، فقال رَحِمَهُ اللهُ: (سيُردُّون ويعلمون)؛ إذا رجعوا إلى الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى وكانت أبصارهم حديدًا، وأدركوا الحقائق على ما هي عليه، وذهبت عنهم الشبهات والوساوس فإنهم سيدركون أنّ هذا الأمر حق، ولكن هل ينفعهم ذلك؟! فإنّ دار الامتحان التي ابتلينا فيها بالإيمان بالغيب الذي أخبر الله به وأخبر به رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هاهنا في الدنيا هذا محل الامتحان وهذا محل الابتلاء، فإذا أُخبرنا في

كتاب الله أو سنة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأمر غيبي فلا معنى للإيمان إذا كنا سننكر ذلك.

عندنا في هذا الموضوع -كما ذكرت لك- مسائل:

❍ **المسألة الأولى**: معنى فتنة القبر.

المراد بفتنة القبر: سؤال الملكين للميت وامتحانه في إيمانه.

كما سيأتي إن شاء الله بيان ما الذي يكون السؤال عنه.

❍ **المسألة الثانية**: الأدلة التي دلّت على ثبوت فتنة القبر.

فأقول: قد دل على هذا الأمر العظيم دليل من كتاب الله، وأدلة من سنة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

✸ **أما الدليل من كتاب الله**: فقوله تعالى: ﴿**يُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ**﴾ [إبراهيم: ٢٧]. وهذه الآية قد فسرها أعلم الخلق بالله وأعلم الخلق بكلام الله رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالحديث الثابت الذي هو من أصح الأحاديث عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو ما أخرج الشيخان من حديث البراء رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**الْمُسْلِمُ إِذَا سُئِلَ فِي قَبْرِهِ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ؛ فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿يُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾**»، وفي رواية فيهما: أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**﴿يُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ**

الثَّابِتِ﴾»؛ يعني: تلا هذه الآية، ثم قال: «**نَزَلَتْ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ**». وهذا من الشواهد لما ذكرت لك من التلازم بين مسألتي الفتنة والعذاب.

✸ **أما أحاديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** التي جاءت في هذا الباب؛ فإنها كثيرة جدًا بلغت مبلغ التواتر، وقد ساق السيوطي في كتابه "شرح الصدور" ستة وعشرين من أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذين رووا أحاديث سؤال الملكين في القبر، وقد خرَّجها صاحبا الصحيحين وأصحاب السنن والمسانيد، وغيرهم ممن دونوا حديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومن ذلك: ما ثبت في الصحيحين من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّهُ قَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ مِثْلَ -أَوْ قَرِيبًا- مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ**»، هذا يدلك على أنها فتنة عظيمة، والموفَّق من ثبته الله جَلَّ وَعَلَا في ذلك المقام العظيم.

❍ **المسألة الثالثة**: دلّت السنة أيضًا على أن ثمّة من يستثنى من فتنة القبر، -وأسأل الله أن يجعلني وإياكم منهم-، من ذلك:

- الشهيد في سبيل الله.

- ومن ذلك من مات مرابطًا في سبيل الله؛ فهذان قد جاء فيهما الحديث عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأنه ممن يوقى الفتّان، يعني: يوقى فتنة القبر.

- ومن ذلك على الصحيح: الصغير والمجنون؛ فإن الفتنة فرعٌ عن التكليف، والصغير والمجنون لا تكليف عليهما، وعليه فلا فتنة لهما، والعلم عند الله جَلَّ وَعَلَا.

❍ **المسألة الرابعة**: الملكان الموكلان بفتنة القبر اثنان، كما دلّ على هذا أحاديث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومن ذلك: ما ثبت في الصحيحين من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبر أن المسلم إذا أُقعِد في قبره أتاه ملكان يسألانه**»، فدلّ هذا على أن الذي يتولى الفتنة ملكان من الملائكة الكرام.

وجاءت تسميتهما في جامع الترمذي بإسناد جيد من حديث أبي هريرة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إنَّ أحَدُكُم -أو قال: إنَّ العَبْدَ- إذَا قُبِرَ أتَاهُ مَلَكانِ أسْوَدَانِ أزْرَقَانِ، يقالُ لأحَدِهِما المُنكَرُ، وللآخَرِ النَّكِيرُ**».

إذن هذا الحديث فيه إخبار باسمهما ووصفهما، فأما اسمهما فالمنكر والنكير، أحدهما يقال له: المنكَر بفتح الكاف ويُخطئ من يكسرها، والثاني النَّكير بفتح النون ويُخطئ من يكسرها.

وفي هذا يقول السيوطي:

وضبط منكرٍ بفتح الكافِ فلست أدري فيه من خلافِ

وروي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن الذي يتولى الفتنة أربعة: (منكر، ونكير، وناكور، ورومان)، ولكن هذا مكذوب على رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أخرجه ابن الجوزي في كتابه الموضوعات.

إذن: الثابت أنهما اثنان: المنكر والنكير. وقد جرى في كلام السلف منذ عهد الصحابة ثم التابعين ثم من بعد تسميتهما بالتنكير -يعني: بدون ألف التعريف- فيقال: منكر ونكير.

وجاء وصفهما -كما سمعت- بأنهما أسودان أزرقان، وخاض بعض أهل العلم في تفصيل ذلك، هل المقصود أنهما أسودان شديدا السواد أو أن المقصود أنّهما أسودان والعينان زرقاوان؟ الله أعلم، وليس لنا علم بتفصيل ذلك، وإنما علينا أن نؤمن أنهما أسودان أزرقان.

وجاء أيضًا أنهما يعاملان الميت بشيء من الحزم، فإنه قد جاء في حديث البراء الطويل الذي خرّجه أحمد وغيره، وهو عمدة عند أهل السنة في تفصيل ما يتعلق بالحياة البرزخية: «**أنّهما يُقعِدانه وينتهرانه**».

كما أنّ السؤال ليس سؤالًا سهلًا، بل فيه شيء من الصعوبة؛ ولذلك في حديث البراء أنهما يقولان: «**مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي بُعِثَ فِيكُم؟**»، ولم يقولا: ماذا تقول في محمد رسول الله -مثلًا-، إنّما «**مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي بُعِثَ فِيكُم؟**»، فلا يثبت إلا من كان صادق

الإيمان. أما الكافر والمنافق فيقول: «**هاه هاه، لا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ**».

ومما يشار إليه أيضًا هاهنا: أن من أهل العلم من اجتهد اجتهادًا في غير محلِّه وقال بلا دليل نعلمه أن اسم الملكين الذين يأتيان المؤمن (مبشِّر، وبشير)، ولكن هذا لا دليل عليه.

والذي يظهر -والله أعلم-: أنهما ملكان معينان، يأتيان كل ميت، والله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى على كل شيء قدير، يُقدرهما على أن يأتي كلِّ ميت فيسألانه.

كما أنبه هنا إلى أنه قد جاء في بعض الأحاديث في الصحيحين وفي غيرهما؛ أن الذي يأتي ملك، فيأتيه الملك أو جاءه الملك، وهاهنا إفراد، مع أن الأحاديث الأخرى فيها أنهما اثنان.

والتوجيه في ذلك أن يقال: إن هاهنا ثلاثة أجوبة:

- **الجواب الأول**: أن الإفراد محمول على إرادة ذكر الجنس، بغض النظر عن العدد المحقق أهو واحد أم اثنان أم أكثر، إنما مراد ذكر الجنس، وأن الذي يأتيه من جنس الملائكة.

- **الجواب الثاني**: أنّهما اثنان، الذي يأتيه اثنان، والذي يسأله واحد منهما؛ فتُحمل التثنية على المجيء، والإفراد على السؤال.

- **والجواب الثالث**: أن يقال: قد يمكن أن يكون الحال أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص، يجوز أن يكون ذلك راجعًا إلى اختلاف الأشخاص، فمن الناس من يأتيه اثنان، ومن الناس من يأتيه واحد.

والعلم عند الله جَلَّ وَعَلَا.

❍ **المسألة الخامسة**: الفتنة -كما جاء في حديث البراء الطويل- فيها السؤال عن ثلاث مسائل:

- السؤال الأول: من ربك؟

- السؤال الثاني: ما دينك؟

- السؤال الثالث: ما كنت تقول في الرجل الذي بُعث فيكم؟ وفي بعض الروايات: من نبيك؟

فالأسئلة تتعلق بهذه الأصول الثلاثة، وفي بعض الأحاديث ذِكر أن السؤال يقع عن مسألتين، وفي بعضها أنه يكون سؤالًا واحدًا عن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والتوجيه في ذلك -والعلم عند الله جَلَّ وَعَلَا-: أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص، فمن الناس من يُسأل الأسئلة الثلاثة، ومن الناس من يُسأل سؤالين أو سؤالًا واحدًا -والعلم عند الله جَلَّ وَعَلَا-.

المقصودُ: أن هذا الامتحان العظيم ينبغي أن نُتبِع العلم به العمل؛ بأن يسعى الإنسان لتحصيل الثبات وأسباب الثبات في ذلك الموقف العظيم؛ فإنّ له ما وراءه، ويترتب عليه ما يترتب، وبقدر ثباتك في الدنيا على الإيمان بالله وبرسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعملك بهذا الدين تكون ثابتًا في ذلك المقام، فالجزاء جزاءٌ وفاقٌ، بقدر ثباتك في هذه الدنيا على هذا الدين فإنك تثبت عند السؤال، وبقدر ثباتك على الصراط المستقيم في الدنيا يكون ثباتك على الصراط الأخروي، وبقدر أخذك من حوض سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والوحي الذي أوحاه الله إليه يكون أخذك من حوضه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم القيامة، وأنت حجيج نفسك، وأنت وما تريد لنفسك.

وهذه الأمور والله وبالله وتالله إنّها لحقٌّ، وإن هذا كله سينتقل العلم به من علم اليقين بالنسبة لأهل الإيمان إلى عين اليقين، بل إلى حقِّ اليقين، فكلنا سنموت، وكلّنا سندرك هذه الحقائق الغيبية، فينبغي أن يكون لمدارستنا ولعلمنا بهذه الأمور أن يكون لها أثر في اعتقادنا وعملنا وجِدِّنا، وأن ننفض عن أنفسنا غبار الكسل والدَّعة والركون إلى الدنيا، فالأمر والله عظيم، والمرجع إلى الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، ونحن إليه صائرون، كلٌّ سيجازى بعمله، والله المستعان.

❑ **الموضوع الثاني: ما يتعلّق بعذاب القبر**، وهو الذي ابتدأ به المؤلف رَحِمَهُ اللهُ؛ حين قال: **(وَبِعَذَابِ الْقَبْرِ لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا)**.

وهذا يقال فيه ما قيل في الموضوع السابق، وهو: أنه أنكره طوائف من أهل الضلال من جهمية، وخوارج، وكثير من المعتزلة، والعقلانيون المعاصرون، وإن شئت فقل: المتعاقلون، وإلا فهم أبعد شيء عن العقل الصريح، فهؤلاء أيضًا ممن ينكرون فتنة القبر وعذابه.

وعندنا في هذا الموضوع أيضًا خمسُ مسائل:

O المسألة الأولى: أن عذاب القبر حق ثابت قد دلت عليه أدلة كثيرة في كتاب الله وفي سنة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويُخطئ من يقول إنّ الدليل على عذاب القبر إنما هو سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهذا خطأ من جهة الواقع؛ فإن الواقع أن الأدلة من القرآن أيضًا قد دلت على هذا الأمر.

- **ومن ذلك**: قول الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى: ﴿**النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ**﴾ [غافر: ٤٦]، وهذه الآية -كما قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ- أصل عند أهل السنة في إثبات عذاب القبر في البرزخ، ولا شك أنها صريحة الدلالة على ذلك لمن تأمل؛ فإن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى أخبر أن آل فرعون النار تُعرض عليهم صباحَ مساء، غدوًا وعشيًا، وهذا لا يمكن أن يكون بالسبر إلا في واحدة من دور ثلاث:

-إما أن يكون هذا حاصلًا في الدنيا.

-أو يكون هذا حاصلًا يوم القيامة.

- أو يكون حاصلًا فيما بينهما، وهي الدار البرزخية.

➢ أما في الدنيا؛ فإننا نقطع أن هذا لم يكن حاصلًا، ما كان الأمر كما قال الله: ﴿**النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا**﴾.

➢ وهذا أيضًا لا يقع يوم القيامة، لماذا؟ لأنه قال: ﴿**وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ**﴾؛ فدلّ هذا على أن العرض إنما يكون قبل ذلك قطعًا، وقبل ذلك ما عندنا إلا الدنيا والبرزخ، وفي الدنيا هذا لم يمكن حاصلًا؛ إذن ثبت أنه في البرزخ.

ولا شك أن الأمر يدل على عذاب وشدة، ليس إلى نعيم وترفيه، ﴿**النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا**﴾، فماذا تنتظر بعد هذا إلا أن يكون نوعًا من العذاب! إذن هذا دليل من كتاب الله جَلَّ وَعَلَا على ثبوت عذاب القبر في البرزخ.

- **ومن ذلك أيضًا**: قول الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ**﴾ [الأنعام: ٩٣]، **وجه الدلالة من جهتين:**

▪ **أولًا**: في قوله: ﴿**بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ**﴾؛ الذي يظهر -والله أعلم-: أن بسط اليد هاهنا بالضرب، بدلالة الآية الأخرى، وهي قوله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذْ**

﴿يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ﴾ [الأنفال: ٥٠]؛ وهذا لا شك أنه نوع من العذاب.

■ **الوجه الثاني**: قوله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ﴾؛ والملائكة صادقون لا يكذبون. ولو تأخر هذا العذاب وقيل إن المراد هو عذاب النار في الآخرة فلا يصح أن يكون هذا الكلام صحيحًا، يعني: لا يستقيم الكلام وسيكون هناك خُلف؛ لأنهم يقولون: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ﴾، ولو تأخر ذلك إلى سنوات طويلة، وربما قرون مديدة لا يصح أن يقال إنه: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ﴾. إذن دل هذا على أن العذاب حاصل في تلك الحال، فهذا أيضًا دليل من كتاب الله يدل على ثبوت عذاب القبر.

- **الدليل الثالث**: قوله تعالى: ﴿سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ [التوبة: ١٠١]، وإحدى المرتين -والعلم عند الله جَلَّ وَعَلَا-: هي عذاب القبر؛ كما قال هذا ابن عباس وجماعة من السلف رَضِيَ اللهُ عَنْهُم ورحمهم.

والبخاري رَحِمَهُ اللهُ ذكر هذه الآيات الثلاثة في صحيحه عند الاستدلال على عذاب القبر تحت: (باب: ما جاء في عذاب القبر).

- **ومن الأدلة على هذا**: أيضًا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ [طه: ١٢٤]. وفسر هذا النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما جاء في حديث أبي هريرة مرفوعًا: بأنه عذاب القبر؛ هذا تفسير نبوي، والحديث عند البزار والحاكم وغيرهما، وقال ابن كثير في تفسيره: إسناد جيد، وحسَّنه الشيخ

ناصر الألباني رَحِمَهُ اللهُ. وجاء موقوفًا على أبي هريرة، وجاء مرفوعًا من حديث أبي سعيد، وجاء موقوفًا عليه، وجاء أيضًا موقوفًا على ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وجاء عن جماعة من السلف أيضًا تفسير المعيشة الضنك بعذاب القبر.

إذن هذه الآية أيضًا مما يدل على عذاب القبر.

- في آيات أخرى ذكر منها طرفًا ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في كتاب "الروح"، وكذلك ابن رجب في كتابه "أهوال القبور". هذا عن كتاب الله.

أما عن أحاديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإنها كثيرة متواترة، وقد روى أحاديث عذاب القبر اثنان وثلاثون من أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أحاديث كثيرة أخرجها صاحبا الصحيحين وأصحاب السنن والمسانيد وغيرهم من أهل التصنيف في الحديث، فالعلم بها علمٌ قطعي لا شك بذلك ولا ريب.

- **ومن ذلك**: قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المخرّج في الصحيحين من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، لما سألته عن عذاب القبر، فقال: «**نعم، عَذَابُ الْقَبْرِ حَقٌّ**». يا لله العجب!! نبي هذه الأمة صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يخبرنا أن عذاب القبر حق، ثم يتحذلق متحذلقٌ بعد ذلك ويُشكك أو يُنكر فيه! سبحان الله العظيم! أيُّ قسوة في القلوب هذه!!

- **ومن ذلك أيضًا**: ما ثبت في الصحيحين من حديث أبي أيوب رَضِي اللهُ عَنْهُ، أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خرج وقد وجبت الشمس، فسمع صوتًا فقال: «**يَهُودُ تُعَذَّبُ فِي قُبُورِهَا**»، أسأل الله جَلَّ وَعَلَا أن يشدد عليهم العذاب، وأن يشفي منهم صدور المؤمنين.

- **ومن ذلك أيضًا**: ما ثبت في الصحيحين عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفي غيرهما أيضًا من استعاذته عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَام من أربع: (من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن فتنة المسيح الدجال).

والأحاديث في هذا كما ذكر الكتاني متواترة، هذه الأحاديث المخصوصة التي فيها الاستعاذة من هذه الأمور الأربعة تواترت عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد جاءت على أضرُب؛ مما يدلّك على أهمية هذا الأمر، وأن هذه الاستعاذة ينبغي أن يعقد الإنسان عليها بخناصره، وأن يهتم بها غاية الاهتمام؛ فإن الأحاديث جاءت على هذه الأضرُب:

- **أولًا**: أن فيها بيان فعله عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَام، وأنه كان يدعو بهذه الدعوات، يستعيذ بالله عَزَّ وَجَلَّ من هذه الأمور الأربعة؛ هذا فعله.

- **ثانيًا**: أنه كان يعلِّم أصحابه -وتعليمهم تعليم لأمته- هذه الدعوات كما يعلِّمهم السورة من القرآن، وهذا على أي شيء يدل؟ يدل على حرصه الشديد؛ فإن تعليم القرآن يكون بحرص ومثابرة وتكرار ودقة، هكذا كان يفعل عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَام في شأن هذا الدعاء.

▪ **الأمر الثالث**: أنه أمَر بالاستعاذة من هذه الأمور الأربعة أمرًا مطلقًا.

▪ **والضرب الرابع**: الأمر منه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بتخصيص هذا الدعاء بعد التشهد: «**إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ** –يعني: إذا فرغ من تشهده– **فليَقُل: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ**...»، فما بين انتهائك من التشهد والسلام هذا موضع قد أمر فيه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالاستعاذة من هذه الأمور الأربعة، وحريٌّ بالمسلم أن يهتم بشأن هذا الدعاء.

المقصودُ: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا استعاذ من عذاب القبر دل هذا على أنه شيء ثابت، لا يستعيذ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا يأمر بالاستعاذة من شيء معدوم، إنما هو شيء ثابت وحق.

– **ومن ذلك أيضًا**: قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما أخرج الإمام مسلم: «**لَوْلَا أَنْ لَا تَدَافَنُوا لَدَعَوْتُ اللهَ أَنْ يُسْمِعَكُمْ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ**». وجاء عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أيضًا أنه قال: «**مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ الَّذِي أَسْمَعُ مِنْهُ**»؛ وهذا فيه أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد أتاه الله القدرة على سماع ما يقع من العذاب –نعوذ بالله–، لكن من رحمته بهذه الأمة ما دعا أن تسمع كما يسمع هو عَلَيهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، فقال: «**لَوْلَا أَنْ لَا تَدَافَنُوا**»؛ يعني: لولا أنْ لا يدفن بعضكم بعضًا –على تفسير لبعض أهل العلم– أو لولا أنْ لا يجرؤ أحدكم على أن يذهب إلى المقابر ليدفن أهله، أو أنكم تَهْلَكون حتى لا يمكن أن يدفن بعضكم بعضًا. **فالمقصود**: أن هذا غيضٌ من فيض مما جاء عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في إثبات عذاب القبر.

أمّا ما يتعلق بنعيم القبر:

- **فمن ذلك:** ما ذكرت لك آنفًا بحديث البراء، وفيه: أنه يُفتح له باب إلى الجنة، فيأتيه من روحها وطيبها.

- **ومن ذلك أيضًا:** ما جاء في حديث كعب بن مالك الذي ذكرتُه أيضًا: «**إِنَّمَا نَسَمَةُ الْمُؤْمِنِ طَائِرٌ يَعْلُقُ فِي شَجَرِ الْجَنَّةِ، حَتَّى يُرْجِعَهُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى جَسَدِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

- ومن ذلك أيضًا: ما ثبت في حق الشهداء: «**أَرْوَاحُهُمْ فِي جَوْفِ طَيرٍ خُضْرٍ، لَهَا قَنَادِيلُ مُعَلَّقَة بِالعَرْشِ، تَسْرَحُ مِنَ الجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى تِلْكَ القَنَادِيل**»، وهذا الحديث خرَّجه الإمام مسلم. إلى غير ذلك مما جاء في نعيم القبر.

❍ **المسألة الثانية:** الذي عليه اتفاق أهل السنة والجماعة أن عذاب القبر ونعيمه يقعان على الروح والبدن معًا؛ بحيث تنعَّم الروح مقترنة بالبدن، وتنعَّم منفردة عنه. هذا الذي حصل ووقع اتفاق أهل السنة والجماعة عليه، والأدلة عليه كثيرة.

❍ **المسألة الثالثة:** هل عذاب القبر دائم أم منقطع؟

▪ **أما بالنسبة للكافر؛** فلا شك أنه عذاب دائم.

- ويدل على هذا قوله تعالى: ﴿**النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا**﴾؛ وهذا يفيد ديمومة ذلك إلى يوم القيامة.

- ويدل على هذا أيضًا: حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عند الترمذي الذي فيه ذِكر المنكر والنكير، وفيه أن الكافر إذا سُئل فإنه يقول: «**لا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ**»، فالذي يكون أن الأرض تلتئم عليه –نعوذ بالله– حتى تختلف أضلاعه، فأخبر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقوله: «**فلا يَزَالُ فيها مُعَذَّبًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**»؛ «**فلا يَزَالُ فيها** –في هذه الأرض التي تلتئم عليه– **مُعَذَّبًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**»، نسأل الله السلامة والعافية.

▪ **وأما العاصي**؛ فقد ثبت في طائفة من العصاة أن عذابهم عذاب دائم إلى يوم القيامة.

- **ومن ذلك ممن ثبت فيه هذا**: ما ثبت في البخاري وغيره، بل ما ثبت في الصحيحين من إخباره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الرجل الذي كان يجُر إزاره من الخيلاء، قال: «**إِذ خُسِفَ بِهِ، فَهُوَ يَتَجَلْجَلُ فِي الْأَرْضِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**»، نسأل الله السلامة والعافية. فليحذر الذي يقع في هذا الأمر.

- **ومن ذلك أيضًا**: ما ثبت في حديث سمرة في البخاري، وفيه رؤيا طويلة رآها النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مما يكون في البرزخ، ومن ذلك أنه رأى الذي يُشق شدقه، وعُرِّف به وهو أنه الذي يكذب الكذبة فتُحمل عنه حتى تبلغ الآفاق، فهذا الرجل أخبر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه يُفعل به إلى يوم القيامة.

- وكذلك في هذا الحديث أخبر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الرجل الذي يُشدخ رأسه، وهو الذي أتاه الله القرآن فنام عنه بالليل ولم يعمل فيه بالنهار، في رواية في الصحيح: «**وَيَنَامُ عَنِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ**»، أخبر صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه يُفعل به إلى يوم القيامة. فهذا دليل على أن من العصاة المعذبين في البرزخ من يستمر عذابه إلى يوم القيامة، نسأل الله السلامة والعافية.

ولكن ليس في الأحاديث ما يدل على أن هذا حاصل لكل من يُعذَّب في البرزخ، بدليل: أنه في حديث سمرة السابق رأى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غير هذين ممن يُعذبون في البرزخ؛ رأى الزناة، ورأى آكلي الربا، ورأى غير هؤلاء، وما أخبر أنه يُفعل به إلى يوم القيامة إلا في ذيْنك؛ في الكذاب والذي آتاه الله القرآن .... إلخ.

قد يقال: إن هذا دليل على أنه ليس كل عاصٍ يُعذَّب أن عذابه مستمر إلى يوم القيامة، وهذا الذي يتقرر عند علماء أهل السنة أن عذاب القبر بالنسبة للعصاة قد يكون مستمرًا وقد يكون إلى أمد ثم ينقطع، وانقطاعه قد يكون بسبب؛ إما بحسنة قدَّمها ولا تزال آثارها مستمرة، أو بحسنة تُهدى إليه من إخوانه المسلمين إهداءً شرعيًّا، وقد يكون ذلك بمحض رحمة أرحم الراحمين سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، نعوذ بالله من عذاب القبر.

❍ **رابعًا**: أشير إلى أنه روي أن عذاب القبر يُرفع في رمضان، أخرج هذا أبو يعلى في مسنده عن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ موقوفًا، ولكنه لا يصح، ضعَّفه ابن رجب وغيره من أهل العلم.

فالذي أعلمه أنه لا يصح في هذا الباب شيء، ولكن فيما يتعلق بانقطاع العذاب الذي يظهر—والعلم عند الله جَلَّ وَعَلَا- من قول الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى: ﴿**وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَى رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ * قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ**﴾ [يس: ٥١-٥٢]. الشاهد: في قوله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى عن هؤلاء: ﴿**مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا**﴾، جاء عن أبي بن كعب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وعن جماعة من السلف؛ كمجاهد وقتادة والحسن رَحِمَهُم اللهُ وغيرهم: أن أهل القبور يُفتَّر العذاب بين النفختين، فيرقدون رقدةً. ولذلك إذا بُعثوا قالوا: ﴿**مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا**﴾؛ لأنهم كانوا في رقدة. هذا الذي يظهر من هذه الآية، والتفسير فيه -كما ذكرت لك- جاء عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم، والعلم عند الله جَلَّ وَعَلَا.

❍ **المسألة الخامسة**: الأسباب المقتضية لعذاب القبر.

هذه الأسباب أسباب يمكن أن نجعلها في قسمين: في سبب عام، وأسباب خاصة.

▪ **أما السبب العام**؛ فإن المعاصي عمومًا مما يُخشى أن تكون سببًا لعذاب القبر، ويدل على هذا: قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً**

﴿ضَنْكًا﴾، وقد سمعتَ تفسير النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لهذه الآية بأنها في عذاب القبر. والإعراض عن ذِكر الله يكون بأمرين: بترك ما أوجب الله، وفعل ما حرم الله. إذًا يُخشى من المعاصي عمومًا أن تكون سببًا في عذاب القبر، وعلى من يريد نجاة نفسه أن يحذر.

■ **أما الأسباب الخاصة**؛ فإنه قد جاء التنصيص على أنها سبب لعذاب القبر، لها مزيد اختصاص بكونها سببًا لعذاب القبر.

- ومن ذلك: النميمة.

- ومن ذلك: عدم التنزه عن البول.

وقد جمعهما حديث ابن عباس المخرَّج في الصحيحين؛ حينما مر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقبرين وأخبر أنهما يعذبان، قال: «**وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ**». وفي رواية: «**وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، بَلَى**». وفي رواية: «**وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، وإنهما لكبير**»؛ ما يعذبان في كبيرٍ تركه، أو في كبيرٍ في نظرهما، يعني: مما يستصغر، والحق أنّهما أمران عظيمان وذنبان كبيران، «**أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ لَا يَسْتَبْرِئُ مِنْ بَوْلِهِ**»؛ يعني: يتساهل في أمر النجاسة التي تقع على بدنه أو تقع في ثيابه،

والناس في هذا طرفان ووسط:

▪ منهم من يتساهل ولا يبالي؛ وهذا الذي جاء فيه الوعيد، حتى إنه جاء عند الدارقطني والحاكم وغيرهما أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**تَنَزَّهُوا عَنِ البَوْلِ، فَإِنَّ عَامَّة عَذَاب القَبْرِ مِنْهُ**»، وعند أحمد، قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ فِي الْبَوْلِ**»، فهذا من أعظم الأسباب التي تقتضي عذاب القبر.

أقول: هذا هو الصنف الأول يتساهل، فينبغي أن تكون هذه الأحاديث سببًا لأجل أن يحذر.

▪ يقابل هذا من يغالي ويتنطع وربما خرج إلى نوع من الوسوسة، يبالغ جدًا في مسألة الطهارة حتى تعود الطهارة، ولربما تعود الصلاة همًّا عظيمًا على رأسه.

▪ والوسط بين هذا وهذا، وهذا الذي ينبغي أن يكون عليه المؤمن.

- ومن أسباب عذاب القبر –نعوذ بالله منه-: جرُّ الإزار خُيلاء كما سمعت في الحديث الماضي.

- ومن ذلك: المعاصي التي جاء ذكرها في حديث سمرة، وهي: الزنا، وأكل الربا، وأن يغفل الإنسان عن كتاب الله بعد إذ آتاه الله إياه، يؤتيه الله القرآن فينام عنه بالليل ولا يعمل فيه بالنهار، يتشاغل عنه حتى ينسى حروفه ويضيع حدوده.

وقد ذكر الحافظ رَحِمَهُ اللهُ في الفتح بإسناد جيد كما قال عن ابن سيرين رَحِمَهُ اللهُ في الذي ينسى القرآن: (كانوا يكرهونه ويقولون فيه قولًا شديدًا).

- كذلك الذي ينام عن الصلاة المكتوبة؛ كما جاء في هذا الحديث.

- أيضًا الغلول من الغنيمة؛ كما في قصة الرجل الذي كان مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثم جاءه سهم، فقيل: هنيئًا له الجنة، فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كَلَّا وَالله، إِنَّ الشَّمْلَةَ الَّتِي غَلَّهَا يَوْمَ خَيْبَرَ مِنَ المَغَانِمِ لَمْ تُصِبْهَا الْمَقَاسِمُ لَتَشْتَعِلُ عَلَيْهِ نَارًا**»، نعوذ بالله.

فهذا مما جاء في أسباب عذاب القبر. **ويقابلها أسباب الوقاية منه**، وهذه مما ينبغي أن يحرص عليها المؤمن.

- من ذلك: الاجتهاد في عمل الصالحات ما أمكنه ذلك، يجتهد ويثابر فإن هذا سبب للوقاية من عذاب القبر.

- ومن ذلك أيضًا: الشهادة في سبيل الله؛ فالنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبر - كما عند الترمذي-: «**لِلشَّهِيدِ عِنْدَ اللهِ سِتُّ خِصَالٍ**» وذكر منها: «**وَيُجَارُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ**».

- أيضًا من الأسباب: أن يبتلى الإنسان بمرض باطني يتسبب في وفاته، وهذا من رحمة الله عَزَّ وَجَلَّ بعباده؛ أن هذه الأمراض والأورام سببٌ للرحمة والوقاية

من العذاب. ويدل على هذا: قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –كما عند أحمد والترمذي وغيرهما بإسناد صحيح– قال: «**مَنْ يَقْتُلُهُ بَطْنُهُ فَلَنْ يُعَذَّبَ فِي قَبْرِهِ**».

– ومن الأسباب أيضًا: كثرة الاستعاذة من عذاب القبر؛ فما كان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليحرص أشد الحرص على تعليم أمته أن يستعيذوا بالله من عذاب القبر، ومن الأمور الثلاثة المذكورة؛ إلا لأنّ هذا سبب للوقاية بتوفيق الله عَزَّ وَجَلَّ ورحمته من الوقوع في هذا الأمر، والعلم عند الله جَلَّ وَعَلَا.

❑ **ننتقل بعد ذلك إلى الموضوع الثالث:**

هذا الموضوع –موضوع عذاب القبر ونعيمه وفتنة القبر وسؤال الملكين– مما كثُر في هذا العصر التعرض له بالتشكيك والإنكار والتشغيب؛ وذلك من قِبل أناس يدَّعون أنّهم عقلانيون حداثيون، يروِّجون شبهات تؤثر على الأغمار وتُضعف يقين الجهال؛ فينبغي الحذر من ذلك، فما أكثر اجتهاد هؤلاء –قبّح الله سعيهم– بالتشويش على عقائد المسلمين، ولا سيما في هذه المسألة، وينشرون هذا في وسائل التواصل والإعلام، ويتلقف هذا من يتلقفه.

➢ **وفيما يتعلق بعذاب القبر يذكرون شبهات عدة، ورأيت أن أشير إلى خمس منها مع الإجابة على ذلك:**

❍ **الشبهة الأولى**: وهذا من العجب! أنهم يستدلون على إنكار عذاب القبر بأدلة من السنة، وإن أردت أن تعجب فدونك هذا الأمر، أحاديث رسول الله

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التي جاءت متواترة على إثبات عذاب القبر، تستدل على إنكار ما أثبتت بحديث من السنة! نعوذ بالله من عمى البصر والبصيرة!

من ذلك: أن بعض هؤلاء المتحذلقين يستدل على إنكار عذاب القبر بقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا عَذَابَ دُونَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ**»، هكذا يقتطع هذا القدْر من الحديث ويقول: هو دليل على أنه لا عذاب في البرزخ.

- و**الجواب عن هذا**: أن أعيد الدعاء، فأقولُ: أعوذ بالله من عمى البصر والبصيرة. هذا الحديث الذي تستدل به هو بعينه دليلٌ على إثبات عذاب القبر، كيف رأيت هذا القدْر ولم تر غيره في الحديث نفسه! ناهيك عن الأحاديث الأخرى.

بيان ذلك: أن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ أخرج في مسنده بإسناد صحيح، بل على شرط البخاري؛ كما قال ابن حجر، بل على شرط الشيخين كما قال ابن كثير، من حديث عائشة رَضِي اللهُ عَنْهَا: أنه كانت يهودية تخدمها، فلا تصنع لها عائشة رَضِي اللهُ عَنْهَا شيئًا إلا قالت لها: وَقَاكِ الله من عذاب القبر، فسألت عائشة رَضِي اللهُ عَنْهَا النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هل للقبر عذاب قبل يوم القيامة؟ فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا، وَعَمَّ ذَلِكَ؟**»، فأخبرته بما قالت اليهودية، فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كَذَبَتْ يَهُودُ وَهُمْ عَلَى اللهِ أَكْذَبُ، لَا عَذَابَ دُونَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ**». هذا القدْر صحيح وثابت ولا شك فيه ولكن له تتمة، وهذا الذي يُغفِله من يُغفله من هؤلاء الضالين المضلِّين، يؤمنون ببعض الكتاب

ويكفرون ببعض، فإن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: (ثُمَّ مَكَثَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَمْكُثَ، فَخَرَجَ ذَاتَ يَوْمٍ مُنتصْفَ النَّهَارِ مُشْتَمِلًا بِثَوْبِهِ وعَيْنَاهُ مُحْمَرَّتان وَهُوَ يقول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «**أَيُّهَا النَّاسُ أَظَلَّتْكُم الفِتَن كَقِطَعِ اللَّيْلِ المظلم، أَيُّهَا النَّاسُ، لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا وَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا، أَيُّهَا النَّاسُ** –هذا هو الشاهد– **اسْتَعِيذُوا بِاللهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، فَإِنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ حَقٌّ**»). الحديث نفسه، وإذا بهذا يستدل بشطر منه ويُغفل باقيه!

وتوجيه ذلك مع بقية الأحاديث: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يكن عنده علمٌ من ربه أن العذاب يقع على من شاء الله من عصاة الموحدين من أهل الإسلام، إنما كان عنده علم أنه يقع على الكفار، ولذلك في صحيح مسلم في قصة شبيهٌ سياقها لهذا الحديث: أن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا سألت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عما أخبرت به اليهودية، فقال: «**كَذَبَت، إِنَّمَا تُفْتَنُ يَهُودُ**». إذن كان عنده علم أن العذاب إنما يقع على الكفار، ولم يكن عنده علمٌ أن أهل الإسلام والتوحيد يكون لهم ما يكون، ثم أوحى الله عَزَّ وَجَلَّ عليه بذلك، فأخبر به كما جاء في هذا الحديث وكما جاء في أحاديث أخرى.

▪ **وقد يقول قائل**: ولكن في الصحيحين أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما دخلت على عائشة تلك اليهودية التي دعت لها فقالت: "أعاذَكِ الله من عذاب القبر"، فسألت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: «**نَعَمْ، عَذَابُ الْقَبْرِ حَقٌّ**». وفي

رواية: أن الذي دخل عليها عجوزان من عُجُز اليهود -يعني من عجائز اليهود في المدينة- فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**صَدَقَتَا، عَذَابُ الْقَبْرِ حقٌّ**».

- **فالجواب عن ذلك أن يقال**: الجمع بين الأحاديث يقتضي أن يقال: إن هذه القصة قد تكررت؛ ففي المرة الأولى ما كان عند النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علم فكذَّب اليهودية، ثم أُوحي إليه ولم تعلم عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، ثم تكرر منها السؤال فأخبرها بقوله: «**نَعَمْ، عَذَابُ الْقَبْرِ حَقٌّ**» وصدَّق اليهودية أو اليهوديتين فيما أخبرتا به، والعلم عند الله جَلَّ وَعَلَا.

❍ **الشبهة الثانية**: قول بعضهم: كيف يكون ثمة عذابٌ في البرزخ دون أن يكون هناك حساب؟ الحساب إنما يكون يوم القيامة، فكيف يكون عذاب قبل الحساب؟!

- فيقال: الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى على كل شيء قدير يفعل ما يشاء، والمهم أنه لا ظلم، فالله جَلَّ وَعَلَا لا يظلم عباده، قد حرم الظلم على نفسه وجعله على عباده محرمًا، فإذا عذب من استحق العذاب فإن هذا عدل منه سُبْحَانَهُ وَتعَالَى ولو لم يكن ثمة حساب، الحساب هو توقيف العباد على أعمالهم وتقريرهم بذلك وتذكيرهم ما نسُوا منها، لكن هذا لا يعني أن العذاب إذا وقع على المستحق دون أن يسبقه هذا الحساب أنه يكون ثمة ظلم في ذلك، حاشا وكلا.

ثم إننا نقول: أنت -يا أيها المتحذلق الذي تنكر أحاديث عذاب القبر، وتدَّعي أنك تستدل بكتاب الله فحسب نقول: هذا كتاب الله، الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى

يقول: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ﴾ [الأنفال:٥٠]، هذا متى؟ يوم القيامة؟! لا، هذا عند الوفاة؛ لأنه قال: ﴿إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾؛ فهذا قبل يوم القيامة، فمع ذلك حصل العذاب، وهو أن تُضرب وجوههم وأدبارهم، ومع ذلك لم يسبق ذلك حسابٌ.

ونقول: إن العذاب يقع في البرزخ كما يقع أنواع من العذاب في الدنيا، وما الإشكال في ذلك؟! الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى يقول: ﴿سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ﴾، هذا متى؟ هذا في الدنيا وفي البرزخ، ﴿ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾، ثم بعد ذلك يكون الحساب والجزاء الأخروي، وهذا لا إشكال فيه. والله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى أيضًا يقول: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي﴾ انظر الجزاء ﴿فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾.

إذن: الله سبحانه يفعل ما يشاء، فإذا شاء أن يُعذب بما شاء قبل المحاسبة فعل، وإن شاء أن يُعذب بعد المحاسبة فعل، وهو سُبْحَانَهُ وَتعَالَى عدلٌ في هذا وفي هذا ولم يَظلم.

❍ **شبهة ثالثة** وهي من أكثر ما يذكره هؤلاء، وهي: زعمهم أن الله سبحانه ذكر عذاب النار في القرآن كثيرًا، ولكنه ما ذكر عذاب القبر ولو مرة واحدة، فدلّ هذا على أن عذاب القبر غير ثابت.

- **والجواب عن هذا من وجهين:**

■ **أولًا**: أن يقال: إنه لا يُسلَّم أن عذاب القبر غير واردٍ في القرآن، بل هو وارد في القرآن كما سبقت الأدلة على ذلك، فسقطت الشبهة، كما ذكر الله عذاب النار في القرآن؛ فإنه ذكر عذاب القبر.

■ **الجواب الثاني** أن نقول: هب أنه لم يُذكر عذاب القبر في القرآن، فكان ماذا؟ فإنه قد ذُكر في سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أحاديث كثيرة، أحاديث عذاب القبر كما قال ابن كثير رحمه الله كثيرة جدًا.

فنحن نقول: إنه إذا كان كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ حجة وكان ما فيه حقًّا؛ كذلك الأمر في سنة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنّها حجةٌ، وإن ما فيها حق، فالسنة شقيقة القرآن، والنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد أوحي إليه بالسنة كما أوحي إليه بالقرآن، فإنه لا ينطق عن الهوى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. الوحي الذي أتاه الله إياه نوعان: وحي متلو، ووحي غير متلو، ولا فرق بينهما في الحجية والاستدلال، متى ما ثبت الدليل من الكتاب أو السنة وجب الأخذ به، ولا يجوز لمؤمنٍ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتردد في ذلك.

وإننا نقول لهذا المتحذلق: هل أنت لا تأخذ إلا بما كان قد جاء في كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ فحسب دون ما جاء في سنة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ إن قلت بذلك فقد سقط الدين، لأنه لا يمكن أن يكون ثمة قيام للدين إلا بإثبات ما أثبته رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في سنته؛ كثير من العبادات ستسقط! أين الآذان في القرآن؟ هذا الذي أطبق عليه المسلمون جميعًا في كلِّ أقطار الأرض منذ

عهده صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى اليوم أين هو في القرآن؟ غير موجود. أين الدليل على ركعات الصلوات؟ هذه التي اتفق المسلمون قاطبة على أنهم يُصلُّونها، أين ذلك في كتاب الله؟ وأين الدليل على كثير من أفعال الصلاة وأقوالها؟ لا وجود لذلك إلا في سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. أين الدليل على عدد أشواط الطواف والسعي وكثير من أفعال الحج وأقواله ومناسكه؟ أين الدليل على كثير من تفاصيل الصيام والزكاة؟ أين الدليل على كثير من الأحكام الشرعية المتعلقة بالنكاح والطلاق والرضاع؟ كثير من المعاملات المتعلقة بالبيع والربا والإجارة والحَجْر والتفليس والشُفعة، وأشياء وأشياء لو شئت أن أعددها لطال المقام، أين الدليل على هذ كله إن كنت لا تستدل إلا بكتاب الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى؟ سيأتي مزيد لبيان هذه الجزئية فيما يأتي من الأصول الجامعة إن شاء الله في حجية السنة.

❍ **الشبهة الرابعة** وهي من أسخف الشُبه، وهي: ما قال بعضهم: إن حديث منكر ونكير من الإسرائيليات.

- يا لله العجب!! أعوذ بالله من عمى البصر والبصيرة. أحاديث إثبات الفتَّان، إثبات الملكين اللَّذين يتوليان سؤال العبد في قبره من الاسرائيليات!! ما يدري الإنسان ماذا يقول في هذا الكلام.

كون السؤال في القبر يكون من ملكين؛ هذا ثابت في الصحيحين، في أصحِّ الكتب على وجه الأرض بعد كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ، في صحيح البخاري وفي

صحيح مسلم من حديث أنس رَضِي اللهُ عَنْهُ: «**أنَّ الميت إذا أُقعد في قبره أتاه الملكان** ....» إلخ ما قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وثبت أيضًا في حديث البراء ذِكر المَلَك هذا في البخاري، وثبت في مسلم من حديث أسماء، ولا أدري إن كان الصحيحان قد أصبحا من كتب الإسرائيليات! هذا علمٌ جديد لا يعلمه أحد من المسلمين قط إلا هذا الذي تفوه بهذه السخافة.

وأما التنصيص على اسمهما وأنهما المنكر والنكير؛ فإن هذا قد ثبت في سنن الترمذي بإسناد جيد ثابت عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أخبر أن أحدهما يقال له: المنكر، والآخر يقال له: النكير. هل أيضًا ما ثبت في السنن التي قبِلها المسلمون وتعبَّدوا لله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى بما صح فيها عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أيُعد ذلك من الإسرائيليات؟! إن هذا لمن السخافة بمحل!

❍ **الشبهة الخامسة** وهي شبهة قديمة حديثة، تناولها العلماء المتقدمون والمعاصرون أيضًا وهي: زعمهم أننا لو فتحنا القبر فإننا لا نجد شيئًا، لا أثر لما جاء في النصوص لا من سعة القبر ولا من ضيقه، ولا من اختلاف الأضلاع ولا أثر للضرب أو العذاب، أو ما يُفتح له من الجنة أو من النار.. إلخ ما هنالك، لا نجد أثرًا لذلك الميت على ما هو عليه، فلو كان هذا صحيحًا وواقعًا لرأينا أثرًا لهذا.

- وهذا الإنسان ينبغي أن يُذكَّر بحقيقة إيمانه، هذا الذي أخبر به النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الأمر الغيبي، وإنّ الذي يقع في القبر ليس من جنس الحياة

الدنيوية التي نحن عليها الآن، هذه حياة أخرى، هذه حياة برزخية، الله أعلم بما فيها، فليس الأمر من عالم المشاهدة، إنما هذا أمر غيبيٌّ.

- وإننا نقول لهذا الإنسان: أرأيت لو كنت تقف أمام رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأخبرك أنّ في القبر عذابًا ونعيمًا ماذا كنت أنت قائل؟ إن كنت ستكذبه فالحديث معك ليس هذا مجاله، إنما نتحدث معك على أنك كافر بالله جَلَّ وَعَلَا، ملحد أو نصراني أو مرتد هذا بحث آخر، وإن كنت تزعم أنك من المسلمين فإنه واجب عليك أن تُسلِّم بذلك.

- ثم يقال ثالثًا: الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى قد قال في القرآن: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ**﴾، ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ**﴾ -والدليل من كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ- أين هذا في الواقع المشاهد؟ كم رأى الناس كفارًا يموتون ومع ذلك ما رأينا بأعيننا شيئًا ممّا أخبرت به هذه الآيات؟ وأيُّ جواب تجيب به عن هذه الآية هو جواب عليك فيما أنكرت من أحاديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. اللهم إلا إذا كنت ستكذب بكتاب الله عَزَّ وَجَلَّ فالبحث معك حينئذٍ سيكون بحثًا آخر، سيكون بحثًا في الأصل وهو الإيمان بالله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى؛ سنقرر معك ابتداءً هل تؤمن بالله عَزَّ وَجَلَّ أم لا؟ فإذا سلَّمت بذلك انتقلنا معك إلى البحث في كمال الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى الكمال المطلق، إذا تقرر هذا عندك ننتقل بعد إلى إثبات حكمة الله جَلَّ وَعَلَا، فإذا تقرر هذا انتقلنا معك

بعده إلى الكلام عن ثبوت النبوة، فإذا تقرر هذا انتقلنا معك خامسًا إلى إثبات صدق رسول الله محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والبراهين القطعية اليقينية على أنه رسول من عند الله حقًا، فإذا تقرر هذا لم يبق أمامك إلا أن تذعن وأن تُسلِّم بما أخبر به صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أمور الغيب.

- **الجواب الرابع**: قبل أن نتحدث عن عذاب القبر حدثني -يا أيها المنكِر- عن الموت ما هو؟ سيقول: مفارقة الروح للبدن، فنقول له: نحن لا نرى شيئًا يخرج، كم رأى الناس أمواتًا يموتون بين أيديهم؟ هذا يمكن إنكاره!! لا يمكن إنكاره. هل رأى أحد شيئًا يخرج؟ ما رأى أحد شيئًا يخرج، هذا ونحن في هذه الدنيا وما انتقلنا بعد إلى الحياة البرزخية ونحن نشاهد بأعيننا ما يحصل لإنسانٍ كان منذ لحظات من أهل هذه الحياة، ومع ذلك نحن لا نرى شيئًا، ماذا أنت قائل؟ هل الذي خرج منه هو الأكسجين مثلًا؟ تقول: الهواء والأكسجين لا يُرى، نقول: الأمر سهل، عندنا هذه الاسطوانات المليئة بالأكسجين يمكن أن نحقن بها هذا الميت، وبالتالي يعود على زعمك إلى الحياة، أم أن الذي خرج شيء آخر وهو من أمور الغيب؟ إذن أنت بين أمرين: إما أن تُسلِّم بالغيب، وإما أن تكون منكرًا للموت؛ وبالتالي تكون قد أضحكت العقلاء على عقلك.

- **الأمر الخامس**: حدِّثني -يا أيها المنكر- عن شخص نام بجوارك فرأى ما رأى من أمور شديدة؛ من شدة، من كرب، من ضرب، ولربّما قام فزعًا، ولربما قام وجسده يشعر فيه شيئًا من الآلام، هذا يقع -يا إخوة- أم لا يقع؟ هذا يقع،

وأنت بجواره لم تر شيئًا، هذا وأنت وإياه في الدنيا!! ماذا أنت قائل؟ ستقول: هذا شيء تعلق بالمنامات. نقول: وما هي حقيقة هذه المنامات؟ أنت لا تؤمن إلا بالشيء الذي تراه من المحسوسات، فما حقيقة هذه المنامات التي أثرت على نفسية هذا النائم، وربما أثرت على جسده، وأنت بجواره ما شعرت بشيء؟

- **حدِّثني بأمر سادس** –يا أيها المنكر هداك الله- : أرأيت لو كنت تسير بجوار رجل، هل يمكن أن يكون مبتسمًا لك وقلبه مليء بالغيظ والكيد والبغض والحسد لك ؟ لماذا لا يمكنك معرفة ذلك؟ ستقول -إن كنت من العقلاء-: إن الله طوى عنا معرفة ما في القلوب، نقول: أحسنت، وإننا لنقول: إن الله طوى عنا ما يكون في القبور، **كما أن الله طوى عنا معرفة ما في القلوب فقد طوى عنا معرفة ما في القبور**.

إذن الخلاصة: إما أن تكون مؤمنًا بالغيب، مصدقًا لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو أنه سيكون شأنك شأنًا آخر.

❑ أقول بعد هذا –يا إخوتاه- **انتقل إلى الموضوع الرابع والأخير**: المتأمل في أحوال هؤلاء المشككين المرتابين فيما يتعلق بعذاب القبر أو غيره من حقائق الشرع التي لا يفتأ هؤلاء من تشكيك الناس فيها وبث الريب في أوساطهم، إنك إن تأملت أحوالهم وجدت الخلل عندهم راجعًا إلى أمرين:

- أولًا: خللٌ في الإيمان بالغيب.
- ثانيًا: خللٌ في اعتقاد حجية السنة.

تأمل أحوالهم ستصل إلى هذه النتيجة؛ أن القوم عندهم خلل في الإيمان بالغيب، وعندهم في خلل في اعتقاد حجية السنة؛ وحينئذٍ أقول: **هذه أصول جامعة تتعلق بالإيمان بالغيب، وبعدها بعون الله أصول جامعة تتعلق بحجية السنة؛ ضعها أمام ناظريك وافتح لها قلبك لعلها تكون سببًا للهداية إلى الحق.**

❍ أولًا: أصولٌ في الإيمان بالغيب:

✸ **الأصل الأول**: الإيمان بالغيب عمدة الإسلام وحقيقة الإيمان، ولا عقيدة إلا بالإيمان بالغيب، كل الاعتقاد في حقيقته ليس إلا إيمانًا بالغيب.

يا أيها الإنسان ما هو الإيمان؟ ما أركانه؟ ما أصوله؟ أليس أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر؟ أليس هذه أمورًا غيبية؟ إذن كيف تشكك في أمرٍ غيبي، والاعتقاد والإيمان إنما هو غيب! إذن لا عقيدة ولا إيمان ولا إسلام ليس فيه إيمانٌ بالغيب؛ والله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى ذكر في صفات المؤمنين أول صفة وهي: ﴿**الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ**﴾ [البقرة: ٣]، هذه حقيقة الإيمان.

حقيقة الإيمان بالغيب هي أن نرجع في معرفة ما لا نعرف إلى من عرَّفنا به، ثم نصدقه في قوله؛ هذه هي حقيقة الإيمان بالغيب، والذي أخبرنا بهذا هو الذي وصفه الله جَلَّ وَعَلَا في قوله: ﴿**وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ**﴾ [التكوير: ٢٤] محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،

﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ ، ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾، قراءتان سبعيتان متواتران.

-ليس هو -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبأبي هو وأمي- على الغيب بضنين كاتمًا يكتم ولا يبين، بل قد بلَّغ ما أمره الله عَزَّ وَجَلَّ ببلاغه.

-﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾؛ يعني: بمتهم، بل إنه الصادق المصدوق صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فنحن نؤمن بكل ما أخبر به صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ إذ إنه لا ينطق عن الهوى.

✸ **الأصل الثاني**: ليس في أمور الغيب ما يحكم العقل بامتناعه واستحالته، ونتحدى على هذا؛ ليس هناك شيء يجزم العقل بأنه ممتنع من أمور الغيب البتة، إنما في أمور الغيب ما لا سبيل للعقل إلى إدراك كُنهه وحقيقته، يقف العقل عنده حاجزًا، أو أنه شيء بخلاف ما اعتاد العقل التفكير فيه، هذا يمكن أن يقع ولا إشكال في أن يقع؛ لأن عقل الإنسان محدودٌ بالحواس الخمس، وما كان وراءها فإنه لا سبيل للعقل لإدراكه، لكنه لا يحكم بامتناعه، إنما يقف عاجزًا دونه.

✸ **الأصل الثالث**: العقل أضعف من أن يحيط علمًا بكل شيء، والحواس ليست المعيار لإثبات كل شيء. العقل أضعف من أن يحيط علمًا بكل شيء؛ وهذا مما لا يختلف فيه عاقل، العقل ينادي بالعقلاء: إن لي حدودًا لا يمكنني تجاوزها، فما زاد عليها وما كان فوقها فلا سبيل لي لإدراكه.

قدرة الإنسان محدودة، عقله وحواسه، سمعه وبصره، قوته كل ذلك محدود لا يمكنه أن يتجاوزه، بل يقف عاجزًا أمام أمور كثيرة. فلو قيل لأحدٍ: عُدَّ حبات الرمال وعُد نجوم السماء، لقيل: إن هذا يمكن أن يُعد، هذه أشياء محدودة ومعدودة، لكن العبد أضعف من أن يقوم بذلك. حدثني عن روحك التي بين جنبيك؛ كيف هي؟ ما جنسها؟ ما مادتها؟ ما حجمها؟ هل يمكن أن يجيب؟ لا يمكنه أن يجيب لأن العقل أضعف من ذلك، والحواس ليست المعيار لإثبات الأشياء وحدها.

وبناء عليه؛ فمن عجز عن إدراك أقرب شيء إليه فهو لما سواه من الأمور أعجز.

✸ **الأصل الرابع**: نحن عاجزون عن معرفة أمورٍ كثيرة من الأمور المحسوسة في هذا العالم، فعجزنا عن إدراك حقائق الغيب أولى. في العالم أشياء كثيرة يقف العقل أمامها عاجزًا ويعلم أنه لا يعلم، كل عاقلٍ يُدرك ويعلم أنه لا يعلم، ويعترف بأنه يجهل، وكل يومٍ تترسخ هذه الحقيقة، كل اختراع كل اكتشاف علمي يُثبت لنا هذه الحقيقة.

كلما أدبني الدهر ... أراني نقص عقلي
وإذا ما ازددت علمًا ... زادني علمًا بجهلي

قبل سنوات، لو قيل لأحد إن قطرة ماء واحدة يعيش فيها آلاف من الكائنات الحية، لو تكلم متكلم بهذا أكان يُصدَّق؟ اليوم هل هناك من يُكذِّب؟

هذا شيء يرى بالعين، قطرة واحدة يعيش فيها ما شاء الله من كائنات حية، لكن هذا كان قبل سنوات أمرًا مجهولًا؛ وبالتالي يمكن أن يتسرع متسرع فينكره، الآن تبين لنا أن هذا الإنكار غير صحيح.

هذا الكون مليء بالأشياء، وكلما ارتفع الإنسان في العلوم التجريبية فإنه يجزم بذلك ويزداد قناعة به، مقدار ما يعلمه الناس من هذا الكون وحقائقه لا يزال نزرًا يسيرًا، وهم يجزمون -أعني العلماء التجريبيين- بوجود أشياء كثيرة لا علم لنا بها، مع أنهم يجزمون بوجودها لكنهم لا يُدركونها، حتى قال بعضهم: إن مقدار ما يعلمه الإنسان -كل البشرية بكل تقنياتها- مقدار ما يعلمونه من هذا الكون لا يتجاوز ٥٪، والباقي ٩٥٪ ما بين أشياء مجهولة؛ إما أن يكون مادة مظلمة، وإما أن يكون طاقة مظلمة.

أنا في هذا كله أتحدث عن هذا الكون المشاهد، عن شيء يتعلق بالحياة الدنيا، فماذا عن الدار الآخرة؟ وماذا عن الحياة الغيبية؟ وماذا عن الحياة البرزخية؟ إذا كنّا فيما يتعلق بهذه الحياة عاجزين غير مدركين ومحيطين؛ فنحن عن غير هذه الحياة في الإدراك أعجز.

✸ **الأصل الخامس**: ليس في الإيمان بالغيب تعطيلٌ للعقل، وإنما فيه صيانة له عن الخوض فيما هو فوق طاقته.

إياك أن يتسلل إليك وَهْمٌ وهو أن الإيمان بالغيب يعني أن نعطل عقولنا، لا والله، بل هذا في الحقيقة وضعٌ للعقل في محله، وعدم تكليف له بما هو فوق

طاقته؛ لأن لو كُلف فوق طاقته فإنه سيتيه، سيضيع. إذًا العقل يقتضي أن نضع العقل في محله، ولا نتجاوز به محله.

✸ **الأصل السادس**: الخبر الصادق مصدرٌ من مصادر المعرفة. لا أقول إن هذا قول المسلمين، بل أقول إن هذا قول جميع العقلاء، فكل العقلاء مطبقون على أن الخبر الصادق مصدر من مصادر المعرفة، ويستحيل -وأكرِّر- يستحيل أن ينفك أحدٌ مهما أعلن عن تعاقله يستحيل أن ينفك عن قبول الأخبار، مستحيل، بل لابد أن يكون قابلًا للأخبار، قلَّت هذه الأخبار أو كثُرت. ونحن نقول: إن الدلائل اليقينية القطعية قد أخبرت أن أصدق الأخبار هي ما جاءنا من كلام الله وكلام رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي أوحاه الله إلى نبيه محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

✸ **الأصل السابع والأخير** وهو الخلاصة، وإن شئت فقل: هو محور البحث كله: منصِب التحكيم لا يقبل الفراغ والشغور؛ فإما وحيٌ معصوم، وإما عقلٌ غير معصوم. هذا هو المُعترك بين أهل الإيمان وأهل الريب.

منصب التحكيم؛ ما الذي يُحتكم إليه؟ ما هو الحاكم؟ ما هو المرجع؟ ما هو الذي ينبغي أن يُسلَّم إليه؟ ما هو الشيء الذي يجب أن يكون متبوعًا وغيره تابعًا له؟ ما عندنا إلا أمران:

١. إما أن يكون وحيًا معصومًا.

٢. وإما أن يكون عقلًا غير معصوم.

وليختر كل إنسان ما يحب أن يكون المرجع عنده. هذا -يا إخوتاه- هو خلاصة كل ما يقع في ساحة الصراع الفكري العقدي اليوم هو هذا. المرجع ما هو؟ المعوَّل على أي شيء؟ ما هو الحكَم؟ ما هو المتبوع؟ علينا أن ندندن على هذه القضية؛ إنه لا يمكن أن يكون هذا المنصِب شاغرًا؛ إما أن يكون وحيًا معصومًا، وإما أن يكون عقلًا غير معصوم، وكل عاقل لابد أن يُقدِّم المعصوم على غير المعصوم.

❍ **أختم بعد هذا بالتنبيه على الشق الثاني من سببي الانحراف في هذه المسائل الغيبية**، وهو ما كثُر الكلام فيه من المُشغِّبين والمشككين وأصحاب المآرب -أعني الطعن في سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والتشغيب على حجيتها-؛ **فهذه أصول عشرة جامعة تتعلق بهذا الموضوع**، ولعلي أكون قد ذكرتها في مجالس سابقة، ولكن الأمر كما قيل: المكرّر أحلى.

✸ **الأصل الأول**: السنة شقيقة القرآن، ولا غنى لواحدٍ منهما عن الاخر، بل ولا ينفع الإيمان بأحدهما دون الآخر.

اعلم هذا وأيقن بهذا، السنة شقيقة القرآن ولا يُغني إيمان بواحد منهما عن الإيمان بالآخر، بل والله لا ينفع، لا ينفعك إيمانٌ بالقرآن دون أن تكون مؤمنًا بالسنة، ولا ينفعك إيمان بالسنة دون أن تكون مؤمنًا بالقرآن.

✸ **الأصل الثاني**: لا تعارض بين السنة والقرآن، بل هما متفقان مؤتلفان، وكل دعوى بخلاف هذا سببها الجهل أو سوء القصد. ومن رُزق الإنصاف

وسبَر كل دعاوى الجاهلين المتجاهلين للتعارض بين السنة والقرآن فإنه سيكتشف أنها دعاوى ساقطة، وأنه لا يمكن البتة أن يختلف الوحي -أعني القرآن والسنة-، بل لابد أن يكونا متفقين مؤتلفين غير مختلفين.

✸ **الأصل الثالث**: لا يمكن الاستغناء بالقرآن عن السنة؛ وحقيقة هذه الدعوى الاستغناء عن الإسلام والسعي في تقويضه؛ إذ لا ثبوت للإسلام بلا سنة، ولا يُفهم إسلامٌ بلا سنة، ولا يُقبل إسلامٌ بلا سنة، أنعِم النظر في هذه الكلمات؛ فإنها والله حق، والدلائل والبراهين عليها كثيرة.

✸ **الأصل الرابع**: من يطع الرسول فقد أطاع الله، ومن أخذ بالسنة فقد أخذ بالقرآن، ومن أعرض عن السنة فقد أعرض عن القرآن. أولئك الجاحدون للسنة هم ورب السماء قد جحدوا القرآن قبل أن يجحدوا السنة.

✸ **الأصل الخامس**: يستحيل فهم القرآن والعمل به بمعزل عن السنة؛ فإنها بيانه وتفسيره. لا يمكن أن تفهم القرآن إذا لم تأخذ بسنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإلا فأجبني كيف ستعمل بقوله: ﴿**وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ**﴾؟ كيف ستعمل بقوله: ﴿**وَآتُوا الزَّكَاةَ**﴾؟ لا يمكن بحال أن تفهم هذه الأوامر بمعزل عن سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

✸ **الأصل السادس**: السنة حجة مستقلة في التشريع؛ فما جاء منها مطابقًا للقرآن فهو حجة، وما جاء منها زائدًا على القرآن فهو حجة.

✸ **الأصل السابع**: السنة كلها حجة وجميعها وحيٌ؛ قولية كانت أم فعلية أم تقريرية، لا فرق في هذا بين ما تعلق منها بالعقائد أو العبادات أو الأخلاق أو المعاملات، السنة كلها حجة والقول في بعضها كالقول في البعض الآخر.

حذار من تشغيب المشغِّبين الذين يزعمون الأخذ بالسنة في مسائل العبادات في الصلاة والطهارة، لا بأس أن نأخذ بالسنة ولكن إذا وصل الأمر إلى أمور العقائد فإننا نمتنع عن ذلك. فنقول: إن هذا تفريق بين المتماثلات، والعقلاء يرأبون بأنفسهم عن ذلك؛ فإن الباب بابٌ واحد، والمقام مقام واحد، وإذا كانت السنة حجة في العبادات فما الذي يجعلها غير حجة في العقائد؟! إنما هذا تفريقٌ بين متماثلين.

✸ **الأصل الثامن**: السنة حجة دائمة لا مؤقتة؛ كانت ولا تزال ولن تزال. السنة كانت حجة في عهد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهي اليوم والله حجة، وستبقى حجة إلى انتهاء هذه الحياة.

فحذار من تشغيب من يزعم أننا يمكن أن نقبل أن تكون السنة حجة في عهد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيطاع في أقواله، في أوامره، في نواهيه كما يطاع الحاكم، يجعلون رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بمثابة الحاكم، والحاكم إذا مات انتهت طاعته، هذا قدْر رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عندهم؛ تنتهي طاعته، ولا يبقى لكلامه أيُّ حجية بعد وفاته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والله إن هذا القول لمن الضلال والكفر ومخالفة إجماع المسلمين، ما هو بمحل ظاهر، والله لا يجرؤ على هذا من كان للإيمان برسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في قلبه محلّ، والله لا يقول هذا من كان مؤمنًا صادقًا برسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. إن النبي عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَام رسولٌ للعالمين، وكلامه حجةٌ على الخلق، وهم ملزمون باتباعه منذ بعثته عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَام إلى انتهاء هذه الحياة على هذه البسيطة.

✸ **الأصل التاسع وما قبل الأخير**: ثبوت حجية السنة واستقلالها بالتشريع ضرورةٌ دينية إجماعية قطعية، ولا يخالف في هذا إلا من لا حظَّ له في الإسلام. والدلائل والبراهين على هذا كثيرة، لولا ضيق الوقت لبُسط الكلام في هذا.

✸ **الأصل العاشر والأخير، والخلاصة لكل ما سبق**: عِداء منكري السنة عِداءٌ مع الإسلام نفسه، وما إنكار السنة إلا ستار.

اعلم هذا أيها الموفق ؛ القوم إنما يُعادون الإسلام، ويجعلون الستار الذي يختبؤون خلفه ويُزيِّنون للجهَّال من ورائه؛ إنما هو إنكار سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإلا فوالله إنهم يعادون الإسلام وينكرون الإسلام. والله المستعان. وأسأل الله جَلَّ وَعَلَا أن يثبتنا على الإسلام والسنة، وأن يعيذنا من هذه الأهواء والشبهات، إن ربنا لسميع الدعاء[٧٣]

(٧٣) إلى هنا تمام **المجلس (السابع والثلاثون)**، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الثلاثاء الثاني من جمادى الأولى، سنة ست وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته: ساعة وست دقائق.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَنُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ وَجَزَاءِ الْأَعْمَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالْعَرْضِ وَالْحِسَابِ، وَقِرَاءَةِ الْكِتَابِ، وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ وَالصِّرَاطِ وَالْمِيزَانِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه جملة من مسائل: (اليوم الآخر)، وسبقها بعض المسائل فيما يتعلق بـ(البرزخ)، فكان من المناسب أن يعطف عليها بعض المسائل المتعلقة بيوم القيامة.

بدأها بالبعث، فقال: (**وَنُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ**).

أهل الإيمان يؤمنون بأنَّ الله عز وجل يبعث الناس يوم القيامة.

والبعث: هو إحياء الموتى وإخراجهم من قبورهم للحساب والجزاء، وهذا بينه الله سبحانه وتعالى في نصوص كثيرة، ﴿**وَأَنَّ اللهَ يَبْعَثُ مَن فِي الْقُبُورِ**﴾ [الحج:٧].

فبعد أن ينفخ إسرافيلُ عليه السلام -وهو الملك الموكل بالنفخ في الصور- يُبعث الأموات، فالبعثُ يكون عقِيب النفخة الثانية من إسرافيل عليه السلام، ﴿**وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ الْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ**﴾ [يس:٥١].

والأدلة على إثبات البعث أدلة كثيرة، منها:

- ما كان سمعيًا محضًا.

- ومنها ما كان عقليًا سمعيًا، وأعني بهذا: أن دلالة هذه الأدلة دلالة عقلية، وجاءت الإشارة إليها في الأدلة السمعية، **وأشهر تلك الأدلة ثلاث:**

أولها: أنَّ من قدِر على الابتداء فهو على الإعادة أقدر.

الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى هو الذي خلق الخلق من عدم ابتداءً، فإعادة الخلق بعد أن يكونوا تُرابًا هو عليه سُبْحَانَهُ وَتعَالَى أقدر؛ قال سبحانه: ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ۞ أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾ [مريم: ٦٦-٦٧].

إذن: من قدر على الابتداء فهو على الإعادة أقدر.

الدليل العقلي الثاني: أن من قدِر على خلق ما هو أعظم من الإنسان كالسماوات والأرض قادر على إعادته.

وهذا ما بينه الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى في كتابه؛ كما في قوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأحقاف: ٣٣].

والدليل الثالث: أن من قدِر على إحياء النبات قادر على إحياء الموتى.

وهذا من بينه الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى في مواضع من كتابه؛ ومنها قوله: ﴿وَاللهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ﴾ [فاطر: ٩].

وكل هذه الأدلة متواردة على هذه الحقيقة العظيمة، وهي أن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى يبعث من في القبور.

ومن الأدلة -وهي أدلة باهرة قاهرة-: أنَّ إحياء الموتى قد حصل في هذه الدنيا، فقد أحيا الله عَزَّ وَجَلَّ في الدنيا مَن قد مات

وهذا فيه وقائع مشهورة، تداولتها الأمم، وفشا خبرها وانتشر، وبيَّنها الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى في كتابه، في سورة البقرة وحدها خمسُ وقائع فيها إحياء الله عَزَّ وَجَلَّ لمن قد مات مِن إنسان وحيوان وطير، **فلا شيء أدلَّ على إمكان الشيء من كَونه حاصلًا، فحصول هذا الأمر ووقوعه دليلٌ على أنَّه ممكن، بل لا أدل على أنه ممكن من كونه قد وقع.**

ومسألة البعث أعظم المسائل التي أنكرها المشركون الأولون بعد التوحيد والنبوة، حتى إنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ أخبر عنهم بقوله: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٣٨].

وقال الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرٌ﴾ [التغابن: ٧].

وممن ضلَّ في هذا الباب أيضًا: الفلاسفة المنتسبون إلى الإسلام، هؤلاء المتفلسفة كابن سِينا وأضرابه، زعموا أن البعث بعثٌ للأرواح فحسب، وأما

الأجساد فإنها قد اضْمَحَلَّت وعدِمت، فلا تُبعث، وهذا القول من الضلال بمَحَل، بل هو كُفر باتفاق المسلمين.

بثلاثة كفر الفلاسفة العدا إذ أنكروها وهي حقًا مُثبتة
علم بجزئي حدوث عوالم حشر لأجساد وكانت ميتة

ومن المسائل المتعلقة بالبعث: أننا معشر أهل الإسلام نؤمن أنَّ نبينا محمدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أولُ مَن تَنشقُّ عنه الأرض، ثبت هذا عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في «صحيح مسلم»، حيث قال: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ، وَأَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ وَلَا فَخْرَ**».

وإذا قام الناس من قبورهم أحياءً فإن هيأتهم هي ما أخبر بها النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث المتفق عليه: أنهم «**يُحشرون حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا**»، غُرْلًا: جمع أغرل؛ يعني: أنهم غير مختونين، ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

ثم بعد ذلك يُكسَوْن، وأول من يُكْسى إبراهيم عَليهِ السَّلاَم، ثم محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وإذا بُعثوا؛ فإنهم بعد ذلك يحشرون إلى أرض المحشر، الحشر يكون عقيب البعث.

والأرض التي يُحشر الناس عليها هي على صحيح غير هذه الأرض، ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، وصفتها جاءت كما في الصحيحين: أنها «**أرض بَيْضَاءَ عَفْرَاءَ، كَقُرْصَةِ النَّقِيِّ، لَيْسَ فِيهَا مَعْلَمٌ لِأَحَدٍ**».

والخلائق أجمعون يُجمعون على هذه الأرض، والنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال كما في الصحيحين: «**يَجْمَعُ اللهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ على صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَيُسْمِعُهُمُ الدَّاعِي وَيُنْفِذُهُمُ الْبَصَرُ**»، لا أحد يتخلف من هذا الجمع العظيم، كل الناس يُجمعون على أرض المحشر، ثم يكون ما يكون مما أخبر الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى من مواقف القيامة.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (**وَجَزَاءِ الْأَعْمَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**).

الجزاء: هو الحكمة من البعث وإعادة الخلق؛ قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ [يونس: ٤].

فالله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى إنما يبعث الخلق لأجل أن يكون من بعد جزائهم على ما قدموا في الدنيا؛ قال سبحانه: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ * وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ * سَرَابِيلُهُمْ مِنْ قَطِرَانٍ وَتَغْشَى وُجُوهَهُمُ النَّارُ * لِيَجْزِيَ اللهُ كُلَّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ إِنَّ اللهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [إبراهيم: ٤٨-٥١].

وقال جَلَّ وَعَلَا: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ * فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٦-٨].

وهذا الجزاء سيكون إما:

- جزاءً بالعدل.

- وإما جزاءً بالفضل.

كما سيأتي بيانه عن قريب إن شاء الله في قوله: (**والثواب والعقاب**).

قال رَحِمَهُ اللهُ: (**وَالْعَرْضِ وَالْحِسَابِ**).

كلمة (العَرْض) تحتمل أن يراد بها واحد من عدة معانٍ:

المعنى الأول: هو الملاصق للحساب.

لربما كان مراد المؤلف، ولربما كان غيره، ولربما أراد جميع المعاني التي تندرج تحت كلمة العرض.

ولأجل هذا نبدأ بشرح قوله: (**وَالْحِسَابِ**)، ثم نعطف بعد ذلك ما يتعلق بالعرض.

وعندنا في هذا المقام مسائل متعددة:

الحساب من أجلى وأظهر مواقف القيام وأكثرها ورودًا في النصوص، حتى إن الله جَلَّ وَعَلَا سمَّى يوم القيامة بيوم الحساب في:

- ثلاثة مواضع في سورة ص.

- وفي موضع في سورة غافر.

فالحساب شأنه شأن عظيم، حريٌّ أن يخافه أهل الإيمان، وهم كما قال ربنا سُبْحَانَهُ وَتعَالَى في وصفهم: ﴿وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ﴾ [الرعد: ٢١].

ولا مفزع للإنسان إلا أن يجتهد بتوحيد الله عَزَّ وَجَلَّ وطاعته وكثرة الضراعة إليه أن يقيه سوء الحساب، يدعوا بما دعا الخليل عَليهِ السَّلاَم: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١]، مقام عظيم، حريٌّ أن توجل منه القلوب المؤمنة وتخاف.

أقول عندنا في هذا الموضوع عدة مسائل:

أولًا: ما هو الحساب؟

الحساب: هو سؤال العباد عن أعمالهم وتوقيفهم عليها.

قال سبحانه: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥-٢٦]، وقال جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

الله جَلَّ وَعَلَا هو الذي سيتولى حساب عباده.

المسألة الثانية: أول الأمم محاسبة أمة محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

هكذا ثبت في السنة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فعند ابن ماجه بإسناد صحيح أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**نَحْنُ آخِرُ الْأُمَمِ، وَأَوَّلُ مَنْ يُحَاسَبُ، يُقَالُ: أَيْنَ الْأُمَّةُ الْأُمِّيَّةُ وَنَبِيُّهَا؟ فَنَحْنُ الْآخِرُونَ الْأَوَّلُونَ**».

وهذا من فضل الله عَزَّ وَجَلَّ وإكرامه لأمة عبده وخليله محمدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فالحمد لله على نعمته.

المسألة الثالثة: أول ما يحاسب العباد عليه من الأعمال الصلاة، وأول ما يُقضى فيه بين العباد في الدماء، هكذا جاءت عدة أحاديث عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

المسألة الرابعة: ينقسم الحساب إلى قسمين:

- إلى حساب شديد، هو: (المناقشة).

- وحساب يسير، هو: (العرض)، وهذا أحد المعاني التي أشرت إليها آنفًا مما تندرج تحت كلمة العرض.

ودل على هذا الانقسام للحساب: ما ثبت في الصحيحين من حديث عائشة رَضِي اللهُ عَنْهَا، وله عدة ألفاظ في الصحيحين وغيرهما، ومن ذلك: أنها سمعت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لَيْسَ أَحَدٌ يُحَاسَبُ إِلَّا هَلَكَ**»، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، جَعَلَنِي اللهُ فِدَاءَكَ، أَلَيْسَ يَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾، فقَالَ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ذَاكَ الْعَرْضُ يُعْرَضُونَ، وَمَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ هَلَكَ**».

وفي رواية عند البخاري: «**مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ عُذِّبَ**».

فهذا الحديث يدلنا على أن الحساب منقسم إلى هذين القسمين: إلى العرض، وإلى المناقشة.

أمَّا العرض؛ فهو: أن يُنظر في كتاب العبد وتُعرض عليه أعماله ويُعرَّف بها ثم يُعفى عنه، وهذا هو الحساب اليسير كما علمت في الحديث.

ويدل على هذا أيضًا: ما جاء في حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أنها سمعت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول في بعض صلاته: «**اللَّهُمَّ حَاسِبْنِي حِسَابًا يَسِيرًا**»، هذا من أدعية الصلاة، فسألت عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما الحساب اليسير؟ فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَنْ يُنْظَرَ فِي كِتَابِهِ ثُمَّ يُتَجَاوَزُ عَنْهُ**».

ومن أمثلة هذا العرض: ما أخبر به النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث النجوى، وهوى ما أخرجه الشيخان من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُما أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**يُدْنَي المؤمنُ من ربه يوم القيامة، ويضَعُ عليه كَنَفَهُ، ثم يُقَرِّرُهُ بِذُنُوبِهِ، ويقول له: أَتعْرِف ذنب كذا؟ يقول: أعرف ربي**»، مرتين، «**فيقول الله جَلَّ وَعَلَا: إِنِّي قَدْ سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَإِنِّي أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ**».

هذا هو العرض، هذا هو الحساب اليسير، تُعرض على الإنسان أعماله ويقرر بها ويعرفها، ثم يَمّن الله جَلَّ وَعَلَا عليه بهذه المنة العظمى فيتجاوز الله جَلَّ وَعَلَا عنه، فيعرف عظيم نعمة الله ومنته عليه، نسأل الله جَلَّ وَعَلَا أن يحاسبنا حسابًا يسيرًا.

وأما المناقشة؛ فإنها: استقصاء المحاسبة على الأعمال صغيرها وكبيرها والتدقيق في ذلك وعدم المسامحة، فمن حُوسب هذا الحساب؛ فإنه هالك والله ولابد، فإن التقصير هو الغالب على ابن آدم، إذا حُوسب الإنسان هذه المحاسبة: (لك ما عملت من صالح وعليك ما عملت من سيء وأنت وما تخرج به نتيجة حسابك)، فمن حُوسب هذه المحاسبة؛ فإنه والله هالك معذَّب ولابد.

ومن أمثلة هذا الحساب: ما أخبر به النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من حساب الثلاثة الذين هم أول من تسعر بهم النار يوم القيامة –نعوذ بالله من هذه الحال.

لا شك أنَّ هذا الحساب شيء عظيم ومخيف، (إن تناقش يكن نقاشك يا ربِّ، عذابًا لا طوق لي بالعذاب)[٧٤]، المقام مقام عظيم، ولا نجاة إلا أن يتفضل الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى برحمته وعفوه –نسأل الله جَلَّ وَعَلَا أن يشملنا بذلك–.

المسألة الخامسة: من يُستثنى من الحساب.

من فضل الله جَلَّ وَعَلَا ورحمته أن ربنا جَلَّ وَعَلَا يتفضل على من يشاء من عباده ينجيهم من هذا المقام العظيم، وهو الوقوف بين يدي الله جَلَّ وَعَلَا

---

(٧٤) عن أبي المنذر الكوفي: أن معاوية جعل يقول وهو في الموت: «**إِنْ تُنَاقِشْ يَكُنْ نِقَاشُكَ يَا رَبِّ، عَذَابًا لَا طَوْقَ لِي بِالْعَذَابِ، أَوْ تُجَاوِزْ فَأَنْتَ رَبٌّ رَحِيمٌ عَنْ مُسِيءٍ ذُنُوبُهُ كَالتُّرَابِ**».
حسن الظن بالله لابن أبي الدنيا (ص١٠٦).

ومحاسبة عبده له؛ حيث يحاسب الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى العبد، من الناس من يتفضل الله جَلَّ وَعَلَا عليه فيعافيه من ذلك.

ومما ورد في هذا: حديث السبعين ألفًا، وهو حديث جليل عظيم متواتر عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رواه تسعة عشر صحابيًا رَضِيَ اللهُ عَنْهُم، والشاهد فيه: قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما ذكر السواد العظيم الذين يكونون يوم القيامة وهم أمته، قال: «**وَمَعَهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا، يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلا عَذَابٍ**».

ثم فسر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حالهم، فأخبر أنهم: «**الَّذِينَ لا يَكْتَوُونَ، وَلا يَسْتَرْقُونَ، وَلا يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ**».

هؤلاء سبعون ألفًا من هذه الأمة يتفضل الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى عليهم بأن لا يُحاسبوا، وإنما يدخلون الجنة مباشرة بلا حساب ولا سابقة عذاب -نسأل الله أن يجعلنا وإياكم منهم-.

والله جَلَّ وَعَلَا قد تفضل بالزيادة على هذا العدد أيضًا، ما أعظم رحمته وما أكبر إحسانه على عباده؛ حيث ثبت عند أحمد وجوَّد إسناده ابن حجر وابن كثير وغيرهما: "أن هؤلاء سبعون ألفًا، ومع كل ألف سبعون ألفًا"، فهذا تفضل عظيم من الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

بل جاء تفضل بما هو أكبر وأكبر، وهو أيضًا ما عند أحمد وإسناده حسن كما قال الحافظ ابن حجر: "أنهم سبعون ألفًا، ومع كل ألف سبعون ألفًا وثلاث حثيات من حثيات ربي بيديه"، فهذا فضل عظيم – نسأل الله جَلَّ وَعَلَا أن يجعلنا من أهله–.

وثبت أيضًا أن ممن يستثنى: الشهداء، وفي هذا حديث عند أحمد في مسنده بإسناد صحيح، أنَّ الله جَلَّ وَعَلَا يقول يوم القيامة: «**أي عبادي**»، هكذا في رواية، وفي رواية: «**أين عبادي**».

«**أيْ عبَادي الذين قاتلوا في سبيلي وقُتلوا، وأوذُوا في سبيلي، وجاهدوا في سَبيلي، ادْخُلوا الجنةَ، فيدْخُلونَها بغير حسابٍ ولا عذابٍ**»، فهذا أيضًا صنف من الأصناف التي دل الدليل على أنهم يستثنون من الحساب –نسأل الله جَلَّ وَعَلَا من فضله–.

وعودًا على كلمة: (العرض)، قد عرفنا معنًى من معاني العرض، وهو أحد قسمي: الحساب.

ونوعٌ آخر من العرض يكون يوم القيامة، وهو مما على أهل الإيمان أن يؤمنوا به، وهو: عرض الخلائق على الله جَلَّ وَعَلَا يوم القيامة.

فالخلائق يُعرضون على الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى إذا أتى وجاء ربنا تَبَارَكَ وَتَعَالَى يوم القيامة؛ فإن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى يجيء يوم القيامة مجيئًا يليق به؛

حيث قال سبحانه: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وقال سبحانه: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقال سبحانه: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]؛ فالله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى يأتي يوم القيامة بفصل القضاء.

وعند الترمذي بإسناد صحيح، أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ نَزَلَ إِلَى الْعِبَادِ لِيَقْضِيَ بَيْنَهُمْ، وَكُلُّ أُمَّةٍ جَاثِيَةٌ**».

والمقصود: أنه إذا أتى الله جَلَّ وَعَلَا عُرض عليه الخلائق أجمعون؛ كما قال سبحانه: ﴿وَعُرِضُوا عَلَى رَبِّكَ صَفًّا﴾ [الكهف: ٤٨].

وكلمة: ﴿صَفًّا﴾ هاهنا تحتمل؛ كما قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: أن يكون الخلق كلهم في صف واحد.

والاحتمال الثاني: أن يكونوا صفوفًا صفوفًا، أن يكونوا صفوفًا متوالية، صف خلف صف.

ومن الأدلة على هذا:

قول الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٨].

وقال سبحانه: ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ لَا يَخْفَى عَلَى اللهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾ [غافر: ١٦].

وقال سبحانه: ﴿وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [إبراهيم: ٢١].

قال سبحانه: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٣٠] .

وفي صحيح مسلم من حديث جرير رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -وهو إحدى الروايات لحديث جرير في رؤية ربنا سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، هذه رواية عند مسلم- قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّكُمْ سَتُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّكُمْ، فَتَرَوْنَهُ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ**».

فهذا من العرض الذي يكون يوم القيامة.

وثمة عرض ثالثٌ دل الدليل عليه: وهو عرض بعض العصاة على الله جَلَّ وَعَلَا بعد دخولهم النار.

يعني: أن من العصاة من يعذَّب في النار، ثم بعد ذلك يُخرج فيُعرض على الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

ويدل على هذا: ما عند مسلم من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ أَرْبَعَةٌ، فَيُعْرَضُونَ عَلَى اللهِ**».

في غير رواية مسلم، عند أحمد وغيره أنه قال: «**ثُمَّ يُؤمَر بِهِم إلى النَّار**»، يُخرجون فيُعرضون، ثم يؤمر بهم أن يُرجعوا إلى النار، «**فَيَلْتَفِتُ أَحَدُهُمْ فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، إِذْ أَخْرَجْتَنِي مِنْهَا فَلَا تُعِدْنِي فِيهَا، فَيُنْجِيهِ اللهُ مِنْهَا**».

هذا الحديث فيه عدة فوائد:

-أولًا: ما علمت من هذا العرض الذي يكون كما أخبر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو من أمور الغيب التي علينا أن نؤمن بها.

-الفائدة الثانية: فضيلة إحسان الظن بالله جَلَّ وَعَلَا.

فهذا شيء عظيم، قد نجَّى الله عَزَّ وَجَلَّ هذا الرجل بسبب حُسن ظنه بربه تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فحريٌّ بالعبد أن يُحسن ظنه بربه؛ فإنه الكريم الذي لا أكرم منه، وإنه الرحمن الرحيم الذي وسعت رحمته كل شيء.

-وفائدة ثالثة: وهي أن على العبد إذا سنحت له الفرصة خير أن يقتنصها ولا يتأخر ولا يتردد.

فانظر إلى الفرق بين هذا الرجل وأصحابه الثلاثة، أولئك أُخذ بهم إلى النار، وأما هو فنجاه الله منها بسبب حُسن ظنه ومبادرته إلى سؤال الله جَلَّ وَعَلَا، الله جَلَّ وَعَلَا أخرج هؤلاء وجعلهم معرضين عليه وعرَّضهم لسؤاله، فرصة جاءت للعبد، فما اغتنمها هؤلاء الثلاثة فأُعيدوا إلى النار، أما هو؛ فلما جاءته الفرصة اقتنصها واغتنمها؛ ففاز بهذا الفضل؛ وهو أن نجاه الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى منها.

الدرس المستفاد: أنه مها عرضت لك فرصة خير وفُتح أمامك باب من أبوابه فلا ينبغي عليك أن تتأخر وتتردد وأن تغفل وأن تُسوِّف، بل بادر، فما

يدريك لعل فوزك ونجاتك ونجاحك بسبب هذه الفرصة التي فُتحت أمامك، حديث عظيم حريٌّ بالمسلم أن يتأمله مليًّا.

وثمة نوع رابع أيضًا من العرض: وهو عرض أعمال العاصي بعد دخوله النار.

ممن يشاء الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى عدم العفو عنه ويشاء تعذيبه على ما اقترفت يداه: من تُعرض عليه أعماله بعد دخوله النار.

ويدل على هذا ما عند مسلم أيضًا من حديث أبي ذر رَضِي اللهُ عَنْهُ، أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إِنِّي لَأَعْلَمُ آخِرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا الْجَنَّةَ، وَآخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنْهَا: رَجُلٌ يُؤْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُقَالُ: اعْرِضُوا عَلَيْهِ صِغَارَ ذُنُوبِهِ وَارْفَعُوا عَنْهُ كِبَارَهَا، فَتُعْرَضُ عَلَيْهِ صِغَارُ ذُنُوبِهِ فَيُقَالُ: عَمِلْتَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا كَذَا وَكَذَا، وَعَمِلْتَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا كَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ: نَعَمْ**»، قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُنْكِرَ ذلك**»، ما يستطيع، ليس عنده مجال للإنكار، «**لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُنْكِرَ ذلك، وَهُوَ مُشْفِقٌ مِنْ كِبَارِ ذُنُوبِهِ أَنْ تُعْرَضَ عَلَيْهِ، فَيُقَالُ لَهُ: فَإِنَّ لَكَ مَكَانَ كُلِّ سَيِّئَةٍ حَسَنَةً**[٧٥]، **فَيَقُولُ: يا رَبِّ، قَدْ عَمِلْتُ أَشْيَاءَ لَا أَرَاهَا هُنَا**».

قال أبو ذر رَضِي اللهُ عَنْهُ: (فضحك النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ).

---

(٧٥) ما أعظم فضل الله!

الشاهد من هذا: أن هذا نوع من العرض أيضًا مما دل الدليل عليه.

إذن: يمكن أن نلخص ما سبق بأن يقال: إن الأدلة قد دلت فيما أعلم على أربعة أنواع من العرض يوم القيامة:

-**أولًا**: العرض الذي هو أحد القسمين: الحساب.

- **والثاني**: عرض الخلائق على الله جَلَّ وَعَلَا إذا أتى يوم القيامة.

-**الثالث**: عرض بعض العصاة على الله جَلَّ وَعَلَا إذا أُخرجوا من النار؛ كما في حديث مسلم السابق.

-**والأخير وهو**: عرض أعمال بعض العصاة عليه، وهذا يكون لآخر أهل الجنة دخولًا لها وهو أخر أهل النار من العصاة خروجًا منها.

الله المستعان.

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: (**وَقِرَاءَةِ الْكِتَابِ**).

مراده بـ(الكتاب): الكتاب هنا اسم جنس، يعني: كتب أو صحف الأعمال؛ فإن المعلوم المستيقن به أن العبادة تُكتب عليهم أعمالهم صغيرها وكبيرها، فهذا الذي كُتبت فيه الأعمال وهي الكتب أو الصحف تُعرض على الناس يوم القيامة، ويتلقونها بأيمانهم أو بشمائلهم على حسب أحوالهم، وهذه الكتب يقرأها كل أحد، قارئًا كان في الدنيا أو لم يكن قارئًا.

قال سبحانه: ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ﴾، لاحظ العموم هنا، ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾، مفتوحٌ أمامه، لا يكلف نفسه فتحها، سيجده مفتوحًا، طيب وماذا يقال له؟ ﴿اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٤]، سيرى كل شيء ماثلًا أمام عينيه، يقرأه بنفسه، وهذا من عدل الله جَلَّ وَعَلَا جعل منك حسيبًا على نفسك.

ويقول سبحانه: ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩].

والناس -كما أسلفت- في تلقيهم لهذه الكتب متفاوتون:

-فأما المتقون أهل السعادة والرضوان؛ فإنهم يأخذون كتبهم بأيمانهم.

ودل على هذا: آية الإسراء؛ قال سبحانه: ﴿فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [الإسراء: ٧١].

وكذلك آية الحاقة: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ * إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ * فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ * فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ﴾ [الحاقة: ١٩-٢٢].

وكذلك آية الانشقاق: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ * فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا * وَيَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُورًا﴾ [الانشقاق: ٧-٩].

هذا الصنف الأول – نسأل الله جَلَّ وَعَلَا أن يجعلنا منهم-.

-**الصنف الثاني**: الكفار –نعوذ بالله من حالهم-؛ فإنهم يتلقون كتبهم بشمائلهم من وراء ظهورهم، وهذا ما يقتضيه الجمع بين آيتين الحاقة والانشقاق:

الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى يقول: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَالَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ ۞ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٥-٢٦].

وقال سبحانه: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ۞ فَسَوْفَ يَدْعُو ثُبُورًا ۞ وَيَصْلَى سَعِيرًا﴾ [الانشقاق: ١٠-١٢].

وخاض الناس في هذا وتكلم من تكلم من السلف ومن بعدهم في كيفية هذه الحال:

فقال بعض السلف: إنه تُلوى شماله فتكون خلف ظهره، فيتلقى كتابه على هذه الحال.

وقيل: إنها –أعني شماله- تُخلع وتُركب خلف ظهره فيكون آخذًا كتابه بشماله من وراء ظهره.

وقال بعض أهل العلم: إنه يُدخل يده في صدره فتخرج من وراء ظهره فيتلقى كتابه.

والأسلم في هذا أن نقول: الله أعلم، والله على كل شيء قدير.

المهم أن الكافر –نعوذ بالله من حاله– يتلقى كتابه بشماله ومن وراء ظهره.

-**ويبقى البحث في الصنف الثالث**: وهم العصاة، الذين لم يشأ الله العفو عنهم:

فقيل: إنهم يتلقون كتبهم بأيمانهم قبل دخولهم النار، ويكون هذا علامة على عدم خلودهم وبشارة لهم بهذا.

وقيل: إنهم يأخذون كتبهم بأيمانهم بعد خروجهم من النار.

وقيل: يأخذون كتبهم بشمائلهم من أمامهم، فلا حالهم حال المتقين، ولا حالهم حال الكفار.

والأسلم في هذا أن يقال: الله أعلم، لا ندري والله كيف يكون حالهم.

ويكثُر في الأدلة في مباحث اليوم الآخر السكوت عن حال هذا الصنف، وهذا فيه ما فيه من إثارة الخوف والوجل من الحال التي يكون عليها العاصي يوم القيامة –نسأل الله عَزَّ وَجَلَّ عفوه–.

وأختم هذه المسألة بفائدة: وهي أنك تجد في بعض الكتب ذكر أن أول من يتلقى كتابه بيمينه بعد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو أبو سلمة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وتروى في هذا بعض الروايات، كما أنك قد تجد أن أولهم هو عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ثم أبو سلمة.

وعلى كل حال: لا هذا يصح ولا هذا يصح، ولا يصح في هذا الباب شيء فيما أعلم، والله جَلَّ وَعَلَا أعلم.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (**وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ**).

الثواب: الأصل في وروده في الأدلة: هو أنه جزاء الحسنات.

والعقاب: هو جزاء السيئات.

ونبدأ بما يتعلق بالثواب.

والناظر في الأدلة يجد أن الثواب الحسنات -أي: الأعمال الصالحة-: أنه نعيم الجنة، أو ما كان لازمًا لذلك، أو كان مقدمة لها.

مهما تأملت في ثواب الحسنات فإنك تجده يدور على هذه الأمور؛ إما أن يكون نعيم الجنة أو ما كان لازمًا لها، أو كان مقدمة لها؛ كالمغفرة أو تحريم النار أو الشفاعة أو الاستظلال بظل عرش الرحمن أو ما شاكل ذلك.

وللثواب ضوابط عند أهل السنة والجماعة مستخلَصة من الأدلة ومن تقريرات أهل العلم، يمكن أن أسوق لك أهمها وهي ستة ضوابط:

الضابط الأول: أن الثواب واقع في الدنيا والآخرة.

ثواب الحسنات، جزاء الأعمال الصالحة واقع في الدنيا والآخرة، ومن فضل الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى أنَّه يثيب المؤمن على حسناته في الدنيا ويدخر له الجزاء الأوفى في الآخرة.

ويدل على هذا: ما ثبت في صحيح مسلم من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ لَا يَظْلِمُ مُؤْمِنًا حَسَنَةً، يُعْطَى بِهَا فِي الدُّنْيَا، وَيُدَّخَرُ لَهُ فِي الآخِرَةِ**».

ويُثاب عليها ما يُثاب من أنواع النعيم في الدنيا من سكون النفس وانشراحها وتيسير الأمور وإلقاء المحبة بين الناس وغير ذلك من أنواع الفضل الذي يتفضل الله عَزَّ وَجَلَّ به على العبد في الدنيا، ثم ينتظره بعد ذلك الجزاء الأوفى، فالجزاء الأوفى على الحسنات إنما هو في الآخرة، ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

فينتظر العبد من فضل الله جزاءً على حسناته ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر -نسأل الله عَزَّ وَجَلَّ من فضله-.

الضابط الثاني: الله سبحانه لا يظلم العبد شيئًا من أعماله، بل يثيبه على حسناته مهما صغُرت.

قال سبحانه: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠].

وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ١٢٤].

لن تُبخس ولن تُهضم ثواب حسنة واحدة، ثق بهذا وأيقن، وقد مر بك قبل قليل حديث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ لَا يَظْلِمُ مُؤْمِنًا حَسَنَةً**»؛ فلا ظُلم لأحد في حسناته ولا بخس ولا هضم.

الضابط الثالث: الثواب محض فضل الله والأعمال الصالحة سببه.

ويدل على هذا أدلة كثيرة:

منها قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَنْ يَدْخُلَ أَحَدٌ مِنْكُمُ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ**»، قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِيَ اللهُ مِنْهُ بِرَحْمَةٍ**».

ويدل على أن الأعمال سبب هذا الثواب: قوله سبحانه: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢]، فالباء هاهنا باء السببية وليست باء المعاوضة، فليست القضية قضية معاوضة، وإنما الباء هاهنا باء السببية، فبسبب أعمالكم؛ فإن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى يُورثكم الجنة.

وهذا الفضل واجب وقوعه قطعًا بإيجاب الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى على نفسه وتحقق وعده؛ فإنه لا يخلف الميعاد، ثواب المؤمنين على أعمالهم ثواب قطعيٌّ متحقق الوقوع واجب الوقوع، لا بإيجاب العباد على ربهم، هم أقل وأحقر من ذلك، إنما بإيجاب الله عَزَّ وَجَلَّ ذلك على نفسه وبمقتضى وعده الصادق؛ فالله لا يخلف الميعاد.

الضابط الرابع: الله سبحانه يُثيب على الحسنات ثوابًا عظيمًا وأجرًا مضاعفًا.

ما أعظم فضل الله، الله لا يُثيبك على الحسنة بمقدار من النعيم يناسب حسنتك، لا، الأمر أعظم من ذلك وكرم الله أكبر، إنما يُثيبك الله عَزَّ وَجَلَّ على حسناتك بثواب مضاعف أكبر بكثير مما يقابل حسنتك؛ قال سبحانه: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠].

وأقل درجات المضاعفة عشر درجات، يعني: يضاعف عمل العبد بعشرة أمثال عمله، وفوق ذلك درجات عظيمة.

المقصود من ذلك: أن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى يثيب ثوابًا عظيمًا، ﴿لِيَجْزِيَهُمُ اللهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٨]، والكريم سبحانه إذا تفضل فلا شك أنه فضل عظيم.

الضابط الخامس: الله جَلَّ وَعَلَا يُثيب على العمل المشروع وما تولَّد منه أو كان مُسبَّبًا عنه.

من فضل الله جَلَّ وَعَلَا أنه لا يُثيب على الحسنة التي عملها الإنسان فحسب، إنما يُثيبه عليها، وأيضًا على ما يتولَّد عنها أو كان هو السبب فيه، فالتسبب من أسباب حصول الثواب، وكذلك الشأن في العقاب كما سيأتي.

ويدل على هذا أدلة كثيرة في الكتاب والسنة، من ذلك:

قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في مسلم: «**مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا**».

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً كَانَ لَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ**».

كذلك قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ**».

فهذه الأدلة وغيرها كثير تدل على أن الله جَلَّ وَعَلَا يُثيب على العمل وعلى ما تولَّد منه أو كان مسببًا عنه.

الضابط السادس: حصول الثواب مشروط بشروط القبول وارتفاع الموانع.

إثابة المؤمن على حسنته لها شروط لابد أن تتوفر، وهذه الشروط ثلاثة:

-**أولًا**: إسلام العامل.

لابد أن يكون العمل مؤسسًا على الاعتقاد الصحيح، لابد أن يكون الإنسان مسلمًا، وأما الكافر فإنه لا يُثاب على عمله في الآخرة، ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

-**والشرط الثاني**: الإخلاص.

-**والشرط الثالث**: المتابعة.

وأما الموانع التي لابد من انتفاعها لحصول الثواب:

-**فأولًا**: عدم السبب المحبط لثواب الحسنة.

فإن الحسنات لها محبطات وهي الأعمال السيئة، كما أن السيئات لها مكفرات ومنها الأعمال الصالحة، فالتأثير حاصل من الجانبين، السيئات تؤثر في الحسنات كما أن الحسنات تؤثر في السيئات، فالحسنة التي بطل ثوابها بسيئة متأخرة عنها هذه لا يُثاب الإنسان عليها ما لم يتب إلى الله عَزَّ وَجَلَّ منها.

-**السبب الثاني**: عدم غلبة السيئات في موقف الوزن.

إن العبد إذا وُزنت حسناته وسيئاته ولم يشأ الله عَزَّ وَجَلَّ العفو عنه ابتداءً، ثم غلبة سيئاته حسناته؛ فإنه يكون من أهل النار، وتلك السيئات أسقطت ما قابلها، ثم يكون دخوله الجنة بعد مدة عذابه بما بقي له من أصل الإيمان، فأصل الإيمان لا تبطله تلك السيئات.

فهذا باختصار أهم ضوابط الثواب عند أهل السنة والجماعة.

وأما الشطر الثاني من هذا الموضوع -وهو العقاب- الكلام فيه هو ما يأتي:

العقاب الكلام فيه على وزان الكلام على الثواب، كما أن الثواب الحسنات فالعقاب إذن جزاء السيئات يعني: جزاء الأعمال السيئة.

وهذا العقاب في الجملة ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: إما أن يكون النار –عياذًا بالله منها– ، أو نوعًا من أنواع العذاب فيها، ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٥]؛ فيكون جزاء السيئة دخول النار والتلظي بعذابها –نعوذ بالله من ذلك–.

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠].

–وقد تجد في النصوص وعيدًا بأنواع من العذاب، مثل: عصارتها، أو صفائح تصفح في النار، أو لجام من النار، أو ما شاكل ذلك مما جاء في كتاب الله وسنة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

هذا النوع الأول من العقاب.

–والثاني: لوازم دخول النار أو مقدِّمات ذلك.

من مثل حصول اللعنة من الله جَلَّ جَلَالُهُ أو الغضب أو ما شاكل ذلك، هذا كله من لوازم دخول النار ومقدماته.

–**الأمر الثالث**: العقاب بعدم دخول الجنة أو بتحريمها أو بمنع بعض الثواب في الجنة.

فتكون عقوبة السيئات هي أنه لا يدخل الجنة؛ كما قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ**»، وما جاء على: «**لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَّاتٌ**».

وما جاء على هذه الشاكلة ينبغي أن يُفهم في ضوء منهج أهل السنة والجماعة بفهم أحاديث الوعيد وأدلته.

فيُفهم هذا الحديث على أن المنفي ها هنا -وهو عدم الدخول- إنما هو الدخول المطلق، لا مطلق الدخول، يعني: هو متوعد بأنه لا يدخل الجنة الدخول الأولي، وهو وعيد بأنه سيكون مُعذَّبًا في النار على معاصيه.

وقد يأتي أيضًا: وعيدٌ بمنع وحرمان أو تحريم نوع من النعيم في الجنة، لا أنه لا يدخل الجنة، لكنه لا يُثاب على نوع من النعيم فيها جزاءً على سيئته.

وهذا فيما وقفت عليه جاء في ثلاثة معاصٍ:

١- شرب الخمر.

٢- لبس الحرير للرجال.

٣- لبس الذهب للرجال.

والله عَزَّ وَجَلَّ أعلم.

وأقول بعد هذا: كما قيل في الثواب: إنه منضبطٌ عند أهل السنة بضوابط؛ كذلك الشأن في العقاب، وبين أيدينا أيضًا ستة ضوابط في مسألة العقاب عند أهل السنة والجماعة:

أولًا: أن عقاب السيئة يكون في الدنيا ويكون في الآخرة.

ولا شك أن الجزاء الأوفى على السيئات إنما هو في الآخرة، ولكن لا شك أيضًا أن للسيئات ضررًا حاصلًا في الدنيا؛ والله جَلَّ وَعَلَا قال في شأن الكفار: ﴿سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ [التوبة: ١٠١]، وهو عذاب الآخرة.

الضابط الثاني: الله تعالى عدلٌ في جزائه فلا يظلم عبدًا شيئًا.

ومن هذا أنه سبحانه لا يُعاقب العبد على غير سيئاته؛ أي: على سيئات غيره، فـ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤].

كذلك لا يُعاقبه على أكثر من سيئاته أو أكثر مما تستحقه سيئاته؛ فالله جَلَّ وَعَلَا قد حرّم الظلم على نفسه؛ وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٠]، العبد إذا جزاه الله على سيئته؛ فإنه سُبْحَانَهُ وَتعَالَى لا يظلمه.

بل إن العاصي إذا جُوزي على سيئاته؛ فإنه لا يُجازى بكل ما يستحق، إنما يُجازى ببعضه.

ويدل على هذا أدلة كثيرة: منها أدلة الشفاعة، ومنها أيضًا الأدلة التي دلت على أن الله عَزَّ وَجَلَّ يُخرج آخر من بقي من الموحدين بمحض رحمته سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

وأما الكافر؛ فإنه يُجازى بكل ما يستحق؛ قال تعالى: ﴿وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧].

أورد ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ عن الحسن البصري رَحِمَهُ اللهُ أنه قال: (صدق الله العظيم لا يعاقب بمثل فعله إلا الكفور)[٧٦].

أما العاصي؛ فإن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى يجازيه بأقل مما يستحق، وهذا من رحمته وفضله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

الضابط الثالث: العقاب في الآخرة يكون على السيئة وعلى ما تولَّد منها أو كان مُسببًا عنها.

كما قلنا في الحسنات فإنه يُقال في السيئات؛ قال سبحانه: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [النحل: ٢٥]؛ فهؤلاء رؤوس الكفار ودعاة الضلالة سيتحملون أوزارهم وسيئاتهم وأوزار كل من ضل بسببهم –نعوذ بالله–.

قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ، كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا**».

وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً، كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ**»

---

(٧٦) تفسير ابن كثير: (٦/ ٤٤٩).

أيضًا في الصحيحين قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دَمِهَا لِأَنَّهُ أَوَّلَ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ**»، -نسأل الله العافية والسلام، نعوذ بالله من هذه الحال-.

كم إنسانٍ قُتل على مر التاريخ الماضي والمعاصر؟ شيءٌ عظيم جدًا لا يُحصيه إلا الله جَلَّ وَعَلَا، كل إنسانٍ يُقتل على ما قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو الصادق المصدوق، كل نفس تُقتل بغير حق؛ فإن هناك نصيبًا من الإثم سيوضع على ابن آدم الأول، والسبب: أنه كان السبب، هو أول من سَنَّ القتل.

فهنيئًا لمن غادر هذه الحياة وليس عنده تبعات، ليس له ذنوب لها ذيول، والله إن هذا الإنسان لسعيد، الذي يموت يغادر هذه الحياة وقد ماتت سيئاته معه، وما بقيت سيئات تبقى وتتوالد تستمر وهو في قبره، الله أعلم كم تستمر؟ أن يكون داعية إلى بدعة، يكون سببًا لحصول معاصٍ، يُخلِّف في بيته وسيلةً من الوسائل التي يُعصى الله عَزَّ وَجَلَّ بسببها، يُدخل على بيته جهازًا من الأجهزة التي يُسمع فيها ما حرم الله، أو يُرى فيها ما حرم الله، هذا إذا مات وبقي هذا الجهاز هو السبب لحصول المعاصي التي تقع من أهل بيته أو من غيرهم، وهو في قبره محبوس في عمله والسيئات لا تزال تُكتب عليه، **والسبب: أنه تسبب في حصول معصية الله عَزَّ وَجَلَّ**.

فيا هناء ويا سعادة من ماتت سيئاته معه، هذا يُرجى له عفو الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى ورحمته.

فالوصية –يا إخوتاه–: احرصوا على أن لا تكونوا سببًا لشر؛ فإن **القاعدة المقررة: أن التسبب سبب للثواب والعقاب**.

الضابط الرابع: عقاب الكافر قطعيٌ، وعقاب العاصي غير قطعيٍ.

بمعنى: من مات كافرًا –نعوذ بالله–؛ فإن عقابه يوم القيامة عقاب قطعي، لا شك ولا ريب في هذا، الكتاب والسنة طافحان بالأدلة على هذا، وليس لأحد أن يقول ما يقوله بعض المخذولين من أنه يمكن أن يُعفى عن الكافر يوم القيامة، والله إن هذا لا يكن؛ لأن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى أخبر بهذا، وأن الكافر قد يئس من رحمة الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى؛ فإن الكفار لا يدخلون الجنة أبدًا حتى يلج الجمل في سم الخياط، مستحيل أن تنالهم رحمة الله عَزَّ وَجَلَّ يوم القيامة.

وأما العاصي؛ فإنه الذي عصى الله جَلَّ وَعَلَا، وزادت سيئاته على حسناته فإنه بين عفو الله وعدله، قد يعفو الله عنه فيغفر ذنوبه ولا يعاقبه ويدخله الجنة مع أول الداخلين، وقد يُعاقب على ما سيأتي إن شاء الله.

الضابط الخامس: عقاب الكافر في النار عقاب مؤبد، وعقاب العاصي المسلم إن عوقب عقابٌ مؤقت.

عقاب الكافر في النار عقاب مؤبد، يعني إلى متى؟ أبد الأبدين إلى ما لا نهاية، ﴿إِنَّ اللهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا * خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا

وَلَا نَصِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٤-٦٥]، وستأتي هذه المسألة معنا إن شاء الله في كلام المؤلف بعد هذا.

وأما العاصي؛ فإننا قد علمنا أنه بين عفو الله وعدله، فإن لم يعفو الله عنه وشاء تعذيبه؛ فإن عذابه في النار عذاب مؤقت.

فلا ينبغي أن يُظن أن كلمة (مؤقت) ها هنا تعني التخفيف والتهوين من شأن عذاب الله؛ فإن عذاب الله شديد، ويكفي أن غمسةً واحدة لأنعم أهل الأرض إذا غُمس في النار غمسة واحدة؛ فإن هذه الغمسة تُنسيه كل نعيم مر به -نعوذ بالله-.

هذا عذاب عظَّمه الله، والعظيم إذا عظَّم شيئًا فهو والله عظيم، والله عَزَّ وَجَلَّ يخوفنا عذاب النار ويأمرنا بأن نتقيها، ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١].

الضابط السادس: عقاب العاصي الذي لم يُعفى عنه ابتداءً موقوف على رجحان السيئات وعلى عدم الشفاعة قبل دخول النار.

من لم يعفو الله عَزَّ وَجَلَّ عنه ابتداءً وبلغ موقف الوزن؛ فإن هذا العاصي يُعذب -صاحب السيئات صاحب المعاصي- يُعذب ما شاء الله أن يُعذب في النار، **وذلك بشرطين**:

-**الأول**: غلبة السيئات على الحسنات، أو رجحان كفة السيئات على الحسنات.

-**والثاني**: أن لا يمُن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى عليه بقبول شفاعة فيه قبل دخوله النار.

فمتى ما اجتمع هذان الشرطان؛ فإن عقوبة العاصي كما هو ظاهر النصوص تحسُر -نعوذ بالله من هذه الحال-[٧٧].

(٧٧) إلى هنا تمام **المجلس (الثامن والثلاثون)**، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الثلاثاء الحادي والعشرين، من شهر رجب سنة ست وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته ساعة وستة عشر دقيقة.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَنُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ وَجَزَاءِ الْأَعْمَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالْعَرْضِ وَالْحِسَابِ، وَقِرَاءَةِ الْكِتَابِ، وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ وَالصِّرَاطِ وَالْمِيزَانِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة سبق الكلام عن أكثر ما فيها، وبقي معنا الكلام عن: (وَالصِّرَاطِ وَالْمِيزَانِ).

وأنت تلحظ أنَّه ذكر جملة من مواقف القيامة وحقائقها، ذكر: (الْبَعْثِ وَجَزَاءِ الْأَعْمَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالْعَرْضِ وَالْحِسَابِ، وَقِرَاءَةِ الْكِتَابِ، وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ وَالصِّرَاطِ وَالْمِيزَانِ)، لكن تلحظ أنَّه لم يذكر (**الحوض**)، ما السببُ؟ سبق ذكره لهذا الموضوع.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (وَالصِّرَاطِ).

الصراط؛ أحد ما يخلقه الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى ويضعه يوم القيامة، ويُنصب على ظهر جهنم، والمرور عليه موقف عظيم من مواقف ذاك اليوم العظيم.

والصراط في اللغة: هو الطريق.

والمراد به في مباحث اليوم الآخر: هو جسرٌ يُنصَبُ على متن جهنّم يُعبر عليه.

وجاءت تسميته في السنة بـ:

١) الصراط.

٢) الجسر.

٣) جسر جهنم.

وأهل السنة والجماعة يعتقدون أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى يَنْصِبُ جسرًا حسيًّا حقيقيًا على ظهر جهنّم ويُؤمر الناس بالعبور عليه، وتكون لهم حين العبور عليه أحوالٌ متفاوتة، ولعبورهم نتائج مختلفة، كما سيأتي تفصيله إن شاء الله.

وقد جاء ذكر الصراط بأحاديث كثيرة متواترة عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مخرَّجة في الصحيحين وغيرهما.

وأمَّا في القرآن؛ فالأقرب -والله أعلم- أن الصراط ذُكر بمعناه، وأشيرت إليه إشارة في كتاب الله، هذا فيما يبدو -والله أعلم- أقرب القولين بقول الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿**وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا**﴾ [مريم: ٧١]. فالورود على الصراط على أصح القولين والعلم عند الله: إنّما هو المرور على الصراط؛ لأنّ الورود في اللغة هو: الإشراف على الشيء، دخله الإنسان أو لم يدخله، فمن أشرف على الشيء ووافى عليه؛ فإنه يصح أن يقال فيه إنه ورد هذا الشيء. والله جَلَّ وَعَلَا يقول: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾؛ يريد جهنم -عفاني الله وإياكم منها-. فالمرور على الصراط باعتبار أن الصراط منصوب على جهنّم هو إشراف عليه وموافاة

عليها، فالذي يبدو -والله أعلم-: أن هذه الآية يُراد بها المرور على الصراط، والعلم عن الله جَلَّ وَعَلَا.

✍ **عندنا في موضوع المرور على الصراط عدة مسائل:**

❍ **المسألة الأولى: صفات الصراط** كما جاءت في سنة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

✸ **من تلك الصفات أولًا:** أنَّه زَلِقٌ لا تكاد تستقر عليه الأقدام.

وهذا امتحانٌ عظيم، ولا يثبت في ذلك الموقف إلا من ثبَّته الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، ولا يَسْلم إلا من سلَّمه.

سئل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -كما في الصحيحين- من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: ما الجسر يا رسول الله؟ فقال: «**مَدْحَضَةٌ مَزِلَّةٌ**»، ولك أن تقول: (مَزَلَّةٌ)، يصح كسر الزاي وفتحها، أي: أنَّه زَلِقٌ. فلا تثبُت، أو لا تكاد تثبُت عليه الأقدام، اللهم إلا بتثبيت من الكريم الرحيم سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

✸ **ومن صفاته ثانيًا:** أنّ على حافتيه كلاليب وحسكًا.

وثبت هذا عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث أبي هريرة وحذيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُما وهو مخرج في صحيح مسلم، قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَفِي حَافَتَيِ الصِّرَاطِ كَلَالِيبُ مُعَلَّقَةٌ مَأْمُورَةٌ بِمَنْ أُمِرَتْ بِهِ**».

وكذلك الأمر في حديث جابر عند مسلم، قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَعَلَى جِسْرِ جَهَنَّمَ كَلَالِيبُ وَحَسَكٌ تَأْخُذُ مَنْ شَاءَ اللهُ**».

كلاليب جمع كلُّوب، والكلُّوب في اللغة: حديدة معطوفة الرأس.

والحسك جمع حسكة، وهي: شوكة قوية صلبة.

فهذا الحسك وهذه الكلاليب تُؤمر بمن شاء الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى فتأخذه فتلقيه في جهنم أو أنها تجرحه، كما سيأتي الكلام عن ذلك إن شاء الله.

✸ **والصفة الثالثة**: أنه دقيق، بل جاء أنَّه أدق من السيف

وجاء هذا في عدة أحاديث، من ذلك:

- ما جاء في حديث ابن مسعود رَضِي اللهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -وهو عند الحاكم وغيره- وروي مرفوعًا وروي موقوفًا، ولعل الموقوف أصح، لكن مثله لا يقال بالرأي.

- كذلك جاء من حديث عائشة رَضِي اللهُ عَنْهَا -كما عند أحمد في المسند-.

- وجاء من حديث أنس رَضِي اللهُ عَنْهُ -كما عند البيهقي-.

- وجاء موقوفًا عن سلمان رَضِي اللهُ عَنْهُ -كما عند ابن أبي شيبة-.

- وجاء من قول عُمير بن عُبيد رَحِمَهُ اللهُ وهو تابعي جليل -كما عند ابن أبي شيبة أيضًا-.

- وأصح ما هاهنا: ما أخرج مسلم في صحيحه، من قول أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهو قوله: (بَلَغَنِي أَنَّ الْجِسْرَ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ، وَأَحَدُّ مِنَ السَّيْفِ).

فمجموع ما جاء في هذا الباب يدل والعلم عند الله على أنَّ الصراط صراطٌ دقيق، وأنه طريق ضيق، وهذا لا شك أنه من جملة الابتلاء والامتحان الذي يكون على الناس في ذلك الموقف.

وبهذا تعلم أنّ من قال: إنَّ الصراط طريق واسع؛ كالبيهقي وغيرهم من أهل العلم؛ أنَّ هذا القول مجانبٌ للصواب.

الصواب -والله أعلم-: أنه ضيق، أو أنه كحدّ السيف، والله جَلَّ وَعَلَا أعلم.

❍ **المسألة الثانية: الذين يمرون على الصراط** هم المُظهرون للإسلام، سواءً كانوا مبطنين للإيمان -يعني: كانوا مؤمنين حقًا أو كانوا منافقين-.

وأمَّا المُظهرون للكفر؛ فإنَّهم لا يمرون على الصراط، وإنَّما يؤخذ بهم قبل ذلك إلى النار. هكذا يستفاد من الأحاديث الواردة في هذا الموضوع.

❍ **المسألة الثالثة: أوّل من يمرُّ على الصراط** نبينا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأمته.

ثبت هذا في الصحيحين من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**ثُمَّ يُضرَبُ الصِّراطُ عَلَى ظَهْرِ جَهَنَّمَ فَأَكُونُ أَنَا وَأُمَّتِي أَوَّلَ مَنْ يُجيزُهَا**»؛ فنعتقد أنَّ أول المارّين على الصراط نبينا محمدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأمته من بعده.

❍ **المسألة الرابعة: أحوال الناس عند المرور على الصراط.**

لا شك أن للناس في ذلك المقام أحوالًا متفاوتة، وسرعتهم عند المرور سرعة مختلفة، وذلك بحسب ما قدَّموا في هذه الحياة، فمن كان ثابتًا في الدنيا على الصراط المعنوي مسرعًا إلى طاعة الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى؛ فإنه سيكون في الآخرة ثابتًا على الصراط الحسي مسرعًا بمجاوزته.

ومجموع ما جاء في الأدلة يدل على ما يأتي:

- أسرع الناس مرورًا هو من يمر كـ(الطرف)، يعني: في حدود هذه المدة الزمنية القليلة جدًّا التي هي مدة طرف العين يكون قد تجاوز الصراط، فما أعظم إيمان من هذه حاله! ومن أسرع إقباله على طاعته الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى في الدنيا؛ فيُجازى أن ييسر له هذا المرور السريع على الصراط فيكون من السالمين الغانمين!

- ومنهم من يمر كـ(البرق).

- ومنهم من يمر كـ(انقضاض الكوكب).

- ومنهم من يمر كـ(الريح)، ومنهم من يمر كـ(أجاويد الخيل).

- ومنهم من يمر كـ(أجاويد الركاب) -يعني: الإبل-.

- ومنهم من يمر كـ(شد الرجال) -يعني: كجريهم، يجري على هذا الصراط-.

- ومنهم من (يمشي).

- ومنهم من (يزحف).

- وآخرهم: (يُسحب سحبًا).

سبحان ربي العظيم! جزاءٌ وفاق، كحال الناس في الدنيا في إقبالهم على طاعة الله عَزَّ وَجَلَّ ومسارعتهم إلى مرضاته تكون أحوالهم عند المرور على الصراط، وكل إنسان وما قَدَّم.

❍ **المسألة الخامسة**: ثبت في الصحيحين عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنّ الأمانة والرحم تُرسلان فتقومان على جنبتي الصراط. وكأنّ هذا -والله أعلم- لتشهدا للقائم بحقهما، ولتشهدا على المضيِّع لحقهما، وهذا يدلك على عظيم شأنهما؛ الأمانة والرحم، لهما شأن وأيُّ شأن!

❍ **المسألة السادسة**: حين المرور على الصراط يكون المقام مقامًا مَهيبًا مخُوفًا شديدًا، حتى إنه لا يجرؤ أحد على أن يتكلم. لا يتكلم حينئذ إلا الرسل والملائكة، هكذا دلت سنة النبي عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامَ، وكلامهم لا يعدو أن

يكون دعاء الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى بالسلامة للمارين، لهول المقام وفظاعته، لا يعدو قولهم: (اللهُمَّ سَلِّمْ، سَلِّمْ)، أو: (رَبِّ سَلِّمْ سَلِّمْ)، هذا يدلّك على أن المقام مقام عظيم، جدٌّ عظيم!

❍ **المسألة السابعة: نتيجة المرور على الصراط.**

وقد لخص هذا حديث أبي سعيد رَضِي اللهُ عَنْهُ في الصحيح، عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ، وَنَاجٍ مَخْدُوشٌ، وَمَكْدُوسٌ فِي نَارِ جَهنَّم**».

ينفصل النَّاس إلى ثلاث أحوال:

- **منهم** من هو ناجٍ من الوقوع في النار، مُسلَّم من إصابة الكلاليب والحَسَك، وهؤلاء أسعد الناس في ذلك المقام –نسأل الله أن يجعلنا منهم–.

- **الصنف الثاني**: ناجٍ مخدوش؛ يعني: أنه نجا من السقوط في النار، لكنه ما سلم من خدش تلك الكلاليب فأصابته وجرحته، جاء أنه مخدوش، وجاء أنه مُكْلَم، وجاء أنه مخدوجٌ به. كأن المراد –والله أعلم–: أن هذا الخدش قد أصابه، حتى إنَّه أُخذت منه قطعة من لحمه، فهي خداج –يعني: ناقصة–، هذا يدلك على أن المقام ليس هيِّنًا والله.

- **وأمَّا الصنف الثالث**: فهذا المكدُوس، هذا هو الموبَق بعمله، هذا الذي أُلقي في النار –نسأل الله السلامة والعافية–.

وهؤلاء أحد رجلين:

✓ إمَّا منافق النفاق الأكبر.

✓ وإمَّا أنه من أهل الكبائر الذين رجحت سيئاتهم على حسناتهم ولم يعفُ الله عنه، فيسقط من على الصراط إلى جهنم –نسأل الله السلامة والعافية.

فهذه أحوال الناس ونتيجة عبورهم على الصراط.

❍ **المسألة الثامنة والأخيرة: هي كلام الناجين بعد عبورهم الصراط.**

وهذا ما جاء في حديث ابن مسعود السابق عند الحاكم وغيره، وقلت لك: إنه روي مرفوعًا وروي موقوفًا، وفيه أن المؤمنين إذا خلصوا من الصراط يقولون: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَجَّانَا مِنْكِ -يخاطبون النار- بَعْدَ الَّذِي أَرَانَاكِ لَقَدْ أَعْطَانَا اللهُ مَا لَمْ يُعْطِ أَحَدًا)، أسأل الله أن يجعلني وإياكم من القائلين هذا القول.

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: (وَالْمِيزَانِ).

الميزان معلوم معناه في اللغة: هو آلة الوزن.

وهو مخلوق عظيم، يجعله الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى يوم القيامة لوزن العباد وأعمالهم.

✍ **وعندنا في هذا الموضوع مسائل:**

❍ **المسألة الأولى: هل الميزان يوم القيامة واحد أم هي موازين متعددة؟**

الذي ينظر في كتاب الله جَلَّ وَعَلَا يجد أنّ الميزان الأخروي لم يرد إلا مجموعًا، قال تعالى: ﴿**وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ**﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وقال

تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾ [القارعة: ٦]، وقال تعالى: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾ [الأعراف: ٨] [المؤمنون: ١٠٢].

أما في سنة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فغالب الأحاديث فيها الإفراد، قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ الْعَظِيمِ**».

والأقرب -والله أعلم-: أنه ميزان واحد لجميع الأمم ولجميع الأشخاص ولجميع الأعمال.

ويدل على هذا: ما جاء في حديث سلمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -وروي موقوفًا أيضًا عند الحاكم وغيره- أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**يُوضَعُ الْمِيزَانُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلَوْ وُزِنَ فِيهِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ لَوَسِعَتْ، فَتَقُولُ الْمَلَائِكَةُ: يَا رَبِّ لِمَنْ يَزِنُ هَذَا؟ فَيَقُولُ اللهُ تَعَالَى: لِمَنْ شِئْتُ مِنْ خَلْقِي، فَتَقُولُ الْمَلَائِكَةُ: سُبْحَانَكَ مَا عَبَدْنَاكَ حَقَّ عِبَادَتِكَ**».

فالأقرب -والله أعلم-: أنه ميزان واحد لجميع الناس والأمم والأعمال.

❍ **المسألة الثانية**: الأدلة طافحة بإثبات أنّ **الميزان ميزان حسيٌّ حقيقيٌّ**، بل وأن له كفتين.

ويدل على الكفتين صريحًا: حديث البطاقة المشهور.

ولا شك أنه ميزان دقيق وميزان عدل؛ قال سبحانه: ﴿**وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ**﴾ [الأنبياء: ٤٧]، فهو ميزان دقيق جدًّا.

وأدلة الميزان -كما ذكرتُ لك- أدلة كثيرة في الكتاب والسنة.

وتجرّأ طوائف من المبتدعة فأنكروا حقيقة الميزان وتأوّلُوه بالعدل، وهؤلاء هم الجهمية وبعض المعتزلة، وهذا البعض هم البغداديون منهم دون البصريين، كذلك ذكرتْ كتب المقالات فرقة من هؤلاء المعتزلة الوزْنية، كأنهم نُسبوا إلى الشيء الذي أنكروه -والله أعلم-.

وهؤلاء أولوه بالعدل، قالوا: كل ما جاء في الميزان إنما المراد به العدل.

وزعم هؤلاء أن وجود ميزان على ما جاء في ظواهر النصوص شيء مخالف للعقل، وذلك لأنّ الأعمال أعراض فكيف توزن؟!

ثم هي قد عدمت انتهت فكيف توزن؟!

هكذا حكّموا عقولهم الفاسدة في النصوص الصحيحة، فنتج من هذا ما نتج من مخالفة الكتاب والسنة، بل ومحادة الله ورسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ولا شك أنّ هذه المقالة التي تفوّهُوا بها مقالة ضالة، فإنّ الأدلة قطعية لا يُداخلها أدنى شكّ أنّ الميزان ميزان حقيقيٌّ حسيٌّ، والله سبحانه على كلِّ شيء قدير؛ فهو قادر على أن يجعل الأعراض موزونة، وليس هذا ببعيد على قدرة الله

جَلَّ وَعَلَا، بل نحن في هذه الدنيا قد رأينا في هذا العصر أعراضًا تُقاس، أليس كذلك؟ لمّا عرفنا قياس الحرارة -مثلًا- لمّا عرفنا قياس السرعة.

كل هذه أعراض: الحرارة أو البرودة والسرعة وأشياء كثيرة، أصبح من القطعي المشاهد أنّها موزونة ولها موازينها ولها مقاييسها ولها آلاتها التي تُحسب بها، يعني: تُحسب مقاديرها.

إذا كان هذا قد رأيناها بأعيننا في الدنيا فكيف يمتنع أن توزن الأعمال في دار أخروية ليست هي هذه الدار الدنيوية، والله جَلَّ وَعَلَا -كما قدمت لك- على كل شيء قدير، فلا يُعجزه أن يجعل الأعمال في صورة توزن، ولا يُعجزه أن يجعل الأعمال التي عدمت وانتهت في الدنيا أنها توزن يوم القيامة.

ثم إنّ كل شبهتهم تسقط إذا قيل بقول جمهور العلماء من أنّ الذي يوزن هو صحف الأعمال، هذا القول وُصف بالمشهور ونُسب إلى الجمهور أنّ الذي يوزن هو صحف الأعمال؛ وعليه: فالشبهة من أساسها ساقطة.

والذي ينظر في هذا التّأويل الذي ذكروه يجزم بأنّه باطل لا يصحُّ؛ وذلك لأنّ الموازين قد وُصفت بالثقل والخفة في الكتاب والسنة، والعدل لا يوصف بالثقل والخفة، لا يقال: عدل ثقيل وعدل خفيف؛ فدلّ هذا على بُعد ما قالوا، بل على نكارة هذا الذي تكلموا به.

وعلى كل حال: اعلم –يا رعاك الله– أنه لو فُتح الباب لتأويل الميزان فما الذي يمنع تأويل غيره إذن؟! فالذي سمح بتأويل الميزان سيسمح بتأويل الصراط بأن المراد به قضية معنوية، وهي أن يكون الإنسان على صراط معنوي هو محبة الله عَزَّ وَجَلَّ في الآخرة. يمكن أم لا؟ إذا فُتح الباب ما الذين يمنع؟! والحوض أيضًا يمكن أن يؤول بقضية معنوية، والحشر يمكن أن يؤول بحشر الأرواح لا الأجساد، وقس على هذا؛ وبالتالي فإنه يصبح كتاب الله وسنة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهبًا لهؤلاء يتلاعبون فيه؛ وبالتالي يسقط الكتاب وتسقط السنة، والذي يسمح بتأويل نصوص المعاد ما الذي يمنعه من تأويل نصوص الأمر والنهي وغير ذلك؟! بناءً عليه: إن هذه الشريعة ستكون شريعة ساقطة.

على كل حال: الذي يُثبت بعض حقائق اليوم الآخر؛ فإنّه ملزم بأن يُثبت غيرها من الحقائق؛ فإن القول في بعض مباحث الآخرة كالقول في البعض الآخر. وإن شئت فقل: **القول في بعض المباحث الغيبية كالقول في البعض الآخر.**

❍ **المسألة الرابعة: ما الذي يوزن في الميزان؟**

هذه المسألة فيها أقوال عديدة: أشهرها أربعة أقوال:

✸ **الأول**: أن الذي يوزن الأعمال نفسها.

وأصحاب هذا القول يقولون: إن هذا ظاهر النصوص. قال صلى الله عليه وسلم: «**وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ**»، وقال عليه الصلاة والسلام: «**مَا شَيْءٌ أَثْقَلُ فِي مِيزَانِ الْمُؤْمِنِ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنْ خُلُقٍ حَسَنٍ**». هي أدلة كثيرة، فالظاهر -والله أعلم- كما قال هؤلاء: أن العمل نفسه يوزن، بكيفية الله أعلم بها، وهو على كل شيء قدير.

✸ **القول الثاني**: أن الذي يوزن -كما أسلفت لك- هو صحائف الأعمال، صحائف الأعمال التي كُتبت على الناس فإنها توزن، والعبرة بالثقل والخفة بما كُتب فيها من حسنات وسيئات.

✸ **القول الثالث**: أنّ الذي يوزن هو العاملون.

واستدل هؤلاء بقوله تعالى: ﴿**فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا**﴾ [الكهف: ١٠٥]. وهذا قد جاء في حق الكفار، ومفهومه: أن غيرهم يقام له وزنٌ.

ويدل على هذا: إخبار النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ساقيّ ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وأنهما يوم القيامة أثقل من أُحد.

وظاهر الحديث: أن العامل يوزن.

✸ **القول الرابع**: هو الجمع بين الأقوال الماضية بأن يقال:

- إنها جميعًا توزن
- أو يقال: إن هذا يوزن تارة، وهذا يوزن تارة، وهذا يوزن تارة.

وهذا القول اختاره ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ وطائفة من أهل العلم من المتقدِّمين والمتأخرين.

ولعلّ هذا القول هو الأقرب؛ لأن فيه جمعًا بين أطراف الأدلة، والجمع أولى من الترجيح.

ومهما قيل في الموزون فليس يخفاك أنّ المُعوَّل على الأعمال التي هي للعامل حسنة كانت أو سيئة، وهذه الأعمال لا تخرج عن ثلاثة أصناف:

✓ **الأوّل**: ما عمله الإنسان؛ يعني: الذي تقدم منه في الدنيا من عمل، وهذا قسمان أيضًا:

- إما أن يكون عملًا مضى وانتهى بوفاة العبد.
- وإما أن يكون عملًا باقيًا بعد وفاته، سواء كان صالحًا أو كان سيئًا.

✓ **والصنف الثاني**: هو ما يُهدى إلى المسلم من حسنات من إخوانه المسلمين بعد وفاته إهداءً شرعيًا.

✓ **والصنف الثالث من هذه الأعمال**: ما ينتج عن المقاصّة بين الظالم والمظلوم؛ فإنّ حسنات الظالم تكون مع حسنات المظلوم، فإن فنيت فإنّ سيئات المظلوم تكون مع سيئات الظالم.

❍ **المسألة الخامسة**: دلت الأدلة من سنة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على أن من الأعمال ما له مزيد اختصاص بثقل الميزان.

وينبغي على الفطناء والأذكياء أن يحرصوا على هذه الأعمال وأن يجتهدوا في تحصيلها؛ فإن نتيجتك -يا عبد الله- يوم القيامة من حيث النعيم أو العذاب بحسب نتيجتك في هذا المقام العظيم وهو الوزن، ﴿**فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ * فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ * وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ * فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ**﴾ [القارعة: ٦-٩]. فالحرص الحرص، والاجتهاد الاجتهاد في تحصيل الأعمال الصالحة، ولا سيما ما يثقل به الميزان أكثر، فما يدريك لربما كانت حسنة واحدة سببًا لنجاتك يوم القيامة.

أعود فأقول: من تلك الحسنات:

✓ **أوّلا**: كلمة التوحيد التي يقولها العبد عن علمٍ ويقينٍ وإخلاص، فما أثقلها في ميزان العبد! بل لا شيء أثقل منها؛ كما دل على هذا حديث البطاقة المشهور.

✓ **ثانيا**: كذلك قول: (الحمد لله)؛ قولًا يتواطأ فيه اللسان مع القلب؛ قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -كما عند مسلم-: «**وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ**».

✓ **الثالث**: حُسن الخُلق؛ فإن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**مَا مِنْ شَيْءٍ أَثْقَلَ فِي مِيزَانِ العبد يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ خُلُقٍ حَسَن**».

✓ **الرّابع**: ومن ذلك أيضًا ما أخرج الإمام أحمد في مسنده من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**بَخٍ بَخٍ لِخَمْسٍ مَا أَثْقَلَهُنَّ فِي الْمِيزَانِ: سُبْحَانَ اللهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ، وَالْوَلَدُ الصَّالِحُ يَمُوتُ فَيَحْتَسِبُهُ والده**».

هذه من الأمور العظيمة التي يثقل بها ميزان العبد يوم القيامة، فتتبعها -يا أيها الموفق- واحرص على العمل بها.

❍ **المسألة السادسة: أحوال الناس في الوزن.**

لا تخرج أحوال الناس في الوزن عن ثلاث:

✸ **الحال الأولى**: أن تترجح كفة الحسنات، أن تثقل كفة الحسنات، فهذه حال أهل السعادة وأهل النجاة والنجاح، هؤلاء هم الموفقون السعداء، قال تعالى: ﴿**فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ * فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ**﴾ [القارعة: ٦-٧]. ومن زادت حسناته على سيئاته ولو بواحدة دخل الجنة؛ كما جاء في أثر ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

✸ **والحال الثانية**: هي أن تترجح كفة السيئات؛ بمعنى: أن تخِفَّ حسناته وتثقل سيئاته –نعوذ بالله-، وهذه حال أهل البليّة والمحنة، هؤلاء قد أخبر الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى عن حالهم: ﴿**وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ * فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ * نَارٌ حَامِيَةٌ**﴾ [القارعة: ٨-١١]، -نعوذ بالله-. فالذي يظهر -والله أعلم-: أنّ من لم يُغفر له قبل موقف الوزن؛ فإن مغفرة الله جَلَّ وَعَلَا قد تكون في الدنيا، وقد تكون في البرزخ، وقد تكون في عرصات القيامة. **الشاهد**: أن من لم تُكفر سيئاته قبل موقف الوزن ثم رجحت سيئاته على حسناته؛ فظواهر النصوص أنه من أهل النار، اللّهم إلا أن يتفضّل الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى عليه بقبول الشفاعة فيه؛ فإنّ الشفاعة قد ثبتت في حقِّ من استحقَّ النّار ألا يدخلها.

✸ **الحال الثالثة**: أن تتساوى الحسنات والسيئات، أن يأتي العبد بحسناتٍ تقابلها سيئاتٌ بمثلها. فالذي يظهر -والله أعلم-: أنّ هؤلاء هم أهل الأعراف، والأعراف مرتفع بين الجنة والنار، فيوقف عليه هؤلاء المدة التي يشاءها الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، ثم يكون مآلهم إلى الجنة، قال تعالى: ﴿**ادْخُلُوا الْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ**﴾ [الأعراف: ٤٩]. وهذا الذي ثبت عن أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإنه قد جاء عن ابن مسعود، وجاء عن ابن عباس، وجاء عن حذيفة رَضِي اللهُ عَنْهُم، كما تجده عند ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في تفسير آيات الأعراف.

❍ **المسألة السابعة والأخيرة**: هل يُستثنى أحد من موقف الوزن؟ بمعنى هل موقف الوزن كموقف الحساب؟ كما قيل هناك: إن هناك من يُستثنى من الحساب؟

الذي يظهر -والله أعلم-: أنه لا استثناء في موقف الوزن.

✸ بعض أهل العلم ذهب إلى أن الرسل عَليهِم الصَّلَاةُ والسَّلاَم لا يوزنون.

✸ وبعضهم ذهب إلى أن الكفار لا يوزنون.

والأقرب -والله أعلم-: أن الرسل عَليهِم الصَّلَاةُ والسَّلاَم يوزنون، ووزنهم فيه تشريف وفيه تكريم لهم وإظهار لذلك على رؤوس الخلائق. والكفار وزنهم فيه تبكيت وخزي لهم، وفيه أيضًا بيان منزلتهم في دركات النار؛ فإن النار دركاتٌ –

نعوذ بالله من حالهم-. فإن الكافر يوم القيامة يُجازى على كفره، ويُجازى على معاصيه، ويُجازى أيضًا على عدم شكره نعم الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى عليه. وبناءً عليه: فإنهم متفاوتون في العذاب بحسب ما قدموا -نعوذ بالله من حالهم-.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ، لَا تَفْنَيَانِ أَبَدًا وَلَا تَبِيدَانِ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ الْخَلْقِ، وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا، فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ فَضْلًا مِنْهُ، وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى النَّارِ عَدْلًا مِنْهُ، وَكُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا قَدْ فُرِغَ لَهُ[٧٨]، وَصَائِرٌ إِلَى مَا خُلِقَ لَهُ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الفقرة من كلام الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ فيها بيانٌ لأربع مسائل: ثلاثٌ منها تتعلق بالجنة والنار -يعني: هي من مباحث الآخرة- والأخيرة تتعلق بالقدر.

❍ المسألة الأولى: مسألة خلقِ الجنة والنار ووجودِهما.

وهذا الذي ذكره رَحِمَهُ اللهُ في قوله: (وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ)؛ يعني: أنهما قد خُلقتا، وأنهما موجودتان الآن، وليس أنهما يُخلقان يوم القيامة. وهذه المسألة قد أجمع عليها أهل السنة والجماعة، وأطبق علماء الاعتقاد على التنصيص عليها؛ لأنّ الأدلة قد دلّت على هذا، وليتبيّن مفارقة أهل البدع لأهل السنة والجماعة في هذا المقام. إذًا: الجنة والنار موجودتان مخلوقتان، والأدلة على هذا أدلة كثيرة.

(٧٨) عندنا ثلاث نسخ: (قَدْ فُرِغَ منه)، (قَدْ فُرِغَ لَهُ)، (قَدْ فُرِغَ منهم).

✸ أما عن الجنة -جعلنا الله من أهلها-؛ فممّا دلّ على أنها قد خُلقت وفُرغ من وجودها:

- قوله تعالى عنها: ﴿**أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ**﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وهذا فعل ماضٍ يدل على أنه قد مضى إعدادها، وهذا يستلزم بالضرورة أنها قد خُلقت.

- ومن ذلك أيضًا: أحاديث المعراج، وهي مُخرَّجة في الصحيحين وغيرهما، وفيها دخول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الجنة وإخباره بما رآه فيها، ومن ذلك أنه أخبر -كما في الصحيحين- أنه دخل الْجَنَّةَ: «**فَإِذَا فِيهَا جَنَابِذُ اللُّؤْلُؤِ، وَإِذَا تُرَابُهَا الْمِسْكُ**»، ولا يمكن أن يكون قد دخل شيئًا معدومًا، إنما دخل شيئًا موجودًا مخلوقًا.

- ومن ذلك أيضًا: أحاديث عرض الجنة والنار على الميت -كما في الصحيحين- من حديث ابن عمر رَضِي اللهُ عَنْهُما، أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبر: أنه «**ما من ميّت إلا ويُعرض عليه مقعده في الغداة والعشي** -إما من الجنة وإما من النار-، **إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار**». وفي هذا المعنى -أعني عرض مقعد الإنسان في الجنة أو في النار، أو المقعد الذي كان له لو آمن أو كفر- هذا فيه عدة أحاديث، برواية عدد من الصحابة رَضِي اللهُ عَنْهُم عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكل ذلك يدل على أن الجنة مخلوقة موجودة.

- ومن ذلك أيضًا: ما جاء من أحاديث فتح بابٍ على الميِّت من الجنّة أو من النّار، فيأتي المؤمن من روح الجنة وريحانها، أو يأتي الكافر من سمومها وحميمها؛ كما جاء في حديث البراء بن عازب رَضِي اللهُ عَنْهُ الطويل وغيره.

- ومن تلك الأدلة أيضًا: حديث الكسوف، وهو مُخرَّج في الصحيحين وغيرهما، وفيه: أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد رأى في مقامه ذاك الجنّة، حتى إنه همَّ أن يقطف منها عنقودًا، وكذلك رأى النار وأخبر أنه ما رأى منظرًا كذاك قط.

- ومن تلك الأدلة أيضًا: حديث كعب بن مالك -ومرّ بنا-: «**نَسَمَةُ الْمُؤْمِنِ طَائِرٌ يَعْلُقُ فِي شَجَرِ الْجَنَّةِ حَتَّى يُرْجِعَهَا اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى جَسَدِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ**».

- ومن ذلك أيضًا: ما ثبت عند الترمذي وغيره: من أن الله جَلَّ وَعَلَا لما خلق الجنة أرسل جبريل فرآها .... إلخ الحديث -وهو معلوم عندكم-.

- ومن ذلك أيضًا: ما أخبر الله جَلَّ وَعَلَا من إسكان آدم وزوجه الجنّة وإهباطه منهما، وهذا لا يمكن أن يكون من شيء معدوم. والصحيح: أن الجنة التي سكنها آدم وزوجه عَليهِما السَّلاَم وأُهبط منها هي جنة عدن وليست جنةً من جنان الدنيا.

فالمقصود: أنّ الأدلة لو أردنا أن نتتبعها لطال المقام، وهي كثيرة جدًا، ومتواردة على حقيقة واحدة وهي أن الجنة موجودة مخلوقة.

وأما المخالفون للحق في هذا المقام، فأشهرهم المعتزلة؛ فإن هذا المذهب مشهور عنهم، وبينهم خلاف طويل في تفاصيل إنكار خلق الجنة قبل يوم القيامة.

✓ ومن ذلك: أن منهم من ذهب إلى أن خلقهما مستحيل عقلًا قبل يوم القيامة.

✓ ومنهم من قال: إن ذلك جائز عقلًا غير أنه ممتنع شرعًا.

✓ ومنهم من غلا في هذه المسألة. ومن ذلك أن أحد رؤوسهم -وهو هشام الفوطي- وهذا كان ذكيًا ولم يكن زكيًّا، وكان ذا غلو شديد، حتى إنه كفَّر من قال بأنّهما مخلوقتان، ليس فقط أنكر خلقهما، بل إنه كفَّر من قال بخلقهما. والعجيب أن هذا الرجل كان بين ظهراني أهل السنة وعلماء أهل السنة، إنه هلك في سنة (٢٢٦)، علماء أهل السنة متوافرون، فأتى بهذا القول الفظيع الشنيع، وما كلَّف نفسه أن يستفيد من علماء أهل السنة! وهذا يدلك على ما يفعله الهوى في النفوس، حيث يُعرض الإنسان إعراضًا تامًا ويُدبر ويُبعد ويستكبر عن الحقِّ -نسأل الله السلامة والعافية-.

المقصود: أنّ هؤلاء -ونُسب هذا القول أيضًا لجهم بن صفوان وليس بمستغرب عليه، أيضًا أنه أنكر أن تكون مخلوقتين- والشُّبهة عند هؤلاء هي شبهة فاسدة راجعة إلى أصل عند المعتزلة، وهو قياس أفعال الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى على أفعال العباد، فما حسُن من العباد حسُن من الله، والعكس بالعكس. فهؤلاء قالوا: إنّ من الممتنع أن يخلق الله عَزَّ وَجَلَّ الجنة والنار وتبقيَا مددًا متطاولة لا

يُنتفع منهما ولا يدخلهما أحد، وفيهما ما فيهما مما أُعد من الملذات أو أنواع العذاب، ما الفائدة من هذا؟ هذا في حكم العقل عبثٌ، والله مُنزه عن العبث، هكذا قالوا وبئس ما قالوا.

فإننا –معشر أهل السنة والاتباع- نعتقد أن لله حكمةً بالغة، وكل شيء يفعله الله سبحانه ويخلقه ويُقدِّره ويشرعه فإنّ له فيه حكمةً بالغة، لكن ليس بالضرورة أن تكون معلومة لنا، فعقولنا أقل من أن تكون جامعةً حاصرةً لحكمة الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

ثم إننا نعتقد أنّ هناك حكمًا قد أُخبرنا بها؛ وذلك أن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى خلق الجنة والنار، ولم يزلْ يزيدُ سُبْحَانَهُ وَتعَالَى في نعيم الجنة وفي عذاب النار، ومثل هذا حكمة معقولة لتقدُّم خلق الجنة والنار على دخول أهلهما فيهما.

ثمّ من قال لكما: إنه لا يُنتفع بهما ولا يدخلهما أحدٌ؟! ألم تعلموا أن الأدلة قد دلت على أنّ أرواح المؤمنين تُنعَّم في الجنة، وأنّ أرواح الكافرين ومن شاء الله من العصاة تُعذَّب في النار؟ أليس كذلك؟ إذن كيف يُقال إنه لا يُنتفع بذلك وأن هذا عبث من العبث؟! فلا شك أن هذا قول فاسد، والحور العين نساء أهل الجنة موجوداتٌ في الجنة، كيف يُقال إنه لا أحد فيها؟! فالأصول الفاسدة لابد أن تُثمر أقوالًا مُعوجةً فاسدة.

❍ **ثم المسألة الثانية التي أشار إليها رَحِمَهُ اللهُ:** وهي قوله: **(لَا تَفْنَيَانِ أَبَدًا وَلَا تَبِيدَانِ)**؛ يشير هنا إلى بقائهما.

إذًا: نحن -معشر أهل السنة والجماعة- نعتقد أنهما مخلوقتان موجودتان، وأنهما باقيتان لا تفنيان، وهذه هي المسألة التي أشار إليها: (لَا تَفْنَيَانِ أَبَدًا وَلَا تَبِيدَانِ).

ذكر هاهنا هاتين الكلمتين، ألا تُذكركما بكلمة سبقت؟ ما هي؟ (لا يفنى ولا يبيد) في أوائل الرسالة. والذي يظهر -والله أعلم-: أنَّ الكلمتين متقاربتان في المعنى، وأنّ إيرادهما منه كان على سبيل الترادف، فالبقاء والبيد بمعنى الهلاك ويقابل البقاء. وأنت علمت -كما تكرر هذا عدّة مرات- أن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ ميّالٌ إلى الترادف؛ يعني: ذكر المترادفات، وإلى السجع أيضًا. **(وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ، لَا تَفْنَيَانِ أَبَدًا وَلَا تَبِيدَانِ)**، فنستغني عن تكلُّف الفرق بين الفناء والبيد.

المقصود: أن معتقد أهل السنة والجماعة أن الجنة والنار باقيتان وأن أهلهما باقون، ونُقل إجماع أهل السنة والجماعة على هذا الأمر، بل نُقل إجماع سلف الأمة وأئمتها. ومن ذلك: ما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في المجلد الثامن عشر من مجموع الفتاوى: وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على أن من المخلوقات ما لا يفنى ولا يُعدم بالكلية، كالجنة والنار والعرش وغير ذلك. هذا إجماعٌ نقله شيخ الإسلام، ونقله غيره أيضًا، والنقول في هذا عن أئمة أهل السنة والجماعة نقولٌ كثيرة. المقصود: أن الأدلة قد دلت على بقاء الجنة والنار وعدم فنائهما.

➢ **من أدلة بقاء الجنة:**

- ما جاء بإخباره سُبْحَانَهُ وَتعَالَى عن أن أهلها خالدون فيها أبدًا: ﴿**وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**﴾ [التوبة: ١٠٠]. وهذا المعنى قد جاء في كتاب الله في ثمانية مواضع كلها فيها إخبار الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى عن الخلود الأبدي لأهل الجنة فيها.

إذن: الجنة باقية وأهلها فيها باقون.

- ومن ذلك أيضًا: قوله تعالى: ﴿**إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ**﴾ [ص: ٥٤].

- ومن ذلك أيضًا: قول الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى: ﴿**وَجَنَّاتٍ لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُقِيمٌ**﴾ [التوبة: ٢١]، إذن: هو باقٍ لا يفنى.

- ومن ذلك أيضًا: حديث ذبح الموت وهو مُخرَّج في الصحيحين: «**يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ**».

فهذه أدلّة من جملة أدلّة كثيرة تدلُّ على أنّ الجنة باقية لا تفنى.

➢ **وأما النار -عافاني الله وإياكم منها-؛ فإن الأدلّة قد دلّت أيضًا على أنّها باقية لا تفنى:**

- ومن ذلك: ما أخبر الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى من خلود أهلها الأبدي فيها، وهذا قد جاء في كتاب الله في ثلاثة مواضع:

▪ في آية النساء: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا * إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرًا﴾ [النساء: ١٦٨-١٦٩].

▪ وكذلك في الأحزاب: ﴿إِنَّ اللهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا * خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٤-٦٥].

▪ ومن ذلك أيضًا: آية الجن وهي قول الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣].

إذن: هذه أدلة صريحة على أن أهل النار خالدين فيها أبدًا إلى ما لا نهاية؛ وعليه فالنار باقية.

- ومن تلك الأدلة أيضًا: قول الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٧]، وهذه الآية فيها وجهان للدلالة:

▪ أولًا: أن أهلها لا يخرجون ولن يخرجوا منها.

▪ والثانية قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ﴾؛ يعني: باقي.

- ومن تلك الأدلة أيضًا: قول الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى: ﴿وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾ [إبراهيم: ١٧].

- ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا﴾ [الإسراء: ٩٧]، وقوله: ﴿كُلَّمَا﴾؛ يدل على الاستمرار.

- ومن ذلك أيضًا: قول الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَنَادَوْا يَامَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَاكِثُونَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، فلا فناء ولا خروج.

- ومن ذلك أيضًا: ما تقدم من حديث ذبح الموت: «وَيَا أَهْلَ النَّارِ، خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ».

إذن: النار باقية أبدًا.

والسبر الصحيح للأدلة يُنتج أن هناك أحوالًا لا يخرج المقام عنها:

✓ فإما أن يُقال: إن النار تفنى وأهلها يستريحون من العذاب بفنائها. إما: بأن يفنوا هم، أو أنهم يُنعمون في الجنة.

✓ أو يُقال -وهو الاحتمال الثاني-: أن النار باقية وأهلها يُخرجون منها.

✓ والاحتمال الثالث: أن يُقال: أن النار باقيةٌ وأنه يُخفف العذاب من أهلها.

✓ والاحتمال الرابع: أن يُقال: أنها تبقى غير أن أهلها يموتون فيها.

والذي ينظر في الأدلة بإنصاف يجد أنّ الاحتمالات الأربعة جميعًا باطلة، وأنها تصادم النصوص مصادمة صحيحة، فما بقي إلا الاحتمال الخامس: وهي أنها باقية وأن أهلها فيها باقون. وأوصيك بالرجوع إلى موضع نافع مفيد للشيخ

محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ اللهُ في كتابه (دفع إيهام الاضطراب)؛ فإنه بيَّن هذه الاحتمالات الخمسة، وبيَّن بطلانها إلا الاحتمال الخامس بالدليل.

والذين خالفوا الحق في هذا المقام هم الجهمية؛ فإنهم قائلون بفناء الجنة والنار، وطائفة من المعتزلة -وهم أبو الهُذيل العلَّاف وأتباعه- قالوا: بفناء حركات أهل الجنة والنار. ولا شكّ أنّ هذين المذهبين من الضلال والفساد بمحلٍّ واضحٍ، وأنكر أهل السنة والجماعة على القائلين بفناء الجنة والنار إنكارًا عظيمًا.

وذهبت قِلةٌ من أهل السنة والجماعة إلى فناء النار فحسب. أما الجنة؛ فلا يُعلم أحدٌ منتسب إلى السنة قد قال بفنائها، إنما حصل اجتهاد لقلّة من أهل السنة فرأوا أنّ النار تفنى.

وأقوى ما استدل به هؤلاء: بعض الآثار التي رويت عن الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُم تدل على أنّ أهل النار يُخرجون منها، أو أنها تصبح خاوية خالية من أهلها، إلى غير ذلك مما روي عن الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُم.

والحقُّ: أنّ هذه الآثار لا يصح منها شيء، وعلى فرض صحتها؛ فإنّها محمولة على العُصاة جمعًا بين الأدلة. الأدلة من الآيات والأحاديث والآثار ينبغي الحرص على الجمع بينها والتأليف بينها ما أمكن، تحمل هذه الآثار على خروج أهلها منها وأنها تصبح خالية منهم إلى غير ذلك؛ أنها محمولة على عُصاة المسلمين لا على الكفار.

➢ وبعض الناس ينسب القول بفناء النار إلى شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم.

✓ فأما شيخ الإسلام ابن تيمية؛ فإنه قد جاء في كتبه التصريح ببقاء الجنة والنار وأنّهما باقيتان لا تفنيان في مواضع عديدة، وفي بعضها نقْل الإجماع، وفي بعضها إقرار نقْل الإجماع، كما نقل إجماع أبي الحسن الأشعري وأقرّه على ذلك ولم يتعقبه، جاء هذا المعنى في مواضع من كتبه، لربما كانت نحوًا من ثمانية مواضع أو نحو هذا العدد. وطُبع بأخرة قطعة من كتاب له رَحِمَهُ اللهُ اسمه (الرد على القائلين بفناء الجنة والنار)، وفيه ما يُشعر بميله رَحِمَهُ اللهُ إلى فناء النار، ولكنَّ التعويل على ما بين أيدينا من هذه الرسالة ليس بصحيح، وذلك أنّ الموجود بين أيدينا قطعة منها، فلا ندري ما قبلها، ولا ندري ما بعدها، ولا ندري ما الذي خلص إليه من بحثه فيها، فكيف يُعارض كلامه الصريح، بل نقله الإجماع على أن النار لا تفنى؟ وهذا ليس من المعهود عند شيخ الإسلام أن ينقل إجماع السلف والأئمة على شيء ثم يخالفهم! هذا غير معهود مع كثرة المسائل التي بحثها، لا يُعرف هذا في منهجه رَحِمَهُ اللهُ. فنسبة هذا القول إلى شيخ الإسلام ابن تيمية لا شك أنها نسبة غير صحيحة.

✓ وأما عن ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ فالأمر فيه مختلف؛ فإنه قد أطال البحث في عدد من كتبه في هذه المسألة؛ كما في حادي الأرواح، وشفاء العليل، والصواعق المرسلة، وطبعًا الموجود في (مختصر الصواعق) الذي بين أيدينا. ولكن الذي

يظهر -والله أعلم-: أنه كان يسوق أقوال القائلين بفناء النار، وأقوال القائلين ببقائها، ويَحتج بهذا القول، ويَحتج لهذا القول. لكنه في نهاية المطاف وإن كان يُشعر من كلامه ميلٌ للقول بفناء النار، لكن العبرة بمُحصلة البحث ونتيجته، فالمُحصلة والنتيجة أنه كان يقف. ومن ذلك تصريحه في (حادي الأرواح) بأنه يقف في هذه المسألة العظيمة التي هي أكبر من السماوات والأرض، يقول: أقف عند قوله تعالى: ﴿**وَيَفْعَلُ اللهُ مَا يَشَاءُ**﴾ [إبراهيم: ٢٧]. فما جزم بشيء من هذين القولين، فكيف يُنسب إليه القول بفناء النار؟! فكيف إذا علمت أنه في كتابه (الوابل الصيب) قد صرَّح تصريحًا لا لبس فيه أن نار الكفار لا تفنى، وأن نار العُصاة هي التي تفنى. فإن كان ولابد من نسبة قول إليه رَحِمَهُ اللهُ فينبغي أن يكون القول الصريح، فهذا أصرح موقف له رَحِمَهُ اللهُ في كتبه.

ومهما يكن من شيء فنحن -معشر أهل السنة والجماعة- أتباع دليل، والعبرة عندنا بما جاء في كلام الله وكلام رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وأمّا البحث في ثبوت هذا القول عن هذا العالم الفلاني أو ذاك؛ فإنه بحث علمي فحسب، أما من حيث الواجب في الاعتقاد؛ فإنما هو باتّباع الكتاب والسنة. فالعقيدة إنما تؤخذ من كتاب الله ومن سنة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعلماء أهل السنة لهم احترامهم وتقديرهم والتماسهم المعاذير والمخارج لكلامهم ما أمكن ذلك بلا تكلف.

والذي أريد بعد هذا أن أُنبه على مسألة مسلكية مهمة ينبغي أن نقف عندها مليًّا، وهي: أن إذا علمنا أنّ النّار لا تفنى، وأن أهلها الكفار باقون فيها خالدون أبدًا؛ فإن هذا يبعث في النفوس شفقة ورحمة بهؤلاء الكفار والمشركين. فإنَّا – معشر أهل السنة– أهل تصديق وإيقان بكلام الله وكلام رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإذا جاء الدليل، بل جاءت الأدلة الصريحة على أن النار باقية وأهلها فيها خالدون أبدًا؛ فإنّ هذا والله حقٌّ، وهذا يجعلنا نعتقد أن المقام عظيم جدًا. إن كنت تعلم عن أحد من أبٍ أو أمٍّ أو أخٍ أو رفيق عمل أو جارٍ في سكن أنه كافر بالله جَلَّ وَعَلَا، ملحد، يهودي، نصراني، أو أنه مشرك بالله جَلَّ وَعَلَا من عُبَّاد القبور يستغيث بالأولياء ويذبح للأموات؛ فاعلم أنّ المقام مقام عظيم، وأنّ مآل هؤلاء الذين تراهم اليوم في الدنيا أنهم سيدخلون نارًا عظيمة شديدة، يعذَّبُون فيها إلى متى؟ كم سنة؟ مائة سنة؟ مليون سنة؟ مليار سنة؟ مهما كرّرت كلمة مليار سنة، مليار سنة، مليار سنة ...إلى أن تموت؛ فاعلم أنّهم باقون هذه المدة وأكثر إلى ما لا نهاية. سبحان ربي العظيم! التفكّر في هذا والله يبعث في القلب خوفًا ووجلًا ويجعل الجلد يقشعرُّ والله بالتفكر في هذا الأمر.

تخيّل أنّ هذا الذي يُشرك بالله ويكفُر به لو أنه طول عمره –إذا كان يبلغ أربعين أو خمسين أو ستين سنة– أنه قضاها جميعًا في حفرة فيها نار مشتعلة، تخيل كل عُمره في هذه الحفرة!! بالله ما ظنُّك بحاله؟! ستون سنة وهو باقٍ في هذه الحفرة، كيف بالله سيكون حاله؟! وكيف حالُك لو علمت ما هو عليه؟!

أليست حالًا بائسة؟! وليس هذا يدعوك إلى أن تسعى في إنقاذه؟ فكيف إذا علمتَ أنّ هذه الأعوام أقلُّ من ثانية إذا ما قارنتها بتلك المُدد المتطاولة التي سيُعذَّب فيها في نار جهنم –نعوذ بالله-. مع أنه ليس بينه وبين أن يكون من أهل النعيم ومن أهل الجنة ومن أهل الرضوان إلا أن يؤمن بالله، وأن يُوحِّد الله، وأن يؤمن بمحمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأن يتّبِعه، أن يعبد الله ولا يشرك به شيئًا. فقط هذا هو الفرق، مع أن هذا في حد ذاته نعيم في نفسه، ليس والله عذابًا وليس هذه -والله- أغلالًا.

إذا كان الأمر كذلك فالوصية –يا إخوتاه-: بالحرص على دعوة هؤلاء والاجتهاد في بيان الحق لهم، والسعي في إنقاذهم من عذاب الله، والحرص على هدايتهم، فأهل السنة والجماعة أعلم بالحق وأرحم بالخلق. هذه رحمة جعلها الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى في قلوب المؤمنين تدعوهم إلى دعوة هؤلاء، مع ما تُكنِّهُ القلوب من بغضهم في الله والبراءة منهم، ومع ذلك فإنهم يرحمونه ويسعون في هدايته، فخُذ هذا الموضوع –يا أيها الموفَّق- على محمل الجَدّ.

❍ ثم إنّ المؤلف رَحِمَهُ اللهُ ذكر المسألة الثالثة، فقال: (وأنّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ الْخَلْقِ).

الخلق هنا بمعنى: الناس، مصدر بمعنى: المخلوق.

والخلق؛ هذه الكلمة تُطلق إطلاقًا عامًّا يراد بها: كل ما خلق الله جَلَّ وَعَلَا، وتُطلق ويراد بها معنىً خاص وهو الناس، تكون من باب إطلاق العام على الخاص.

فالمراد هاهنا: أن الله خَلَق الجنة والنار قبل خلق الناس، وهذا استعمال معروف عند العرب، يقولون: جاء خلقٌ كثير، ومات خلقٌ كثير. والنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعني قال في حق الخوارج: «**شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ**»، الخلق يعني: الناس، والخليقة على قول كثير من الشراح: هم البهائم.

من ذلك أيضًا: ما في الصحيحين من حديث أبي هريرة رَضِي اللهُ عَنْهُ، أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ وطُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا**»، ثم قال في آخر الحديث: «**وَلَمْ يَزَلِ الخَلْقُ يَنْقُصُ حَتَّى الْآنَ**»، فماذا أراد بقوله الخلق؟ الناس.

إذن: أراد المؤلف رَحِمَهُ اللهُ أن يبين أن خلق الجنة والنار سابق خلق الناس.

وهذه الجملة: **(فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ الْخَلْقِ، وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا، فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ فَضْلًا مِنْهُ، وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى النَّارِ عَدْلًا مِنْهُ)**؛ كأنّ المؤلف رَحِمَهُ اللهُ انتزعها من حديث مروي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو حديث رافع بن خديج رَضِي اللهُ عَنْهُ –وهو عند الطبراني في الكبير وأبي يعلى في مسنده– وفيه: أنه رَضِي اللهُ عَنْهُ سأل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الإيمان بالقدر. فأجاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما أجاب، فقال: «**وتُؤمنُ**

بالجنّة والنّار، وتعلم أنّ الله خلقهما قبل خَلْق الخَلْق، فجعل منهم من شاء إلى الجنة ومن شاء منهم إلى النار»، ولكن هذا الحديث ضعيف عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. لكن لا ريب أنّ الجنّة والنار مخلوقتان قبل خلق الناس، والأدلة على هذا كثيرة:

- ومنها: ما في صحيح مسلم، أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: **«لَمَّا صَوَّرَ اللهُ آدَمَ فِي الجنة تَرَكَهُ فيها مَا شَاءَ أَنْ يَتْرُكَهُ، فَأَخَذَ إِبْلِيسُ يُطِيفُ بِهِ لِيَنْظُرُ مَا هو، فَلَمَّا رَآهُ خُلِقَ أَجْوَفَ عَلِمَ أَنَّهُ خُلِقَ خَلْقًا لَا يَتَمَاسكُ»**.

الشاهد: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبر أن آدم صُوِّر في الجنة؛ إذن: الجنة موجودة قبل خلق الناس؛ لأن آدم عَليهِ السَّلاَم هو أبو الناس.

المقصود: أننا نعتقد أن الله تعالى خلق الجنة والنار قبل الخلق.

❍ **والمسألة الرابعة هي التي تتعلق بالقدر؛ حيث قال**: **(وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا، فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ فَضْلًا مِنْهُ وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى النَّارِ عَدْلًا مِنْهُ، وَكُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا قَدْ فُرِغَ لَهُ، وَصَائِرٌ إِلَى مَا خُلِقَ لَهُ)**.

هذا المقام سبق الحديث فيه، والمؤلف رَحِمَهُ اللهُ كرر هذا المعنى، إن كنت تذكرون قبل ذلك بصفحات حينما قال: **(وَقَدْ عَلِمَ اللهُ تَعَالَى فِيمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَعَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ، جُمْلَةً وَاحِدَةً ....)**، كذلك قبل هذا

تكلّمنا عن بعض المسائل المتعلقة بهذا: **(يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي فَضْلًا، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَخْذُلُ وَيَبْتَلِي عَدْلًا)**.

ما يتعلق بهذا المعنى، وَ(أَنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ الْخَلْقِ، وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا)؛ يعني: خلق من سيكون من سُكَّانهما، وهؤلاء دخلوا الجنة بفضل منه، وأولئك دخلوا النار عن عدل منه.

والخلاصة في هذا المقام: هي أن تعلم –أيها الموفَّق– أنّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتعَالَى خلق الناس لحكمة مرادة منهم وهي عبادته، ﴿**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ**﴾ [الذاريات: ٥٦]. وخلقهم لحكمة تراد بهم وهي جزاؤهم؛ نعيمًا بفضله وعذابًا بعدله؛ قال سبحانه: ﴿**إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ**﴾ [يونس: ٤].

ولعلِّي أُذكرك –أيها الموفق– بأصول تستحضرها في هذا المقام، وإن شئت فارجع إلى بسط الحديث في هذا المواضع التي أشرت إليها قبل قليل:

✸ **لا تنس أولًا**: أن من القدر ما هو معلوم وأن منه ما هو مستور. فقف عند حد المعلوم ولا تتجاوزه إلى المستور؛ فإنه قد خُزن عنك علمه، القدر فيه جانب غيبي، فإياك والتنقير فيه. كما أنك تعلم أن باب الصفات فيه جانب غيبي؛ فاعلم أن باب القدر فيه جانب غيبي، كما أنه من الممنوع البحث في الجانب الغيبي في باب الصفات؛ فمن الممنوع البحث في الجانب الغيبي في باب القدر.

✸ **الأصل الثاني الذي أُذكر نفسي وإياك به**: أن تعلم أن الله عدلٌ لا يظلم، وأنه قد حرَّم الظلم على نفسه. فمهما كنت من حال فهم لهذا الموضوع أو قصور عن استيعابه فإياك أن تشُكَّ، إياك أن ترتاب أنّ الله عدلٌ لا يظلم. كن ذا إيمان راسخ بهذه الحقيقة، الأدلة عليها قاطعة والعقل يدل عليها يقينًا، وقد قلت لك إن كنت تذكر الله عَزَّ وَجَلَّ خالقنا قطعًا، أليس كذلك؟ هل في ذلك شك؟! ولو أن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى شاء أن يخلقنا ابتداءً في النار أكان ثمة ما يمنعه؟! لو شاء الله ما أوجدنا في هذه الدنيا ولا أعطانا أسماعًا وأبصارًا وقلوبًا، ولا أرسل لنا رسلًا ولا أنزل لنا كتبًا، وإنما خلقنا في النار ابتداءً، لكن الله جَلَّ وَعَلَا لم يفعل هذا، وإنما أوجدنا في هذه الدنيا وأعطانا الأسباب الموصلة إلى الهداية وأرسل الرسل وأنزل الكتب ومكَّن من الهداية. إذًا: هذا يدلك على أن الله عَزَّ وَجَلَّ عدلٌ لا يظلم قطعًا.

✸ **الأصل الثالث**: أن لله حكمة بالغة فيما يُقدِّر وفيما يفعل وفيما يخلق وفيما يشاء سُبْحَانَهُ وَتعَالَى. لله حكمة بالغة، أيقن بهذا، ربُّك الحكيم سبحانه منزه عن اللعب والعبث، ففهمت هذا الموضوع أو لم تفهم إياك أن ترتاب أن لله حكمة بالغة.

✸ **الأمر الرابع**: عقولنا ضعيفة قاصرة، لا محيطة حاصرة. فربما تعجز العقول عن استيعاب بعض تفاصيل هذه المسائل المتعلقة بالقدر، وهذا شيء لا يُجحد، وهذا شيء لا يُستغرب، فعقولنا ضعيفة. فهي أعجز، هي أقلّ وأحقر من

أن تكون حكمًا على أفعال الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى وتصوِّب أو تُخطِّئ -حاشا وكلَّا، وتعالى ربنا وعز وجل-.

✸ **الأصل الخامس**: لله الحُجة على العباد، وليس لهم حُجة عليه. الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى له الحُجة البالغة على عباده، إي والله حُجة بالغة، بلغت صميم القلوب والعقول، وما بقي والله لأحد على الله حُجة، أيقن بهذا ولا ترتاب.

✸ **الأصل السادس**: اعلم وأيقن أن الله عَزَّ وَجَلَّ إن عاقب أحدًا؛ فإنما يعاقبه على عمله لا على علمه سبحانه. الله عَزَّ وَجَلَّ عَلِم أهل الجنة وعَلِم أهل النار وكتب مقعد كل إنسان؛ إما من الجنة وإما من النار، نعم والله إن لهذا لحق، ولكن إن عَذَّب من يُعذِّب فلن يُعذِّبه على علمه هو سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، وإنما سيعاقب العامل على عمله، على عمل العامل. ولذلك لا نجد أبدًا في النصوص جزاءً بما كان يعلم، لكننا نجد: ﴿**جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ [السجدة: ١٧]، [الأحقاف: ١٤]، [الواقعة: ٢٤]. إذًا: إن عاقب الله أحدًا؛ فالعاقب لم يكن على علمه وكتابته سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، وإنما على ما قدمت يدا هذا العامل.

✸ **أخيرًا**: الصراط المستقيم والمحجة الواضحة هي الجمع بين الشرع والقدر. وهذا ما تواردت الأدلة وكثُر عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التنبيه عليه، لابد من أن نجمع بين الشرع والقدر. **ويكفينا في هذا: التذكير بحديث واحد،** وهو حديث سراقة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في صحيح مسلم، وهو أنه قال: يا رسول فِيمَ الْعَمَلُ الْيَوْمَ؟ أَفِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ؟ أَمْ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ؟ فقَالَ

النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا بَلْ فِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ**»، قَالَ سُراقة: فَفِيمَ الْعَمَلُ؟ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: -تنبّه هنا إلى الجمع بين هذين الأمرين، ما هما؟ الشرع والقَدَر- ماذا قال؟ «**اعْمَلُوا** -هذا هو الشرع- **فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ** -هذا هو القدر-». وهذا القَدْر ما فاز به إلا أهل السنة والجماعة، فكن منهم، كن جامعًا بين الشرع والقدر، كن مؤتمرًا بالأمر منتهيًا عن النهي، وكن أيضًا مؤمنًا بالقدر.

والله أعلم[٧٩].

(٧٩) إلى هنا تمام **المجلس التاسع والثلاثون**، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الثلاثاء الثامن والعشرين، من شهر رجب سنة ست وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته ساعة وثلاثون دقيقة.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَالْخَيْرُ وَالشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلَى الْعِبَادِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

فهذه الجملة من كلام المؤلف رَحِمَهُ اللهُ فيها بيان مسألة من مسائل القدر، وقد سبقت الإشارة إلى ما ذكر الشيخ هنا؛ حيث قال في موضع سابق: (وَالْإِيمَانُ: هُوَ الْإِيمَانُ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدَرِ، خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ، مِنَ اللهِ تَعَالَى).

فهذه الجملة فيها تأكيد لما سبق، وقد تكرر التنبيه على أن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ يكرر الكلام في المسألة الواحدة في مواضع متعددة، ومن أجلى ما يظهر هذا في مسائل القدر؛ حيث كرره في مواضع عدة.

يقول رَحِمَهُ اللهُ: (وَالْخَيْرُ وَالشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلَى الْعِبَادِ).

يريد رَحِمَهُ اللهُ أنَّ كل خيرٍ وشرٍ صادرٍ من العباد أو واقع عليهم؛ فإنه بقدر الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

والمقصود بكونه (بقدر الله)؛ أي: أن الله سبحانه عَلِم كل ذلك وكتبه وشاءه وخلقه؛ فالخير والشر لا يخرجُ عن كونه –أعني الخير– الطاعات والنِّعم، والمراد بالنِّعم –من حيث كونها خيرًا–: هي التي يُستعان بها على طاعة الله عَزَّ وَجَلَّ، وإلا لم تكن خيرًا.

وأما الشر؛ فإنه لا يخرج عن كونه المعائب والمصائب؛ أي: الذنوب والمعاصي، وكذلك الابتلاءات والمحن والمؤذيات -التي هي المصائب-.

فسواءً كان الأمر راجعًا إلى الطاعات التي تصدر منهم، أو النِّعم التي تنزل عليهم، أو كان من المعاصي التي تصدر منهم، أو المصائب التي تحل بهم، كل ذلك بقدر الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

وهذه الجملة -أعني أن الخير والشر بقدر- مما توارد على تقريرها أهل السنة والجماعة قاطبة، والآثار في هذا من المتقدمين والمتأخرين يصعب حصرها، كلها متواردة على أن الخير والشر بقدر.

وأحسن ما يمكن أن يُعبَّر به عن الخير: هو أن يقال: إن الخير ما كان وجوده أحسن من عدمه.

والشر بالعكس، فالشر: هو ما كان وجوده أقبح من عدمه.

ولأهل السنة والجماعة ضوابط تتعلق بمسألة الخير والشر، وهذا الموضوع سبق التفصيل فيه في دروس ماضية، ولا سيما في شرح عقيدة السلف للصابوني؛ حيث فُصِّل الكلام في ذلك بعض الشيء، والكلام عمومًا في هذه المسألة كلام طويلٌ جدًا، ولكن لعلنا نُلَمُّ بأهم مهمات هذا الموضوع على صورة ضوابط، **وبين أيدينا في هذا الموضوع ستة ضوابط:**

الضابط الأول: أن أهل السنة والجماعة يعتقدون أن الشر يضاف إلى مفعولات الله -أي: مخلوقاته-، لا إلى فعله وصفاته.

والمراد بذلك: أن الشر ليس إلى الله جَلَّ وَعَلَا؛ فإنه القدوس السلام ذو الجلال والإكرام.

وقد قال أعلم الخلق به صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -كما في صحيح مسلم-: «**وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ**»؛ فالشر ليس إلى الله جَلَّ وَعَلَا، لا يضاف إلى أسمائه، ولا يضاف إلى ذاته، ولا يضاف إلى صفاته، فالشر الذي يوجد؛ إنما هو في المخلوق المفعول المنفصل عن الله سبحانه، لا إلى فعله الذي قام بذاته جَلَّ وَعَلَا، {إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ} [هود: ٥٦].

أَنَّى يُضاف الشر إلى الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى؛ أي إلى ذاته وإلى صفاته وأفعاله، والله جَلَّ وَعَلَا له الكمال المطلق، فهو المنزَّه عن كل نقص وعيب سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، وهذا من الأمر الذي توارد على إثباته الفطرة والعقل والنقل والإجماع المعلوم بالضرورة.

إذن: الشر يضاف إلى مفعول الله، لا إلى فعله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

الضابط الثاني: الشر يُطلق ويراد به أحد أمرين:

-**الأول**: ما كان وجوده أقبح من عدمه مطلقًا.

-**والثاني**: هو ما كان شرًا من غيره وغيره خيرٌ منه.

والله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى لا يخلق الأول، الله جَلَّ وَعَلَا لا يخلق ما كان وجوده أقبح من عدمه مطلقًا؛ وذلك لأن في وجوده ضررًا راجحًا، ولمّا كان كذلك عُلم أن عدم الضرر الراجح خير، والله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى لا يفعل إلا الخير.

إذن: ما كان وجوده أقبح من عدمه مطلقًا؛ فإنه مستحق للعدم، والله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى لا يخلقه ولا يشاؤه، {إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ}.

لكن الله جَلَّ وَعَلَا يخلق الثاني؛ أي: أنه يخلق ما كان شرًا من غيره وغيره خيرٌ منه للحكمة المطلوبة، كما أنه سُبْحَانَهُ وَتعَالَى يخلق ما يكون مؤذيًا لبعض العباد للحكمة المطلوبة، فمثل هذا وجوده خيرٌ من عدمه؛ وذلك أنَّه يترتب على وجوده مصلحة هي أرجح من مفسدته التي في ذاته، وما كان كذلك فالحكمة في وجوده؛ لأن المعلوم عند العقلاء أن تفويت الخير الغالب شرٌ غالب.

إذن: هذه الأمور لما يترتب على وجودها من مصلحة، كان وجودها أحب إلى الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى من عدمها؛ ولذلك قدَّرها؛ لذلك شاءها وخلقها سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

-ولاحظ معي أن هذه الضوابط بعضها آخذٌ برقاب بعض، وبعضها يوضح بعضًا-.

الضابط الثالث: الشر في مخلوقات الله جَلَّ جَلَالُهُ نسبيٌّ إضافيّ.

والمراد بذلك: أن ما فيه شر يُنظر إليه باعتبار كونه شرًا بالنسبة إلى محله وبالنسبة إلى ما يضاف إليه، وإن كان في وجوده خيرٌ لمن قام به من وجه آخر، أو خيرٌ لغيره حالًا أو مآلًا في الدنيا والآخرة.

انتبه لهذا فإنه مهم؛ الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى إذا قدَّر وجود الشر فينبغي أن يُعلم أن هذا الشر نسبيٌّ إضافيّ، فبالنسبة لمن قام به الشر وللمحل الذي أُضيف إليه كان شرًا؛ ومع ذلك فإن وجوده كان خيرًا من وجه آخر أو من وجوه أخرى لهذه الذات أو لغيرها، لمحلها أو لغير محلها، حالًا أو مآلًا في الدنيا أو في الآخرة، وهذا الأمر قد يُعلم وقد لا يُعلم.

هذا الخير الذي يترتب على وجود ما فيه شرٌ ليس بالضرورة أن يكون بيِّنًا واضحًا معلومًا لكل أحد، قد يُعلم عند بعض الناس وقد لا يُعلم لجميع الناس، فيكون هذا –أعني هذه الحِكم- مما اختص الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى به، وهذه من القواعد التي تكرر الكلام فيها، وهي أن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى له الحكمة البالغة.

ولكن أنَّى للعقول الضعيفة العاجزة أن تحيط علمًا بكل حكمة الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى في كل ما يخلق وفي كل ما يقدِّر.

ومن قال إنه لابد أن تكون الحكمة معلومة في كل ما يخلقه الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى ويفعله؛ فإنه يستلزم هذا الكلام أن يكون للعباد من العلم ما لله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، وهذا لا شك أنه من أبطل الباطل، {وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} [البقرة: ٢١٦].

الضابط الرابع: الشر في مخلوقات الله ومفعولاته لا يكون شرًا محضًا، بل ولا يكون شرًا غالبًا.

والنظر ها هنا إلى ذات ما فيه شر، أو لما يترتب على وجوده، إذا نظرنا بهذا النظر الواسع فإننا نقول: إنه لا يمكن أن يكون فيما قدَّره الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى مما فيه شر أن يكون في وجوده شرًا محضًا، بل لا يكون في وجوده شرٌ غالب، بل لا يخلق الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى إلا خيرًا محضًا أو خيرًا غالبًا.

هذه قاعدة تنبه لها: لا يخلق الله جَلَّ وَعَلَا إلا خيرًا محضًا؛ كالأنبياء عَليهِم الصَّلَاةُ والسَّلَام، كالملائكة، هذا من الخير المحض، أو خيرٌ غالب.

حتى إبليس، فإبليس مع أنه معدِن الشر وهو ذات مبغوضة لله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، إلا أنه يترتب على وجوده من الخير والمصلحة ما جعل وجوده خيرًا من عدمه؛ ولذلك خلقه الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

فالخير في وجود إبليس أعظم من الشر الذي ترتب على وجوده، الخير الذي ترتب على وجود إبليس أعظم من الشر الذي ترتب على وجوده.

إذن: ينبغي أن لا يرتاب المسلم أنه ليس في الوجود إلا الخير المحض أو الخير الغالب، والشرور التي توجد لا يمكن أن تكون شرورًا محضةً أو شرورًا غالبة، بل لابد أن يترتب على وجود ما فيه شرٌ خيرٌ هو أغلب الوجهين.

الضابط الخامس: الشر في مخلوقات الله جَلَّ وَعَلَا مرادٌ لغيره لا لذاته.

وهذا واضح بما سبق.

أي: أن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى إنما يخلق ما فيه شر لما يترتب عليه من الخير.

وبناءً عليه فالقاعدة: الله يخلق ما يكره لما يُفضي إليه مما يحب.

ولذلك قدَّر سُبْحَانَهُ وَتعَالَى وجود إبليس، قدَّر الله وجود الظلم، قدَّر الله وجود الكفر، قدَّر الله وجود المعاصي، كل ذلك لما يترتب عليه من حكم عظيمة يحبها الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

وإذا أردت مرجعًا يفتح لك بابًا إلى استيعاب مثل هذا الموضوع العظيم الواسع الدقيق؛ فإني كثيرًا ما أُحيل الأخوة إلى موضع نفيس لابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في كتابه "مفتاح دار السعادة"؛ فإنه عقد في هذا الفصل -وأظنه في المجلد الثاني- فصلًا في الحكم التي تُلتمس من تقدير الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى للمعاصي، وأظنه ساق نحوًا من ثلاثين من هذه الحِكم، والذي يفوت الناس من أوجه حِكم الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى أضعاف ما علموا، فمثل هذا الموضع سيفتح لك بابًا لاستيعاب طرفٍ من هذا الموضوع.

الضابط السادس: يجب مراعاة الأدب مع الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى عند الخوض في هذا الموضوع -أعني: عند ذكر الشر الذي يخلقه الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى-.

فالأدب مع الله جَلَّ وَعَلَا واجب، وتعظيمه سُبْحَانَهُ وَتعَالَى فرض عين، والله جَلَّ وَعَلَا ذو الجلال والإكرام، فالعبد من المتعيِّن عليه أن يلزم جادَّة الأدب مع الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى عند تناوله لهذا الموضوع.

وبناءً على هذا: فينبغي أن يُلحظ عدم إضافة الشرور والمعائب إلى الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى حال الإخبار أو السؤال دون مصلحة راجحة -أعني: أن الذي يتعين في حق المسلم أن يُجلَّ الله عَزَّ وَجَلَّ ويُثني عليه، لا أن يقول ما قد يوهم نقصًا في حقه جَلَّ وَعَلَا-.

ولذا الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى هو خالق كل شيء، فهو الذي خلق جبرائيل عَلَيهِ السَّلاَم، وهو الذي خلق إبليس -عليه لعنة الله-، فماذا فعل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين توسل إلى ربه جَلَّ وَعَلَا؟ هل توسل إليه بربوبيته لجبريل وميكال وإسرافيل، أم توسل إليه بربوبيته لإبليس وأبي جهل وأبي لهب؟

لا شك أنه فعل الأول لا الثاني؛ فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اللهُمَّ رَبَّ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ**»، ولم يقل اللهم يا رب إبليس.

إذًا: من الأدب مع الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى أن يُلحظ هذا الأمر، أن يقتدي الإنسان بفعل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وما علَّمه إياه القرآن؛ فإن الله جَلَّ وَعَلَا قال: {بِيَدِكَ الْخَيْرُ} [آل عمران: ٢٦]، مع أن الخير والشر من تقدير الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، ولكن المدح والثناء اللائق بالله جَلَّ وَعَلَا هو أنه في هذا المقام يُضاف الخير إليه؛ فقال: {بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}.

إذن: خلاف هذا لا شك أنه يوهم ما لا ينبغي في حق الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

بعد هذه المقدمة المتعلقة بالخير والشر ومعرفة نُبذة عن الضوابط المتعلقة بهذا الموضوع عند أهل السنة والجماعة أقول: إن أهل السنة والجماعة متفقون على أن الله جَلَّ وَعَلَا خالق كل شيء، لا يكون في هذا الكون إلا ما قضاه سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، فالخير والشر اللذان يقعان على العباد أو يصدران منهم كل ذلك بقدر الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

ولذا في حديث جبريل المشهور؛ حينما بيَّن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حقيقة الإيمان، قال: «**وَأَنْ تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**».

وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ**»، أو قال: «**الْكَيْسِ وَالْعَجْزِ**»؛ كما أخرج هذا الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ في صحيحه.

إذن: الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى هو الذي قدَّر كل شيء، وشاء كل شيء، وخلق كل شيء، الله خالق كل شيء، وخلق كل شيء، وهذا عموم محفوظ لا يُستثنى منه شيء، ولا يُخص منه شيء.

وخالف في هذا الموضع المعتزلة، والمؤلف رَحِمَهُ اللهُ يعتني ببيان أهل السنة والجماعة عن معتقد المعتزلة على وجه الخصوص في هذه الرسالة، وهذا ما سبق التنبيه عليه، ولا شك أن المعتزلة في زمنه رَحِمَهُ اللهُ وما قبله كان لهم

وجود وكان لهم حضور وكان لهم نشاط، فكان من المتعيِّن على أهل العلم أن يعتنوا بالرد عليهم وبيان زيف مقالاتهم.

أقول: إن المعتزلة في هذا الباب كانوا على نهج سلفهم من القدرية الأوائل، وأولئك نهجوا نهج المجوس الذين قالوا إن الخير من النور، وإن الشر من الظُلمة.

وفي السنة لعبد الله بن أحمد، أن يحيى بن يعمر رَحِمَهُ اللهُ سأل عبد الله بن عمر رَضِي اللهُ عَنْهُما عن أناس يقولون: إن الخير بقدر وإن الشر ليس بقدر، فقال ابن عمر رَضِي اللهُ عَنْهُما: "إذا رجعت إلى هؤلاء فأخبرهم أن ابن عمر بريءٌ منهم وأنهم برئاء منه"(٨٠).

فكان منه رَحِمَهُ اللهُ البراءة من هؤلاء الضالين، وهذا يرشدك إلى أن المخالفة في هذا الموضوع مخالفة قديمة نشأت في أواخر عهد الصحابة رَضِي اللهُ عَنْهُم.

ومن قبيح تصرفاتهم وعجيب أمرهم ومما يُبين لك أن الهوى قد يرمي بصاحبه إلى هُوَّة سحيقة من الانحراف، في عدد من كتب التفسير نسبة فعلٍ

(٨٠) عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: إِنَّ نَاسًا عِنْدَنَا يَقُولُونَ: الْخَيْرُ وَالشَّرُّ بِقَدَرٍ، وَنَاسًا يَقُولُونَ: الْخَيْرُ بِقَدَرٍ وَالشَّرُّ لَيْسَ بِقَدَرٍ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِذَا رَجَعْتَ إِلَيْهِمْ فَقُلْ لَهُمْ: إِنَّ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: «**إِنَّهُ مِنْكُمْ بَرِيءٌ، وَأَنْتُمْ مِنْهُ بَرَاءٌ**» رقم: ٩٢٦ (٢/ ٤٢٢).

لعمرو بن عُبيد -شيخ القوم-؛ حيث إنه قرأ: (قل أعوذ برب الفلق من شرٍّ ما خلق).

كيف قرأ؟ (من شرٍّ ما خلق)، يعني: بتنوين الراء، وأراد أن (ما) نافية، يعني: {قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ}؛ من شرٍّ ما خلقته يا الله.

انظر كيف أنه أتى إلى الحق الصريح الواضح البيِّن الذي يدل على أن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى خالق لكل شيء، ومن ذلك الشرور التي تكون في مخلوقاته أتى لهذا الحق الواضح فاخترع هذه القراءة وأتى بهذا الحرف الباطل المخالف للإجماع والمبني على أصل باطل.

فهذا يدلك على خطورة البدعة أنها إذا استولت على القلب فحدِّث ولا حرج عما يُصاب به المبتدع من أهواء وانحرافات، حتى إنه لا يأتي بشيء يُضحك العقلاء منه.

كيف تأتي إلى كتاب الله المحفوظ في صدور الصغار قبل الكبار، ثم تحرفه هذا التحريف الممجوج؟! لا لشيء إلا لتجعل كتاب الله جَلَّ وَعَلَا دالًا على ضلالك وبدعتك، مع أنه في الحقيقة على العكس.

فإن الأصح أن (ما) ها هنا موصولة؛ فالشر لا شك ولا ريب -كما سبق- موجود فيما يخلقه الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

والشُبهة عند هذا وأمثاله هي زعمهم أن الحكيم لا يفعل القبيح، بل هو منزَّهٌ عنه، وإذا كان ذلك كذلك كان الله عَزَّ وَجَلَّ مُنزَّهًا عن أن يُقدِّر الشر.

وفات هذا أن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى إذا قدَّر ما قدَّر من المعائب والمعاصي والشرور؛ فإن ذلك إنما كان لما يترتب عليها من الحكمة.

فالله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى لا يريدها لذاتها، وإنما قدَّرها لما يترتب عليها، فهي مرادة لغيرها وليست مرادةً لذاتها، ومثل هذا مما يفعله الحكيم ولا شك، هذا لا شك أنه من الحكمة، وأن الحكمة تقتضي وجودها لا عدمها.

وبما أننا قد بلغنا هذا الموضع فمن الأحسن أن يُفصَّل في مذهب المعتزلة في هذا المقام؛ لأن هذا الموضع ربما كان فيه نوع اشتباه أو إجمال، وربما يرى طالب العلم كلمات أو نسبًا للأقوال إليهم متباينة، فيمكن تلخيص مذهب المعتزلة في هذا المقام في ضوء ما يأتي:

أولًا: هم كغيرهم من الفرق الإسلامية يُسلِّمون أن المصائب من الأمراض والمؤذيات ونحوها مما لا دخل للإنسان به أن ذلك من قدر الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، الله عَزَّ وَجَلَّ هو الذي شاءه، والله عَزَّ وَجَلَّ هو الذي خلقه.

هذا الموضع ليس موضع إشكال عندهم، ليس عندهم إشكال في المصائب، الإشكال عندهم في المعائب؛ يعني: في المعاصي.

ثانيًا: الخير الذي هو الطاعة، هذا الخير عندهم قد يقولون إنه بقدر الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، ولكن انتبه إلى أن القوم لم يريدوا منه ما تفهمه أنت -يا أيها السُني-، فالطاعات عندهم من قدر الله عَزَّ وَجَلَّ وقضائه باعتبار كونها مما أمر الله عَزَّ وَجَلَّ به، ومما سهَّله على عباده، ومما لطف لهم به.

هذا القدْر لا إشكال عندهم فيه، يقولون: إن الطاعات بقدر من جهة الأمر والتسهيل واللطف، لا أنها من الشيء الذي يشاءه الله عَزَّ وَجَلَّ ويخلقه، طاعات العباد التي صدرت منهم لا شك أنها -كما سيأتي- ليست راجعةً إلى مشيئة الله عَزَّ وَجَلَّ وخلْقه.

إذن: إذا سمعت نسبة القوم الطاعات إلى الله عَزَّ وَجَلَّ -أعني إلى قدره وقضائه تَبَارَكَ وَتَعَالَى-؛ فاعلم أنهم يريدون هذا القدر، هذا القدر لا بأس ممكن نضيفه إلى الله جَلَّ وَعَلَا، لكن لا أكثر.

ثالثًا: الشر الذي هو المعصية؛ فإنه ليس من قدر الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى؛ حيث لم يأمر به ولم يسهِّله ولم يلطف للعباد به.

مسألة اللطف عندهم لا بأس أنبهك إلى مرادهم بها على وجه الإيجاز، اللطف بهم هو أن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى يفعل ما عنده تكون الطاعة، لا أن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى يشاء ويهدي ويحبب الإيمان والخير إلى القلوب، لا، إنما يفعل ما عنده أو ما بسببه تكون الطاعة.

يعني: الحال في ذلك كالحال في البيان والعلامات التي تكون على الطريق تدلك وترشدك إلى الخير، لا أكثر من هذا، وهذا لا شك أنه باطل؛ لأن هذا المقدار يقتضي أن اللُّطف لم يكن خاصًا بالمؤمنين، هم يقولون: الله عَزَّ وَجَلَّ يلطف للمؤمنين لا للكافرين، لكن البيان والإيضاح ونحو ذلك قد يحصل للكافرين، أليس كذلك؟

يعني: قد يقدِّر الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى للمؤمن من يرشده، من داعية، من معلم، من رجل متمكن، فيكون سببًا في هدايته، هذا من اللُّطف، ولا يفعل هذا سُبْحَانَهُ وَتعَالَى بالنسبة للكافر.

لكننا نقول: إن كان هذا لطفًا فهذا لا يختص بالمؤمنين؛ فإن هذا قد يقع أيضًا للكافرين، وإذا كان هذا هو معنى اللطف فأعظم اللطف قد حصل لأبي طالب؛ حيث قيَّد الله عَزَّ وَجَلَّ له أعظم الدعاة، أليس كذلك؟ أليس النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد دعا أبا طالب وبذل جُهدًا عظيمًا في دعوته؟ فأيُّ لطف أعظم من هذا اللطف!

إذن: تساوى في الحقيقة المؤمن مع الكافر في مسألة اللطف، وهذا خلاف ما يقررون، وسيأتي التنبيه على هذا قريبًا إن شاء الله.

المقصود: أن القوم المعاصي عندهم -التي هي الشرور- ليست راجعة إلى قدر الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى؛ لأن الله جَلَّ وَعَلَا لم يأمر بها ولم يُسهلها ولم

يلطف للعباد بها، فضلًا عن كونه ما شاءها ولا خلقها، من باب أولى، أليس كذلك؟

وبناءً عليه: فإن المعاصي والشرور ليست بقدر الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

الأمر الرابع: أن القوم قد لا يُمانعون من إضافة المعاصي إلى قدر الله باعتبار علمه سبحانه.

يعني: كون الله عَزَّ وَجَلَّ علِم هذه المعصية من العبد قبل أن تقع منه يقولون: لا مانع أن نقول إن هذا من قدر الله، وأن المعصية كانت بقدر الله -أي: بعلمه سُبْحَانَهُ وَتعَالَى- وإن كانوا لا يُحبِّذون هذه النسبة لما توهمه في زعمهم من الباطل.

إذا قيل: إن المعصية بقدر الله عَزَّ وَجَلَّ؛ قد يُفهم من ذلك أنها بمشيئته وخلقه، أو أنه أمر بها، وكل ذلك عندهم من الباطل.

إذًا: هذا يعني يمكن أن يقال به، لكن الأحسن عدمه، لا يُقال بهذا دفعًا للإيهام، والخير من باب أولى، يعني: إذا كان الشر عندهم معلومًا لله عَزَّ وَجَلَّ؛ فالخير بقدر أيضًا بهذا المعنى -أعني: كونه معلومًا لله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى-.

الأمر الخامس -وهذا الخلاصة وقد اتضح بما سبق-: الخير والشر اللذان هما الطاعة والمعصية ليستا من قدر الله عَزَّ وَجَلَّ، وليستا بقدر الله عَزَّ وَجَلَّ باعتبار كونه قد شاء ذلك وخلقه؛ فإن أفعال العباد عند القوم جميعًا.

ما كان من طاعة أو كان من معصية كل ذلك عندهم ليس بقدر الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى ولا راجعًا إلى مشيئته وخلقه، بل إن أفعال العباد راجعة إلى مشيئتهم وخلقهم وإحداثهم هم، لا إلى الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى؛ ولذا كان القوم مجوس هذه الأمة؛ حيث أثبتوا خالقين مع الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

وبعد كل ما سبق يُقال الحق الذي لا ريب فيه وهو ما دل الكتاب والسنة عليه: أن كل شيء بقدر، كل ما يقع في هذا الكون؛ فإن مرجعه إلى علم الله وكتابته ومشيئته وخلقه، خيرًا كان أو شرًا، حلوًا كان أو مرًا، كل ذلك بقدر من الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى؛ فالله عَزَّ وَجَلَّ يخلق ما يُحب ويخلق ما يكره؛ لأنه يُفضي إلى ما يُحب.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

والاستطاعة ضربان: أحدها: الَّتِي يَجِبُ بِهَا الْفِعْلُ، مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ الَّذِي لا يجوز أن يُوصَفُ الْمَخْلُوقُ بِهِ فهي مَعَ الْفِعْلِ، وَأَمَّا الِاسْتِطَاعَةُ مِنْ جِهَةِ الصِّحَّةِ وَالْوُسْعِ والتَّمَكُّنِ وَسَلَامَةِ الْآلَاتِ، فَهِيَ قَبْلَ الْفِعْلِ، وَبِهَا يَتَعَلَّقُ الْخِطَابُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: {لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا} [الْبَقَرَةِ: ٢٨٦].

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

مسألة الاستطاعة مسألة مهمة، وهي من مباحث القدر أيضًا، وتشعَّبت فيها أقوال الناس، وهدى الله جَلَّ وَعَلَا أهل السنة والجماعة إلى الحق فيها، وهو ما لخصه المؤلف رَحِمَهُ اللهُ في هذا الموضع النافع من كلامه.

الاستطاعة: هي القُدرة، الوُسْع، الطاقة، هذه كلمات متقاربة واضحة المراد.

وللناس في الاستطاعة أربعة أقوال:

القول الأول -وهو ما ذهب إليه المعتزلة-: أن الاستطاعة التي للعباد إنما تكون قبل الفعل ولا تكون معه، وهي الصحة والقوة وسلامة الآلات وما إلى ذلك، فهذه من الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، فهو الذي يخلقها في العباد، لكنها لا تكون إلا قبل الفعل.

المذهب الثاني -على العكس وهو ما ذهب إليه الأشاعرة-: وهو أن الاستطاعة إنما تكون مع الفعل ولا تكون قبله، وهذه الاستطاعة هي من الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، والفعل الذي يكون معها كسبٌ للعبد.

ومسألة كسب الأشعري مسألة طويلة الذيل، خلاصتها: أن العباد لهم قدرة ولكنها غير مؤثرةٍ في الفعل، وهذا الذي نتج عنه قولهم في هذه المسألة -وهي مسألة الاستطاعة-.

المذهب الثالث: ليس للعبد استطاعة لا قبل الفعل ولا بعده، وهذا ما ذهب إليه الجهمية؛ ولذا كانوا غُلاة الجبرية.

المذهب الرابع -هو مذهب أهل السنة والجماعة-: وهو إثبات الاستطاعتين.

الاستطاعة عند أهل السنة والجماعة ثنتان، كلاهما حقٌّ ثابت: استطاعة قبل الفعل، واستطاعة معه مقارنة له.

والماتُريدية يوافقون في الجملة أهل السنة والجماعة في هذه المسألة، الغالب أن الماتُريدية والأشاعرة يتفقان في مسائل الاعتقاد غالبًا، لكنهم في هذه المسألة كانت مقالتهم في الجملة أقرب أو كانت موافقة إلى مذهب أهل السنة والجماعة؛ حيث أثبتوا الاستطاعتين: ما تكون قبل الفعل، وما تكون مقارنة له.

أُفصِّل الآن مذهب أهل السنة والجماعة في موضوع الاستطاعة، الاستطاعة كما عملت نوعان:

-الاستطاعة السابقة للفعل، وهي القدرة المصححة له، وهي سلامة الآلات والأدوات.

وإن شئت فقل: القوة التي يتمكن بها الفاعل من الفعل، فكون العبد لديه قدرة على أن يقف ويركع ويسجد ويقرأ ويتلو؛ هذه هي الاستطاعة السابقة، فهي موجودة فيه قبل أن يقوم إلى صلاته، فهذا الذي أردناه من الاستطاعة السابقة، وضدها بناءً على هذا هو العجز.

-ضد هذه الاستطاعة السابقة هو العجز، وهذه الاستطاعة تُسمى أيضًا بالاستطاعة الشرعية، وهي مناط التكليف.

وإن شئت فقل: هي مناط الأمر والنهي الشرعيين.

فالتكليف والأمر والنهي؛ إنما يتعلقان بالمستطيع على هذا المعنى، {لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا} [البقرة: ٢٨٦]، قال سبحانه: {فَاتَّقُوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ} [التغابن: ١٦].

ولذلك تجد في النصوص، بل هذا هو الغالب في النصوص وهو الغالب إلى أذهان الناس، الاستطاعة إذا أُطلقت فالغالب أنه يُراد بها هذا المعنى؛

ولذلك قال جَلَّ وَعَلَا: {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} [آل عمران: ٩٧].

{مَنِ اسْتَطَاعَ}؛ يعني: وُجدت فيه القدرة والقوة وسلامة الأدوات للقيام بهذا الفعل، هنا ثبت التكليف في حق هذا المستطيع، أليس كذلك؟

وجاءت على كل حال في نصوص كثيرة: {وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ} [الأنفال: ٦٠].

«يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ»، **«صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا»**، ....إلخ.

إذن: هذه هي الاستطاعة الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي، ولها عند أهل السنة والجماعة أحكام:

أولًا: أنها متقدمة على الفعل لا متأخرة ولا مُقارِنة.

ثانيًا: أنها -كما سبق- مناط التكليف؛ أي: مناط الأمر والنهي الشرعيين؛ ولذا سُميت الاستطاعة الشرعية، وبعدمها ينتفي التكليف، بعدمها الذي لا يستطيع؛ فإن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى لا يكلفه بهذا الفعل، والأمر -كما سبق-: {فَاتَّقُوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ}.

الأمر الثالث أو الحكم الثالث: هو أنه لا يستلزم وجودها الفعل.

ولذلك فالقادر المستطيع بهذا المعنى قد يفعل وقد لا يفعل، قد يأتي الأمر ويُدعى الإنسان إلى الصلاة (حي على الصلاة، حي على الفلاح)، وهو سليم في بدنه قادر على أن يصلي، ولكنه قد يصلي وقد لا يصلي.

ولذا قال العلماء: هذه الاستطاعة صالحة للضدّين، ما هما؟

الفعل والترك؛ يعني: أنه يمكن معها الفعل ويمكن معها الترك.

الأمر الرابع: أن هذه الاستطاعة يُوصَف بها الفاعل، ويُوصَف بها التارك لغير عذر.

بعبارة أخرى: يُوصَف بها الطائع، ويُوصَف بها العاصي.

العاصي هو الذي ترك لغير عذر؛ فإنه في الحقيقة ماذا؟ مستطيع، قادر على أن يفعل ما أمر الله به، وقادر على أن ينتهي عما نهاه الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى عنه، ولكنه خالف الأمر أو خالف النهي.

خامسًا: أنها سبب من أسباب وجود الفعل، وليست علةً تامةً لوجوده.

هي مجرد سبب، وليست أنها علة تستلزم معلولها، فالعلة التامة ينتج عنها معلولها، لكن هذه الاستطاعة مجرد سببٍ لوجود الفعل.

هذا عن الاستطاعة الأولى التي أثبتها أهل السنة والجماعة.

الاستطاعة الثانية التي أثبتها أيضًا أهل السنة والجماعة: هي الاستطاعة المُقارِنة.

مُقارِنة لماذا؟ للفعل، وهي مجموع القدرة السابقة مع الإرادة الجازمة.

ما هي القدرة المُقارِنة؟ نقول: مجموع هذين الأمرين: القدرة السابقة والإرادة الجازمة.

فهذه هي القدرة التي تُقارن الفعل، وهي التي تسمى بالقدرة الكونية، تلك اسمها الشرعية، وهذه؟ الكونية، وهذه مناط القضاء والقدر، وتلك مناط التكليف، مناط الأمر والنهي الشرعيين.

وهذه الاستطاعة هي التي يكون بها الفعل، فإنها علة تامة لوجوده، متى وُجدت هذه الاستطاعة -التي هي مجموع القدرة السابقة مع الإرادة الجازمة-؛ فإنه يقع الفعل إذا زال المانع.

وهذه الاستطاعة هي من توفيق الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، وتوفيقه تَبَارَكَ وَتَعَالَى راجع إلى مشيئته وحكمته، فإنه إذا شاء واقتضت الحكمة منه سبحانه؛ فإنه يوفق من يشاء إلى هذا الخير، وهذا هو ما خَصَّ به -هذا التوفيق- ما خَصَّ الله عَزَّ وَجَلَّ به الطائع دون العاصي، هذا التوفيق هو الذي خَصَّ الله عَزَّ وَجَلَّ به الطائع لا العاصي.

وهذا الذي أشار إليه المؤلف رَحِمَهُ اللهُ في قوله: (**مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ الَّذِي لا يجوز أن يُوصَفُ الْمَخْلُوقُ بِهِ فهي مَعَ الْفِعْلِ**).

إذن: هـا هنـا يشـير إلـى أيّ الاسـتطاعتين؟ الثانيـة؛ التـي هـي الاسـتطاعة المُقارِنة.

وهـذه هـي التـي جـاءت في نحـو قـول الله سُـبْحَانَهُ وَتعَـالَى: {مَـا كَـانُوا يَسْـتَطِيعُونَ السَّـمْعَ} [هـود: ٢٠]، هكـذا أخـبر الله سُـبْحَانَهُ وَتعَـالَى عـن هـؤلاء الكفار.

وقال أيضًا عنهم: {وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا} [الكهف: ١٠١].

لاحظ أن الاستطاعة ها هنا هي الاستطاعة الثانية.

أما الاستطاعة الأولى؛ فإنها موجودة فيهم، حاصلة فيهم قطعًا، هم ما كـانوا فاقدين لحاسة السمع الذي هو سمع الإدراك، لكن سمع الإجابة هو الذي كـانوا لا يستطيعونه.

والسبب: أنهم اشتغلوا بضد الحق من الباطل؛ ولذلك ما أمكنهم أن يفعلـوا الحق، القلب والنفس مشغولة بالباطل، فلا محل فيها للطاعة، كـانوا مشـغولين بالباطل عن الحق الذي أمرهم الله عَزَّ وَجَلَّ بـه؛ ولـذلك مـا اسـتطاعوا أن يفعلـوا هذا الحق، ولا شك أن هذا من تقصيرهم.

فانتبه -بارك الله فيك- حين تسمع مثل هـذه الآيـات التي فيهـا بيـان هـذه الاستطاعة الكونية التي نفاها الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى عن الكفـار وذمهـم علـى ذلـك، ليست هذه هي الاستطاعة التي ترِد إلى الأذهان وتقرأها في قولـه: {مَـنِ اسْـتَطَاعَ

إِلَيْهِ سَبِيلًا} [آل عمران: ٩٧]، {فَاتَّقُوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ}، ....إلخ، لا، هذه هي الاستطاعة المُقارِنة، وهي التي وهبها الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى الطائع ومنَّ بها على أهل الإيمان.

من أحكام هذه الاستطاعة:

أولًا: أنها مقارنة للفعل، لا متقدمة ولا متأخرة.

والسبب في هذا: أنها علة له، والعلة تقارن المعلول.

الأمر الثاني: أنها لا تصلح للضدين، هذه الاستطاعة لا تصلح للضدين؛ للفعل وللترك، وإنما هي صالحة للفعل فحسب.

وبناءً على هذا قلنا: إنها الاستطاعة الكونية؛ لأنه مع وجودها يوجد الفعل، ومع تخلفها يتخلف الفعل.

ثالثًا: أنه يُوصف بها الفاعل دون التارك، هذه الاستطاعة يوصف بها الفاعل دون التارك.

رابعًا: أنها -كما سبق- موجبةٌ للفعل وعلةٌ له وسببٌ تام له؛ بحيث إنه إذا وجدت فإن الفعل يوجد.

وتنبه -يا رعاك الله- أننا إذا قلنا: إن هذه الاستطاعة موجبة للفعل؛ فإنها موجبةٌ بغيرها لا بذاتها.

بمعنى: أن هذه الاستطاعة ليست مستقلةً في إيجاب وإيجاد الفعل، وإنما هي من الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى؛ فالله جَلَّ وَعَلَا هو الذي خلق في العبد القدرة السابقة، وهو الذي خلق في العبد الإرادة المقارنة، وهو سبحانه الذي أزال الموانع.

إذًا: كل ذلك راجعٌ إلى الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى؛ ولذا قلنا هذه الاستطاعة من توفيق الله عَزَّ وَجَلَّ.

تنبه -يا رعاك الله- إلى هذه المسألة.

طيب إذا قيل ما الفرق بين الاستطاعتين؟ أو بعبارة أدق ما العلاقة بين الاستطاعتين؟

نقول: الاستطاعة السابقة جزء من المقارنة، والاستطاعة المقارنة تتضمن السابقة.

هذا عن مذهب أهل السنة والجماعة في مسألة الاستطاعة، وأما عن مذهبي المعتزلة والأشاعرة؛ فإنه تبين لنا أن كليهما باطل.

أما عن المعتزلة؛ فيلزم على قولهم أنّ ما أعطاه الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى للمؤمن وللكافر من الأسباب التي يكون بها الفعل شيء واحد، وأن الله ما خصَّ أهل الإيمان بنعمة تعود عليهم ويمنُّ بها عليهم ويوفقهم بها، بل شأن المؤمنين كشأن

الكافرين سواء بسواء، لم يُنعم الله عليهم، ولم يهدهم، ولا حبب الإيمان إليهم، ولا أصلح قلوبهم، ولا كان شيء من هذا البتة.

المؤمن في هذا والكافر سواء، وهذا معلوم الفساد ولا شك؛ فإن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى يقول: {وَلَكِنَّ اللهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ * فَضْلًا مِنَ اللهِ وَنِعْمَةً وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ} [الحجرات: ٧-٨].

الله عَزَّ وَجَلَّ خصَّ المؤمن بتوفيقه وإعانته وخلق الإرادة -إرادة الخير في نفسه- فكيف يُقال إن الاستطاعة المقارنة غير ثابتة؟!

وإنما فقط المسألة أن الله خلق قدرةً سابقة، أما عند الفعل؛ فالعبد هو الذي يفعل بمشيئته ويفعل بقدرته، فيكون هو المُحدث لفعله.

لا شك أن هذا من أبطل الباطل، بل لله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى على عبده نعمةً بها كان طائعًا وبها كان مؤمنًا، وهي التي خصَّ الله عَزَّ وَجَلَّ بها أهل الإيمان دون غيرهم.

وعاث المخالفون من هؤلاء المبتدعة الضُلَّال، عاثوا في كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ تأويلًا وتحريفًا، ومن ذلك قوله تعالى: {وَلَكِنَّ اللهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ}.

فالقوم يقولون: هذه الآية متعلقة بالمكلفين جميعًا، الله عَزَّ وَجَلَّ بصَّر العباد جميعًا، وأقام الحجة على العباد جميعًا، حبب إلى الناس الإيمان بأن أنزل

الكتب وأرسل الرسل وأعطى القلوب والأسماع والأبصار؛ فصاروا متمكنين من الوصول إلى الحق، هذا القدر فحسب، وهذه هي قضية يشترك فيها أهل الإيمان وأهل الكفر.

ويا لله العجب! أيقول مسلم إن هذه الآية: {وَلَكِنَّ اللهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ}، يا معشر الناس جميعًا، يا معشر المسلمين، ويا معشر الكافرين، الله حبب إلى الجميع الإيمان وزينه في قلوبهم وكرَّه إليهم الكفر والفسوق والعصيان!!

يا لله العجب! كيف يكون ذلك والخطاب إنما كان لأهل الإيمان؟! كيف يكون ذلك والله عَزَّ وَجَلَّ يقول: {أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ}؟! أَوَ يقول مسلم إن الكافرين راشدون؟! يقول هذا مسلم؟!

إذن: الآية صريحة في الرد على القوم وبيان فساد مقالتهم.

وكل ما قلت فيها في غيرها أيضًا مما دل على هذا المعنى؛ فالله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى يقول: {وَاللهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ} [يونس: ٢٥].

لاحظ معي أنه لمّا كان المقام مقام إبلاغ وقطع للعذر وإقامة للحجة؛ أطلق الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى فقال: {وَاللهُ يَدْعُو}، وهذا الإطلاق يفيد تعميم

الحكم؛ فالله دعا الجميع كل الناس، دعاهم الله عَزَّ وَجَلَّ إلى الحق: {يَاأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ} [البقرة: ٢١].

لكن ثمة شيء بعد هذا، وهو شيءٌ خصَّ به أهل الإيمان فقال: {وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ}.

وقل مثل هذا في قول الله جَلَّ وَعَلَا: {مَنْ يَشَإِ اللهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ} [الأنعام: ٣٩]، (هو)، لا أن العبد يجعل نفسه، {مَنْ يَشَإِ اللهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ}، هذا من الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، هذا من توفيق الباري تَبَارَكَ وَتَعَالَى على من يشاء.

{فَمَنْ يُرِدِ اللهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ} [الأنعام: ١٢٥]، من الذي يشرح العبد أو ربه؟

{فَمَنْ يُرِدِ اللهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ}.

إذن: هذه الآيات وأضعافها وأضعاف أضعافها تُبين بجلاءٍ ضلال القوم وزيف مقالتهم.

أما عن المذهب المقابل لمذهب المعتزلة -وهو مذهب الأشاعرة- فالقوم لا يُثبتون القدرة والاستطاعة السابقة؛ ولذلك كانوا جبرية، فالأشاعرة

جبرية متوسطة، والجهمية جبرية غالية، وهذا باعترافهم أنفسهم، هذا مدون في كتبهم هم، ليس تقوُّلًا عليهم.

فيلزمهم أنه لا استطاعة إلا للفاعل، ماذا يلزمهم؟ لا استطاعة إلا للفاعل.

وبناءً عليه: من لم يفعل لا استطاعة له، إذا قلنا: إن الاستطاعة هي المقارنة للفاعل فحسب؛ إذًا: من لم يفعل لا استطاعة له.

ولذلك سنفهم قوله تعالى: {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا}؛ من استطاع هو الحاج فقط، الذي يستطيع هو الحاج فقط، طيب وإذا لم يحج الإنسان؟ كان غير مستطيع.

وبناء عليه: كان غير مذموم ولا ملوم، وهذا معلوم الفساد قطعًا، بل إنَّ من لم يؤمن سيكون غير مستطيع، فإذا ضممت هذا إلى قوله تعالى: {فَاتَّقُوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ}، إلى قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -كما في الصحيحين-: «**مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**».

إذًا: الكافر الذي لم يؤمن كان غير مستطيع، والفاجر كان غير مستطيع، والكل قد اتقى الله ما استطاع.

أيقول مسلم بهذا؟! لا والله، لا يقول مسلم بهذا؛ فإن هذا معلوم الفساد بالضرورة، والقوم لا يقولون هذا، لا يقولون بتبرئة الكفار والفجار، لكن هذا لازم قولهم الذي لا محيص عنه.

قد علمنا من قواعد أهل العلم: أن لازم القول ليس بقول، ولكنه يدل على صحته أو بطلانه.

فهذا اللازم الفاسد دلنا على أن المقالة فاسدة، ولا شك أن مذهب القوم أبعد عن الحق من مذهب المعتزلة.

وهذا قد نص عليه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: مذهب المعتزلة على ضلاله أقرب إلى الحق من مذهب هؤلاء الأشاعرة في هذه المسألة.

والله جَلَّ وَعَلَا أعلم[٨١].

(٨١) إلى هنا تمام **المجلس الأربعون**، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الثلاثاء الخامس من شهر شعبان، سنة ست وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته ساعة وثمان دقائق.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ خَلْقُ اللهِ وَكَسْبٌ مِنَ الْعِبَادِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة فيها بيان **عقيدة أهل السنة والجماعة في أفعال العباد**؛ حيثُ بيَّن رَحِمَهُ اللهُ أنّ أهل السنة والجماعة يعتقدون أنّ أفعال العباد خَلْقٌ من خَلق الله عَزَّ وَجَلَّ، خلقها الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وإنْ كانت مع ذلك كسبًا للعباد وفعلًا لهم. وهذا ما وفَّق الله عَزَّ وَجَلَّ إليه أهل السنة، **وضلّ فيه فرقتان متقابلتان، هما: الجبرية والقدرية**.

فالجبرية -والغلاة منهم هم الجهمية- غلوا في إثبات القدر حتى نفوا فعل العبد؛ فالعبد عندهم لا قدرة له ولا مشيئة ولا فعل، وإنَّما هو مفعولٌ به لا فاعلٌ، والفاعل الحقيقي هو الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

وقابَل هؤلاء: القدريّة -ويمثِّلهم المعتزلة- حيث إنّهم نفوا تعلُّق مشيئة الله عَزَّ وَجَلَّ وقدرته وخَلقه بأفعال العباد، فعندهم أنّ أفعال العباد مُحدَثة مخلوقة من قِبل العباد أنفسهم، ولا تعلُّق لمشيئة الله ولا لقدرته بها.

حتى إنّهم بحثوا مسألة وهي: هل يقدِر الله عليها وإن لم يكن خالقًا لها؟ والتحقيق عندهم أنّه لا يقدر عليها؛ لأنه لو قدر عليها لخلقها، إذن هو لا يقدر

على أن يخلقها. واختلفوا هل يقدر على خلق مثلها أم لا يقدر؟ وحدِّث ولا حرج عمّا في هذا المذهب من عدم إقدار الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى حقَّ قدره.

وجاءت الأشاعرة وحاولوا أن يُلفِّقوا قولًا بين مقالتي أهل السنة والجهمية، فأتوا بـ (**نظرية الكسب**)، وهي المعروفة بـ(كسب الأشعري) التي قال بها أبو الحسن الأشعري، وهذه في حقيقتها لا تخرج عن مقالة الجبر. ولذا كان الحق أنَّ الأشاعرة جبريةٌ لقولهم بالكسب، وحقيقته: أنّ العبد له قدرة تقارن الفعل لكنها غير مؤثرة فيه، فالعبد له قدرة ولكنّه يفعل دون أن يكون لها أثرٌ في الفعل.

والخلل الذي صاحب هؤلاء وغيرهم من أهل البدع هو ظنهم أن تأثير القدرة محصورٌ في الإحداث، وهذا غير صحيح؛ **بل تأثير القدرة في حقيقته من جهتين**:

- تأثير القدرة من جهة الإحداث، وهذا متعلِّق بالله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى وقدرته.

- والتأثير الثاني: تأثير السببية، وهذا هو تأثير قدرة العبد في فعله، فله تأثير في فعله لكن تأثير السبب في مسبَّبه وليس تأثير الإحداث.

المقصود: **أنّ أهل السنة والجماعة قد جمعوا بين أربعة أمور** لمَّا تتسع صدور أحد من الناس إلى الجمع بينها إلا لأهل السنة -وهذا من توفيق الله لهم-:

- **أولًا**: إثبات مشيئة العبد وقدرته، فالعبد له مشيئة وله قدرة.

وهذا قد توارد على إثباته النقل والعقل والحس:

- فإن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى يقول: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

- ويقول سبحانه: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨].

وكذلك العبد له قدرة واستطاعة، ﴿فَاتَّقُوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وله قوة يفعل بها، وكل أحدٍ يعلم حسًّا أنّ له قدرةً يفعل بها وأنه يفعل بمشيئته، وكل أحدٍ يدرك الفرق بين فعل أو حركة اليد الصحيحة وحركة اليد المرتعشة، وبين حركة اليد وحركة القلب، الإنسان يحرِّك يده إذا كان صحيحًا بإرادته؛ وهذه قضية لا تقبل الاشتباه.

❍ **الأمر الثاني**: إثبات فعل العبد وأنه الفاعل حقيقةً؛ فهو الذي قام، وهو الذي قعد، وهو الذي صلّى، وهو الذي صام، وهو الذي سرق، وهو الذي اغتاب، هذه الأفعال أفعاله حقيقةً. ولذا صحَّ الثواب والعقاب عليها، ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فالعبد فاعلٌ حقيقة؛ فيثاب على فعله الحسن ويُعاقب إذا شاء الله على فعله القبيح.

❍ **الأمر الثالث**: إثبات مشيئة الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى وقدرته، فالله له المشيئة الغالبة، والله له القدرة الكاملة، فهو يفعل ما يشاء وهو على كل شيء قدير سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، ومشيئته وقدرته متعلِّقة بكل شيء، ومن ذلك: أفعال العباد ومشيئاتهم وقدرتهم؛ فإنّ كل ذلك متعلق بمشيئة الله عَزَّ وَجَلَّ وقدرته.

❍ **الأمر الرابع**: إثبات خلق أفعال العباد، وأنّ أفعال العباد مخلوقة خلقها الله سبحانه حين فِعل العبد لها.

وبيانُ ذلك: أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى يخلق بواسطة ويخلق بلا واسطة، فإنه خلق آدم بلا واسطة، وخلق جنة عدن بلا واسطة، وخلق حواء بواسطة آدم، وخَلَقنا بواسطة الوالدين، وخلق النبات بواسطة التراب والماء والهواء والحرارة.

إذن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى يخلق بلا واسطة ويخلق بواسطة مع غناه سُبْحَانَهُ وَتعَالَى عن هذه الواسطة، لكنها حكمته تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

أفعال العباد من هذا القسم الذي ذكرنا وهو أنه يخلق بواسطة، أفعالنا مخلوقة بواسطتنا.

ووجه كونها مخلوقةً مع شعور الإنسان القطعي بأنه هو الذي قام بالفعل يتضح لك ويقرب لك فهمه ما أقول لك:

لا يكون الفعل فعلًا إلا باجتماع ثلاثة أمور:

١. إرادة جازمة.

٢. قدرة تامة.

٣. زوال للموانع.

والسؤال: من الذي خلق الإرادة في نفس المخلوق (في نفس العبد)؟

الله عَزَّ وَجَلَّ.

ولو شاء أن يزيل هذه الإرادة والمشيئة لأزالها، فقلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن يقلبه كيف يشاء، كقلبٍ واحد يقلبه كيف يشاء سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

والله عَزَّ وَجَلَّ هو الذي خلق القدرة في العبد، ولو شاء أن يزيلها لأزالها.

والله عَزَّ وَجَلَّ هو الذي يزيل الموانع، ولو شاء الله عَزَّ وَجَلَّ إبقاء أو إيجاد مانع من قيام العبد بالفعل لكان.

فلمّا كان الفعل متولدًا من هذه الأمور وهي مخلوقةٌ لله سبحانه؛ كان فعل العبد مخلوقًا له تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

إذن أفعال العباد مخلوقة لله تَبَارَكَ وَتَعَالَى مع كونها كسبًا للعبد، مع كونها فعلًا له.

ومن عجيب استدلالات المخالفين لأهل السنة والجماعة: استدلال الجبرية على أن الله عَزَّ وَجَلَّ هو الفاعل وأن العبد لا فعل له.

استدلوا على هذا باستدلال شهير وهو قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿**وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللهَ رَمَى**﴾ [الأنفال: ١٧]؛ وهذا من العجب أن يُستدل بالدليل الذي يدل على نقيض الدعوى، هذا في حقيقته دليل عليهم وليس دليلًا لهم؛ لأن الله

سُبْحَانَهُ وَتعَالَى قد أثبت الفعل للعبد، أثبت الفعل لعبده ونبيه محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنه قال: ﴿**إِذْ رَمَيْتَ**﴾، وهذا فعلٌ أثبته الله له صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

لكن معنى الآية أنَّ الرمي له طرفان:

- له طرفٌ أول: وهو الحذف.
- وله طرفٌ ثان: وهو الإصابة.

ومعنى الآية بناء على هذا: وما أصبت إذ حذفْتَ ولكنّ الله أصاب، هو سُبْحَانَهُ وَتعَالَى جعل لهذا الرمي أثرًا في المرمي.

إذن المُثبَت ليس هو المنفي؛ المُثبت للعبد هو الرمي الذي هو الحذف، والمُثبَت لله سبحانه ﴿**وَلَكِنَّ اللهَ رَمَى**﴾ هو الإصابة.

فهذا من عجيب الاستدلالات أن يستدل إنسان بدليل يدل على نقيض دعواه.

ومن عجيب حال القدرية: أنّهم أتوا إلى قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿**اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ**﴾ [الرعد: ١٦]، فأدخلوا في عموم هذه الآية القرآن الكريم، فقالوا: القرآن مخلوق بناءً على هذه الآية؛ مع أنَّها قطعًا لا تدخل في هذه الآية؛ لأنَّ الله خالق كلّ شيء سواه سُبْحَانَهُ وَتعَالَى وسوى صفاته تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وهذا معلوم قطعًا نقلًا وعقلًا.

فأتوا إلى الشيء الذي لا يدخل في عموم الآية فأدخلوه فيها، ثم أتوا إلى ما هو داخل فيها -وهو أفعال العباد- فأخرجوه منها، وهذا من عجيب أحوال المنحرفين عن الحقِّ؛ كيف يضلُّون عن الحق البين الواضح؟! ولكن ما أقول إلا إنَّ هذا خذلانٌ، وهو عقوبة من الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى على من انحرف عن الواجب عليه، وهو التسليم للنص والخضوع لأمر الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى والتصديق لخبره تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

وأشير هاهنا إلى أنّ الأدلة على أنّ الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى خالق أفعال العباد أدلة كثيرة، حتى ذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ أنها تبلغ ألف دليل:

أوليس قد قام الدليل بأن أفعـ ـال العباد خليقة الرحمن
من ألف وجهٍ أو قريب الألف يحصيـ ـها الذي يعنى بهذا الشان

ومن أوضحها وأشهرها: الأدلة التي دلت على عموم خلق الله عَزَّ وَجَلَّ لكل شيء، ﴿**اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ**﴾ [الرعد: ١٦] [الزمر: ٦٢]، ﴿**وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ**﴾ [الأنعام: ١٠١] [الفرقان: ٢]؛ فدخل في هذا العبد وصفاته وأفعاله.

ومن أشهر الأدلة التي يُستدل بها على هذه المسألة: آية الصافات ﴿**وَاللهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ**﴾ [الصافات: ٩٦]، وكثير من العلماء على أنّ (ما) هاهنا مصدرية، وبها في قولهم يكون الاستدلال واضحًا صحيحًا، بمعنى أن معنى الآية: والله خلقكم وعملكم؛ فصار العمل مخلوقًا.

ولكنْ هذا التوجيه فيه نظر. والأقرب -والله أعلم- أنّ (ما) هاهنا ليست مصدرية وإنّما هي موصولة، بل سياق الآية يدل على هذا صريحًا؛ فإن إبراهيم عَلَيهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامَ ما أنكر على قومه النحت، وإنّما أنكر عليهم عبادة المنحوت. فبناءً على هذا؛ فـ(ما) هاهنا موصولة، والمراد المنحوت -يعني الأصنام-، فكيف تعبدون مخلوقًا لله عَزَّ وَجَلَّ وتشركونه مع الخالق؟! ﴿**قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ * وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ**﴾ [الصافات: ٩٥-٩٦]، فالله خلقكم وخلق هذه الأصنام التي تعبدونها.

وعلى القول بأن (ما) موصولة؛ فالاستدلال صحيح على أن أفعال العباد مخلوقة. بيان ذلك: أن الأصنام لم تكن أصنامًا إلا بسبب نحتهم، وإذا كانت الأصنام مخلوقة لله عَزَّ وَجَلَّ بنصِّ الآية: ﴿**وَمَا تَعْمَلُونَ**﴾؛ يعني: والأصنام، وهي ما كانت إلا بنحتهم؛ إذن هذا دليل على أن نحتهم مخلوق.

أُعيد: إذا كانت الأصنام مخلوقة لله -وهي ما كانت مخلوقة إلا بنحتهم- صار نحتهم مخلوقًا، ولو لم يكن نحتهم مخلوقًا ما كانت الأصنام مخلوقةً.

فهذا وجهٌ وثمة أوجه أخرى أيضًا على كون (ما) هاهنا موصولة، تدل أيضًا على صحة الاستدلال بهذه الآية على خلق أفعال العباد.

وأقف بعد هذا وقفة عند كلمة: (خَلْقُ اللهِ وَكَسْبٌ مِنَ الْعِبَادِ).

استعمال كلمة (الكسب) هاهنا ؛ **ماذا أراد رَحِمَهُ اللهُ بكلمة (الكسب)؟**

الجواب: أراد بهذا الفعل والعمل، فهي فعلٌ للعباد وعمل من أعمالهم، مع كونها مخلوقة لله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وهذا الاستعمال معروفٌ في لغة العرب، بل وفي كتاب الله جَلَّ وَعَلَا.

الكسب في كتاب الله جاء على ثلاثة أنحاء:

- **الأول**: بمعنى تحصيل الرزق، ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ**﴾ [البقرة: ٢٦٧].

- **والثاني**: الكسب بمعنى عقد القلب؛ كما قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿**وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ**﴾ [البقرة: ٢٢٥]. وضَّح هذا الآية الأخرى: ﴿**بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ**﴾ [المائدة: ٨٩].

- **والكسب الثالث**: هو الفعل؛ ﴿**لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ**﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْإِثْمَ**﴾ [الأنعام: ١٢٠]، ﴿**بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**﴾.

إذن الكسب هاهنا هو الفعل؛ فهي فعلٌ للعباد ومع ذلك الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى هو الذي خلقها، فالعبد فاعلٌ والله مُفْعِلٌ، العبد فاعلٌ والله جَلَّ وَعَلَا هو الذي جعله فاعلًا، العبد هو القائم والله هو المقيم، والعبد هو المصلي والله هو الذي جعله مصليًا، والعبد هو المهتدي والله جَلَّ وَعَلَا هو الهادي، وهلم جرًّا في كلِّ أفعال العباد، فهي فعله حقيقة والله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى هو الذي خلق هذا الفعل.

ومن الناس من وقف وقفة عند قوله: (وَكَسْبٌ مِنَ الْعِبَادِ) واستفهم هل أراد الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ من كلمة (الكسب) هاهنا الكسب عند الأشاعرة؟

الذي يبدو -والله أعلم- أن هذا بعيد، وأن هذا غير مقصود له رَحِمَهُ اللهُ؛ وذلك لأنّ الزمان والمكان لا يسعفان بمثل هذا الاحتمال؛ فالطحاوي رَحِمَهُ اللهُ أكبر من الأشعري، أكبر منه بأكثر من عشرين سنة، من البعيد أن يأخذ عنه ويتلقى عنه هذا القول. ثمّ الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ كان في مصر ورحلته كانت إلى الشام، والأشعري المعروف أنّه بقي في العراق، كان يرحل في داخل العراق؛ بين بغداد والبصرة ونحو ذلك، لكن أن يكون رحل إلى مصر وبثّ معتقده في مصر؛ هذا من البعد بمحلٍّ ولا دليل عليه. لا سيما أنه في أكثر حياته كان على عقيدة الاعتزال، حتى قيل إنه بقي على ذلك أربعين سنة؛ مع أنه توفي وهو ليس بالكبير - شيء وخمسين سنة- ، فمن البعد بمحلٍّ أن يكون الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ أراد كسب الأشعري. والظاهر -والله أعلم- أنه أراد ما أخبر الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾؛ يعني: لها ما عملت، والله جَلَّ وَعَلَا أعلم.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَلَمْ يُكَلِّفْهُمُ اللهُ تَعَالَى إِلَّا مَا يُطِيقُونَ، وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ، وَهُوَ تَفْسِيرُ "لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ"، نَقُولُ: لَا حِيلَةَ لِأَحَدٍ، وَلَا حَرَكَةَ لِأَحَدٍ، وَلَا تَحَوُّلَ لِأَحَدٍ عَنْ مَعْصِيَةِ اللهِ إِلَّا بِمَعُونَةِ اللهِ، وَلَا قُوَّةَ لِأَحَدٍ عَلَى إِقَامَةِ طَاعَةِ اللهِ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهَا إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللهِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة فيها مسائل عدّة:

○ **المسألة الأولى**: في قوله رَحِمَهُ اللهُ: (وَلَمْ يُكَلِّفْهُمُ اللهُ تَعَالَى إِلَّا مَا يُطِيقُونَ) ؛ يريد بذلك أنّ الله عَزَّ وَجَلَّ لم يكلِّف العباد بشيء لا يقدرون عليه ولا يطيقونه ولا يستطيعونه، وهذا من رحمته وإحسانه وفضله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

والأدلّة على هذا كثيرة:

قال الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿**لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا**﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿**لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا**﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ﴿**لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا**﴾ [الأنعام: ١٥٢]، ﴿**لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا**﴾ [الطلاق: ٧]. ولذلك نجد أنّ الأوامر الشرعية منُوطة بالاستطاعة، والنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد قال: «**إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**»، قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ**

تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا». ولما كان يبايع أصحابه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ورضي عنهم كان يلقِّنهم أن يقولوا: «**فِيمَا اسْتَطَعْتُ**».

فهذا ونظائره شيءٌ كثيرٌ في النصوص يدل على أن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى لم يكلف عباده أمرًا ونهيًا بشيء فوق طاقتهم وقدرتهم، بل إنّ الأوامر والنواهي ما بلغت حدّ الطاقة، ما بلغت إلى هذا القدر، بل إنها كانت دون ذلك. ولذلك ليت أن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ قال: (**وَلَمْ يُكَلِّفْهُمُ اللهُ تَعَالَى مَا لاَ يُطِيقُونَ**)، لكان هذا في الحقيقة أنسب، لماذا؟

لأننا نجد الله جَلَّ وَعَلَا يقول: ﴿**لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا**﴾ [البقرة: ٢٨٦]، قال ابن عُيينة رَحِمَهُ اللهُ: (إلا يُسْرها وهو دون الطاقة). واستحسن هذه الكلمة البغوي رَحِمَهُ اللهُ؛ فإن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى ما بلغ أوامره إلى الحد الأقصى في استطاعة العباد، حتى إنهم يبذلون غاية مجهودهم في تحقيق ما أمر الله به، الأمر في الشريعة أيسر من ذلك؛ لاحظ أنه قال: ﴿**لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا**﴾، ما قال (طاقتها)، وإنما قال: ﴿**وُسْعَهَا**﴾؛ يعني: ما فيه سعة لها، وهو لا شك دون المرحلة التي فوق ذلك وهي بلوغ أقصى قدر من الاستطاعة.

فعلى كل حال: الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى يسَّر الشريعة لعباده، وأراد بهم اليسر، ولم يكلِّفهم ما يُعجزهم وما لا طاقة لهم به سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

ويبحث العلماء هاهنا مسألة **تكليف ما لا يُطاق**، وللناس في هذا خوض طويل وبحث كثير وتخبط كثير، مع أنّ المسألة من الوضوح حيث يُستغنى فيها

عن كثير من القال والقيل. لكن خلاصة هذه المسألة عند أهل السنة والجماعة أن يُقال:

إنَّ تكليف ما لا يُطاق له حالتان:

■ **الحالة الأولى**: تكليف ما لا يُطاق للاشتغال بضده؛ فهذا ممّا وقع التكليف به قطعًا، والأدلة على ذلك كثيرة. وذلك كتكليف الكافر المشتغل بالكفر الذي امتلأ قلبه بتعظيم غير الله ومحبة غير الله أن يؤمن، فهذا إن لم تطاوعه نفسه ولم تقبل نفسه طاعة الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى فإنّ هذا القدْر -إن سُلِّم بأنه من تكليف ما لا يُطاق- فإنه يحصل فيه التّكليف، مع أنّنا لا نُسلِّم بأنّ هذا داخل في تكليف ما لا يُطاق؛ فإنّ ما لا يُطاق هو الذي لا تتناوله القدرة، ولا يدخل في حيز القدرة، وهؤلاء إنما كان عدم إيمانهم لا لعدم القدرة ولكن لعدم الإرادة. انتبه لهذا.

الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى لا يكلف من لم يكن مستطيعًا، ويكلِّف من لم يكن مريدًا

انتبه لهذه القاعدة. الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى لا يكلف من لم يكن مستطيعًا -يعني: من جهة القدرة، من جهة الإطاقة، من جهة الاستطاعة- الله لا يكلف من لم يكن مستطيعًا، لكنه يُكلِّف من لم يكن مريدًا. وأولئك -كما تحدثنا عن هذا في الدرس الماضي- الذين أخبر الله عَزَّ وَجَلَّ عنهم بأنهم ما كانوا يستطيعون السمع، ما أُتوا من قِبَل عدم قدرتهم على الإيمان وسماع الحقِّ سماع إجابة، إنما

أُتوا من قِبَل عدم إرادتهم، والمُريد وغير المُريد تتعلّق به أحكام التكليف، فالله عَزَّ وَجَلَّ يكلف كلَّ أحدٍ.

إذن المشروط في التكليف: أن يكون العبد قادرًا على الفعل، لا أن يكون مريدًا له. **انتبه لهذا! إرادة العبد شرطٌ في وجود الفعل لا في وجوب الفعل؛ هذه قاعدة تُبين لك حقيقة هذا المقام**. قد قلنا قبل قليل: إن الفعل لا يكون فعلًا إلا باجتماع الأمور الثلاثة ومنها: الإرادة الجازمة. إذن إرادة العبد شرط في وجود الفعل، وليست شرطًا في وجوب الفعل.

■ **الحال الثانية**: هي تكليف ما لا يُطاق للعجز عنه؛ أن يُكلف الإنسان بشيء هو عاجز عنه، **وهذا يتفرع إلى حالين**:

- **الأولى**: أن يكون هذا الذي عُجز عنه ممتنعًا لذاته؛ كالجمع بين الضدين مثلًا، فهذا لا شكّ أن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى لا يكلِّف به، لا يكلِّف الله أحدًا بأن يكون موجودًا في مكان ومعدومًا في المكان نفسه، فهذا من الأمور المتضادة، بل أعظم منه من الأمور المتناقضة، فمثل هذا الأمر الممتنع لذاته؛ لا شك أن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى لا يكلف به.

- **والحال الثانية**: هو أن يكون العجز عنه لعدم تعلق القدرة الحادثة به؛ وذلك كأن يُكلَّف العبد بأن يحرك يديه حتى يطير، أو أن يُكلف المشلول بالمشي؛ فمثل هذا أيضًا لا يأتي التكليف به، الله سبحانه أرحم بعباده من أن يكلف بذلك.

والمخالفون للحقِّ -ومن أكثر من بحث هذه المسألة الأشاعرة في كتبهم- بحثوها في كتب الاعتقاد، وفي كتب أصول الفقه، وإذا قرأت فيما دوَّنوه وجدتَ عجبًا عُجابًا، وجدتَ ما يضادّ الأدلة وما يخالف فهم السلف وطريقتهم.

يعني انظر إلى كلام سفيان بن عُيينة رَحِمَهُ اللهُ فيما مضى، ﴿**لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا**﴾، قال: (يُسْرها، ولم يكلفها طاقتها). ثم عُد بنظرك إلى ما قرره الرازي مثلًا في كتاب "المحصول"، وتعرفون كتاب "المحصول" وهو عمدة عند كثير من الأصوليين، ولربما وجدت كثيرًا من طلاب العلم الذين ما رسخت أقدامهم في معرفة عقيدة أهل السنة والجماعة لربّما وجدتهم يكلفون بقراءة هذا الكتاب والرجوع إليه وتلخيصه وما شاكل ذلك، وفيه من العجائب شيئًا كثيرًا، حتى إنّه قرر فيه أن تكليف ما لا يُطاق، حتى مما هو ممتنع لذاته جائز عقلًا بل وواقع شرعًا، وله كلام قريب من هذا أيضًا في كتابه "المعالم"، وأتى في هذا بخلطٍ كثير وشبهات كثيرة تتعلّق بهذا الموضوع، وهذا مما خاض فيه من خاض من غيره أيضًا، لكنه كان من أكثر هؤلاء غلوًّا في هذه المسألة.

والأشاعرة على كل حال مختلفون في مسألة تكليف ما لا يُطاق، هل هو جائز عقلًا؟ مع كون أكثرهم على أنه غير واقع شرعًا. مع أن اللازم لهم جميعًا بلا استثناء هو القول بتكليف ما لا يطاق، تدري لماذا؟ -وهذا ما صرح به الرازي وغيره-.

▪ **أولًا**: لأن القوم جبرية؛ هم يرون أن العبد ليس له فعلٌ حقيقة، وأنه مجبور على كل ما يصدر منه، وأنه وإن كان له قدرة إلا أنها غير مؤثرة في الفعل.

وبناء على هذا: صار من اللازم أن هذا الإنسان الذي لا يفعل فعلًا اختياريًّا إذا أُمر ونُهي أن يكون قد كُلِّف ما لا يطيق، هذا لازم لهم! فكيف إذا جمعت إلى هذا ما ذكرته قبل قليل من كونه له قدرةٌ ولكنّها غير مؤثرة في الفعل! فكيف إذا جمعت إلى هذا ما ذكرته لك في الدرس الماضي وهو أنّهم يرون أن استطاعة العبد هي الاستطاعة المقارنة!!

وبناء على هذا: هو في حال التكليف، هو في حال بلوغ الأمر والنهي سيكون غير مستطيع؛ لأنه لن يكون مستطيعًا إلا عند الفعل. وفي وقت التكليف؟ إذن هو سيكون مكلفًا شيئًا لا يستطيعه؛ لأنه لا قدرة له ولا استطاعة؛ فصدق عليه أنه كُلِّف ما لا يطيق.

وهذا فرع فاسد لأصلٍ فاسد، وهكذا الأصول الفاسدة تُثمر ثمرات فاسدة. فإذا نظرت إلى كثير من فروع المسائل العقدية عند المخالفين -من الأشاعرة أو من غيرهم- فإنك تجد هذا راجعًا إلى أصل أصّلوه، فالتزموا لأجله هذه اللوازم -أعني هذه الفروع- التي هي ظاهرة الفساد والبطلان ومخالفة للأدلة، وإذا فسد الأصل فسد الفرع ولا شكّ.

أقف عند استدلالٍ ذكره الرازي وذكره غيره أيضًا، وهو: الاستدلال بقضيّة أبي لهب؛ حيث إنّه فيما يزعم الرازي وأضرابه أنه كُلِّف بالإيمان بأنه لا يؤمن،

وهذا متناقض؛ لأنّ الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى قد قال في حقه: ﴿**سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ**﴾ [المسد: ٣]. إذن هو قطعًا لن يؤمن، والخطاب متوجهٌ إليه وقد كُلِّف بالإيمان بذلك؛ فصار مكلَّفًا بأن يؤمن بأنه لا يؤمن، وصار مكلَّفًا بأنه يؤمن مع كونه من غير الممكن أن يؤمن، وهذا فيما زعم تكليفٌ بما لا يُطاق.

والجواب عن هذا له وجوه عدة لكن أكتفي بوجه واحد سهل صريح ذكره أئمة أهل السنة كشيخ الإسلام ابن تيمية وغيره، وهو أن يُقال:

إنّ التكليف في حق أبي لهب بعد نزول هذه الآية قد ارتفع، ولو قُدِّر إيمانه ما نفعه. حال أبي لهب في هذه الحال كحال من بلغت روحه الحلقوم، لو آمن أينفعه إيمانه؟ أو أنه ارتفع التكليف ولم يكن ينفعه إيمانه؟ إذن عندنا:

- **أولًا**: من بلغت روحه الحلقوم؛ كحال فرعون لما ادَّعى الإيمان، قال الله: ﴿**آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ**﴾ [يونس: ٩١]، ولم يقبل الله عَزَّ وَجَلَّ منه.

-**ثانيًا**: أنه عند معاينة عذاب الله عَزَّ وَجَلَّ الحال كالحال، ﴿**فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا**﴾ [غافر: ٨٥].

والحال الثالثة: أن تحقَّ كلمة العذاب؛ كحال أبي لهب، ﴿**سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ**﴾، وكما قال الله عَزَّ وَجَلَّ في مخاطبة نوح عَليهِ السَّلاَم: ﴿**أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ**﴾ [هود: ٣٦].

إذن لا نُسلِّم لك أن أبا لهبٍ في هذه الحال قد كُلِّف بالإيمان، لا بهذه الآية ولا بغيرها، انتهى الأمر، حاله كحال الذي بلغت روحه الحلقوم –نعوذ بالله من هذه الحال–.

هذا باختصار ما يتعلق بهذه الجملة، وبقيت وقفة عند كلمة (التكليف)، هل يصح وصف الأوامر والنواهي بالتّكليفات وأن يُقال الأحكام التكليفية مثلًا؟

بعض أهل العلم كان لهم وقفة هاهنا، وذكروا أنّ التكليف لم يرِد وصفًا للأمر والنهي في مقام الإثبات، وإنّما كان في مقام النفي: ﴿**لَا يُكَلِّفُ اللهُ**﴾، ﴿**لَا نُكَلِّفُ**﴾، ﴿**لَا تُكَلَّفُ**﴾، ولم يرد أنّ الأمر والنهي تكليفٌ في مقام الإثبات، هكذا قيل.

والذي يظهر –والله أعلم– أن هذا فيه نظر، وأن هذا الاستعمال صحيح. والتكليف: إلزام ما فيه كُلفة، غير أن هذه الكُلفة قد تكون شيئًا يسيرًا مقدورًا عليه بلا ضرر راجح، وقد تكون الكُلفة بالغةً مبلغ المشقّة العظيمة التي يحصل معها ضرر راجح.

فإن أريد بالتكليف الأول؛ فهذا واقع، ولا شك أن الابتلاء والامتحان إنما يكون بوقوع شيء من ذلك، نعم ليست كل الأوامر كذلك لكن فيها ما هو كذلك. يعني: صيام يوم طويل في شدة الحر هذا فيه شيء من المشقة، فيه طرف من مشقة، فيه طرف من كُلفة. تكليف الناس بالجهاد في سبيل الله عَزَّ وَجَلَّ؛ لا شك أن هذا فيه طرف من المشقة، ﴿**كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ**﴾ [البقرة:

٢١٦]؛ لأنّ فيه طرفًا من كُلفة ومشقة، ولكن لا يبلغ ذلك مبلغ المشقة العظيمة التي لا تُطاق أو التي يحصل معها ضرر راجح.

إذن وصف الأوامر والنواهي بالتكاليف أو أنّ الله عَزَّ وَجَلَّ كلف عباده وما شاكل ذلك هذا لا بأس به، وهذا قد دل عليه الدليل؛ الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى قال: ﴿**لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا**﴾ [البقرة: ٢٨٦]، بعض الناس قال: هذا الاستثناء لا يستلزم ثبوت التكليف، لكن في هذا نظر. طيب وماذا نصنع في قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿**لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ**﴾ [النساء: ٨٤]؟ وأصرح من هذا ما ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أنه لما نزل قول الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿**وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ**﴾ [البقرة: ٢٨٤] قالوا: "يا رسول الله كُلِّفنا من العمل ما نطيق". ماذا قالوا؟ "كُلِّفنا"، والنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما أنكر عليهم ذلك؛ فصحَّ أن الأوامر والنواهي تكليف وأن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى يكلف عباده، والله جَلَّ وَعَلَا أعلم(٨٢).

---

(٨٢) وهاهنا مسألة: وهي هل يصح أن تُوصف أحكام الله عز وجل بالتكليف، فيقال أحكام تكليفية؟ أو أن الله سبحانه وتعالى قد كلّف عباده؟ أو أنَّ العبادات تكاليف؟

بعضُ أهل العلم قرر أنَّ هذا اللفظ لم توصف به أحكام الله، ولم يأتِ وصف العبادات بأنَّها تكاليف.

والذي يظهر والله أعلم، أنَّ هذا فيه نظر، فإن هذا الوصف قد جاء في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا**﴾[البقرة:٢٨٦]، فدل على أنَّ ثمة تكليف لكنَّه في حدود الوسع والطاقة.

ويدل على هذا أيضًا ما ثبت في صحيح مسلم حينما نَزَلَ قول الله جل وعلا: ﴿**وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ**﴾[البقرة:٢٨٤] اشتد هذا على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وأتوا إليه وجثوا على ركبهم وقالوا: (كلفنا من الأعمال ما نطيق، الصلاة والصيام، والحج)، إلى آخر الحديث.

الشاهد أنَّ الصحابة رضي الله عنهم استعملوا كلمة (كلفنا) وأقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فدل ذلك على أنَّ وصف العبادات بالتكليف أمر قد جاء في النصوص.

❍ نأتي الآن إلى **المسألة الثانية** في كلامه رَحِمَهُ اللهُ وهي قوله: **(وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ)**.

والمأخذ على هذه الجملة أكبر من المأخذ على الجملة التي قبلها، يعني: التي قبلها الأمر فيها يسير، لكن هذه فيها إشكال واضح؛ ولذلك عُدَّت هذه الجملة مما انتُقد على هذه العقيدة. وذلك أنه قال: **(وَلَا يُطِيقُونَ** -يعني العباد- **إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ)**. يمكن أن نتكلف فنقول: لعلّه أراد: **(وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ)**: يعني إلا ما أقدرهم، أعني: فهم لا يقدرون إلا بإقدار الله لهم، لا يقدرون إلا إذا أقدرهم الله. ولكن هذا فيه تكلُّف واضح؛ فإن التكليف لا يستعمل بمعنى

ولكن التحقيق هو أنَّ هذا الوصف لا يشمل كلَّ العبادات فإنْ كان النقدُّ لهذا المصطلح راجع إلى التعميم، فنعم، ليس كل العبادات تكليفا، والتكليف في اللغة هو: إلزام ما فيه كلفة. يعني: مشقة. ليس كل العبادات كذلك فمن العبادات ما هي قرة عين، ومحل سرور، وسعادة، ويفعلها الإنسان بسهولة، بل المشقة عنده هو ألا يفعلها، فبالتالي لا يصح وصف العبادات جميعًا بأنها تكاليف، ولكن أيضًا هناك من العبادات ما فيه كلفة إمَّا بالعموم، كالجهاد مثلًا، وإما بالخصوص، قد تكون بعض العبادات فيها كُلفة على بعض وبعض، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها:« **فإن أجرك على قدر نصبك**». والنصب: هو التعب.

والمسألة لها غورٌ أعمق من هذا وذلك أنَّ المعتزلة عندهم ولعٌ شديد بتسمية العبادات بالتكاليف وذلك يرجعُ إلى قولهم في مسألة الإثابة، فباب الإثابة عندهم راجع إلى أنَّه معاوضة، وبالتالي يَفْعل الإنسان ما كُلِّف به من المشاق، وبالتالي فإنه يستحق أن يثاب من الله سبحانه وتعالى استحقاقًا، كما أنك إذا كنتَ أجيرًا مثلًا لأحد وقمت بالعمل فإنك تستحقُّ الأجرة؛ ولا يكون الثواب على سبيل التفضل، ولا شك في بطلان هذا القول كما قد أخذنا هذا في دروس الاعتقاد.

المقصود: أنَّ استعمال من استعمل هذا المصطلح من أهل العلم، ممن هم على جادّة أهل السنة، لا يريدون به ما يريد المعتزلة.

إنما يريدون بالتكليف: الإلزام، أو توجه الخطاب.

وأمَّا البحث فيما وراء ذلك من أنه فيه كُلفة، أو ليس فيه كلفة، هذا فيما يظهر لي والله تعالى أعلم بحثٌ لا حاجة إليه، وذلك أننا نبحث في مصطلحٍ عند الأصوليين، وعند الفقهاء ولا نبحث في كلمة لُغوية، يعني: البحث هاهنا بحثٌ شرعي وليس بحثًا لُغويًا، وبالتالي: فإننا نقول بأنه وإن كان التكليف في اللغة إلزام ما فيه كلفة فإنه لا يلزم إذا تواضع أهل العلم على تسميةِ الأحكام أو العبادات بأنها تكاليف، أو المأمور، والمنهي،-وهو العبد- أنه مكلف لا يلزم أن يراد اللفظ بمعناه اللغوي بحذافيره، وهذا شأن المصطلحات، فإنَّه لا يلزمُ أن يكون مُشتملة على كل ما دل عليه اللفظ في لغة العرب. [**شرح قواعد الأصول ومعاقد الأصول لصفي الدين الحنبلي**].

الإقدار، وإنما التكليف يُستعمل بمعنى الأمر والنهي. ثم إنه يُشكِل عليه قوله قبل ذلك وهو: (وَلَمْ يُكَلِّفْهُمْ)، وهذا لا يريد به إلا الأمر والنهي.

إذن ظاهر كلامه رَحِمَهُ اللهُ أن العباد لا يطيقون أكثر مما كلفهم الله جَلَّ وَعَلَا؛ لأنه قال: (وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ)؛ إذن أقصى ما عندهم من الطاقة هو ما كلفهم الله عَزَّ وَجَلَّ به، والأمر ليس كذلك، الله عَزَّ وَجَلَّ كلَّف العباد بما هو دون ذلك، الله جَلَّ وَعَلَا يريد بعباده اليسر، ﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]؛ فالأمر في الشريعة دون ذلك. والشريعة لم تعتبر في الاستطاعة الشرعية ما فقْدُه يؤدي إلى عدم الفعل وإلى العجز عنه البتة، الاستطاعة الشرعية ليست كذلك، بل روعي في الاستطاعة الشرعية أنها هي التي يترتب عليها فعلٌ دون حصول مشقة شديدة أو مفسدة راجحة.

ولذلك نجد أن المريض الذي يشقُّ عليه كثيرًا أن يقوم، ولربما يزيد مرضه بقيامه في الصلاة، أو أنه يتأخر بُرؤه؛ هذا في الشريعة مستطيع أم غير مستطيع؟ غير مستطيع، مع أنه في الواقع مستطيع. إذن الاستطاعة الشرعية لم يُلحظ فيها أنه متى ما فُقد فُقِدت هذه الاستطاعة كان العجز عن الفعل، لا، ليس الأمر كذلك، وإنما الاستطاعة الشرعية ما لا يحصل معه للمكلَّف ضرر راجح. انتبه لهذه القاعدة: **الاستطاعة الشرعية ما لا يحصل معه للمكلَّف ضرر راجح.**

إذن الشارع اعتبر في الاستطاعة عدم المفسدة الراجحة؛ ولذلك يُكلَّف الإنسان بالصيام، ولو أنه كان مريضًا لكن مرضه لا يزيد ولا يتأخر البُرء إن صام، فنقول: أنت مستطيعٌ وعليك أن تصوم. فأما إذا كان يتأخر بُرؤه أو يزيد مرضه؛ فإنه عندنا في الشريعة غير مستطيع، مع أنه في الواقع مستطيع.

إذن: هذا لابد من التنبه له، فالشارع لا ينظر في الاستطاعة الشرعية إلى مجرد إمكان الفعل، وإنما ينظر إلى لوازم ذلك، فإذا كان الفعل ممكنًا مع مفسدة راجحة كان في الشريعة غير مستطيع.

يعني لو قيل لإنسان وجب عليه صيام شهرين متتابعين: صم هذين الشهرين، فقال: سأنقطع إذن عن التكسب وعندي أسرة وعيال، ماذا نقول؟ إذن أنت غير مستطيع، مع أنه في الواقع مستطيع! .

المقصود: أن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى كلَّف العباد بأقل مما يستطيعون، وهذا من رحمته تَبَارَكَ وَتَعَالَى. يعني: لو قُدِّر أن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى كلفنا بصيام شهرين لا شهر واحد، ما ظنكم؟ أيستطيع المسلمون الصيام الاستطاعة الواقعية الحقيقية؟ أم هم عاجزون؟ يستطيعون، لكن هذا من فضل الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى وكرمه وإحسانه جَلَّ وَعَلَا.

إذن كلمة: (وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ) **ليست بدقيقة، بل هم يطيقون فوق ما كلّفهم، ولكنه يريد بهم اليسر.**

ولست أدري إن كان الميل إلى الصياغة والتركيب والسجع هي التي أدّت بالمؤلف إلى مثل هذه الجملة العجيبة، والتي فيها موافقة لبعض أهل البدع؟ لست أدري إن كان هذا هو السبب في مثل هذه الجملة، والله جَلَّ وَعَلَا أعلم.

❍ **المسألة الثالثة**: في قوله رَحِمَهُ اللهُ: **(وَهُوَ تَفْسِيرُ "لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ"، نَقُولُ: لَا حِيلَةَ لِأَحَدٍ، وَلَا حَرَكَةَ لِأَحَدٍ، وَلَا تَحَوُّلَ لِأَحَدٍ عَنْ مَعْصِيَةِ اللهِ إِلَّا بِمَعُونَةِ اللهِ، وَلَا قُوَّةَ لِأَحَدٍ عَلَى إِقَامَةِ طَاعَةِ اللهِ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهَا إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللهِ)**. الذي يظهر -والله أعلم- أنَّ قوله (وَهُوَ) يشير إلى ما سبق ولا يشير إلى أقرب مذكور، هذا الذي يبدو لي -والعلم عند الله جَلَّ وَعَلَا-. كأنه عاد بنا إلى قوله: **(وَالِاسْتِطَاعَةُ الَّتِي يَجِبُ بِهَا الْفِعْلُ مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ الَّذِي لا يجوز أن يُوصَفُ الْمَخْلُوقُ بِهِ تَكُونُ مَعَ الْفِعْلِ)**. ثم رجع إلى تلك الجملة عندما قال: **(وَهُوَ تَفْسِيرُ "لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ")**، وكل ذلك -أعني الثبات والقيام والحركة ونحو ذلك- لا تكون إلا بتوفيق الله جَلَّ وَعَلَا.

فالذي يبدو -والله أعلم- أنه يريد تلك الجملة ولا يريد أقرب مذكور، لأنه لا صلة -فيما يبدو لي- بين مسألة التكليف ما يطيقون وما لا يطيقون وما بعدها من قوله: **(وَهُوَ تَفْسِيرُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ....)** إلخ.

المقصود أن هذا الذكر وهذا الكلام العظيم الذي هو كنز من كنوز الجنة -كما أخبر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث أبي موسى: «**لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ**»- هذه الكلمة كلمة عظيمة وأثرها

في النفوس المؤمنة عظيم، **هذه الكلمة حقيقتها وما تدلّ عليه وتُنبئ عنه أشياء كثيرة:**

- هذه الكلمة مُنبئةٌ عن براءة العبد من حوله وقوته، وأن قلبه لا يتعلق بشيء من الأسباب البتة.

- وهي مُنبئة أيضًا عن إعلان الخضوع لله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى والافتقار إليه.

- وهي مُنبئة ثالثًا: عن اعتقاد ربوبية الله عَزَّ وَجَلَّ وعظيم مُلكه وقهره وسلطانه.

- وهي مُنبئة رابعًا: عن التوكل على الله عَزَّ وَجَلَّ وتفويض الأمور إليه.

- وهي مُنبئة خامسًا: عن حسن الظن بالله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

فصار العبد حين يقول: "لا حول ولا قوة إلا بالله" يعتقد أنه ليس له شيء من أمر الدين والدنيا إلا بإعداده سبحانه وإمداده وإعانته وتوفيقه تَبَارَكَ وَتَعَالَى؛ فحدِّث ولا حرج عن كنوز التوحيد التي تظهر للمتأمل تحت هذه الكلمات العظيمات، والعبرة والتوفيق هو أن يقولها العبد لا على أنها كلمات تُقال باللسان فحسب، وإنما كلمات تُقال عن اعتقادٍ ويقينٍ بمعناها.

وما أحرى المسلم أن يقف عندها مليًّا، أن يقتطع من وقته وتفكيره جزءً ليتأملها، وأن يُعطي قلبه حظًّا من التنعم بما دلّت عليه من كنوز العلم، والله إنها

لحرية بذلك؛ كلمات عظيمات أثرها عظيم جدًا تُكسب النفوس المؤمنة القوة والثقة والطمأنينة بتوفيق الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

المقصود: أنّ المؤمن المستيقن بـ(لا حول ولا قوة إلا بالله) يجمع في اعتقاده بين أنَّ ما لا يكون بالله لا يكون، وما لا يكون لله لا ينفع ولا يدوم، المستيقن بـ(لا حول ولا قوة إلا بالله) معتقدٌ يقينًا بأنَّ ما لا يكون بالله لا يكون، وأنَّ ما لا يكون لله لا ينفع ولا يدوم، والله جَلَّ وَعَلَا أعلم.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِمَشِيئَةِ اللهِ تَعَالَى وَعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ الْمَشِيئَاتِ كُلَّهَا، وَغَلَبَ قَضَاؤُهُ الْحِيَلَ كُلَّهَا، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ أَبَدًا، تقدس عن كل سوء وحين، وتنزه عن كل عيب وشين، ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الْأَنْبِيَاءِ: ٢٣].

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة جملة حسنة تدل على أن لربنا العظيم سبحانه المشيئة الغالبة، وأن له القدرة الكاملة. **وهذا المعنى كرره المؤلف رَحِمَهُ اللهُ في مواضع متعددة:**

- فقد قال رَحِمَهُ اللهُ: (ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ، وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]).

- وكذلك قوله: (وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِتَقْدِيرِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَمَشِيئَتُهُ تَنْفُذُ، لَا مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ، إِلَّا مَا شَاءَ لَهُمْ، فَمَا شَاءَ لَهُمْ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ).

- وقل مثل هذا في قوله رَحِمَهُ اللهُ: (وَكُلُّهُمْ يَتَقَلَّبُونَ فِي مَشِيئَتِهِ، بَيْنَ فَضْلِهِ وَعَدْلِهِ).

- وكذلك في قوله: (لَا رَادَّ لِقَضَائِهِ، وَلَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ، وَلَا غَالِبَ لِأَمْرِهِ).

- وكذلك في قوله رَحِمَهُ اللهُ بعد ذلك: (وَقَدْ عَلِمَ اللهُ تَعَالَى فِيمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَعَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ، جُمْلَةً وَاحِدَةً، فَلَا يُزَادُ فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمْ فِيمَا عَلِمَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْعَلُوهُ، وَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، وَالْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ اللهِ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ اللهِ).

- وقل مثل ذلك في قوله: (كما قال في كتابه: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]؛ فمن سأل لما فعل فقد رد حكم الكتاب، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين).

- وقل مثل هذا في قوله رَحِمَهُ اللهُ: (فَلَوِ اجْتَمَعَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ كَتَبَهُ اللهُ تَعَالَى فِيهِ أَنَّهُ كَائِنٌ لِيَجْعَلُوهُ غَيْرَ كَائِنٍ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَكْتُبْهُ اللهُ تَعَالَى فِيهِ لِيَجْعَلُوهُ كَائِنًا لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَا أَخْطَأَ الْعَبْدَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَمَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ).

فأنت ترى أن هذه الجملة فيها إعادة وتأكيد لما سبق بيانه من مسألة القدَر، وهذا القدْر مما لا يخالف فيه مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر حقًّا؛ وهو أنَّ (كل شيء يجري بمشيئة الله تعالى وعلمه وقضائه وقدره). والقضاء هاهنا -يا رعاك الله- هو القضاء الكوني الذي جاء في نحو قول الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ

سَمَاوَاتٍ﴾ [فصلت: ١٢]، وليس هو القضاء الشرعي الذي جاء في نحو قوله تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

(غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ الْمَشِيئَاتِ كُلَّهَا، وَغَلَبَ قَضَاؤُهُ الْحِيَلَ كُلَّهَا، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ أَبَدًا، وتقدس عن كل سوء وحين، وتنزه عن كل عيب وشين).

هذه الكلمات الأربع هي بمعنى واحد تقريبًا، المراد: أن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى يتنزه ويتقدس عن كل قبيح لا يليق بكماله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

وقاعدة كمال الله جَلَّ وَعَلَا قاعدة عظيمة، من أهم قواعد الاعتقاد، وكثير من الحق البيِّن الذي تفرّق الدليل عليه في آيات وأحاديث مرجعه إلى هذه القاعدة، وهي كافية في ردِّ كثير من مقالات المخالفين فيمن أحسن تدبرها، فإنهم ما أُتوا إلا من ضعف اعتقادهم وقِلة إيمانهم بكمال الله جَلَّ وَعَلَا. مصيبة كل المخالفين لاعتقاد أهل السنة والجماعة أنهم ما قدروا الله حقّ قدره، وهذه جملة سبق في دروس ماضية بيانها والاستدلال عليها.

المقصود أن الأدلة كثيرة جدًا تدل على أن مشيئة الله عَزَّ وَجَلَّ هي الغالبة النافذة، وأنه سبحانه لا يعجزه شيء، وأنه سبحانه لا يغالبه شيء، وأن الله جَلَّ وَعَلَا لا معقب لحكمه، ﴿وَإِذَا أَرَادَ اللهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ﴾ [الرعد: ١١]، ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، ﴿مَا يَفْتَحِ اللهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [فاطر: ٢]، ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ

عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]. والنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ». ويقول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَاعْلَمْ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ، لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ لَكَ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ، لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الْأَقْلَامُ وَجَفَّتِ الصُّحُفُ».

فالله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى هو الذي له الحكم النافذ، ولا يُغالب اللهَ أحد. «مَاضٍ فِيَّ حُكْمِكَ، عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ»، هكذا تجأر النفوس المؤمنة الصادقة بهذه المقالة التي قالها النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَاضٍ فِيَّ حُكْمِكَ، عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ».

وأشير هاهنا إلى مسألتين مما ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللهُ هاهنا:

○ وهي قوله: (وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ أَبَدًا)؛ سبق الكلام في مسألة تنزيه الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى عن الظلم، وأن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى لا يظلم أحدًا، قال سبحانه: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ﴾، وقال سبحانه في الحديث القدسي: «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ عَلَيْكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا».

وأهل السنة والجماعة في مسألة الظلم كانوا وسطًا بين انحرافين:

➢ بين انحراف المعتزلة الذين شبَّهوا الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى بخلقه، فجعلوا كل ما عُدَّ ظلمًا من العباد ظُلمًا من الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وأثمر هذا أقوالًا فاسدة مضادة للأدلة، وهذا ليس بغريبٍ عنهم فهم مُشبِّهة الأفعال.

➢ وقابل هذا الأشاعرة الذين فسّروا الظلم بتفسيرٍ مخترع، تفسيرهم بدعة في اللغة كما هو بدعة في الدين؛ حيث فسّروا الظلم: بأنّه التصرف في مُلك الغير، أو أنه مخالفة الآمر الذي تجب طاعته. وهذا وذاك في حق الله ممتنع. إذن صار الظلم في حقه ممتنعًا.

ولا شك أن هذا غير صحيح، وأن ما دلت عليه لغة العرب هي أن الظلم: وضع الشيء في غير موضعه.

بأبه اقتدى عديٌّ في الكرم ... ومن يُشابه أبهُ فما ظلم

والأشاعرة في الحقيقة ما قالوا بهذه المقالة إلا لتكون لهم مخرجًا ومهربًا من ورطةٍ أوقعوا أنفسهم فيها؛ وذلك أن القوم قد ورد عليهم إيرادٌ لمَّا كانوا جبريةً نُفاةً لأفعال العباد الاختيارية ورد عليهم أن الله عَزَّ وَجَلَّ يُعذِّب من عصاه، فكيف يُعذِّب عبدًا على غير ما فعل؟ أليس هذا ظلمًا؟!

فما وجدوا مخرجًا من ذلك إلا أن يقولوا: إنه ليس ظلمًا، لماذا؟ لأن الظلم: التصرف في مُلك الغير، وكل شيء هو مُلكٌ لله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى ومِلكٌ له، فأنَّى يكون هذا ظلمًا!.

ولا شك أنَّ الأصل الذي أوقعهم في هذا أصلٌ فاسد -كما تقدم ذكر ذلك، وتسلسل الأمر حتى قالوا بهذا الفرع الفاسد، وهذا وذاك خطأ لا شك فيه.

وإنَّما الظلم: هو وضع الشيء في غير موضعه، وهو ليس ممتنعًا على الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى امتناعًا ذاتيًا، وإنَّما تنزه الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى عنه مع قدرته عليه،

وهذا هو ما يُحمد الله ويُمدح عليه أن يتنزه عن شيء هو عليه قادر، أمَّا شيء يمتنع امتناعًا ذاتيًا عليه فما المدح في عدم القيام به وهو في الأصل ممتنع؟! هذا لا وجه لكونه ممتنعًا.

فالمقصود: أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى تنزه عن الظلم لكمال عدله وحكمته ورحمته تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

❍ **المسألة الثانية**: في إيراد المؤلف رَحِمَهُ اللهُ آية الأنبياء: (﴿**لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ**﴾ [الأَنْبِيَاءِ: ٢٣])، وهذه الآية كررها هاهنا للمرة الثانية.

فالله جَلَّ وَعَلَا لا يُسأل سؤال اعتراضٍ لكمال حكمته وحمده، ولا يُسأل سؤال محاسبةٍ لكمال مُلكه وقدرته. **انتبه لهذا!** الله جَلَّ وَعَلَا له المُلك والقهر والقدرة، ولكن الأمر في هذه الآية شيء فوق هذا، لا يُسأل سؤال اعتراض على حكمه القدري أو الشرعي؛ لأن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى له حكمة بالغة فكيف يُعترض عليه؟! إنما يُسأل سؤال الاعتراض على من يجوز على فعله السفَه، لِمَ تفعل هذا؟ وهل يليق أن تفعل هذا؟ كحال بني آدم، الناس يسأل بعضهم بعضًا سؤال الاعتراض وسؤال العتاب؛ لأنه يقع في أفعالهم ما يقع مما يتنافى والحكمة، لكن أنَّى يكون ذلك، والله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى له الحكمة البالغة، وهو سبحانه منزه عن العبث، فالله عَزَّ وَجَلَّ لا يُسأل عما يفعل لكمال حكمته، لا لعدم حكمته. وهذا من العجيب والله أن تكون الآية دالة على كمال الحكمة وإذا بها تُجعل دليلًا على عدم الحكمة!!.

الأشاعرة نفاة للحكمة، فإذا أُورد عليهم ما أُورد من الأدلة لا تجد لهم جوابًا إلا أن يقولوا: ﴿**لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ**﴾، أنتم تقررون كذا وكذا وهذا يتنافى وحكمة الله، يقولون: ﴿**لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ**﴾، وهذا والله من العجيب.

﴿**لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ**﴾ ليس لعدم حكمته، وإنما فقط لأن له القدرة والقهر وكل شيء بيده سُبْحَانَهُ وَتعَالَى فلا يُسأل عما يفعل. الأمر كذلك الله عَزَّ وَجَلَّ له المُلك والقدرة، ولكن ثمة شيء فوق هذا وهو أن له حكمة بالغة، فأنَّى يُسأل عن فعله سؤال اعتراض!، فصارت هذه الآية دليلًا على كمال الحكمة.

هذه الآية قد قال فيها هؤلاء كما قال إخوانهم من الجهمية في قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ [الشورى: ١١]، فإنهم جعلوا تلك الآية دليلًا على نفي الصفات عن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ لأنه لا صفة له، وهذا عكس ما دلت الآية عليه، ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ لأن له الصفات الكاملة تَبَارَكَ وَتَعَالَى. فعجيبٌ أن يأتوا إلى الآية التي تدل على الحق المبين فيجعلونها دليلًا على ضده تمامًا. أقول هذه الآية في مسألة الحكمة، تعاملوا معها في مسألة الحكمة كما تعامل أولئك في آية: ﴿**لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ**﴾.

إذن الله عَزَّ وَجَلَّ لا يُسأل سؤال اعتراض لكمال حكمته وحمده، ولا يُسأل سؤال محاسبة كما يُحاسَب العبد ممن فوقه على ما يفعل، ومن ذلك أن العباد يُحاسَبون من الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، «**كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ**»، والله

جَلَّ وَعَلَا لا أحد فوقه، هو فوق كل شيء ذاتًا وقدرًا وقهرًا تَبَارَكَ وَتَعَالَى، إذًا لا يُسأل سؤال محاسبة لكمال مُلكه وقهره وقدرته تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

هل يُسأل سؤال استعلام وطلبًا للهداية؟ نعم؛ ولذلك سألت الملائكة الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى فقالوا: ﴿**أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ**﴾ [البقرة: ٣٠]، هذا كان منهم سؤال استعلام وكان طلبًا للهداية، يريدون أن يعرفوا وجه الحق فيما فعل سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

إذن السؤال لله تَبَارَكَ وَتَعَالَى يكون على ثلاثة أضرب؛ وجهان منفيان، ووجه ثابت. وتنبه إلى ما وقع فيه أولئك من تحريف المراد من هذه الآية وكيف أنهم جعلوها دالة على ضد ما دلت عليه.

والله أعلم[٨٣].

(٨٣) إلى هنا تمام **المجلس الحادي والأربعون**، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الثلاثاء الثاني عشر من شهر شعبان، سنة ست وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته ساعة وخمسة عشر دقيقة.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَفِي دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ وَصَدَقَاتِهِمْ مَنْفَعَةٌ لِلْأَمْوَاتِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

أشار المؤلف رَحِمَهُ اللهُ في هذه الجملة إلى ما يصل إلى الميت من نفعٍ من إخوانه المسلمين –أعني بما يُهدى إليه أو ينفعه من الدعاء–.

واعلم –يا رعاك الله– أنّ الميِّت بعد مغادرته هذه الحياة إنّما يصله ثواب الحسنات من طريقين لا ثالثة لهما:

❍ **الطريق الأولى**: هي ما تولّد من حسنات عمِلها في حياته –أي: أنّه عمِل صالحًا واستمر بعد وفاته–. فمثل هذا لا شك أنَّه يُثاب عليه؛ واللهُ سُبْحَانَهُ وَتعَالَى يقول: ﴿**وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ**﴾ [يس: ١٢]، والآثار على قول جماعة من السلف في هذه الآية: هي ما قدّمه الإنسان في حياته واستمر بعد وفاته. ومن ذلك أيضًا ما ثبت في الصحيحين من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ**». والشأن في السيئات كالشأن في الحسنات، فإذا بقيَ أثرٌ لسيئة عملها الإنسان في حياته؛ بقي هذا الأثر بعد وفاته، فإنّ إثمه مكتوبٌ عليه ما بقي الأثر وإن كان قد دُفن في قبره.

❍ **أما الطريق الثانية**: فهي ما يُهدى إليه من حسنات إخوانه المسلمين. والأدلّة قد دلّت على أن المسلم يُثاب على الحسنات التي تُهدى إليه ويقصده بها إخوانه المسلمين بعد وفاته.

والذي يتحصل من أدلة سنة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو أنه جاء في السنة:

- إهداء ثواب الصدقة.
- وإهداء ثواب الحج.
- وقضاء الصوم الواجب.

وبالتتبع لأحاديث السنة نجد أن هذه قد جاءت فيها أدلة صريحة:

✸ **أما الصدقة**؛ فيدل عليها:

- ما ثبت في الصحيحين من حديث عائشة رَضِي اللهُ عَنْهَا: أن رجلًا قال: يا رسول الله إِنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسُهَا وَلَم تُوصِ، وَأَظُنُّهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ، أفينفعها أن أتصدق عنها؟ قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**نَعَمْ**».

- ومن ذلك أيضًا: ما ثبت عند البخاري من حديث ابن عباس رَضِي اللهُ عَنْهُما، أن سعد بن عبادة رَضِي اللهُ عَنْهُ توفيت أمه وهو غائب، فقال: يا رسول الله، إن أمي ماتت وأنا غائب، أينفعها شيء إن تصدقت به عنها؟ فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**نَعَمْ**»، فقال: فإنّي أُشهدك أنّ حائطي المِخْرَاف صدقة عليها.

- ومن ذلك أيضًا: ما جاء عند مسلم من حديث أبي هريرة رَضِي اللهُ عَنْهُ: أن رجلًا قال: يا رسول الله، إنّ أبي مات وهو ذو مالٍ ولم يوص، أفيُكفر عنه أن أتصدق عنه؟ فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**نَعَمْ**».

✸ **أمَّا الحج**؛ فيدل عليه:

- ما ثبت عند مسلم من حديث بريدة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أنَّ امرأة سألت عن أمها أنها ماتت ولم تحجّ قط، قالت: أفأحجّ عنها، فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**حُجِّي عَنْهَا**».

- ومن ذلك أيضًا: ما ثبت عند البخاري من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُما: أنّ امرأة سألت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن أمها التي نذرت أن تحج فلم تحج وماتت، فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**نَعَمْ، حُجِّي عَنْهَا**».

- ومن ذلك أيضًا: الحديث المشهور وهو حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُما عند أبي داود وغيره: أنَّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سمع رجلًا يُلبِّي يقول: لبيك عن شُبرمة، فقال: «**مَنْ شُبْرُمَةُ؟**»، فَقَالَ: أَخٌ لِي أَوْ صَاحِبٌ لِي. فَقَالَ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَحَجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟**»، قَالَ: لَا. قَالَ: «**حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبْرُمَةَ**». والحديث فيه بحث طويل في وقفه أو رفعه، ورجح جماعة من أهل العلم رفعه، ورجح جماعة من أهل العلم وقفه.

- ومن ذلك أيضًا: ما ثبت عند أبي داود أيضًا من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُما: أنَّ أبا عمروٍ -الذي هو العاص بن وائل- أوصى أن يُعتق عنه مائة رقبة، فاقتسمها ابناه هشام وعمرو، أما هشام فأعتق نصيبه -أعتق خمسين رقبة-، وأما عمرو فأتى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فسأل النبي عَلَيهِ الصَّلَاةُ والسَّلَام، فقال عَلَيهِ الصَّلَاةُ والسَّلَام: «**أَمَّا أَبُوكَ، فَلَوْ كَانَ أَقَرَّ بِالتَّوْحِيدِ، فَأَعْتَقْتَ عَنْهُ، وَتَصَدَّقْتَ عَنْهُ، وَحَجَجْتَ عَنْهُ، نَفَعَهُ ذَلِكَ**».

فهذه أدلة تدل على مشروعية الحج عن الميت.

✸ **وأما عن الصوم**؛ فيدل عليه:

- ما ثبت في الصحيحين من حديث عائشة رَضِي اللهُ عَنْهَا: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ**».

- ويدل عليه أيضًا: ما ثبت في الصحيحين من حديث ابن عباس رَضِي اللهُ عَنْهُما: أن امرأة سألت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن أمها التي ماتت وعليها صوم شهر رمضان، قالت: أفأقضيه عنها؟ فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**نَعَمْ، فَدَيْنُ اللهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى**».

- ومن ذلك أيضًا: ما ثبت عند مسلم من حديث ابن عباس رَضِي اللهُ عَنْهُما: أنَّ امرأة كان على أمها صوم نذرٍ، فسألت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال النبي عَلَيهِ الصَّلَاةُ والسَّلَام: «**صُومِي عَنْ أُمِّكِ**».

- ومن ذلك: ما ثبت عن ابن عباس رَضِي اللهُ عَنْهُما أيضًا -كما عند النسائي وأبي داود وغيرهما-: أنّ امرأة سألت عن أختها التي ماتت وعليها صوم شهر نذرٍ، فسألت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأمرها أن تصوم عنها.

فهذا جُلُّ ما جاء في سنة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أدلّة تدل على مشروعية القيام بهذه الأعمال وإهداء ثوابها إلى الميت.

✍ **وقبل أن أخوض في ذكر المسألة المختلف فيها والتي فيها خلاف طويل بين أهل العلم، أذكر تحريرًا لمحلِّ النزاع بين أهل العلم، يتبين لك به مواطن الاتفاق، ومن بعد سيتبين موضع الخلاف:**

■ **أولًا**: قال بعض المتأخرين بجواز إهداء الحسنات للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وهذا القول قول ضعيف، بل هذا الفعل بدعة؛ فإن المقتضي للقيام بهذا كان موجودًا عند أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يفعلوه، ولو كان خيرًا لسبقونا إليه، لا سيما وهو فعلٌ لا فائدة منه؛ فإن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُثابٌ على كل حسنة يفعلها أحد من هذه الأمة، فما الحاجة إلى أن يقصُد الإنسان الإهداء إلى النبي عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَام.

■ **الأمر الثاني**: اعلم أنَّه لا فرق في مسألة الإهداء للأموات بين الكبار والصغار، فكما يجوز إهداء الحسنات للكبار؛ فإنه يجوز إهداء الحسنات للصغار.

■ **الأمر الثالث**: اتفق العلماء على انتفاع الميت بدعاء إخوانه المسلمين من أقرباء وغيرهم. والأدلة في هذا كثيرة.

وأُنبه إلى أنَّ مسألة الدعاء وانتفاع الميت بالدعاء تختلف عن مسألة إهداء ثواب العمل الصالح للميت؛ فإنّ ثواب الدعاء للداعي، وإنما ينتفع الميت بأثر الدعاء، أما ثواب الدعاء؛ فإنه للداعي، فتختلف هذه المسألة عن مسألة إهداء ثواب الصدقة –مثلًا– إلى الميت، فهاهنا ثواب الصدقة يُراد وصوله إلى الميت، فافترقت المسألتان. فبعض الناس يذكر ضمن مسألة الإهداء مسألة الدعاء، وبينهما هذا الفارق الذي ذكرت لك. ولا شك أنَّ كلام المؤلف رَحِمَهُ

اللهُ كلام صحيح سديد عليه أدلة كثيرة، وهو قوله: (وَفِي دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ وَصَدَقَاتِهِمْ مَنْفَعَةٌ لِلْأَمْوَاتِ).

■ **الأمر الرابع**: اتفقوا أيضًا على صحة إهداء ثواب الصدقة للميت، وبعضهم يُعبِّر بـ(العبادات المالية). فالصدقة وما جرى مجراها كالعتق مثلًا، فهذه كلها يصل ثوابها إلى الميت، وقد مر بك جملة من الأدلة التي تدل على صحة ذلك.

وأُنبه -يا رعاك الله- إلى أن بعض الناس لربما زهَّد في الصدقة عن الميت، فإذا سُئل عن ذلك وهو من الفضلاء -أعني المتكلم- قال: "الأحسن أن الإنسان يدعو". والذي يبدو -والله أعلم-: أن اتباع السنة أحسن، فالنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان إذا سُئل عن الصدقة عن الميت أجاب بالجواز، وأجاب ببيان المشروعية، ولم يُزهِّد في ذلك، ولم يُرشد إلى ترك هذا والانتقال عنه إلى الدعاء، فاتّباع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أولى. فإذا أحب إنسانٌ أن يتصدق عن ميته فلا ينبغي أن يُشار إليه بخلاف ذلك؛ اتباعًا لهدي النبي عَلَيهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامَ، والله جَلَّ وَعَلَا أعلم.

■ **الأمر الخامس**: اتفقوا أيضًا على انتفاع الميت بقضاء الدَّين عنه، سواء كان الذي يقضيه من أقربائه أو من غيرهم؛ فإنّ ذمة الميت تبرأ بقضاء الدَّين عنه من أي أحد كان هذا القضاء.

■ **المسألة السادسة**: اتفقوا أيضًا على صحّة الحج عن الميت. والذي يبدو -والله أعلم-: أنَّ العمرة حكمها حكم الحج؛ لأنها حجٌّ أصغر. وبعض العلماء

قيَّد الجواز بوصية الميت؛ يعني: يصح الحج عن الميت إذا كان قد أوصى في حياته أن يُحجَّ عنه. والذي يبدو -والله أعلم-: أن الأدلة فيها إطلاق، فلا حاجة إلى هذا التقييد، فسواء أوصى الميت أو لم يوصِ، وسواء كان هذا الحج حج فريضة أو كان نافلةً -يعني: كان سبق أن حج في حياته، أو لم يسبق أن يكون قد حج-.

■ **المسألة السابعة**: اتفقوا على أنَّه لا يجوز إهداء الإيمان لمن لم يكن مؤمنًا. يعني: لربما يتوهم متوهمٌ حين النظر في هذه المسألة أنه يجوز أن يُهدي الإيمان لقريبه الكافر الذي مات على كفره، وهذا لا شك أنَّه أمرٌ باطل بالاتفاق، فلا يجوز إهداء الإيمان للكافر الميت.

■ **كذلك وهو الأمر الثامن والأخير**: اتفقوا على عدم جواز إهداء أعمال القلوب للأموات. كأن يدَّعي أحدٌ أنه يريد أن يُهدي ثواب محبته لله أو ثواب إخلاصه أو ثواب خوفه إلى الميت، لا شك أن هذا أمر باطل غير مشروع بالاتفاق.

وبعد هذا يتحصل لنا موضع الخلاف بين أهل العلم: وهو (العبادات البدنية المحضة). مر بنا صحة إهداء الحسنات المالية، أو المركبة من المالية والبدنية كالحج. ويبقى النظر بعد ذلك في موضع الخلاف: وهو العبادات البدنية المحضة؛ كتلاوة القرآن، والذكر، والصلاة، وما شاكل ذلك، هل يصح إهداؤها للميت أو لا يصح؟ هذا موضع خلاف طويل بين أهل العلم، **وفي الجملة هاهنا قولان:**

■ **القول الأول**: قول من منع، فلا يجوز عند هؤلاء إهداء هذه الأعمال للأموات، وهذا هو مذهب المالكية والشافعية.

■ **والقول الثاني**: مذهب المتوسِّعين؛ الذين رأوا جواز إهداء هذه الحسنات للأموات قياسًا على ما ثبت، فالكلُّ عمل صالح يُهدى إلى الميت، وهذا ما ذهب إليه الحنفية والحنابلة، ووافقهم عليه أيضًا بعض المالكية والشافعية. ومن أكثر العلماء انتصارًا لهذا القول وتوسعًا فيه ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ، ولا سيما في كتابه "الروح". والشارح ابن أبي العز وافق ابن القيم ولخَّص كلامه في "شرح الطحاوية".

➢ **وأقول في مسألة الترجيح**: قد علمتَ أن هذه المسألة فيها طرفان ووسط:

- طرفٌ يجوز إهداؤه بالاتفاق.
- وطرفٌ لا يجوز إهداؤه بالاتفاق.
- ووسطٌ -هو محلّ الخلاف - وهو العبادات البدنية.

والذي يظهر -والله أعلم-: أن الصواب قول المانعين، وأن هذا الفعل غير جائز، فهذا القول أدلته أقعد والأخذ به أحوط، ومما يدل على ذلك ما يأتي:

✸ **أولًا**: كون النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يرشد أصحابه إلى هذا الأمر مع وجود المقتضي وزوال المانع. فليس يخفى أنّ جميع الناس أحرص شيء على نفع موتاهم، وأنّهم يحبون أن يبذلوا ما يستطيعون لنفعهم، فكون النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يُرشد لذلك؛ هذا دليل على أنّ الفعل غير مشروع.

وقد اعتُرض على هذا في أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما بيَّن المشروعية بناءً على أشياء معينة سُئل عنها وما سُئل عن غيرها، فأجاب بناءً على ما سُئل عنه، فما جاء أنَّه سُئل عن الذكر أو تلاوة القرآن أو الصلاة.

والجواب عن هذا: أنَّه مع سؤاله عن هذه الأشياء -التي هي الصدقة والحج وقضاء الصوم- إلا أنَّه لم يُرشد إلى ما هو أسهل من ذلك، وليس يخفى أن من هدي النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنّه يدلّ السائل إلى أكثر مما سأل، أو إلى خيرٍ له مما سأل. ولا يخفى أنَّ الغالب على الصحابة ضعف الحال، فليس كل واحد -بل ولا أكثرهم- يتيسر له ما يتيسر للأغنياء من الصدقة والحج، فالتلاوة والذكر والصلاة متيسرةٌ لكل أحد.

ومما يقوِّي هذا: أن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص في شأن سؤال عمرو بن العاص النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن العتق عن والده -وهو كما أسلفت لك عند أبي داود وإسناده حسن-. النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئل عن العتق، فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَمَّا أَبُوكَ فَلَوْ كَانَ أَقَرَّ بِالتَّوْحِيدِ**». وفي رواية: «**لَوْ كَانَ مَاتَ مُسْلِمًا، فَأَعْتَقْتُمْ عَنْهُ، وَتَصَدَّقْتُم عَنْهُ، وَحَجَجْتُمْ عَنْهُ، بَلَغَهُ ذَلِكَ**»، أو قال: «**نَفَعَهُ ذَلِكَ**». إذن: تلاحظ أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هاهنا ما اقتصر على الإجابة عما سُئل عنه، وإنَّما أجاب بما هو أكثر. فلو كان شأن الصلاة والذكر ونحو ذلك كشأن هذا الأمر؛ لكان الأقرب -والله أعلم-: أن يرشد إليه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

✸ **الوجه الثاني من أوجه الترجيح**: عدم فعل الصحابة رَضِي اللهُ عَنْهُم؛ فإنه لم يُنقل -فيما أعلمُ- أنّ أحدًا من الصحابة قد بادر إلى أنْ صلّى ركعتين -مثلًا- وأهدى ثوابها لميت له، أو أنه تلا جزءًا أو ختم ختمة من القرآن ثم أهدى ثوابها؛ هذا لا يُعلم عن أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع وجود المقتضي -وهو حرصهم على نفع موتاهم-، ولو كان مشروعًا لبادروا إليه.

وبعض أهل العلم -كابن القيم رحمه الله- نازعوا في هذا الوجه، من جهة أن الصحابة رَضِي اللهُ عَنْهُم حريصون على كتم أعمالهم، فما يدريكم لعلهم فعلوا وكتموا أعمالهم.

والذي يبدو -والله أعلم-: أن هذا الجواب فيه نظر. فإننا نقطع بلا شك بعلمنا بكثير من أحوالهم رَضِي اللهُ عَنْهُم، أليس كذلك؟ قد علمنا كثيرًا من أحوالهم، في صلواتهم، في قيامهم، في صيامهم، في صدقاتهم، فما الذي يجعل فعل هذه العبادات عن الأموات استثناءً من ذلك؟ ثم سلَّمنا بأنَّهم كانوا كاتمين لأعمالهم، فأين حرصهم على البيان والإرشاد؟ أين حثُّهم؟ أين كلامهم للتابعين وحضُّهم على أن يفعلوا هذا لأمواتهم؟ ما وجدنا أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فاعلين لهذا.

✸ **الوجه الثالث**: أنَّ باب الطاعات بابٌ توقيفي، هذا هو الأصل، وبناءً عليه؛ فإنه يُقتصر فيه على المنصوص، ولا يتصرف في هذا الباب بأنواع الأقيسة والآراء.

✸ **والوجه الرابع**: أنَّ الأدلة قد دلت على أنَّ الأصل هو أنَّ عمل العامل لـه. الله جَلَّ وَعَلَا بيَّن هذا في كتابه كثيرًا. من أشهر الاستدلالات عندهم:

- قوله تعالى: ﴿**وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى**﴾ [النجم: ٣٩]، وفيها بحث طويل ومنازعة كثيرة بين المستدلين وبين المانعين من هذا الاستدلال. وأنا أقول: لندع الاستدلال بهذه الآية، فأين بقية الآيات التي تدل على هذا الأصل وهو: أن عمل العامل له وثوابه راجع إليه، فيُقتصر فيما خرج عن هذا عند حد ما ورد.

- الله جَلَّ وَعَلَا يقول: ﴿**لَهَا مَا كَسَبَتْ**﴾ [البقرة: ١٣٤].

- ﴿**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ**﴾ [فصلت: ٤٦].

- ﴿**وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِأَنْفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ**﴾ [الروم: ٤٤].

- ﴿**وَمَنْ تَزَكَّى فَإِنَّمَا يَتَزَكَّى لِنَفْسِهِ**﴾ [فاطر: ١٨].

- ﴿**فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ**﴾ [يونس: ١٠٨].

في أدلة كثيرة تدل على أنَّ العمل الصالح ثوابه لصاحبه، هذا هو الأصل المتقرر.

وعليه: فليس لنا أن نخرج عنه إلا في حدود ما جاء الاستثناء فيه، وجاء الدليل على أنه يصح الخروج عنه مما ذكرتُ لك، فنقتصر على ما ورد.

✸ **ويؤيد هذا وجه خامس فتأمله -يا رعاك الله-**: سؤال الصحابة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الصدقة، أو العتق، أو قضاء الصوم، أو الحج، إلى أي شيء يشير؟ يشير إلى أن المتقرر في أنفس الصحابة أنّ العمل الصالح ثوابه للعامل؛ ولذلك جاءوا يسألون عن الخروج عن هذا الأصل أهو مشروع؟ وإلا فإننا لا نجدهم؛ يعني: هل نجد أن كل صحابي أراد أن يتصدق بشيء جاء يسأل

النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا أراد أن يتصدق عن نفسه، أو أراد أن يصوم لنفسه، أو أراد أن يحج لنفسه؟ لا يسألون. لكن لما كان الأمر على خلاف الأصل جاءوا يسألون النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مستفتين؛ فدلّ هذا على أن هذا هو الأصلُ، وإذا كان هذا هو الأصلَ فليس لنا أن نستثني منه إلا في حدود ما ورد - والعلم عند الله-.

✸ **وجه سادس**: وهو أنَّ الأصل الذي بنى عليه المتوسعون في هذه المسألة قولهم: هو أنّهم قالوا: إنّ الثواب مِلكٌ للعامل، وإذا كان كذلك جاز التصرف فيه بالهبة ونحوها. هكذا ذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ وغيره من أهل العلم: الثوابُ مِلكٌ للعامل، فإذا ثبت المِلك صحّت التصرفات فيه بالهبة وغيرها. وبناءً على هذا: لا فرق بين عمل وعمل؛ يعني: لا فرق بين ثواب عمل وثواب عمل آخر.

والذي يبدو والله أعلم: أن هذا الأصل محل نظر، لأمور:

■ **أولًا**: أن قياس الثواب على ما يُملَك في الدنيا؛ كالذهب والفضة قياسٌ بعيد؛ فإن الثواب قضية غيبية مجهولة الكُنه، مجهولة التحقّق، فكيف يُقاس هذا الثواب على مِلك الإنسان لذهبٍ وفضةٍ ومالٍ يتصرف فيها كيف يشاء؟! هذا القياس من البُعد بمحلٍّ.

■ **وأمر ثانٍ**: وهو أنه ليس عندنا دليل على أنّ الثواب مِلكٌ للعامل، ناهيك عن جواز أن يتصرّف فيه بما شاء.

■ **وأمرٌ ثالث**: أننا لو طردنا هذا القياس وقلنا: الثواب مِلكٌ للعامل، وإذا ثبت المِلك صحَّت التصرّفات، فإننا لو طردنا هذا لقلنا: يجوز أن يُتصرف في

الثواب حتى بغير الهبة، كالبيع –مثلًا–، أليس كذلك؟ أليس الشيء الذي صحَّ مِلكُك له يجوز أن تتصرف فيه بالبيع ولا تقتصر على الهبة؟ إذن: لو طردنا هذا الأصل لقلنا: إنه يجوز بيع الثواب، وهل عاقل يقول بهذا؟!

إذن: الذي يبدو –والله أعلم–: أنّ الذي جاء في النصوص إباحة فعل العبد حسنات معيّنة عن الميت يُرجى بلوغ ثوابها للميت، وأن تكون سببًا للتكفير عنه، وأنه ينتفع بذلك، وأن المقام ليس مقام مِلكٍ وإباحة تصرف، إلخ ما قرر المتوسعون –والعلم عند الله جَلَّ وَعَلَا–.

والخلاصة من بعد كل هذا التطواف: أنّ النظر في النصوص يقتضي أن المشروع فعله عن الميت وإهداؤه إليه لا يزيد عن هذه الأمور الآتية:

– **أولًا**: الصدقة، ويتبعها غيرها من العبادات المالية كالعتق.

– **وثانيًا**: الحج والعمرة.

– **وثالثًا**: قضاء الصوم الواجب.

ولا أعلم دليلًا على صحة إهداء النفل.

إذن: عندنا إهداء، وعندنا قضاء وإبراء.

فالإهداء؛ جاء في الصدقة وجاء في الحج.

والإبراء؛ جاء في الصيام كما جاء أيضًا في الحج والنذر وما شاكل ذلك.

فيجوز قضاء الصوم الواجب، سواءً كان هذا بأصل الشرع أو كان هذا بالنذر، والقول بأنّ جواز الصيام عن الميت مقصور على ما ثبت في ذمّته بالنذر قول مرجوح. فالذي يظهر –والله أعلم–: أنه يجوز قضاء صوم الذي ثبت في الذمة

بإيجاب الشرع -وهو رمضان- أو بالنذر، وفيما مضى من الأدلة ما يدل على ذلك.

- **والأمر الرابع**: أن الميت ينتفع بقضاء الدَّين عنه.

- **والأمر الخامس**: أنه ينتفع بدعاء إخوانه المسلمين في صلاة الجنازة وفي غيرها. والله جَلَّ وَعَلَا أعلم.

وأُنبه إلى أن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ في قوله: (**وَفِي دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ وَصَدَقَاتِهِمْ مَنْفَعَةٌ لِلْأَمْوَاتِ**) - كأنّي به أراد الرد على المعتزلة، وقد عرفنا أنه حريص على بيان مخالفتهم للحق وعلى مخالف أهل السنة لهم، وأنهم بمنأىً عن المذهب الحق.

فالمعتزلة يرون أنه لا ينتفع الميت بشيء من الحي، لا بدعاء ولا بصدقة ولا بغير ذلك، وهذا قول رديء مردود بالنص والإجماع، والأمر أوضح من أن يطال في رده.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَاللهُ تَعَالَى يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الْحَاجَاتِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة وهي قوله: **(وَاللهُ تَعَالَى يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الْحَاجَاتِ)**؛ حق لا ريب فيه، والأدلة متواردة متظافرة على أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى يستجيب دعاء الداعين:

- قال سُبْحَانَهُ وَتعَالَى: ﴿**وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ**﴾ [غافر: ٦٠].

- وقال سبحانه: ﴿**وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ**﴾ [البقرة: ١٨٦].

- وكذلك قال تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿**وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ * فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ**﴾ [الأنبياء: ٨٣-٨٤].

- وكذلك قال تعالى: ﴿**إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ**﴾ [الأنفال: ٩].

في أدلة كثيرة تدل على أن الله جَلَّ وَعَلَا يجيب دعاء الداعين، وأن هذا مما اختص الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى به، وأن هذا من أظهر الأدلة على أن غيره من الآلهة التي اتخذها المشركون أنها لا تستحق العبادة، فالذي يستحق العبادة هو الذي يستجيب الدعاء، فتلك الآلهة لا تستجيب بشيء؛ إذًا: لا تستحق أن تُعبد، فأين عقول هؤلاء المشركين؟!

- قال سبحانه: ﴿**لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ**﴾؛ الدعوة الحق: هي التي يتوجه بها الداع إليه تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ﴿**لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ**﴾ [الرعد: ١٤]. هذا حال كل ما اتُّخذ من دون الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى من الآلهة

التي يتعبد لها المشركون، من صالحين وطالحين ومن أحياء ومن أموات ومن جمادات، كلها تشترك في هذه الحقيقة.

- كذلك قال تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿**إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ**﴾ [فاطر: ١٤].

- وقال تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾ [الأعراف: ١٩٤]. أنَّى يكون ذلك، والله تَبَارَكَ وَتَعَالَى هو الذي له القدرة على إجابة الداعين، وعلى إعطاء السائلين سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

المقصود: أن الدعاء إجابته من الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى من الأمور التي يختص بها، فالدعاء مما يختص الله به ولا يجوز أن يُصرف لغيره، والاستجابة مما يختص الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى به وأنه من مقتضى ربوبيته تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

وعطف المؤلف رَحِمَهُ اللهُ قضاء الحاجات على استجابة الدعوات من عطف الخاص بعد العام، فاستجابة الدعوات تتضمن قضاء الحاجات وكشف الكُربات وإعطاء المأمولات، إلى غير ذلك.

المقصود: أنّ الدعاء شأنه عظيم جدًا، ويكفينا قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فيما أخرج أحمد وغيره-: «**الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ**». الدعاء به تتحقق أنواع التوحيد الثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات. الدعاء شيء يحبه الله جَلَّ وَعَلَا؛ ولذلك أمر به. والله جَلَّ وَعَلَا يغضب إن ترك العبد سؤاله، وأعجز الناس هو الذي يعجز عن هذا الخير العظيم الذي هو الدعاء، «**وَأَعْجَزَ النَّاسِ مَنْ عَجَزَ عَنِ الدُّعَاءِ**»؛ هكذا قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والخلاصة: أن الدعاء أعظم سبب لنيل خيري الدنيا والآخرة.

✍ وعندنا في هذا الموضوع مسألتان مهمتان لابد من تحقيق القول فيهما عند الوصول إلى مسألة الدعاء ومسألة استجابة الدعاء:

❍ **المسألة الأولى**: هي في مذاهب الناس في الدعاء: افترق الناس في موضوع الدعاء افتراقًا طويلًا:

– **من الناس من قال**: إنَّ الدعاء لا معنى له ولا فائدة منه، وهؤلاء مأخذهم في هذه الدعوة الباطلة مختلف:

✓ منهم: من قال بهذا بناءً على أنَّ الله عنده لا يفعل شيئًا، فما معنى أن يُدعى؟ كما تقوله الفلاسفة؛ الذي ينفون عن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى كل صفة، والله جَلَّ وَعَلَا عندهم لا يفعل شيئًا البتة. وبناءً عليه: فما معنى أن يُدعى؟!

✓ ومن هؤلاء أيضًا: الذين يرون أن الدعاء لا معنى له، الاتحادية؛ ابن عربي وأضرابهم من القائلين بوحدة الوجود، هؤلاء أيضًا نصوا على أن الدعاء لا معنى له ولا فائدة منه، وأنَّى يكون ذلك والداعي والمدعو شيء واحد؟! فأيَّ شيء يدعو الداعي وهو نفسه الداعي والمدعو؟! هذا شيء عبثي عند هؤلاء، وهذا ليس يخفاك والذي قبله أنه من أعظم الكفر بالله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

✓ وآخرون دون هؤلاء في الضلال، وهم: كثير من المتصوفة والمتفلسفة؛ الذين يرون أنه لا فائدة للدعاء بالنظر إلى مشيئة الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى؛ فالله جَلَّ وَعَلَا يشاء كل شيء، فما شاء وجُوده وقع، دعا الداعي أو لم يدعُ، وما لم يشأ وجوده لن يقع، دعا الداعي أو لم يدعُ. فالشبهة عند هؤلاء هي مسألة المشيئة.

وبناء عليه: فإن الدعاء شيء لا طائل من ورائِه.

وهذه في الحقيقة شُبهة داحضة؛ وذلك أنّ تعلق هؤلاء بالقدر ومشيئة الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى تعلقٌ زائف مبني على فهم خاطئ لمسألة القدر؛ وذلك أنَّ الدعاء سببٌ لتحصيل المنفعة ودفع المضرة. والله جَلَّ وَعَلَا يُقدِّر الأشياء بأسبابها ويشاء الأشياء بأسبابها، فالقدر متعلق بالغاية والوسيلة الموصلة إليها أيضًا، كلاهما متعلقان بالقدر، وليس أن القدر متعلق بالغاية فحسب -هذه نقطة لابد أن تتنبه لها-. إذن: نحن بالدعاء؛ كما قال عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (نفِرُّ من قدر الله إلى قدر الله). فالغاية تكون بقدر الله، والسبب أيضًا يكون بقدر الله، والله جَلَّ وَعَلَا يُقدِّر الأشياء بأسبابها.

والقول بأن وجود الدعاء كعدمه قولٌ باطل، القول بأنه لا تأثير للدعاء قولٌ مخالف للحق؛ فإنَّ طرد هذا يقتضي إبطال تأثير الأسباب في مسبباتها، فلو طُرد هذا لفسد الدين والدنيا. الله جَلَّ وَعَلَا يقول: ﴿**أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ**﴾ [الجاثية: ٢١]. فكيف يسوى بين من أتى بالسبب الذي يوصل إلى مرضاة الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى -وهو الإيمان والعمل الصالح- كيف يسوى هذا بالذي ما قام بهذا السبب، بل أتى بضده -وهو أنه اجترح السيئات-؟ الشأن في الدعاء كالشأن في بقية الأسباب من العمل الصالح، من الأكل والشرب، من الزواج، من الكدح والعمل والحرث والصناعة وغير ذلك، الباب في ذلك باب واحد، فالأسباب مؤثرة في مسبباتها؛ تأثيرَ الأسباب في المسببات، لا أنّها مؤثرة تأثير الخالق الذي يفعل بمشيئته وإرادته وهو الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

إذن: هناك تأثير للخالق في المخلوق، وهناك تأثير للأسباب في المسببات، وقصر التأثير على الأول مخالفة للحس والعقل والشرع.

ثم يقال -لهذا الذي يقول إن الدعاء شيء لا يُنتفع به-: إنه يلزمك أن تطرد هذا في كل سبب. وبناءً عليه: لا تأكل، وبناءً عليه: لا تشرب، وبناءً عليه: لا تتنفس، وبناءً عليه: إذا هجم أحدٌ عليك لأجل أن يعتدي عليك ضربًا أو نهبًا فعليك أن تستسلم، وإياك أن تدافع؛ لأنّ المدافعة سبب، وما قدَّره الله عَزَّ وَجَلَّ سيكون، فعلت أو لم تفعل، فالحالتان سواء! وهكذا الشأن، لو هجم أحدٌ على حريمك وأراد أن يعتدي على عِرضك فإياك أن تحرك ساكنًا، فإن ما قدَّره الله سيكون، فعلت أو لم تفعل! إذن: ما الحاجة إلى فعل السبب؟ ما الحاجة إلى المدافعة؟ وإذا هجم الأعداء على بلاد المسلمين، فحذار من القيام بواجب الجهاد في سبيل الله، حذار من الدفاع عن المسلمين وبلادهم وأعراضهم؛ لأن كل شيءٍ مُقدَّر؛ ففعل السبب وعدمه سواء! أرأيت أيَّ فساد للدين والدنيا إذا قيل بهذا القول؟!

✓ ويقرُب من هؤلاء -وهم أخف منهم ولا شك- طائفةٌ أيضًا كبيرة من الصوفية؛ الذين يرون أن الدعاء عبادة محضة، نحن ندعو؛ لأنّ الله أمر بذلك، ندعو لإظهار العبودية لله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، أمَّا أن نعتقد أن الدعاء سبب لتحصيل المطلوب ودفع المرهوب؛ هذا ليس سديدًا. والشبهة عند هؤلاء هي شبهة العلم -الذين قبلهم كانت الشبهة عندهم المشيئة-، هؤلاء الشبهة عندهم العلم، فعلم الله بحال العبد يُغني عن سؤاله.

ويستدلون بما يروونه عن الخليل إبراهيم عَليهِ السَّلاَم أنه قال: (حَسْبِي مِنْ سُؤَالِي عِلْمُهُ بِحَالِي)، يكفيني عن أن أسأل وأطلب وأدعو علمُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى بذلك. ويقولون: "هل الله جَلَّ وَعَلَا غافلٌ عن عبده حتى يحتاج أن يُذكَّر؟" ولذا هؤلاء كثيرٌ منهم يرى أنّ الدعاء منزلة للعامة، العوام لا بأس جُهَّال مساكين دراويش، لا بأس أن يدعو. أما الخواص؛ فيرون أن لهم شأنًا آخر، فارتقاؤهم إلى هذه المرتبة التي وصلوها يقتضي منهم أن يكفُّوا عن السؤال، يقولون: "ألسنة العوام تلهج بالدعاء، وألسنة الخواص تخرس"، تخرس ما تدعو، كيف تدعو؟ والله يعلم حال العبد، وهل أنا أتهم الله بالغفلة؟! وهل أنا أتهم الله عَزَّ وَجَلَّ بعدم الكرم حتى أسأله؟! هو يبادر سُبْحَانَهُ وَتعَالَى إلى إعطائي؛ لأنه يعلم حالي!

ولا شك أن هذا المذهب باطل غاية البطلان، ودعوات الأنبياء والمرسلين الكثيرة التي جاءت في الكتاب والسنة كافيةٌ في ردِّ هذا المذهب وبيان زيف هذه الشبهة، فإنّ أنبياء الله ورسله هم خواص الخلق باتفاق المسلمين، وهم أعلم الناس بالله، وهم أشدهم له خشية. فإننا وجدنا في أدعية الأنبياء والمرسلين أشياء كثيرة: من سؤال وتضرع وطلب لتحصيل منافع الدنيا ومنافع الآخرة، فكيف يُقال: "إن السؤال منزلة العوام لا منزلة الخواص"؟!

وأما ما استدلوا به من هذا الكلام الذي نسبوه إلى الخليل إبراهيم عَليهِ السَّلاَم؛ فلا شك أنّه باطل لا يصحُّ عنه، بل هو مخالف لما ثبت عنه عَليهِ الصَّلاَةُ والسَّلاَم، كيف يقول هذا القول وهو الذي دعا الله عَزَّ وَجَلَّ بأدعية كثيرة؟

أليس إبراهيم عَليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامَ هو الذي دعا الله فقال: ﴿**وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ**﴾ [إبراهيم: ٣٥]؟

أليس هو الذي قال: ﴿**فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ**﴾ [إبراهيم: ٣٧]؟

أليس هو الذي قال: ﴿**وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ * يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى اللهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ**﴾ [الشعراء: ٨٧-٨٩]؟

أليس هو الذي دعا بهذه وغيرها، فكيف يقول: (حَسْبِي مِنْ سُؤَالِي عِلْمُهُ بِحَالِي)؟!

ثم اعلم -يا رعاك الله- أنّ عِلْم الله جَلَّ وَعَلَا يُطابق المعلوم، فإذا عَلِم الله جَلَّ وَعَلَا حصول الشيء بالسبب؛ فإنه يكون كذلك، وإذا عَلِم الله حصول الشيء بدون السبب؛ فإنه يكون كذلك.

إذن: **العلم ليس موجبًا للمعلوم**، إنما يعلم الله عَزَّ وَجَلَّ ما سيكون قبل أن يكون، ولكن هذا لا علاقة له أو لا تنافيَ بينه وبين الحرص على السبب؛ لأنّ الله عَزَّ وَجَلَّ إن عَلِم أن هذا سيكون بالسبب؛ فإن ذلك سيكون كما عَلِم، وإذا عَلِم الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى أنه يكون بلا سبب؛ فإنه يعلمه على ما هو عليه، فعلمه تَبَارَكَ وَتَعَالَى يطابق الواقع.

إذن: أين التعارض بين عِلْم الله جَلَّ وَعَلَا واتخاذ السبب الذي منه الدعاء؟!

✓ **هناك مذهبٌ بعد هذا -وهو ليس بالبعيد عن المذهب الذي قبله- وهو الذي ذهبَ إليه كثيرٌ من الأشاعرة**: عند هؤلاء أنَّ الدعاء أمارةٌ محضة، والاقتران بين الدعاء وحصول المطلوب اقترانٌ عاديٌ، وليس أنَّ الدعاء سببٌ مؤثرٌ في حصول المطلوب؛ بمعنى: اقتران عادي، فقد تقترن بعض الأشياء ببعض دون أن يكون

هناك تأثير السبب في المسبب. أرأيت كيف أنَّ الديك إذا صاح فإن الفجر يطلع، صح أم لا؟ طيب ما الاقتران هاهنا؟ هل هناك تأثير لصياح الديك؟ إنما هو اقتران عادي، دون أن يكون هناك تأثيرٌ لهذا السبب الذي هو صياح الديك في المسبب الذي هو طلوع الفجر. كذلك الأمر في الدعاء؛ يشاء الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى حصول المطلوب عند الدعاء لا بسبب الدعاء، يشاء الله حصول المطلوب عنده لا به. هكذا زعموا، وكان لهم شُبهٌ في ذلك أشير إلى واحد منها:

۞ **الشبهة**: هي ما أخرج مسلم في صحيحه من حديث أم حبيبة أم المؤمنين رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: أنها دعت الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى فقالت: اللّهم أمتعني بزوجي رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبأبي أبي سفيان وبأخي معاوية، فسمعها النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: «**إِنَّكِ دَعَوْتِ اللهَ لِآجَالٍ مَضْرُوبَةٍ، وَأَيَّامٍ مَعْدُودَةٍ، وَأَرْزَاقٍ مَقْسُومَةٍ، وَلَنْ يُعَجِّلَ شَيْئًا قَبْلَ حِلِّهِ، أَوْ يُؤَخِّرَ شَيْئًا عَنْ حِلِّهِ، وَلَوْ كُنْتِ سَأَلْتِ اللهَ أَنْ يُعِيذَكِ مِنْ النَّارِ، أَوْ مِن عَذَابِ الْقَبْرِ، كَانَ خَيْرًا وَأَفْضَلَ**».

قالوا: هذا دليل على أن الدعاء ليس سببًا مؤثرًا في تحصيل المطلوب.

➢ **والذي يظهر -والله أعلم-: أنَّ هذا الاستدلال فيه نظر، وذلك:**

أنه قد ثبت أولًا: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد دعا لجماعة من أصحابه بطول العمر؛ فقد دعا النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بطول العمر لأنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ودعا بطول العمر لأبي اليَسَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ودعا بطول العمر لأمِّ قيسٍ بنت مِحصن، ودعا لغير هؤلاء، وهكذا جاء الدعاء بطول العمر عن بعض أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فهذا دليل على أن الدعاء بطول العمر شيء لا بأس به، وهذا النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد فعله.

ويبقى النظر في هذا الحديث وفي توجيهه، أهو دليل على عدم صحة الدعاء بطول العمر، أو ليس الأمر كذلك؟

عند النظر في هذا الحديث نجد أن الدعوى أعم من الدليل. الدليل خاص في ماذا؟ في مسألة الآجال، في مسألة الأعمار وطلب زيادتها، وهم يجعلون هذا دليلًا عامًا على أنه لا تأثير للدعاء مطلقًا، إنما هو أمارةٌ محضة، نقول هذا شيء هذا خاص بالآجال أولًا. وثانيًا: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد دعا بطول العمر.

وأما هذا الحديث؛ فقيل في توجيهه أقوال:

- **من أقواها**: أن يُقال: إن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعلّه قد أعلمه الله وأوحى إليه بأن هؤلاء الذين دعت لهم أم حبيبة رَضِيَ اللهُ عَنْهُم -وهم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأبو سفيان ومعاوية رَضِيَ اللهُ عَنْهُما- أن الله جَلَّ وَعَلَا لا يشاء فيهم زيادة في أعمارهم، أنّه لا زيادة، هكذا قضى الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، والنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نبيٌّ رسول يُوحى إليه.
- **والوجه الثاني**: أن يُقال: إن قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما كان توجيهًا منه لها رَضِيَ اللهُ عَنْهَا بالدعاء بما هو أحسن وأفضل، فالدعاء بأن يُعيذها الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى من عذاب النار ومن عذاب القبر أفضل لها. ويدل على هذا آخر الحديث؛ فإنه قال: «**كَانَ خَيْرًا وَأَفْضَلَ**»، ما قال إنّ هذا عبث لا طائل من ورائه، إنما قال: دعاؤك بالاستعاذة من عذاب النار وعذاب القبر خير وأفضل، وقيل: غير هذا من التوجيهات.

المقصود: أن النصوص ينبغي أن يؤلَّف بينها، وأنْ لا يُضرب بعضها ببعض.

❑ **والحق**: أن المذهب الأخير الذي أذكره هو الحق بخلاف ما ذهب إليه الأشاعرة ومن قبلهم، وهو: أن الدعاء سببٌ في تحصيل المطلوب، وأنه مؤثر في ذلك تأثير الأسباب في مُسبباتها، ليس أمارةً محضة، وليس الاقتران بينه وبين المطلوب اقترانًا عاديًا -كما قال أولئك-.

إذن: هو سبب في تحصيل المطلوب ودفع الضرر.

والأدلة على ذلك كثيرة:

- فالله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى يقول: ﴿**وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ**﴾ [غافر: ٦٠]، لاحظ أنه علَّق، بل عقَّب الاستجابة على الدعاء؛ إذن: هذا يدل دلالة صريحة على أن الدعاء سبب الإجابة؛ لأنه قال: ﴿**وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ**﴾.

- وهكذا الأمر في قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ**﴾ [البقرة: ١٨٦]، لولا أنَّ الدعاء سببٌ في تحصيل المطلوب وهو إجابة الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى لم يكن ثمّة فائدةٌ من هذا التعليق.

- والله جَلَّ وَعَلَا يقول: ﴿**وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ**﴾ [إبراهيم: ٣٤]؛ إذن: هذا واضح في أن السؤال كان سبب هذا الإيتاء، ﴿**وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ**﴾.

- وقل مثل هذا في قوله تعالى: ﴿**أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ**﴾ [النمل: ٦٢]؛ إذن: الدعاء كان سبب إجابة المضطر ودفع المكروه عنهم.

- وقل مثل هذا في قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ**﴾ [الصافات: ٧٥].

- وقل مثل هذا في قوله تعالى: ﴿**وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ * فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ**﴾ [الأنبياء: ٨٣-٨٤]؛ إذن: كان هذا النداء، كان هذا الدعاء سببًا في دفع وكشف هذه المضرة.

- قال سبحانه: ﴿**إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ**﴾ [الأنفال: ٩]، الاستجابة عُلِّقت بالاستغاثة بالله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

- بل إن الله جَلَّ وَعَلَا أنكر على من لم يتخذ هذا السبب العظيم؛ قال سبحانه: ﴿**فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ**﴾ [الأنعام: ٤٣]. فالله جَلَّ وَعَلَا بيَّن في هذه الآية أنَّ الأولى بهم عند نزول البلاء وانعقاد سببه: هو أن يضرعوا إلى الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى بالسؤال والدعاء، لكنهم ما فعلوا، ولو فعلوا لكان هذا سببًا في رفع هذا البلاء عنهم. ﴿**فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا**﴾؛ إذن: الدعاء سببٌ مؤثر في تحصيل المطلوب، كيف يُقال إنه أمارةٌ محضةٌ لا أثر له؟!

- والنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد أخبرنا في الحديث المتواتر الذي هو من أصح الأحاديث على وجه الأرض -وهو حديث النزول- وفيه: أنَّ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى إذا نزل النزول اللائق به إلى السماء الدنيا، إذا مضى ثلث الليل، أو مضى نصف الليل، أو مضى ثلثاه، -على اختلاف الروايات-، أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى يقول: «**مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ**»؛ الفاء: تدل هاهنا على أن الأمر مرتب، هاهنا سبب وهاهنا مسبب، «**مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟**».

إذن: هذا دليل صريح على أن الدعاء سبب في تحصيل المطلوب -والله جَلَّ وَعَلَا أعلم-.

❍ نأتي الآن إلى **المسألة الثانية** والأخيرة معنا في هذا الدرس وهي: **مسألة الاستجابة:**

اعلم -أيها الموفَّق- أنّ الدعاء المستجمع شروطه قد وعد الله بإجابته والله لا يُخلف الميعاد. الدعاء المستجمع شروطه، وشروطه:

✸ **أولًا**: التوحيد: أن يكون الدعاء مُخلَصًا لله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

✸ ثم ألا يدعو الداعي بإثم ولا بقطيعة رحم.

✸ ثم ألا يعجل يقول: دعوت، دعوت، فلم أر يُستجاب لي.

✸ ثم أن يكون مطعمه حلال وملبسه حلال، بعيدًا عن الحرام في المطعم والملبس ونحو ذلك.

✸ ثم أن يدعو الله عَزَّ وَجَلَّ بقلب حاضر، ليس قلبًا لاهيًا غافلًا.

إذا كان الدعاء قد استجمع هذه الشروط؛ فإنه مُجاب لا محالة.

✍ **ولكن انتبه لهذه القاعدة المهمة التي تكشف كثيرًا من اللَّبس الذي قد يَرِد على بعض النفوس، ألا وهو: (الاستجابة أعمُّ من إعطاء المسئول)**. إعطاء المسئول، إعطاء المطلوب؛ هذا نوع من الاستجابة، وثمة شيء وراء ذلك.

▪ **يدلُّ على هذا**: ما ثبت في حديث أبي سعيد الخدري عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدْعُو بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِثْمٌ، وَلَا قَطِيعَةُ رَحِمٍ، إِلَّا أَعْطَاهُ اللهُ بِهَا إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ يُعَجِّلَ لَهُ دَعْوَتَهُ، وَإِمَّا يَدَّخِرَهَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَكْشِفَ عَنْهُ السُّوءَ بِمِثْلِهَا**»، قَالُوا: إِذن نُكْثِرُ؟ قَالَ: «**اللهُ أَكْثَرُ**». فهذا الحديث -وهو حديث حسن جيد- يدل على أن الاستجابة تشمل هذه الأمور الثلاثة:

- **أولًا**: إعطاء المسئول، إعطاء الشيء الذي دعا الداعي به.

- **والأمر الثاني**: أن الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى يدَّخر له ثواب هذا الدعاء، هذا نوع من استجابة الدعاء.

- **أو -وهو الأمر الثالث-**: أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى يكفُّ عنه شرًا، ويدفع عنه بأسًا بمقابل هذا الدعاء الذي دعا جزاءً على هذا الدعاء الذي دعاه، وهذا أيضًا نوع من إجابة الدعاء.

إذن: الإجابة أعم من الدعاء؛ فاطمئن -يا أيها الداعي- أنك إذا دعوت دعاءً قد جمعت شروطه؛ فإنه مُجابٌ ولابدَّ.

وأودُّ أن تتنبه في هذا المقام إلى أربعة أمور؛ فإنها تُجلِّي لك حقيقة المقام أكثر:

■ **أولًا**: الله جَلَّ وَعَلَا يُجيب دعاء المتضرع المفتقر لا دعاء المستكبر أو الشاكِّ. الذي يدعو ويريد إجابةً من ربِّه تَبَارَكَ وَتَعَالَى؛ فعليه أن يدعو دعاء اضطرار ومسكنة وافتقار، دعاء عبدٍ لربِّه، وليس دعاء مستكبرٍ عن ربِّه، أو شاكٍّ في وجوده، أو شاكٍّ في قدرته، أو مجرب، يقول: دعنا نجرب ندعو ونرى، يُجاب لنا أو لا يُجاب، الأمر ليس كذلك. الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى يقول: ﴿**ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً**﴾ [الأعراف: ٥٥]، ثم قال: ﴿**وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا**﴾ [الأعراف: ٥٦]، دعاء عبدٍ لربِّه. وليس كما يفعل بعض الناس حاله في دعائه كأنه سيدٌ يدعو عبده -تعالى الله علوًّا كبيرًا-. كأن المسألة مسألة معاوضة، دعوتُ وها أنا أنتظر حقي لابد أن أُعطى، شأن الله أعظم من ذلك، إنما تدعو إن أردت إجابةً دعاء مضطر،

دعاء عبدٍ لربه العظيم، الذي يفوض إليه شأنه، ويعلم أنه أعلم بالخير سُبْحَانَهُ وَتعَالَى.

■ **الأمر الثاني**: الله جَلَّ وَعَلَا يجيب بمشيئته لا بإكراهٍ من أحد أو إلزامٍ من أحد. ﴿**بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ**﴾ [الأنعام: ٤١]؛ فالمسألة راجعة إلى مشيئة الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

إذن: الله عَزَّ وَجَلَّ يجيب بمشيئته وليس بإلزام أو إكراه -تعالى الله علوًّا كبيرًا-.

■ **والأمر الثالث**: الله جَلَّ وَعَلَا يجيب بحكمته لا عبثًا.

وحكمته قد تقتضي التعجيل، وقد تقتضي التأجيل، وقد تقتضي البدل.

والعباد يدعُون، ولكنهم لا يعلمون أين المصلحة، ﴿**وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ**﴾ [المؤمنون: ٧١]. نحن ندعو ونظن في أنفسنا أن الخير في كذا، وأن المصلحة في كذا، ولكننا نغفل عن أنّ الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى هو الحكيم، هو الأعلم بمواضع الخير، هو الأعلم بما فيه المصلحة للعبد، ﴿**وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة: ٢١٦].

■ **الأمر الرابع**: أنّ الله جَلَّ وَعَلَا يجيب برحمته. ومن رحمته ألا يعطي السائل أحيانًا ما سأل. اعلم أنّ هذا ليس والله عن بخلٍ منه، بل هو رحمة منه سُبْحَانَهُ وَتعَالَى؛ فإن العبد لجهله وطيشه قد يدعو بما يضره، فالله أرحم به من نفسه لنفسه. الله سُبْحَانَهُ وَتعَالَى يقول: ﴿**وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ**﴾ [الإسراء: ١١]، فُسِّرت هذه الآية: بالرجل يدعو على نفسه وعلى أهله وعلى ماله بالشر وهو غاضب. الله عَزَّ وَجَلَّ إن لم يعطك فأعلم أن هذا رحمةٌ منه سُبْحَانَهُ

وَتعَالَى بك، والله جَلَّ وَعَلَا يقول: ﴿**وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ**﴾ [البقرة: ٢١٦]، ثم قال: ﴿**وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**﴾. إذن: من رحمته تَبَارَكَ وَتَعَالَى ألا يجيب أحيانًا؛ لأن هذا هو الذي فيه مصلحة.

والناس تعرف في نفسها، وتعرف في غيرها أنّ من الداعين من دعا بشيء نفسه مُعلَّقة به وهو شديد الحرص عليه، ولم يُعط ولم يُبلَّغ مأموله، ثم بعد حين تنكشف الأمور وإذا بالذي سأله كان سيعود عليه بالمضرة لو حصل، أليس كذلك؟ الأمثلة كثيرة في أحوال الناس، ﴿**وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**﴾.

قد يقول قائل: ومع كل هذا فإنّنا نجد أنَّ من المظلومين الذين وقع عليهم ظلم عظيمٌ، من أعداء الله، من كفار، من يهود، من فُسَّاق، من فُجَّار، يدعو هؤلاء المظلومون، ولكننا لا نجد النصر ولا نجد كشف الكرب، مع أنّ هذا خير وفيه مصلحة واضحة بيِّنة وهو أن يُدفع هذا الشر ويُحفظ هؤلاء المسلمون؟

الجواب عن هذا أن يُقال –انتبه يا رعاك الله–: نعم هذا خير، ولكن هل هو خير الخيرين؟ هذا موضع نظر دقيق تنبَّه له! ﴿**وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**﴾، والحكمة تقتضي تحصيل خير الخيرين. فما يدريك، لعل تأخر النصر وكشف الظلم خير لهؤلاء المظلومين ممّا سألوا، فيُكفِّر الله عَزَّ وَجَلَّ عنهم سيئاتهم، ويرفع الله درجاتهم، ويدفع عنهم من السوء ما لو كُشف هذا لنزل بهم ما هو أعظم.

إذن: ثق بربك، وتوكّل عليه، وأحسن الظن به فيما يُقدِّره عليك أو يُقدِّره على غيرك.

مدار الأمر المعول -يا رعاكم الله في هذا المقام- على تعظيم الله العظيم سُبْحَانَهُ وَتعَالَى، من عظَّم الله، من قدَر الله حقَّ قدْره؛ زال عنه كلُّ إشكال يتعلّق بهذا المقام.

والله أعلم[٨٤].

(٨٤) إلى هنا تمام **المجلس (الثاني والأربعون)**، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الثلاثاء التاسع عشر من شهر شعبان، سنة ست وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته ساعة وعشرون دقيقة.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَيَمْلِكُ كُلَّ شَيْءٍ، وَلَا يَمْلِكُهُ شَيْءٌ، وَلَا غِنَى عَنِ اللهِ تَعَالَى طَرْفَةَ عَيْنٍ، وَمَنِ اسْتَغْنَى عَنِ اللهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ، فَقَدْ كَفَرَ وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الْحَيْنِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة من كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ فيها إثباتُ مِلك الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لكل شيء، وهذا العموم في قوله: (كُلَّ شَيْءٍ)؛ عمومٌ محفوظٌ ما خُصَّ منه شيءٌ البتَّة؛ فالله تَبَارَكَ وَتَعَالَى له مِلك كلِّ شيء، من صغيرٍ وكبير، في العالم العلوي أو السفلي، في الدنيا أو الآخرة، ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى﴾ [الليل: ١٣].

والمِلك هو: احتواء الشي وإمكان التصرف فيه والاستبداد به، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هو المالك الذي له المِلك، كما أنَّه المَلك الذي له المُلك سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وهو: نفوذ الأمر والسلطان.

وثبوتُ كون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مالكًا لكل شيء هذا أمرٌ ثابتٌ في الشرع، والفطرة، والعقل، واتفاق الأمم التي أثبتت وجود الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

والأدلة على هذا أكثرُ من أن تُحصر؛ فالله جَلَّ وَعَلَا يقول: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤].

والله جَلَّ وَعَلَا يقول: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦].

والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال -كما في «صحيح مسلم»-: «**لَا مَالِكَ إِلَّا اللهُ**»(٨٥).

---

(٨٥) م: ٢١٤٣.

وفي كتاب الله بيانُ مِلك الله جَلَّ وَعَلَا لكلِّ شيء وأنَّ كلَّ شيء له، ففي أكثر من عشرة مواضع بيان أنَّ (لله ما في السماوات وما في الأرض)، وأنَّ (لله ما في السماوات والأرض)، بل في سورة النساء تكرار هذا ثلاث مرات في آيتين: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ اتَّقُوا اللهَ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللهُ غَنِيًّا حَمِيدًا * وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللهِ وَكِيلًا﴾[النساء: ١٣١-١٣٢]. في آياتٍ كثيرة تدل على هذا المعنى.

كما أنَّ من أسماء الله وصفاته ما يدل على هذا المعنى:

- الله جَلَّ وَعَلَا هو (الرب).
- والله جَلَّ وَعَلَا هو (السيد).
- والله جَلَّ وَعَلَا هو (الصمد).
- والله جَلَّ وَعَلَا هو (المولى).

في أسماء وصفات أخرى كلها تتوارد على هذه الحقيقة، وهي: أنَّ الله جَلَّ وَعَلَا هو المالكُ لكلِّ شيء تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

وأمَّا غير الله؛ فإنَّه لا يملكُ شيئًا على الحقيقة، الذي يملك على الحقيقة هو الله وحده لا شريك له، أمَّا سواه فغير مالكٍ على الحقيقة، ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ﴾ [سبأ: ٢٢]، حتى المشاركة في المِلك فإنَّها منفية عمَّا سوى الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

وهذه الأموال والأعراض التي بين أيدي الناس هي في الحقيقة مِلكٌ لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وفي «صحيح البخاري» أنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إِنَّ رِجَالًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللهِ بِغَيْرِ حَقٍّ، أُولَئِكَ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»(٨٦)؛ فالمال مال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

وغير الله غايةُ أمره أن يعطيه الله ما شاء من المال والرزق؛ فالله جَلَّ وَعَلَا -كما في «الصحيحين»- هو المعطي؛ قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَاللهُ الْمُعْطِي وَأَنَا الْقَاسِمُ**»(٨٧).

فغاية العباد أن يُمَلِّكهم الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ ما شاء، لكن ثَمَّة فرْقٌ كبير، فمِلك الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ مِلكٌ عامٌ مطلقٌ دائمٌ كاملٌ من جميع الوجوه، وأمَّا مِلك ما سواه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ؛ فإنَّه مِلكٌ إضافيٌ ناقصٌ مؤقتٌ مقيدٌ.

أمَّا كونه إضافيًّا؛ فإنَّ هذا المِلك ليس مِلكًا ذاتيًّا، وإنَّما هو تمليكٌ من الله؛ الله عَزَّوَجَلَّ هو الذي أعطى هذا العبد ما أعطى فأضافه إليه، وإلا فالمِلك الحقيقي -كما تقدم- هو لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

والله جَلَّ وَعَلَا يقول: ﴿أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

ويقول سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ﴾ [الحديد: ٧].

ويقول سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور: ٣٣].

إذن: هو عاريةٌ عند العباد، والمالك الحقيقي هو الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

---

(٨٦) خ: ٣١١٨.

(٨٧) خ: ٧٣١٢، م: ٣١١٦ واللفظ له.

وأمَّا كونه مِلكًا ناقصًا؛ فإنَّه مهما مَلَك الإنسان فإنَّه لا يملك إلا شيئًا قليلًا، وتصرفه فيه تصرفٌ محدود.

ثُمَّ هو مِلكٌ مؤقتٌ في مدةٍ معينة مؤقتة مدة تمليك الله جَلَّوَعَلَا له، ولو امتدت طول حياته فإنها ستنتهي بعد ذلك، فإذا مات الإنسان انتهى مِلكه وانتقل ما يملكه إلى ورثته.

كما أنه مِلكٌ مقيّدٌ؛ مقيّدٌ بأمر الله الشرعي، ومقيّدٌ بأمر الله الكوني، فالعبد لا يجوز له أن يتصرف في هذا المال الذي أعطاه الله إياه إلا في حدود ما أباحه الله له، كما أنه لا يستطيع أن يتصرف فيه إلا في حدود ما قدَّر الله عَزَّوَجَلَّ وشاء له.

إذن: هو مِلكٌ مقيّدٌ لا مطلق.

والإيمان بأنَّ الله جَلَّوَعَلَا يملكُ كلَّ شيء يُثمر ثمراتٍ يانعة وعباداتٍ جليلة:

◉ **وأول ذلك**: أنَّه يورث تحقيق التوحيد، فيكون العبد لله ويكون بالله؛ وذلك أنَّ المالك لكلِّ شيء هو المستحق للعبادة على الحقيقة ولا يجوز أن يُعبد فقيرٌ لا يملك شيئًا.

﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٢٢].

أيُّ سفه كان عليه هؤلاء المشركون حينما عبدوا فقيرًا لا يملك، إنما العبادة يستحقها الذي يملك كلَّ شيء سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

◉ **وثانيًا**: يُثمر هذا الإيمان الرجاء في الله وحُسنَ الظن به؛ فالله مالكُ لكلِّ شيء وكلُّ شيء تحت تدبيره وتصرفه.

إذن: هو قادرٌ على أن يعطيك ما ترغب فيه؛ فأحسن الظن بالله وارجُ أن يُبلِّغك مأمولك.

◉ **ويُثمر هذا ثالثًا**: صدق التوكل على الله وتفويض الأمور إليه، فكلُّ شيء مِلك له، وكلُّ شيء مملوك مربوب له، وهو الذي يدبر كل شيء ويتصرف فيه، فعلى العبد الذي اعتقد هذا واستيقن به أن يتوكل على الله حق التوكل.

◉ **ويُثمر هذا رابعًا**: الخوف منه، والله جَلَّوَعَلَا له كلُّ شيء ولا يخرج شيء عن مِلكه، فهو الذي يعطي ويمنع وهو الذي يخفض ويرفع، وهذا من أعطاه حقه من التأمل والإيمان أورثه خوفًا عظيمًا من مالك الملك سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

◉ **ويورث هذا خامسًا**: التحرر من رقِّ المخلوقين ونزاهة القلب عن التعلق بهم؛ فإنَّهم لا يملكون شيئًا، ليس منهم شيء ولا إليهم شيء، ولأي شيء بعد هذا يتعلق القلب بهم وتنصرف شعبةٌ من القلب إليهم، وهل هذا إلا محضُّ خلل في الإيمان؛ أن ينصرف القلب عن التعلق الكلي بالغني الملك المالك سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ إلى التعلق بالمخلوقين الذي هم فقراء بالذات، لا يملكون مثقال ذرة على الحقيقة!

◉ **ويورث أمرًا سادسًا**: ألا وهو البراءة من رؤية النفس واستكبارها عند حصول الغنى بالمال، فلأي شيء يستكبر من أغناه الله جَلَّوَعَلَا بشيءٍ ما هو إلا وديعة عنده، والله جَلَّوَعَلَا هو الذي يملكه على الحقيقة، أنت تستكبر حينها بلا شيء ولغير سبب.

◉ **وأمرٌ سابع**: وهو إيقانُ العبد أنَّ ما في يديه عارية مملوكة لربه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وهو مأمور أن يتصرف في هذا المال بأمره جَلَّوَعَلَا.

فحقيقة هذا العطاء إنَّما هو ابتلاء من الله جَلَّ وَعَلَا لينظر سبحانه كيف يفعل عبده، ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٤].

فعلى العبد أن لا يجاوز نظره فيما أعطاه الله عَزَّوَجَلَّ من مال وتراث الدنيا ألا يعدوا هذا النظر؛ فإن هذا سيصحح له مساره في التعامل مع ما بين يديه.

أمَّا الجملة الثانية فهي قوله: (وَلَا يَمْلِكُهُ شَيْءٌ).

إي وربِّ السماء، كيف يتوهم خلاف ذلك؟! والله جَلَّوَعَلَا هو الغني بالذات، وما سواه فقير بالذات.

وَالْفَقْرُ لِي وَصْفُ ذَاتٍ لَازِمٌ أَبَدًا ... كَمَا الْغِنَى أَبَدًا وَصْفٌ لَهُ ذَاتِيُّ

فالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ هو الذي يَملِك ولا يُملَك.

يقول الله جَلَّوَعَلَا في الحديث القدسي في المخرج في «صحيح مسلم» من حديث أبي ذر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فيما يرويه عن ربه، قال سبحانه: «**يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي**».

كيف يتوهم خلاف هذا؟!

والله جَلَّوَعَلَا هو العزيز الذي له العزة على الحقيقة.

وَهُوَ العَزِيزُ فَلَنْ يُرام جَنَابُهُ ... أَنَّى يُرامُ جَنابُ ذِي السُّلْطَانِ

وَهُوَ العَزِيزُ القَاهِرُ الغَلَّابُ لَمْ ... يَغْلِبْهُ شَيءٌ هذِهِ صِفَتانِ

وَهُوَ العَزِيزُ بقوةٍ هِي وَصْفُهُ ... فَالعِزُّ حِينَئِذٍ ثَلَاثُ مَعَانِ

وَهِيَ الَّتِي كَمُلَتْ لَهُ سُبْحَانهُ ... مِنْ كُلِّ وَجْهٍ عَادِمِ النُّقْصانِ

ثم قال رَحِمَهُٱللَّهُ: (وَلَا غِنَى عَنِ اللهِ تَعَالَىٰ طَرْفَةَ عَيْنٍ).

(طَرْفَةَ عَيْنٍ)؛ يعني: ولا لحظة يسيرة؛ فإنَّ الطَرْفَ: هو تحريك الجفون عند النَّظر.

طَرَفَ يَطْرِفُ طَرْفًا، إذا أطبقَ أحد جفنيه على الآخر، وهذا المرة الواحدة منه تسمى: (طَرْفة).

والعرب تضرب بطرف العين وطرفة العين مثلًا لسرعة الشيء، يقال: (جاءني أسرع من طرفة العين).

وفي حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الطويل في ذكر ما يكون في البرزخ، قال: «**فَإِذَا أَخَذَهَا لَمْ يَدَعُوهَا فِي يَدِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ**».

يعني: إذا أخذها –أعني الروح– مَلَك الموت لم يدعها ملائكة الرحمة في يده ولا لحظة واحدة.

المقصود من كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ: أنَّ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى لا غنى لأحد عنه البتة في كل زمان وفي كل مكان، فالعباد فقراء إلى الله، فقراء على الحقيقة إلى الله جَلَّ وَعَلَا، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللهِ وَاللهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥].

فقراء إلى الله في كل شيء، فقراء إلى الله في وجودكم، في حياتكم، في طعامكم، في شرابكم، في كسوتكم، بل في نَفَسِكم؛ ما تنفستم نَفَسًا ولا تحركتم حركة إلا بإعانة من الله جَلَّ وَعَلَا، فأنتم فقراء إلى الله في كل شيء، محتاجون إلى الله في كل شيء، والمؤمن الصادق هو الذي يضرع إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أن يتولاه وألا يكله إلى نفسه.

عند «أبي داود» و«مسند الإمام» أحمد بسند حسن من حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**دَعَوَاتُ الْمَكْرُوبِ: اللهُمَّ رَحْمَتَكَ أَرْجُو، فَلَا تَكِلْنِي إِلَى نَفْسِي طَرْفَةَ عَيْنٍ، وَأَصْلِحْ لِي شَأْنِي كُلَّهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ**».

هكذا حال أهل الإيمان الصادق، يعتقدون أنه لا قيام بشيء إلا بإعانة الله جَلَّ وَعَلَا وتوفيقه وتسديده، كل شيء من عالم علوي أو عالم سفلي.

﴿إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٤١].

﴿إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾؛ يعني: ما أمسكهما أحدٌ من بعده.

والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يقول: ﴿وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [الحج: ٦٥].

ويقول سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ﴾ [الروم: ٢٥].

إذن: لا غنى لأحدٍ عن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى في كلِّ شيءٍ من أمور الدِّين ومن أمور الدنيا.

واستشعار هذا الأمر من الإيمان الواجب، إظهار الافتقار إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى شيءٌ يحبه الله، وعلى المؤمن الموحد أن يشهده في كلِّ لحظةٍ من حياته.

ومن النَّاس من ربما استشعر هذا الافتقار إلى الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى في شأن دنياه؛ في شأن الطعام والشراب واللباس ونحو ذلك، لكنه ربما غفل عن حاجته إلى ربه وافتقاره إليه في شأن ما هو أعظم من ذلك وأهم، ألا وهو: العبادة؛ فإنه لا

حول ولا قوة لأحد إلا بربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فلا يمكن أن تعبد الله إلا إذا شاء الله لك أن تعبده ومنَّ عليك بذلك.

إذن: عليك تُظهر الافتقار إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في شأن عبادتك له جَلَّ وَعَلَا.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَمَنِ اسْتَغْنَى عَنِ اللهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ، فَقَدْ كَفَرَ وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الْحَيْنِ).

(الْحَيْنِ)؛ يعني: الهلاك، يعني: أنه صار من الهالكين.

من ادَّعى استغنائه عن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى فقد انخلع من رِبقة العبادة وكفر بالله العظيم ولا شك.

والاستغناء عن الله؛ الذين نتحدث فيه إنما هو الاستغناء عن الله من حيث العبودية الاختيارية.

بمعنى: أن ينخلع الإنسان عن وصف العبادة لله جَلَّ وَعَلَا فيستكبر عليه ويعبد غيره.

هذا هو الذي أراده المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يستغني عن طاعة الله، عن الخضوع له، عن العبادة له، عن إظهار الافتقار إليه.

لكنه لا يستطيع أن يستغنيَ عن الله من حيث العبودية الاضطرارية؛ فإنَّه شاء أم أبى عبد مربوب لله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فهو تحت تدبيره وقدره فيه نافذ وأمره كله إليه، وإن ادَّعى دعوى أنَّه مستغنٍ عن الله عَزَّوَجَلَّ في هذا الأمر فإنَّها دعوى كاذبة.

والحقيقة أنه لا يستطيع البتة أن يستغنيَ عن ربوبية الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى له، وإن كان يمكنه أن يستغنيَ عن ألوهية الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى له.

بمعنى: أنَّه لا يتخذ ربه إلهًا، لكنه لا يستطيع على الحقيقة ألا يتخذه ربًّا شاء أم أبى.

ومن استغنى عن الله على ما وصفت لك هالكٌ لا محالة، ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى * وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ [الليل: ٨-١٠].

استغنى عن طاعة ربه والخضوع له وإظهار الافتقار إليه، هذا هالك لا محالة -نعوذ بالله من حاله-.

وهؤلاء الذين يُظهرون الاستغناء عن الله كُثُر -لا كثَّرهم الله-؛ من أولئك:

- المُلحد؛ الذي يزعم نفي وجود خالقه تَبَارَكَ وَتَعَالَى، هذا مستغنٍ عن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى بهواه.

- **وثانٍ**: هو المشرك بالله؛ الذي ما جعله فقره كله إلى ربه وخضوعه وذله إليه، إنَّما توجه لغير الله جَلَّ وَعَلَا حبًّا وخوفًا وخضوعًا ودعاءً.

ويا لله العجب! فإنَّه افتقر إلى فقيرٍ مثله واستغنى عن عبادة الغني الحميد المجيد سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، هذه حالُ كلِّ مشركٍ بالله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

حتى يقول قائلهم:

إِنْ لَمْ تَكُنْ فِي مَعَادِي آخِذًا بِيَدِي فَضْلًا وَإِلَّا فَقُلْ يَا زَلَّةَ القَدَمِ

انظر كيف كان الافتقار إلى المخلوق لا إلى الخالق! هؤلاء استغنوا عن الله عَزَّوَجَلَّ بشركائهم.

- **ومن أولئك ثالث**: وهو من يدَّعي التعلق بفلسفة وعلوم الطاقة الكونية الزائفة؛ الذي يزعم أنه مستغنٍ عن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى بنفسه؛ فإن في نفسه الغناء والكفاية، فهو قادر على أن يفعل كل شيء، وعلى أن يحقق كل شيء؛ وذلك

بـ"قوة الأنا" و"المارد القابع في النفس" وبـ"قوة الجذب"، وبغير ذلك من هذه التُّرَّهات التي ما أنزل الله عَزَّوَجَلَّ بها من سلطان.

والعجيب أنَّهم يصرحون مع ادِّعاء الإسلام أن الإنسان قادر على أن يفعل كل شيء، بل أن يعيّن قدره وأن يحدد مستقبله بـ"ريشة وعيه"!

هكذا بكل وضوح و بل بكل وقاحة! فأيُّ استغناء عن الله يدَّعيه هؤلاء أعظم من هذا؟!

-**والرابع من هؤلاء المُظهرين الاستغناء عن الله** تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: أصحاب وحدة الوجود؛ الذين استغنوا عن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بأنفسهم؛ إذْ لا فرق عندهم بينه وبينهم، شيءٌ واحد، فلا افتقار إلى الله ولا استغناء به.

-**ومن أولئك خامسٌ**: هو من كان من الزنادقة المعاصرين من أهل الحداثة والعلمنة؛ الذين يصرحون ولا يواربون "أن الإنسان قد وصل مرحلة من النضج وبلغ حد البلوغ حتى صار مستغنيًا عن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بتقنياته وتقدمه وعلومه، فما حاجته بعد ذلك إلى قوة علوية يستمد بها ويستمد منها قوته"!

والله إن هذا لمدون في كلامهم ومنشور -مع الأسف- في كتب كثيرة يتناولها من يتناولها من شباب المسلمين وفتياتهم.

يقول أحد هؤلاء المشهورين الذين كتبهم مليئة بالمكتبات وفي صفحات الشبكة: "إنه بعد انتصار الحداثة أمكن الاستغناء عن الله". تعالى الله!

صدق الله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَىٰ * أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَىٰ﴾ [العلق: ٦-٧]؛ استغنى عن الله بقوته وتقدمه وما عاد بحاجة إلى أن يفتقر إلى الله جَلَّجَلَالُهُ، وأيُّ ضلال أعظم من هذا الضلال؟! يا لله العجب!

أين أثر هذه التقنية وهذا التقدم وهذه التكنولوجيا في منع الزلازل والبراكين والفيضانات والجفاف والتضخم والفقر والبطالة وأشياء وأشياء كثيرة جدًا يئنُّ منها وتحت وطأتها هذا العالم، أين هذا التقدم؟! أين هذه الحضارة التي يزعمون أنهم بها استغنوا عن خالقهم تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ؟! إنا لله وإنا إليه راجعون!

-**ومن أولئك سادس**: هو القدري الذي يزعم أنه مستغنٍ عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في أفعاله؛ فأفعاله حادثة في مشيئة مستقلة وفعل مستقل عن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، هو الذي خلق فعل نفسه وأحدث فعل نفسه.

-**وهناك سابع**: وهو من كان متمردًا على الله جَلَّ وَعَلَا من أهل النفوذ والسلطة أو المال؛ الذي حجبه رؤية نفسه وغناه عن حقيقة حاله وافتقاره إلى ربه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، فصار يزعم الاستغناء عن الله جَلَّ وَعَلَا.

﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى * أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾ [العلق: ٦-٧]، لم يقل: أن استغنى، إنما قال: ﴿أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾؛ يعني: هذه الرؤية هي التي أتت به إلى أن يطغى.

ومن أولئك: من قصَّ الله عَزَّ وَجَلَّ علينا حالهم من أهل الأمم السابقة؛ كقارون؛ ﴿قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي﴾ [القصص: ٧٨]. استغنى عن الله جَلَّ وَعَلَا بنفسه وعمِيَ عن رؤية الحقيقة بسبب غناه؛ فانتقم الله عَزَّوَجَلَّ منه -عياذ بالله-.

هذه حال أهل الغواية.

أمَّا أهل الهداية أهل الإيمان والتوحيد؛ فإنهم مستغنون بالله لا عنه، أهل الإيمان والتوحيد يعتقدون أن الله خير وأبقى، يستغنون بالله.

والاستغناء بالله هو عين الافتقار إليه، فمن افتقر إلى الله فقد استغنى بالله، ومن استغنى بالله أغناه الله عن خلقه.

فحقيقة الفقر الممقوت المذموم هو الفقر إلى الخلق، وحقيقة الفقر الممدوح هو الفقر إلى الحق، وحقيقة الغنى الممدوح هو الغنى بالله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

والتحقيق أنَّ الغنى الذي سأله النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ربه إنَّما هو غنى القلب بالله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

أمَّا الغنى بالمال؛ فإنَّه قد يكون عند الصالح والطالح، وهذا من حيث هو لا يُمدح ولا يُذم، إنَّما الممدوح مطلقًا: هو غنى القلب بالله تَبَارَكَ وَتَعَالَى وفقره إليه، والمذموم: أن يفتقر الإنسانُ إلى غير الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

الحقيقة التي لا يجوز أن يغفل عنها مسلم: أنَّه لا غنى عن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى كما أنه لا وجود بغيره تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

وإذا أردت أن تكون من أهل الغنى –أعني أن تكون من أهل الافتقار الصادق إلى الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى– فعليك أن تجاهد نفسك في أن ترى كل ذرة فيك ظاهرة أو باطنة مفتقرةً إلى الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى من حيث كونه ربًّا ومن حيث كونه إلهًا معبودًا.

وهذا إنما يتحقق بسببين:

- **الأول**: معرفة حقيقة الربوبية والألوهية.
- **والثاني**: معرفة حقيقة النفس والعبودية.

من جاهد نفسه في تحقيق هاذين الأمرين والوصول إليهما فليُبشر بأنه قد وصل بتوفيق الله عَزَّوَجَلَّ وإنعامه إلى الافتقار إلى الله –أعني إلى الاستغناء به.

والله جَلَّ وَعَلَا أعلم.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَاللهُ يَغْضَبُ وَيَرْضَى، لَا كَأَحَدٍ مِنَ الْوَرَى.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

عاد بنا المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ إلى مباحث الصفات مرة أخرى، وأنت خبير بأنه قد فرَّق هذا الموضوع، ويا ليته جمعه في موضع واحد، وقد انتقده في هذا غير مرة الشارح ابن أبي العز رَحِمَهُ اللَّهُ وفي هذا الموضع بالذات، فرَّق الكلام في مبحث الصفات، في مبحث القدر، في غير هاذين.

ومهما يكن من شيء فقد أثبت المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ها هنا صفتي الغضب والرضا لله تَبَارَكَ وَتَعَالَى؛ قال: (لَا كَأَحَدٍ مِنَ الْوَرَى).

(يَغْضَبُ وَيَرْضَى)؛ غضبًا ورضا يليق بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ولعلنا نستذكر ما ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع سابق حينما قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَلَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ لِمَنِ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ، أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ، إِذْ كَانَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَةِ، وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنًى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ بِتَرْكِ التَّأْوِيلِ، وَلُزُومَ التَّسْلِيمِ، وَعَلَيْهِ دِينُ الْمُسْلِمِينَ).

ثم قال: (وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ، زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ، فَإِنَّ رَبَّنَا جَلَّ وَعَلَا مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ مَنْعُوتٌ بِنُعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَرِيَّةِ).

فالكلام ها هنا على نسق الكلام فيما مضى.

صفة الغضب لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ صفة اختيارية ثابتة لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ متعلقةٌ بمشيئته، فهو يغضب إذا شاء كيف شاء على من شاء.

والغضب ضد الرضا، ومعناه معلومٌ بالبداهة.

والله جَلَّ وَعَلَا قد بيَّن في كتابه في نحو من عشرين موضعًا، وفي عشرات الأحاديث بيَّن رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتصافه بهذه الصفة.

قال: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللهُ عَلَيْهِ﴾ [النساء: ٩٣]. وهذا الغضب من الله إن تأملت سببه حصول القتل، فكيف يكون غير متعلق بمشيئة الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وكل ما يكون بعد عدمه؛ فإنه متعلق بمشيئة الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ؟!

ولو كان غضب الله غضبًا قديمًا -كما يقوله المتكلمون- لاستلزم هذا أن يكون غاضبًا على هذا القاتل منذ الأزل.

ولا شك أن من أنصف من نفسه وتأمل الآية فإنه لا يملك إلا أن يذعن بأن غضب الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ إنما كان بسبب القتل وبعده، والقتل لم يكن في الأزل.

إذن: غَضِب الله على القاتل بعد ما قَتل.

ويدل على هذا: حديث الشفاعة المشهور المخرج في «الصحيحين»، وفيه قول الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، يقول كل واحد منهم -ممن جاء في الحديث-: «**إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ**».

وهذا الحديث دليل أيضًا على أنَّ غضب الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ يتفاوت.

والغضب من الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ صفة مدحٍ، فهو غضبٌ منزه عن الطيش والظلم، ويدل على عدل الله وعزته وحكمته تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

وأنبه إلى أنه قد ثبت لفظ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ ثلاث صفات قريبة في المعنى من صفة الغضب، وهي:

-السخط.

- والأسف.

- والغيظ.

أمَّا السَخَط -ويجوز أن تقول: السُّخْط-؛ فإنه إذا عُدِّي بـ (على)؛ كان في المعنى قريبًا من الغضب، ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللهُ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٨٠].

وفي الصحيحين يقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لأهل الجنة: «**أُحِلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ أَبَدًا**».

وفرَّق بعض أهل العلم من اللغويين بين الغضب والسخط؛ كما ذهب إلى هذا أبو هلال العسكري:

-بأن الغضب يكون من الصغير على الكبير، ومن الكبير على الصغير.

- وأما السخط؛ فإنه لا يكون إلا من الكبير على الصغير.

فيقال: (سَخِط الأمير على الحاجب)، ولا يُعكس.

أما الصفة الثاني فهي: صفة الأسف.

قال سبحانه: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥].

والأسف أبلغ الغضب؛ كما قال أبو الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (هو منزلة فوق الغضب).

وأما الصفة الثالثة فهي: الغيظ.

والغيظ؛ كما قال اللغويين: هو أشد الغضب.

وفي «صحيح مسلم» قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ أَغْيَظَ رَجُلٍ عَلَى اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَخْبَثُهُ وَأَغْيَظُهُ عَلَيْهِ، رَجُلٍ كَانَ يُسَمَّى: (مَلِكَ الْأَمْلَاكِ)، لَا مَلِكَ إِلَّا اللهُ**».

وبعض أهل العلم –وأُنبهك إلى هذا– قال: (إن الله لا يوصف بالغيظ ويوصف بالغضب).

والحديث حجة عليه؛ فالغيظ بهذا الحديث ثابت لله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

والمخالفون لأهل السنة والجماعة –وأعني بالمخالفين من عظُمت بهم البلية من الأشاعرة وأضرابهم– **أخطأوا في كلامهم عن هذه الصفة من جهتين:**

الخطأ الأول: أنهم جعلوا هذه الصفة صفة ذاتية قديمة قائمة بذات الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

وهذا مما ترده صرائح النصوص، الله جَلَّ وَعَلَا يقول: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥].

إذن: الانتقام إنما كان بعد الأسف، فلو كان الأسف –الذي هو بمعنى الغضب– قديمًا لاستلزم هذا أن يكون الانتقام أزليًا قديمًا، وهذا غير صحيح قطعًا.

إذن: تبين أنَّ الأسف لم يكن شيئًا قديمًا، وإنَّما تجدد في ذات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هذا المعنى، وهذا ما ينفرون منه أشدَّ النُّفرة.

والخطأ الثاني: أنَّهم حرفوا وأولوا وأبوا حَمَّلَ نصوص الغضب على ظاهرها اللائق بالله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، ففسروا الغضب بأثرٍ من آثاره، فقالوا: (الغضبُ هو إرادة الانتقام)، أو (إرادة الإضرار وإنزال العقوبة).

وأُنبهك إلى أنَّهم وضعوا في هذا الشأن قانونًا أصَّلوه وجعلوه قاعدةً مطردة في صفة الغضب ونحوها من الصفات.

وهذا القانون قد أصَّله غير واحد منهم، من أشهرهم: الرازي في كتابه «أساس التقديس»، وأيضًا في «تفسيره»، وهو أنَّهم قالوا: (إنَّ كل صفةٍ تضاف إلى الله جَلَّ وَعَلَا مما يختص بالأجسام متى ما وُصِف الله عَزَّ وَجَلَّ بها، فذلك محمولٌ على نهايات الأغراض لا على بداياتِ الأعراض).

ولربما عبَّر بعضهم فقال: (إنَّ المراد بهذه الصفات نهايات الأفعال لا بدايات الانفعال).

ومرادهم بذلك: أنَّ الغضب -مثلًا- مبدأه غليان دمِّ القلب، ومنتهاه حصولُ الانتقام.

إذن: عُبِّر عن النِّهاية بالبداية.

وهكذا بمثل هذا السجع الذي هو كسجع الكُهَّان يعارضون ما دلَّ عليه كلام الله وكلام رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وهذا الكلام مردودٌ من أوجهٍ متعددة:

◉ **منها أولًا**: أن يُقال: أنتم متناقضون؛ فإنَّ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لا غرض له عندكم. الله منزهٌ عندهم عن الأغراض، وهذا ما نصوا عليه حينما نفوا حكمة الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

◉ **وأمر ثانٍ وهو**: أنَّ هذا كلامٌ لا دليل عليه.

دعوى يدَّعونها، إذا أضيف كذا إلى الله فالمراد كذا وليس المراد كذا.

طيب ما الدليل؟ لا دليل.

دعوى مدعاة ليس عليها أثارة من علم ولا مضى عليها السلف الصالح، فما أحراها بالرد حينئذٍ.

◉ **وأمر ثالث**: أنه لا تلازم بين الصفة وأثرها، لا من جهة اللغة ولا من جهة الشرع، فقد يغضب من لا ينتقم، وقد ينتقم من لا يغضب.

ولذلك الله عَزَّوَجَلَّ أخبر عن ذي النون عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فقال: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا﴾ [الأنبياء: ٨٧]، مع أنه ما حصل منه انتقام ولا إرادة إضرار وإنزال عقوبة.

إذن: لا تلازم بين الأمرين.

◉ **وأمر رابع** ولعله كافٍ في ردِّ هذه الشقشقة وهو أن يقال: إنكم ما صنعتم شيئًا؛ فإنكم هربتم من تشبيه فوقعتم في تشبيه.

فإنكم إذا قلتم: إنَّ الغضب من صفات المُحدَثين؛ فإننا نقول: والإرادة من صفات المُحدَثين- نقول: هذا تنزلًا معهم-.

فإن قالوا: إرادة الله تختلف تليق بالله، نقول: وغضبه يختلف، فهو متعلقٌ بالله عَزَّوَجَلَّ لائقٌ به.

فإن قالوا: أن هذا لا يمكن أن يكون؛ فإن الغضب غليان دم القلب والله عَزَّوَجَلَّ منزه عن أن يكون مثل المخلوقين.

قلنا: أنتم وصفتم غضب المخلوقين أو الغضب من حيث هو؟

أنتم وصفتم غضب من رأيتم من المخلوقين، حتى ليس كل المخلوقين، أنتم إنما وصفتم غضب المخلوقين فحسب ممن رأيتم.

يعني: لو قُدِّر أن الملائكة تغضب هل يسوغ بإنصافٍ أن يقال: إن غضبهم هو غليان دم القلب؟

لو قلتم هذا لاستلزم أن يكون الملائكة من جنس الناس!

ونحن من جنس وهم من جنس؛ نحن مخلوقون من طين، وهم مخلوقون من نور.

إذن: الحقيقة مختلفة.

إذن: ليس لكم أن تجسروا على أن تقولوا: إنَّ غضب الملائكة من هذا المعنى أو داخل في هذا المعنى.

فإذا كان هذا في حق من نشترك معهم في كوننا مخلوقين لله جَلَّوَعَلَا فكيف تجعلون هذا صفة الخالق سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ ؟!

ثم إننا نقول: إذا كان الغضب كذلك؛ فالإرادة ميل القلب، وهذا من صفات المُحدَثين، إذا كان الغضب غليان دم القلب؛ فالإرادة ميل القلب.

إذن: أنتم فررتم من تشبيه فوقعتم في تشبيه.

إن قلتم إرادة الله شيء آخر؛ فإننا نقول: وغضبه شيءٌ آخر، إذا كانت إرادة الله لائقة به؛ فغضبه لائق به.

قولوا مهما شئتم **فالقول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر**.

والأولى والأحرى والأسلم والأطوع لله أن تتقوا الله، وأن تعظِّموا الله، وأن تعظِّموا كلام الله، وأن تُسلِّموا لما جاء في كتاب الله وما جاء في سنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دون الوقوع في انتهاك حرمة هذه النصوص.

وهذا يجرُّنا إلى بعض المناقشات التي أرى أنها مهمة في هذا الموضوع، وتنسحب أيضًا على مواضع أخرى تتعلق بمواضع الخلاف بيننا وبينهم في باب الصفات فأقول:

قد ورد إضافة الغضب إلى الله جَلَّ وَعَلَا في كتاب الله في نحو عشرين موضعًا، وفي عشرات المواضع من حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

الله يضيف الغضب إلى نفسه، ﴿فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى﴾ [طه: ٨١].

أنبياء الله الذين هم أعلم الخلق به يضيفون الغضب إليه، فيقولون: «**إِنَّ اللهَ قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ**».

الله الذي هو أعلم بنفسه، والأنبياء الذين هم أعلم الخلق به يضيفون الغضب إلى الله جَلَّ وَعَلَا، مع علمهم بما هو جائزٌ على الله، بل واجبٌ وما هو ممتنع، ما هو لائق وما كان غير لائق.

لكن في مقابل هؤلاء أناسٌ يقولون: (إن الغضب غير لائق بالله ولا تجوز إضافته إلى الله، وإضافة الغضب إلى الله على ما يقتضيه ظاهر النص وعلى ما هو مفهوم من هذه الآيات والأحاديث إضافةُ نقص، بل تشبيهٌ لله عَزَّ وَجَلَّ بخلقه).

بمعنى: على مقتضى قولهم إضافة الغضب إلى الله جَلَّ وَعَلَا هو عند التحقيق كإضافة أي صفة لا تليق بالله جَلَّ وَعَلَا، من صفات العبث أو من صفات النقص.

يعني: إن أضفتَ الغضب إلى الله كأنك أضفت الخوف أو الحزن إلى الله -تعالى الله علوًا كبيرًا-.

الفرق فقط أن هذا ورد وأن هذا لم يرد؛ وحينئذٍ حُقَّ لنا أن نسأل أسئلة:

السؤال الأول: أيُظن بالله، أيُظن بذي الجلال والإكرام، أيُظن بالعظيم سبحانه الذي لا أحد أحبَّ إليه المدح منه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أن يضيف النقص إلى نفسه؟ أهذا ظنكم برب العالمين؟!

ثم سؤال ثانٍ: أيُظن بالأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ الذين هم أعلم الناس بالله وأشدهم له خشية، أيُظن فيهم أن يضيفوا النقص بل التشبيه إلى الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ؟

ثم سؤال ثالث: هذه الإضافة إلى الله جَلَّ وَعَلَا ما كانت مرة واحدة، وإنما تكررت في مواضع كثيرة، وليس في هذه الصفة فقط، وإنما في غيرها أيضًا مما تسلطون عليه قانونكم، فـ(الغضب) و(الأسف) و(السخط) و(المحبة) و(البغض) و(الكراهة) وغيرها كثير مما جاء في كتاب الله وسنة رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، جاء كل هذا في كتابٍ موصوفٍ بأنه هدًى ونور مبين، وبيان وتبيان، ويهدي للتي هي أقوم، وهو أحسن تفسيرًا، هل ظنكم بكتاب الله وسنة رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنهما يحويان إضافة النقص إلى الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ دون بيان أن هذا لا يليق بالله وإنما هو محمول على كذا وكذا؟

ثم يقال رابعًا: إذا كنتم تقولون: إن الإضافة ها هنا مجازية؛ فإننا نقول: وما الحاجة إلى هذا الاستعمال وبالإمكان أن يعبَّر عن الحق بما لا لبس فيه؟

يعني: أنتم كان عندكم قدرة على أن تُعبِّروا عما تزعمون أنه الحق وما تعسر عليكم، فقلتم: الغضب يراد به كذا وكذا، أليس الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وهو العليم الحكيم قادرًا على أن يتكلم بالحق الذي لا لبس فيه؟ أليس نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أفصح الخلق وأقدرهم على البيان؟

فلأي شيء عُدِل عن الحق الواضح المبين إلى نقص بيِّن وتشبيه لا شك فيه عندكم؟! أهذا ظنكم بالله؟! أهذا ظنكم برسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟! ظنكم أن حكمة الله يكون فيها إضافة الذمِّ لأجل المدح، أن يذُمَّ الله نفسه ليمدحها؟! أهذا ظنكم بالله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ؟!

ثم سؤالٌ خامس: هل يجوز عندكم أن نضيف إلى الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صفةَ نقصٍ وعيبٍ على سبيل المجاز؟ ما ظنكم بجوابهم؟ ظننا بجوابهم أنَّ هذا غير جائز.

وهذا كلام حق، أن نقول لهم أيجوز أن نقول في النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنه كذا وكذا مما لا يليق بشرف مقامه وجلالة جنابه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، يجوز على سبيل المجاز؟ والله لا يجوز.

ومن وقع في هذا الانتقاص فقد كفر، ودعوى المجاز لا تسمن ولا تغني من جوع، هذا حكم متفق عليه.

فإذا كان هذا لا يسوغ في حق رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فكيف يسوغ في حق العظيم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؟!

ثم نسألهم سؤالًا سادسًا وأخيرًا: أين النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو الحريص على هذه الأمة، ما نبه ولا مرة واحدة مع مسيس الحاجة، وتأخير البيان عن وقت الحاجة غير جائز، لا سيما وأن من عادته عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أنه ينبه إذا قامت الحاجة لذلك؟

خذ مثلًا: في «صحيح البخاري» من حديث عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**مَنْ تَوَضَّأَ مِثْلَ هَذَا الْوُضُوءِ، ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ جَلَسَ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**». ثم قال: «**لَا تَغْتَرُّوا**».

خشي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أن يُحمل هذا الحديث من أمته على غير وجهه فنبه هذا التنبيه: «**لَا تَغْتَرُّوا**»؛ لا تتجاسروا على فعل المعاصي اتكالًا واعتمادًا على هذا الحديث.

هذا مع أنَّ كلامه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذا الحديث واضحٌ لا لبس فيه ولا إيهام ولا نقص ولا عيب، لكنه خشي أن يُفهم على غير وجهه، فكان منه وهو الرؤوف الرحيم بهذه الأمة أن نبَّه هذا التنبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فما باله لم يفهم هذا في صفة الغضب، وما باله ما فعل هذا في صفة المحبة وفي صفة الكراهة وفي صفة البغض وفي غير ذلك من صفات كثيرة، ولا مرة واحدة، ولا في وضع واحد، ولا في حديث واحد نبَّه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّ هذا مضاف إلى الله عَزَّوَجَلَّ على خلاف ما تفهمون، ولا خلاف ما تعرفون في ظاهر اللغة، وأنَّ له محملًا على خلاف هذا الظاهر هو كذا وكذا، والله ما فعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

إذن: أليست الحاجة ها هنا ماسة إلى البيان؟

ولاحظ معي أن الوقوع في الخطأ في فهم الحديث سينتج عنه حصول معاصٍ، لكن الخطأ في فهم هذه الأدلة الكثيرة المتعلقة بالصفات سينتج عنه التشبيه، والتشبيه كفر، فأين المعاصي من الكفر؟ أليس هذا أولى بالتنبيه؟! والله إنه أولى بالتنبيه.

فهذه الأسئلة نضعها أمام من كان منصفًا متقيًّا لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وليس لنا معه إلا النصيحة وأن نحذره من أن يقول على الله عَزَّوَجَلَّ بغير علم.

حذارِ من الوقوع في هذا الأمر؛ فإن الكلام في الله جَلَّ وَعَلَا والله عظيم، ومغبة القول عليه بغير علم عظيمة أيضًا، والله المستعان!

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك: (وَاللهُ يَغْضَبُ وَيَرْضَى، لَا كَأَحَدٍ مِنَ الْوَرَى).

صفة الرضا صفةٌ اختيارية لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ على وِزان ما قيل في صفة الغضب من أنَّها متعلقة بمشيئة الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

ومعنى الرضا واضح من حيث اللغة، والرضا يقابل الغضب والسخط.

ولذلك تجد أنَّ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ يقول: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ﴾ [محمد: ٢٨].

والنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جاء في دعائه المخرَّج في «صحيح مسلم»: «**أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ**».

وها هنا كلمة حسنة يحسُن أن نذكرها وهي للطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ-وليست لشيخ الإسلام- هذا حتى يستريح من عنده عقدة من اسم ابن تيمية، هذا كلام

للطبري وهو متقدم على شيخ الإسلام ابن تيمية بقرون، كلام حسن تنبه له وضعه أمام أرباب مذهب التفويض.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسير قول الله جَلَّ وَعَلَا ﴿يَهْدِي بِهِ اللهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ﴾ [المائدة: ١٦]: (واختُلف في معنى الرضا من الله جَلَّ وَعَزَّ؛ فقال بعضهم -وهذا هو مذهب التأويل-الرضا منه بالشيء القبول له والمدح والثناء...).

إلى أن قال: (وقال آخرون -وهذا مذهب السلف-: معنى الرضا من الله جَلَّ وَعَزَّ معنًى مفهوم...).

قال: (معنًى مفهوم)، من يعرف لغة العرب سيعرف ما معنى كلمة (رضا).

قال: (معنى الرضا من الله جَلَّ وَعَزَّ معنًى مفهوم، وهو خلاف السخط، وهو صفة من صفاته، على ما يُعقل من معاني الرضا الذي هو خلاف السخط، وليس ذلك بالمدح...). يعني: ليس معنى الرضا هو المدح.

(... لأن المدح والثناء قولٌ، وإنما يُثنى ويُمدح ما قد رُضي). يريد أن يقول: إن المدح والثناء أثر للرضا وليس هو الرضا.

قال: (قالوا: فالرضا معنى والثناء والمدح معنًى ليس به). يعني: الرضا معنى والمدح والثناء معنًى آخر وليس هو نفس المعنى.

انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو كلام حسن يحسُن تأمله.

والعلم عند الله جَلَّ وَعَلَا.

والكلام عن موقف المخالفين في صفة الرضا قريب من الكلام عن كلامهم في صفة الغضب؛ **فإنهم قد أخطأوا من جهتين:**

أولًا: في جعل صفة الرضا صفة ذاتية قديمة.

وهذا لا شك أنه باطل مردود بصرائح النصوص أيضًا، الله جَلَّ وَعَلَا يقول: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، فكيف يقال واللفظ والكلام في غاية الوضوح: إنَّ هذا رضًا أزلي قديم؟!

والأمر الثاني: أنهم حرفوا وتأولوا الأدلة وحملوها على غير وجهها فقالوا: إن الرضا إرادة الإحسان، ولربما قالوا: إنه المدح والثناء، وهذا -كما قدمت لك- أثر الرضا وليس الرضا، ولا تلازم بين الصفة وأثرها.

والله أعلم[٨٨].

(٨٨) إلى هنا تمام **المجلس (الثالث والأربعون)**، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الثلاثاء العاشر من شهر شوال، سنة ست وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته ساعة وثمان دقائق.

قال المصنف رحمه الله

وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا نُفْرِطُ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا نَتَبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُمْ، وَبِغَيْرِ الْخَيْرِ[٨٩] يَذْكُرُهُمْ، وَلَا نَذْكُرُهُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ، وَنَرَى[٩٠] حُبَّهُمْ دِينًا وَإِيمَانًا وَإِحْسَانًا، وَبُغْضَهُمْ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَطُغْيَانًا.

قال الشارح وفقه الله

أورد المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الموضع الموضوعَ المتعلّقَ بأصحاب النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وسبب إيراد أهل العلم موضوع الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يرجعُ إلى أمور:

➢ **أوّلًا**: أنّ محبتهم من مقتضيات محبة الله ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وليس يخفى أنَّ محبة الله ثم محبة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أصول الإيمان ومن عَقْدِ الإسلام، فإذا كانت كذلك كانت هذه المسألة وثيقة الصلة بمباحث الاعتقاد.

➢ **والأمر الثّاني**: أنَّ منهج الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هو المنهج الحق الذي يجب اتّباعه، ومنهج الاستدلال والتلقي من ضمن مباحث الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، فالمنهج الحق الذي يجب على كل مسلم أن ينهجه إنَّما هو منهج الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

---

(٨٩) نسخة: (وَبِغَيْرِ الْحق يَذْكُرُهُمْ).

(٩٠) نسخة: (وحُبَّهُمْ دِينٌ وَإِيمَانٌ وَإِحْسَانٌ، وَبُغْضُهُمْ كُفْرٌ وَنِفَاقٌ وَطُغْيَانٌ).

➢ **الأمر الثالث**: أنَّه قد ثبت في شأن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ نصوصٌ فيها أخبارٌ ووعدٌ، والواجب تجاهها التصديق؛ لأنَّ كل ما جاء في الوحي فواجبٌ تصديقه.

➢ **وأمرٌ رابعٌ**: أنَّ هذا الموضوع قد خالف الحق فيه طوائفُ من أهل البدع والضلال، وأنت خبيرٌ بأنّ من طريقة أهل السنة والجماعة أنَّهم يُوردون في كتب الاعتقاد المباحث التي خالف أهل السنة فيها أهل البدع والضلال.

فلأجل هذا تجد أنَّ كتب الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة لا تكادُ تخلو من إيراد هذا المبحث من مباحث الاعتقاد، ألا وهو ما يتعلّق بالصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وقبل شرح ما ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ يحسُن التقديم بثلاث مقدمات:

❑ **المقدمة الأولى: تعريف الصحابي.**

من هو الصحابي الذي يستحق هذا الشرف العظيم الذي دل عليه الكتاب والسنة؟

الصواب والذي عليه جماهير السلف: أنّ الصحابي هو كلّ من لقي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مؤمنًا به ومات على الإسلام، ولو كان لقاؤه به عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ساعة من النهار أو لحظة في ليل أو نهار؛ فإنّ من شاهده ولقيه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حال كونه مؤمنًا به مطيعًا له؛ فهذا القدر كافٍ في ثبوت الصُّحبة، ولا يُشترط شيءٌ زائد على هذا، لا طول الصُّحبة ولا الرواية عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا الغزو معه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، إنَّما بمجرد ثبوت الرؤية واللقاء له عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هذا القدرُ كافٍ في ثبوت وصف الصُّحبة، بشرط أن يموت الإنسان على الإسلام.

ومما يدل على هذا: ما ثبت في «الصحيحين» -واللفظ لمسلم- أنَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ، فَيُقَالُ لَهُمْ: هَلْ فِيكُمْ مَنْ رَأَى رَسُولَ اللهِ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ **فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ، ثُمَّ يَغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ فَيُقَالُ لَهُمْ: هَلْ فِيكُمْ مَنْ رَأَى مَنْ صَحِبَ رَسُولَ اللهِ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ **فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ، ثُمَّ يَغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ فَيُقَالُ لَهُمْ: هَلْ فِيكُمْ مَنْ رَأَى مَنْ صَحِبَ مَنْ صَحِبَ رَسُولَ اللهِ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ **فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ**».

الشاهد: أنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عبَّر في الحال الثانية بـ(الصُّحبة)، وفي الحال الأولى بـ(الرؤية)، وهم هم؛ إذن: دلَّ هذا على أنّ من رأى فقد صَحِب.

ويشهد لهذا أيضًا: ما ثبت في «مسند الإمام أحمد» من قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَدِدْنَا أَنَّا رَأَيْنَا إِخْوَانَنا**»، فَقَالُوا: أَوَلَسْنَا إِخْوَانَكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**أَنْتُمْ أَصْحَابِي، وَإِخْوَانِي الَّذِينَ آمَنُوا بِي وَلَمْ يَرَوْنِي**».

فدلّ هذا: على أن الصحابي هو الذي آمن به صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ورآه، ومن دونه فليس من الصحابة، وإنما هو من إخوانه -أسأل الله جَلَّ وَعَلَا أن يجعلني وإياكم من إخوانه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

❑ **المقدّمة الثانية:** الحقوق الواجبة لأصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عند أهل السنة والجماعة -والمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أشار إلى بعضها، وسنأتي على ما ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ-.

❁ **أول تلك الحقوق الواجبة للصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ والتي يدين بها أهل السنة والجماعة:** محبّتهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

فهم يحبونهم محبة صادقة في الله ولله -على ما سيأتي تفصيله إن شاء الله-.

❁ **ثانيًا**: اعتقاد فضلهم وعدالتهم، وأنهم صفوة الأمة وخيرها وأقربها إلى الحق والصواب.

وهذا الأمر -أعني فضيلة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وعلو مكانتهم ورفيع منزلتهم- هذا أمرٌ قطعي لا ريب فيه البتة.

إِذْ أَجْمَعَ العُلَمَاءُ أَنَّ صحَابَةَ الْـ ـمُخْتَارِ خَيْرُ طَوَائِفِ الإِنْسَانِ
ذَا بِالضَّرُورةِ لَيْسَ فِيهِ الخُلْفُ بَيْـ ـنَ اثْنَيْنِ، مَا حُكِيَتْ بِهِ قَوْلَانِ

كما قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقال السفاريني رَحِمَهُ اللَّهُ:

ولـيس في الأمـة كالصـحابة في الفضل والمعروف والإصابة

هم أفضل الخلق أفضل البشر على الإطلاق بعد الأنبياء عَلَيهِم الصَّلَاةُ والسَّلَام.

فالقرآن والسنة مليئان بالأدلة التي تدل على فضلهم وعلو مكانتهم وشريف منزلتهم رَضِي اللهُ تَعَالَى عَنْهُم وَأَرْضَاهُم.

ومن ذلك: قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿**وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**».

فأيُّ تعديلٍ فوق هذا التعديل من لدن ربِّنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ومن رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

وفي «الصحيحين» قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ**».

فالصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لهم القِدح المُعلَّى في الفضل والشرف والمكانة العلية، فقد حازوا قصبات الخير ونالوا أعظم قدرٍ من الخير والهدى ورفيع المنزلة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَأَرْضَاهُم.

وما أحسن ما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «الواسطية»: (وَمَن نَظَرَ فِي سِيرَةِ الْقَوْمِ بِعِلْمٍ وَبَصِيرَةٍ، وَمَا مَنَّ اللهُ عَلَيْهِم بِهِ مِنَ الْفَضَائِلِ؛ عَلِمَ يَقِينًا أَنَّهُمْ خَيْرُ الْخَلْقِ بَعْدَ الأَنْبِيَاءِ؛ لَا كَانَ وَلا يَكُونُ مِثْلُهُمْ)! لَا كَانَ (في الماضي)، وَلا يَكُونُ (في المستقبل) مِثْلُهُمْ رَضِي اللهُ تَعَالَى عَنْهُم وَأَرْضَاهُم.

❁ **الحقّ الثالث**: اعتقاد تفاضلهم بحسب ما جاء في النصوص.

الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كلهم فاضل، وبعضهم أفضل من بعض. هذا من قواعد أهل السنة والجماعة. فالمتعين على المسلم: أن يعتقد هذا التفاضل، وأن يُنزلهم منازلهم بحسب ما جاء في الأدلة.

وأفضل الصحابة على الإطلاق بالاتّفاق هم:

- الخلفاء الراشدون؛ الأربعة.
- وأفضل الأربعة: الشيخان.
- وأفضل الشيخين: أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ ذاك الذي ما طلعت الشمس ولا غربت على أفضل منه بعد الأنبياء.

وهذا الأمر متفق عليه، تقديم الشيخين محل اتفاق بين الأمة إلا من شذّ.

- وجماهير أهل العلم، بل المستقر عند أهل السنة والجماعة بعد خلاف قديم: تفضيل عثمان على علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة.

- ثم من بعد الخلفاء الراشدين المستقر المتقرر عند أهل السنة والجماعة هو: تقديم وتفضيل الستة بقية العشرة.

سعيدٌ وسعدٌ وابن عوفٍ وطلحةُ وعامرُ فِهْرٍ والزُّبيرُ المُمدَّحُ

ثم يليهم:

-أهل بدر.

- ثم أهل أُحد.

- ثم أهل بيعة الرضوان.

ومن أهل العلم من يُقدِّم أهل بيعة الرضوان على أهل أُحد.

وفي الجملة المهاجرون أفضل من الأنصار، والمتقدمون إسلامًا أفضل من المتأخرين.

❍ **ومن المقالات الفاسدة في هذا الباب**: ما قاله قوم من أنّه لا تفضيل بين الصحابة، فينفي هؤلاء التفضيل أو أنهم يتوقفون فيه. وهذا لا شك أنَّه قول رديء مخالف للسنة التقريرية ولإجماع الصحابة. فإنَّ الثابت في البخاري من قول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: (كنا نُخيِّر على زمن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فنقول: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان). وهذا الأثر له ألفاظٌ أخرى في البخاري وفي غيره.

وعند أحمد في «فضائل الصحابة» بإسناد صحيح أنه قال: (فكان يبلغ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلا يُنكر علينا). **فدل هذا**: على أن المفاضلة بين الصحابة شيء أقره النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكان شائعًا معروفًا على عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وجاء أيضًا من كلام أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (كنا نقول على عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إن أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان). فهذا يدلّ على أنّ المفاضلة في الجملة بين الصحابة شيء معروف شائعٌ بين الصحابة، والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد أقرّه، واتّفق أهل السنة والجماعة قاطبة عليه.

إذن: هذا الذي يزعم أنه لا تفاضل-وبعض مبتدعة هذا الزمان قد ألَّف في ذلك ورقات كاسدة يروج فيها لهذا القول المهجور- لا شكّ أنّ هذا قول باطل.

❍ **ومن المقالات الفاسدة أيضًا**: قول ابن حزم -عفا الله عنَّا وعنه-: (إنّ أمهات المؤمنين نساء رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أفضل الصحابة على الإطلاق، حتى إنّهن أفضل عنده من الشيخين).

وهذا قول كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (ما سبقه إليه أحد ولا وافقه فيه أحد). ولا شك في بطلان هذا القول.

وقد احتج عليه: بأنَّ أمهات المؤمنين يرافقن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الجنة، والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أعلى المنازل؛ إذن: سيكون هؤلاء النساء الطاهرات الجليلات رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ فوق الصحابة في المنزلة؛ فيكنَّ أفضل من بقية الصحابة.

وهذا القول باطل لا شك في بطلانه، وتلزمه لوازم، ومن ذلك: أن يكنَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ أفضل من الأنبياء قاطبة؛ لأنّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعلى الأنبياء منزلة في الجنة.

إذا كان التفضيل بالمنزلة في الجنة وأنهنَّ مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ إذن: على هذا سيكون أمهات المؤمنين أفضل من الأنبياء. بل أنَّ يكون ولدان أهل الجنة الذين يطوفون على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أفضل من الأنبياء، وهذا باطل لا شك في بطلانه.

فالمقصود: أن هذا من جملة المقالات الفاسدة.

❍ **ومن المقالات الفاسدة أيضًا**: الزعم أن عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أفضل من الشيخين.

وهذا القول باطل بقول عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبقول إخوانه وتقريرهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ فإنَّ الصحابة متفقون على أنّ أبا بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أفضل من عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا الأمر -كما ذكرت لك- أمر قطعي عند أهل السنة والشواهد عليه كثيرة.

❍ **ومن الأقوال الخاطئة**: تفضيل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. فإنّ هذا لا شك أنه قول خاطئ مخالف لما جاء الدليل عليه في كلام ابن عمر وإقرار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليه، وكذلك بما اتفق عليه أهل السنة والجماعة واستقر عليه أمرهم.

نعم كان هناك خلافٌ قديم، فبعض أهل العلم من المتقدمين فضَّلوا عليًّا وبعضهم توقف، والذين نُقل عنهم من أهل العلم الأجلّاء ثبت عنهم الرجوع عن هذا القول إلى ما عليه عامة أهل السنة والجماعة.

المقصود: أنّ ثمة أقوالًا مخالفةً للصواب في هذا الباب، منها ما ذُكر، ومنها أقوال أخرى أُعرض عنها؛ لبُعدها الواضح عن الحق.

❁ **الحقّ الرابع**: ذِكرهم بالخير والثناء عليهم ونشر محاسنهم - وهذا سيأتي الكلام عنه في ما قرّر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ-.

❁ **الحق الخامس**: الشهود لهم برحمة الله والجنة في الجملة، والشهود لهم تعيينًا لمن عُيِّن في الأدلّة.

فنحن نشهد للصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ جملةً بأنّهم من أهل الجنة: ﴿**وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**﴾ [التوبة: ١٠٠]. وقال سُبْحَانَهُ: ﴿**لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**﴾ [الحديد: ١٠]. لكن التعيين بأن تقول فلان من أهل الجنة هذا موقوفٌ على الدليل.

ومسألة الشهادة بالجنة مرّت بنا فلا حاجة إلى إعادة الكلام فيها.

المقصود: أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد شهد بالجنة لجماعة من الصحابة والصحابيات رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُم. وإذا تتبع الإنسان ذلك يجد أن الأحاديث في ذلك تعلقت بتعيينًا لأكثر من أربعين من أصحاب النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ومن ذلك: ما يتعلق بالعشرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ -كما سيأتي الحديث عن ذلك.

❁ **الحق السادس**: الدعاء لهم والاستغفار والترضِّي عنهم.

وهذا لا شك أنه من فروع ومقتضيات صادق حبهم واعتقاد فضلهم، فنحن نترضَّى عمّن رضي الله عنه، ونعمل بما أخبر الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في قوله: ﴿**وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا**﴾ [الحشر: ١٠]. فنحن على هذا النهج ندعو لهم ونترحم ونترضَّى، حتى إنّ دعاء (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) صار عُرفًا مختصًّا بالصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ كما أفاد الشوكاني في كتابه «فتح القدير». فإذا ذُكر الصحابي فإنك لا تكاد تجد مسلمًا إلا وهو يُعْقِبْه بقوله: (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

❁ **الحقّ السابع**: السكوت عن خطئهم وغضُّ الطرف عن ذلك.

نحن معشر الفُضلاء نعتقد فضيلة الصحابة لا عصمتهم، نحن لا نعتقد فيهم العصمة من وقوع الأخطاء والذنوب، وليس من شرط العدالة السلامة من الذنوب مطلقًا، والصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بشرٌ، وإن كانوا أرفع البشر وخير الناس، ولكن لا يعني هذا أنّ لهم العصمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وأهل السنة يُعرضون ولا يقفون عند ما يُروى مما يُشعر بغير المعهود عنهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، يغضون الطرف عن ذلك ويُطوون عنه صفحًا، وهذا كان منهم قيامًا بحقهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ فإنَّ من أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

واعلم – يا رعاك الله– أنَّ كتب التاريخ والسير قد حوت أشياء تُنسب إلى الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وفيها ما يُشعر بخلاف المعهود عنهم، وهذه غالبها لم يثبُتْ.

ولذلك نقول: إنَّ تاريخ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (الأخبار التي تأتينا عنهم وتُدوَّن في الكتب) يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقسام:

✸ **الأوّل**: المُحكم، وهو المعروف عنهم وما يقتضيه فضلهم ومنزلتهم وصلاحهم وتقواهم من السيرة الحسنة والأفعال الجميلة الجليلة. ومثل هذا حريٌّ بالمسلم أن يبُثَّه ويذيعه في الناس.

✸ **والثاني**: مكذوب، تروى أشياء إن دققت فيها وجدتها من رواية الكذابين والضعفاء، فهذه مطَّرحة ولا التفات إليها.

✸ **والقسم الثالث**: شيء فيه اشتباه، وفيه ما قد يُشعر بخلاف المعهود عنهم. ومثل هذا:

✓ إن وجد له محملٌ حسن: فواجب أن يُحمل على المحمل الحسن؛ إحسانًا للظن بهم وتنزيلًا لهم المنزلة التي يستحقونها.

✓ فإن لم يوجد لهم شيء من ذلك: فإننا نحمله على أنه قد جرى منهم على سبيل الجهل أو النسيان أو الغفلة أو الاجتهاد.

ومهما يكن من شيء فإذا تُحُقِّقَ أنّ شيئًا وقع من أحد من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فإنه لابد أن يكتنفه واحد أو أكثر من خمسة أمور:

➢ **أولًا**: أن يُغفر للصحابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بسبب توبته إلى الله جَلَّ وَعَلَا، (والتائب من الذنب كمن لا ذنب له)، والمعلوم من حالهم أنّهم أسرع الناس إلى التوبة.

➢ **الأمر الثاني**: أن يُغفر لهم بسابقتهم إلى الإسلام وجهادهم مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ونُصرتهم دينه.

➢ **الأمر الثالث**: أن يُغفر لهم بشفاعة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإنّهم أحقُّ الناس بها وأجدرهم بها، فهم أحباب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه، وهم أعظم الناس توحيدًا، وكلّما كان الإنسان أعظم توحيدًا كان أحقَّ بالشفاعة، قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في حق شفاعته-: «**فَهِيَ نَائِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللهُ، مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا**».

➢ **أو يُغفر لهم رابعًا**: بحسنات عظيمة ماحية. وحسنات الصحابة ميزانها ميزانٌ عظيم، ليست كحسنات غيرهم، ألم تر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**فَلَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ**». لو أنفقت مثل هذا الجبل كمْ يزن؟ أظنَّ أنّهم قدَّروا أنه يزن أربعمائة وخمسين مليار كيلو، تخيّل تتصدق بأربعمائة وخمسين مليار! المليار كم؟ ألف مليون، تتصدق بها ذهبًا. والصحابي يأتي بأرز أو قمح، كم يسع؟ مُدًّا. **المُدُّ**: ما يملأ كفَّي الرجل المعتدلتين أو نصفه. «**مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ**».

أجر هذا عند الله، الذي لن يبخسك ما تستحقه من الثواب، أجر ما يتصدق به الصحابي أعظم عند الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ﴿**ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللهِ وَكَفَى بِاللهِ عَلِيمًا**﴾ [النساء: ٧٠].

هذا في الصدقة فقط فكيف بما هو أعظم؟! أجر الصلاة، أجر الجهاد مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أجر نشر هذا الدين، ما ظنكم بحسنات هذا شأنها؟! أليست مما يناسب أن تكون سببًا للكفارة؟ والمستقر في شريعتنا أن الحسنات مكفرات، ﴿**إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ**﴾ [هود: ١١٤].

➢ **وأمرٌ خامس**: أن يُغفر للصحابي ما بدر منه بسبب بلاءٍ يصيبه في الدنيا، والمصائب مكفِّرات، والأدلة على هذا عدة.

❁ **الحق الثامن**: السكوت عما شجر عنهم من فتنة وقتال.

فإنه قد جرى بين الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ما شاء سبحانه وقدَّر وله الحكمة البالغة، فَجَرَتْ معركة الجمل، وجرت معركة صفِّين، وكان ما كان.

أهل السنة والجماعة في هذا الموضوع يُعرضون ويسكتون ولا يَلِغُون.

نقول كما قال عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ: (تلك دماء سلَّم الله منها سيفي، فلا ألطخ فيها لساني).

وما جرى بين الصحاب نسكت عنه وأجر الاجتهاد نثبت

دع ما جرى بين الصحابة في الوغى بسيوفهم يوم التقى الجمعان

فقتيلهم منهم وقاتلهم لهم وكلاهما في الحشر مرحومان

فلا حاجة -يا عبد الله- ولا فائدة تُرجى من وراء هذا البحث والتنقير في هذا الموضوع لا في علم ولا في عمل، ومن حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه. وقد قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -كما عند الطبراني بإسناد حسن-: «**وَإِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا**». فكيف وكثير مما رُوي من أحداث ووقائع في شأن ما جرى لا يصح أصلًا، وإنما هو من رواية الوضاعين والضعفاء.

فاسلم -سلَّمك الله- من الخوض الذي قد يجرُّ إلى ما لا تُحمد عقباه فتزِلَّ قدم بعد ثُبوتها، وكم ممّن خاض في هذا الموضوع وزعم أنّه يريد تحقيق الحق والوصول إلى معرفة ما جرى، فكان أن وقع في قلبه شيء من البغض لأحد من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذه ورطة وربِّ السماء، ليس كأيّ ورطة!

أطبق أهل السنة والجماعة على الحث على عدم الخوض، والتحذير من البحث في هذا الأمر، والأمر بالسكوت، وهذا ائتمار بأمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

❁ **الحق التاسع**: بُغض من يُبغضهم وصدُّ عدوانه.

وهذا أيضًا من صادق حبهم وقيامًا بما يقتضيه الإيمان الحق؛ فإن الحب في الله والبغض في الله من أوثق عُرى الإيمان. فمن أولى الناس ببغضك في الله جَلَّ وَعَلَا أولئك الطاعنون السبَّابون لأصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا شكّ أنَّ دفع إفكهم عن الصحابة وأن الدفاع عن الصحابة جهاد محمود مشكور لصاحبه.

❁ **الحق العاشر والأخير**: الاقتداء بهم والسير على منهاجهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

﴿**وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ**﴾ [التوبة:١٠٠]، «**مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي**». فالصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ خير هذه الأمة، ومن سار على نهجهم فقد بلغ ووصل إلى الغاية التي يرجوا وهي الهداية، ﴿**فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا**﴾ [البقرة: ١٣٧].

والصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ خير هذه الأمة، ﴿**كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ**﴾ [آل عمران: ١١٠]. والخطاب إما تعلق بهم خصوصًا، أو أنه تعلق بالأمة عمومًا فهم أولى من يدخل فيه.

إذن: سِر على منهاجهم، واقْفُ أثرهم، وقُل بما قالوا، واسكت عمَّا سكتوا، وإذا اختلفوا فلا تخرج عن خلافهم، وإذا أجمعوا فحذارِ من أن تترك ما أجمعوا عليه. والله جَلَّ وَعَلَا أعلم.

❑ **المقدِّمة الثالثة**: المخالفون للحقِّ في شأن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

المخالفون للحق الواجب في الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ طوائف:

✸ **ومن أولئك بل أخبثهم وأردؤهم حالًا**: الرافضة –قبحهم الله– الذين جعلوا دينهم وديدنهم الطعن في أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسبهم ولعنهم وتكفيرهم.

❍ **وجماع ما يتعلق بقول الرافضة في الصحابة:**

▪ **أولًا**: أنهم يُكفرون الصحابة كلَّهم إلا نفر قليلًا، لعلهم لا يبلغون أصابع اليدين. قيل: إنَّ الذين سلموا من الكفر والردة ثلاثة –هكذا ينصون قيل عندهم في كتبهم–وقيل: خمسة، وقيل: سبعة، وقيل: تسعة. والبقية الباقية والكثرة الكاثرة الذين يبلغون عشرات الآلاف من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هم عند هؤلاء إمّا منافقون أو أنهم مرتدون. –قبحهم الله وقبح مذهبهم ومقالتهم–.

▪ **والأمر الثاني**: أنهم يتدينون بسب الصحابة ولعنهم والطعن فيهم ونشر مثالبهم.

▪ **والأمر الثالث**: المغالاة في علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فهم يُفضلونه على الأصحاب كافة، بل يُفضلون كل آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على الصحابة أجمعين، ويا ليت أن الأمر وقف عند هذا الحد، بل إنهم أضْفَوْا عليه وعليهم صفات الألوهية، بل صفات الربوبية، فكانوا من المشركين في توحيد الربوبية وفي توحيد الألوهية وفي توحيد الأسماء والصفات. على هذا كثير منهم، بل أكثرهم مشركون بعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبالحسين وفاطمة وآل البيت؛ الشرك في الألوهية وفي الربوبية وفي الأسماء والصفات –قبحهم الله–.

✸ **الصنف الثاني**: الخوارج.

الخوارج يحترمون الشيخين ويقدرونهما، لكنهم يكفرون عثمان وعلي وطلحة والزبير وعائشة وسائر أصحاب الجمل وصفين، ومنهم معاوية وعمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ومن بقايا الخوارج الأوائل: المذهب الإباضي، الذي تجد المدونة في كتبهم اليوم الطعن واللمز في حقِّ من سبق ذكره، وهذا إرثٌ من الإرث الخارجي الذي هم عليه.

✸ **الطائفة الثالثة**: المعتزلة.

وهؤلاء لهم طعونٌ متفرقة، وهم بين مقلٍّ ومُكثر في الطعن في الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

- فمنهم: من فسَّق إحدى الطائفتين من غير تعيين من أهل معركة الجمل.

- ومنهم: من فسَّقهم جميعًا مع تواطؤهم وتواردهم على الطعن في معاوية وعمرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ومن أقبحهم وأخبثهم وأكثرهم طعنًا في الصحابة: النَّظَّام؛ هذا الرجل الخبيث الذي لا تكاد تجد صحابيًا إلا وقد طعن فيه، ابتداءً من أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومرورًا بالبقية إلى أبي هريرة، إلى ابن مسعود، إلى غيرهم كثير، له طعون كثيرة، وقد تناولها طوائف من المصنفين بالرد، ساقوا كلامه والرد عليه.

المقصود: أنّ المعتزلة ليسوا من أهل الصواب والسداد في هذا الباب، وليس ذلك بمستغرب، فعامة أبواب الدين كانوا فيها على غير الحق؛ فحُقَّ أن يكونوا من شر أهل البدع.

✸ **الصنف الرابع**: النواصب.

وسِمَةُ النواصب بُغض علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وسبُّه، هذا هو الأصل في النصب، وقد يتعدى بغضهم لعليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى بغض آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بسبب بغض عليّ قد يبغضون من يبغضون من آل البيت.

وهذا المذهب عند الإطلاق يراد به أناسٌ كانوا قديمًا في الشام، كانوا يتدينون ببغض علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ويقعون فيه، ولكنَّ هذا المذهب قد اضمحل وتلاشى -ولله الحمد- كما نص على هذا الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ إنه مذهب كان قديمًا في الشام وفي دمشق -على وجه الخصوص- نص على هذا في ميزان الاعتدال، ثم تلاشى هذا المذهب -ولله الحمد-.

ولكن إذا أردنا كلّ من يندرج تحت وصف النصب فإنّ هذا يشمل هؤلاء وغيرهم؛ فإن الخوارج على هذا سيكونون نواصب، وكذلك المعتزلة سيكونون نواصب، وكذلك الإباضية سيكونون نواصب.

وإذا أردنا التعميم في شأن بغض آل البيت فإن الروافض على هذا نواصب؛ إنهم قد ناصبوا العداء لأزواج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ورَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ؛ فهم أشد شيء عداوة وبغضًا لهنّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ، ولا سيما لعائشة وحفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ناهيك عن أنَّ لهم لمزًا من بعضهم في شأن "الحسن" السيد الكريم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأجل أنه تنازل بالخلافة لمعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وكذلك نقول: إنَّ القوم أعداء للعقيدة التي كان يعتقدها علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وآل البيت. هؤلاء يخالفون هذا الاعتقاد، بل يكفرون أصحابه؛ فإنَّ مما لا ريب فيه عندهم أنهم يُكفرون أهل السنة والجماعة، وإننا لنعتقد جازمين أنّ هذه العقيدة

التي عليها أهل السنة والجماعة هي العقيدة التي كان عليها عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفاطمة والحسن والحسين وبقية آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

إذا كان هذا الاعتقاد ضلالًا؛ فإنّ هذا يستلزم تضليل أولئك الأخيار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فهذا لا شكّ أنّه من فروع النصب التي وقع فيها هؤلاء، وثمّة أوجه أخرى تدل على صحّة نسبة الرافضة للنصب باعتبار لوازم أقوالهم.

✸ **خامسًا**: وقع جماعة من المتكلمين -مع الأسف الشديد- في همز ولمز في الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في طريقة هي أشبه ما تكون بطريقة الرافضة الطاعنة في الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

فمن أولئك: الفخر الرازي؛ فإن له طعونات قبيحة في شأن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في كتابه "تأسيس التقديس". فلأجل أن ينتصر إلى قول المتكلمين بظنية الأدلة النَّقلية من جهة الدلالة، أو ظنية أخبار الآحاد من جهة الثبوت، أدَّاه هذا الأمر إلى أن يغمز ويلمز في الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لأجل أن يَسلم له هذا القول، فانظر كيف تجر البدعة إلى البدعة!

والعجيب أنّي وجدت جملة من هذه الطعون هي من جملة ما أورده عن "النَّظَّام" في كتابه "المحصول"، إنه أورد كلام "النَّظَّام" الذي أراد به الطعن في الصحابة، ومن ثَمَّ الطعن في الاستدلال بالأدلة النقلية، وساق جملة كبيرة من هذه الطعون، ثم ردّ عليها برد وجيز باهت مختصر -في سطرين ربما-، ثم وجدت أنّ جملة من هذه الطعون قد أوردها هو على لسانه في كتاب "تأسيس التقديس".

لربما كان في هذا فائدة وهي **خطورة الاطلاع على كلام المبتدعة**؛ فإنه ربما تسلل إلى القلب، فلا يدري الإنسان إلا وهو قد اعتقد الشيء الذي كان ينقضه على هؤلاء المبتدعة، من لم يُزِمَّ نفسه بزمام الاتباع ويراقب نفسه أشد المراقبة ويُلزمها أشد الإلزام في اتباع الوحي والسير على نهج الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ والتابعين لهم بإحسان؛ فإنه يُخشى عليه أن يميل يمنة أو يسرة –نسأل الله الثبات، وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا–.

✸ **وصنفٌ سادس**: من أراذل الناس وضُلَّالهم في هذا العصر من حداثيين وعقلانيين وقرآنيين، تجد منهم طعونًا نجلاء في الصحابة رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُم، وهم في هذا متفاوتون بين مُقِلٍّ ومُكثر، لكن في الجملة هذا الاتجاه في هذه المذاهب العصرية اتجاه ظاهر لا يُخطئ من يتابع ما عليه هؤلاء الأقوام.

ومثل هذه الطعون لربما تشرّبها بعض العامة الذين يتابعون كل من هبّ ودبّ في وسائل التواصل وشبكة الإنترنت ويتابع الفضائيات لربما سمع شيئًا من هذه الطعون فتشربها. وهذا أمر يعرفه من يعرف أحوال الناس، وحرِّك ترى ربما وجدت من بعض العامة أسئلة تتعلق بالصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وهي من صميم كلام الرافضة وأهل الضلال والبدع كيف وصلت إلى هؤلاء؟!

الجواب: وصلت إليهم من خلال هذه المتابعة المنفلتة لكل أحد –مع الأسف الشديد–. فيظن الظان أنه على علم ودراية بحيث أنه يميز، والحقيقة أنه جاهل ولا دراية له ولا خبرة، فيستمع القول الباطل ويظنه صوابًا، أو على الأقل يصاب الريب والشك، يتشكك في الحق الذي مضى عليه أهل السنة والجماعة –مع الأسف الشديد– والله تعالى أعلم.

ننتقل بعد ذلك إلى كلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال: (**وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا نُفْرِطُ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا نَتَبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ**).

نعم صدق وبرَّ فيما قال في وصف أهل السنة والجماعة أنهم أهل محبة صادقة لأصحاب النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والسبب الذي يدعونا معشر المسلمين لمحبة الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ **يرجع لأمور:**

➢ **أولًا**: أنّ محبة الله تعالى تقتضي أن نحب من يُحب وأن نحب ما يُحب، فإذا كان الله عَزَّوَجَلَّ يُحب الصحابة ويرضى عنهم؛ فإنّ علينا أن نوافق الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في محابّه؛ فلذلك نحن نحبهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

➢ **والأمر الثاني**: أن قد أُمرنا بمحبتهم، وكان هذا في شريعتنا من صميم الإيمان؛ قال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -كما في «الصحيحين»-: «**آيَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ، وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الْأَنْصَارِ**». وإذا ثبت هذا في حقِّ الأنصار فلأن يثبُت في حق المهاجرين من باب أولى؛ لأنهم جمعوا بين النُّصرة والهجرة، هم أنصار وزادوا على هذا بالهجرة.

➢ **والأمر الثالث**: أنّ أصحاب النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانوا أحبابه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، فحبُّنا لهم فرع عن حبِّه هو عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ. وهذا أمر يعرفه الناس في أحوالهم، فمن أحبّ أحدًا أحبّ من يلوذ به ويتصل إليه بسبب.

كما قال الشاعر:

أُحِبُّ بني العوَّام من أجل حُبِّها ومن حُبِّها أحببتُ أخوالها كلبا

إذا كنَّا نُحب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فعلينا أن نُحبَّ من كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحبُّه، وكان النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُحب أصحابه؛ إذن: نحن نُحب أصحابه.

تذكرتُ كلمة حسنة للذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الكبائر» قال: (محبة أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنوان محبّته، وبغض أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنوان بغضه). هذه كلمة حسنة منه صادقة.

○ **الأمر الرابع**: أنّنا نحبهم؛ لأن لهم فضلًا علينا. كيف لا نحبهم وكل خير نحن فيه فإنما هو بسببهم هم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، بسبب جهادهم العملي وجهادهم العلمي. والله ما بلغنا حرف من كتاب الله إلا من طريقهم، ولا حرف عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا من طريقهم، ما بلغنا شيء من الخير إلا لأنهم أو بسببهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وإذا كان الإنسان يُحب من أحسن إليه بشربة ماء فكيف بمن كان كل خير تعلّق بنا إنما كان بسببهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، كيف لا نُحبهم بعد ذلك؟!

○ **وثمة أمرٌ خامس**: أننا نُحبهم؛ لأنّهم أهل للمحبة. فأهل الخير والصلاح والتقوى هم أهل المحبّة في الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وهؤلاء هم الصفوة، هؤلاء خير الناس، فكلُّ دليل يدلّ على المحبة في الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى فإنه ينطبق عليهم ابتداءً، فهم أهل المحبة؛ لأنهم أهل لهذه المحبة.

○ **وأمر سادس**: أن حُبَّهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ سبب لمحبة الله جَلَّ وَعَلَا لنا.

ففي حديث معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في مسند الإمام أحمد عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**مَنْ أَحَبَّ الْأَنْصَارَ أَحَبَّهُ اللهُ، وَمَنْ أَبْغَضَ الْأَنْصَارَ أَبْغَضَهُ اللهُ**». بل أصحُّ من

هـذا: مـا في صـحيح البخـاري ومسـلم مـن حـديث الـبراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبـي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الْأَنْصَارُ لَا يُحِبُّهُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يُبْغِضُهُمْ إِلَّا مُنَافِقٌ، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ أَحَبَّهُ اللهُ وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ أَبْغَضَهُ اللهُ**».

فلهـذه الأسـباب ولغيرهـا يـدين أهـل السـنة والجماعـة بمحبـة الأصـحاب رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُم.

ومـن نظـر في حـال السـلف الصـالح وجـد شـيئًا عجيبًـا مـن إعظـامهم هـذه المسـألة -وهـي مسـألة حـب الصـحابة- هـذه عنـدهم قضـية كبيـرة يهتمـون بهـا ويعتنون بها ويُربُّون عليها. ولذلك عند اللالكائي عن مالك بن أنس رَحِمَهُ اللَّهُ أنـه قال: (كان السلف يُعلِّمون أولادهم حُبَّ أبي بكر وعمر كما يُعلِّمون السورة من القرآن). المسألة عنـدهم مسـألة ذاتُ أهميـة؛ ولـذلك يعتنـون بهـا أشـد الاعتنـاء، حتى أنهم يُربُّون عليها تربية دقيقة كما يُعلِّمونهم السورة من القرآن.

ولـذلك وجـدناهم يُعـدُّون محبـة الصـحابة سـببًا للسـلامة والنجـاة عنـد الله جَلَّ وَعَلَا. ولذلك أخرج الآجري في «الشريعة» عن ابـن المبـارك رَحِمَهُ اللَّهُ أنـه قـال: (خصـلتان مـن كانتـا فيـه: الصـدق ومحبـة أصـحاب رسـول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أرجوا أن ينجو ويَسلم).

ولـذلك وجـدناهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يُعـدُّون محبـة الصـحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ذُخـرًا يدَّخرونـه عنـد ربهـم. ومـا أحسـن مـا قـال الفضـيل بـن عيـاض رَحِمَهُ اللَّهُ: (حُـبُّ أصحاب رسـول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذُخر ادَّخره). ويقـول أيضًـا رَحِمَهُ اللَّهُ: (أوثـق عملـي في نفسـي حُبِّـي أبـا بكـر وعمـر وأبـا عبيـدة وحُبِّـي أصـحاب رسـول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أجمعين). وعلـى منوالـه قـال بشـر بـن الحـارث رَحِمَهُ اللَّهُ: (أوثـق

عملي في نفسي: حُبُّ أصحاب محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ). أرجى عمل يَعدُّونه في أنفسهم أنهم يحبون الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

إذن: هذه مسألة والله لها شأن. وعلى هذا: مضى من بعدهم ممن سار على نهجهم.

ومن لطيف ما يُذكر في هذا العصر: ما قال شيخنا الشيخ عبد المحسن العباد -حفظه الله ومتَّع به- في ترجمته لنفسه، قال: (وأرجى عمل لي في نفسي حُبِّي الجمّ لأصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

ونحن إن شاء الله على نهج هؤلاء سائرون وبهم نقتدي؛ فإننا نُشهد الله على أنّ حُبَّ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين ذخر ندَّخره عند الله ونعدُّه من أرجى الأعمال عنده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وها هنا مسألة قد ترد على بعض الأذهان: كيف يبلغ الإنسان هذه الدرجة من محبة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؟ هل من سبيل يعين على بلوغ هذه الرتبة؟

والجواب: أن يقال: ثمة وصية بثلاثة أمور تعينك إن كنت صادقًا على بلوغ هذه الرتبة:

- **أولًا**: أن تُنعم النظر بتدبر وتأمل فيما جاء في الكتاب والسنة من فضائلهم؛ فإن ذلك سيكسبك في قلبك -إن شاء الله- الحب الصادق لهم.
- **وأمر ثانٍ**: أن تُكثر النظر في آثارهم وما نُقل من كلامهم الحسن المستطاب؛ فإن ذلك أيضًا سبب لبلوغ محبتهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.
- **وسببٌ ثالث**: وهو أن تُكثر المطالعة في سِيَرِهِم وخلالهم وجميل أفعالهم. كتب التراجم قد حوت شيئًا حسنًا كثيرًا في هذا المقام، ينبغي أن يكون

لك جولات من القراءة في هذه الكتب، في سير أعلام النبلاء، في صفة الصفوة، في البداية والنهاية، في كتاب فضائل الصحابة للإمام أحمد. تقرأ في هذه، تقرأ آثارهم كما قدمت لك، لا سيما ما أودعه صاحب الحلية، ما في المصنفين لعبد الرزاق وابن أبي شيبة، تُكثر من النظر في مثل هذه إن كنت صادقًا، تريد أن تجاهد نفسك على أن تبلغ هذه الدرجة التي سمعت وصفها وقدرها عند الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

۞ **أنبه تنبيهًا يتعلق بقول المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: (وَحُبُّهُمْ دِينٌ وَإِيمَانٌ وَإِحْسَانٌ).**

هنا استدرك الشارح ابن أبي العزِّ رَحِمَهُ اللهُ جعله حب الصحابة إيمانًا؛ فإن هذا يخالف ما قرّره أولًا؛ لأنه قد قرر أن الإيمان: (هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان)، وهذا ليس من باب التصديق، وإنما هو من باب عمل القلب. ومعلوم أن كثيرًا من مرجئة الفقهاء -والمؤلف على هذا المذهب- لا يُدخلون أعمال القلوب في الإيمان؛ فيكون هذا من المسائل التي تستدرك عليه، كونه قرّر أولًا أن الإيمان هو القول والتصديق، ثم عدَّ محبة الصحابة ماذا؟ إيمانًا.

نتقل بعد هذا إلى قول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وَلَا نُفْرِطُ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ).**

(وَلَا نُفَرِطُ)؛ يعني: لا نبالغ، حب الصحابة الصادق هو الذي يتبع فيه المحب الشرع، فيكون حبًّا متزنًا موافقًا لضوابط الشريعة، فلا إفراط فيه ولا

تفريط، لا غلو ولا جفاء، وهذا ما نبّه عليه المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَلَا نُفْرِطُ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا نَتَبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ).

أهل السنة والجماعة في هذا المقام بين الرافضة والناصبة، بين الذين غلوا في بعض الصحابة والذين جفوا في بعض الصحابة، إنما يحبون محبة فيها إنزال للمحبوب منزلته، دون رفعه فوق منزلته ودون إنزاله عن ما يستحق.

قال: (وَلَا نَتَبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ)؛ إي والله، بل نتبرأ ممن يتبرأ منهم، (وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُمْ، وَبِغَيْرِ الْخَيْرِ يَذْكُرُهُمْ).

أحق من نبغض في الله -كما قدمتُ- من أبغض الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وذكرهم بالسوء، والنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما قد سمعت قال -كما في الصحيحين-: «**آيَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ، وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الْأَنْصَارِ**».

وهذا الذي نبَّه عليه المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ من بعد، فقال: (وَحُبُّهُمْ دِينٌ وَإِيمَانٌ وَإِحْسَانٌ، وَبُغْضُهُمْ كُفْرٌ وَنِفَاقٌ وَطُغْيَانٌ). وفي صحيح مسلم قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا يُبْغِضُ الْأَنْصَارَ رَجُلٌ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ**». والإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: (إذا رأيت أحدًا يذكر أصحاب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بسوء فاتهمه على الإسلام).

المقام ليس مقامًا هيِّنًا، بأي شيء يُبغض ذاك البغيض أصحاب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وليس بينه وبينهم دنيا لأجل أن يبغضهم عليها؟! بأيِّ شيء يبغضهم والقرآن والسنة مليئان بفضلهم والثناء عليهم وذكر محاسنهم؟! لأيِّ شيء يُبغضهم إلاَّ وهو يعتقد فيهم اعتقاد سوء ويذمهم ويطعن فيهم، والشريعة

جاءت بمحبتهم فجاء هذا المخذول بضدِّ ذلك محادة لله ومحادة لرسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!

هذا الذي يُبغض أصحاب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويترتّب على بُغضه طعنه فيهم وسبُّه لهم قد أتى والله بعظائم؛ فإنه بفعل هذا قد وقع مطابقة أو لزومًا في تكذيب كلام الله وكلام رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي فيه الثناء العظيم عليهم، بلْ إنَّ هذا يلزمه الطعن في الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ من جهة الجهل؛ حيث أثنى على من لا يستحق أو العبث في النصوص، هذه نصوص ليست محمولة على الحق الفصل، إنما هي عبث!

وفعله هذا أيضًا يستلزم الطعن في رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فالأمر ما قد سمعت من أن بُغض الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ عنوان بُغضه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ. وما أحسن ما قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أولئك قوم سوء، أرادوا الطعن في رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلم يُمْكنهم ذلك، فطعنوا في أصحابه حتى يقال رجلٌ سوء، ولو كان رجلًا صالحًا لكان له أصحاب صالحين).

وهذا الطعن أيضًا يستلزم الطعن في الدّين كله، بل يستلزم إسقاطه برُمَّته، لأنه إذا طُعن في الناقل كان النقل مطعونًا فيه. والأمر كما قال أبو زرعة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أنّ القرآن عندنا حقّ والسنة عندنا حقّ، وإنما نقل إلينا القرآن والسنة أولئك الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، فأرادوا الطعن في القرآن والسنة من خلال الطعن في أولئك الأصحاب، والطعن بهم أولى وهم زنادقة).

وهذا الطعن أيضًا وهذا البغض يستلزم تضليل هذه الأمة، فخيرها ومُقدَّمها مطعون فيهم؛ إذن: هذه أمة سوء. إذا كان خير أمة اليهود أصحابَ

موسى، وكان خير أمة النصارى أصحابَ عيسى جاء هؤلاء فقالوا: أخبث هذه الأمة أصحاب محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ورَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وحاشاهم.

ثم إن هذا منهم نقض ومخالفة للإجماع القطعي الذي دل على منزلتهم وكريم سيرتهم.

والخلاصةُ: أنّ بُغض الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ والطعن فيهم محادة لله ولرسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فحذارِ من هذا القول الرديء، على الإنسان أن يحذر من أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لميمون بن مهران -تابعي رَحِمَهُ اللَّهُ- قال له: (يا ميمون، لا تسُبَّ السلف وادخل الجنة بسلام). إذن: الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يجب حبُّهم ويجب الحذر من مخالفة ذلك الأمر.

قال: (وَلَا نَذْكُرُهُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ)؛ إي والله.

وتولَّ أصحاب النبي وآله وأذِع محاسنهم جميعًا وانشُر

وقل خير قول في الصحابة كلهم ولا تكُ طعَّانًا تعيب وتجرح

ذكرهم بالخير إنما هو فرع عن صادق حبهم، إذا امتلأ القلب بحبهم انشرح اللسان بالثناء عليهم، فلا يُذكرون إلا بأجمل الكلام وأطيب الحديث.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَنُثْبِتُ الْخِلَافَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوَّلًا لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، تَفْضِيلًا لَهُ وَتَقْدِيمًا عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ، ثُمَّ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ثُمَّ لِعُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ثُمَّ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَهُمُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، وَالْأَئِمَّةُ الْمَهْدِيُّونَ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

موضوع الخلافة من الموضوعات التابعة لموضوع الصحابة رَضِيَ تَعَالَى اللهُ عَنْهُم، فأهل السنة والجماعة مُجمعون مُطبقون على أنّ الخلافة بعد وفاته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانت لأبي بكر، ثم لعمر، ثم لعثمان، ثم لعليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. فهذه خلافة حق وصدق على منهاج النبوة، (ومن طعن في خلافة واحد من هؤلاء الأربعة فهو أضل من حمار أهله)؛ كما قال أبو العباس ابن تيمية في الواسطية.

وخلافة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من الأمر المعلوم المقطوع به؛ فإنه بعد وفاة النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بايعه الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بالإجماع.

○ **وثمة بحث يتعلق ببيعة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أكانت بالنص أم بمبايعة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ واختيارهم؟**

➢ قال بعضهم: إن ذلك كان بالنص من لدن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

✓ وهؤلاء منهم من قال: إن ذلك كان بالنص الجلي.

✓ وقال بعضهم: إنه كان بالنص الخفي.

إذن: مختلفون إلى قولين.

➢ **والصواب**: هو في القول الثاني: أنه لا نص ولا عهد ولا استخلاف من لدن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأبي بكر، وإنما كان من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إرشاد وإخبار؛ إرشاد للصحابة أن يختاروا أبا بكر، وإخبار بأن هذا سيكون. أما انعقاد بيعته فإنما كانت بمبايعة الصحابة.

۞ أما تلك الأدلة التي دلت على إرشاده صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصحابة أن يختاروه وإخباره بأن ذلك سيكون:

▪ منه: تقديمه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الصلاة لما مرض عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، قال: «**مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ**». قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: (إنما أراد الخلافة). ولذلك قال علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (رضِيك رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لديننا فرضيناك لدنيانا).

▪ ومن ذلك: ما ثبت في الصحيحين: أنّ امرأة أتت في حاجة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال لها: «**ارجعي**»، أمرها بالرجوع إليه في وقت آخر، فقالت: فإن لم أجدك؟ يقول الراوي: تقول: الموت؛ يعني: تشير إلى أنني إذا جئت وأنت قد توفاك الله ماذا أصنع؟ قال: «**إيتي أبا بكرٍ**». وهذا الحديث -كما قال النووي في «شرح مسلم»-: "ليس فيه استخلاف لأبي بكر، وإنما فيه إخبار بما أعلمه الله من أمر الغيب أن الخليفة بعده هو أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ".

▪ ومن ذلك: ما ثبت في مسلم، بل ما ثبت في الصحيحين من قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أن «**يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَرْشُدُوا**».

▪ ومن ذلك أيضًا: قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي**» -وَأَشَارَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ-.

■ في أدلة أخرى فيها إرشاد منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على تقديم أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في الخلافة بعده.

۞ وأما كونه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما نصَّ ولا عَهِد ولا استخلف يدلُّ عليها أدلة كثيرة:

■ أوّل تلك الأدلة: اجتماع الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في سقيفة بني ساعدة، والحوار والنقاش الذي دار بينهم فيمن يكون الخليفة بعد وفاة النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ولو كان ثمة نص منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأبي بكر ما حصل هذا:

- وإنك لتجد في هذا الحديث -وهو عند البخاري- أن الأنصار قد قالوا: (مِنَّا أَمِيرٌ، وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ). ولو كان ثمة نص ما قالوا هذا.

- وإنك لتجد في هذا الحديث أنّ أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: (رَضِيتُ لَكُمْ أَحَدَ هَذَيْنِ، فَبَايِعُوا أَيَّهُمَا شِئْتُمْ) -وكان جالسًا بين عمر وأبي عبيدة ورفع يديهما-. ولو كان ثمة نص له من لدن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والله ما فعل هذا.

- وإنك لتجد في هذا الحديث أنّ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كره هذه الكلمة كراهة عظيمة، وقال: (وَاللهِ أَنْ أُقَدَّمَ فَتُضْرَبَ عُنُقِي، لَا يُقَرِّبُنِي ذَلِكَ مِنْ إِثْمٍ، أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَأَمَّرَ عَلَى قَوْمٍ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ). ولو كان ثمة نص لما قال هذا، وإنما لواجه أبا بكر فقال: ثمة نص عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليك.

■ إذن: هذا الدليل إذا ضممته أيضًا إلى ما ثبت في مسلم أنّ عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سُئلت: من كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُستخلفًا لو استخلف؟ فقال: (أبو بكر، لو استخلف). إذن: هو ما استخلف.

▪ بل في الصحيحين أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قيل له: استخلف علينا، فقال: (إِنْ أَسْتَخْلِفْ فَقَدِ اسْتَخْلَفَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي أَبُو بَكْرٍ، وَإِنْ أَتْرُكْ فَقَدْ تَرَكَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

▪ وقل مثل هذا فيما عند أحمد بإسناد حسن: أنه قيل لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ استخلف علينا، فقال: (والله لا أفعل، بل أترككم إلى ما تركككم عليه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

فهذه بعض الأدلة التي تدل على أنه لا نص على أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وهذا في الحقيقة فيه فضيلة للصحابة؛ فإنهم اختاروا ما أحبَّه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

○ ثم بعد أبي بكر تولى الخلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ باستخلاف أبي بكر؛ فإنه -أعني أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- اختار للصحابة أفضلهم بعده وهو عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأصلحهم وأولاهم بالخلافة، فاستخلفه وأقرَّ هذا الصحابة أجمعون، فبايعوه جميعًا.

ثم انقضت مدته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومدته كانت عشر سنين، وخلافة أبي بكر كانت سنتين وشيئًا -حوالي ثلاثة أشهر-.

○ ثم كانت بيعة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد عمر؛ وذلك أنه أبى أن يستخلف معيّنًا، لكنه عيَّن مجموعة ليختاروا من بينهم -هذه طريقة ثالثة-.

✸ الطريقة الأولى: مبايعة أهل الحل والعقد، كحال أبي بكر.

✸ الحال الثانية: طريقة الاستخلاف من الخليفة السابق.

✸ والثالثة: أن يُعيِّن مجموعة يختاروا من بينهم الخليفة، وهذا الذي فعله عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ حيث جعل الأمر في الرهط الذين تُوفي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو عنهم راضٍ. وأراد البقية التي بقيت من العشرة المبشرين بالجنة، فأبو بكر قد مات، وأبو عبيدة قم مات، وهو، هؤلاء كم؟ ثلاثة، بقي سبعة، واستثنى منهم سعيد بن زيد العدوي، الذي هو من قرابته ومن قبيلته ورعًا منه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فبقي الستة. فتولى زمام الأمر عبد الرحمن بن عوف، في قصة طويلة مروية في البخاري وفي غيره كانت الخلاصة فيها: أنه وجد أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ما كانوا يعدِلون بعثمان أحدًا، استشار المهاجرين والأنصار والرجال والنساء، حتى جاء في بعض الروايات: أنه استشار الصبيان، ما وجد أحدًا يعدِل بعثمان أحدًا، فكان هو الخليفة بعد عمر، وتولّى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نحوًا من ثنتي عشرة سنة.

❍ ثم كان الخليفة من بعده علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ وذلك ببيعة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ فإنه بعد أن قُتل شهيدًا مظلومًا -أعني عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- دخل عليّ بيته وأغلق بابه فانكبَّ الناس عليه يريدون بيعته، فامتنع حتى ألحوا عليه، فقبِل مُكرَهًا. ولا شك أنه قد بويع وهو أفضل أهل الأرض في وقته، وأولى الناس بهذا الأمر، وتولى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الولاية التي امتدت نحوًا من ست سنين.

فهذه خلافة الخلفاء الأربعة.

والإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ له كلام بخصوص بيعة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإنه يقول: (من لم يُربِّع بعليٍّ في الإمامة فهو أضل من حمار أهله). وقال أيضًا: (من لم يُربِّع بعليٍّ في الخلافة فلا تكلِّموه ولا تُناكحوه). وذلك أن قومًا من أهل العلم قد أخطأوا في هذا المقام، وكان بعضهم من أهل البصرة وبعضهم من أهل الشام

وبعضهم من أهل الأندلس، قد توقفوا في خلافة عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وزعموا أن زمانه كان زمان فتنة لا إمامة فيه، فلم يُربِّعوا بعليّ، مع أنهم كانوا يحبونه ويترحمون عليه، ولكنهم توقفوا في مسألة خلافته، فكان هذا قول سوء. لذلك قال الإمام أحمد في رواية ثالثة عنه: أنه سئل عن هذا القول فقال: (قول سوءٍ رديء). وقال فيه أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: (ما رأيت فرية أعظم ممّن لم يُثبت خلافة عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

❁ **وقد احتج على أولئك رَحِمَهُ اللَّهُ بأمرين:**

■ **أولًا**: بحديث سفينة مولى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أنه سمع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**الْخِلَافَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ يكون بعد ذلك المُلكُ**». فالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبر في هذا الحديث –والحديث ثابت عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما بيّن هذا الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ وأنكر على من ضعّفه، وقد أخرجه أحمد في المسند، وهو حديث صحيح لا ريب–. ففيه أن الخلافة ثلاثون سنة؛ فدخل في ذلك خلافة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

■ كما أنه احتج على أولئك المخالفين بأنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد تسمَّى أمير المؤمنين، وسماه المهاجرون وأهل بدر وبقية الصحابة أمير المؤمنين، وكان يحجُّ بالناس، وكان يقبل الصدقات ويوزعها، وكان يقيم الحدود. فيا لله العجب! يفعل كل هذا وهو ليس الخليفة! أوهذا الظن فيه وفيهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين؟! إذن: هذا قول سوء رديء، ينبغي أن يُحذر ويُتنبه له.

فهذا ما يتعلّق بالخلفاء الراشدين والأئمة المهديين الذين أثنى عليهم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأمر باتّباع سبيلهم،

«فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ».

والله جَلَّ وَعَلَا أعلم[٩١].

(٩١) إلى هنا تمام **المجلس (الرابع والأربعون)**، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الثلاثاء العاشر من شهر شوال، سنة ست وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته ساعة وثمان دقائق.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَأَنْ اَلْعَشَرَة اَلَّذِينَ سَمَّاهُمْ رَسُولُ اَللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَشَّرَهُمْ بِالْجَنَّةِ، نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، عَلَى مَا شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اَللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَوْلُهُ اَلْحَقُّ، وَهُمْ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرْ، وَعُثْمَانْ، وَعَلِي، وَطَلْحَة، وَالزُّبَيْرْ، وَسَعْدٌ، وَسَعِيدٌ، وَعَبْدُ اَلرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفْ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ اَلْجَرَّاحْ وَهُوَ أَمِينُ هَذِهِ اَلْأُمَّةِ، رَضِيَ اَللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هل تدري -يا رعاك الله- قدر هذه الأسماء العشرة؟

هذه أسماء أفضل البشر على الإطلاق بعد الأنبياء.

هؤلاء العشرة هم خلاصة البشرية وأفضلها وأرفعها منزلة بعد الأنبياء عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

فضلٌ وأيُّ فضل! وشرفٌ وأيُّ شرف!

هؤلاء العشرة قد اتفق أهل السنة والجماعة على فضلهم وعلى تقديمهم، لا يخالف في هذا أحدٌ من أهل السنة ألبتة.

هؤلاء العشرة هم من السابقين الأولين، وهم من أصحاب الشجرة، وهم من أهل بدر والمشاهد، حتى الذين لم يشهدوها حقيقة؛ أعني الذين لم يشهدوا بدرًا حقيقة فإنَّهم في حكم البدريين؛ فطلحة، وسعيد بن زيد، وعثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ما شهدوا بدرًا؛ لأمرٍ من أمرِ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو إذنٍ منه، لكنَّ النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أسهَم لهم، فكانوا في حكم البدريين.

هـؤلاء خيـرة أصـحاب رسـول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأفضـلهم، جمعـوا مـن الفضائل أطرافها.

فضيلةٌ والله وأيُّ فضيلة!

تلك المواهبُ من رب العباد فما يُقـال لـولا ولا هـلا ولا فلِمـا

تلـك المكـارم لا قعبـان مـن لَـبَنٍ شـيبا بمـاء فعـاد بعـدُ أبْـوالا

الـذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ بعـد أن ختـم ترجمـة العشـرة، وكـان آخـر مـن تـرجم لهـم سعيد بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال كلمة حسنة، قال: (فهذا ما تيسر من سيرة العشرة، وهم أفضل قريش، وأفضل السابقين المهاجرين، وأفضل البدريين، وأفضل أصحاب الشجرة، وسادة هذه الأمة في الدنيا والآخرة). ثم قال: (فأبعد الله الرافضة ما أغواهم، وأشدَّ هواهم، كيف اعترفوا بفضل واحد منهم، وبخسوا التسعة حقهم) ، إلى أن قال: (لكن لا حيلة في بُرء الرفض، فإنَّه داءٌ مزمن، والهدى نورٌ يقذفه الله في قلب من يشاء، فلا قوة إلا بالله) انتهى كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

إذن من ضمن المباحث التي يُقررها أهل السنة والجماعة ويعتقدونها أنَّ العشرة المبشرين لهم مزية على غيرهم من الصحابة من جهتين:

✸ **الأولى**: أنّهم أفضل الصحابة.

✸ **والثانية**: أنّهم مبشرون بجنة الرضوان، فنحن نشهد لهؤلاء؛ لأنّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد شَهِدَ لهم، وإن كانت هذه المزية قد شاركهم فيها غيرهم من الصحابة، وقد ذكرتُ لك أنّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد شهِد لجمعٍ من الرجال والنساء من أصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وصلّى الله على نبينا وسلم وعددهم يزيد على

الأربعين، وعلى رأس هؤلاء الأجلة هؤلاء العشرة، وإنَّما سمُّوا بـ(العشرة المبشرين بالجنة)؛ لأنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد جمعهم في حديثٍ واحد.

قال: (وَأَنْ اَلْعَشَرَة اَلَّذِينَ سَمَّاهُمْ رَسُولُ اَللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): أي: في الحديث الصحيح، وهذا قد جاء من رواية عبد الرحمن بن عوف، ومن رواية سعيد بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالإسناد الصحيح، وأخرج ذلك الإمام أحمد والترمذي وغيرهما عنهما رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وفي آخر رواية سعيد بن زيد كما عند أحمد وغيره، قال: (وَاللهِ لَمَشْهَدٌ شَهِدَهُ رَجُلٌ يُغَبَّرُ فِيهِ وَجْهَهُ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَفْضَلُ مِنْ عَمَلِ أَحَدِكُمْ، وَلَوْ عُمِّرَ عُمُرَ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وصدق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأرضاه.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (اَلَّذِينَ سَمَّاهُمْ رَسُولُ اَللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَشَّرَهُمْ بِالْجَنَّةِ، نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، عَلَى مَا شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اَللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، نعم لا شك في ذلك نشهد لهم وغيرهم ممن شَهِدَ لهم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قال: (وَقَوْلُهُ اَلْحَقُّ)، لا شك؛ لأنَّ قوله الحق وقد أخبر بالصدق فنحن نشهد لمن شهد له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ثم ساقهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وهم الخلفاء الأربعة والستة بقية العشرة:

سعيدٌ وسعدٌ وابن عوفٍ وطلحةُ وعامرُ فِهْرٍ والزُّبيرُ المُمدَّحُ

(وَهُمْ: أَبُو بَكْرْ، وَعُمَرْ، وَعُثْمَانْ، وَعَلِي، وَطَلْحَة، وَالزُّبَيْرْ، وَسَعْدٌ[٩٢] وَسَعِيدٌ[٩٣]، وَعَبْدُ اَلرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفْ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ اَلْجَرَّاحْ وَهُوَ أَمِينُ

---

(٩٢) سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٩٣) سعيد بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

هَذِهِ الْأُمَّةِ): خصَّ أبو عبيدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بذكر صفة وفضيلة له دون غيره من العشرة وهو كونه **(أَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ)**، وهذا قد أخبر به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما في «الصحيحين» من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكما عند «البخاري» أيضا من حديث حذيفة[٩٤] وكما عند غيرهما، «**لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينٌ، وَأَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ**».

ومعنى هذا الحديث: أنَّه ثقةٌ مرضيٌّ، متصفٌ بعظيم الأمانة، مأمونُ الغائلة، هو أبعد شيء عن الخيانة. وهذا وإن كان قد شاركه فيه أصحابه جميعًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إلا أنّ له مزيةً على غيره، فهو أعظمُهم أمانةً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأرضاه فاستحق وصَفَ أمين هذه الأمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأرضاه.

(٩٤) «قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَهْلِ نَجْرَانَ: لَأَبْعَثَنَّ يَعْنِي عَلَيْكُمْ يَعْنِي أَمِينًا، حَقَّ أَمِينٍ فَأَشْرَفَ أَصْحَابُهُ، فَبَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَمِنْ أَحْسَنَ الْقَوْلِ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَزْوَاجُهِ الطَّاهِرَاتِ مِنْ كُلِّ دَنَسٍ، وَذُرِّيَّاتِهِ الْمُقَدَّسِينَ مِنْ كُلِّ رِجْسٍ؛ فَقَدْ بُرِّئَ مِنَ النِّفَاقِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

كأني بهذه الكلمة قريبةٌ من كلمة أيوب السختياني رَحِمَهُ اللَّهُ كما عند اللالكائي وغيره: (وَمَنْ قَالَ الْحُسْنَى فِي أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَدْ بَرِئَ مِنَ النِّفَاقِ).

وقد مرّ معنا أنَّ من أصول أهل السنة والجماعة: سلامةُ قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وذلك كما وصفهم الله جَلَّ وَعَلَا في قوله: ﴿**وَالَّذِينَ جاؤُ مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنا وَلِإِخْوانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونا بِالْإِيمانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنا غِلاًّ لِلَّذِينَ آمَنُوا**﴾ [الحشر:١٠]، واتباعاً لقول رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا تَسُبُّوا أَصْحَابِي**»، ومخافة من الوعيد الذي أخبر به حين قال: «**مَنْ سَبَّ أَصْحَابِي فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ، وَالْمَلَائِكَةِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**».

إذن أهل السنة والجماعة يحفظون ألسنتهم في حق أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكذلك في حق آل بيته، **وذكر منهم صنفين:**

* **الصنف الأول**: هم أزواجه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ورَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ، وهُنَّ أمهات المؤمنين.

والذين كان لهم استحقاق هذا الوصف من النساء، هنّ على التحقيق: إحدى عشرة امرأة فزنَ بهذه المنقبة بأن كنّ أمهات المؤمنين وأزواجه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في الدنيا والآخرة:

- ثنتان منهنَّ قد توفيتا في حياته عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: خديجةُ بنت خويلد، وزينبُ بنت خزيمة الهلالية أم المساكين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا .

- وتوفيت تسعة بعد وفاة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وهنَّ كما قال الناظم:

تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ عَنْ تِسْعِ نِسْوَةٍ ... إِلَيْهِنَّ تُعْزَى المَكْرُمَاتُ وَتُنْسَبُ
فَعَائِشَةٌ مَيْمُونَةٌ وَصَفِيَّةٌ ... وَحَفْصَةُ تَتْلُوهُنَّ هِنْدٌ وَزَيْنَبُ
جُوَيْرِيَةُ مَعَ رَمْلَةٍ ثُمَّ سَوْدَةٍ ... ثَلَاثٌ وَسِتٌّ ذِكْرُهُنَّ مُهَذَّبُ

فهؤلاء أمهات المؤمنين أزواج رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الطاهرات من كل دنس، لا شك في هذا ولا ريب، فهنّ الحرائر العفيفات، المصونات، الحافظات بالغيب، المحفوظات من كل دنس وريب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُنَّ أجمعين.

✸ **الصنف الثّاني**: قال: **(وَذُرِّيَّاتُهُ ٱلْمُقَدَّسِينَ مِنْ كُلِّ رِجْسٍ)**:

من المعلوم أن له عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أن له سبعة من الولد:

- ثلاثة من الذكور: (عبد الله، والقاسم، وإبراهيم).

- وأربع من النساء: (رقية، وأم كلثوم، وزينب، وفاطمة) رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُنَّ.

وكلّهن من خديجة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا إلا إبراهيم فإنه من مارية.

وليس للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عقب إلا من طريق فاطمة، من طريق الحسن والحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ولا يزال هذا العقِب وهذه الدوحة الكريمة لا تزال موجودة في هذه الأمة.

وقوله هنا: (وَذُرِّيَّاتُهُ اَلْمُقَدَّسِينَ مِنْ كُلِّ رِجْسٍ) يحتمل معنيين: الأول صواب، والثاني ليس بصواب:

➢ إن أريد (ذُرِّيَّاتُهُ) الأدنون؛ يعني أبناؤه هو عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الذين مرت أسماءهم: فلا شك أنهم من جملة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ولهم مزية قرب النسب، وأنهم أقرب شيء إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا شك أنهم مقدَّسون، مقدسون؛ بمعنى منزهون مبرؤون من كل رجس، من كل ما يدنس أخلاقهم، من كل أسباب الفسق والريب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، هذا صحيح لا شك فيه.

➢ أما إن أريد بـ(ذُرِّيَّاتُهُ) كل من ينتسب إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى هذا النسب الشريف: فهذا الكلام ليس بصحيح؛ فإن ذرية النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيهم الصالح وفيهم من هو دون ذلك، ولا دليل على براءتهم من الذنوب والمعاصي أو الأخلاق القبيحة. **فالقاعدة: أنّ الانتساب**- يعني نسبًا- **إلى النبيّ لا تستلزم العصمة.**

والله جَلَّ وَعَلَا قال عن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿**وَبَارَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَى إِسْحَاقَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِنَفْسِهِ مُبِينٌ**﴾ [الصافات-١١٣]، وكذلك قال الله جَلَّ وَعَلَا لنبيه إبراهيم لمّا قال: ﴿**وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾.

إذن قد يكون ممن ينتسب إلى النسب الشريف وإلى هذه الدوحة الكريمة من ليس من أهل هذا الوصف أنَّه بريءٌ ومقدسٌ ومنزهٌ من كل رجس.

أقول وكأني بالمؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ نزع في هذا إلى قول ربنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿**إِنَّما يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾ [الأحزاب :٣٣]، وهذا الاستدلال إنَّما يستقيم إذا كانت الإرادة في قوله: ﴿**إِنَّما يُرِيدُ اللهُ**﴾؛ هي الإرادة الكونية، ولكن هذا خطأ قطعًا، فالإرادة هاهنا هي الإرادة الشرعية وليست الإرادة الكونية، ولو كانت الإرادة الكونية لما وقع أحد من آل بيت النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في شيء من هذا الذي جاء التنبيه عليه، إنَّما هذه إرادةٌ شرعية، الشأن فيها كالشأن في قول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لأهل الإسلام جميعًا: ﴿**إِنَّما يُرِيدُ اللهُ لِيُطَهِّرَكُمْ**﴾، فهذه كتلك، هي إرادة شرعية؛ يعني الله عَزَّوَجَلَّ أمر أمهات المؤمنين والحكم يشمل جميع آل البيت، أمرهم بما يُذهب عنهم الرِّجس إن التزموا به، ولذلك تأمل السياق ﴿**وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ**﴾ وَالْخِطَابُ لِمَنْ؟ لنساء النبي: ﴿**يَا نِساءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّساءِ**﴾، ثم قال: ﴿**وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجاهِلِيَّةِ الْأُولى وَأَقِمْنَ الصَّلاةَ وَآتِينَ الزَّكاةَ وَأَطِعْنَ اللهَ وَرَسُولَهُ إِنَّما يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾ [الأحزاب:٣٣]. إذن الأمر كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأما آية الطهارة فليس فيها الإخبار بطهارة أهل البيت، وإنما فيها الأمر بما يُوجب طهارتهم). انتبه لهذه الكلمة فهي حسنة! "وإنما فيها الأمر بما يوجب طهارتهم"؛ يعني إن التزموا به اقتضى هذا حصول الطهارة لهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

إذن هذه الجملة من الجمل التي هي محل نظر أو على الأقل محلّ تأمل وبحث وتفصيل في هذه العقيدة.

* **ويبقى الصنف الثالث الذين بهم يكتمل هذا الوصف**، قلنا: إنّ آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هذا الوصف إنّما ينطبق على ثلاثة أصناف:

➢ **أوّلاً**: ذرياته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

➢ **الثّاني**: أزواجه (أمهات المؤمنين).

وهنَّ على القول الصحيح، بل هنّ على ما نطق به القرآن صريحًا من آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الخطاب توجه إليهن لا شكّ في ذلك ولا ريب، ﴿**إِنَّما يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ**﴾.

➢ **والصنف الثالث**: قرابته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذين هم بنو هاشم.

وهذا الوصف يشمل:

- آل علي.
- وآل عقيل.
- وآل جعفر.
- وآل الحارث بن عبد المطلب.
- وآل العباس.
- وعلى الصحيح يشمل أيضًا آل أبي لهب.

فأبناء عمه أبي لهب كانوا أكثرهم، بل كلهم إلا عتيبة من الصحابة: (عتبة، ومعتب، ودرة، وعزة، وخالدة) كل هؤلاء كانوا من الصحابة، وهم من آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **وكفر أبيهم لم يمنع انتسابهم إلى بيت النبوة كما لم يمنع عليّ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **كفر أبيه انتسابه إلى بيت النبوة**.

المقصود أنَّ هذه الأصناف الثلاثة هي التي ينطبق عليها وصف آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ (ذريته عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وذريتهم، وأزواجه وقرابته الذين هم بنو هاشم)، والله جَلَّ وَعَلَا أعلم.

قال: (فَقَدْ بُرِّئَ مِنْ النِّفَاقِ): نعم كما مر بنا إن حفظ اللسان وسلامته وحسن القول للصحابة رضي الله تعالى عنهم عموماً هو علامة البراءة من النفاق «**آيَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ، وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الْأَنْصَارِ**»، ولا سيما من كان أقرب شيء إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهنّ أزواجه ولا سيما عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا التي وَلَغَ في عرضها أهل النفاق -قبَّحهم الله- وقالوا فيها وهي المطهرة المبرأة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ما قالوا، فمن سَلِمَ لسانه وأحسن القول فيهم وفيهنَّ فلا شك أنَّه بريءٌ من النفاق.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وَعُلَمَاءُ السَّلَفِ مِنَ السَّابِقِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ أَهْلِ الْخَيْرِ وَالْأَثَرِ وَأَهْلِ الْفِقْهِ وَالنَّظَرِ لَا يُذْكَرُونَ إِلَّا بِالْجَمِيلِ وَمَنْ ذَكَرَهُمْ بِسُوءٍ فَهُوَ عَلَى غَيْرِ السَّبِيلِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

ناسب بعد أن ذكر المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ذكر الصحابة وذكر آل البيت من ذريته عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ومن أمهات المؤمنين، ناسب بعد ذلك أن يُعقِّب بذكر مكانة وفضلِ وحقِّ من بعد الصحابة من أئمة الهدى من السلف الصالح من التابعين وتابعيهم ومن سار على نهجهم واقتفى أثرهم.

فهؤلاء لا شك أنّ لهم حقّا على أهل السنة والجماعة قد عرفوه وقاموا به أئمة الهدى من السلف وأتباعهم، لهم المنّة علينا في حمل العلم النبوي وبثه في هذه الأمة.

هؤلاء حملة الشريعة، هؤلاء ورثة الأنبياء، هؤلاء الذين قام بهم الكتاب وبه قاموا، هؤلاء الذين نطق بهم الكتاب وبه نطقوا.

هؤلاء الذين ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، هؤلاء الذين ما أحسن أثرَهم على الناس وما أقبح أثر الناس عليهم.

هؤلاء أئمة الهدى لهم حق على هذه الأمة، ومن ذلك ما يأتي :

* **أولاً**: محبتهم في الله رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ورضي عنهم.

فكيف لا يكون لهم تلك المحبة الصادقة في الله جَلَّوَعَلَا، وهم أهل الرفعة بنص كتاب الله ﴿يَرْفَعِ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة :١١].

كيف لا يُحب هؤلاء وهم أهل الخشية، ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر :٢٨]؟

كيف لا يحب هؤلاء وهم أهل الشهادة الصادقة ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران :١٨]؟

إذن أولى من يُحب في الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ بعد الأنبياء والصحابة هم من بعدهم من أئمة الهدى من التابعين وأتباعهم ومن سار على نهجهم إلى هذا اليوم، حقهم على أهل السنة محبتهم.

✸ **ثانيًا**: إجلالهم وتوقيرهم.

فتوقير أهل العلم، ولاسيما من كان من سابقيهم وكبرائهم توقير للذي يحملون في صدورهم، هؤلاء يحملون العلم الشريف، يحملون العلم النقي، يحملون كلام الله وكلام رسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وينزلون هذا وهذا محلّه بلا إفراط ولا تفريط، فلا شك أنّ من حقهم أن نُنزلَهم منازلهم، إنه لا يستوي أهل العلم وغيرهم ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر :٩].

✸ **وأمر ثالث**: ذكرهم بالجميل والثناء عليهم ونشر محاسنهم.

كما قال المؤلف رَحِمَهُٱللَّهُ : **(لَا يُذْكَرُونَ إِلَّا بِالْجَمِيلِ)** وهذا فرعٌ عن صادق حبهم في الله جَلَّوَعَلَا وعن صادق توقيرهم وإجلالهم.

ونحن أحوجُ شيء إلى هذا الأمر في هذا الزمان، فإنّ أهل الشر والضلال يريشون سهامهم ليل نهار للطعن في أهل العلم وإبطال أيّ مزية لهم وإلغاء أي جهد وإبعاد الناس عن فهمهم وتأصيلهم وتقريرهم. فالناس بحاجة في هذا الزمان إلى أن يعرفوا قدرهم وأن يأتموا بهم وأن يأتسوا بهم ولا سيما "الجيل الصاعد" كما يقال.

ناشئة هذه الأمة تحتاج إلى هذه القدوات، تحتاج إلى أن يحبَّب إليهم أئمة الهدى وعلماء الإسلام.

اليوم ومع على الأسف الشديد النوازع عن هذه التربية الصادقة الجادة على إجلال هؤلاء ومعرفة أخبارهم والاقتداء بهم النوازع كثيرة تجد الواحد من ناشئة المسلمين ربما يقف أمامك صامتًا مدة طويلة إذا سألته عن أسماء العشرة المبشرين بالجنة! بينما لو سألته أن يعد لك عشرة من أهل التفاهة الذين يُضخمون في هذا الزمان لأعطاك عشرين وثلاثين، هذا واقع مؤسف، وحرِّك ترَ وجرب تعرف!

إذن طلاب العلم والدعاة إلى الله جَلَّوَعَلَا بحاجة إلى أن يعتنوا بهذا الأمر، أن يبثوا في الناس سير هؤلاء الأئمة الصالحين المصلحين ويُحببوهم إلى قلوب المسلمين ولاسيما إلى الناشئة. هذا من الأمر المهم الذي لا ينبغي الغفلة عنه.

الناس بحاجة إلى قدوات في كل زمان ومكان، فإذا ما أقيم القدوات الصالحون أقيم بدلاً عنهم غيرهم وحدث ولا حرج بعد ذلك عن المفاسد التي تترتب على هذا، والواقع أكبر شاهد.

* **الأمر الرابع**: الذبُّ عن أعراضهم والدفاع عنهم.

وهذا من حق الإسلام والعلم، وهذا من الوفاء بحقِّهم علينا، فكم لهؤلاء العلماء من حق عظيم علينا نحن معشر أهل هذا الزمان المتأخر.

إذن لا بد من أن تُصدَّ عادية هؤلاء الذين يستطيلون في أعراضهم وينهشون في لحومهم، فهذا من الأمر الذي لا ينبغي الغفلة عنه، بل ينبغي احتساب الأجر فيه.

* **وأمر خامس**: التوسط في حقهم واجتناب الغلو.

فمحبتهم وتوقيرهم شيء وتقديم قولهم على الوحي واجبِ الاتّباع شيء آخر، لا بد من التفريق بين الأمرين.

منزلة أهل العلم منزلة عليّة، ولكن الحق أولى بالاتباع من كل حبيب إلينا ومن كل معظم عندنا.

إذن لا بد من التفريق بين الأمرين وما أكثر الخلط بينهما!

يُظَنُّ أن منزلة العالم تقتضي أن يُتبَع على قوله ولو أخطأ فيه ولو جانب الصواب، والأئمة على فضلهم وجليل مكانتهم ليس بمعصومين، فقد يكون ثمة اجتهاد خاطئ لا يجوز اتّباع العالم من المتقدمين أو المتأخرين عليه.

هذا بعض ما يتعلق بحقهم رضي الله تعالى عنهم ورحمهم.

ثم إنَّ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقب بأمرٍ مهم لابد من التنبه له قال: **(وَمَنْ ذَكَرَهُمْ بِسُوءٍ فَهُوَ عَلَى غَيْرِ السَّبِيلِ)**، نعم من ذكر أئمة المسلمين من السلف الصالحين ومن تبعهم من الخالفين، لا شك أنَّه على غير السبيل المرضي، لا شك أنه مفتتحٌ باب ضلالة، لا شك أنه يجر نفسه إلى ما لا تحمد عقباه، فإنَّ القدح في أهل العلم ولا سيما للكبراء أمرٌ عظيم قد يبلغ بصاحبه إلى

حدِّ الكفر بالله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وذلك إذا كان الذم والسبُّ راجعًا إلى العلم الذي يحملون من علم الكتاب والسنة، إذا كان بغضهم والطعن فيهم راجعًا إلى كونهم حملوا هذا العلم وبثوه في الناس ونشروا فيهم فقه الكتاب والسنة، فتولدت الأحقاد ممّن ضلّ وأضلّ فصار يطعن فيهم لهذا السبب؛ فهذا لا شكّ أنه قد وقع في ردة عن دين الله جَلَّ وَعَلَا؛ لأنّ سبه وطعنه راجعٌ إلى آيات الكتاب وأحاديث السنة، والله جَلَّ وَعَلَا يقول: ﴿**قُلْ أَبِاللهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِؤُنَ * لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ**﴾ [التوبة :٦٦- ٦٥].

وأمّا إن لم يبلغ الأمر هذا الحد فلا شك أنَّه وقع في معصية ربّما يكون واقعا في كبيرة؛ ولذلك وجدنا العلماء ممّن صنف في الكبائر ومن غيرهم ينصون على أنّ الوقيعة في العلماء والاستطالة في أعراضهم أنّها كبيرة من الكبائر، والنماذج والشواهد من كلامهم كثيرة: افتح أي كتاب شئت من هذه الكتب المصنفة في المناهي، في الزواجر تجد التنصيص على هذا الأمر، وما ذاك إلا لأن هذا الأمر عظيم يترتب عليه من المفاسد شيء كثير خاصٌ وعامٌّ.

وإنني أقول: إن الذي يرد هذا المورد الآسن من حيث الطعن في أهل العلم فقد يُبتلى بأمر عظيم؛ لأنَّه نهش في لحوم مسمومة، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الصارم المسلول»: (ومن الكلام السائر "لحوم العلماء مسمومة")، وهذا المعنى قد سبقه إليه كثير ولحقه فيه كثير كابن عساكر والذهبي وغيرهما من أهل العلم.

وقد يُبتلى هذا الذي نهش في اللحوم المسمومة بأمر عظيم، وقد قيل: (لحوم العلماء مسمومة من شمها مرض ومن أكلها مات)، قد يُبتلى من يقع في

العلماء بالثلب قد يبتلى قبل موته بموت القلب، ولا أقل من أنَّه قد يصاب بذلة وحقارة في الدنيا جزاءً على ما اقترف.

في «تاريخ الإسلام» للذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترجمة عبد الله بن سلمة الأفطس، وهذا الرجل ذمه كثير عند أهل العلم، والطعن في ثقته مشهور، وكان سليط اللسان على أهل العلم؛ كذّب سفيان، وطعن في غُنَدر، وقال في القطان "هذا الأحول"، الشاهد في هذا أن الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقّب على هذا بكلمة حسنة فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَكَذَا سُنَّةُ اللهِ فِي كُلِّ مَنْ ازْدَرَى بِالْعُلَمَاءِ بَقِيَ حَقِيرًا)، هذه كلمة ينبغي أن تعلق في الأذهان وأن يتنبه الإنسان لها؛ إذن الوقيعة في أهل العلم لا شك أنه أمر عظيم، وصدق وبرّ حينما قال: (وَمَنْ ذَكَرَهُمْ بِسُوءٍ فَهُوَ عَلَى غَيْرِ السَّبِيلِ).

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَلَا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَنَقُولُ: نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

لا شكّ أنّ من المعلوم بالضرورة كما بيّن هذا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى» في الجزء الثاني أنه من المعلوم بالضرورة من دين الإسلام أنَّ الأنبياء والرسل أفضل من الأولياء الذين ليسوا أنبياء ولا رسلًا.

والله جَلَّ وَعَلَا بعد أن ذكر عددًا من الأنبياء قال: ﴿**وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ**﴾ [الانعام :٨٦]، وفضيلتهم ورفعة درجتهم على كلِّ أحد على الأولياء وغيرهم هذا أمرٌ لا شك فيه ولا ريب عند جميع المسلمين، هذا معلوم بالضرورة الأنبياء والرسل عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أفضل من جميع الأولياء، بل نبي واحد أفضل من جميع الأولياء بالإجماع المعلوم بالضرورة.

وقد نبه المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ على هذه المسألة؛ لأنَّ طوائف من أهل الضلال قد انحرفت عن هذه الجادة؛ فقالوا: بـ(تفضيل الأولياء على الأنبياء)، وهؤلاء كثير في الماضي وفي الحاضر، من أولئك كما ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ:

- ملاحدة اليهود والنصارى، فإنّ من هؤلاء من كان يفضل الحواريين على بعض الأنبياء والمرسلين.
- وممّن نُسِبَ إليه هذا: الكرامية -والله أعلم بصحة هذه النسبة-.

➢ **وممن قال بهذا**: الفلاسفة، والأمر فيهم واضح مشهور لا يمتري فيه أحدٌ عرف أخبارهم؛ فإنَّ هؤلاء ولاسيما من الغلاة منهم؛ كالفارابي، ومُبَشِّر بن فَاتِك وغيرهما كانوا يفضلون الفيلسوف على النبي، فالفيلسوف هو أبلغ من بَلَغَ درجة الوَلاية عندهم، فهؤلاء يرون (أنّ النبي إنّما تخيّل في حق الله عَزَّوَجَلَّ وحق اليوم الآخر ما ليس مطابقًا للواقع، ثم خيّل هذا للناس)؛ يعني أخبر بما هو كذب، ولم يكن يعلم ذلك! أمَّا الفيلسوف فإنه يعلم الحقيقة ويعلم أنّ هذا غير صحيح، فما يُضاف إلى الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ من هذه الأسماء والصفات العظيمة الجليلة كلها غير صحيحة، فالله جَلَّ وَعَلَا عندهم لا يتصل بصفة، فالفيلسوف وصل إلى الصواب وصل إلى الحق، وأما النبي فإنه ما وصل إلى ذلك، فكان الفيلسوف أعلم وأفضل، ولا شك أنَّهم ليسوا جميعًا على هذا المذهب؛ فابن سينا ومن تبعه لم يكونوا على هذا، بل كانوا يفضلون النبي على الفيلسوف؛ لأنه في زعمه كان يعلم أن هذا خلاف الواقع، لكنه وقع في الكذب لأجل مصلحة الجمهور كما يقولون، فهو على كل حال إن خرج من كفر فقد وقع في كفر آخر حيث نسب الكذب إلى الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

➢ **وصنفٌ رابع**: وهم من أشهر القائلين بهذا القول الباطل وهم الرافضة قبَّحهم الله، بل أقول إنهم كثير من الرافضة أو أكثرهم، وذلك أنّ كثيرًا من الرافضة كانوا يقولون: بـ(تفضيل الأئمة الاثني عشر على الأنبياء أجمعين بمن فيهم رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

- وبعضهم كان يستثني النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فحسب.
- وبعضهم كان يُضيف إليه في الاستثناء أولي العزم من الرسل.

أما بقية الأنبياء والمرسلين فهؤلاء جميعًا عندهم أقل رتبة من الأئمة الذين اعتقدوا فيهم الإمامة، وليس هذا أمرًا مستغربًا إذا كانوا قد أضافوا إلى الأئمة صفات من صفات الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ فكيف يُستغرب بعد هذا أن يكونوا قد فضلوا الأئمة على الأنبياء؟ وهذا كما ذكرتُ لك كثير في كلامهم قاله من أئمتهم؛ كالصدوق، والحرّ العاملي، ومن المتأخرين: الخميني، وجعل هذا من ضرورات مذهبهم.

- ومنهم من لم يقل بالتفضيل، لكنَّه قال بالتسوية؛ فالأنبياء في درجة الأئمة، وهذا ليس ببعيد عنْ ما قبله في الضلال والكفر.

-وبعضهم يفضلون، ولكن يستثنون أولي العزم، فأولو العزم من الأنبياء أفضل عند هؤلاء من الأئمة، لكن من عداهم فهم في منزلة سواء؛ الأئمة والأنبياء في منزلة سواء.

-ومنهم من توقف، ورأى أنّ الأدلة من الجانبين متكافئة؛ فقال: بالتوقف.

-ومنهم -والإنصاف يقتضي أن يُقال بهذا وهو: -من قال بتفضيل الأنبياء على الأئمة.

ولكن لتعلم -يا رعاك الله- أن القول المعتمد عندهم، بل الذي نُقل فيه إجماعهم، هو: تفضيل الأئمة أو على الأقل مساواتهم بالأنبياء.

فهذا من جملة الضلالات والكفريات التي عليها القوم قبحهم الله.

➢ **وتبقى بعد ذلك فرقة خامسة**: هي أشهر الفرق المنتسبة إلى الإسلام التي قالت: بتفضيل الأولياء على الأنبياء، وهؤلاء هم: غُلاة الصوفية وملاحدتهم، ورأس هؤلاء وإمامهم: ابن عربي الطائي، فإنه قد قال: بـ(تفضيل

الوليّ على النبي)، وقد يقول: بـ(تفضيل خاتم الأولياء على خاتم الأنبياء)، بل قد يقول: (إنّ خاتم الأنبياء ينتفع ويستفيد من خاتم الأولياء ويغرف من معينه) -قبحه الله-؛ ولذلك قال في كتابه «لطائف الأسرار»:

سماءُ النبوة في برزخ دوين الولي وفوق الرسول

يعني سبحان الله عكس القضية! عند هؤلاء أن الدرجة الدنيا هي للرسول، أعلى منها النبي، أعلى منهما الولي مع أنّ الحق بالعكس، فالرسول أفضل من النبي، والنبي أفضل من الولي، ولكن ﴿**وَمَنْ يُرِدِ اللهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللهِ شَيْئًا**﴾ [المائدة: ٤١].

وسبب هذا القول عندهم: هو زعمه وزعمهم أنَّ الولي يتلقى عن الله مباشرة، أو كما يقول ابن عربي: (إنَّه يتلقى من المعدن الذي يتلقى منه المَلَك الذي يُبلِغ النبي)، فإنَّ النبي يتلقى من الملك أو من التخيّل، التخيل هو الملك عنده، والملك يرجع إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أو إلى العقل الفعال، على خلاف بينهم في ذلك على طريقة الفلاسفة، وغالب مادة ابن عربي هي المادة الفلسفية.

المقصود أنه يقول الولي يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه المَلَك الذي يُبلِّغ النبي؛ لذلك كان أفضل! وبناء على هذا جاء بتلك الفرية الكُفرية العظيمة وهي: (أن خاتم الأولياء -وهو يريد نفسه- أنه أفضل من خاتم الأنبياء وهو نبينا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فقبحا له!

وهذه المسألة هي من جملة الضلالات التي وقع فيها هؤلاء الزنادقة من غلاة الصوفية، وإلا فإنّ لهم شطحات وضلالات كثيرة في باب النبوة منها ما مر بك من تفضيل الولي على النبي.

وأنبهك هنا إلى بعض التشغيب والتلبيس من بعض المعاصرين الذين زعموا أنَّ أهل السنة ما فهموا كلام ابن عربي فطعنوا فيه بغير حق، فيزعمون أنّ (ابن عربي ومن وافقه إنَّما يقولون إن الولاية أفضل من النبوة، والنبي له جهتان: هو من جهة ولي ومن جهة نبي، فجهة الولاية عنده أفضل من جهة النبوة)، **وهذا الكلام باطل لا شكّ فيه:**

فأولا: فضيلة النبوة لا شك أنها أفضل من فضيلة الوَلاية، وكون الله جَلَّوَعَلَا اختار هذا النبي واصطفاه بالنبوة والرسالة، فلا شك أنَّ هذا هو أول ما فُضِلَ به النبي على سائر الخلق ﴿**إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالاتِي وَبِكَلامِي**﴾ [الأعراف :١٤٤]. فلا شك أنَّ فضيلة النبي ومنزلته التي فاق بها جميع الناس كونه نبيًا.

ثم إننا نقول: إنَّ هذا الكلام غير صحيح وهذه محاولة بائسة للدفاع عن هؤلاء الضالين، ياالله العجب أيريد هذا ابن عربي ثم يقول: إن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء، هل يتأتى هذا؟ هل يكون هذا صحيحًا وهؤلاء الزنادقة يقولون: (لقد خضنا بحارًا وقف على ساحلها الأنبياء)؟ أهذا صحيح؟ وابن عربي يقول بخط يده (إنه إذا كان النبي قد أخبر عن نفسه أنه تلك اللبنة فأنا اللبنتان؛ لبنة ذهبية ولبنة فضية- الفضية هي الظاهر والذهبية هي الباطن-، فالنبي إنما كان لبنة وهو -قبحه الله- لبنتان)، الرجل لا يتكلم عما يريده هؤلاء، بل هو يعي ما يريد ويعي ما يقول، فهو يصرح تصريحًا لا لبس فيه أن الوليّ أفضل من النبي وليس أن الولاية أفضل من النبوة والنبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وإخوانه من الأنبياء قد جمعوا بين الأمرين، هذا ليس هو مراد هذا الرجل.

أقول ثمت انحرافات عند هؤلاء أخرى كثيرة، من ذلك:

زعم بعض زنادقتهم: (أن النبوة مكتسبة وأنه يمكن بالرياضة والخلوة والجوع يمكن أن يصل الإنسان إلى ما وصل إليه النبي، بل ربما يرتقي فوقه ويعلو عليه) كما ذهب إلى هذا من ذهب من هؤلاء الضالين؛ كالسهروردي، وابن سبعين.

ابن عربي كان أذكى من هؤلاء ما تجرأ أن يقول إن الإنسان يمكن أن يصل إلى درجة النبوة؛ لأنَّ هذا ظاهر الضلال، فأتى بهذه الكذبة، وهي: (أن الولي أفضل من النبي)، فمثل هذه قد تنطلي، أما الأولى فلا تنطلي فذهب إلى ما ذهب إليه.

ومن فروع القولين السابقين قول ثالث: وهو (زعمهم أنه يمكن الاستغناء بالوَلاية عن النبوة؛ لأن الفيض الذي يفيض على الأولياء وتلقيهم عن الله مباشرة في زعمهم يغنيهم عن الأخذ عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، هذا أخذ بواسطة والأول أخذ بلا واسطة.

ومن قبيح ما وقع فيه الغزالي أنه نص على هذا المعنى وذلك في قوله في كتابه «مشكاة الأنوار»: (في الأولياء من يكاد يشرق نوره حتى يكاد يستغني عن مدد الأنبياء). ما أضل هذا الكلام وما أقبحه! وهو على نهج الفلاسفة بالاستغناء بالعقل عن الوحي، حتى ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن بعض الفلاسفة أنه قال: (لو كان كل الناس مثلي لما احتاجوا إلى الأنبياء)، لو كان الناس مثلي بلغوا درجة العليا من هذا العلم الثمين الذي هو الفلسفة ما احتاج الناس إلى الأنبياء.

ونتج عنْ ما سبق أمرٌ قبيحٌ رابع: وهو القدح في الأنبياء عليهم الصلاة والسلام؛ ولذلك قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ابن عربي: (من عادته القدح في الأنبياء ومدح الكفار)؛ لذلك إذا قرأت في كتبه في «الفتوحات» وفي غيره تجد أنه يقدح في الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ كنوح وموسى وغيرهما عَلَيْهِمُ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، بل ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الجزء الثالث عشر من الفتاوى أنه حدثه الثقة الذي رجع عن مذهبهم قال يحكي حاله السابق: (إنهم يبغضون النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بل ويلعنونه)! لعنة الله عليهم قبحهم الله وعاملهم بعدله، وذلك أنه جاء بالفرق بين الله جَلَّ وَعَلَا وخلقه وهم لا يريدون هذا، والعجيب أن شيخ الإسلام حكى عنه أيضًا قال: (إننا كنا إذا سمعنا نباح الكلب سجدنا يقول هذا صوت الله)، فقال شيخ الإسلام: (لماذا لم تعتبروا النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو الله أيضا وبالتالي فإنكم لا تبغضونه ولا تلعنونه؟)، يقول: (لا هو أتى بالفرق فنحن لا نقبل هذا منه) قبحهم الله!

المقصود أن هذا باب واسع مما وقع في هؤلاء الزنادقة من القدح الصريح أو الموارب للأنبياء والرسل عَلَيْهِمُ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

ويتبع كلما سبق أيضا أمرٌ خامس: وهو دعوة بعض هؤلاء الزنادقة؛ كابن عربي (أن نبوة التشريع تنقطع وأما نبوة التحقيق فلا تنقطع)، ويريد بنبوة التحقيق الوَلاية التي عليها التي مقتضاها الأخذ من الله جَلَّ وَعَلَا مباشرة.

وهذا وغيره كثير كله من جملة الضلالات والإفك العظيم الذي وقع فيه هؤلاء الضالون والذين لهم اليوم من يثني عليهم ويمدحهم ويروج لعقائدهم ويزيّن في أعين الناس مذاهبهم!

هذا والله مقام جهاد عظيم على من قدر الله عَزَّوَجَلَّ حقّ قدره وآمن بالنبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ حق الإيمان أن ينهض لله جَلَّوَعَلَا بصدق في الدفاع عن الاعتقاد الصحيح وأن ينصر الله جَلَّوَعَلَا وأن ينصر نبيه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأن يدفع إفك هؤلاء الضالِّين المضلين.

هذه المقالات وأمثالها كثيرة جدًا، اليوم وصلت إلى جميع الناس مع الأسف الشديد أو إلى كثير منهم لم يكن الأمر على ما كان عليه الحال في السابق هذه آراء في كتب محدودة الاطلاع أليس كذلك؟ أين يجد الإنسان كتاباً من كتب ابن عربي في السابق هذا الأمر بعيد المنال، صعب يحتاج إلى جهد. أما اليوم الأمر هو في غاية السهولة ليس بينك وبينه إلا كما يقولون "ضغطة زر" تضغط زر ينزل في جهازك ما شئت من هذه الكتب الضالة، بل مكتبات كاملة يمكن أن تنزلها ولا تجد حقوقًا لها من كتب هؤلاء الملاحدة من الاتحادية أو الفلاسفة أو غيرهم. تسهيل، ناهيك عن كتب ومواقع ومنتديات وفضائيات تزيِّن هذه المذاهب وتُحسِّنها وتؤوِّل كلام أربابها؛ فينخدع الجاهل، وأضعف الإيمان أن يبقى كثير من الناس في شك أين الصواب، الحق مع من؟ مع هؤلاء الذين يقولون إنّهم أهل السنة والجماعة وأتباع الأثر أم مع هؤلاء الصوفية؟ أم مع أولئك الفلاسفة؟ أم مع المتكلمين الجهمية؟ أم مع من؟ اختلط كما يُقال الحابل بالنابل مع الأسف الشديد وعظُم الخَطْب!

فطلاب العلم القادرون على دفع هذا الإفك أظنّ أن ذمتهم لا تبرأ إلا بأن ينهضوا بما يستطيعون ﴿**لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا**﴾ [البقرة:٢٨٦]، أن ينهضوا

بواجب البيان والتحذير وبيان الحق ونشر الاعتقاد الصحيح. والله جَلَّ وَعَلَا أعلم[٩٥].

(٩٥) إلى هنا تمام **المجلس (الخامس والأربعون)**، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الثلاثاء الواحد من شهر ذي القعدة، سنة ست وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته ساعة وأربع دقائق.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ، وَصَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

قوله (وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ) الضمير هاهنا عائد إلى الأولياء المذكورين قبل هذه الفقرة: (وَلَا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ....) إلى آخر ما ذكر، وهذا قد مضى الكلام فيه.

والغالب أنَّ أهل العلم يُثَنُّونَ على مسألة (النبوة) بذكر مسألة (كرامات الأولياء)، وذلك أنَّه لا كرامة إلا بنبوّة؛ بمعنى: أنَّ كرامة الولي لم تكن إلا لاتِّباعه للنبي؛ فهذا وجه الارتباط الوثيق بين البابين: الباب المتعلِّق بـ(النبوة)، والباب المتعلِّق بـ(كرامات الأولياء).

وسبق الكلام عن الأولياء، وذلك عند قول المؤلف رحمه الله: (وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ)، وعرفنا في ذاك المقام أنَّ المراد **بالولي في الاصطلاح هو: كل مؤمن تقي غير نبي.**

والمؤلف رحمه الله أراد ها هنا أن يبيّن منهج أهل السنة والجماعة في هذا المقام وأنّهم فيه وسطٌ بين الغلاة والجفاة؛ فأهل السنة والجماعة في هذا المقام وسطٌ بين الغلاة الذين بالغوا في شأن الكرامات -كما سيأتي التنبيه عليه-، والجفاة الذين أنكروا هذه الكرامات.

وقول المؤلِّف ها هنا: (وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ، وَصَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ) يريد به أننا نؤمن ونصدِّق بجنس

كرامات الأولياء، وأنَّ للأولياء كرامات إذا شاء الله سبحانه وتعالى إجراءها على يد من شاء منهم فإنها تقع.

وكذلك نصدق بما صحَّ وقوعه منها؛ إذ الكذب والتهويل في هذا الباب كثير، ولو نظرت في الكتب التي صنّفها أهل الخرافة في كرامات الأولياء من نحو «الطبقات الكبرى» للشعراني، أو «جامع كرامات الأولياء» للنبهاني؛ لوجدت المضحك المبكي، فكثيرٌ من هذه الأشياء التي تُذكر ويروُونها يقطع كلُّ عاقلٍ بأنَّها كذبٌ محضٌ، وأنَّها خرافةٌ قطعًا.

فهذه الكلمة في الحقيقة كانت في محلِّها (وَصَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ)؛ يعني من الروايات التي فيها إضافة الكرامات إليهم.

والخلاصة أنَّ من أصول أهل السنة والجماعة: التصديقَ بكرامات الأولياء.

وكراماتُ الأولياء المراد بها: ما يجريه الله سبحانه وتعالى من خارقٍ للعادة على يد وليه المؤمن لحجةٍ أو حاجة.

فهذا الخارق للعادة -وهو المعروف بـ(الكرامة)- يجريه الله تبارك وتعالى لحجة لأجل نفع للدين، أو لحاجة إما أن تكون خاصة بالمؤمن أو عامَّة له ولغيره.

وهذه الكرامات في الجملة راجعةٌ إلى ثلاثة أنواع:

- **النَّوع الأول:** أن تكون من جنس العلوم والمكاشفات، ومن ذلك: الكرامة التي جرت لعمر رضي الله عنه في القصة المعروفة (يا سارية الجبل).

- **والنَّوع الثاني:** أن تكون من جنس القدرة والتأثيرات؛ كما جرى لخالد رضي الله عنه من (شرب السُّم).

- **والنَّوع الثالث**: أن تكون راجعة إلى الاستغناء عن الحاجات البشرية؛ كما جرى لـ(أصحاب الكهف).

فالكرامات من حيث أفرادها لا تعدُو أن تكون راجعةً إلى واحدٍ من هذه الأنواع الثلاثة.

وضوابط الكرامة عند أهل السنة والجماعة يمكن تلخيصها فيما يأتي:

✸ **أوّلًا**: الاعتماد في الدِّين إيمانًا أو دعوة إنَّما هو على الدليل لا على الكرامة.

فالكرامة لا يصح ألبتة أن يكون عليها الاعتمادُ في الدين، لا من جهة الإيمان والثبات عليه؛ فمتى ما جرت الكرامة ثبت الإنسان، وما لم تجر يرتاب أو يشك أو يرجع على عقبيه! الأمر ليس كذلك قطعا، فلا اعتماد ولا معول على الكرامة في شأن الدِّين لا من جهة الإيمان، ولا أيضًا من جهة الدعوة وبثِّ هذا الدين ونشره في الناس وتعليقهم به لا ينبغي أن يكون المعول والمعتمد على هذه الكرامة، إنَّما المقام مقامُ حجةٍ وبرهانٍ ودليلٍ من الوحي من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، هكذا ينبغي أن يكون المُعوَّل والمعتمد في شأن هذا الدِّين الكريم.

✸ **الضابط الثاني**: الأصلُ في الكرامة أن تُوهب ولا تُطلب.

قد يكون لهذا استثناء لكني أذكر لك الأصل، فالأصل أنَّ عباد الله الصالحين وأولياءه المتقين ليسوا طالبي كرامة ولا يسألونها ولا يبحثون عنها، بل إنَّك تجدهم إذا شاء الله سبحانه وتعالى جريان شيء منها على أيديهم تجدهم يخافون ويُصابون بالقلق من جريانها على أيديهم، مع كونهم يشكرون

الله عز وجل على نعمته، لكنَّهم من طرفٍ آخر يصابون بالخوف والوجل؛ لأنَّهم يخافون على أنفسهم أن تُصاب بالغرور والإعجاب، أو أن تكون استدراجًا من الله تبارك وتعالى، ولذلك هم أحرصُ شيء على إخفائها.

إذن الشأن في الكرامة أنها هبةٌ من الله سبحانه وتعالى لا ينبغي الحرص عليها.

✸ **الضابط الثالث**: المرجعُ في الكرامة إلى الله لا إلى الولي.

الوليّ الذي جرت الكرامة على يديه ليس منه شيء ولا إليه شيء، إنَّما الأمر راجعٌ إلى الله سبحانه وتعالى مشيئةً وخلقًا، فهو الذي شاء جريان هذه الكرامة، والأمر كلُّه راجعٌ إليه سبحانه وتعالى؛ فبناءً على هذا لا يجوز أن تتعلق القلوب بأصحاب الكرامات، إنَّما يجب أن تتعلق القلوب بخالقها، فالأمر لله من قبل ومن بعد.

✸ **الضابط الرابع**: الكرامةُ لا تكون معصية.

وهذا بيّن واضح لا إشكال فيه، فإنَّ الكرامة هبةٌ من الله سبحانه وتعالى، وتفضلٌ منه تبارك وتعالى على عبده، والله جل وعلا لا يتفضل على عباده بالمعاصي، فالله سبحانه يتنزه عن ذلك، وإنَّما ذُكر هذا الضابط لأجل أن يستبين لك أنَّ كثيرًا مما يذكره أهل الخرافة والتصوف من كراماتٍ وهي في حقيقتها معاصٍ أو مؤذياتٌ لعباد الله تبارك وتعالى ثم يدرجونها في الكرامات أنَّ هذا محضُ خطأ واقعٌ من هؤلاء.

أقول كثير من هذه الكرامات التي تُذكر في تلك الكتب إن دققت فيها وجدتها لا يمكن أن تكون كرامةً إن صحَّ ثبوتها، وذلك لأنَّ فيها طرفًا مما لا

يَحِلُّ، ولا يجوز أن يُفعل. فبناءً على هذا ينبغي التفريق بين الكرامة وما يُدَّعى أنَّه كرامة.

✸ **الضابط الخامس** الاستقامة أعظمُ كرامة.

-إي وربِّ السماء- أعظم ما يكرم الله سبحانه وتعالى به عبده هو أن يثبته على هذا الدِّين، وأن يجعله مستقيمًا عليه قائمًا بحدود الله تبارك وتعالى، إنّها والله لكرامة وأعظِم بها من كرامة!

وبناء على هذا يقول أهل العلم: كن طالبًا للاستقامة لا للكرامة.

الكرامة الحقّة هي: أن ينجيك الله سبحانه وتعالى من عواصف الفتن والمشككات والشبهات والشهوات في هذه الأزمنة التي أظلم فيها الحال إلّا من نور الوحي الذي صار غريبًا عند كثير من الناس مع الأسف الشديد، ففي خضمِّ هذه المُبعدات والصوارف عن الحق:

- أن يَثْبُتَ العبدُ على دين الله جل وعلا.
- أن يكون مُحَكِّمًا للكتاب والسنة.
- أن يكون طالبًا لعلم الوحي.
- أن يكون حريصًا على تطبيق ما أمر الله جل وعلا به، والنأي بنفسه عن ما حرّم الله عليه، هذا والله شيء عجيبٌ وشأنٌ عظيم!

إذن كن طالبًا للاستقامة لا للكرامة؛ فإنَّ الاستقامة حقُّ الله على العبد، وطلبُ الكرامة طلبٌ لحظِّ النفس. فهنيئًا لمن كان هَمُّه أن يسعى في أداء حق الله عليه لا في طلبِ حظِّ نفسه.

✸ **الضابط السادس**: -وقد مضى فيما أظنّ حينما تكلمنا عن مسألة الوَلاية الإشارة إلى هذا الضابط- وهو: لا تلازمَ بين الوَلاية والكرامة.

الكرامة بالمعنى الخاص الذي هو الخارق للعادة لا تلازم بينه وبين الولاية؛ فقد يكون العبد من أولياء الله بل من أعظم أولياء الله، ومع ذلك لا يجري على يده أي خارق للعادة طول حياته، وهذا لا يؤثر في درجته ولا في منزلته، ولا ينبغي أن يصاب بشيءٍ في نفسه من الشكِّ أو أن يشك فيه غيره، أين الكرامة إن كان من عباد الله الصالحين؟ لا والله لا تلازم بين الأمرين!

وبناء على هذا لنا أن نقول: للولي كرامةٌ لازمة، وكرامةٌ غير لازمة.

-**أمَّا الكرامة اللازمة** التي لا يمكن أن يكون العبد وليًّا لله حقًا من أهل درجات الإيمان ومراقي التقوى لا يمكن إلا أن يكون عليها، وهذه الكرامة هي الاستقامة على طاعة الله تبارك وتعالى.

-**وثمّت كرامة غير لازمة** قد تقع وقد لا تقع، فلا تلازم البتة بين هذه الكرامة والولاية، وتلك هي الأمر الخارق للعادة.

هذه ستة ضوابط فيها خلاصة منهج أهل السنة والجماعة في شأن الكرامة.

أمَّا المخالفون للحق في هذا المقام فإنَّهم طوائف يمكن تلخيصهم فيما يأتي:

أوّلا: الغلاة في الكرامة؛ وهم -كما قدّمت- أهل الخرافة والصوفية، وأهل الطرق، فهؤلاء قد بالغوا في شأن الكرامة مبالغةً عظيمة؛ حتى إنَّهم جعلوا الملازمة ملازمةً تامّةً بين الوَلاية والكرامة، فلا وَلاية إلا بكرامة. وصار المعوّل

عندهم في شأن الدِّين إنما هو على حصول الكرامة، ولربما كانت عندهم مدرجةً إلى خلع أوصاف الألوهية والربوبية على من يُدَّعى أنَّه ولي.

فلا شك أنَّ هؤلاء أخطأوا الطريق وضلوا السبيل في شأن هذه الكرامة.

الفريق الثاني: هم الذين أنكروا كرامات الأولياء؛ فزعموا أن لا وقوع لكرامات ولا صحة لما يُدّعى من جريانها على يد عباد الله الصالحين.

وهذا في الحقيقة يشبه إنكار المحسوسات؛ فإنّ وقوع الكرامات شيءٌ لا يمكن إنكاره، فهو من الأمر المستفيض الذي يعرفه الناس وتواتر عندهم، ناهيك عمَّا جاء من أدلّة عليه في كتاب الله وفي سنة رسوله صلى الله عليه وسلم وفي آثار الصحابة.

والأمر في ذلك كما قال السفاريني رحمه الله:

وَمن نفاها من ذَوي الضلال فقد أَتَى فِي ذَاك بالمُحال

فأتى بشيء في الحقيقة أشبه شيء بإنكار المحسوسات -كما قدّمتُ لك.

ووافقهم على هذا ابن حزم فإنه كان ممن ينكر هذه الخوارق للعادة.

والشبهة عند هؤلاء المنكرين مرجعها إلى: أنَّه لو جرت هذه الخوارق على يد غير الأنبياء؛ لأدّى هذا لاختلاط الحجة على العباد، فلا يستبين للنَّاس النبي الصادق من غيره، لأنَّ هذا يجري على يده خارقٌ وهذا يجري على يده خارقٌ، فكيف يميز النَّاس بين الصادق والكاذب!

وهذه في الحقيقة شبهةٌ ساقطة؛ وذلك أنَّ المعجزة الخارق للعادة الذي يجري على يد النبي مقترنٌ بدعوى النبوة، وكرامة الولي ليس فيها ادّعاء للنبوة،

فكيف يختلط حال من جرى عليه الخارق -بناءً على ما ذكروا- لمجرد وقوع هذا الخارق يختلط الأمر على الناس وتشتبه الأمور عليهم!

الخارق للعادة الذي هو من قبيل المعجزة أو ما اصطلح الناس على تسميته بـ(المعجزة) هذا مقرون بدعوى النبوة، وأمّا الكرامة فليس فيها ذلك، ولو ادّعى النبوة المدَّعي وهو متنبئ كاذبٌ سقط كونها كرامة؛ لأنَّه لم يعد وليًا، هذا شيطانٌ رجيمٌ، هذا متنبئٌ كاذبٌ!

وقد يقول قائل: لربما يدَّعي النبوة كاذبٌ، ربما يدَّعيها ممخرق ضالٌ فاجرٌ.

فنقول: عدنا الآن إلى مسألة التفريق بين النبي الصادق والمتنبئ الكاذب، وهذا من أسهل الأشياء، من أسهل الأشياء التمييز بين النبي الصادق والمتنبئ الكاذب؛ لأنّ النبي الصادق أحسن الناس، والمتنبئ الكاذب أخبث الناس، وقد قلنا سابقًا إنّ النبوة لا يدّعيها إلا رجلان : أصدق الناس وأحسنهم، أو أكذب الناس وأفجرهم. والتمييز بين هذا وهذا يتيسر لكل أحد؛ أن تميز بين أحسن الناس وأسوئهم هذا أمرٌ ليس بالعسير.

فبناءً على هذا يتبين لنا أنَّ ما ذكروا ليس بصحيح.

أمَّا الفريق الثالث الذي وقع في خطأٍ يتعلّق بالكرامة فإنَّهم الأشاعرة.

فالأشاعرة –وإن شئت فقل كثيرٌ منهم- ذهبوا إلى أنَّ الكرامة تقع، ولكن الإشكال عندهم هو أنَّهم يرون جواز وقوعها بلا حدٍّ؛ فأنواع الخوارق الثلاث عندهم متساوية، (معجزة النبي، وكرامة الولي، والأحوال الشيطانية التي تجري على أيدي الممخرقين الفاجرين) عند هؤلاء أنَّ هذه جميعًا متساوية؛ كلُّ ما

صحّ أن يكون معجزة صح أن يكون كرامة، بل صحّ أن يكون حالاً من الأحوال الشيطانية. الفرق فقط هو أن المعجزة يقترن بها دعوى النبوة.

ولا شك أن التسوية بين هذه الأمور الثلاثة غير صحيح. **والذي عليه أهل السنة والجماعة أن معجزات الأنبياء أعظم من كرامات الأولياء**، بل لا مقارنة بين هذه وهذه. معجزات الأنبياء في نفسها أعظم من كرامات الأولياء، فالبون شاسعٌ بين هذه وهذه، ولذلك لا يمكن أن يُنْزَلَ قرآن على ولي، لا يمكن أن تَخْرُجَ لولي ناقةٌ من صخرة، أو أن يُشق له قمرٌ شقًا حقيقيًا، هذه معجزات عظيمة جدًّا لا مقارنة بينها وبين الكرامات، ناهيك عن الأحوال الشيطانية.

إذن الأمر لا يقتصر على اقتران دعوى النبوة أو عدم ذلك، بل نحن نعتقد أنَّ معجزات الأنبياء أعظمُ وأكبر من كرامات الأولياء، ناهيك عن الأحوال الشيطانية. والله تعالى أعلم.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَنُؤْمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ: مِنْ خُرُوجِ الدَّجَّالِ، وَنُزُولِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ السَّمَاءِ، وَنُؤْمِنُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجِ دَابَّةِ الْأَرْضِ مِنْ مَوْضِعِهَا.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

ذكر رحمه الله ها هنا أربعةً من أشراط الساعة.

أشراط الساعة هي: علاماتها أو الآيات التي تسبقها ، العلامات التي تقع قبل قيام الساعة.

والله جلّ وعلا من رحمته قدّر أن يكون للساعة علاماتٌ وأشراطٌ وآياتٌ ليستفيق الناس من غفلتهم، فإذا وقع شيءٌ من أشراط الساعة وعلاماتها، فإنَّ النّاس -أو من شاء الله له الخير منهم- يستفيق من الغفلة ويرجع إلى نفسه بالتوبة والإنابة، يرجع إلى ربِّه تبارك وتعالى بالطاعة، والكفِّ عن الاغترار بالدنيا.

ناهيك عن أنها سببٌ من أسباب زيادة الإيمان والإيقان بصدق محمد صلى الله عليه وسلم، فإنَّ الناس إذا رأوا شيئا مما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم أنه سيكون في آخر الدنيا أو قبل قيام الساعة فإنهم يزدادون إيمانًا ويقينًا بصدقه عليه الصلاة والسلام.

المقصود أنَّ للساعة علاماتٌ، والله جلّ وعلا قد أخبر عن ذلك فقال سبحانه: ﴿**فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا**﴾ [محمد:٨].

ودأب كثيرٌ من أهل العلم المتأخرون على تقسيم أشراط الساعة إلى قسمين:

١) أشراط كبرى.

٢) أشراط صغرى.

وهذا التقسيم تقسيمٌ اصطلاحي ليس عليه دليل.

وكثيرٌ من المتقدمين إنَّما كانوا يذكرونها سردًا هكذا بدون اعتبار ترتيبٍ معين، لكن -كما ذكرتُ لك- تواضع المتأخرون على تقسيم أشراط الساعة إلى هذين القسمين.

وأكثرهم على أن الضابط الذي يَفْرِقُ الكبرى عن الصغرى هو: أنّ **(الكبرى)** هي: العلامات العشر الواردة في حديث حذيفة بن أسيد رضي الله عنه. وما سوى تلك العلامات فهي: **(الصغرى)**.

وذلك أنّ النبي صلى الله عليه وسلم خرج على أصحابه كما يقول حذيفة رضي الله عنه وهم يتذاكرون الساعة؛ فسألهم: «**مَا تَذْكُرُونَ؟**»، فقالوا: «**نَذْكُرُ السَّاعَةَ**» فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «**إِنَّهَا لَنْ تَقُومَ حَتَّى تَرَوْنَ قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ: الدُّخَانَ، وَالدَّجَّالَ، وَالدَّابَّةَ، وَطُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَنُزُولَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَثَلَاثَةَ خُسُوفٍ: خَسْفٌ بِالْمَشْرِقِ، وَخَسْفٌ بِالْمَغْرِبِ، وَخَسْفٌ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَآخِرُ ذَلِكَ نَارٌ تَخْرُجُ مِنَ الْيَمَنِ، تَطْرُدُ النَّاسَ إِلَى مَحْشَرِهِمْ**»، وجاء في رواية أنَّها تخرج «**مِنْ قَعْرِ عَدَنٍ**»، وفي لفظٍ: «**مِنْ قُعْرَةِ عَدَنٍ**».

المقصود أنَّ هذه هي العلامات الكبرى، وهي إن رأيت علاماتٌ حقًا كبرى ليست مألوفة ألبتة، ثم هي أيضًا متقاربة الوقوع، فلا يكاد يقع أولها إلا ويقع ما بعدها.

والمؤلف رحمه الله ساق منها أربعة أشراط، وبقي من هذه الأشراط العشرة: (الدخان، ويأجوج ومأجوج، والخسوف الثلاثة، ونار اليمن التي تطرد الناس إلى محشرهم).

وأشير إلى هذه العلامات الأربع التي ذكرها المؤلف رحمه الله.

قال: (مِنْ خُرُوجِ الدَّجَّالِ).

المسيح الدَّجَّال هو: مسيح الضلالة. وسمي مسيحًا؛ لأنَّه ممسوح العين. وسمي دجالا؛ لأنَّه كاذبٌ مموِّهٌ ممخرقٌ.

وهو رجلٌ من بني آدم، صفته: أنَّه قصير، أفحج، جَعْدُ الرأس، عينه اليمنى طافئة، وعينه اليسرى طافية، عيناه معيبتان، لكن عينه اليمنى عوراء، يعني ذهب ضوؤها لا تبصر، وعينه اليسرى طافية وعليها ظَفَرةٌ غليظة. ومن علاماته: أنه مكتوب بين عينيه كافر، يقرأ ذلك كل مؤمن، سواء كان كاتبًا أو لم يكن كاتبًا.

وهذا الرجل يخرج من جهة المشرق، وتحديدًا من خراسان؛ كما أخبر بهذا النبي صلى الله عليه وسلم، ويسير في الأرض فلا يدعُ مكانًا إلا دخله، اللهم إلا مكة والمدينة؛ فعلى أنقابها ملائكة يحرسونها، بل جاء في مسند أحمد بإسنادٍ صحيح أنَّه لا يدخل أربعة أماكن: المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم، وأيضا لا يدخل بيت المقدس ولا جبل الطور. فهذه مواضع محرَّمٌ عليه دخولها.

ويتبعه أناس كثرٌ، وأكثرهم من: اليهود، والترك، والأعراب، والنِّساء.

ولا شك أنَّ فتنته فتنةٌ عظيمة، بل ما خلق الله فتنة أعظم منه من لدن آدم إلى قيام الساعة، وذلك لأنَّ ما يجريه الله سبحانه وتعالى -وله سبحانه الحكمة البالغة- على يده شيء عظيم وفتنة كبرى، لا يَثْبُتُ أمامها إلا أهل الإيمان واليقين الذين ثبتهم الله تبارك وتعالى. ولذلك لعظيم هذه الفتنة شُرِعَ لنا أن نستعيذ بالله سبحانه من فتنته -كما لا يخفى عليكم-.

ولبثه في الأرض أربعون يومًا؛ يومٌ كسنة ويومٌ كشهر ويومٌ كأسبوع، وبقية أيامه كأيام الناس، ثم إنّه يقتله عيسى بن مريم يدركه بـ(باب لدٍّ) كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم، والذي يظهر والله أعلم أن (لدًّا) هي: مدينة اللد المعروفة اليوم التي هي قريبة من مدينة (يافا) التي يسميها اليهود: (تلّ أبيب).

فالمقصود أنَّ هذا خلاصة ما يتعلّق بالدجال. وأنبه إلى بعض الانحرافات التي وقعت في شأن هذا الرجل:

فأوّلًا: منكروه.

ثمت طوائف من أهل البدع من الخوارج والجهمية وبعض المعتزلة الذين أنكروا الدجال أصلًا، ولم يثبِتوا خروج رجل على هذه الصفة، وأنه يجري على يديه ما يُجريه الله سبحانه وتعالى من هذه الفتنة العظيمة.

ووافقهم على هذا من المتأخرين: كثير من العقلانيين ومن غيرهم؛ كمحمد عبده هذا العقلاني المعروف، وغيره من الحداثيين والعقلانيين كلّهم منكرون لما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من شأنه مع أن الأحاديث فيه متواترة.

ومن الانحرافات أيضًا: ما زعمه بعض الناس -وممّن ذهب إلى هذا ابن حزم- وهو أنَّ الذي يجري على يدي الدجّال ليس حقيقة، وإنما هو من سحر التخييل؛ يعني كما في شأن سحرة فرعون قبل أن يؤمنوا ﴿**يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى**﴾ [طه:٦٦]، فالشأن فيما يجري للدجال من وجود هذه الكنوز العظيمة التي تتبعه؛ كالعياسيب والجنة والنَّار وما إلى ذلك مما جاء كثيرًا في النصوص أن هذا كله ليس حقيقة، وإنما هو من قبيل سحر التخييل.

والعجيب أنَّ المؤلف أبو جعفر الطحاوي من القائلين بهذا مع الأسف، فإنَّه نصَّ على هذا في كتابه «شرح معاني الآثار»؛ حيث قرر هذا في المجلد الرابع عشر، وأشار إليه قبل ذلك في المجلد الثاني أيضًا.

وبعض المعتزلة ذهبوا إلى هذا، وأيضا من المتأخرين: محمد رشيد رضا تلميذ محمد عبده.

المقصود أنّ هذا من جملة الانحرافات والأخطاء التي وقعت. والحق الذي لا ريب فيه وكل من تأمل أدنى تأمل في الأحاديث الواردة في الدجال يقطع بأنَّ الذي يجري على يده هو شيءٌ حقيقي لا شكّ في ذلك ولا ريب، وعلى هذا مضى أهل السنة والجماعة.

وشبهة المنكرين للدجال شبيهة بالشبهة السابقة التي ذكرتُها لك في شأن إنكار الكرامة؛ حيث زعموا: أنَّ جريان هذه الأمور العظيمة والخوارق الكبيرة على يد الدجال يؤدي هذا إلى اختلاط الأمور على النَّاس، ويلتبس الأمر عليهم جدًّا، ويوقعهم في فتنة عظيمة؛ فلأجل هذا زعموا أنَّ هذا لا يمكن أن يقع.

وهذه الشبهة شبهةٌ عليلةٌ؛ فإنَّ الدجّال فتنة، والله جل وعلا أراد إرادة كونية وقوع هذه الفتنة، والنبي صلى الله عليه وسلم ذكر أنَّ هذه فتنة، فهي فتنة لامتحان النَّاس.

وأمَّا دعوى أنَّه يختلط على الناس شأن النبي الصادق بالمتنبئ الكاذب؛ فهذا ليس وارداً أصلاً؛ لأنَّ الدجال لا يدعي النبوة هو يدعي الربوبية، فلا يتعلق الأمر باختلاط أو التباس على الناس في شأن النبوة.

وبعض الذين ذهبوا إلى إنكار الدجال من المتعاقلين المتأخرين ركنوا إلى دعوى، وهي: أنَّ ما يجري على يد الدَّجال مخالف للسنن الكونية التي أجراها الله سبحانه وتعالى في هذا العالم.

ويا لله العجب! من الذي أجرى هذه السنن الكونية؟ الله سبحانه، وهو القادر على أن يغيِّر ويبدِّل فيها كما يشاء سبحانه وتعالى، فالأمر إليه تبارك وتعالى، وهو سبحانه على كل شيء قدير، وليس هذا بأوَّل شيء يقع من تغيير في سنن الكون ونواميسه، فكم الذي وقع من هذه الأشياء ودلَّ عليها كتاب الله سبحانه صريحاً وكذا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم!

أما العلامة الثانية فهي: (**نُزُولِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ السَّمَاءِ**).

دلَّ الوحي صريحاً وقام الإجماع عند أهل الحقِّ أهل السنة والجماعة على أنَّ الله سبحانه وتعالى رفع عبده ورسوله عيسى بن مريم عليه السلام إلى السماء حياً، وأنَّه سينزل في آخر الزمان، ونزوله علامةٌ من علامات الساعة، كما جاء معنا في هذا الحديث من حديث حذيفة، وكما قال ربنا سبحانه وتعالى: ﴿**وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ**﴾ [الزخرف:٦١] ، الضمير ها هنا على الصحيح يرجع إلى عيسى

عليه السلام، والأمر كما قال ابن عباس رضي الله عنهما في هذه الآية هو: (خروج عيسى بن مريم قبل يوم القيامة)، والأحاديث في نزوله متواترة.

وخلاصة ما دلت عليه هذه الأحاديث: أنَّ عيسى عليه السلام ينزل بعد خروج الدَّجال، وذلك: أنَّه ينزل عند المنارة البيضاء شرقيَّ دمشق، وعليه مهرودتان واضعٌ يديه على أجنحة ملكين، ويكون نزوله وقت إقامة الصلاة، فيصلي مأمومًا خلف أمير المسلمين وإمامهم، ثم إذا نزل فإنَّه يطلب الدَّجال حتى يدركه عند (باب لد) -كما سبقت الإشارة إلى هذا- فإذا رآه الدَّجال فإنه ينماع كما ينماع الملح في الماء، ويعاجله عيسى عليه السلام بضربةٍ فيقتله بها.

ويكون عليه السلام إذا نزل حكمًا عدلًا وإمامًا مقسطًا، ويكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، وتكون أيامه أيام خير وبركة، فيفيض المال حتى لا يكاد يقبله أحد، وتزول الشحناء والبغضاء من قلوب الناس، حتى إنَّه لا تقع عداوة بين اثنين، ويحكم عليه الصلاة والسلام إذا نزل بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم، وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه سيحج أو يعتمر أو يجمع بينهما.

ومدة مكثه عليه السلام بعد نزوله سبع سنين كما بيّن هذا النبي صلى الله عليه وسلم فيما أخرج مسلم في صحيحه، وأما ما جاء في مسند أحمد من أنَّ لبثه في الأرض أربعون سنة، فالمقصود بذلك مجموع بقائه قبل رفعه وبعد نزوله؛ فإنه مكث قبل رفعه ثلاثًا وثلاثين سنة، ثُمّ بعد نزوله يبقى سبع سنين، ويكون المجموع حينئذ أربعين سنة.

والله جل وعلا أعلم.

أما العلامة الثالثة فهي قال: (**وَنُؤْمِنُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِن مَغْرِبِهَا**).

وهذا ما دلَّ عليه قول ربِّنا سبحانه وتعالى:﴿**يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا**﴾ [الحشر:١٠].

وفسَّر هذا النبي صلى الله عليه وسلم كما في «الصحيحين» بطلوع الشمس من مغربها.

وإذا طلعت الشمس من مغربها فإنه لا يُقبل إيمان أحد، ولا تُقبل توبة عاصٍ. أما الإيمان من حيث كونه لا يقبل من الكافر فدلت عليه الآية الماضية، وأما التوبة فدلّت عليها أحاديث ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن ذلك: ما أخرج مسلم في «الصحيح» من حديث أبي موسى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ، وَيَبْسُطُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ، حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا**». وعليه فإذا طلعت الشمس من مغربها فإنه لا تُقبل توبة.

والعلامة الرابعة والأخيرة في كلام المؤلف رحمه الله هي: (**خُرُوجِ دَابَّةِ الْأَرْضِ مِنْ مَوْضِعِهَا**).

وهذه العلامة قد دلّ عليها قول ربنا سبحانه وتعالى: ﴿**وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ**﴾ [النمل:٨٢].

وهاتان العلامتان -أعني طلوع الشمس من مغربها والدابة- علامتان مقترنتان؛ بمعنى: أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه إذا ظهرت إحدى هاتين العلامتين فالأخرى على إثرها سريعًا.

وبحَث الناس بحثًا طويلًا في نوع هذه الدّابة، وذُكِرتْ في هذا أقوالٌ كثيرة، ولا أعلم في ذلك دليلًا من السنة يصح، فالأولى أن يُقال الله تعالى أعلم من أيِّ أصناف الدواب هي.

وإذا خرجت هذه الدابة فإنّها تَسِمُ المؤمن والكافر، فإذا وسمت المؤمن فإنَّ وجهه يجلو ويشرق، وإذا وسمت الكافر فإنَّها تَسِمُ الكافر على أنفه وتخطمه على أنفه، فإنّ تلك علامةٌ يتبين بها أنَّه كافر، حتى إنَّ النَّاس يغدون متعارفين فيتنادون كما جاءت في هذا بعض الآثار والأحاديث أنّ هذا ينادي هذا: (يا مؤمن)، وهذا ينادي هذا: (يا كافر)، فبعد هذا الوسْم من الدَّابة يحصل استبانةٌ للناس وتفريق بينهم.

وكذلك يكون منها أن تكلِّم الناس على ظاهر قول الله جل وعلا: ﴿تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل:٨٢].

والله جل وعلا أعلم.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَلَا نُصَدِّقُ كَاهِنًا وَلَا عَرَّافًا، وَلَا مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَإِجْمَاعَ الْأُمَّةِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

انتقل رحمه الله إلى بيان ما نعتقد معشر أهل السنة والجماعة فقال: **(وَلَا نُصَدِّقُ كَاهِنًا وَلَا عَرَّافًا، وَلَا مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَإِجْمَاعَ الْأُمَّةِ).**

(**الكِهانة**) ولك أن تقول: (الكَهانة): **ادّعاء علم الغيب**. وعليه فـ(الكاهن): هو من يَدّعي علم الغيب.

والمؤلف رحمه الله عطف (العرّاف) على (الكاهن).

ولأهل العلم بحثٌ طويلٌ في التفرقة بينهما:

- من أهل العلم من ذهب إلى أنَّه لا فرق بين الكاهن والعرّاف. وعلى هذا فيكون ذِكر (العرّاف) بعد كلمة (الكاهن) عند المؤلف من عطف المترادفين.

- وذهب بعض أهل العلم إلى أنَّ العرّاف أعمُّ من الكاهن، وإلى هذا ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله؛ فالعرّاف هو: من يدَّعي علم الغيب. فهذا جنسٌ تحته أنواع، ومن أولئك العرّافين: الكهان.

فالكاهن هو: من يدَّعي علم الغيب عن طريق مسترقي السمع، يتعامل مع الجن فيخبر بمسائل الغيب.

وقد يكون نوعًا آخر؛ كالرمالين، فالرمّال: الذي يدّعي علم الغيب عن طريق الخط في الرمل.

وقد يكون من المنجمين، والمنجِّم هو: الذي يدّعي علم الغيب عن طريق النظر في النجوم وحركاتها. إلى آخر ما هنالك.

فالخلاصةُ أنَّ هذا القول يرى أنّ العرّافَ أعمُّ من الكاهنِ.

- **والقولُ الثّالثُ** -ولعلّ هذا هو الأقربُ- فإنَّ النَّظر في مجاري كلام العلماء في هذه المسألة يتبيّن به أنّ كثيرًا منهم على هذا القول وهو: أنّ كلمة الكاهن والعرّاف من الكلمات التي إذا اجتمعت افترقت وإذا افترقت اجتمعت.

فإذا افترقت هاتان الكلمتان في السياق؛ بمعنى ذكرت كل واحدة على حدة فإنه يراد بالكاهن ما يراد بالعراف والعكس.

وأمَّا إذا اجتمعت الكلمتان في سياق واحد كما عند المؤلف، فالأقرب والله أعلم في التفريق بينهما ما ذكر الراغب الأصفهاني في «كتابه الذريعة» وهو:

- أنّ (الكاهن) هو: من يخبر بالأمور الغيبية المستقبلة.

- و(العراف): من يخبر بالأمور الغيبية الماضية؛ من نحو معرفة موضع مسروق أو نحو ذلك.

فهذا على كل حال هو الذي يظهر والله أعلم من الفرق بينهما، والأمر على كل حال هيِّنٌ يسيرٌ.

المقصود أنَّ ما يخبر به هؤلاء الدجالين والكهنة والعرافين من أمور الغيب لا يخلو أن يكون مرجعه إلى واحدٍ من ثلاثة أمور:

- **الأمر الأول**: أن يكون عن طريق استراق السمع؛ فالجنُّ يسترقون السمع في السماء، فيخبرون وليهم من الإنس بما سمعوا من كلام الملائكة ويخلطون به ما يخلطون من أمورٍ كاذبة.

- **والأمر الثاني** هو: أنَّهم يخبرون بهذه الأمور الغيبية، ولاسيما ما وقع من أشياء عن طريق إخبار الجن أيضًا، وذلك مما علِمَه الجني؛ فإنَّ هؤلاء الجن لهم قدرةٌ على الطيران والجولان، فلربما رأوا واطلعوا على أشياء فيخبرون وليّهم من الإنس بذلك.

- **والأمر الثالث**: أن يكون مرجعُ ذلك إلى الكذب والتخمين، فهو يلقي الكلام على عواهنه، أو يكون عنده شيء من الحدس والتخمين، فيخبر بهذه الأمور وهو في الحقيقة لا يخبر عن دليلٍ صحيح.

وصور ادّعاء علم الغيب كثيرةٌ قديمةٌ متجددةٌ، والنَّاس عندهم ولع باستكشاف ما في الغيب، ولذلك كثير من ضعفة الإيمان يلهثون خلف هؤلاء الذين يدّعون معرفة الغيب ويزعمُون الإخبار به.

والصور كما ذكرت لك كثيرة، منها:

- الإخبار بالغيب عن طريق ما يزعم من اتصال بالجن، ومن ذلك: ما يكون عن طريق (الضرب بالحصى).

- ومن ذلك: ما يكون عن طريق (الخَط على الرمل).

- ومن ذلك ما يكون عن طريق (قراءة الكف).

- ومن ذلك: ما يكون عن طريق (قراءة الفنجان).

- ومن ذلك: ما يكون عن طريق (النَّظر في النجوم)، واليوم يزعمون معرفة أمور الغيب عن طريق (النظر في الأبراج).

وقد يكون لهذا صور مستحدَثة، من ذلك ما يزعمونه اليوم من ما يسمى بـ(الداوزينغ) هذا نوع من الكهانة المعاصرة ويستعملون فيه ما يسمى

بـ(البَنْدول): نوعٌ من السلسلة التي تُمسك بالإصبعين، وهناك طرف يسمى البندول وهذا يتحرك ويلتف ويدور، ويزعمون أنهم يعرفون أمور الغيب عن طريق ذلك.

- ومن ذلك أيضًا: ما يزعمه هؤلاء الدجلة المعاصرون من أصحاب فلسفة الطاقة مما يُسمّى بـ(خط الزمن)، فالاطلاع على خط الزمن عند هؤلاء يجعل الإنسان يعرف ما في المستقبل، بل ويغيِّر ما في المستقبل.

ومن عجيب ما اطلعت عليه: كتابٌ لأحد هؤلاء الدجلة المعاصرين الذين لا صلاح ولا رشد في كلامه وكتبه ومراكزه التدريبية؛ ألّف كتابًا يبحث في الملحمة -كما يزعم- التي تكون قبيل قيام الساعة، العجيبُ أنَّ ممّا دوّن من سخافاتٍ في هذا الكتاب: أنَّ الإنسان يمكن عن طريق معرفة خطِّ الزمن -يزعم في هذا الكتاب- أنّ كل ما يُقدَّر مكتوب وموجود في مكان معين في هذا الكون، والإنسان يمكن أن يرتقي بنفسه حتى يخرج ويرتفع عن الأرض، ثمّ بعد ذلك يتصل بـ(خط الزمن)! خط الزمن يمكن أن يرجع فيه إلى الماضي فيغير من الماضي، يقول لك مثلا: "بعض الناس له ذكريات مؤلمة فيمكن أنه يمحو هذه الأشياء عن طريق وصوله إلى ما يسمى بخط الزمن، ويمكن أيضا أن يطَّلع على ما يكون في المستقبل يرى ربما أشياء لا تعجبه يمكنه أن يغير ويبدل"!

ومن أعجب وأسخف ما قرأته في هذا الكتاب -وهذا له صلة بما نحن فيه من خروج يأجوج ومأجوج والدجال والمهدي وما إلى ذلك من هذه علامات الساعة- يقول: نحن لا نستطيع تغييرها لكن نستطيع التأثير عليها، ومن ذلك: أنك إذا ارتفعت فوصلت إلى خط الزمن يمكن أن تطّلع على الدجال فتحجِّمه،

ترسل طاقة وذبذبة يمكن أن تحجمه فلا يستطيع أن يذهب إلى كل مكان، وكذلك ترسل طاقة إيجابية إلى من سماه بـ"الأمير العربي" -يعني يريد المهدي- ويمكن أيضا أن ترسل طاقة على يأجوج ومأجوج فتحددهم في أماكن معينة بحيث لا يكون تأثيرهم تأثيرا ضارّا على أهل الأرض.

هل سمعتم بسخافة أسمج من هذه السخافة؟! والعجيب أنّ هناك أناسا يقرؤون ويصدِّقون! وإذا كان هناك من يصدِّق مثل هذه السخافة والسماجة فلا تستغرب أن يكون هناك أتباع كثُر للدجال، كلام تافه بلا دليل، بل والله كل جاهلٍ عنده ذرّة من عقل يدرك أن هذا كلام سخيف، ومحلّه أفلامُ الأطفال، وليس في واقع يكتب وينشر على الناس، فكل جاهل عنده ذرة من عقل يدرك أن هذا من جملة الكذب والدجل والتلاعب بالعقول.

المقصود أنَّ صور ادّعاء علم الغيب كثيرة مع الأسف الشديد، ولا تزال تتنامى في الناس مع الأسف الشديد، حتى أنه أصبحت وسائل التواصل والفضائيات مرعىً خصباً لهؤلاء الدجالين، وقد بلغني أن من هؤلاء أعداء الله من صار يطوّع ما يسمى بـ(الذكاء الصناعي أو الاصطناعي) في نشر الكهانة بين الناس حتى تصبح هذه الأمور أكثر سهولة ويُسراً في تعاطي الناس معها وإنا لله وإنا إليه راجعون!

هذا -يا إخوتاه- مما تعظم معه الأمانة على الدعاة وطلاب العلم؛ أن ينهضوا بعزم وحزم لتنبيه الناس وتوعيتهم، فإنَّ العلم يقلِّ في الناس، وإنَّ الجهل يفشو، ولا بد من مدافعة الباطل بنور الحقِّ، والله المستعان!

أختم كلامي بأنَّ حكم الكاهن الذي يدَّعي علم الغيب الذي استأثر الله جل وعلا بعلمه لا شك أنَّه كافر؛ لأنّه يدَّعي مشاركة الله سبحانه وتعالى فيما يختص به، ولأنه مُكذبٌ لما بيّن سبحانه في كتابه من أنَّه جل وعلا هو الذي توحّد وتفرّد بمعرفة الغيب: ﴿**قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ**﴾ [الحشر:٦٥].

وأمّا من يصدِّق هذا الكاهن فلا شكَّ في كفره أيضا، وفي مسند الإمام أحمد بإسناد صحيح أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ عَرَّافًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ**». فعلى الإنسان أن يحتاط، على الإنسان أن لا يغامر في شيء قد يذهب بدينه جملة وتفصيلًا.

ودون التصديق رتبةٌ محرمةٌ أيضًا ولكنها لا تبلغ إلى هذه الدرجة في التحريم والحكم، وهي: أن يأتي الإنسان إلى من يدّعي علم الغيب فيسأله دون تصديق له، وهذا منكرٌ محرمٌ شديدُ التحريم نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم؛ فإنَّ النبي عليه الصلاة والسلام كما في حديث معاوية بن الحكم السلمي في «صحيح مسلم» أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: (وَإِنَّ مِنَّا رِجَالًا يَأْتُونَ الْكُهَّانَ)، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «**فَلَا تَأْتِهِمْ**» هذا نهيٌ صريحٌ عنه صلى الله عليه وسلم.

وبناء عليه لا يجوز فتح الصفحات التي فيها ادّعاء علم الغيب في وسائل التواصل، لا يجوز مطالعة القنوات التي يدّعي فيها من يتكلّم أنّه يعلم الغيب. يجب أن يصون الإنسان سمعه وبصره عن مشاهدة واستماع هذه الأشياء، هذه

وصيّة رسول الله صلى الله عليه وسلم، هذا أمره، هذا نهيه، وعلى من كان مؤمنا به صلى الله عليه وسلم أن يُسَلِّم ويسمع ويطيع.

ناهيك بعد هذا النهي عن عقوبة خاصّة تكفي في أن يرتدع الإنسان عن مقاربة هذا الأمر؛ وذلك أنَّ مسلمًا رحمه الله قد أخرج عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً**»، والله إنَّها لعقوبةٌ عظيمةٌ لمن يقع منه هذا الأمر حيثُ يُقارب هذا المنكر العظيم، ويعرِّض إيمانه للخطر؛ عقوبته أن لا تقبل له صلاة أربعين ليلة. فحذارِ إذن من الوقوع في مثل هذا الأمر العظيم.

وجزى الله المؤلف خيرًا على تنبيهه على هذا الأمر .

قال: **(وَلَا نُصَدِّقُ كَاهِنًا وَلَا عَرَّافًا، وَلَا مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَإِجْمَاعَ الْأُمَّةِ)**؛ هذا تعميمٌ بعد تخصيصٍ، لا نصدق هؤلاء الدجالين، بل ولا نصدق أيّ أحد يقول ما يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة، وهؤلاء في هذا الزمن كثر يخرجون أمام أعين الناس من كلِّ باب، ويطِلُّون عليهم من كل وسيلة من هؤلاء الكهنة والعرافين والدجالين وأرباب الطاقة، ومن الحداثيين والعقلانيين، ومن الملاحدة واللادينيين، ومن الشيعة والصوفية والخرافيين، ومن الجهمية المعاصرين، ومن الزنادقة والعقلانيين، وسلسلة طويلة مع الأسف الشديد من هؤلاء الذين يكذبون على الله ويحرِّفون سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ويصدون عن سبيل الله ويعادون دين الإسلام الحق شعُروا أو لم يشعُروا.

فهذه وصية ينبغي أن تكون من المسلم على ذُكر؛ ألا يصدِّق من يتكلم بكلام يصادم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وما أجمع عليه المسلمون.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَنَرَى الْجَمَاعَةَ حَقًّا وَصَوَابًا وَالْفُرْقَةَ زَيْغًا وَعَذَابًا.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

مضى الكلام عن الجماعة والفرقة في قول المؤلف: (**وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةِ، وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ وَالْخِلَافَ وَالْفُرْقَةَ**)؛ مضى تفصيل ذلك فلا حاجة إلى إعادته.

والمؤلف رحمه الله يبيّن أن أهل السنة والجماعة يرون (**الْجَمَاعَةَ حَقًّا وَصَوَابًا**) ولأجل هذا جاء الأمر بها، كما أنَّهم يرون (**الْفُرْقَةَ زَيْغًا وَعَذَابًا**) ولذا جاء النهي عنها.

وصدق رحمه الله في كون الفرقة زيغاً عن الحقِّ، وعذاباً على المفترقين، وذلك أنَّ هذه الفُرْقَة تُنْتِجُ بين الناس عداوةً وبغضاء، ولربما تطورت إلى اعتداء وسفك دماء.

كما أنّ ذلك سيكون سبباً للهلاك؛ فإنّ النبي صلى الله عليه وسلم قد قال كما في «صحيح البخاري»: «**لَا تَخْتَلِفُوا، فَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ اخْتَلَفُوا فَهَلَكُوا**».

ناهيك عن العذاب الذي توعّد به هؤلاء المفارقون المفترقون؛ المفترقون فيما بينهم المفارقون للحقِّ، فإنّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم أخبر أنَّ هذه الأمة ستفترق إلى ثلاث وسبعين فرقة كلُّها في النار إلا واحدة وهي الجماعة، وكلام النبي صلى الله عليه وسلم حقٌّ، كلُّ هؤلاء المفارقين المفترقين متوعدون بالنار، فالمقام إذن والله مقامٌ عظيم!

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَدِينُ اللهِ فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ وَاحِدٌ، وَهُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران :١٨]، **وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾**[المائدة:٣].

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

يريد المؤلف رحمه الله أنَّ الدين المرضيَّ عند الله سبحانه وتعالى لعباده الذين في السماء وفي الأرض هو الإسلام. والإسلام هاهنا هو الإسلام بمعناه العام.

والإسلام بمعناه العام هو: الاستسلام لله وحده وطاعته والانقياد له؛ وذلك أنَّ الله تبارك وتعالى يجب أن يُطاع في كل وقت بفعل ما أمر به في ذلك الوقت. هذا هو الإسلام العام، وهو دين الأنبياء جميعًا.

والله سبحانه وتعالى أخبر عن نوح عليه السلام أنَّه قال: **﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾** [يونس:٧٢]، هذا هو الإسلام العام.

وكذلك إبراهيم عليه السلام قال الله عنه: **﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ * وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾** [البقرة:١٣٠-١٣١].

وكذلك موسى عليه السلام: **﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَا قَوْمِ إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾** [يونس:٨٤].

ويوسف عليه السلام قال: **﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾** [يوسف :١٠١].

هذا هو الإسلام العام الذي عليه عباد الله سبحانه وتعالى من أهل السماء ومن أهل الأرض، قال سبحانه: ﴿**وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا**﴾ [آل عمران :٨٣]، وقال سبحانه: ﴿**وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ**﴾ [الروم:٢٦]، وقال سبحانه: ﴿**إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا**﴾[مريم :٩٣]، وقال سبحانه: ﴿**وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ**﴾ [الزخرف:٨٤] يعبده أهل السماء ويعبده أهل الأرض.

وأمَّا الإسلام بالمعنى الخاص فإنَّه: الاستسلام لله بالتوحيد، وطاعته بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم.

هذا هو الإسلام الخاص، وهو الذي دلت عليه أدلة كثيرة كقوله تعالى: ﴿**وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدْ اهْتَدَوْا**﴾ [آل عمران :١٨] . والنبي صلى الله عليه وسلم في كتابه كما عند البخاري لهرقل قال: «**فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدِعَايَةِ الْإِسْلَامِ، أَسْلِمْ تَسْلَمْ**». هذا هو الإسلام بمعناه الخاص.

واعلم يا رعاك الله أنه بعد البعثة المحمدية لا إسلامَ عامًا، ليس إلا الإسلام الخاص. بعد بعثة محمد صلى الله عليه وسلم لا وجود للإسلام العام، إنَّما هو إسلام واحد هو الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم الذي قال فيه: «**بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ**...» إلى آخره. فينبغي أن يحذر الإنسان من تلبيسات أعداء الله الذين يلبِّسون بمثل هذه المسألة.

فهذه قاعدة قطعية أنَّه لا إسلام عامًا بعد بعثة محمد صلى الله عليه وسلم، بل الواجب على جميع الناس من لدن بعثته وإلى قيام الساعة أن يؤمنوا بشريعته، وأن ينضووا تحت لواء طاعته صلى الله عليه وسلم.

فالناس منقسمون بعد البعثة المحمدية إلى قسمين: إلى مسلم وكافر. ليس هناك قسمة ثلاثية أو رباعية، إنما هي ثنائية:

- مسلمٌ : وهو الذي شهد أن لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسول الله.

- ومن سواه فهو كافر، ولو كان يدّعي أنه متبع لموسى، أو كان يدّعي أنه متبع لعيسى، أو كان يدّعي أنه متبع لأي أحد، فهو عندنا معشر أهل الإسلام كافرٌ لا شكّ في كفره .

قال سبحانه: ﴿**الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللهِ أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ**﴾ [محمد:١] لاحظ الآن القسم الأول. والقسم الثاني: ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ**﴾ [محمد:٢].

ما هناك إلا هذان القسمان: إما أن يكون الإنسان كافرًا وهو من لم يؤمن بمحمد صلى الله عليه وسلم بعد أن بعثه الله. أو مؤمن اتبع الحق فهو الذي آمن بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم.

إذن الإيمان والإسلام والحق هو اتباع محمد صلى الله عليه وسلم وما جاء به.

والكفر والضلال والانحراف عن جادّة الحق إنّما هو في مجانبة دينه صلى الله عليه وسلم.

هذه مسألة لا تقبل النِّقاش، وهي من أصول الدين ومن معاقد الملة، ولابد أن تفشوا هذه المقالة وأن تتبين هذه المسألة للناس، ما أكثر التلبيس فيها والله المستعان!

المقصود أنَّ دين الله جل وعلا في الأرض والسماء هو هذا الإسلام؛ الاستسلام لله، طاعته والانقياد له من أهل السماء ومن أهل الأرض. وبعد البعثة المحمدية -كما قلتُ لكم- لا إسلام عاما بالنسبة للثقلين الجن والإنس، والصحيح بل ما نقل فيه الإجماع وهو الحقُّ قطعا أن الملائكة ليسوا ملزمين باتّباع النبي صلى الله عليه وسلم ولا كان النبي عليه الصلاة والسلام مبعوثًا لهم خلافا لما قاله بعض الناس، وألِّفت في هذا بعض المؤلفات، ولكن كل ما استُدل به على هذه المسألة فإنه لا يثبت عند النظر الصحيح، والله أعلم.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَهُوَ بَيْنَ الْغُلُوِّ وَ التَّقْصِيرِ، وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ، وَبَيْنَ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ، وَبَيْنَ الْأَمْنِ وَالْإِيَاسِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

دين الحق دين الإسلام **(بَيْنَ الْغُلُوِّ وَالتَّقْصِيرِ)**. وذكر المؤلف رحمه الله بعد هذا العموم شيئًا من التفصيل للغلو والتقصير.

الغلو: مجاوزة الحد.

والتقصير هو: أن يُقصِّر الإنسان في اتّباع الحق.

والشيطان لا يبالي بما ظفر من ابن آدم منهما، فهو يجرُّه إلى واحدة من هاتين الطريقين؛ إما إلى غلوٍّ وإما إلى تقصير. وهذا عام في المسائل الاعتقادية وفي المسائل العملية، والحق دائما وسطٌ بين هذين بين الغلو والتقصير.

ثم قال رحمه الله: **(وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ)**: مضى الكلام عن التشبيه والتعطيل عند قول المؤلف: **(وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيه)**.

وقال: **(وَبَيْنَ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ)**؛ كذلك مضى الكلام عن مقالتي الجبر والقدر، ومضى بيان المذهب الحق مذهب أهل السنة والجماعة المتوسط بين الفريقين.

فالقدرية غلوا في فعل العبد؛ حتى إنَّهم نفوا عموم مشيئة الله عز وجل وخلقه، وزعموا أنَّ العبد يفعل بمشيئة مستقلة وبإحداثٍ من نفسه باستقلال عن مشيئة الله جل وعلا وخلقه.

وقابل أولئك: أهل الجبر؛ الذين قصَّروا في شأن إثبات مشيئة العبد وقدرته وفعله؛ فنفوا ذلك ولم يثبتوا للعبد مشيئة ولا قدرة ولا فعلا، فالعبد عندهم مفعول به لا فاعل.

قال: (وَبَيْنَ الْأَمْنِ وَالْإِيَاس)؛ وهذا أيضا مضى التفصيل فيه عند قول المؤلف: (وَالْأَمْنُ وَالْإِيَاسُ يَنْقُلَانِ عَنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ).

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

فَهَذَا دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَنَحْنُ بُرَآءُ إِلَى اللهِ تَعَالَى مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

قال: (**فَهَذَا**) ؛ الإشارة هنا إلى كل ما سبق من أول الكتاب وإلى هذا الموضع هو (**دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا**) الذي ندين الله سبحانه وتعالى وتنطوي قلوبنا عليه، وهو أيضًا ما نُظهره ونبيّنه وندعو الناس إليه، هذا هو اعتقادنا معشر أهل السنة والجماعة، نقوم بهذا الاعتقاد حقَّ القيام بأنْ نعتقده اعتقادًا جازمًا، كما أنّنا لا نماري ولا نجادل ولا نتحفظ، وإنما نُظهر هذا الاعتقاد ونبينه وندعو إليه بالحكمة والموعظة الحسنة.

ثم قال رحمه الله: (**وَنَحْنُ بُرَاءٌ إِلَى اللهِ تَعَالَى مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ**)؛ سيشير أيضا إلى مسألة البراءة بعد قليل.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَنَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَى الْإِيمَانِ، وَيَخْتِمَ لَنَا بِهِ، وَيَعْصِمَنَا مِنَ الْأَهْوَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَالْآرَاءِ الْمُتَفَرِّقَةِ، وَالْمَذَاهِبِ الرَّدِيَّةِ، مِثْلِ الْمُشَبِّهَةِ، وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْجَبْرِيَّةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَغَيْرِهِا، مِنَ الَّذِينَ خَالَفُوا السُّنَّةَ والْجَمَاعَةَ، وَحَالَفُوا الضَّلَالَةَ، وَنَحْنُ مِنْهُمْ بُرَآءُ، وَهُمْ عِنْدَنَا ضُلَّالٌ وَأَرْدِيَاءُ. وَبِاللهِ الْعِصْمَةُ وَالتَّوْفِيقُ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

ختم المؤلف رحمه الله بهذا الدعاء الحسن الذي نُؤمن عليه ؛ (نسأل الله أن يثبتنا على هذا الإيمان وأن يختم لنا به)، ليس العبرة أن تسلك على الصراط المستقيم، العبرة أن يختم لك به، فكم ممن سلك على هذا الصراط لكنّه نكص ورجع على عقبيه، نعوذ بالله من الحور بعد الكور!

قال: (وَيَعْصِمَنَا مِنَ الْأَهْوَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَالْآرَاءِ الْمُتَفَرِّقَةِ، وَالْمَذَاهِبِ الرَّدِيَّةِ، مِثْلِ الْمُشَبِّهَةِ، وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْجَبْرِيَّةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَغَيْرِهِا).

هذه الأمة فاقت اليهود والنصارى في عدد الفرق التي افترقت إليها مع الأسف الشديد؛ ثمّت شيعة ورافضة، وخوارج، وأشاعرة، ماتريدية، وكرامية، وزيدية وإباضية، وعدِّد شيئًا كثيرًا، وكل فرقة من هذه الفرق قد انفصلت إلى فرق أخرى، وهلّم جرا.

وربما يسأل بعض النّاس: لم يذكر المؤلف الأشاعرة والماتريدية ها هنا لماذا؟ لأنه قد توفي قبل إمامي هذين المذهبين، وإن كان معاصرًا لهما لأبي الحسن وأبي منصور، والمذهبان لم يتبلورا ولم يقوما على سوقهما في وقته، لا

سيما وهو كان في مصر، وأبو الحسن كان في العراق، وأبو منصور كان في بلاد ما وراء النهر،بعيد، فلا يستغرب أنه لم يورد هاتين الفرقتين.

المقصود أنَّ هذه مذاهب واهية تفضي بصاحبها إلى الهاوية، على الإنسان أن يحذر وأن يُلْزِمَ نفسه اتباع الكتاب والسنة، أن يلزم نفسه منهج السلف الصالح، أن يعتصم في دينه بالآية والحديث، بكلام عمر وابن عمر وابن مسعود ومعاذ وأبي هريرة وإخوانهم رضي الله عنهم، بكلام الحسن وابن سيرين والنخعي وعمرو بن دينار وإخوانهم، بكلام الثوري وابن عيينة وابن المبارك والأوزاعي، بكلام الشافعي وأحمد والأئمة من بعدهم إلى يوم الناس هذا.

الحمد لله أن علماء السنة موجودون وكتبهم وتراثهم العلمي موجود، فما لك يا عبد الله وبنيات الطريق! لماذا تتعب نفسك في ولوج مضائق لا حاجة لك بها؟ بل إنك تورد نفسك الموارد إن ولجتها، عليك بالجادة، عليك بالأمر البيِّن، عليك بالأمر الواضح، لا تتعب نفسك، لا ترهق نفسك، لا تشتت نفسك، الحق واضح، الحق أبلج، الحق في الوحي، الحق مع من نَهَجَ نَهْجَ الوحي، الحق فيما مضى عليه السلف الصالح، الحق مع أتباع السلف الصالح.

إذن هنيئا لمن وفق على أن يلتزم ذلك، وأن يثبت عليه إلى أن يفارق هذه الحياة. هذا والله هو الموفق، هذا والله هو السعيد. وأمَّا أهل البدع فعلى الإنسان أن يجانبهم، وأن يحذرهم، وأن يبرأ إلى الله سبحانه وتعالى منهم.

قال: (**وَنَحْنُ مِنْهُمْ بُرَآءُ، وَهُمْ عِنْدَنَا ضُلَّالٌ وَأَرْدِيَاءُ**)، كما قال ابن عمر رضي الله عنهما ليحيى بن يعمر ولصاحبه حميد بن عبد الرحمن حينما قال إذا لقيت هؤلاء فـ(أَخْبِرْهُمْ أَنِّي مِنْهُمْ بَرِيءٌ وَأَنَّهُمْ مِنِّي بَرَاءٌ).

السني بريءٌ من البدع وبريءٌ من أهلها؛ ينأى بنفسه عنهم ولا يخالطهم، وإنّما حاله معهم حال المجانب وحال الداعية والمصلح والناصح، لكن لا يكون معهم بحيث يشار إليه إذا أشير إليهم، إنَّما يكون في جانب وهم في جانب، ثم عليه أن يقوم بما أوجب الله عليه من النصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبيان الحق.

وأهل السنة والجماعة -كما تكرّر معنا كثيرًا- أعلم بالحق وأرحم بالخلق. دعوة أهل السنة والجماعة دعوة عامة تشمل النّاس أجمعين؛ تشمل المسلم والكافر، تشمل السني والمبتدع، تشمل الصالح والطالح. كلّ أحد يبيّن له الحق ويُذكَّر به ويُدعى إليه قدر الإمكان وفي حدود ما يعلمه الإنسان، ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها.

هكذا ينبغي أن نكون -يا إخوتاه- ولا سيما في هذه المطالب العظيمة، لا سيما في المسائل العقدية، فما أكثر الاختلاف فيها! وما أكثر الافتراق عليها! وما أكثر التلبيس فيها! وما أكثر الشبهات التي تنتشر بين الناس في شأنها؛ فمن أتاه الله عز وجل حظًا من العلم بها وبصّره وهداه إلى الحق وانشرح صدره لمذهب أهل السنة والجماعة فهنيئا له إن كان من الدعاة، من المعلِّمين، من الناشرين لهذا الاعتقاد، هداه الله إلى الحق فهو يسعى إلى هداية من شاء الله عز وجل هدايته من خلقه.

أسأل الله جل وعلا لي ولكم العلم النافع والعمل الصالح والإخلاص في القول والعمل، كما أسأله تبارك وتعالى أن يثبتنا على توحيده واتباع سنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وأن يختم لنا بالحسنى، وأن يجعل عواقب أمورنا

إلى خير، كما أسأله تبارك وتعالى كما جمعنا في هذا المسجد المبارك وفي هذه المجالس العلمية أن يجمعنا في جنّات عدن على سرر متقابلين مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين إنَّ ربنا لسميع الدعاء.

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين[٩٦].

(٩٦) إلى هنا تمام (**المجلس السادس والأربعون**) **والأخير**، وكان بعد صلاة العشاء في مسجد البلوي بالمدينة النبوية ليلة الثلاثاء السادس عشر من شهر ذي القعدة، سنة ست وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّته ساعة وثلاثون دقيقة.